

# الفناوى الهندية المعروفة بالفناوى العالمكيرية

في مناصب الإمام الأعظم  
أبي حنيفة النعمان

تأليف  
العلامة الهامة مولانا الشيخ نظام  
وجهاة من علماء الهند الأعظم

قريبه وصديقه  
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

مكتبة أبي بكر  
دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

# الفنّاء في الهندية

المعروفة بالفنّاء في العالم كبرى

في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

تأليف  
العلامة الهام مولانا الشيخ نظام  
رحمته من علماء الرضا الأعظم

تدقيق ومراجعة  
عبد اللطيف حسن عبد الرحمن

الجزء الثاني

يحتوي على الكتب التالية:  
المعقولات - المذاهب - المصنفات - السير - التكميل  
الانظمة - الجوابات - المحققين - الشريعة - الوقوف

مستورات  
محمد علي بيضون  
دار الكتب العلمية  
ب - بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
لنشر الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على أي وسيلة ميكانيكية (إلا بموافقة  
الناشر علمياً).

#### Exclusive Rights by

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

#### Droits Exclusifs à

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D., ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

#### الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

#### دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رئيس التحرير: شمس الدين بشاري، مجلة ٣ منشورات  
مطابع وفلكني : ٣٦١٣٦ - ٣٦١٣٧ - ٣٦١٣٨ (٩٦١ ١)  
صندوق بريد : ٩٥٧٤ - بيروت - لبنان

#### Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

Beirut - Lebanon

Amel Al-Zamil, Secretary To, Malak's Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.33 - 36.63.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

#### Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

Beirut - Liban

Amel Al-Zamil, Rue Solway, Imm. Malak's, 1ère Etage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.33 - 36.63.98  
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2 7451 2382-5



<http://www.dar-ilmiah.com/>

e-mail: [dar@dar-ilmiah.com](mailto:dar@dar-ilmiah.com)  
[info@dar-ilmiah.com](mailto:info@dar-ilmiah.com)  
[marketing@dar-ilmiah.com](mailto:marketing@dar-ilmiah.com)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب العتاق وفيه سبعة أبواب

الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنه وحكمه  
وأنواعه وشرطه وسببه والفاظه وفي العتق بالملك وغيره

أما تفسيره شرعاً: فهو أنه قوة حكمية تحدث في المثل من الملكية وأهلية الولايات والشهادات هكذا في محيط السرخسي، حتى يصير به قادراً على التصرف في الأغيار وعلى دفع تصرف الأغيار في نفسه هكذا في التبيين.

وأما ركنه: فاللفظ الذي جعل دلالة على العتق في الجملة أو ما يقوم مقامه كذا في البدائع.

وأما حكمه: فهو زوال الملك والرق عن الرقيق في الدنيا ونيل المثوبة في الآخرة إذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي.

وأما أنواعه فأربعة: واجب مندوب ومباح ومحظور أما الواجب فالإعتاق في كفارة القتل والظهار واليمين والإفطار إلا أنه في باب القتل والظهار والإفطار واجب مع التبيين عند القدرة عليه وفي باب اليمين واجب مع التخيير، وأما المندوب فالإعتاق لوجه الله تعالى من غير إيجاب، وأما المباح فهو الإعتاق من غير نية، وأما المحظور فهو الإعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق، فمن اعتق عبده للشيطان أو للعصم عتق إلا أنه يكفر هكذا في السراج الوهاج.

وأما شرطه: فهو أن يكون المعتق حراً بالعملاً عاقلاً مالكاً ملك اليمين هكذا في النهاية، العسبي والمجنون ليسا من الأهل ولهذا لو أضافه إلى تلك الحالة بأن قالاً اعتقته وأنا صبي أو مجنون وجنونه معهود لم يعتق وكذا إذا قال في حال صباه أو جنونه إذا بلغت أو أفقت فهو حر لم يتعقد كذا في التبيين، الأصل أنه إذا أضاف الإعتاق إلى حال معلوم الكون وهو ليس من أهل الإعتاق فيها يصدق ولو قال اعتقته وأنا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع، والذي يجب ويحقق فهو في حال إفاقته عاقل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق، وعتق المكره والسكران واقع كذا في الهداية، ومن شرط المعتق أن لا يكون معتوهاً ولا مدهوشاً ولا مبرساً ولا مخفى عليه ولا نائساً حتى لا يصح الإعتاق من هؤلاء، ولو قال رجل: اعتقت عبدي وأنا نائم كان القول قوله، ولو قال: اعتقته قبل أن أخلق أو قبل أن يخلق لا يعتق وأما كونه طالباً فليس بشرط عندنا وكونه جاداً ليس بشرط بالإجماع حتى يصح إعتاق الهازل وكذا كون عامداً حتى يصح إعتاق الخاطيء وكذا الخلو من شرط الخبر ليس بشرط في الإعتاق بعموض وبغير عوض إذا كان الخبر للمولى حتى يقع العتق ويبطل الشرط وإن كان الخبر للعبد فخلوه عن خياره شرط لصحته حتى لو رد العبد العقد في هذه الحالة ينفسخ العقد وكذا إسلام



المعتق ليس بشرط فيصح الإعتاق من الكافر إلا أن إعتاق المرتد لا ينفذ في الحال في قول أبي حنيفة رحمه الله بل هو موقوف وعندهما نافذ وإعتاق المرتدة نافذ بلا خلاف وكذا صحة المعتق فيصح إعتاق المريض مرض الموت إلا أن الإعتاق من المريض يعتبر من الثبوت وكذا التكلم باللسان ليس بشرط فيصح الإعتاق بالكتابة المستبينة والإشارة لفقهمة هكذا في البدائع؛ ولو قال العبد مولاه وهو مريض أحرأنا محررك رأسه أي نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج، رجل له عبد في يده قيل له اعتقت هذا العبد فأومأ برأسه نعم لا يعتق لأنه قادر على العبارة كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يشترط أن يكون عاقلاً بأنه مملوكه حتى لو قال الغاصب للمالك اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم أنه عبده عتق ولا يرجع على الغاصب بشيء، وكذا لو قال البائع للمشتري: اعتق هذا وأشار إلى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم أنه عبده صح إعتاقه ويجعل قبضاً ويلزمه الثمن كما في الكشف الكبير كذا في البحر الرائق، قال أبو بكر: لو قال لرجل قل: كل عبيدي أحرار فقلال وهو لا يحسن العربية عتق عبيده؛ قال الفقيه: وعندي أنهم لا يعتقون، ولو قال له قل أنت حر وهو لا يعنى بأن هذا عتق عتق في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في البدائع، ومن شرطه النية في أحد نوعي الإعتاق وهو الكتابة دون الصريح كذا في البدائع.

وأما سببه: ثبت له فقد يكون دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الإقرار بحرية إنسان حتى لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بأن كان الحربى اشترى عبداً مسلماً فدخل به إلى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة رحمه الله، وكذا زوال يده عنه بأن هرب من مولاه الحربى إلى دار الإسلام كذا في فتح القدير؛ وإن أسلم عبداً الحربى ولم يخرج إلينا لا يعتق فإن أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبده يكون عبداً له، ولو أسلم عبداً الحربى فباعه مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قيل إن يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لصاحبيه، وكذا لو باعه من ذمي، ولو عاد الحربى إلى دار الحرب وخفف أم ولده أو مديراً دبره في دار الإسلام حكم بعقوبتها كذا في فتاوى قاضيهان.

وأما ألفاظه فتلاثة أنواع: صريح وملحق به، وكناية فالصريح: كلفظ الحرية والعتق والمولاء وما اشتق منها وأنه لا يقتصر على النية وصفه به أو أخبر أو نادى كقوله لعبده أو أمته أنت حر أو معتق أو عتيق أو محرر أو قد حررتك أو اعتقتك أو يا حر أو يا عتيق أو يا مولى أو هذا مولاي؛ ولو نوى بهذه الألفاظ غير العتق لا يصدق قضاء كذا في الحاوي القديسي، ولو نوى أنه كان حر إن كان مسيئاً يصدق ديناً لا قضاء وإن كان مؤثماً لا يصدق أصلاً ولو قال أنت حر من هذا العمل أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل عتق العبد في القضاء كذا في محيط السرخسي؛ رجل قال لعبده أنت حر أثبتة فمات العبد قيل إن يقول أثبتة فإنه يموت عبداً كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى، فإن أراد به الإنشاء يعتق هكذا في الاختيار شرح المختار، ولو دعاه بالفارسية يا آزاد<sup>(١)</sup> يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية يا حر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى، رجل بعث غلامه إلى بلدة وقال له: إذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد أنا حر إن كان

(١) قوله يا آزاد: بفتح الهمزة مع اللام معناها: يا حر.

المولى قال له حين بعته: سميتك حرّاً فإذا استقبلتك أحد فقل أنا حر لا يعتق وإن لم يكن المولى قال له: سميتك حرّاً وإنما قال له إذا استقبلتك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله: أنا حر يعتق قضاء، وما لم يقل العبد أنا حر لا يعتق كما لو قال لعبد: قل أنا حر لا يعتق ما لم يقل أنا حر، ولو قال لغيره: قل لغلامي إنك حر أو قال إنه حر عتق للعالم، ولو قال للمأمور: قل لغلامي أنت حر لا يعتق ما لم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضيخان، ولو دعا عبده سالماً فقال ياسالم فاجابه مرزوق فقال أنت حر ولا تبة له عتق الذي أجابه، ولو قال: عنيت سالماً عتقا في القضاء وأما بيته وبين الله تعالى وإنما يعتق الذي عنه خاصة، ولو قال يا سالم: أنت حر فإذا هو عبد آخر له أو لغيره عتق سالم كذا في البدائع، رجل قال لغيره: اليس هذا حرّاً وأشار إلى عبد نفسه عتق في القضاء كذا في الظهيرية، في فتاوى أبي الليث إذا قال لعبد: أنت حر أو لأمته أنت حر عتق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى، ولو قال لعبد العتاق عتقك كذا في فتاوى قاضيخان، قال لعبد: عتقك واجب لا يعتق عليّ واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان، قال لعبد: عتقك واجب لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال أنت عتق يعتق وإن لم ينو كذا في محيط السرخسي، إن قال لعبد: أنت حر أو لا لا يعتق إجماعاً كذا في السراج الوهاج، وإذا قال لعبد: أنت أعتق من فلان يعني به عبداً آخر وعنى به أنت أقدم في ملكي دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء ويعتق، ولو قال: أنت أعتق من هذا في ملكي أو قال في السن لم يعتق أصلاً وكذا إذا قال أنت عتق السن كذا في المحيط، ولو قال: أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء، ولو قال أنت عتق وقال عنيت به في الملك لا يدين في القضاء، رجل قال لعبد: أعتقك الله عتق وإن لم ينو هو المختار كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال أنت حر السن أو حر الحسن أو حر الوجه جمالاً وحسناً لم يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في أخلاقك لم يعتق، كذا في محيط السرخسي، قال في الأجnas: لو قال يا حر النفس عتق في القضاء كذا في غاية البيان، في المنتقى رجل له عبد قد حل دمه بالقصاص فقال له: قد أعتقك، ثم قال: عنيت العتق عن الدم فإنه في القضاء على الرق ويلزمه العفو بإقراره لأنه عنه ولو لم يقل عنيت العتق عن القتل لم يلزمه العفو، ولو قال أعتقته لوجه الله عن القصاص بالدم كان كما قال كذا في المحيط، رجل قال لعبد: نسبك حر أو قال: أصلك حر إن علم أنه سبي لا يعتق وإن لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال: أبواك حران لا يعتق لاحتمال أنهما عتقا بعد ما ولد، رجل له عبد ولعبد ابن فقال المولى لعبد: ابنك حر<sup>(١)</sup> عتق الابن ولا يعتق الأب، ولو قال ابنك ابن حر عتق الأب ولا يعتق الابن كذا في فتاوى قاضيخان، ولو أضاف العتق إلى جزء بعبر به عن جميع البدن كقوله واسك أو رقيشك أو لسانك حر عتق، ولو أضافه إلى جزء معين لا بعبر به عن جميع البدن لم يعتق كذا في محيط السرخسي ولو قال فرجك حر قال للعبد أو للامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية ولو قال لأمته فرجك حر من الجساع، عن أبي يوسف رحمه الله أنها تعتق في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان، والأصح في الدبر والاست أنه يعتق كذا في النهر الفائق، وقيل: لا يعتق وهو الأصح، ولو قال: عتقك حر قيل: يعتق كما في الرقبة، وقيل: لا يعتق

فإنه لم يستعمل ذكر العتق عبارة عن لبدن كما في الدير كذا في محيط السرخسي، ولو قال: راسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالإضافة لا يعتق وكذا إذا قال له مثل رأس حر أو مثل وجه حر أو مثل بدن حر بالإضافة لا يعتق وإن قال راسك رأس حر أو وجهك وجه حر أو بدنك بدن حر بالتنوين عتق، وكذا إذا قال فرجك فرج حر بالتنوين عتقت كذا في السراج الرواح، ولو قال أنت مثل الحر لم يعتق بلا ثية كذا في الجمع وهكذا في الكافي، رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار أو قال: عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبيد أهل بلخ حر أو قال كل عبيد أهل بغداد حر أو قال كل عبيد في الأرض أو قال كل عهد في الدنيا، قال أبو يوسف رحمه الله: لا يعتق عبيده وقال محمد رحمه الله: يعتق والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله، ولو قال: كل عبيد في هذه السكة حر وعبيده فيها أو قال كل عبيد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف، ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبيده فيها عتق عبيده في قولهم ولو قال: ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبيده في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال لعبيده: ما أنت إلا حر عتق كذا في الهداية، ولو قال: لامرأة حرة: أنت حرة مثل هذه وأراد بقوله: هذه أمته فإن أمته تعتق، ولو قال: لم أرد العتاق لم يصدق في القضاء، قال لامته أنت حرة مثل هذه لامة الغير تعتق، كذا في التاتارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع، رجل قال لامته أنت مثل هذه لامرأة حرة لا تعتق أمته إلا أن ينوي العتق وكذا لو قال لحررة أنت مثل هذه لامته لا تعتق أمته إلا أن ينوي العتق كذا في فتاوى قاضيهان، قال أبو يوسف رحمه الله: رجل قال لثوب خاطه مملوكه: هذه خياطة حر أو قال لدابة مملوكه: هذه دابة حر، أو قال: لمشي عبيده هذه مشية حر أو لكلامه هذا كلام حر لم يعتق إلا بالنية كذا في محيط السرخسي، رجل قال حر فليل له ما عنت لقال عبيدي عتق عبيده كذا في فتاوى قاضيهان. الملحق بالصریح: كقولوه وهبت لك نفسك أو وهبت نفسك منك أو بعث نفسك منك عتق به قبل العبد أو لا نوى أو لم ينو كذا في الحاوي القدسي وكذلك إذا قال وهبت لك ونفستك فقال لا أريد عتق كذا في المحيط، وهو الأصح هكذا في شرح أبي المكارم للنفاية، وإذا قال بعث نفسك بكذا فإنه يتوقف على القبول كذا في فتح القدير، ولو قال تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل، ولو قال وهبت لك عتقتك وقال عنت به الإعراض عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتق فلان عتق قضاء، ولو قال أعتقت فلان، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق كذا في فتاوى قاضيهان، وأما كنيات العتق: فكقوله لأمك لي عليك ولا سبيل لي عليك أو قد خرجت عن ملكي أو خلعت سبيلك إن نوى به الحرية عتق وإن لم ينو لم يعتق، كذا في الحاوي القدسي، وإذا قال لا سبيل لي عليك إلا سبيل الولاء يعتق في القضاء ولا يصدق أنه أراد به غير العتق ولو قال إلا سبيل المولاة دين في القضاء كذا في البدائع، رجل قال لعبيده لارق لي عليك إن نوى العتق عتق وإلا فلا هكذا في فتاوى قاضيهان، قال لغلامه أنت لله لا يعتق في قول الإمام وإن نوى هو المختار كذا في جواهر الأخلاطي، ولو قال جعلتك لله خالصاً روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يعتق وإن نوى وعنهما أنه يعتق، كذا في فتح

القدير، رجل قال لعبيده في مرضه أنت لوجه الله تعالى فهو باطل ولو قال جعلتك لله تعالى في صحته أو في مرضه أو في وصيته وقال لم أنو العتق أو لم يقل شيئاً حتى مات فإنه يباع، وإن نوى العتق فهو حر كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال أنت عبد الله لا يعتق بلا خلاف كذا في الغياثية، ولو قال لعبيده أو أمته أنا عبدك يعتق إذا نوى كذا في الوجيز للمكردي، روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال إذا قال لامته أطلقكك يريد به العتق تعتق، ولو قال أطلقكك يريد العتق لا تعتق عندنا كذا في البدائع، ولو قال لها فرجك علي حرام ونوى العتق لا تعتق، ولو قال لعبيده بالهجاء أنت حر وإن نوى العتق عتق وإلا فلا، ولو قال لعبيده لاسلطان لي عليك أو قال اذهب حيث شئت أو قال توجه أين شئت لا يعتق وإن نوى ولو قال لامته أنت طالق أو أنت بائن أو بنت مني أو حرمتك أو أنت خلية أو بركة أو اختاري فاخترت أو قال اخرجني أو استبرئي ففعلت ذلك لا تعتق عندنا وإن نوى العتق، وكذا لو قال لست بأمه لي أو قال لا حق لي عليك لا تعتق وإن نوى كذا في فتاوى قاضيه خان، ولا يعتق بصريح الطلاق وكنائياته وإن نواه كذا في محيط السرخسي، ولو قال له أملك بيدك أو قال له اختر وقف على النية ولو قال له أملك عتقك بيدك أو جعلت عتقك بيدك أو قال له اختر العتق أو خيرتك في عتقك أو في العتق لا يحتاج في ذلك كله إلى النية لأنه صريح لكن لا بد من اختيار العبد العتق ويقف على المجلس كذا في البدائع، رجل عاتبت امرأته في جارية له فقال لامراته أمرها بيدك فاعتقتها المرأة فإن نوى المولى العتق عتقت وإلا فلا فإن هذا يكون على البيع، ولو قال لها أملك فيها جائز فهذا على العتق وغيره كذا في فتاوى قاضيه خان، إن قال لامته أعتقي نفسك فقالت قد اخترت نفسي كان باطلاً كذا في المبسوط، رجل قال لعبيده أعمل في نفسك ماشئت فإن أعتق نفسه قبل أن يقوم عن مجلسه عتق، ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وأن يبيع نفسه وإن يتصدق بنفسه على من يشاء كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل قال لعبيده أنت غير مملوك فهذا لا يكون عتقاً منه ولكن ليس له أن يذعه وإن مات لا يرث بالولاء وإن قال المملوك بعد ذلك أنني مملوك له فصدقه كان مملوكاً له، روى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط، رجل قال لعبيده هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي إن كان المملوك بصلح ولد له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أعجمياً جلياً أو مولداً وإن كان العبد بصلح ولد له لكنه معروف النسب يعتق العبد في قولهم ولا يثبت النسب وإن كان العبد لا بصلح ولد له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيه خان، وهو الصحيح كذا في الزاد، ولو قال لعبيده هذا أبي أو قال لجاريته هذه أمتي ومثلهما يلد مثله عتق وإن لم يكن له أبوان معروفان وصدقه يثبت النسب منهما وإلا فلا قال بعض مشايخنا في دعوى البنوة أيضاً لا يثبت النسب إلا بتصديق الغلام والصحيح أنه لا يشترط تصديقه كذا في فتاوى قاضيه خان، ولو قال لعبيده هذا أبي ومثله لا يلد مثله عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق كذا في الجوهرة النيرة، ولو قال لصبي صغير هذا جدي قيل: هو على هذا الخلاف وقيل: لا يعتق بالإجماع كذا في الهداية، ولو قال هذا عمي ذكر في بعض الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا في فتاوى

قاضيخان، ولو قال هذا عمي أو خالي يعتق وهو المختار كذا في الغيانية، ولو قال لغلame هذه ابنتي أو قال لجاريته هذا ابني فإنه لا يعتق ومن مشايخنا من قال هذه المسألة على الخلاف أيضاً ومنهم من قال لا بل تلك المسألة على الاتفاق وهو ألا يظهر كذا في المحيط، وإن قال أخي أو اختي لا يعتق في ظاهر الرواية وهي رواية الأصل إلا بالنية كذا في غاية السروجي، لو قال هذا أخي لأبي أو قال لأمي يعتق عليه كذا في المحيط، ولو قال لعبد غيره هذا ابني من الزنا ثم اشتراه عتق عليه ولا يثبت نسبه كذا في السراج الوهاج، ولو قال لأمنه هذه خالتي أو عمتي من زنا عتقت وكذا لو قال هذا ابني أو أخي أو اختي من زنا كذا في محيط السرخسي، ولو قال يا ابني أو يا أخي لم يعتق وهو الصحيح كذا في الكافي وهو الظاهر إلا أن يتوي ذكره في التحفة كذا في غاية السروجي، ولو قال لعبد: يا بني أو قال لأمنه يا بنته لا يعتق وإن توي كما لو قال يا ابن أو قال يا ابنة ولم يصف إلى نفسه فإنه لا يعتق وإن توي كذا في فتاوى قاضيخان، في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى لو قال يا أبي يا جدي يا خالي يا عمي أو قال لجاريته يا عمي يا خالتي يا אחتي لا يعتق في جميع ذلك، زاد في تحفة الفقهاء إلا بالنية كذا في النهر الفائق، حكى عن أبي القاسم الصفار أنه سئل عن رجل جاءت جاريته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما صنعت بالسراج وجهك أضوا من السراج يا من أنا عبدك قال هذا كله لطف لا تعتق هذا إذا لم ينو العتق، فإن توي عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان كذا في فتاوى قاضيخان، إذا قال لعبد: يا سيد أو قال يا سيدي أو قال لأمنه يا سيدة أو قال لها يا سيدة تي فإن توي العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وإن لم ينو العتق اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه واختار الفقيه أبو الليث أنه لا يعتق، كذا في الذخيرة، إذا قال<sup>(١)</sup> يا آزاد مرد أو قال لها<sup>(٢)</sup> يا آزاد زن أو قال لها<sup>(٣)</sup> يا كدبا نوي من<sup>(٤)</sup> أو يا كد بانو فإن توي العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وإن لم ينو العتق اختلف المشايخ فيه واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه لا يعتق، ولو قال لغلame يا زاد مرد بدون الألف لا يعتق وإن توي العتق هكذا حكى عن الفقيه أبي بكر كذا في المحيط، قال لجاريته<sup>(٥)</sup> يا مولى زاده لا تعتق كذا في الغناوى الكبرى، رجل قال لعبد<sup>(٦)</sup> يا نيم آزاد قالوا هذا بمنزلة ما لو قال لعبد نصفك حر، رجل قال لعبد<sup>(٧)</sup> ناثوبنده يودي بعذاب تواتر بدم اكنون كه نيمستي بعذاب تواترهم قالوا هذا إقرار منه بعتقه فاعتق في القضاء، رجل قال لعبد<sup>(٨)</sup> تو آزاد تراز مني، إن توي العتق عتق وإلا فلا، عبد قال لمولاه<sup>(٩)</sup> آزادی، من بهذا كن فقال المولى<sup>(١٠)</sup> آزادی، توبيد كردم ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال له يا مالكي لا يعتق بلا نية كذا في الكافي، رجل له عبد واحد فقال اعتقت عبدي يعتق كذا في محيط السرخسي، رجل قال لآخر أنا مولى أبيك اعتق ابوك أبي وامني لم يكن القائل عبداً للمسلم له، وكذا لو قال أنا مولى أبيك ولم يقل اعتقتني أبوك فإنه يكون حراً ولو قال أنا مولى أبيك اعتقتني فهو مملوك إذا جحد الوارث إعتاق الأب إلا أن يأتي

(١) أيها الرجل المعتوق. (٢) أيها المرأة المعتوقة. (٣) يا سيدة بيتي. (٤) أو يا سيدة البيت. (٥) يا مولى. (٦) يا نصف حر. (٧) لا كنت عبداً كنت في عذابك والآن مع كونك لست عبداً أنا في عذابك. (٨) أنت اعتق مني. (٩) أظهر عتقي. (١٠) أظهرت عتقت.



المقربينة، رجل اعتق عبده وله مال فماله لولاه إلا ثوباً يوارى العبد أي ثوب شاءه المولى كذا في فتاوى قاضيخان، قال لثلاثة أعبد له أنتم أحرار إلا فلاناً وفلاناً عتقوا جميعاً كذا في الفتاوى الكبرى، رجل له خمسة عبد فقال عشرة من مملوكي إلا واحداً أحرار عتقوا جميعاً، ولو قال بماليكي العشرة أحرار إلا واحداً عتق أربعة كذا في فتاوى قاضيخان، ويستحب أن يعتق الرجل العبد والمرأة الأمة ليتحقق مقابلة الأعضاء بالأعضاء كذا في الظهيرية، ويستحب للرجل إذا استخدم عبده سبع سنين أن يعتقه أو يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التتارخانية نافلاً عن الحجة ويستحب للمعتق أن يكتب للعبد كتاباً ويشهد عليه شهوداً توثقاً وصيانة عن التجاخذ والتنازع فيه كذا في محيط السرخسي والله أعلم بالصواب.

**فصل في العتق بالملك وغيره:** من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه صغيراً كان المالك أو كبيراً صحيح العقل أو محنوفاً كذا في غاية البيان، وصفة ذي الرحم المحرم أن يكون قريباً حرم نكاحه أي ذا الرحم عبارة عن القرابة، وأغرم عبارة عن حرمة التناكح، فالرحم بلا رحم نحو أن يملك زوجة بنت أو أمة أو بنت عمه وهي أخته رضاعاً لا يعتق وكذا الرحم بلا محرم كبني الأعمام والأخوال لا يعتق كذا في الكافي، ولو ملك محرماً له برضاع أو مصاهرة لم يعتق عليه، ولو ملك أحد الزوجين صاحبه لم يعتق عليه كذا في المبسوط، ولا فرق بين ما إذا كان المالك مسلماً أو كافراً في دار الإسلام وكذا لا فرق إذا كان المملوك مسلماً أو كافراً كذا في غاية البيان فإذا ملك الحرابي ذا رحم محرم منه في دار الحرب لم يعتق كذا في الجوهرية النيرة، ولو ملك الحرابي قريبه ودخل إلينا بأمان عتق عليه كذا في فتاوى قاضيخان، ولو اشترى المملوك ولده لا يعتق كذا في الجوهرية النيرة، اشترى العبد المأذون ذا رحم محرم من سيده وليس عليه دين محيط عتق وإن كان دين محيط لم يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو اشترى المكاتب ابن مولاه لم يعتق في قولهم جميعاً كذا في التتارخانية نافلاً عن الحجة، ولو اشترى المكاتب من لا يملك بيعهم كالوالدين والمولودين وغيرهم فاعتقهم مولاه عتقوا كذا في المضمرات، الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبه لا يعتق كذا في السراجية، رجل أقر في مرضه لابنه بالف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالاً إلا لمملوكاً هو أخو الابن لأمه وقيمة المملوك مثل الدين قال محمد رحمه الله تعالى يعتق: المملوك لأن الإقرار في المرض وصية فإذا ملك أخاه عتق عبده ولو كان الإقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك لإحاطة الدين بالتركة وبهذا نبين أن دين الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية، ولو اشترى أمة وهي حبلى من أبيه والأمة لغير الأب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعتق الأمة ولا يجوز بيعها قبل أن تضع ولده إن يبيعها إذا وضعت كذا في البدائع، إن أعتق حاملاً عتق حملها، ولو أعتق الحامل خاصة عتق دونها، ولو أعتق الحامل على مال صحيح ولا يجب المال زوجها يعرف قبام الحامل وقت العتق إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر منه كذا في الهداية، فلو جاءت به لستة أشهر فصاعداً من وقت العتق لا يعتق إلا أن يكون حملها توهمين جاءت بأولئها لأقل من ستة أشهر ثم جاءت بالثاني لستة أشهر أو أكثر أو تكون هذه الأمة معتدة عن طلاق أو وفاة فولدت لأقل من سنتين من وقت العراق وإن كان لاكثر من ستة أشهر من وقت الإعتاق فحبيثة فيعتق كذا في فتح القدير،

ولد الأمة من مولاهَا حرّ وولدهَا من زوجها مملوكٌ لسيدِهَا بخلاف ولد الحرور، وولد الحرّة حرّ على كل حال لأن جانبها راجح فيتبعها في وصف الحرية كما يتبعها في المملوكية والمرفوقية والتدبير وأمومية الولد والكتابة كذا في الهداية، إذا قال لأمته الحامل أنت حرّة وقد خرج منها بعض الولد إن كان الخارج أقل يعتق وإن كان الخارج أكثر لا يعتق، وذكر هشام والمعلّى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لأمته الحبلى وقد خرج منها نصف بدن الولد أنت حرّة وإن كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وإن كان الخارج النصف من جانب الرأس ومعه أن يكون الخارج من البدن مع الرأس تصعّب فأقول حرّ كذا في المحيط، في المتقى لو قال لأمته: أكبر ولد في بطنك فهو حرّ فوَدِدَ ولدي في بطن فأولهما خروجاً أكبرهما وهو حرّ، ولو قال لأمته للمنفقة والمضفة أنني في بطنك حرّ يعتق، في بطنها كذا في محيط السرخسي، رجل اعتق جارية إنسان فأجاز المولى إعاقته بعدما ولدت لا يعتق الولد، ولو قال لأمته كل مملوك لي غيرك حرّ لا يعتق حملها، رجل قال لأمته أحمل في صحنه أنت حرّة أو ماني بصلك فولدت من القد غلاماً ميتاً استبان خلقه عتقت الجارية في فباي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو لم تلد حتى ضرب إنسان بطنها فالقت من العبد جنباً ميتاً استبان حقيقه فهو بالخير إن اعتق الأم يعتق الجنين بعثتها وإن لم تكن حاملاً عتقت الجارية كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال لأمته الحامل أنت حرّة أو ماني بطنك فمات المولى قبل البياض فضرِبَ إنسان بطنها فالقت جيباً ميتاً فله استبان خلقه قال في الجنين غرة حرّة ويعتق نصف الأمة وتسمى في نصف قيمتها ولاسعاية على الجنين كذا في محيط السرخسي، ولو اعتق الحرّبي عبده الحرّبي في دار الحرب لا ينقذ إعتاقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه، ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صحّ إعتاقه في قولهم جميعاً ويكون الولاء للحرّبي، إذا مات الحرّبي أو قتل أو أسرا يعتق مكانه ويكون بدل الكتابة لورثته إذا مات المولى، وحل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الإسلام ومعه هندي يقول أنا عبده ثم أسلم الهندي، قالوا إن خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حرّ، وقول الهندي أنا عبدك يكون باطلاً وإن أخرجه مكرهاً كان عبداً به كذا في فتاوى قاضيهان، الحرّبي لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وإن لم يبعه، قال بعض مشايخنا: هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع والله أعلم بالصواب.

### الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه

من اعتق بعض عبده سواء كان ذلك البعض معيناً كبربك حرّ أو لا كبربك أو جزء منك أو شخص غير أنه يؤمر بالبيان لم يعتق كله عبد الإمام وقالوا يعتق كله ويسمى فيما بقي من قيمته لمولاه عبده كذا في النهر الفائق والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في المضمرات، وأما سهمك حرّ فالسدي عنده وكذا الشيء كذا في العتبية، ومعتق البعض كالمكاتب في تولف عتق كله على أداء البذل وكونه أحق بمكاتبه ولا يد ولا استخدام وكون الفرق كاملاً هكذا في النهر الفائق، ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يتزوج إلا اثنتين كذا في التتارخانية، ولا يجوز له التزوج إلا بإذن المولى ولا يهب ولا يتصدق إلا الشيء اليسير

ولا يتكفل ولا يقرض إلا أنه إذا عجز لا يرد إلى الرق كذا في غاية البيان، ويجب إزالة ذلك عن الباقي بالاستسعاء أو الإعتاق وإذا زال كل منك يعتق حينئذ كله كذا في الكافي، وإذا كان العبد بين شريكين فاعتق أحدهما نصيبه عتق فإن كان موسراً فشريكه باختيار إن شاء اعتق وإن شاء ضمن شريكه وإن شاء استسعى العبد كذا في نهديّة، وإذا اعتق أحد الشريكين نصيب من العبد لم يكن للآخر أن يبيع نصيبه ولا يهبه ولا يهبه لأنه صار بمنزلة المكاتب كذا في المبسوط للإمام السرخسي، وفي التحفة للشريث فيه خمس حذرات إن كان المعتق موسراً إن شاء أعقب نصيبه وإن شاء دبره وإن شاء كنهه وإن شاء استساعه وإن شاء ضمن شريكه المعتق غير أنه إذا دبره يصير نصيبه مديراً ويجب عليه السعاية لبحال فيعتق ولا يجوز له أن يزوج عتقه إلى ماله الموت كذا في غاية السروجي، وإن كان معسراً فكذلك إلا أنه لا يضمن كذا في حزانة المغيث، وليس للشريك الساكت خبر الترتك على حاله كذا في البدائع، واختاره أن يقول احترت أن أصحك أو يقول أعطي حمي أما إذا اختاره بالقلب فذاك ليس بشيء كذا في البهائية، والولاء يثبت في الإعتاق والمكاتبة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمن والولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي، ولا يرجع المستسعى على المعتق بما أدى بالإجماع كذا في الجوهرية للبيرة، وإذا ضمن للذي اعتق للمعتق بالاختيار إن شاء أعقب مايفي وإن شاء دبر وإن شاء كسب وإن شاء استسعى كذا في البدائع، وإن أبراه الشريث عن الصمان فله أن يرجع على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت عن العبد كذا في العنينة، ولو باع الساكت نصيبه من المعتق أو وهب على عوض فانقياس أنه يجوز كالتضمن، وفي الاستحسان لا كذا في البهائية، وإذا حار الساكت صمان المعتق إذا كان للمعتق موسراً ثم أراد أن يرجع عن ذلك ويستسعى بعبد فله ذلك ما لم يقبل المعتق الصمان أو يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سبعة عن محمد رحمه الله تعالى، ذكر في الأصل إذا اختار لنصيب لم يكن له أخبار للسعاية من غير مقبول، ولو اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار للتضمن بعد ذلك، رضي العبد بالسعاية أو لم يرض بانفاق الروايات كذا في المحيط لا إذا مات العبد كذا في المناهية، والخبر في هذا عند السلفين وغيره سواء كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، ولو أن لعن رجوع عن العبد بما لزمه من الصمان ثم أحال الساكت عليه ووكفه بقبض السعاية من أعضاء من حقه كان جائزاً والولاء كذا للمعتق وإن لم يحتر شيئاً حتى جرحه كذا الأرض عليه للعبد ولا تكون جانيته اختياراً منه للسعاية، وكذلك لو اغتصب منه مالا فيه وماء يصف قيمته أو قرصه العبد أو بابه كان ذلك عليه نهياً كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، اعتبر في اليسار كونه مالاً مقدراً قيمة نصيب شريكه عند الشبهائي وهو صحيح كذا في جواهر الأحلاطي، وذكر في العيون والمختار أن الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف العتق سوى المنزل والخدم ومساكن البيت وثياب الجسد كذا في الكافي، ولو كان بين اثنين عتدان قيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر العنان عتق أحدهما نصيبه وعند المجلس ألف درهم فهو معسر رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى، ولو كان عتده ألف من ألف ضمن أقلهما قيمة ولو كان بين اثنين غلام قيمته ألف وبنه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة أغنيهما وبه خمسمائة فهو معسر ولو كان له أقل من

حجسمائه فهو مؤسر لصاحب جسم المانة كذا في الصهيره، ويعتبر قيمة العبد في الصمان والسعابه يوم الإعاق حتى لو عتقت قيمته يوم اعتقه ثم رداد أو استعصت أو كانت أمة فولدت لم يلمتعت إلي ذلك كذا في البدائع، ولو كان في يوم الإعاق صحيحاً ثم عمي يجب نصف قيمته صحيحاً ولو كان أعمى يوم العتق فأجلى بياض عينه يجب نصف قيمته أعمى كذا في صح القدير، وكذلك يعتبر بيسار المعتق وإعساره يوم الإعاق حتى لو أعتق وهو مؤسر ثم أعسر لا يبطل حتى التضمين ولو اعتق وهو معسر ثم أسر لا يثبت لشريكه حتى التضمين، ولو احتسب في قيمة العبد يوم العتق، فإن كان العبد قائماً يقوم لعبد للحال وإن كان «العبد هالكاً» فالقول قول المعتق وإن اتفقا على أن لإعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول معتق سواء كان العبد قائماً أو هالكاً، وإن اختلفا في الوقت والقصة فقول المعتق أعفقه يوم كذا وفيه مائة وقال الساكت اعتفته للحال وقيمه مائتان يحكم بالعتق للحال وكذا على هذا التفصيل لو اختلف الساكت والعتق في قيمته كذا في محيط السرحسي والجواب فيما إذا وقع الاختلاف بين ورثة الساكت والمعتق في قيمة العبد نظراً لجواب من إذا وقع الاختلاف بين الساكت والمعتق في قيمة العبد كذا في المحيط، ولو اختلفا في اليسار والإعاب فإن كان اختلافهما في حال الإعاق فالقول قول المعتق والسنة بسنة الآخر كذا في البدائع، ولا يختلف في يسار المعتق وإعساره وعتق متقدم على الخصومة إن كانت مدة يختلف فيها اليسار وإعسار فالقول قول المعتق وإن كانت لا يختلف يعتبر للحال وإن علم بيسار المعتق لمحال فلا معنى للاختلاف وإن لم يعلم فالقول لمعتق كذا في محيط السرحسي، معتق المعسر إذا كوث فإن كانه عبي الدراهم أو الدينار فإن كانت المكتاة عسى قدر قيمته جازت وإن كثره على أقل من قيمته تجوز أيضاً وإن كان كائنه على أكثر من قيمته فإن كانت لزيادة من يتغابى الناس في مثلها جازت أيضاً وإن كانت مما لا يتعابى الناس في مثلها بطرح عه الفصل وإن كانت المكتاة على العروض جازت بالقليل والكثير وإن كانت على اخوان جازت كذا في البدائع، وإن كائنه على عروض وعجز عن المكتاة سقط عنه ما التزم من العروض ويحصر عسى السعابة في نصف القيمة كما كان قبل لكعابة ولا يكون له أن يضمن الشريك شيئاً كذا في المبسوط، ولو كان شريك المعتق في العبد صبي أو مجنوناً له أب أو جد أو وصي فوليه أو وصيه بالخيار إن شاء ضمن المعتق وإن شاء استسمى العبد وإن شاء كاتبه ليس له أن يعتق أو يدير وكذلك لو كان الشريك مكانياً أو مادوناً عليه دين فإنه يتحيز بين الضمان والسعابة والمكتابة إلا أنهما لا يملكان الإعاق وإن لم يكن على العبد دين فأخيار للموصي فإن اختار لشريك السعابة ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكتوب والمادون الولاء للموصي كذا في البدائع، وإن لم يكن للصبي أب ولا وصي الأب وله وصي الأم وكان العبد مما ورثه الصغير عن الأم ثم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد حكى عن الحاكم أبي محمد رحمه الله أنه قد سألت أستاذي لعقبة ثابكر نيلحي رحمه الله عن ذلك فقال: إذا كان له وصي أم وليس له وصي غيره فله أن يضمن المعتق وبه استسعاء العبد أيضاً، وإن كان الاستسعاء في معنى المكتابة وليس للموصي الأم أن يكتتب كذا في المحيط، وإن لم يكن للصغير والمجنون وصي ولا وصي فإن كان هناك حاكم نصب الحاكم

من يختار لهما أصلح الأمور من التضمين والاستعلاء والمكاتبه وإن لم يكن هناك حاكم رقب  
الامر حتى يبيع الصبي ويعتق المحزون فيسوقها من الخدوات الخمس كذا في البدائع،  
وإذا مات العبد قبل أن يختار لساكن شيئاً واعتق مومراً أراد تضمين لمعتق فله ذلك في  
المشهور عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر شيخ الإسلام في شرحه إذا مات العبد وترك  
كسباً اكتسبه بعد العتق فللساكن تضمين المومر بلا خلاف وهل له أن يأخذ السعاية من  
كسب العبد احتجفت المشايخ فيه سهم من قال له ذلك وإليه مال الحاكم أبو نصر رحمه الله  
تعالى وعامة المشايخ على أنه ليس به ذلك وإليه أشار محمد رحمه الله في الأصل هذا إذا مات  
العبد قبل أن يختار لساكن شيئاً والمعتق مومراً أما إذا كان معتقاً معسراً وبقي المأنة حالها  
فلساكن أن يأخذ السعاية من كسب نعيده إن ترك لعبد كسباً اكتسبه بعد العتق بلا خلاف  
وإن لم يترك لعبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد إلى أن يظهر له مال أو  
يتبرع منه متبرع بإداء ما عليه أو يرثه الساكن كذا في المحيط، وإذا ضمن المعتق يرجع على  
المعتق بما ضمنه في تركه العبد إن كان له تركة وإن لم تكن له فهو دين عليه كذا في البدائع،  
وإن كان العبد ترك مالاً قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق  
بين موليين بصفين وما اكتسب بعد العتق فهو تركة العبد فيرجع فيه الساكن أو المعتق إذا  
ضمن وما بقي فهو ميراث للمعتق، وإن أحلما فيه فدل أحدهما هذا ما اكتسبه قبل العتق وهو  
بيساً وقال الآخر اكتسبه بعده فهو ميراث ما لو اكتسبه بعده ومن ادعى فيه تزيهاً سابقاً لا  
يصدق إلا بحجة كذا في المبسوط، وإذا مات الساكن فلو رثته أن يختار الإعتاق أو لصداق  
السعاية كذا في محيط السرحسي، فإن ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وإن اختاروا الإعتاق أو  
الاستعلاء فالولاء في هذا التعيين المذكور من أولاد الميت دون الإباة، وإن اختار بعضهم  
السعاية وبعضهم الصداق فلكل واحد منهم ما اختر من ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمه الله أنه ليس لهم ذلك إلا أن يحتسبوا على التضمين أو الاستعلاء وهذا هو الأصح كذا  
في المبسوط، وإذا مات المعتق فإن كان الإعتاق في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من  
تركة بلا خلاف وإن كان في حال مرضه لم يصح شيئ حتى يؤخذ من تركته وهذا قول أبي  
حنيفة رحمه الله كذا في البدائع، ويسعى لعبد لمسولي عبد أبي حنيفة رحمه الله هكذا في  
المحيط، وإذا كان العبد بين اثنين أعتق أحدهما نصيبه فأراد لساكن أن يصم شريكه نصف  
نصيبه ويستسعى العبد في النصف الآخر من له ذلك قال القفيع أبو نبيث ولا روية في هذه  
المسألة فيقال إن يقول له ذلك والمثل أن يقول من له ذلك كذا ذكره في الريدات في كتاب  
القصاص كذا في الظهيرية، في المسقى عن أبي يوسف رحمه الله عبد بن رجلين أعتقه أحدهما  
وهو معسر حتى وحب السعاية على العبد عاني أن يسعى فهو ميراث حر عليه دين إلى أن  
يقضيه والحكم في حق هذا إن كان ممن يحتل ويعمل يديه أو له عمل معروف أنه يؤخر من  
رجل ويؤخر آخره ويفضي منه دينه، وفيه أيضاً عبد صغير بين رجلين فأعتقه أحدهما وهو  
معسر فأراد الآخر أن يؤخره فإن كان العبد معقل ورصي بدلت حار عليه وكان الآخر لئدي لم  
يعتق قصاصاً من حقه هكذا في لدا حيرة. ولو أعتق أحدهما نصيبه يؤخذ صاحبه فلا ضمان



عليه وإنما له الاستعفاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق المصارب بالنصف إذا اشترى براس المال وهي ألف عيدين قيمة كل العبد فاعتقهما رب المال عتقاً وضمن نصيب المصارب موسراً كان أو معسراً كذا في الكافي، قال أبو يوسف رحمه الله في عيدين بين رجلين قال أحدهما أحدهما حر وهو فقير ثم استغنى ثم اختار إيقاع العتق على أحدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك لو مات قبل أن يختار وقد استغنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رحمه الله: يعتبر بقيمة يوم تكلم بالعتق كذا في الإيضاح وإذا كان عبيد بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه واختار بعض الساكنين للسعاية في نصيبه وبعضهم الإعتاق وبعضهم الضمان للكل وحد ما اختار في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، وقد أئو حنيفة رحمه الله تعالى في عبيد بين ثلاثة أعتق أحدهم نصيبه ثم أعتق الآخر بعده فليسأكت أن يضمن المعتق الأول إن كان موسراً أو إن شاء أعتق أو دبر أو كاتب أو استسمى وليس له أن يضمن المعتق لثاني وإن كان موسراً فإن حارر قصصين الأول من الأول أن يعتق وإن شاء دبر وإن شاء كاتب وإن شاء استسمى وليس له أن يضمن المعتق الثاني كذا في البدائع، وإن أعتق أحدهم وكاتب الآخر ودبر لثالث معاً فليس لواحد الرجوع وإذا دبر أحدهم أولاً ثم أعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه ولا يرجع المكاتب على أحد فإن دبر ثم كاتب ثم أعتق محكم المدبر والمعتق مذكراً وإن المكاتب إن عجز العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وإن كاتب أولاً ثم دبر ثم أعتق فإن لم يعجز العبد عتق عليه ولا ضمان عليه وإن عجز يرجع على المدبر ثلث قيمته لا على المعتق كذا في محيط السرخسي، وإن كان العبد بين ثلاثة حر فدبر أحدهم ثم أعتقه الثاني وهما موسران عند أبي حنيفة رحمه الله تدبر للمدبر بقصص على نصيبه والإعتاق من الثاني صحيح ثم للسالك أن يضمن للمدبر ثلث قيمته وليس له أن يضمن للمعتق وإن شاء استسمى العبد في ثلث قيمته وإن شاء أعتقه وإذا ضمن المدبر فليدبر أن يرجع بذلك على العبد فيسمى به فيه كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، إذا كان المدبر معسراً فليسأكت الاستعفاء دون القصصين ثم السالك إذا اختار قصصين المدبر كان ثلث لولاء للمدبر والثلث للمعتق دون حارر سعاية العبد كان لولاء بينهم أثلاثاً كذا في غاية البيان، ولمدبر أيضاً أن يضمن الذي أعتق ثلث قيمته مدبر وليس له أن يضمن المعتق ما أدى إلى السالك من قيمة نصيبه ويكون الولاء بين المدبر والمعتق أثلاثاً ثم للمدبر وثلثه للمعتق كذا في المبسوط لشمس لأئمة السرخسي، وإن شاء المدبر أعتق نصيبه الذي دبره وإن شاء استسمى العبد فإن اختار الضمان كان للمعتق أن يستسمى العبد كذا في البدائع، أما إذا كان المعتق معسراً فليدبر استعفاء العبد دون القصصين كذا في غاية البيان، ولو ضمن السالك مدبر نصيبه ثم أعتقه كان للمدبر أن يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبراً وثلثه قنأ كذا في النهاية نافلاً عن السمرقاني، وقيمة مدبر ثلثا قيمته لو كان قنأ وقيل: نصفها لو كان قنأ وإليه ما انصرف الشهيد وعنه الفتوى كذا في الكافي، إذا كان العبد بين ثلاثة رهط فاعتق أحدهم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يضمن أبهم أول مقول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: عتق المعتق في نصيبه باعد ولا ضمان على أحد

وتدبير المدير في نصيبه أيضاً نافذ وهو محير إن شاء استسمى العبد في ثبوت قيمته مديراً أو يرجع على المعتق بسدس قيمته ويستسمى العبد في سدس قيمته استحساناً فاما المكاتب فإن مضي العبد على كتابته يؤدي إليه مال الكتابة والولاء بينهم ثلاث وإن عجز كان للمكاتب أن يضمن المعتق والمدير قيمة نصيبين إذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما ضمنا ويكون ولاؤه بينهما نصيبين كذا في المبسوط، وإن شاء أعقه وإن شاء استسماه كذا في اليبايع، وإن كان العبد بين خمسة رهط فاعتق أحدهم ودبر الآخر وكتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الخامس ومروج الخامس على نصيبه ولم يعلم أنهم أول صفول على عون أبي حبيبة رحمه الله تعالى - حكم العتق والتدبير على ما بينت في الفصل الأول إلا أن المضمين والاستسماة هناك في الثلث وهما في الخمس فاما في البيع فإن تصادقا أنه كان بعد العتق والتدبير أو قال البائع : كان قبل العتق والعبد في يده . وإن اشتري . كان بعده فالبيع باطل وإن تصادقا أنه كان قبل العتق والتدبير فاشتري بالخيار إن شاء نقص البيع وإن شاء أمضاه وأعتق نصيبه أو استسماه فيكون ولاؤه له وإن شاء حصل المعتق والمدير قيمة نصيبه إن كانا موسرين ويرجعان به على العبد وأمّا المرأة فإن تصادقا أن المروج كان بعد العتق والتدبير فالنكاح صحيح ولها خمس قيمته على المروج وإن تصادقا أن المروج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار إن شاءت تركت اسمي وضمنت المروج خمس قيمته وإن شاءت أجدرت وأعفت أو سبغت العبد في خمس قيمته وولاء خمسة لها وإن شاءت حصلت المعتق والمدير خمس قيمته نصيبين ثم لا يصدق في الرهبادة إن كانت بخلاف مشتري فاما نصيب المكاتب فهو على ما ذكرنا إن أدى ليدل إليه عتق من قبله وإن عجز كان له أن يضمن المعتق والمدير قيمة نصيبه نصيبين إذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سادس وهب نصيبه لأبى به صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعده فالقول فيه قول الأب فإن قال الله بعد العتق فهو باطل وإن قال الله قبل العتق فالهبة جائزه ثم يقوم الأب في نصيب الأبى مقام الأبى أن لو كان بالغا في التضمن أو الاستسماة وليس له حق العتق فإن كان المعتق والمدير موسرين حصلهما سدس قيمته للأبى بينهما نصيبين وإن شاء استسمى العبد في سدس قيمته للأبى كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي، هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا كان المملوك بين ثلاثة لأحدهم نصفه وبآخر ثلثه وبآخر سدسه فاعتق صاحب النصف والثلث صمد نصيب صاحب السدس نصيبين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي، ولو ملك رجل ابنه مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو لوصيه أو الإمهار أو الإرث عتق نصيب الأب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخر أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الأب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكفر موسراً كان الأب أو معسراً كذا في السرخسية بعلأ عن اليبايع، ولشريكه أن يعتق نصيبه بـ شاء أو يستسمى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا عند أبي حبيبة رحمه الله تعالى وقالوا - يضمن الأب في غير الإرث إن كان موسراً وإن كان معسراً استسمى لأبى في نصيبه كذا في العيني شرح الكفر، واجتمعوا على أنه لو ورثاه لم يضمن وكذا في كل قريب يعتق كذا في فتح

القدير، وإن بدا الأجنبية فاشترى نصفه ثم اشترى الأب نصفه الآخر وهو موسر فالأجنبي بالخيار إن شاء ضمن الأب وإن شاء استسمى الأب في نصف قيمته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية، وإن شاء اعتقه كذا في غاية البيان، ولو باع رجل نصف عبده أو ربه من قريبه لم يضمن من عتق عليه لشريكه علم شريكه بذلك أو لم يعلم وسمى العبد في نصيبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، أجمع أصحابها على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري إذا كان موسراً وليس له تضمين البائع كذا في عاية السروجي، وسمى العبد إن كان معسراً بالإجماع كذا في البيهقي، إخوان ورفاً عبداً من أبيهما فقال أحدهما: هو أخي لأبي ووجد الآخر لم يضمن المقر وسمى العبد في نصيبه وإن قال: هو أخي لأمي وليس أخوه معروفاً لأمه ضمن نصيبه كذا في محيط السرخسي، وإذا اعتق أمة بيته وبين آخر ثم ولدت فللشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم اعتق ولا يضمنه شيئاً من قيمة الولد كذا في المبسوط، ولو اعتق أحد شريكي الأمة ما بقي بطنها فولدت تروماً ميتاً لأصمك عليه ولو ولدت تروماً حياً يضمن كذا في البحر الرائق، وإذا اعتق أحد الشريكين الجارية وهي حامل ثم اعتق الآخر ما بقي بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة الأم لم يكن له ذلك وهو اختيار منة للسعاية ولو اعتقا جميعاً ما بقي بطنها ثم اعتق أحدهما الأم وهو موسر كان لصاحبه أن يضمنه نصف قيمتها إن شاء والحبل نقصان في بنات آدم فإنما يضمنه نصف قيمتها حاملاً كذا في المبسوط، ولو علق أحد الشريكين عتق العبد المشترك بينهما بفعل فلان غداً بأن قال إن دخل زيد الدار غداً فانت حر وعكس الآخر بأن قال إن لم يدخل زيد الدار فانت حر ومضى النقد ولم يدر أدخل زيد الدار أم لا عتق نصف العبد وسمى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسراً والآخر معسراً وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانا معسرين كذا في المعني شرح الكنتز، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في عهدي بين رجلين قال أحدهما لأحد العبدتين: أنت حر إن لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد الآخر: إن دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حر فمضى اليوم وتصادقا أنها لا يعلمان دخل أو لم يدخل فإن هذين العبدتين يعتق من كل واحد منهما ربعه وسمى في ثلاثة أرباع قيمته بين الموليين نصفين وقال محمد رحمه الله تعالى: قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يسمى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في البدائع، إذا قال أحد الشريكين للعبد إن دخلت الدار اليوم فانت حر، وقال الآخر: إن لم تدخل فانت حر فمضى اليوم ولا يدرى أدخل أم لا عتق نصفه وسمى في النصف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين كانا أو معسرين كذا في محيط السرخسي، ولو أن عبداً بين رجلين حلف أحدهما بعتقه أنه قد دخل الدار وحلف الآخر أنه لم يدخل فقد عتق نصف العبد وسمى العبد في نصف قيمته بينهما موسرين كانا أو معسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الإيضاح، عبد بين رجلين قال أحدهما لصاحبه: إن كنت اشتريت منك نصيبك أمس فهو حر وقال الآخر: إن لم أكن بعتك نصيبك أمس فهو حر فإن العبد يعتق لأن كل واحد يزعم أن صاحبه حلف فيقال

المُدَّعي أصبح اقم الميهه بان اقام قضى بالبيع و نحن وعثر العبد على المشتري بعير سعابه وان لم يكن له بيهه واذا ان يحلف بشريه فيه ذلك فان نكل المشتري فكذلك وان حلف لا يترك رقبته ثم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يسعى لعيد في نصف قيمه للمسكر سواء كان موسرين او معسرين او كان المدعي ببيع موسراً او معسراً او عدهما ان كان معسرين او كان مدعي البيع معسراً فكذلك وان كان موسرين او كان مدعي البيع موسراً لا يسعى وإنما مدعي البيع فقد ذكر في رواية ابي حنيفة ان الملعيد لا يسعى له سوء كان موسرين او معسرين او أحدهما موسراً والآخر معسراً عندهم وهو الصحيح. ثم إذا حلف منكر بشراء كان له ان يحلف البائع إذا كان موسراً وان نكل لزمه وان حلف كان اجواب كالمسألة على ما ذكرنا وليس للمقاضي ان يحلفه إلا بطلب منكر الشراء وإذا قال البائع ان كتب بعتك نصيبني من هذا العبد فهر حر وقال المشتري. ان لم تكن يعني نصيبك فهو حر يؤمر مدعي شراء بثلاثة ابيته بان اقام قلعيد رقيق وان لم يكن له بيهه حكى عن النعمان ابي إسحاق انه لا يجبر على الخلف بكن لو حلف لا يبعه وإذا حلف المدعي عليه ثم يشتد البيع ليسعى للعبد في كل النعمان . . .

عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى موسرين ثانياً او معسرين وعدهما ان كان معسرين يسعى لهما وان كان موسرين او مدعي الشراء موسراً يسعى في نصف قيمته المدعي الشراء وان قال أحدهما اشتريت نصيبك ان لم تكن اشتريته فهو حر ولآخر ما عت نصيبني منك وإنما اشتريت منك نصيبك ان كتب يعه فهو حر بأمرهما لقاضي باليهه فان أقام الميهه ظهر ان كل واحد منهما بار في يمينه وبقي لعيد رقيق بينهما وان اقام أحدهما الميهه فالحق بيهه وان لم يقيم الميهه لا يحلفهما لقاضي لكن لو حلف جاز بان نكلا بقي لعيد رقيقاً بينهما كذا لو اقاما الميهه وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه فيعصى بالعبد لعدي حلف وان حلفا جميعاً يحرر العبد عن السعاهه باعتق كذا في شرح جامع الكبير للخصيري، وفي الجامع الكبير ان حد الشريكين إذا قال لصاحبه ان ضربت العبد الذي بيته فهو حر فصره حتى عثر على الخائف نصيبه بضمن الخائف ان كان موسراً نصيب الضارب كذا في عايه البهادر، عبد بينهما قال أحدهما لصاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم أضربه اليوم فهو حر فصره فان الخائف الأول يضمن نصيب الضارب كذا في سمراسني. وإذا قال كل مملوك مملوك فيما استقبل فهو حر فمملك مملوك مع غيره لا يعنى ان اشترى نصيب شريكه حتى وإن باع نصيبه أولاً ثم اشترى نصيب شريكه لم يعنى، ولو قال مملوك بيهه إذا ملكك قالت حر فاشترى نصبه ثم باع لم اشترى النصف الباقي عت كذا في المبسوط، ذكر ابن سبويه عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في عيد بين رجلين رغم أحدهما ان صاحبه اعتقه مدسه وبه هو عتقه اليوم وان شريكه لم اعتقه وقد اعتقت أنت اليوم فضمن لي نصف نصيبه بعقلك فلا ضمان عتق لذي وعه ان صاحبه اعتقه مدسه وكذلك لو قال أنا اعتقته أمس وأعتقه صاحبي مدسه وان لم يخر بإعتاق نصبه لكن قامت عليه بيته انه اعتقه أمس فهو ضامن لشريكه كذا في البدائع، ولو قال اعتقه شريكى مد شهر وأنا مد يومين لم يضمن لأنه لم يصر على نفسه بالتصان كذا في الطهريه، أما بين اثنين رغم أحدهما أنها أم ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه فهي موقوفه يوماً

وتتخذ للمسكر يوماً ولا سعاية عندها للمسكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي، ونصف  
ولائها ونصف كسبها للمسكر ونصف موقوف وتنتهها في كسبها فإن لم يكن نصيبه على  
المسكر ولا يضمن للمقر ولو مات المسكر عتقت عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى لزعم المقر  
وتسعى في نصيب المسكر لو رثته، ولو أقر كل واحد على صاحبه بالاستيلاء وصاحبه يتكررها  
توقف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الأمة فإن مات أحدهما عتقت وولائها  
موقوف كذا في التمر تاشي، ولو قال اعتقت هذا العبد أنا وأنت أو عكسه أو قال اعتقته فإن  
صدقه عتق منهما وإن كذبه فليس بالأمر كذا في التتار حامية ناقلاً عن جامع الجوامع، وإذا شهد  
أحد الشريكين على الآخر بإعتاقه بأن كان العبد بين رجلين فشهد أحدهما على صاحبه يجوز  
إقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد ولا يضمن لصاحبه ويسعى  
العبد في قبضته بينهما موسرين كذا أو موسرين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن اعتق  
كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعاء جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن  
نصيب المنكر على ملكه وكذلك نصيب الشاهد عنده لأن الإعتاق يشترط إقراراً معتقاً فقد حاز  
عتقهما والولاء بينهما وكذلك إن استسعى وأدى السعاية فالولاء لهما كذا في البدائع، وإذا  
وجبت لسعاية لهما لو شهد أحدهما على صاحبه أنه استوفى السعاية من العبد لا تنقل  
شهادته وكذلك إذا استوفى أحدهما نصيبه من السعاية لم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه  
لا تنقل كذا في المحيط، ولو شهد أحد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعاية لم تجز  
شهادته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو شهد به عليه بفحص أو جراحة أو شيء  
يجب له عليه ما من شهادته مردودة كذا في المبسوط، وإن شهد كل واحد منهما على صاحبه  
وأبكر لآخر يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وإذا تحالف سعى العبد لكل واحد  
منهما في نصف قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا فرق عند أبي حنيفة رحمه الله  
تعالى بين حال البكر والإعصار كذا في البدائع، وهو الصحيح كذا في المضمرات، والولاء لهما  
كذا في الهداية، ولو اعترفا أنهما اعتقاه معاً أو على التعاقب وجب أن لا يضمن كل للآخر إن  
كانا موسرين ولا يستسعي العبد ولو اعترف أحدهما وأنكر الآخر فإن المسكر يجب أن يحلف  
كذا في فتح القدير، وإذا كان العبد بين ثلاثة نفر شهد اثنان منهم على صاحبه أنه اعتق نصيبه  
وأبكر المشهود عليه فالعبد يسعى بينهم أثلاثاً وإذا استوفى أحدهم شيئاً من السعاية كان  
للآخرين أن يأخذوا منه ثلثي ما أخذ كذا في المحيط، ولو كان الشركاء ثلاثة فشهد كل اثنين أنه  
اعتق لم تقبل كذا في فتح القدير، وإذا شهد أحد الشركاء على أحد شريكه أنه اعتق نصيبه  
وشهد الشريك الآخر على الشاهد لأول أنه اعتق نصيبه فالقاضي لا يقضي على واحد منهما  
بالعتق كذا في المحيط، وإن شهد اثنان منهم على الآخر أنه استوفى منه حصته لم تجز شهادتهما  
وكذلك إن شهد أنه استوفى المال كله بوكالة منهما لم تجز شهادتهما عليه وبرئ العبد من  
حصتهما ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشركه في ذلك الشاهدان كذا في  
المبسوط، أما بين رجلين شهد رجلان على أحدهما بعينه أنه اعتقها وكذبت الأمة وادعت على  
الآخر العتق وحده الآخر وحلف عند القاضي أنه ما اعتمها فإنها تعتق بشهادة الشهود وإن لم



يوجد منها الدعوى كذا في الذخيرة، وإذا كانت أمة بين رجلين فشهدا لينا أحدهما على الشريك أنه اعتقها فشهادتهما باطلة. ولو شهدا على أبيهما أنه اعتقها جاز ذلك فإن كان الأب موسراً ثم ماتت الخادمة وتركته مالاً وقد ولدته بعد العتق ولداً فأراد الشريك أن يستسيج الولد فليس له ذلك كما في حياة الأم لم يكن له سبيل على استمعاء الولد فكذلك بعد موتها إذا خلفت مالاً ولكن له أن يضمن الشريك كما كان يضمنه في حياتها ثم يرجع الشريك بما يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها لو كانت حرة فما بقي فهو ميراث للأب وإن لم تدع مالاً يرجع بذلك على الابن وإذا لم تمت فاختار الشريك أن يستسيجها فهي بمنزلة المكاتبية في تلك السعاية كذا في المبسوط، وإذا كان العبد بين رجلين شهد شاهدان على أحدهما أنه أقر أنه اعتق وهو موسر فالقاضي يقضي بعتقه وكان لشريكه أن يضمنه كذا في المحيط، ويرجع به على الظلام والولاء له وإن كان جاحداً للعتق كذا في المبسوط، ولو شهدوا عليه أنه أقر أنه حر لأصل فالقاضي يقضي بحريته ولا ولاء له عليه وليس للشريك أن يضمنه ولو شهدوا على إقراره أن الذي باعه قد كان اعتقه قبل أن يبيعه عتق من مال المشهود عليه كذا في المحيط، ولاؤه موقوف لأن كل واحد منهما ينفي عن نفسه فإن أبايع يقول أنا ما اعتقته وإنما عتق بإقرار المشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل اعتقه البائع فالولاء له فلهذا توقف ولاؤه على أن يرجع أحدهما إلى تصديق صاحبه فيكون الولاء له، وإن شهدوا على إقراره بأن البائع كان دبره أو كانت أمة وقر أن البائع كان استولدها قبل البيع فإنه يخرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالثمن ولا يعتقان حتى يموت البائع فإذا مات عتقا إذا كان المدير يخرج من ثلث مال البائع والجناية عليهما كالجناية على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنايتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، إذا أقر أحد الشريكين أن صاحبه أقر عليه يعتق فله بخرم عليه استرقاق العبد كذا في المحيط السرخسي، إذا كان العبد بين ثلاثة غاب أحدهم فشهد الخاضعان على العائب أنه اعتق حصته من هذا العبد فله بحال بين العبد وبين الخاضعين وإذا حضر العائب يقال للعبد أعد البيعة إذا أعاد البيعة عليه يقضي بعتق نصيبه كذا في المحيط، وإذا شهد شاهد أن على أحد الشريكين أن شريكه العائب اعتق نصيبه من هذا العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة كذا في الضهيرية، ولكن بحال بينه وبين هذا الخاضع أن يسرقه ويوقف حتى يقدم العائب استجساناً وإذا حضر العائب فلا بد من إعادة البيعة عليه للحكم بعتقه، فإن كانا عائبين فقامت البيعة على أحدهما بعينه أنه اعتق العبد لم تقبل هذه الشهادة إلا بخصوصه تفح من قبل صدق أو جناية أو وجه من الوجوه بحيث تقبل البيعة إذا قامت على أن المولى يعتقه أو أن أحدهما اعتقه واستوفى الآخر السعاية منه كذا في المبسوط، إذا كان العبد بين ثلاثة نفر ادعى أحدهم أنه اعتق نصيبه على كذا وقال العبد اعتقت بغير شيء وشهد الشريك أن اعتقه على كذا مشهادتهما جائزة وكذلك إن شهد أبو الشريكين أو ليناها بذلك وإذا اعتق بعض الشركاء العبد وفي يد العبد أموال اكتسبها ولا يدري متى اكتسبها واحتلف فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكتسبها قبل العتق وقال العبد اكتسبها بعد العتق فالقول قوله كذا في المحيط والله أعلم بالصواب.

## الباب الثالث في عتق أحد العبدین

العتق إذا اضيف إلى المجهول صح وثبت للمولى اختيار التعيين سواء قال أحدكما حر أو قال هذا حر أو هذا أو سمي فقال سالم أو بزيح كذا هي الإبصاح، ولو قال هذا حر وإلا فهذا فكموله أحدكما حر كذا هي حزمة المعتق، وإن خصص العبدان إلى لحاكم اختياره على البيان كذا هي محبط اسرحسي، وإن لم يخصصه واحتار إيقاع العتق على أحدهما وقع عليه حين احتار وهما قبل ذلك بحالة العبدین، دام حيز المولى باقي وهذا على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله هكذا هي السراح للوهاب، وللمولى أن يستأجرهما قبل الاختيار وله أن يسلمهما ويستكسهما ويكون العتق والمكسب للمولى، ولو حيز عليهما قبل الاختيار دون كانت الجاية من المولى فإن كانت على ما دون النفس بأن قطع يدي العبدین فلا شيء عليه سوء قطعهما معاً أو على التعاقب وإن كانت حدية على نفس فإن قطعتهما على التتابع فالأول عيب والثاني حر وإذا قتل حرّاً فعليه الدية وتكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وإن قتلها معاً بصرية وحدة فعليه نصف دية كل واحد منهما لورثته وإن كانت الجاية من الاجسي فإن كانت فيما دون النفس بأن قطع يدي العبدین فله أرش العبد وذلك نصف قيمة كل واحد منهما لكن يكون أرشهما للمولى سواء قطعتهما معاً أو على التتابع وإن كانت في النفس فلا قاتل لا يحل إلا أن يكون واحداً وإما أن يكون ثنين فإن كان واحداً فإن قتلها معاً فعلى القاتل نصف قيمة كل واحد منهما وتكون للمولى وعليه نصف دية كل واحد منهما وتكون لورثتهما وإن قتلها على متعاقب يجب على القاتل قيمة الأول للمولى ودية الثاني لورثته وإن كان القاتل اثنين فقتل كل واحد منهما رجلاً فإن وقع قتل كل واحد منهما معاً فعلى كل واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى، وإن وقع قتل كل واحد منهما على التتابع فعلى قاتل الأول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية لورثته كذا هي البدائع، ولو قال لامتيه إحدكما حر فوددت كل واحدة منهما ولداً أو ولدتين إحداهما فإنه يعتق ويد التي اختار المولى إيقاع العتق عليها وماتت الامتان معاً أو قتلتا معاً خير للمولى في أن يوقع العتق على أي الولدين شاء ولا يرث الابن المعتق شيئاً يريد به أن الابن الذي عتقه المعتق بعد قتل الامتين معاً لا يرث من بدل الأم شيئاً كذا في الظهيرية، فإن مات أحد الولدين حال حياة الامتين لم يمتد إلى ذلك بخلاف ما إذا مات أحد الولدين بعد موت الامتين كذا في المحيط، ولو طلعت الامتان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقر أمتين ويكون للمولى كذا في البدائع، ولو جئت إحداهما بجناية قبل أن يختار المولى ثم اختار إيقاع العتق عليها بعد عتقه بأحايه كان مختاراً للجناية وإن مات المولى قبل البيان عتق من كل واحدة منهما نصفها وسعت كل واحدة منهما في نصف قيمته ورثته المولى، وكان على المولى قيمة التي جئت في ماله كذا لو اعتق الجانية قبل أن يعلم بالجانية كذا في المبسوط، ولو باعها واحدة بصل النبيع فيبعت كذا في الإبصاح، ولو باعها من رجل بصله واحدة وسلمها إليه فاعتقها المشري أجبر البائع على البيان فإذا عثر البائع العتق في أحدهما بعين الميت العاسد في الآخر

وعتق الآخر على المشتري بالمعينة فإذا مات البائع قبل البيان بقدر الكوفة ميسواً من ذابيسوا عو  
 الآخر على المشتري بالمعينة ولا يشترع العتق فيهما كذا في عبط، فإن لم يعتق لمشتري حتى  
 مات البائع لم يقسم العتق فيهما حتى يفسح المصحب البيع فإن فسح به يقسم وعتق من كل  
 واحد منهما نصفه ولو وهبهما قبل الاحتاب أو صدق بهما أو زوج عليهما يجزى فيختار العتق  
 في أيهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والإمهار في الآخر وإن مات المولى قبل أن يعين العتق في  
 أحدهما بطلت الهبة والصدقة فيهما وبطل إمهاره كذا في البدائع، ولو أسرهما أهل الحرب كان  
 للمولى أن يوقع العتق على أحدهما ويكون الآخر لأهل الحرب فإن لم يعين المولى حتى مات  
 بطل ملك أهل الحرب فيهما لأن الحرب قد شاعت فيهما، ولو اشتراه رجل من أهل الحرب  
 فبالمولى أن يوقع عتق على أيهما شاء. وإذا أحدهما الآخر بحصه من الثمن فإن اشترى رجل  
 أحدهما من أهل الحرب فاختار المولى عتقه عتق وبطل لشراؤه أحداه بالثمن الذي شتره به  
 عتق الآخر ولو أسرهما أهل الحرب لم يعتق كذا في المصيرية، وإن اشترى المولى أحدهما  
 من الكافر فالآخر حر كذا في حرانة يعتق، رجل فأن في صحته أحدهما حر لم مرض مرض  
 أدت مصروف ذلك إلى أحدهما عتق ذلك من جميع أدار وإن كتب قيمته أكثر من الثلث كذا  
 في شرح الطحاوي.

**الباب أنواع ثلاثة:** نص ودلالة وضرورة، أم النص فمحرر أن يقول المولى لأحدهما عتقاً  
 إليك حيث أو يوت أو أردت بدست للعظ الذي ذكرته أو حترت أو تكون حر باللفظ أي  
 قلت، أو بذلك اللفظ أي قلت أو بذلك الإعتاق أو اعتقتك بالعتق السابق وغير ذلك من  
 الألفاظ فلو قال است حر أو اعتقتك ولم يقل بذلك باللفظ أو بالعتق السابق فإن أرد به عتق  
 مستانفاً عتقاً جميعاً هذا بالإعتاق المستأنف وذلك باللفظ السابق وإن قال عتبت به الذي لرمي  
 بغرلي أحدكما حر بصدق في القضاء ويحمل قوله أعتمتك على اختيار لعن أي احتر  
 عتقك.

**وأما الدلالة:** فهو أن يخرج المرئى أحدهما من ملكه بالبيع أو يرهس أحدهما أو يؤجر أو  
 يكتاب أو يدبر أو يعقود بأن كانت أمة كذا في بدائع، وإذا باع أحدهما أو باع بشرط اختيار  
 نفسه أو بمشتري أو باع بيعاً فاسداً ولم يسم أو سلم أو ساوم أو أوصى به أو زوج أحدهما أو  
 حلف على أحدهما بإحريه إن فعل شيئاً فهذا كله اختيار للمص في الآخر كذا في عبط، ولو قال  
 لأمتيه أحدهما حرة ثم جاع أحدهما ولم يعتق لم يعتق الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله  
 نعماني أم لو علف عتقت لآخرى بفاق كذا في صحيح القدير، رجل وطأهما على مدهمه إلا أنه  
 لا يعني به هكذا في الهداية، ولو قال لأمتيه أحدهما حر فاستخدم أحدهما لم يكن اختيار  
 في قولهم جميعاً كذا في المصيرية.

**وأما الضرورة:** فمحرر أن يموت أحد الزوجين قبل اختيار فيعتق الآخر وكذا إذا قتل  
 أحدهما سواء قبله المولى أو أجسبي غير أن يقتل إن كان من المولى فلا شيء عليه وإن كان من  
 لأجسبي فعليه قيمة العبد يقتول للمولى وإذا أحضر المولى عتق المقبول لا يرفع عتق عن أحي  
 ولكن قيمة المعتق تكون لورثته فإن قصعت يد أحدهما لا يعتق الآخر سواء كان يقطع من

الموسى أو من أجسي فرب فصع أجسي يد أحدهما ثم بين المولى العبد فإن بيته في غير أجسي عليه فالأرض للمولى بلا شبهة وإن بيته في أجسي عليه ذكر القدوري في شرحه أن الأرض للمولى أيضاً ولا شيء للمجسي عليه من لأرض، وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن الأرض يكون للمجسي عليه، وهكذا ذكر القاضي فيما إذا قطع موسى ثم بين العتق أنه إن بيته في أجسي عليه يجب أرض الأحرار ويكون للعبد وإن بيته في غير أجسي عليه فلا شيء على موسى كذا في البدائع، روى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال أحد هذين ابني أو إحدى هاتين أم ولدي فمات أحدهما لم يتعين القائم بالحرية والاستيلاد كذا في الإيضاح، ولو كان عبدي حر وليس له إلا عبد واحد عتق فإن قل: بي عند آخر وياه عتبت لم يصدق في القضاء إلا بمسبة تقوم على أن له عبداً آخر ويصدق فيما بيته وبين الله تعالى كذا في البدائع، ولو قال أحد عبدي حر أو أحد عبدي حر وليس له إلا عبد واحد عتق ذكراً أو أنثى كذا في المسبوط، ولو قال لعبدي: أحدكما حر فقبل له ابهما نويت فقال لم أعن هذا عتق لأحر من كان بعد ذلك سمع من هذا عتق الأول أيضاً كذا في الاختيار شرح المختار، ولو كان لرجل ثلاثة أعباد فقال: هذا حر أو هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر بالبيان في الأولين، ولو قال: هذا حر وهذا أو هذا عتق الأول ويؤمر بالبيان في الآخرين، ولو احتلط حر بعبد كرجل له عبد واحتلط بغير ثم كن واحد منهما يقول: أنا حر والمولى يقول أحدكما عبدي كان لكل واحد منهما أن يحلفه بالله تعالى ما يعلم أنه حر فإن حلف لأحدهما وبكل للأخر فالذي بكل له حر دون الآخر وإن بكل لهما فلهما حر، وإن حلف لهما فقد احتلط الأمر بالقاضي يقضي بالاحتياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة، وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد منهم ثلث ويسعى في ثلثي قيمته، وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا الاعتبار كذا في البدائع، وإذا جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة واحتاط وقال: عبدي حر وهذا أو قال أحدكما حر عتق عبده عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهيوط، روى أبو لم ينو كذا في البدائع، ولو قال لعبده وعبد غيره: أحدكما حر لم يعتق عبده إجماعاً إلا بالنية وكذا إذا جمع بين أمة حرة وأمة مبيعة فقال أنت حرة أو هذه أو إحداكما حرة لم تعتق أمتها، ولو جمع بين عبده وحر فقال أحدكما حر لا يعتق عبده إلا بالنية كذا في لسراج البهائم، في فتاوى أهل سمرقند رحمهم الله إذا قال: أمة وعبد من رقيقتي حران ولم يبين حتى مات وله عبدان وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في نصفه، ولو كان له ثلاثة أعباد وأمة عتقت الأمة ومن كل واحد من العبدین ثلثه ويسعى كل واحد منهم في ثلثه، ولو كان له ثلاثة أعباد وثلاث إماء عتق من كل واحد من العبدین والإماء الثلث ويسعون في اليقني، ولو كان له ثلاثة أعباد وأمة عتق من كل أمة نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه وسعى في الثلثين وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل كذا في الهيوط، وإذا قال لعبدي أحدكما حر لا يسوي أحدهما بعبته ثم مات قبل البيان يعتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في البدائع، ولا يقوم الوارث مقامه في البيان كذا في محيط السرخسي، رجل له ثلاثة أعباد دخل عليه إنسان فقال: أحدكما حر ثم خرج

أحدهما ودخل عليه الذئب فقال أحدكما حر بعد ما دام حياً يؤمر بالبيان فإن عسى بالكلام لأول  
 انشأ عتق الثالث وبعض الكلام الثاني وإن عسى بالكلام الأول اخرج عتق اخرج بالكلام لأول  
 ويؤمر ببيان الكلام الثاني هذا إذا بدأ بالكلام الأول فإن بدأ بالكلام الثاني وهو عتق به  
 انشأ عتق اخرج بالكلام الأول ولا يصلح للإيجاب الأول، وإن قال: عتق بالكلام الثاني  
 اندخل عسى الداخل ويؤمر ببيان الكلام الأول وإن لم يبين الأولى سيئ ومات أحدهم وموت بيان  
 بقاء فإن مات اخرج بعق الثالث بالإيجاب الأول ويصل للإيجاب الثاني وإن مات الثالث بعق  
 الخارج بالإيجاب الأول والد حل بالإيجاب الثاني، وإن مات له حل حير في الإيجاب الأول فإن  
 عسى به اخرج بعق الثالث بالإيجاب الثاني وإن عسى به انشأ بطل للإيجاب الثاني وإن لم يمت  
 واحد منهم ولكن مات فولى قبل البيان شاع بعض بينهم عسى اعتبار الأحوال فيعتق من اخرج  
 نصفه ومن له حل نصفه ومن الثالث ثلاثة أرباعه وإن كان لقول منه في الفرض فإن كان له مال  
 بخرج قدر اتفق من الثلث وذلك رقبة وثلاثة أرباع رقبه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
 لله تعالى أو لم يخرج ولكن اخرج بورثه فاجواب كما ذكرنا وإن لم يكن له مال سوى العبيد  
 ومن يخرج بورثه قسم ثلث بينهم كما نصفنا وبنيانه أن يعلق حل اخرج في نصف ربح  
 ثابت في ثلاثة أرباع وحل له حل في نصف أيضاً فيحتاج إلى مخرج له نصف وربع وأقله  
 أربعة فحل مخرج في سهمين وحل الثالث في ثلاثة وحل له حل في سهمين فيلعب سهام  
 بعق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة وإذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال أربعة عشر وهي  
 سهام السعدية وصار جميع مال أحد وعشرين وماله ثلاثة أعبد فيصير كل عبد سبعة فيصير من  
 خارج سهام ويسمى في خمسة ويعتق من ثلث حل سهام ويسمى في خمسة وبعض من  
 ثلث ثلاثة ويسمى في أربعة فيلعب سهام بوصايا سبعة وسهام السعدية أربعة عشر فاستفاء  
 ثلث الثلثان كما في نكدي، ربح له ثلاثة أعبد سالم وربع ومبارك فحل في صحبه سالم  
 حر أو سالم وربع حر أو سالم وربع ومبارك آخر حر فإن أوقع على سالم عتق وحده وإن  
 أوقع على بربع عتق سالم معه وإن أوقع على مبارك عتقوا وكذا لو قال: حرت الكلام الأول أو  
 الثاني أو ثالث وإن لم يبين حتى مات لا يخرج أثر ثلث لقول عتق كل سالم ونصف بربع وثلث  
 مبارك لأن الأحوال الإصية حرة واحدة وأحوال الحرمات أحوال وإن كان لقول في الفرض فإن كان له  
 مال غيرهم حتى يخرج رقبه وخمسة أسد من رقبه من ثلثه فكذلك حرت وإن لم يكن له مال  
 غيرهم واحارب بورثه فكذلك وإن لم يجبروا صبرهم بقدر حقوقهم في الثلث، وصرفه أن  
 يجعل ثلث من أعتق على ستة لمخاض إلى نصف وثلث فيصير سالم في كنه ستة وربع  
 في نصفه ثلاثة ومبارك في ثلثه ثلث فيصير أحد عشر فيجعل ثلث المال أحد عشر وثلث المال  
 صعب ذلك ثلثان وعشرون فيصير جميع المال ثلاثة وثلاثين وماله ثلاثة أعبد فصار كل عبد  
 أحد عشر يمس من سالم ستة ويسمى في خمسة ومن بربع ثلاثة ويسمى في ثمانية ومن مبارك  
 سهام ويسمى في تسعة فيلعب سهام بوصايا أحد عشر وسهام السعدية ضعف ذلك ثلثان  
 وعشرون فاستفاء ثلث الثلثان، ومن قال سالم حر أو بربع وسالم حر أو مبارك وسالم حر  
 بحر وقيل نه، أوقع على أبيهم ثلث فعلى أبيهم رفع عتق من ساومه ذلك للإيجاب، وإن مات



فقبل البيان عتق كل سالم وثلاث كل واحد من الآخرين وإن كان يقول في المرح ويخرج رغبة  
وثبت رغبة من ثلاث مائة أو لم يخرج وأجارت الورثة فكذلك وإن لم يجبروا بمصارفهم بحقوقهم  
في ثلاث مائة من كل رغبة وحسب بريرة في ثلثه وكذا حتى مبارك وأقل حساب له ثلاث  
ثلاثة مائة من كل سالم في ثلاثة ربح كل واحد منهم في سهم قبلت سهام العتق خمسة مائة  
ثلاث المائتين منه خمسة عشر كل رغبة خمسة مائة من سالم ثلاثة ويصحب في سهمين ومن  
يزرع سهم ويسعى في أربعة وكذا مبارك قبلت سهام العتق خمسة وسهم تسعة عشرة هكذا  
في شرح الجامع الكبير للخصبري، ولو قال سالم حر أو بربيع وسام أو مبارك وسالم قدر الخبر  
معاد بعد اسم أو وهو بربيع ومبارك وكانت بهجات محدثة وكلمة أو هي الإيجاب اختلعة  
بوجوب التحجير فمائه يعتق على كل حال وكل واحد من بربيع ومبارك يعتق في حال ولا يعتق  
في حالين فيعتق سالم وثلاث الآخرين وقبل سالم ثاني مائة وآخر معصوف عليه فيعتق هو به  
والآخران بالتعيين لكن جواز العتق قبل العتق مع العتق به، ولو قد سالم حر أو سالم وربيع أو  
سالم ومبارك عتقوا لأن أو لعت لاتحاد الاسم وأحرر نكته كالسكوت لا يمنع العتق ومهم من  
قال إن الله كور هـ قوبها أما عبده فلا يعتق بربيع ومبارك والأصح لأول، ولو قال لسالم وربيع  
أحدكم حر أو سالم عتق ثلاثة أرباع سالم وربع بربيع ولو قد سالم حر وربيع أو سالم عتق  
بصمهم لأن الثالث غير الأول فلما كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير، رجل به أربعة عبيد  
سالم وربيع وقرقة ومبارك وقيمتهم على السواء، فقال في صحته سالم وربيع حر أو بربيع  
وقرقة حر أو بربيع ومبارك حران صح الإيجاب الثلاث فيجبر القوي بأي إيجاب اختار يعتق  
من سألوه ذلك الإيجاب وبطل باقي، وإن مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه ويسعى في ثلثه  
وكذلك مبارك وأما بربيع فيعتق في حالين لأن رجل تحت الإيجابين الأول والثاني فيعتق ثلثه  
ويسعى في ثلثه وكذلك قرقة لأنه داخل تحت الإيجاب الثاني والثالث وأحوال الإصاغة أحوال  
في رواية هذا الكتاب، وإن كان القول في المرح ويخرج من الثلث أو لم يخرج أو أجازت  
بورثه فكذلك الخراب، وأما إذا لم يخرجوا ولم يخرج الورثة قسم الثلث على قدر سهمهم فحر  
سالم في سهم وكذلك حق مبارك وحق بربيع وقرقة كل واحد منهما سهمين، ولو قال لثلاثة  
عبد قيمتهم على السواء سالم حر أو بربيع حر أو بربيع ومبارك حران يجبر بأي إيجاب اختار  
عتق من سألوه ذلك الإيجاب وإن مات قبل البيان عتق من سالم ثلثه وكذلك مبارك ويصحب من  
ربيع ثلثه وإن لم يكن له مال سواهم ولم يخرج الورثة قسم الثلث على قدر سهمهم، ولو قد  
لاثنين منهم حر أو بربيع حر أو هما حران ومات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه، وإن  
لم يكن له مال سواهما فأنشئت بينهما مصداق، ولو قال لثلاثة منهم سالم حر أو بربيع حر أو  
مبارك وربيع وسالم أحرار يجبر بأي إيجاب اختار عتق من سألوه ذلك الإيجاب وإن مات قبل  
بيان عتق من مبارك ثلثه وحق من سالم وربيع من كل واحد ثلثه وإن لم يكن له مال آخر  
سواهم ولم يخرج الورثة قسم الثلث على قدر سهمهم كذا في شرح تزييداب لمصنعي، ولو كان  
به عبدان فقدر سالم حر أو سالم وربيع حران لم مات من غير بيان عتق كل سالم ونصف بربيع  
وإن كان غروب في المرح ولا مال له غيرهما صيرها في ثلث بقدر حقهما وحر سالم في كل

الرقبة وحق بزيع في نصفه فصار حق سالم في سهمين وحق بربيع في سهم فصار ثلاثة فهو ثلث المال وجميع المال تسعة كن رقبة أربعة ونصف عتق من سالم سهمان ويسعى في سهمين ونصف ومن بربيع سهم ويسعى في ثلاثة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للحصبري، وإن قال لثلاثة أعبد أنت حر أو أحدكما لغيره أو أحدكم ومات قبل البيات عتق أربعة أنساع الأول ونساعان ونصف من الآخرين وإن قال أنت حر أو أحدكما وهو منهما أو أحدكم عن خمسة أنساع الأول ونصف تسعة ونساعا الثاني ونصف تسعة وسع الثالث، وإن قال أنت حر أو أنت لغيره أو أحدكم عتق أربعة أنساع كن وتسع انثالث كذا في الكافي، وإن قال أنت يا سالم حر أو أنت يا بربيع حر أو أنت يا مبارك حر يحبر فإن جمع بين سالم وربيع وفاء أحدكما عتد حرج أحدهما من البيتين وبقي العتق دائراً بين مبارك وبين أحدهما بين في أيهما شاء وإن مات قبل البيات عتق من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وبزيع لكل واحد الربع لاسوائهما، وذكر في الجامع أن قوله أحدكما عبد لغو وإن لم يقل أحدكما عبد ولكن قال أحدكما مذهب صار أحدهما مذهب والعتق ثابت يكون دائراً بين أحدهما وبين مبارك فإن مات قبل البيات عتق نصف مبارك ويسعى في نصف قيمته ومن سالم وربيع من كن واحد الربع بالإيجاب البيات وصار نصف كل واحد مذهباً أيضاً ويعتق من الثلث وإن كان له مال آخر يعرج رقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه الربع بالعتق البيات والنصف بالتدبير ويسعى كل واحد في ربه وإن لم يكن له من آخر كان الثلث بينهما نصفين، ومال الميت عند موت رقبان فذلك ثلثا الرقبة بينهما لكل واحد الثلث فيحتاج إلى حساب أنه ثلث وربع وأقله اثنا عشر جعل كل عبد اثني عشر عتق من مبارك نصفه ستة بالإيجاب البيات ويسعى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وربيع من كن واحد الربع بالإيجاب البيات الثلاثة والثلث بالتدبير أربعة ويسعى كل واحد في خمسة فبعت سهام الوصايا ثمانية وسهام السعدية ستة عشر فاستقام التحريم فإن جمع بين سالم وربيع فقال: اخترت أن يكون أحدكما عبد ثم جمع بين بربيع ومبارك فقال: اخترت أن يكون أحدكما عبداً ومات بطل اختياره الأول فكان العتق دائراً بين سالم وأحدهما فأصاب سادس نصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الريادات ليعتبي، وإن قال لأربعة أحدكم حر ثم قال لسالم وربيع أحدكم عبد ثم قال لبريع ومرفد أحدكم عبد ثم قال برفد ومبارك أحدكما عبد ومات قبل البيات فالأختار الأخير باسغ لما قلناه وحرج من مرفد ومبارك أحدهما من البيتين ودار العتق بين سالم وبزيع واحد الآخرين فعتق ثلث سالم وثلث بربيع وسادس مرفد وسادس مبارك وصار كل عبد ستة، ولو كان في صحته لامرأته وعيدته أنت طالق أو هو حر وهي غير مدخول بها ومات بلا بيان عتق نصف القيمة ويسعى في نصف قيمته ولها كل المهر والإرث وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي، ووقف لسالم وبزيع أحدكما حر أو سالم حر يقال له أوقع فإن اختار الإيجاب الأول يؤمر بالبيان ثانياً فإن مات قبل البيات عتق ثلاثة أرباع سالم وربع بربيع وإن مات قبل البيات ولا مال له عتقها صريحا بعتقهما في الثلث وحق أحدهما في ثلاثة الأرباع وحق الآخر في الربع فأجعل كل ربع سهماً فصار حق أحدهما في ثلاثة وحق الآخر في سهم فيصير أربعة فهو ثلث المال وجميع المال اثنا عشر كل رقبة ستة مضي

من سالم ثلثه ويسعى في ثلثيه ومن يربح سهم ويسعى في خمسة كذا في شرح الخدم الكبير للعصيري، وإن أضاف صيغة الإعتاق إلى أحدهما يعني ثم يسيه فلا خلاف في أن أحدهما حر قبل البيان.

والأحكام المتعلقة به ضربان: ضرب يتعلق به في حال حياة المولى وضرب يتعلق به بعد موته، أما الأول: فقول: إذا عتق إحدى جاريته بعينها ثم يسيها أو أعتق إحدى جواريه العشر بعينها ثم يسي المعتقة فإنه يمنع من وطئهن واستخدامهن ولا يجوز أن يباع واحدة منهما بالتحري والبيعة في أن يباح له وطئهن أن يعقد عليهن عقد النكاح فتحل له طرفة سهم بالنكاح والرفقة بملك اليمين، ولو خاصص العبدان لمولى إلى القاضي وصلبا منه من أمره القاضي بالبيان ولو امتنع حيمه ليس كذا ذكر الكرخي، ولو دعي كل واحد منهما أنه هو الحر ولا بينة له وجحد المولى وحلف ثبته استعمله القاضي بكل واحد منهما بالله عز وجل ما اعتقته ثم إن نكل لهما عتق وإن حلف لهما يؤمر بالبيان، وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أن المولى لا يجزى عن البيان في الجهالة الطرفة، فإنه يرد ثم إنسان في هذه الجهة بوعان نص ودلالة أو ضرورة، أما النص فهو أن يقول المولى أحدهما عينا، هذا الذي كتب اعتمته وسيت، وأما الدلالة أو ضرورة، فهي أن يفعل أو يقول ما يدل على البيان نحوه أن ينصرف في أحدهما تصرفاً لا صحة له بدون المثلث من البيع والهبة والصدقة والبرصية والإعتاق والإحارة وقهره والكتابة والتدبير والاستيلاء، إذ كانتا جارتين وإن كن عشر مومن، أحداهن تعينت لموصوفة للطرق وتعينت الباقيات لكون معتقة فيهن دلالة أو ضرورة فتعين بالبيان نصاً أو دلالة وكذا لو وطئ الثانية والثالثة إلى التاسعة فتعين لباقية وهي العاشرة للمعنى والأحسن أن لا يباع واحدة سهم قبل أن يوطئ محكمه ما ذكرنا، ولو ماتت واحدة سهم قبل البيان فالأحسن أن لا يباع الباقيات قبل البيان هو أنه وصلهن قبل البيان حر ولو كانتا اثنتين لماتت واحدة سهمها لا تعين لباقية للمعنى وتوقف تعينها للعتق على البيان نصاً أو دلالة، ولو قال المولى هذا ممنوكي وأشار إلى أحدهما فتعين الآخر للمعنى دلالة أو ضرورة، ولو كانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة بفسخ البيع في لكل، ولو باعهم عني لا يرد جاز بيع في تسعة ويبيع بعشر للمعنى، عشرة نفر بكل واحد سهم جاز به فاعتق واحد منهم جاز به ولا يعرف الثمين بكل واحد منهم أن يباع جاز به وأن ينصرف فيها ينصرف لملك، ولو دخل فملك في ملك أحدهم صار كأن الكل كن في ملكه فاعتق أحده سهم ثم جعلها وأما الثاني فهو أن يقول: يا ماب هذا البيان يعني من كل واحد سهم بعضه مجان بغير شيء، وتسعة بالقيمة ويسعى كل واحد منهما في نصف فيه للورثة ما ذكرنا في جهالة الأصلية كذا في البدع، رجل أعس العبد الذي هو قديم، وبصحه بكنمو، فيه واختار أن تكون صحيحة سنة كذا في النجس والمريد في باب التدبير، وهو قال: إن حره أو حمتت فمات لمولى بعد مولاده فأنولد حر وعتق نصف الأم كذا في حرته معين، رجل قال لامته: إن كان أول ولد يديه غلاماً فأت حره فودع غلاماً وجاربه ولم يدر أيهما أول مع صدقهما به عتق نصف الأم ونصف الجارية والعلام عبداً، وإن دُعي أن الغلام أول والبيت صعبه فأنكر لمولى دعت وقال البيت هي الأولى فالقول بمعول مع يمينه ويحتمل سني

علمه من حلف لم يعتق واحدة منهما إلا أن نقيم الأم البينة بعد ذلك على أنه ولدت لعلام  
أولاً، وإن مكمل عتقت الأم والبنت وإن وجد مصدق بأوليه العلام تعتق أم والبنت ويرق لعلام  
وإن وجد المصادق مارلية ثبتت لم يعتق أحد وإن ادعت أم أو بنة العلام ولم يدع البنت حيث  
وهي كبيرة يحلف المولى فإن حلف لم يثبت شيء وإن نكر عتقت الأم دون البنت وإن ادعت  
البنت وهي كبيرة أو بنة العلام دون الأم تعتق البنت دون الأم هكذا في النكاحي، ونوقل لها إن  
كان أم ولد تلديه غلاماً فهو حر ولو كانت جارية فانت حرة مولدت علامين وجاريته فإن  
علم أن العلام أم ما ولدت فهو حر والباقيون أرقاء وإن علم أن الجارية أم ما ولدت فهي مملوكة  
والباقون مع الأم أحرار وإن لم يعلم أيهم أول بعين من الأم نصفها ويعتق ثلاثة أرباع كل واحد  
من العلامين ويسمى في ربع قيمته ويعتق من كل واحدة من الجاريتين ربعها وتسمى كل واحدة  
في ثلاثة أرباع قيمته وإن تصادق الأم والمولى على أن هذا العلام أول عتق ما تصادقا عليه  
والباقون أرقاء وإن اختلف فيه بالعمول قول المولى مع يمينه، وإنما يستحلف على العلم بالله ما  
يعلم أنها ولدت لجاريته أولاً، وإذا قال لها إن كان حلفت علاماً فانت حرة فإن كان جاريته فهي  
حرة فكان حملها علاماً وجارية لم يعتق أحد، وكذلك قوله إن كان ما في بطنك ولو قال في  
الكلابين إن كان في بطنك عتق لجارية وعلاماً، وإذا قال إن كان ولد تلديه غلاماً فانت  
حرة وإن كان جارية فهي حرة مولدتهم جميعاً فإن علم أن العلام أول عتقت هي مع أبيها  
والعلام رقيق وإن علم أن لجاريته ولدت أولاً عتقت الجارية والأم مع العلام رقيقان وإن لم يعلم  
واعتق أم ومولى على شيء فكذلك وإن قال لا بدري فالعلام رقيق والأبنة حرة وبعض نصف  
الأم كذا في المسوط، وإن ادعت الأم سبق العلام بالعمول للمولى مع يمين كذا في التمرناشي،  
ولو قال لا تمتع إن ولدت علاماً ثم جارية فانت حرة وإن ولدت جارية ثم علاماً فالعلام حر  
فوجدت علاماً وجارية فإن كان العلام أم عتقت الأم والعلام والجارية رقيقان وإن كانت الجارية  
أم عتق للعلام وأم والجارية رقيقان وإن لم يعلم أيهما أول وانما على أنهما لا يعلمان ذلك  
فالجارية، وفيه وأما العلام والأم فإنه يعتق من كل واحد منهما نصفه ويسمى في نصف قيمته  
وإن اختلفا بالقول قول المولى مع يمينه على علمه هـ إذ ولدت علاماً وجارية فأمها ولد ولدت  
علامين وجاريتهين والمسألة بحالها فإن ولدت علامين ثم جاريتهين عتقت الأم وعتقت الجارية  
الثانية بعتقها وبقي العلامان والجارية الأولى أرقاء وإن ولدت علاماً ثم جاريتهين ثم علاماً عتقت  
الأم والجارية الثانية والعلام الثاني يعتق الأم وإن ولدت علاماً ثم جارية ثم علاماً ثم جارية  
عتقت الأم والعلام الثاني والجارية الثانية عتق الأم وبقي العلام لأول والجارية لا أولى أرقاء، وإن  
ولدت جاريتهين ثم علامين عتق العلام الأول لا غير وبقي من سواء رقيقاً وكذلك إذا ولدت  
جارية ثم علامين ثم جارية عتق للعلام الأول لا غير وكذلك إذا ولدت جارية ثم علاماً ثم جارية  
ثم علاماً عتق للعلام الأول لا غير وإن لم يعلم فإن اعقر على أنه لم يعلم لاور يعتق من الأولاد  
من كل واحد وبه وأما الأم فبعتق منها نصفها وتسمى في نصف قيمتها وإن اختلفوا بالعمول  
قول المولى مع يمينه على علمه كذا في السائق، ولو قال أول ولد تلديه فهو حر فوجدت ميماً ثم  
حيث عتق الحي ولو قال فانت حرة مع ذلك عتقت بالمينة كذا في حرثنة المعتق، وإذا قال الرجل

لاعتق به ما في بطن إحداهما حر فله أن يوقع العتق فهو على أيهما شاء فإن صرب بطن  
 إحداهما رحل فالعبد جتياً مبتأ لأم من ستة أشهر منذ تكلم به عتق فهو رقيق ويتعزى الآخر  
 للعتق وير صرب رجلان كل واحد منهما بطن إحداهما زلفت كل واحدة حبساً لأم من ستة  
 أشهر منذ تكلم بالعتق كذا في كل واحد منهما مثل ما في حبس لأمه كذا في الحيط، ويوقد  
 لثلاث إماء: ما في بطن هذه حر وما في بطن هذه أو ما في بطن هذه عتق ما في بطن الأولى  
 وهو محبر في البقيين كذا في الظهيرية ونحو قال إن كان ما في بطن جريتي غلاماً فأعتقوه ورب  
 كانت حارية فأعتقوه ثم مات وكان في بطنها غلام وجارية فعلى الوصي أن يعتقهما من ثمنه  
 وإن قال إن كان ثور وقد تدبسه غلاماً ماتت حرة وإن كان جارية ثم غلاماً بطنها حران مولدت  
 غلاماً وحاريتين لا يعلم أيهما أول عتق نصف الأم ونصف الغلام أيضاً ويعتق من كل واحدة من  
 الحاريتين ربعها أو تسع في ثلاثة أرباع قيمتها، قال أبو عصفرة رحمه الله تعالى: وهذا عصف  
 بل الصحيح أنه يعتق من كل واحدة منهما ثلاثة أرباعها وتسع في الربع، ومن أصحابنا رحمه  
 الله تعالى من تكلف تصحيح جواب الكتاب، وقال: يحذف الحاريتين مقتصرة للعتق في حالة  
 فلا يعتبر مع هذا جانب الثمن فيها وإذا سقط اعتبار لتبعية فوجد هذا عتق في حال دون حال  
 فيعتق نصفها ثم هذا النصف بينهما وبكسر هذا يكون مخالف في التحريح للمسائل المتقدمة  
 والأصح ما قاله أبو عصفرة رحمه الله تعالى كذا في المستوسط، وإذا شهد رجلان على رجل أنه  
 اعتق أحد عبده بالشهادة باصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وهو شاهد أنه اعتق رجلاً  
 أمته لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم تكن لدعوى شرطاً فيه وهذا كله إذا  
 شهد في صحته أنه اعتق أحد عبده وأما إذا شهد أنه اعتق أحد عبده في مرض موته أو  
 شهدا على تدبيره في صحته أو في مرضه وأداء الشهادة في مرض موته أو بعد وفاة تقبل  
 سنداً وبشرطاً بعد موته أنه قد في صحته أحدكما حر قد قبل لا تقبل وقبل تقبل كذا  
 في الهداية، والأصح أن تقبل كذا في الكافي، وبشرطاً أنه اعتق أحدهما بعينه إلا أن يسباه  
 لم تقبل ولو شهد أنه أحد هذين الرجلين اعتق عبده لم تقبل كذا في التمرين شي، وبشرطاً أنه  
 اعتق عبده سالماً ولا يعرفون سالماً أنه عبد واحد اسمه سام عتق ولو كان له عبدان كل واحد  
 اسمه سام وأبوئني يجحد لم يعتق واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في  
 فتح القدير، ولو شهدا بعنقه وحكمه يشهدان لم يجد عنه فخصماً قيمته ثم شهد آخران أن  
 لموسى كان أعتقه بعد شهدتهما لم يسمع عنهما لصحان بعداً وإن شهد أنه أعتقه قبل  
 شهدتهما لم تقبل أيضاً ولم يرجع بما صحت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي،  
 في الجامع إذا قال الرجل لعبد له إذا جاء عند فأخذ كما حر لم صاب أحدهما اليوم أو أعتقه أو  
 باعه أو وهبه وقبضه الموهوب له ثم جاء أحد يعتق الثاني فإن قال الأولى قبل مجيء أحد الحرب  
 أن يقع يعتق إذا جاء عند على هذا العبد بعينه كذا بإسلاً، وفي الجامع أيضاً إذا قال رجل  
 لعبد له: إذا جاء عند فأخذ كما حر ثم باع أحدهما ثم اشتره قبل مجيء أحد، ثم جاء أحد  
 عتق أحدهما والبيان فيه ولو باع أحدهما ثم اشتراه قبل مجيء أحد ثم باع الآخر ولم يشتره  
 حتى جاء أحد عتق الذي في ملكه عند مجيء أحد ولا يصل بغير الجميع ولو باع نصف

أحدهما ثم جاء العبد عتق الكامل، ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء العبد عتق أحدهما والبيان إليه كذا في المحيط، رجل به أربعة أعبد أسودان وبهضمان حران هذان لا بهضمان حران أو هذان الأسودان وكذا لو أصافه إلى الوقت بأن قال هذان لا بهضمان حران أو هذان الأسودان إذا جاء عبد فمات أحد لا بهضمان أو باعه ثم جاء عبد عتق الأسودان ولا حبار به ولو مات أحد لا بهضمان وأحد لا سودين ثبت له الخبر ولو مات الأبهضمان عتق الأسودان كذا في شرح الجامع الكبير للحصري، ولو قال - هذا حر وهذا عتق، ولو قال - هذا هذا حر عتق الثاني ولو قال - هذا حر هذا إن دخل الدار عتق الأول في الحال والثاني عند الشرط كذا في الصهير، ولو قال - أحدكم حر إذا جاء عبد أحدكم حر فجاء عبد عتق، ولو مات أحدهما أو باعه ثم جاء عبد عتق لهما في وكذا لو باع بعض أحدهما كذا في خربة المفتين، ولو جمع بين عبيد وحر فقال إنسان مسكم حران يصرف أحدهما إلى الحر والأخر إلى العبد فيعتق أحد العبيدين لا غير كأنه يقول أحد العبيدين حر فيؤمر بالبيان فإن مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه كذا في شرح بطحوي.

### الباب الرابع في الخلف بالعتق

رجل قال إذا دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ فهو حر وليس له مملوك فاشتري مملوكاً ثم دخل عتق ولو كان في منزله يوم خلف عبد فبقي على ملكه حتى دخل عتق سواء دخلها ليلاً أو نهاراً ولو لم يفل يومئذ لا يعتق الذي منكه بعد اليمين كذا في الكافي، ولو قال لعبد إن دخلت الدار فأنت حر فباعه قبل دخول الدار بطلت اليمين ولو لم يدخل حتى اشتراه ثانياً فدخل الدار عتق لأن اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا في البدائع، روى حاتم بن صبيح عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال - كنما دخلت هذه الدار فعبدني حر وله عبيد فدخنها أربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق يوقعه على أيهم شاء واحداً بعد واحد كذا في المحيط، ولو قال لامته - إن دخلت الدار فأنت حرة فأعتقها ثم ارتدت وخلفت بدار لحرب فسيبت ومكها ودخلت الدار ولم تعتق عتق كذا في البيهقي، قال لعبد إن دخلت الدار اليوم فأنت حر فقال بعد مضي اليوم دخلت فأنكر المولى فلقول قول المولى، وإذا قال - دخل الدار فأنت حر فهو بمنزلة قوله إذا دخلت الدار فأنت حر كذا في السراجية، ولو قال لعبد إن دخلت هاتين الدارين فأنت حر فباعه قبل دخول الدارين فدخل إحدى الدارين ثم اشتراه فدخل بدار الأخرى عتق عندنا، ولو قال لعبد - إن دخلت الدار فأنت حر إن كنت فلاناً باعتبار قيام الميث عند الدخول أيضاً كذا في البدائع، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا قال أول عبد يدخل عني فهو حر فدخل عليه عبد ميت ثم حي عن أبيه ولم يذكر فيه خلافاً منهم من قال - هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنهم من قال - هذا قولهم وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الخلف بعتق ما في البطن، وإن أدخل عليه عبيدان حييين جميعاً معاً لم يعتق واحد منهما فإن أدخل بعدهما عبد آخر لم يعتق كذا في المبسوط، ولو قال لعبد أنت حر إن دخلت الدار لا يفل فلان لعبد به آخر لا يعتق الثاني إلا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الخلف الذي يقع به الطلاق على الأوسى ثم الأخرى، ولو قال -

كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبدي حر قد حلت امرأتان طلقنا ولا يعتق إلا عبد واحد وإليه حيار التعمير، ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق وعبد من عبدي حر مدحت امرأتان أو واحدة برتين طلقنا وعتق عبدي، رجل له جوار ولهن أولاد وله عبيد عدل: كل حارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وإيها وعبد من عبدي حر قد حلت عتق وتولدهن وعبد واحد ثم لا يعتق لكل حارية إلا ولد واحد، ولو كان العبيد أرواجاً للإماء فقد: كل حارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وروجها وولدها مدحت عتق وأرواجهن وتولدهن، ولو قل كلما دخلت حارية لي هذه الدار فهي وروجها وولدها وعبد من عبدي أحرار مدحت عتق وأرواجهن وأولادهن وعتق بعد ذلك جارية عبد، وفي شرح الكرحي لو قال كلما دخلت هذه الدار ركلت فلان أو نكلت مع فلان فعبد من عبدي حر قد حلت الدار مدحت وكنم مرة لا يعتق إلا واحد كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحث في اليمين ما يقع على مرة أو برتين، وإن قال لعبيد أنت حر ب دخلت هاهنا الدار أو هذه الدار فأيهما دخل عتق ولو قال هاهنا الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلها جميعاً ولو قال أنت حر اليوم إن دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي القدسي، ولو قل كل مملوك اشتريته إذ دخلت الدار فهو حر فهذا على ما يشتري بعد الدخول كذا في الإصباح، رجل قل: إن دخلت هذه الدار فعبد من عبدي حر أو إن كلمت فلان فامرأتي طالق فإن دخل الدار أولاً عتق عبده ولم ينتظر كلام فلان وإن كلم فلان أولاً طلق امرأته ولم ينتظر الدخول فإذا نزل أحدهما بطل الآخر وهو وحد الشرطان معا برل أحدهما والتعمير إليه كذا في شرح الجامع الكبير للحصري، رجل له جاريتان فقال: إن دخلت واحدة مكما هذه الدار فهي حرة فباع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي بقيت عبده ثم تعتق وإن دخلت التي عندك قبل المبيعة عتقت كذا في الظهيرية، رجل قال: إن دخلت الدار دمرته طالق وعبيده حر إن كلمت فلاناً فهما يمينان إيهما وجد شرطه نزل جزاءه، ولو ذكر في آخره إن شاء الله فالاستثناء عنيهما وكذا إذا علق بمشيئة فلان ينصرف إلى اليمينين أيضاً فإن قال فلان لا أشاء بطلت اليمينان وكذا إن لم يشأ أحدهما وإن شاء في المجلس صح اليمينتان فبعد ذلك إن دخل الدار طلق المرأة وإن كنم عتق العبد، رجل قال: إن دخلت الدار فامرأتي طالق وعبد من عبدي حر ثم يقع شيء إلا بدخول الدار فإذا دحل وقعاً وكذا لو قدم الجزء، بأن قال: امرأته طالق وعبيده حر ب دخلت الدار أو وسط الشرط بأن دل. امرأته طالق إن دخلت الدار وعبيده حر، ولو قال: إن دخلت الدار دمرته طالق وعليه المشي إلى بيت الله وعبيده حر إن كلمت فلاناً ولا نية له في المشي وبطلان على الدخول والعتاق على كلام فلان، ولو قل: امرأته طالق إن دخلت الدار وعبيده حر إن شاء الله كان يميناً واحدة ولا منشاء عنيها وكذا لو قال: إن شاء فلان، رجل قال إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً أو إذا كلمت أو متى كلمت فلاناً أو إذا قدم فلان فعبد من عبدي حر ولا نية له فأيمن على دخول الدار بعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فإن دخل ثم كنم لا يعتق وإن كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزء على الشرطين فقال: عبدي حر إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً يشترط أن يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحث في اليمين التي يكون فيها

الوقت بعد الوقت، ولو نوى في قوله إن دخلت الدار إن كلمت فلاناً فثبت حره أن يكون الدخول مقدماً ويكون هو شرطاً للاعتقاد والكلام مؤخراً صححت فيه، وكذا في صورة تقديم الجزاء إن نوى أن يكون الكلام آخراً صححت بينه إلا إذا كان فيما نوى نفع له بأن يكون فيه تخفيف له تنزله فضاء للثمة. وإذا قال في دارين إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار الأخرى فثبت حره يكون شرط الحث دخوله الأخرى أولاً فهو دخل الأولى قبل الأخرى لم يثبت ولو دخلها بعد دخول الأخرى حث، ولو قال في دار واحدة إن دخلت هذه الدار إن دخلت هذه الدار ودخلها مرة حث سواء كان الجزاء مطلقاً أو مؤخراً كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير للحصيري، وأما إذا وسط الجزاء بأن قال: إن دخلت الدار فعبدي حر إن كلمت فلاناً أو قال: إن كلمت فلاناً فعبدي حر إذا قدم فلان فاليمين على أن يفعل الفعل الأول ثم يكون الفعل الثاني كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو قال كل مملوك لي ذكرك فهو حر وله جارية حامل فولدت ذكراً لم يعتق وإن ولدته لافل من ستة أشهر من وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيبحان، رجل قال كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر إلا أوسطهم فاشتري عبداً عتق ساعة ملكه فإن اشتري آخر لا يعتق فإن لم يشتري حتى مات عتق، فإن اشتري ثلثاً لا يعتق واحد منهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، فإذا ملك عبداً رابعاً يعتق العبد الثاني وكذا يعتق الرابع حين يملك ثامناً وهم حرراً على هذا القياس كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير، والحاصل أنه إذا اشتري من العبيد عدداً هو زوج فكل من وقع في النصف الأول يعتق في الحال لأنه لا يتصور أن يصير أوسط وكل من وقع في النصف الثاني فحكمهم موقوف حتى لو اشتري ستة أعبد واحداً بعد واحد عتق الثلاثة الأول وحكم الباقي موقوف فإن اشتري آخر لا يعتق الرابع لأن ما نثر منه مثل ما تقدم فيكون مستثنى من مات وقد ملك من العبيد ستة عتقوا ولو ملك وتراً عتقوا إلا الأوسط ولم يذكر أنهم يعتقون من وقت الشراء أو قبيل الموت وكان الفقيه ابن جعفر يذكر عن الشيخ أبي بكر بن أبي سعيد رحمه الله تعالى أن عبيد قيس بن قيس بن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يعتق قبيل الموت بلا فصل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من وقت الشراء وقال بعضهم الأصح أن هناك يعتق مقصوداً عنهم لأن شرط خروجه من الاستثناء انتفاء سعة الوساطة وإنما يستند ذلك بشراء ما بعده فيقتصر الحكم عليه، ولو ملك عبداً ثم عبداً ثم عبداً معاً عتقوا ولو قال: كل عبد اشتريته فهو حر إلا أولهم فاشتري عبداً لا يعتق وما سواه يعتق كيعبداً شتري ولو اشتري أولاً عبدين معاً عتق ولو قال إلا آخرهم فاشتري عبداً عتق ولو اشتري عبداً آخر لا يعتق ولو اشتري آخر عتق الثاني على هذا القياس ولو اشتري عبداً ثم عبدين عتقوا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري، ولو قال: كل مملوك أملكه فهو حر وله مملوك فاشتري مملوكاً عتق من كان في ملكه ولا يعتق من ملكه بعد اليمين إلا إذا غنى فيعتق كلاهما ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه وقت اليمين كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيبحان، ولو قال كل مملوك أملكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فإن غنى به الساعة الرمائية التي لا كرها المسجون يصدق في إدخال ما يستفده بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه كذا في فتاوى



قاصصيحان، وإن قل كل مملوك أملاكه أس الشهر فهو حر فكل مملوك حده رأس شهر وهو  
 مملكته في ليلة رأس الشهر ويومها فهو حر بي قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف  
 رحمه الله تعالى هو عبيد ما يستعمله في تلك السنة ويومها كذا بي الهيثم، ولو قال كل  
 مملوك أملاكه غد فهو حر ولم ينو شيئاً قال محمد رحمه الله تعالى: يعتق من كان في ملكه  
 للحد ومن ملكه إلى الغد وغداً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق ما يستعمل في الحد لا  
 غيره، ولو قال كل مملوك أملاكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من ملكه يوم الجمعة في قول أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى، ولو قال كل مملوك بي فهو حر يوم الجمعة يدخل فيه من كان بي  
 ملكه لحد أو يعتق يوم الجمعة، ولو قال كل مملوك أملاكه فهو حر إذا جاء غد فهو على ما كان  
 في ملكه للحد في قولهم، ولو قال: كل مملوك أملاكه إلى ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما  
 يستفيد في ثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت الحلف وعلى هذا إذا  
 قال: إلى سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل ما يستفيد في تلك السنة أو ما كان بي ملكه،  
 ولو قال: أردت بقولي سنة من يبقى في ملكي سنة لا يدين بي نفسه ويدين قيمته بيته وبين  
 الله تعالى كذا في فتاوى قاصصيحان، ولو قال: كل مملوك أملاكه حر بعد غد أو قال: كل مملوك  
 بي فهو حر بعد غد وبه مملوك فملك آخر ثم حر، بعد غد عتق من كان في ملكه عند حلف لا  
 من ملكه بعد الخلف كذا في الكافي، ولو قال: كل مملوك أملاكه أو قال: كل مملوك بي فهو حر  
 بعد موسى وبه مملوك فاشترى آخر فلهذا كان عمده وقت يمين مدبر ولاخر يمين مدبر من وقت  
 عتق من التمس كذا في نهضة، هذا إذا لم يكن له يمين وأما إذا سأل لئلا يولى  
 التشديد عبي نفسه فصدق كذا في التبيين، رجل قال: كل عبد أسيريه فهو حر إلى سنة  
 فاشترى عبد لا يعتق حتى ياتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاصصيحان، وبه قال  
 لعبد. أنت حر اليوم أو غداً لا يعتق ما لم يحن ألفه أو يولى مولاه، المعتق عليه نهر يوم بقوله:  
 أنت حر اليوم أو غداً يعني اليوم، أنت حر اليوم غداً يعني اليوم، أنت حر غداً  
 اليوم يعني غداً كذا في التمار حاتبة، ولو قال: تصبغ غداً حر أو تصبغ غداً تشرب ماء حر  
 يعني غداً أو لم يشرب وكذا نهر حر أو بعد حر يعني لحد أو قال: أنت حر أمس واما  
 ملكه اليوم عتق وكذا قوله: أنت حر قبل أن اشتريك عتق، ولو قال: كنتم مضي يوم فأخذكم  
 حر مضي يوم عتق كذا في العنانية، وهو قال: سلمه حر من لم يكن فلا، من هذه القدر  
 أمس ومراثة طلق بكذا دخل ولا يدري أنه حر أم لا وقع العتق والطلاق لأنه في ضمن  
 الأوصاف من حر حول الدار وأكده يأنمي فيكون إقراراً منه بالطلاق وفي إثباته أنكر أنه حر  
 وأكده بها فيكون إقراراً بالعق كذا في شرح صحيح الجامع الكبير في باب اليمين بقصص  
 صاحبها، وهو قال لعبد: أنت حر قبل موت فلان وفلان يشهر فمات أحدهما لسان شهر من  
 وقت هذه الفتاة عتق لعبد كذا في عمه، رجل قال لعبد: أنت حر قبل القطر والأصحن شهر  
 يعني في أول رمضان كذا في فتاوى قاصصيحان، في الجامع إذا قال: أعتد المادون أو أملكك أنت كل  
 مملوك أملاكه فما يسبق فهو حر فمئذ مملوك بعد ما عتق لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى، عتق عتق وعلى هذا الخلاف إذا قال: كل مملوك اشتريه فهو حر فاشترى مملوك

بعدهما عنق وأجمعوا على أنه إذا قال هذا اعتنق لكل مملوك أملاكه فهو حر أو قال: إذا اعتنقت  
فكل مملوك اشتريه فهو حر فعلت مملوكاً بعد العنق أو اشتري مملوكاً بعد لعنق يعنق وأجمعوا  
على أنه إذا قال: كل مملوك لي فهو حر أو قال: كل مملوك أملاكه فهو حر فملاك مملوك بعد العنق  
لا يعنق كذا في المحيط، وإذا قل الحربى: كن مملوكاً أملاكه فيما استقبل فهو حر فصرح إلينا  
واسلم واشتري عبداً سم يعنق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعنق، ولو قل: إن  
استمت فكل مملوك أملاكه فهو حر ثم أسلم واشتري مملوكاً عنق بالإجماع كذا في شرح الجامع  
الكبير للعصمري في باب البحث في ملك العبد والمكاتب، ولو قال رجل لحره: إذا مكنتك  
فأنت حره فرتدت وخفت ثم سببت فاشترتها لا تعنق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإن  
قال: إذا رتدت وسببت فاشتريتها فأنت حره فكان ذلك عتقت إجماعاً كذا في السراج  
الوهاب، ولو قال: أنت حر إن شئت تعلق بمشيئته في المجلس وإن قال: إن شاء ملان تعنق  
بمشيئته في المجلس إن كان حاضراً ومجلس علمه إن كان غائباً كذا في السابح، ولو قال: أنت  
حر إن لم يشأ فلان فإن قال فلان: شئت في مجلس علمه لا يعنق وإن قال: لا أشاء يعنق لكنه  
لا يقول لا أشاء لأن له أن يشاء في المجلس بل بصلان أخص به عرصة واشغاله بشيء آخر كذا  
في بدائع، ولو علق بمشيئة نفسه فقال: أنت حر إن شئت فإن سم يشاء في عمره لا يعنق ولا  
يقنصر على المجلس ولو قال: إن لم أشأ فإن قال: شئت لا يقع وإن قال: لا أشاء لا يقع أيضاً لأن  
له أن يشاء بعد ذلك حتى يموت كذا في السراج الوهاب، فإذا مات تحقق أتعده فيعنق قبل موته  
بلا فصل ويعتبر من لثت قال كذا في البدائع، ولو قال لأمة من إماءه: أنت حره وفلان إن شئت  
فقلت: قد شئت عنق نفسي لا تعنق قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا قال للرجل  
لغيره: من شئت عصف من عبيدي فأعتقه شاء انقض عتقهم جميعاً معاً عتقوا جميعاً، لا  
واحداً منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وخيار إلى موسى وعندهما يعتقون جميعاً هكذا  
ذكر المسألة في رواية أبي سليمان وذكر في رواية أبي حفص فأعتقهم فأموهم جميعاً معاً عتقوا  
إلا واحداً منهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح رواية أبي حفص رحمه الله تعالى  
لأن المعلق بمشيئته الأمور الإعتاق دون العنق وعلى هذا لا اختلاف إذا قال من شئت عصف من  
عبيدي فهو حر شاء عتقهم جميعاً عتقوا عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعنق  
الكل إلا واحداً منهم وأجمعوا على أنه لو قال من شئت عتق من عبيدي فأعتقه فاعتقهم  
جميعاً عتقوا جميعاً ولو قال لأمتين: أنتما حرتان إن شئتما فشاءت إحداهما فهو باطل ولو  
قال لهما: أياكما شاءت العنق فهي حره فشاءت جميعاً عتقا، ولو شاءت إحداهما عتقت التي  
شاءت ولو شاءت فقد المولى أوردت إحداهما صفة في ديانة لا قضاء كذا في المحيط، رجل قال  
لغيره: جعلت عنق عبيدي إلهي فليس له أن يسهه وهو (إنه في مجلسه وكذا قال: أعتق  
أي عبيدي هديس شئت قال: وكذلك العتاق يجعل، ولو قال لرجل في صفة أو مرضي: إذا مت  
فأعتق عبيدي هذا إن شئت أو قال: إذا مت فأمر عبيدي هذا في العنق بذلك أو قال: جعلت عنق  
عبيدي هذا بعد موتي فم يقبل الذي جعل (إنه ذلك في مجلسه حتى قدم منه كان له أن  
يعتقه بعد ذلك من لثته وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي إن شئت كان حرّاً بعد موته

إن شاء ذلك الذي جعل إليه بعد الموت فإن قام من مجلسه بعد موت المولى قبل أن يقول شيئاً ثم قال بعد ذلك: قد شئت وحببت الوصية ولا يعتق العبد حتى يعتقه الورثة أو الرعي أو القاضي ولو نهض عنه قبل موته جاز نهيه كذا في الذخيرة، ولو قال إذا جاء غد فأتت حر إن شئت كانت المشيئة إليه بعد طلوع الفجر من الغد كذا في فتاوى قاصمخان، فإن شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في الغد ولو قال: أنت حر إن شئت غداً فالمشيئة إليه في الحال فإذا شاء في الحال عتق غداً كذا في الهدائع، في الأصل إذا قال لعبده: أنت حر عتق ما شئت أو إذا شئت أو كلما شئت فقال العبد: لا أشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق فهو حر، ولو قال له: أنت حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له: أنت حر كيف شئت فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق من غير مشيئة وعلى قولهما لا يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله أعلم بالصواب.

### الباب الخامس في العتق على جعل

حرر عبده على مال فقبل عتق مثل أن يقول: أنت حر على ألف درهم أو بالف درهم لو على أن تعطيتي لثما أو على أن تؤدي إليّ ثما أو على أن تجيعني بالف أو على أن لي عليك ألفاً أو على ألف تؤديها إليّ أو قال: بعث نفسك منك عني كذا أو وهبت لك نفسك على أن تعرضني كذا وما شرط دين عليه حتى تصح الكفالة له به وكما تصح به الكفالة جاز أن يستبدل به ما شاء بقا بهد ولا خير فيه نسيئة ولا بد من القبول فإن كان حاضراً اعتبر مجلس الإيجاب وإن كان غائباً اعتبر مجلس علمه ولا بد أن يقبل في الكل، فلو قال لعبده أنت حر بألف فقال: قبلت في النصف فإنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصلهما بجور ويعتق كله بجميع المال كذا في البحر الرائق، وولاؤه يكون للمولى كذا في الهدائع، ويلزمه الوسط في تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جسميهما من الفرس والحصار والثوب للهروي فلو أتاه بالقصة أجبر المولى على القبول كما في المشهور، ولو لم يسم الجنس بأن قال: عليّ ثوب أو حيوان أو دابة فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو أدى إليه العبد العرض فاستحق إن كان بغير عينه في العقد بطل العبد مثله وإن كان معينا بأن قال اعتقتك على هذا العبد أو الثوب أو بعتك تصحك بهذه الجارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجع على العبد بقيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، ولو اختلفا في المال جسمه أو مقداره بأن قال المولى: اعتقتك عني عبد وقال العبد: عليّ ألف وقال العبد: عني مائة فالقول للمعبد مع يمينه وكذا لو أنكر أصل المال كان القول له والهيئة بينة المولى كذا في فتح القدير، ولو قال للمولى: اعتقتك أمس بألف درهم فلم يقبل فقال العبد: قبلت فالقول قول المولى مع يمينه كذا في الهدائع، ولو قال لولاه: اعتقتك على ألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بغير شيء ولو قال: اعتقتك بألف فاعتق نصفه يعتق نصفه بمائة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، عتق بين رجلين قال أحدهما: أنت حر بألف فقبل عتق نصفه بخمسائة إلا إذا أجاز الآخر لهجب الألف بينهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو قال: اعتقت بصبيي بألف فقبل العبد لزمه الألف للمعتق

لا يشاركه الساكت، ولو قال أحدهما: «إذا أديت إليّ ألفاً فانت حر فاكْتَسَبَ» وأدى عن نصيبه  
 وللآخر أن يشاركه فيه لأن اكتسب في حرة رده ثم لا يرجع المعتق على لعمري لأنه سمي به  
 شره، ولو قال: «إذا أديت إليّ ألفاً نصيبني حر يرجع المعتق على العبد بما أحده منه الشريك  
 كذا في محيّد المرحسي، ولو قال لعبد: «أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل قال: أنت  
 حر بمائة دينار فقبل. قبلت بالمائة عتق ويلزمه الدالان جميعاً هذا إذا قال: قبلت بالمائة أو قبل  
 قبلت على الإيهام ولو قال: قبلت أحد ألفي الدرهم أو المئزر لا يعتق كذا في شرح  
 الطحاوي، ولو قال لعبد: «أنت حر وأدّ إليّ ألف درهم فاعيد حر من غير شيء كذا في  
 الظهيرية، وإذا قال لعبد: «أدّ إليّ ألف درهم وأنت حر ذكره بالغاء فإنه لا يعتق ما لم يؤد الألف  
 ولو قال: «أدّ إليّ ألف درهم فأنت حر ذكره بالغاء فإنه يعتق في الحال كذا في لُدْهيرة، لو قال أدّ  
 إليّ ألفاً أنت حر يعتق للحال أدى أو لم يؤد كذا في البدائع، ولو قال: «أنت حر وعليك ألف  
 درهم عتق في الحال رسم يرميه لألف قبل أو لم يثل عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: إن  
 قبل عتق ولم يرمه الألف وإن لم يثل لم يعتق كذا في البدائع، ولو قال لعبد: «أعتق عني عبداً  
 وأنت حر أو لم يثل عني أو قال: إذا اعتقت عني عبداً فأنت حر صحح فيصير إلى الوسط  
 وهما العبد ماديون في التجارة هو أعتق عبداً رديناً أو مرتجعاً لا يجوز فإن أعتق عبداً وسط عتفاً  
 بلا سعاية إلى قتله في صحته وإن قتله في مرضه ولا مان له غيرهما فسمي بثلاث بينهم على قدر  
 سهامهما فإن كانت قيمة المأمور مئتين ديناراً، وقيمة الوسط أربعين ديناراً عتق ثلثاً للمأمور بلا  
 سعاية لأنه بمعرض فلا يكون وصيه وبقي ثلثه بلا عومس وكان مان الثبت جميع البدل وثبت  
 للمأمور ثلثه سون ديناراً ثلثه وهو عشرون ديناراً بغيره بغيره عتق قدر حقهما ثلثه للمأمور  
 وثلث ستة وثلثان فيعتق بلا سعاية ويسمى في ثلاثة عشر وثنتي عتق من البدل ثلاثة عشر  
 وثلث ويسمى في الثاني وهو ستة وعشرون وثلثان فسلم سهم الرصبة عشرين وسهم السعاية  
 أربعين فاستقام الثلث وثلثان ولو كانت قيمة البدل مثل قيمة سهام المأمور أو أكثر عتق كل  
 المأمور بلا سعاية وأما ليعتق من الثلث وإن قال: «عتق عني عبداً بعد موتي وأنت حر فهذا وما  
 تقدم سوء إلا أنه إذا عتق عبداً وسطاً لا يعتق المأمور إلا بإعتاق الوارث أو الوصي أو القاضي  
 وفيما تقدم يعتق المأمور من غير إعتاق إذا عتق عنه عبداً وسطاً فإن كانت الورثة للعبد مأمور  
 بعد الموت أعتق عند ولا يملك لم يكس لهم ذلك لكن القاضي يؤجله ثلاثة أيام أو أكثر  
 بحسب رأيه كذا في الكافي، فإن عتق المأمور عبداً وسطاً في لئله التي أمهله لقاضي أمهله  
 وإلا رده إلى الورثة وأمرهم ببيعه وقضى بإبطال وصيته، ولو كان المولى قال لورثته: «إذا عتق  
 عني عبداً بعد موتي فاعتقوه هذا وما لو قال لعبد: «عتق عني عبداً بعد موتي وأنت حر سوء  
 كذا في غيبة، ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لعبد: «قد بعثت نفسك رده  
 لألف الي في يديك بألف درهم قال هو حر وبأحد المولى ما في يد العبد وليس عليه شيء، آخر  
 وكذلك لو قال له عبده بمسي نفسي وهذه ألف مائة درهم أحد المولى جميع الألف وخس  
 العبد بغير شيء، ولو قال له عبده بمسي نفسي وهذه مائة دينار بثلث درهم فبقيت العبد وقيمت  
 العبد بثلث مائة أنه يبار سواء حسبناه منها العبد وحسبناه بالدينار» فإن عد العبد

الألف قبل أن يفترقا فكانت الدنانير للعبيد وعتق وإن افترقا قبل أن يقضها بطل من ألف بحصة  
للديدر فكانت الدنانير للمولى والخمسائة التي عتق بها دين على العبد، هشام عن محمد  
رحمه الله تعالى لو قال العبد مولاه يعني نفسي وقال قد فعلت عتق وسعى في قيمته كذا في  
محيط السرحسي، ولو اعتق عبده بطل عني أجيبى وقبل الأجنبي ذلك لا يبرمه مال كذا في  
المبسوط في باب عتق ما في البطن، وإذا قال الرجل لغيره أعتق عبدك عن نفسك بألف على  
فاعتق فإنه لا يلزم الأمر المال وإذا أدى كان له شترده كذا في الدخيرة، دعي أعتق عبده على  
خمر أو خنزير يعتق بالقبول ويلزمه قيمة المسمى فإن أسلم أحدهما قبل قبض الخمر بعد هما  
عني العبد قيمته وعند محمد رحمه الله تعالى قيمة الخمر كذا في محيط السرحسي، ولو قال  
إذا أدبت إلي أعتقت حر أو إذا ما أدبت أو متى أدبت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس ولو  
قال: إن أدبت إلي أعتقت حر يقتصر على المجلس ويصرف العبد ما ذور في هذه الوجوه كلها  
وإذا أدى المال عتق ثم ينظر إن كان ذلك من مال كتسبه قبل هذا الكلام فهو حر والمال كله  
مولاه وعليه ألف أخرى في ذمته وإن كان من ماله اكتسبه بعد ذلك عتق ولكنه كذا في حم  
ما عتق مولاه وليس عليه شيء من الأسف كذا في السبيع، والمولى يبيع قبل الأداء ولو أدى  
بعض يجبر المولى على القبول إلا أنه لا يعتق ما لم يؤد الكل فبأنه أولى عن البعض أو عن  
الكل لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج، العبد إذا حضر مال بعثت ينمكس مولى من  
قضيه وخشي يسه وبين المال أجزره الحاكم رمزه قابضاً له لك وحكم بعن العقد قص أو لا كذا  
في النيين، ولو قال لأجيبى إذا أدبت إلي أعتقت عبدي هذا حر وجاء الأحمي بالألف ووضعهما  
بين يديه لا يجبر المولى على قبول ولا يعتق العبد، ولو حلف المولى أنه لم يقبض من فلان العا  
لا يحل كذا في فتاوى قاصيحات، وإذا قال لعبده: أدبت إلي أعتقت حر فعتق العبد  
للمولى: حد مني مكانه ماله دينار واحداً للمولى لا يعتق، ولا أن يقول للعبد عند طلبه ذلك إن  
أدبت إلي هذا فانت حر فحشد يعتق باليمين الثانية كما لو قال له: إن أدبت إلي ألف درهم  
فانت حر ثم قال له: إن أدبت خمسمائة فانت حر فادى إليه خمسمائة يعتق باليمين الثانية كذا  
في المحيط، ولو مات المولى وهو وقيق يورث عنه مع أكسبه أو العبد فما يركه لمولاه ولا يؤدى  
سبه عنه كذا في المهر العاتق، ولو قال: إن أدبت إلي أعتقت حر ثم باعه ثم شره أو رد عليه  
بعب أو حبل أو رؤية أو شرط ثم أسى بألف لا يجبر المولى على القبول ولو قبل يعتق كذا في شرح  
الريادات للعتبي، وإذا قال لعبده: إذا أدبت إلي أعتقت حر فاستقرض العبد من رجل ألف  
ودفعها إلى مولاه عتق العبد ورجع عريم العبد على المولى فيأخذ منه الألف كذا في الدخيرة،  
ولو قال لعبده: إذا أدبت إلي كذا من العروض فانت حر فادها إليه عتق إلا أنه لو كان ذلك شيئاً  
يصلح أن يكون عوضاً في الكتابة يجبر المولى على قبوله بمئة ألف وإن كان لا يصلح عوضاً  
في الكتابة لا يجبر على قبوله ولكن إن قبضه يعتق كذا في المبسوط، ولو قال: إن أدبت إلي ثوباً  
فانت حر أو قال: إن أدبت إلي درهم فانت حر فأنى ثوب أو ثلاثة دراهم أو أكثر لا يجبر على  
القبول ولو قبل المؤدى عتق بوجود الشرط كذا في الكافي، ولو قال: إذا فدد فلان فادبت إلي

ألفاً فانت حر فقدم فلان عادي إليه ألفاً يجبر على القبول ثم ينظر إن كان لنؤدى من مال اكتسبه قبل القدوم عتق العبد ولكي يرجع المولى عليه مائة ألف آخر كذا في شرح الريادات للعتابي، وإذا قال له: إذا أدبت إليّ عتدأ هانت حر ولم يصف العبد إلى قيمته ولا إلى جسده هو جائز وإذا وجد القبول ثبت العبد ديباً في الذمة فإن أتى العبد بعد ذلك بعد وسعد يجبر المولى على القبول وكذلك إن أتى العبد بما هو أرفع يجبر على القبول وإن أتى بعبد رديء لا يجبر على القبول ولكن إن قبل يعتق، ولو جاء العبد بقصة عبد وسط لا يجبر المولى على القبول وإذا رضي بها وقبلها لا يعتق ولو قال به: إذا أدبت إليّ عبداً وسعاً أو قال: إذا أدبت كره حنطة وسطاً فانت حر فجاء بعد مرتفع أو بكر مرتفع لا يجبر المولى على القبول وإذا قبل لا يعتق كذا في الهيوط، ولو قال: إذا أدبت إليّ ألفاً في كس أو أبيض فانت حر فادى إليه في غير كس أبيض لم يعتق كذا في السراجية، ولو قال لامته إذا أدبت إليّ ألفاً بكل شهر مائة فانت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بمكاتبية وله أن يبيها ما لم تؤد وإن كسرت شهر لم تؤد إليه ثم أدت له في غير ذلك الشهر لم تعتق كذا ذكر في رواية أبي حمص والديبل على أن الصحيح هذه الرواية إذا قال لها: إذا أدبت إليّ ألفاً في هذا الشهر فانت حرة فلم تؤدها في ذلك الشهر وأدتها في غيره لم تعتق كذا في البدائع، وإذا قال: اعتقتك على ما في هذا الصدوق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه القيمة كذا في السراجية، ولو قال: أخدمني ووندي سنة ثم أنت حر أو إذا خدمتني وإياه سنة فانت حر فصات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذلك إن مات الولد فقد مات شرط العتق بموته فلا يعتق بعد ذلك كذا في البسوس، وإن قال لعبد: أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق وعليه أن يخدمه أربع سنين فإن مات المولى قبل أن يخدمه بطلت الخدمة وعنى العبد قيمة نفسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وكذا لو مات العبد وترك ما لا يقضي في ماله بقيمة نفسه لمولاه فعندهما كذا في السراج الوهاج، ولو قال: إن خدمني سنة فانت حر فخدمه أقل من سنة أو أعطاه مالاً عوض خدمته لم يعتق ولو قال: إن خدمني وأولادي سنة فمات بعض أولاده لم يعتق كذا في غاية السروجي، وإذا قال لامته عند وصيته: إذا خدمت ابني وابنتي حتى استعصما فانت حرة فإن كانا صغيرين تخدمهما حتى يدركا وإن أدرك أحدهما دون الآخر تخدمهما جميعاً فإن كانا كبيرين تخدم البنت حتى تزوج والاس حتى يحصل للابن نسب جارية وإذا زوجت الابنة وبقي الابن تخدمهما جميعاً وإن مات أحدهما وهما كبيران أو صغيران بطلت الوصية كذا في الهيوط، وإذا قال لامته: إذا أدبت إليّ ألفاً فانت حرة فوعدت ولد ثم أدت لم يعتق ولدها معها وإن أدب الألف من مال مولاه عتقت لوجود الشرط وللمولى أن يرجع عليها بمثلته ولو كان المولى مريضاً حين قال لها: إذا أدبت إليّ ألفاً فانت حرة ما اكتسبت وأدت ثم مات المولى من مرضه فانتعتعت من ثلثه في القياس وهي الأسحسان تعتق من جميع ماله وإذا قال متى أدبت إليّ ألفاً فانت حرة فمات المولى قبل الأداء بطل هذا لقول كذا في الميسوط، رجل قال لآخر: اعتقتك هذه على ألف درهم على أن تزوجنيها فاعتقها فانت أن تزوجه فاعتق وأنفع من المالك ولا شيء على الأمر ولو قال: اعتقتك على ألف درهم

والمسألة بحالها قسم ألف على قيمتها ومهر مثلها فما أصاب قيمتها فعلى الأمر وما أصاب  
 مهر المثل يعطى عنه مهر وروحت نفسها منه فما أصاب قيمتها سقط في فوجه الأول، وهي للمولى  
 في موجه الثاني وما أصاب مهر المثل كاذم مهر لها في التوجهين كما في الكافي، ولم يعتق له  
 ولده على أن تزوج نفسها منه فقبلت عتقت فإن تزوج نفسها منه لا سعيه عليها ولم  
 تعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فأبى أن تزوج نفسها منه كذا عيب سعية في نفسها  
 كذا في فتاوى فاضلهم، امرأة قالت لعبد لها 'اعتقك على ألف على أن تزوجني على عشرة  
 فقبل ذلك ثم أبى أن يتزوجها فعليه الألف وإن كاتب فقت 'كثير من الألف سعى في تمام بقيمة  
 وإن قالت 'اعتقتك على أن تزوجني وأمهريني ألفاً فقبل ثم أبى ذلك عتق وعليه ألف سعى في  
 قيمته ولو تزوجها على مائة ورصيت بذلك فلا سعيه عليه، ولو دعاها بعد على أن يتزوجها  
 على ألف فأبى امرأة فلا سعيه عليه كذا في محيد السرخسي، وإذا قال بعدين له إذا ديم  
 لي ألف درهم فانتما حرن يعتبر 'داؤهما ولو أخاها أحدهما من عند نفسه فإن قال: 'حسمائة  
 عني وحسمائة اتبع بها عن صاحبي لا يعقد إلا أن يقول حسمائة من عندي وحسمائة  
 بعث بها صاحبي فحسمائة يعقد، ولو أخاها 'عني لم يعق إلا أن يقول 'أؤدبي الألف بعثتكم  
 أو دار، على أنهما حران فإذا قيل عتق وكان للمؤدي أن يأخذ مال من المؤدي كذا في الهيكل،  
 من قال لعبد له أحدكما حر بألف درهم لا يعتق واحد منهما حتى يقبلا في المجلس فإن لم يقبلا  
 حتى قام عن المجلس بطل وإن قبل 'أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق فإن قبلا وقار كل واحد  
 منهما: قبلت بحسمائة درهم لا يعتق واحد منهما وإن دل كل واحد منهما قبلت بالألف  
 أو لم يقبل بالألف أو قال 'أحدهما قبلت بألف درهم يقبل للمولى يس إذا أوقع اعتق على  
 أحدهما عتق وثمة ألف وإن مات قبل البيان انقضت تلك بركة بينهما نصيبين يعتق من  
 كل واحد نصف بحسمائة ويسعى في نصف قيمة كذا في مخرج الصحاوي، رجل قال  
 لعبد له 'أحدكما حر بألف فقال 'أبى ثم قال 'أحدكما حر بحسمائة فقبلا صح لإيجاب  
 الأول وقبل الثاني وإذا صح الكلام الأول لم يأنح حيا يرحح في بانه يبيد من مات قبل بيان  
 شاع العتق بينهما وشاع امر سباعا شيوخ العتق يعتق نصف كل واحد بحسمائة ويسعى كل  
 واحد في نصف قيمة وإن كان أحدكما حر بألف درهم فقبلا حتى دل أحدكما حر فقت  
 ذر، ر ثم قبلا صح لإيجابان وإذا صح فإد قبلا انصرف فلولهما إلى الكلامين وخير لمولى أن  
 شاء أوقع العتق بينهما بأنين وإن شاء أوقع العتق على أحدهما بالآخر وإن مات قبل البيان عتق  
 ثلاثة 'رباع كل واحد بنصف ذلك وسعى كل واحد منهما في ربع قيمة كذا في الكافي، ولو  
 قال لعبد له بعبدك أرب حر عني ألف درهم فقبل أو يقبل جميع فإن عبد له أحد وبنيه فقال  
 'أحد كما حر مائة دينار فقال 'قبيل بخير مولى فإن شاء صرف لثمنين يبي معين وعقب بأنين  
 جميعاً وإن شاء صرف أحد النقطين إلى الآخر وعتق لغير ألف درهم وخير معين مائة دينار فإن  
 مات قبل 'الآن على لغير كله وأما غير المعين منه يعتق نصفه بنصف ثمانية هذا إذا عرف لغير  
 من غير معين فإن لم يعرف وبنا كل واحد منهما أما لغير يعتق من كل واحد منهما ثلاثة  
 رباعه نصف الدين وهو صنف ذرف ونصف المائة دينار ويسعى في ربع قيمة، ولو قال

لعبيده: أحدكما حر على ألف والآخر على خمسمائة فإن قال: قبلنا جميعاً أو قال كل واحد منهما، قبلت أنا بالمائةين أو قال كل واحد منهما - قبلت أكثر المائتين عتقا جميعاً فيهرم كل واحد منهما خمسمائة ولو قبل أحدهما بأقل المائتين والآخر بأكثر المائتين عتق الذي قبل العتق بأكثر المائتين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع، ولو قبل كل واحد بأقل المائتين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي، إن قال: أحدكما حر بألف درهم والآخر بألفين فقال أحدهما: قبلت مطلقاً أو قال: قبلت بالعمين عتق وإن قال: قبلت بالألف لا يعتق وإن كان المالا من مختلفين جسيماً بأن قال: أحدكما حر بألف درهم والآخر بمائة دينار فقال أحدهما: قبلت العتق بألف درهم لا يعتق وإن قال: قبلت مطلقاً أو قال: قبلت بالإيجابين عتق ويحبر العبد في التزام أيهما شاء كذا في شرح الريادات ليعتاني، ولو قال: أحدكما حر بألف والآخر حر بعير شيء فإن قبلنا جميعاً عتق ولا شيء عليهما وإن قبل أحدهما بألف ولم يقبل الآخر يقال للمسولي - أصرف اللعظ الذي هو إعتاق بخير بدل إلى أحدهما فإن صرفه إلى غير القابل عتق غير القابل بعير شيء، وعن القابل بألف وإن صرفه إلى القابل عتق القابل بعير شيء، ويعتق الآخر بالإيجاب الذي هو ببدل إذا قبل في المجلس وكذا لو لم يقبل واحد منهما حتى صرف الإيجاب الذي هو بخير بدل إلى أحدهما يعتق هو ويعتق الآخر إن قبل البديل في المجلس وإلا فلا، وإن مات المولي قبل اليهبان عتق القابل كنه وعليه خمسمائة وعتق نصف الذي لم يقبل ويسعى في نصف قيمته كذا في البدائع، ولو قال: أحدكما حر بألف والآخر بمائة دينار فقبلا عتقا ولا شيء عليهما وإن قال: أحدكما حر بعير شيء أحدكما حر بألف دينار فقبلا عتق أحدهما مجاناً وخيار التميمين إليه وبطل الإيجاب الثاني وكذا لو قال أحدكما حر بألف فقبلا ثم قال أحدكما حر بخير شيء، صح الأول وخير فيه وبطل الثاني، وإن قال: أحدكما حر بألف أحدكما حر بعير شيء فقبلا عتقا ولا شيء عليهما لأن من عليه البديل مجهول كذا في الكافي، ولو قال لعبيده: يا ميمون أنت حر يا مبارك على ألف دينار على الأحرار ولو قال: يا مبارك قد كاتبك على ألف يا ميمون كان على الأول لأنه من الكلام قبل أن يدعو بالآخر، رجل له ثلاثة أعبد فقال: أحدكم حر على مائة درهم والآخر على مائتين والآخر على ثلاثمائة فقبوا ذلك في المائة ومات قبل اليهبان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائتين سعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لأحد العبيدين: أنت حر على حصنك من لألف إذا قسمت عينك وعنى قيمة الآخر فقبل يعتق وعليه جميع قيمته عدهما، وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجاوز الألف كذا في محيط السرحي، ولو قال: أنت حر بعد موتني بألف فلقبول بعد موته وإذا قبل بعد موت المولى لم يعتق في الأصح إلا باعتاق الوصي أو الوارث أو المعاصي عند امتناع الوارث والولاء لسميت، ولو اعتقه الوارث عن كفارة أميت لا يصح عن الكفارة بل عن الميت كذا في السهر العائق، ثم الوصي يملك عتقه تحقيقاً لا بعوضاً حتى أنه لو قال: أنت حر إذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والورث يملك عتقه تحقيقاً وتعميقاً حتى أنه لو علقه بدخول الدار عتق بدخولها كذا في غاية النبال، ولو قال: إذا مت فأت بألف حر على ألف وكذا إذا



أدبت إليّ ألفاً بعد موتي فانت حرف فأدى إلى وارثه استحق الإعتاق كذا في التمرقاشي، ولو  
 قال لعبد: حج عني حجة بعد موتي وانت حر ولا مال له سواه يحج عنه حجة وسطاً ثم يعتقه  
 الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فإن أوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد  
 وأوصى له على أربعة ثلاثة أرباعه منها للعبد ويسعى للموصي له في ثلث ربيع رقبته والورثة  
 في ثلثي رقبته كذا في محيط السرخسي، وإن قال لعبد: ادفع إلى وصيي بعد موتي قيمة حجة  
 يحج بها عني وانت حر انصرف إلى قيمة الحجة الوسط وإذا أدى قيمة الحجة الوسط وجب  
 إعاقته ولا يتوقف تعيد العتق على أداء الحج وإذا عتق بغير أن كان قيمة الوسط مثل قيمته أو  
 أكثر فلا سماع به عليه ثم الوصي يحج عن الميت بثلث المؤدى من حيث يبلغ وإن كان أوصى  
 لرجل بثلث ماله مع ذلك فثبثا قيمة الحجة للورثة والثلث يقسم بين الموصي به بالثلث وبين  
 الحجة أرباعاً ثلاثة أرباعه للحجة وربع الثلث للموصي له فإن كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي  
 قيمة العبد صار ثلث العبد وصيه للعبد أيضاً فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصي له بالثلث  
 والحجة أرباعاً سهم للعبد وسهم للموصي به وسهمان للحجة يحج بذلك من حيث يبلغ كذا  
 في شرح الريادات للعلاني، إن قال لعبد: دفع إلى وصيي قيمة حج فإذا دفعها إليه وحج بها  
 عني فانت حر فهذا لا يعتق، لا بعد الحج، ولو أنى بغير حج وسط لا يحجر موصي عني  
 القبول فإذا أدى ربح وجب تعيد العتق وإذا أعس سعى في ثلثي قيمته للورثة ثلث قيمة الحج  
 أو كثر ولا يأخذ الورثة شيئاً مما آداه العبد إلى الوصي ولا يستسعون العبد قبل الحج وب  
 أوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الوصي بكل ما أدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة  
 في ثلثي قيمته ويسعى للموصي به في ربع الثلث كذا في الكافي، وإذا قال لعبد: حج عني  
 بعد موتي حجة وانت حر فمات المولى في شغل فأراد لعبد أن يحرج إلى الحج فلو ورثه أن  
 يعموه في هذه السنة بل يؤخر الحج إلى السنة التالية فيوفي حقهم في ثلثي خدمة ثم يحج  
 ثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت انقضاء الحجة بأربعة أشهر ومما فيه الحج في الذهاب  
 والرجوع شهران بعد الورثة أربعة أشهر ويصرف إلى بقية شهرين للحج ليسعهم بثلث  
 والثلثان فإذا مات المولى في شغل فطالب الورثة للعبد - حرج وإلا يعتك قسم يحرج لا يصل  
 وصيته إلا برضاه، وإن قال المولى حج عني في هذه السنة وانت حر فمات المولى في شغل  
 فلو ورثه أن يعموه في هذه السنة لحقهم في ثلثي خدمة فإذا عموه بطلب وصيه لغواب شرم  
 يعتق وهو أداء الحج في هذه السنة ولو قال لعبد: حج عني بعد موتي بحسن سبي وانت حر  
 فإنه يخدم الورقة إلى أن تمجي تلك السنة فإذا جاءت تلك السنة يحرج ويحج فإذا حج بحت  
 إعتاقه ويسعى للورثة في ثلثي قيمته، وإن قال: أد إلي ألفاً أحج بها فانت حر يتعلق العتق بأداء  
 الألف دون الحج بخلاف قوله: إذا أدبت إليّ ألفاً أحج بها فانت حر لا يعتق ماله يحج كذا في  
 شرح الريادات للعلاني، سئل الفقيه أبو جعفر عن الرجل قال لعبد: صم عني يوماً وانت حر أو  
 قال: صم عني ركعتين وانت حر قال: عتق العبد صام أو لم يصم صم أو لم يصم كذا في  
 لدعبره، ولو قال لورثته: إذا أدى إليكم عبيدي فلان بعد موتي كره فهو حر أو قال: فاعتقوه  
 فأتى بالتردي وقيل للورث لا يعتق ولو أدى الوسط لا يعتق إلا باعتق الورثة أو الوصي أو  
 نقاصي كذا في الكافي والله أعلم بالصواب.

## الباب السادس في التدبير

التدبير على نوعين: مطلق ومقيد، فالمطلق: ما علق عتقه بموته من غير انضمام شيء آخر إليه كذا في اليباع، وله اللفظ: قد يكون بصريح اللفظ مثل أن يقول: أنت مدبر أو تدبرك وقد يكون بلفظ التدبير والإعتاق نحو أن يقول: أنت حر بعد موتي أو حررتك بعد موتي أو أنت حمتي أو عتقك بعد موتي، وقد يكون بلفظ اليمين بأن يقول: إن مت فانت حر أو يقول: إذا مت أو متى مت أو متى ما مت أو إن حدث لي حدث أو متى حدث لي وكذا إذا ذكر في هذه الألفاظ مكان الموت الوفاة أو الهلاك، وقد يكون بلفظ الوصية وهو أن يوصي لعبده بعتقه أو بقرنته أو بعتقه أو بوصية يستحق من جنتها رقبته أو بعضها نحو أن يقول: أوصيتك بعتقك أو رقبتك أو بعتقك أو كل ما يعبر به عن جميع البدن وكذا لو قال: أوصيتك بثلث مالي كذا في البدائع، ولو أوصى لعبده بسهم من ماله عتق بموته، ولو أوصى له بجزء من ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج، ولو قال لعبده: أنت مدبر بعد موتي يصير مدبراً للحال وكذلك لو قال: اعتقتك فانت حر بعد موتي أو عن تدبر موتي أو أنت حر في موتي أو مع موتي كذا في محيط السرخسي، وحكم المطلق إذا كان حراً لا يجوز بيعه ولا هبته ولا التزوج عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله إعتاقه وكتابته كذا في السراج الوهاج، فإن باعه وقضى القاضي بجواز بيعه بعد قبضه ويكون فسخاً للتدبير حتى لو عاد إليه يوماً من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية، وللمولى أن يستخدمه ويؤجره وإن كانت أمة وطئها وله أن يزوجه كذا في الكافي، وأكسائه ومهر المدبرة وأرشها للمولى كذا في اليباع، فإن مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله حتى لو لم يكن له مال غيره سمي في ثلثيه كذا في الكافي، وإذا كان على المولى دين مستغرق لرقبة المدبر يسعى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في عاية البيك، وولاء المدبر لمدبره ولا ينتقل عنه وإن عتق من جهة غيره، صورته المدبرة إذا كانت بين أشهر جدت بولد فادعاء أحدهما ثبت نسبه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر بين شريكين اعتقه أحدهما وهو مؤسر فضمن عتق ولم يتمير الولاء كذا في الإصحاح

أما المقيد فهو أن يعلق عتق عبده بموته موصوفاً بصفة أو بموته وشرط آخر نحو أن يقول: إن مت من مرضي هذا أو من سفرني هذا فانت حر ونحو ذلك مما يحتمل أن يكون موته على تلك الصفة ويحتمل أن لا يكون وكذا إذا ذكر مع موته شرطاً آخر يحتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد كذا في البدائع، وحكمه إذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحياة للمولى أن يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والشراء وغيرهما كذا في السراج الوهاج، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال: إن مت ودفت أو غسلت أو كفنت فانت حر فليس بمدبر وإن مات وهو في ملكه استحب له أن يعتق من الثلث كذا في اليباع، ومن المقيّد أن يقول إن مت إلى سنة أو إلى عشر سنين كذا في الهداية، ولو وقته بوقت لا يعيش مثله إليه بأن قال: إن مت إلى مائة سنة فانت حر ومثله لا يعيش إلى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زياد وهو المختار هنا في التبيين، وإذا قال لعبده: أنت حر يوم أموت ولم ينو النهار

كان مديراً مطلقاً، ونوى إسهار دون التملك كان مديراً مفيداً كذا في الظهيرية، وإن قال أنت حر قبل موتني بشهر بمضي شهر مضاف يعني بالإجماع لكن من ثلث عند أبي بكر الإسكافي وهو أبو القاسم من جميع المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال أبو الليث وهو الصحيح كذا في الغبائية، وإن مات قبل مضي شهر لا يعتق كذا في شرح الطحاوي، ولو قال أنت حر بعد موتني بيوم لا يكون مديراً وإن كان يبيعته ولو مات مولى وهو في ملكه يعتق من الثلث إذا مضى يوم بعد موته ولا يعتق إلا بإعاق الوث كذا في فتاوى قاضيه، ويؤمر الورثة بإعاقته امتحان هكذا في التهذيب، ولو قال أنت حر بعد موتني وموت فلان أو قد بعد موت فلان وموتني فهذا لا يكون مديراً مطلقاً في حال فإن مات فلان أولاً ولغلام في ميث الموتى كان بصير مديراً مطلقاً وإن مات الموتى قبل موت فلان لا يصير مديراً وكان له ثلثة أن يبيعه كذا في محيط، ولو قال أنت حر الساعة بعد موتني يعتق بعد الموت كذا في الظهيرية، رجل قال لعبد له لا سبيل لأحد عنك بعد موتني قدوا بصير مديراً كذا في فتاوى قاضيه، روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى بوقار: أنت مديرو عن فلان فهو مديرو عن نفسه كذا في محيط لشرح محي، ولو قال 'أصيت برقتك لك فقال' لا أقبل فهو مديرو وليس رده شيء كذا في خزانة المفتين، رجل قال لعبد له أحدكم حر بعد موتني وله وصية مائة ثم مات هنفاً ولهما وصية مائة درهم بينهما ولو قال لكل واحد منكم مائة درهم مضت إحدى الدلتين لأن أحدهما عند فلا يصح الوصية به كذا في الظهيرية، ولو قال: إن ملكتك فأنت مديرو فميتك بعصه لم يصير مديراً كذا في الغبائية، ولو قال لامة لا يملكها، إذا شريكك فأنت حرة بعد موتني أو قال: إن اشتريتك وميت فأنت حرة فاشترها تصير مديرة فإن أعتقها ثم ردت وحققت بدار الحرب لم سيبت فاشترها لم تكن مديرة حتى لو مات لا تعتق كذا في شرح الخدم الكبير للعصيري، ولو قال لامة: إن ملكتك فأنت حرة بعد موتني هو يد ثم شرف تصير الام مديرة دون الولد ووقار المولى ولدت قبل التدبير وقالت بل بعده فاقول للمولى مع يمينه على علمه والبيعة لها ونر قال لا تمتين إن ملكتك فأنت حرة بعد موتني بشهرين فميتك أحدهما وولدت عنده ثم ملك لاخرى عتقت عن غيره وولد الأولي رقيق كذا في محيط المشرحسي، ولو قال: أنت حر بعد كلامك فلاناً وبعد موتني فكلم فلان كان مديراً وكذلك قوله. إذا كنت فلاناً فأنت حر بعد موتني فكلمه صار مديراً كذا في البدع، رجل قال لعبد: أنت حر بعد موتني إن لم تشرب الخمر فأنت أشهراً بعد موت الموتى ومن يشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل أن يعتق بطل عتقه فإن رفع الأمر إلى القاضي بعد موت الموتى قبل أن يشرب الخمر فامضى فيه اعتق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد إلى الرق كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا قال أنت حر بعد موتني إن شئت لساعة فشاء العبد من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت الموتى فإن نوى بالمشقة بعد موت فليس للعبد مشقة حتى يموت الموتى فإن مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في البدع، وكان الشيخ أبو بكر القرري يقول: الصحيح أنه لا يعتق إلا بإعتاق من الورثة أو الوصي وبه جرم الحاكم في مختصره كذا في التهر العاتق، ثم في ظاهر الحروب تعتبر المشقة بعد موت الموتى في المحدث كذا في عايد

السروجي، ولو قال لعبد: أنت حر إن شئت بعد موتي مات المولى وقام العبد من محبته الذي علم فيه بموت المولى أو أحد في عمل آخر بن ذلك لا يبطل شيئاً مما جعله إليه كد في البدائع، وإذا قال لغيره: دبر عبيدي فاعتقه المأمور لا يصح وإذا جعل الرجل امر عبده إلى صبي فقال: دبره إن شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل أو لا يعقل كذا في المحيط، قال لرجلين: دبرا عبيدي فدبره أحدهما جاز ولو جعل أمره في التدبير إليهما بأن قال جعلت أمره إليكما في التدبير فدبره أحدهما لا يجوز كذا في فتح القدير، رجل قال في مرضه: اعتقوا عني فلاناً بعد موتي إن شاء الله تعالى أو قال: حر حر بعد موتي إن شاء الله تعالى في الاستحسان يصح الاستثناء في قوله حر حر إن شاء الله ولا يصح في الأمر بالإعتاق كذا في فتاوى قاضيهان، ذكر في الربادات ومن دبر عبده على العبد ففقد فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محيط السرخسي، عبد بين رجلين دبر أحدهما فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر التدبير على نصيب المدبر ولشريكه الساكن في نصيبه خياران خمسة إن كان المدبر موسراً إن شاء دبر نصيبه كما دبر وكان مدبراً بينهما فإذا مات أحدهما عتق نصيبه من الثلث ويسحق في نصف قيمته للثاني إلا إذا مات الآخر قبل أحد السعابة بطلت السعابة وإن شاء أعتق فإذا عتق صح عتقه وللمدبر أن يرجع على المعتق بنصف القيمة مدبراً والولاء بينهما وللمعتق أن يرجع على العبد بما ضمن وإن شاء المدبر أعتق وإن شاء استسعى للعبد وإن شاء استساعه فيعتق إذا أدى ذلك النصف وللمدبر أن يرجع على العبد فيستسعيه فإذا أدى عتق كله وإن مات المدبر قبل أن يأخذ السعابة بطلت السعابة وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وإن شاء تركه كذلك فإذا مات يكون نصيبه موروثاً عنه للورثة فيكون اختيار الورثة في العتق والسعابة وصحوه، وإن مات المدبر عتق ذلك النصف من الثلث ولغير المدبر أن يستسعى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما، وإن شاء ضمن المدبر قيمته نصيبه إذا كان موسراً فالولاء كله للمدبر، وللمدبر أن يرجع بما ضمن على العبد وإن لم يرجع حتى مات عتق نصيبه من ثلث المال وسحق بالنصف الآخر كاملاً للورثة، وخيارات أربعة إن كان المدبر معسراً وليس له حق نصيبين ادبر كذا في التمارحانية، عهد بين شريكين دبراه معاً فقال كل واحد: قد دبرتك أو قد كل واحد نصيبني منك مدبر أو قد كل واحد: إذا مات فمات حر أو قد كل واحد: إذا مات فمات حر بعد موتي أو قد كل واحد: أنت حر بعد موتي وخرج التكلام منهما معاً صار مدبراً لهما كذا في شرح الطحاوي، فإذا مات أحدهما عتق نصيبه من ثلث والآخر بالخيار إن شاء أعتق وإن شاء كاتب وإن شاء استسعى وليس له أن يتركه على حاله فإذا مات الباقي منهما قبل أحد السعابة بطلت السعابة وعتق إن كان يخرج من الثلث وإن قال: إذا ماتنا فمات حر أو أنت حر بعد موتنا وخرج كلامهما معاً لا يصير مدبراً إلا إذا مات أحدهما يصير نصيب الباقي منهما مدبراً وصار نصيب الميت ميراثاً لورثته ولهم الخيارات إن شاءوا أعتقوا وإن شاءوا دبروا وإن شاءوا كاتبوا وإن شاءوا استسعوا وإن شاءوا صمموا الشريك إن كان موسراً وإذا مات الآخر عتق نصيبه من الثلث، مدبرة بين رجلين جاءت بولد ولم يدعه أحدهما فهو مدبر بينهما كأنه فإن ادعاه أحدهما فعي الاستحسان يثبت نسبه وصار نصف الجارية أم ولد له ويصيرها مدبراً على حالها لشريك ويحرم

المدهي نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مديراً ولا يصح نصف قيمة الأم فإن مات المدهي أولاً عتق نصيبه بغير شيء ولا يضمن للساكت شيئاً وتسعى في نصيب الآخر في قولهم جميعاً فإن مات الآخر قبل أن يأخذ السعابة عتق كلها إن خرجت من ثلث ماله وبطلت السعابة عنها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن مات الذي لم يدع أولاً عتق نصيبه من الثلث ولا تسعى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع، ولو لم يمت واحد منهما حتى ولدت ولداً آخر فادعاه الثاني ثبت السب استحقاقاً ولا يصح لشريكه شيئاً من الولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ولد للشريفة وولد أم الولد لا قيمة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما ويصح نصف العقر وإن ادعى الأول الثاني أيضاً يضمن نصف قيمته مديراً وعليه نصف العقر بالوطء الثاني كذا في محيط السرخسي، المدبرة بين رجلين إن جاءت بولد ادعياه جميعاً معاً يثبت نسبه منهما جميعاً وصارت الجارية أم ولد لهما جميعاً ويبطل التدبير كذا في البدائع، رجل كتب في كتاب الوصية أن عبده فلاناً حر بعد موته ولم يسمع منه أحد ثم مات وجعلت الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لأنهم أنكروا إعتاقه وإن ادعى العبد علم الورثة فانقروا قول الورثة مع إيمانهم على علمهم كذا في العتاري الكبير، إذا دبر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فإن ولدت بعد ذلك لأقل من ستة أشهر فهو مديراً، وإن ولدت لأكثر من ذلك لا يكون مديراً كذا في الظهيرية، دبر ما في بطن أمته لا يبيحها ولا يهبها ولا يمجها حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي، ولو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والثاني لأكثر منها بيوم فهما مديران كذا في البايغ، ولو دبر ما في بطن أمته ثم كاتب الأمة يجوز فإن وضعت بعد هذا القول ولداً لأقل من ستة أشهر فهو مديراً مقصود بالتدبير من جهة المولى ومكاتب تبعاً للأم فإن أدت الأم بدل الكتابة إلى المولى عتقا بالكتابة وإن لم تؤد حتى مات المولى عتق الولد بالتدبير وتبقى الأم مكاتبة على حالها وإن لم يمت للمولى لكن ماتت الأم سعى الولد فيها على الأم على نجوم الأم فإن مات للمولى بعد ذلك فإن كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير وتبقى الأم مكاتبة على حالها وإن لم يمت للمولى لكن ماتت الأم سعى الولد فيها على الأم على نجوم الأم فإن مات المولى بعد ذلك فإن كان الولد يخرج من ثلث ماله يعتق بحكم التدبير ويبرأ من بدل الكتابة وإن كان لا يخرج من ثلث ماله يعتق بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعابة بجهة التدبير ويلزم السعابة في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا يظهر إن شاء مضى في الكتابة وإن شاء مضى في السعابة بجهة التدبير وإن كان بدل الكتابة أكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإذا كانت الأمة بين اثنين دبر أحدهما ما في بطنها فهو جائز فإن ولدت بعد هذا لأقل من ستة أشهر صار نصيبه مديراً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون للساكت في نصيبه خيارات خمسة إن كان المديراً موسراً إن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر لا يصير نصيبه مديراً وإذا كانت الأمة بين اثنين قال أحدهما: ما في بطنك حر بعد موتي وقال الآخر للأمة: أنت حرة بعد موتي فولدت بعد هذه المغالة لأقل من ستة أشهر فالولد كله يصير مديراً بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وأما في الأم فللمدي لم يدبر الأم في نصيبه خيارات خمسة عند أبي حنيفة

رحمه الله تعالى إن كان التدبير موسراً وإن ولدت لاكثر من ستة أشهر من وقت هذه المقالة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصف الجارية مديراً للدي دبرها ويصير نصف الولد مديراً تبعاً للجارية فإن اختار الساكت بعد ذلك يضمّن التدبير قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان به على التدبير بسبب الولد وإن اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له أن يستسعى الولد بعد ذلك وإن صار نصف الولد مديراً لأنه صار مديراً تبعاً وإذا كان تبعاً في التدبير يكون تبعاً في السعاية أيضاً كذا في المذهب، ولو أن جارية بين رجلين وهي حامل تدبر أحدهما ما في بطنها واعتق الآخر الأم فالذي دبر له أن يضمّن المقت نصف قيمة الأم وليس للتدبير تضمّن الحمل كذا في المذهب، تدبير الصبي عبده لا يصح ويستوي فيه التدبير والتعليق بملوغة حتى إذا قال الصبي لعبده: إذا أدركت فانت حر بعد موتي لا يصح وكذلك المجنون والمعتوه الغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكره على التدبير إذا دبر يصح تدبيره والمكاتب إذا دبر مملوكاً من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون له في التجاره إذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المذهب، رجل دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله بخلاف ما إذا أوصى برفقته لإنسان ثم جنّ ثم مات حيث تبطل الوصية كذا في حوزة المفتين، دبر الدمي عبده ثم أسلم يعتق بالسعاية فإن مات المولى قبل الفراغ من السعاية عتق وبطلت السعاية فهو صاحبه المولى من غير حكم على أكثر من قيمته وعجز بمنقضى الصلح في حق الفضل ويسعى في مقدار قيمته، حرّبي دخل داراً بأمان فدبر عبده ثم أسره الحرّبي يعتق التدبير ولو دبر عبده في دار الحرب وخرج إليها فأسلم العبد يصير على يمينه، ارتدّ العبد المذبر ولحق بذار الحرب أو أسره أهل الحرب ثم أخذوه المسلمون فأسلم ردّ على مولاه ويكون مديراً كذا في محيط المرحسي، من قال لعبده: أنت حر أو مديبر فله يؤمر بالبيان فإن قال: عنت به الحرية يعتق وإن قال: عنت التدبير صار مديراً وإن مات قبل البيان والقول في الصحة فإنه يعتق نصبه مجاناً من جميع المال ونصفه بالتدبير إن خرج عتق وإن لم يكن له مال غيره عتق النصف مجاناً ويسعى في ثلثي النصف وهو ثلث الكس، ولو كانتا عبيدين قتل: أحدهما مديبر أو حر ومات قبل البيان ولا مال له غيره والقول في الصحة عتق ربع كل واحد منهما مجاناً من جميع المال وربع كل واحد بالتدبير من الثلث ويسعى كل واحد في نصف قيمته على كل حال، ولو قال: أنتما حران أو مديبران والمسالمة بحالها عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير هذا إذا كان القول في الصحة وإن كان القول في المرض يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي، ولو قال في صحته لعبده ومديره: أحدهما مديبر والآخر حر ولا مال له غيرهما ومات قبل البيان عتق الفن من كل المال والمديبر من الثلث ولو عكس فقال: أحدهما حر والآخر مديبر فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه إخبار تقدّم أو تأخر وعند محمد رحمه الله تعالى يعتق نصف كل واحد من كل المال والتدبير من الثلث، وكذا لو قال: أحدهما حر والآخر مديبر يعتق الفن والمديبر مديبر بحاله وهذا قريبهم كذا في الكافي، ولو قال لمديرين له: أحدهما حر مخرج من عنده فرد من هذين المديرين ودخل عليه عبد قتل لمديبر الثابت وللعبد الداخل أحدهما مديبر عتق التدبير الذي خرج بعد قوله: أحدهما حر والعبد الداخل على حاله لا يعتق

شيء منه وبقي المدير اثبات مديراً، وإن قال لمديرين ولحق له في صحته أحدكم مدير واحد  
بناقين حر ومات قبل البين كان لعن نصف العتق ثبات فعتق من العبد نصفه ويسمى في  
النصف لباقي ونصف لعتق بين المديرين فعتق من كل واحد منهما ربعه من جميع المات بالعتق  
بناث وثلاثة أرباع من اثنت بالتدبير وكذا لو عكس حسابه بان قدم أحده وقال أحدكم حر  
واحد الآخرين مدير يكون نصف لعتق ثبات لعن ونصفه لمدير لكل واحد الربع وهي رواية  
الزيادات، وذكر الإمام قاصصاً المصحيح . ذكره في زياد كذا في شرح بلخيص اجمع  
الكبير، وهو من أحدكم مدير والباقيان حران عتق القس ونصف كل مديراً بالعتاق وهو عتق  
فقال أحدكم حر والباقيان مديران عتق ثلث كل واحد بالعتاق. ولو قال لمدير وهي أحدكم  
مدير والباقيان حر عتق القس من كل مال والأول حر. ولو قال أحدكم حر والباقيان مديران  
عتق ثلث كل واحد بالعتاق وثلث كل واحد منهم من الثلث بالتدبير وكذا لو كانوا عبيد  
فقال أحدكم حر والباقيان مديران عتق ثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس  
فقال أحدكم مدير والباقيان حران عتق من كل واحد ثلثه من كل المال وما بقي من الثلث كذا  
في المكافي، ولو قال لثلاثة عبيد: أحدهم مدير اثنين منكم حران أو مديران ومات قبل البين  
وكان القس منه في حصة النصف عتق من كل واحد ثلثه بالإيجاب البات وبقي ثلثا المدير مدير  
كما كان وصار ربع كل واحد من العبيد مديراً أيضاً بالتدبير فإن كان له مال يخرج رقة  
وسدس من الثلث عتق المدير المعروف كذا وعتق من كل واحد من العبيد ثلثة أسداس  
ونصف سدس الثلث بالعتق البات، والربع بالتدبير وإن لم يكن له مال قسم الثلث على قدر  
سهامهم وحق المدير المعروف في الثلثين وحق العبيد في النصف وأقل حساب له ثلث ونصف  
سنة وحق المدير المعروف في أربعة وحق العبيد في ثلاثة فيبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث  
المال والكل أحد وعشرون وصار ثلثا كل عبد سبعة لأن الباقي بعد لعتق البات من كل عبد  
لثلاثة وإذا صار ثلث العبد سبعة فكان العبد لثمة عشرة ونصفاً فانكسر فصعفه فصار كل عبد  
أحداً وعشرين فنقول: عتق من المدير المعروف بالإيجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير  
بعد التضميف ثمانية ويسمى في ستة وهو قدر سبعة وعتق من كل واحد من العبيد بالعتق  
البات الثلث سبعة وبالتدبير بعد التضميف من كل واحد ثلاثة ويسمى كل واحد في أحد عشر  
وهو قدر ثلاثة أسابيع وثلثي سبعة فيبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية  
وعشرين فاستقام التخرج، فإن مات المولى قبل البين لم مات واحد من العبيد ينظر إن مات  
المدير المعروف صار مستوفياً وصيته ثمانية ونوى ما عليه من السعاية ستة فيكر التوى على  
الورثة وعلى الموصى بهم على الشركة وإن يكون هكذا أن لو قسم الباقي على لسهام بني  
كانت في التوى فنقول حق الورثة هي ثمانية وعشرين وحق العبيد في ستة فجملته أربعة  
وثلاثون وصار ثلثا كل رقبه من العبيد الباقيين سبعة عشر عتق من كل واحد بالتدبير ثلاثة  
ويسمى كل واحد في أربعة عشر رقبه المدير المعروف مستوفياً وصيته ثمانية فيبلغ سهام  
الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام لثالث وثلاثون فإن لم يموت مدير  
ولكن مات أحد العبيد صار مستوفياً وصيته ثلاثة ونوى ما عليه من سعاية فيكون التوى

على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي ثلاثة فيكون خمسة السهام سعة وثلاثين فصار ثلثا كل رقبة من المدبر والعبد الباقي تسعة عشر ونصفاً عتق من المدبر ثمانية ويسمى في أحد عشر ونصف وعتق من العبد الباقي ثلاثة ويسمى في ستة عشر ونصف والعبد صار مستوفياً وصيته ثلاثة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فإن مات العبدان وبقي المدبر صار مستوفياً وصيتهما ستة ونوى ما عبيدهم من السعاية فيكون النوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية فتكون الجملة ستة وثلاثين فصار ثلثا رقبة المدبر ستة وثلاثين عتق منه ثمانية ويسمى في ثمانية وعشرين والعبدان الميثان صار مستوفيين وصيتهما ستة فبلغ سهام الوصايا أربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فإن لم يموت المولى حتى مات أحد العبيد ثم مات المولى بعده فتقول إذا مات المدبر قبل موت المولى رأت مزاحمتة في العتق البات وبقي العتق البات بين العبيدين فإذا مات المولى شاع فيهما وعتق من كل واحد نصفه بالإيجاب البات وصار ربع كل واحد مديراً بالتدبير فإن كان له مال يخرج نصف الرقبة من الثلث عتق من كل واحد ثلاثة أربعه النصف بالعتق البات والربع بالتدبير ويسمى كل واحد في ربع قيمته وإن لم يكن له مال قسم الثلث بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة واحدة فثلثه ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثاه النصف بالعتق البات والسدس بالتدبير ويسمى كل واحد في ثلث قيمته وإن لم يموت المدبر ولكن مات أحد العبيدين ثم مات المولى زالت مزاحمتة وصار للعتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد منهما مديراً وإن كان له مال يخرج رقبة واحدة من الثلث عتقا وبما لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثاه ويسمى كل واحد في ثلث قيمته على ما مرء وإن قال اثنان متكفمان أو مديران وكان القول في الرضى فهنا يعتبر كلاهما من الثلث وقسم الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقبة وذلك ستة وحق العبيدين بحكم التدبير في النصف ثلاثة وبحكم العتق البات في الثلثين أربعة فبلغ سهام وصية العبيدين سبعة وسهام وصية المدبر ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر فهو ثلث المال والكل تسعة وثلاثون وصار كل عبد ثلاثة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسمى في سبعة وعتق من العبيدين سبعة من كل واحد ثلاثة ونصف ويسمى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج، وإن مات المدبر بعد موت المولى نوى ما عليه من السعاية فيكون النوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر سهام العبيدين سبعة وعلى قدر سهام الورثة ستة وعشرين فتكون الجملة ثلاثة وثلاثين وصار كل عبد ستة عشر ونصفاً عتق من كل واحد ثلاثة ونصف ويسمى كل واحد في ثلاثة عشر وقد صار المدبر مستوفياً وصيته ستة فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التخرج، فإن مات أحد العبيدين نوى ما عليه من السعاية وانتوى على الكل وذلك بأن يقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى حق العبد الباقي ثلاثة ونصف وحق المدبر ستة فتكون الجملة خمسة وثلاثين ونصفاً فصار كل



عبد سبعة عشر وثلاثة أرباع سهم عتق من المدير منه ويسعى في أحد عشر وثلاثة أرباع سهم  
وعتق من العبد الباقي ثلاثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار لعبد الميت  
مستوفى وصيه ثلاثة ونصف فبلغ سهام الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين  
فاستقام التحريم، وإن مات أحد من ربي مدير تولى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على  
قدر سهام الورثة ستة وعشرين وعلى سهام المدير ستة فيكون الحصة اثنين وثلاثين عتق من المدير  
ستة ويسعى في ستة وعشرين والعبدان المصابان صاروا مستوفيين وصيتهما سبعة فبلغ سهام  
الوصية ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التحريم وإن مات المدير مع أحد  
العبدين تولى ما عليهما من السعاية فيقسم الباقي على قدر حق بورث ستة وعشرين وعلى قدر  
حق العبد الباقي ثلاثة ونصف فيكون الحصة تسعة وعشرين ونصف عتق منه ثلاثة ونصف  
ويسعى في ستة وعشرين والمدير والعبد للثب استوفيا وصيتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصية  
ثلاثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام التحريم، وإن مات المدير قبل موت المولى رب  
مرحمته في الإيجاب البات وصار على رقبته ونصف بين العبدتين فإن كان له مال يخرج رقبته  
ونصف عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه ويسعى في ربه وإن لم يكن له مال آخر صار ثلث مال  
وهو ثلثا رقبته بينهما عتق من كل واحد ثلث ويسعى كل واحد في ثلثيه فإن مات أحد  
العبدتين قبل موت المولى راتب مرحمته ويسعى في الإيجاب البات بين العبد الباقي وبين المدير بكل  
واحد نصف وصار نصف العبد الباقي مديراً أيضاً فإن كان له مال يخرجان من الثلث عفا  
بغير شيء وإن لم يكن له مال كان ثلث مال وهو ثلثا رقبته بينهما على ما ذكرنا وإن قال في  
صحته أنتم أحرار أو أنتم مديرون ومات قبل البين فعوله أنتم أحرار صحيح في حق الكل  
وعوله أنتم مديرون وقع لغواً في حق المدير معروض وصحيحاً في حق العبدين كأنه قال، أو  
هذان لعبدان مديرون فثبت بالإيجاب البات على رقبته ونصف بينهما نكح واحد ونصف وبقيت  
بالإيجاب الثاني مدير رقبته بين العبدتين صار نصف كل واحد مديراً ونصف المدير معروض مديراً  
فإن كان له مال يخرج رقبته ونصف من ثلث عتقوا وإن لم يكن فسه ثلث منه وماله عبد  
أموت رقبته ونصف ثلثه وهو نصف رقبته بينهما لكل واحد السدس على من كان واحد ثلثاه  
النصف بالإيجاب البات والسدس بالمدير ويسعى كل واحد في ثلثه وإن كان بالإيجاب في  
المرض عفا من الثلث على نحو ما ذكرنا، وكذلك إذا قال كل واحد منكم حر أو أنتم  
مديرون فهو بمثله قوله أنتم أحرار أو أنتم مديرون، وكذلك إذا قال أنتم أحرار أو هذا وهذا  
وهذا مديرون فهو كقولته أنتم مديرون وإن لم يكن فيهم مدير فقال أنتم أحرار أو هذا وهذا  
وهذا مديرون صح بالإيجاب فيثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فهو نصف كل واحد  
بالإيجاب البات وصار نصف كل واحد مديراً أيضاً بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وإن كان  
الإيجاب في المرض عتق من الثلث على نحو ما ذكرنا وإن كان فيهم مدير فقال أنتم أحرار أو  
أحدكم مدير فهو بطل لأن قوله أحدكم مدير وقع لغواً يعني الكلام لأحرار إيجاباً في حال دواء  
حر فلا يكون إيجاباً بحدوث، وإن قال كل واحد منكم حر أو مدير فيكلامان فعلا في حق  
المدير وصحاً في العبدين لأنه أفرد كل واحد في الإيجاب كأنه قال لكل واحد است حر أو مدير

فيطلب في حق المهر ويصح في العبدتين فثبت تصف ما يقتضيه كل كلام فاعتق من كل واحد من العبدتين نصعه بالإيجاب الباب وصار نصف كل واحد مديراً بالتدبير والتدبير يعتبر من الثلث وإن كان القول في المرحس عتقوا من الثلث على ما مر وإن قال أنتم أحرار أو هذا مديروا للمدير المعروف وهذا وهذا ومات قبل اليقين صاروا مديرين لأن الملتزم أحد الإيجابين وقد قام دلالة اختياره التدبير وهو عطف الثاني والثالث على التدبير لأن العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير إلا على اعتبار اختياره بإيجاب التدبير في المعطوف عليه وإن لم يكن فيهم مديروا فقال أنتم أحرار أو هذا مديروا وهذا وهذا صار مديري، وكففت لو قال أنتم أحرار أو هذا مديروا وهذا بطل الإيجاب الأول وصار العبد لذي تناوله التدبير والذي عطف عليه مديري وبقي الثالث قائماً ذكرناه، ووقان: أنتم أحرار وهذا مديروا وليس فيهم مديروا صرح بالإيجاب ثبت بالإيجاب الأول عتق رقية ونصف بينهم وبقيت بالإيجاب الثاني تدبير رقية بين المديريين أضاف التدبير إليهما وأنه يعسر من الثلث كذا في شرح الريادات للعتابي، ولو قال لعبيده أنتم أحرار أو هذا وهذا مديروا ثبت ثلث كل إيجاب عند عامة المشايخ رحمهم الله تعالى فثبت بالكلام الأول عتق رقية بين الكل وبالكلام الثاني ثلث العتق للمفرد فصار له ثلثا رقيه وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقية للأحرارين فصار ثلث كل واحد مديراً أيضاً، كذا في الكافي، فإن كان له مال بخرج ثلثا رقية من الثلث عتق من كل واحد ثلثان ويسمى في ثلثه وإن لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند موت رقيه وثلثا رقية فثلثه خمسة أنساع رقية بينهم لكل واحد نصفان ونصف فعتق من كل واحد منهما بالعتق لثلاث ثلثات أنساع وبالتدبير تسعد ونصف ويسمى كل واحد منهما في ثلاثة أنساع ونصف وسعاية للفرد في ثلثه فبيع سهام لوصايا خمسة وسهام أسعديّة عشرة واستقام التخرج كذا في شرح الريادات للعتابي والله أعلم بالصواب

### الباب السابع في الاستيلاء

إذا ردت الأمة من مولاها فقد صارت أم ولد له سواء كان لولده حياً أو ميتاً أو سقط قد استبان خلقه أو بعض خلقه إذا قرّبه فهو بمنزلة الولد الحلي الكامل الخلق في كون الأمة أم ولد له وأماً إذا لم يستن شيء من خلقه بأن أنقت مصعة أو عتقة أو قصعه فادعاه المولى فإنها لا تكون أم ولد له كذا في السراج الزهّاج، ولا يجوز بيع أم الولد وكذلك كل بصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء لا يجوز كراهية والصدقة والوصية والرهن وما لا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالإجارة والاستخدام والاستكساف والاستعمال والاستمتاع والوطء والأجرة والكسب والغلة والعقر والمهر للمولى كذا في البدائع، ولو فسخ القاصي بحرار بيعها لا يبعد قضاؤه بل يتوقف على قضاء قاضي آخر إمضاءً وبطلاناً كذا في الذخيرة، وللمولى أن يزوجه ولا ينبغي أن يزوجه حتى يستبرئها بحيضة كذا في البدائع، وإن زوجها قبل الاستبراء فوعدت لأقل من ستة أشهر فهو من المولى والسكاح فاسد وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر فالتصّب ثابت من الزوج فإن ادعاه المولى عتق بإقراره وبسببه ثابت من الزوج كذا في المبسوط، وإن زوجها

جاءت بولد فهو في حكم أمه لا يجوز للمسيء بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسمي لأحد ويعتق بموته من كل ذلك وله استخدامه وإجراته إلا أنه إذا كان جارية لا يستمتع بها وهذه إجماعية فإن كان التكاكح فاسداً فإنه يلحق بالصحيح في حق الأحكام كذا في دفع التقدير، زوج أمته من عبده موبدت فأدعى المولى لا يثبت للسب إلا من العمد ويعتق بإقراره بالخيرية وتصير الجارية أم ولد وإذا مات مولى أم الولد عتقت سواء زوجها مولاهما من رجل أو لم يزوجها لكن عتقها يعتبر من جميع المال سواء خرجت من الثلث أو لم تخرج ولم تلزم السعاية عليها لا لغريم ولا لوارث كذا في غاية البيان، ويستوي فيه الموت الحقيقي والمحكي بالردة والحق بدار الحرب وكذا الحربي المستامن إذا اشترى جارية في دار الإسلام واستولدها ثم رجع إلى دار الحرب فاسترق الحربي عتقت اجارية كذا في البدائع، وإذا عتقت بموته يكون ما في يدها من المال للمولى إلا إذا أوصى لها به كذا في البحر الرقائي نقلاً عن فتاوى قاضيهان، عن أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق محارم، وبفصله أم الولد إذا اعتقها مولاهما ولزنت وحقت بدار الحرب ثم سببت واشترى المولى منها تعود أم ولد، وكذا لو ملك ذات رحم محرم وعتقت عليه ثم ارتدت وحقت بدار الحرب ثم سببت فاشترها عتقت وكذلك ثانياً وثالثاً وكذلك أم الولد كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا أسلمت أم ولد المصري فعرض الإسلام على مولاهما فأبى فإنها يخرجها القاضي عن ولايته بأن يقدر فيمتها فبجها عندها وتصير مكاتبة إلا أنها لا ترد إلى الرق ولو عجزت نفسها فإن أسلم عند العرض فهي على حالها بالانقي بخلاف ما لو أسلم بعدها وإذا مات مولاهما المصري عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير، وإذا قصى القاضي عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدته في السعاية سعى الولد فيما عليها كذا في محيط السرخسي، الجارية إذا ولدت ولداً من غير مولى بمكاح أو وده بشبهة ثم ملكها يثبت نسب ولدها سه وتصير أم ولد له كذا في فتاوى قاضيهان، ثم عندما تصير أم ولد له من وقت ملكها لا من وقت العلوق كذا في البحر الرقائي، ولو أسير لدها بمكاح البحر فاستحقت ثم ملكها تصير أم ولد له عندما كذا في الكافي، وإذا استولدها بالزنا ثم ملكها في الاستحسان لا تصير أم ولد له وهو قول علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة، ويعتق الولد ويحور له بيع الأم هكذا في الاختيار شرح مختار، ولو قال تزوجت بهذه الجارية وودت سي ولا يعلم ذلك ولا يقوله وأنكر ذلك المولى الذي هي به فإذا ملكها الذي أقر بهد فإنها تصير أم ولد له عند علمائنا الثلاثة وإذا أقر في صحته أن أمته قد ولدت منه فإنها تصير أم ولد له عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن كذا في الذخيرة، ولو قال لامته في مرضه: ولدت عني فإن كان هناك ولد أو حمل تعتق من جميع المال إلا من الثلث كذا في محيط السرخسي، جارية حبلى أقر مولاهم أن حملها سه فإنها تكون أم ولد له، وكذلك إذا قال: إن كانت حبلى فهو مي فوئدت ولد أو أسقطت سقطاً مسبان حلقه أو بعض حلقه وأقر بها فإنها تصير أم ولد له إذا جاءت به لأهل من سنة أشهر فإذا أنكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك وثبت النسب وتصير اجارية أم ولد له كذا في الظهيرية، فإن جاء به ستة أشهر فصاعداً لم يلزمه ولم تصر الجارية أم ولد له كذا في البدائع، ولو قال حمل هذه الجارية عني أو قال: في يدها

من ولد فهو مي ثم قال بعد ذلك: كان رجلاً وم يكن ولداً فصدقته لامة في ذلك أو كذبته كانت أم ولد له، ولو قال: ما في بطنها مي وم يعل من حمل أو ولد ثم قال: كان رجلاً فصدقته لامة ثم تكس أم ولد له كذا في فتاوى قاضيخان، وإن كذبته ودعت أنه كان حاملاً وقد أسقطت سقطاً مستبواً الخبيث فالقول قولها وهي أم ولد له كذا في محيط السرخسي، رجل أقر أن أمته حبلى منه ثم جاءت بولد لاكثر من ستين وشهدت امرأة على الولادة وقال لامة هذا الولد ذلك الحبل وجمد المولى أن يكون هذا ذلك الحبل فالامة أم ولده ولا يثبت نسبته منه وإن أقر المولى أنه ذلك الحبل وإنه منه وقد جاءت بعد ذلك بعشر سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحبل باطل ولو شهد عليه شهداء في أمته فشهد أحدهم أنه قال قد ولدت مي وشهد الآخر أنه قال هي حبلى مي فهي أم ولد له فقد أجمعوا عليه وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر أنها ولدت علماً وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحقق، رجل قال لجارته: إن كان مي بطنك غلام فهو مي وإن كان جارية فليس مي ثبت نسب الولد منه علماً كان أو جارية ولو قال: إن كان مي بطنك ولد فهو مي إلى ستين فولدت لأقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وإن ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت والموت باطل كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا اشترى أمة لها ثلاثة أولاد فادعى أحدهم فإن كانوا ولدوا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعاً منه وإن كانوا في بطون مختلفة لم يثبت إلا نسب الذي ادعاه والباقيان وحيثما إن شاء وهو ولدوا في ملكه بان ولدت أمة رجل ثلاثة أولاد في بطون مختلفة فادعى الأصغر فإنه يثبت نسب الأصغر منه وإن يبيع الآخرين بالاعان وإن ادعى الأكبر يثبت نسب الأكبر منه والوسط والأصغر بمنزلة الأم ليس له أن يبيعهم ولا يثبت نسبهم منه كذا في المسعود، رجل له جارية وضئها وبعزها فباعها زمناً ثم عدت وولدت ستة أشهر منذ غابت قالوا: إن ذهبت إلى من كان متهماً بها وكان أكبر رايه أنها فحرت فهو في سعة من ممي الولد وإن لم يظفر منها فحور وأكبر رايه أنها عفيفة لا ينحى له أن يفي هذا الولد ويهي أن يشهد أنها أم ولد له كيلاً يسرق ولده بعد موته كذا في فتاوى قاضيخان، وإذا وطئ أمة ولم يعرف عنها رخصتها فجاءت بولد لم يعلم به فيما بينه وبين ملكه تعالى أن يبيعه ويجب أن يعترف به وإن عزل عنها ولم يخصصها جاز له أن يبيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج، وإن صارت أم لولد محرمة على المولى على التابيد بان وضئها من مولى أو أبوه أو وطئ مولى أمه أو ابنتها فجاءت بولد لاكثر من ستة أشهر لم يثبت نسب الولد الذي أنت به بعد التحريم من غير دعونه وإن ادعى يثبت النسب لأن الحرمة لا تزيل الميث كذا في السائق، ولو أن أمة عزت رجلاً من نفسها تزعمت أنها حرة فتزوجها وولدت له ولداً ثم استحقها رجل فإنه يفصى له بها ويقسمه الولد والمعتز على الواطن ثم إذا عتقت رجع عيها الأب بميمه الولد فإن اشترى أبو الولد تصمها من مولاهما صارت أم ولد له ويضمن نصف قيمتها مولاه كذا في المسعود، رجل اشترى أمة هي أم ولد الغير من رجل أعشى ولا علم له بإحداثها فولدت منه ولداً ثم سخطها مولاه ونفصى له بها فعلى أبي الولد وهو اشترى قيمته بولد المولى أم الولد بسبب العزور كذا في الطهيري، إن قال لعلام له لا يولد مثله لمثل هذا يبي عتق عنه عبد أبي حنيفة رحمه الله

تعاين وهل تصور أنه أم ولد؟ الأصح أنه إنقر أو باع مومية أو ولد كذا في السراج الرواح، استولد موطوعة الأب ثبت نسبه منه كذا في التقنية، وإذا وطئ الأب جارية ابنته فجاءت بولد فادّعاء ثبت نسبه منه وصارت أم ولد له سواء صدّقه الابن أو كذبه ادّعى الأب شبهة أو لم يدع كذا في السراج الرواح، وعليه قيمتها لا عقرها ولا قيمة ولدها كذا في الكافي، وشرط صحة هذا لاستيلاء أن تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق إلى وقت الدعوة وأن يكون الأب صاحب ولاية من ذلك الوقت إلى الدعوة أيضاً ولو باع الابن الجارية ثم عادت إليه بشراء أو ردّها<sup>(١)</sup> وولدت لأقل من ستة أشهر مدّ باعها فادّعاء الأب لم تصح دعوته إلا أن يصدّقه الابن كما إذا ادّعى الأحسي ذلك وصدّقه وكذا لو كان الأب كافراً ثم أسلم أو عبداً فعتق أو مجنوناً فأفاق فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من الإسلام والعتق والإنفاقة إلى الدعوة فادّعاء لا يصح لعدم الولاية إلا أن يصدّقه كذا في فتح القدير، فإن صدّقه الابن ثبت نسبه منه ولا عملك الجارية ويعتق الولد على الابن يزعمه أنه ملك أحياه كذا في التبيين، وأما المعتوه لو دّعاء عند إفاقته وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر من إفاقته ففي القياس لا يصح لعدم ولايته عند العلوق وفي الاستحسان يصح لأن العتق لا يبطل الحق والولاية بل يعزز العمل كذا في فتح القدير، ولو أن الابن زوجها من الأب فولدت منه لم تصر أم ولد ولا قيمة عليه، وعنده المهر ولدها حر كذا في الاختيار شرح المختار، ولو كانت الجارية مدبرة أو أم ولد الابن بحيث لا تنتقل إلى الأب بالقيمة فدعوته باطلّة كذا في الكندية، أبو الأب إذا وطئ جارية ابنه فادّعى ولدها لا يثبت النسب إذا كان لأب حياً لأن ولاية الجدّ منقطعة مع وجود الأب فإذا مات الأب فادّعى بعد ذلك ثبت النسب وكذا إذا كان الأب حياً ولا ولاية له مثل أن يكون عبداً أو كافراً أو مجنوناً فالولاية للجدّ فتصح دعوته فإن عادت ولاية الأب بان أسلم أو اعتق أو أفاق قبل الدعوة لم تقبل دعوة الجد بعد ذلك، ولو كان الأب مريضاً فعند أبي حنيفة رحمه الله تطلى دعوته موقوفة فإن أسلم الأب لم تصح دعوة الجد وإن مات على الرقة أو لحق ونصى بلحقه تصح، ولو باع المولى اجارية وهي حامل لم عادت إليه بشراء أو بالرد يحب أو بخيار شريد أو فساد في البيع وولدت لأقل من ستة أشهر مند باعها لم تصح دعوة الجد ولا دعوة الأب إلا إذا صدّقه الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت اجارية أم ولد له بالقيمة ويعتق الولد مجاناً هكذا في غيبة البيان، ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والده أو حده فوشت وادّعاء لا يثبت النسب ويندرج فيه الجد فإن قال أحلها بي المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدّقه المولى في الإحلال وفي أن الولد منه فإن صدّقه في الأمرين جميعاً يثبت النسب وإلا فلا، وإن كذبه المولى ثم ملك الجارية يوماً من الدهر يثبت النسب كذا في صاوي قاصحان، وإذا وطئ المولى جارية مكنته فجاءت بولد فادّعاء فإن صدّقه المكاتب يثبت نسب الولد منه وعليه عمرها وقيمة ولدها ولا تصير الجارية أم ولد له وإن كذبه المكاتب في النسب ثم يثبت كذا في الهدية، ولو ملك المولى يوماً ولد جارية للمكاتب الذي ادّعاء وكان لم يثبت نسبه عند الدعوة بسبب مكاتب المكاتب يثبت نسبه عند ملكه إياه وذكر في المبسوط وإذا ملك المولى الجارية في صورة التصديق يوماً من

(١) قوله أو ردّها أي بسبب حب أو غير شرط مثلاً أنه يحرّوي.

الدهر صارت أم ولد له كذا في الهدية، وإذا كاتب الرجل أمته فجاءه بولد ليس له نسب معروف فأدعاه المولى بثب نسبه منه صدقته أم كذبه وسواء جاءه بولد لسته أشهر أم لأكثر أم لأقل فإن نسب الولد ثبت على كل حال إذا ادعاه وعق الولد ولا ضمان عليه فيه ثم إن جاءه بولد لأكثر من ستة أشهر فعليه العقر والمكاتبة بالخيار إن شاءت مصت على كتابتها وإن شاءت عجزت كذا في البدائع، وذكر في المادون أن العبد المأفون إذا اشترى جارية فولدت فأعفى المولى بثب نسبه ولو كان محجور لم يصح إلا أن يدعي شبهه كذا في العتابة، ولو اشترى جارية قد وبذت منه مع بنة لها من غيره نصير الجارية أم ولد له وليس له أن يبيعها وإنه أن يبيع اليأس فإن روج الجارية رجلاً فولدت بنتاً من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت وإن اعتقها ثم اشتراها بعد السبي والارتداد عدت كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم عليه بيع الأم والبنت اثنتان ولا يحرم بيع اليأس الأولى، وقال محمد رحمه الله تعالى يحرم بيع الأم ولا يحرم بيع البنتين كذا في الظهيرية، ولو أن الجارية بين اثنين عتقت في ملكهما فجاءت بولد فأدعاه أحدهما ثبت نسبه منه وصارت الجارية كلها أم ولد له بالضمائر وهو نصف قيمة الجارية ويسوي في هذا الضمان اليسار والإعسار ويغرم نصف العقر لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً وإن ادعياه جميعاً فهو ابنيهما والجارية أم ولد لهما بخدم كهذا يوماً ولذلك يوماً ولا يضمن واحد منهما من قيمة الأم لصاحبه شيئاً وبضمن كل واحد منهما نصف العقر فيكون قصاصاً كذا في البدائع، ويرث الأب من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد كذا في الهداية، وإن اعتق أحدهما أو مات عهد عتق كذا في قلوبهم ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، أمه بين اثنين لأحدهما عشرة وأخر تسعة أعشارها جاءت بولد فأدعياه مع فإنه ابنيهما ابن هـ كله وابن ذاك كله فإن مات ورثه نصيبين وإن حقل عوقلها نصفين وإن جثت الأمة فعلى صاحب العشر عشر موجب الجارية وعلى الآخر تسعة أعشار موجبها وكذا ولاؤها لهما كذا في الظهيرية، ولو كانت الجارية بين ثلاثة أو أربعة أو خمسة فأدعوه جميعاً ثبت نسبه منهم ونصير الجارية أم ولد لهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كانت لانصباء مختلفه بأن كان لأحدهم النصف والآخر الربع والآخر الثلث وما بقي لأخر ثبت نسبه منهم ويصير نصيب كل واحد منهم من الجارية أم ولد له ولا يتعدى إلى نصيب صاحبه حتى تكون الخدمة والكسب والغلة على قدر نصيبهم كذا في البدائع، أمه بين رجلين جاءت بولدين في بطن واحد فأدعى أحدهما الأكبر والآخر الأصغر فهما ولدا مدعي الأكبر وإن كانا من بطنين فالأكبر لمدعيه وصارت الجارية أم ولد له وبضمن نصف قيمتها ونصف عمره لشريكه ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لأنه عتق حراً وبثب نسب الولد للأصغر كذا يدعيه استحساناً وبضمن جميع قيمة الولد للأول كذا في العتابة، وإذا كانت الأمة بين رجلين فها أحدهما إن كان ما في بطنها غلاماً فهو مني وإن كان جارية فليست مني، وقال الآخر إن كان ما في بطنها جارية فهو مني وإن كان غلاماً فليس مني فهذا على وجهين الأول أن يخرج الكلامان منهما معاً وفي هذا الوجه ما ولدت من ولد في ذلك البطن فهو لهما جميعاً سواء وبذت جارية أو غلاماً من سبق

أحدهما بمقتلته ثم ولدت عبلاً أو جارية لأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلين جميعاً فهو ولد للذي سبق بهذه المقاتلة عبلاً كان أو جارية وإن جاءت بانولد لستة أشهر من وقت المقاتلة الأولى وأقل من ستة أشهر من وقت المقاتلة الثانية فهو ولد الذي وإن جاءت به لستة أشهر من وقت المقاتلين لم يثبت نسبته من واحد منهما إلا أن يحدد الدعوى كذا في المحيط، ولدت جارية مشتركة بين الشريكين لستة أشهر مذ ملكها مدعى أحد الشريكين، الأم وأدعى لشريك الآخر ابولود ويولد بكل واحد مثل الذي ادّعه وخرج الكلامان معاً فدعوة الولد أولى لأنها تسبق على دعوة الأم تقديرًا لأنها دعوة سبيلاد ودعوه الأم دعوة تحرير ودعوة الاستيلاء تستند ودعوة تحرير تقتصر وعلى مدعي الولد نصف قيمة الأم ونصف عمرها ولا يبرأ مدعي الولد عن ضمان نصيب الشريك برعمه حيث كان في رعه لها بنته، وإن ولدت لأهل من ستة أشهر مذ ملكها صححت دعوة كل من الشريكين لعدم المرجع لأن دعوة كل منهما دعوة تحرير فلم يكن لإحدهما سبق على الأخرى وثبت نسب ابولود من مدعي الولد وثبت نسب الجارية من مدعيها ثم مدعي الولد لا يعرف لشريكه شيئاً في الولد بالاتفاق، ولا عزم على مدعي الجارية في أم الولد عند أبي حنيفة رعه الله تعالى لأنه بدعوة الجارية صار كأنه اعتنق أم ولد لشريك ورق أم لولد غير مقترن هذه ولا عقر على مدعي الولد ولو ولدت لستة أشهر مذ ملكها بنتاً وولدت بنتها بنتاً أخرى فادّعى كل واحد من الشريكين بنتاً صححت الدعوتان وعلى مدعي الأولى نصف قيمة الجارية المشتركة وهي أم الأولى وجدة الثانية إلا إذا قتلت أجددة قبل الدعوة وأحد النقيمة من المقاتل فإن مدعي الأولى لا يضم حبيذاً بشريكه شيئاً من قيمة أجددة ولا يجب عليه قيمة الأولى التي ادّعاها أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وللأولى العقر على مدعي الثانية بثمانه وزن ولدت لأقل من ستة أشهر مذ ملكها بنتاً ثم ولدت هذه البنت بنتاً أخرى والمسألة بحالها فالدعوة دعوة البنت الثانية ولا تصح دعوة البنت لأنها أسبق للاستناد لأن دعوة الثانية دعوة استيلاء ودعوة الأولى دعوة تحرير لأن عتوقها لم يكن في ملكها ويعزم مدعي الثانية مدعي الأولى نصف قيمة الأولى ونصف عمرها ولا عزم على مدعي الأولى في الحدة إن كانت ميتة للشريك كما يعزم في المسألة الأولى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب دعوى أحد الشريكين، أمة بين رجلين ولدت من آخر فقال المستولد روجتmani وصدقه أحدهما وقال الآخر: بملكها نصفها أم ولد موقوفة ولا نخدم لأحد ونصنفها رقيق للمقر بالتزويج ولا يحل للمستولد وطؤها لأن المقر بالنكاح والمستولد قد تصدقا على النكاح في النصف وذلك لا ينفذ الحل ويمتنع نصف الولد حصّة للمقر بالبيع ويسمى ابولود في نصه الآخر وليس للمقر بالنكاح نصيب المستولد ولا نصيب المقر بالبيع وعلى الواطئ العقر لهما فبأخذ المقر بالبيع نصه لهما وبأخذ المقر بالنكاح نصه مهراً وبما أن المقر بالبيع حده من الوجه الذي ندعه فإن مات المستولد سعت اجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح، ولو قال المولى بملكها فالمستولد لا يضم قيمتها ويضم العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد روجتmani وقال: بملكها فهي أم ولد وابنها حر ويلزمه القيمة ولا يضم قيمة الولد وهل يضم المقر لهما لم يذكره في الكتاب واحتلف المشايخ فيه قيل: يضم وقيل: لا يضم فإن

ادعى الواضع اليه وهما ادعيا البيع وهي مجهولة أو قال: عصبها فقال صبقنا فهي أم ولد وعليه قيمتها بهما جميعاً وإن صدقتهما الأمة صدقت في حتما حتى ردت رفيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى الرويج يثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا علم أنها للمستولد إن لم يعم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي، أمة بين رجلين فجاءت بولدين في بطن واحد أحدهما حي والآخر ميت فادعى أحدهما الميت وبني الحي لزمه الحي ولا يمكن معه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الميت أو ادعى كل واحد منهما الولدين يثبت النسب بهما جميعاً كذا في المبسوط، وإن كتب الجارية بين رجل وأبيه وجده فجاءت بولد وادعوه كلهم فالجدة أولى كذا في المصنوع، ولو كانت الجارية مشتركة بين الأب والأم فادعوا معاً فالأب أولى استحقاقاً وبضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وبضمن الأب نصف عقرها فيستقيان فصاعداً كذا في السراج الوهاج، وإذا كان أحد الشريكين مسلماً والآخر ذمياً فادعياه معاً فالسليم أولى هذا إذا لم يسلم الدمي قبل الدعوة أما إذا سلم الدمي ثم ردت الأمة فادعياه معاً يثبت نسبه بهما لأسواء حالهما ولو كانت الدعوى بين دمي ومترد فالولد للمترد وعزم كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان، ولو كانت بين كتابي ومجوسي فالكتابي أولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب أولى ولو كانت بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر أولى ولو سبق أحدهما في الدعوة فالسابق أولى كائناً من كان كذا في السراج الوهاج، عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين اشترى روحاً أحدهما فجاءت بولد بعد شهر يثبت النسب من الروح ولا يضمن قيمة الولد، ولو اشترى أخوان أمة حاملًا فجاءت بولد فادعاه أحدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على نعمه بالقربة لأب الدعوة قد تقدمت فيضاف الحكم إلى الدعوة دون تقربة كذا في المصنوع، وإذا ردت الأمة من الرجل ثم اشترىها هو وآخر فهي أم ولد به وبضمن لصاحبه نصف قيمتها موسراً كان أو معسراً وكذلك إن ورثها فإن ورث معها لولد وكان الشريكتان د ربح محرم من الولد عتق عليهما جميعاً وإن كان الشريكتان حبيباً عن نصيب الأب وسعى للشريكتين في نصيبه وكذلك إن اشترى أو وهب بهما عبد أبي حبيبة رحمه الله تعالى عرف الأجنبي أن شريكه أبوه أو لم يعرفه، أمة بين رجلين قد ولدت من روح فاشترى الروح حصصاً أحدهما من الأم والولد وهو موسر فهو صامس لنصيب شريكه من الأم وشريكه في الولد بالاختيار إن شاء حصصه وإن شاء استساعه وإن شاء اعتقه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، أمة بين رجلين قالوا في صحتهما هي أم ولد أحدهما ثم مات أحدهما يؤمر الحي بالبيان دون الورثة فإن قال: هي أم ولدي فهي أم ولده وبضمن نصف قيمتها ولم يعرف من العقر شيئاً لأنه ما أقر بوطئها بعد ملكها فلعنه استولدها بكح قبل ملكها وإن قال: هي أم ولد الميت عتقت صدقته الورثة أو لا ولا سعة للحي وكذا للورثة وإن كان ذلك في المرض وقالت الورثة عتاك لم تسمع فإن قالوا: عسى أبوه نفسه ولك لا تصدقه للحي نصف قيمتها في التركة وهي تعتق من الثلث كذا في الكافي، وإن ولدت الجارية في ملكهما وأقر كل واحد منهما أنه ولد أحدهما ثم مات أحدهما فالولد حر والبيان إلى الحي فإن قال: هو ولدي يثبت النسب وبصير الجارية أم ولده وبضمن نصف نفسه الأم ونصف العقر للشريكتين



وسواء في هذا المصحة والمرص فإن في المصحة: هو ولد شريك لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعتق الولد بلا شيء وكذلك عتقت الأم بلا شيء وإن كان القول منهما في مرض الشريك الميث فإن قالت الورثة: هي أم ولد أخي عتقا ولا سعاية ولا ضمان وإن قالوا: أقر أبونا أنه ولده ولكن نحن لا نصدقه فالجارية والولد حران وعلى الورثة نصف قيمتها ونصف عقرها للأخي في التركة ولا سعاية عليها لأحد ويثبت نسب الولد من الميث استحصانا كذا في محيط السرخسي.

## كتاب الإيمان وفيه اثنا عشر باباً

### الباب الأول في تفسيرها شرعاً وركبها وشرطها وحكمها

أما تفسيرها شرعاً فاليمين في الشريعة عبارة عن عقد قوي به عزم الملتزم على فعل أو الترك كذا في الكفاية، وهي بوعان: يمين بالله تعالى أو صفته، ويمن بغيره وهي تعيق الخوف بالشرط كذا في الكافي

أما اليمين بغير الله فنوعان: أحدهما: اليمين بأدبائه والأنبياء والملائكة والصوم والصلاة وسائر الشرائع والكمية والحرم ورمز ذلك ولا يجوز الخلف بشيء من ذلك، والثاني الشرع والجزاء وهذا النوع ينقسم إلى قسمين: يمين بالله وبغيره القرب، أما اليمين بالقرب فهو أن يقول: إن فعلت كذا فعني صوم أو صلاة أو حجة أو عمرة أو بنية أو هدي أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك، وأما اليمين بغير القرب فهي الحمل بالطلاق والعتق هكذا هي البدائع.

وأما ركن اليمين بالله: فذكر اسم الله أو صفته وأما ركن اليمين بغيره فذكر شرط صالح وجزاء صالح كذا في الكافي، والشرط الصالح ما يكون معدوماً على حظر الوجود وجزء الصالح ما يكون مقيس الوجود أو غالب الوجود عند وجود الشرط، وذلك بأن يكون مضافاً إلى ملك أو إلى سببه وأما يكون الجزاء من يخلف به حتى لو لم يكر كذلك لا يكون مبيحاً كالوكالة والإذن في التجارة فإنه إذا قال: إن فعلت كذا فقد وكلتك أو أدت لك في التجارة لا يكون مبيحاً كذا: ذكره الإمام جواهره كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير

وأما شرائطها في اليمين بالله تعالى فهي الخديف أن يكون عاقلاً بالغاً فلا يصح بيمين المجنون والصبي وإن كان عاقلاً ومنها أن يكون مسلماً فلا يصح بيمين نكافر حتى لو خلف النكافر على يمين ثم أسلم فحدث لا كفارة عليه عبداً كذا في البدائع، ويسقط اليمين بالردة ولو أسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختيار شرح المختار، وأما الحرية فليست بشرط فتصح بيمين أسلوله ولا أنه لا يجب عليه للحد الكفارة بأمال لأنه لا ملك له وإنما يجب عليه التكفير بالصوم والمولى أن يسمعه من الصوم وكذا كل صوم وجب مباشرة سبب الوجوب من العبد كالتصوم المنتذور به ولو اعتق قبل أن يصوم يجب عليه التكفير بأمال وكذا الطواعة ليست بشرط عبداً فتصح من المكره وكذا الجحد والحمد فتصح من الخاطيء والهازل عندنا، وأما الذي يرجع إلى المخلوف عليه فهو أن يكون متصور الوجود حقيقة عند الخلف وهو شرط انعقد اليمين فلا تنعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تنقضي إذا صار بعد استحصال وجوده وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما كونه متصور الوجود عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة فقد قال أصحابنا الثلاثة: ليس بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد أن كان لا يستحيل وجوده حقيقة، وأما في نفس الركن مخلوق من الاستثناء نحو أن يقول إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله أو ما شاء الله أو إلا أن يبدو لي غير هذا أو إلا أن

أرى أو إلا أن أحب غير هذا أو قال . إن أعاني الله أو يسر الله أو قال بمعونة الله أو تيسيره وبحو ذلك فإن قال : شيئاً من ذلك موصولاً ثم يعقد اليمين وإن كان مفصلاً اعتقدت ، وأما في اليمين بعير الله ففي الخلاف كل ما هو شرط جوار الصلاق والعناق فهو شرط اعتقاد اليمين بهما وما لا علا ، وفي العلوف عليه أن يكون أمراً في المستقبل فلا يكون لتحليف بأمر كاتر يمينا بل تسجيراً حتى لو قال لامرأته أنت طالق إن كانت السماء فوقنا منع الطلاق في الحال ، وفي العلوف بصلاته وعناقه قيام الملك أو الإضافة إلى الملك أو سبب الملك ، وفي نفس الركن ما ذكر في اليمين بالله تعالى ، ولو قال . إن أعاني الله أو بمعونته لله وأراد به الاستثناء يكون مستثماً فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء ، وسها أن لا يدخل بين الشرط وأجزاء حائل فإذا دخل سم يكن يمينا وتعديفاً بل تسجيراً هكذا في البدائع

**اليمين بالله ثلاثة أنواع** . غموس وهو اخف على إثبات شيء أو نفيه في الماضي أو الحال يعتمد الكذب فيه فهذا اليمين يأنم فيها صاحبها وعيب فيها الاستعذار ولوابة دور انكساره ، والغو وهو أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه كما قال والأمر بحلله بأن يقول : والله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يصر أنه فعل أو ما فعلت كذا وقد فعل وهو يظن أنه ما فعل أو رأى شخصاً من بعيد فقال : والله إنه لزيد وصيه ريداً وهو عمرو أو ظائراً فقال : والله إنه لعرب وطفه غراب وهو حذاة فهذا اليمين مروحاً لا يؤاخذ بها صاحبها ، واليمين في الماضي إذ كان لا عن قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة عند ، ومعقدة . وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمها لروح الكفارة عند الحث كذا في مكابي .

**والمتعقدة في وجوب الحلف أربعة أنواع** نوع منها . يجب إتمامه لير فيها وهو أن يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتدح عن معصية وذلك مرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكدة ، ونوع لا يجرز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فعل معصية ، ونوع يتحيز فيه بين البر والخس والخس خير من البر فيندب فيه إلى الخس ونوع يستوي فيه البر والخس في الإباحة فينتخير بينهما ويحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط فشمس الأئمة اسرحسي ، وأما الحلف بالطلاق والعناق وما أشبه ذلك فما يكون على أمر في المستقبل فهو كاليمين المتعقدة وما يكون على أمر في الماضي فلا يتحقق انقرو والغموس ولكن إذا كان يعمم خلاف ذلك أو لا يعلم بالطلاق واقع وكذا الحلف بسدر لأن هذا تحقيق وتسجير كذا في الإصحاح ، ولو قال : إن سم يكن هد فلا يعلني حجة وسم يكن وكان لا يشك أنه فلا لزوم ذلك كذا في خلاصة ، ومن فعل العلوف عليه عامداً أو ناسباً أو مكرهاً فهو سواء وكذا من فعله وهو معصى عليه أو مجبور كذا في السرح انوهاج ، ولا يصح يمين النائم كذا في الاحتيار شرح المختار ، اليمين بالله تعالى لا تكره ونكر تقليله أولى من تكثيره ويمين بعير الله مكروهه عند البعض وعند عامة العلماء لا تكره لأنه يحصل بها الوثيقة في الجهود خصوصاً في رماس كذا في الكافي .

### الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان

**الفصل الأول في تحليف الظلمة وفيما يسوي الخائف غير ما يسوي المستحلف اليمين بالله تعالى أو باسم آخر من أسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع أسمائه لله تعالى في ذلك سواء**



وعزمت لا اعمل كذا فهو يمين كذا في الإيضاح، في التجريد قال محمد رحمه الله تعالى: حلف لا يحلف بقوله إن نمت أو فعدت فانت طالق يمين كذا في الخلاصة، من حلف بغير الله لم يكن حالاً كنسبي عليه السلام والكعبة كذا في لهدية، والبراءة عنه يمين كذا في الاختيار شرح المختار، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: لو قل: والقرآن لا يكون يمينا ذكره مطلقاً والمعنى فيه وهو ان الحلف به ليس بمتعارف فصار كقوله: وعسم الله وقد قيل: هذا في رماهم اما في رماهم فيكون يمينا وبه نأخذ ونأمر ونعتقد ونحشد، وقال محمد بن مقاتل الرازي: من حلف بقرآن قال: يكون يمينا وبه اخذ جمهور مشايخنا رحمهم الله تعالى كذا في المصنوعات، وهو قال لما برىء من النبي والقرآن فإنه يكون يمينا كذا في الكافي، سئل عبيد الكرم بن محمد عن قال: انا بريء من الشفاعة إن فعلت كذا قال: يكون يمينا وقال غيره: لا يكون يمينا وهو الصحيح كذا في الظهيرية، وهو قال: إن فعلت كذا فانا بريء من القرآن أو القبلة أو الصلاة أو صوم رمضان أو كل يمين هو الظاهر، وكذا البراءة عن التكتب الأربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كفراً كذا في الخلاصة، وهو قال: انا بريء من المصحف لا يكون يمينا، ولو قال: انا بريء مما في المصحف يكون يمينا كذا في الكافي، ولو رفع كتاب الفقه أو دفتر الحساب فيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال: أنا بريء مما فيه إن فعلت كذا فاعلم كان عليه الكفارة كما لو قال: انا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاصيخان، وهو قال: انا بريء من المسطرة أو مما في المظلة ليس يمين إلا إذا عرف ان فيها بسم الله الرحمن الرحيم وعنى به البراءة عنها كذا في الخلاصة، ولو قال: انا بريء من المؤمنين قتلوا يكون يمينا كذا في فتاوى قاصيخان، ولو قال: انا بريء من هذه الثلاثين يوماً يعني شهر رمضان، إن فعلت كذا إن نوى البراءة عن فرضيتها يكون يمينا كما هو قال: أنا بريء من الإيمان أن فعلت كذا ونوى البراءة عن أجرها لا يكون يمينا لأنه عيب وإن سم نكح له سنة لا يكون يمينا في الحكم لما كان الشك رعي لا احتياط يكفرون قال: إن فعلت كذا فانا بريء، من حجتي أنني حججت فهد لا يكون يمينا بخلاف ما إذا قال: إن فعلت كذا فانا بريء من القرآن الذي تعلمت حيث يكون يمينا ولو قال: أنا بريء عن الحججة وعن الصلاة كان يمينا كذا في المحيط، وهو قال: انا بريء من صومي وصلاتي أو مما صليت وصمت لا يكون يمين كذا في العتبية، وهو قال: إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بريء من الإسلام أو كفر أو بعد من دون الله أو بعد الصليب أو بحر ذلك مما يكون اعتقاده كفراً فهو يمين استحسان كذا في ليدنغ، حتى لو فعل ذلك الفعل يلزمه الكفارة وهل يصير كافراً، اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: واغترار للفتوى انه إن كان عنه انه يكفر متى أتى بهذا الشرط ومع هذا أنني يصير كافراً لرصده بالكفر وكفارته ان يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله وإن كان هذه انه إذا أتى بهذا الشرط لا يصير كافراً لا يكفر وهذا إذا حلف بهذه الألفاظ على أمر في المستقبل أم إذا حلف بهذه الألفاظ على أمر في الماضي بأن قال: هو يهودي أو نصراني أو مجوسي إن كان فعل كذا أمر وهو يعلم انه قد كان فعل لا شك انه لا يدرمه الكفارة عندما لأنه يمين محسوس وهل يصير كافراً اختلف المشايخ فيه قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى واغترار

للفسوق أنه إن كان عبده أن هذا يمينا ولا يكفر متى حلف به لا يكفر وإن كان عبده أنه يكفر متى حلف به يكفر برضاه بالكفر وأما إذا قال: يعلم الله أنه قد فعل كذا وهو يعلم أنه لم يفعل أو قل: يعلم الله أنه لم يفعل كذا، وقد علم أنه فعل حلف المشايخ فيه عدمهم على أنه يصير كافرا كذا في الذخيرة، وروى قال: بصفة الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا، ولو قال: ويعلم الله لا أفعل كذا عبدا لا يكون يمينا، ولو قال: ورحمة الله لا أفعل كذا لا يكون يمينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو قال: وعدت الله أو محضه أو غصه أو قال: ورصا لله وشرا به أو قال: وعادة الله لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاصصان، ولو قال: شهد الله أنه لا إله إلا هو لا يكون يمينا كذا في الخلاصة، وإن قال: ووجه الله على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يكون يمينا قال ابن شجاع في حكاية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: هو من أيمان السفلة يعني الجهلة الذين يدكروهم عيسى إخراجا<sup>(١)</sup> وهذا دليل على أنه لم يجزه يمينا كذا في المبسوط، وروى قال: عليه لعنة الله إن فعل كذا أو قال: عليه عذاب الله أو قال: أمانة الله إن فعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاصصان، وإن قال: وبفعل كذا فعني غضب الله أو سخط الله فليس بحال كذا في الهداية، وإذا قال: وسلطان الله لا أفعل كذا فالصحيح من إخراج هذا الفصل أنه إذا ورد بالسلطان القدرة فهو يمينا كقول: وقدرة الله كذا في المبسوط، ولو قال: ودين الله لا يكون يمينا، وكذا إذا قال: وطاعه وشرعه أو حلف بعرشه وحدوده لم يكن حال كذا إذا قال: وببيت الله أو بالحجر الأسود أو بالمشعر الحرام أو بالصفاء أو المروة أو بالنسر أو بالقمير أو بالروضة أو بالصلاة أو بالصميم أو بالخرج لم يكن يمينا في جميع ذلك، وكذا إذا قال: وحمد الله وعماه لله فليس بيمينا، وكذا لو حلف بالسموات والأرض والشمس والقمر والنجوم لم يكن حال كذا في السراج الوهاج، وروى قال: بحق رسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلاة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاصصان، ولو قال: بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا لكن حقه عظيم كذا في الخلاصة، ولو قال: عذبه بالنار أو حرم عليه الجنة إن فعل كذا فشيء من هذا لا يكون يمينا كذا في المبسوط، ولو قال: لا إله إلا الله لأفعلن كذا فليس بيمينا، لأن يمينا بيمينا وكذلك سبحن الله والله أكبر لأفعلن كذا كذا في السراج الوهاج، ولو قال: عصبت الله إن فعلت كذا أو عصيته في كل ما افترض علي فليس بيمينا كذا في إنباح، ولو قال: إن فعلت كذا فإني أو سارق أو شارب خمر أو آكل ربا فليس بحال كذا في الكافي، عن ابن سلام أنه قال: لو قال: إن فعلت كذا فهو يعتقد الربا على عهده كذا يعتقد التصدي أنه يكون يمينا كذا في الظهيرية، وروى قال: عبده حر إن حلف بطلاق امرأته ثم قال لامراته: أنت طالق إن شئت لم يعتق عبده وليس هذا بيمين، وكذلك إذا قال: إذا حصت حبطة لم يعتق عبده كذا في المبسوط، ولو قال: إن فعلت كذا فلا إله في السماء هو يمينا ولا يكفر كذا في العناية، ولو قال: ما قال: الله كذب إن فعلت كذا يكون يمينا، وروى قال: الله تعالى كذب إن فعلت كذا يكون يمينا، ولو قال: إن فعلت كذا فاشهدوا عني بالصبرانية يكون يمينا، ولو قال: ما فعلت من صبر

(١) قوله وهذا دليل إلح. محله إذا لم يقصد بالوجه الدت وإلا كان يمينا بإجماع أئمة بحرلوي.

وصلاة لم يكن حقا إن فعلت كذا يكون عينا كذا هي إحدى فاضحات، ولو قد بلغهم أنا عبدك أشهدك وأشهد ملائكتك أن لا تعمل كذا ثم فعل لا كفارة ويسعمر الله كذا هي الخلاصة، رجل قال لأخيه والله لا أجيء إلى صيفتك عذري رجل للخائف: ولا تجيء إلى صيفتي أيضا قال نعم يصير حائشا في حق الذي يقوله معكم حتى لو ذهب إلى صيفته لأول أو إلى صيفته ثلثي حيث في بيته كذا في عيطة، تحرم الحلال، عني كذا في الخلاصة، فمن حرم عني نفسه شيئا مما يملكه لم يصير محرما ثم إذا فعل مما حرمه قليلا أو كثيرا حيث روي حيث الكفارة كذا في الهداية، إن كاذ في دمه ذراعه فقام هذه أسرارهم حرم عني بغير إن اشترى بها شيئا بحيث في بيته وإن وهبها أو تصدق بها لا يثبت في بيته، وهي له في حرم طعاما أو نحوه فهو يحرم عني ما تناوله المعتاد كذا في ما كثر ريس في الخيل، يعني غيره قال وكذا في سائر تصرفات في الأشياء قال ولا يعبر سباع النعام، لأن ولو قال لا يحل لي أن أعمل كذا فإن روي تحريمه عليه فهو عني، ولو قال هذا الثوب عني حرم إن بيته قلبه، لم يبرعه حيث في بيته، امرأة قالت لزوجها أنت عني حرام أو قالت حرمتك على نفسي فهذا يحرم حتى لو صاوغته في اجتماع كان عينا كذا وكذا لم أكرهها على اجتماع ملزمها الكفارة، وروى قال: هو بكل الثبوت إن فعل كذا لا يكون عينا وكذا إذا فعل هو يستحل بيته أو يستحل أخاه ولا يحرم عينا وكان يحرم أن يكون عينا لأن استحلال الحرام كسر وحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة مؤبدة بحيث لا تسقط حرمة من الأحوال كالكفر وأشياء ذلك فاستحلاله مطلقا بالشرع يكون عينا، وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمة من الأحوال كالمسقة والخمر وأشياء ذلك فاستحلاله مطلقا بالشرع لا يكون عينا كذا في المحبة، ولو قد: كل حق عني حرام فهو على الطعام والشراب، لأن يروي غير ذلك والقدس أن بحيث كذا منع ولا يتناول المرأة إلا بالنسبة وإذا نواها كذا بلاء ولا يخرج عن اليمين لطعام وشراب وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى عني أنه يقع به الصلابة بلا بنية عملية الاستعمال في إرادة الطلاق وكذا في قوله حلال بروي حرم أو حلال لله أو حلال لمسلمين، وإذا قال له أتوب الصلابة ثم يصدق قضاء، وهي قوله: هرجه بدست رست كذا بروي حرام قل يجعل صلافا بلا بنية وهو اختيار مشايخ سمرقند وقال بعض مشايخ رحمه الله تعالى لم يتضح بي عرف الناس في هذا فالصحيح أن نقيض الجواب يتصور، إن يروي الصلابة يكون صلافا وأما من غير دلالة ولا حياض أن يتوقف المرء فيه ولا يحائف المتقدمين ولو قد: هرجه بدست جيت كذا بروي حرام<sup>(١)</sup> لا يكون طلاقا، لا بنية ولو قد: هرجه بدست كذا<sup>(٢)</sup> قيل لا يكون طلاقا، لا بنية وقيل لا يشترط البنية، ولو قال حلال الله عني حرام وه امرأتان يقع الطلاق على واحدة وإنيه النيان في لاظهر كذا في الكافي مثل أبو بكر عمن قد هذه لخم عني حرم لم شرها قال في هذا حلال بروي أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله تعالى قال أحدهما يثبت وقال الآخر لا يثبت واختار للفتوى أنه إن أو به لتحريم نعت لكفارة وإن أراد إخبار أو لم يكن

(١) حلال عليه حرم، (٢) كل ما أمسكه يهدي اليمين عليه حرم (٣) كل ما أمسكه يهدي يبري

عليه حرام (٤) كل ما أمسكه يهدي

له بية لا تجب الكفارة كذا احتاره الصبر الشهيد كذا في الظهيرية، اليمين بالله بما يحتمل التصديق نحو أن يقول: إني جئت غداً فوالله لا أدخل هذه امدار ويحتمل التاقيت أيضاً كالتسليم بغير الله نحو أن يقول: والله لا أدخل هذه الدار إلى سنة ينتهي اليمن بمضي أسفة، رجل قد أخيره: لا أكلمك يوماً ويوماً فهو كقوله: والله لا أكلمك يومين ينتهي اليمن بمضي يومين كذا في فتاوى قاصيحيان، ويدخل فيها الليلة، متحسنة كذا في الخبط، ولو قال: والله لا أكلمك يوماً ويومين فهو كقوله: لا أكلمك ثلاثة أيام، ولو قال: والله لا أكلمك فلاناً اليوم ولا عدداً ولا بعد غداً كان له أن يكلمه في الليالي لأنها ثلاث وثلاثون يوماً. والله لا أكلم فلاناً اليوم وغداً وبعد غداً لا يكلمه في الليل لأنها يومين واحدة بمنزلة يومه. لا أكلمك ثلاثة أيام فهذا يدخل فيه الليالي كذا في المبسوط، إذا قال الرجل: والله وأرحم لا أفعل كان يمينين حتى إذا حثت بأن فعل ذلك الصلح كان عليه كفارتان في ظاهر الرواية، والأصل في حسم هذه المسائل أن الخالف بالله إذا ذكر اسمين وبني عليهما الحلف من كان الاسم الثاني عاماً للاسم الأول ولم يذكر بينهما حرف العطف كذا يمناً واحدة بانعاق الروايات كلها كما في قوله: والله وأرحم لا أفعل كذا، وإن كان الاسم الثاني يصلح معاً للاسم الأول وذكر بينهما حرف العطف كانا يمينين في ظاهر الرواية، بيانه في قوله: والله وأرحم لا أفعل كذا كذا في الخبط، وأكثر المشايخ على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاصيحيان، وإذا كان الاسم الثاني لا يصلح معاً للاول من ذكر بينهما حرف العطف كما في قوله: والله والله لا أفعل كذا كانا يمينين في ظاهر الرواية وهو الصحيح وإن لم يذكر بينهما حرف العطف كانا يمناً واحدة بانعاق الروايات هكذا ذكر شيخ الإسلام كذا في الخبط، وإن نوى به يمينين يكون يمينين ويصير قوله الله أيمناً يمين بحذف حرف القسم وإنه قسم صحيح هكذا في البدائع، ولو قال: والله وأرحم لا أفعل كذا ففعل فعلية لكفارته، في قولهم كذا في فتاوى قاصيحيان، إذا حلف الرجل على أمر لا يفعله أبداً ثم حلف في ذلك المجلس أو مجلس آخر لا يفعله أبداً ثم فعنه كانت عليه كفارة يمينين وهذا إذا نوى يميناً أخرى أو نوى التمسك أو لم يكن له بية وإذا نوى بالكلام الثاني اليمين الأولى عليه كفارة واحدة وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال: هذا إذا كنت يميناً بحجة أو عمرة أو صوم أو صدقة ما، إذا كانت يميناً بالله فلا يصح نيته وعيه كفارتان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هذا أحسن ما سمعناه منه، وإذا كان إحدى اليمينين بحجة والأخرى بالله فعليه كفارة واحدة كذا في المبسوط، في النوارل رجل قال لأخيه: والله لا أكلمك يوماً والله لا أكلمك شهراً والله لا أكلمك سنة إن كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة أيمان وإن كلمه بعد ألفه فعليه يمينان وإن كلمه بعد الشهر فعليه يمين واحدة وإن كلمه بعد سنة فلا شيء عليه كذا في الخلاصة، ولو قال: أما برئ من الله تعالى إن كنت فعلت أمس وقد كان فعل وهو يعمم به احتنع مشايخه واختار للبرئ أنه إن كان في زعمه أنه كفر بكفره ولو قال: إن كنت فعلت أمس فإنه برئ من القرآن وقد كان فعل وعلم به فالجواب المختار فيه كاجواب فيما إذا قال: فهو برئ من الله هكذا في الخبط، ولو قال: إن فعلت كذا فهو برئ من الله ورسوله وحسب فهو يمين واحدة ينزعه كفارة واحدة ولو قال: إن فعلت كذا فهو برئ من الله تعالى وبرئ من



رسوله فهما يمينا ان حنت يلزمه كفاران ونو قال: ان فعلت كذا فهو بريء من الله تعالى وبريء من رسوله والله ورسوله بريان منه ففعل يلزمه اربع كفارات، وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال: هو يهودي ان فعل كذا وهو نصراني ان فعل كذا فهما يمينا ولو قال: هو يهودي هو نصراني ان فعل كذا فهو يمين واحدة وكذلك اذا قال: ان فعلت كذا فانا بريء من الكتب الاربعة فهو يمين واحدة وكذلك اذا قال: ان فعلت كذا فانا بريء من القرآن والذبور والتوراة والإنجيل فحنت لزمه كفارة واحدة لانها يمين واحدة، ولو قال اما بريء من القرآن وبريء من الذبور وبريء من التوراة وبريء من الإنجيل فهو اربعة ايمان اذا حنت يلزمه اربع كفارات كذا في المحيط، ولو قال: انا بريء مما في المصحف فهو يمين واحدة وكذا لو قال هو بريء من كل آية في المصحف فهو يمين واحدة كذا في فتاوى قاضيخان، مثل شمس الإسلام عمن قال: والله اكبر ان كانتم<sup>(١)</sup> قال: احتياط استاذي انه لا يكون يمينا ثم رجع وقال: يكون يمينا كذا في الخلاصة، رجل قال سوكتد خورم كه ايسكارنكم<sup>(٢)</sup> قال بعضهم: لا يكون يمينا وقال بعضهم: يكون يمينا، ولو قال: سوكتد ميجورم كه ايسكارنكم<sup>(٣)</sup> يكون يمينا لان هذا الكلام يذكر للتحقيق دون الوعد كقول الرجل كواهي ميدهم<sup>(٤)</sup> ونو قال: سوكتد خورم بطلاق كه ايس كارنكم<sup>(٥)</sup> لا يكون يمينا لانه وعد وتخييف، ولو قال: سوكتد خورمي<sup>(٦)</sup> يكون يمينا بمثلة قوله. سوكتد ميجورم<sup>(٧)</sup> كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال مرا سوكتد بطلاق آست كه شراب نهورم<sup>(٨)</sup> فشرب طلعت امرأته وان لم يكن حلف ولكن قال حنت ذلك لدفع تعرضهم لا يصدق قضاء كد في الكافي، وان قال سوكتد خورده ام<sup>(٩)</sup> ان كان صادقا كان يمينا وان كان كذبا فلا شيء عليه كذا في المحيط، ولو قال: برمس سوكتد ست كه ايسكارنكم<sup>(١٠)</sup> فهو اخبار ان انصر على هذا فهو اقرار باليمين وان راد على هذا، فقال: برمس سوكتد است بطلاق<sup>(١١)</sup> يلزمه ذلك، فان قال قلت: ذلك كذبا دفعا لتعرض الجلساء وغير ذلك لا يصدق قضاء ولو قال: بالله العظيم كه برر كنراز بالله العظيم بيست كه ايسكارنكم<sup>(١٢)</sup> يكون يمينا كما لو قال: بالله العظيم الاعظم وهذه الزبادات تكون للناكيد فلا يصير ماصلا كد في فتاوى قاضيخان، في المناوى لو قال سوكتد ميجورم بطلاق<sup>(١٣)</sup> ليس بتطليق لان الناس لم يتعارفوه يمينا بالصلاق، وهي المجريد ونو قال: مرا سوكتد حانه است<sup>(١٤)</sup> تطلق امرأته ولم يشترط فيه نه المرأة وهو الاصح، في الفتاوى ولو قال بالله كه برر كنرازين نامي نيست او برر كنرازين سوكتد نيست او برر كنرازين ناميبس كه<sup>(١٥)</sup> اعمل او لا اعمل يمين، وقوله: برر كنرازين لا يجعل ماصلا، وفي مجموع الثوارس مثل شيخ الإسلام عمن يقول ما حلفت ان لا اعمل بل حلفت ان هذا اعظم الايمان وانه لا اعظم من هذه اليمين علي قال: لا يصدق لانه وصل به نعي

(١) ان فعلت كذا (٢) ساحلف اني لا اعمل كذا (٣) احلف اني لا اعمل كذا. (٤) اشهد (٥) ساحلف بالصلاق اني لا اعمل كذا (٦) احلف (٧) احلف (٨) لي يمين بالطلاق عني اني لا اشرب الشراب (٩) حلفت يمينا (١٠) على يمين اني لا اعمل كذا. (١١) علي يمين بالطلاق. (١٢) بالله العظيم وليس شيء اعظم من بالله العظيم اني لا اعمل كذا. (١٣) احلف بالطلاق. (١٤) علي يمين بالبيت. (١٥) بالله الذي ليس اسم اعظم منه او هو اعظم اسم اني اعمل او لا اعمل كذا

الفعل وما ذكر من الاختصار على الكلام الأول خلاف الظاهر كذا في الخلاصة، ولو قال: مصحف حد يدست وي سوخته اكر اينكار كند<sup>(١)</sup> لا يكون يمناً، ولو قال: هراميدي كه بعد ادارم نا اسيدم اكر اينكار كند<sup>(٢)</sup> يكون يمناً ولو قال: مسلمانني نكرده ام خداي را اكر اينكار كند<sup>(٣)</sup> ففعل قال الفقيه ابو النبت إن أراد بذلك أن الذي فعل من العبادات له بكر حقاً يكون يمناً وإلا فلا، ولو قال: هرچه مسلمانني كرده ام بكارم ان دادم اكر اينكار كند<sup>(٤)</sup> ففعل لا يصير كافراً ولا يلزم الكفارة، ولو قال: والله كه فلان سمن نكومت نه يكمورو نه دوروز<sup>(٥)</sup> فهو يمين واحدة تنهي عصي ليومين كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: حرام است بائو سمن كفت<sup>(٦)</sup> يكون يمناً كذا في الطهريه، مثل الشيخ القاضي الإمام علي بن حسين السغدني عمن قال: پذيرسم كه چنين نكسم<sup>(٧)</sup> ولم يوسئاً قال يكون يمناً كذا في الخلاصة، رجل قال: پذيرسم خداي را كه فلان كار كند<sup>(٨)</sup> يكون يمناً كذا لو قال: ندرت ان لا افعل كذا، ولو قال: خداي را پذيرسم كه فلان كار كند<sup>(٩)</sup> لا يكون يمناً لأن قوله بصير را پذيرتم لا يكون يمناً وهذا تحليل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط ما لا يكون يمناً بصير فاصلاً فلا يكون يمناً كذا في فتاوى قاضيهان، مثل نجم الدين عمن قال: اكر فلان كار كند ارمغ ندرت است<sup>(١٠)</sup> فقال: هو يمين موجهة للكفارة إذا حدث فيها، ولو قال: ارم سمنه وشصت آية قرآن بير است<sup>(١١)</sup> اكر اينكار نكند<sup>(١٢)</sup> فهو يمين واحدة ولو قال: اكر وي يمين كار كند ويرمغ حوايد وجهود حوانيد وسسكساز كسيد ثم فعل لا يدرمه شيء، ولو قال: هرچه معان مغني كرده ايدو جهود ان جهودي كرده اندر كردن وي كه اينكار نكرده است<sup>(١٣)</sup> وقد فعل ذلك لا يلزمه شيء، ولو قال: اكر وي اين كار كند كافر بروي شرف دلرد<sup>(١٤)</sup> لا يكون يمناً كذا في الظهيرية، ولو قال: اهر ارمغ وترسايد ترم<sup>(١٥)</sup> إن فعلت كذا فهو يمين كذا في التهذيب، امرأة قالت لزوجها: اترك النعب بالشرط فقل: نعم فقال: أنا ميث طابق إن كنت تلعب بالشرط فقال الروح: إن كنت ألعب بالشرط فقلت: ايش هذا فقال الروح: همان كه تو ميگوئي<sup>(١٦)</sup> ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة، مثل نجم الدين عمر السعفي عمن قال: هرچه بدست رست كرفت بروي حرام كه فلان كار كند وكرد<sup>(١٧)</sup> لا يحث لأن العرف في قول: هرچه بدست رست كبرد<sup>(١٨)</sup> ولا عرف في قوله: هرچه بدست رست كرفت<sup>(١٩)</sup> كذا

- (١) كتاب الله محروون بيده إن كان يفعل كذا (٢) كن امن اي في الله اكون ايماً منه إن فعلت كذا (٣) ثم أقصر لله من الإسلام إن فعله كذا (٤) كل ما فعله من فعال الإسلام أعطيه لنكهار إن فعلت كذا (٥) والله لا أقول للكلام انقلابي لا يور ولا يورين (٦) الكلام معك حرام (٧) قبلت إن فعلت كذا (٨) قبلت ان لا افعل كذا لله تعالى (٩) قبلت اني لا افعل شيء للعالي لله تعالى ولرسول (١٠) إن فعل كذا عهر أقبح من اجوس (١١) جو بروي من ثلاثمائة وستين آية فراقه انه لم يصم كذا (١٢) إن فعل كذا فادعوه كافراً وادعوه يهودياً وارجموه بالحجارة (١٣) كل ما فعله اجوس من المومنية وفعلته اليهود من اليهودية فهو عني عني إن لم يصم كذا (١٤) إن فعل كذا يكون لنكافر شرف عليه (١٥) أقبح من ألف مجوسي وتصري، (١٦) هو ما يقوله (١٧) كل ما اسكه بيده اليسى عليه حرام إن لم يفعل كذا، وعنه (١٨) كن ما بمسكه بيده اليسى (١٩) قبلت بالله اني لا اكل مما نشره وناني به

في الظهيرة» وإذا لم ير يذفتم باخداً كه آخر يده توكة يبري نخورم فقد قيل: إنه يكون ميئاً إذا نوى اليمين والأصح أنه يمين بدون النية كذا في المدخلة.

**فصل في تحليف الظلمة ولما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف** ذكر في فتاوى أهل سمرقند سلطان أخذ رجلاً فحلفه: «بأيذ» فقال الرجل: مثل ذلك ثم قال: كه رور آديمه «بأيذ» فقال الرجل: مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لأنه لما قال: «بأيذ» وسكت ولم يقبل قول «بأيذ» إن لم أقبل كذا لم يتعقد اليمين، ذكر عن إبراهيم النخعي أنه قال: «اليمين على نية الخالف، إذا كان مظلوماً وإن كان ضامناً فعلى نية المستحلف وبه أخذ أصحابنا مدلل الأول إذا أكره الرجل على بيع عين في يده فحلف المكره بالله أنه دفع هذا الشيء إلى فلان يعني به بانه حتى يقع عند المكره أن ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما نوى ولا يكون ما حلف بيمين غموس لا حقيقة ولا معنى، ومثال الثاني إذا ادعى عبداً في يدي رجل إني اشتريته منك هذا العبد بكذا وأنكر الذي في يديه الشرع وأراد ادّعي أن يحلف المدعي عليه بالله ما وجب عليك تسليم هذا لعين إلى هذا المدعي فحلف المدعي عليه على هذا المرجح ويعني التسليم في هذا المدعي بالهبة والصدقة لا بالبيع مهد وإن كان صادقاً فيما حلف ولم يكن ما حلف بيمين غموس حقيقة لأنه نوى ما يحتمله لفظه فهو يمين غموس معنى لأنه قطع بهذه اليمين حق مرئ مسلم فلا تعتبر نيته، قال الشيخ الإمام الزاهد شيخ الإسلام المعروف بحواهره راده، وهذا الذي ذكرنا في اليمين بالله فاما إذا استحلف بالطلاق أو العتاق وهو ظالم أو مظلوم سوى خلاف الظاهر بأن نوى الطلاق عن الوثاق أو نوى العتاق عن عصل كذا أو نوى الإخبار فيه كاداً فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى ولا أنه إن كان مظلوماً لا يأنم ثم الغموس وإذا كان ظالماً يأنم ثم الغموس وإن كان مانوياً صادقاً حقيقة قال القنوري في كتابه ما نقل عن إبراهيم: أن اليمين على نية المستحلف إن كان الخالف ظالماً فهو صحيح في الاستحلاف على الماضي لأن الواجب باليمين كافر بالإثم ومتى كان ضامناً فهو آثم في يمينه وإن نرى ما يحتمله لفظه لأنه يوصل بهذه اليمين إلى ظلم غيره وهذا المعنى لا يتأتى في اليمين على أمر في المستقبل فيعتبر نية الخالف على كل حال كذا في المحيط، في العتاق رجل مر على رجل فأراد أن يفرج أن يقوم قدس المار. والله كه تحبيري» مقام لا يهرم المار شيء، في نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لغيره. دخلت دار فلان أمس فقال: نعم فقال له السائل: والله لقد دحيتها فقال: نعم فهذا خالف وكذا لو قال والله ما دخلت فقال: نعم، روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لآخر: إن كنت فلاناً فعبدك حر فقال الآخر: لا بإذنك فهو صحيح إن كلم بغير إذنه بحيث كذا في الخلاصة، رجل قال لآخر: والله لتفعلن كذا وكذا ثم استحلف الخاطب ولا مباشرة اليمين على نفسه فلا شيء على واحد منهما إذا لم يفعل الخاطب ذلك وإن نوى الفاعل الخلف بذلك يكون حائفاً وكذا لو قال: بالله لتفعلن كذا وكذا ولو قال: والله لتفعلن كذا وكذا ولم ينو شيئاً فهو الخالف وإن أراد الاستحلاف فهو استحلاف ولا شيء على واحد منهما

كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل قال لآخر: والله لتفعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر: نعم إن أراد المبتدئ الحلف وأراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حائفاً وإن نوى المبتدئ الاستحلاف ونوى المجيب الحلف فالحلف حالف وإن لم يسو كل واحد شيئاً ففي قوله: الله الحالف هو المجيب وفي قوله: والله مع نواو الحالف هو المبتدئ وإن أراد المبتدئ أن يكون مستحلفاً وأراد المجيب أن لا يكون عليه يمين ويكون قومه: نعم على ميمد من غير يمين فهو كما نوى ولا يمين على واحد منهما كذا في الخلاصة وهكذا في الوجيز للكردي ومحيط السرخسي، ولو قال الرجل لغيره: أقسمت لتفعلن كذا أو قال: أقسمت بالله أو قال: أشهد بالله أو قال: أحلف بالله لتفعلن كذا وقال في جميع ذلك أقسمت عليك أو أشهد عليك أو لم يقل عليك فالحالف في هذه الفصول الثلاثة هو المبتدئ ولا يمين على المجيب وإن نوى جميعاً أن يكون المجيب هو الحالف إلا أن يكون المبتدئ أراد الاستفهام بقوله: أحلف ويحو ذلك فإن أراد ذلك فلا يكون يمينا على المبتدئ، رجل قال لآخر: عليك عهد الله إن فعلت كذا فقال الآخر: نعم فلا شيء على القائل وإن نوى به اليمين ويكون هذا على استحلاف المجيب، رجل قال لامرأته: إنك فعلت كذا وكذا فقالت: لم أفعل فقال: إن كنت فعلت أنت طالق فقامت المرأة: إن كنت فعلت فانا طالق قالوا: إن أراد به يمين المرأة لا تطلق المرأة جماعة من الفساق اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم: من صنع بعد هذا صاحبه فامرأته طالق ثلاثاً فقال واحد منهم بالممارسة بعد ذلك فلا قصده رجل بعد قوله فلا ثم صنع هو صاحبه قالوا: لا تطلق امرأة القائل فلا لأن هذا كلام فاسد ليس بيمين، رجل قال: علي المشي إلى بيت الله تعالى وكل مملوك بي حر وكل امرأة بي طالق إن دخلت هذه الدار فقال رجل آخر: وعلي مثل ما جعلت على نفسك إن دخلت هذه الدار فدخل الثاني الدار يلزمه المشي إلى بيت الله ولا يقع الطلاق والعناق كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل حلف أعوان السلطان أن لا يعمل غداً عملاً ما لم يأت فلان قال محمد بن سلمة: أرجو أن لا يحدث بيمينه تكون على غير هذا العمل، رجل خرج مع الأمير في السفر فحلفه الأمير أن لا يرجع إلا بإذنه فسقط ثوبه أو كسبه فرجع لذلك لا يحدث لأن يمينه لم تقع على هذا الرجوع، رجل ساع يضرب بالناس بالسعايات واجبايات محلف وقيل: إن سحبت أحداً في الزيادة على عشرة دراهم فامرأته طالق فسمي امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الإمام نعم لذهب النسفي رحمه الله تعالى أنه لا تطلق امرأته كذا في الظهريّة، السلطان إذا قال لرجل: مال فلان أميراً برديك تست فمكر فعله بالطلاق ليس عندك مال فلان محلف وكان عند الحالف أموال بعثتها امرأة فلان الأمير إليه والذي جاء بالمال زعم أن المال مال امرأة فلان ويجوز أن يكون مثل تلك الأموال لتلك المرأة ثم زعمت امرأة الأمير أن المال كان مال زوجها لا تطلق امرأة الحالف حتى يقر الحالف بذلك أو يقضي القاضي بالبينة بعد دعوى صحيحة فيصير الحالف حائناً، رجل جلب عشرين شاة من بلد إلى بلد وأدخل جملة الغنم في بيده غير أنه أظهر عشرة في حائوته فحلفه أمير المحيرة أنه

ما جاء إلا بعشرة وما ترك خارج البلد شيئاً فحلف ونوى ما جاء إلا بعشرة أي في السوق وما ترك شيئاً في الخارج أي خارج السوق فأنزله لا يبحث في يمينه لأنه نوى ما يحتشمه لعظه لكن لا يصدق قضاء، رجل مات وعنف وارثاً وديناً على رجل فخاصم الورث العريم في الدين فحلف العريم أنه ليس لمدعي عليه شيء قالوا: إن كان لا يعلم العريم بموت المورث برجو أن لا يكون حائناً وإن علم بموت المورث فالصحيح أنه يبحث في يمينه، رجل قال لعميره: كم أكلت من تمر فقلت: أكلت خمسة وحلف وقد كان أكل من تمره عشرة لا يكون حائناً وكاذباً ولو كانت يمينه بطلاق أو عتاق لا يقع شيء، وكذا لو قال لرجل: لكم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد كان اشتريه بمائتين لا يكون كاذباً ولو حلف على ذلك بطلاق أو عتاق لا يبرمه شيء وهو نظير ما قال في الجامع إذا حلف أن لا يشتري هذا الثوب بعشرة فاشتراه بمائتي عشر حنث في يمينه، رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار أنه لا يدري أين هو وأراد يأنه لا يدري في أي مكان هو من داره لا يبحث في يمينه. السلطان إذا حلف رجلاً أنه لا يعلم بأمر كذا فحلف ثم تذكر أنه كان علم بذلك إلا أنه نسي وقت اليمين قالوا: برجو أن لا يكون حائناً لأنه ما كان حائناً وقت اليمين، رجل حلف بطلاق امرأته أنه ليس في سريره الليلة مرققة وقد كان في منزله مرققة قالوا: إن كانت المرققة قليلة يبحث لو علم بذلك لا يتحرر عندما مرققة لا يبحث في يمينه وإن كانت كثيرة إلا أنها فاسدة بحيث لا يسألها أحد لا يبحث أيضاً في يمينه لأنه لا يراد باليمين هذه المرققة وإن كانت يمان يأكلها البعض دون البعض حنث في يمينه، رجل رجع أرض امرأته فحلف أن لا يخلع حرام أكره غلغله أين رمين يمانه وي درأيد<sup>(١)</sup> ثم إن امرأته رجعت من ذلك القطر على رأسها لتذهب إلى الخلاج ودخلت البيت والقطر على رأسها ثم خرجت حنث الخائف كذا في فتاوى قاضيخان، رجل طلبه السلطان ليأخذه بتهمة فاحد رجلاً وأراد استحلافه بأنك لا تعلم من غرمانه وأقربائه ليأخذ منهم شيئاً بغير حق وقبه صرر كثير بالمسلمين لا يسمعه أن يحلف وهو يعلم ولكن الخيفة أن يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان ويسوي غيره وهذا صحيح عند الخصاف وإن لم يصح في ظاهر الرويات فإن كان الخائف مقدوماً يعني يقول الخصاف، وفي طلاق العتاق رجل ادعى على إنسان مائة فحلفه القاضي ما له عليك كذا بعدما أنكر فحلف وأشر بإصبعه في كفه إلى رجل آخر أنه ليس له عليه شيء صدق دينه لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الأيمان

**الفصل الثاني في الكفارة** وهي أحد ثلاثة أشياء إن قدر: عتق رقبة يجرئ فيها ما يجرئ في الظهار أو كسوة عشرة مساكين لكل واحد ثوب مما راد وأدبه ما يحوز فيه الصلاة أو إطعامهم وإطعام فيها كالإصعاف في كفارة الظهار هكذا في الحادوي لمقدسي، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن أدنى الكسوة ما يستر عامة بدنه حتى لا يحوز السرور ويل وهو الصحيح كذا في الهدية، فإن لم يقدر على أحد هذه الأشياء اثلاثة صام ثلاثة أيام متتابعات وهذه كفارة المعسر والأولى كفارة لموسر واحد اليسار هي كفارة اليسر أن يكون له فضل على كفاه مقدار ما يكفر عن يمينه وهذا إذا لم يكن في ملكه غير لمصوص عليه أما إذا

(١) الخلال عليه حرام إن كان يحجي إلى بيته من غده هذه الأرض.

كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو أن يكون في ملكه عبد أو كسوة أو طعام عشرة لا يجوز أن يصوم سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما إذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتبر اليسار والأسرار كذا في السراج الوهاج، ثم اعصار الفقر والعسى عدداً عند إرادة التكفير فلو كان موصراً عند الخس ثم أعسر عند التكفير أجزأه الصوم عندئذ ويعكسه لا يحرقه كذا في فتح القدير، والكفاف منزل يسكنه وثاب يسها ويستمر عورته وقوت يومه كذا في فتاوى قاضيهان، وإن كان له مال غائب أو له دين على لئس ولا يجد ما يعتق ولا ما يكسو ولا ما يصنع أجزأه الصوم هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى، قالوا تأويله في مسألة تدين إذا كان الدين على معسر لا يقدر على الأداء أما إذا كان على مليء يقدر على الأداء وإن تقاضاه قدر عليه لم يحرقه الصوم كما روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وكذلك قالوا في امرأة إذا لزمها الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر و زوجها قادر على الأداء إذ أخذته بدلت لم يحرقها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله أو أكثر جاز الصوم بعد ما ينصبي دينه من ذلك لئال هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهو ظاهر فاما قبل قضاء الدين فهل يحرقه الصوم اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط، والأصح أنه يحرقه التكفير بالصوم كذا في المبسوط، إذا أعطى كل مسكين نصف ثوب أو أعطى ثوباً عشرة مساكين عن كفارة بمبه لم يحرقه عن الكسوة فإذا لم يحرقه عن الكسوة هل يحرقه عن الطعام إذ كانت تبلغ قيمته قيمة عشرة مساكين ذكر شيخ الإسلام المعروف بحواجر ربه أن في ظاهر رواية أصحابها يحرقه نوى أن يكون بدلاً عن الطعام أو لم يبق كذا في التمهيد، الفسورة واخف عن الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي الثوب يعسر حال الفقير إن كان يصح لفقير يجوز وإلا فلا وقال بعض مشايخنا إن كان يصح لأوساط الناس يجوز قال شمس لأئمة السرحسي وهذا أشبه بالصواب كذا في الخلاصة، إن أعطى كل واحد منهم عمامة فإذا كانت تبلغ قيمتها أو وده أجراته وإلا لم تجزى عن الكسوة ولكن تجزى عن الطعام إذا كانت قيمتها تساوي قيمة الطعام كذا في المبسوط، ولو أعطى عشرة مساكين ثوباً واحداً بينهم كثير للقيمة يصيب كل مسكين منهم أكثر من قيمة ثوب لم يحرقه عن الكسوة وأجزأه عن الطعام إذ الكسوة منصوص عليها فلا تكون بدلاً عن نفسها ويصح بدلاً عن غيرها كما لو أعطى كل مسكين ربع صاع من حنطة وحدث يساري صاعاً من تمر لا يجوز عن الطعام وإن كان من حنطة يساري ثوباً تجزى عن الكسوة كذا في البدائع، من عليه كفارة اليمين إذ أعطى ثوباً حلقاً عن كفارة اليمين قالوا لا يحرقه عن القيمة لكن ينظر إن كان بحال يمكن الانتفاع به في نصف مدة الحنط لا يجوز وإن علم أنه ينتفع بالحديد ستة أشهر وبهذا الثوب أربعة أشهر أكثر مدة الحنط لا يجوز ولا تعتبر القيمة كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أعطى مسكناً واحداً عشرة أثواب في مرة واحدة لم يحرقه كما في الطعام وإن أعطاه في كل يوم ثوباً حتى استكمل عشرة أثواب في عشرة أيام أجزأه كما في الطعام وإن أعطى مساكين عدداً أو دابة قيمته تبلغ عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الكسوة باعتبار القيمة كما هو أدى الدرهم وإن لم تسع قيمته عشرة أثواب وبلغت قيمة الطعام أجزأه عن الطعام ولو أقام رجل البيت عليه أنه ملكه وأخذ فعليه استيفان

التكفير ولو كسا عن رجل بأمرة عشرة مساكين أجراً عنه وإن لم يعط عنه ثمناً ولو كساهم بغير أمره ووصي به لم يجزئ عنه، ولو أعطى عن كفارة إيمانه في أكفن الموتى أو في بناء مسجد أو في قضاء دين ميت أو في عتق رقبة لم يجزئ عنه وإن أعطى عنها ابن السبيل متقصداً به أجزاء، ولو كان عليه يمينان فكسا عشرة مساكين كل مسكين ثوبين عنهما أجراً عن يمين واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإذا كس مسكيناً عن كفارة يمينه ثم مات المسكين فورثه هدا منه أو اشتراه في حياته أو وهبه له لم يفسد ذلك عليه كذا هي المبسوط، وإن احتار الطعام فهو على نوعين: طعام تحليث وطعام إباحة، طعام التحليث أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو سويق أو صاعاً من شعير كما في صدقة الفطر فإن أعطى عشرة مساكين كل مسكين مائة مداً فإن أعاد عليهم مائة مداً جاز وإن لم يعد استقبل الطعام وكذا الرجل إذا أوصى أن يطعم عشرة مساكين كفارة ليمينه فعدى الوصي عشرة مساكين فمات المساكين قبل أن يمسيهم يلزمه الاستقبال ولا يضم الوصي، رجل أعطى كفارة يمينه مسكيناً وحداً خمسة أصوع لم يجز إلا إذا أعطى مسكيناً واحداً في عشرة أيام فيقوم عدد الأيام مقام عدد المساكين وإن أعطى مسكيناً حنطة ومسكيناً شعيراً جاز في ظاهر الرواية، ولو أطعم خمسة مساكين وكس خمسة مساكين فإن كان الطعام طعام تحليث جاز ويكون الأعلى منهما بدلاً عن الآخرى أيهما كان أغنى وإن كان الطعام طعام الإباحة إن كان الطعام أرخص جاز وإن كان أغلى لا يجوز لأن في الكسوة تحليثاً وليس في الإباحة تحليث فإذا كان الطعام أرخص جاز أن يجعل الكسوة بدلاً عن الطعام بخلاف ما إذا كان على العكس وإن احتار التكفير بطعام الإباحة يجوز عده، وطعام الإباحة أكلتان مشيمتان عداً وعشاء أو عداً أو عشاءاً أو عشاء وسحور، والمستحب أن يكون عداً وعشاء بحبر وإدام ويعتبر الإشباع دون مقدار الطعام ولو قدم ثلاثة أرعة بين يدي عشرة مساكين فأكثروا وشبعوا جاز يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما كان واحد من العشرة شبعاً احتلوا فيه قال بعضهم: إن أكل من ذلك مقدار ما أكل غيره جاز وقال بعضهم: لا يجوز لأن الواجب إشباع العشرة، وإن عداهم وعشاءهم وفيهم صبي فقيم لم يجز وعليه أن يطعم مسكيناً آخر مكانه كذا في فتاوى قاصيحاء، وإن أعطاهم بغير إدام إن كان من حيز الحصة أجراه وإن كان من غيره فلا بد من الإدام فإن أطعمهم حبراً وتمرّاً أو سويقاً وتمرّاً أو سويقاً لا غير أجراه إذا كان ذلك من طعام أهله وإن أطعم مسكيناً واحداً عشرة أيام عداً وعشاء أجراه وإن لم يأكل إلا رغباً واحداً في كل يوم أكلة ولو عدى عشرة وعشى عشرة غيرهم لم يجز، وكذا إذا عدى مسكيناً وعشى آخر عشرة أيام لم يجز وبقرن حصة المسكين على مسكينين لا يجوز ولو عدى مسكيناً وأعطاه قيمة العشاء فلو ساء أو دراهم أجراه وكذا إذا فعل ذلك في عشرة مساكين عداهم وأعطاهم قيمة عشاءهم فلو ساء أو دراهم فله يحوز، ولو عدى عشرة في يوم ثم أعطاهم مائة من حنطة أجزاء قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى: لو عدى مسكيناً عشرين يوماً أو عشاء في رمضان عشرين ليلة أحراه ولو صام عن كفارة يمينه وعي ملكه طعام أو عبد فد فيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجزئه الصوم بالإجماع كذا في السراج الوهج، ولو أطعم خمسة

مساكين ثم افتقر كان عليه أن يستقبل الصيام كذا في المبسوط، إذا أعطى كفاية اليمين عشرة مساكين كل مسكين مداً مداً ثم استقروا ثم اغتفروا ثم أعاد عليهم مداً مداً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك كما لو أدى إلى مكاتب مداً ثم رد في الرق ثم كرتب ثانياً ثم أعطاه مداً لا يجوز ذلك كذا في فتاوى قاصبيحان، ولو أعطى الرجل عشرة مساكين كل مسكين ألف من من المنفعة عن كفاية الإيمان لا يجوز إلا عن كفاية واحدة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة، من عبه كفارة اليمين إذا وضع خمسة أصوع من شعاع بين يدي عشرة مساكين فاستطروها وانتبهوا أجراه عن مسكين واحد لا غير كذا في الظهيرية، لا يجوز صرف الكفارة إلى من لا يجوز دفع الزكاة إليه كالولدين والمولودين وغيرهم إلا أنه يجوز صرفها إلى فقراء أهل الدمة بحلاف الزكاة هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يجوز صرفها إلى فقراء أهل الحرب بالإجماع كذا في السراج الوهاج، لا يجوز الصوم في هذا في أيام التشريق كذا في المبسوط، سحنت في يمينه إذا كان معصراً فصام يومين ومرض في اليوم الثالث فاقطر لرمه الاستسقاء وكذلك المرأة إذا حاضت في الأيام الثلاثة كذا في الظهيرية، إن وجبت عليه كفارات إيمان متممة فاعتق رقاباً بعددهن ولم يبق لكل يمين رقبة يمينها أو توى في كل رقبة عمن أجزاء استحسنها وكذبت لو اعتق عن إحداهن وأطعم عن الأخرى وكسا عن الثالثة لأن كل نوع من هذه الأنواع تنادى به لكفارة مطلقاً فيكون الحكم في كلها سواء، كفارة المملوك بالصوم ما لم يعتق ولا يجزئ أن يعتق عنه مولاة أو يهضم أو يكسو كذا في المبسوط، ولو كفر بالمال بإذن السيد لم يجزئ كذا في السراج، والمكاتب والمذبر وأم الولد في هذا بمنزلة القن والمستسمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك لأنه بمنزلة المكاتب، إذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم أو يكسو لم يجزئ الصوم وعليه الكفارة بالإطعام أو الكسوة وإن صام المنصر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه التكفير بالمال والأولى أن يتم صوم يومه وإن أقطر فلا قضاء كذا في المبسوط نضمن الأئمة السرخسي، المرأة إذا كانت معسرة فزوجها منعها من الصوم كذا في الجوهرة البيرة، إن صام العبد عن كفارة يمينه فعتق قبل أن يفرغ منه وأصحاب مالاً لم يجزئه الصوم ولو صام رجل ستة أيام عن يمينين أجزاء وإن لم يبر ثلاثة أيام لكل واحدة وإن كان عبده طعام إحدى الكفارتين فصام لإحداهما ثم أطعم للأخرى لم يجزئه الصوم وعليه أن يعيد الصوم بعد التكفير بالطعام ولا يجوز صوم أحد عن أحد حي أو ميت في كفارة أو غيرها كذا في المبسوط نضمن الأئمة السرخسي، ولو أن رجلاً وجب عليه كفارة يمين فلم يجد ما يعتق ولا يكسو ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطعم له فيه فارد أن يطعموا عنه عن صوم كل يوم مسكين أو مات فلوصى أن يقضى ذلك عنه ثم يحز أب يطعموا عنه ولا يجزئه إلا أن يطعم عشرة مساكين وإن لم يوص وأحبوا أن يكفروا عنه لم يجزئهم أقل من إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ولا يجوز لهم أن يعتقوا عنه كذا في السراج الوهاج، رجل اعتق رقبة عن كفارة يمين يبي ذلك بيمينه ولم يتكلم بلسانه وقد تكلم بالعتق أجراه كذا في المبسوط، رجل حلف أن لا يفعل كذا فمسي أنه كيف حلف بالله أو بالطلاق أو بالصوم فلو لا شيء عليه إلا



أن يذكر كذا في فتاوى قاصيحاء، مثل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا أدري أكنت مدركاً حالة لميم أو غير مدرك قال لا حث عليه ما لم يعلم أنه مدرك إذاً ذلك، رجل قدف امرأه رجس فقلد الروح هي طائفة ثلاثاً إن لم يتبين زناها ليوم يمضي ليوم ولم يتبين له يقع للطلاق والسبب إما يكون بأربعة شهود أو بإقراره، رجل أحد ثوب امرأته وذهب به إلى الصباغ ليصبغه فعالت امرأته إنما ذهب به تميمه فعضب الروح وقال إن صبعته فانت صدق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحسب كذب في الظهيرة في المقطعات، ومن مات أو قتل وعينه كفارة يمى لا تسقط وكفاره الظهار كذلك حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى هكذا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة انيمى كذا في المحيط، إن قدم الكفارة على الحث لم يحوثة ثم لا يسترد من المسكين وقوعه صدقة كذا في الهداية.

وما يتصل بذلك مسائل البلوغ من نذر مدركاً مطلقاً فعليه الوفاء به كذا في الهداية، ولو جعل عليه حجة أو عمرة أو صوماً أو صلاة أو صدقة أو ما أشبه ذلك بما هو طاعة إن فعل كذا ففعل لزمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة انيمى فيه هي ظاهر الرواية عندنا، وقد روي عن محمد رحمه الله تعالى قال إن علق النذر بشرط يريد كونه كقولك إن شئني لله مريض أو ردي غاشي لا يخرج منه بالكفارة كذا في المبسوط، ويلزمه عين ما سمي كذا في فتاوى قاصيحاء، وإن علق بشرط لا يريد كونه كدخول الدار أو نحوه يتخير بين الكفارة وبين عين ما التزمه، وروي أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى رجع إلى التخصيص أيضاً وبهذا كان يفتي اسماعيل الرازي قال رضي الله عنه: وهو اختيار أبي أيضاً كذا في المبسوط، وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية، وإذا قل: لله علي أن أصلي لزمه ركعتان وكذا إن قال أصلي صلاة أو قال: نصف ركعة فإن قال ثلاث ركعات لزمه أربع كذا في الخاوي لمقدس، نذر صلاة بغير وضوء لا يلزمه شيء ولو نذر أن يصلي بنذر قراءة أو عربانياً يلزمه الصلاة ولو نذر أن يصلي الظهر ثمان ركعات أو قال: إن رزقني الله مائتي درهم فعلي ركعتها عشرة لم يلزمه إلا الظهر وإلا خمسة دراهم كذا في محيط السرخسي، اختلف أصحابنا رحمهم الله تعالى فيس نذر صوماً أو صلاة في موضع بعينه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: نه أن يصوم ويصلي في أي موضع شاء كذا في أسراج الوهاج، ومن أوجب على نفسه صلاة في أحد مصلى اليوم أجزاء عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وإن أوجب أن يتصدق عدداً بدرهم فتصدق به اليوم أجزاء في موفهم كذا في الخاوي لمقدس، التزم بالنذر بأكثر مما يملك لزمه ما يملك في المختار كمن قال: إن قدمت كذا فعليه ألف صدقة وليس له إلا مائة كذا في الوجيز للكردي، وإن كان عنده عروص أو خادم يساري ماله فإنه يبيع ويتصدق وإن كان يسوي عشرة يتصدق بعشرة وإن لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاصيحاء، ولو نذر لله علي أن أهدي هذه الشاة وهي مملوكة تغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عصى اليمين تعتقد يميناً ويلزمه كفارة بالحنث، ولو نذر: والله لأهدي هذه الشاة وهي مملوكة تغير لا يصح النذر ولا يلزمه شيء وإن عصى اليمين تعتقد يميناً وتلزمه الكفارة بالحنث، ولو قال: والله

لأهدين هذه الشاة بمعد يمينه هكذا في المحبط، وكذا لو قال لأهدين هذه الشاة والمساله  
بجانها يلزمه هكذا في الوجير بذكر دوري، ولو نذر في محبطه لا يصح فإن فعله يبرمه بكترة  
ولو نذر ذبح ولده يلزمه الشاة استحساناً ولو نذر بلفظ يقتل لا يصح، ولو نذر ذبح العبد عبد  
محمد رحمه الله تعالى يصح وعندهما لا يصح وفي ذبح الثولد والورثة عن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى رواهنا والاصح أنه لا يصح النذر كذا في محبط السرحسي، ولو نذر بذبح ابن ابنه  
ففيه روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين لا يلزمه شيء وهو لأظهر، وإذا  
حلف بالنذر فإن نوى شيئاً من حج أو غيره فعليه ما نوى وإن لم يكن له به فعلية كقدرة يمين،  
وإن حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين إذا حلف بالنذر وهو يبرأ من صداماً ومن يوعده  
عنه صيام ثلاثة أيام إذا حلف وكذا إذا نوى صومه ولم يبرأ عنه فله عليه طعام عشرة مساكين  
لكن مسكين نصف صاع من الخصة كذا في الميسوس، رجل قال هرا درهم من بدر ويسان  
داده وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فاستبقت يسار فمما قالوا يتصدق حباً طاقون كان  
ذلك طلاقاً أو عتاقاً لا يقع شيء، رجل قال إن فعلت كذا فمال أو يمين فله علي أن يصدق  
بفلس ثم كفيل بمال أو يمين يلزمه الصدق بفلس، رجل قال مالي صدقة على امرأة منك إن  
فعلت كذا فحلف ويصدق على فقراء بلح أو بده أخرى جاز ويخرج عن النذر، رجل قال إن  
يجوز من هذا المم الذي أن فيه فعلي أن يصدق بعشرة دراهم خيراً فصدق بعين الخمر أو  
بشئته يخرجه، رجل قال إن زوجت ابني فالف درهم من مالي صدقة بكل مسكين درهم فزوج  
أنه ودفع الف درهم إلى مسكين واحد جاز، رجل قال إن نزلت من مرضي هذا فحلف شاه  
عبري لا يلزمه شيء، ولا أن يقول إن نزلت فله علي أن أذبح شاة، رجل قال إن نجرت براس  
مالي نصف درهم فرفقي الله تعالى فيها ربناً أخرج حاجاً لله تعالى فاجر ومن يفصل له  
كثير شيء قالو بهذا النذر لا يلزمه شيء، رجل قال إن فعلت كذا فله علي أن أصيب  
جماعة قرايتي فحلف لا يلزمه شيء، ولو قال لله علي أن أطعم كذا وكذا يبرمه ذلك، رجل  
قال: مالي هبة في مساكين لا يصح ذلك إلا أن يبرأ الصدقة كذا في تناوي قضايحان، إن  
رفقي لله تعالى امرأة موفقة فله علي صوم كل خميس قالوا: فالواقعة هي تمنعه الرصبة بما  
يمنع عليها اليابسة ما يريد منها من التمتع كذا في الوجير بذكر دوري، نذر أن يصدق بدينار  
عني أعياه يسمى أن لا يصح وقيل يسمى أن يصح إذ نوى ليس التسهيل كذا في جوهر  
الاحلاطي، إذا جعل للرجل لله عني نفسه طعام مساكين فهو عني ما نوى من عدد المساكين  
وكامل الطعام وإن لم يكن له به فعلية إطعام عشرة مساكين بكل نصف صاع من حنطة كذا في  
الميسوس، ولو قال لله عني إجماع مسكين في المسحوب يبرمه نصف صاع من حنطة أو صاع  
من تمر أو شعير ولو قال لله علي أن أطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدار الطعام فاطعم خمسة  
له بجرى، ولو قال لله علي أن أصوم عدد مسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكيناً حر  
أحره، ولو قال لله علي أن أطعم هذا المسكين شيئاً ولم يعين ذلك فلا بد أن يطعم ذلك  
المسكين، ولو قال: لله عني إطعام عشرة مساكين وهو لا يبرأ عشرة وإنما يبرأ أن يعطي واحداً

ما يكفي عشرة أجزاء، ولو قال: لله علي إعطاء العشرة ثم يحزى، ولا أن يصرف إلى عشرة كذا في المحيط، بدر بالتصدق على ألف مسكين فتصدق على مسكين بالعدد الذي ألزم يخرج عن العهدة كذا في التارخانية ناعلاً عن الحجة، ولو نذر بهد الدرهم فتصدق بخيره عن نذره جاز كذا في فتح القدير، ولو قال: لله علي أن أعطي هذه الرقبة وهو يملكها فعليه أن يفي بدلت، ولو لم يفي بأثم لكن لا يجزئه القاضي كذا في الخلاصة، في المنتقى إذا قال: لله علي عتق نسمة فأعتق رقبة عمياء لم يجزئ، ولو قال: والله أن أعتق نسمة فأعتق عمياء بر في يمينه كذا في المحيط، ولو قال: لله علي أن أدبج جزوراً وأتصدق بنحمة مذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في الخلاصة، مثل عبد العزيز بن أحمد الحلواني عن رجل قال: إن صليت ركعة لله علي أن أتصدق بدرهم وإن صليت ثلاث ركعات لله علي أن أتصدق بثلاثة دراهم وإن صليت أربع ركعات لله علي أن أتصدق بأربعة دراهم فصلني أربع ركعات قال يئزله عشرة دوهم كذا في البيضة، ذكر عيسى بن أيان في نوادره وابن سماعة في لوصابا عن محمد رحمه الله تعالى فبمن نذر بعثت هذه بعته وباعه فإن قدر على شرائه عليه أن يشتريه ويعتقه فإن فاتته ولم يقدر على شرائه فليس عليه شيء ويستعقر الله ولا يجزئه أن يتصدق بقيمته أو يشتمه، قال في الجامع إذا قال الرجل: إن كان ما في يدي دراهم إلا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لا يلزمه التصديق بشيء ولو كان ستة فصاعداً رمد التصديق بجميع ما في يده، ولو قال: إن كان ما في يدي من الدراهم إلا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده، ولو قال: إن كان ما في يدي من الدراهم إلا ثلاثة فجميع ما في يدي صدقة في المساكين فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة دراهم<sup>(١)</sup> لا يلزمه التصديق بشيء، ولو قال: إن كان في يدي أكثر من ثلاثة دراهم فهي في المساكين صدقة فإذا في يده خمسة دراهم أو أربعة لزمه التصديق بجميع ما في يده كذا في المحيط، ولو قال: كل بدر أهدره أو ربيته في البحر فهو صدقة فإن كان الذي يهدره ملكه يوم حلف صح النذر ويتصدق بمثله أو بقيته بخلاف كل ثوب أحرقه لأن بالإحراق لا ينفى، ولو قال: إن آحرت عبدي هذا فأجره صدقة فأكمل الأجر يتصدق بمثله والخيلة أن يبيعه ثم يؤجره بأمر المشتري فينحل اليسير ثم يشتريه ويؤجره لا يبرمه شيء وكذا لو قالت: إن لبست هذا الثوب أو هذا الخبي في بيت أو ما دمت عندك فهو هدي فأخيلة أن تهبه ثم تلبسه فينحل اليسير ثم ترجع في الهبة كذا في المعنابية، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال: إن بعثت عبدي هذا بقيته صدقة في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد عيب وكان ذلك قبل أن يتقابضاً مردّه فليس على البائع أن يتصدق به ولو كانا تعاضداً ثم رد العبد بذلك والشمس دراهم أو دنانير كان عليه أن يتصدق بمثله وإن كان الشمس عرضاً فإن كان الرد بحكم لم يتصدق بشيء وإن كان بغير حكم تصدق بقيته، ولو كان المشتري قد قبض العبد إلا أنه لم يسلم الشمس حتى رد العبد

(١) قوله لا يلزمه التصديق بشيء، كذا بالأصل، لا فرق بين هذا ونزع والذي قبله فأنظر لم اختلاف الحكم

بالعيب بقضاء عيسى على البائع أن يتصدق بشيء من أي جنس كان الثمن وإن كان ردّه بعير  
قضاء تصدق بمثله ولو كان البائع قبض الثمن والتمس عرض ولم يسلم العبد إلى المشتري حتى  
هبت العبد في يده ردّ الثمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وإن كان الثمن درهم أو دينار  
تصدق بمثلها ولو استحق العبد قبل القبض أو بعده ردّ الثمن بعينه من أي جنس كان وليس  
عنه أن يتصدق بشيء منها ولو بدر عتق هذا العبد عن كفايه فكفر بالإطعام بعن اندر  
وكذلك لو بدر أن يهدي هذه ابنة عن جراء الصيد الذي عليه ثم صدم أو أطعم أو بدر أن  
يكسو بهذه الأثواب عن كفارته فاطمئنه بعن اندر وإن كان الطعام لا يبيع قيمتها تصدق  
بالمفضل كذا في المحيط، ولو قال: إن بعثت بهذه الدراهم وبهذا الكُرّ فبها صدقة فباعه بهما  
تصدق بالكُرّ إذا قبض ولا تصدق بالدراهم لأن البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم إلا إذا  
كنت الدراهم في يد البائع يملكها بلعط البيع فبهرمه التصدق، ولو قال: إن اشتريت بهذه  
الدراهم أو وهبت هذه الدراهم فاشترى بها أو وهبها وهي في يده يهرمه التصدق بها أو عملها  
إن سلمها لأبها كانت في ملكه وقت لحث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء أو في يد  
الموهوب له وقت الهبة لا يهرمه شيء كذا في العتبية، ولو عهد بيمينه عن الشراء بأن قال: إن  
اشتريت هذا العبد بهذا الكُرّ وبهذه الألف فبها صدقة في الساكن فاشترى بهما بخرمه تصدق  
بالألف ولم يهرمه التصدق بالكُرّ، وفي المستقى إذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بألف  
درهم فدفع ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف ودفن: إن اشتريت هذا عبداً بهذه الألف  
الدراهم وأشار إلى الألف المدفوعة فهذه الألف في الساكن صدقة، وقال صاحب العبد: إن بعث  
هذا العبد بهذه الألف فهي في الساكن صدقة وأشار إلى ثمن الألف ثم إن صاحب العبد باع  
العبد بتلك الألف فعلى البائع أن يتصدق بها دون المشتري كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

### الباب الثالث في الإيمان على الدخول والسكس وغيرهما

لأصل أن الانفاظ المستعملة في الإيمان مبنية على العرف عندنا كذا في الكافي، ولو  
خلف لا يدخل بيتاً يدخل مسجداً أو سعة أو كنيسة أو مستباً أو دخل الكعبة أو حماماً أو  
دهليزاً أو طلة باب دار لا يحث وقيل: الجواب المذكور في مسألة الدهليز في دهليز يكون  
خارج باب الدار فإن كان داخل البيت ونحوه في المسئلة والصحيح ما أطلق في الكتاب  
لأن الدهليز لا يثبت فيه عادة سواء كان خارج الباب أو داخله كذا في السدائع، وإن دخل صفة  
يحث وقيل: هذا إذا كانت الصفة ذات حواظ أربعة وهكذا كانت صفاهم وقيل: الجواب  
يجري على إطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية، ولو حلف لا يدخل هذا المسجد فأنهدم نسي  
داراً ثم أنهدم نسي مسجداً فدخل لم يحث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل  
بعدهم أنهدم أو بعد ما نسي مسجداً آخر حث كذا في شرح الجامع الكسر للحصيري، ولو  
حلف لا يدخل دار جاره هذه فريد في الدار المحلوف عليها من دار أخرى فدخل الزيادة حث،  
وقيل: لا يحث ولو كان قال: داراً حث بالإجماع ولو حلف لا يدخل مسجداً فريد فيه قد دخل  
ثمن الزيادة حث، ولو قال: مسجد نسي فلان أو أشار إلى مسجد فريد بعد الحلف لا يحث

كذا في العتابة، رجل حلف لا يدخل هذا المسجد فريد فيه طائفة من دار بحسب المسجد فدخل الزيادة لا يحث ولو حلف لا يدخل مسجد بني فلان والمسألة بحدتها يحث، وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فريد فيها فدخل الزيادة لا يحث وإن قال: لا يدخل دار فلان فدخل الزيادة حث كذا في فتاوى قاضيهان والظهرية، حلف لا يدخل مسجداً فقام على سطحه اغتار أن لا يحث بالقيام عليه إذا كان الخائف عجمياً وعليه الفتوى كذا في جواهر الأحكام، ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعدما انهدمت وصارت صحراء حث، ولو حلف لا يدخل هذه الدار فخرت ثم بنت أخرى فدخلها يحث وإن جعلت مسجداً أو حماماً أو مستاناً أو بني بيتاً فدخله لم يحث وكذا إذا دخلها بعد الهدم الحمام وأشيءه كذا في الهداية، ولو حلف لا يدخل داراً فدخل بعد الهدم لا يحث وإن جعلت مسجداً أو حماماً أو مستاناً فدخله لم يحث وكذلك لو كانت داراً صغيرة فجعلها بيتاً واحداً وأشرع باباً إلى الطريق أو إلى دار أخرى أو جعلت داراً أخرى بعدما جعلها مستاناً أو صارت بحراً أو نهراً لا يحث كذا في محيط السرحسي، ولو حلف لا يدخل هذا البيت أو بيتاً فدخله ولا بناء فيه لا يحث، ولو بني بيتاً آخر فدخله لا يحث أيضاً في المعبر، وفي غير المعين يحث ولو انهدم اسقف وحيطه فائتم فدخله يحث في المعين ولا يحث في المنكر كذا في البدائع، رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخلها راكباً أو ماشياً أو محملاً بأمرة حث كذا في الظهيرية، وإن كانت الدابة قد انفلتت وهو راكبها لا يستعيج بإسائها فدخلت الدار فإنه لا يحث في يمينه هكداً في المحط، وإن حصله غيره فادخله بغير أمره لم يحث سواء كان راضياً بذلك نقله أو ساقطاً وسواء كان قادراً على الامتناع أو لم يكن قادراً عليه عند عامة مشايخنا ورحمهم الله تعالى وهو الصحيح سواء أدخلها من بابها أو من غيره كذا في البدائع، ولو حلف لا يدخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار، وقيل: هذا في عرفهم أما في عرفنا فالصعود على السطح والمط لا يسمى دخلاً فلا يحث فيه والعصم جوار الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، لو حلف أن لا يدخل هذه الدار فنزل من سطحها أو صعد شجرة وأغصانها في الدار فقام على غصن أو سقط نسط في الدار حث وكذا لو قام على حائط منها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إن كان الحائط مشتركاً بينه وبين جاره لا يكون حائلاً وهذا إذا كانت اليمين بالعربية وإن كانت بالفارسية فارتقى شجرة أغصانها في ابدار أو قام على حائط منها أو صعد السطح لا يحث في يمينه وهو المختار لأن هذا لا يعد دخلاً في المعجم كذا في فتاوى قاضيهان، العلو إذا لم يكن طريقه في سفله وإنما كان في دار أخرى تحت سفله فهو من الدار التي طريقه فيها كذا في المحط، وإن وقف في طاق الباب يحث إذا اطلق الباب يبقى خارجاً لم يحث كذا في الكافي، ولو قام على كسيف أو على شارع أو ظلة شارع إن كان مفتوح الكسيف أو الظلة في الدار كان حائلاً وإن قام على أسكفة بابها تحت العقد إن كانت الأسكفة بحيث لو اطلق الباب كانت الأسكفة خارجة لا يكون حائلاً وإن كانت داخلة كان حائلاً ولو أدخل إحدى رجليه لا يكون حائلاً قيل: هذا إذا كان الداخل والخارج متساويين فإن كان داخل الدار سهبطاً فادخل إحدى رجليه كان حائلاً لأن أكثره يصير دحلاً

وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة بسرحسي. تصحيح أنه لا يكون حدثاً كذا في دواي  
 فاصيخان، هذا إذا كان يدخل فثماً أم إذا كان مستسماً على ظهره أو بطنه أو جنبه فمدحرج  
 حتى صار بعض يده داخل الدار أو صدره لا أكثر داخل الدار بمصير داخل أو كان ساقه خارج  
 الدار هكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى، ولو أدخل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحث  
 وكذلك لو نزل شيئاً بيده كذا في الحبط، ولو أدخل رأسه وحده قدميه حث ولو جاء إلى  
 بيها وهو يشد في أمشي أي بعدد فثمته وأثره فوقع في الدار حثفوا فيه التصحيح أنه لا  
 يحث ولو دفعته لربيع وأربعته في الدار أحسروا به لتصحيح أنه لا يحث إن كان لا يستطيع  
 الامتناع وإن أدخله إنسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل بعد صحت محتاراً احتلغوا فيه وامتنعوا  
 على أنه يحث كذا في التمهيد، ولو حلف لا يدخل هذه الدار إلا مجبراً قل ابن سماعة  
 روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إن دخل وهو لا يريد الجلوس فإنه لا يحث وإن دخل  
 يعود مريضاً ومن شأته الجلوس عنده حث فإن دخل لا يريد الجلوس ثم بدا له بعدما دخل  
 فجلس لا يحث وذكر في الأصل لا يدخل هذه الدار إلا عابر سبيل فدخلها فمكث فيها أو  
 يعود مريضاً فيها أو ليطعم فيها ولم يكر نه به حين حلف فإنه يحث ولكن إن دخلها محتاراً  
 ثم بدا له فمكث فيها لم يحث لأن عابر السبيل هو الجمار فإذا دخلها بغير اجتناب حث فإن  
 أن يسوي لا يدخلها يريد المرور فيها من بوي ذلك فإنه يسعه كذا في البدائع، إذا حلف لا  
 يدخل من باب هذه الدار يدخل من غير الباب لم يحث وإن ثقب باب حرمه حث. ولو  
 عين ذلك الباب في البحر لم يحث في غيره وهذا ظاهر، ولو لم يعمه ولكن بوي ذلك لا  
 يدين في القضاء كذا في المحقق، ولو حلف لا يدخل هذه الدار أو دار فلان وحفر سرداب مكث  
 تلك الدار فدخله أو دخل القبة لا يحث ولو كان لعدة موضعها مكشوف في الدار أو كان  
 لا تكشاف كثيراً بحيث يستسفي أهل الدار منها فإذا بلغ ذلك الموضع يحث وإن كان يسيراً لا  
 يمنع به أهل الدار إنما هو بصوء القبة لا يحث كذا في الخلاصة، ولو قال الرجل عبده حررت  
 رجل هذه الدار إلا أن يسي فكذا فدخلها ناسياً ثم دخلها ذاكراً لا يحث، ولو قال. إن دخل  
 هذه الدار إلا ناسياً فكذا ثم دخلها ذاكراً يحث كذا في البدائع، ولو حلف لا يدخل هذه الدار  
 وهو فيها فمكث فيها باماً لم يحث حتى يخرج ثم يدخل استجسناً كذا في الكافي. قال ابن  
 سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل قال. عبدي حررت هذه الدار دجلة، إلا أن  
 يأمري فلان فأمره فلان مرة واحدة فإنه لا يحث إن دخل هذه الدجلة ولا بعدها وقد سقطت  
 اليمين، ولو قال. إن دخلت هذه الدار حله إلا أن يأمري بها فلان فأمره فدخل ثم دخل بعد  
 ذلك بغير إذنه فإنه يحث ولا يهاهما من الأمر في كل مرة كذا في البدائع، في شرح الكرخي  
 روي ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لأخيه. ولله لا يدخل دارك هذه  
 أحد اليوم فهذا علي غير رب الدار إن دخل رب الدار لا يحث وإن دخل غيره حث وإن دخلها  
 لخالف حث أيضاً كذا في شرح الجامع الكبير لمصيري في باب الحث في الأيمان ما يكون  
 على الخائف وما يكون على غيره، ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعدد قدميه ركياً يحث ولو  
 حلف لا يضع قدمه في هذه الدار فدخلها ركياً حث فإن كان بوي أن لا يضع قدمه ماشياً فهو

على ما نرى حقيقة وكذلك إذا دحسها ماشياً وعينه حذاء أو لا حذاء عليه كذا في البدائع، إن دار في موضع قدسي في دار فلان فكذلك فوضع إحدى رجله في دار فلان لا يحسب على ما هو ظاهر الرواية كذا في الصحيح، رجل حلف أن لا يدخل محله كذا فدخل داراً بها بستان أحدهما مفتوح في تلك المحلة والآخر مغلق في محلة أخرى حثت في يمينه، رجل حلف أن لا يدخل بيتاً فهو على المصنفون القري، ولو حلف لا يدخل مدينته بلح فائمين على المدينته وريصها لأن أريصه يعد من المدينته وإن أراد الحالف المدينته حاصه فهو على ما سوى ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل أراضي القرية لا يحسب ويكفون ليمين على عمرتها وكذا لو حلف لا أدخل بلدة كذا يكفون لليمين على العمران لأن البلد اسم لما هو داخل الرض، ولو حلف أن لا يدخل بغداد فدخل أي الجبابير دخل حثت، ولو حلف أن لا يدخل مدينة سلام لا يحسب ما سم يدخل من ناحية الكوفة لأن ما بعدد بناو الحارين ومدينة السلام لا، ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الإحاث أن الري في ظاهر الرواية يشترط مدينة واسواحي. قال محمد رحمه الله تعالى أما سمرقند وأوروجند فسم للمدينة خاصة، وأسمد وفرغانة وقاموس اسم للأحصار والقرى، رجل حلف أن لا يدخل الثغرات مركب سفينة في غمرات أو كان على الثغرات جسر فدخل على الجسر لا يحسب ما سم يدخل الماء كذا في فتوى قاضيهان، ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئاً من قرأه يعث، إن حلف لا يدخل بغداد فدخلها في سفينة قال محمد رحمه الله تعالى يحسب، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحسب وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حثت وقد قيل بأن الكورة اسم للعمران أيضاً وهو لأظهر، واختلفت في رحمهم الله تعالى في بحري والفتوى على أنها سم للعمران وأما شام فاسم لبوالة وكذا خراسان وكذلك الأرمينية حتى لو حلف على واحدة من هذه المراضع لا يدخلها فدخل قرية من قرأها يحسب وكذلك تركستان فهو اسم للولاية كذا في المحيط، إذا حلف لا يدخل في هذه السكة فدخل دار في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج ربي سكة فإن انعقد أبو بكر الإسكاف: هذا إلى عدم الحث أقرب وقال القفبه أبو العيث هذا إلى الحث أقرب وفي الأصولية وعينه الفتوى وفي الظهيرية والصحيح أنه لا يحسب إذا لم يخرج إلى السكة كذا في اقتراحانية، ولو حلف لا يدخل سكة فلان فدخل مسجداً في تلك سكة ولم يدخل السكة لا يحسب وهو اختار كذا في خلاصة، ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم يتو شيئاً فدخل دار يسكنها بإجارة أو بإعارة ذكر لناصمي أنه يحسب في يمينه وإن دخل داراً مملوكة لفلان وفلان لا يسكنها حثت أيضاً وكذا لو حلف لا يدخل بيتاً لفلان فدخل بيتاً وفلان فيه ساكن بإعارة أو بإجارة كان حاثاً كذا في فتوى قاضيهان، إذا حلف لا يدخل دار لفلان فدخل داراً به قد أجرها لغيره فإن محمد رحمه الله تعالى: يحسب فإن قال لا أدخل حائراً لفلان فدخل حائراً به قد أجره فإن كان فلان ممن له حائرات يسكنه فإنه لا يحسب بدخول هذا الحائرات وإن كان مغلوب عليه لا يعرف يسكني حائرات يحسب لأن ما علم أنه أراد إصافه أمثلاً لا إصافه انسكبي وإن حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً بين فلان وبين آخر فإن كان فلان فيها ساكناً حث وإن

ثم يمكن ساكناً لا يحنث كذا في البدائع، ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له مدخل  
صحن داره لا يحنث حتى يدخل البيت قالوا: هذا على عرف ديارهم فاما في عرف ديارنا  
قالدار والبيت واحد فإذا دخل صحن الدار يحنث وعليه الفتوى، رجل جالس في بيت من  
المزحل فحلف أن لا يدخل هذا البيت فاليمين على ذلك البيت الذي كان جالساً فيه لأن ما وراءه  
ذلك يسمى منزلاً وداراً، هذا إذا كانت اليمين بالعربية أما إذا كانت بالفارسية فاليمين على ذلك  
المزحل وتلك الدار فإن قال: عيبت ذلك البيت الذي كنت جالساً فيه صدق ديانة لا قضاء لأن  
في الفارسية خلف اسم للكل وللبيت اسم خاص كقوله: تلبحاته<sup>(١)</sup> وكاشانه<sup>(٢)</sup> ورمستاني<sup>(٣)</sup>  
هذا إذا لم بشر إلى بيت بعينه فإن أشار إلى بيت فالعبرة للإشارة، رجل حلف لا يدخل داراً  
بشربها فلان فاشترى فلان داراً وباعها من الخالف فدخل الخالف لا يحنث ولو اشترى فلان داراً  
فوبعها من الخالف فدخل الخالف يحنث لأن حكم انشاء الأول مرتفع بالشراء الثاني ولا يرتفع  
بالهبة كذا في فتاوى قاضيه خان، حلف لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غله فدخل دار  
الغلة لا يحنث إذا لم يدل الدليل على دار الغلة وغيرها كذا في محيط السرخسي، لو حلف لا  
يدخل دار فلان هذه قباع فلان الدار فدخل الخالف لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى كذا في الخلاصة امرأة خدمت أن لا يدخل زوجها دارها فباعت دارها  
فدخل الزوج إن كانت نوت أن لا يدخل داراً تسكنها المرأة لا يبطل انيمى بالبيع وإن لم يكن  
لها بية فاليمين على دار مملوكة لها فإذا باعت لا يبقى اليمين في نول أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله تعالى، ولو حلف لا يدخل دار فلان قباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل  
الخالف كان حائثاً وإن تحول فلان عن الدار لا يحنث في قولهما وكذا لو حلف أن لا يدخل دار  
فلان قباع فلان داره وتحول عنها فدخل الخالف لا يحنث في قولهما وكذا لو حلف أن لا يدخل  
دار امرأته فباعت هي دارها من رجل فاستأجرها الخالف من المشتري إن كانت اليمين لمعى من  
المرأة لا يحنث وإن كانت الكراهة لأجل الدار حث، رجل حلف لا يدخل دار فلان الأجير  
شكمت بود<sup>(٤)</sup> فمزلت بهم بيلة من قتل أو هدم أو حرق أو موت فدخل الخالف لا يحنث كذا  
في فتاوى قاضيه خان، إذا حلف لا يدخل دار فلان فاستعار المخلوف عليه داراً لاتخاذ الرليمة فيها  
فدخلها الخالف لا يحنث إلا أن ينتقل المغير من تلك الدار ويمسكها إلى المستعير والمستعير نقل  
متاعه إليها فإذا دخلها الخالف حنثت يحنث في يمينه كذا في المحيط، قال ابن رستم قال محمد  
رحمه الله تعالى. في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن حريث وغيرها من  
الدور المشهورة بأربابها فدخل الرجل وقد كان باعها عمرو بن حريث أو غيره ممن نسبت قبل  
ليمين إليه ثم دخلها الخالف بعد ذلك حنث وإن كانت اليمين على دار من هذه الدور التي  
ليست لها نسبة تعرف بها لم يحنث في يمينه كذا في البدائع، رجل حلف لا يدخل دار فلان  
وقلان يسكن مع أبيه في الدار بالعلة والأب هو الذي استأجر الدار يحنث قياساً على ما إذا  
حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأة فلان وفلان ساكن فيها إن لم يكن بفلان دار أخرى

(١) هو البيت الذي يولد فيه البار للمندفق البيت الصغير (٢) هو البيت الشوي (٣) إلا أن يقع أمر  
حريم.



تنسب إليه سوى هذه الدار حيث، وكذا لو حلف لا أدخل دار فلانة فدخل دار زوج فلانة وهي ساكنة فيها إن سمى بكنى للزوج دار أخرى بحيث وإن كان لها دار أخرى لا يبحث كذا في إخلاصه، في النواذر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. إذا حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دار فلانة مشرعاً من دار فلانة إلى الطريق الأعظم وليس له ما حلفت به في الدار حيث هي يمينه، رجل حلف أن لا يدخل الحمام بغير سر شستر<sup>١</sup> فدخل الحمام إذا حلف الرجل أن لا يدخل الحمام فدخل بيت السطح لا يبحث في يمينه كذا في فتاوى فاضل<sup>٢</sup>، رجل له دار فيها يستأن حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل يستأنها وباب يستأن إلى بيوت هذه الدار وليس يستأن حريقاً حر وعلى الدار وابستان حائط واحد يحيط بهما قال محمد رحمه الله تعالى. لا يبحث الحلف مد حول البستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر وإن كان في وسط الدار وحول البستان بيوت الدار حيث الحلف بدخول البستان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه وروى عن أبي ربيعة كذا في إظهاره، ولو قال إن دخلت فلانة بيتي فمراثي طالق فهو على أن يدخل بامرء، وروى: إن تركت فلانة فمراثي طالق فهو على الدخول بعصم الحلف فحلفي علم ولم يمنع فقد ترك حتى دخل وإن قال لو دخل فهو على الدخول أمر الحلف به أو سمى بامرء علم به أو لم يعلم كذا في محيط المرحسي. ولو قال إن دخل داري هذه أحد قصده حر والدار له أو يمينه فدخلها حر لم يبحث، ولو قال إن دخل هذا الدار أحد يبحث إذا دخل هو سواء كانت الدار له أو لغيره، رجل قال لا أصغر فلانة من دخول داري فمعه مرة في يمينه فإذا رآه مرة ثانية ولم يمنع لا شيء عليه كذا في البحر الرائق، رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار فاشترى صاحب الدار جنب الدار بيتاً وضع باب البيت إلى هذه الدار وجعل طريقه فيها وسد الباب مني كان لميت قبل ذلك فدخل الحلف هذا البيت من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد رحمه الله تعالى. يكون حائفاً لأن البيت صدر من الدار، رجل قال بصره: إن دخل محمد بن عبد الله هذه الدار فمراة محمد بن عبد الله لذي يدخل الدار طالق فقال محمد بن عبد الله اشهدوا علي بذلك فدخل الدار قالوا. يلزمه الطلاق، رجل قال والله لا أدخل هذه الدار وهذه شجرة ثم خرج عن الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الشجرة فإنه لا يبحث حتى يدخل الشجرة ويكون ايمين عليهم جميعاً كذا في فتاوى فاضل<sup>٣</sup>، ولو حلف لا يدخل دار فلانة وهو في سفر قال هذا في المصاحف والخيمة والعمى وفي كل منزل بمرلا، لا أن يمضي واحداً من هذه الثلاثة بصدقي دينة لا قضاء كذا في محيط المرحسي، ولو حلف لا يدخل في هذا المصطاط وهو مصروب في موضع قطع وصرب في موضع آخر فدخل فيه حيث وكذا لقيه من العبدان وكذلك درج من عبدان أو مير لأن الاسم بهذه الأشياء لا يروى بعضها من مكان إلى مكان كذا في أبيداع، ولو حلف لا يدخل هذه الخباء فالعبرة للعبدان وسيد، وقد قيل العبرة بالعبدان، وقيل: العبرة بسيد معنى القول الثاني إذا استبدل للبد والعبدان على حدتها فدخله يبحث ولو

كان على العكس لا يحث وعلى القول الثالث إذا استندت أئمة والعبدان على حلها لا يحث، ولو كان على العكس يحث الأول أصبح كذا في الخط، ونحو حذف أن لا يدخل على فلان بيت فدخل بيتاً وفلان فيه ولم يود الدخول عليه لا يحث، وجلال حذف كل واحد منهما أن لا يدخل على صاحبه فدخل في المنزل معاً لا يحثان كذا في صاوي قاصيحد، إذا حلف لا يدخل على فلان فقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه أن الدخول على فلان متى اطلق يرد به في العرف الدخول على فلان لأجل الزيارة والتعظيم له في مكان يسر فيه يعني مكان يجلس فيه للدخول فرائض عليه وإلى هذه أشار القسوري في كتابه فإنه قال لو دخل عليه في مسجد أو ظلة أو دهم لم يحث وكذلك لو دخل عليه في فسطاط أو حجة إلا أن يكون من أهل البادية، والمعتبر في ذلك العادة فاما في عرفنا إذا دخل عليه في المسجد يحث في عبء، ولو دخل عليه ولم يقصده بالدخول أو لم يعلم أنه فيه لم يحث، وفي القسوري إذا دخل على قوم وهو قهيم ولم يقصده لم يحث فيما بينه وبين الله تعالى إلا أنه لا يصدق في بقصد، وفيه أيضاً الدخول عليه أن يقصده بالدخول سواء كان بيته أو بيت غيره، ولو حلف لا يدخل على فلان في هذه الدار فدخل الدار وفلان في بيت منها لا يحث وإن كان في صحن الدار. حث لأنه لا يكون داخلًا عليه إلا إذا شهد وكذلك إذا حلف لا يدخل على فلان في هذه القرية لم يحث إلا إذا دخل بيته كذا في الخط، رجل حلف لا يدخل على فلان فدخل عليه بعد موت لم يحث كذا في السراجية، رجل قال: كلما دخلت واحدة من هاتين الدارين فوالله لا أضرب فدخلها ثم ضرب لم يحث إلا مرة ولو قال: فعليّ يمين إن ضربت فدخلها أو واحدة مرتين ثم ضرب يلزمه بكن دجلة كعارة، رجل قال لامرأته كلما دحيت هذه لدار فوالله لا أقربك فدخلها فمر مول من جامعها بعد الدخول حث وبطلت يمين حتى يرد دخل الدار ثانياً لا يكون مولياً حتى لو جامعها ثانياً لا يلزمه كعارة أخرى، ولو مضت أربعة أشهر من الدحلة الثانية لا تبين فزن لم يجامعها حتى يدخلها ثانياً فهو مول فإذا مضت أربعة أشهر من الدحلة الأولى بانث وإذا مضت أربعة أشهر من الدحلة الثانية وهي في لعمه بانث بواحدة أخرى ولو قال: فعليّ يمين إن قربتك فدخلها دحلتين فهو مول إبلاء بين فإن جامعها بعد كل دخلة فعليه كفارتان وإن تركها حتى مضت أربعة أشهر من الدحلة الأولى بانث فإذا مضت أربعة أشهر من الدحلة الثانية وهي في البعة بانث بأخرى، وإن قال: كلما دخلت هذه لدار فائت طابق ثلاثاً إن قربتك فدخلها دحلتين فهو مول بكل دخله في حق لير بان مريه في لمدة طلفت ثلاثاً وإن لم يقربها حتى مضت أربعة أشهر بانث بطلينه وإذا مضت أربعة أشهر من الدحلة الثانية بانث بأخرى لكن لا يلزمه أكثر من ثلاث وكذلك لو قال: كلما دخلت هذه الدار فوالله عليّ عتق هذا العبد إن قربتك أو قال: هذا العبد حر إن قربتك فدخلها دحلتين فهو مول بكن دحلة وإن قربها حث في يمين واحدة وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إن قربتك فهذا إبلاان في حق ألبر وب قربها حث في يمين واحدة فيقع اثلاث ولو قال: كلما دحيت هذه لدار فإن قربتك فعليّ حجة أو فعليّ يمين أو عليّ سر فدخلها دحلتين وقربها بعد كل دخله فعليه يمين أو حجة، وكذا لو أحر بقربان عن أخجة.

ولو قال: كلما دخلت هذه امدار فقربتك فعلي حجة فدخل ثم مرب ثم دخل ثم قرب برمه  
 حششان ولو دخل الدار مراراً وقربها مرة لم يلزمه إلا إيلاء واحد، ولو قال: كلما دخلت هذه  
 الدار لم اقربك والله فهذا لا اقربك سواء لا يحث إلا مرة واحدة، ولو قال: والله لا اقربك  
 كلما دخلت هذه الدار فهذا وقوه: كلما دخلت هذه امدار والله لا اقربك سواء، ولو قال إن  
 قربتك فانت طاق كلما دخلت هذه الدار فليس يموت، وكلما دخلت امدار بعد ما قربها طلقت  
 تصبقة هكذا في شرح اجماع الكبير، ولو جعل كلمة أو بين يمينين بأن قال: والله لا ادخل هذه  
 الدار أو لا ادخل هذه الدار الاخرى فدخل إحدى الدارين حث وإن لم يدخلها حتى مات لم  
 يحث، ولو جعل كلمة أو بين إثنتين بأن قال: والله لا ادخل هذه الدار أو لا ادخل هذه الدار  
 الاخرى فدخل إحدىهما بر في يمينه، وإن لم يدخلها حتى مات حث ولو ادخل أو بين يمين  
 وإثنتين بأن قال: والله لا ادخل هذه الدار أبداً أو لا ادخل هذه الدار الاخرى اليوم إن دخل الدار  
 الثانية بر في يمين الإثبات وسقط يمين النفي وإن دعه دخور الدارين جميعاً حث في يمين  
 الإثبات وسقط يمين النفي، وإن دخل الدار الأولى حث في يمين النفي وسقط يمين الإثبات  
 وتدخل اليمين في هذه المسائل بحثه مرة واحدة حتى لو باشر شرط الحث ثانياً لم يتكرر عليه  
 الحث وكذا الجواب في الحلف الذي بدا فيه بالإثبات بأن قال لا ادخل هذه السوم أو لا ادخل  
 هذه أبداً إلا أنه يمر في يمين الإثبات بدخول الأولى اليوم ويحث في يمين النفي بدخول الثانية  
 هكذا في شرح لتفصيل اجماع الكبير في باب اليمين فيها التحجير، ولو قال: والله لا ادخل هذه  
 الدار أو ادخل هذه الدار الاخرى فإن دخل الأولى قبل أن يدخل الاخرى حث وإن دخل  
 الاخرى أولاً سقط اليمين فإن عني التحجير ذكر في الاصل أنه على ما نوى فكانت اليمين  
 منعقدة في إحداها أما في الأولى فيسمى وأما في الثانية فبالإثبات هذا قول عامة الشيوخ  
 رحمهم الله تعالى وإليه ذهب أبو عبد الله بزعمرائي وهو الأصح، ولو قال: والله لا ادخل هذه  
 الدار أو ادخل إحدى الدارين الاخرتين ولا نية به فإن دخل إحدى الدارين الاخرتين أولاً بر في  
 يمينه وسقط اليمين وإن دخل الأولى قبل أن يدخل إحدى الاخرتين حث كذا في شرح اجماع  
 الكبير بتحصيلي في باب اليمين من الأيمان التي يقع فيها التحجير والتي لا يقع، ولو قال:  
 لا مكن دخول هذه اليوم أو لا دخن هذه غداً فترك دخول الأولى اليوم بر وبطلت الاخرى، ولو  
 حلف لا ادخل هذه فإن لم ادخل هذه يعني الأولى دخلت هذه الاخرى فلا استثناء باطل هكذا  
 في العتابة، حلف لا يدخل الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان بأهله ثم عاد فدخل الحالف لم  
 يحث وكذلك لو قال: ما دام عليّ هذا الثوب أو ما كان عليّ هذا الثوب أو لا ادخل هذه الدار  
 وأنت ساكنها فخرج منها ثم عاد إليها أو مرع الثوب ثم لبسها ثم دخل حث كذا في محيط  
 للسرخسي، إذا حلف لا يسكن هذه الدار فإن لم يكن فيها ساكناً فاسكني فيها أن يسكنها  
 بنفسه وينقل إليها من مناعه ما يتأثت به ويستعمله في منزله فإذا فعل ذلك فهو ساكن وحاث  
 في يمينه كذا في البدائع، رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترك أهله ومناعه  
 فيها إن كان الحالف في عيال غيره كالأهل الكبير يسكن في دار الأب ومراه تسكن في دار  
 زوجها ونحوهما لا يحث في يمينه وإن لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر إلا أن يدخل في

النفقة من ساعته لأن الدوم على يسكنى يسكنى ثم عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشرط  
للبر نقل الأهل وكل لمتاع حتى لو يمي فيها ويد أو مكسبه كان حائلاً، وعلى قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وأكثر متاع بر في يمينه وانفقوا على قوته وعلى قول محمد  
رحمه الله تعالى إذا نقل الأهل وما يقوم به الكتحتاته صار داراً كذا في فتاوى قاصيحاء،  
قالوا: هذا أحسن وإنما هو أولى وعليه الفتوى كذا في أشهر المعاني، انعقد على أن نقل الأهل  
واخدم شرط للبر فإن بقي السكن إلى السكنة وإلى المسكن ولم يستم الدار إلى غيره احتسبوا فيه  
الصحيح أنه يكون حائلاً ما لم يتعد مسكناً آخر وإن ستم الدار إلى غيره فإن آخر داره مسكونة  
أو كان ساكناً في الدار بر حارة أو عارة فردها على ملكها ولم يتعد مسكناً آخر لا يكون حائلاً.  
رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فأراد نقل لأهل واسع فالتزم المراه أن تخرج كذا عليه أن  
يجتهد في إخراجها فإذا صارت عالية وعجز عن إخراجها فخرج الخاف وسكن داراً أخرى لا  
يحسب في يمينه كذا في فتاوى قاصيحاء، حلف لا يسكن هذه الدار فأراد الخروج فوجد الباب  
معدقاً بحيث لا يمكنه الفتح أو قعد ومنع عن الخروج منهم من قال: يحسب في لوجه الأول وفي  
الثاني لا واعتبار أنه لا يحسب فيهما كذا في العباثية، وإذا قدر على الخروج فخرج بعض الخلف  
لا يحسب وليس عليه ذلك كذا في فتاوى قاصيحاء، وإذا كان أكثر من اثنين شب بآهن شهر  
باشم<sup>١</sup> فكذا فاصابه حتى وصار حائلاً لا يمكنه الخروج حتى يصبح يحسب لأنه يمكنه أن  
يتاجر من يمينه عن البيت والمعيد لا يمكنه ذلك لأن يدي قيده يمينه حتى لو لم يمينه كان  
المعيد كالمرئى وهو لصحيح كذا في الخوط، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لأمرأته إن  
سكنت هذه الدار فالتزم كذا وكان باب الدار معلقاً وللدور حائض فهي معدورة حتى يفتح باب  
الدار وليس لها أن تنور<sup>٢</sup> الدار، قال القصبه رحمه الله تعالى: وبه يأخذ كذا في العباثية، إن  
كان في طلب مسكن آخر فترك امتعته فيها لا يحسب في الصحيح لأن طلب المنزل من عمل  
النفق وصار مده الضرب مستثنى بحكم يعرف إذا لم يعرف في الضرب كذا في شرح مجمع  
البحرین. رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بعضه واشتعل بصلب دار أخرى لينقل  
إليها الأهل والمتاع فم بعد داراً أخرى أياً ما يمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائلاً،  
وكذا لو خرج واشتعل بطلب ذئبة لينقل عليها لمتاع فلم يجد أو كانت اليمين في خوف الليل  
ولم يمكنه الخروج حتى أصبح أو كانت لامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة نفسه ويمكنه  
أن يسكن في الدواب فلم يسكن لا يحسب في جميع ذلك هذا إذا نقل الامتعة نفسه كما ينقل  
الدم فإن نقل لا كما ينقل ناسم يكون حائلاً قالوا: هذا إذا كانت اليمين بعبودية فإن حلف  
بإعارة وقال من يدين حنة اندر باشم<sup>٣</sup> فخرج يمينه على قصد أن لا يعود لا يحسب في  
يمينه وإن خرج على قصد أن يعود يكون حائلاً كذا في فتاوى قاصيحاء: إذا قال لأمرأته إذا  
سكنت هذه الدار فالتزم قال: وكانت اليمين بالنقل فإنه معدورة ولو قال: لك في حق هذه لم  
يكن معدوراً لأنه لا يعرف بالنقل حتى لو غفل الخوف في حقه أيضاً من جهة التصريح أو ما

(١) - أقمت ليلة في هذه البيت هكذا. (٢) قوله أنه تنور الدار: القو والماء المثلثة الزيت وهي نسخ

بالسكنى ولكن صحيح كما في القاموس المحرري (٣) لا قلبه في هذه الدار

اشبه ذلك كان معذوراً كذا في الذخيرة، إذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فحس عليه نقل المتاع فإنه يبيع المتاع من يثوبه ويخرج بنفسه وأهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتمسر عليه للتحويل كذا في السراجية في كتاب الخيل، وإذا كان رجل ساكناً مع رجل في دار فحلف أحدهما لا يسكن صاحبه فإن أخذ في النقلة وهي ممكنة في الحال وإلا حث فإن ذهب الخائف متاعه للمحلوف عليه أو أودعه إياه أو أعاره إياه ثم خرج في صلب منزل فلم يجد منزلاً أباناً ولم يأت الدار التي فيها صاحبه قال محمد رحمه الله تعالى: إن كان قد ذهب المتاع وقبضه منه أو أودعه إياه أو أهله وخرج من ساعته لا يريد العود إليه فليس بمساكن له كذا في السراج الوهاج، حلف أن لا يسكن هذا المصغر فخرج بنفسه وفرك أهله ومتاعه فيه لا يبحث وإن كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصغر وهو الصحيح والسكنى والمحلة بمنزلة الدار ولو حلف وقال: أسكنني ده نباشه<sup>(١)</sup> فخرج بأهله ومتاعه ثم عاد وسكن كان حاثاً وكذلك كل فعل تمتد لا يطل السنين فيه بالر كذا في خزائن المفتين، قالوا: هذا إذا عاد للسكنى والقرار وأما إذا عاد للريادة أو ليسكن أياماً لينقل متاعه لا للسكنى والقرار لا يبحث في محبه وإذا عاد للسكنى والقرار يكتفي بسكنى ساعة للبحث ولا يشترط الدوام عليه كذا في المحيط، ولو قال أكرمن مسان لسنتين فيه باشم<sup>(٢)</sup> فامرأته كذا فسكنها إلا يوماً من بقية السنة أو حلف أن لا يسكن هذه الدار شهراً فسكن ساعة لا يبحث ما لم يسكن كل الشهر كذا في خزائن المفتين، حلف أن لا يسكن فلاناً فزى الخائف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوماً أو يومين لا يبحث ولا يكون مساكناً فلاناً حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوماً كذا في فتاوى قاضيان، حلف أن لا يسكن الكوفة فمر بها مسافراً ونوى الإقامة بها أربعة عشر يوماً لا يبحث وإن نوى خمسة عشر يوماً كان حاثاً ولو حلف لا يسكن فلاناً فدخل فلان دار أخالف غصباً فأقام أخالف معه حث علم بذلك أخالف أو لم يعلم وإن خرج الخائف بأهله وأخذ في النقلة حين نزل الخائب لم يبحث كذا في خزائن المفتين، ولو سافر الخائف فسكن فلان مع أهل الخائف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يبحث وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يبحث وعنه الفتوى، وفي المفتى لو خرج المحلوف عليه على مسيرة ثلاث أو أكثر وسكن الخائف مع أهل المحلوف عليه لا يبحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان أهل من ذلك حث كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يسكن فلاناً بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة حتى لو سكن الخائف في دار المحلوف عليه في دار أخرى لا يبحث إلا إذا نوى أن لا يسكن هو والمحلوف عليه بالكوفة فحيث على ما نوى وكذلك إذا حلف لا يسكن فلاناً في هذه القرية فهو على أن لا يسكنه في تلك القرية في دار واحدة وكذلك إذا حلف لا يسكنه بحراسان وكذلك إذا حلف لا يسكنه في الدنيا، ولو حلف لا يسكنه يسكنه في سفينة مع كل واحد أهله ومتاعه واحداً منزلاً لا يبحث في محبه وهذا مساكنة في حق فلاحيين، وكذلك أهل إبادية إذا جمعتهم حمة واحدة فإن تعرق الخيام لا يبحث وإن تغارت كذا في الذخيرة، وإذا حلف أن لا يسكن فلاناً ومساكنه في عرصة دار أو بيت أو غرفة حث كذا في الهدائق، وإذا حلف أن لا يسكن فلاناً وم

(١) لا يسكن هذه القرية (٢) إن المصت هذه السنة في هذه القرية

هو شيئاً يساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة على حدة لا بحسب وإنما تتحقق المساكنة إذا سكنها بيتاً واحداً أو في دار كل واحد منهما في بيت منها بمناعه وأهله وثقله إن كان له أهل وأما إذا كان في الدار مقاصير فكل مقصورة يسكن على حدة فلا يحسب وإن موى بالمساكنة أن لا يسكن هذا في مقصورة حث وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا كانت الدار كبيرة نحو دار الوليد بالكوفة ودار نوح ببغداد لأن هذه الدار بمنزلة الخلة فاما إذا لم تكن بهذه الصفة يحسب من غير نية سواء كان الدار مشتملة على البيوت أو على المقاصير ولو حلف لا يسكن فلاناً فساكنه في مقصورة واحدة أو في بيت واحد من غير أهل ومحتاج لا يحسب عندن ولو حلف لا يسكن فلاناً في دار وصحى فلاناً بعينها فاقسمها وصحبها بينهما جائزاً وفتح كل واحد منهما لنفسه باباً ثم سكن الخلف في طائفة والآخر في طائفة حث الحنفية (١) ولو حلف أن لا يسكن فلاناً في دار ولم يسم داراً بعينها ولم يسم ساكنه في دار قد قسمت وضرب بينهما حائط لا يحسب كذا في فتاوى قاضيخان، حلف لا يساكنه ولم يسم داراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: فإن ساكنه في حائوت في السوق يعملان فيه عملاً أو يبيعان تجارة فإنه لا يحسب وإنما اليمين على المنازل التي إليها المأوى وفيها الأهل والعيال إلا أن يمريها أو يكون بينهما كلام ماواه وقيل: إنه يسكن السوق فإن كان هناك دلالة تدل على أنه أراد باليمين ترك المساكنة في السوق حملت اليمين على ذلك وإن لم يكن هناك دلالة فقال: نويت المساكنة في السوق أيها فقد شدد على نفسه هكذا في البدائع، ولو حلف أن لا يسكن داراً بعينها فهدمت وبيت بناء آخر لمساكنها يحسب وهذا بخلاف ما لو حلف لا يسكن بيتاً بعينه فهدم حتى ترك صحراء ثم بنى بيتاً آخر في ذلك الموضع فساكنه لم يحسب ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعينها فجعلت بستاناً قد حل لم يحسب وإذا حلف لا يسكن دار فلان أو داراً لفلان ولم يسم داراً بعينها ولم يسموها فساكن فلاناً له قد باعها بعد يمينه لم يحسب وأما إذا سكن داراً كانت مملوكة لفلان من وقت اليمين إلى وقت السكنى فهو حلف بالانعاق وإن سكن داراً اشتراها فلان بعد يمينه حث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن حلف لا يسكن داراً لفلان فساكن داراً بعينه وبين آخر لم يحسب قل نصيب الآخر أو كثر كد في الميسوط، ولو حلف لا يسكن دار فلان هذه لبيعها فلان فساكنها الحنفية إن كان نوى باليمين هرب الدار فإنه يحسب وإن كان نوى باليمين الإضافة لا يحسب وإن لم يكن له نية قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى: لا يحسب كذا في الدخيرة، وإذا حلف الرجل لا يسكن داراً اشتراها فلان فاشترى فلان داراً لغيره فساكن الخلف فيها يحسب فإن كان قال: نويت داراً اشتراها فلان لنفسه فإن كانت اليمين بالله تعالى فهو مصدق وإن كانت اليمين بطلاق أو عتاق لا يصدق في القصاص كذا في الهيب، إن حلف لا يسكن بيتاً ولا نية له يسكن بيتاً من شعر أو قسطاط أو حيمة لم يحسب إذا كان من أهل الأمصار وحسب إذا كان من أهل البادية كذا في الميسوط، وإذا حلف لا يبيت مع فلان أو لا يبيت في مكان كذا فالمبيت بالليل حتى يكون فيه أكثر من نصف الليل وإن كان أقل لم

يحسب وسواء نام في الموضع أو سمعهم كذا في البدائع، ولو حلف لا يبيت ليلة في هذا الحرم  
محرم بيمينه وبات خارج الحرم وأمه وساعه في الحرم لا يحسب وهذه اليمين تكون على نفسه  
لا على المتاع، ولو حلف لا يبيت قلبه على سطح البيت وعلى البيت عرفه فارص العرفه سطح  
البيت يحسب ببيت عليه، ولو حلف لا يبيت على سطح بيت على هذا لا يحسب، ولو قال  
والله لا أبيت في منزل فلان عند فهو باطل إلا أن يسوي للبيت الحائيه، ولو قال لا أكون عند  
منزل فلان فهو على ساعة من العدد كذا في التصهير، إذا حلف لا يأتي مع فلان أو لا يأتي في  
مكان أو دار أو بيت فلا ولاية التكون ما كان في المكان أو مع فلان في مكان فليلاً كان أمكن أو  
كثيراً فليلاً كان أو نهراً وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر ومول محمد رحمه الله  
تعالى إلا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً أو أكثر فكون عني ما سوى وروى ابن رسته عن  
محمد رحمه الله تعالى في رجل قال: إن أوثني وبك ببيت أبيه عني طرفة عين في قول أبي  
يوسف رحمه الله تعالى الآخر وقولنا إلا أن يكون نوى أكثر من ذلك يوماً أو أكثر وقال ابن  
ساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا حلف لا يؤوي فلاناً وقد كان الخوف عليه في  
عيال الخائف ومثله لا يحسب إلا أن يعد المحذوف عليه مثل ما كان عليه وإن لم يكن المحذوف  
عليه في عيال الخائف ومثله لا يحسب على بية الخائف إلا أن لا يعرفه فهو كما سوي وكذا إذا  
سوي أن لا يدخل عليه بيته فإذا دخل المحذوف عليه بغير إرادته فمكث ثم يحسب كذا في  
البدائع، رجل خرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضع قد سماه فحلف أن لا يصحب هذا في  
غير هذا السفر فلما سارا بعض الطريق بدا لهما معاداً إلى مكان آخر سوى السفر الذي أراداه قال  
أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يحسب في يمينه لأنه عني السفر الأول. ورجل حلف أن لا يمشي  
اليوم ولا ميلاً فخرج من منزله ومشى ميلاً ثم انصرف إلى منزله قال محمد رحمه الله تعالى  
حسب في يمينه لأنه مشى ميلاً، رجل قال: والله لا أصاحب فلاناً فإن كان الخائف يمشي في  
قطار والخوف عليه في قطار قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون مصاحباً وإن كانا في قطار  
وحد فهو مصاحب وإن كان أحدهما في أوله والآخر في آخره وكذا إذا كانا في سفينة هذا  
في باب وحد في باب ويكمل واحد منهما طعام على حدة لا دخولهما وخروجهما واحد، ولو  
قال والله لا أرافق فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان طعامهما واحداً في مكان  
وهم يسيران في جماعة كانت مرافقه وإن كان في سفينة وطعامهما ليس مجتمع لا باكلان  
على حوان واحد لم يكن مرافقه وقال محمد رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يرافقه فخرج  
في سفر فإن كانا في محمل أو كان كرههما واحداً أو قصدهما وحداً فهو مرافق وإن كان  
كرههما متخلفاً لم يكن مرافق وإن كان سهرهما واحداً كذا في فتوى القاضي

### الباب الرابع في اليمين على الخروج والإيمان والركوب وغير ذلك

من حلف لا يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو غير ذلك فامر بساناً فحمله فخرجه  
حسب كما لو ركب دابة فخرجت به فإنه يحسب كذا في فتح القدير، حلف لا يخرج فحمل  
مكرهاً وأخرج لم يحسب وكذا إذا كان يمين المدحول كذا في التمرناشي، إذا أخرج مكرهاً هل

تتحل اليمين حتى لو حرج بعد ذلك بنفسه لا يحث حتى تموا فيه والصحيح انه لا تحل  
فيحث بالخروج بعد ذلك وإن حمه غيره بغير امره فأخرجه وهو قادر على الامساح ولم يتبع  
ووضي بقلبه احتسماً فيه والصحيح انه لا يحث كذا في شرح الجامع الصغير لقاصيها، وبو  
أكره على ان يحرج أو يدخل برجه فعمل حث كذا في التمرنشي، ولو حلف لا يحرج لا  
يحث، لا بالخروج إلى المسكة كذا في الخلاصة، رجل حلف ان لا يحرج من داره فخرج من  
باب داره ثم رجع حث وإن كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج من باب  
الدار لا يحث كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يحرج من داره، لا إلى جداره فخرج منها  
بريد الحدة ثم أتى حاجة أخرى لم يحث كذا في الكافي، ولو حلف لا يخرج من الري إلى  
الكوفة فخرج من الري بريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد رحمه الله تعالى: إن كان نوى  
حين خرج من الري أن يمر بالكوفة فهو حاث وإن كان نوى أن لا يمر بها ثم بدا له بعد ما خرج  
وعاد إلى الموضع الذي يعمر به الصلاة فمر بالكوفة لا يحث وإن كانت نيته حين حلف أن لا  
يخرج إلى الكوفة خاصة ثم بدا له في الحج فخرج من الري ونوى أن يمر بالكوفة لم يحث فيما  
بينه وبين الله تعالى، ولو حلف لا يخرج من الدار إلا إلى المسجد فخرج بريد المسجد ثم بدا له  
بعد ذلك إلى غير المسجد لا يحث كذا في عي، قال القنوري: لخروج من الدار المسكونة أن  
يخرج بنفسه ومنعه وعينه والخروج من البلدة والقرية أن يخرج بيده خاصة<sup>(١)</sup> راد في المنتقى  
إذا خرج بيده فقد برأ أراد سراً أو لم يره كذا في المحيرة، ولو قال والله لا أخرج وهو في  
بيت من الدار فخرج إلى صحن الدار لم يحث إلا أن يري عين نوى الخروج إلى مكة أو خروجاً  
من البلدة لم يصدق قضاء ولا ديانة كذا في البحر الرائق، ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا  
البيت الذي هو فيه فخرج إلى صحن الدار حث قال المتأخرون من مشايخنا: هذا الجواب بناء  
على عرفهم عاماً في عرفه فصح الدار يسمى بيتاً فلا يحث ما لم يخرج إلى المسكة وعينه  
الغنى وإذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فأخرج إحدى رجله من الدار لا يحث في يمينه  
هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى المسألة في الأصل، وبعض مشايخنا قالوا إذا كان خارج  
الدار أسفل يحث في يمينه وبعضهم قدوا: إذا كان الاعتماد على رجل الخارجة يحث وإن لم  
يكن خارج الدار أسفل إلا أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يحث على كل حال وبه أحد  
شعبي الأئمة السرخسي وشعبي الأئمة الحماني هذا إذا كان يخرج قائماً بالقدم، وأما إذا كان  
قاعداً فأخرج قدميه وبذنه في البيت لا يحث في يمينه إلا إذا قام على قدميه فحسب يحث،  
وأما إذا كان مستلقياً على ظهره أو على بطنه أو على جنبه فقد حرج حتى صار بعض يده خارج  
الدار إن صار الأكثر خارج الدار يصير خارجاً وإن كان ساكناً في الدار، إذا حلف لا يخرج من  
هذه الدار وفي الدار شجرة أعصاتها خارج الدار فارقت تلك الشجرة حتى توسط الطريق وصار  
بحال لو سقط سقط في الطريق لا يحث سواء كان الخائف من بلاد العرب أو كان من بلاد  
العجم كذا في المحيط، وإذا حلف لا تخرج مرأته من هذه الدار فخرجت من أي موضع خرجت

(١) قوله راد في المنتقى راجع لمسألة الخروج من البلدة والقرية فلا يسر على أنه يكفي أن يخرج بيده  
في مسألة الدار أيضاً لا بحراري



وما من باب الدار وإنما من فوق الحائط وإنما من ثقب ثقبه يبحث في ثقبه، وإذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فعلى أي باب خرج حيث صواء خرج من باب قديم أو من باب حديث أحدثه بعد ذلك وإن خرج من فوق الحائط أو من ثقب ثقبه لا يبحث في ثقبه هكذا ذكر بعض مشايخنا في شرح إيمان الأصل، وذكر في الخليل إذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح إلى در بعض الخيران أو فتح باباً آخر لهذه الدار وخرج من ذلك الباب لا يبحث في ثقبه، قال أبو نصر النيسابوري: الصحيح أنه يبحث لأن الكل باب هذه الدار، وإذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب الذي عينه ذكر في إيمان الأصل أنه لا يبحث، وفي فتاوى أهل مصر فقد إذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار وهو يتوي باب الخشب فوقع الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يبحث ولو لم يرد باب الخشب يبحث كذا في الأخيرة، ولو حلف عليها لا تخرج من المنزل إلا في كذا فخرجت كذلك مرة فيه ثم خرجت في غيره بحث فإن كان عسى لا تخرج هذه المرة إلا في كذا فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يبحث، وإن حلف عليها أن لا تخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره أو خرجت وحدها ثم عطف فلان لم يبحث وإن حلف عليها أن لا تخرج من الدار فدخلت بيتاً أو كسفاً في علوها شارعاً إلى الطريق الأعظم لم يكن هذا خروجاً من الدار كذا في المسعودي، ولو حلف لا يخرج إلى مكة أو لا يذهب إلى مكة فخرج يريد بها ثم رجع بحث ويشترط للبحث أن يجاور عمرات مصره على سبيل الطروج إلى مكة حتى لو رجع قبل أن يجاور عمرات مصره لا يبحث وإن كان على هذه الشبهة كذا في الكافي، ولو حلف لا يخرج إلى مكة ماشياً فخرج من عمران مصره ماشياً ثم ركب بحث، ولو خرج راكباً ثم نزل ومشى لا يبحث كذا في خلاصة، ولو حلف لبائنين مكة وبم يأتها حتى مات بحث في آخر جرحه من أجزاء حياته، حلف لبائنيه عداً إن استطاع فلم يسمع عنه مانع من مرض أو سلطان أو عارض آخر فلم يأتها بحث كذا في الكافي، ولو حلف لا يأتي بعداد ماشياً فركب حتى دنا منها فدخلها ماشياً بحث كذا في الخلاصة، في المنقضي إذا حلف الرجل أن لا تأتي امرأته عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يبحث، ولو حلف لا يأتي فلاناً بهذا على أن يأتي منزله أو حابوته نفيه أو لم يلقه وإن أتى مسجده لم يبحث، وفي المنقضي رجل لزم رجلاً وحلف المنتزم لبائنيه عداً فأتاه في الموضع الذي لزمه فيه لا يبر حتى يأتي منزله فإن كان لزمه في منزله فحلف لبائنيه عداً وتحول الطالب من منزله إلى منزل آخر فأتى الخائف المنزل الذي كان فيه الطالب فلم يجده لا يبر حتى يأتي المنزل الذي تحول إليه ولو قال: إن لم آتلك عداً في موضع كذا فعبدي حر فأتاه فحلف لم يجده فقد بر بحلفه ما لو قال: إن لم أؤمك عداً في موضع كذا فعبدي حر فأتى الخائف في ذلك الموضع فلم يجده حيث يبحث وفيه أيضاً إذا حلف لغيره فلان أو لغيره فأتى به فلم يؤد له فخرج ولم يصل إليه لا يبحث في ثقبه وإن أتى بابه ولم يستاد قال: يبحث في ثقبه ما ثم يصح من ذلك ما يصح المعتاد والظاهر كذا في المحيط، ولو حلف أن لا يزوره حياً ولا ميتاً إن شيع جوارته لا بحث وإن أتى قبره

(١) قوله إن شيع جنازته حيث أتبع: الذي في الوفاة الإسلامية إذا شيع جنازته لا يبحث وإن رآه قبره بحث لأن رهارة الميت زيارة قبره عرفاً لا يبرأوي.

لا يحسن إلا أن يبري، ولو حلف لا أذهب إلى الله من هاهنا حتى ألقاه فتتورى عنه فباب عنه  
 بابه لم يحسن ركذاً لو حلف إن لم يحمل هذا إليه فحمل إليه ولم يجزه كذا في العتابة، وإذا  
 حلف لا يركب دابة فركب برماً أو حملاً أو بعلاً بحث في يمينه ويو ركب بعيراً لا يحسن في  
 يمينه مستحسناً فإن نوى جميع ذلك فهو على ما عسى وإن عسى نوعاً من الأنواع بأن نوى الخيل  
 وحده أو الحمار وحده دين فيما بين وبين الله تعالى ولا يدين في انقضاء إلا نوى التحصيل  
 من انقضاء العام ولو قال لا أركب فيمينه على ما يركبه الناس من الفرس والبعل ولو ركب ظهر  
 برسان بعد اليمين لا بحث، وفي فتاوى أبي الليث لو قال لا أركب ويوى الخيل أو الحمار لا  
 يدين فيما بين وبين الله تعالى كذا في المحيط، ولو حلف لا يركب فرساً يركب برماً لا بحث  
 وكذا لو حلف أن لا يركب برماً يركب فرساً لأن الفرس اسم للفرس والبردود معجمي وهذا  
 إذا كانت اليمين بالعربية فإن حلف بالفارسية حسب برسميد<sup>(١)</sup> بحث على كل حال كذا في  
 مساوي قاصيخان، إن حلف لا يركب الخيل يركب برماً أو فرساً بحث كذا في البدائع، إن  
 حلف أن لا يركب دابة فحمل عليها مكرهاً لم يحن كذا في عاية لبنان، ولو حلف لا يركب  
 دابة يركب دابة يسرح أو يكاف أو يركب عربداً بحث كذا في المحيط، حلف لا يركب مركباً  
 يركب سعيقة في لفتاوى حيث رواه هشام وقال الحسن في هرد لا بحث<sup>(٢)</sup> وعنه الفتاوى  
 كذا في فتاوى العتابة، ولفظ ستور<sup>(٣)</sup> لا يتناول الإبل إلا إذا كان في موضع يركب إبل أيضاً  
 كذا في البحر للكهف، ولو حلف لا يركب هذا السراج فزاد شيئاً أو نقص فركب بحث و  
 بدل الحاء لا بحث واعتبر في السراج هو الحناء كذا في الخلاصة، إذا حلف ليركب هذه الدابة  
 اليوم فأوثق وحبس ولم يقدر على ركوبها اليوم حنث كذا في فتاوى قاصيخان، حلف لا يركب  
 هذه الدابة وهو ركبها فدام عليها حنث، حلف لا يركب دابة فلان هذه صباح فلان دابته تلتك  
 فركبها لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة بين فلان وعيره لا يحنث، حلف لا  
 يركب دواب فلان فركب ثلاثاً منها حنث كذا في السراجية، من حلف لا يركب دابة فلان  
 فركب دابة عهد ماذون له مذهب أو غير مذهب لم يحنث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا  
 أنه إذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وإن نوى وإن كان الدين غير مستغرق أو لم يكن عليه  
 دين لا يحنث ما لم يسهه كذا في الهداية، حلف لا يركب سفينة إلى بعد فركبها حتى سار  
 فرائح ثم خرج لم يحنث كذا في الحاوي، في مجموع الثور رجل قال كذا ركبت دابة فله  
 علي أن أتصدق بها فركب دابة يترمه التصدق بها فإن تصدق بها لم اشتراها فركب مرة أخرى  
 لزمه لتصدق بها مرة أخرى ثم وثم كذا في الخلاصة، ولو قال: إن ذهبت إلى قرية كذا فمر  
 بضمها لم يحنث كذا في العتابة، وروى له رجل: اجلس فتمتع بعدي فقد: إن تعديت  
 فعدي حر فخرج إلى منزله فتمتع لم يحنث بخلاف ما إذا قال: إن تعديت اليوم كذا في  
 الهداية، ولو حلف لا يمشي على الأرض فمشى عليها يحنث أو حلف يحنث ولو مشى على  
 برسان لم يحنث، ولو مشى على ظهر إجمار<sup>(٤)</sup> حائلاً أو مستعلاً بحث كذا في الخلاصة

(١) لا يركب فرساً (٢) بوله وعليه الفتاوى حال ط الذي في عرف مصر أن يركب حصون السعوية ولا  
 يكد يطلق على غيرها فينبغي اعتبار عمومهم عنده اهـ (٣) دابة (٤) قوله إجمار: بكسر الهمزة  
 وتشديد الجيم السطوح كما في القاموس اهـ

## الباب الخامس في اليمين على الأكل والشرب وغيرهما

الأكل هو إيصال ما يحتمل المضغ بعينه إلى جوفه هشمه أو لم يهشمه مضغه أو لم يمضغه كالحب والذرة والفاكهة ونحوها، والشرب إيصال ما لا يحتمل المضغ من المائعات إلى الجوف كالماء والنبذ واللبن والعسل<sup>(١)</sup> الخوض والسويق الخوض وغير ذلك فإن وجد ذلك بحث وإلا فلا إلا إذا كان يسمى ذلك أكلاً أو شرباً في العرف والعادة فيبحث كذا في البدائع، والذوق معرفة الشيء بعينه من غير إدخال عينه في حلقه كذا في الكافي، لو حلف لا يأكل هذه الحوزة أو هذه البيضة عاتلها بحث كذا في السراج الوهاج، ولو حلف على أكل شيء لا يتأتى فيه المضغ بنفسه فأكس مع غيره فإن كان مما يؤكل كذلك بحث في يمينه نحو أن حلف أن لا يأكل لبن فأكله بخبز أو تمر أو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك بحث في يمينه وإن صب على ذلك ماء فشرب لم يحنث كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فشربه لا يحنث ولو حلف أن لا يشرب فأنزه فيه وأكله لا يكون حائثاً وعلى هذا أكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب قالوا: هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية فأكس أو شرب كان حائثاً وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل هذا الخبر فحلفه ودفعه وصب فيه ماء لم شربه لم يحنث ولو أكسه مبلولاً بحث كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل لباً فطبخ به أرراً فأكله قال أبو بكر البلخي: لا يحنث وإن لم يحصل فيه ماء وإن كان يرى عينه كذا في الحاوي، ولو حلف لا يأكل سمك فأكس صديقاً قد لت بمسمن ولا ثبة له ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن أجزاء السمك إذا كانت تستعين ويوجد طعمه يحنث وإن كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحنث كذا في البدائع، رجل حلف أن لا يأكل رياً فأكس عصيداً جعل فيها الرب قالوا: لا يكون حائثاً في يمينه إلا أن يكون الرب قائماً بعينه على العصيد كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل زعفراناً فأكس كعكاً على وجهه زعفران بحث كذا في فتح القدير، ولو حلف لا يأكل سكرأ فأكس سكرأ في القم ومعه حتى ذاب فابتذله لم يحنث كذا في الخلاصة، حلف أن لا يأكل حلاً فأكس سكباجة لا يكون حائثاً لأنه لا يسمى حلاً كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا عقد بيمينه على ما هو مأكول بعينه يصرف إلى أكل عينه وإذا عقد على ما ليس بمأكول بعينه أو على ما يؤكل بعينه إلا أنه لا يؤكل كذلك عادة يصرف إلى أكل المتخذ منه كذا في الوجوه للكردي، حلف لا يأكل من هذه النخلة أو الكرم فأكس من وطبها أو تمرها أو حمارها أو طلوعها أو بسورها أو دهن يخرج من ثمرها أو عنبه أو عصيره بحث لكن الشرط أن لا يتغير بمسحة حادثة حتى لا يحنث بالثبوت والباطل والنخل والديس المصبوخ كذا في الكافي، وبز أكل من غير النخلة لا يحنث هو الصحيح كذا في السهر للفاقي، ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئاً فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يأكل من هذه القدر وقد اغترف منها قبل بيمينه قصعة فأكس ما في القصعة لا يحنث كذا في

(١) قوله الخوض: يعني غير الجاهل تأمل.

الخلاصة، رجل حلف لا يأكل البطيخ فأكَل<sup>(١)</sup> حذجة قالوا: لا يحث في يمينه منهم الشيخ الإمام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى، وهذا إذا كان بحال لا يسمى بطيخاً، لو حلف لا يأكل هذه الحذجة فأكَلها بعد ما تبطخت اختصموا فيه، والصحيح أنه لا يكون حائناً، حلف أن لا يأكل من هذه البطيخة فأكَل منها حذجة أو بطيخاً كان حائناً كما لو حلف أن لا يأكل من هذه الشجرة فأكَل مما يخرج منها كذا في فتاوى قاضيهان، ولو لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف اليمين إلى ثمرها كذا في التبيين، ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فأخذ غصناً من أعصانها ووصله بشجرة أخرى فأكَل ذلك الغصن وانضم فأكَل من ذلك الثمر احتلف المشايخ فيه قال بعضهم: يحث وقال بعضهم: لا يحث والمسألة في السير الكبير، ولو حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصل بها غصن شجرة أخرى بأن حلف على شجرة التمام فوصل بها غصن شجرة الكمثرى ينظر إن سمي الشجرة باسم ثمرها مع الإشارة إليها في اليمين باد قال: لا أكر من هذه الشجرة التمام لا يحث وإن اقتصر على الإشارة وسمية الشجرة ولم يتعرض لثمرها بأن قل: لا أكل من هذه الشجرة وباقي المسألة بحالها يحث وعلى قهس ما تقدم يجب أن يكون فيه اختلاف المشايخ كذا في الظهيرية، حلف لا يأكل هذا الطلع صار يسراً أو البسر فصار رطباً أو الرطب فصار ثمر أو العنب فصار ربيعاً أو عصيراً أو اللب فصار شيرراً أو زهداً أو سمياً أو أقطاً أو مصلاً فأكَله لم يحث كذا في التمرناشي، إذا حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فصار كبشاً فأكَله حث كذا في المجوهرة البيرة، رجل حلف أن لا يأكل هذا اللبن فجعله جبناً وأكَله لا يحث في يمينه إلا أن يوري أكل ما يتخذ منه كد في فتاوى قاضيهان، والأصل في جنس هذه المسائل أنه إذا عقد اليمين على غير موصوفة بصفة فإن كانت الصفة داعية إلى اليمين تعيد اليمين بغيرها وإلا فلا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، حلف لا يأكل من رهر هذه الشجرة فأكَل بعد ما صار بوراً أو مشمشاً لم يحث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يأكل جور فأكَل منه رطباً أو يابساً حث، وكذلك اللوز والفسق والتين وأشياء ذلك وإن حلف لا يأكل حبباً فأكَل منه يابساً أو رطباً حث كذا في المبسوط، ولو حلف لا يأكل رطباً ولا يسراً أو لا يأكل رطباً أو يسراً فأكَل مذباً حث في يمينه وهذه المسألة على أربعة أوجه - إذا حلف لا يأكل يسراً فأكَل يسراً مذنباً وهو الذي عامته بسر وفيه شيء من الرطب حث في يمينه في قولهم وكذلك إذا حلف لا يأكل رطباً فأكَل رطباً مذنباً وهو الذي عامته رطب وفيه شيء من البسر حث في قولهم، ولو حلف لا يأكل يسراً فأكَل رطباً فيه شيء من البسر يحث في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، والرابعة إذا حلف لا يأكل رطباً فأكَل يسراً فيه شيء من الرطب حث عندهم، وأما إذا حلف لا يأكل إذا كانت للمعقود عليه حث عند الكل وإن كانت انقلية لعبر المعقود عليه يحث عندهما هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، ولو أكل البسر المذنب أو الرطب المذنب جزءاً فجزءاً منفرداً بأن ميز الرطب المذنب أجزاء فأكَل كل جزء منهما منفرداً يحث بالاتفاق كذا في التتارخانية، وبر حلف لا يأكل عسل فأكَل شهد يحث، ولو حلف لا يأكل شهداً فأكَل عسل لا يحث كذا في المحيط، ولو حلف على الثقل فهو على الرطاب كلها من

المحصرات وإن أكل ياهماً من ذلك لا يحث ولو أكل بصللاً لا يحث إلا أن يتوبه كذا في التارخانية ناقلاً عن الحجة، سئل شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن العفصل عن حلف لا يأكل عبياً فأكمل حشراً هل يحث ثم لا قال - يحث وإن حلف لا يأكل حشراً فأكمل عبياً لم يحث والخمر المحصرم هكذا في العهريّة، ولو حلف لا يأكل من هذه الشاة يصرف إلى اللحم دون ما يخرج منها وكذا في كل ما كحل كذا في الخلاصة، ولو قل - بما يحرج من هذه الشاة أو من تربها حث في اللبن والخبث والربود دون السمسم والشيبر كذا في العتابة، وكذا لو قل: لا يأكل من نزل هذه الشاة فأكمل من سحيفها الذي يقال له بالفارسية دوع رده يحث لأنه من تربها ولو أكل من مرقّة تتخذ من مخيضها يقال له بالفارسية دوع آية لا يحث لأنه صار شاة آخر كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل دهاً يحث يأكل دهن الكراع، ولو حلف لا يأكل من حمو هذه الكرم وحامضه فأكمل من بسره وعبه يحث، ولو حلف لا يأكل من هذا المسوخ فادبث آية هذا المسوخ حتى صارت دهنأ فأكمل لا يحث كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل من السمسم فأكمل من دهنه لا يكون حائناً وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الدجاجة فأكمل من بيضها أو فروخها لا يكون حائناً، وكذا لو حلف لا يأكل من هذه الببضة فأكمل من فروخها لا يكون حائناً كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن حلف لا يأكل لحماً فأي لحم أكل من جميع الحيوانات غير السمك حث سواء أكله طسفاً أو مشوياً أو قسداً وسواء كان حلالاً أو حراماً كاللينة ومثروك التسمية وديحة الهوسي وحيد المهرم فاما السمك وما يعثر في الماء فلا يحث وإن بوى السمك يحث هكذا في الاختيار شرح الظنار، قالوا: لو كان الحائف غواربياً فأكمل السمك يحث لأنهم يسمونه لحماً كذا في محيط السرخسي، وإن أكل لحم خنزير أو لحم إنسان يحث والصحيح أنه لا يحث بلحم الخنزير والأدمي لأن أكله ليس بمعتارف ومسي الإيمان على العرف وذكر الزاهد العنابي أنه لا يحث وعليه الفتوى كذا في الكفاية، ولا يحث يأكل الشيء وبه قال أبو بكر الإسكاف وهو الأظهر وعليه لغوى كذا في التوجيز للكردي، ولو أكل ما يكون في الحشو من الكرش والكبد والطحاح يحث في يمينه، وهذا بناء على عرف أهل الكوفة فإن هذه الأشياء في عرفهم كانت تباع مع اللحم وتستعمل استعمال اللحم فاما في عرفنا فلا يحث في يمينه كذا في المهبط، وعليه الفتوى كذا في جوهر الاحلاطي، ولو أكل الرأس والأكارع يحث ولا يحث يأكل الشحم والآلية إلا إذا نراه في اللحم بخلاف شحم الظهر حث به بل أنه كذا في فتح القدير، ولو أكل الحمرة التي هي وسط الآلية حث كذا في الخلاصة، حلف لا يأكل لحم شاة فأكمل لحم عتر يحث وقال الفقيه أبو الليث: لا يحث مصرها كان الحائف أو قروباً وعليه الفتوى كذا في فتح القدير، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: إذا حلف الرجل لا يأكل لحم دجاج فأكمل لحم انديك يحث في يمينه، الأصل في جنس هذه المسائل أن اليمين متى أصبحت إلى اسم جنس يدخل تحت اليمين الذكر والأنثى من ذلك الجنس ومتى أصبحت إلى اسم ذكر على المخصوص لا يدخل تحت اليمين الأنثى وكذلك إذا أصبحت إلى اسم الأنثى على المخصوص لا يدخل تحت اليمين الذكر كون الاسم خاصاً للأنثى لا يعرف بعلامة انتهاء لا محالة لأن ذلك مشترك لأنه قد يكون للثاني وقد يكون للثاني وإن يعتبر به

الوصح وإنه يتلقى من قبل الفل ملو حلف لا يأكل لحم دجاجة فاكل لحم انديك لا يحسث وكذلك إذا حلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحسث قال وإذا حلف لا يأكل لحم جمل أو حلف لا يأكل لحم بعير أو حلف لا يأكل لحم بيل أو حلف لا يأكل لحم جزور دخل تحت السمين الذكور والأنثى وكذلك يدخل تحت السمين البختى والعربي ولو حلف لا يأكل لحم بعثي فاكل لحم عربي أو حلف لا يأكل لحم عربي فاكل لحم بعثي لا يحسث في عنه ولو حلف لا يأكل لحم ناقة فاكل لحم الذكر من العرب أو البخت لا يحسث ولو حلف لا يأكل لحم بقر فاكل لحم البقرة اسم جنس والثناء فيها للإفراد ولو حلف لا يأكل لحم ثور فاكل لحم أنثى لا يحسث ولو حلف لا يأكل لحم بقر فاكل لحم حاموس لا يحسث في يمينه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع، وفي أحاديث أنه يحسث بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم حاموس فاكل لحم البقر حيث لا يحسث وأحاموس اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط، قال رضي الله عنه. ويسفي أن لا يحسث في لفصيل لأن الناس يعرقون بينهما كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يأكل من هذا اللحم شيئاً فاكل من مرقته لا يحسث إن لم يكن له مية المرقة كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يأكل من اللحم الذي يحيى به دلال فجاء فلان بلحم فشواه ووضع تحته حيواً وجعله جرداً فاكل الخائف من الجرداء الذي أصابه دسم اللحم كان حاشاً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال كلما اكلت لحماً فعيد من عبيدي حر فاكل حماً لرمه بكل لفظة عتق عبد كذا في الطهريّة، ولو حلف لا يأكل شحماً فاكل شحم البطر حسث وإن أكل شحم الظهر وهو الذي حالاه لحم لم يحسث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الكافي، ولو عزل شحم الظهر وأكله لا رواية في هذا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولمائل أن يقرض عنه لا يحسث، وفي الخلاصة الخانية هذا إذا حلف بالعربية وإن حلف بالعارسية فاكل شحم الظهر قالوا. لا يحسث لأن اسم يه لا يتناول شحم الظهر كذا في التترحية، ولو حلف لا يأكل شحماً فاكل إليه لم يحسث لأن الآية عبر باللحم والشحم اسماً ومصى وعرفاً هكذا في الكافي، ولو حلف لا يأكل طعاماً من ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الإدام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسهمونيا كذا في البدائع، ولو حلف لا يأكل هذا لطعام إن لم يوقته يوم فهلك ذلك الطعام أو أكله غيره أو مات الخائف حسث في يمينه وإن وقته يوم فقال. لا يأكلن هذا الطعام اليوم فمات الخائف قبل مصي اليوم لا يحسث بالإجماع وإذا هلك ذلك الطعام قبل مصي اليوم لا يحسث قبل مصي اليوم بالإجماع حتى لا يلمه الكفار ولو عجبها لا يجوز وإذا مصى اليوم اسلموا فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: لا تفرمه الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يأكل طعاماً يهوي طعاماً يعينه أو حلف لا يأكل لحماً يتوي حماً عينه فاكل غير ذلك لم يحسث كذا في المبسوط، روي عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى فبعض حلف لا يأكل طعاماً فاضطر إلى ميتة فاكل منها لم يحسث وقال الكرخي وهو عدي قول محمد رحمه الله تعالى روي عن رسم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحسث كذا في البدائع، ولو حلف لا يأكل الطعام فاكل منه شيئاً يسيراً

حيث وكذلك لو حلف لا يشرب الماء فإن عسى أكله أو اطعمه لم يحث بهذا كذا في المبسوط، الأصل أن كل شيء يأكله ارجس في مجلس أو يشربه في شربة فاحلف على جميعه ولا يحث بأكل بعضه لأن المقصود الامتناع عن كله وكل شيء لا يطاق أكله في مجلس ولا شربه في شربة يحث بأكل بعضه لأن المراد باليمين الامتناع عن أصله لا عن جميعه لأن ما يمنع فمعه في الغالب لا يفصد باليمين، حلف لا يأكل ثمر هذا البستان أو ثمر هاتين النخيلين أو من هذين لرعيين أو من لبن هاتين الشائين أو من هذا الضم فاكل بعضه يحث ولو حلف لا يأكل سم هذه الحماة فاكل بعضه حث ولو حلف لا يأكل هذه البيضة لا يحث حتى يأكل كلها وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فإن كان يقدر على أكل كنه دفعة واحدة لا يحث حتى يأكل كله وإن سم يقدر حث بأكل بعضه وفي رواية إن كان الشيء يمكنه أن يأكله في جميع عمره لا يحث ما لم يأكل كله والاول أصح وهو اختار المشايخا وعن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يأكل لحم هذا الخنزير فهو عني بعضه لأنه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرخسي، إذا حلف لا يأكل هذه المرأة فاكلها فلا حية أو حيتي حث استحسان وإن ترك أكثر من ذلك ما لم يجر العرف أن يتركه الأكل لا يحث وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الشعير فأكله إلا حبة أو حيتين يتركهما فإنه يحث في يمينه كذا في المحيط، حلف لا يأكل هذا الرعي فاكل إلا قليلاً منه يحث إلا إذا نوى الكل وهل يصدق قضاء فيه رويان كذا في الوجيز للكردي، وهو قال إن أكلت هذا الرعي فامرأته طالق ثم قال إن لم أكله فعنده حر فاحيله في ذلك حتى لا يعتق عبده ولا تطلق امرأته أن يأكل نصف ويترك النصف كذا في المحيط، ولو حلف ليأكل هذا الرعي فأكله إلا كسرة كان باراً إلا أن يموي أن لا يترك شيئاً من الرعي كذا في فتاوى فاضيلان، والصحيح في قوته هذا الرعي عليه حرام أن لا يحث بأكل البعض، قال لغيره: والله لا أكل من طعامك فإن أكلت منه فهو علي حرام فاكل لقمة حث في اليمين الأولى فإن عاد فاكل حث في اليمين الثانية أيضاً ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي، ولو قال لعبدية أكل هذا الرعي اليوم فهو حر فأكلاه لم يعتق ولو كان بحال لا يظلم أحدهما أكله فأكلاه عقاباً بدلالة الحلال كذا في شرح الجامع الكبير لنحوي في باب اليمين التي تنفع على الواحد أو على الجماعة، وهو قال لأمرأته: إن أكلتاه هذين الرعيين معبدتي حر فأكلت كل واحدة منهما رعيّاً عتق العبد وكذلك لو أكلت إحداهما الرعيين إلا شيئاً وأكلت الباقي الأخرى يحث كذا في محيط السرخسي، ذكر في الأصل إذا قال لسانه: ابتكر أكلت من هذا الطعام فهي طالق فاكل جميعاً طلق ولو قال ابتكر أكلت هذا الطعام ولم يقل من الطعام فاكلت ينظر إن كان الطعام كثيراً بحيث لا يقدر الواحد على أكله طلق وإن كان الطعام قليلاً بحيث يقدر الواحد على أكله لا يقع الطلاق عليهن إذا أكلن كذا في محيط في الفصل السابع، إن حلف طائعاً أو مكرهاً أن لا يأكل شيئاً ساء مأكله حتى أكله حث وكذلك إن أكله وهو معني عليه أو محتون وإن أوجر أو صب في حلقه مكرهاً وقد حلف لا يشربه لا يحث ولكن لو شرب منه بعد هذا حث كذا في المبسوط، حلف أن لا يأكل ملحاً فاكل طعاماً إن لم يكن ملحاً لا يكون حاثاً وهو المختار وإن كان ملحاً كان حاثاً كما

لو حلف أن لا يأكل لفلان فأكمل طعاماً فيه لفلان إن كان يوجد طعامه كان حراماً ولا فلا وقد  
 ألقبه أبو الليث رحمه الله تعالى. لا يحث من لم يأكل من الخبز أو مع شيء آخر  
 وعينه العتوى فإن كان في يمينه من يدين عني أنه أراد به الطعام المالح فهو على ذلك كذا في  
 فتاوى قاضيهان. مثل شبع الإسلام الزهد رحمه الله تعالى عمن حلف لا يأكل حساً وحلف  
 لأخر لا يأكل بصللاً وآخر لا يأكل فلفللاً وبعد محشواً جعل فيه هذه الأشياء كلها فأكملها  
 لعالمون كلهم لم يحث أحد إلا صاحب الفلفل لأن الفلفل لا يؤكل إلا هكذا فانصرف يمينه  
 إليه، ولو حلف لا يأكل من طعام امرأته فادحت عليه الطعام فقالت له دار بحور فأكمل لا  
 يحث لأنه صار ملكاً له ولو لم تقل دار بحور وبقي المسألة بحالها يحث، رجل به فليز امر  
 رجلاً أن يحفظ هذا العاليز فادح له أن يأكل منه ما يشاء وحلف هذا احتفاظ بطلاق امرأته أن لا  
 يأكل من فليزه أي فليز نفسه وليس له فليز ملك ولا مستاجر ولا مستعار فأكمل من هذا العاليز  
 الذي امر بحفظه لا تصح امرأته إلا إذا كان يضاف إليه العاليز عرفاً بدون ذلك فلا يحث كذا  
 في «الظهيرية»، إذا حلف لا يأكل تمر فأي نوع من التمر أكله يحث ولو أكل حبساً يحث لأن  
 الخيس اسم سمر يلقى في اللبن حين يمتنع فيؤكل وكذلك إذا أكل عصيدة انحدر من التمر  
 يحث كذا في «الدحيرة»، ولو حلف لا يأكل هذه التمرة واحتفظ بتمر فأكمل ذلك لتمر كذا  
 حث كذا في «الميسر»، ولو حلف لا يأكل تمرأً ولا بية له فأكمل قسماً لا يحث وكذا إذا أكل  
 بسر مطبوخ أو رطب لأن ذلك لا يسمى تمرأً في العرف إلا أن يوي ذلك كذا في «البياتع»،  
 حلف لا يأكل من هذا اللدني فأكمل من خبزه أو محد حبباً أو حيزاً لعطائف يحث كذا في  
 جوهر الأحلاطي، وإن أكل من اللدني أو عجينه لم يذكر في الكتاب والصحيح أنه لا يحث  
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان، وإن عني أكل اللدني يمينه لم يحث بأكل الخبز كذا  
 في النكافي، وإذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة وهو يوي أن لا يأكل حبها صحت بینه حتى يوي  
 أكل من حبها لا يحث لأن يوي أن لا يأكل من يتحد معها صحت بینه أيضاً حتى لا يحث  
 بأكل عبيها وإن لم يكن له بية فأكمل من حبها لم يحث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وعندهما يحث ولو أكل من عبتها حث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في «الدحيرة»،  
 وإن أكل من سويقها لا يحث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الظاهر من  
 قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل من هذه الحنطة  
 فزرعها وأكل من عبتها لم يحث كذا في «جواهر البيرة»، وإذا حلف لا يأكل حباً ولا بية له  
 فهذا على حيز الحنطة والشعير وعلى ما يتعارف الناس في ذلك البند بخلاف الخبر من حتى لو  
 تصور موضع لا يأكل أهله حيز الشعير لا يحث بأكل حيز الشعير أيضاً ولو أكل حيز الأرز فإن  
 كان من أهل بلد حيزهم دنت تصرف يمينه إليه وما لا فلا كذا في «عيب»، حلف لا يأكل حيز  
 فأكمل قرصاً يقال له بالدرسبة كنيجه أو جور بسجا أو ميسر فارسيته نواه قال محمد بن سلعة  
 لا يحث في «سوجه اشلاط» واختار ما قاله الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن في «الجموريج» لا  
 يحث لأنه لا يسمى حيزاً مطلقاً وصار كذا بقدر بالفارسية من ردائل أما في «القرص» والميسر  
 يحث لأن القرص حيز مطلق والميسر حيز وريادة كذا في «الفتاوى» لكبرى، وإن أكل حيز



الفضائف لا يبحث إلا إذا رواه كذا في نهضة، إذا حلف لا يأكل حبة فلاة ولا خبيرة هي التي  
 نصرت أخيراً في السور دون التي تمنعته ونهضته لنصرت فإن أكل من حبة التي حبرته حث ولا  
 فلا كذا في الصهير، رجل حلف أن لا يأكل حبة فاكهة نريد، لا يبحث في عنبه وكذا لو أكل  
 لا كنه لا يبحث في عنبه، رجل حلف أن لا يأكل مرقاة فأكمل سوس أم أو لعله لا يكون  
 حاشاً، لو حلف أن لا يأكل هذا الخبز فأكله بعد ما تمت لا يبحث كذا في فتاوى قاضيه  
 وبو أكل العصفرة أو الفساح لا يبحث ولو حلف لا يأكل حبة فأكمل سوسق يقول بالعارسة  
 سوسق قل محمد رحمه الله تعالى. ينبغي أن يبحث كذا في الخلاصة، سوسق للحجدي رحمه  
 الله تعالى عن حث لا يأكل خبز وتمر فأكمل أحدهما فقال لا يبحث ما لم يأكلهما كذا في  
 الينيمة، رجل حلف لا أكل لثواء ولا مية له يقع على اللحم خاصة دون البندق والجراد انشوي  
 إلا أن ينوي كل ما ينوي من بشر وغيره ليعمل بيته كذا في لكافي، إن حلف أن لا يأكل  
 رأساً فإن نوى الرأس كله من السمك والغنم وغيرهما فأبى ذلك، أكل حث وإن لم يكن له  
 سة فهو على نعمه والفر خاصة في قود أبي حنيفة حمة الله تعالى وقا. أبو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى: اليمين اليوم على رؤوس القسم خاصة كذا في البدائع، وهذا اختلاف عصر  
 و زمان لأن المعروف في منه بهما وفي رسمهما في تضم خاصة وهي رأساً يعني على حسب  
 عادة كذا في الهداية، ولا يدخل في يمين رؤوس الجرد والسمك والعصافير بالإجماع وكذا  
 رؤوس الإنبل لا تدخل بالإجماع ولو حلف لا يأكل بيضاً ولا ثنية له فهو على بيض الصغير كله  
 لأور والدجاج وغيره ولا يبحث في بيض السمك إلا أن ينويه كذا في السراج الوهاج، حلف  
 أن لا يأكل طبعاً إن نوى جميع الطيور حث فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً فهو على النجم  
 الطيور استحسنوا قالوا: هذا إذا طبع النجم أم النقية البيضة فلا تسمى طيوراً وإن طبع  
 النجم ياء فأكمل المرقاة مع الخير ولم يأكل النجم كان حاشاً كذا في فتاوى قاضيه، وبو حلف  
 لا يأكل من ضبيخ فلاة فسحنت له قدر طبعها غيرها لم يبحث وإذا قال أكرهت كرم كرمه  
 أو يحورم<sup>(١)</sup> فكذلك فسحنت قدراً ضبيخاً غيرها لا يبحث لأن كرمه. كرم كرمه تو يراد به عرف  
 بعته تو<sup>(٢)</sup> كذا في الفيط، وبو حلف لا يأكل الخنوء والأصل في هذا أن الخنوء عندهم كل  
 حلوا ليس من حسنة حامض وما كان من حسنة حامض فليس يحلو ويرجع فيه إلى أن يعرف  
 فحلت بأكل الخبيص والغسل والسكر والباصل والترب والشم وأشباه ذلك وكذا روى تعالى عن  
 محمد رحمه الله تعالى إذا أكل نبيلاً رطباً أو يابساً أنه ليس من حسنها حامض فحلوا معنى  
 الخلاوة فيه وبو أكل عنباً حلوا أو بضبيخاً حلوا أو رماناً حلوا أو حامضاً حلوا لم يبحث لأن من  
 حسنة ما ليس بحلو فله حلوا معنى الخلاوة فيه وكذا الزبيب ليس من حلو لأن من حسنة ما  
 هو حامض وكذا لو حلف لا يأكل خلاوة فهو مثل الحلوا ولو حلف لا يأكل حبة فأي حبة أكل  
 من سمسم أو غيره لا يأكله إلا إذا بحث فإن عني شيئاً من ذلك بعينه أو سماء حث فيه  
 ولم يبحث في غيره ولا يبحث إذا ابتلع نولاً كذا في البدائع، في الفتاوى رجل حلف لا يأكل  
 حراماً فاشترى بذرهم عنبه طعماً فأكله لا يبحث وهو أنتم ولو أكل حبة أو حماً عنبه يبحث

(١) إن أكلت من العلف الذي سقطت (٢) لأنه يراد بالتسحب الطبخ

ولو باع الخبز أو اللحم بزميت فأكله لم يحث ولو أكل لحم كلب أو قرد أو حداة قال أسد بن عمرو رحمه الله تعالى لا يحث وقال بصير وبه نأخذ وقال الحسن: كله حرام وقال الفقهاء أبو الليث: ما كذب فيه اختلاف العلماء لا يكون حراماً مطلقاً ثم قال صاحب الكتاب: ما أحس ما قال أبو الليث ولو اضطر فأكمل المحرم أو الميتة لاختص المشايخ فيه واختار أنه يحث لأن الحرمة باقية إلا أن الإثم موضوع، وفي فوائد شمس الأئمة إجماعاً على أن أكل من الكرم الذي دفع معامله وهو قد حلف لا يأكل حراماً لم يحث كذا في الخلاصة، إن غصب حنطة فصحبها إن أعصاه مثلها قبل أن يأكل لا يحث في يمينته وإن أكلها قبل أداء الصمان وقبل قضاء القاضي عليه حث في يمينه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يأكل هذا بسب أو هذه الرمانة فجعل بمضغه وبرمي يتلفه ويتلف ما لم يحث لأن هذا لا يسمى أكلاً وإنما يسمى مضاً ولو عصر ماء العنب أو ماء الرمانة وسق يشربه وأكل قشره وحصرمه حث في يمينته ولو مضغه وابتلعه كذلك بصير أكلاً بابتلاع لقشره وحصرمه لا بابتلاع الماء، وفي بعضون قال إذا حلف لا يأكل هذا للعنب ولا كره ورمى بقشره وحصرمه ويتلف ماءه لم يحث ولو رمى بقشره ويتلف ماءه وحبه حث وعلى الصدر أنشهد في واقعاته فقال: لأن العنب اسم لهذه الأشياء الثلاثة ففي الوجه الأول أكل الأقل فلا يكون أكلاً للعنب وفي الوجه الثاني أكل الأكثر ولا أكثر حكم الكل كذا في المحيط، ولو حلف لا يأكل فاكهة فأكمل عباً أو رماناً أو رطباً لم يحث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يحث هكذا في الهداية، قال الفقهاء أبو الليث: بقولهما نأخذ للفتوى لأنه أظهر ثم الخلاف إذا لم يوسد، وأما إذا نواهها يحث بالاتفاق كذا في شرح المفاتيح للشيخ أبي المكرم، والتين والشمش والتفاح والخوخ والفستق والإحاضر والعناب والكمثرى والسفرجل فاكهة إجماعاً رطبها ولباسها ونبيها ونضيجها لا الخيار والمغناء والجرر بالإجماع، والثبوت فاكهة وعند الإمام القنوري البطيخ من الفواكه وسق بعده الإمام الحلواني منها، قال الإمام: السمسق والياقلاء ليسا من الثمار والخاص أن كل ما يعد فاكهة عرفاً ويؤكل تفكهة فهو فاكهة وما لا فلا كذا في الوجيز للكردي، واللوز والجوز فاكهة ذكره في الأصل من جملة الفواكه اليابسة، قالوا: هذا في عرفهم فاما في عرفنا فلا يعد ذلك من جملة الفواكه اليابسة وقال محمد رحمه الله تعالى: يسر السكر واليسر الأحمر فاكهة كذا في محيط السرخسي، والزبيب والتمر وعند الرمان إذا يبس لا يكون فاكهة كذا في فتاوى قاضيهان، وهذا بالإجماع هكذا في البدائع، وعن محمد رحمه الله تعالى إذا حلف لا يأكل من فاكهة العام فإن كان في أيام الفاكهة الرطبة فهو على الرطب ولا يحث بأكل الياقوت وإن كانت اليمين في غير وقت الرطب فهو على الياقوت استحساناً وبه أخذ الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيهان، من حلف لا يأكل فاكهة شيء أصطليح به فهو إدام كالحلّ والزيت والفصل واللبن والزبد والسمس والرق والمغ و لم يصح الخبز مما نه جرم كجرم الخبز وهو بحيث يؤكل وحده ليس بإدام كاللحم والبيض والتمر والزبيب وهذا التفصيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو إدام وهو رولية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير،

ويقول محمد رحمه الله تعالى أخذ العقيه فهو النيث قال في الاحتيار: وهو المختار عملاً بالعرف وفي المحيط وهو الاظهر قال القلانسي في تهذيبه: وعليه الفتوى كذا في السهرلقائي، والحاصل ان ما يصح به كالحل وما ذكرنا إدام بالإجماع وما يؤكل وحده غلباً كالبطيخ ولعنب واسمر والزبيب وأمثالها ليس إداماً بالإجماع على ما هو الصحيح في البطيخ والعنب أما يقول فليست بإدام بالاتفاق كذا في فتح القدير، وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن له نية فإن موى على ما نوى إجماعاً كذا في التبيين، والمفاهمة ليست بإدام إجماعاً كذا في السراج (الوهاج)، وإذا حلف لا يأكل من كسب فلان فورث المخلوف عليه شيئاً وأكله الخائف لا يحث ولو اشترى شيئاً أو وهب له شيء أو تصدق عليه بشيء وقيل فأكله الخائف حث في يمينه، ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاشترى شيئاً حلف من المخلوف عليه مما اكتسبه المخلوف عليه أو وهب المخلوف عليه ذلك من الخائف وأكله لا يحث ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فاكسب المخلوف عليه مالاً ومات وورثه رجل فأكله الخائف حث في يمينه وكذلك لو ورثه الخائف فأكل يحث بخلاف ما لو انتقل إلى غيره بغير الميراث بשרاء أو وصية لا يحث كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فأكل من ميراثه حث فإن مات وورثه فأورث ذلك الميراث فأكل منه الخائف لا يحث كذا في البدائع، ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فأوصى له إسان فأكل الخائف يحث ولو وهب المخلوف عليه طعاماً للخائف وقبضه ثم أكل لم يحث وكذا لو أوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا أرض الميراثات كذا في الخلاصة، رجل معه دراهم فحلف أن لا يأكلها فاشترى بها دنانيراً وقلوساً ثم اشترى بعد ذلك بالدنانير أو القلوس طعاماً فأكله قال محمد رحمه الله تعالى: يكون حائناً في يمينه وإن حلف لا يأكل هذه الدراهم أو الدنانير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض بطعام فأكله لا يكون حائناً وكذا لو اشترى بالدراهم شعيراً ثم اشترى بالشعير طعاماً فأكله لا يكون حائناً، قال: إذا حلف على ما لا يؤكل أن لا يأكله فاشترى بها ما يؤكل فأكله لا يكون حائناً كذا في فتاوى قاضيهان، حلف أن لا يطعم فلاناً من ميراث والده فورث طعاماً فأطعمه أو دراهم فاشترى بها طعاماً وأطعمه يحث وإن بدل الطعام بطعام آخر وأطعمه لا، حلف لا يأكل من ميراث والده شيئاً فمات والده وورث ماله فاشترى به طعاماً فأكله لا يحث في القيس ويحث في الاستحسان لأن الميراث هكذا تؤكل في العادة وإن اشترى بالميراث شيئاً ثم اشترى بذلك الشيء طعاماً وأكل لا يحث، حلف لا يأكل من زروع فلان فأكل منه ما هو عند المزارع أو عند المشتري منه يحث وإن اشترى منه آخر وبدره فأكل من ذلك الخارج لا يحث كذا في الوجيز للكردي، إذا حلف لا يأكل من ملك فلان أو مما ملكه فلان فخرج شيء من ملكه إلى ملك غيره وأكله الخائف لا يحث كذا في المحيط، إذا حلف لا يأكل مما اشترى فلان أو مما يشتري فاشترى المخلوف عليه لنفسه أو لغيره فأكل منه الخائف حث فإن باعه المخلوف عليه من غيره بأمر للمشتري له ثم أكل منه الخائف لم يحث كذا في البدائع، وإذا حلف الرجل لا يأكل لحماً اشتراه فلان فاشترى فلان سخلة وديعها فأكل الخائف لا يحث كذا في المحيط، رجل حلف لا يأكل طعام فلان هذا فباع فلان المخلوف عليه ثم

أكل الخالف لم يبحث عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى بحث هكذا في شرح الزبائد للعاصبي، وإذا حلف لا أكل من طعام يصنعه فلان أو من خبز يخبره فلان ثم صسعه وباعه وأكل منه بحث، ولو حلف لا يأكل من طعام فلان وعلان باع الطعام فاشترى منه وأكل يبحث، ولو قال لا أكل طعامك هذا فاعده له فأكله لم يبحث في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإذا حلف لا يأكل من علة أرضه فأكل من ثمن لفلة حث وإذا نوى أكل نفس ما يخرج منها دين في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في لدخيرة، وجعل حلف أن لا يأكل من طعام فلان ولا نية له فاشترى الخالف منه الطعام أو وهبه فلان من غيره فاشترى الخالف من ذلك وأكل لا يبحث في يمينه كذا في فتاوى قاضيخان، في الأصل لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتري له فلان مع غيره حث إلا إذا نوى شراءه وحده كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يأكل من طعام فلان فأكل من طعام مشترك بينه وبين غيره يبحث وكذلك لو حلف لا يأكل من خبز فلان فأكل من خبز مشترك بينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا يأكل من رغيف فلان فأكل من رغيف بينه وبين آخر لا يبحث لأن بعض الرغيف لا يسمى رغيفاً وبعض الخبز يسمى خبزاً، إذا حلف لا يأكل من مال ابنه وكان بينه وبين الأب الخالف حب من خل فأكل منه يبحث لأنه أكل من مال الأب كذا في المحيط، ولو حلف لا يأكل طعام فلان فأكل من طعام مشترك بين فلان وبين الخالف لا يبحث كذا في الطهيرية، رجل حلف أن لا يأكل شيئاً من أشياء ولده فتناول في بيت ولده كسرة خبز ملقاة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا يبحث في يمينه وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي: يكون حائثاً في يمينه، وقال العقبة أبو بكر البلخي: إن كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمشها كن حائثاً وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيخان، حلف لا يأكل طعام فلان فإنه يقع عسي الطعام الموجود والذي سيحدث كذا في السراحية، ولو حلف لا أكل من رمان اشتراه فلان فاشترى فلان مع غيره فأكل حث ولو قال: من رمانة اشتراها فلان لم يبحث، ولو حلف لا يأكل من ثمن عرل فلانة فاشترى عرل فلانة أو وهبته له فباعه وأكل ثمنه لا يبحث، ولو باعت بنفسها فدفعت الثمن إليه فأكل منه حث، ولو وهبت لثمن لأمها أو لأجنبي ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئاً لا يبحث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يأكل من صبيخ فلان فطبخ هو وآخر فأكل الخالف منه حث لأن كل جزء منه يسمى طيبخاً وكذلك من خبز فلان فخبز هو وآخر، ولو قال من قدر طبخها فلان فأكل ما طبخها لم يبحث لأن كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا في الاختيار شرح المختار، حلف بالفارسية لا يأكل من خبز<sup>(١)</sup> فلان فتناول من ماء جمده المخلوق عليه لا يبحث لأن أوهم الناس لا تسبق إلى هذا إلا يرى أنه لو أكل من قشر طيبخه أو من كسرة خبزه بالفارسية نال وبه<sup>(٢)</sup> وجد على باب داره لم يبحث كذا في الفتاوى الكبرى، حلف أن لا يأكل شيئاً مما حمل فلان يعني أورده فلان<sup>(٣)</sup> فأكل من حمض حمضه فلان قالوا: يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف لا يأكل من مال ختنه شيئاً فدفع إليه عجيناً من عجين ختنه فجعل في عجير آخر فخره وأكل لا يبحث وكذا لو حلف لا يشرب من

(١) تسموها بالعاصية، حاجته، (٢) فتات الخبز، (٣) مما يأتي به فلان

شرايه أو لا يأكل من ملحه فاحذ ماء وملحاً وجعلهما في العجين لا يحث كذا في الخلاصة، لا يأكل من خبز ختنه فساخر اخن وحلف لامراته للتمقة فأكل منه إن كان الحق انظر لها التفقة لا يحث وإن لم يفر فقال كلي من طعامي ما يكفيك فأكل منه يحث كذا في الوجيز للكردي، ولو حلف لا يأكل من مال أبيه فمات الأب فورثه الخالف وأكل لا يحث الخالف وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان، ولو زاد بعد موه يحث كذا في الوجيز للكردي، إذ حلفت المرأة أن لا تأكل من أصمة بينها وقد كان الأبى بعث إليها من الأطعمة قبل اليمين فأكلت ذلك لا يلزمها الحث قول: هذا إذا لم يكن لها بية فإذا نوت ذلك الطعام الذي بعثه قبل اليمين تحث بأكله لأنها نوت الإضافة باعتبار ما قد كان كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يأكل مع فلان طعاماً فأكل هذا من إناء وهذا آخر لا يكون حاثاً ما سم يأكل من إناء واحد كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يأكل من مال فلان فضاهدا وارسيته سيم برا منكند ندو جيزي حريد ندو حورند<sup>(١)</sup> لا يحث في يمينته لأنه في العرف يسمى أكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى كذا في الكافي، رجل حلف أن لا يأكل من شيء فلان فجعل فلعن فلان في قدر طبخت امراته وأكل الخالف، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى حث في يمينته إلا أن يكون بينهما سبب يدل على غير هذا، حلف أن لا يأكل من كرم فلان شك هذه السنة فالوا تقع يمينه على اثني عشر شهراً قال مولانا رضي الله عنه: ويسعي أن تكون على بقية السنة التي هو فيها كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال: والله لا أكل ما يجيء به فلان يعني ما يجيء به من طعام أو لحم أو غير ذلك مما يؤكل فرفع الخالف إلى المحلوف عليه لحماً لطبخه فطبخه وألقى فيه قطعة من كرش بقر ثم مار لقدر به فأكل الخالف من المرق قال محمد رحمه الله تعالى لا أراه يحث إذا ألقى فيه من اللحم ما لا يطبخ وحده ويشتد منه مرقه لقلته وإن كان مثل ذلك يضح ويكون له مرقه فإنه يحث وقد قال محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لا أكل مما يجيء به فلان فجاء فلان بطعم فشواه وجعل تحته ارزاً للخالف فأكل الخالف من جودله حث وكذلك لو جاء المحلوف عليه بخصم مطبخه فأكل الخالف من مرقه وفيه طعم الخصم حث وكذلك لو جاء برطب عسال منه رب فأكل منه أو جاء بزيثون فعصر فأكل من زيتته حث كذا في البيدائع، إن حلف لا يأكل طعاماً ما من طعام فلان فأكل من خله أو زيتته أو ملحه أو أحد منه شيئاً فأكله بطعام نفسه حث وإن أخذ من بيذه أو مائه فأكل به خيراً لم يحث كذا في الجوهرة السيرة، وإذا حلف على حطة لا يأكلها فأكلها مع غيرها من الحيات أو حلف على شعير فأكله مع غيره من الحيات إن أكل حقة حقة فإن كانت العلوية للمحلوف عليه يحث وإن كانت العلوية لغير المحلوف عليه لا يحث وإن كانا سواء فالقياس أن يحث وفي الاستحسان لا يحث، وإن أكل حبة حبة حث على كل حال كذا في الذخيرة، وإذا حلف لا يأكل طعاماً أو حلف لا يشرب إلا بإذن فلان فأذن له فهذا على شربه أو لقمة كذا في المحيط في الفصل السابع والستين في استعرفات، إذا حلف لا يأكل طعاماً ولا يشرب فذاق من ذلك ولم يدخله حلقه لم يحث ومتى عقد يمينه على فعل فأنى بما هو دونه

لم يحث وإن أتى بما هو فوقه حث كذا في البسوط، إذا حلف لا يدورق طعاماً أو شرباً فأدخله في فيه حث فإن قال أردت بقولي لا أدورقه لا أكله أو لا أشربه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع، وإن دلّ لا أدورق طعاماً ولا شرباً فذاق أحدهما حث وكذلك لو قال لا أكل كذا ولا كذا وكذلك لو أدخل حرف أو بينهما كذا في البسوط، ولو قال: والله لا أدورق طعاماً وشرباً فذاق أحدهما لا يحث قال أبو القاسم الصغير: يحث في يمينه، وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفصّل: يبري في ذلك فإن سم يبري شيئاً لا يحث بأحدهما وعليه الفتوى، رجع حلف أن لا يدورق أحمر فأكمل حبراً عجمي بحمر قال شاذ، رحمه الله تعالى لا يحث في يمينه كما لو حلف أن لا يدورق للرب فأكمل حبراً عجمي برب لا يحث، ولو حلف أن لا يدورق في منزل ملال طعاماً ولا شرباً فذاق فيه شيئاً فأدخله فيه ولم يصل إلى جوفه كان حائناً وهو عبي أندوق وإن كان قال به رجع، نعم عدي نيوم محض أن لا يدورق في مزب طعاماً ولا شرباً فإن هذا يكون على الأكل لا على الشرب كذا في فتاوى قاضيهان، حلف أن لا يدورق الماء مضمض للصلاة لا يحث كذا في خلاصة، إذا حلف لا يدورق هذه الخمر فصار حلاً فشرب منه لم يحث فإن نوى ما يكون من ذلك حث هكذا في الجوهرة النيرة، إذا حلف لا يتعدى العدة الأكل من طلوع المعرج إلى الظهر والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل كذا في الهداية، حلف أن لا يتعدى اليوم فأكمل بعد نصف النهار لا يكون حائناً كذا، في فتاوى قاضيهان، قال الخجدي: هذا في عرفهم أما في عرفنا فوفت العشاء من بعد صلاة العصر ثم العشاء والعشاء عبارة عن الأكل الذي يقصد به الشبع في العادة في كل بلد في غالب عاداتهم فما كان عدهم عداً انعقدت عليه السنين وإلا فلا ولهذا ولو في أهل الحضر إذا جلعوا على ترك العشاء فشرّبوا اللبن لم يحث، ولو حلف ليدري لا يتعدى شرب اللبن حث قال أبو الحسن: إذا حلف لا يتعدى فأكمل غير الخمر من قمر أو زهر أو فاكهة أو غير ذلك حتى شبع لم يحث ولم يكن ذلك عداً وكذلك لو أكل لحم بعير غير لم يحث، وغذاء كل بلد ما يتعارفونه ويشربونه في العدة أن يكون أكثر من نصف الشبع حتى لو قال لامته إن لم يبعثني النبيلة فبعدي حر فأكملت لعمه أو لعمتين فليس هذا بعشاء ولا ببر حتى فأكمل أكثر من نصف شبعها كذا في السراج الوهاج، حلف في رمضان أن لا يبعثني النبيلة فأكمل بهذا انتصاف الليلة لا يحث كذا في توجير المكردي، لو حلف أن لا يتسحر فبعث بالأكمل من نصف الليل إلى المعجر كذا في شرح مجمع ليحري، المساء مساءً أحدهما بعد الزوال والآخر ما بعد غروب الشمس فأيهما نوى صحت يمينه وعلى هذا لو حلف بعد الزوال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا يبه له فهو على عيبوبة الشمس لأنه لا يمكن حمل اليمين على مساء الأول فيحمل على مساء الثاني وهو ما بعد الغروب كذا في فتح القدير، ذكر المعنى عن محمد رحمه الله تعالى قوله: ليأبى صحوة فهو من وقت طلوع الشمس من الساعة التي تحل فيها الصلاة إلى نصف النهار كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: ولو حلف لا يصبح فالتصبح عدي ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الصبح الأكبر فإذا ارتفع الصبح الأكبر ذهب وقت التصبح كذا في المبدع، تبعه به اليوم باللف أو إن لم يعتق عبداً أشتره

بألف أو إن لم تغزلي اليوم قطناً بألف فاشتري ما يساوي درهماً بألف معداه أو اعتقه أو عزله برز  
 كذا في الوجيز للكودري، ولو قال: إن تعديت برغيفين فعبدني حر فتغدي اليوم برغيف والعد  
 برغيف القياس أن يحدث عملاً بإطلاق اللفظ كما في المعين بأن قال: إن تعديت بهذين  
 الرغيفين وهناك إذا تغدي اليوم بأحد الرغيفين والعد بالرغيف الآخر يحدث في يمينه وفي  
 الاستحسان لا يحدث في يمينه وإن نوى التعرق في هذا كان كما نوى، ولو قال: إن أكلت  
 رغيفين أو إن أكلت هذين الرغيفين فعبدني حر فأكلهما معاً أو صغراً حدث في يمينه قياساً  
 واستحساناً كذا في المحيط في باب اليمين ما يقع على البعض وما يقع على الجماعة، ولو عقد  
 اليمين على الغداء واستثنى منه الخبز مما يؤكل تبعاً للخبز ولا يؤكل مقصوداً كالحل والذيت  
 والملح يصير مستثنى بامتناعه وإن كان يؤكل مقصوداً ولا يؤكل تبعاً عادة كالتخيم والأرز  
 يحدث ولا يصير مستثنى وإن كان يؤكل مقصوداً ويؤكل تبعاً للخبز عادة كالسمك واللحم  
 واللبن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يصير مستثنى تبعاً للخبز ولا يحدث، وقال محمد  
 رحمه الله تعالى: لا يصير مستثنى ويحدث إذا عرفنا هذا قال محمد رحمه الله تعالى إذا قال  
 الرجل إن أكلت اليوم إلا رغيفاً فعبدته حر فأكل رغيفاً ثم أكل بعده فأكهة أو تمرأ أو خبيصاً أو  
 أرزاً يحدث فإن قال عبت الاستثناء من الخبز صدق ديانة لا قضاء ثم يحدث بأكل الفاكهة  
 والتمر سواء أكلها بعد الرغيف أو معه وكذا لو قال: إن تعديت إلا برغيف فتغدي برغيف ثم  
 أكل فأكهة أو تمرأ حدث وكذا إن أكل خصباً قال مشايخت: إنما يحدث بأكل هذه الأشياء بعد  
 الرغيف إذا أكل هذه الأشياء في فور أكل الرغيف أما إذا أكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف  
 لا يحدث لأنه لا يسمى متغدياً بها ولا يتعارف أكلها تغدياً فإن نوى الخبز خاصة صدق ديانة لا  
 قضاء كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحدث في اليمين التي تكون من ذلك  
 النصف ومن غيره، فإن كان قبل ذلك كلام يستدل به على يمينه بأن قيل له: إنك تأكل اليوم  
 رغيفين فقال: عبده حر إن أكل اليوم إلا رغيفاً فهو على الرغيف خاصة حتى لو أكل الرغيف  
 ويأكل بعده تمرأ لا يحدث في يمينه ويقيده يمينه بالأرغفة ولو قال: إن أكلت اليوم أكثر من  
 رغيف فعبدني حر فهذا على الخبز حتى لو أكل بعد الرغيف تمرأ أو فأكهة لا يحدث وصار تقدير  
 يمينه إن أكلت اليوم من جنس الرغيف أكثر من رغيف فعبدني حر ولو قال هكذا كان يمينه على  
 الخبز خاصة بهاء كذلك والذي ذكرنا في قوله إلا رغيفاً هكذا في قوله غير رغيف وسوى  
 رغيف كذا في المحيط في باب الاستثناء، رجل قال: إن لبست أو أكلت أو شربت فأمرأتي طالق  
 وقال: عبت طعاماً دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية،  
 ولو قال: إن لبست ثوب أو أكلت طعاماً وقال: عبت به طعاماً دون طعام أو ثوباً دون ثوب دين  
 فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع انصهر لقاصحان، إذا  
 حلف لا يشرب من دار فلان فأكلم منها شيئاً قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعته:  
 المختار عدي أنه لا يحدث إلا أن يوي جميع المأكولات والمشروبات كذا في المحيط، قال  
 بالفارسية: از خانه فلان هیچ چور نخورم؟ يسأل الماكول والمشروب كذا في فتاوى قاصحان،

إن حلف لا يشرب مع فلان شراباً فشربه في مجلس واحد من شراب واحد حدث وإن كان الإماء الذي يشربان منه مختلفاً وكذا من شراب مختلف من شراب وشرب لأخر من شراب غيره وقد ضمه مجلس واحد فمن شرباً واحداً أو من إماء واحد يصدق قضاء كذا في السدائم، رجل حلف أن لا يشرب في صيافة فلان أكثر من مرة فشربه في دارة مرة وفي بستانه مرة قسراً إن كانت الصيافة واحدة كان حائلاً، رجل حلف: لا يشرب ماء فشربه ماء القمصة لا يكون حائلاً كما في فتاوى قاضيخان، رجل حلف أن لا يشرب من بفرة فلان فماتت بفرته ولها عجوة فكبرت فشربه من بفرته لا يحسب كذا في الخلاصة، حلف لا يشرب ماء ولا ينة له يحسب بأي قدر شرب وإن شرب بكل صبح ولا يحسب أبداً كذا في المحيط، إذا حلف لا يشرب شراباً ولا ينة له فأتى شرب شربه من ماء أو غيره بحسب هكذا ذكر في عمدة الأصول، وفي حين الأصل إذا حلف لا يشرب الشراب ولا ينة له فهو على الحشر قال شمس الأئمة الحموي: هذا في المسألة رويان كذا في الذخيرة، قال الشيخ الإمام السرخسي: هذا بالعربية فأم باله وسية فبفتح على آخره قل صبي الله تعالى عنه. فحشر لفتوى ما قاله في الأصل كذا في الخلاصة ولو قال لا أشرب ليوم يحسب بكل شيء شربه حتى يخلو والسحر كذا في حاشية المعتمد، ولو حلف لا يشرب لمدة فصداً في الفس فأنص في هذه المسألة وأجدها أن حلف إذا عقد يمينه على مائع فحلف ذلك المائع يمنع آخر من خلاف حسبه وإن كانت النعمة للمحلف عنه بحسب وإن كانت لغيره لغير المحلف عنه لا يحسب وإن كانا سواء فالقياس أن يحسب وفي الاستحسان لا يحسب وفسر أبو يوسف رحمه الله تعالى القية فقال: أن يستبين من المحلف عليه ويوجد طعمه، وقال محمد: حمله الله تعالى: تعسر النعمة من حيث الأجزاء، وإذا احتلف المجلس غير الحشر أما إذا احتلف المجلس بالمجلس كالشر يحلف بلين آخر بعد أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والأول سواء يعني يحشر الغالب غير أن القية من حيث النون والضم لا يمكن اعتباره ههنا فاعتبر بالقدر، وعند محمد رحمه الله تعالى يحسب هاهنا بكل حال، قدروا هذا الاختلاف منه يصرح ويحلف أم ما لا يصرح ولا يحلف كالأدهن وكان حلف بالأدهن فيحسب بالانقضاء، وفي لقدوري، إذا حلف على قدر من ماء ومرة لا يشرب منه شيء فصداً في ماء آخر حتى صار معدوماً وشرب منه يحسب عند محمد رحمه الله تعالى ولو صب في شراب أو خوص فشربه منه لا يحسب كذا في الظهيرية، وإذا حلف أن لا يشرب من هذا ماء لم يصب نفسه في ماء مائع فحلف المائع فشربه لا يحسب وكذا من حلف على المائع فصداً على الماء كذا في فتاوى قاضيخان، رجل حلف لا يشرب حمراً فمصرجه بغير حسنها كما يمكن، ولا حمسة وشرب يعتبر ذلك بمعالي كذا في الخلاصة، حلف لا يشرب البند لمحتار أنه يقع على المسكر من ماء العنب نبيذ كان أو مطبوخاً كذا في لوجير المعتمد، إذا حلف: مكّي بجموع والصحيح أن اسم مكّي يقع على مسكر من ماء العنب لا غير نبيذ كان أو مضروباً كذا في المحيط، وفي الحاية وعلمه الفتوى كذا في الفتوح حاشية، ولو قال: من يحرم ويدست بكبيراً

(١) إلا حمسة هي بيوة مسعدة من العنبر (٢) لا شرب حمراً (٣) لا شرب حمراً ولا مسكها



وحذف عليه فآخذ بيده ونقل إلى مكان آخر إن لم يوجع اليمين الشرب بحث في الصحيح كذا في الوجيز للمكردي، أما اسم الخمر وفارسيته هي الصحيح أن هذا على النبي من ماء العنب لا غير، وإذا قال مستكره محوروم<sup>(١)</sup> فقد قيل إن يمينه لا تقع على المنعذ من المحوروم والصحيح أنه يعتبر فيه المعروف إن كان في المعروف يسمى الشراب المنعذ من هذه الأشياء مستكره بحث في يمينه وما لا فلا، إذا حلف لا يشرب نبيذ ربيب فشراب نبيذ<sup>(٢)</sup> كشمش بحث في عسقه إذا حلف لا يشرب شراباً يسكر منه فحسب شراباً يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشراب منه ذكر في فتاوى أهل مسرقند أن هذا المخلوط إن كان يحال لو شرب منه الكثير يسكر به بحث وإذا عقد يمينه على شرب ما لا يشرب ويخرج منه ما يشرب فيسفه على شرب ما يخرج منه بيانه فيما ذكر في المنتقى إذا حلف لا يشرب من هذا الثمر فشراب من نبيذه بحث في يمينه وهذا هو الأصل في تحريم جسي هذه المسائل كذا في المحيط، رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل في جوفه قالو: إن دخل جوفه بغير فعله لا يكون حائث فإن شرب بعد ذلك كان حائث ولو صب في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حدث كذا في فتاوى قاصصيان، حلف لا يشرب من قدح فلان فصب الماء الخالف من قدح فلان على يده وشرب لم بحث كذا في الدخيرة، حلف لا يشرب من ماء فلان وكان الخائف يجلس في حانوت المولود عليه فاشترى الخائف كوزاً ووضع في حانوت المولود عليه لئلا يامتنق أجير المولود عليه الماء من سهر في ذلك الكور ووضع في حانوت المولود عليه لئلا فلما أصبح الخائف دعا بالكور وشرب الماء فإن كان الخائف اشترى الكور لهذا احتياطاً منه كيلا يبحث أرحوا أن لا يبحث لأنه حينئذ يصير لأجير عاملاً لتحالف فيصير شارباً ماء نفسه كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يشرب الخمر في هذه القرية فشراب الخمر في كرومها أو صباعها قالوا إن شرب في عمران القرية أو كروم متصلة بالقرية حث وإلا فلا كذا في الطهيري، قال إن شرب أو صرب فعبدي كذا بحث بأحدهما وبنتهي اليمين وفي قوله: والله أكر شراب محوروم وقمار بكسر بحث بفعل أحدهما، ولو قال: تأكل سرح به بيد شرب محوروم يصير إلى وقت النود لأحمر إذا لم يوجع حقيقة الرؤية، حلف لا يشرب دواء شرب لبناً أو عسلاً لم بحث، حلف لا يشرب من هذين الشربين فشراب من أحدهما حث كذا في السراجيه، رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب الخمر ما دام ببخارى فخرج إلى مصر المحوس ثم عاد وشرب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إن نوى بقوله ما دام ببخارى إقامة نسكي وكانت النسكي ببخارى كان حائثاً، وإن نوى إقامة بيده فإن خرج إلى مصر المحوس لا يبقى اليمين وإن لم تكن له بية يخرج بنفسه كفاه كذا في فتاوى قاصصيان، رجل قال إن شربت المسكر تصير امرأته مطقة وبصير عبدي حراً فشراب المسكر بعد ذلك صلت امرأته وعنى عسقه ولا يصدق أنه لم يرد به للطلاق والعناق وإنما أراد دفع أصحابه عن نفسه، حلف أن لا يشرب المسكر ثلاثة أشهر فقاتل له امرأته أربعة أشهر فقال المروج أربعة

(١) لا أشرب مستكرهاً، (٢) قوله كشمش: هو بالكسر عت صغار لا عجم له الين من العنب وأقل قصباً

والمهل خروجاً كما في القاموس أنه مصححه بحراوي

أشهر كبير فقد قيل: تصير لمدة أربعة أشهر وقيل: لا تصير لمدة أربعة أشهر وهذا بناء على أن الخائف إذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يشهد على نفسه أنه يستحق يمينه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وإذا عطف على يمينه بعد سكوته ما يوسع على نفسه لا يلتحق يمينه ثم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذه الصورة أن في ذكر المدة الثانية تشديداً عليه أو توسعة عليه فقبل تشديد من حيث أنه يقع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الأصح كذا في المحیط والدحيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير، إذا حلف لا يشرب من العرات أبداً فشرب منه اعتراً أو من إنياء لا يحث في يمينه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يكرع من العرات كرعاً وعندهما يحث وعندهما إذا شرب كرعاً هل يحث ثم يذكر هذه المسألة في الكتب، وقد حثت المشايخ فيه بعضهم قالوا: لا يحث وبعضهم قالوا: يحث في يمينه وهذا إذا لم تكن له نية، وإن نوى الكرع صحت نيته على قولهما في انقضاء وحيثما يمينه وبين الله تعالى، وإن نوى الاعتراض صحت نيته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما بينه وبين ربه تعالى لكن لا يصدقه القاضي هذا إذا شرب من العرات كرعاً أو اعتراً فأما إذا شرب من نهر آخر يأخذ الماء من العرات كرعاً أو اعتراً فلا يحث في يمينه عندهم جميعاً في ظاهر الرواية كذا في الدحيرة، ولو حلف لا يشرب من ماء العرات فشرب من نهر يأخذ من العرات كرعاً أو اعتراً يحث عندهم كذا في شرح الجامع<sup>(١)</sup> الكبير للخصيري، ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا نية له فشرب منها بإناء لم يحث حتى يصع فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء المطر فسال ماء المطر في الدجلة لم يحث يشربه فإن شرب من ماء واحد سال من مطر لم يكن فيه ماء مثل ذلك أو شرب من ماء مطر مستنقع لم يفتأ حث كذا في السراج بوهاج، ولو حلف لا يشرب من نهر يجري ذلك النهر إلى دجلة فأخذ من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحث كذا في البحر الرائق، ولو حلف لا يشرب ماء فزاناً أو من ماء فزان فشرب ماء عبداً من دجلة أو من نحوها كان حائناً كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال أيكم شرب ماء هذا النهر فهو حر فشربوه عتقوا، ولو قال أيكم يشرب ماء هذا الكور وكل الماء يجعل يمكن شربه لو أخذ دفعة أو دفعتين فشربوه جميعاً لم يعتقوا كذا في شرح اجماع الكبير للخصيري، ولو حلف لا يشرب من هذا الكور فصب الماء الذي فيه في كور آخر فشرب منه لا يحث بالإجماع، ولو قال من ماء هذا الكور فصب في كور آخر فشرب حث بالإجماع، وكذا لو قال من هذا الحب أو من ماء هذا الحب ففعل إني حب آخر، ولو قال: لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه بإناء حث إجماعاً كذا في فتح القدير، ولو حلف لا يشرب من هذا الإناء فهو على شرب بعينه كذا في الاختيار شرح مختار، من قال: إن لم أشرب الماء الذي في هذا الكور اليوم فامراته طالق وليس في الكور ماء لم يحث فإن كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحث وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى سواء علم وقت الحلف أن فيه ماء أو لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: حث في ذلك كله إذ مضى اليوم وعلى هذا الخلاف إذا كان اليمين بالله

(١) قوله يحث عندهم كذا في شرح الجامع إلخ: كذا في الأصل ونظيره مع لحكم قبله بعدم الحث والمسأل

تعالى كذا في فتح القدير، ولا فرق في الوصل بين أن يكون اليوم أو الشهر أو السنة كذا في البحر الرائق، ولو كانت اليمين مطبقة ففي الوجه الأول لا يحث عندهما رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحث في الحال وفي الوجه الثاني يحث في قلوبهم جميعاً كذا في الهداية، إذا قال: إن لم أشرب ما في هذا الكوز أو ما في هذا الكوز الآخر من الماء اليوم فامرأتي طالق فاهريق أحدهما بقي اليمين على الآخر في قولهم، وإذا بقي اليمين عندهم فإن شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل بر عندهم وإن لم يشرب قبل الليل حث عندهم ولو كان أحد الكوزين لا ماء فيه يمينه في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى على الكوز الذي فيه الماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يمينه عليهما يريد به على أحدهما فإن شرب الماء بر في يمينه ولو لم يشرب حث عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الإبراء، في الغاية إن حلف أن لا يشرب من هذا الحب فإن كان بمجرى هذا يقع على الكرع لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنهما على الكرع والاعتراق جميعاً وإن كان غير مملوء فعلى الاعتراق بالإجماع، ولو حلف لا يشرب من هذه البئر أو من ماء هذه البئر فهو على الاعتراق حتى لو استسقى منها فشرب حث كذا في السراج الوهاج، وإن تكلف في هذه الصور وكرع من أسفل البئر أو من أسفل الحب بالصحيح أنه لا يحث، رجل حلف يشرب من وسط الدجلة فشرب من موضع لا يقع عليه اسم الشط وذلك مقدار الثلث أو الربع كان براءً سفل عن حلف لا يشرب خمرًا ولا مثلاً ولا كذا من الأشرية فشرب واحداً منها قال: يحث كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يشرب من هذا الماء فجمد قأكده لا يحث وإن داب فشرب حث كذا في الخلاصة، حلف لا يشرب بعير إذن فلان فاعطاه فلان بيده وماوله ولم يادن له باللسان وشرب يبيخي أن يحث لأنه ليس بإذن، ولو قال الرجل: إن لم أذهب بث اللبلة إلى منزل فلان ولم أسلك خمرًا فمراته كد فذهب به إلى منزل فلان ولم يسقه الخمر حث وسئل الشيخ الإمام نجم الدين رحمه الله تعالى عن قال: أنا أتحد أعتاب هذا الكرم خمرًا في هذا الخريف وأشربها مع أصحابي ولا أذهب بها إلى منزلي وإن ذهبت بها إلى منزلي فمراته كذا فأتحد أعتاب كلها خمرًا وشرب بعضها مع أصحابه هناك وحمل غيره بعير أمره يقينها إلى بيته قال: إن كان مراده أن لا يحمل كلها إلى بيته بنفسه لا يحث بحمل البعض بنفسه ولا بحمل غيره بعير أمره وإن كان مراده أن يشرب الكل هناك ولا يترك شيئاً للحمل إلى بيته يحث وإن لم يكن له نية فكدلك يحث، رجل عوتب على شرب الخمر فحلف أن لا يشرب مما يخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعتبار المعاني كلام الناس كذا في الظهيرية، رجل حلف أن لا يشرب عصيراً فمصر حبة عنب أو عنقوداً في حلقه لا يكون حائضاً ولو عصره في كفه ثم حساه كان حائضاً ولو قال: لا يدخل العصور في حلقني كان حائضاً في الوجهين، قال مولانا رضي الله عنه: وهذا في عرفهم أما في عرفنا فيمنع أن لا يكون حائضاً لأن ماء العنب لا يسمى عصيراً في أول ما يعصر، رجل قال لامرأته وهي بدها مدح من ماء: إن شربت هذا الماء أو وصعته أو صبيته أو أعطيه إساناً فانت طالق قالوا: ترسل فيه ثوباً أو فطناً حتى يشف الماء قال مولانا رضي الله عنه: وهذا إذا قال في يمينه أو شيئاً منه وإن لم يقل أو شيئاً منه فشربت البعض

وصبت البعض لا يكون حائثاً كذا في فتاوى قاضيهان، إذا عقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه بدمعة واحدة لم يحث بشرب بعضه وإن كان لا يقدر على شربه بدمعة واحدة قيمته على شرب بعضه كذا في المحيط، حلف لا يشرب دواء فشرب لبناً أو عسلًا لم يحث كذا في السراجية، قال في المتقى. والحاصل أنه يتظر في هذا إلى تسمية الناس بكل شيء يسميه الناس دواء إذا نظروا إليه يمينه تقع عليه وما لا يسميه الناس دواء لا تقع عليه وإن تدأوى به الخائف كذا في المحيط في فصل الأكل، حلف بالله لأصمن السماء أو لأطيرن في الهواء أو لأحوكن هذا الحجر دميماً فلما مرغ حثت وهو آثم أيضاً لأنه حلف بما لا يقدر على فعله غالباً فكان معرضاً الاسم للثبوت كذا في التمرناشي، أما إذا وقت اليمين فقال لأصمدن السماء غداً لم يحث حتى يمضي ذلك الوقت حتى لو مات قبله لا كفارة عليه إذ لا حث كذا في تنح القدير.

### الباب السادس في اليمين على الكلام

لو حلف لا يكلم فلاناً فهو على المستقبل مفصلاً عن يمينه حتى لو قال: إن كلمتك فعبده حر لأذهب من عندي موصلاً أو قال: يا فلان موصلاً لم يحث كذا في العتبية، قال: إن كلمتك فانت طالق فذهبي أو فقومي لا يحث بقوله فذهبي أو فقومي لأنه متصل باليمين وهذا لأن قوله لا يكلمه أو إن كلمتك يقع على الكلام المقصود باليمين وهو ما يستأنف بعد تمام الكلام الأول وقوله فذهبي أو فقومي وإن كان كلاماً حقيقة فليس بمقصود باليمين فلا يحث به، وكذا إذا قال وذهبي فإن أراد به كلاماً مستأنفاً يصدق وإن أراد بقوله فذهبي الطلاق فإنها تطلق بقوله فذهبي ويقع عليها تعليقه أخرى باليمين لأنه لما نوى به الطلاق فقد صار كلاماً متبداً فيحدث كذا في البدائع، ولو قال: أذهب حث ولو قال عقيب اليمين: وانت طالق حث ولا يحث بالكتابة والرسالة والإشارة، وكذا إذا سلم من الصلاة وفلان على جنبه كذا في العتبية، ولو حلف لا يكلم إلا بإذنه فاذن له ولم يعلم بالإذن حتى كلمه حث كذا في الكافي، ولو حلف لا يتكلم ولا نية له فصلى وقرا فيها أو سبح أو هلل لم يحث استحساناً وأما إذا قرأ خارج الصلاة وسبح وهلل فيحدث في يمينه عند علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، قال الفقيه أبو النيث رحمه الله تعالى: إن عقد يمينه بالفارسية لا يحث بالقراءة والتسبيح خارج الصلاة أيضاً فلعرف فإنه يسمى قارناً ومسبوحاً لا متكلماً وعليه الفتوى كذا في الكافي، لو حلف أن لا يتكلم وكبر في الصلاة أو دعا لا يحث وإن كبر أو دعا خارج الصلاة حث إن كانت اليمين بالعربية وإن كانت بالفارسية لا يحث في الصلاة ولا في غيرها هكذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يكلم فلاناً فالتقدي الخائف بالخلوف عليه فسها المخلوف عليه فسبح له الخائف لم يحث كذا في المحيط، ولو أم الخائف قوماً فيهم المخلوف عليه فسلم في آخر الصلاة لا يحث بالتسليم الأولى ولا بالثانية هو المختار هذا إذا كان الخائف إماماً فإن كان الخائف مؤمناً قالوا: لا يحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو كان المخلوف عليه إماماً والخائف مقعدياً به فلتح على الإمام لا يحث في يمينه، ولو سلمه القرآن في

غير الصلاة حث في عرفهم كذا في فتاوى قاضيهان، حلف لا يكلم فلاناً فقرأ عليه كتاباً فكتبه قال: إن قصد الإملاء عليه فإني أخاف عليه لحنث كذا في الحديث، ولو حلف لا يكلم فلاناً فذاده الخائف من بعيد فإن كان بحيث لا يسمع صوته لا يحث وإن كان البعد بحيث يسمع صوته يحث وكذا لو كان المحضوف عليه قائماً معاذة الخائف بأن أوقفه حث وإن سم يوقعه ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة سرحي رحمه الله تعالى الصحيح أنه لا يحث هكذا في شرح الجامع بصغير لقاضيهان، وهو الذي عليه مشايخنا رحمهم لله تعالى وهو المختار كذا في لهر العتق، ولو مر الخائف على جماعة فيهم المحضوف عليه مسلم الخائف عنهم حث وإن لم يسمع المحضوف عليه كذا في فتاوى قاضيهان، فإن يرى القوم دونه لم يحث فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء كذا في البدائع، ولو سمع عني قوم فلا يحث وإن لم يعلم ولو استثناءه بأن قال أسلام عليكم إلا على فلان لم يحث ولو قال: إلا على واحد وعنده صدق كذا في العتبية، حلف لا يكلم فلاناً ففرغ فلان الباب فقال الخائف كبت<sup>(١)</sup> أو قل: كبت<sup>(٢)</sup> أو قال كبت<sup>(٣)</sup> أو قل كبت<sup>(٤)</sup> لا يحث، إلا أن يقول كفي تو<sup>(٥)</sup> هو مختار كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يكلم فلاناً ثم إن محضوف عنه ذاه فقال: نيك أو قل نبي يحث في يمينه كذا في المحيط، في التحريد لو قل: من هذا بعد ما ذق الباب يحث، ولو قال له: مائده شدي<sup>(٦)</sup> ففاز حوب آمنت أو بعد أو آوي يحث هكذا في الخلاصة، في الفتوى حلف لا يكلم فلاناً فنادى فلان رجلاً آخر فقل الخائف نيك يحث وكذا لو قل بالدارمية لبي بغير كاف كما هو عرف العامة كذا في المقائفة، في مجموع لوار: إذا حلف لا يتكلم فجاءته امرأته وهو يأكل الطعام فقال لها: ها حلت في يمينه كذا في المحيط، حلف لا يكلم امرأته فدخل الدار وبس فيها غيرها فقال: من وضع هذا أو ابن هذا حث وإن كان غيرها فيها لا ولو قال: ليت شعري من فعل كذا لم يحث وإن سم يكن في الدار غيرها كذا في الخلاصة، من حلف لا يكلم فلاناً وكلم بعبارة سم يعرفه فلان بلمه أحت كذا في المحيط، شتم المحضوف عليه إنساناً فأراد الخائف أن يمينه فيما قد أخالف من<sup>(٧)</sup> تذكر يمينه فسكت لا يحث لأن هذا لا يقدّر غير مفهوم فلا يكون كلاماً، شتم المحضوف عليه أب الخائف فقال الخائف: لا بل أنت حث كذا في فتاوى قاضيهان، قالوا: فيمن حلف لا يكلم فلاناً فكلم غيره وهو يقصد أن يسمعه به يحث كذا في خزانة المفتين، حلف لا يكلم فلاناً فكلم مع أخيه وقل: يا حائط كذا وكذا لا يحث وإن كان هوصه إسماع فلان وبه يفتي كذا في الفتاوى بصغري، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل قد مرأته طالق إن تزوجت لست أو اشتريت اتعيبه أو كلمت الرجال أو الناس فتزوج امرأة أو كلم رجلاً أو اشتري عبداً يحث، ولو قال: لا أكلم المساكين أو الفقراء فكلم واحد منهم يحث، ولو يرى جميع الرجال أو النساء يصدى ولا يحث أبداً، ولو قال: إنه تزوجت لست أو سترت عبداً أو كلمت رجلاً لا يحث إلا بشراء ثلاثة أعبد وبحوه، ولو روى جنس العبيد والنساء يصدق ويحث بشراء عبد واحد كذا في شرح الجامع الكبير

(١) من (٢) من هذا. (٣) من ذلك. (٤) من أنب (٥) صرف واقعاً (٦) أصل هذه الكلمة مكن أي لا يفعل ولم ينطق بها الخائف شمامه وتروا حرف الأخير لتذكره السمع

للخصميري، وله بنية ما راد على الثلاث ولا يكون له بنية المنى كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب ائمت باليمين والجمعة، وهو حلف لا يكلمني آدم مكلم واحدا منهم بحيث وإن عني به الكل لا يحدث أبدا ويكون مصداق فيه وبين الله تعالى وفي انقضاء أيضا كذا في البدائع، قال: لا اكلم عبد فلان هذا مباح فلان عده مكلم الخائف لا يحدث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاصيحات، لو حلف لا يكلم عبد فلان فإن نوى عبدا بعينه فهذا وفعله عبد فلان هذا سواء وإن لم يكن له بنية فإن تكلم مع عبد فلان وكان موجودا وقت يمين ووقت حثت حيث بالإنجماع وإن كلف مع عبد فلان وكان موجودا وقت النسي دون الحث لا يحدث في قولهم جمعا وإن كان موجودا وقت الحث دون وقت يمين حث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، قال أبو بكر حلف أن لا يكلم عبد فلان مكلم عبد المصدرة في ربيع أولا لا يحدث جمعا هكذا في الطحاوي، وحل حلف أن لا يكلم صديق فلان أو زوجة فلان أو ابن فلان أو جوههم من يضاف لا يحكم لذلك فتزوج فلان بعد لسمي أو ولد له ولد بعد اليمين فكلمه الخائف لا يحدث كذا في فتاوى قاصيحات، وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس بفلان امرأة ثم تزوج امرأة فكلمها الخائف حث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلاف محمد رحمه الله تعالى وفي الحجة القنوي على قولهما كذا في التت حاشية، وإن كلف امرأة ابنها فلان بعد يمينه أو كلف رجلا عذابه فلان بعد يمينه لا يحدث الخائف في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن كان الخائف قال في نفسه زوجة فلان هذه أو صديق فلان هذا فكلم بعد رواه الزوجية والصداقة حث في قولهم، حلف لا يكلم عبيد فلان فهو على الثلاثة مما ذكره في ظاهر الرواية، إذا كلف ثلاثة من عبيده العشرة حث وإن كلف اثنين منهم لا يحدث ولا بد من الجمع كذا في فتاوى قاصيحات، وهو نوى الجمع صدق هو الصحيح كذا في الغتانية في فصل المأكول والمشروب، وهو حلف لا يكلم زوجات فلان أو لا يكلم أصدقاء فلان لا يحدث في يمينه ما لم يكلم الكل من سمر كذا في المحيط، ولو حلف لا يكلم إحدا فلان أو سي فلان لا يحدث ما لم يكلم الكل كذا في فتاوى قاصيحات، قال لا اكلم إحدا فلان والأخ واحد فإن كان يعلم يحدث إذا كلف ذلك الواحد وإن كان لا يعلم لا يحدث كذا في الفتاوى الكبرى، وحل حلف لا يكلم صاحب هذا الطبلستان فكلمه بعد ما باع الطبلستان حث بالإنجماع وإن كلف مشتري الطبلستان لا يحدث كذا في شرح جامع الصغير لقاصيحات، ولو قال: إن كسبت فلانا فعلي من الإيمان ما شاء فلان مكلم فلانا وشاء لرجل أن يلزمه من الإيمان ثلاثة أو أقل أو أكثر لم يلزمه ذلك كذا في المحيط، وهو حلف لا يحرم حرم فلان بالعارسية بكردوي بكردم هذا بمنزلة قوله لا اكلم فلانا كذا في خلاصة، روي عن محمد رحمه الله تعالى لو قال: إن كسبت فلانا فهو حر أو هذا مكلمه قال هو محبر في إيقاعه عن أبيهما شاء ولو قال: إن كسبت فلانا فكل عبد أملكه أو أمة أملكها حر فكلمه قال هو عليهما يمين كل عبد يملكه وكل أمة يملكها، وهو قال: إن كسبت فلانا فعلي حجة أو عمره فهو مخير كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يكلم صهره فدخل على امرأته وشاجرها وقالت له الصهرة ما لث لا

تعمل هكذا. فقال الروح. حورث مي آرم وورث مي آرم<sup>(١)</sup> ثم قال لم أورد به جواب الصبرة وإنما عيبت امرأتي دل. هو يصدق والصحيح أنه لا يصدق قضاء في الظهيره، ولو قال إن كلمت أبي فجميع ما أملكه صدقة فالحيلة أن يبيع جميع أملاكه ممن يتق به بنوب مخلوف بحرقة ثم يكلم أباه لا يخرمه شيء، ثم يرد البيع بحيار الرزية كذا في الخلاصة، روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لأخيه إن كلمت فلاناً فعبدك حر فقال الآخر: إلا بإدراك فيهذا يبحث إن كلم يعبر إداره كذا في التتارخانية، ولو حلف لا يكلم فلاناً فجاء فلان بطرف بالنعيم فقال الخائف يا نعم يبحث، ولو عطف فلان فقل الخائف له يرحمك الله يبحث كذا في الخلاصة، ولو مر الخائف في السوق فقال: كوش<sup>(٢)</sup> والمخوف عليه هناك لا يبحث كذا في الوجير للمكردي، ولو قال كلمت كذا واحداً من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طلق فكلمهما بكلام واحد رفعت الصفتان بولعهما عندهما أو علي واحدة كذا في الكافي، رجل قال لامرأته: إن تكلمت بطلاق فعدي حر ثم قال لها: إن شئت فانت طالق فقالت لا أشاء قال بعضهم: يعنى عبده كذا هي فتاوى قاصيخان، وكذا لو قال إن تكلمت بالشرك ثم قل: إن الشرك لعظم عظيم، قال الحسن: بوي في جميع ذلك وبه ما نوى فإن قال: لم أئو شيئاً فلا أراه حاشاً قل العقبة أبو الليث: القوب الأول أحب إليّ وبعضهم احتاروا قول الحسن كذا في التتارخانية، سئل أحمد بن عمرو عن قال لامرأته: إن تكلمت بقدوك فعدي حر ثم قال: أنت زانية إن شاء الله تعالى يبحث هكذا في الخلاصة في الفصل لثالث في البين بالطلاق، ولو قال ثلاثاً لامرأته قبل الوعد إن كلمتك فانت طالق حث للحلف الأول الحذف الثاني وبمقد الحلف الثاني وتحل اليمين بالثالثة بلا حراه ولا بمقد الثالث، ولو لم يحلف بالثالثة حتى تروجها لم كلمها طلقت بيمين الثانية عبداً كذا في الكافي، قال لامرأته: إن كلمت فلاناً وفلاناً فانت طالق فكلمت أحدهما دون الآخر فإن نوى أن لا يبحث ما لم تكلمهما جميعاً أو لم يئو شيئاً لم يبحث فإن كان نوى إن كلمت أحدهما يبحث فإن كان في موضع كان العرف في إرادة الأفراد دون الجمع كان ذلك بية من الخائف، حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً فإن لم يكن له بية أو نوى أن لا يبحث إلا دون الجمع كان ذلك بية من الخائف، حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً فإن لم يكن له بية أو نوى أن لا يبحث إلا بكلامهما ثم يبحث بكلام واحد منهما وإن نوى أن يبحث بكلام أحدهما فهو على ما نوى وقال أبو القاسم الصفار: إذا لم يئو شيئاً فكذلك يبحث بكلام أحدهما بكن المختار أنه لا يبحث كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال: لا أكلم هذين الرجلين أو قال بالعربية: بأين دوتن سخن بكوم<sup>(٣)</sup> لا يبحث بكلام أحدهما فإن نوى أن يبحث بكلام أحدهما قالوا: لا تصح بيته قال رضي الله تعالى عنه. وبمعي أن تصح لأن الشيء يذكر ويراد به الواحد فإذا نوى ذلك وفيه تغليب على نفسه تصح كذا في فتاوى قاصيخان، وهكذا في الخلاصة، ولو قال: كلام هؤلاء الموم أو كلام أهل بغداد عليّ حرام وكلم إنساناً حث وهذا مخالف لما قلت في قوله والله لا أكلم هذين الرجلين أو قال بالعربية: بأين دوتن سخن بكوم فإن ثمة فلا لا يبحث بالامتناع وهو الذي احترا به لفتوى كذا هنا كذا في

(١) أو أحضر الأكل والشرب (٢) بمعنى ألم (٣) لا أكلم هذين الشخصين.

الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع، قال كلام فلان وفلان علي حرام فكلتم أحدهما بحث، وقيل. لا بحث إلا أن يتوي الكلام مع كل منهما هو المختار للقوى كذا في جواهر الاحلاطي، ولو حلف لا يكتم فلاناً أو فلاناً فكلتم أحدهما بحث وكذا لو قال. فلانا ولا فلاناً كذا في الخلاصة، لو قال. والله لا أكلم فلاناً أو فلاناً وفلاناً بحث بكلام الأول والأخرين، ولو قال والله لا أكلم فلاناً وفلاناً أو فلاناً بحث بكلام الأولين والأخر ولو كتم الأول وحده أو الثاني وحده سم بحث كذا في الكافي، رجل قال. إن خرجت من هذه الدار حتى أكتم الذي هو فيها فامرأته طلق وليس في الدار رجل فخرج لا بحث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى فاضلحار في فصل اليمين المؤقتة، قد: كلما كلت واحدة مسكن فواحدة مسكن سواها حرة ثم كلم الأربع في الصفحة قدمت قبل البيهان عتق كذا في الكافي، قال لامرأته. أكرهين سحن بافلان كوثي<sup>(١)</sup> فانت طالق ثم إن المرأة أن سحر بافلان كعب<sup>(٢)</sup> ولكن بعبارتي كه أن فلان بدانت طلقت امرأته كمن حلف لا يكلم فلاناً فكلتم بعبارة سم يعرفها فلان فهناك بمره الحث كذا هنا كذا في المحيط، في الحجة ولو حلف أن لا يكتم شيئاً وكلتم بعض الجسادات والخيريات التي لا يحق بها لا بحث ولو كلم الأحرس والأصم بحث ولو كلم الأفتل إن كانوا يسمعون بحث وإن كانوا لا يسمعون لا بحث كذا في التدرجانية، مثل شمس لإسلام الأورجندي عن حلف لا يكتم أحد فجاء كافر يريد الإسلام قال: بين صف الإسلام والذي يصير الكافر به مسلماً ولا يكلمه فلا بحث في يمينه كذا في المحيط، رجل رأى امرأته تكلم أجيباً فعاظه ذلك فقال لها: إن كلمت بعد هذا رجلاً أجيباً فانت طالق فكلت بعد هذا نلمباً بزوجها ليس من معارضاها أو رجلاً يسكن في دارها بينهما معرفة إلا أنه لا محرمه بينهما أو كلمت رجلاً من ذوي أرحامها وليس من معارضاها تطلق كذا في الظهيرية، إذا حلف لا يكلم رجلاً وكلم رجلاً وقال: عنت غيره لا بحث بخلاف ما إذا حلف لا يكلم الرجل كذا في المحيط، إذا حلف لا يكلم هذا الشاب فكلتم بعدما صار شيخاً بحث كذا في الهدوي، إذا حلف الرجل لا يكلم صبياً فكلتم شيخاً لا بحث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يكلم رجلاً فكلتم صبياً بحث كذا في الظهيرية، إن كلم امرأة فمعه حر وكلتم صبية لم بحث، ولو قال: إن تزوجت امرأة فتزوج صبية بحث لأن الصبا مانع من هجران لكلام فلا ترد النصيب في اليمين المعقودة على الكلام عادة ولا كذلك التزوج كذا في البحر الرائق، إذا حلف الرجل لا يكلم صبياً أو لا يكلم غلاماً أو لا يكلم شاباً أو لا يكلم كهلاً فقول في الشرع العلام اسم لمن لم يبلغ هذا بلغ صار شاباً وعنى أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشاب من خمسة عشر إلى ثلاثين ما لم يعلب عليه الشمط والكحل من ثلاثين إلى خمسين والشيخ ما رد عن خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلاثين ليس بكهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفيما بين ذلك يعتبر الشمط في الشعر، وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن شاب من خمسة عشر إلى خمسين ولا أن يعيب عليه الشمط قبل ذلك والكحل من ثلاثين إلى آخر عمره والشيخ ما رد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الكهل والشيخ

(١) إن كنت هذا الكلام لفلان. (٢) قالت ذلك الكلام لفلان ولكن بعبارة لم يعرفها فلان



سواء فيما راد على الخمسين وفي وصايا السوازل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى . من كان ابن ثلاثين فهو كهول وعنه من كان ابن ثلاث وثلاثين فصاعداً فهو كهول فهذا بلغ خمسون فهو شيخ . وفي نوادر ابن سماعة الكهل من ثلاثين إلى أربعين والشيخ من راد على الخمسين وإن لم يشب وإن راد على الأربعين وشبه أكثر فهو شيخ فإن كان السوداء أكثر فليس بشيخ . وعن محمد رحمه الله تعالى العلام من كان له أقل من خمس عشرة سنة والشباب والفتى من بلغ خمس عشرة سنة وفوق ذلك . والكهول إذا بلغ أربعين وراد عليه إلى ستين إلا أن يكون الشيب قد غلب عليه فيكون شيخاً وإن لم يبلغ الخمسين إلا أنه لا يكون كهلاً حتى يبلغ أربعين ولا شيخاً حتى يجاوز الأربعين . وإذا حلف لا يكلم بني من بني فلان أو حلف لا يكلم أرامل بني فلان أو حلف لا يكلم ثيب بني فلان . أو حلف لا يكلم أيامي بني فلان فقول . اللهم اسم لمن مات أبوه وهو صغير لم يبلغ بعد قام بعد البلوغ فلا يسمى بميماً هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله حجه في اللغات وأما الأرملة فهي اسم لامرأة بالغة صغيرة محتاجة فرقتها زوجها دخل بها زوجها أو لم يدخل فهذا الاسم لا يطلق إلا على المرأة ولا يطلق إلا على البالغة التي فارقتها زوجها ولا ينطق إلا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقوله . في اللغات حجه . والأيم اسم لكل امرأة جومعت بمكاح جائر أو فاسد أو مجور وقد فارق زوجها عية كانت أو فقيرة صغيرة كانت أو كبيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب . والثيب اسم لكل امرأة جومعت بحلال أو حرام بها روح أو ليس بها روح صغيرة كانت أو بالغة غنية كانت أو فقيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الدخيرة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الإنسان . ولو قال . إن كلمتُك إلا أن تكلمني أو إلى أن تكلمني أو حتى تكلمني فسلمنا معاً حث الخائف في قول محمد رحمه الله تعالى ولا يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا . في فتاوى قاضيهان . ولو حرج إلى مكة فحلف لا يتكلم معي حتى يرجع من مكة مرجعاً من الطريق بكلمة حث وهو على الرجوع بعد إتيان إلا أن يكون بينهما مراعاة أو شيء كذا في المناينة . ولو قال رجل لصاحبه . عبده حر إن ابتدأت بكلام أو يتزوج فالتفيا فسلم كل واحد على صاحبه معاً أو يتزوجا معاً لم يحث كذا في الكافي . وسقط اليمين عن الخائف بهذا الكلام حتى لا يحث أبداً بحكم هذه اليمين لوقوع اليأس عن كلامه بصفة البداعة لأن كل كلام يوجد من الخائف بعد هذا فإنما يوجد بعد كلام المخلوف عليه . إذا قل لا امرأته . إن ابتدأت بكلام فانت طالق وقالت امرأة : إن ابتدأت بكلام فجاريتي حرة ثم إن الزوج كلمها بعد ذلك لا يحث في يمينه ولا تحث في يمينها لأنها ما ابتدأت بالكلام وإن كانت اليمين منهما معاً فيسفي أن يكلم كل واحد منهما صاحبه معاً ولا يحث واحد منهما وكذلك إذا قال لغيره إن كلمت قبل أن تكلمني فعبدي حر والتفيا فسلم كل واحد منهما على صاحبه وحرج الكلام معاً لا يحث في يمينه كذا في المحيط . جماعة كانوا يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم : من يكلم بعد هذا قامرته طالق ثم يكلم الخائف طلقت امرأته كذا في فتاوى قاضيهان . في الخرافة ولو قال . من كلم غلام عبد الله فكذا واسم الخائف عبد الله والعلام غلامه فكلمه حث كذا في الخلاصة . رجل قال : والله لا أكلم فلانا

استغفر الله إن شاء الله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يكون مستثياً ولا يبحث دية كذا في فتاوى فاضلحان، قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال: والله لا أكلم أحداً، ولا فلاناً أو فلاناً قل أنه إن يكتمهما أو أحدهما كذا في شرح الجامع الكبير لمحمدي في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه، ولو قال: لا أكلم أحداً إلا رجلاً مصرياً أو رجلاً كوفياً فكلهم رجلاً كوفياً أو رجلاً بصرياً أو كليهما لا يبحث في يمينه، وكذلك لو قال: لا أكلم أحداً من الناس إلا أحد هذين الرجلين فالمستثنى أحدهما من كلهم أحدهما لا يبحث وإن كليهما يبحث وكذلك إذا قال: لا أكلم أحداً من الناس إلا واحداً من هذين الرجلين ولو قال: لا أكلم أحداً أبداً إلا أحد الرجلين كوفياً أو بصرياً أو قال: لا أكلم أحداً أبداً إلا واحداً من هذين الرجلين كوفياً وبصرياً فكلهم أحدهما أو كليهما جميعاً لا يبحث في يمينه كذا في المخطط في الفصل التاسع عشر في اليمين التي تكون بالاستثناء، ولو قال: والله لا أكلم أحداً إلا رجلاً واحداً من أهل الكوفة فكلهم رجلين من أهل الكوفة يبحث، ولو قال: لا رجلاً من أهل الكوفة فكلهم الكل لا يبحث كذا في شرح الجامع الكبير لمحمدي في باب اليمين التي يكون الاستثناء فيها على جميع ما استثنى أو على بعضه، يرد وعمرو دعياً نسب ولد جارية بينهما وقضى القاضي لهما بالنسب فقال رحى. إن كلمت ابن زيد فامراته طالق، وقال رجل آخر: إن كلمت ابن عمرو فعنده حر فكلهم هذا الابن حراً جميعاً كذا في فتاوى فاضلحان، مثل يمين الدين عمر قال: إن كلمت فلاناً فهو شركك اكتمر فيما قالوا: على الله بما لا يلبس به فكسبه ماذا يجب عليه من: كفارة اليمين كذا في الظهيرية في فصل ما يكون يميناً بالعربية، ولو حلف لا يكلم فلاناً فآخيره انحلف عليه بخبر يسره فقال: الحمد لله أو بهجر يسوؤه فقال: والله لا يبحث هكذا في التدرجاية نافلاً عن المسقط، ولو قال: أجازنا الله وبه لا يبحث كذا في الخلاصة، ولو قال: إن كلمت فلاناً فدخلت دار علي حرام وكلام فلان ثم دخل وكلم لأخر بحث يمين ولو قال: وكلام فلان حرام بحث يمين كذا في التدرجاية نافلاً عن جميع الجوامع، ولو قال لامراته: إن كلمت فلانة طالق ثم إن المرأة انحلف بطلاقها عسنت يوماً ثيابها فقاتلها فلانة، عسنته شديداً وهي تعلم أنها فلانة أو لم تعلم فقاتل حوب است (أو قالت آري) فهذا كله كلام فتطلق كذا في الظهيرية، الأصل أن الكلام والتحديث والخصاب على المشقة كذا في العتابة، قال في الجامع: إذا قال الرجل لعيره: إن أحبرتني أن فلاناً قدم فامراتي طالق أو قال: فعندي حر فآخيره يثبت كادياً حيث في يمينه وعق العبد وهذا بخلاف ما لو قال: إن أحبرتني بقدم فلان فآخيره يثبت كادياً حيث لا يعنى عبده ولو قال لعيره: إن أحبرتني أن امراتي في الدار فكذا فآخيره بذلك كادياً يبحث، ولو قال: إن أحبرتني بمكان امراتي في الدار لا يبحث في يمينه ولو قال: إن بشرتني أن فلاناً قد قدم أو قال: إن بشرتني بقدم فلان فكذا فآخيره بذلك كادياً لا يبحث في يمينه، ولو قال: إن أعلمني أن فلاناً قد قدم أو قال: إن أعلمتني بقدم فلان فكذا فآخيره بذلك كادياً لا يبحث، وإن أحبره بذلك

صادقاً ولكن بعدما علم الخائف به لا يحنت أيضاً بخلاف ما لو قال: إن أخبرتني فأخبره به بعد ما علم الخائف فإنه يحنت في يمينه وإن عني بقوله اعتسني أخبرتني حنت الخائف وإن كان الإخبار بعدما حصل القسم للخائف بما أخبر به ويسمي أن تصح نيته ديانه وقضاء ولو قال له: إن كنت عليّ أن فلاناً قد قدم فكذا فكتب إليه بذلك كاذباً يحنت وصل الكتاب إليه أو لم يصل ولو قال: إن كنت عليّ بقدم فلان فكذا فكتب إليه كاذباً لا يحنت ولو كتب إليه في هذه الصورة إن فلاناً قد قدم وقد كان فلان قد قدم قبل الكتابة إلا أن الكاتب لم يعم بذلك حنت الخائف في يمينه قال في الزيارات: إذا حلف الرجل لا يظهر سر فلان لعلان أبداً فأخبره بكتاب كتبه إليه أو بكلام أو سأل فلان أكان سر فلان كذا فأشار براسه أي نعم حنت في يمينه وكذلك لو حلف لا يخفي سر فلان إلى فلان أو حلف لا يعلم فلاناً بسر فلان أو بمكان فلان أو حلف ليكتسب سره أو ليحقيقه أو ليسترنه أو حلف لا يذن على فلان بفعل شياً من ذلك حنت في يمينه، وإن عني في هذه الوجوه كله الإخبار بالكلام والكتابة والرسالة دون الإشارة، ذكر في الكتاب أنه يدين ولم يزد على هذا ولا شك أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يصدق في القضاء، وعامة المشايخ على أنه لا يصدق ثم إذا حلف بهذه الأشياء وطلب أخيه واضرح عن ذلك فالحيلة أن يقال: إن يذكر أماكن وأشياء من السر لا يمكن فلان ولا بسر فقل لا إذا تكسب بسر أو مكانه فسكت فإذا فعل ذلك واستدلوا عني سره ومكانه لا يحنت في يمينه، وإذا حلف لا يستخدم علامة أو ما إليها بخدمته فقد استخدمها والاستخدام بالإشارة متعارف خصوصاً من الملوك والأكابر ويستوي إن خدمته علامة أو لم تخدمه، وإذا حلف لا يخبر فلاناً بسر فلان أو بمكانه ففعل ذلك بكتاب أو رسالة حنت في يمينه وكذلك لو حلف لا يظهر فلاناً بكذا ففعل ذلك بكتاب أو رسالة يحنت في يمينه، ولو قيل له: أكان الأمر كذا أفلان في موضع كذا. فلوما براسه أي نعم فهذا ليس بإخبار ولا بشارة فلا يحنت في يمينه وإن عني بالإخبار أو بالشارة الإشارة بالرأس وغير ذلك صدق ديانه وقضاء وإذا حلف لا يقر فلان بما قُبل له: الإعلان عليك كذا وكذا فأشار براسه أي نعم لا يحنت في يمينه، وإذا حلف أن لا يتكلم بسر فلان لا يحنت بالكتاب والرسالة والإشارة، ولو قيل له: أكان سر فلان كذا أو قيل له: أفلان يمكن كذا فقال: نعم يحنت في يمينه، وأجواب في قوله: لا يحدث بسر فلان نظير الجواب في قوله: لا يتكلم بسر فلان، وهو حلف على هذه الإيمان كلها ثم حوس الخائف فصدر بحيث لا يقدر عني التكلم كانت يمينه على الإشارة والكناية إلا في خصلة واحدة أنه إذا حلف لا يتكلم بسر فلان أو حلف لا يحدث بسر فلان لم يحنت بالإشارة والكتابة وإن كسبت الإشارة والكتابة بعد الحرس وكل ما ذكرنا أنه يحنت بالإشارة إذا قال: أشرت وأنا لا أريد الذي حلفت عليه فإن كان جواباً لشيء سئل عنه لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وإن قال: لا أقول لفلان كذا لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الجامع ولا في الزيارات وروي عنه في النوادر أنه مثل الخبر والبشارة حتى يحنت بالكتابة والرسالة ولو حلف لا يدعو فلاناً فدعاه بكتابه أو رساله حيث في ظاهر الرواية، وروي عن محمد رحمه الله تعالى في البرادر أن التبليغ بمنزلة الإخبار يحصل بالكتاب والرسول وكذلك الذكر يحصل بالكتاب والرسول، ولو

قال: أي عبيدي بشرني بكذا فهو حر فيشروه معاً عتقوا ولو بشره واحد بعد واحد عتق الأول خاصة ولو أرسل إليه أحدهم رسولاً فإن أصاب الرسول إلى المرسل عتق ولو أحبره الرسول ولم يصف إلى العبد لم يعتق هكذا في المحيط، ولو قال: إن أحبرتني أن هذا الحجر ذهب أو هذا الرجل امرأة فأحبره حث لوجود الشرط، ولو قال: إن أعلمتني أو بشرتني لا يثبت كذا في التناحرانية، ولو حلف لا يكتب إلى فلان فأمر غيره فكتب فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: سألتني هارون الرشيد عن هذا فقلت إن كان سلطاناً فأمر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فإنه يثبت كذا في البدائع، حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حتى أتى إلى آخرها لا يثبت بالاتفاق كذا في الفتاوى الكبرى، ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وفهم ما فيه لا يثبت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لعدم القراءة وعليه الفتوى، ولو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان فقرأ سطرًا من كتاب فلان حث وفي نصف السطر لا يثبت كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يقرأ سورة فترك منها حرفاً حث ولو ترك آية طويلة لم يثبت كذا في البدائع، وإذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل بنصف البيت لا يثبت وإن كان نصف البيت بيتاً من شعر آخر لا يثبت وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد بالعربية فقرأها بلحن لا يثبت ولو كان رجلاً فصيحاً حث وفي المنتقى إذا حلف لا يقرأ كتاباً فهذا على كتاب يمين في بياض أو غير ذلك وإن نوى كتاب الناس في القرطاس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلاة أو في غيره حث وكذا لو حلف أن لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلاة أو في غير الصلاة حث وإن قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم إن نوى ما في سورة النمل حث وإن لم ينو ما في سورة النمل أو نوى غيرها لا يثبت لأن الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك لا للقراءة وقراءتها لا على وجه القراءة جائزة كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا حلف على هذا الوجه فالحيلة أن يصلي الفريض بالجماعة ولا يثبت في يمينه فإن فاتته ركعة وقصاها يثبت والمرأة إذا حلفت على ذلك تقدي بزوجها أو بغيره من محارمها كذا في المحيط، وإن أراد الزور في غير رمضان ينبغي أن يقتدي بمس بوتر كيلا يثبت كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ الفاتحة على قصد التشاء والدعاء لا يثبت كذا في الظهيرية، ولو قال: إن قرأت كل سورة من القرآن فعلي أن أتصدق بدينهم قال محمد رحمه الله تعالى: هذا على جميع القرآن كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: علي يمين إن شئت فقال: شئت لزمه هذا مثل قوله: علي يمين إن كلت فلاناً كذا في المحيط، مثل نجم الدين عس حلفه اقرباء امراته بطلاقها: كنه بزوجي جرم تنهي وديراً بهجري تهيب نكسي<sup>(١)</sup> فحلف على ذلك ثم قال لها: خذاد اندقا توجه كرده<sup>(٢)</sup> هل تطلق بهذا امراته فقال: لا هكذا في الظهيرية، رجل قال لامرأته: أكر بحتانه فلان رومي وبازي سخن كويم<sup>(٣)</sup> فانت كذا فلم يذهب إلى بيته ولكن كلمه في موضع آخر لا يثبت في يمينه، ولو قال: أكر بحتانه فلان بروم بازوي سخن نكويم<sup>(٤)</sup> فانت طلق

(١) أن لا نسبها إلى ذنب ولا تنسبها بشيء. (٢) الله يعلم ماذا صنعت (٣) إن ذهبت إلى بيت فلان ولكلمت معه (٤) إن لم أذهب إلى بيت فلان ولم أتكلم معه.

وباني المسألة يحالها حيث هي بحسب وطلعت امراته حكاً، حكى موسى شمس الأئمة الخلو في  
 وفترى ركن الإسلام علي السعدي رحمه الله تعالى كذا في الغيظ، رجل حلف فقال لا أمر  
 أحبي أمراً، واكبروا كاري فرماهم<sup>(١)</sup> هكذا فبعث عنه إلى أحبه عنى يد رجل فقال هل لأحي  
 حتى يبعثها ينظر إن قال الرجل بلاخ قال أحوك بعهد أو يأمرك أحوك، يحث. رجل قال  
 لأمراته، اكبرن، ورنكوبى كذا فلان بالوجه كرده آست<sup>(٢)</sup> فاب طالق فكلمت على وجه لا  
 يسمع لا تطلق، ولو قال اكرنكوبى اسم مروي<sup>(٣)</sup> تطلق كذا في الخلاصة، ولو حلف الرجل  
 بطلاق امراته كذا مر عت توباكسي نكف أم<sup>(٤)</sup> وقد كان قد سمع امراته قد كان فلان يشر  
 الخمر ويبعها ويعمل أفعالاً لا طائل تحتها إلا أنه لأن تاب وأب تطلق امراته كذا في الصهرية،  
 لو حلف لا يكلم شهراً يقع على ثلاثين يوماً بسايلها، ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية  
 الشهر كذا في السراج الوهاج، ولو حلف لا يكلمه سنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع،  
 حلف لا يكلمه شهر فهو من حن حلف وكذا لو قال إن تركت كلامه شهراً فإنه يعلق شهراً  
 من حن حلف كذا في الكافي، ولو قال لا اكلم شهراً يقع على ثلاثة أشهر عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي، ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو على عشرة أشهر  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا الجواب عنده في الجميع وليس كذا في الهدية، ولو  
 قال لا اكلمك سبب فهو على ثلاث سنين في قولهم جميعاً كذا في البدائع، من حلف لا  
 يكلمه حياً أو رماً أو الحين أو الزمان أو زماناً كذا هو مقداراً معيناً من الزمان فإن نوى  
 مقدراً صدق وكذلك الدهر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يعني المنكر بمصرف  
 إلى سنة أشهر إذ لم تكن له به في مقدار من الزمان فإن كانت عمل بها تعاقباً وقال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى، الدهر لا أدري ما هو وهذا لاختلاف في المسح هو الصحيح كذا في فتح  
 القدير، وأم المعروف بالآلف واللام فيراد به لأبد بالإجماع كذا في التبيين، ولو حلف لا يكلم  
 الأحايين أو الأرملة فهو على عشر مرات سنة أشهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحدث  
 سنون شهراً كذا في السراج الوهاج، ونو قال دهور يقع على ثلاث مرات سنة أشهر على قول  
 أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حكاه في شرح الطحاوي، ولو حلف لا يكلمه العمر  
 يقع على جميع عمره عند عدم البية ولو قال عمراً فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رويته  
 على سنة أشهر كالحين وهو لا ظهر ولو حلف لا يكلمه حياً يقع على ثمانين سنة كذا في  
 السراج الوهاج، في الأصل أول الشهر قبل أن يمضي نصفه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه  
 قال لو قال لا اكلم فلان آخر يوم من أول شهر وأول يوم من آخر الشهر يساوي الخامس عشر  
 والسادس عشر كذا في الخلاصة، وعن ابن عباس فمن حلف لا يكلم أمه ثلاث سنين وانحلف  
 بالصلاق قال يسعي<sup>(٥)</sup> يرسل إليها ويصحبها أن يرضى عنه وتجعله في حل كذا في خاوي،  
 في ساوي أنسعي لو قال إن كلمت فلان حدي<sup>(٦)</sup> من يكلمه روزه<sup>(٧)</sup> مع أهله لا يلزمه

(١) وإن امرته يأمر (٢) إن لم تقوي اليوم مد فعل معك فلان (٣) إن لم تقوي لي اليوم (٤) سم

انفرد بهبك لأحد (٥) فله على صوم سنة

شيء إن كلمه، ولو قال: يكسأل بدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة، في التجريد عن محمد  
رحمه الله تعالى فيمن قال: لا أكلم اليوم سنة أو شهراً فعليه أن يدع الكلام في ذلك اليوم  
كلما دار في الشهر أو السنة كذا في التواريخ، وجعل حلف أن لا يكلم فلاناً عاملاً هذا فاليمين  
من حين حلف إلى غرة محرم لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضيهان، في  
مجموع التواريخ إذا قال لامرأته: إن كلمتك إلى سنة فانت طالق ادهبي يا عدوة الله طلقت كذا  
في المحيط، في المتن لو قال: والله لا أكلمك شهراً بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهرين وكذلك  
إذا قال: والله لا أكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله: سنتين، ولو قال: والله لا أكلمك شهراً  
بعد هذا الشهر مله أن يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة، في الجامع إذا قال: والله لا  
أكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في أوله وقدم فلان في آخر ذلك اليوم حنث في  
يمينه ولو قدم فلان في أول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشايخ على أنه لا يحنث كذا  
في المحيط، وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: لا أكلم فلاناً في الشهر الذي قبل  
قدوم فلان يكلمه في أول الشهر وقدم فلان لتمام الشهر حنث في يمينه، ولو قال: والله لا  
أكلمك شهراً قبل قدوم فلان وكلمه بعد اليمين ثم قدم فلان بعد خمسة أيام لا يحنث في  
يمينه كذا في المحيط، ولو قال: والله لا أكلمك شهراً إلا يوماً أو غير يوم فإنه على ما نوى وإن لم  
تكن له نية فله أن يتحرى أي يوم شاء بأنه استثنى يوماً مسكراً ولو قال: إلا نقصان يوم فهذا  
على تسعة وعشرين يوماً لأن نقصان الشيء لا يكون إلا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير  
للحسيني في باب الاستثناء من اليمين الذي يقع على الواحد وعلى الجماعة، في آخر إيمان  
القدوري إذا حلف لا يكلم فلاناً وفلاناً هذه السنة إلا يوماً فإن جمع كلامهما في يوم لم يحنث  
ولو كلم أحدهما في يوم والآخر في يوم حنث ولو كلم أحدهما ثم كلمهما في يوم لم يحنث  
ولو استثنى يوماً معروفاً فكلم أحدهما فيه والآخر في العدد لم يحنث ولو حلف لا يكلمهما  
شهراً إلا يوماً فإن نوى يوماً بعينه فهو على ما نوى وإن لم تكن له نية فهو على أي يوم شاء كذا  
في المحيط، ولو قال: يوم أكلم فلاناً فانت طالق فهو على الليل والنهار حتى لو كلم ليلاً أو نهاراً  
حنث فإن نوى النهار خاصة بصدق قضاء كذا في الكافي، وإن قال: ليلة أكلم فلاناً أو ليلة  
يقدم فلان فانت طالق فكلمه نهاراً أو قدم نهاراً لا تطلق لأن الليلة في اللغة اسم لسواد الليل  
ولا عرف بها بصرف اللفظ عن مقتضاه لغة حتى لو ذكر لليلاني حملت على الوقت المطلق  
لأنهم معارفوا استعمالها في الوقت المطلق كذا في البدائع، ولو قال إن كلمت فلاناً فانت طالق  
إلا إن يقدم فلان أو حتى يقدم فلان أو إلا أن ياذن فلان فكلمه قبل القدوم أو قبل الإذن حنث،  
ولو كلمه بعد القدوم أو الإذن لا يحنث وكذا لو قال: انت طالق إن كلمت فلاناً إلا أن يقدم  
فلان وإن مات فلان سقط اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي،  
ولو حلف لا يكلم رجلاً يوماً بعينه كانت يمينه على ذلك اليوم لا ليلة معه كذا في شرح  
الطحطاوي، إن حلف لا يكلمه الأيام نهر على عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا  
في الهداية، ولو حلف لا يكلمه أياماً ذكر في الجامع أنه على ثلاثة أيام ولم يذكر فيه الخلاف  
وهو الصحيح، ولو حلف لا يكلمه أياماً كثيرة فهو على عشرة أيام في قياس قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى كذا في البدائع، ولو قال كل يوم أكلمك فعني كذا وكلمه في يومين حيث في يومين ولو قال كل يومين حيث مرة كذا في السارحانيه، ولو حلف لا يكلم فلاناً أيامه هذه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو عني ثلاثة أيام ولو قال لا أكلمه أيامه فهو على العمر كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال لا أكلمك اليوم عشرة أيام وهو في يوم السبت فهذا على سببين لأنه لا يدور في عشرة أيام أكثر من سبب واحد وكذا لو قال لا أكلمك يوم السبت يومين كان على سببين لأن السبت لا يكون يومين ولا يدور سببان في يومين فعلم أن المراد به مرتان وكذلك لو قال لا أكلمك يوم السبت ثلاثة أيام كان كنهها يوم سبب ذاب في كنهها في شرح الجامع الكبير للعصيري في باب الحث في اليمين ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة وهو قال لا أكلمه يوماً سنة أو سنة يوماً فإن يرى يوماً بعينه فعني ذلك اليوم في جميع سنة وإن لم يتو شيئاً فعني يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حيث كذا في العتابة، ولو قال لا أكلمك يوماً ما أو لا أكلمك يوم السبت يوماً فله أن يجعله أي يوم شاء كذا في البدائع ولو حلف لا يكلمه فلاناً إلى عشرة أيام كان اليوم العاشر داخلًا في اليمين كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال لا أكلمه اليوم أو غداً فكلمه اليوم أو غداً حيث ولو قال لا أترك كلامه اليوم أو غداً فترك كلامه اليوم بر وعلقت اليمين في الغد كذا في العتابة، ولو قال والله لا أكلمه اليوم ولا غداً فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا تدخل ليلة التي بينهما في اليمين كذا في البدائع، لا يكلمه اليوم وغداً ويحد عند هذا على كلام واحد سلاً كان أو بهاراً ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا يحث حتى يكلمه كل يوم سماه ولو كلمه ليلاً لا يحث في يمينه كذا في الوجيز للكردي، عن محمد رحمه الله تعالى فيس قال لا أكلمه فلاناً يوماً بين يومين ولا ليله له عهد بمرة قوله والله لا أكلمه يوماً كذا في المحيط، ولو قال في الليل لا أكلمه يوماً فمر ذلك الوقت إلى أن تعيب الشمس كذا في العتابة، ولو كلمه بعد السحر قبل طلوع الفجر فالصحيح أنه يحث كذا في المحيط، ولو قال في سحر لا أكلمه ليلة فمر حين حلف إلى أن يصلح الفجر كذا في العتابة، ولو حلف في بعض النهار لا يكلمه يوماً فاليمين عني بقية اليوم والليله المستقبه إلى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا إذا حلف ليلاً لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة إلى أن يحيى مثلها من الليلة المقبلة فيدخل سحر الذي يسهر في ذلك كذا في البدائع، ولو قال والله لا أكلمك يوماً وهو ما عهد وما لو قال لا أكلمك يومين سواء تدخل عيها ليلة لمحلله، ولو قال لا أكلمك يوماً ويومين تنقضي اليمين اليمين بمضي اليوم ثلثت ولو قال لا أكلمك يوماً ولا يومين فهذا عني يومين إن كلمه في اليوم الثالث لم يحث، وفي المتن إذا قال في نصف الليل أو يومه: والله لا أكلمك ليبتين يترك كلامه إلى ثلث الساعة من بعد الغد وإذا حلف لا يكلم فلاناً ثلاثين يوماً وكان حلف ليلاً ترك كلامه من تلك الساعة إلى أن تعيب الشمس من اليوم الثلاثين كذا في المحيط، ولو قال في بعض اليوم والله لا أكلمه اليوم فهو على باقي اليوم ولو حلف ليلاً أو لا يكلمه هذا اليوم فإنه يحث بالكلام في تلك الليلة إلى أن تعيب الشمس من الغد كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف بهاراً لا يكلم هذه الليلة ثم يدخل ما بقي من اليوم في يمينه إنما حلف على ليل خاصة، ذكر في

المنتقى إذا قال في أول ليل : لا أكلم اليوم ولا نية له بهذا باطل ولو قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستقبل ، إذا حلف وقال : والله لا أكلم فلاناً أحد يومي أو قال : لا أخرجن أحد يومي أو أحد أيومي أو أحد أيامي فهذا يعني أهل من عشرة أيام بدخول في ذلك الليل والنهار حتى بر كلمه أو خرج قبل مصي العشرة ليلاً أو بهراً بر في يمينه ولو لم يكن له أو لم يخرج حتى مضت العشرة بحثت في يمينه ، ولو قال أحد يومي هذين مهدي على يومه ذلك وعلى العدد كذا في الحيف ، ولو حلف لا أكلمه ثلاثة أيام (لا أحد اليوم ولا حلاً هذا اليوم فهو على يومين بعده ولو غير هذا اليوم أو سوى فهو على ثلاثة بعده كذا في اعتابية ، في اليمين إذا حلف لا يكلم فلاناً ما دام في هذه الدار يخرج بمصاعه وأثاته ثم عاد وكلم لا بحثت كذا في الحيف في لفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها عبة ، وكذا لو قال ما كان فيها فلان كذا في الإصباح ، ولو قال لا أكلمت ما دمت بعباد يخرج بنفسه لا يمين اليمين كذا في فتاوى فاصيخان ، في القدوري إذا قال والله لا أكلم فلاناً ما دام عليه هذا الثوب أو ما كان عليه سرعه ثم لبسه وكلمه لا بحثت ، ولو قال : لا أكلم فلاناً وعليه هذا الثوب سرعه ثم لبسه وكلمه بحثت كذا في الحيف في الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها عابه ، ولو قال لامراته : والله لا أكلمك ما دام أبواك حيين فكلمها بعدما مات أحدهما لا بحثت كذا في فتاوى فاصيخان ، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال برجن قائم . والله لا أكلم هذا الرجل يوي ما دام قائم ولم يتكلم بالقيام كانت بيته باطلة ، ولو حلف لا يكلم هذا فقد تم يعني ما دام قائماً ديس يمينه وهو الله تعالى كذا في الحيف في الفصل السادس في الرجل يحلف ويوي التحصيص ، إذا حلف ليكلمه الأبد فهو على أن لا يمتنع من كلامه إذا انتقيا ، ولو حلف لا يكلمه الأبد فإن كلمه بحث ولو عني به أن لا يكلمه كلام الأبد لم يدين في القضاء كذا في الإصباح ، في فتاوى أبي النيث إذا حلف الرجل لا يكلم فلاناً إلى مدوم الخراج فقدم واحد منهم انتهت اليمين وكذلك لو حلف لا يكلم فلاناً إلى انحصار محصد واحد من أهل بدنه انتهت اليمين وإذا حلف لا يكلم فلاناً فأبى بيمته " فإن بوى حقيقه وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يقع الثلج حقيقه على الأرض ويشترط الوقوع في البلد الذي الخلف فيه لا في بلد آخر حتى لو كان أحلف في بلد لا يقع الثلج هناك كانت اليمين باقية أبداً وحقيقة وقوع الثلج أن يحتاج إلى كسبه ولا يعتبر ما صار في الهواء وما لا يستبين على الأرض إلا عني رؤس حائط أو حشيش فإن بوى وقت وقوع الثلج لا يكلمه ما لم يدخل وقته وهو أول الشهر الذي يقار نه بالقدسيه أدر وإذا لم تكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسألة وإنما ذكره في مسألة أخرى وقال يمينه على وقت الوقوع ، وإذا حلف لا يكلم فلاناً إلى الموسم قال الموسم رحمه الله تعالى : يكلمه إذا أصبح يوم سحر ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : يكلمه إذا زالت الشمس يوم عرفه كذا في الحيف في الفصل الرابع في اليمين إذا جعل لها عبة ، ذكر في إيمان الوقعات لا يكلم فلاناً إلى الصيف أو إلى الشتاء تكلموا في معرفة الصيف والشتاء وشتار أنه إن كان الخلف في بلد بهم حسب يعرفون الصيف والشتاء بحساب مستمر يصرف إليه ولا فأول لشتاء ما يحتاج أساس إلى بس الحشو



والقنور وآخر ذلك ما يستعني الناس فيه عنهما والعاصل بين الشتاء والصيف إذا استنقذت ثياب الشتاء واستنقذت ثياب الصيف فإذا الربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف وأخر الصيف من آخر الصيف إلى أول الشتاء لأن معرفة هذا الأمر للناس وهو ذكر نورور بالفارسية فهو على سرور مسلمين كذا في الفتاوى الكبرى، ليلة القدر يقع على السابع والعشرين من رمضان إن عامه وإن عارف لاحتلافهم بعد الإمام تنقله وتناحر رعيدهما لا وثمة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى تمضي ليلة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل رمضان الثاني وعندهما يكلمه إذا مضى يوم من الرمضان الثاني وإن حلف قبل رمضان يكلمه بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الإمام كذا في أبو حنيفة للكردي، إن كنيت فلا فكل بموت أهلكه يوم الجمعة أو يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعاً كذا في المحيط في الفصل الخامس في الأيمان الذي يمنع فيها التحجير والتي لا يقع فيها التحجير، ولو قال لا يكلمه جمعة ولا ليلة فهو على أيام الجمعة، ونحو قال جمعتهن فهو على أيام الجمعتين ولو قال ثلاث جمع لعله أن يستكمل أحداً وعشرين يوماً من يوم حلف وإن نوى الجمع خاصة لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال والله لا أكلمك أجمع فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة كما لو قال لا أكلمك لأخمس أو لأحد أو لأثنين هذا إذا لم تكن له سنة وإن نوى أيام الجمعة يعني الأسبوع فهو على ما نوى كذا في المحيط في الفصل العشرين في أدوات، ذكر في الجمع إذا قال والله لا أكلمك الجمعة فله أن يكلمه في غير يوم الجمعة لأن يوم الجمعة اسم ليوم محصور صريح كذا لو قال لا أكلمك يوم الجمعة وكذا لو قال جمعاً له أن يكلمه غير يوم الجمعة ثم إذا قال والله لا أكلمك جمعاً فهو على ثلاث جمع كذا في الإيتاع، ولو حلف لا يكلم فلاناً إلى كذا إن نوى شيئاً من الأوقات من الواحد إلى عشرة من الساعات أو من الأيام أو من الشهور أو من السنين فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم واحد ولو قال لا أكلمه إلى كذا كذا نوى شيئاً من الساعات أو من الشهور فهو على أحد عشر يوماً إن لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم وسلة ولو قال لا أكلم به كذا وكذا إن نوى شيئاً مما ذكرنا ينصرف إلى أحد وعشرين من ذلك وإن لم ينو شيئاً ينصرف إلى يوم وسلة كذا في فتاوى قاضيهان في الفصل التاسع عشر في الأيمان التي تكون مع الاستثناء، إذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً أو لم يقتل أبداً فهو على الأبد في أي وقت كلمه حيث وإن نوى شيئاً دون شيء بآخر نوى يوماً أو يومين أو ثلاثة أو نوى بداراً أو مرة وما أشبه ذلك لم يدين في القضاء ولا فيما يشبهه وبين الله تعالى كذا في الدجوة، إذا حلف لا يكلم فلاناً أبداً وكلمه بعد ما مات لا يحث في يمينه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين، ونحو قال لا أكلمه مائة أو طويلاً إن نوى شيئاً فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً فهو على شهر ربيع كذا في فتاوى قاضيهان، ونحو قال لا أكلمك عربياً فهو على أقل من شهر بيوم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن يحث عن غيره بخلافه فإن نوى أكثر من شهر ذكر في أيمان لأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يدين في بعضه، ولو قال، إن يمينه فهو على أكثر من شهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في التواتر المنسوب إلى المعلى، إذا قال سرباً فهو على

شهر غير يوم إذا لم تكن له نية وإن كانت له نية فهو على ما نواه ولو قال: عاجلاً فهو على أقل من شهر ولو قال: آجلاً فهو على شهر مضاعداً ولو قال: بصعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر، وفي جامع الجوامع وإن نوى أكثر إلى تسعة عشر صدق كذا في التترخابة، إن قال: لا أكلم مولاك وله مولى أبلى وأسفل ولا نية له حيث أيهما كلم وكذلك لو قال: لا أكلم جديك وله جديان من قبل أبيه وأمه كذا في المبسوط، في استقضى لو قال لآخر: لا أكلمك قريباً من سه لا يكلمه ستة أشهر ويوماً كذا في الخلاصة، رجل قال لآخر: يا فلان والله لا أكلمك عشرة أيام والله لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك ثمانية أيام فقد حث مرتين وعليه اليمين الثالثة إن كلمه في الثمانية الأيام حث أيضاً وإن قال: والله لا أكلمك ثمانية أيام والله لا أكلمك تسعة أيام والله لا أكلمك عشرة أيام فقد حث مرتين وعليه اليمين الثالثة إن كلمه في العشرة الأيام حث أيضاً كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل قال: كلما كلمت فلاناً يوماً ملله عليّ أن أتصدق بدرهم كلما كلمت فلاناً يوماً ملله عليّ أن أتصدق بدرهم فلاناً ملله عليّ أن أتصدق بثلاثة دراهم كلما كلمت فلاناً أربعة أيام ملله عليّ أن أتصدق بأربعة دراهم كلما كلمت فلاناً خمسة أيام ملله عليّ أن أتصدق بخمسة دراهم ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهماً ولو كلمه في اليوم الأول أو غيره من الأيام مرتين يلزمه ثلاثون درهماً ولو قال: في كل يوم أكلم فيه فلاناً ملله عليّ أن أتصدق بدرهم كل يومين أكلم فيهما فلاناً ملله عليّ أن أتصدق بدرهمين حتى قال ذلك إلى خمسة أيام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس وعليه اثنا وعشرون درهماً لأنه عقد خمسة أيمان وحصل جزاء اليمين الأولى التصديق بدرهم وجزاء اليمين الثانية التصديق بدرهمين وصرب لكل يمين مدة وسعت الفقهاء كل مدة دوراً حمدة اليمين الأولى يوم يدور ويتجدد في كل يوم ودور اليمين الثانية يومان فيجدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة أيام ودور اليمين الرابعة أربعة أيام ودور اليمين الخامسة خمسة أيام ولا يحث في كل دور إلا مرة واحدة لأنه عقد بكلمة كل واحد لا توجب التكرار إذ التكرار قصبة عموم الفعل لا قصبة عموم الوقت فكل يوم وجد بعد اليمين فهو جميع مدة اليمين الأولى وبعض مدة سائر الأيمان فإذا كلمه في اليوم الرابع فالיום الدور الرابع من اليمين الأولى وهو بعينه تسعة الدور الثاني من اليمين الثاني وهو بعينه اليوم الأول من الدور الثاني لليمين الثالثة وهو بعينه تسعة الدور الأول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الأول لليمين الخامسة ولم يحث في هذه الأدوار أصلاً والشرط الواحد يصلح شرط الأيمان فبحث في الأيمان كلها فيلزمه باليمين الأولى درهم وبالثانية درهماً وبالثالثة ثلاثة دراهم وبالرابعة أربعة دراهم وبالخامسة خمسة دراهم وعشر فمدا كلمه في اليوم الخامس يحث في اليمين الأولى والثانية والرابعة ولا يحث في الثالثة والخامسة لأن اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الأولى ولم يحث في هذا الدور فبحث في اليوم الأول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحث فيه واليوم لأول من الدور الثاني لليمين الرابعة ولم يحث فيه فبحث فتلزمه سبعة أخرى بمصر اثنين وعشرين ولا يحث في الثالثة والخامسة لأنه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حث فيه وتسعة الدور الأول لليمين الخامسة وقد

حث فيه فلا يحدث شيئاً فالحاصل أن تجديد الدور وعدمه لا اثر له في الكلام في المرة الأولى حتى لو كلمه بعد هذه الأيمان في أي يوم كلمه في عمره يبرمه خمسة عشر درهماً وبما آثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الأول والثاني يبرمه بالكلام لأول خمسة عشر درهماً وبالثاني درهم لا غير لأنه لم يتحدد إلا دور بين الأولى ولو كلمه في اليوم الأول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني أو كلمه في اليوم الثاني والثالث يبرمه بالأول خمسة عشر ولم يبرمه بالثاني إلا ثلاثة دراهم لأنه لا يتحدد إلا دور بين الأولى والثانية هذا إذا لم يحاط به أما إذا حاط به بأن قال كلما كلمتك يوماً فكله عليّ أن أتصدق بدينارهم كلما كلمتك يوماً فكله عليّ أن أتصدق بدينارين إلى خمسة يبرمه عشرون درهماً لأن إجراء في الدين الأولى التصديق بدينارهم وشرطه الكلام معه وبالمدين الثالثة كلمه معه فيلزمه حراؤه وهو درهم وبقيت المدين منعقدة بحالها لأنها عقدت بكلمة كلما وبمعدت اليمين الثالثة فإذا حاط به باليمين الثالثة وجد شرط انحلال اليمينين فيلزمه بالأولى درهم وبالثالثة درهماً وبقيت المدينان منعقدتين واتعقدت الثالثة فلما حاط به باليمين الرابعة وجد شرط انحلال الأيمان فأنحلت الأيمان كلها فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهماً وبالثالثة ثلاثة وبقيت الأيمان منعقدة بحالها واتعقدت الرابعة فلما حاط به باليمين الخامسة انحلت الأيمان كلها فيلزمه بالأولى درهم وبالثانية درهماً وبالثالثة ثلاثة وبالثانية أربعة وجملة عشرون ولا يحدث في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلمه بعد ايمان الخامسة يحدث في الأيمان كلها فيلزمه خمسة وثلاثون درهماً ولو قال كل يوم اكلمتك فيه فكله عليّ أن أتصدق بدينارهم هكذا إلى خمسة أيام وسكت فعليه عشرة دراهم فلو كلمه في اليوم الثاني بدينارهم ستة أخرى ولو كلمه في الثالث لزمه ثلاثة دراهم ولو كلمه في اليوم الرابع بدينارهم أربعة دراهم، ولو كلمه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كلمه في اليوم الأول بعد الأيمان بدينارهم خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كذا في شرح إجماع لكبير المحققين في باب من الأيمان التي يوجب بها الرجوع على نفسه التصديق، والله تعالى أعلم بالصواب.

### الباب السابع في إيمان في الطلاق والعناق

لو قال: أو عید اشتريه مهر حر فالأول الواحد المفرد الذي ليس قبله غيره فإذا شترى بعد بيمينه عیداً عتق وهو اشتري عیداً ونصف صد عتق العبد الكامل، ولو اشترى عیدين لم يعتق واحد منهما وما يشتري معدهما لا يعتق أيضاً، ولو قال: آخر عید اشتريه فهو حر فالآخر اسم المفرد تأخر عن غيره في الزمان وإنما يثبت هذا الاسم بموت الخالف فإذا اشترى عیداً ثم مات الخالف عتق الآخر واختلما في وقت العتق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يثبت العتق مستنداً إلى حين اشتراء حتى أنه يعتبر من جميع المال إذا كان شراء في الصحة ولو قال: أو سطر عید اشتريه فهو حر فالأوسط سم للمفرد المتحلل بين العديدين المتساويين وهذا إما يعرف أيضاً بموت الخالف منقول: إذا مات الخالف فإن كان لدين اشتراهم شفعاً لم يكن فيهم الأوسط وإن كانوا خمسة أو سبعة أو ما أشبه ذلك كان الأوسط المفرد المتحلل بين اثنين وكل من حصل

مهم في النصف الأول خرج من أن يكون أوسط كذا في الإيضاح، ولو قال: أول عبد أملكه أو قال: أول عبد اشتريته وحده فهو حر فعلى عبد بن ثم عبداً عنق الثالث، ولو قال: أول عبد أملكه واحداً لا يعتق الثالث إلا إذا عسى وحده كذا في الكافي، ولو قال: أول عبد اشتريته بالدينار فهو حر فاشترى عبداً بالدرهم أو بالعروض لم يشتري عبداً بالدينار فإنه يعتق وكذلك لو قال: أول عبد اشتريته أسود فهو حر فاشترى عبيداً بيضاً ثم أسود فإنه يعتق كذا في البحر الرائق، ولو قال: كل عبد بشرني بولادة ثلاثة فهو حر عشره ثلاثة متفرقين عن أول بخلاف ما إذا بشره معاً حيث يعتق الجميع، قال الحاكم الشهيد وإن قال: عتيت واحداً لم يدين في الفداء وأما يمينه وبين الله عز وجل فبسه أن يحترق مهم واحداً فيمضي عنه ويمسك البقية كذا في غاية اللسان، ولو قال: إن دخلت الدار فدمرته طالق وعنده حر ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم دخل الدار لا يحث في اليمين الثانية وطلقت وعنتي، ولو حلف لا يطلق أو لا يعتق ثم قال: إن دخلت الدار فامراته طالق وعنده حر ودخل حث في اليمينين، ولو قال لامراته: طلقي نفسك أو قال لعنده: اعتقي نفسك أو وكل رجلاً بدينك ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حث، ولو قال: أنت طالق إن شئت أو أنت حر إن شئت ثم حلف أن لا يطلق أو لا يعتق فشاءت المرأة وسعيد لا يحث كذا في الكافي في المتفرقات، من حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق فوكل بذلك حث، ولو قال: عتيت أن لا أتكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية، ولو قال: عبده حر إن دخلت هذه الدار فقال الآخر: عليّ مثل ذلك إن دخلت هذه الدار مدخل الثاني لم يعتق عبده، ولو قال الأول: لله عليّ عتق بسمة إن دخلت فقال الثاني: فعنيّ مثل ذلك إن دخلت لرم الأول ولثاني كذا في الإيضاح، ولو قال عبده حر إن كان في البيت إلا رحن فإذا في البيت رجل وصبي أو رجل وامرأة حث، ولو كان رجل وداية أو متاع لم يحث، ولو قال: إن كان في البيت إلا شاة فإذا فيه دابة غير الشاة حث، ولو قال: إن كان في البيت إلا ثوب حث بإسناد وداية وأنية كذا في الكافي في المتفرقات، من قال: كل مملوك لي حر يعتق أمهات أولاده ومديروه وعبيده ويدخل الإماء والدكور ولو نوى الدكور فقط صدق ديانة لا قضاء ولو نوى السود دون غيرهم لا يصدق قضاء، ولا ديانة ولو نوى النساء وحدهن لا يصدق ديانة ولا قضاء، ولو قال: لم أنو المديرين في رواية يصدق ديانة لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا ديانة كذا في فتح القدير، ويدخل تحته عبد الرهن والودعة والأبق والمنصوب واسم والكافر ولا يدخل فيه المكاتب إلا أن يعنيه وإن عنى المكاتبين عتقوا وكذا لا يدخل فيه العبد الذي اعتق بعضه ويدخل عبده المأدون سواء كان عليه دين أو لم يكن وأما عبيد عبده المأدون إذا لم يكن عليه دين فهل يدخلون حال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى. إن نواهم عتقوا ولا يدخل فيه مملوك يمينه وبين أجسبي كذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لأن بعض المملوك لا يسمى مملوكاً حقيقاً إن نواه عن استحساناً، وهل يدخل فيه الحسن إن كانت أمة في ملكه يدخل ويعتق بعنتها وإن كان في ملكه الحمل دون الأمة بأن كان موسى به بالخمل لم يعتق كذا في البدائع في كتاب اعتان، رجل حلف أن لا يكتب عبده فكاتبه غيره بغير أمره فأجار الخالف حيث في يمينه كما يحث بالتوكيل، رجل حلف أن لا يعتق عبده

فأدى للعبد مكاتبته فعق من كانت الكتابة بعد اليمين حيث خاف من كانت قبل اليمين لا يحس كذا في فتاوى فاضلحان في فصل اليمين على الشريعة من قال إن سريرت جارية فهي حرة فتسرى جارية كانت في مملكته عتقت وبأشترى جارية فتسراها لم تعتق كذا في الهداية. وبو قال إن سريرت أمة فأت طالق أو عبيد حر فتسرى من في ملكه أو من اشتراها بعد تعلق فيها بطلت ويعتق العبد ولو قال أمة. إن تسرى بك عبيد حر فاشترها فتسرى بها عتق عبده الذي كان في مملكته وقت حلف ولا يعتق من اشترى عبده كذا في البحر الرائق، وإما قال لأمته إذا باعك فلان فأت حرة فباعها من فلان ثم اشترها منه لم يعتق لأن الشرط بيع فلان إياها وبيع فلان من الخائف سبب لزول ملكه فأم وقوع الملك للمخالف فبشرته لا يبيع فلان. وإن قال إن وهبت فلان لي فأت حرة فوهبها وهو قبض بها عتقت وكذلك قوله. إذا باعك فلان مسي فأت حرة كذا في الميسود، رجل قال عبيره. إن بعث إليك فم نائبي فبيدي حر فبعث إليه فأتاه ثم بعث إليه نائبا فلم يأنه حث ولا يخلص اليمين بالمر حتى يبعث مره فحيث يطل اليمين، وكذا بو قال إن بعث إلي فلم يأنه حث، وبو قال. إن أعتقي فلم تأن أو قال إن ربي فم أرك فهو على الأبد، رجل قال لأمراته. إن لم تطلقني فمك عبيدي حر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: هو على المجلس وهو إن لم يأنه في تعلق إذا صدقت نفسها في مجلس طمعت، وكذا أبو قال عبيره. إن لم تبع عبيدي حر فبيدي آخر هذا حر فهو إذن له في البيع وهو على الأبد، ولو قال إن دخلت الكوفة وبم أزوج عبيدي حر فهو علي أن يتزوج قبل الدخول وإن قال فلم أتزوج فهو علي أن يتزوج حين يدخل، ولو قال: ثم لم أتزوج فهو علي الأبد بعد الدخول، رجل قيل له تزوج فلانة فقال إن تزوجت أبداً فبيدي حر فزوج غير فلانة حث، رجل قال. إن تركت أن أمس لكساء فبيدي حر لا يحس، رجل قال عبيدي حر لم أمس لكساء حث من ساعته كذا في فتاوى فاضلحان في فصل فيما يكون اليمين على التور أو على الأبد والله أعلم بالصواب

### الباب ثامن في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

لو حلف لا يشتري أو لا يبيع أو لا يؤجر فوكل من فعل ذلك لم يحس، إلا أن يوي أو لا يأجر غيره فحيث شدد الأمر على نفسه بنه أو يكون مخالف من لا يباشر هذه العقود بنفسه فحيث يحس باعتقوب من كان مباشر تارة وبفوض أخرى يعتبر بحال كذا في النكاحي، وبو حلف لا يبيع ولا يشتري يحس بالعامة قبل لقبض وبالندي فيه الخيار سابع أو بالمشتري وبالبيع بطريق الفصول وبانهاية بشرط انعوض عند التبعيض ولا يحس بالبيع الباطل وبيع المذبر وأم الولد والمكاتب وكذا بالإقانة بعد البيع ما لو قبضها بمعظ إلا أنه ابتداء فبحسث ولا يحس بأخذ بالعيب بالمرضي ولا يحس بدون قبول المشتري كذا في الهداية، من حلف لا يبيع فباع ففصولي ماله فآجر لا يحس إلا أن يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه كذا في الفتاوى الصغرى، ولو حلف لا يشتري فاشترى شيئاً من المفضوي أو المخرم يحس كذا في شرح بلخيص الجامع الكبير، سئل أبو بكر عن حلف أن يبيع عبده فسرقة منه قال. لا يحس ما لم يستيقن بموته

كذا في الخلاصة، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير إذا قال: إن لم أبيع هذا العبد  
فكذا، فاعنى العبد أو دبره حيث في يمينه ولو كانت هذه المقالة للجارية وباقي المسألة بحالها  
والصحيح أنه يحنت كذا في السارحانية، قال لامته: إن لم أبعك فأتت حرة مستودعه عتقت  
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة، حلف لا يبيع هذا العبد ولا يهبه قال  
نصير: يهب نصفه ويبيع نصفه فلا يحنت، سئل الشيخ الإمام الرازي رحمه الله تعالى عمن  
حلف ليبع جاريته ولا يورث حتى ولدت منه فقال لا يحنت المولى استحساناً، وسئل أبو  
نصر الدبوسي عمن قال لجاريته إن لم أبعك إلى شهر فأتت حرة ثم ظهر بها حمل منه قال:  
يحل له أن يضاها بعد الشهر إذا جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر وعلى قرون أبي يوسف رحمه  
الله تعالى حث ولا يحل له أن يضاها بعد الشهر وإذا حانت به لأكثر من ستة أشهر لا يحل له  
أن يضاها بعد الشهر إجماعاً كذا في الحاوي، رجل قال: والله لأبيعن أم ولد فلان أو قال: والله  
لأبيعن هذا الرجل الحر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على البيع الفاسد إن باعهما بعداً  
فاسداً هر في عتبه كذا في فتاوى قاضيه خان، لو أن رجلاً قال: إن بعث هذا المملوك من زيد فهو  
حر فقال زيد: قد أجرت ذلك أو وضيت ثم اشترى لم يعتق ولو قال: إن اشترى ربي مني هذا  
العبد فهو حر قال زيد: نعم ثم اشتراه عتق عليه العبد كذا في الإيضاح، روى هشام عن أبي  
يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال: والله لا أبعك هذا الثوب بعشرة حتى تريدني فباعه  
بتسعة لا يحنت في القياس وفي الاستحسان يحنت وبالقياس أحد كذا في البدائع، ولو حلف  
لا يبيعه بعشرة إلا بأكثر أو بزيادة فباعه بأحد عشر لا يحنت، ولو باعه بعشرة يحنت وكذا لو  
باعه بتسعة ودينار في القياس يحنت وفي الاستحسان لا يحنت، ولو قال المشتري عبده حر إن  
اشترته بعشرة حتى ينقصه إن اشتراه بعشرة يحنت وإن اشتراه بأحد عشر يحنت أيضاً وإن  
اشتراه بتسعة لم يحنت وإن اشتراه بتسعة ودينار لم يحنت قيل: هذا جواب القياس أما عمن  
جواب الاستحسان فيحنت، ولو قال: عبده حر إن اشترته بعشرة إلا بالأقل أو بالانقص فاشتراه  
بعشرة أو بأكثر يحنت وإن اشتراه بتسعة ودينار أو بتسعة وثوب فالحق أن لا يحنت وفي  
الاستحسان يحنت، ولو قال البائع: لا أبيعك بعشرة حتى تريدني فباعه بتسعة ودينار قيمته  
حصاة لا يحنت كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحنث في اليمين في التساوم  
في الزيادة والنقصان، رجل حلف أن لا يبيع دبره فاعطاها امرأته في صداقها حنت قال الصدر  
الشهيد: هذا إذا تزوجها بالدرهم ثم أعطاها الدار عوضاً عن تلك الدراهم أما إذا تزوجها على  
الدار لم يحنت كذا في الخلاصة، حلف لا يبيع هذا الفرس فأخذ رجل ذلك الفرس وأعطاه بدله  
ورضى صاحب الفرس بذلك لا يحنت وعليه الفتوى كذا في جواهر الأحكام، اشترى  
بالتعاطي ثم حلف أنه ما اشترى أجاب الإمام عمن أهدى الما يريدني أنه لا يحنت واحتاره ظهير  
الدين، وكذا لو باع بالتعاطي ثم حلف أنه لم يبع لا يحنت وكذا روي عن الإمام الثاني وقال  
الإمام المصلي: لا يحل لمن علم أنه كان بالتعاطي أن يشهد على لبيع بل يشهد على التعاطي  
كذا في التوجيه للكردي، الأصل أن من عقد بيمينه على فعل في محل وذكر اللام يظهر أن ذكر  
اللام مقرباً بمحل الفعل فيمينه على فعل ما حلف عليه في مثل المخبوف عليه حتى إذا فعل

أخالف ذلك العمل في ملك المخلوف عليه حيث سواء فعل بأمره أو بعير أمره وسواء كان العمل بما تجري فيه الوكالة أو لا تجري، وإن ذكر الملام مقروناً بالعمل إن كان فعلاً تجري فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل فيه بمهدة ما حقه من الحقوق على الموكل كالبيع وشحوه فيمبته على الوكالة والأمر حتى إذا فعل ذلك العمل في محله بامر المخلوف عليه بحيث سواء كان محل العمل ملك المخلوف عليه أو ملك غيره، وإن كان فعلاً لا تجري فيه الوكالة أصلاً كالأكل والشرب أو تجري فيه الوكالة، لا أنه ليس فيه حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كاصرب وشحوه فيمبته على فعل ما حجب عليه في ملك المخلوف عليه حتى لو فعل ذلك العمل في ملك المخلوف عليه بحيث في يمينه فعل بأمره أو بعير أمره ولو فعل ذلك الفعل في ملك غير المخلوف عليه لا يحث وإن فعل ذلك الفعل بامر المخلوف عليه، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل بعيره إن بعثت ثوباً فعبدي حر ولا نية له فدمع المخلوف عليه ثوباً إلى رجل وأمره أن يدفعه إلى الخاف ليبيعه فجاء المتوسط بالتوب إلى الخالف وقال: بيع هذا الثوب لفلان يعني المخلوف عليه أو دل، بيع هذا الثوب وبم يقل لفلان إلا أن أخالف بعيم أنه رسول المخلوف عليه فباع بحيث في يمينه، ولو قال المتوسط: هذا الثوب لي أو ذاك بعه ولم يعلم الخالف أنه رسول المخلوف عليه فباع لا يحث، وأما إذا قال: إن بعث ثوباً كنت وباقي لمسألة بحال، يحث على كل حال سواء قال له المتوسط بعه لفلان أو قال بعه لي أو قال بعه وبم يرد عليه إذا كان الثوب بموكل للمخلوف عليه فإن نوى في الفصل الأول أن يبيع ثوباً هو ملك المخلوف عليه ونوى في الفصل الثاني أن يبيع بامر المخلوف عليه فهو على ما نوى فيما بينه وبين الله تعالى؛ لا أن في الفصل الأول يصدقه القاضي وفي الفصل الثاني لا يصدقه كذا في الذخيرة في الفصل التاسع عشر، في المشتق ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى حلف لا يبيع لفلان ثوباً ثم باع الخالف ثوباً للمخلوف عليه فأجار المخلوف عليه البيع بحيث، ولو باعه الخالف بنفسه لا للمخلوف عليه لا يحث كذا في شرح الجامع الكبير لمصنعي في باب الحث فيما يفعل الرجل لصاحبه أو لغيره، ولو حلف لا يبيع لك شيئاً من متاعك فباع وسادة فيها صوف المخلوف عليه لم يحث كذا في العنابية، إذا ساءم رجل رجلاً بعيد فآراد البائع العا وسأله المشتري بحمسمائة فقال ابتاع - هو حر إن حططت عنك من الألف شيئاً ثم قال بعد ذلك: بعثك بحمسمائة فقبل المشتري البيع أو لم يقبل حث البائع وعق العبد ولو كان البائع قال عبد لمسألة إن حططت من ثمنه شيء فهو حر وباقي لمساؤه بحالها لا يعتق العبد ولو حلف من ثمنه شيئاً بعد ذلك انحلت البيع ولكن لا يعتق العبد لأنه رائل عن مسكه حتى لو كان المعلن طلاق امرأته أو عتق عبد آخر فطلق امرأة ويعتق العبد وكذلك لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل قبض الثمن أو بعده حث في يمينه ولو حلف عنه جميع الثمن أو وهب منه جميع الثمن لا يحث ولو أبرأه عن بعض الثمن إن كان قبل قبض الثمن حث في يمينه وإن كان بعد قبض الثمن لا يحث في يمينه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل ساءم رجلاً ثوباً فباعه ليناع أن ينقصه من شيء عشر فقال للمشتري: عبده حر إن اشتراه بأثني عشر فاشتره بثلاثة عشر أو بأثني عشر ودينار أو بأثني عشر وثوب حث في يمينه ولو اشتراه بأحد عشر ودينار أو بأحد عشر وثوب لم يحث، ولو

قال الجائع: عبده حر إن باعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بعشرة ودينار أو بتسعة ودينار لا يحس كذا في شرح الجامع الكبير للمصنعي في باب الخنث في اليمين في المسدوم في الزيادة والقصان، باع شيئاً بدينار ثم حلف أنه لا يأخذ ثمنه فأخذ به حنطة حيث كذا في الوجيز للكردي في الشراء، ولو حلف لا يبيع عبداً من أحد فباعه من اثنين حيث كذا في المعتبية، حلف لا يشتري ثوباً ولا بية له فاشتري كساء حر أو طيلساناً أو قروراً أو قباءً، يحس، ولو اشتري مسحاً أو بساطاً أو فلسوة أو مئطسة لا يحس وكذا لو اشتري خرفه لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف أو أكثر منه يحس ولو اشتري قدر ما تجوز به الصلاة يحس هكذا في الوجيز للكردي، حلف لا يشتري لها ثوباً فاشتري بها الخمار لا يحس كذا في جواهر الأحكام، ولو حلف لا يشتري كتاباً فهو في عرفنا ثوب الكتاب كذا في فتاوى قاصيحات، رجل حلف أن لا يشتري من فلان شيئاً فاسلم الخائف إليه في ثوب حيث كذا في الظهيرية، رجل حلف أن لا يشتري لامته ثوباً جديداً فالجديد في العرف ما لا يكون غسلاً كذا في فتاوى قاصيحات، ولو حلف لا يشتري طعاماً فاشتري حنطة حيث في قول علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في الوجيز، ولو حلف لا يشتري بهذه الدراهم خيراً لا يحس ما لم يدفع هذه الدراهم إلى الخبير أولاً ثم يقول: أدفع بهذه الدراهم خيراً، ولو قال قبل الدفع إني أختار لا يحس، وفي الجامع يحس إذا أضاف العقد إلى الدراهم قبل الدفع أو بعده كذا في الوجيز للكردي، ولو حلف أن لا يشتري شيئاً فاشتري حنطة فيها حبات شعير لا يحس كذا في فتاوى قاصيحات، ولو حلف لا يشتري آجرأ أو حشياً أو قصباً فاشتري ناراً لم يحس، ولو حلف لا يشتري ثمر رجل فاشتري أرضاً فيها نخل وفي النخل ثمرة وشرط المشتري ثمرة يحس وكذا لو حلف لا يشتري بقلأ فاشتري أرضاً فيها بقل واشتري النخل يحس لدخول البقل في البيع مقصوداً لا شيئاً، ولو حلف لا يشتري حماً فاشتري شاة حية لا يحس، وكذا لو حلف لا يشتري ربتاً فاشتري ربتاً وعلى هذا قالوا: فيمن حلف لا يشتري قصباً ولا حوصاً فاشتري بورية أو زبيلاً من غوص لم يحس وكذا لو حلف لا يشتري جديداً فاشتري شاة حاملاً بجدي أو حلف لا يشتري مملوكاً صغيراً فاشتري أمه حاملاً كذا في البدائع، ولو حلف لا يشتري شجرة فاشتري أرضاً فيها شجرة لا يحس كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يشتري حائطاً فاشتري داراً مبنية كان حائطاً مستحسناً، رجل حلف أن لا يشتري حائطاً فاشتري حائطاً فيه نخل حيث، ولو حلف لا يشتري صوماً فاشتري شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطاً وكذا لو اشتراه بصوف مجرور في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاصيحات، وفي الصوف لا يحس بشراء إهاب عليه صوف، وعن محمد رحمه الله تعالى يحس بالإهاب كذا في المعتبية، ولو حلف لا يشتري لبناً فاشتري شاة في صومعها لبن لا يكون حائطاً وكذا لو اشتراها بلبن من حسمه في ظاهر الرواية، هذا وبيع الشاة باللحم سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجوز على كل حال ولا يكون حائطاً في يمين أن لا يشتري لبناً، ولو حلف لا يشتري الية فاشتري شاة مذبوحة كان حائطاً كذا في فتاوى قاصيحات، والأصل أن المحبوب عليه إذا دخل في الشراء تبعاً لغير المحبوب عليه لا يقع به احتساب وإن دخل مقصوداً يقع كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يشتري شيئاً فاشتري رأساً لا



يحدث كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يشتري رأساً فهذا على رأس البقرة والحسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على رأس بخرم وهذا اختلاف عصر وزمان، وإذا حلف لا يشتري شحمًا فاشترى شحم البصر يحدث وهو اشترى شحم الظهر وهو الشحم الذي يحافظ للحجم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه مسألة في الأصل وذكر شمس لائمة السرخسي أنه لا يحدث كذا في المحيط، راجع قال والله لا يشتري بهذه الدراهم إلا لحماً فاشترى ببعضها خماً وببعضها غير لحم لا يكون حائثاً حتى يشتري بكنها غير لحم، ولو قال والله لا اشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها غير لحم في انقياس لا يكون حائثاً وفي الاستحسان يكون حائثاً، ولو حلف لا يشتري صوفاً أو شعراً فهو على غير المعمول ولا يحدث بشراء المسح ورجاؤك كذا في فتاوى قاصحان، إن حلف لا يشتري ذهباً فهو على وجه جرت عادة الناس أن يذهبوا به فإن كان مما ليس في العادة أن يذهبوا به مثل الزيت والسير ودهن شحوع ودهن الأكارع لم يحدث، ولو اشترى زباً مصبوحاً ولا يه له حين حلف يحدث كذا في البدائع، ولو حلف أن لا يشتري بفسج أو عطشاً ذكر في الكتاب أنه على أنه من دون الورق قالوا في عرفنا لا يحدث بشراء دهن البسج كذا في فتاوى قاصحان، ولو حلف لا يشتري لعلان فاشترى لاسه انصغير أو لعمده المادود سمره لم يحدث كذا في اعتنايه، حلف ليشتري له هذا الشيء فاشتراه ثم أنه دفع ذلك الشيء إلى البائع بر في يمينه كذا في الوحيير للكردي، إذا قال الرجل إن اشتريت فلاناً فهو حر فاشترى لغيره هل يحل يمينه لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في شيء من الكتب، وحكي عن نقيب أبي بكر النيسابري أنه قال نقائل أن يقول لا تحل يمينه وهو الأشياء كذا في التحجير، ولو حلف لا يشتري عبد فلان فاشترى ربه من فلان بعده لا يحدث كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يشتري هذا لعب ولا يامر أحداً يشتري له هذا العبد فإن خالف يشتري عبداً آخر فإذن له في التجاره فيشتري المادون لعبد المحبوف عليه ثم يحجر عليه فيصير عبداً له ولا يحدث بعدم شرط الحث كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يشتري امرأة فاشترى حارية صعبة لا يحدث كذا في الظهيرية، راجع إلى عشر جوار وقال إذا اشترى جارية من هذه الجوري فهي حرة فاشترى حارية لغيره منهن ثم اشترى لنفسه لا تعتق، وروى اشترى جارتين صغفه وحده جذاها فحسمه وأخرى لغيره ثم عتق واحدة منه كذا في الظهيرية في فصل التعتيمات من كتاب العتق، في المسقى حلف لا يشتري جارية فاشترى عبود أو ربيعة حث، ولو حلف لا يشتري علامة من الأسد فهو على ذلك أحسن ولو قال من حراسان فاشترى حراسياً بغير حراسان لا يحدث حتى يشتريه من حراسان كذا في الخلاصة، شترى ثلاث دواب ثمانية وخمسة درهم ثم حلف أنه اشترى واحد بخمسة وثلاثين يحدث، ثمانون شاة بينهما حلف أحدهما أنه لا تحث أربعين يحدث وتفرمه سركا، وروى اشترى عباً فحلف أنه لا يملك أربعين لا يحدث ولا يبرمه لركة كذا في الوحيير للكردي، في المسقى إذا أراد الرجل أن يشتري عبداً من رجل بالف درهم فدفع ألف درهم إلى صاحب العبد ثم حلف فقال إن شريت هذا العبد بهذه الألف الدرهم وأشار إلى ألف مدفوعة بهذه الألف في المساكين صدقة فقال صاحب العبد إن بعث هذا العبد بهذه الألف فهي في المساكين صدقة

وأشار إلى ثلث الألف أيضاً ثم إن صاحب العيد باع العبد بثلاث الألف فعلى السامع أن يتصدق بها دون المشتري كذا في السارحاتين، ولو قال إن ملكت عبداً فهو حر فاشترى نصف عبد ثم باعه ثم اشترى النصف الباقي لم يعتق هذا النصف عليه ولو قال إن اشتريت عبداً والمائة بحالها عتق النصف وهذا في غير العبد، وأما في المعين لو قال إن ملكت هذا المعين فهو كالشراء عتق عليه هذا النصف وكذا في الدراهم لو قال إن ملك مائتي درهم فله عتق أن يتصدق بها فملك مائة درهم ثم ملك مائة أخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب، وفي مسألة شراء لو قال عتيت به الحملة لم يصدق فضاء وصدق ديانة كذا في الخلاصة، قل لرحمين إن شترتهما أو ملكتهما عبداً فعبد من عبيدي حر فمكنا عبد بينهما أو اشترى أحدهما وباع من الآخر يحنث، إن كمت منك إلا خمسين درهماً ولا يملك إلا عشرة دراهم لم يحنث وإن مئت خمسين درهماً وعشرة دنانير أو سائمة أو شيعاً للتجارة حث وإن ملك مع الخمسين عرساً لا للتجارة أو رقيقاً أو داراً لم يحنث لأن مراده في العرف أنه لا يملك من مال ولا خمسين ومطلق اسم مال يتصرف إلى مال الزكاة كذا في الوحيير للكردي، رجل حلف أن لا يشتري الذهب أو الفضة يدخل فيه التبر والمصوغ والدراهم والدنانير في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى حاتم فضة حنث وكذا لو اشترى سبغاً محلي بفضة ولا يشبه الذهب وبفضة ما سواه إذا كان الذهب والفضة في سيف أو منطقة فقد اشتراه مع السيف إن كان للنفس ذهباً أو فضة وإن كان الثمن حنطة أو غير ذلك لا يكون حائثاً، رجل حلف أن لا يشتري حديداً يدخل فيه المعمول وغير المعمول والسلاح في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: يدخل فيه ما يسمى بآئمه حاداً ولا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكين والبيضة والدرع ولا يدخل فيه الإبر والمسال، قالوا: في عرف ديارنا لا يحنث في المسامير والأفغال، والصغر والشبهة بمرة الحديد، إذا حلف لا يشتري صغراً يدخل فيه المعمول وغيره والفلوس في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا تدخل فيه الفلوس ولو حلف أن لا يشتري حديداً فاشترى بالهاً بحديد أقل مما فيه، ذكر في النوادر أنه لا يجوز وإن اشراه بأكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائثاً في يمينه، رجل حلف أن لا يشتري فضة فاشترى حائثاً فيه فضر كان حائثاً وإن كان ثمنه أقل من ثمن الحقيقة، رجل حلف أن لا يشتري بقرنة فاشترى حائثاً فضره يافوثة كان حائثاً ولو حلف أن لا يشتري رجلاً فاشترى حائثاً فضره من رجاء إن كان العوض لا يريد على ثمن الحلقة لا يكون حائثاً وإن كان يريد عليه كان حائثاً كذا في فتاوى قاصحان، ولو حلف لا يشتري ناداً من السلاح فاشترى داراً لها لب من السلاح حث كذا في الخلاصة

**فصل** ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة فتروجها نكاحاً فاسداً إما بعبر شهود أو في عدة غيره أو نحو ذلك فإنه لا يحنث كذا في السراج الوهاج، قال عبيد بن ربيعة كان تزوج امرأة وقد فعل ذلك على وجه الجوار أو انفساد حث وهذا استحسان فإن نوى نكاحاً صحيحاً في الماضي صدق ديانة وقضاء وإن كان فيه تحقير وإن نوى انفساد في المستقبل صدق قضاء وإن نوى الجمار لأن فيه تضييلاً ويحنث بالجمائر أيضاً هكذا في شرح الجامع الكبير للحمصري، ولو روج

الحالف فصولي فإن كان عقد الفضولي قبل اليمين فأجر الحالف بعد اليمين بالقول أو الفعل لا بحث، وإن كان عقد الفضولي بعد اليمين لم يثبت ما لم يجر فإذا أجاز، إن أجاز بالقول بحث هو المختار وإن أجاز بالفعل كسوق مهر أو ما أشبه ذلك، روى بن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أنه بحث وعليه أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى، ولو روجه الفضولي بكافاً فاسداً بعد اليمين فأجاز الحالف بالقول أو الفعل لا بحث ولا تحلل اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك فكافاً جائزاً يثبت في يمينه، وكذا لو وكل الحالف رجلاً بالنكاح مروج الوكيل امرأة نكاحاً فاسداً لا بحث الموكِّل، لو حلف أن لا يتزوج امرأة ذكره على النكاح فتزوج حدث في يمينه هكذا في فتاوى قاضيخان، في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى ليس حلف بطلاق امرأته ثلاثاً أن لا يزوج بنتاً له صغيرة فتزوجها رجل والأب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم أجاز الأب لا بحث وكذا لو حلف على أمته، وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى ليس تزوج امرأة بغير يمينها ثم حلف لا يتزوجها فثبت لم يثبت والمرأة إذا حلفت أن لا تزوج نفسها فتزوجها رجل بامرأها أو بغير امرأها فاجازت أو كانت بكرًا فتزوجها الولي فسكتت فهي حائنة وهذه الرواية مخالفة للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة، ولو حلفت البكر أن لا تادن أحداً حتى يزوجه فتزوجها رجل ويلمها بغير فسكتت فلا روية في هذا الفصل عن محمد رحمه الله تعالى وإنما الرواية في الرجل لو حلف لا يادن نعيده في التحارة مرآة يبيع ويشترى فسكتت فهو حائث، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بحث في المسانين كذا في المحيط، وفي مجموع النوارن لو حلف لا يادن في تزويجها وهي بكر فزوجها أبوها فسكتت ثم النكاح ولا تحث كذا في الخلاصة، ولو قال لأخيه من الرضاغة أو لامرأة لا يحل له نكاحها ابتداء وقد علم بذلك إن تزوجها فعليه حلف في جميع الكبر، ولو حلف لا يتزوج فحس مزوجها أبوه لا بحث، وفي التجريد عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف لا يتزوج فحس مزوجها أبوه لا بحث كذا في الخلاصة، حلف لا يتزوج النساء فتزوج امرأة يثبت كذا في محيط السرخسي، ولو حلف أن لا يتزوج امرأة كان لها زوج وصق امرأته تصدقة بائنة ثم تزوجه قال محمد رحمه الله تعالى لا بحث في يمينه لأن يمينه تنصرف إلى غيرها كذا في الظهيرية، حلف لا يتزوج، لا على أربعة دراهم فتزوجها عليها فأكمل القاضي عشرة لا بحث وكذا لو راد بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي، ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار فتزوج بالفضة أكثر من حيث القيمة بأن يتزوج بمائة نفقة لا بحث كذا في الخلاصة، حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت أخرى فتزوجها لم يثبت، ولو حلف لا يتزوج بنتا من بنات فلان أو بنتاً لفلان فإنه يثبت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي في باب الخلف على ما يضيفه إلى ملك فلان، في الفتاوى رجل دل، والله لا تزوج من أهل هذه الدار أو من بنات فلان وليس في الدار أهل ثم سكنها قوم ثم تزوج منها أو ولد لفلان بنت فتزوجها لم يثبت لكن حد قول محمد رحمه الله تعالى واختار أنه بحث وهو قولهم، ولو حلف لا يتزوج من أهل الكوفة فتزوج امرأة لم يكن ولد ب يوم حلف يثبت عنه الكل، ولو حلف لا يتزوج<sup>(١)</sup> من نزار فلان فتزوج بنته حدث وهو قال من أهل بيت فلان

لا يحنث إلا إذا تزوج بنت ابنه كذا في الخلاصة، ولو حلف لا يتزوج من نساء أهل الكوفة أو البصرة فتزوج امرأة كانت ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وتوطئت بها يحنث في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه كان يقول هذا على المولود وهو المختار لأن المعتبر في ذلك الولادة كذا في محيط السرخسي، من حلف أن لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة بغير رضاها فبطلت الخيرة وهي بالبصرة فأجازت نكاحها حنث في يمينه وإن كان تمام النكاح بالإجارة والإجازة وجدت في البصرة كذا في المحيط، ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الأرض ونوى امرأة بعينها دين فيما بينه وبين الله عز وجل لا في القضاء، وإن نوى كوفية أو بصرية لا يدين أصلاً، وكذا لو نوى امرأة عوراء أو عمية أو نوى عربية أو حبشية دين فيما بينه وبين الله عز وجل كذا في الظهيرية، عبد حلف أن لا يتزوج امرأة فزوجه المولى كرهاً منه لا يحنث، ولو أكرمه المولى عليه وتزوج بنفسه يحنث وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص، حلف الرجل أن لا يزوج عبده فزوجه غيره فأجاز المولى بالقول حنث كذا في فتاوى قاضيخان، رجل حلف ليتزوج سراً فإن أشهد شاهدين فهو سر وإن أشهد ثلاثة فهو علانية كذا في محيط السرخسي، لو حلف لا يؤجر هذه الدار وقد أجزاها قبل الحلف وتركها ونفاضي أجزاها كل شهر لا يحنث ولو سأل أجر شهر لم يسكنها بعد يحنث إذا أعطاه الأجر ولو كانت معدة للقبض فتركها عليها لا يحنث، سئل بحم الدين رحمه الله تعالى عمن حلف لا يتجر مع فلان فجاء فلان بعبد إليه واستأجره ليعلمه حرفة كذا قل لا يحنث كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يصالح فلاناً من حق يدينه فوكل الخائف رجلاً فصالح الوكيل يحنث عند محمد رحمه الله تعالى لأنه لا عهد في الصلح، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان، وفي الصلح عن دم للعبد يحنث الخائف بصلح الوكيل، ولو حلف لا يصالح فلاناً فوكل بمصومته وكيلاً لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان، سئل شمس الإسلام الأورجندي عمن وهب من آخر شيئاً في حالة السكر وحلف أن لا يرجع في هذه الهمية ولا يأخذ منه ثم إن الموهوب له وهب ذلك الشيء من آخر فأخذه الواهب الخائف منه، قال: لا يحنث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يهب لفلان هبة فلو وهب ولم يقبل أو قبل ولم يقبض حنث عندنا، وكذا لو وهب هبة غير مقسومة حنث عندنا وكذا لو أعمره أو نعله أو بعث بها إليه مع رسوله أو أمر غيره حتى وهب حنث الخائف ولا يحنث بالصدقة في يمين الهمية عندنا، ولو حلف لا يهب فاعار لا يحنث، ولو حلف أن لا يتصدق أو لا يقرض فلاناً فتصدق أو أقرض ولم يقبل فلان حنث في يمينه، ولو حلف لا يستقرض واستقرض ولم يقرضه حنث في يمينه، ولو حلف أن لا يهب عبده لفلان فوهبه غيره بغير أمره فأجاز الخائف حنث في يمينه كما يحنث إذا وكل غيره بالهمية، ولو حلف لا يهب لفلان فوهبه على عوص حنث في يمينه، رجل حلف أن لا يكتب عبده فكتابه غيره بغير أمره فأجاز الخائف حنث في يمينه كما يحنث بالتوكيل كذا في فتاوى قاضيخان، العتاي إذا حلف لا يستعير من فلان شيئاً فأردفه على ثابتته لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يهب عبده، ولو حلف لا يعمل مع فلان في قصارة فعمل مع شريك فلان حنث ولو عمل مع عبده للمأفون لا يحنث، ولو حلف لا يشارك فلاناً في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا عقد

شركة ثم دخلا وعملا فيها إن كان أحالف موى في يمينه أن لا يعقد عقد الشركة في ابتداء لا يحث وإن نوى أن لا يعمل بشركة فلان حث وإن دفع أحدهما إلى صاحبه مالا مصارية فهذا والأولى سواء، ولو حلف أن لا يشارك فلاناً مشاركته بربابه اصغر لا يحث، ولو حلف لا يشارك فلاناً ثم إن الحالف دفع إلى رجل مالا بضاعة وأمره أن يعمل فيه برأيه فشارك المدفع إليه المال فحلف حلف ربح المال أن لا يشاركه يحث الحلف، رجل قد لا يحث إن شاركته فحلف الله عليّ حرم ثم بدا لهما أن يشتركا فقلوا: إن كان للحالف ابن كبير يسعى أن يدفع أحالف ماله إلى ابنه مصارية ويجعل لابنه شيئاً يسيراً من الربح ويأخذ لابنه أن يعمل فيه برأيه ثم إن الابن يشارك عمه فإذا فعل الابن ذلك كان للابن ما شرط له الأب وانفاصل على ذلك إلى النصف يكون للأب ولا يحث، ولو كان مكان الابن أحسن فاجواب كذلك كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يأخذ من فلان ثوباً هروياً فأخذ منه جراباً هروياً فيه ثوب هروي قد دسه فيه وهو لا يعلم حث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهماً فأعطاه مئوساً في كيس ودرس فيها درهماً فقبضها الحالف ولا يعلم حث كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر، ولو قبض الحالف منه فقير دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحث، وكذا لو أخذ ثوباً فيه درهم مصروقة ولم يعلم به الحالف لا يحث، ولو حلف لا يأخذ من فلان درهماً حبة لا يحث في جميع ذلك علم بأن درهم أو لم يعلم ولو حلف أن لا يأخذ منه درهماً وديعة واحد درهماً فيما قلنا فهو بمنزلة الهبة وكذا الصدقة كذا في فتاوى قاصصحات، وإذا حلف لا يكفل بكفالة فكفل بنفس حر أو عبد أو يتوب أو دابة أو يدرك في بيع فهو حث كذا في المبسوط شمس لأئمة السرخسي، ولو حلف لا يكفل عن إنسان بشيء فكفل بنفس رجل لا يحث لأن صلة عن لا تستعمل إلا في الكفالة بالماء كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يكفل له فكفل لغيره والدرهم أصلها له لم يحث وكذلك لو كفل لغيره وإن كفل لفلان وأصل الدرهم بغيره حث وإن حلف لا يكفل عنه ففرض عنه حث، وإن كان عتي باسم الكفالة أن لا يكفل ولكن يفرض دين فيما بينه وبين الله تعالى لأنه نوى حقيقة لفظه ولكنه نوى الفصل بين الصمان والكفالة وهذا خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء ولو حلف لا يكفل عن فلان وأحال فلان عليه بما له عليه لم يحث إذا لم يكن للمحتال له دين على المحيل، ولو كان للمحتال له دين على المحيل فإنه يتقبل الكفالة صار كعقلاً فيحث وكذلك إن ضمنه له، ولو كان للمحتال له دين على المحيل مال ولم يكن للمحيل مال عني المحتال عليه حث كذا في المبسوط، ولو حلف لا يفرض لفلان شيئاً ففرض له بنفس أو مال فهو حث وكذلك لو كفل له أو قبل الحوالة ولو اشترى شيئاً بأمره فهذا ليس بصمان ولو ضمن لعبد أو لوكيله أو لمصاريه أو لشريكه مفاوض أو عمن لم يحث، ولو ضمن لرجل فمات المضمون له فورثه المختلف عنه لم يحث، ولو حلف لا يفرض لأحد شيئاً فضمن لإنسان ما أدركه من ذلك في دله اشتراها أو عبد اشتراه حث ولو ضمن لرجل عائب لم يخاطبه عنه أحد لم يحث عبدهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو خاطبه عنه مخاطب حث في قولهم جميعاً وكذلك العهد المحجور عليه يحلف أن لا يفرض ففرض شيئاً لا يبادر مولا فهو حث كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب.

## الباب التاسع في اليمين في الحج والصلاة والصوم

إذا حلف لا يحج فهو على الصحيح دون الفاسد وإذا حلف لا يحج أو لا يحج حجة فاحرم بالحج لم يحث حتى يقف بعرفة رواء ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى بشر عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه لا يحث حتى يطوف أكثر طواف الزيارة، ولو حلف لا يحتمر أو لا يحتمر عمرة لم يحث، حتى يحرم بالعمرة ويطوف أربعة أشواط رواء بشر عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، للشيخ ابن سماعة عن محمد رحمهما الله تعالى رجل قال: والله لا أحج حتى اعتمر وأحرم بعمرة وحجة ثم مضى فيهما حتى قصاهما فإنه لا يحث لأنه قد اعتمر قبل الحج فتحقق شرط البر كذا في محيط السرخسي، ولو قال لعبد إن لم أحج في هذه السنة فانت حر ثم قال: حججت وشهد شاهداً على أنه ضحى العام بالكوفة لم تقبل الشهادة ولا يعتق كذا في التبيين، ولو قال: عليّ المشي إلى مدينة انتهي عليه الصلاة والسلام أو إلى المسجد الأقصى لا يلزمه شيء، ولو قال عليّ المشي إلى بيت الله يتوي مسجد بيت المقدس أو مسجداً آخر لا يلزمه شيء، ولو قال: عليّ حرام إن فعلت كذا صحت نثره حجة أو عمرة في قولهم ولو قال أنا أحرم أو أنا محرم أو أهدي أو أمشي إلى بيت الله إن فعلت كذا فهو على ثلاثة وجوه: إن نوى الإيجاب أو لم ينو شيئاً يلزمه ما ذكر وإن نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان، إذا حلف لا يصلي فصلى صلاة فاسدة بأن صلى بغير طهارة مثلاً لا يحث في يمينه استحساناً، ولو نوى الفاسد صدق ديانة وقضاء ولو كان عقد يمينه على الماصي بأن قال: إن كنت صليت فهذا على الجائر والفسد جميعاً وإن نوى الجائر في الماصي خاصة صحت ليمه فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الذخيرة، ولو حلف لا يصلي فقام وقرا وركع لم يحث وإن سجد مع ذلك ثم قطع حث كذا في الهداية، ثم إن محمد رحمه الله تعالى لم يذكر أنه متى يحث واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم: يحث برفع الرأس منها كذا في التبيين، ولو حلف لا يصلي صلاة لا يحث حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع، ولو حلف لا يصلي صلاة فصلي ركعتين ولم يتقدم قدر التشهد إن عقد يمينه على النفل لا يحث في يمينه، وإن عقد يمينه على الفرض وهي من ذوات المثنى فكذلك وإن عقد يمينه على العرض وهي من ذوات الأربع يحث في يمينه وهو الأظهر والأشبه، ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ فقد قيل: لا يحث، وقد قيل: يحث، ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحث حتى يتشهد بعد الأربع وكذلك إن حلف لا يصلي الفجر لم يحث حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك إذا حلف لا يصلي المغرب لم يحث حتى يتشهد بعد الثلاث كذا في المحيط، ولو قال: عبده حر إن أدرك الظهر مع الإمام فأدركه في التشهد ودخل معه حث، ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الإمام فأدرك معه ركعة فصلاها معه ثم سلم الإمام وأتم هو الثانية لا يحث، ولو انتفع الصلاة مع الإمام ثم نام أو أحدث فذهب يتوضأ وجاء وقد سلم الإمام فأشبهه في الصلاة حث وإن لم يوجد أداء الصلاة مفارقاً لأن كلمة مع هاهنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعاً له مقتدياً، ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين

الله تعالى وفي الفصاء كذا في البدائع، ولا يصدق قضاءً فيها إذا نوى المتابعة لا على سبيل المقارنة هكذا في المحيط، في السوازل لو حلف أن لا يسجد أو حلف أن لا يركع ففعل ذلك في الصلاة أو في غير الصلاة فإنه يحنث وفي فتاوى (أمر) حلف لا يصلي اليوم الجماعة فافندي بواحد أو أم واحداً يحنث وإن كان المأموم صبياً كذا في التتارخانية، رحل حلف أن لا يؤم أحداً فافتتح الصلاة لنفسه وبوى أن لا يؤم أحداً فجاء قوم والتدوا به حثت قضاءً لا ديانة إذا ركع وسجد وكذا لو صلى هذا الخائف بالناس يوم الجمعة ونوى أن يصلي الجمعة بنفسه حازت الجمعة له ولهم استحساناً وحنث قضاءً لا ديانة، ولو أشهد في غير الجمعة قيل أن يدخل في الصلاة أنه يصلي لنفسه والمسالمة بحالها لم يحنث ديانةً وقضاءً، ولو افتتح الصلاة ثم أحدث فقدم رجلاً حث كذا في الخلاصة، ولو أم الناس في صلاة الجمارة وسجدة التلاوة لا يحنث لأن يمينه تنصرف إلى الصلاة المطلقة وهي المكتوبة أو النافلة وصلاة الجمارة ليست بصلاة مطلقة، ولو حلف أن لا يؤم ثلاثاً لرجل يمينه فصلى وبوى أن يؤم الناس فصلى ذلك الرجل مع الناس حلفه حث الخائف وإن لم يعلم به كذا في فتاوى قاصيخان، لا يصلي خلف فلان فقام بجميه وصلى يحنث وإن نوى حقيقة الخلف لا يصدق قضاءً، والله لا أصلي معك فصلياً حلف إمام يحنث إلا إذا نوى أن يصلي معه بحيث لا يكون معهما ثالث كذا في الوجيز لكنكردري، حلف ليصلي هذا اليوم الصلوات الخمس بالجماعة ويصلي امرأته ولا يحتسل فيه فصلى الفجر والظهر والمغرب بجماعة لم يصلي امرأته ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحنث لأن غسله وقع بيلاً لا بهاراً كذا في المتاوى الكبير، في مجموع التنازل حلف لا يصلي بأهل هذا المسجد ب دام فلان حيا يصلي فيه فصرص فلان ثلاثة أيام ولم يصل فيه أو كان صحيحاً ولم يصل فيه ثلاثة أيام فإن لم يحنث الخائف إذ صلى بهم كذا في الخلاصة، حلف لا يصلي في هذا المسجد فريد فيه فصلى في موضع الريادة لا يحنث، ولو حلف لا يصلي في مسجد بني فلان فريد فيه فصلى في موضع الريادة لا يحنث كذا في الدجيرة، ما أسرب صلاة عن وقتها وقد كان تام حتى خرج وقت الصلاة ثم قضاها فالصحيح أنه إن كان تام قبل دخول الوقت وأنبه بعد خروجه لا يحنث وإن كان تام بعد دخول الوقت يحنث كذا في الوجيز لكنكردري، حلف لا ينام حتى يصلي كذا ركعة فنام جالساً لم يحنث كذا في المراجيه، ولو قال نعيده إن صليت فأنت حر فقال، صليت وأبكر المولى لا يعتق كذا في محيط السرخسي، إذا حلف أن لا يتوضأ من الرغاب فرغف ثم بال ثم توضأ أو بال ثم رغف وتوضأ فالوضوء منهما جميعاً ويحنث في يمينه كذا في المحيط، يستقي ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته هده من حباة وأصاب هده ثم امرأة أخرى أو على العكس حثت لأن اليمين وقعت على الجماع، ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذلك الحروب لأن لاغتسال وقع عنها كذا في المتاوى الكبير، المرأة إذا حلفت أن لا تعتسل من حباة أو من حيض فاصابها زوجها وحاصت فاغتسلت فحر اغتسال منها ونحث في يمينها كذا في الظهيرية في التفصيل الثالث في مسائل الوضوء والغسل، ولو حلف لا يغسل ثلاثاً أو حلف لا يغسل رأس فلان فعسله بعد الموت يحنث كذا في المحيط، ولو حلف لا يعتسل من الحرام فهذا على الجماع حتى لو حاصها ولم

يعتسل أو نيمم بحيث، ولو غابها فانزل فاعسل لا بحيث كذا في الخلاصة، حنف لا يقرب  
أمراته فاستنقى على قعاه فجاءت وفضت حاجتها منه ذكر في حدود النور ل أنه بحيث حتى لو  
كانا اجنبيين يجب عليهما الحد وعليه القسوى فإن كان نائماً لا بحيث كذا في محيط  
المرحسي في باب الخلف على الوطء، حنف لا يجامع فلامه أو لا يملأه فهد على الحياة دون  
الجماع كذا في السراجية، ولو قال: إن جامعته أو باصعنت فهو على الجماع في العرج، ولو  
قال: إن أتيتك فكذا يئز فإن بوى الجماع أو الزبارة فهو على ما بوى فإن بوى به الزبارة  
فوطئها حيث بخلاف ما إذا بوى الجماع فزارها فإنه لم بحيث وإن لم تكن له نية، حكى عن  
الحاكم بن بصير بن مهران أنه قال: إن أتتها للزبارة ولم يجامعها لا بحيث وإن جامعها مع ذلك  
بحيث، إذ قال: إن أصبتك فكذا لا يقع على الجماع إلا بالنية وإن لم تكن له نية فهو على  
قياس ما حكى عن الحاكم كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير، ولو حلف لا بصوم اليوم أو  
يوماً أو صوماً فأصبح صائماً ثم أظفر لم بحيث، ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما رخصاً حث  
كذا في الجامع الكبير، قال محمد رحمه الله تعالى: رجل قال لله علي أن أصوم اليوم ندي  
يقدم فيه فلان مقدم فلان في يوم قد أكل فيه حلف أو قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال  
وناله لأصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان مقدم فلان قبل الزوال والأكل فإن صام فيه لا تدرمه  
الكفارة وإن لم يصم تدرمه الكفارة، وقد قدم بعد لزوال أو قبله بعد الأكل تدرمه الكفارة أيضاً  
لشأن كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في الوقت الذي يكون فيه الفعل  
الذي يحلف عليه، ولو قال بعد ما أكل أو بعد ما رأت الشمس وأنه لأصوم هذا اليوم  
يكون باراً بالإمساك بعبية البرم، وكذا لو أضاف أن يصوم لي لليل وقال: والله لأصوم  
هذه الليلة يكون باراً بمجرد الإمساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحث في  
وقت قبل الفجر المخلوف عليه، وإذا حلف الرجل ليصوم يوماً فإن بوى شيئاً فهو على ما بوى  
وإن لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وصار بعد المسألة ليصوم ستة أشهر وكذلك إذا ذكر  
الحج مع الالام وكذلك إذا قال صمت حياً أو إن صمت أحين ولا نية له فهو على ستة أشهر ولا  
يحيث إلا بصوم ستة أشهر كما لو قال إن صمت ستة أشهر ولا يعبى الوقت ندي يلي  
النيح، ولو قال إن صمت يوماً أو يوماً فإن بوى شيئاً فهو كما بوى هكذا ذكر في الجامع  
الصغير وسوى بين الحين والرمضان، وذكر في الجامع الكبير أنه إن بوى شهرين فصاعد إلى ستة  
أشهر فهو على ما بوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير فقد أجمع أهل اللغة أن الرمان من  
شهرين إلى ستة أشهر وإن لم تكن له نية فهو على ستة أشهر وإذا قال عمراً فهو مثل الحين  
والرمضان ذكره القدوري كذا في محيط في الفصل العشرين في الأوقات، ولو قال: لله علي صوم  
العمر ولا نية له يقع على الأبد كذا في غية البيان، ولو قال إن صمت الأبد أو إن صمت مدبر  
فكذا فحتمه يكون بصوم جميع عمره بأن لا يفطر يوماً فإن أفطر يوماً لم يبيح له أن لا يفطر  
حتى مات حيث في آخر جزء من أجزاء حياته فلو كان الجزء العتق يعتبر من الثلث، ولو قال  
إن صمت أبداً بدون الالام فالحث بصوم ساعة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب  
البين على الأبد والساعة، ولو قال: إن صمت دماً عبيدي حر فإن بوى شيئاً فهو على ما بوى



وإن لم ينو شيئاً قال أبو حنيفة لا أدري ما الدهر وعندهما إذا صام ستة أشهر في صومه مجتمعاً أو متفرقاً حث في عبده وإن لم يصم ستة أشهر حتى مات لم يحسب، ولو قال إن صمت أربعة أو دهوراً أو أحياناً فهو على ثلاثة منها وهي ثمانية عشر شهراً إلا أن في الصوم يشترط الاستيعاب كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في الإيمان ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة، وإذا قال إن صمت الشهر لا يحسب لم يصم جميع الشهر كذا في المحبط، ولو قال: إن لم أصم شهراً معدي حر بالإيمان على صوم شهر معرق أو متتابع ولا يحسب الشهر الذي يليه فإن مات قبل أن يصوم شهراً حث، ولو قال: إن تركت الصوم شهراً بصرف إلى الشهر الذي يليه فإن صام يوماً أو ساعة قبل مصي شهر لم يحسب ما لم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في الإيمان ما يقع على الأبد وما يقع على الساعة، ولو قال: إن تركت صوم شهر أو قال: إن صمت شهراً بصرف إلى جميع العمر كذا في البحر الرائق، رجل قال لعبده: صم عني يوم وأنت حر أو قال: صم عني ركعتين وأنت حر عني للعبد صام أو لم يصم صمى أو لم يصم، ولو قال: حج عني حجة وأنت حر لا يمتنع حتى يحج والفرق بينهما أن التبادلات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلاة كذا في الظهيرية، ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكونه محلله يقع على صوم شهر رمضان كاملاً بالكوفة حتى لو صام يوماً فيها وخرج منها أو كان بالكوفة مريضاً فم يصم لم يحسب ولو حلف لا يفطر بالكوفة فحلله يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحسب به وإن لم يأكل شيئاً من الأطعمة ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحث في الصيام، ولم يذكر في الكتاب إذ نوى من الليل أنه يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحسب واحلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه يحسب لأنه ما كان إراد من الإفطار لدخول في يوم لفطر وقد وجد فيجب أن يحسب كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الحث في الصيام ولصيام ويفطر ورؤية الهلال والأصحى والسكاح وبطلان، ولو حلف لا يفطر عند فلان فحلله يقع على حقيقة الإفطار عنه حتى لو شرب الخاف في بيته لم أكل لثناء عند فلان لم يحسب، ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلله يقع على كونه في لكوفة وقت رؤية الهلال حتى يحسب به، وإن لم ير الهلال بالبصر إلا أن يطلق اللفظ في مسألتي الإفطار ورؤية الهلال بأن حلف لا يفطر أو لا يرى هلال رمضان من غير إصافه بما حلفه حيث يقع على حقيقة الإفطار وحقيقة الرؤية بالبصر أو إلا أن يسوي الحقيقة في المسألين بأن يسوي بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروح من الصوم بشيء من لفصرات ويقول لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق منهم إلا أن الفرق أنه لو سوي الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانة بحال الفطر فإنه إذا سوي الحقيقة بصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق نقاصي كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحث في الصيام، ولو كان بالكوفة حين أهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحسب قال بعضهم: يحسب وقال بعضهم: لا يحسب، ولو قال عنه حر إن صحت العام بالكوفة وكان فيها يوم الأضحى ولم يصح لم يحسب، ولو نوى الكسوة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير

للحصيري في باب اختت في المساكنة والصيام والفطر والأصحي والسكاح والطلاق، انتهت به بالعمان فحلف لا يأتي حراً ما لا يحنث بالقبلة والمنس بشهوة ويحنث بالجماع فيما دون النرج وإن لاط به فالتوى على أنه يحنث، حلف لا يزي فلات يحنث كذا في الوجيز للكردي، في أيمان القدوري إذا حلف لا يوطئ امرأة وطئاً حراماً فوطئ امرأة الخائض أو وطئها وهو مظهر منها لم يحنث إلا أن يوي ذلك، ولو حلفت المرأة بهذه العبارة: «كه بالله كه حرام بكر دستم» وعنت أنها لم تحرم الربى إنما الله عز وجل هو الذي حرم الزنى وقد كانت فعلت ذلك ثم تحنت، وإن كان الحالف رجلاً وحلف بالله عز وجل فكذلك الجواب وإن كان حلف بالطلاق والعناق صدق ديانة لا قضاء، ولو حلف لا يرتكب حراماً فهذا على الرئي فإن كان الحالف حصياً أو مجبوراً فهو على نقلة الحرام وما أشبهها كذا في التمهيدية في الفصل الثامن في الوقاع والأعمال المحرمة

### الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والحلي وغير ذلك

من قال لامرأته إن ليست من عرثك فهو هدي فعزلت من قطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو عدي تفاقاً، فإذا لم يكن في ملكه قطن أو كتان أو كان فلم تغزل منه بل عزلت من قطن اشتراه بعد الحلف فلبسه فهي مسائة الكتاب بعد أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو هدي كذا في فتح القدير، ومعنى الهدي التصديق به بمكة كذا في الهداية، وإذا حلف لا يلبس من عزل فلاتة ولا بية له فلبس ثوباً مسح من عزل فلاتة يحنث في بية فإن كان بوي غير لفر لا يحنث بلبس الثوب، ولو لبس من عزل لا يحنث إلا أن يعنيه كذا في الخيض، ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من عرثها فلبس ثوباً من عزلها ومن عزلها لا يكون حائناً وإن كان عرث غيرها جزءاً من مائة جزء وسواء كان عزلها مختلفاً أو كان عزل كل واحدة منهما في طرف وهذا كما لو حلف أن لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوباً بين فلان وبين غيره لا يكون حائناً، ولو حلف أن لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوباً نسجه فلان مع غيره كان حائناً ولو قال: ثوباً من نسج فلان فلبس ثوباً نسجه فلان مع غيره إن كان ثوباً ينسجه واحد فنسجه ثابن لا يكون حائناً، ولو كان ثوباً لا ينسجه إلا اثنان فلبسه كان حائناً، ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلاتة فلبس ثوباً من غزل فلاتة وغيرها كان حائناً وإن كان غزل فلاتة مثلاً خيطاً واحداً كذا في فتوى قاضيخان، ولو حلف لا يلبس ثوباً من نسج فلان فنسجه غلامه فإن كان فلان يعمل سده لم يحنث وإن كان لا يعمل حنت كذا في الإيضاح، حلف لا يلبس ثوباً من غزل فلان فلبس ثوباً من غزل وقطر كان في ملكه وقت اليمين يحنث وكذلك إن لم يكن في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، ولو حلف أن لا يلبس من غزل فلاتة فلبس ثوباً خيط يعزل فلاتة لا يكون حائناً وكذا لو لبس ثوباً فيه سلكه من غزلها ولو لبس مكة من عرثها حنت في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى، ولو كانت المعروة أو الررة من غزلها لا يكون حائناً في يمين اللبس ولو كانت البية من

عزلها لا يكون حائشاً وكذا الرقيق عند البعض والرقعة التي يقدر لها بالعربية سبيل إذا كان من عربها، وروي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يكون حائشاً وإذا كان حائشاً في الرقعة كان حائشاً في اللبس واللبس أيضاً، وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو أخذ الخائف حرفة من عربها قدر شربس ووضع على عورته لا يكون حائشاً، ولو لبس من عزلها قلنسوة أو شيكته بقدر لها بالعربية كنبوته كان حائشاً وكذا جورب كذا في فتوى فاضلهم، إذا حلف لا يلبس ثوباً من عزل فلانة فمطعم بعينه فإذ بلغ ما فطع إزاراً أو رداءً حيث ولا فلا وإن قصعه سراويل فليسه حنث وكذا المرأة إذا حلفت لا تلبس ثوباً فلبست حماراً أو عسقة سم تحث إذا كان سم بهن مقدار إزار وإن كان يبلغ ذلك حنث وإن لم يسره العورة وكذلك إن لبس الخائف عسقة سم يحث إلا أن يلبس فيكون قدر إزار أو رداء أو يقطع من مشبه قميص أو سراويل فحينئذ يحث كذا في الإيضاح، وإن لم يقل ثوباً فمعم بعزلها كان حائشاً ولو حلف أن لا يلبس ثوباً من عربها فلبس الثوب السرة ولم يدخل يديه في كمينه ورجلاه بعد تحت الثوب كان حائشاً، ولو حلف أن لا يلبس السراويل أو أحرق فادخل إحدى رجليه في السراويل أو لبس إحدى حفيه لا يكون حائشاً، ولو حلف أن لا يلبس هذا ثوب قاله عليه وهو يائم سم ربيع وهو نائم قال البلخي رحمه الله تعالى، لا يكون حائشاً، قال القمي أبو القيث، هو نقاب وبه تأخذ وإن ألقى عليه وهو يائم فما أتته القاه من بعده لا يكون حائشاً وإن تركه حتى ستفر عليه كان حائشاً، ولو ألقى عليه وهو منتبه حنث علم بذلك أو لم يعلم كذا قال أبو بصير كذا في فتوى قاضيخرد، ولو قال، لا تلبس ثوباً من عزل فلانة فمسح ثوب من عزلها وغزل غيرها إلا أن عزل غيرها في آخر الثوب أو في أوجه ففزع عزلها من ذلك ولبس القصة التي من عزل المحلوف عليها فإن كانت تبلغ إزار أو رداء حنث وإن كانت لا تبلغ ذلك لا يحث وإن قطع سراويل ولبس يحث وإن لبس ذلك الثوب قبل أن يقطع منه ما مسح من عزل غيرها لا يحث كذا في المحيط، ولو حلف لا يلبس ثوباً من عزلها فلبس كساء من عزلها حث وإن كان من انصوب كذا في محيط السرخسي، وإذا حلف لا يلبس ثوباً فلبس على كل ملبوس يحتر لعورة وجوارب الصلاة فيه حتى لو لبس مسحاً أو بساطاً أو عصية لا يحث ولو لبس كساء حر أو طينسك يحث لأنه لا يلبس وكذا لو لبس فرواً يحث، ولو لبس فلنسوة لا يحث هكذا في المحيط، وكذا الجند والحصير والخف والجورب هكذا في التترجائية، ولو سمي ثوباً بعينه ولبس منه طائفة أكثر من نصفه حث كذا في المبسوط، حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طوبل وهو عليه سراويل وهو عني يقطع سراويل، لا أنه لا يحث، وكذلك لو حلف لا يلبس ثياب فلبس سراويل رجل قصير وهو عليه ثياب فلبس حث كذا في محيط السرخسي، في الخلاصة ما لا يصح لستر العورة لا يسمى ثوباً كذا في التترجائية، إذا حلف لا يلبس قميصاً فلبس قميصاً ليس له كمان ولم يكن له ثمة حين حلف فإنه يحث كذا في المحيط، في الملتقط إذا حلف لا يلبس مكرهاً لا يحث فإن قدر على نزعها فلم يزرعه فهو لا يلبس كذا في التترجائية، ولو حلف لا يلبس قميصاً فعلى ما يلبس القميص عادة ويعبر الأكثر بعد أن خرج رأسه من الجيب كذا في العنابية، إذا حلف لا يلبس سراويل أو قميصاً أو رداءً فغزل بالسراويل أو القميص أو

الرداء لم يحنث، وكذا إذا اعتم بشيء من ذلك ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص أو هذا الرداء أو هذا السراويل فعلى أي حال ليس ذلك حنث وإن اتزر بالرداء أو ارتدى بالقميص أو اعتس بالقميص على رأسه، وكذا لو حلف لا يلبس هذه العمامة فالتفاه على عاتقه، حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصاً ثم بزره ثم ليس آخر لا يحنث حتى يلبسهما معاً ولو قال: والله لا ألبس هذين القميصين فلبس أحدهما ثم بزره وليس الآخر حنث لأن اليمين هاهنا وقعت على عين فاعتبر فيه الاسم دون اللبس المعتاد كذا في البدائع، حلف لا يكسو فلان فأهارة كسوة أو كفته بعد موته لم يحنث إلا إذا أراد به الستر دون التمليك، حلف لا يلبس هذا الثوب حتى يادن له فلان فمات فلان سقطت اليمين ولو قال: ولا أن يادن له فلان فادن له مرة انتهت اليمين كذا في السراجية، رجل حلف أن لا يلبس من عزل امرأته فلبس قباءً ظهرته من غزلها وبطائه من غزل غيرها كان حاثاً كذا في فتاوى قاصيخان، وإن حلف لا يكسوه ثوباً فأعطاه دراهم فاشتري بها ثوباً لم يحنث، ولو أرسل إليه بثوب كسوة حنث فإن نرى أن يعطيه من يده إلى يده لم يحنث كذا في المبسوط، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حلف لا يلبس للسواد ههد عني الثياب، ولو لبس قميصاً أو خفياً أو بخلين أسودين أو فروة سوداء لا يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو كان لا ألبس شيئاً من السواد فإنه يحنث في القلنسوة والخفين الأسودين ولقرو الأسود وغيرها كذا في حزانة المفتون، ولو حلف لا يلبس حريراً فلبس مصمتاً فالعمرة للحمية دون السدي، ولو حلف لا يلبس قطناً فلبس ثوب قطن حنث، ولو لبس بباء ليس بقطن وحشوه فطن لم يحنث إلا أن يوي كذا في الإيضاح، وإذا حلف لا يلبس إبريسماً فلبس ثوباً لحمته حرز وسداه إبريسم لا يحنث في يمينته، ولو حلف لا يلبس ثوب كتان فلبس ثوباً من قصب وكتان لا يحنث في يمينه سواء كان الكتان سدي أو حمته، وإذا حلف لا يلبس ثوب إبريسم فلبس ثوباً من إبريسم وقطن يحنث في يمينته إذا كانت لحمته إبريسماً كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يلبس حرز، فلبس ثوباً خالصاً من حرز أو كان سداه من القطن أو الإبريسم وحمته من الخبز كان حاثاً، ولو حلف لا يلبس ثوب حرز من عزلها فلبس ثوباً سداه إبريسم وحمته من عزلها كان حاثاً ولو حلف لا يلبس طيلساناً صوف فلبس طيلساناً حمته صوف وسداه إبريسم أو قطن لا يحنث في يمينته ولا يشبه انطيلسان غيره كذا في فتاوى قاصيخان، المتقي هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو حلف ليقطع هذا الثوب قميصين فقطع منه قميصاً واحداً وحاطه ثم فتقه ثم خاطه مرة أخرى قال يحنث، ولو حلف ليحيطن منه قميصين لم يحنث، ولو قال لا يقطعن منه قميصين فقطع منه قميصاً فحاطه ثم فتقه ثم قطعته قميصاً آخر غير ذلك التقطيع قال لا يحنث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف على قميص ليقطع منه قباء وسراويل فلبسه أو لم يلبسه ثم قطع من الثياب سراويل فإنه قد حنث في يمينته حين قصع القميص وفي الزهادات عبده حرزاً ثم يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل ولا نية له فجعله كله بباء وخاطه ثم نقص لقياء وخاطه سراويل لا يحنث إلا أن يكون عني أن يجعل من بعضه هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الأولى كذا في البدائع، ولو حلف أن لا يلبس هذا القميص ونقصه ثم أسانف حياته ولبسه ذكر القندوري رحمه الله تعالى أنه يحنث في يمينته

وهكذا ذكر في النوادر، وكذا القباء والحبة لأن اسم القميص وانقياء والحبة لا يرول بقص الحياطة، يقال قميص مفتوح وكذا لو حلف أن لا يركب هذه السميعة فتقصت وصارت حشياً ثم أعيدت سميعة فركبها ذكر في النوادر أنه يكون حاشاً، وذكر في الجامع أنه لا يحسب لأنه لا يعود قميصاً ولا ثياباً ولا سميعة ولا بصعفة حدثاً، ولو حلف أن لا يلبس هذه الحبة وهي محشوة فصرح حشوها وجعل لها حشواً آخر وليس كان حاشاً، وكذا لو كانت اجبة مبطنة فنزع بطانتها وجعل لها بطانة أخرى وليس كان حاشاً لأن اسم اجبة لا يرول عنها بنزع الحشو والبطانة، رجل حلف أن لا ينام على هذا الفراش فأخرج منه الحشو ونام عليه قالو لا يكون حاشاً لأن الفراش الذي يتم عليه لا يكون بدون الحشو، ولو أخرج ما فيه من الصوف أو الفصن ونام على ذلك الصوف أو المخلوح لا يحسب في يمينه لأن مجرد احشوا لا يسمى فراشاً كذا في فتاوى فضيلخان، امرأة حلفت أن لا تلبس هذه المقنعة فأنجد منها عثم بعبارة ثم نقص ورد عليها فتقصعت تحت كذا في خروبه المفتين، من في الجامع: وإذا حلفت المرأة لا تلبس هذه الملحمة فحيط جانيها وجعلت درعاً وجعلت لها حبياً وكمين فلبستها لا تحسب في يمينها ولو قطعت الحياض وسرع عنها الكمان والجبب حتى عادت منقعة فلبستها حلفت في يمينها لأنه عاد لاسم لا بسبب جديد قائم باليمين وهذا بخلاف ما لو قصعت الملحمة وحصبت قميصاً ثم نقصت الحياض والتركيب وخط بعضها ببعض حتى عادت منقعة ولبستها لا تحسب في يمينها، في لقدوري حلف على شدة حر يمينها لا يلبسها فتقصعت وعزلت وجعلت شفة أخرى يلبسها لم يحسب، إذا حلف لا يجلس على هذا البساط فحيط جانيه وجعل حرجاً فجلس عليه لا يحسب في يمينه لأن تقصت الحياض حتى عاد بساطاً فجلس عليه حث في يمينه، ولو كان قطع البساط وجعل حرجين ثم فتقهما وخط القطع وجمعهما بساطاً ثانياً ثم جلس لم يحسب وإن عاد الاسم، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: هذا إذا كان اخرجان بحيث لو فتق كل واحد منهما لا يسمى بساطاً عني لأن فرداً فاما إذا كان كل واحد منهما يسمى بساطاً فإذا جمعتهما وخطت احدهما بالآخر وجلس عليه يحسب في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يجلس على الارض لا يحسب إلا أن يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فإن كان بينه وبين الارض حصير أو بوري أو بساط أو كرسي لم يحسب، ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش أو هذا الحصر أو هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس عليه لم يحسب كذا في البيدائع، حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشاً آخر نام عليه لا يحسب كذا في البحر الرائق، وأجمعوا عني أنه لو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشاً وكميناً حث، ولو حلف لا يجلس على هذا السرير أو على هذا الدكان أو لا ينام على هذا السطح فجعل فوقه مصبى أو فراشاً أو بساطاً ثم جلس فيه حث فهو جعل فوق السرير سريراً أو بى فوق الدكان دكاناً أو فوق السطح سطحاً آخر لم يحسب كذا في البدائع، من حلف لا يلبس حلق قلنس حاتم ذهب يحسب، ولو لبس عقد لؤلؤ غير مرصع يحسب عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحسب ومتى كان فيه توصيف يحسب اتفاقاً، وعلى الخلاف إذا لبس عقد زبرجد أو زمرد غير مرصع وعملهما اقرب إلى عرف ديارنا فيسمى بعولهما لأن الشحلي به عني

الانفراد معتاد، ولو لبس حليلاً أو دمجاً أو سواراً بحث سواء كان من ذهب أو فضة كذا في  
 التكملة، ولو حلف امرأة أن لا تلبس حلياً فلبست حاتم فبطلت حنث ولا بحث وهذا هو ظاهر الرواية  
 وقيل: هذا إذا كان مصوعاً على هيئة حاتم لرجل أما إذا كان مصوعاً على هيئة حاتم النساء كما  
 له فصل حنث وهو الأصح كذا في الخيض، وبأنه ليس بحنثي وبأنه النساء حنثي، فحلف  
 والقلادة حنثي كذا في التمرنشي، حلفت امرأة لا تلبس المكعب فلبست أثلثك فقد حلفت  
 سمي أثلثك في تعرف ولعادة مكعب يرميها حنث ولا فلا كذا في الخط، رجل حلف أن لا  
 يلبس حلياً فلبس سباً محلياً أو منطعة مفصصة لا يكون حنث وهو على حنثي سواء كذا في  
 فتاوى وصيحات، ولو حلف لا يلبس درعاً ولا بية له فلبس درعاً حديد أو درعاً امرأة حنث فإن  
 بوي أحدهما لا يحنث بالأجر كذا في محيط التمرنشي، إذا حلف لا يلبس سلاحاً فنقلد  
 سيفاً أو تنكب قوساً أو برصاً ثم يحنث فأنقذ كذا في اليمين بالعربية بأن كان سلاح  
 يهوشم<sup>(١)</sup> يحنث في هذه الأشياء فهو يفسد درعاً من حديد يحنث كذا في الخيض، لأصل في  
 لباس أن اسم الثوب لا يسول ما دون الإزار والسلاح الدرع والسيف والتموس دون السكين  
 وحديد غير مصروع كذا في الفتاوى وأنه أعلم بالصواب

### الباب الحادي عشر في اليمين في الصرب والقتل وغيره

لو حلف أن لا يصرب رجلاً فضر به بعد ما مات لا يحنث كذا في شرح النصحاوي، رجل  
 حلف أن لا يضرب عبده فامر غيره فضر به فأمور حنث وإن بوى الخائف أن لا يلي فليث بنفسه  
 دين في نقصاء ولا يحنث، ولو حلف على حر لا يضربه فامر غيره فضر به فأمور لا يحنث إلا  
 أن يكون المذنب قاصباً أو سبغاً كذا في الظهيرية، ومن حلف لا يضرب ولده فامر غيره حتى  
 يضربه ثم يحنث الأب كذا في الخط، وإذا حلف لرجل ليضرب عبده مائة سوط ولا به به  
 فضر به مائة سوط فحلف فإنه يبر في يمينه قالوا: هذا إذا ضربه ضرباً يثالم به أما إذا ضربه بحنث  
 لا يثالم به لا يبر وإن ضربه بسوط واحد له شعبتان خمسين مرة كل مرة نفع الشعبتان على بدنه  
 بر في يمينه وإن جمع لأسواط جمعاً وضربه بها ضربة أو ضربتين بعوض الأسوط لا يبر وإن ضربه  
 برأس الأسوط يضرب إن كان قد سوى رؤوس الأسوط قبل لصرب حتى إذا ضربه ضربة أصابه  
 رأس كل سوط بر في يمينه وأما إذا اندس بعض الأسواط في بعض لئلا يقع البر بقدر ما أصابه  
 وما اندس من الأسواط لا يقع به البر وعليه عامة الفتاوى رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا  
 في الدجيرة، رجل حلف بالله أن يضرب بيته الصغيرة عشرين سوطاً فإنه يضربها بعشرين  
 شراحاً وهو السعف وهو ما صغر من انقصار النخل كذا في الظهيرية، رجل قال: والله لو  
 أخذت فلانة لأضربه مائة سوط فاحده وضربه سوطاً واحداً أو موعين قال هذا عني لا يبر ولا  
 يحنث في يمينه في حال كذا في الدجيرة، رجل حلف أن لا يضرب امرأته فضرها أو عضها أو  
 حنقها أو مد شعرها فوجعه حنث في يمينه قالوا: هذا إذا لم يكن في الملاءمة وإذا كان في  
 الملاعة لا يحنث وهو الصحيح، وكذا لو أصاب أسه رأسها في ملاعة فادماها لا يحنث



ثم بحث، وهو قال إن صبرتي عبدي حر فالحبة في ذلك أن تبيع المرأة عبدها ممن تثق به ثم يضرها الزوج ضرباً حقيقاً في اليوم مهب الزوج وسجل يمين المرأة لا إلى جلاء كذا في الظهيرية، وإن قال إن لم أضرب ولدك اليوم عني لأرض حتى يشق بصفي وبالع في ضربه فالأصح أنه لا يحتمل كذا في البناهي، رجل قال لغيره: إن مت معك أضربك فكل مملوك لي حر فمات ولم يضره لم يصحوا، ولو قال: إن لم أضربك فمات قبل الضرب حدث في آخر جزء من أجزاء حياته، وهو قال لغيره: إن لم أضربك حتى أموت أو فيما بيني وبين أن أموت فم يضره حتى مات لا يحس العبد، رجل أراد أن يضرب ولده فعلف أن لا يمنعه أحد عن ضربه فمعه نساء بعد ما ضربه خشية أو خشيتين وهو يريد أن يضره أكثر من ذلك قالوا: حدث في يمينه لأن مراده أن لا يمنعه أحد حتى يضره إلى أن يظب فيه فإذا معه عن ذلك حدث في يمينه كذا في فتاوى قاصيخان، والأصل أن حتى للعناية فتحمس عبيد ما أمكن بأن يكون ما فعلها فأبلا بلاصداد ويكون مدحولها مقصود ومؤثراً في إنهاء اغتوف عليه فإن تعدر تحمل عني لام لسبب إن أمكن بأن يكون العقد على فعلين أحدهما من جهة والآخر من جهة غيره ليصلح أحدهما جراً للآخر فإن تعدر تحمل على العطف ومن حكم العناية أن يشترط وجودها للبر فإن أفلح من الفعل قبل العناية بحث، ومن حكم لام السبب أن يشترط وجود ما يصلح سبباً لا وجود المسبب، ومن حكم العطف أن يشترط وجودهما للبر هكذا في المحط، ولو قال رجل لأخر إن لم أحر فلاناً بما صنعت حتى يضرني عبدي حر فاحبره ولم يضره بر، وكذا لو قال ب لم آتاك حتى يضرني أو إن لم أضربك حتى يضرني فإياه رسم بعده أو ضربه فلم يضره بر، وإن قال: إن لم الأرمه حتى يقصبي حتى أو إن لم أضرب حتى يدخل الليل أو حتى يصبح أو حتى يشمع ريد أو حتى يهاني أو حتى يشتكي يدي فشره للبر الملامة والضرب إلى وقت وجود العناية فإذا لم توجد بأن ترث الملامة من انقضاء أو ترك الضرب قبل وجود هذه الأشياء حدث لأن حتى هاهنا للعناية لأن الملامة لا تمتد وكذا الضرب بطريق التكرار، ولو نوى التجراء صدق دينه لا قضاء لأنه نوى النجاء ولو كان العملان من واحد بأن قال: إن لم آتاك اليوم حتى أتعدى عدك أو حتى أضربك أو قال: إن لم تأمني يوم حتى أتعدى عددي عبدي حر فشرط البر وجودهما حتى إذا أنه قدم بعد ثم عدت من بعد بلا تراخ بعد بر، وإن لم يحد أصلاً حدث لتعدر الحمل عني العناية كذا في السكافي، ولو قال لاماته: كنما صبرتي فأتيت طابق يضرها بكعه فومعت لأصبح متفرقة لا يطلق إلا واحدة وإن ضربه بيديه جميعاً طلفت ثنتين كذا في محيط السرخسي، رجل قال لغيره: إن تعبتك فلم أضربك فمراني طالع مرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل إليه لا بحث كذا في الفتاوى الكبرى، إن رأيت فلاناً لأضربته فالرؤية عني القرب والبعد والضرب هي أي وقت شاء إلا إذا عني به عبور كذا في محيط في مسائل الرؤية، ولو قال: إن رأيتك فلم أضربك فمرأه وأخالف مريض لا يقدر على الضرب حدث كذا في الظهيرية، وهو شاجرة امراته لأجل الجارية فقال: إن وصعب يدي عني رأسها فمضرب يده عني رأسها في العصب لم يثبت كذا في المعتابه، إذا حلف لمضربين علامة في كل حق وباطن ولا نية له فمعنى هذا أن يضرب كلما شكى إليه بحق أو باطل ولا يحمل الضرب



في هذا على حال وحرد الشكابه، وبو بوى خلال فهو على ما بوى ونو شكى إليه يصربه ثم  
شكى إليه في ذلك الشيء مرة أخرى فليس عليه أن يصربه لمشكابه الثانية كذا في الخط،  
رجل حلف ليصرب فلان ألف مرة فهذا على أن يصربه مرار كثيرة، وبو حلف ليعمل فلان ألف  
مرة فهو على شدة نفل كذا في فتاوى قاصيحيان، حلف ليضرب فلاناً أو ليعلم فلاناً وعلان  
ميت فإن كان لا يعلم بموته فلا يحث عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان  
يعلم بموته تعتد بموته ويحث من ساعته بالإجماع كذا في الخط، رجل قال لغيره: إن صرختي  
وسم أصربت فهذا على أن يصرب الخائف قبل الخوف عليه فإن بوى بعده فهو على الفور كذا  
في فتاوى قاصيحيان، إذ قال الرجل لغيره: أي عبيدي صرته يا فلان فهو حر فصربهم جميعاً لا  
يعتق إلا واحد منهم، ولو قال: أي عبيدي صرته يا فلان فهو حر فصربوه جميعاً عتقوا ثم في  
امسأله الأولى إذا كان يعتق واحد من العبيد بظن كان الصرب بصفة متعاقب يعتق الأول وإن  
كان بدفعة واحدة عتق واحد منهم وكان اختيار معين لمولى، إذا قال: كل عبيدي صرته  
فهو حر فصرب الكل عتق الكل، وبو صرب البعض عتق البعض كذا في الخط في الفصل  
السادس والعشرين في التعريف، ولو قال: من صرته من عبيدي فهو حر فصربهم جميعاً عتقوا  
جميعاً عندهما ولا واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح منحيص جامع  
الكبير في فصل اليمين يقع على الواحد، لو قال: إن صرب هذا عبد أحد فإمارة طالق فإيمين  
على خائف وغيره، ولو قال: إن صرب رأسي هذا أحد فيمين على غير خائف، رجل أراد  
صرب إنسان فقال رجل: إن صرته لعبيدي حر فترك صربه ثم صربه بعد ذلك ثم يحث وإن  
يقع هذا على الفور كذا في السرجية، إن محمد رحمه الله تعالى إذ قال الرجل لعبيده: إن  
صربكم، لا يوماً واحداً، أو لا في يوم واحد أو لا يوماً واحداً أصربكم فيه أو لا يوماً واحداً في  
يوم واحد أو لا يصربهما في أي يوم شاء مجتمع أو متفرق فإن صرب أحدهما يوم الخميس وآخر  
يوم الجمعة لم يحث حتى تعرب الشمس من يوم الجمعة لأنه صربهما في يوم الاستثناء لا يوم  
الاستثناء يوم يجتمع صربهما فيه فإن لم تعرب الشمس حتى عاد فضرَب الأول لم يحث فإن  
صربهما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين أو صرب ندي صربه يوم الجمعة حيث صاعه صربه  
لأنه صربهما في غير يوم الاستثناء حيث صرب الأول يوم الخميس والثاني يوم السبت فوجد  
صربهما في غير يوم الاستثناء وأما إذ صربهم في يوم واحد فلا استثنى يوم واحد يصربهما  
فيه وقد صربهما في يوم واحد فمضى استثنى في أي ما ورءه غير مستثنى ولو لم يصرب بعد  
ذلك إلا أندي صربه يوم الخميس لا يحث لأن تكرار نصف الشرط ولو لم يصرب بعد ذلك إلا  
ندي صربه يوم الخميس وحده لا يحث، ولو قال: إن صربكم، إلا في يوم صربكم فيه أو لا  
يوماً أصربكم فيه أو لا يوم أصربكم فيه فكل يوم يجتمع فيه صربهما فذلك اليوم مستثنى  
ولا يحث فإن صربهم في يومين متفرقين يحث حين تعرب الشمس من يوم الثاني فإن عاد  
وصرب الأول في اليوم الثاني لم يحث لأن صرب يوم الاستثناء وإن صرب الذي صربه آخر  
يحث حين تعرب الشمس كذا في جامع الكبير للحصيري، ولو قال: إن لم أقتل فلاناً فإمارة  
طالق وفلان ميت وهو عالم به تعتد بموته بغير تصور، إن لم يحث بعد لتعجز عادته كمسألة

صعود السماء وإن لم يكن علماً بكونه لا يحث عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما في مسألة نكور إلا أنه لا فرق في ثلث المسألة بين أن يعلم أن النكور لا شيء فيه أو لا يعلم في الصحيح كذا في الكافي، حلف ليقبض فلاناً عدو فمات ليوه لم يحث هكذا في لميين، ولو قال: إن قتلته فلاناً أو مسسته فمعد غيره فأصابه حيث كذا في محيط السرخسي، وهو قال نعمه. إن قتلته يوم الجمعة فعبد حر قصره بعد يومين يوم الخميس ومات يوم الجمعة يحث في يمينه ولو صر به يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحث ولو كان صر به قبل اليمين بأن كذا صر به يوم الأربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال: إن قتلته يوم الجمعة فعبد حر فمات المصروب يوم الجمعة لا يحث في يمينه كذا في المحيط، رجل حلف أن لا يقتل فلاناً بالكوفة قصره بالسواد ومات بالكوفة حيث ويعتبر فيه مكان موت ورميه لا مكان الجرح ورميته كذا في فتاوى فاضلحاج، إذا قال نعمه: إن شئت في المسجد فعبد حر فشتته واختلف في المسجد والمشتوم خارج المسجد يحث، وهو كذا العكس لا يحث كذا في شرح الجامع الكبير للمصنعي في باب الحث في التسمية، إذا قال نعمه: إن قتلته في المسجد أو إن شجعتك في المسجد أو إن صرته في المسجد فعبد حر فمات أو شجعه أو صر به والقاتل والمصروب والشاح في المسجد والمفتون والمصروب والمشتوح خارج المسجد لا يحث في يمينه ولو كان على العكس يحث في يمينه، وإذا قال نعمه: إن مات من هذه الشجرة فكذا فمات منها ومن غيره يحث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يرمي حجراً يرمى إلى غيره فمات عنه فأصابه لم يحث ولو رمى إليه ولم يصبه حيث إلا إذا نوى الإصابة كذا في معانيه، وإذا قال نعمه: إن رمية في المسجد فعبد حر يعبر المكان في حق الخائف، ولو قال: إن رمية في المسجد فعبد حر يعبر المكان في حق الخائف عليه كذا في الدحيرة، إذا قال: إن سم أحبس فلاناً عدو غريباً جائعاً فمات طيس فحبسه غريباً جائعاً في لحد فمات فطعمه حيث كذا في الفتاوى النكيري وهكذا في خلاصة، وإذا حلف لا بعدد فلاناً فحبسه ثم يحث إلا أن يسي ذلك هكذا ذكر في العسوي، وهذا لأن أحبس تعدد فاصره فلا يحد تحت اليمين وفي الفتاوى أيضاً إذا دعا امرأته إلى العرائش فأتت فعاب إنك تعددي فعال: إن عدت فأت طائق ثم جاءت إلى العرائش فجامعها إن جامعها على كره منها فقد عدها فمضت وإن كانت طائفة لا تطلق كذا في الدحيرة، رجل عد لامرأته: إن سم أصرت أو قال: إن سم أسوك فأتت صائقة ثلاثاً فعاب عنها أشهراً ثم يفتق نبيها ويزوج عليها فقل لها: ههنا قد أساك روجت وأصرتك فعاب ما أساك، أي ما أضربني فالقول قول امرأته ولا حسب عليه، ولو قال: إن أصرتك أو قال: إن أسأت إليك فأتت صائقة فعاد ذلك فاصد أصرتك حيث كذا في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يصدف، كرمه سرور كنى كذا يحث باللامعة مشافهة أكره سرور سروري<sup>(١)</sup> بمصروف إلى أمه إذا أحمدت الغريبة وإلا فعلى الصرب على الرأس، لا يؤدي امرأته فاصابت النجاسة ثوبه ففان اعسبه فأتت فعال: رهره دون يشوي<sup>(٢)</sup> قل لا يحث وقال نقاسي يحث وبه يفسى كذا في الوجير بلكردي، وفي المنوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا

(١) كالمشي (٢) إن شئت على رأسه أو معه إن كان عني (٣) اعسبه: عصبه

قال لامراته أنت طائقة أو وثيلة لأصيرب الخادم اليوم فضربه في يومه فقد برّقي بحبه ولم يقع الطلاق فإن مضى اليوم قبل الصرب حث فبتحجير بين أن يوقع الطلاق أو يلزم نفسه اليوم ولو قال في ذلك اليوم - احترت أن أوقع الطلاق برمه وبصلت اليمين، ولو قال في ذلك احترت الترام اليمين لبطال الطلاق فإن الطلاق لا يبطال ولو مات الخادم قبل الصرب فهو محجير بين الطلاق والكفارة ولو كان الرجل هو الميت فقد وقع الحث أو الطلاق وقد مات قبل أن يبين فلا يقع الطلاق ولها ميراث قال - وهذا التحجير من حيث التبيين يعني فيها إذا مات الخادم ولا يحجره القاضي على ذلك لأنه إذا كان محجراً بين الكفارة والطلاق وأحدهما لا يدخل في الحكم لم يلزمه القاضي ذلك حتى لو كان مكان الكفارة صلاق امرأة أخرى يحجره القاضي حتى يبين لأن الوقع صلاق لا محالة وإنه يدخل في الحكم كذا في الصبي في الفصل الخامس، رجل قال بغيره: إن شتمتك فعنده حر ثم قال له - لا بارأه الله فيك لا يعنى ولو قال - ولا أنت ولا أهيك ولا مالك يعنى وهذا شتم كذا في الصهيبة، رجل حلف لا يقتل امرأته بشيء، ثم قال لها حداد تدركه توجه كرده<sup>(١)</sup> لا بحث كذا في الخلاصة، رجل حلف أن لا يقذف مائلاً معاً له يا ابن الزانية حث في يمينه هو فغتاير للمصوى لأن في رمانا وديارنا بعداً هذا فذاً له وإن حلف أن لا يقذف أو لا يشتم أحداً معذوف مياً أو شتم مئاً حث كذا في فتاوى قاضيخان، ولو حلف أني حجير منه والخائف نص أو شريب وذلك من أهل الصلاح ويعلم عند الناس حث في المقضه كذا في العتابية، رجل دس ماله في مرسه ثم صبه فسلم يحجره فحلف أنه ذهب ماله ثم وجده بعد ذلك إن سم يكن أحد إسنه ذلك قال ثم اعاده يكون حث<sup>(٢)</sup> إلا أن يبري بذلك أنه طيبه فسم يحجره كذا في فتاوى قاضيخان في مسائل الأخذ والسرقة، ولو حلف أنه لم يسرق شيئاً سمه ولم يره وقد كان رأى ذلك الشيء قبل ذلك فغتاير أنه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى، أكار أو وكيل حلف أن لا يسرق وهو يحمل العيب والموكة المشتركة بينه وبين صاحب الكرم إلى بيته قالوا: إن كان ما يحمل الأكار والوكيل فلاكن لا يكون سرقة وأما ما يكون من إجهوب إذا أخذ شيئاً ليتعذر به لا للمحفظ فهو سرقة، وأما غير الأكار والوكيل إذا أخذ شيئاً على وجه الخفية فهو سرقة وأما الأكار والوكيل إذا أخذ شيئاً لو رأها صاحبه لا يضمه بل يرمى به فالجواب كذا في ذلك وإن سم يكن يعني أن يحث كذا في الصهيبة، رجل غاب مرسه عن خان فذر: كره إلى أسب من يرده وشد<sup>(٣)</sup> فوالله لا أسكن هاهنا قالوا: يرجع إلى الخائف إن يرى بقونه: أيتجانف شم<sup>(٤)</sup> للحجرة أو الخان أو البلدة فهو على ما نوى وإن لم يمس شيئاً تصرف بحبه إلى فخذ، امرأة بها ابن يسكن مع اجسي فقال لها زوجها: إن لم يات بك فلان بهما ويسكن معنا فمضى أعطيت شيئاً قبل أن من مائي فانت كذا فحاء فسكن معهما سمه ثم عاب فقالت المرأة: سي كب أعطيت ابني شيئاً من مالك وحشت في يمينك إن كسبه الزوج كان القول قوله وإن صدقها الزوج فوإن كانت أعطته قبل أن يجيء الأمير ويسكن معهما طلفت كذا في فتاوى قاضيخان، رجل ادعى على آخر أنه سرق ثوبه فآخذ المدعي عليه ثوب المدعي وقال: امرأته طائقة كذا من جامه تومبر فاشته أم<sup>(٥)</sup> فقد قيل لا يطلق امرأته إن لم يكن سرق ثوبه وقد قيل تطئن

(١) الله يعلم فلا فعلت. (٢) إن سرتوا فربي هذه. (٣) لا أسكن هاهنا. (٤) ما دمعت لوبك

قضاءً اعتباراً للصورة والاول اظهره رجل سرق من رجل ثوباً ثم إن السارق دفع درهم إلى المسروق منه فجهده المسروق به وحلف قال المقيم ابو القاسم المصنف: إن كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك أن المسروق منه لا يحث وإن كان قائماً فلا أموال بانه حائث، قالوا: إذا كان الثوب قائماً فلا شك أنه حائث وإن كان قد ذهب من يد السارق فبعيناً ذكر من الجواب نوع إنشكال، رجل حلف وقال: سرق فلان ثيابي أو قال: حرق فلان ثيابي وفلان ما سرق إلا ثوباً واحداً وما حرق إلا ثوباً واحداً قال: لا يحث في يمينه وقيل: يحث والآخر أصح كذا في المحيط، مسكران صعدا فقال لأصحابه: كان في جوبي خمسة وأربعون درهماً فأخذتموها سي فأنكروا فحلف وقال: أكره وردد حجب من جهل وسج درهم نبوده است جهن عطر يمي وسج عدلي<sup>(١)</sup> فمات كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم أربعون عدلية وخمسة غطارفة فاصاب في الإجمال وأخطأ في التفصيل، قالوا: إن وصل التفسير حث وإن فصل التفسير لا يحث، وإن كان في جيبه غطارفة وعدليات لو ضمت قيمة العدليات إلى الغطارفة نصير أربعين عطر يمي فجمع وقال: أكره حجب من جهل عطر يمي نبوده است جهن عطر يمي وچمدين عدلي<sup>(٢)</sup> فصدق في المبلغ وأخطأ في التفصيل قالوا: إن عسى عين الغطارفة كان حائثاً أصاب التفسير أو أخطأ وصل أو فصل كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف أن لا يتعصب فلاناً شيئاً ثم دخل الخلف على المخلوف عليه بهلاً فسرق متاعه ولم يعلم المخلوف عليه أو جاءه الخائف في الصحراء وسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المخلوف عليه أو طر صرة دراهم في كفه أو دخل عليه ليلاً فكلمه وصربه وأخرج متاعه وذهب به فإنه لا يكون عاصياً بل يكون سارقاً يقطع فيه كذا في خزانة المفتين، وإذا حلف لا يسرق من وكلمه حث ولو حلف لا يعصب من أو لا يسرق منه فقطع الطريق عليه حث في التعصب دون السرقة كذا في المحيط، قال لأخر: من درمال نوحيات تكره أم<sup>(٣)</sup> وقد كان خانت امرأته بإجارته ورضاه لا يحث، قال: ساع أكر پیش اربن کس رلزبان ارده درم رباده کتم فامرأته طالق رن خوداربان زیاده کرد فالصحيح أنها تطلق كذا في الوجيز للكردي، والله أعلم بالصواب.

### الباب الثاني عشر في اليمين في نقاضي الدراهم

إذا حلف لياخذ من فلان حقه أو قال ليقبض فاحد بنفسه أو أخذ وكيله فقد بر في يمينه وإن عسى أن يبشر ذلك بنفسه صدق ديانة وقضاء وكذلك لو أحدها من وكيل المطلوب فقد بر في يمينه وكذلك لو أحدها من رجل كفل بالمال بالمر المديون أو من رجل أحله المديون عليه فقد بر في يمينه كذا في الذخيرة، ولو قبض من رجل بغير أمر المطلوب أو كانت الكفالة وأحواله بغير أمره حث في يمينه، قالوا: إذا اشترى بدينه عبداً بيعاً ناسداً وقبضه فإن كان في قيمته وفاء بالحق فهو قابض لدينه ولا يحث وإن لم يكن فيه وفاء حث، ولو غصب الخائف مالاً بمثل دينه بر وكذا لو استهلك له دنائير أو عروصاً كذا في البدائع، ولو حلف الطالب

(١) إن لم يكن في جوبي اليوم خمسة وأربعون درهماً أربعين عطر يمي وخمسة عدليات. (٢) إن لم يكن في جوبي أربعون عطر يمي وكذا عدليات. (٣) أنا لم أكن في مالک.

ليقبض ولم يوفت فأنراه من المال أو رمية حنث في يمينه، ولو ومت في ذلك وقتاً فأنراه قبل الوقت سقطت اليمين ولم يحنث إذا جاء ذلك الوقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو قبض الدين فوجده ريوماً أو نبهرجة فهو قصير وير في يمينه سواء وقع الحلف على القبض أو على الدفع فاما إذا كان ستوة فليس هذا بقبض خفه، ولو اخذ ثوباً مكان حقه ثم وجد به عيباً فردّه أو استحوى كان قد بر في يمينه كذا في الإصحاح، فإذا حلف الرجل لا يقبض ماله على غريمه فأحال الطالب رجلاً ليس له على الطالب شيء على غريمه وقضى ذلك الرجل حنث في يمينه لأنه وكيل الطالب في القبض، وإن كانت الخوالة قبل اليمين فقبض المحتسب عليه بعد اليمين لا يحنث، وعلى هذا إذا وكل رجلاً بقبض الدين من المديون ثم حلف أن لا يقبض ماله عليه فقبض الوكيل بعد البحن لا يحنث في يمينه وقد قيل: ينبغي أن يحنث في يمينه كذا في المحيط، قال في الأصل إذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فلزمه ثم إن الغريم مر منه لا يحنث، ولو كان حلف أن لا يفارق غريمه وبقي المالة بحالها يحنث، وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي ما عليه فقعد مقعداً عليه حيث يراه حتى لا يعرفه ويحفظه فليس بمفارق له وإن حار بينهما سترة أو عمود من أعمدة المسجد فليس بمفارق له وكذلك إذا جلس أحدهما خارج المسجد والآخر داخل المسجد والدب مفتوح بحيث يراه فليس بمفارق وإذا توارى عنه بحائط المسجد والآخر داخل فهو مفارق وكذلك إذا كان بينهما باب مغلق والمفتاح بيد الحالف والحالف خارج الباب قاعد على هذا الباب هذه الجملة من المنقضى، وفي الحيل إذا نام الطالب أو غفل عن المطلوب أو شغلته إنسان بالكلام فهرب المطلوب لا يحنث في يمينه، ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يجمعه مع الإمكان يحنث في يمينه، وفيه أيضاً لو منعه عن الملازمة حتى يقر المصوب لا يحنث في يمينه، وإذا حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي منه فآخذ به رهناً أو كميلاً حنث إلا إذا هلك الرهن قبل الافتراق وقيمته مثل الدين أو أكثر فحنث لا يحنث كذا في الدخيرة، رجل جاء إلى باب مديونه وحلف أن لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونجاه عن ذلك الموضع ثم ذهب بعمسه قبل أن يأخذ حقه فقد قيل: يحنث وقد قيل: إن نجاه بحيث وقع في مكان آخر من غير أن يكون منه خطاً بالأقدام ثم ذهب بعمسه لا يحنث كذا في الظهيرية في المقطعات، ولو حلف المديون ليعطين فلاناً حقه فأمر غيره بالأداء أو أحاله وقبض بر في يمينه وإن قضى عنه منبر لا يبر وإن عني أن يكون ذلك بنفسه صدق عيانه ومضاه، ولو حلف المطلوب أن لا يعطيه بأعضائه على أحد هذه الوجوه حنث وإن عني أن لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء كذا في الدخيرة، رجل قال لآخر: والله لا أعطيتك مالت حتى يقضي عني فاجر فوكل وكبلاً حاصمه إلى لغاصي فقضى على وكيل الحائف فهو قضاء على الحالف ولا يحنث بعد ذلك، رجل قال لغيره: والله لا أفرطك حتى استوفي منك حقي ثم إنه اشترى من مديونه عبداً بذلك الدين قبل أن يفارقه ولم يقبض الدين حتى عارقه، قال محمد رحمه الله تعالى: على قول من لا يجمعه حائناً إذا وهب للدين من قبل لفارقة وقبل المديون ثم عارقه لا يحنث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول من يجمعه حائناً في الهبة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون حائناً

هذا إذا فارقته قبل أن يقبض المبيع وإن لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقته حيث، ولو باعه المديون عبد بغيره بذلك الدين ثم فارقه الخالف بعد ما قبض العبد ثم إن مولى العبد استحقه ولم يجز البيع لا يحنث الخالف، ولو باعه المديون عبداً على أنه بالخيار فيه وقضيه الخالف ثم فارقته حنث، ولو كان الدين على امرأة فحلف لا يفارقه حتى يستوفي حقه منها فتزوجها الخالف عني ما كان به من الدين عليها فهو استيهاء بما عليها من الدين، ولو باع المديون بما عليه عبداً أو أمة فإداه هو مديون أو مكاتب أو أم ولد له أو كان المديون وهم بولد لغير المديون ثم فارقته الطالب بعد ما قبضه لا يحنث الخالف ولو وهب الطالب الألف من الحر ثم قبضها منه أو أحال الطالب رجلاً له عليه مال بما به عني مديونه أو أحال المطلوب الطالب على رجل وإبرأ الطالب المصوب الأول لا يحنث الخالف في هذا كله كذا في فتاوى قاضيهان، إذا حلف لا يحنث من حقه شيئاً ولا بة له يهبطي له أن يعطيه ساعة حلف يريد به أن يشتمل بالإعطاء حتى لو لم يشتمل به كما فرغ من يمين حنث في يمينه طلب منه أو لم يطلب وإن بوى الحبس بعد الطلب أو غيره من المدة كان كما بوى وإن حاسبه وأعطاه كل شيء كان به لديه وأقر بذلك الطالب ثم نقيه بعد أيام وقال: قد بقي لي عندك كذا وكذا من قبل كذا وكذا فتذكر المطلوب وقد كان جميعاً نسيه لم يحنث إن أعطاه ساعتاً كذا في الظهيرية، لو حلف أن لا يحنث إذا حل لأجل فائه لا يؤخر إذا حل فإن بوى عمره فكما بوى كذا في العتلية، حلف ليعطيه في أول الشهر فإدى في النصف الأول بر وإلا حنث، ولو حلف ليعطيه في أول الشهر رأس الشهر أو إذا أهل الهلال فيه ليلة الهلال وبومه كله، ولو حلف ليعطيه حقه في أول الشهر وآخره يقضي في اليوم الخامس عشر والسادس عشر، حلف ليعطيه حقه صلاة الظهر والمغرب وقت الظهر كله، حلف ليعطيه حقه إذا صلى الظهر فله وقت الظهر كله، حلف ليعطيه رأس شهر فأعطاه قبله أو أبراه أو مات الطالب سقطت اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فإن مات المطلوب لا يحنث بالإجماع وكذلك إذا قال: ليعطيني فلاناً ماله وعلان مات قبله ولا يعلم لا يحنث، وإن كان يعلم يحنث وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحنث علم أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي، ولو حلف ليعطيه دين فلان إذا صلى الأولى فله وقت الظهر إلى آخره كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: عند طلوع الشمس أو حين تطلع الشمس فله من حين تطلع إلى أن تبيض، ولو قال: وقت الصبح فله من حين تبيض إلى أن يروى كذا في المحيط، حلف عريقه أن لا يذهب من البلد حتى يقضي دينه أو ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث كما لو حلف أن لا يقضي دينه أو ماله فقصاه الأقل لا يحنث كذا في الوجيز للمكردي، ولو قال: والله لا أقص مالي عليك اليوم فتزوج الخالف أمة المطلوب على ذلك إنال في اليوم ودخل بها لم يحنث، وكذا لو شج المطلوب شجة موضوعة فيها قصاص ومباحة عني خمسائة كانت فصاصاً ولا يحنث كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا قال لرجل لغريمه وله عليه مائة درهم: إن أخذتها منك اليوم درهماً دون درهم فبدي حر فأخذ منه خمسين ولم يأخذ الباقي حتى غابت الشمس لم يحنث وكذا لو قبض المائة دفعة واحدة فإن أخذ منه في أول النهار خمسين وفي آخره خمسين يحنث فإن وجد في الدراهم المقبوضة زبياً

أو تهرجه فالحث على حاله لا يرتفع سواء رد واستبدل أو لم يرد ولم يستبدل أو رد ولم يستبدل وكذا لو وجدها مستحقة ولو كانت ستوقه أو رصاصاً ورد واستبدل في اليوم بحث حين استبدل وإن لم يستبدل لم يحث، ولو قال: عبده حر إن أهدت منها اليوم درهماً دون درهم فأخذ في ذلك اليوم خمسين حث حين أهدت وهذا استحسان فإن لم يأخذ شيئاً في ذلك اليوم لم يحث، ولو لم يوفت بأن قال: عبده حر إن قبضت منها درهماً دون درهم فقبض خمسين حث حين قبضها ولو قال: إن قبضتها درهماً دون درهم مورن به خمسين فقبضها إليه ثم ورن به خمسين في ذلك المجلس ففي الاستحسان وهو قول علمائنا للثلاثة رحمهم الله تعالى لا يحث ما دام في عمل الوزن فإن اشتغل بعمل آخر قبل أن يوزن الباقي يحث ولو قال والله لا أخذ مالي عليك إلا ضربة أو دفعة مورن له درهماً درهماً ويعطيه بعد أن يعرف في روثها ثم يحث وإن أخذ بعمل غير الوزن في ذلك المجلس حث كذا في شرح الجامع الكبير للحمصيري، ولو قال: إن قبضت ما لي على فلان شيئاً دون شيء فهو في المساكين صدقة يعني ما له على فلان فقبض منه لسة فوهبها لرجل ثم قبض الدرهم الباقي بعمه التصديق بالدرهم الباقي وكذا إذا قال: إن لم أقبض ما لي عليك ولو قال: إن لم أقبض الدراهم لشيء بي عليك فقبض بها دينار أو عرضاً لم يحث ويضرب مثل ما وهب وينصدق بالضمان كذا في الظهيرية، ولو قال: إن لم أقبض منك دراهم قضاء بما لي عليك فكذلك فقبض بها عرضاً أو دينار حث في يمينه هكذا في الهبط، ولو قال: إن لم أترن ما لي عليك فقبض شيئاً من خلاف جنس حقه مما يورن أو مما لا يوزن لا يكون باراً لأنه إذا قيده بالوزن سقط اعتبار عموم اللفظ فيصرف إلى أحسن الخصوص وهو قبض غير الحق وكذا لو قال: إن لم أقبض ما لي عليك في كيس فقبضه مكان الدراهم دينار أو عرضاً كان حدثاً لما ذكرنا أنه لما بطل عموم اللفظ ينصرف إلى قبض غير الحق فإن نوى بالوزن لاستيفاء دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء كذا في شرح الجامع الصغير لنقاصيخان، إذا قال: إن لم أقبض منك دراهم قضاء بما لي عليك فكذا ثم إن المطلوب استقرض من الطالب درهماً وقصاه ثم استقرض منه ثائب وقصاه ثم وثم حتى صار مستوفياً منه دراهم كلها بالدرهم الواحد حث، ولو استقرض منه ثلاثة دراهم فقبضها إياها ثم استقرضها مرة أخرى ثم وثم حتى أوفى مائة كله بثلاثة دراهم فقد بر في يمينه ولو حلف ليرتزن ما عليه فأعطاه إياه غير مورن حث ولو أترن وكيل الطالب بر في يمينه، وكذا لو حلف المطلوب ليرتزن ما به عليه فترن وكيله بر في يمينه، وكذلك لو حلف الطالب والمطلوب على ما قضا ثم وكل كل واحد منهما بما دخل تحت اليمين كان فعل وكيل كل واحد منهما كفعله بيمينه، وكذلك لو كان التوكيل من كل واحد منهما قبل اليمين ثم فعل الوكيلان وذلك بعد اليمين فقد خرج كل واحد منهما عن يمينه لأن التوكيل من كل واحد فعل مستدام فاستدامته من كل واحد منهما بعد اليمين بمنزلة إيشائه بعد اليمين، هذه الجملة في آخر الجامع، وهذه المسألة تؤيد قول من يقول فيها إذا وكل الصالح رجلاً ليقبض دينه لم حلف أن لا يقبضه فقبضه للوكيل بعد اليمين ينهي أن يحث الخالف في يمينه كذا في الهبط، مديون قال لصاحب دينه والله لأقصي دينك إلى يوم الخميس فلم يقص حتى طلع العجر من يوم الخميس

حلفت في يمينه لأنه جعل يوم الخميس غاية والغاية لا تدخل تحت المصروب له الغاية إذا لم تكن غاية إخراج، ولو قال: لأقضيمن دينك إلى خمسة أيام لا يحث ما لم تغرب الشمس من اليوم الخامس كذا في فتاوى قاضيهان، ولو حلف لا يقبض دينه من غيره اليوم فاشترى الطالب من الضمير شيئاً في يومه وقبض المبيع اليوم حث، وإن قبض المبيع غداً لا يحث، ولو اشترى منه شيئاً بعد اليوم في يومه شراء فاسداً وقبضه فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث وإن كانت قيمته أقل من الدين لا يحث، وإن استهلك شيئاً من ماله اليوم فإن كان المستهلك من ذوات الأمثال لا يحث، وإن كان من ذوات القيم فإن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر حث لكن بشرط أن يعصب أولاً ثم يستهلك فإن استهلكه ولم يعصبه بأن أحرقه لا يحث كذا في الظهيرية، مذهبون قال لرب الدين: إن لم أقضك مالك غداً فبدي حراً بذهب رب الدين قالوا: هذا يدفع الدين إلى القاضي فإذا دفع لا يحث ويبرأ من الدين وهو المختار، وإن كان في موضع لم يكن هناك حث كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان رب الدين حاضراً لكنه لم يقبل إن وضعه بين يديه بحيث لو أراد أن يقبض تصل يده إليه لا يحث وبرئ وكذا لو حلف لا يقبض المضمون ففعل الغاصب هكذا برئ ولا يحث كذا في الخلاصة، في المنتقى ابن سماعه قال: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لعريته: والله لا أقارئك حتى تعطيني حقي اليوم ونيتي أن لا يترك لزومه حتى يعطيه حقه فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يعصه حقه لا يحث، وإن فارقه بعد مضي اليوم يحث، وكذلك إذا قال: لا أقارئك حتى أؤدبك إلى السلطان اليوم أو حتى يخلصك السلطان مني فمضى اليوم ولم يفارقه ولم يقدمه إلى السلطان ولم يخلصه السلطان فهو سواء لا يحث إلا بتركه، ولو قدم اليوم فقال: لا أقارئك اليوم حتى تعطيني حقي ومضى اليوم ولم يفارقه ولم يعطه حقه لم يحث وإن فارقه بعد مضي اليوم لا يحث كذا في المحيط في المصنف الرابع، إذا حلف لا يتقاضي شيئاً ولم يتقاضاه لا يحث كذا في الظهيرية، لو حلف رب الدين فقال: إن لم آخذ ما لي عليك عبداً فأمرأتي طالق وحلف المدين أيضاً أن لا يعطي عبداً فآخذ منه جبراً فلا يحثان فإن لم يمكنه جبراً إلى باب القاضي فإذا خاصمه بر في يمينه، رجل حلف المدين ليومين حقه يوم كذا ولما أخذ بيده ولا ينصرف بغير إذنه فبأنه فيفاء الخالف وقضى الدين في ذلك اليوم إلا أنه لم يأخذ بيده وانصرف بغير إذنه لم يحث المدين، ولو قال: لا أدع ما لي عليك وحلف عليه وقدمه إلى القاضي فحسبه أو حلفه بر في يمينه كذا في الخلاصة، وكذلك لو لم يقدمه إلى القاضي ولازمه إلى الليل بر كذا في المحيط المرحسي، إن حلف لمعطيه مع حل المال أو عند حله أو حين يحل المال أو حيث يحل ولا نية له فهذا على أن يعطيه ساعة يحل فإن أخره أكثر من ذلك حث كذا في المبسوط، حلف لمعطيه يوم كذا فأداه قبل اليوم أو وجهه له أو أبرأه عنه وجاء الوقت وليس عليه شيء لم يحث عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ولو مات الدائن وقصاه إلى ورثته أو وصيه بر في يمينه وإلا فهو حث كذا في التوجيه للكردي، رجل حلف بطلاق امرأته أن يعطيها كل يوم درهماً فرمى يدفع إليها عند الغروب وربما يدفع إليها عند العشاء قال: إذا لم يحل يوم وليلة عن دفع درهم بر في يمينه كذا في البحر الرائق، حلف لا يؤخر عن فلان الحق الذي عليه شهراً



مسكت عن مفاصبه حتى مضى الشهر لا يحث لأنه لم يؤخر كذا في الفتاوى الكبرى، في  
 صاوى التنقي لو حلف مذبوبة كه ارمس رومو شي<sup>(١)</sup> ولم يوقت وقتاً إذا طلبه وهو عالم  
 بالطلب ولم يظهر به حث، ولو دخل السوق محتجباً لا يحث ولو طلب هو وهو لم يعلم فلم  
 يظهر لا يحث ولو كان رب الدين اثنى حلفاء هكذا وقضى دين أحدهما لم تبق اليمين في  
 حقه كذا في الخلاصة، سئل الأورجندي عن قال لصاحب الدين: إن لم أقض حقتك يوم العيد  
 عكداً فجاء يوم العيد إلا أن فاضى هذه البلدة ثم يجعله عبداً وسم يصل فيه صلاة العيد بدليل  
 عنده وقاصي بهذه أخرى يجعله عبداً وصلّى فيه قال إذا حكم قاصي بلدة بكونه عبداً يلزم  
 ذلك أهل بلدة أخرى إذا لم يحتلف المطالع كما في الحكم بالرمضانة كذا في المحيط، وإن حلف  
 ليعطيه كل شهر درهماً ولا ية به وقد حلف في أول الشهر فهد الشهر يدخل في يمينه ويسمي  
 أن يعطيه فيه درهماً قبل أن يخرج وكذلك لو حلف في آخر الشهر وكذلك لو قال في كل شهر  
 وكذلك لو كان المان عليه عموماً عند اسلاح كل شهر فحلف ليعطيه الحجوم في كل شهر كان  
 له ذلك الشهر اندي حث فيه الحجوم فمضى أعطاه في آخر ذلك الشهر فقد بر في يمينه كذا في  
 المبسوط، رجل حلف ليجهدن في قضاء ما عليه لعلان فإنه يبيع ما كان القاصي يبيع عليه إذا  
 رفع الأمر إليه كذا في الصحفية.

مسائل متفرقة: من حلف فقال: عبده حر إن كان يحدث إلا مائة درهم فكان يملك دونه  
 لم يحث، وكذا إذا كان يملك مائة درهم لا غير لم يحث أيضاً ولم يعتق عبده، وإن كان  
 يملك زيادة على المائة من الدراهم حث وإن لم يكن له مائة درهم وكان به دنائير حث، وكذا  
 لو كان له عبد للتجارة أو عرس للتجارة أو سواهم من جنس ما تجب فيه الزكاة يحث في يمينه  
 سواء كان نصاباً كاملاً أو لم يكن ولو ملك عبداً للخدمة أو ما ليس من جنس الزكاة كالنور  
 والعقار والعروض غير التجارة لا يحث كذا في السراج الوهاج، رجل مات وخلف وارثاً  
 وتسميت دين على رجل فبعض وارث الميت محاصم الغريم فحلف الغريم أن ليس له علي شيء وإن  
 لم يعص بحرف مورث أرجو أن لا يحث وإن عدم يحث هو المختار كذا في الخلاصة، في الأصل  
 إذا حلف أن لا مال له وله دين على رجل فعص أو شيء سم يحث، وكذلك لو غصب ماله  
 رجل واستهلكه وأقر به أو جحذه وهو قائم بيمينه ولو كان العاصب مقر والمغصوب قائم بيمينه  
 فقد حثت المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، ولو كان له ودبة عند إنسان والمودع معر به  
 حث، ولو كان عبده ذهب أو فصة قليل أو كثير حث وكذلك إذا كان عبده مال للتجارة ومال  
 السائمة وب كان له عرس وحيوان غير السائمة لم يحث استحباً كذا في محيّد، لو حلف لا  
 يصلح رجلاً في حق يدعيه فوكل رجلاً فصالحه لم يحث، وكذلك لو حلف لا يحاصبه  
 فوكل بحصومة لم يحث، ولو قال والله لا أصالح فلاناً فامر غيره فصالحه حث في القضاء  
 من الصلح لا عهدة فيه كذا في محيط السرحسي في باب أخلف على الفعل لغيره بأمره أو بغير  
 أمره، لا يمتق هذا لألف فقضى به دينه لا يحث لأنه ليس بإتفاق عرفاً وقيل: يحث وإن نواه  
 حث وفقاً لأنه عليه لكن لا يصدق في لعرف كذا في الرجوع للكردري، حلف لا يسدي

فتزوج امرأة لا يحث وإن أخذ الدرهم في ستم يحث كذا في الخلاصة في الفصل الثامن، إذا حلف لا يفعل كذا تركه أبداً كذا في الهداية، وإن حلف ليفعل كذا يبر بالفعل مرة واحدة سواء كان مكرهاً فيه أو ناسياً أصيلاً أو وكيلًا عن غيره فإذا لم يفعل لا يحكم بوقوع الخلف حتى يقع اليأس عن الفعل وذلك يموت الخالف قبل العمل فيجب عليه أن يوصي بالكفارة أو يموت محل العمل كما لو حلف ليعشرين يوماً أو لياكس هذا الرغيف فمات ربه وأكل للرغيف قبل أكله يحث هذا إذا كانت اليمين مطلقة ولو كانت مقيدة مثل لأكسني في هذا اليوم سقطت لموات محل العمل قبل مضي الوقت عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا، في فتح القدير، حلف لا يفعل حراماً لم يحث بالسكاح الفاسد وكذا بوطء البهيمة إلا إذا دلت الدلالة بأن كان الخالف من جهال الرساتيق عس يمشي حلف الدواب والبهيمة كذا في السراجية، حلف لا يوصي بوصية فوجب في مرض الموت لا يحث وكذا لو اشترى إياه في مرضه فعصى عليه، ولو حلف لبهيمة اليوم مائة درهم فوجهه مائة له عسى آخر وأمره بقبضها بر ولو مات الواهب قبل قبض الموهوب له لا يمسكس من قبضه لأنها صارت ملكاً للورثة كذا في فتح القدير، حلف أن يطمعه فيما يأمره به ويهناه عنه فنهاه بعد ذلك عن جماع امراته وجماع لم يحث إن لم يكن هناك سبب يدل عليه، حلف لا يخدم فلاناً فخاف له فمضياً بأجر لم يحث وإن خاطه فلا أجر يخاف الخلف كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال: كل مال لي هدي فقال: آخرو عليّ مثل ذلك لزم الثاني أن يهدي جميع ماله سواء كان أقل من مال الأول أو مثله أو أكثر إلا أن يعني به مثل قدره فيلزمه ذلك القدر ولو قال: كل مال أملكه إلى سه فهو هدي يقال الآخر مثل ذلك لم يلزمه شيء كذا في الإصحاح، إن حلف للرجل لا يعرف هذا الرجل وهو يعرفه بوجهه دون اسمه لم يحث، هكذا ذكر المسألة في الأصل قال: إلا إذا نوى معرفة وجهه فإن عسى ذلك فقد شدد الأمر على نفسه واللغظ يحتمله، وهذا إذا كان للمحلف عليه اسم فإن لم يكن له اسم بل ولد من رجل قرأى الولد جاره ولكن لم يسم بعد فحلف الجار أنه لا يعرف هذا الولد فهو حاقث لأنه يعرف وجهه وليس له اسم خاص ليشترط معرفته كذا في المحيط والظهيرية، لو حلف لا يفعل ما دام فلان في هذه البدة فخرج ففعل ثم رجع فلان فعلمه ثانياً لا يحث كذا في فتح القدير، حلف لا يعمل يوم الجمعة وكان عنده كرباس وأراد به القميص فحمله إلى خياط وأمره أن يحيطه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل الثاني عشر، في مجموع التوارل رجل أهلى إلى رجل شيئاً فقال: يهدي إليّ: إن لم أعطت هذا القباء بهذه الهدية فكذا ومضى رمان ثم أعطاه عشرة دراهم فصالحا عن ذلك يحث، وقال للقاضي الإمام لا يحث ما دام القباء باقياً والخالف حياً لو أعطى القباء بعد ذلك بر في يمينه كذا في الخلاصة، إن حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر ثم براه مرة أخرى فكسب به لم يحث، وكذا إن حلف لا يقطع بهذا السكين فكسره ثم أعاده كذا في الحاوي، حلف لا ينظر إلى وجه فلاحه فنظر إليها في القاب، قال محمد رحمه الله تعالى: لا يحث ما لم يكن الأكثر من الوجه مكشوماً، حلف لا ينظر إلى فلان قرأى من خلف من أو زجاجة يستبين وجهه من خلفها حث بخلاف ما لو نظر في مرآة قرأى وجهه حيث لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل

الثاني عشر، رجل قال: إن رأيت فلاناً فلم أحضره قرأه من قدر ميل أو أكثر قال محمد رحمه الله تعالى: لا يحث لاه لم يره، رجل قال لعمري: إن نقيت علم أسلم عليك ينبغي أن يكون السلام ساعة يلقاه فإن لم يفعل حث وكذا لو قال: إن استمرت ذمتك قدم تعزني ينبغي أن يكون مع الفصل فإن نوى غير ذلك لا يدين في القضاء كذا في فتاوى قاضيهان في فصل اليمين على الفور، في السقي إذا حلف لا ينظر إلى فلان فخطر إلى يده أو رجله أو رأسه قال محمد رحمه الله تعالى: إن نظر إلى رجله أو يده فم يره وإنما الرؤية على الوجه والرأس وأعلى يدين فإن رأى أعلى رأسه فلم يره قال محمد رحمه الله تعالى: إن رآه وهو لا يعرفه فقد رآه وإن رآه مسجى بثوب يستين منه الرأس والجسد حتى يصفه الثوب فقد رآه وإن لم يستين منه جسده ولا رأسه فلم يره وإن نظر إلى ظهره فقد رآه وإن نظر إلى صدره وبطنه فقد رآه وإن رأى أكثر بطنه وصدره فقد رآه وإن رأى منه شيئاً قليلاً أقل من النصف فلم يره، وإن حلف على امرأة أن لا يراها وراها جللسة أو قائمة متنبئة فقد رآها إلا أن ينوي أن يكون على وجهها فيدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء إلا أن يكون قيل ذلك كلام يدل عليه ليدن فيه ولو قال: إن رأيت فلاناً فعبدي حر قرأه ميتاً أو مكفناً وقد غطي وجهه قال محمد رحمه الله تعالى: يحث لأن الرؤية على الحياة والممات جميعاً والرؤية بعد الموت كالرؤية في حال الحياة كذا في المحيط، رجل قال لأخيه: إن رأيت فلاناً فلم أعلمك فعبدي حر فقرأه مع هذا الرجل فإنه لا يحث في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ولا يحث عبده، ولو قال: إن رأيت فلاناً فلم آتاك به فعبدي حر والمسألة بحالها لا يحث كذا في فتاوى قاضيهان، هشام عن محمد رحمه الله تعالى لو قال: والله لا أشهد فلاناً في الهيا والممات قال: أما الهيا فإن لا يشهد في فرج أو حزن وأما الممات فإن لا يشهد جنازته وموته، رجل قال: إن لم آكن رأيت فلاناً علي حرام فأمراته طالق فقرأه تد خلا بأجنبية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يحث لأن ذلك ليس بحرام بل هو مكروه كذا في الطهريّة، رجل قال: هزار درهم از مال من بدر ویشان داده<sup>(١)</sup> وهو يريد أن يقول إن فعلت كذا فأسكت إنسان فمه قالوا: يتصدق احتياجاً وإن كان ذلك طلاقاً أو عتاقاً لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيهان في فصل اليمين بالصوم والصدقة، في فوائد شمس الإسلام رجل دفع ثوبه إلى قصار وانكر القصار بحلف للرجل إن لم آكن دفعت إليك فكدا وقد دفع إلى ابنه أو تلميذه قال: إن كان الابن أو التلميذ في عياله لا يحث إلا إذا عني الدفع إليه عينا كذا في الخلاصة في فصل قضاء الدين، رجل حلف بطلاق امراته أن لا يدع فلاناً يمر على هذه القسطة منعه بالقول يكون باراً، رجل قال لابنه: إن تركتك تعمل مع فلان فأمراته كذا فإن كان الابن بالماً لا يقدر على منعه بالفعل منعه بالقول يكون باراً وإن كان الابن صغيراً كان شرط يره المنع بالقول والفعل جميعاً، رجل ادعى أرضاً في يد غيره وقال: إن تركت هذه الدعوى حتى أخذها فأمراته كذا قالوا: إن خاصمه في كل شهر مرة ولم يترك الخصومة شهراً كاملاً لا يكون حائناً، ولو قال: والله لا أدعه يخرج من الكورة فخرج وهو لا يعلم بذلك لا يحث وإن رآه يخرج فتركه حث وإن لازمه فلم يقدر عليه حتى ذهب لا يحث كذا في

فتاوى قاضيه خان، إذا حلف فقال: إن كانت هذه الجمعة حطه فأمراته كذا فإذا هي حنطة وتمر لا يحث وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو قال: إن كانت هذه الجمعة إلا حطه فكذا وكنت حنطة وتمرأ حث وإن كان الكل حنطة لم يحث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يحث في العصلين كذا في الإيضاح، ولو قال: إن كانت هذه الجمعة سوى حنطة أو غير حنطة فهو مثل قوله إلا حنطة كذا في البدائع، في المنتقى لإبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال: إن لم أسافر سفراً طويلاً ففلاة حرة قال: إن كانت ليته على ثلاثة أيام فصاعداً فهو على ما بوى وإن لم تكن له نية فهو على سفر شهر كذا في المحيط، في فتاوى ما وراء النهر مثل أبو نصر الديلمي حلف ونسي أنه حلف بالله أو بالصليم أو بالطلاق، قال: حلفه بالطلاق إلا أن يذكره كذا، في التتارخالية، ولو حلف الرجل على خادم كان يخدمه أن لا يستخدمه فهذه المسألة على وجهين:

الأول: أن يكون الخادم مملوكاً لدخاله وإنه مشتمل على فصول أربعة أحدها أن يطلب منه الخدمة بعد اليمين نصاً وصريحاً بأن قال: أخدمني فقي هذا الوجه يحث وإنه ظاهر، والفصل الثاني: أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وتركه حتى خدمه وقد كان يخدمه قبل اليمين بأمره وفي هذا الوجه يحث أيضاً، والفصل الثالث: أن يخدمه بغير أمره وقد كان يخدمه بغير أمره وفي هذا الوجه يحث أيضاً، والفصل الرابع: أن يخدمه بعد اليمين بغير أمره وكان لا يخدمه قبل اليمين أصلاً وفي هذا الوجه يحث أيضاً.

الوجه الثاني: إذا كان الخادم مملوكاً لغيره وأنه مشتمل على فصول أربعة أيضاً على نحو ما بينا يحث في الفصلين الأولين ولا يحث في الفصلين الآخرين، ولو حلف لا يستخدم خادماً لفلان فسالها وضوءاً أو شرباً أو ما بذلك إليها ولم تكن له نية حين حلف حث إن فعل خادم فلان ذلك أو لم يفعل، فإن كان نوى في يمينه أن يستخدمه فيخدمه دين فيما بينه وبين الله تعالى دون القصد، ولو حلف لا يخدمه خادم فلان فجلس الخائف مع فلان على مأدبة يطعمون وذلك الخادم يقوم عليهم في طعامهم وشربهم حث والخدمة على كل شيء من أعمال داخل البيت وأما كل شيء من أعمال خارج البيت كالبيع والشراء عدلك بعد تجارة ولا يعد خدمة واسم الخادم يطلق على الخلام والجارية والصغير الذي يقدر على الخدمة والكبير كذا في الظهيرية، حلف أن لا يكون من أكرة فلان وهو من أكرته أو قال: لا يكون مزارعاً لفلان وأرضه في يده وفلان غائب لا يمكن نقض ما بينهما من ماعته حث لأن شرط الحث كونه من أكرة فلان وقد وجد وليس بمملوك فيه ولو خرج إلى رب الأرض مناقضة لا يحث وإن كان رب الأرض خارج للمصر لأن هذا القدر مستثنى عن اليمين فصار بمنزلة ما لو حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجد المفتاح ليخرج إلا بعد ساعة لا يحث ما دام في طلب المفتاح كذا هنا، وإن اشتغل بعمل آخر غير طلب صاحب الأرض لبرد الأرض عليه حث، وفي المسألة التي تقدمت غير طلب المفتاح يحث لأن هذا العمل غير مستثنى عن اليمين، ولو معه إنسان عن الخروج إلى صاحب الأرض أو كان في المصر فتصاعده عن طلبه إنسان لا يحث لأن شرط الحث كونه مزارعاً لفلان وذلك لا يتحقق مع المنع على ما مر حتى لو قال: إن لم أترك مزارعة فلان يجب أن

تكون المسألة على القولين كما مر في مسألة السكتى كذا في الفتاوى الكبرى، سئل عمن  
لديه من محترف حلف على آلات حرفته أن لا يعمل بها فقال: أكرهت برأيها نهم<sup>(١)</sup> فكذا  
نفسها لا للعسل هل بحثت عن لا كذا في الخلاصة، رجل قال بالعاقبة أكره من مركز كشت  
كتم<sup>(٢)</sup> في هذه القرية فأمراته طالق فإن روع مرر انبطيخ أو القطر يحنث وإن سقى زرعاً روعه  
غيره أو كرب أو حصد لا يحنث ولو دفع إلى غيره مراعاة<sup>(٣)</sup> واستاجر أجيراً فزرع أجيره لا يحنث  
إذا كان ذلك الرجل ممن يلي ذلك بنفسه لأنه غير مرازع فإن نوى أن لا يأمر غيره حث لأنه نوى  
ما يحنثه لفظه وجه تغليظ فإن روع غلامه أو أجيره له وقد كان يأمر له قبل ذلك يحنث إلا أن  
يعني نفسه كذا في الفتاوى الكبرى، ولو قال رب الأرض والمزارع أكره من كشت مراكبا  
أيد<sup>(٤)</sup> فأمراته طالق فيباع نصيبه أو اقترض أو وهب يحنث ولو استهلكه رجل فصمته المال  
واخذه فانفق في حاجته لا يحنث كذا في الخلاصة، ولو قال: إن كفلت لفلان بعدية أو  
بصاف عدلية فأمراته كذا ثم كفل بعشرة دراهم غطرية لا يحنث، ولو حلف أن لا يعمل  
بفلان وهو خفاف فاشترى من صاحب الدكان آلات الخف وحرز لم يباعه من مخلوق عليه لا  
يحنث كذا في خزنة المفتين، سئل شيخ الإسلام عن رجل له مستغلات حلف بطلاق امراته  
كه من مستغلاتها رايغله<sup>(٥)</sup> فآجرت امراته المستغلات وقبضت الأجرة وأنفقها أو أعطت  
زوجها لا يحنث، فإن كان الزوج قال للمستأجرين: اتعدوا في هذه المنازل فهذا الفصل به  
ينقل عن شيخ الإسلام وقيل: ينبغي أن يكون هذا إجارة ويحنث في يمينه وكذا إذا نقاضي منهم  
أجرة شهر لم يسكنوا فيها فهد منه إجارة ويحنث في يمينه، وإن نقاضي أجرة شهر قد سكنوا  
فيها فهد ليس بإجارة ولا يحنث في يمينه كذا في المحيط، ولو حلف لا يمس الذهب والفضة  
فمس المصروب حث كذا في محيط السرخسي، ولو حلف لا يمس خشباً فمس ساق الشجرة  
لا يحنث بخلاف قوله: لا يمس جذعاً أو عوداً، ولو حلف لا يمس شعراً فمس ممسحاً لا  
يحنث، لا يمس صوفاً فمس لبداء لا يحنث كذا في خزنة المفتين، ولو حلف لا يمس وقد فمس  
حيلاً لا يحنث كذا في المسطرة، إذا حلف لا يمس على الأرض فمس على أرض يحنث أو  
نعل يحنث، ولو مشى على بساط يمس على أرض لم يحنث كذا في الظهيرية في الفصل  
السادس في الجلود، إن حلف على نعل لا يلبسها ففقطع شراكها وشركها بغيره ثم لبسها حث  
هكذا في خزنة المفتين، ثم قال: إن من رأسي هذا أحد أو لا يضيف إلى نفسه فقد: إن من  
هذا الرأس أحد فكذا فمس الخائف لا يحنث، قال محمد رحمه الله تعالى في الرقيات: لو  
حلف لا يمس اليوم فمس رأسه لا يحنث، ولو من رأس غيره يحنث كذا في الخلاصة  
قبيل الفصل الخامس من كتاب الإيمان، ولو حلف لا يقامر دست عاريت داد يحنث وأكر  
مجاهري يهود لا يحنث في الخمار كذا في خزنة المفتين، ولو حلف لا يسلم إشعة فسكت وسم  
بحاصم حتى يهدت شفته لا يحنث، وإن وكل وكبلاً بالتسليم حث، كذا في الظهيرية في  
صل اليمين على العقود التي ليست بها حقوق، رجل يستاجر أجراً يعملون له فحلف أجير

(١) أي وضعت يدي على هذه (٢) إن روعت. (٣) إن نعتي هذا الروع (٤) أنه لا يعطي هذه  
المستغلات للنفقة

ان لا يعمل معه ثم بدله أن يعمل قال: يشتري ذلك الشيء الذي يعمل فيه ثم يبيعه إذا فرغ من العمل وكذا لو قال لسياج: كر كرهاس كسبي بكبرم وبياعهم<sup>(١)</sup> إلى سه وحلف عليه فلو اشترى الغزل ثم نسج ثم وهب سه لا يثبت ولو نسج الخمار من غير أن يشتري الغزل لا يثبت لأنه احتص باسم على حدة، وفي فتاوى السبعي رجل حلف من بيته كذا حدائي فلان بكمم وركبتي وي بكمم بكنى اكركارى فرما يد بكمم<sup>(٢)</sup> حلف عليه فنصب التوكيل غيره على ما عين الخائف ثم أمره بالتوكيل بأن يعمل به فعمل يثبت كذا في الخلاصة في القفصل الثالث والعشرين، لو قال: يا عمرو في هذا البيت عمارة فامراته مالى فحرب حائط بيته وبني جدره في هذا البيت مبي لحائط وقصد به عمارة بيت الجدر كان حدثاً في بيته كذا في حرائة المعبر في العقود التي ليس بها حقوق، سئل شيخ الإسلام الأورجندي عمن قال: إن ثم الحرب بيت فلان عدا معبدي حر فقيده ومع حتى لم يحررب بيت فلان عدا، قل فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ولختار بنفتوى لحث كذا في الدحيرة

(١) إن أخذت كرهاس أحد وبسجته. (٢) أما ما يقرب التوكيل لفلان بكنى إن أمرني بشمل أمعه

## كتاب الحدود وفيه ستة أبواب

### الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنه وشرطه وحكمه

والخذ في الشريعة المعقولة المقدرة حقاً لله تعالى حتى لا يسي القصاص حداً لما أنه حق المهد ولا التعزير لعدم التقدير كذا في الهداية، وركنه: إقامة الإمام أو نائبه في الإقامة، وشرطه: كون من يقام عليه صحيح العقل سليم البدن وكونه من أهل الاعتبار والانتظار حتى لا يقام على المجنون والسكران والمريض ومصحف الخلقة إلا بعد الصحة والإقامة كذا في محيط السرخسي، وحكمه الأصلي: الاتزجار عما يتضرر به العباد وصيانة دار الإسلام عن الفساد، والطهارة من الذنب ليست بحكم أصلي لإقامة الحد لأنها تحصل بالتوبة لا بإقامة الحد ولهذا يقام الحد على الكافر ولا طهارة له كذا في التبيين.

### الباب الثاني في الزنا

وهو قضاء الرجل شهوة محرماً في قبل المرأة الخالي عن الملكين وشبهتهما وشبهة الاشتباه أو تمكين للمرأة لمثل هذا الفعل هكذا في النهاية، حتى أن وطء المجنون والعصي العاقل لا يكون زناً لأن فعلهما لا يوصف بالحرمه كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا وطئ الرجل جارية ابنه أو جارية مكاتبه أو جارية عبده المأذون المذنبون أو الجارية من الغنم بعد الإحرار في دار الإسلام في حق الغاصبي لا يكون زناً لشبهة ملك اليمين، وكذا إذا وطئ امرأة تزوجها بغير شهود أو أمة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ عبد امرأة تزوجها بغير إذن مولاه أو وطئ الرجل أمة تزوجها على حرة لشبهة ملك النكاح وكذا إذا وطئ الابن جارية أبيه على أنها تحمل له لشبهة الاشتباه هكذا في النهاية، وركنه: التقاء الخطين وموارة الحشفة لأن بذلك يتحقق الإيلاج والوطء، وشرطه: العلم بالتحريم حتى لو لم يعلم بالحرمه لم يجب الحد للشبهة كذا في محيط السرخسي، ويثبت الزنا عند الحاكم ظاهراً بشهادة أربعة يشهدون عليه بلفظ الزنا لا بلفظ الوطء والجماع كذا في التبيين، إذا شهد أربعة على رجل بالزنا في مجلس واحد والقاضي يسألهم عن الزنا ما هو وأمين زنى فإذا بينوا ما هو زنا حقيقة وقالوا: رأيناه أدخل كالميل في المكحلة الآن يسألهم عن كيفية الزنا ثم إذا بينوا كيفية الزنا يسألهم عن الوقت ثم إذا بينوا وقتاً لا يصير المهد به متقادماً يسألهم عن المزني بها ثم يسألهم عن المكان ثم إذا بينوا المكان والقاضي يعرفهم بالمعدلة يسأل المشهود عليه عن إحصائه فإن قال: أنا محصن أو يشهد الشهود على إحصائه إن أتكر سأل الحاكم عن الإحصاء فإذا وصفه على الوجه رجحه وإن لم يصفه وقد ثبت إحصائه بالبينه سأل الشهود عن الإحصاء فإذا وصفوه على الوجه يجب رجحه وإن قال: أنا غير محصن ولم يشهد الشهود على إحصائه جلد، وإن لم يعرفهم القاضي بالمعدلة حبس المشهود عليه إلى أن تظهر عدالتهم كذا في المحيط، الأربعة إذا شهدوا عليه بالزنا فسألوا عن كيفية

وماعيته، وقالوا. لا يريد لك على هذا لم نعمل شهادتهم ولكن لا حدّ عليهم بتكامل عددهم فإن تكامل عدد الشهود مانع من وجوب الحدّ كما لو شهد عليه أربعة من النساء وكذلك إن وصف بعضهم دون بعض فلا يقام عليه الحد ولا على الشهود أيضاً كذا في الميسوط، وبشيت الرضا بإقراره كذا في البحر الرائق، ولا يعتبر إقراره عند غير القاضي من لا ولاية له في إقامة الحدود ولو كان أربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك كذا في التبيين، ولا بد أن يكون الإقرار صريحاً ولا يظهر كذبه فلا يحد الأحرار لو أقر بكتابة أو إشارة وكذا لا تقبل الشهادة عليه لاحتمال أن يدعي شبهة كذا في النهر الفائق، ولو أقر أنه زنى بخرساء أو هي أقرت باخرس لا حدّ على كل واحد منهما كذا في متج العدب، وكذا لو أقر بظهور مجبواً أو أقرت بظهور ربقاء بان تعبير النساء بأنهما رتقاء يدل الحدّ ولا بد أيضاً أن لا يكذبه الآخر حتى لو أقر بالرضا فكذبته أو هي فكذبها فلا حدّ عليهما عند الإمام كذا في النهر الفائق، ولا بد أن يكون الإقرار في حالة الصحو حتى لو أقر في حالة السكر لا يحد هكذا في البحر الرائق، والإكره بمنع صحة الإقرار وبوجوب شبهة في حق المرأة كذا في حزانة المفتين، والإقرار أن يفر البالغ العاقل عن نفسه بالرضا أربع مرات في أربعة مجالس لمقرّ كذا في الهداية، وقال بعضهم: يعتبر مجالس القاضي والأول أصبح كذا في السراج الوهاج، وهو الصحيح هكذا في شرح الطحاوي، واختلاف مجالس المقر بالرضا شرط صحت كذا في الشمسي، فإن أقر أربع مرات في مجلس واحد فهو بمنزلة إقرار واحد كذا في الجوهر النيرة، ولو أقر كل يوم مرة أو كل شهر مرة فإنه يحد كذا في الظهيرية، والاختلاف بأن يرد القاضي كلما أقر فيذهب حتى يخيب عن بصر القاضي ثم يجيء فيقرر كذا في الكافي، ويصح للإمام أن يزوج المقر عن الإقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتنحيته كذا في المحيط، فإذا أقر أربع مرات نظر في حاله فإن عرى أنه صحيح العقل وإنه من يجوز إقراره يسأل عن الرضا بما هو وكيف هو ومن رضى وأبى رضى لاحتمال لشبهة في ذلك كذا في محيط السرخسي، قيل: لا يسأل عن الرضا لأن تقدم العهد بمنع الشهادة دون الإقرار والأصح أنه يسأل لاحتمال أنه رضى في صباه فإذا بين ذلك وظهر رياء سأل عن الإحصان فإذا قال إنه محض سأل عن الإحصان ما هو فإن وصفه بشرائطه حكم بجرمه كذا في التبيين، وإن قال المقر لست بمحصن وشهد عليه بالشهود بالإحصان وجمه لإمام كذا في المحيط، وتذهب تلقية لعنك قهت أو لمست أو وطقت بشبهة وقال في الأصل: لعنك تزوجتها أو وطنتها بشبهة والمقصود أن يلقه ما يكون دارقاً كأنه ما كان كذا في البحر الرائق، وإن شهد أربعة على رجل بالرضا فأقر مرة حد عند محمد رحمه الله تعالى وعبد أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يحد وهو الأصح كذا في الكافي، هذا إذا كان الإقرار بعد القضاء أما إذا كان قبل القضاء فيسقط الحد إلتاف هكذا في فتح القدير، أربعة شهدوا على رجل بالرضا فأقر الرجل بعد شهادتهم ثم أنكر ولم يقر أربع مرات لا حدّ عليه كذا في فتاوى قاضيهان، إذا شهد عليه أربعة بالرضا وقضى بذلك عليه ثم أقر أربعاً أثبت عليه الحد هكذا في الخاوي القدسي، ولو رجع يصح رجوعه وبه أخذ الطحاوي كذا في العباثية، ولو أقر بالرضا بعد الشهادة لا يحد هؤلاء الشهود وإن كانوا أقل من أربع كذا في العنابية، وإذا رجع الأمر عن إقراره قبل إقامة الحد أو في وسطه قبل رجوعه



وحلى سبيله كذا في الهداية، والمراد بالرجل في قبول لرحوم سواء كذا في لسراج الودع، وكذا في ظهور الزنا عند العاصي بالبيضة والإقرار كذا في فتح القدير، ولو هرب رجل ومن يرجع لم يتعرض له ولو ثبت على الزنا ورجع على الإحصان قبل منه ولم يرجع وجد كذا في الإيضاح، وإذا ثبت حد الزنا على رجل بشهادة الشهود وهو محصن أو غير محصن فكما أقيم عليه بعضه هرب فطلبه الشرط فأخذوه في لونه أقيم عليه بقية الحد كذا في المبسوط، وإن كان بعد أيام سقط كذا في العتابة، والدسي والمعيد في الإقرار بالزنا كالحرم مسلمة مادوناً كان أو محجوراً كذا في المبسوط، ولا تشترط حضرة المولى في الإقرار وتشترط في الشهادة لأن له معنى الشهود هكذا في خزانة المفتين، وإن أقر الخصي بالزنا أو شهدت عليه الشهود حد وكذا العنبر كذا في فتاوى فاضلهم، الأعمى إذا أقر بالزنا حد وهو أقر أنه رضى بمحمونة أو صبية يجامع منها فعليه الحد، ولو أقرت أنها زنت بمجنون أو صبي فلا حد عليها كذا في الإيضاح، وإذا أقر أنه رضى بامرأة لا يعرفها حد وكذا إذا أقر أنه زنى بفلانة وهي غائبة يحذر استحساناً كذا في فتح القدير، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: وحل أقر أربع مرات أنه رضى بفلانة وفلانة تقول تزوجني أو أقرت للمرأة بالزنا بفلان أربع مرات وفلان يقول تزوجتها فلا حد على واحد منهما وعنده المهر كذا في المحيط، وعدم القاصي ليس بحجة في الحدود بإجماع الصحابة وإن كان القياس يقتضي عتياً كذا في الكافي

### الباب الثالث في كيفية الحد وإقامته

إذا وجب الحد وكان الزاني محصناً رجمه بالجمرة حتى يموت ويخرجه إلى أرض قضاء كذا في الهداية، وإحصان الرحم أن يكون حرّاً عاقلاً مسلماً قد تزوج امرأة حرة بكاحاً صحيحاً ودخل بها وهما على صفة الإحصان كذا في الكافي، فلا يكون محصناً بالخلوة الموجهة للمهر والعدة ولا يكون محصناً بالجماع في الكاح الفاسد ولا بالجماع في الكاح الصحيح إذا كان قال لها إن تزوجتك فابت طلق لأنها تطلق بنفس عقد فجماعه إياها بعد ذلك يكون زناً إلا أنه لا يجب به أحد لشبهة اختلاف العلماء كذا إذا تزوج المسلم مسلمة بغير شهود فدخل بها هكذا في المبسوط، والمعتبر في الدخول الإيلاج في القبل على وجه يوجب الغسل، وشرط صفة الإحصان فيهما عند الدخول حتى أن المملوكين إذا كان بينهما ولاء بكاح صحيح في حالة البرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافران وكذا الحر إذا تزوج أمة أو صبيغة أو مجنونة ووطئها وكذا للمسلم إذا تزوج كتابة ووطئها وكذا لو كان الزوج موصوفاً بأحدى هذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بأن أسلمت قبل أن يطأها الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل أن يعرف بينهما فإنها لا تكون محصنة بهذا الدخول كذا في الكافي، ولو دخل بها بعد الإسلام والعنق والإفاقة بمصير محصناً ولا تشترط النعفة عن الزنا في هذا الإحصان كذا في المبسوط للإمام لسرحسي، ولو كانت تحت حرة مسلمة وهما محصنان فارتد معا والعياد بذلك بمن إحصانها فإذا أسلمت لا يعود إحصانها حتى يدخل بها بعد الإسلام كذا في فتح القدير، وإذا ارتد بعد وجوب الحد ثم أسلم بجلد ولا يرجع وكذا لا يجلد إذا كان تراحب هو أو أحد

كذا في العتابة ولو زال الإحصان بعد ثبوته بالحنث والعنة يعود محصناً إذا اتفق وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود حتى يدخل بامراته بعد الإقامة كذا في البحر الرائق، ويثبت الإحصان بالإقرار أو بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين كذا في حزمة التتبيين، وإن أنكر المدخول بعد وجود سائر الشرائط فإذا جاءت امرأته بولد في مدة يتصور أن يكون منه جعل وإطلاً شرعاً هكذا في التبيين، الشهادة على الإحصان كالشهادة على المال يثبت بالشهادة على الشهادة كذا في الإحصاح، الزاني لو كان عبداً مسلماً لدعي مشهد فميان أنه اعتقه قبل الرضا وقد استجمع سائر شرائط الإحصان لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي، امرأة الرجل إذا اقترت أنها أمة خدا للرجل فزني الرجل برجم وإن اقترت بالرق قيل أن يدخل بها ثم ربي الرجل بها لا يرحم استحساناً، رجل تزوج امرأة بغير ولي مدخل بها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يكونان بذلك محصنين لأن هذا السكاح غير صحيح قطعاً لاختلاف العلماء والأخبار فيه كذا في محيط السرخسي، وينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن الإحصان ما هو فإن قالوا فيما وصو تزوج امرأة حرة ودخل بها فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يكتفي بقولهم دخل بها خلافاً لحمد رحمه الله تعالى واجمعوا على أنه لا يكتفي بقولهم معها أو لمسها واجمعوا على أنه يكتفي بقولهم جامعها وباضعها وفي البقالي أنه يكتفي بقولهم غسل معها كذا في المحيط، ولو قال: أتلفا أو قربها لا يكتفي بذلك كذا في المبسوط، وفي للتتبيين إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى لو خلا رجل بامراته ثم طلقها فقال الزوج وطقتها وقالت المرأة لم يطاني فإن الزوج يكون محصناً بإقراره والمرأة لا تكون محصنة لإنكارها وكذلك لو دخل بها وطبقها وقال: هي حرة مسلمة وقالت المرأة: كنت نصرانية كذا في المحيط، وإن أتى امرأة في دهرها لا يكون محصناً كذا في المضمرات، ويستحب للإمام أن يأمر جماعة المسلمين أن يحصروا إقامة الرجم كذا في الشنعي، ويهيئ للس أن يصفوا عند الرجم كصوف الصلاة وكلما رجم قوم تأخروا وتقدم غيرهم فرجموا هكذا في البحر الرائق والسراج الوهاج، ولا بأس لكن من يرمي أن يعتمد بقتله إلا إذا كان ذا رحم محرم منه فإنه لا يستحب له أن يعتمد بقتله كذا في فتاوى قاضيهان، إذا وجب الرجم بالشهادة يجب البداءة من الشهود ثم من الإمام ثم من الناس حتى لو امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد عن المشهود عليه ولا يحدون لأن امتناعهم ليس صريحاً في رجوعهم كذا في فتح القدير، وكذا إذا امتنع واحد منهم كذا في التبيين، وموت الشهود أو أحدهم سقط وكذا إذا غابوا أو غاب أحدهم في ظاهر الرواية، وكذا يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن أهلية الشهادة كما لو ارتد أحدهم أو عمي أو خرس أو فسق أو قذف فعذ ولا فرق في ذلك بين كونه قبل القضاء أو بعده قبل إقامة الحد ولو كان بعضهم مقطوع الأيدي أو مريضاً لا يستطيع الرمي وحضروا يرمي القاضي، ولو قطعت بعد الشهادة امتنعت إقامة كذا في فتح القدير، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى آخر موتهم وعيبتهم لا يبطل الحد وبه نأخذ كذا في الحاوي القدسي، إذا كان للمشهود عليه غير محصن فقد قال الحاكم الشهيد في الكافي: أنهم عليه الحد في الموت والعيب ويبطل فيما سواهما هكذا في غاية البيان، واجمعوا على أن في سائر الحدود سوى الرجم لا تجب البداءة لا من الشهود ولا من

الإمام كذا في الذخيرة، للقاضي إذا أمر أساس برجم الرائي وسهمهم أن يرحموه وإن سمعوا  
إداء الشهادة، وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال: هذا إذا كان القاضي فقيهاً  
عدلاً أما إذا كان فقيهاً غير عدل أو كان عدلاً غير فقيه لا يسهمهم أن يرحموه حتى يعيدوا أداء  
الشهادة كذا في الظهيرية، وإن كان مقرراً ابتداء الإمام ثم الدس، ويفسمل ويكمن ويصسى عليه،  
وإن كان غير محصن فحدّه مائة جلدة إن كان حرّاً وإن كان عبداً جلده خمسين بامر الإمام  
يضربه بسوط لا علة عليه ضرباً متوسطاً بين الجرح للرح وغير المؤلم ولا يجوز التعذيب عن حدّه  
قدره الشرع كذا في الكافي، ويسفي أن يقيم الحد من يحفل ويضرب كذا في الإيضاح، الرجل  
والمرأة في ذلك سواء فإن كان كل منهما محصناً رجم أو لا فعلى كل الجلد أو أحدهما محصن  
فعلى الشخص الرجم وعلى الآخر الجلد وكذلك في ظهور الرنا عند القاضي بالبيعة أو الإقرار كذا  
في فتح القدير، ويجزى الرجل في الحد والتعزير ويضرب في الإزار واحد وكذا في حد الشرب في  
ظاهر الرواية ولا يجزى في حد القذف ولكن ينزع عنه الخشوع والغزو كذا في فتاوى قاضيهان،  
ولا تجزى المرأة إلا عن العرو والخشوع كذا في الاختيار شرح مختار، فإن لم يكن عليها غير ذلك لا  
ينزع كذا في العنابية، وتضرب جالسة وإن حصر بها في الرجم جاز وإن تركه لا يضرب كذا في  
الاختيار شرح مختار، يكن الحصر أحسن ويحصر إلى الصدر ولا يحفر للرجل وهذا هو ظاهر  
الرواية كذا في غاية البيان، ويضرب الرجل قائماً في جميع الحدود كذا في الاختيار شرح مختار  
ولا يحد في شيء من الحدود ولا يمسك ولا يربط لكنه يترك قائماً إلا أن يعجزهم فيشد كذا في  
محيط السرحسي، قد قيل: لحد أن ينقى على الأرض وقد كما يفعل في رماسه وقيل: أن يحد  
السود فيرفعه يضارب فوق رأسه وقيل: أن يحد بعد الضرب وذات كفه لا يفعل لأنه زيادة على  
المستحق كذا في الهداية، ويضرب متعرقاً على جميع أعضائه من حلا الفرج والوجه والرأس كذا  
في العنابية، ولا يجمع بين جلد ورجم في الشخص ولا بين جلد ونفي في البكر وإن رأى الإمام  
في ذمت مصلحة غريب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسباسة لا حد ولا يحتص بمرتبة بل يجوز في  
كل جنابه والراي فيه إلى الإمام كذا في الكافي، ونسر لتعزير في النهاية بالخس وهو أحسن  
وأمكن للمعة من نفيه إلى إقليم آخر كذا في البحر الرائق، وهكذا في التبيين، والمرص إذا  
وجب عليه الحد إن كان الحد رجماً يقام عليه للحد وإن كان جلد لا يقام عليه حتى يسمائل  
أي يبرأ ويصح إلا إذا كان مريضاً وقع اليأس من برئه فحينئذ يقدم عليه كذا في الظهيرية، ولو  
كان المرح لا يرجى زواله كلشمل أو كان حاداً ضعيف الخبقة فعند ما يضرب بعشكان فيه  
مائة شعراج فيضربه دعه ولا بد من وصول كل شعراج إلى بسه ونذا قبل لا بد حينئذ أن  
تكون مبسوطة كذا في فتح القدير، والنساء في إقامة الحد عليها بمرة المربعة وخاتص بمركه  
الصحيحة حتى لا يستعز حرجها من الحيض كذا في الظهيرية، الحامل إذا رت لا تحد حالة  
الحمل سواء كان حدها جلد أو رجماً لكن تحس لحامس إن كان ثبت زناها بالبيعة إلى أن تلد  
ثم إذا ولدت بمنظور إن كانت محصنة ترجم حين تصنع ولدها وهذا ظاهر الرواية وإن كانت غير  
محصنة تركت حتى تخرج من نفاستها ثم يقام عليها الحد كذا في غاية البيان، وإن ثبت الحد

بالإقرار لا تحبس لكن يقال لها: إذا وضعت فارجعي فإذا وضعت ورجعت فإنها بفقام أرجم عليها إذا كان للزنى من يقوم برصده وإن لم يكن ينظر إلى أن يفسد به وده كذا في نظيره، ولو أضافت في التاخير وقول لم أضع بعد أو شهدو علي امرأة بغيرها فقال: أنا حلي مري النساء ولا يعقل مولها فإن قل هي حامل أحلتها حوبس فإن لم يلد رجمها كذا في فتح القدير، إذا شهدوا عبيها بالزنى فادعها أو ريقاء فنظرت إليها النساء فقلن هي كذلك يشارعها الحد ولا حد على الشهود أيضاً وكذا في المحبوب ويعمل على النعرة والرتقاء ولا شيء التي يحمل فيها بقول النساء قول امرأة واحدة دل في العساوى التوبولوجية: والمشي أحوط كذا في غاية النساء، ولا يقيم لموسى أحد على عبده إلا بإذن الإمام كذا في نهضة، ولا يفام أخذ في الحر الشديد والبرد الشديد كذا في أسرار حانية، وكذا لا يفام القمع عند شدة الحر والبرد كذا في السراج بوهاج، رجل أتى بمحشته ثم تاب وأتت بهى الله تعالى فإنه لا يعلم العاصي بتأخيره كذا في نظيره

### الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

الوطء الموجب للحد هو الزنا كذا في الكافي، من تمحص حرماً ما يجب أخذ وإن تمكنت فيه الشبهة لا يجب حد كذا في فتاوى قاصيحات، والشبهة ما يشبه الذنب وليس بذنب وهي أنواع.

شبهة في الفعل: ويسمى شبهة شبهة وهي أن يصح غير دليل خلل دليلاً وهو يتحقق في حق من شبه عليه دون من لم يشبه عليه ولا بد من عقل يتحقق لأشبهائه فإن ادعى أنه عقل أنها حلال له لم يحد وإن لم يدع حد

وشبهة في المثل: ويسمى شبهة حكمية ود يفام دليل حل في محل وامتنع عمله لما منع فتعتبر شبهة في حق الكل ولا يتوقف ثبوتها على من اجاني ودعواه الخلف فاعند يستقط بالوعين والنسب مثبت في الذي يدعى الولد ولا ينسب في الأول لأن دعاه ويجب مهر مثل في نسوع لأن.

وشبهة في العقد: من العقد إذا وجد خلافاً كان أو حرماً متفقاً على تحريره أو محتلاً فيه علم نواحي أنه محرم أو لم يعلم لا يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا كان كذا مجمداً على تحريره فليس دلت بشبهة ويحد إن علم بالتحرير وإلا لا كذا في الكافي، قال الإمام الإسماعيلي: الأصل أنه من ادعى شبهة وأدم التبيه عليها سقط أخذ فبمجرد الدهوى يسقط أيضاً إلا أن الإكراه لا يسقط أخذ حتى يفهم إبيته على الإكراه كذا في البحر الرائق، والشبهة في المعنى في وضاء المطلقة ثلاثاً في العدة ولو طلقها ثلاثاً ثم راجعها ثم وطئها بعد مضي المدة يحد بجماعاً وأم الولد إذا اعتقها سيده وأخضعها والمطلقة على من في عدة بمره لمطلقة ثلاثاً في العدة لثبوت الحرمة بجماعاً ووطء أمة أبيه وأمه كذا في الكافي، وكذا وضاء جارية جده وجدته وإن علها هكذا في فتح القدير، وفي وطء أمة زوجته وسيدة وفي وطء موهوبة في حق الموتى في رواية كتاب الحدود كذا في الكافي، وهو المختار كذا في التبيين،

واسمعي لبرهي في حد بمنزلة المرتبة كذا في فتح القدير، وإن ادعى أحدهما الظن ولم يدع الآخر ذلك لم يحد حتى يقرأ بينهما علماً بالحرمة كذا في الكافي، وإن كان أحدهما عائناً فقال الحاضر. علمت أنها علي حرام حد اعاضر كذا في فتاوى فاضيلان، وإن وطئ أمة أخيه أو عمه أو ولد فحسب أنها تحمل في حد وكذا في سنن اعمام سوى الولد كذا في الكافي، وكذا إذا وطئ جارية ذات محرم من امراته كذا في السراج الوهاج، وإن وطئ جارية المستعدة بدمه الحد وإن قال: علمت أنها تحمل في كذا في محيط السرخسي، وكذا لو وطئ الجارية مستأجرة للخدمة وجارية للمودعة هكذا في السراج الوهاج. وكذا إن وطئ رجل إحدى امرأة الأب أو أخته بعد أن قال: علمت أنها تحمل في كذا في فتاوى فاضيلان، وإن وطئ امرأة من مكنت من عبدها بعد أن قال: علمت أنها تحمل في كذا في الكافي، سواء كان ولده حياً أو ميتاً هكذا في العتبية، لم يحد حتى يولد يثبت النسب من الأب ولا يحد العقر وإن لم تحمل فعلى الأب العقر ولا يثبت الملك له فيها والحد كالأب لكن لا يثبت معه حد قيام الأب، وفي وطء بنته مالكيان وروى الأئمة أسعة في حق البائع قبل تنسيب كذا في الكافي، وكذا في وطء جارية مكاتبه أو عبده مأثور له وعليه دين يحيط بماله ورفقته ووطء الجارية الممهرة قبل التنسيب في حق الزوج وروى الجارية المشتركة بينه وبين غيره هكذا في الشيباني، إذا اعتز أحد الشريكين الجارية فإن ضمن لشريكه ثم وطئها لا يحد وإن وطئها الشريك يحد وإن سمع من وطئها المعلن يحد وإن وطئها الشريك الآخر لا يحد كذا في حزانة المعلن، وكذلك الأجواب فيما إذا كان جميع الأمة له وقد اعتق نصفها ثم وطئ بعد ذلك لا حد عليه في قولهم جميعاً كذا في المحيط. وإذا اعتق أمته وهو يملؤها ثم سرع وعاد في ذلك المحسن لا يحد كذا في حرمة المفتين، ولو ارتدت المرأة وأعاد بالله وحرمت عليه أو حرمت بجماع أمها أو أبنتها أو بمطوعة من أزواج ثم جامعها وقال: علمت أنها علي حرام لا حد عليه وكذا لو تزوج خصماً في عفة أو تزوج الحامسة في نكاح الأربع أو تزوج باحت امراته أو بأمها فجامعها وقال: علمت أنها علي حرام أو تزوجها متعة لا يحد في هذه الوجوه وإن قال: علمت أنها علي حرام كذا في فتاوى فاضيلان، وإن وطئ رجل من العالمين جارية من المقيم قبل الفسقة بعد أن خرجت لعنائه إلى دار الإسلام فلا حد عليه وإذا قال: علمت أنها علي حرام وكذلك إن كان في دار الحرب أيضاً كذا في السراج الوهاج، والشبهة في العقد في وطء محرم تزوجها فإنه لا حد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولكن يوجب عقوبة إن علم بذلك وعندهما يحد إن علم بالحرمة وإن لم يعلم فلا حد عليه كذا في الكافي، وبه أحد الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى وعليه فتاوى كذا في انضمامات، قال الإسبيجاني: (الصحيح قول أبي حنيفة، رحمه الله تعالى كذا في الشهر مفاتيح، ومسكوكه لغير معتدته ومطلقة الثلاث بعد التزويج كذا في كذا إن كان النكاح محتجفاً فيه كالنكاح بلا شهود أو بلا ولي فلا حد عليه اتفاقاً) ثم يحد عند الكل وكذا إذا تزوج أمة عبي حرة أو تزوج محوسية أو أمة بلا إذن سيدها أو تزوج العبد بلا إذن سيده فلا حد عليه اتفاقاً كذا في الكافي، إذا كان الوطء بملك النكاح أو بملك يمين والحرمة بعارض أمر فذلك لا يوجب الحد نحو الخالص

والنفساء والصائمة والحرة والموهوبة بشبهة والتي طاهر منها أو آلتى منها وكذلك لامة المسوكة إذا كانت محرمة عليه بسبب الرضاع أو الصهرية أو باعتبار أن ذات محرم منها في نكاحه أو هي مجوسية أو مرتدة فلا حد عليه وإن علم بالحرم كذا في المحيط، استأجر امرأة يوزي بها أو ليطأها أو قال: خذي هذه الدراهم لأطالك أو قال: مكنتني بكذا ففعلت ثم يحد ويراد في النظم ولها مهر مثلها ويوجعان عقوبة ويحبسان حتى يتوبا وقالوا يحدان كما لو أعطاهما مالا بغير شرط بخلاف ما إذا قال: خذي هذه الدراهم لا تمتع بك لأن المتعة كانت سبب الإباحة في الابتداء فثبت شبهة كذا هي التمرتاشي، ولو قال أمهرتك كذا لأرسي بك لم يجب الحد كذا في الكافي، جارية الرجل إذا جنت جناية عمداً ثم زنى بها ولي الجناية لا حد عليه عند الكل وإن كانت الجناية خطأ مرني بها ولي الجناية قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد احتار مولاهم الدفع أو الفداء وقال أصحابه: إن احتار الدفع لا حد عليه وإن احتار الفداء عليه الحد، إذا قيل للرجل أجنبية من شهوة أو نظراً إلى فرجها بشهوة ثم تزوج بأمرها أو ابنتها فدخل بها لا حد عليه وإن قال: علمت أنها عتي حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يبطل إحصانها بهذا الرطة حتى يحد قاذفه كذا في فتاوى قاصيحيان، إذا قيل للرجل أم امرأته أو ابنتها أو بنت لمرأة من زوجها أو اباه حتى حرمت عليه ثم إن زوجها وطئها لا حد عليه وإن قال: علمت أنها علي حرام هكذا في التتارخانية، في الأصل لا يؤخذ لأحرس بحد الزنا ولا بشيء من الحدود وإن أقر به بإشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود عليه ولدي يحد ويغيب إذا زنى في حالة إفاقة أخذ بالحد فإن قال: زنيت في حال جنوني لا يحد كالمبلغ إذا قال: زنيت وأنا صبي كذا في المحيط، من زنى في دار الحرب أو في دار البغي ثم خرج إلينا لا يقام عليه الحد كذا في الهداية، لو دخلت سرية دار الحرب فزنى رجل منهم لم يحد وكذا أمير العسكر لا يقيم الحدود والقصاص كذا في الكافي، وإن كان الخليفة قد عزز بنفسه أو أمير مصر كان يقيم الحد على أهله غرا بجسده يقيم الحدود والقصاص في دار الحرب وهذا إذا زنى بالعسكر فأما إذا لحق بأهل الحرب وفعل ذلك لا يقام عليه الحد، قالوا: وإن يقيم هذا الأمير أحد في عسكره إذا كان يأمن على الذي يقيم عليه أحد أن لا يرتد ولا يلحق بالكفار وأما إذا كان يخاف عليه الارتداد والحق فإنه لا يقيم عليه الحد حتى ينفصل عن دار الحرب ويصير في دار الإسلام كذا في الظهيرية، الذمي إذا زنى بحرمة مستامة يحد الحد على الذمي بالإجماع كذا في لعبانية وهكذا لو زنى بها مسلم يحد كذا في فتاوى قاضيحيان، لا حد على المستأمن والمستأمنة عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى إلا حد الفدف ولو مكنت مسمة أو ذمية من مستأمن فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تحد المسلمة والذمية وعند محمد رحمه الله تعالى لا حد على واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى حدوا جميعاً كذا في العتابة، الذمي إذا زنى ثم أسلم إن ثبت ذلك عليه بإقراره أو بشهادة المسلمين لا يدرأ عنه الحد وإن ثبت بشهادة أهل الذمة فأسلم لا يقام عليه الحد كذا في البحر الرائق، إن زنى صحيح بمجنونة أو صغيرة بمجامع مثلها حد الرجل خاصة وهذا بالإجماع كذا في الهداية، وكذا إذا زنى بنتاً يحد عليه الحد هكذا في محيط السرخسي، إذا زنى صبي أو مجنون بامرأة عاتقة وهي مطاوعة فلا حد على الصبي

المحمون بلا خلاف وهن تحد المرأة فعلى قول علمنا رحمهم الله تعالى لا تحد، وإذا نسي عصية  
بلا حد عليهما، عليه المهر، وهو المهر الضممي بذلك لا يلزمه شيء بمقراره، ولو نسي عصية بامرأة  
بالمة فادّهب عذبتها وهي مكروهة بوجه ضمن المهر بخلاف ما إذا كانت مفدوعة وأما لصية إذا  
دعت صبياً إلى نفسها فادّهب عذبتها فقلبه المهر والأمة إذا ادّعت صبياً فربى بها ضمن المهر  
كذا في الذخيرة، ولو مكثت بنفسها من لثامه لا يجب عليهما الحد كما في محيط السرخسي،  
من أكرهه السلطان حتى رزق فلا حد عليه، وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولاً يقول يحد  
ثم رجع فقال، لا يحد وإن أكرهه غير السلطان فإن أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا  
يحد كذا في فتح القدير، وعنده الفتوى كذا في السراجيه، امرأة لو أكرهت فمكثت به تحد  
بالإجماع ومعنى مكروهة أن تكون مكروهة إلى وقت (إيلاج) لو أكرهت حتى أصبحت لم  
مكثت قبل الإيلاج كانت مطاوعة كذا في خزائن الفتاوى، لو رزى مكره بمطوعة تحد بمطوعة  
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير، ثم الأصل أن أحد مني سقط عن أحد  
رأيت نسيبه سقط عن الآخر بلشركة كما إذا ادّعى أحدهما النكاح والآخر ينكر امتى سقط  
عنصور الفعل فإن كان نقصور من جهتها سقط أحد عنها ولم يسقط عن الرجل كما إذا كانت  
صغيرة يجامع مثنها أو محتونة أو مكروهة أو نائمة وإن كان نقصور من جهته سقط عنها  
جميعاً كذا في نسراج المودع، إذا وطئ الرجل أم ولد أبيه فقال: عشت أبها عني حرام لا حد  
عليه، ولو تزوج الرجل بامرأة أبيه بعد موت الأب فولدت منه قال الثعفي: هو بكر ساجي إن أقر  
بالوعدة أربع مرات في مجالس محتلفة حداً جميعاً ولا يثبت نسب الولد وقال الثعفي أبو الليث  
هذا قول أبي يوسف وأحمد رحمهما الله تعالى وبه أحد، رجل رزى بامرأة ميتة اختلعا، فيه  
قال أهل المدينة، حد وقال أهل البصرة، يعزر ولا يحد، وقال الثعفي أبو الليث رحمه الله تعالى  
وبه أحد، رجل رزى بجارية مملوكة وقتلها بالجماع ذكر في الأصل أن عليه قيمتها ولم يذكر  
فيه خلاف وذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه  
قيمتها وأخذ نصف، وإن أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القيمة ولا حد عليه وهو الصحيح  
كذا في فتاوى قاضيخان، ولو رزى بآخره فقتلها به يجب الحد مع أن يحد بالإجماع كذا في  
سجين، ولو رزى رجل بآخره ثم قتلها حداً حتى رزيت أن يحد بها لا يحد لأنها وجبة بسجين  
محسبين كذا في مظهرية، وإن وطئ نسبه فيما دون هرج لا يحد لعدم الثبوت ويعزر، ولو وطئ  
مرأة في بصرها أو لاط بخلاء لم يحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعزر، ويؤجر في نسج  
حتى يتوب، وعندهما يحد حد ثوب فيحد به لو يكن محسباً ويعزر به لو كان محسباً ولو فعل  
هذا عدة أو أمته أو بوجهه بكنكاح صحيح أو فاسد لا يحد بإجماع كما في نكفي ولو عدد  
بواحدة قبله الإمام محسباً كان أو غير محسب كما في فتح القدير، لا حد على وأمن بينهما  
عند كذا في الكافي، ومن رزى بغير أمره ودعت نساء، بها رويحت بوطئها لا حد  
عليه وعليه أنه لا حد إلا بالنسب لا يميز بين أمره ورضي أمره في أول الوعدة ولا بالإحصار وحبر  
واحد يكفي في أمور الدين وفي المعاملات، وبهذا إذا جازت - ربة وفانك بعشي مولاي  
بذلك هدبة يحل وطؤه اعتماداً على قوله ويثبت نسب الولد به جاءت به المرفوعة ونج عليه

العدة ولا يحد قاذفه هكذا في عاية البيلال، رجل وجد على فراشه في ليله مضطمة امرأة وله امرأة قديمة فجامع التي وجدها في فراشه ودل. طست أنها امرأتي قالتوا: لا يقبل قوله وعليه الحد كذا في فتاوى قاضيهان، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو أن رجلاً وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننتها امرأتي فعليه الحد ولو كان أعمى كذا في المسرج الوهاج، ولو أن الأعمى دعا امرأته فأجابته امرأة غيرها فجامعها قال محمد رحمه الله تعالى. عليه حد ولو أجابته فقالت أنا فلاته تحيي امرأته فجامعها لا يحد، ولو كان بصيراً لا يصدق على ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، رجل أحل جاريته لغيره فوطئها ذلك انغير لا حد عليه كذا في محيط السرخسي، السكران إذا رى يحد إذا صاح هكذا في السراجية، إذا كان البيع فاسد فوطئها المشتري قبل الغيبض أو بعده لا حد عليه، ولو باع جاريته على أنه بالخيار ووطئها المشتري أو كان الخيار للمشتري فوطئها ابتاع قبله لا يحد علم باعرة أو سم يعلم كذا في فتاوى قاضيهان، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا عصب جارية ورئى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه عندهم جميعاً، ولو زنى بها ثم عصبها وضمن قيمتها فعلى قور أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسقط أحد كذا في المحيط، رجل استلقى على فناء فجاءت امرأة وفعدت عنقه حتى فطس حاجبها وجب عليهما الحد كذا في الظهيرية، إذا رى بامة ثم اشراها ذكر في صاهر الروبة أنه يحد عندهم جميعاً كذلك إذا زنى بكرة ثم تزوجها هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الحدود، وإذا رى بامراً ثم قال: اشتريتها لا حد عليه سواء كانت حرة أو أمة وإذا رى بامة ثم قال: اشتريتها وصاحبها فيها بالخيار وقال مولاها: كذب لم أبيعها قال: لا حد عليه، وكذلك لو قال: اشتريتها بوصف إلى أجل كذا في المحيط، والحرة إذا زمت بعيد ثم اشتريته فبهما يحد إن جمعا كذا في فتاوى قاضيهان، رى بامة ثم دعى أنه اشتراها شراء قابلاً أو وهبها له وكذبه صاحبها أو شهد للشهود أنه أقر بالرد ثم دعى عند القاضي به أو بيمين يرى عنه الحد كذا في محيط السرخسي، ولو رى بكبيرة فاقضاهما فإن كانت مطاوعة له من غير دعوى شبهة فعليهما الحد ولا شيء عليه في الإقضاء برضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد، وإن كانت مع دعوى شبهة فلا حد عليه ولا شيء عليه في الإقضاء ويجب العهر وإن كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليها الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر في الإقضاء فإن لم تستمسك بيمينها فعليه دية امرأة كاملة وإن كانت تستمسك بيمينها حد وضمن ثلث الدية وإن كان مع دعوى شبهة فلا حد عندهما ثم إن كان الهوى يستمسك فعليها ثلث الدية ويجب أن يهر في صاهر الروبة وإن لم يستمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإن كانت صغيرة يجامع منها فهي كالكبيرة فيما ذكر إلا في حر سقوط الأرض برضاها، وإن كانت صغيرة لا يجامع منها فإن كانت تستمسك بيمينها لثمة ثلث الدية ومهر كامل ولا حد عليه وإن كانت لا تستمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في السبيل، لو أصعب بصرامة بالوعد لا يجب أحد بلا خلاف ولو كسر فحدها بالوعد يجب الحد ونصف القيمة وإن كانت حرة يجب أحد ولدية بلا خلاف هكذا في العتائية، كل شيء صنع الإمام الذي ليس فوقه إمام بما يجب به الحد كالزنا والمصرقة والشرب والقذف لا يؤخذ



كتاب خدرود / باب في الشهادة على الزنا والرجوع عنها  
به إلا انقصاص والمال فإنه إذا قتل بنفساً أو أثلف مال إنسان يؤخذ به دون احتياج إلى المسمة  
فالمسلمون سعة فيقدر على استيعابه فأود الرجوع كذا في الكافي.

### الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها

ولا يقبل لشهادته على الزنا إلا شهادة أربعة أحرار مسلمين كذا في شرح الصحاوي، وإن  
شهد على الزنا أقل من أربعة بأن شهد واحد أو اثنين أو ثلاثة لا يقبل الشهادة ويحد شاهد  
حد الغداف عند علمائنا رحمهم الله تعالى، وإذا حضر أربع مجلس القضي ليسهدوا على  
رجل بالزنا فشهد واحد أو اثنين أو ثلاثة ومتع اليامي فإن الذي شهد يحد حد الغداف عند  
علمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحبطين، ولو شهد ثلاثة منهم على الزنا والربع ول رأيتهما  
في الحاف واحد فإنه لا يحد المشهود عليه ويحد الشهود الثلاثة حد الغداف وشاهد الرابع لا  
حد عليه إلا إذا كان ذكراً في الأبتداء: أشهد أنه قد ربي بها ثم مس الزنا على ما ذكرنا حيث  
يحد كذا في شرح الصحاوي، واتحاد المجلس شرط لصحة لشهادة عدد حتى لو شهدوا معرفين  
لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف كذا في الكافي، وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا  
قعوداً في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد فاشهادة حائزة، وإن كانوا خارجين من  
المسجد فدخل واحد وشهد وأخرج ثم دخل آخر وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا  
تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيهان. إذا شهد شاهدان على رجل بالزنى وشهد آخران على  
إقرار الرجل بالزنى لا حد على المشهود عليه ولا على الشهود، وإن شهد ثلاثة بالزنى وشهد  
الرابع على الإقرار بالزنى فعلى الثلاثة الحد كذا في الظهيرية، وإن شهدوا أنه ربي بامرأة لا  
يعرفونها لم يحد كذا في الهداية، هو فإن المشهود عليه امرأة التي راسمها معي يست  
روحتي ولا أمتي لم يحد أيضاً لأن الشهادة وقعت غير موجبة للحد وهذا المنص منه ليس إقراراً  
كذا في فتح بقدير، أربعة شهدوا على رجل أنه ربي بامرأة لا تعرفها ثم ذلوا بصلابة لا يحد  
الرجل ولا الشهود، أربعة شهدوا على رجل أنه ربي بهذه المرأة فشهد ثلث منهم أنه ربي بها  
بالبصرة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم ولا  
يحد الشهود عندنا استحساناً، ولو شهد أربعة على رجل أنه ربي بهذه المرأة فشهد اثنان منهم  
أنه زنى بهذه المرأة في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم أنه ربي بها في هذا البيت الآخر  
من الدار لا تقبل شهادتهم، ولو شهد أربعة على رجل يأنزما فشهد اثنان منهم أنه ربي بها يوم  
الجمعة وشهد آخران منهم أنه زنى بها يوم السبت أو شهد اثنان منهم أنه ربي بها في عمر هذه  
بدار وشهد آخران أنه ربي بها في سمل هذه الدار أو شهد اثنان منهم أنه ربي بها في دار فلان  
هذا وشهد آخران أنه زنى بها في دار هذا الرجل الآخر فإنه لا حد على المشهود عليه في هذه  
المسائل ولا على الشهود عند كذا في فتاوى قاضيهان، إذا شهد أربعة أنه ربي بها بالبصرة  
وقت طلوع الشمس في اليوم المعاني من الشهر العلاءي من السنة المعلاءية وأربعة على أنه زنى  
بها بالكوفة في الوقت المذكور بعينه فلا حد عليهما كذا في السهر العائق، ولو شهد اثنان أنه  
ربي بها في رابعة وشهد آخران أنه ربي بها في رابعة أخرى منه حد الرجل والمرأة

امسحساناً وهذا لأنه يحتمل أن يكون ابتداء برى في رايه واسهازه في اخرى وهذا إذا كان  
 البيت صغيراً بحيث يحتمل ما قلنا فما إذا كان كبيراً فلا، فإن شهد أربعة على رجل برى  
 فشهد كل واحد منهم أنه رى بعلاة نفس شهادتهم وتحمل شهادة كل واحد منهم على برى  
 الذي شهد به صاحبه كذا في الكافي، ولو شهد شاهدان أنه رى بها في ساعة من النهار وشهد  
 آخران أنه رى بها في ساعة أخرى فإنه لا يعمل هذه الشهادة قالوا، وهذا إذا شهد لأحرار على  
 ساعة أخرى لا يمكن التوفيق بينهما بأن شهد اثنان أنه رى بها في ساعة من يوم الخميس وشهد  
 آخران أنه رى بها في ساعة من يوم الجمعة أو شهد الأحرار على ساعة أخرى من يوم الخميس  
 بحيث لا يمسك الرئي إلى تلك الساعة أما إذا ذكر الأحرار ساعة عند الرئي إلى ثبوت ساعة فتقبل  
 الشهادة من محمد رحمه الله تعالى في الأصل، أربعة شهدوا على رجل بارتب فشهد ثلث أنه  
 اسكرها وشهد اثنان أنها طارعه من أبو حنيفة رحمه الله تعالى أدرا عنه الحد جميعاً  
 يعني برجل ودرهه والشهود، ولو شهد أربعة على رجل أنه رى بهده لمرأة شهد ثلاثة أنها  
 ضارعت وشهد رابع أنه اسكرها فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقدم أحد على  
 أحدهم هكذا في مختصر، ولو شهد ثلاثة على الاستكره وواحد على لظارعه فلا حد على  
 واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في مختصر السرخسي، إذا شهد أربعة على رجل  
 بارماً واحتسبوا في إراء برى بها أو في المكان أو في الوقت بضم شهادتهم ولكن لا حد على  
 الشهود عندنا كذا في المبسوط، وإن حملوا في الثوب الذي كان عليه أو عبها حين ترى أو  
 في لونه أو في طول الرئي بها وقصرها أو في سمنها أو هزلها لم يضر لأهم أحملوا فيما لا  
 يحتاجون إلى ذكره وكذا لو شهد اثنان أنه رى ببيضاء وأحرار أنه رى بسمراء لأن التلوين  
 يتشابهان منهم يمكن احتلاماً في الشهادة بخلاف البيصاء والسوداء، شهد ثلث أنه رى بحبشية  
 وأحرار بحراسية أو اثنان بكوبه وأحرار بمصرية أو ثلث بخره وأحرار بأمة أو اثنان بباهه  
 وأحرار بالثني لم يسمع شيء نفس كذا في اسمعشني، وإذا شهد أربعة أنه رى يوم البحر بمكة  
 بعلاة وشهد أربعة أنه فعل يوم اسحر بالكوفة فلان لم يقبل واحد من الشاهدين ولا حد على  
 شهود برى فإن حصر أحد الفريقين وشهدوا فحكم بحكم شهادتهم ثم شهد لأحرار  
 فشهادة الأحرار باصة ولا يعلم أحد على شهود برى وإن كانوا هم الفريق الثاني كذا في  
 المبسوط، إن شهدوا على رجل أنه رى بعلاة وهي عاتبة فإنه يحد كذا في فتح القدير، إن شهد  
 أربعة على امرأة بالرب فظفر إليها ساء نفس هي بكر لا حد عليها ولا على شهود كذا في  
 الكافي، وكذا إذا فس هي رقاء أو قرء كذا في فتح القدير، وإذا شهدوا على رجل بارماً وهو  
 محبوب فإنه لا يحد ولا يحد الشهود أيضاً كذا في النسيب، أربعة شهدوا على رجل برماً  
 فوجدوه مجنون بعد الترجم فأنديه على الشهود ولا حد وإن كانت امرأة فظفر إليها النساء بعد  
 الترجم فقتل عمراء أو رقاء فلا ضمان على الشهود ولا حد عليهم، أربعة شهدوا بزي رجل  
 فشهد أربعة على الشهود أنهم هم الذين رى بها لا يعمل شهادتهم أحدهم ولا يقدم أحد على  
 أحد للشبهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الشهود لأولئك لثوب ردهم  
 بحجه وهي شهرة أربعة عدلون فصاروا فسقة ورفا القريق الثاني أنهم رى بها ومكتو يجب

عليهم الحد لأنهم شهدوا برى آخر لا بالزنا الذي شهد به العريق الأول كذا في محيط السرخسي، ولو شهد أربعة على رجل وامرأة بالزنا وشهد أربعة آخرون على الشهود بأنهم هم الذين ربوا بها وشهد أيضاً أربعة آخرون على الفريق الثاني من الشهود بأنهم هم الذين ربوا بها لا حد على الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحد الرجل وامرأة والفريق الأوسط من الشهود حد الزنا كذا في التبيين، ولو لم يشهد للشهود بعضهم على بعض بالزنا ولكن شهد بعضهم على بعض بأنهم محدودون في قذف ولمسالة بحالها يحد الرجل وامرأة بالشهادة الأولى كذا في محيط السرخسي، ولو شهدوا على الزنا والشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف أو عميان فإنه لا يجب على الشهود عليه الحد ويجب على الشهود حد القذف كذا في شرح الطحاوي، وإن شهد أربعة على رجل بالزنا واحدهم عبد أو محدود في قذف فإنه يحدون ولا يحد الشهود عليه هكذا في الهدية، ولو اعتنق العبد فاعادوا حدوا ثانياً وكذا لعبيد إذا شهدوا وحدوا ثم اعتنقوا واعدوا حدوا ثانياً بخلاف الكفار إذا شهدوا على مسلم ثم اعادوا وعن محمد رحمه الله تعالى لو ضرب بعض أحد فوجد أحدهم عبداً فشهد أربعة أخرى لا يحد لأن ذلك الحد قد بطل كذا في العتبية، ولو كان أحد الشهود الأربعة مكاتباً أو صبيّاً أو أعمى حدوا جميعاً سوى الصبي فإن عيم ذلك بعد أن أقيم الرجم على الشهود عليه لم يحدوا والدية في بيت المال وإن كان الحد جلداً ضربوا الحد إن طلب للشهود عليه وأما أرض فغرب فهو هدر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الإيضاح، معتق البعض كالمكاتب عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شهادة للمكاتب كذا في المبسوط، إن شهدوا وهم فساق أو ظهر أنهم فساق لم يحدوا كذا في الكامي، ولو ادعى الشهود عليه أن أحد الشهود عبد فالقول له حتى يثبت أنه حر كذا في التتارخانية، رجل قذف رجلاً بالزنا ثم شهد القاذف مع ثلاثة نفر أنه زان بنظر إن كان للقذف قديمه إلى القاضي ثم شهد لم تقبل وإن كان لم يقدّمه قبلت شهادته كذا في محيط السرخسي، قال محمد رحمه الله تعالى في (جامع الصغير): أربعة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن وضربه الإمام ثم ظهر أن الشهود كانوا عبيداً أو كفاراً أو محدودين في قذف وقد مات من الجلد أو جرحته السياط قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ضمان على القاضي ولا في بيت المال كذا في المحيط، إذا حد بشهادة شهود جلد فجرحه الحد أو مات منه لعدم اتصاله إياه ثم ظهر أن بعض الشهود عبد أو محدود في قذف أو كافر فإنه يحدون بالاتفاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا شيء عليهم ولا على بيت المال كذا في فتح القدير، أربعة شهدوا على الرجل بالزنا وهو محصن أو شهدوا عليه بالزنا والإحصان فوجه الإمام ثم وجد أحد الشهود عبداً أو مكاتباً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي ويرجع القاضي بذلك في مال بيت المال بالإجماع، ولو ظهر أن الشهود فساق فلا ضمان على القاضي، أربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم نفر وقالوا، إنهم أحرار مسلمون عدول ثم ظهر أنهم عبيد أو كفار أو محدودون في القذف إن بقي المكون على تركبتهم ولم يرجعوا عنها ولكن قالوا: أخطأنا فلا ضمان عليهم عندهم جميعاً ويجب الضمان في بيت المال عندهم جميعاً، فاما إذا رجعوا عن الزكية وقال: كما عرضناهم عبيداً أو كفاراً أو محدودين في القذف إلا أننا نعمدنا

التزكية مع هذا احتلقوا فيه، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجب الضمان على المزكين ولا يجب في بيت المال وفان أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا ضمان على المزكين ويجب في بيت المال، وهذا إذا ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون في القذف فاما إذا ظهر أنهم فسقة ورجعوا عن التعديل وقالوا: حرماهم فسقة إلا أننا تعددنا التعديل لأنهم يضمنون وهذا إذا قال المزكون هم أحرار مسلمون عدول فاما إذا قالوا: عدول لا عبر ثم ظهر أن الشهود عبيد لا ضمان عليهم كذا في المحيط، ولا فرق في هذا بين ما إذا شهدوا بلفظ الشهادة فقالوا: شهد أنهم أحرار أو أخبروا بأن قالوا: هم أحرار كذا في النهاية، لا ضمان على الشهود ولا يحدون حد القذف كذا في الكافي، أربعة شهدوا على رجل بالزنا ثم أقروا عند القاضي أنهم شهدوا بالباطل فعليهم الحد وإن لم يحدهم القاضي حتى شهد أربعة غيرهم حتى ذلك الرجل بالزنا جازت شهادتهم وأقيم الحد على الشهود عليه بشهادتهم ويدروا من القريب الأول حد القذف كذا في المبسوط، إذا رجع الشهود بعد الجرح بالجلد أو الموت بالجلد لا يضمنون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصلاً لا ضمان الأرض ولا ضمان النفس وندهما يضمنون أرض الجراحة إن لم يمت الحدود والدية إن مات كذا في غاية البيان، أربعة شهدوا على غير محصن فجلد القاضي فجرحه الجلد ثم رجع أحدهم لا يضمن الرجوع أرض الجراحة وكذا إن مات من الجلد لا ضمان على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا على الرجوع ولا على بيت المال وعندهما يضمن الرجوع كذا في السراج الوهاج، ولو كان حده الجلد فجلد بشهادتهم ثم رجع واحد منهم حد الرجوع وحده بالإجماع كذا في التبيين، إذا ضرب وبقي سوط فرجع واحد من الشهود ضربوا جميعاً حد القذف ويدروا عن الشهود عليه ما بقي من الحد، ولو رجمه الناس والشهود فلم يمت حتى رجع بعضهم حد الشهود حد القذف كذا في فتاوى قاضيهان، إن شهد أربعة على شهادة أربعة على رجل بالزنا لم يحد فإن جاء الأصول وشهدوا على ذلك الزنا بعينه ثم يحد أيضاً ولا يحد للفروع والأصول كذا في الكافي، وكذا لا تقبل شهادة غيرهم كذا في خزائن المعتمد، إن شهد أربعة على رجل بالزنا بفلاتة وأربعة أخرى شهدوا على زناه بامرأة أخرى فرجم مرجع الفريقان ضمنوا دية إجماعاً وحدوا للقذف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، لو شهد أربعة بالزنا والإحصان ثم رجع واحد إن رجع قبل القضاء حد الرجوع في قولهم حد القذف ويحد الباقيون عندنا وإن رجع بعد القضاء قبل الإمصاء حد الرجوع في قولهم وحد الباقيون عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر وإن رجع بعد القضاء والإمصاء حد الرجوع ولا حد على الباقيين في قولهم وعلى الرجوع ربع الدية في ماله في ستة واحدة في قولهم كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا كلما رجع واحد وحد وغرم ربع الدية كذا في الكافي، وبو رجعوا جميعاً بعد القضاء والإمصاء حدوا جميعاً عندنا والدية في أموالهم كذا في فتاوى قاضيهان، ولو عذب رجل هذا المرحوم لا يحد للفادف لما ذكرنا أن رجوع الشاهد بعد القضاء لا يعمل في حق غيره كذا في المحيط، شهدوا بالعتق والزنا فرجم ثم رجعوا ضمنوا القيمة للمولى والدية للمورقة وحدوا كذا في التتارخانية، ولو رجعوا عن العتق لم يضمنوا شيئاً لأن شهود الإحصان لا يضمنون بالرجوع كذا في خزائن المعتمد، إن كان الشهود خمسة ثم رجع

واحد أمضى الحد على الشهود عليه بشهادة من بقي كذا في الإصباح، إن شهد خمسة على رجل بالزنا وإحصاء مرجع ثم رجع واحد فلا شيء عليه فإن رجع آخر غرم ربع الدية ويحدن جميعاً كذا في المسروط، وكلت رجع واحد بعدهما غرم ربع الدية وإن رجع الخمسة مع غرموا أحصائاً كذا في الحارثي القدسي، في انتفى خمسة شهدوا على رجل بالزنا وهو غير محصن فجلده القاضي أحد ثم وجد أحد خمسة محدوداً في القذف أو عيب ثم رجع لشهود أربعة يحد هؤلاء الشهود ولا يحد الذي وجد عبداً أو محدوداً في القذف لأنه قد دفوع وقد شهد على المقدوف أربعة بارتيا واحد، وفيه أيضاً شهد أربعة رجال وأربع نسوة على رجل بالزنا وهو غير محصن وضرب أحد ثم رجعوا جميعاً ضرب الرجال ولم تضرب النساء فلو رجعوا قبل أن يضرب أحد حد الرجال والنساء جميعاً كذا في العبط، ولو رجم بشهادته ستة فرجع اثنان فلا شيء عنهما فلو رجع ثالث غرموا ربع الدية ويحد لراجعون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجمهما الله تعالى فمن شهد الراجعون على رق أحد الباقيين يجب ربع آخر من الدية في بيت المال فإن رجع اثنان من الستة وشهدا على رق اثنين من الباقيين جاز وربع الدية على الراجعين وربع في بيت المال، وبو شهد على رق ثلاثة ثم بجر، ولو رجم بشهادة ثمانية بجر برأ واحد أو كل أربعة برأ على حدة ثم رجع أربعة منهم فلا ضمان ولا حد فإن رجع الخامس غرموا ربع الدية بينهم ويحدون في قولهما كذا في حوزاته المعين والعنينة، ولو رجمه انفاصاً بثلاثة أو برجل وامرأتين فإن قال: طئنت أنه يجر فعلى بيت المال وإن قال: علمت أنه لا يجر فعليه ولو رجمه بالإقرار مرة لا يضمن بكل حال كذا في العنينة، إن قال الشهود لرجل امرأة في غير مجلس القاصي: شهد أنكم راتبان وقد مرهما إلى مقاصي وشهدوا به عنهما وقالوا: بهم قد قالوا لك هذه لقالة قبل أن يرفعوا إليكم ولنا بذلك بيعة ثم تقبل شهادتهما على ذلك ولم تصف شهادتهما به وحد الرجل وامرأة كذا في المسروط، قال محمد رحمه الله تعالى في الجمع الصغير: رجل شهد عليه أربعة من بنته أو إخوانه أو بني عمه بالزنا وهو محصن والشهود عدول فقضى القاصي عليه بالرجم فإنه يأمر الشهود بد أن يهدؤوا بأمرهم فإن رجم هؤلاء الأولاد أباهم فلم يصبوا مقتله ورجم الناس بعد ذلك وأصابوا مقتله ثم رجع واحد من الشهود عن شهادته غرم الراجع ربع الدية ويكون ذلك في ماله ويكون ذلك في ثلاث سنين ويكون ذلك بين ورثة المرحوم وبين هذا الراجع مرفوع عنه قدر حصته ويعزم الباقي إن كان نصيبه لا يبي برجع الدية، قالوا: إن يعزم الراجع ربع الدية، إذا قال له الذين لم يرجعوا: إن أبان ربي كذا شهدنا رأينا ذلك ولم نره فشهدت بباطل وكان قصاص واجباً في هذه الحالة بانفاق الكل وأما إذا قال له أبانقون رأيت معي زنا الأب وكذبت في الرجوع لا يقرم للراجع ويجب حد القذف على هذا الراجع عند علمائنا الثلاثة إلا أن يدين شهدوا معه يسكرون وجوب حد القذف على ابنه الراجع فلا يكون لهم أن يحاصموه في ذلك بعد ذلك ينظر إن كان للمرجوم واد أو جد أو ولد آخر غير الشهود كان له أن يحاصم الراجع في الحد، وإن لم يكن للمرجوم ولد آخر ولا والد ولا جد وكان لبعض الشهود ولد ينظر إن كان ذلك ولد الراجع لم يكن له أن يحاصم أباه في الحد، وإن كان الولد واد واحد من الذين لم يرجعوا كان به حق استفتاء الحد من الراجع هذا الذي ذكرنا

إذا كان الشهود رجسوا المشهود عليه ولم يقتلوه فاما إذا رجسوه وقتلوه ثم رجع واحد منهم عن شهادته ولا وارث للميت غير هؤلاء الشهود فالسألة على ثلاثة اوجه اما ان قال الباقون لراجع: كذبت في رجوعك وصدقت في شهادتك أو قالوا: كان الأب رافياً ولكنك لم تر ربه أو لا تدري أنك رأيت زناه أم لا، وقد شهدت بالباطل أو قالوا: لم يزن الأب وقد كذبت في قوبل أنه راف ففي الوجه الاول لم يعرف الراجع شيئاً من دية الأب ولا يحرم عن الميراث وفي الوجه الثاني عزم الراجع مع الدية ويحرم عن الميراث ولا حد عليه وإن أمر على نفسه بحد القذف إلا أن الباقين صدقوه عن القذف والحق لهم لم يعد وهم حتى لو كان سواهم ممن ذكرنا قبل هذا لاسوق في الحد منه ولا يعرف الباقون شيئاً من الدية ولا يحد الثلاثة الباقون على الشهادة وفي الوجه الثالث يشرمون جميعاً ويحرمون عن الميراث وتكون الدية لأقرب الناس من المقتول بعدهم ويحدون حد القذف، رجل له امرأتان وله من إحداهما خمس بنين فشهد أربعة منهم على أحدهم أنه ربي بامرأة أبيه فهذا لا يحل أما إن كان دخل بها أبوهم أو لم يدخل وأما إن كانت أم هؤلاء الشهود حية أو كانت ميتة وأما أن صدقهم لأب أو كذبهم وأما إن شهدوا أنها طلوعته في الزنى أو شهدوا أنها كانت مكرهة من قبل الأخ المشهود عليه بالزنا فإما إذا شهدوا أن أحدهم زنى بها وهي مطاوعة له، وكان ذلك قبل الدخول بها فيه كانت أم الشهود حية لا تقبل هذه الشهادة صدقهم الأب في ذلك أو كذبهم جحدت أم أم ادعت، فإن كانت الأم ميتة إن كان الأب يدعي ذلك لا تقبل الشهادة وإن كان لأب يجحد ذلك تقبل وإن كان قد دخل بها أبوهم فإن كانت مطاوعة وكانت أمهم حية فشهادتهم لا تقبل ادعى الأب ذلك أم جحدت أم أم ادعت أم جحدت فإن كانت أمهم قد ماتت فإن ادعى الأب لا تقبل هذه الشهادة وإن جحدت تقبل وهذا كله إذا شهدوا أن أحدهم زنى بها وهي حائضه فإما إذا شهدوا أنها كانت مكرهة فإن كانت أمهم ميتة قبلت الشهادة بكل حال ادعى الأب ذلك أم جحدت دخل بها الأب أم لم يدخل بها فإن كانت أمهم حية فإن ادعى الأب قبلت شهادتهم وإن جحدت لا تقبل جحدت الأم ذلك أم ادعت وهي كل موضع تقبل شهادتهم بتمام حد الزنا على الأخ المشهود عليه وعلى المرأة إذا كانت مطاوعة كذا في المحيط، إذا شهد أربعة نصري على نصرانيين بالزنا مقضى القاضي بشهادتهم ثم أسلم الرجل أو المرأة قل: يبطل أحد عنهما جميعاً فإن أسلم الشهود بعد ذلك سم يرفع أعمادوا الشهادة أو لم يحدوها وإن كانوا شهدوا على رجلين وامرأتين فلما حكم إحداهما بذلك أسلم أحد الرجلين أو إحدى المرأتين درى الحد عن الذي أسلم وعن صاحبه ولا يدرى عن الآخرين كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا جاء المشهود عليه بالزنا بشاهدين يشهدان على شاهد من الذين شهدوا عليه بالزنا أنه محدود في القذف والقاضي يسأل الشاهدين من حده وذلك لأن إقامة حد القذف إن حصلت من السلطان أو نائبه تبطل شهادته وإن حصلت من واحد من الرعايا بغير إذن الإمام فإنها لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال عن الذي حده وإن دنا. حده قاضي كورة كذا وسموه فقال المشهود عليه بحد القذف أنا أقيم الجبة على إقرار ذلك القاضي أنه لم يحدني ولم يوقت واحده من ابنتين وقتاً فدون القاضي يقضي بكونه محدوداً في القذف ولا يسع القاضي من القضاء بكونه محدوداً في قذف بسبب

بينة الإقرار فإن كان الشهود قد وقتوا في ضربه وقتاً يأتى به شاهدان قاضي يبدى كذا حده حد  
 القذف ستة سبع وخمسين وأربعمائة مثلاً فادع الشهود عليه بینه أب ذلك القاضي قد مات  
 سه خمس وخمسين وأربعمائة أو أقام انبيته أنه قد كان عائلاً في أرض كذا سه سبع وخمسين  
 وأربعمائة فإن القاضي يقضي بكونه محدوداً في القذف ولا يلزمه بئى بيته إلا أن يكون أمر  
 مشهوراً من ذلك فحينئذ لا يقضى بكونه محدوداً في حد القذف بل كان موافقاً للقاضي قبل الوقت  
 الذي شهد الشهود بإقامة أحد فيه مستفيضاً فاهراً فيس بين الناس عنه كل صغير وكبير وكل  
 عالم وجهل وكان كون القاضي في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بإقامته له فيه  
 صاهراً مستفيضاً عرفه كل صغير وكبير وكل عالم وجهل فحينئذ لا يقضى بكون الشاهد  
 محدوداً في حد القذف ويقضى على الشهود عليه بحد الزنا كذا في الحديث، إذا ادعى الشهود عليه  
 بارتكاب هذا الشاهد محدود في القذف وإن عده بینه بحد الزنا عليه ما بینه وبين أن يقوم عن  
 محنته من غير أن يحصى عنه من جاء بنبهته ولا آدم عليه حد، فإن أقر أن شهوده يسو  
 بحصور في القصر وسأله أن يؤجبه أهما لم يؤجله وإن لم يدع الشهود عليه شيئاً وكسر أده  
 رجل بينة على بعض الشهود أنه قد دفع إليه بینه يحسنه ويسأل عن شهود القذف فإن ركز وركى  
 شهود الزنا بهذا الحد القذف ودرا عنه حد الزنا وكذلك لو صدق رجل من شهود الزنا رجلاً من  
 المسلمين بين يدي القاضي فإن حصر المذنب وطالبه بحدده أثبت عليه حد القذف وسقط عنه  
 حد الزنا وإن لم يأت المذنب ليطالب بحدده بعام حد الزنا وإذا أقر أحد الزنا ثم جاء المذنب  
 وطلب حده بحدده أيضاً وكذلك لو كان مكان إمامي سارق أو كذبت الشهادة بشيء آخر من  
 حقوق العباد كذا في المسبوط، وإن شهد أربعة على رجل بالزنا فعليه رجل عمد أو خطأ بعد  
 الشهادة قبل تعديل بحسب القود في العمد والدية في الخطأ على عاقبه وكذا إذا قتله بعد  
 ارتكابه قبل القضاء بالرحم كذا في التكمي، وكما يجب ضمان نفسه في هذين العصيين يجب  
 ضمان أطرافه حتى يوضع يسان يده أو يدا عنه صممه كذا في الحديث، وإن قصى برجمه فقتله  
 رجل عمد أو خطأ لا شيء عليه كذا في التكمي، وكما لا يجب ضمان نفسه في هذا الفصل  
 لا يجب ضمان أطرافه ولو رجح الشهود عن شهادتهم بعد قتلته في هذه الصورة فلا شيء على  
 القتيل كذا في الحديث، وإن قتله عمد بعد القضاء ثم وجد شهود عبيد أو كفار أو محددين  
 في القذف فالتدبير أن يجب المصالح وفي الاستحسان يجب الدية في ماله عي ثلاث سنين فإن  
 كان هذا برجل قبله رجلاً ثم وجدوا عبداً بالدية في بيب المال لأنه فعل ما فعل يأمر بإمائه  
 بخلاف ما إذا قتله بالسيف لأنه لم يمثل أمر الإمام كذا في التكمي، وإن شهد لشهود على رجل  
 فقاتل، شهد أنه وطئ هذه المرأة ولم يعفوا رضى بها فشهداتهم باطية وكذا إذا شهدوا أنه  
 جامعها أو باضعها ولا حد على الشهود كذا في المسبوط، إذا شهدوا على رجل بالزنا ودنوا  
 تعمدوا لم ينظر قبل شهادتهم كذا في الهداية، وموافقاً تعمدوا النظر بتعدد لا تقبل إجماع  
 كذا في فتح القدير، أربعة شهود على رجل بالزنا فأراد الإمام أن يحده ففترى رجل من الشهود  
 على بعضهم فحلف للمذنب أن طلب حقه في القذف أن يظن أنه قد بطلت فله بطش أو تجوز  
 شهادتهم على الزنا ويحد الشهود عليه كذا في المسبوط، أربعة شهود على رجل بالزنا وشهد

رجلان عليه بالإحصان فقصى القاضي بالرجم ورجم ثم وجد شاهداً الإحصان عديداً أو رجلاً عن شهادتهما وقد جرحت الحجارة إلا أنه لم يمت بعد فالتقياس أن يقدم عليه مائة جلدة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وفي الاستحسان يدركه الجلد وبقي من الرجم ولا يضمن الشاهدان شيئاً من جراحته ولا يكون في بيت المال أيضاً، أربعة شهدوا على رجل بالزنا ولم يشهد عليه بالإحصان أحد فامر القاضي بجلده ثم شهد شاهدان عليه بالإحصان بعد إكمال الجلد فالتقياس على الأول في هذا أن يرجم، وفي الاستحسان أن لا يرجم وعلمناؤنا أخذوا بالاستحسان في هذه المسألة والتقياس في الأول وهذا الذي ذكرنا إذا اكتمل الجلد قائماً إذا لم يكمل حتى شهد شاهدان عليه بالإحصان لا يمتنع من إقامة الرجم كذا في التمهيد، ولو شهد أربعة على رجل بالزنا فادعى الشبهة بأن قل ضمنتها امرأتي أو جاريتي لا يسقط عنه أحد وإن قل: هي امرأتي أو جاريتي فلا حد عليه ولا على الشهود كذا في المراج الوهاج، ولو شهدوا أنه زنى بامرأة فقال: كنت اشتريتها شراءً فاسداً أو بشرط الخيار للبائع أو ادعى هبة أو صدقة أو قال: تزوجتها وقال الشهود أقراه لا ملث له فيها درى عنه الحد لشبهة وكذا روي في الحرة إذا قال: اشتريتها درى الحد وكذا لو قال الشهود: أعنتها ورسي بها وهو يسكر العتق كذا في العتبية، إذا شهد الشهود على رجل وامرأة فادعت المرأة أنه أكرهها ولم تشهد الشهود بذلك ولكن شهدوا أنها طارعت فعلها كذا في الميسرة، شهدوا بعد متقادم سوى حد القذف لم يحد كذا في الكبر، وإن شهدوا برأ متقادم احتلفوا فيه قال بعضهم: حد الشهود حد القذف، وقال بعضهم: لا يحدون كذا في فتاوى قاصصنا، ولا بد أن يكون انتقادم بعير محرر فإن كان به كسرهم أو بعد مسافة أو خوف طريق هبت وحد كذا في السهر انقاضي، ثم الانتقادم كما يمنع قبول الشهادة في الابتداء يمنع الإقامة بعد القضاء عندنا حتى لو هرب بعد ما ضرب بعض أحد ثم أخذ بعد ما تقادم الزمان لا يقام عليه الحد، اختلفوا في حد انتقادم عن محمد أنه قدره بشهر وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو الأصح كذا في الهداية، والانتقادم مقدر بشهر بالاتفاق في غير شرب الخمر أما أنه فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما بقدر بروال الرائحة هكذا في فتح القدير، وإن أقر بالحد المتقادم حد إلا في الشرب كذا في شرح الوقاية، ومن أقر بالزنا بامرأة بعينها أو بعير عينها أربع مرات ثم حضرت المرأة فلا يخلو إما أن تحضر قبل إقامة الحد على الرجل أو بعد الإقامة فإن كان بعد الإقامة وانكرت بمثل ما أقر الرجل لمحد أيضاً، وإن أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحد الرجل لإحاطة عمدنا أنه لا يجب عليه حدنا وقد أقمنا عليه أحدهما فلا يقام عليه الآخر وإن كان قبل إقامة الحد فإن أنكرت المرأة الزنا وادعت النكاح يسقط الحد عنهم ويجب العقر على الرجل، وإن لم يدع النكاح وأنكرت وادعت على الرجل حد القذف يسقط الحد عن الرجل كحكم المرأة كذا في شرح الصحاوي، وإن جاءت المرأة بعد ما حد الرجل وادعت النكاح وطلبت المرأة المهر لم يكن لها مهر كذا في الميسرة، في التمنى رجل أقر بالزنا وهو محصن فامر



القاضي برجمه فذهبوا به ليرجموه فرجع عما أقر به فقتله رجل لا شيء عليه ما لم يبطل  
القاضي عنه الرجم فإن أبطل عنه الرجم ثم قتل رجل فقتل به كذا في محيط السرخسي، ذكر  
في الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أقر بالزنا وأدعت المرأة الاستكراه قال: يحد  
الرجل ولا تحمد المرأة كذا في الإيضاح، الذي أسلم في دار الحرب إذا أقر أنه كان رزى في دار  
الحرب قبل أن يسلم فلا حد عليه كذا في المحيط، وإذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وزنى هناك  
بمسلمة أو دمية ثم خرج إلى دار الإسلام فأقر به لم يحد وهذا عندنا كذا في المحيط، إذا قال  
العبد بعدد عتق. ربيت وأنا عبد لؤمه حد للعبد ويقام الحد على العبد إذا أقر بالزنا أو بغيره مما  
يوجب الحد وإن كان مولاة غائباً وكذلك النقص والنقصان كذا في المحيط، ولو أقر بالزنا مرتين  
وشهد بالزنا شاهدان لا يحد كذا في التمرناشي.

### الباب السادس في حد الشرب

من شرب الخمر فاحد وربحها موجود أو جازؤ به سكران فشهد الشهود عليه بذلك  
فعميه الحد، وكذلك إذا أقر وربحها موجود معه شرب من الخمر قليلاً كان أو كثيراً وإن أقر بعد  
ذهاب ربحها لم يحد هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وكذا إذا شهدوا  
عليه بعد ما ذهب ربحها والسكر لم يحد عندهما أيضاً فإن أخذه الشهود وربحها موجود معه  
أو سكران فذهبوا من مصر إلى مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل أن ينتهوا به حد إجماعاً كذا  
في السراج الوهاج، لا يحد السكران بإقراره على نفسه كذا في الهداية، اختلفوا في معرفة  
السكران قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من لا يعرف الأرض من النساء ولا المرحل من المرأة  
وقال أصحابه: إذا احتلط كلامه فصار غائب كلامه الهديان فهو سكران والمفتوى على قولهما  
وإذا شهد الشهود عند القاضي بشرب الخمر على رجل يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم  
يسألهم كيف شرب لاحتمال أنه كان مكرهاً ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التثاقف ثم  
يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب كذا في فتاوى قاصبيخان، فإذا بينوا  
دلت حبيسه القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضى بظاهر العدالة، والمشهود عليه بشربها لا  
يد أن يكون عاقلاً بالغاً مسلماً ناطقاً فلا حد على صبي ولا مجنون ولا كافر وفي الخمية ولا  
يحد الأحرار سواء شهد الشهود عليه أو أشار بإشارة مبهمة يكون ذلك إقراراً منه في المعاملات  
ويحد لأعمى كذا في البحر الرائق، ولو شرب في دار الإسلام، وقال: ما علمت أنها حرام حد  
كذا في المراجعة، ولو قال المشهود عليه بشرب الخمر: طستها لياً أو قال: لا أعلم أنها حرام لا  
يقبل ذلك وإن قال: طستها مبيداً قبل منه كذا في البحر الرائق، يشب الشرب بشهادة شاهدين  
به وبالإقرار مرة واحدة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال كذا في الهداية، ولو شهد الشهود  
على السكران لا يقدم عليه أحد حتى يصحرو فإذا أفاق بقام عليه الحد سواء ذهب راحته الخمر  
عنه أو لم تذهب، المسلم إذا تقيأ الخمر فإنه لا يحد بخوار أنه شرب مكرهاً ولا يحد المسلم

لوجود ريح الخمر منه حتى يشهد الشهود عليه بشربها أو يقره ولو شهد أحدهما أنه شربها والآخر أنه فاهها لا يحد وكذلك لو شهد على الشرب والريح يوجد منه لكهنتا احتلفا في الوقت وكذلك لو شهد أحدهما أنه شربها وشهد الآخر بإقراره بشربها وكذلك لو شهد أحدهما أنه سكر من الخمر وشهد الآخر أنه سكر من السكر كذا هي الظهيرة، إذا سكر من البسج احتلفوا في وجوب الحد عليه، والصحيح أنه لا يحد والسكران مما سوى الخمر من الأشرية المتخذة من لتمر والعنب والزبيب يحد، النبيء من ماء العنب إذا علا واشتد ولم يمدف يابرد فشربه يسان وسكر لا يحد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحكمه حكم لعصير عنبه وأما المتخذ من الحبوب والمواكه كالخبطة والشعير والذرة والأجاص وسورها ما دام حياً يحل شربه كذا هي فتاوى قاضيهان، من سكر من النبيء حد، ولا يحد السكران حتى يفسد أنه سكر من النبيء وشربه طوعاً كذا في الهداية، من شرب دردي الخمر لم يحد حتى يسكر ومن شرب المصف أو ثلث وسكر حد، ولو سكر من سبيد العسل أو الميزر أو الجمع<sup>(١)</sup> أو من البماء لم يحد كذا هي المراجعة، فإن حفظ الخمر بشيء من المائعات مثل ماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب إن كانت الخمر عالية وشرب منها قطرة حد وإن كانت معدومة لا يحل شربها، ولا يحد ما لم يسكر كذا هي فتاوى قاضيهان، وحد السكر والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطاً كذا في الكسرة، ويفرق عني بدمه كما في السوا ويجنب فيه نوحه وأرأسه كما في الزن ويجرد في المشهور، وإن كان عبداً فحدّه أربعين سوطاً ومن أقر شرب الخمر والسكر ثم رجع ثم يحد كذا في السراج السواح، لا حد عني بدمي في شيء من الأشرية إذا أتى إلا أنه يرحل شرب حمرأ وشهد به عليه شاهدان فدل بما أكرهت عليه آتبه عليه أحد ولا يلتصق إلى ما قاله فريق بين حد وبين ما إذا دعي المشهود عليه بأمرأ أنه يكحه فإنه لا يحد لأن هناك يتكرّم هو السبب المرجح للحد لأن العمل يخرج من أن يكون ربي بالنكاح وهذا بعد الإكراه لا بعده لسبب وهو حقيقة شرب الخمر بما هذا قدر مسقط فلا يشب إلا بيبه بينهما على دلت كذا هي الظهيرة.

### الباب السابع في حد القذف والتعزير

لقذف في الشرع الرمي بدمي، إذا قذف الرجل رجلاً محصناً أو امرأة محصنة بصريح الرمي بأن قال: نيت أو يا زني وطالب القذف بأخذ حذو الحاكم ثمانين سوطاً، وإن كان القذف حراً وإن كان عبداً فحدّه أربعين سوطاً كذا في فتح القدير، ولا يزرع عنه لشاب غير المرو والخشوع ويعرق على بدمه كما في الرمي كذا في شرح المفاتيح للشيخ أبي المكارم، وشب بإقراره مرة واحدة وبشهادته رجلين كما في سائر المعروف كذا في الاختيار شرح المختار، ولا يشب

(١) قوله أو الميزر هو بالكسر صرب من الأشرية يحد من الدرا كذا في المختار، وقوله أو الجمع يورد لمع صنف من التمر أو التحل يخرج من الرمي لا يعرف اسمه كما في القاموس، ومصاحبه بحرأوي

بشهادة النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة ولا بكتاب انقاضي إلى القاضي كذا في فتاوى قاصيحاء، وإن أمر بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه كذا في الكافي، إنما يجب الحد على إعادة بشرط أن يكون المذنب محصناً وشرايطه خمسة وهي أن يكون حر بالغاً عاقلاً مسلماً عقيماً لم يكن وطئ امرأة بالزنى أو بالشبهة أو بكاح فاسد في عمره كذا في شرح الطحاوي، فيحصل إحصائه بكل وطء حرام في غير الملك صغيرة كانت للوصوة أو كبيرة أو أمة استحققت أو معتدة عن ثلاث أو بائن أو وطئ أمة ثم ادعى شرايع أو نكاحها أو وطئ أمة مشتركة أو امرأة مكروهة أو مزنوفة أو زنى في كفره أو في دار الحرب أو في حسبه أو وطئ أمته المحرمة على التلبيد برضاع هكذا في حزانة المعتن، وهو الصحيح هكذا في شيبين، ولو اشترى أمة ووطئها أبوه أو وطئ هو أمها ووطئها فقد فسد إنسان فلا حد على القاذف بالإجماع ولو شترى أمة لمس أمها أو بنتها بشهوة أو نظر إلى فرج أمها أو بنتها بشهوة أو نظر أبوه أو أمه إلى فرجها بشهوة ووطئها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا يرول إحصائه وحد قاده، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يرول إحصائه ولا يحد قاده وكذلك على هذا الخلاف إذا تزوج امرأة بهذه بصفة ووطئها كذا في الظهيرية، ولو قذف رجلاً أتى أمته وهي محسنة أو مروجة أو مشتراة شراء فاسداً أو امرأة وهي حائض أو مظهر منها أو صائمة صوم فرض وهو عالم بصومها أو مكاتبته فعليه الحد كذا في فتح القدير، في المستقى تزوج عامسة بعد الأربع ووطئها فلا حد على قاذفها، ولو وطئ المسلم جاريته للرعدة حد قاذفها وفيه أيضاً لو وطئ أمته في عدة من روج لها فإني أجد قاده كذا في المحيط، إذا تزوج أمة على حرة أو تزوج أختين أو امرأة وعمتها في عقد بالوطء يحكم هذه العمود الفاسدة بسقط الإحصان وكذلك إذا تزوج امرأة موطئها ثم عدم أنها كانت محرمة بالمصاهرة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المبسوط، رجل وطئ جارية بنته فأحبلها أو لم يحبلها فإنه يحد قاده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى. كل من درأت الحد عنه وجعلت عليه المهر وأثبت نسب الولد منه فإني أجد قاده وكذا في تزوج أمة رجل بغير إيدنه ودخل بها فإني أجد قاده كذا في الظهيرية، إن تزوج امرأة بغير شهود أو امرأة وهو يعلم أن لها زوجاً أو في عدة من روج أو ذات رحم محرم منه وهو يعلم موطئها فلا حد على قاذفه وإن أتى شيئاً من ذلك بغير علم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يحد قاده كذا في الجوهرة النيرة، الذي إذا تزوج امرأة مستحلقة في دينه كنكاح ذات رحم محرم منه ثم أسلم قاده إن كان قد دخل بها بعد الإسلام فلا حد على قاده وإن كان الدخول حصل في حالة الكفر فكذلك على قولهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب الحد على قاذفه كذا في شرح الطحاوي، إن ملك أختين فوطئهما حد قاده كذا في المبسوط، إذا قذف امرأة وفد حذب عن الربي فلا حد على قاذفها أو يكون معها علامة الزنى وهو أن يكون القاضي لأعن بهنما ويطع النسب من الأب والحق النسب بها أو جاءت امرأة ومعهما ولد لا يعرف به أب فلا حد على قاذفها فإن قذف الولد يجب الحد على قاده، ولو كان لأعن بغير الولد أو كان مع الولد فلا أنه لم يقع النسب أو قطع نسبه إلا أن الزوج عاد واكذب نفسه والحق النسب الأب

فقدف رجل المرأة فإنه يجب الحد على قاذبها كذا في شرح لفظحاوي، إذ قال لامراته يا ربيعة فقاتلت، لا بل أنت عدت المرأة ولا لعدي بهما، ولو قال لأختيه يا رانية فقاتلت رجبت بك لا يحد برجل وتعد امرأة ولو قال لامراته: يا ربيعة فقاتلت امرأة ربيت بك فلا حد ولا تعان وكذلك لا حد على المرأة، ولو قالت امرأة بزوجها: ابتداء ربيت بك ثم عقدت الزوج بعد ذلك لم يكن عسى واحد منهما حد كذا في المحيط، ولو قال: ربي بك زوجك قبل أن يخرجك فهو قاذف ولو قال: ربي بك بأصبعه سم يكن عليه حد كذا في التتارخانية، ولو قال: أشهد أنك ران وقار الآخر: وأنا شاهد أيضاً لا حد على الذي إلا أن يقول: أنا أشهد بما شهدت به كذا في العنابية، قال لرجلين أحد كذا ران فقبل له: هذا لأحدهما بيمينه فقال: لا لا حد عليه، ولو قال لرجل: يا راني فقال به غيره: صدقت حد المبتدئ دون المصدق، ولو قال: صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضاً كذا في فتاوى قاضيخان، وكذا لو قال: هو كما قلت حد الذي أيضاً كذا في محيط السرخسي، ولو قال: يا ابن القمبة يا حذيفة فلان يادعي يا ابن الذمعة لا حد، ولو قال: حاتمك فلان حراماً أو فحريث فلان أو قال: فلان يقول: إنك زان أو أنت ثرني أو ما رأيت ربياً حبراً منك أو أنت أرسى أساس أو أنت أرسى مني أو أنت أرسى من امرأة أو زيت فيما دون الفرج أو ربي فتدك أو رجلك أو يا كوفي أو عمدت عمل قوم لوط أو ضئت أو رنيت وأنت مكروهة أو نائمة أو محتونة لا حد، وكذا لا يجب بالتعزير، وقدف الأحرس والرتقاء وفي دار الحرب وعسكر أهل البعي ولا يجب الحد بقدف الخصي والمجنون حياً مطبقاً فإن كان بحس ويعيق يجب وكذا لا يجب بقدف المحبوس وأما بقدف الخصي والعين فيجب كذا في حرانة المعتبين، ولو قال: يا ولد الخري أو يا ابن أرمي وأمه محصنة حد لأمه عدها بالرى كذا في التمرة شي، إذا قدف علماً مرهقاً فادعي العلاء البقرع بالنسي أو لأحلام سم يحد بفاذف بقوله كذا في المحيط، ولو قال رجل: يا رانية فإنه لا يجب الحد عليه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح لفظحاوي، وهو الاستحسان هكذا في المحيط، ولو قال لامرأة: يا ربي بعير الهاء فإنه يجب الحد على القاذف بالإجماع، ولو قال لرجل: رنأت يجب الحد على الماذف كذا في شرح لفظحاوي، من قال بعيره رنأت في الجبل، ومن: عمت صمود الجبل والحالة حية المعضب لا يصدق ويحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير، ولو سم يعن به الصمود يجب الحد وجمعاً كذا في السيين، ولو قال: رنأت على الجبل سم يحد بالإجماع كذا في المضمرات، ولو قال: رنأت على الجبل في حالة المعضب قيل: لا يحد وقيل: يحد وهو الأوجه كذا في فتح القدير، ولو قال: رنيت في الجبل يحد بالاتفاق كذا في شرح لفظحاوي، ولو قال: يا راني بالهمزة ذكر في الأصح أنه إذ قال: عمت الصمود على شيء لا يصدق ويحد من غير ذكر خلاف كذا في المحيط، إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل دها بجاريته فاجابته امرأة حرة وهو لا يراه فقال: يا زانية ثم قال: ظلمتها أمي قال: محده ولا تصدقه كذا في محيط السرخسي، ولو قال لغيره: بيت وفلان

معت يكون قاذفًا لهما، ولو قال: عيت وفلان معك شاهد لا يصدق كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: يا ابن رانية وهذا معها فهو قاذف للثاني وكذلك إذا قال للثاني وأنت معها كذا في الخط، ولو قال: وفلان معك لم يكن قاذفًا، ولو قال: زيت وهذا معك أو لم يقل معك فهو قذف لهما كذا في حرفة المعين، ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لآخر: يا ابن الرانية وهذا معك قال ذلك بكلام واحد فهو ليس بقاذف للثاني، ولو قال لرجل: يا راني وهذا معك كان قاذفًا لهما وردي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لآخر: يا ابن الرانية وهذا ولم يقل معك فهو قاذف للثاني كذا في المعتمد، من قذف الراني بالرنا فلا حد عليه سواء قذفه بذلك الرني بعينه أو بغير آخر كذا في الميسوط، ولو قال: ريت بإحدى هاتين أو هاتين يحد كذا في العتابة، رجل قال لغيره: قل لعلاء يا راني فإن قال الرسول للمرسول إليه إن فلانًا يقول لك يا راني لا حد على أحد لا على الرسول ولا على المرسول ولو أن الرسول لم يحضره عن المرسول ونكر قال للمرسول إليه يا راني حد الرسول كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال لرجل: يا ابن ماء اسماء لا يحد، ولو قال لعربي يا نبطي أو لست بعربي لا يحد كذا في الكافي، رجل قال لغيره: أنت من بني فلان لقييلته لا حد عليه، رجل قال مسلم لست أنت لأبيث وأبواه كالفرار لا يحد، رجل قال لعبد: لست لأبيك وأبوه مسلمان وقد عتقا لا حد على المولى وإن عتق العبد بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، ب قال لست لأملك وليس بقاذف وكذا إذا قال: لست لأبوك لم يكن قاذفًا وإن قال: لست لأبيك وأمه حرة وأبوه عبد أزمه الحد لأمه وإن كانت أمه وأبوه حر لم يحد ويعزر، ولو قال لغيره: لست لأبيث أو لست بأبن فلان في غضب حد كذا في الكسر، وإن قال: لست بأبن فلان يعني حده لا يحد كذا في الكافي، سب رجلًا بلى غير أبيه في غير عصبه لم يحد فإن كان في غضب حد ولو نسبته إلى جده لم يحد لأحد أب وكذا لو نسبته إلى عمه أو خاله أو روح أمه لأنهم يسمون آباء مجازاً كذا في التمرناشي، ولو قال: لست من ولادة فلان فهو ليس بقذف، إذا قال لغيره: لست لأب لم يحد أبوك فهذا كلمة قذف لأمه وكذلك إذا قال: لست للرشدة كذا في الظهيرية، ولو قال لآخر: حدك ران فلا حد عليه كذا في الإصحاح، ولو قال: يا أخا الزاني فهو قذف لأخيه فإن كان له أخ واحد والمقصود له، ولو قال: يا أخ الزاني فقتل. لا بل أنت يحد الثاني والمقصود مع الأول لأخي الثاني كذا في العتابة، ولو قال: يا ابن الزانيتين وكانت أمه الدنيا مسلمة فعليه الحد ولا يحد إن كانت أمه مسلمة أم لا وإن كانت أمه مسلمة والأم كامة فلا حد عليه لأن الإضافة إلى الوالدة إنما تتناول الأقرب بالأقرب، ولو قال: يا ابن ألب زانية يحد كذا في السراج الوهاج، ولو قال لرجل: يا ابن الزاني والرانية يكون قاذفًا لأبيه وأمه إن كان حين كان طلب الحد لهما وإن كان ميتين فطلب الحد يكون به كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال لامرأة اجنبة: ريت بهير أو بشور أو بحمار لا حد عليه، ولو قال: ريت بهاقة أو بهقرة أو بهقرة أو بدرهم فعليه الحد، ولو قال لرجل: ريت بهير أو بهاقة أو ما أشبه ذلك لا حد عليه، فإن قال بأمه أو دار أو نوب فعليه الحد كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى: في رجل قال لغيره: أنت ترابي لا حد

عليه لأن هذا للاستيقان، ولو قال - أنت ترني واضرب أنا فلا حد عليه لأن هذا يذكر على طريق الاستصحاب والتعمير ومعه كيف يجوز أن يعاقب غير الفاعل كذا في الإصحاح، ولو قال: رنيت قبل أن تخلقي أو قال: قبل أن تولدي فلا حد عليه كذا في المحبط، إذا قذف امرأة رنيت في نصرانيتها أو رجلاً في نصرانيتها فإنه لا يحد والمراد قذفها بعد الإسلام برني كان في نصرانيتها بأن قال: رنيت وأنت كافرة وكذا لو قال لمعتق زنى وهو عبد: رنيت وأنت عبد لا يحد كما مر قال: قد كنت بالزنا وأنت كثرية أو أمة فلا حد عليه كذا في فتح القدير، إن قال لرجل: يا ابن الأقطع أو يا ابن المقعد أو يا ابن الحجامة وأبوه ليس كذلك فليس عليه الحد وكذلك لو قال: يا ابن الأزرق أو يا ابن الأشقر أو الأسود وأبوه ليس كذلك، ولو قال: يا ابن السدي أو يا ابن الحبشي لا يكون قاذفاً له، لو قال لعربي: يا عبد أو يا مولى لا حد عليه، وكذلك لو قال لعربي: يا دهقان لا حد عليه، ولو قال: يا بني لا حد عليه، وكذلك لو قال لرجل: أنت عبيدي أو مولاي فهذا دعوى الرق والولاء عنه فليس من القذف في شيء، وإن قال: يا يهودي أو يا نصراني أو يا مجوسي أو يا ابن اليهودي لا حد عنه ولكنه يعزر كذا في المسعودي، ولو قال: يا ابن الحائك لا حد عليه كذا في فتح القدير، إذا قال: لست بحربي أو يا ابن الخياط أو يا ابن الأعور وأبوه ليس كذلك لم يكن قاذفاً، ولو قال: لست بابن آدم أو بنت بنسان أو لست برجل أو ما أنت بنسان لم يكن قاذفاً، وإن قال: بنت حلالاً فهو عذف كذا في الجوهرة النيرة، ولو قال: يا ابن الأصفر وأبوه ليس كذلك لا يحد كذا في شرح الطحاوي، قيل: ملائ الميت كان صاحب لم يشرب ولم يرن فعال آخر. فعل كله أو فعل هذا كله لا يكون قاذفاً، ولو قال: إنه فعل كله فهو قذف كذا في المرجير للمكردي، في الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال لعبد: يا رجل فعله أخذ لانه بدعة عمال يا راسي، وهي مختصر الجصاص عن إبراهيم التيمي أنه قال: إذا قال لامرأته: أي دوسبي يجب الحد وعلى حد إذا قال لها: أي سباحة أو قال: أي غر أو قال: أي جلب أو ماشا كل ذلك يجب الحد لأن هذه العبارات كلها منبئة عن كونها رانية عرواً هكذا ذكر في الأصل كذا في الدخيرة، ولو قذف رجلاً فقال: يا ابن الرابية ثم ادعى القاذف أن أم المقدوف أمة أو نصرانية والمقدوف يقول: هي حرة مستنعة بالقول قول القاذف، وعلى المقدوف البينة، وكذلك لو قذف في نفسه ثم ادعى القاذف أن المقدوف عبد فاقول هو القاذف ولا يكتفي بحربه الأصل، وكذلك لو قال القاذف أنا عبد وعلى حد العبيد وقال المقدوف: أنت حر فاقول قول القاذف كذا في الإصحاح، إن وطئ جارية ابنه أو أحد أبويه أو أخته ثم ادعى أن مولاهما باعها منه ولم يكن له بينة فلا حد على قاذفه، وكذلك إذا أقام شاهداً واحداً على الشراء كذا في المسعودي، ولو قذف رجلاً ولم يكن للمقدوف بينة على أنه قذفه وأراد استحلافه بالله ما قذفه فإن خاكم لا يستحلفه عدنا كذا في الجوهرة النيرة، إذا ادعى على إنسان قذفاً فإن كان ذلك بإقرار القاذف أو ببينة قامت عليه فقال له: أقم البينة على صحة قذفت وإلا أهم عليه الحد قال: وإذا ضرب بعض الحد ثم أقام القاذف البينة على صدقه سمعت بيته وإذا سمعت البينة سقط بعض الجلدات ولا تبطل شهادته ولا يلزمه سمة النفس كذا في الإصحاح، قال محمد رحمه الله تعالى: إن ادعى رجل على رجل أنه قذفه وجاء بشاهدين

ليشهدا أن حد قذف هذا فانقاضي يسأل من الشاهدين عن القذف ما هو وكيف هو فإن قالوا  
 يشهد أنه قال له يا زاني فبطلت شهادتهما ويحد القاذف إن كانا عدلين وإن كان القاضي لا  
 يعرف الشهود بالمعالي حسب القاذف حتى يعرف عن عدة الشاهدين، والمعادلة هي الأرجح  
 عن معاطي، بمحضه الإنسان محصور دونه إن شهد أحدهما أنه قال يا زاني يوم الجمعة  
 وشهد الآخر أنه قال يا زاني يوم الخميس، فإن أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفصل هذه الشهادة  
 ويحد القاذف وقال لا تقبل كذا في الظهيرة، وما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولى كذا  
 في الغيط، ولو شهد رجلان على رجل بالقذف واختصما في المكان يحد القاذف فيه وحب أحد  
 عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودل أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجب ولو  
 شهد أحدهما أنه قد قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الخميس فلا حد عليه في  
 قولهم كذا في فتاوى الكرخي، ولو اختلفوا في التهمة سبي وقذف بها في العربية والعربية  
 وغيرهما بطلت شهادتهم كذا في فتح القدير، ولو أن جماعة قتلوا رأيت فلانا يربي بفلانة قيم  
 دون الفرح لا حد على أحد لا على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قتلوا رأيت فلانا  
 يربي بفلانة ومطعموا الكلام ثم قالوا جميعاً دون الفرح كان عليهم حد نقذف كذا في فتاوى  
 قاصيحاء، ولو ادعى قذفاً على أحد وأقام على ذلك شاهداً واحداً فانقاضي لا يحد القاذف  
 وهل يحبس بظن أن كذا شاهد فاسقاً لا يحبس وإن كان عدلاً وقدر سبي شاهد آخر في مصر  
 انقياس أن لا يحبس وفي الاستحسان يحبس يومين أو ثلاثة أيام وإذا ادعى أن له شاهد آخر  
 خارج المصر فكذلك لا يحبس وهذا إذا كان المكان الذي فيه الشاهد بعيداً من مصر بحيث لا  
 يمكنه الإحضار في مدة ثلاثة أيام ود، كان قريباً بحيث يمكنه الإحضار في مدة ثلاثة أيام فإنه  
 يحبس كذا في الظهيرة، في تجنيس الناصري إذا ادعى القاذف أن المقذوف زان وأن له سبيبة  
 أجل لإقامه السبيبة فإن أقام وإلا حد من لم يجد أحداً يبحث إلى الشهود بعثه مع شرط بحفظه  
 من لم يجد الشهود حد وإن أقام بعد ذلك قسبت شهادتهم كذا في فتاوى حانية، ولو قذف رجلاً  
 فجاء بأربعة فسقة أنه كذب قال يداً الخد عن القاذف وعن المقذوف وعن الشهود كذا في  
 الظهيرة في المقطعات، وإذا كان المقذوف حياً فلا حصومة لأحد سواء حاصر كان أو غائب، ولو  
 مات لمقذوف قبل أن يطالب أو بعدما صلب أو أقيم عليه بعض الحد يصل الحد ويصل ما بقي  
 منه وإن كان سوطاً واحداً كذا في فتاوى الكرخي، وإن رجع العائب فقدمه إلى الحاكم وصوب  
 القاذف بعض الحد ثم عاب لم يتم إلا وهو حاصر لأن طائفة شرط في كذا في غاية الأساء،  
 قذف ميت محصاً فللولد والولودين علو أو سفروا أن يحاصروا سواء فيه لوارث وغيره  
 كالكنز والقائن والرفيق والأقرب والأبعد وترك بعضهم للباقي أن يحاصروا كذا في  
 التمرناشي، ولا يطالب بحد القذف بالميت إلا أن يقع القذف في سبيته بقذفه كذا في الهابة  
 ورلد الأب وسد الست سوء في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاصيحاء، ولا يثبت لأبي الأم ولا  
 لأب الأم كذا في الغيط، أما لإخوه وأخوات والأعمام والعمام والأخوات والأخوات فليس لهم  
 حق اختصاص كذا في شرح الطحاوي، وليس سوط أن يطالب بحد نقذف إن كان القاذف أبه

وجده وإن علا ولا أمه ولا جدته كذا في الإيضاح، وإن قذف أباه أو أمه أو أخاه أو عمه فعليه الحد، رجل قال لامه: يا ابن الزنية وأمه ميتة ولها ابن من غيره فجاء يطلب الحد بضرب العاذف الحد وكذلك إن كانت للميت المقدوف بنان مصدق أحدهما كان للأخر أن يأخذ بالحد وإن لم يكن للمقدوف إلا ابن واحد فصدفه في القذف ثم أراد أن يأخذه بالحد ليس له ذلك كذا في المبسوط، قال محمد رحمه الله تعالى في الحامع الصغير: رجل له عید وله أم حرة مسلمة وقد ماتت فذف المولى أم العبد فليس للعبد أن يأخذ المولى بأخذه كذا في المحیط، ولو أن رجلين استيا قذف أحدهما: أما أن قلت بران ولا أمي برانية قال: لا حد في هذا وبو قال: من قال كذا وكذا فهو ليس بالرانية فقال رجل: أنا قلت: فلا حد على المجتدي كذا في فتاوى الكرخي، وبو قال لعبد: يا رائي فقال: لا بل أنت بعبد العبد دون الحروبو كنا حريين بحدان جميعاً كذا في خزائن المعين، ولو قذف أجنبي أجنبية محصنة وأقيم عليه الحد ثم قذفها غيره بعام عليه الحد أيضاً كذا في المحیط، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الرقيات أربعة شهود على رجل أنه ربي بفلاة بنت فلان الفلانية امرأة معروفة سموها ووصفوا الرنا وأنثروه والمرأة عاتيه فرجم الرجل، ثم إن رجلاً قذف تلك المرأة العاتية فخاصته إلى القاضي الذي قضى على الرجل بالرجم قال: القياس أن يعذب يدفعها لكني أستحسن أن لا أحد يدفعها كذا في الطهيري، في جمع الجوامع وإن خاصمت إلى قاض آخر بعد إلا إن أقام الشاهد بيعة على قضاء الأول كذا في انتقارحانية، من قذف غير مرة أو ربي غير مرة أو شرب غير مرة بعد ذلك كذا في الكافي، ولو قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد منهم بكلام على حدة أو في أيام متفرقة فخاصموا صرب لهم حد واحد وكذا إذا خاصم بعضهم دون بعض فحد بالحد يكون لهم جميعاً وكذا إذا حصروا حد منهم فإنما على القاذف حد واحد لا غير فإن حضر بعد ذلك من لم يخاصم في قذف بطل الحد في حقه ولم يحد له مرة أخرى، لو حد للقاذف وخرج من حده ثم قذف رجلاً آخر فإن يحد لثاني حد آخر وإنما يسقط حد لقذف ما قبله ولا يسقط ما بعده كذا في السراج الوهاج، لو ضرب للزنا أو لشرب بعض الحد فهرب ثم ربي أو شرب ثانياً حد حده مستأنف ولو كان ذلك في القذف ينظر فإن حضر الأول إلى القاضي يتمم الأول ولا شيء للثاني وإن حضر الثاني وحده يحد جديداً مستأنفاً لثاني وبطل الأول، وإن اجتمعت على واحد أحباس مختلفة بأن قذف ورني وسرق وشرب ويقام عليه السكر ولا يوالى بينها خيفة الهلاك بل ينتظر حتى يبرأ من الأول فيبدأ بعد القذف أولاً لأن فيه حق العبد ثم الإمام بالخيار إن شاء بدأ بحد الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر حد الشرب ولو كان مع هذا جراحة توجب القصاص يبدأ بالقصاص ثم حد القذف ثم الأقوى فالأقوى كذا في تنبيه، لو قال كلکم ران إلا واحداً حد لأن أصل القذف كان مرجحاً فكذلك لكل واحد منهم أن يدعي ما لم يعين المستثنى كذا في الفتاوى الكبرى، عید فذف حراً فاعتق فحد آخر فاجتمع صرب ثمانين ولو جاء الأول فصرّب أربعين ثم جاء به الآخر ثم به الثمانين، ولو قذف آخر قبل أن يأتي به للثاني والثمانون يكون بهما ولا يضرب الثمانين مستأنفاً لأن ما بقي ثمانية حد الأحرار فجار أن يدحر



فيه الإقرار كذا في فتح القدير، وإذا حد المسلم في قذف سقطت شهادته على التأييد عندنا وإن  
 باب لا تقبل إلا في القبهات كذا في شرح الطحاوي، وإذا حد الكافر في قذف لم تجز شهادته  
 على أهل الذمة فإن أسلم قبلت شهادته عليهم وعلى المسلمين وإن ضرب سوطاً في قذف ثم  
 أسلم ثم ضرب ما بقي جازت شهادته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ترد شهادته ولاقل  
 تابع للأكثر والاول أصبح كذا في الهداية، إن قذف في حالة الكفر فقد في حالة الإسلام بطلت  
 شهادته على التأييد، ولو حد العبد حد القذف ثم أعنتق وتاب لا تقبل شهادته على التأييد،  
 ولو قذف حانة الرق ثم أعنتق فإنه يقام عليه حد العبد كذا في شرح الطحاوي، ولو ضرب  
 المسلم بعض الحد ثم هرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته ما لم يضرب جميعه كذا  
 في السراج الوهاج، في المبسوط الصحيح من المذهب عندنا أنه إذا أقام أربعة من الشهود على  
 صدقه بعد الحد تقبل شهادته كذا في فتح القدير، إذا ربي المذدوف قبل أن يقام الحد على  
 القاذف أو وطئ وطئاً حراماً غير مملوك فقد سقط الحد عن القاذف وكذلك إذا ارتد المذدوف وإن  
 أسلم بعد ذلك فلا حد على القاذف وكذلك إن كان معتوهاً ذاهب العقل كذا في المبسوط،  
 ويسقط الحد عن العاذب بتصدق المذدوف أو بأن يقيم أربعة على زنا المذدوف سوء أقامه  
 قبل الحد أو في خلافه على إحدى الروايات كذا في السراج الوهاج، ولا يميل منه أقل من أربعة  
 شهود فإن جاء بهم فشهدوا على المذدوف برأ متقدماً ذوات عنه الحد استحسناتاً وإن جاء بثلاثة  
 فشهدوا عليه، وقال القاذف أنا ربهم لم يلتصت إلى كلامه، ويقام عليه وعلى الثلاثة الحد وإن  
 شهد رجلان أو رجل وامرأتان على إقرار المذدوف بالزنا يدرأ الحد عن القاذف وعن الثلاثة كذا  
 في المبسوط، إذا مات المكاتب وترك وراءه وأدبت مكانته وحكم بعنفه في آخر جزء من أجزاء  
 حياته وقسم الباقي بين ورثته الأحرار ثم قذفه رجل لا يحد كذا في المحيد، من دخل إلى بيا بامان  
 من أهل الحرب فذدف رجلاً مسلماً يجب الحد عليه وهو قون أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 الآخر وهو قولهما كذا في شرح الطحاوي، حد القذف يعاقب حد الزنا وإن حد القذف لا  
 يسقط بالتقادم وحد الزنا والشرب يسقط، ولا يقام حد القذف إلا بطلب المذدوف، ولا تقبل  
 البيعة عليه إلا بعد الدعوى، ولا يسقط هذا الحد بعد العمر والإبراء بعد ثبوته وكذا إذا عفي  
 قبل الرفع إلى القاضي، وكذا لو صالح عن القذف على ما يكون باطلاً يرد المال عليه وله أن  
 يطالبه بأحد بعد ذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيخان، ويقيم القاصي بعلمه إذا علم في أيام  
 قصائه وكذا لو قذفه بحضرة القاضي حده وإن علمه القاضي قبل أن يستقضى ثم ولي الفصاء  
 ليس له أن يقيمه حتى يشهد به عنده كذا في فتح القدير، ولو ترك المذدوف لمطالبة فذلك  
 حسن وكذلك يستحسن من الحاكم إذا دفعه إليه أن يقول للمدعي قبل أن يثبت أعرض عن  
 هذا كذا في الإيضاح، ويجوز التوكيل بإثبات الحدود من العاقل في قول أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى والإجماع على أنه لا يصح باستيعاء الحد كذا في فتح القدير

**فصل في التعزير** وهو تأديب دون الحد ويحب في جنابة ليست موجبة للحد كذا في  
 النهاية، وينقسم إلى ما هو حق الله وحق العبد، والاول يجب على الإمام ولا يحل له تركه إلا

فبما وقأ علم أنه أنرجر إمعأل قبل ذلأ وبتمعر عله أنه بآور إآبآته بمذع شهد به فهكون مذعبآ شآهآ إآ كآن معآ آآر كذا في النهر القآئق، ذآقو: لكل مسلم إقآمة آتعزير آآب مبآشرة المعصية وآمآ بعد المبآشرة فليس ذلأ لعبر آآآكم، قآل في آعآبة رآى عآبره علفي فآآشه مآوجه للتعزير فعززه بعبر آآآسب فآلمآآسب أن يعزr لمعزr إن عززه بعد العبرآع سهآ كذا في السحر لرقآي، سأل الهندوآني رحمه الله تعآلى عن رجل وآد مع آمرآه رجلآ آآحل له قتلآ قآل إن كآن يعلم أنه ینرجر عن الرد بآالصيحآ والضرر عآ دون السلآح لآ آحل وإن علم أنه لآ ینزآر إآ بآآقل آل له آآقل وإن طآوعته المرآة آل له قتلآ أیضآ كذا في آلهآة، آآكآبر بآطلم وقطآع لطرین وصآآب المآكس وجميع الظلمة والآعوان والسعة ییحآ قیل الكل ویشآب قآتلهم كذا في لهر القآئق، وهكذا في آآآرآآشي وآآسی، ولسموئى أن يعزr عآبه وآمته عآد إیسآة الآدب والآآة إلیه كذا في محیط السرحسی، وآآعزیر آآدی یآآ آقآ بلعید بآقذف وآآوه فآنه یتوقعه علفی الذعوى لآ یقیمه إآ آآآكم إآ أن یآكمآ فیه كذا في معآ القذیر، یآرر فیه الإبرآ والمفر والشهآة علفی الشهآة وآیسمن كسآر آقوقه هكذا في متآوى قآضیحآن، ویثبت آتعزیر بشهآة رجلین أو رجل وآمرآین لآنه من آس آقوق العبد كذا في آآیبی، وهكذا في الكآفی وآآیطی، ورجل آدعى قیل إیسآ شسمة فآآشة أو آدعى أنه ضربه وقآل لى بسة حآضرة في المصر وطلب منه كعبلآ بفسه فآنه یؤآد منه كعبل بفسه إلی ثلاثة آیآم وإن آقآم علفی ذلأ شآهآین أو رجلآ وآمرآین أو شآهآین علفی شهآة رآآین یؤآد منه كقل بفسه آآی یسآ عن آشهور فآذا عدل الشهور یضرب كذا في متآوى قآضیحآن، آتعزیر قد یكون بآآیس وقد یكون بآالصق وتعزیرك الآدن وقد یكون بآلكلآم العنیف وقد یكون بآالضرر وقد یكون بآنظر القآضی إلیه بآنظر صوم كذا في آلهآة، وعآد آبی یوسف رحمه الله تعآلى بآآور آتعزیر لآسلفآن بآآد المال وعآدهآ وبآلفی الآئمة الثلاثة لآ بآور كذا في فآع القذیر، ومعنی آتعزیر بآآد المال علفی القول به إمسآك شىء من مآله عآده مدة لینرجر ثم یعیده آآآكم إلیه لآ أن بآآده آآآكم لفسه أو لیبت آآال كآ بآوهه الظلمة إآ لآ بآور لآآد من المسمنین آآد مآل آآد بعبر سبب شرعی كذا في البهر آرائق، في الشآفی آتعزیر علفی مرآب تعزیر آشرف الآشرف وهم العلوة والآلوة بآالإعآم وهو أن یقول له القآضی بلفسی آك تفعل كذا فینرجر به، وتعزیر الآشرف وهم الأمراء والآهآین بآالإعآم وآآرآلی بآب القآضی وآآصومة في ذلأ وتعزیر الآوسآد وهم السوقیة بآالإعآم وآآر وآیس وتعزیر الآسمة بهذا كله وبآالضرر كذا في آلهآة، وآآآره تسعة وثلاثون سوطآ وآقله ثلاث جلدآت وذكور مشآبآ أن آدآه علفی مآ یرآه الإمام بقدر بقدر مآ یعلم أنه یمزآر به كذا في آلهآة، وبینفی أن ینظر القآضی في سببه فإن كآن من آس مآ یآب به آآد ولم یآب بآرض بآلع آتعزیر آقصى عآبآه ومآآه إآ قآل لآمة العبر أو لآم ولد العبر: یآ زآیة یآب علفه آقصى عآبآت آتعزیر لآن آآد لآ یآب هآهآ لآعدم إآصآن لآقذوف وهآ من آس مآ یآب به آآد، وإن كآن من آس مآ لآ یآب به آآد بآور أن یقول بآیره. یآ آآیث آآی وآب آتعزیر فآلتعزیر مقوص إلی الإمام كذ في آآیط، وصیح حبسه بعد الضرب إآ كآن مآه مصلآة كذا في آعیبی شرح الكآر، وتعزیر مدة آآیس رآآع

إلى الحاكم كذا في المحرر الرائق، أشد الضرب التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف ومن حد أو عزر بمات بسبب ذلك قدمه هدر بخلاف الزوج إذا عزر ووجنه لترك الزينة أو الإجابة إذا دعاها إلى فراشه أو لأجل ترك الصلاة أو الخروج عن البيت فماتت صبر كذا في النهر القائق، ويضرب في التعزير قائماً عليه ثيابه ويسرع منه الحشو والعرو ولا يمد في التعزير ويفرق الصرب على الأعضاء إلا الرأس والفرج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان، هكذا ذكر في حدود الأصل، وذكر في أشربة الأصل يصرب التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع الأول إذا بلغ التعزير أقصاه وموضوع الثاني إذا لم يبلغ كذا في التبيين، الأصل في وجوب التعزير أن كلي من ارتكب مكرراً أو أدى مسلماً بفهم حق بقوله أو بفعله يجب التعزير إلا إذا كان الكذب ظاهراً في قوله كما إذا قال: يا كلب أو يا حنزي أو بحوء فإنه لا يجب التعزير كذا في شرح الطحاوي، وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان، وقيل إن كان المسبوب من الأشراف كالعقهاء والعلوية يعزر وإن كان من العامة لا يعزر وهذا حسن كذا في الهداية، من قذف مسلماً بها فاسق وهو ليس بفاسق أو يا ابن فاسق يا كافر يا يهودي يا نصراني يا ابن نصراني يا خبيث يا سارق وهو ليس بسارق يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يعمل عمل قوم لوط يا من يلعب بالنسب يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث يا مخنت يا خائن يا ابن فحبة يا رنديق يا قريطان يا مأوى البرواني يا مأوى النصوصي عزر، ولو قال، يا تيس يا حبة يا دثب يا حجام يا بهاء يا مواجر يا ولد احرام يا عيال يا ناكس يا مكوس يا سحرة يا كشحان يا صحكة يا موسوس يا ابن الموسوس وأبوه ليس كذلك يا رستاقي وهو ليس كذلك يا مفعد لا يعزر كذا في الكافي، ولو قال يا ابن الفاجرة يا ابن العاسفة عليه التعزير لأنه الحق نوع اثنين به كذا في غاية البيان، ولو قال لفاسق. يا فاسق أو لشارب يا شارب أو لظالم يا ظالم لا يجب فيه شيء كذا في العتبية، ولو قال لرجل صالح دي مروءة: يا لص يا مشرك يا كافر عزر كذا في غاية البيان، إن قال يا بهيد عزر كذا في الوقاعات، وإن قال، يا سقله عزر كذا في الجوهرية السيرة، ولو قال لآخر: يا بني عماد<sup>(١)</sup> يعزر هكذا في السراجية، ولو قال لصالح: يا سفيه عزر هكذا في التمرتاشي، رجل قال لصالح: يا معفوج يا ابن قريطان ذكر للناطقين أنه عليه التعزير، ولو قال، يا فرد يا قواد يا مقامر فمي هذا كله لا يجب التعزير كذا في فتاوى قاضيخان، قل الصدر الشهيد، يجب التعزير في قوله يا مقامر كذا في الخلاصة، ولو قال: يا معفوج فإنه يعزر ولا يجب الحد في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حتى يصوب إلى السبيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون فاذقاً بحال وعليه التعزير لأنه الحق به الشين والمعموج للصروب في الدبر كذا في الظهيرية، ولو قال: يا أبنه أو قال: يا لاشيء أو قال، يا ستور لا شيء عليه ولو قال يا قذر يجب فيه التعزير كذا في الفتاوى الكبرى، إذا أخذ رجل في حادثة فنوى العلماء وجاء إلى حصنه فقال الخصم: أنا لا أعمل به أو قال: ليس كما افتوا وهو جاهل إن ذكر أهل العلم بالتحقيق وجب عليه التعزير وإذا قذف بالتعريض وجب التعزير كذا في الحاوي لمقلسي، الأولى للإتسان عيماً إذا قيل له. ما

يوجب الحد والتعزير أن لا يجنبه قاتلوا ولو قال يا حبيبت لا أحسن أن يكف عنه ولو رفع إلى القاضي يُؤدبه بحور ولو أُجيب مع هذا فقال بل أنت لا بأس كذا في بحر الرثق، عن أصحابنا رحمهم الله تعالى فمن اعتاد فسق دأواع فساد يهدم عليه بيته كذا في السراجية، قال بحر (إسلام) إذا اعتاد سرقة أبواب المد جد يجنب أن يعرر ويطلع فيه ويجلس حتى يبوب كذا في البحر الرائق، من موجب التعزير كتابه المصكوك وأخطوط بالتزوير ومنها لم رجه في أحكام الشريعة وما يوجب التعزير ما ذكر ليس رستم فيمن قنع دس بردوت أو خلق شعر جاريته ومنها لو أكره السلطان رجلاً على قتل مسلم بغير حق وأوعده بعقله إن لم يقضه عقله فانقضاء عني السلطان والتعزير على القتل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ومنها إذا أكره لرجل غيره فزنى يجب على الذي أكرهه التعزير ومن موجب التعزير الرهد البارد كذا في السراجية، إذا أتى بهيمة أو وطني بشبهة أو بضم مسلم أو دفع مديله في السوق عن رأسه عزز هكذا في السراجية، وإذا وجد شهود تعزير عبداً أو كماراً بعدما عرر فمات أو جرحه السياط أو رجع الشهود لا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما كذا في محيط السرخسي، في القيمة قال له يا حسن ثم أراد أن يثبت بالبيته مسقه ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع بيته ولو أراد إثبات مسقه صماً لا يصح فيه الخصومة كجرح شهود إذا قال: رشوته بكذا فعليه رده تقبل البيعة كذا هذا، وهذا إذا شهدوا على فسقه ولم يبينوا وإما إذا بينوا بما يتضمن إثبات حق الله تعالى والعباد فإنها تقبل، كما إذا قال له: يا حسن فما رفع إلى القاضي ادعى أنه رأى يعمل اجنبية أو عافها أو حلاها أو نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهما رآياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن الفاعل كذا في بحر الرثق، إذا ادعى شخص على شخص بدعوى توجب التكفير وعجز المدعي عن إثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء أصلاً إذا صدر الكلام عني وجه الدعوى عند حاكم الشرع أما إذا صدر عنه على وجه نسب أو الإغصاء فإنه يعرر على ما يليق به كذا في البحر الرائق بإقلا عن السراجية، حفي<sup>١</sup> رُحِّل إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى يعرر كذا في جواهر الأحلاطي، صرب غيره يعرر حتى وضربه المنسوب أيضاً يعرر ويبدأ بدفعه التعزير كما دأى منهما كذا في البحر الرائق، يعرر من شهد شرب الشاربين واجتمعون على شبه لشرب وإن لم يشربوا ومن معه ركوة حمر يعرر ويجلس والمسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا يعرر ويجلس، وكذا المسي واغتسل والمناحة يعرر ويحسب حتى يحدثو موبة كذا في البحر الرائق، في الحدية يقيم إذا فطر في رمضان منعداً يعرر ويجلس بعد ذلك إذا كان يحذف منه عوده إلى (فطار) أنها كذا في تنوير الخبائير، رجل قتل حرة حسية أو أمة أو عاتقها أو مسها شهرة يعرر، وكذا لو جامعها بعد نكاح الفرج فإنه يعرر كذا في فتاوى قاصيحات، ولو مكنت امرأة فرداً من نفسها كان حكمها كمن يناد الرجل البهيمة كذا في الجوهرة الثيرة في باب حد الزنا، من يتهم بالقتل والسرقة وصرب أساس مجلس ويخلد في السجن إلى أن يظهر التوبة كذا في فتاوى قاصيحات، سنن أبي بن أحمد عن كذا

(١) قوله أرحِّل إلى مذهب الشافعي، يعرر أي إذا كان ارتكابه لا لغرض محض شرعاً كما أوردته في استنارة خاتمة الهدى مصححه بهراوي.

به دعوى على رجل فسم بجده فادفع أهل عيشته في أيدي الصلوة بغير حق وبغير كفالة  
 فعيدوهم وحبسوهم في السجن وصرىوهم صرياً شديداً وغصبو منهم أعياناً كثيرة بغير حق فلو  
 أنهم صححوها هذه الأمور عند القاضي هل يجب التعزير على هذا الموضع فقال: نعم يعزر كذا  
 في السارخانية ماقلنا عن الشيعة، رجل خدع امرأة رجل أو بنته وهي صغيرة وأخرجها ورزجها  
 من رجل قال محمد رحمه الله تعالى أحبس بهداً تبدأ حتى يردّها أو يموت كذا في المناوى  
 الكبرى، رجل سقى ابناً صغيراً له خمرأ يعزر كذا في السارخانية، لأسماء حرام وفيه التعزير  
 ولو مكّن مرانته أو أمه من العبث بذكره فانزل<sup>(١)</sup> فإنه مكروه ولا شيء عليه كذا في السراج  
 بوهاج، دل أبو نصر السهرسري، فمن قطع يد عبده أو صبيته أو عليه التعزير كذا في الخواص في  
 فصل الثالث في الجنايات، عبيد يطلب البيع من مولاه وهو مقرر أنه يحسن صحبته يعزر لأنه  
 متعنت كذا في المناوى الكبرى

(١) فإنه مكروه لعل مراد كراهة التنزيه فلا يمانى قول المرحوم أن يستعفى بيد زوجته وحدها

## كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب

### الباب الأول في بيان السرقة وما يظهر به

وهي في الشرع: أحد العاقل البالغ نصاباً محرراً أو ما قيمته نصاب ملكاً للغير لا شبهة له فيه على وجه الحقيقة كذا في الاحتيار شرح المختار، ثم إن كانت السرقة بهاراً اعتبرت الخفية ابتداء وانتهاء وإن كانت ليلاً اعتبرت ابتداء فقط كذا في النهر الفائق، حتى لو سبب البيت على سبيل الخفية والاستتار ليلاً ثم أخذ المال على سبيل النعالب والمكابرة جهاراً من المالك بأن استيقظ المالك ودخل عليه بالسلاح وقا تل معه ما منع من أحد المال فرب يقطع أما لو كابر بهاراً بأن نقب البيت على سبيل الخفية ودخل البيت ثم أخذ المال مكابرة ونعالب لا يقطع كذا في محيط السرحسي، أقل النصاب في السرقة عشرة دراهم مصرورية يورث سبعة جبد كذا في العنابية، فإذا سرق ثوب ورثه عشرة دراهم أو متاعاً قيمته عشرة دراهم غير مصرورية فإنه لا قص فيه على الصحيح ولو سرق نصف دينار قيمته النصاب قطع عدداً، ولو سرق ديناراً قيمته النصاب لا يقطع كذا في البحر الرائق وهو سرق عشرة معشوشة وانصه غالبه لا يقطع في ظاهر الرواية هو الأصح كذا في العنابية، ولو سرق ريفوا أو سهرجة أو سنوفة فلا قطع إلا ب تكون كثيرة تبلغ قيمتها نصاباً من الجهاد كذا في البحر الرائق، وإذا وجب نفوق المسروق بعشرة دراهم أهموم بأعز التقود أم يتقد البلد الذي يروج بين الناس في النعالب، روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم يتقد البلد الذي يروج بين الناس في النعالب، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه يقوم بعشرة دراهم أعز النعود حتى لا يجب للمطعم بالشك كذا في المحيط وهو نهار عبد البعض كذا في حرمة المعتين، ولا يقص بمقوم الواحد ولا عند اختلاف للمقومين كذا في المحيط، وثبت القيسة بقول رحبي عدلين لهما معرفة بالقيم كذا في التبيين، وإنما يعتبر كمال النصاب في حق السارق ولذلك إذا سرق عشرة دراهم من عشرة أنفس من كل نفس درهم من بيت واحد يقطع كذا في المحيط، وبشرط أن يكون الخمر واحداً ولو سرق نصاباً من منزلين محتلين فلا قصع والبيوت من دار واحدة بمرة بيت واحد حتى لو سرق من عشرة أنفس من دار كل واحد في بيت على حدة من كل واحد منهم درهماً قطع بخلاف ما إذا كانت الدار عظيمه وبها حجر كذا في البحر الرائق، ولا بد أن يخرج مرة واحدة فلو أخرج بمعه ثم حل وأخرج بمقيه لا يقطع كذا في النهر العائق، ولا بد أن يخرج مرة واحدة حتى لو ابتلع ديدراً في الخمر وحرج لا يقطع ولا ينظر أن يشترط بل يصح مثله كذا في البحر الرائق في السرقة، يقطع الردء والياشر في ظاهر الرواية كذا في الطهريّة، ولو كانوا جميعاً والسارق بعضهم قطعوا إن أصاب كلاً منهم نصاب وهذا استحسان سواء خرجوا معه من الخمر أو بعده في لونه أو حرج هو بعدهم في لونه ولو كان فيهم صغير أو مجنون أو معتوه أو ذو رحم محرم من المسروق منه لم يقطع أحد كذا في النهر الفائق، ولو سرق رجل من

رجل عشرة دراهم ثم مات المسروق منه قورته عشرة نفر كان لهم أن يقطعوا السارق في سرقته فإن غاب بعضهم لم يقطع السارق حتى يحضروا جميعاً ولو وكل رجلًا بطلب كل حق له فآخذ سارقاً قد أقر بسرقة عشرة دراهم من موكله له أن يطلب بما أقر به من المال ولا أقطعه ولو حضر الموكل بعد القضاء للوكيل عليه بالعشرة لم أقطعه كذا في محيط السرخسي، العبد والحرة سواء في القطع كذا في الهداية، السرقة إنما تظهر بأحد الأمرين إما بالبيئة أو بالإقرار فإن كان ظهورها بالإقرار فالقاضي يسأله عن ماهية السرقة فإن بين ذلك فالتقاضي يسأله عن المسروق فإن المسروق إذا لم يكن مالاً لا يجب القطع بسرقته فإن بين جنس المال يسأله عن مقدار المال وهذا إذا كان المسروق غائباً عن مجلس القضاء فإن كان حاضراً في مجلس القضاء ويدعيه المسروق منه فآقر السارق فالقاضي لا يحتاج إلى السؤال عن المسروق وعن مقداره ولكن ينظر إلى المسروق فإن أمكن إيجاب القطع بسرقته أوجب وما لا فلا، ثم يسأله كيف سرق ثم يسأله عن المكان ولا يسأله عن الوقت وإن احتمل تقادم العهد ثم يسأله عن المسروق منه فإذا بين ذلك الآن يقضي القاضي عليه بالقطع ويكتفي بالإقرار مرة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، ويستحب للإمام أن يلقن حتى لا يقر بالسرقة كذا في الظهيرية، وينبغي أن يلقن المقر الرجوع احتياطاً للدرء وإذا رجع عن الإقرار صح في القطع ولا يصح في المال كذا في الاختيار شرح المختار، ولو أقر فقال سرت من هذا مائة درهم ثم قال: وهمت إنما سرت من الآخر لا يقطع لواحد منهما ويرد المال إلى الأول ويضمن مثله للثاني كذا في محيط السرخسي، ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر ببعض المال فلا يقطع كذا في الغيبة، في القدوري إذا أقر بسرقة فقال: سرت هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال: لا أعرف صاحبها لم يقطع كذا في الدخيرة، قال محمد رحمه الله تعالى في إجماع الصغير: رجلان أقرتا بسرقة مائة درهم ثم قال أحدهما: هو مالي لا يقطع واحد منهما ويستوي إن قال أحدهما: هذه المائة قبل القضاء بالقطع أو بعد القضاء قبل الاستيفاء نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الأصل وهذا لأن للاستيفاء في باب الحدود شبهة بالقضاء، ولو أقر أحدهما فقال: سرت أنا وفلان من فلان هذا الثوب الذي في أيديهما ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الأصل وجعلها على وجهين، إما أن صدقه الآخر وفي هذا الوجه ينقطعان بالإجماع، أو أن كذبه الآخر فهو على وجهين. الأول: أن يقول لم أسرق أنا والثوب ثوبنا، وفي هذا الوجه لا قطع على واحد منهما بالإجماع، وإما أن يقول: لم أسرق ولا أعرف الثوب وفي هذا الوجه اختلفوا قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى: يقطع المقر والمسكر لا يقطع إجماعاً كذا في المحيط، ولو صدقه فلان ثم رجع سقط بالاتفاق انقطع عن المقر هكذا في الغيبة، ولو قال أحدهما: سرت هذا الثوب من فلان فقال الآخر: كذبت لم تسرقه ولكنه نعلان قطع المقر ولم يقطع منكر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ولو ادعى رجل على رجل سرقة فأنكر يستحلف فإن أبى أن يحلف لم يقطع ويضمن المال ولو أقر بذلك إقرار ثم رجع عن إقراره وأنكر لم يقطع ويضمن المال كذا في السراج المودج، ولو أقر بالسرقة معال الآخر بل سرقها أنا دونه يقطع من صدقه المسروق منه فإن صدق الأول ثم الثاني فلا قصح ولا ضمان لأن تصديق الثاني هذا تكذيب لذلك كذا في

العتابية، فإن قال المسروق منه بعد ما صدق الأول سم بسرقتها الأول وسرقها الثاني لا يقطع واحد منهما ولا يقضي بأمان على الأول ويقضي به على الثاني كذا في محيط السرخسي، ولو صدق الأول ثم أقر الثاني بصدقه ضمن الثاني، ولو أقر بالسرقة فادعى المالك العصب وعلى انعكس فلا يقطع ويضمن كذا في العتابية، ولو قال: لا وسكت ثم قال بل غصبته مني لا يقضي بأمان وإذا أقر أنه سرق مع هذا لصي أو مع الآخر لا يقطع كذا في محيط السرخسي، ولو أقر أربعة بسرقة فرجع اثنين فلا يقطع وكذا لو أقر اثنين فرجع أحدهما هكذا في العتابية، من أقر أنه سرق هذا الثوب من فلان فآثر المسروق منه بنصف ذلك الثوب للسارق فآل نصف الثوب لك وإنكر السارق ذلك لم يقطع كذا في المحيط، وإذا قال السارق سرقة من فلان وأودعته إلى هذا الذي في يده أو وجبته منه أو غصب مني وكذبه ذو اليد قصع ولم يصدق عليه كذا في العتابية، ولو أقر أنه سرق هو وفلان من فلان ألف درهم قطع المهر عبد أبي حبيفة رحمه الله تعالى في الآخر وهو قوبها ولا يسطر حضور شريك كذا في الظهيرية، في بواذر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال: سرق تسعة دراهم لأبي عشرة لا قطع عليه في قياس قول أبي حبيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، المستقى رجل قال: سرق من من فلان مائة درهم لأبي العشرة المدبر يقطع في العشرة الذنابير ويضمن مائة درهم يريد به إذا ادعى المقر له المالك فهذا قول أبي حبيفة رحمه الله تعالى، وإن قال: سرق مائة لأبي مائتين قطع ولا يضمن يريد به إذا ادعى مقره المائتين كذا في محيط السرخسي، ولو قال: سرق مائتين بل مائة لم يقطع ويضمن المائتين لأنه أقر بسرقة مائتين ورجع عنها فوجب ضمان ولم يجب التقطع ولم يصح الإقرار بالمائة إذا كان لا يدعيها المسروق منه ولو أنه صدقه في الرجوع إلى المائة لا ضمان كذا في فتح القدير، إذا قال: سرق من هذا عشرة دراهم لأبي سرق من هذا عشرة قال أبو حبيفة رحمه الله تعالى: أصح للأول عشرة واقفعه للثاني، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقطع حتى يقر للثاني مرة أخرى ثم رجع إلى قول أبي حبيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي، في المستقى بوقال: سرق من هذا عشرة دراهم لأبي مائتين من هذا قال: أصح لكن واحد منهما عشرة ولا يقطع كذا في الظهيرية، ولو قال: سرق هذا ثوب منه وهو يساوي مائة ثم قال لا ولكن سرق هذا الآخر لم يقطع في قول أبي حبيفة رحمه الله تعالى في الأول ويقطع في الثاني كذا في محيط السرخسي، (يصح إقرار لصي وغصبه بسرقة فإن احتدم أو أحبل أو كانت امرأة فحبلت أو حاصت ثم أقر صاحب الإقرار كذا في المحيط، إذا أقر بالسرقة طائعا ثم قال: المتاع مناعي أو قال: استودعته أو قال: أخذته رهنا يدين لي عليه ترى عنه التقطع كما لو شئت السرقة عليه بالبيئة وإذا مضى العاصي على سارق يقطع بمائة أو بإقرار ثم قال: المسروق منه هذا مناعه سم يسرق مني إذا كنت استودعته أو قال: شهد شهودي بوزر أو أقر هو بالباطل أو ما أشبه ذلك سقط عنه يقطع كذا في المحيط، إذا أقر بالسرقة مكرها فآثره بطل ومن المتأخرين من أننى بصحته كذا في الظهيرية، فادعى عليه بالسرقة إذا أنكر السرقة حكى عن الفقهاء أبي بكر لأعمش أن الإمام يعمل فيه بأكثر رأيه فإن كان أكبر رأيه أنه سارق وإن ادل عليه عذبه ويحور له ذلك وعامة مشايخ رحمهم الله تعالى على أن الإمام من



يعرره كما لو رآه الإمام يحشي مع السرّاق كذا في الدخيرة، ادعى على آخر سرقة كان على المدعي اليقظة وعلى المدعى عليه اليمين والضرب خلاف الشرع ولا يقتضى به لأد فتوى المفتي يجب أن تطابق الشرع، ادعى على آخر سرقة فقده إلى السبطان وطلب من السبطان أن يصبره حتى يمر بأسرقة فصرّب مره أو مرتين ثم أعيد إلى السجن من غير أن يعذب فحاف المحرم فصعد خوف من التعذيب فسنط فمات وقد تحقّق من هذا الحبس عرامة والسرقة ظهرت على يد غيره كان نورثته أن يأخذوا صاحب السرقة بدية أبيه وبعرمة ابني أبي إلى السبطان لأن الكل حصل بتسببه وهو معذّر في هذا انتسبب كذا في اعتناوى الكبير، إذا أقر بأسرقة ثم هرب لا يتبع وإن كان في قوره بخلاف ما إذا شهد عليه الشهود بالسرقة ثم هرب فإنه يتبع في قوره ويقطع كذا في المغيط، إذا مال الرجل أن سارق هذا الثوب فهو لقاؤه ونصب الباء لا يقطع ولو مال. أنا سارق هذا الثوب بالإضافة يقطع كذا في الظهيرية، قال محمد رحمه الله تعالى عبد لرجل في يديه عشرة دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل فإن كان العبد مأموراً له في السحارة أو مكتوباً وأقر بسرقة مسهلركة أو بسرقة فائمة يصح إفرازه في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد المسروق على المسروق منه إن كان المسروق قائماً وإن كان العبد محجور عليه فإن أقر بسرقة مسهلركة صح إفرازه في حق القطع وإن أقر بسرقة مال فائم بعينه في يده فإن صدقه المولى يقطع ويرد المال على المسروق منه وإن كذبه المولى في المال وقال لذل مالي فعلى قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح في حق الملعع وإقال جميعاً فيقطع العبد ويرد المال على مسروق منه هكذا في الدخيرة، وإذا كان ظهور السرقة بالشهادة فإنه يشترط شهاده رجلين عدلين ولا يكتفى بشهادة النساء بانقره من لا في حق القطع ولا في حق المال وأما شهادة النساء مع الرجال فهي مقبولة في حق المال عندنا غير مقبولة في حق الملعع وكذا الشهادة على الشهادة تقبل على المال ولا تنسب على القطع وإذا شهد رجلاً عدلاً بدلت وقاضي يقبل الشهادة على المال والقطع جميعاً وينسأل الشاهدين عن ما به السرقة ثم يسألهم عن المسروق عن جسمه وعن مقداره وإذا لم يكن حاضراً في المجلس فاما إذا كان حاضراً في المجلس فلا يسألها عن المسروق جسم وقدر ولكن ينظر إلى السرقة على نحو ما قبل في فصل الإقرار ثم يسألها كيف سرق ويسألهم عن المكان والوقت والمسروق منه أيضاً فرداً بيها حملة ذلك وعرف القاضي الشهود بالعدالة مضي عليه بالقطع، وإن لم يعرف الشهود بالعدالة فإنه لا يقضي بالقطع ما لم يعرف عن حال الشهود بالنسوة من المركبي ويحبس السارق إلى أن تظهر عدالة الشهود فإن عدلت الشهود بعد ما حبس الشهود عليه إن كان المسروق منه حاضراً يعرضي القاضي بالقطع وإن كان عدلاً لا يقضي بالقطع فإن كان حاضراً قضى عليه بالقطع ثم عذب قبل استبداء القطع لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: يجب أن يكون لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه قولان على قوله الأول لا يستوفي للقطع وعلى قوله الآخر: يستوفي ومنهم من قل: عليه المسروق منه قمع الاستبراء على قوله الأول والآخر جميعاً وإذا شهد شاهداً على سرقة ثم عدا بعد ما ظهرت عدالتهما أو مدا قبل القضاء أو بعد نقض قبل الإمضاء ففي الوجهين جميعاً القاضي لا يقضي

ولا يقضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله آخر يقضي ويعصى وأما إذا فسق أو عيب أو ارتد أو ذهب عقوبتهما فإن كان ذلك قبل القضاء منع القضاء وإن حدثت هذه الأمور بعد القضاء قبل الإمضاء فإنه منع الإمضاء وإذا شهد شاهدان على رجلين أنهما سرقا من فلان وبينا السرقة وأحد الشهود عنيهما غائب لم يوجد ولم يقدر عليه فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يقطع لحاضر فإن جاء الغائب فقدّمه رب المال إلى القاضي والقاضي يأمره بإعادة البيعة هكذا في المحيط، ولو أمر الإمام بقطع سارق فعلى المسروق منه كان عبوه باطلا كذا في الإيضاح، وإذا شهد كافران على كافر ومسلم بسرقة لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرّة واختلفا في ثوبها قتل أحدهما بهيمة وقال الآخر: مردء قبلت الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهذا قال الكرخي: هذا الاختلاف في بابين يتشابهان كالخمرة والصبرة وأما ما لا يتشابهان كالسواد والبيض فلا تقبل الشهادة إجماعاً والصحيح أن الكل على الخلاف ولو شهد أحدهما أنه سرق ثوباً وشهد الآخر أنه سرق بقرّة لا تقبل الشهادة إجماعاً، ولو شهد أنه سرق ثوباً وقتل أحدهما: أنه هروي وقال الآخر: إنه هروي ذكر في نسخ أبي سليمان أنه على الخلاف وذكر في نسخ أبي حمص أنه لا تقبل الشهادة إجماعاً وإذا قال المشهود عليه بالسرقة هذا متاعي كنت استودعته فجحدي أو اشتريته منه أو أقر لي بهذا دري الخلد عنه في جميع ذلك كذا في المحيط، وإذا شهد ثمان أنه سرق هذا المال هذا الرجل وشهد آخران أنه سرق هذا الآخر والمسروق منه يدعي السرقة على الأول فإنه لا يقطع الأول كذا في محيط السرخسي، وإذا شهد الشهود على عبد مائة به سرقة عشرة دراهم أو أكثر والعبد يجمع فإن كان مولاه حاصراً قطع عندهم جميعاً وهل يصح إن كان يستهلكها لا يضمن وإن كانت قائمة ردها على المسروق منه وإن كان المولى عائلاً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن السرقة وإن كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى بالقاضي بالمال ولا يقضي بالقطع سوء كان المولى حاصراً أو عائلاً وإن كان الشهود شهدوا على قرار المادون بسرقة عشرة دراهم قاماضي يقضي بالمال ولا يقضي بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، ولو شهدوا على عبد محجور عليه سرقة عشرة أو أكثر فإن كان عائلاً فلقاضي لا يقضي عليه بشيء، لا بالقطع ولا بإساق عبد أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان الشهود شهدوا على إقرار العبد المحجور بالسرقة والقاضي لا يقبل هذه البيعة أصلاً سوء كان المولى حاصراً أو عائلاً حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعته لأجل الدين ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في الدخيرة في فصل المنفقات، اللص إذا دخل دار رجل وأخذ المتاع وأخرجه منه أو يقنه وفي نواذر ابن سماعة قال محمد رحمه الله تعالى اللص إذا كان يقب البيت فرآه صاحب البيت صاح به فإن ذهب وإلا فله قتله وقال محمد رحمه الله تعالى: في نواذر ابن رستم إذا رآه يقب بيته فقتله يغرم دينه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسمعه قتله ولا يغرم دينه، ذكر في مجرد وفي نواذر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في اللص إذا دخل دار رجل فعلم به صاحب الدار وعلم أنه لا يقدر أن يأخذه بيده له قتله سوء.

دخل عليه مكابرة أو غير مكابرة وهو يريد أن يسرق ماله فقله فلا قود عليه ولا دية كد في محيط السرخسي، في فتاوى أهل سمرقند سارق جحر جدار رجل ولم ينفذ الخفرة حتى علم صاحب البيت فالتقى عليه حجراً فقتله فعلى عاقلته الدية وعليه الكفارة كذا في الذخيرة، وفي فتاوى أبي الثلث رجل طلع على حائط رجل وعلى الحائط ملاءة محاف صاحب الحائط أنه إن صاح به بأحد الملاءة ويذهب هل يحل له أن يرميه قبل بسعه ذلك إذ كانت الملاءة تساوي عشرة دراهم فصاعداً، قال النفقة أبو الثلث: أصحاب لم يقدروا هذا بتقديرين أطلقوا أن له أن يرميه، وفي جنائات المجمع الصغير رجل دخل على رجل ليلاً فسرقه ثم أخرج السرقة من الدار فاتبعه الرجل وقتله فلا شيء عليه قتلوا أراد به إذا كان لا ينفذ على سرده السرقة إلا باقتل إذا كانت الحالة هذه يباح القتل ولا ضمان على القاتل وفي النسفي إذا كان مع رجل رعييف فأراد رجل أن يأخذه منه وسعه أن يقتل بالسيف إذا كان يحاف على نفسه الجوع وكذلك الماء يشربه كذا في المحيط، من معروف بالسرقة وحده رجل يذهب في حوائجه غير مشعول بالسرقة لا يجوز له أن يقتله ولكنه يأخذه ويأثم به إلى الإمام حتى يستتيه بإخيس كذا في الظهيرية، السارق إذا صاح به رب المال فهرب لا يحل لمصاحب المال أن يتبعه ويصرمه إلا إذا ذهب بماله لمحمداً يحل له أن يتبعه ويضربه بالسلاح حتى ينقي ماله كذا في المحيط، يستحب للمدعي أن يدعي بلفظ الأخذ دون السرقة وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ الأخذ دون السرقة أو يقولوا: هذا المال لطلال دون السرقة وكذا يستحب للشهود أن يشهدوا بلفظ أم<sup>(١)</sup> ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك بالسرقة أيضاً كذا في المراجعة، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيمن ادعى على آخر سرقة ونكر المدعي عليه يستحلف وإن نكل يقضى عليه بالمال دون القطع كذا في الظهيرية، وكذا لو رجع عن الإقرار وكذا في الشهادة بعد حين لا يقطع ويضمن كذا في العتبية، شهدا مقطوع ثم قالا: بل آخر لا يقطع ومسا ندية لأول ولو شهد آخران على رجوعهما لا تفصل شهادتهما ويقطع، شهدا على إقراره وهو ساكت أو سكر لا يقطع، شهد أربعة فراجع اثنان وشهدا على آخر لا يقطعان ويقضى بلدلى على لأول كذا في الشارحانية

### الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه ولله ثلاثة فصول

**الفصل الأول في القطع لا قطع فيه** يوجد ثمانية أساحاً في دار لإسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والرنينخ والمرة والورة وبدخل في السمك المالح<sup>(٢)</sup> والنصري كذا في الهداية، وهكذا في الكافي والاحتيار، ويقطع بالساح وغداً والأنوس والصندل والعصوص الأخضر والياقوت والبرجد كذا في الكافي، ويقطع في الجواهر كلها كذا في العتبية، فأما الذهب والفضة واللؤلؤ والفيروز فقد روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا سرقها على الصورة التي توجد صالحة وهو المختلط بالحجر واستررب لا يجب القطع وفي ظاهر الرواية يجب القطع على كل حال وإن جعل من الخشب الذي لا قطع فيه باباً أو كرسيّاً أو سريراً يجب

انقص بسرقة وفي الخشيش والفصص والنوري كما لم يوجب القطع قبل العمل لم يوجب بعد العمل حتى لو اُخذ منها حصير وسرق لا يقطع كذا في المحيص، وإذا غلبت الصصة على الأصل في الحصير كما في الحصير البعدادية والجرحانية قلنا: يقطع أيضاً كذا في الكافي، وإذا يقطع في الأبواب إذا كانت في الحرر وكانت خفيفة لا يشغل حملها على الواحد لأنه لا يرغب في سرقة الثقبيل من الأبواب وإن كانت مركبة على أبواب لا يقطع فيها كذا في التبيين، ولا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد كاللبن واللحم والفواكه الرطبة كذا في الهداية، أما النافكة السليسة التي تبقى في أيدي الدس كالجور والور فإنه يقطع فيها إذا كانت محررة ولا قطع في النافكة على الشجر والزرع الذي لم يحدد وإذا قطعت النافكة بعد استحكامها وحصدت الحطة وجعلت في حظيرة وعليها باب مغلق قطع فيها كذا في السراج الوهاج، ولا فرق في عدم القطع باللحم من كونه مملوحاً قديماً أو غيره كذا في فتح القدير، إذا سرق من آخر طعاماً ما والسنة سنة قحط لا يجب القطع بسرقة سواء كان طعاماً يتسارع إليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان محرراً أو لم يكن وإن كانت السنة سنة حصص إن كان طعاماً يتسارع إليه الفساد فكذلك الجواب وإن كان طعاماً لا يتسارع إليه الفساد وهو محرز قطع فإن مشايحنا رحمهم الله تعالى: والجواب في الثمار على هذا التفصيل أيضاً إذا كانت السنة سنة قحط لا يجب القطع في سرقة الثمار سواء كان ثمر يتسارع إليه الفساد أو لا يتسارع وسواء كان الثمر على رأس شجر أو كان محرزاً وإن كانت السنة سنة حصص إن كان ثمر يتسارع إليه الفساد لا يجب انقص سواء كان محرراً أو لم يكن وإن كان ثمر لا يتسارع إليه الفساد وهو محرر ففيه القطع كذا في الذخيرة، ويقطع في الخبث كذا في الأدهان والطيب والعود والنسك وكذا إذا سرق قطناً أو كتناً أو صوفاً قطع وكذا إذا سرق حنطة أو شعيراً أو دقيقاً أو سويقاً أو سمناً أو قمر أو زبيباً أو زيتاً فإنه يقطع وكذا يقطع في الأمتعة الملبوسة والمعمولة وجميع الأراضي من الحديد والفضة والرماس والخشب والادام والفرطيس والسكاكين والمقاييس والموازين والأرمان ولا قطع في الحجارة كذا في السراج الوهاج، ولا يقطع في الرخام ولا في الفدور من الحجارة والملح كذا في التبيين، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا قطع في القرون معمولة كانت أو غير معمولة ودر سرق مخله بأصلها أو شجرة بأصلها من البستان وهي تساوي عشرة لا قطع فيها كذا في السراج الوهاج، وفي الخلل والعسل يقطع اتفاقاً كذا في شرح مجمع البحرين، سرق باع من تاجر أهل العدل بينهم لا يقطع كذا في انتشارحانية، ويقطع في السكر إجماعاً كذا في الهداية، روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقطع في العجاج ما لم يحمل منه شيء، وقال أصحابنا رحمهم الله تعالى: يجب أن لا يقطع في معمول العجاج وغير معمول لأنه محلل في كونه ملاً وقالوا: يجب أن يكون هذا الجواب في العجاج الذي هو من عظام الجمل ولا يقطع في غير معمول لأنه يوجد مباحاً ويقطع في معمول لأن الصصة تحلب عليه فصار كالخشب إذا عمل كذا في الإيضاح، وضاهر الرواية في الزجاج أنه لا يقطع كذا في فتح القدير، ولا قطع في سرقة الصيد وحشياً كان أو غير وحشي سواء كان صيد البر أو صيد البحر كذا في السارحانية في فصل شرائط القطع، ولا قطع في الحناء ولا في البعول والريحان الرطب ولا قطع في التبن والماء والسوى

ولا في جلود السباع المذبوحة إلا أن يجعل بساطاً أو مصلى ولا في الإناء وقدر فيه طعام كذا في العنابية، ولا قطع في سرقة الخمر والخزير من الذي ولا قطع في الباري والصقر وسائر الطيور ولا في الوحوش ولا في الكنب والقهقهة ولا في الكلب والقهقهة ولا في الدجاج والبط والحمام كذا في التمر نسي، ولا شربة على ثلاث مراتب، حلال كاستقاع ونحوه فيه القطع، وشرب ببيع التمر والزبيب والصحيح أن فيه القطع، والخمر لا يجب فيها للقطع ويقطع في السبس ولا قطع في الطيور والدف والرمار وكل شيء، للسلاهي كذا في السراج الوهاج، لا قطع في الطبل والبربط هذا إذا كان حبل لهو وأما إذا كان طبل العزقة فقد خلت اشايح رحمهم الله تعالى في وجوب القطع بسرقته إذا كان يساوي عشرة واختار المصنف الشهيد رحمه الله تعالى أنه لا يجب القطع كذا في المحيط، وهو الأصح وفي التوالجية وهو المختار كذا في لهر الفانس، ولا ينقطع في الشربة والخبر كذا في السراج الوهاج، في فوائد أبي يوسف رحمه الله تعالى لا قطع في الرب والحلاب كذا في المعني شرح الكنتور، ولو سرق ذبي من ذبي حمرأ لم ينقطع كذا في الإيضاح، ولا في سرقة الشطرنج وإن كان من ذهب والبرد كذلك كذا في المحيط، ولا قطع في سرقة المصحف وإن كان عليه حلقة يساوي ألف درهم وكذا لا قطع في كتب الفقه والنحو واللغة ولشعر كذا في السراج الوهاج، ولو سرق الجلد والأوراق قبل الكتابة ينقطع كذا في محيط السرخسي، ويقطع في سرقة دفاتر الحساب كذا في المحيط، المراد بذلك دفاتر عدد مضمي حسابها وأما إذا لم يحص لم ينقطع أما دفاتر التجار ففيها للقطع لأن المقصود الورق كذا في السراج الوهاج، ولا قطع في قصب الشهاب ولو اتخذه شهاباً ثم سرقه قطع كذا في الدخيرة، لا قطع في صليب الذهب والعصاة وكذا الصم من الذهب والعصاة وأما الدراهم التي عليها السمانيل فإنه ينقطع فيها لأنها ليست معدة للعبادة كذا في الجوهرة البيرة، ويعطى في الزعفران والورس والعنبر والوسمة والكنتور كذا في العنابية، ولا ينقطع بعيد كبير أي غير يصر عن نفسه ولو ناساً أو مجنوناً أو أعرجاً لأنه ليس سرقة بل إما عصب أو خداع كذا في سهر المعانيق، ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي ليس بمجير ولا معبر عن نفسه بالإجماع كذا في فتح القدير، في المسقى إذا سرق عبداً صغيراً قيمته خمسة دراهم وفي أذنه لؤلؤة تساوي خمسة دراهم قطعت كذا في المحيط، من كان له على غيره عشرة دراهم فسرق من بينه مثلها إن كان دينه حالاً لم ينقطع وإن كان مؤجلاً فالقياس أن ينقطع وفي الاستحسان لا ينقطع ولا فرق بين أن يكون الذي أحذه بقدر ماله أو أكثر أو أقل وإن سرق منه عروصاً تساوي عشرة قطع وأما إذا قال أحذه رهناً بحقي أو قضاءً بحقي وصرح بذلك درئ عنه الحد بالإجماع وإن أخذ صتماً من الدراهم أجود من حقه أو أردأ لم ينقطع كذا في السراج الوهاج، وإن سرق من خلاف جس حقه نقد لا ينقطع في الصحيح هكذا في التبيين، وإن سرق حلياً من فضة وعليه دراهم أو حلياً من ذهب وعليه دنائير فإنه ينقطع وإن كان للتاع أو الخبي قد استهلكه السارق فوجب عليه قيمته وهو مثل الذي عليه من الذهب فإنه ينقطع أيضاً كذا في السراج الوهاج، ولو سرق المكاتب أو العبد من عريم المولى قطع إلا أن يكون المولى وكلهما بالقبض بحيث لا يجب القطع ولو سرق من غريم أبيه أو غريم ولده الكبير أو غريم مكانيه قطع ولو سرق من عريم ابنه الصغير لا ينقطع كذا في عاية البيان، لو سرق

من عريم عبده لثاؤون الذي عليه دين قطع وإن لم يكن على العبد دين فالمالك فيه لا يقطع فيه إذا كان من جنس حقه كذا في الإصباح، إذ وقعت السرقة على شيئين أحدهما ما يجب انقطاع فيه والآخر ما لا يجب فيه الأصل أن ما هو المقصود بالسرقة إذا كان مما يجب فيه القطع ويبلغ نصاباً يقطع بالإجماع وإن كان ما هو المقصود بالسرقة مما لا يقطع فيه لا يقطع وإن كان معه غيره مما يقطع فيه ويبلغ نصاباً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، ولو سرق إناء فضة قيمته مائة وفيه سبب أو طعام لا يفتى أو ليس لا يقطع وإن حضر إلى ما في الإناء ولا يقطع على سارق الصبي الحر وإن كان عليه حلية وهذا قولهما رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يقطع إذا كان عليه حلية وهو نصاب والخلاف في الصبي الذي لا يمشي ولا يتكلم كذا يكون في يد نفسه أم إذا كان يتكلم ويمشي فلا يقطع على سرقة بالإجماع وإن كان عليه حلية كثيرة كذا في السراج الوهاج، في استثنى إذا سرق كساً في عفه طوق قيمته مائة درهم ثم أقطعه وإن سرق حملاً قيمته تسعة وعليه إكاف قيمته درهم يقطع وإن سرق كوراً فيه غسل قبعة الكور تسعة دراهم وقبعة الغسل درهم يقطع، وفي الأصل إذا سرق حلية من حمر والظرف يساوي عشرة فلا يقطع، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه إذا شرب الخمر في الحر ثم أخرج الظرف والظرف مما يقطع في سرقته يقطع كذا في الدجيرة، سرق قميصاً وفيها ماء يساوي عشرة لا يقطع ولو شرب الماء الذي في الإناء في الدار ثم أخرجها فأرغاً يقطع كذا في الغنية، قال القسوري: إذا سرق مندلاً به صورة دراهم فعليه انقطاع يريد به المنديل الذي يشد فيه الدرهم عادة كذا في المحيط، ولو سرق ثوباً لا يساوي عشرة دراهم ووجد في جيبه عشرة دراهم مضروبة ولم يعلم بها لم أقطعه وإن كان يعلم بها فعليه لقطع ولو سرق جرباً فيه مال أو جوالقاً فيها مال أو كيساً فيه مال يقطع كذا في المبسوط، ولو سرق سبباً إن كان متصوفاً لا يقطع وإن كان ملفوفاً يقطع كذا في السراج الوهاج، لا يقطع على حائل ولا حائنة ولا منتهب ولا محتلس ولا يقطع على التلبس عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الهداية، ولو سرق من القبر دراهم أو دنانير أو شيئاً غير الكفن لم يقطع بالإجماع كذا في السراج الوهاج، اختلف مشايخنا رحمهم الله تعالى فيما إذا كان القبر في بيت مقفل والأصح أنه لا يقطع سواء يمش الكفن أو سرق مالاً آخر من ذلك البيت وكذا إذا سرق الكفن من تابوت في القافلة لا يقطع في لأصح كذا في بكائي، ولو سرق ما اشراه من يد ابتاع في مدة الخيار فلا يقطع عليه ولو أوصى به بشيء يسره قبل موت الموصي يقطع وإن سرقه بعد موت الموصي وقبل العبور لم يقطع كذا في السراج الوهاج، ولا يقطع على من سرق من العتائم ولا على من سرق من بيت مال المسلمين حراً كان أو عبداً كذا في الغنية، ولا يقطع في مال للمسروق فيه شركة كذا في التبيين، وإذا قطعت يد السارق وردّ المئاع على صاحبه ثم سرق مرة أخرى لم يقطع عندما استحسن أن كذا في المبسوط، وكذا لو سرقه من سرق آخر لم يكن له ولا لرب المال أن يقطع «سارق» الذي كذا في محيط السرخسي، الأصح أنه إذا لم تبدل العير وكان بحاله لا يقطع ثانية عندما وإن تبدلت عيره قطع كما لو كان قصاً فصار عراً أو كان عراً فصار ثوباً فإنه يقطع بالإجماع كذا في شرح الطحاوي، ولو سرق مائة فقطعت

يده فيها، وردت إلى مالكها ثم سرق ثانياً لم يقطع وإن سرقها مع ماله أخرى تقطع رجله سواء كانتا محدطتين أو متميزتين كذا في الظهيرية، إذا سرق دعباً أو فصة فقطع فيها ورد العيب على صاحبها فجعل المسروق منه آتية أو كاتب آتية فصرها دراهم ثم عاد فسرقها لا يقطع عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومالاً، يقطع كذا في شرح الطحاوي، في كفاية البيهقي سرق ثوباً محاطه ثم رده فتنقص مسرق المنقوص لا يقطع كذا في التنوير العاتق، ولو سرق بكرة وقطع فيها ثم ردها على المالك فولدت في يد المالك وبدأ ثم سرق سولت قطع ولو قطع في غير ورد العيب على المالك وباعه المالك من إنسان ثم اشتراه فعاد السارق وصرقه ثانياً لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في الكتب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها فالعراقيون من مشيخت بقويون لا يقطع ومشايخ ما وراء النهر يقولون يقطع كذا في الظهيرية، وكذا إذا باعه من السارق ثم اشتراه منه هكذا في النهر العاتق، أهرر ركاه ماله ليؤذي إلى العمراء فسرقها غني أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار كذا في العياثية، ولا يقطع السارق من مال لخرابي المستأمن عندما استجساناً، رجل من أهل العدل اعار في عسكر أهل البغي ثياباً مسروقة من رجل منهم مالاً فجاء به إلى الإمام العدل قال لا تقصمه لأن لأهل العدل أن يأخذوا مال أهل البغي على أي وجه يقدرون على ذلك ويمسكوه إلى أن يتوبوا أو يموتوا فيرد على ورنتمهم فتسكت الشبهة في أخذه بهذا الطريق وكذلك لو اعار رجل من أهل البغي في عسكر أهل العدل لم يقطع أيضاً لأن أهل البغي يستحلون أموال أهل العدل وثأويهم وإن كان دسداً فإذا انصم إليه المصلحة كان بمصلحة باوئل صحيح ولو أن رجلاً من أهل دار العدل سرق مالاً من آخر وهو ممن يشهد عليه بالكفر ويستحل ماله ودعه قطعته لأن الثأويل ههنا تجرد عن المصلحة ولا مضرب بالتأويل يدون لمصلحة ولهذا لا يسقط لصحان به فكذلك القطع وهذا لأنه تحب حكم أهل العدل فيمكن إمام أهل العدل من استيفاء القطع عنه بخلاف الذي هو في عسكر أهل البغي فإن يد الإمام العدل لا تصل إليه كذا في المبسوط.

**الفصل الثاني في الحرر والأحد منه** حرر على ضربين: حرر لمعنى فيه: كالجوت والدور ويسمى هذا حرراً بالمكان وكذلك القساطيط والخوانيت والخيم كل هذه الأشياء تكون حرراً وإن لم يكن فيها حائط سواء سرق من ذلك وهو مفتوح أبواب أو لا باب له لأن المصنف يقصد به الأحرار ولا أنه لا يحب القطع إلا بالإخراج بخلاف الحرر بالمحافظة حيث يحب القطع فيه بمجرد الواحد.

**وحرر بالمحافظة** كمن حبس في الطريق أو في الصحراء أو في المسجد وعنده متاعه فهو محرر به هذا إذا كان الحائط قريباً منه وأما إذا بعد فليس بحافظ وحده القرب أن يكون بحيث يراه ويحفظه ولا فرق بين أن يكون الحائط مستنقظاً أو مانعاً والمتاع تحته أو عده هو الصحيح كذا في لسراج الوهاج، لو جمع متاعه في صحراء ولم يسم على متاعه وإن نام عده فسرق منه يقطع إذا نام حيث يراه ويحفظه كذا في محيط السرحسي، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى: كل شيء معتبر بحرر مثله كما إذا سرق الدابة من الأصطبل أو الشاة من الحظيرة فإنه يقطع، وإذا سرق الدراهم أو الحلبي من هذه المواضع لا يقطع، وفي الكرخي ما كان حرراً النوع فهو حرر لكن

نوع حتى جعلوا شريعة يقال وقواصر التمر حرراً للدراهم والدنانير والمولود قال وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج، قال شمس الأئمة: هذا هو المذهب عندنا كذا في الظهيرية، وفي الحرز بالمكان لا يحتسب الإحراق بالحفظ هو الصحيح كذا في الهداية، إذا سرق من الحمام ليلاً قطع وبالنهار لا وأما ما اعتاده الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار كذا في الاختيار شرح المختار، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن سرق ثوباً من تحت رجل في الحمام يقطع كما لو سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده وعندهما لا يقطع وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا في الكافي، ما كان محرراً بالأبنة ناذن له في دخوله فسرق هذا المأذون في الدخول شيئاً لم يقطع ولم يكن حرراً في حقه وإن كان ثمة حافظ أو كان صاحب المنزل نائماً عليه، وما كان من هذه الأبنة يدخل بلا إذن متى شاء ولا يمنع فهذا والغناء في البرية واحد يصير محرراً بحافظ وذلك كالساجد والطرق كذا في الإيضاح، إن شق الحمل فسرق منه أو أدخل يده في صندوق فآخذ المال قطع كذا في التبيين، ولو سرق الإبل من الطريق مع حملها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها أو لا لأن هذا مال ظاهر غير محرر وكذا لو سرق الجوارق بعينها لم يقطع ولو شق الجوارق فأخرج ما فيها إن كان صاحبها هناك قطع وإلا فلا فإن كانت الجوارق موضوعة على الأرض فسرق الجوارق مع المتاع إن كان صاحبها هناك بحيث يكون حافظاً له قطع سواء كان نائماً أو يقظان كذا في السراج الوهاج، إذا سرق من القطار بعيراً لا يقطع ويستوي إن يكون معه سائق أو قائد يسوقه أو يقوده أو لم يكن فسم بجمل القطار محرراً بالسائق والقائد وإن كانا حافظين له لأن للمال إما يصير محرراً بالحافظ إذا كان قصده الحفظ وأما إذا كان قصده شيئاً آخر والحفظ يحصل بطريق التبعية فلا حتى لو كان مع القطار من يتبعه للحفظ يقطع كذا في الذخيرة، ولو أخذ السارق في الحرز قبل أن يخرج به وقد حمله أو لم يحمله فلا قطع عليه ولو رمى إلى صاحب له خارج الحرز فأخذ المرمي إليه فلا قطع على واحد منهما ولو ناول صاحبه من وراء الجدار ولم يخرج هو به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا قطع على واحد منهما، قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يقطع الداخل ولا يقطع الخارج إذا كان الخارج لم يدخل يده إلى الحرز ولو كان الخارج أدخل يده في الحرز فأخذه من الداخل فلا قطع على واحد منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: أقطعهما كذا في فتاوى الكرخي، ولو وضع الداخل المال عند الثقب ثم خرج واحد لم يذكره محمد رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يقطع ولو كان في الدار نهر جار فرمى المتاع في النهر ثم خرج وأخذه إن خرج بقوة الماء لا يقطع وإن خرج بمشركه الماء قطع ذكره الإمام الترمذاني، ولكن ذكر في المبسوط في إخراج الماء بقوة جريه الأصح أنه يلزمه القطع كذا في النهاية، وإن ألقاه في الطريق ثم خرج فأخذه فهذا على وجهين، إن رمى به في الطريق بحيث يراه ثم خرج فأخذه قطع وإن رمى به بحيث لا يراه فلا قطع عليه وإن خرج وأخذه إذا حمله على حمار وساقه فأخرجه يقطع بذلك كذا في السراج الوهاج، من سرق سرقة فلم يخرجها من الدار لم يقطع وهذا إذا كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغني أهل البيوت عن الانتفاع بصحن الدار وإن كانت كبيرة وفيها مقاصير أي حبر ومنازل وفي كل مقصورة سكان ويستغني أهل المنازل عن الانتفاع بصحن الدار وإنما



ينتفعون به انتفاع السكة فسرق رجل من مقصورة شيئاً يقطع كذا في الكافي، ولو نخب البيت ثم خرج ولم يأخذ شيئاً ثم جاء في ليلة أخرى ودخل وأخذ شيئاً إن كان صاحب البيت قد علم بالنقب ولم يسمه أو كان النقب ظاهراً براه الطارقون وبقي كذلك فلا يقطع عليه إلا قطع كذا في السراج الوهاج، سارق دخل مع حمار منزلاً فجمع للثياب وحمئها ثم خرج من المنزل وذهب إلى منزله فحرج الحمار بعد ذلك وجاء إلى منزله لم يقطع، وكذا لو علق على طائر شيئاً وترك في المنزل فصار إلى منزله بعد ذلك فأخذ منه كذا في الفتاوى السراجية، ولو سرق مالاً من حرر فدخل آخر الحرر وحمل سارق والمال معه قطع المحمول حاصلاً ولو أخرج نصاباً من حرر دفعته فصاعداً إن تحلل بهما اطلاع المالك فأصلح النقب أو أعلق الباب فالأحرج الثاني سرقة أخرى ولا يجب القطع إذا كان المخرج في كل دفعة دون النصاب وإن لم يتحمل ذلك قطع كذا في السراج الوهاج، ولو سرق من السطح ما يساوي نصاباً يقطع، رجل نخب حائطاً يعبر إحد المالك ثم غاب فدخل سارق البيت وسرق شيئاً اختار أنه لا يضمن الناقب، سرقة السارق كذا في الخلاصة، ولو سرق ثوباً بسط في السكة لا يقطع وكذا لو سرق ثوباً بسط على خص إلى السكة وإن بسط على الحائط إلى اندار أو على الخص إلى السطح قطع كذا في الظهيرية، وإن نخب البيت وأدخل يده فيه فأخذ شيئاً لم يقطع وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ومن أصحابنا من قال في هذه المسألة هذا محمول على البيت الكبير الذي يمكن الدخول فيه من النقب أما إذا كان صغيراً لا يمكن دخوله من النقب فادخل يده فيه وأخذ المال قطع إجماع وإن أدخل يده في صندوق الصيرفي أو في كم غيره بأحد المال قصع كذا في السراج الوهاج، جماعة رملوا حائطاً أو بيتاً فسرق بعضهم من بعض متاعاً وصاحب المتاع يحفظه أو هو تحت رأسه لم يقطع كذا في السراجية، وإذا سر صرة خروجة من النكم وأخذ الدراهم لم يقطع وإن أدخل يده في النكم فطرحها قطع ولو حل الربط يقطع في الوجه الأول وفي الوجه الثاني لا يقطع كذا في الكافي، في المسقى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في لفشاش: وهو الذي يهيء لخلق بيت ما يعتقه به إذا فش نهاراً وليس في البيت ولا في الدار أحد واحد المتاع لا يقطع وإن كان فيها أحد من أهله فأخذ المتاع وهو لا يعلم قطع وكذلك إذا فش بلباً في أسواق لم يقطع ونقفاً لا يقطع وهو الذي يعطى الدراهم لينظر إليها فيأخذ منها وصاحبه لا يعلم، في لحاوي إذا كان باب الدار مردوداً غير معلق فدخلها السارق حفية وأخذ المتاع حفية قطع ولو كان باب الدار مفتوحاً فدخل نهاراً وسرق لا يقطع، ولو دخل ليلاً من باب الدار وكان الباب مفتوحاً مردوداً بعد ما صلى الناس العتمة وسرق حفية أو مكابرة ومعه سلاح أو لا وصاحب الدار يعلم به أو لا قطع ولو دخل اللص دار إنسان ما بين العتمة والعتمة والناس يدهسون ويحجرون فهو بمنزلة النهار وإذا كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص والنص لا يعلم أن فيها صاحب الدار أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم قطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع ولو كان إنساناً ليلاً حتى سرق متاعه قطع ولو كان نهاراً فنقب بيته سراً وأخذ متاعه مثالبه لا يقطع والقيس أن لا يقطع في الفصلين لكننا استحسننا في الفصل الأول وقبلنا: بوجوب القطع كذا في محيط، ولو أخرج شاة من

الحرر فثبعتها أخرى ولم تكن الأولى نصيباً فلا قصع عليه كذا في السراج الوهاج، وإذا سرق شاة أو بقرة أو فرساً من المرعى لا يقطع هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل قال شيخ الإسلام: إلا أن يكون عليها راع يحفظها وفي البقالي أنه لا قطع في المواشي في المرعى وإن كان معها الراعي لأن الراعي ينصب لأجل الرعي لا لأجل الحفظ فلا تصير محروزة بالراعي فإن كان معها سوى الراعي من يحفظها يجب القطع وعليه الفتوى، وإن كانت العنم تأوي إلى بيت بالليل قد بني لها عليه باب مغلق فكسره ودخل فسرق منه شاة قطع، وفي البقالي وقيل: لا يعتبر الملق إذا كان الباب مردوداً إلا أن يكون مسدداً في الصحراء كذا في الدخيرة، بأوي بالليل إلى حائط قد بني لها عليه باب وهناك من يحفظها وكسر الباب ليلاً وسرق بقرة فقادها أو ساقها أو ركبتها حتى أخرجها قطع، لخذ حضيرة من حجر أو شوك وجمع فيها الأعنام وهو نائم عندها يقطع سارقها قال محمد رحمه الله تعالى: إذا جمع العنم في حضيرة أو في غير حضيرة وعيها حائط أو ليس عليها حائط بعد أن جمعها في موضع قطع سارقها كذا في الحاوي، وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أنه إذا جمعها في مكان أعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان معها حائط أو لم يكن كذا في المحيط، وهو الصحيح هكذا في الدخيرة، من سرق من أبويه وإن عليا أو ولده وإن سعل أو ذي رحم محرم منه كالأخ والأخت والعمة والخالة والعمة والخالة لا يقطع ولو سرق من بيت ذي الرحم المهرم متاع غيره لا يقطع ولو سرق مال ذي الرحم المهرم من بيت غيره يقطع كذا في فتح القدير، ولو سرق من أمه أو أخته رضاعاً يقطع كذا في الكافي، وإذا سرق أحد الزوجين من الآخر لم يقطع وكذلك إذا سرق أحد الزوجين من حرر خاص للآخر لا يسكنان فيه كذا في غاية البيان، ولو سرفت المرأة من زوجها أو سرق هو منها ثم طلقها ولم يدخل بها فباعت بغير عدة لا يقطع واحد منهما لو سرق من امرأته للمبتوتة أو المختلعة إن كانت في العدة لم يقطع سواء كان طليقة أو صفتين أو ثلاثاً وكذا إذا سرفت هي من بيت زوجها وهي في العدة فلا قطع عليها كذا في السراج الوهاج، ولو أباها بعد السرقة وانتقضت عدتها ثم رفع الأمر إلى القاضي لا يقطع كذا في التبيين، إذا سرق من أجنبية أو سرفت من أجنبي ثم تزوجها قبل المرافعة إلى الإمام ثم ترفع الأمر إلى الإمام وأقر اسرق فالقاضي لا يقطع كذا في الدخيرة، وإن تزوجها بعد القضاء لم يقطع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج، إذا سرق من امرأة قد حرمت عليه بتقبيل أمها أو ابنتها قطع كذا في المحيط، ولو سرق من بيت الأصهار أو الأختان لم يقطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقطع والخلاف فيما إذا كان البيت لبحن أم إذا كان للبيت فلا يقطع انعاقاً وكذا في مسألة الصهر إذا كان البيت للزوجة لا يقطع إجماعاً كذا في الجوهرة السيرة، الخنثى زوج كل ذي رحم محرم منه كزوج البنت والأخت وكل ذي محرم من الخنثى، والصهر من حرم عليه بالمصاهر كأم المرأة وابنتها وكأمة الأب وكل ذي رحم محرم من أولادها كذا في المحيط، ولو سرق العبد من مولاه لا يقطع وكذلك لو سرق من أبي مولاه أو أمه أو ذوي رحم محرم منه أو من امرأة مولاه وكل ما لا يقطع المولى بالسرقة منه فعبده بمهرلته كذا في محيط السرخسي، ولا فرق بين أن يكون العبد مدبر أو مكاتباً أو مادوناً أو أم ولد سرفت من

مولاهما كذا في السراج الوهاج، وكذلك المولى إذا سرق من مال مكاتبه لو عبده المادون ويقطع بالسرقة من العبد لأنه بمنزلة المودع فيما في يده ويقطع السارق من المودع كذا في محيط السرخسي، ولا يقطع على الضيف إذا سرق ممن أصافه كذا في الهداية، ولا يقطع على خادم القوم إذا سرق متاعه ولا على أجير سرق من موضع أدن له في دحوله وإذا آجر داره من رجل فسرق المؤجر من المستأجر أو المستأجر من المؤجر وكل واحد منهما في منزل عنى حدة يقطع السارق منهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما إذا سرق المؤجر من المستأجر فلا يقطع وإن سرق المستأجر من المؤجر يقطع بالإجماع إذا كان في بيت مفرد كذا في السراج الوهاج.

**الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته:** تقطع يمين السارق من الزيد وتخصم وثمان الرهت وكففة الجسم على السارق عندما كذا في البحر الرائق، فإن سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى وإن سرق ثالثاً لم يقطع وخلد في السجن حتى يتوب هذا استحسان ويعزر أيضاً ذكره المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الهداية، وللإمام أن يقتله سبسة نسبه في الأرض بالفساد كذا في السراجية، وإن كان السارق أشبل اليد اليسرى أو أقطع أو مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع وكذا إذا كانت رجله اليمنى شلاء وكذلك إن كانت إبهامه اليسرى مقطوعة أو شلاء أو الأصبعان منها سوى الإبهام وإن كانت أصبع واحدة سوى الإبهام مقطوعة أو شلاء يقطع كذا في الهداية، ولو كانت يده اليمنى شلاء أو ناقصة الأصابع يقطع في ظاهر الرواية كذا في التبيين، وإذا كان للسارق كعدان في معصم واحد قل بعضهم: تقطعان جميعاً وقال بعضهم: إن تميزت الأصلية وأمكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الرائدة وإن لم يمكن قطعاً جميعاً وهذا هو المختار فإن كان يبطش بإحدهما قطعت الباطشة كذا في الجوهرة النيرة، وإن كانت رجله اليمين مقطوعة الأصابع فإن كان يستطيع القيام والمشي عليها قطعت يده وإن كان لا يستطيع أن يمشي عليها لم يقطع كذا في المبسوط، ومن وجب عليه القطع في السرقة فلم يقطع حتى يقطع قاطع يمينه فإن كان قبل الخصومة فعلى قاطعه القصاص في العمد والأرض في الخطأ وتقطع رجله اليسرى في السرقة وإن كان بعد الخصومة قبل القضاء فكذا الجواب إلا أنه لا يقطع رجله اليسرى وإن كان بعد القضاء فلا ضمان على القاطع وباب قطعه عن السرقة حتى لا يجب الضمان على السارق فيما استهلك من مال السرقة كذا في شرح الطحاوي، وإن لم يقطع يده اليمنى ولكن قطعت يده اليسرى لا يقطع يده اليمنى بسبب السرقة كيلا يؤدي إلى تعويت جس مسعة البطش ولو لم يقطع يده اليسرى ولكن قطعت رجله اليمنى سقط عنه القطع بسبب السرقة فإن لم يقطع رجله اليمنى ولكن قطعت رجله اليسرى قطعت يده اليمنى كذا في المحيط، إذا قال الحاكم للجلاد أقطع يمين هذا السارق في سرقة سرقها فقطع يساره عمداً فلا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يردب كذا في فتح القدير، والخلاف فيما إذا قطع يساره عمداً ولو قطعه خطأ لا يضمن إجماعاً سواء أخطأ في الاجتهاد بأن اجتهد وقال: اليد مطلق في النص يقطع اليسرى أو في معرفة اليمين واليسار هو الصحيح كذا في المصنف، ولو قال له: أقطع يده هذا يقطع اليسار لا يضمن بالاتفاق ولو أن السارق أخرج يساره وقال هذه يميني فقطعها لا يضمن وإن كان عالماً بأنها يساره بالاتفاق كذا في فتح القدير، ولو قطع غير الجلاد يساره لا

يضمن أيضاً هو الصحيح هكذا في الهداية، وبحكم غنمه بالقطع فقطع رجل يده اليمنى من غير إذن الإمام فلا شيء عليه بكنس الإمام يوده على ذلك كذا في الميسرة، وإن قطع الجلاذ رجله اليمنى ضمن جلاذ دينها وضمن السارق السرقة وإن قطع وجهه اليسرى ضمن الجلاذ دينها وقطع من السارق يده اليمنى وإن قطع يديه جميعاً صدرت ليمسى بالسرقة وضمن الجلاذ لسارق يده اليسرى كذا في المحیط، ولو قطع يديه ورجليه ضمن اليسرى ورجلين ولو كانت يمين السارق معدومة فقطعت رجلاه اليسرى كذا هي لاعتباية، وإذا حكم عليه بالقطع بشهود في سرقة ثم غلب أو لم يكن حكمه عليه حتى يغلب قاض بعد زمان ثم يقطع وإن سمعه الشرط فأحدوه من ساعته قطعت يده كذا في الميسرة، ولو سرق من رجلين لم يقطع يمينيه أحدهما كذا هي لاعتباية رجل سرق من حوز حائيات فرفع إلى قاضي يلح فله أن يقطعه فب غلب رجل على حوز حائيات من أهل البعي من غير غلب من جهة يؤتى حراساً له بكنس لده صبي يلح أو يفسد وهو عليه ما لو سرق في حوزهم فرفع إلى قاضي يحار كذا هي لاعتباية، وإذا شرب السرقة في البرد الشديد والحرق شديد يدي ينحرف عليه المثلث إلى قطع حبل حتى يكشف الحرق والبرد وإذا كان لا ينحرف عليه المثلث لم يقطع له يؤخر، وإن حرق إلى فوق الحرق والبرد فمات في السجن فضمن الموقوف دين في تركته كذا في الميسرة، ولا يقطع سارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقطعوه والصحيح ظاهر الرواية كذا هي راد الفقهاء، ولا فرق بين شهوده والإقرار عندها وكذا إن غاب عنه أقطع عتد كذا في الهداية، ولمستعود وسماع وصاحب الربا المستعير والمستأجر والمضارب والمستطيع والقابض على سوم اشترى والمزني ركل من به يد حافظة سوى مالك كالأب والوصي إن يقطعوا اتساق منهم ويقطع بخصومة أدل في السرقة من هؤلاء إلا أن سراقاً إنما يقطع بخصومته حال قيام الزهر بعد قضاء الدين كذا في الكافي، إن قطع سارق بسرقة فسرقت منه لم يكر له ولا لب السرقة أن يقطع السارق الثاني وبالأول ولاية الخصومة في الاسترداد في روبة، ولو سرق الثاني قبل أن يقطع الأول أو بعدما درى خذ بشبهة بقطع بخصومة الأول كذا في الهداية، في نوادر هشام قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل سرق من رجل ألف درهم ثم إن رجلاً آخر له على هذا المسروق منه ألف درهم عصب الألف المسروق من السارق فأن أدر أقطع على السارق الأول كذا في محييه، من سرق سرقة ورده على أدل قبل أن يرتفع إلى الحاكم ثم يقطع فإن رده بعد سماع البينة والقضاء بقطع وقبل انقضاء يقطع استحساناً ولو رده على ولده أو ذي رحمه إن لم يكن في عيال المسروق منه يقطع وإن كان في عياله لا يقطع وكذا لو رده على مراه أو عبده أو أحمرة مشاهرة أو مسألته ولو دفع إلى يده أو حده أو ولده أو عبده ويسوا في عياله لا يقطع ولو دفع إلى عيال هؤلاء يقطع ولو دفع إلى مكاتبه لا يقطع لأنه عبده ولو سرق من مكاتب ورده إلى سيده لا يقطع ولو سرق من العيال ورده إلى من يعولهم لا يقطع كذا في الكافي، إذا قضى على رجل بالقطع في سرقة فوعبها به أدلث وسمي إليه أو باعها منه لا يقطع كذا في فتح القدير، ولو عصبه من رجل وضمن العاصب سقط القطع كذا في العاصبه، ويعتبر أن يكون قيمته يوم سرقه عشرة دراهم وكذا في يوم يقطع ولو كانت

قيمته يوم السرقة عشرة دراهم وانتقص بعد ذلك إن كانت نقصان القيمة بنقصان العبد يقطع وإن كان نقصان القيمة لنقصان السر لا يقطع في ظاهر الرواية كذا في المحيط، إذا أقر العبد بسرقة عشرة دراهم إن كان مادوناً فإنه يصح إقراره ونقطع بهذه والمال يرد إلى المسروق منه إن كان قائماً وإن كان هالكاً لا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه كذا في السراج الوهاج، وإن كان محجور والمال قائم إن صدقه مولاه يقطع ويرد المال إلى المسروق منه وإن كذبه مولاه فقال: الدرهم مالي فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القطع والرد إلى المسروق منه وإن كان المال هالكاً صح إقراره بالخلف في قول أصحابنا جميعاً ولا ضمان عليه سواء صدقه مولاه أو كذبه وهذا إذا كان العبد كبيراً وقت الإقرار أما إذا كان صغيراً فلا قطع عليه أصلاً لكنه إذا كان مادوناً يرد المال إلى المسروق منه إن كان قائماً وإن كان هالكاً يضمن وإن كان محجوراً فإن صدقه المولى يرد المال إلى المسروق منه إن كان قائماً أما إذا كان هالكاً فلا ضمان عليه لا في الحال ولا بعد العتق كذا في غاية البيان، ولو أقر العبد بسرقة ما دون عشرة لم يقطع ثم ينظر إن كان مادوناً صح إقراره ويرد المال إلى المسروق منه وإن كان هالكاً يضمن صغيراً كان أو كبيراً وإن كان محجوراً إن صدقه مولاه فكذلك وإن كذبه فالمال للمولى ويضمن العبد بعد اعتق إن كان كبيراً وقت الإقرار وإن كان صغيراً لا ضمان عليه كذا في السراج الوهاج، إذا قطع السارق والعين قائمة في يده ردت على صاحبها لبقائها على ملكه كذا في الهداية، وإن كانت هالكة لم يضمنها وكذا أيضاً إذا كانت مستهلكة في المشهور لأنه لا يجمع بين الضمان والقصع عندنا كذا في السراج الوهاج، وهذا إذا كان بعد القطع وإن كان الهلاك والأسهالك قبل قطع يده إن قال الثالث: أنا أضمنه لا يقطع عندنا، وإن قال: أنا أحتار القصع يقطع ولا ضمان عندنا هكذا في المحيط، ولو قطعت يمين السارق ثم استهلكه غيره كان بمسروق منه إن يضمن المستهلك فيمنه ولو أودعه السارق عند غيره فهلك في يده لا يضمن المودع كذا في السراج الوهاج، وإذا ملك السارق المسروق من رجل ببيع أو هبة أو ما أشبه ذلك وكان ذلك قبل القطع أو بعده فتملكه بأصل ويرد المسروق على المسروق منه ويرجع للمشتري على السارق بالثمن الذي دفعه إليه وإن كان هلك في يد المشتري أو في يد الموهوب له فلا ضمان على المشتري ولا على السارق هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن كان المشتري أو الموهوب له استهلكه فللمالك أن يضمنه ثم يرجع المشتري على السارق بالثمن الذي دفعه ولا يرجع عليه بالقيمة كذا في المحيط، ولو غصب إنسان من السارق فهلك في يد الغاصب بعد القطع فلا ضمان للسارق ولا ضمان للمالك أيضاً كذا في الإيضاح، قال محمد رحمه الله تعالى في رجل سرق غير مرة فعند حياً واحداً فهو بذلك كره لأن الحدود الخاصة لله تعالى متى اجتمعت تنفذت إذا كان الجبس واحداً لأن المقصود من إقامة الحد الزجر عن مباشرة سببه بخلاف ما لو أقيم الحد مرة ثم سرق ثانياً لا بما سبق من الزجر ثم يحصل بالأول واجتمعوا على أنه لو حصر أرباب السرقات وحاصروا وأثبتوا عليه السرقات لا يضمن لهم شيئاً من السرقات إذا هلك الأموال في يده أو استهلكها، وأما إذا حصر واحد منهم أو اثنين وخافهم والباقيون عيب فقطع القاضي السارق بحصومة الذي حضر ثم حضر الباقيون فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن لهم شيئاً إذا هلك

الاموال عنده أو مستهلكها، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يضمن قيمة سرقات العائنين ولا يضمن من كان حاضراً وقت الخصومة قيمة سرقة إجماعاً فإن كتب سرقات قائمة ردها الإمام على أربابها والقطع لا يمنع ردة السرقة كذا هي غيبة ردة سرقة النصب من واحد مزار مخصوص في بعض النصب فقطع لا يضمن بهي النصب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في غاية القباب، ولو أقر بسرقة وامسروى منه غائب فاحتجوا الحاكم وقصع يده فيها لا يضمن للمسروق منه شيء وإن حصر قصده كذا في الميسر.

### الباب الثالث فيما يحدث السارق في السرقة

إذا سرق ثوباً فشفه في الدار نصفين ثم أخرجه فإن كان لا يساوي عشرة دراهم بعد ما شفه لم يقطع بالاتفاق بخلاف ما لو شفه بعد الإخراج فانقصت قيمته من النصب بذلك وإذا شق في آخر ثم أخرجه وهو يساوي عشرة دين كان هذا لتعيب يمكن بمصداً يسير فعليه النقص بالاتفاق وأما إذا كان النقصان فاحتج أهل ائثار رب ثوب أحد الثوب وتضمن النقصان فعليه القطع وإن احتار أن يضمنه قيمة ثوب وسم به الثوب فلا قطع عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقطع في الوجهين جميعاً كذا في المبسوط، واحتلوا في الفرق بين الداحش والميسر والصحيح أن الداحش م يعوت به بعض العين وبعض المسعة، والميسر ما لا يعوت به شيء من المسعة بل يعيب به فقط كذا في البحر الرائق، وإذا كان ثلثي ثوب فله تضمين جميع القيمة من غير خيار، وعلت السارق ثوب ولا يقطع وحده إلا نلاف أن ينقص أكثر من نصف القيمة كذا في التبيين، إن سرق ثوباً فذهبها ثم أخرجه لم يقطع ولو ساءت نصيباً بعد لتدبج لكنه يضمن قيمتها للمسروق منه كذا في فتح القدير، وإن سرق ذهباً أو فضة يجب به النقص قصده دراهم أو دنانير قطع فيه ويرد الدراهم والدنانير إلى المسروق منه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: لا سبيل للمسروق منه عيبها كذا في الهدية، وعلى هذا خلاف إذا اتعده حلياً أو آنية كذا في التبيين، ولو سرق حديداً أو نحاساً أو صمراً أو ما أشبه ذلك فجعله آواني إن كان بعد الصبغة يباع ورب فعلي لا اختلاف وإن كان يباع عدداً يكون لسارق بالإجماع ولو سرق ثوباً فقصعه وحاضه يكون له بعد القطع ولا ضمان بالإجماع كذا في التبعائيه، ولكن لا يحل له أن يستمتع به بوجه ما ويضمن فيه بين وبين الله تعالى كذا في التمرقاشي، إذا قطع يد السارق وقد قطع الثوب فحبساً وبم يحطه برذ على المسروق منه كذا في المبسوط، من سرق ثوباً فصبغه أحمر فقصعت يده لم يؤخذ منه الثوب وتم يضمن قيمة ثوب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، ولو صبغه بعد النقص برده كذا في البحر الرائق، وهكذا في الأحبار شرح مختار، وإن صبغه أسود ثم قطع أو قطع ثم صبغه أسود يؤخذ منه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا والاول سواء كذا في فتح القدير، وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قطع السارق وقد صبغ ثوب حتى لم يكن لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب أو حاطه قصباً أفسى لسارق أن يبيع الثوب ويأخذ من ثمنه ما زاد انصبغ فيه ويصدق

بالفضل وكذلك يبيع القميص وبأخذ منه قيمة خيوطه ويتصدق بالمفضل وكذلك الحنطة يأخذ منها مقدار نفقته عليها كذا في المحيط، فإن كان المسروق دراهم فسيبكها أو صاغها ذهباً كان لمسروق منه أن يأخذها فإن كانت السرقة صغراً فجعله قمحاً أو حديداً فجعله درعاً لم يأخذه وكذلك كل شيء من العروض وغيرها إذا كان قد غير عن حاله فإن كان للتغيير بالتقصصان للممسروق منه أن يأخذه وإن كانت السرقة شاة فولدت أخدهما جميعاً للمسروق منه كذا في المبسوط، ولو سرق حنطة فطعمها تكون للسارق بعد القطع ولو سرق سويقاً فلقته بسم أو بعسل فهو مثل الاختلاف في الصبيغ كذا في شرح الطحاوي، إذا اجتمع في يده قطع في السرقة والقصاص بدئاً بالقصاص وضمن السرقة فإن قضى بالقصاص فمغاً عنه صاحبه أو صاحبه قطعت يده في السرقة وإن لم يصالحه حتى مضى زمان وهما يتراضيان فيه على الصلح ثم يصالحه درأت المقطع في السرقة لتفادى العهد وإن كان القصاص في الرجل اليسرى بدئاً بالقصاص لم حبس حتى يبرأ ثم تقطع يده في السرقة وكذلك إن كان القصاص في شجة في رأسه كذا في المبسوط.

### الباب الرابع في قطاع الطريق

اعلم أن لقطاع الطريق للذين لهم أحكام مخصوصة شرائط:

أحدها: أن يكون لهم شوكة ومنعة بحيث لم يمكن دماراً للمقاومة معهم وقطعوا عليهم الطريق سواء كان بالسلاح أو بالعصا الكبير أو الحجر أو غيرها.

والثانية: أن يكون خارج الأمصار بعيداً عنها وفي النبلج لا يكون بين الفريقين ولا بين المصرين ولا بين اللدنتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها هكذا في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر أو قطعوا الطريق في المصر ليلاً أجري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه الفتوى.

والثالثة: أن يكون ذلك في دار الإسلام

والرابعة: أن يوجد جميع ما شرط في السرقة الصغرى ويشترط أن يكون انقطاع كلهم أجنب في حق أصحاب الأموال من أهل وجوب القطع.

والخامسة: أن يظهر بهم الإمام قبل التوبة وودّ الأموال إلى أربابها كذا في التتارخانية، إذا خرج جماعة ممنوعين أو واحد يقدر على الامتناع فلقصداوا قطع الطريق فاخذوا قبل أن يأخذوا مالا وقتلوا نفساً حبسهم الإمام حتى يتوبوا بعد ما يمزرون وإن أخذوا مالا معصوماً بأن يكون مال مسلم أو ذمي والمأخوذ إذا قسم على جماعتهم أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعداً أو ما يبلغ قيمته ذلك قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ولو قطعوا الطريق على المستأمنين لم يحدوا فإن قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلهم حداً حتى لو عفا الأولياء عنهم لم يلتفت إلى عفوهم وإن قتلوا وأخذوا المال إن شاء الإمام قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم وصلبهم وإن شاء قتلهم من غير قصب وإن شاء صلبهم وودّ أريد الصلب ففي ظاهر الرواية يصلب حياً ويهجع بطنه برمج ليموت، وعن الطحاوي رحمه الله تعالى لا يصلب حياً بل يقتل ثم

يصبب والاول أصبح وبه قد الكرمي والصحيح انه يترك مصلوباً ثلاثة ايام ثم يخلى به وبني  
اهله ليرلوه ويدفوه كذا في الكافي، وإذا قتل قطع الطريق أو قطع فليس عليه ضمان المالك كذا  
في المحيط، وكذا لا يضمن ما قتل وما جرح كذا في التبيين، إن بشر القتل واحد منهم أجرى  
الحمد على الكل كذا في الاحتيار شرح المختار، إن لم يقتل القاطع ولم يأت مالا وقد جرح اقتصر  
منه مما فيه القصاص وأخذ الأرض بما فيه الأرض وذلك إلى الأولياء كذا في الهدية، وإن أخذوا  
المال وجرحوا قطعوا من خلاف ويقتل حكم الجراحات سوء كان عمداً أو خطأ كذا في السراج  
لوهاج، وإن أخذ بعد ما قتل عمد فإن شاء الأولياء قتلوه وإن شأوا عموا عنه ويجب  
لضمان إذا هلك في يده أو أسهلته كذا في الهدية، إن أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا أو جرحوا  
عمداً ولكن ما أخذوه من الأموال شيء قاه ولا يصيب كل واحد منهم نصيب فالأمر في  
القصاص بين النفس وعيبرها إلى الأولياء إن شأوا أسفوها وإن شأوا عمداً كذا في النهاية، وإذا  
أخذ المال ولم يصنع شيئاً غيره فإن جاء تائباً قبل أن يؤخذ فعله إن يؤد ما أخذ وضمانه إن  
هلك كذا في السراجية، وإذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله رماً لم يغرم  
الإمام عليه أحد استحسن كذا في المبسوط، وإن كان من القطاع صبي أو مجنون أو ذو رحم  
محرم من المقتول عليه سقط أحد عن الباقي كذا في الكافي، وكذا إذا كان فيهم أحرم هكذا  
في المحيط، وإذا قطعوا الطريق على قافلة عظيمة فيها مسلمون ومشتائمون أقيم عليهم أحد إلا  
أن يكون القتل وأخذ المال وقع على أهل الحرب خاصة فحينئذ لا يجب أحد كما لو لم يكن  
معهم غيرهم كذا في النهاية، وإذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب أحد هكذا  
في الهدية، روى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى في قوم قطعوا الطريق وقتلوا ثم ولوا  
ودهبوا هل يتبعوهم قال: إن كان فيهم وثي القتل فاتبهم فلمهم إن يتبعوهم وما لا فلا، وإن  
أخذوا متاعاً لرجل فلمهم أن يتبعوهم وإن لم يتبعهم صاحب المتاع وإن كان لمتاع مستهلك ليس  
لهم أن يتبعوهم لأنه صار ديناً عليهم كذا في المحيط، وإن كان فيهم عبد فالحكم فيه كالحكم  
في الرجال الأحرار والمرأة كذلك في ظاهر الرواية هكذا في المبسوط، ولو اشترك النساء والرجال  
في قطع الطريق لا قطع عليهم في ظاهر الرواية كذا في حزانة المعتن، ولو كان منهم امرأة فقتلت  
وأخذت المال دون الرجل لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو المختار، عشر نسوة قطعن الطريق وقتلن  
وأخذن المال قتلن وضمنن المال كذا في السراجية، ثبت قطع الطريق بالإقرار مرة واحدة ويقبل  
رجوع القاطع كما في السرقة الصغرى فيسقط الحد ويؤخذ بالمال إن كان أقرب به معه وباليمين  
بشهادة ثلثين على مدينة لقطع والإقرار ولو شهد أحدهما بالمدينة والآخر على إقراره به لا  
تقبل ولا تقبل الشهادة بالقطع على أبي الشاهد، وإن علا وابنه وإن سفن وسوقالا. قصصو عبيد  
وعلى أصحابه وأخذوا مائلاً لا يقبل ولو شهدوا أنهم قطعوا على رجل من عرص الناس وبه ولي  
يعرف أو لا يعرف لا يفهم الحد عليهم إلا بحضور من خصم ولو قصصوا في دار الحرب على تجار  
مستأمرين أو في دار الإسلام في موضع علب عليه أهل أبيهم ثم أتى بهم إلى الإمام لا يمضي  
عليهم أحد ولو رفعوا إلى قاص يرى تصميمتهم المالك ضمنهم وسلمهم إلى أولياء القود  
فصلحهم على الديار ثم رفعوا بعد ردت إلى قاص آخر لم يقم عليهم أحد وإذا قصص القاضي



عليهم بالقتل وحبسهم لذلك فذهب أجنبي فقتلهم لا شيء عليه وكذا لو قطع أيديهم كذا في فتح القدير، وإذا قتل رجل في حبس الإمام قبل أن يثبت عليه شيء ثم قامت البينة بما صنع فعلى قاتله القود إلا أن يكون القتال هو ولي المقتول الذي قتلته هذا في قطع الطريق فحينئذ لا يلزمه شيء كذا في المبسوط، لو أن لصوصاً أخذوا متاع قوم فاستقاثوا يقوم وخرجوا في طلبهم إن كان أرباب المتاع معهم حل قتالهم وكذا إذا غابوا والمخرجون يعرفون مكانهم ويقدرّون على رد المتاع عليهم وإن كانوا لا يعرفون مكانهم ولا يقدرّون على الرد عليهم لا يجوز لهم أن يقاتلهم ولو اقتتلوا مع قاطع فقتلوه لا شيء عليهم لا أنهم قتلوه لأجل مالهم فإن فرّ منهم إلى موضع لو تركوه لا يقدر على قطع الطريق عليهم فقتلوه كان عليهم الدية لأنهم قتلوه لأجل مالهم ولو فرّ رجل من القطار فلاحقوه وقد ألقي نفسه إلى مكان لا يقدر معه على قطع الطريق فقتلوه كان عليهم الدية لأن قتلهم إياه لأجل الخوف على الأموال ويجوز للرجل أن يقاتل دون ماله وإن لم يبلغ تصاحباً ويقتل من يقاتله عليه كذا في فتح القدير، من خشي رجلاً حتى قتلته فالدية على عاقلته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن خشي في اللص غير مرة قتل سياسة كذا في الكافي.

## كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب

### الباب الأول في تفسيره شرعاً وشرطه وحكمه

أما تفسيره. فالجهاد هو الدعاء إلى الدين الحق والقتال مع من امتنع وتكبر عن القبول إما بالنفس أو بالمال.

وأما شرط إباحته: فشرطان أحدهما: امتناع العدو عن قبول ما دعي إليه من الدين الحق وعدم الأمن والعهد بيننا وبينهم، والثاني: أن يرجو الشوكة والقوة لأهل الإسلام باجتهاده أو باجتهاد من يعتقد في اجتهاده ورأيه وإن كان لا يرجو القوة والشوكة لمسلمين في القتال فإنه لا يحل له القتال لما فيه من إلقاء نفسه في التهلكة.

وأما حكمه: فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا ونيل الثوبة والسعادة في الآخرة كما في العبادات كذا في محيط السرخسي، قال بعضهم: الجهاد قبل التغير تطوع وبعد التغير يصير فرض عين وهامة الشايخ رحمهم الله تعالى قالوا: الجهاد فرض على كل حال غير أنه قبل التغير فرض كفاية وبعد التغير فرض عين وهو الصحيح، ومعنى التغير أن يخبر أهل مدينة أن العدو قد جاء يريد انقمصكم وداريكم وأموالكم فإذا أخبروا على هذا الوجه افترض على كل من قدر على الجهاد من أهل تلك البلدة أن يخرج للجهاد وقبل هذا الخبر كانوا في سعة من أن لا يخرجوا ثم بعد معنى التغير العام لا يفترض الجهاد على جميع أهل الإسلام شرقاً وغرباً فرض عين وإن بلغهم للتغير وإنما يعرض فرض عين على من كان يقرب من العدو وهم يقتدرون على الجهاد وأما على من وراءهم من العدو فإنه يفترض فرض كفاية لا فرض عين حتى يسعهم تركه فإذا احتيج إليهم بأن عجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة من العدو أو تكاسلوا ولم يجاهدوا فإنه يفترض على من يليهم فرض عين ثم وثم إلى أن يفرض على جميع أهل الأرض شرقاً وغرباً على هذا الترتيب، لم يستوي أن يكون المستنقر عدلاً أو فاسقاً يقبل خبره في ذلك وكذا منادي السلطان يقبل خبره عدلاً كان أو فاسقاً قال أبو الحسن الكرخي في مختصره: ولا ينبغي أن يخلى ثغر من ثغور المسلمين عن مقاوم العدو في قتالهم وإن ضعف أهل ثغر من الثغور عن المقاومة مع العدو وخيف عليهم فعلى من وراءهم من المسلمين أن ينفروا إليهم الأقرب فالأقرب وأن يمدوهم بالكراع والسلاح ليكون الجهاد أبدا قائماً كذا في المحيط، قتال الكفار الذين لم يسلموا وهم من مشركي العرب أو لم يسلموا ولم يعطوا الجزية من غيرهم واجب وإن لم يبدؤوا كذا في فتح القدير، ويجب على كل رجل عاقل صحيح حر قادر هكذا في الاختيار شرح المختار، ولا يجب على عبي ولا امرأة ولا أصم ولا مقعد ولا أقطع كذا في الهداية، وإذا أراد الرجل أن يخرج للجهاد وله أب أو أم فلا ينبغي له أن يحرص إلا بوزنه إلا من التغير العام وإن كان له أبوان وأذن له أحدهما في الخروج ولم يأذن له الآخر فليس له أن يخرج لحق الآخر فإذا كره الوالدان أو أحدهما الخروج لا يباح له الخروج سواء كان يخاف عليهما للضيعة بأن كان معسرين وكانت نفقتهما عليه أو لا يخاف عليهما للضيعة وهذا الذي

ذكرنا إذا كان أبوه مسلمين فإذا كان أبواه كافرين أو أحدهما وكرها خروجه إلى الجهاد أو كره الكافر عليه أن يتحرى في ذلك فإن وقع تحرره على أيهما إنما كرها خروجه عما يلحقهما من التمتع والشفقة لأجل ما يحذف عليه من القتل لا يخرج وإن وقع تحرره على أيهما كرها خروجه كراهة أن يقاتل مع أهل ملته وأهل دينه فله أن يخرج من غير رصاعها إلا أن يحاف الضيعة عليهما محضاً لا يخرج ولم يذكر في الكتاب ما إذا تحرى ولم يقع تحرره على شيء بل شك في ذلك ولم يترجح أحد الصورتين على الآخر قالوا: وبشيء أن لا يخرج وإن كرها خروجه لكراهة قتاله مع أهل دينه ولأجل الخوف والشفقة عليه أيضاً لا يخرج ولو كان به أبوان فأذن له في الخروج وله جدان أو جدتان فكرها خروجه فليخرج ولا يستمتع إلى كراهة الجد والجددة وإن كان له أبوان ميتين وبه أبو الأب وأم الأم لا يخرج إلا بإذنها وإن كان له أبو الأب وأم الأم فالإذن إلى أبي الأب وأم الأم إذا أراد الخروج للجهاد وإن أراد الخروج لستجاره إلى أرض العدو بأمان فكرها خروجه فإن كان أصبراً لا يحاف عليه منه وكانوا قوماً يوفون بالعهد يعرفون بذلك وبه في ذلك سفعة فلا بأس بأن يحصيهما وإن كان يخرج في تجار أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فكرها ذلك أبواه أو أحدهما فإن كان ذلك للعسكر عظيمياً لا يحاف عليهم من العدو بأكثر الرأي فلا بأس بأن يخرج وإن كان يخاف على أهل العسكر من العدو بغالب الرأي لا يخرج وكذلك إن كانت سرية أو جريدة خيل لا يخرج إلا بإذنها لأن الغلب هو الهلاك هذا إندي ذكرنا في الولدتين والأجداد والجدات، وأما من سواهم من ذوي الرحم المحرم كبناته وبنيه وإخوته وعماته وأحواله وخالاته وكل ذي رحم محرم منهم إذا كرهوا خروجه للجهاد وكان يشق ذلك عليهم فإن كان يحاف عليهم الضيعة بأن كانت يعقبتهم عليه بأن سم يكن لهم مال وكانوا صغاراً أو صغاراً أو كن كباثراً إلا أنه لا أزواج لهم أو كانوا كباراً رضى لا حرفة لهم فإنه لا يخرج بغير إذنهم وإن كان لا يخاف عليهم الضيعة بأن سم تكن يعقبتهم عليه بأن كان لهم مال أو سم يكن لهم مال إلا أنهم كبار أصحاء أو كباثراً إلا أن لهم أزواجاً كان له أن يخرج بغير إذنهم، وأما امرأته فإن كان يخاف عليها الضيعة فإنه لا يخرج إلا بإذنها وإن كان لا يخاف عليها الضيعة يخرج من غير إذنها وإن كان يشق عليها ذلك كذا في الدخيرة، المرأة إذا تمتعت ابتها من الجهاد فإن كان قلبها لا يحتمل ضرر الفراق وينصرف بالإطلاق كان بها أن تمتعه من الجهاد ولا إنهم عنها كذا في فتاوى قاصيخان، قال محمد رحمه الله تعالى: لا يصح أن تقاتل النساء للمسلمات مع إرجاء إلا أن يضطر المسلمون إلى ذلك فإن اضطر المسلمون إلى ذلك بال جاء البغير وكان في خروجهن حاجة وضرورة فلا بأس بخروجهن للقتال ولهن أن يخرجن في هذه الحاجة من غير إذن أبائهن وأزواجهن وبسبب لهم معهن عن الخروج وباتمنون بالتمسح عن الخروج وكذا إذا لم يضطر المسلمون إلى خروجهن ولكن أمكنهن القتال من بعيد من حيث الرمي فلا بأس بذلك ولا تخرج لشرب الماء والطبخ والخير لأجل الغرة وأما العجائز اللاتي دخلن في السن فلا بأس أن يخرجن في الصوائف<sup>١</sup> ونحوها من

(١) قوله في الصوائف: أي مهمهم وسوء بخلهم لأنهم يخرجون زم الصيف للامن من البرد والثلج كما أوده في القاموس اهـ

الحيود انعطافاً وبداوين ارضي والجرحي ويسمى الماء ويحترق ويصحن ونكي لا يقتل والجواب  
في الصبي المراهق الذي لم يبلغ إذا أصق نعتاً كجواب في البالغ قبل مجيء السير لا يحرج  
بغير إذنهما ولا يائمه ولا ياديه وإن كان يعمم أنه قد يقتل في ذلك كالتلع كذا في المحيط، وإذا  
أرد المديون أن يفر ويصاحب الدين غائب فإن كان عبده وفاء عما عليه من الدين فلا بأس بأن  
يعزو ويوصي إلى رجل يتقضي دينه من ركنه إن حدث به حدث وإن لم يكن عبده وفاء  
بأدين فالأولى أن يقيم فيتمحل بفسخ دينه من عمر مع ذلك بغير إذن رب الدين وذلك مكروه  
وإن أذن له صاحب الدين في الفرار ولم يبرأ من الدين فاستحب أخصاً به أن يتمحل بقضاء الدين  
وإن عمر به في هذه الحالة لم يكن به بأس وكذا في كتاب الدين مؤجلاً وهو يعلم بطريق الظاهر  
أنه يرجع قبل أن يحل الأجل كذا في الدجيرة، وإن كان أحاط عريمه على رجل آخر فإن كان  
للمحجل على الغنائم عليه مثل ذلك فلا بأس بأن يعزو، وإن لم يكن للمحجل على الغنائم  
عليه مثل ذلك فالمسحب أن لا يحرج فإن أذن به في الخروج المحجل عليه ولم يأت به الاحتال فلا  
بأس بأن يحرج وإن كان به جعل عريمه ولكن ضمن عنه بقرينة رجل إنكاه غيره أمره على أن يبرأ  
عريمه فديون فلا بأس بأن يعزو، ولا يستأمر واحداً منهم ولو كان كفل عنه بدين كعقل بأمرة  
وليس يشترط براءة فليس له أن يحرج حتى يستأمر الأصيب والكفيل وإن كانت الكفالة بغير  
أمره فعليه أن يستأمر الطالب وليس له أن يستأمر الكفيل وكذلك الكفالة بالدين إذا كان كفل  
بفسخ بأمرة فليس ينبغي له أن يعزو ولا بامر الكفيل وإن كفل بغير أمره فلا بأس بأن يحرج ولا  
يستأمر الكفيل وإن كان المديون مملوكاً وهو لا يقدر أن يتمحل لدينه ولا بالخروج في انتحاره مع  
العراه في دار الحرب فلا بأس بأن يحرج ولا يستأمر صاحبه فإن كان أخرج للمقتال على أصيب  
ما أقضي به ديني من الثقل أو السهام لم يعجبني أن يحرج، لا يأت صاحب الدين وهذا كنه إذا  
لم يكن السير عاماً ما إذا كان السير عاماً فلا بأس للمديون بأن يحرج سواء كان عبده وده أو  
لم يكن أحد له صاحب الدين في ذلك أو صعه عنه فإذا سعى إلى الموضع الذي استقر إليه  
المسلمون فإن كان أمراً يخاف على المسلمين منه فيقتل وإن كان أمراً لا يخاف على المسلمين  
منه فلا ينبغي له أن يقتل إلا بإذن عريمه كذا في المحيط، عالم ليس في غلبته أحد أفقه منه ليس  
له أن يعزو لما يدخل عليهم من لصيعة كذا في سراجية، وإن كان عند الرجل ودائع أربابه  
عقب فإن أوصى إلى رجل أن يدفع الدوائع إلى أربابه كان له أن يخرج إلى الجهاد كذا في  
فتاوى قاصيحاء، ولا ينبغي للعبد أن يخرج بغير إذن مولاه ما لم يكن السير عاماً كذا في  
محيط السرحسي، وإذا وقع الفير من قبل أهل الروم فعلى كل من يقدر على القتال أن يخرج  
للغزو إذا صلت الزاد والرحلة ولا يجوز التحلف إلا بعذر حسن كذا في فتاوى قاصيحاء، إذا دخل  
المشركون أرض المسلمين فاخذوا لأموال وسوا الداراري والنساء فعلى المسلمون بذلك وكذا  
لهم عليهم قوة كذا عليهم أن يتبعوه حتى يستنفدوا ذلك من أيديهم ما داموا في دار  
الإسلام وإذا دحوا أرض الحرب فكذلك في حق النساء والداراري ما لم يلقوا بذات حصونهم  
وحررهم وبو كذا المأجود هو المال وسعهم أن لا يبعوهم بعد ما دخلوا دار الحرب وإذا سعى  
حرزهم وماصهم من دار الحرب فأتاهم المسلمون بقاتلهم لذلك ففصل أخذوا به وإن

تركوا ولم يتبعوهم رجوت ان يكونوا في سعة من ذلك وذاري اهل الدمة واموالهم في ذلك  
عنفزة ذراري المسلمين واموالهم، ثم إن يفترض على كل من قدر من المسلمين انباعهم إذا  
طمعوا إدراكهم قبل ان يبلغوا حصرتهم وامانهم واما إذا كان اكبر رايهم أنهم لا يدركونهم  
كانوا في سعة من أن يقوموا فلا يتبعونهم كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى قال أبو  
حيفة رحمه الله تعالى: نكره الجعائل ما دام للمسلمين قوة فإذا لم تكن فلا بأس بان يقوي  
بعضهم بعضاً فإذا وقعت الحاجة إلى تجهيز الجيش فإن كان للمسلمين قوة القتال بان كان في  
بيت المال مال فلا ينبغي للإمام ان يحكم على أرباب الأموال فيأخذ شيئاً من مالهم من غير  
طيب أنفسهم قاناً إذا أراد أرباب الأموال إعطاء الجعل بطيب أنفسهم وذلك لا يكون مكروهاً  
بل يكون حسناً مرغوباً فيه سواء كان في بيت المال مال أم لم يكن وإن لم تكن لهم قوة القتال  
بان لم يكن في بيت المال مال فلا بأس بان يحكم الإمام على أرباب الأموال بقدر ما يقوي به  
الذين يخرجون للجهاد ثم من كان قادراً على الجهاد بنفسه وماله فعليه أن يجاهد بنفسه وماله  
ومن عجز عن الخروج بنفسه وله مال ينبغي أن يبعث غيره عن نفسه بماله فيصير أحدهما  
مجاهداً بنفسه والآخر بماله، ومن قدر على الخروج بنفسه إلا أنه لا مال له فإن كان في بيت المال  
مال فالإمام يعطي كفايته من بيت المال فإذا أعطاء الإمام قدر كفايته لا ينبغي له أن يأخذ من  
غيره جعلاً وإن لم يكن في بيت المال مال أو كان إلا أنه لا يعصيه الإمام فله أن يأخذ الجعل من  
غيره هكذا في الذخيرة، وإذا دفع الرجل إلى غيره جعلاً للغزو عنه فإن قال له صاحب الجعل  
حين دفع الجعل إليه اغز بهذا المال عني فلا يكون له أن يصرفه في غير الغزو حتى لا يقضي به  
دين نفسه ولا يترك نفقة لاهله، وإن قال له حين دفع إليه هذا لك اغز به كان للمدفوع إليه أن  
يصرفه إلى غير الغزو كما كان له أن يصرفه إلى الغزو، ذكر هذا شيخ الإسلام في شرح السير  
الكبير وشمس الأئمة السرخسي في شرح السير الصغير، وذكر شيخ الإسلام في شرح السير  
الصغير أن للمدفوع إليه أن يترك بعض الجعل لنفقة عياله على كل حال لأنه لا ينهاه له الخروج  
للجهاد إلا بهذا فكان من أعمال الجهاد معنى وإذا دفع الرجل إلى غيره جعلاً للغزو عنه ثم عرض  
للمدفوع إليه عرض من مرض أو غيره ولم يخرج بنفسه فإراد أن يدفع إلى غيره أقل مما أحد  
ليعزوه به فإن كان مراده أن لا يمسك الفصل نفسه بل يردده على بيت المال فلا بأس به وإن كان  
مراده أن يمسك الفصل لنفسه فإن كان صاحب الجعل قال للمدفوع إليه: اغز بهذا المال عني  
فليس له أن يمسك الفصل نفسه وإن كان قال له: هذا المال لك اغز به كان له أن يمسك الفصل،  
إلا يرى أن له أن يمسك جميع المال لنفسه في هذا الوجه ولا يغزو به، وإذا شرط مسلم لمسلم  
جعلاً ليفضل كافراً حربياً فقتله فلا بأس بذلك قال محمد رحمه الله تعالى. واجب لشارط ان  
يفي بما شرط ولكن لا يجبر عليه ومن مشايحننا رحمهم الله تعالى من قال: ما ذكر في الكتاب  
قول محمد رحمه الله تعالى خاصة وأما على قول أبي حيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى  
فلا يجز هذا الشرط ومهم من قال: هذا يجوز بالإجماع كذا في المحيط، ولو استأجر أمير  
المسكر اجيراً بأكثر من اجر المثل بما لا يتمايز الناس فيه فعمل الاجير ونقصت المدة بالزيادة  
باطلة ولو قال أمير المسكر أو القاضي: إني استأخرته وأنا اعلم أنه لا ينبغي فالأحر كنه في ماله

ولو قال أمير المعسكر مسلم أو ديني، إن ذلك العدى فلنك درهم فبئله لا شيء، وهو كانوا يقتلوا فقال الأمير من قطع رؤوسهم فيه أجر عشرة دراهم - ر وحمل رؤوس الكفار إلى دار الإسلام مكروه كذا في المضمرات، على الإمام أن يحبس ثعور المسلمين ويعين حبوش على باب الثعور ليسمو الكفار عن لوقوف في بلاد المسلمين ويجهروهم كذا في حرمة امتنعت، وإذا بعث جيشاً يعني أن يؤمر عليهم أمير إمام يؤمر عليهم من يكون صاحباً لذلك بأن يكون حسن التدبير في أمر الحرب ورعا شامخاً عليهم سحياً شجاعاً وإذا أمر عليهم بهذه الصفة فيتمعي أن يوصيه بهم كذا في اليسود، وبعد ما اجتمع شرط الإمرة في إتيان فلان إمام، يؤمره مرسياً كان أو عربياً أو سبطياً من موالي كذا في الخط، ويجوز أن يوصي الإمام لعاس إذا كان له تسير في أمر الحرب كذا في اعتابية، قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أمر أمير المعسكر بشيء كان على المعسكر أن يطيعوه في ذلك إلا أن يكون الأمر به معصية يمين

ثم هذه المسألة على ثلاثة أوجه، إن علم أهل المعسكر أنهم يطيعون عما أمرهم به يميناً بأن أمرهم أن لا يقاتلوا في الحن مثلاً وعموا أنهم يطيعون شرطه بعد أن في الحن بأن علموا بيمين أنهم لا يطيعون أهل الحرب وعموا أن بهم مدد يجمعهم في الثاني متى كانت الحان هذه كذا نزلت في هذه الحالة مضمناً به في حق أهل المعسكر يمين فيطيعونه فيه وإن علموا أنهم يتضررون بسبب القتال في الحال يمين بأن علموا أن أهل الحرب لا يطيعونهم في الحال وعلى أن يطيعهم مدد يتقرون به على حال مسلمين لا يطيعونه فيه وإن شكوا في ذلك لا يطيعونهم يسمون به أو يتضررون به واستوى الطرفان عليهم أن يطيعوه وكذلك إذا أمرهم بالقتال مع العدو وإن علموا أنهم يسمعون به يمين أو شكوا فيه واستوى الطرفان أعدوه في ذلك وإن علموا أنهم لا يطيعون به يمين بل يتضررون لا يطيعونه في ذلك وإن كان أساس محقق منهم من يقول فيه الهلكة ومهم من يقول فيه النجاح وشكوا في ذلك ولم يرجح أحد الطرفين على الآخر كان عليهم طاعته وإذا أمر الأمير أهل المعسكر بشيء فعصى في ذلك واحد من أهل المعسكر فالأمير لا يؤدبه في أول التوهلة ولكن يصححه حتى لا يعود إلى مثل ذلك إلاءة لعذر فأن عذر بعد ذلك أدبه إلا أن يبين في ذلك عذراً فحينئذ يحل سببه ويكره بحسب ما لله تعالى له فملك هذا بعدد أنه يدعي ما يحج وجوب التعيير عليه ولا يعرف ذلك إلا بقوله فلا يصدق إلا يمين وإذا جعل الإمام السافة على قوم معينين وبسبب كذا والميسرة كذلك فبئله نعدو على لسافة فلا بأس لأهل الفيمسة وبسيرة أن يعينوه إذا خافوا عنهم وهذا إذا كان ذلك لا يحسن بمراكمهم فاما إذا كان يحل ذلك بمراكمهم فلا يسمي بهم أن يعينوا أهل السافة وإن أمرهم الأمير أن لا يبرحوا عن مراكمهم وبهي أن يعين بعضهم بعضاً فلا يسمي لهم أن يعينوا أهل السافة وإن أمرهم من ناحيتهم وحافوا على أهل السافة وإذا هي الإمام أهل المعسكر عن الخروج للعلاقة لا ينبغي لهم أن يخرجوا أهل السافة وغيرهم في ذلك على السوء إلا أنه يسمي للإمام إدبائهم عن الخروج، يبعث فوما من الجيش للعلاقة ويؤمر عليهم أميراً يعينون بحيث هو أن الإمام يحج أحداً وأصاب الجيش ضروره من حلف وحافوا على أنفسهم أو على ظهورهم ولم يحدوا ما يشتركون فلا بأس بأن يخرجوا وإن كان فيه عصبية الأمير قال الأمير لا يخرج

أحد إلى العلف إلا تحت لواء فلان فيسعي لهم أن يراعوا شرطه ولا يخرجون إلا تحت لوائه وكذلك لو قال الأسير من أراد الخروج للعلف فليخرج تحت لواء فلان فلا يبقى لهم أن يخرجوا إلا تحت لواء فلان كذا في المحيط، يجوز القتال في الأشهر الحرم والنهي عن القتال فيها منسوخ وإن كان عدد المسلمين نصف عدد المشركين لا يحل لهم الفرار وهذا إذا كان معهم أسلحة وأما من لا سلاح له فلا بأس بأن يرمي معه السلاح وكذا لا بأس بأن يقر من يرمي إذا لم تكن معه آلة الرمي وعلى هذا لا بأس بأن يرمي الواحد من الثلاثة كذا في محيط السرحسي، وإذا كان عددهم اثني عشر فأكثر لا يحل لهم الفرار إن كان عدد الكفار أضعاف عددهم وهذا إذا كانت كلمتهم واحدة فإذا تعرضت كلمتهم يعتبر الواحد بالاثني وفي زماننا يعتبر الطائفة ومن قر من موضع يقصده أهل الخص من المتجسس وأشباهه ومن موضع يرمى بالسهم والحجارة فلا بأس به كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس للإمام أن يبعث الرجل الواحد أو الاثنى أو الثلاثة سرية إذا كان يطبق ذلك كذا في الذخيرة، ومن توابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع هجوم العدو فيه بقصد دفعه واحتنق في محنة فإنه لا يتحقق في كل مكان والمختار أن يكون في موضع لا يكون وراءه إسلام وجرم به في التجسس كذا في البحر الرائق.

### الباب الثاني في كيفية القتال

ينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عددهم قارسهم وراجلهم فيكتب أسمائهم كذا في شرح الصالحوي، وإذا دخل المسلمون دار الحرب محاصروا مدينة أو حصناً دعوهم إلى الإسلام فإن أجابوا كفوا عن قتالهم وإن امتنعوا دعوهم إلى أداء الجزية كذا في الهداية، فإن قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا كذا في الكنز، وهذا في حق من تقبل منه الجزية وأما من لا تقبل منه فلا ندعوهم إلى أداء الجزية كذا في التبيين، الكفار أصناف صنف لا يجوز أخذ الجزية منهم ولا إعطاء الدمة لهم وهم المشركون من العرب بمن لا كتاب لهم فإذا ظهرنا عليهم لا نقبل من رجالهم إلا السيف أو الإسلام ونسأؤهم وصبيانهم فيء، وصنف يجوز أخذ الجزية منهم بالإجماع وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى من العرب وغيرهم وكذلك يجوز أخذ الجزية من المجوسي بالإجماع عربياً كان أو غير عربي وصنف احتلوا في جواز أخذ الجزية منهم وهم قوم من المشركين غير العرب وغير أهل الكتاب والمجوس يجوز أخذ الجزية منهم عندنا هكذا في المحيط، ولا يجوز أن يقاتل من لا تبلغه الدعوة إلى الإسلام إلا أن يدعوهم كذا في الهداية، ولو قاتلوهم بغير دعوة كانوا أثميين في ذلك لكنهم لا يضمنون شيئاً مما أتلوا من الدماء والأموال كما في النساء والوندان منهم كذا في المبسوط، ويستحب أن يدعو من بلغته الدعوة مبالغة في الإندار ولا يجب ذلك كذا في الهداية، وإنما تستحب الدعوة مرة أخرى للتأكيد بشرطين أحدهما أن لا يكون في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين أما إذا كان في تقديم الدعوة ضرر على المسلمين بأن علموا أنهم لو قدموا الدعوة يستعدون للقتل أو يحتارون بحيلة أو يتحصنون فلا يستحب تقديم الدعوة والشرط الثاني أن يطمع فيهم ما

يدعون إليه أما إذا كان لا يطمع بهم ، يدعون إليه فلا يستجيبون بالدعوة كذا في الحديث، ولا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً بعير دعوهم وهذا في أرض بلعنتهم الدعوة كذا في حديث السرحسي، من أبا من الإسلام وأجزبه استعانوا بالله تعالى عليهم وحاربهم كذا في الاحتبار شرح المختار، ونصبوا عليهم الجانييل وحرقوهم وأرسلوا عليهم الداء وقطعوا شجرهم وأسدوا رؤسهم كذا في الهداية، ولا بأس بأن يحربوا حصونهم ويعرقونها ويحرقون البساتين، وكان الحسن ابن زياد يقول : هذا إذا علم أنه ليس في ذلك الحصن أسير مسلم وأما إذا لم يعلم ذلك فلا يحس التحريق والتعريق ولكننا نقول: لو سمعناهم عن ذلك يتنذر عليهم قتال المشركين والمظهر عليهم والحصون قلما يحلوا عن أسير ونكسهم يقتصدون مشركين بذلك كذا في المسودة، ولا بأس برميهم وإن كان بينهم مسلم أسير أو ناجر وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى سم يكفوا عن رميهم ويقصدون بالرمي الكفار وما أصابوه منهم لا دية عليهم ولا كفارة، ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف مع المسلمين إذا كان العسكر عظيمًا يؤمن عليهم ويكره إخراج ذلك في سرية لا يؤمن عليها ولو دحل مسلم عليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف إذا كانوا قوماً يوقون بالعهد كذا في الهداية، وإن كان العسكر عظيمًا فلا بأس بإخراج عجائب الخدمة وأما الشواب منهم فقرارهم في البيت أسلم والأولى أن لا نخرج النساء أصلاً خوفاً من الفس وإن سم يكن لهم بد من الإخراج للمباخضة فالإماء ذوات الطرائف كذا في تنبيه، قوم من الصلحاء يريدون الخروج ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون إلى الغزو ومعهم مزامير فإن أمكن للصلحاء الخروج بدوهم لا يخرجون معهم وإن لم يمكن الخروج إلا معهم يخرجون معهم كذا في فتاوى قاصبيحان، ويبقى للمسلمين أن لا يحدروا ولا يعلوا ولا يمثلوا كذا في الهداية، ولا يقتل امرأة ولا صبياً ولا مجنوناً ولا شيخاً فانياً ولا أعمى ولا مضعفاً إلا أن يكون أحد هؤلاء ممن له رأي في الحرب أو تكون امرأة ملكة وكذلك إذا كان ملكهم صبياً صغيراً وأحضره معهم أرفعة وكان في قتله يعريق جمعهم فلا بأس بقتله كذا في الجوهرة السيرة، وإذا كانت المرأة ذات مال تحت الناس على القتال بما لها فقتل هكذا، وكذا يقتل من قاتل من هؤلاء غير أن الصبي والمجنون يقتلان ما داموا يقاتلان وعبرهما لا بأس بقتله بعد الأسر وإن كان يجر ويصحب فهو في حال إفاقته كالصحيح كذا في الهداية، ولا يقتل مقطوع اليد وأرجل من حلال ولا مقطوع اليد يسمى حاصلة إذا كانوا لا يقاتلون بمال ولا رأي هكذا في الحديث، ولا يمثل بالأسر فإن قاتل لا بأس بقتله وكذا الأعمى والمعد والشيخ الأعاني إذا حضروا وحرصوا على لقتل ومن قبل واحداً من هؤلاء فليس عليه شيء هكذا في فتاوى قاصبيحان، أما اقتطع إيدى اليسرى أو أقصع إحدى الرجلين فهو ممن يقاتل ويمثل وكذا الأخرس والأصم هكذا في الحديث، وأما الصبي والمجنون ما دما يحرصان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صارا في أيدي المسلمين لا يجزي أن يقتلوهما وإن كانا قتلا غير واحد كذا في فتاوى قاصبيحان، لا بأس بأن يعمل الرجل من المسلمين كل ذي رحم محرم من المشركين مبتدئ به إلا الوالد والولدة والأجداد من قبل الرجال أو نساء والأجداد وهذا إذا لم يصره الوالد إلى ذلك فاما إذا اضطره إلى ذلك فلا بأس بقتله إذا لم يمكنه الهرب منه، وإذا حضر الأب بابيه في الصف لا يجزي أن يقتل بابيه ولا يجزي أن يقتله من



الرجوع حتى لا يعود حراً على المسلمين ولكنه يلجئه إلى موضع ويستمسك به حتى يجيء غيره فيقتله كذا في الهبط، ولا يقتل الراهب في صومته إلا أن يحاطل الناس كذا في فتاوى قاضيهان، فإن كان بالمسلمين قوة على حمل من لا يقتل وإخراجهم إلى دار الإسلام لا ينبغي لهم أن يتركوا في دار الحرب امرأة ولا صبياً ولا معتوماً ولا أعمى ولا مقعداً ولا مقطوع اليد والرجل من خلاف ولا مقطوع اليد اليمنى لأنهم يولد لهم ففي تركهم عون على المسلمين وأما الشيخ الثاني الذي لا يلقح فإن شاء أخرجه وإن شاء تركه وكذلك الرهبان وأصحاب الصوامع إذا كانوا ممن لا يصبون النساء وكذلك المعجور التي لا يرجى ولدها كذا في البحر الرائق بقلا عن البدائع، قال القدوري في كتابه: الكفاية على نوعين: منهم من يجحد الباري عز وجل ومنهم من يقر به إلا أنه ينكر وحدانيته كعبدة الأوثان فمن أنكره إذا أقر به يحكم بإسلامه ومن أقر وجحد وحدانيته إذا أقر بوحدانيته بأن قال: لا إله إلا الله يحكم بإسلامه ومن أقر بوحدانية الله تعالى وجحد رسالة محمد ﷺ فإذا أقر برسالته ﷺ يحكم بإسلامه كذا في الهبط، والثاني أو الذي لا يقر بوحدانية الله تعالى لو قال: الله لا يصير مسلماً ولو قال: أنا مسلم يصير مسلماً فإن قال: أردت به أنني على الحق لم يكن مسلماً واليهودي أو النصراني إذا قال: لا إله إلا الله لا يصير مسلماً ما لم يقل: محمد رسول الله قالوا: واليهود والنصارى اليوم بين ظهري المسلمين إذا قال واحد منهم: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لا يحكم بإسلامه حتى يغيرا عن دينه إن كان نصرانياً يقول أنا بريء من النصرانية وإن كان يهودياً يقول: أنا بريء من اليهودية ومع ذلك يقول: دخلت في دين الإسلام، ولو قال اليهودي أو النصراني: أنا مسلم أو قال: أسلمت لا يحكم بإسلامه لأنهم يقولون المسلم من كان منقاداً للحق مستسلماً ونحن على الحق فإذا قال: أنا مسلم يسأل عنه إن قال: أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الإسلام يكون مسلماً حتى لو رجع بعد ذلك يقتل فإن قال: أردت به أنني مستسلم وأنا على الحق لم يكن مسلماً فإن لم يسأل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلماً وإن مات قبل أن يسأل وقبل أن يصلي بجماعة فليس بمسلم ولو قال اليهودي أو النصراني: لا إله إلا الله محمد رسول الله تبرأت عن اليهودية ولم يقتل مع ذلك دخلت في الإسلام لا يحكم بإسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه فإن قال مع ذلك: دخلت في الإسلام فمعتد به حكم بإسلامه هكذا في فتاوى قاضيهان، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا كانت شهادة الكتابي برسالة محمد ﷺ جواباً كان دخولاً في الإسلام وعن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى إذا قيل للنصراني: أمحمد رسول الله يحق قال: نعم إنه لا يصير مسلماً وهو الصحيح وكذلك إذا قيل له: أمحمد رسول الله يحق إلى العرب والعجم فقال: نعم لا يصير مسلماً وقعت في رماثي أنه قيل للنصراني: أدين الإسلام حق فقال: نعم فقبل له: أدين النصرانية باطل فقال: نعم فافتى بعض المفتين بأنه لا يصير مسلماً وافتى بعضهم أنه يصير مسلماً وكذلك إذا قال النصراني أو اليهودي: أنا على دين الخنثية لا يصير مسلماً هكذا في الهبط، عن بعض المشايخ رحمهم الله تعالى إذا قال اليهودي: دخلت في الإسلام يحكم بإسلامه وإن لم يقل تبرأت عن اليهودية وأما المجوسي إذا قال: أسلمت أو قال: أنا مسلم يحكم بإسلامه لأنهم لا يدعون لأنفسهم

وصف الإسلام بل بعدونه شتيمة كذا في فتاوى فاضليحان، إذا صلى المكتابي أو واحد من أهل الشرك في جماعة حكم بإسلامه عندما وإن صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحكم بإسلامه وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم بإسلامه من مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال لا خلاف في الحقيقة فإن ما ذكره أبو حنيفة رحمه الله تعالى تأويله إذا صلى وحده يعبر أدان وإقامة وعند ذلك لا يحكم بإسلامه وتأويل ما قالوا إذا صلى وحده بأذان وإقامة وعند ذلك يحكم بإسلامه بلا خلاف، وفي الأحاسي إذا شهدوا ما رأيته يصلي سنة ولم يقولوا: بجماعة فقال: صلب صلابي لا يكون إسلاماً حتى يقولوا: صلى صلاتنا واستقبل قبلنا كذا في المحيط، وإن شهد وأمه كان يؤذن ويقسم كان مسلماً كان الأذان في السفر أو في الحضر وإلا قاتلوا سمعته يؤذن في المسجد فليس بشيء حتى يقولوا: هو مؤذن فإذا قالوا: ذلك فهو مسلم لأنهم إذا قالوا: إنه مؤذن كان ذلك عده فيكون مسلماً كذا في البحر الرائق نقلاً عن الزاوية، وإن صام أو حج أو أدى الزكاة لا يحكم بإسلامه في ظاهر الرواية وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى أن حج لليب على الوجه الذي يفعله المسلمون بأن راوه نهياً للإحرام وليس وشهد الناسك مع مسلمين يكون مسلماً وإن لم يشهد الناسك أو شهد الناسك ولم يحج لم يكن مسلماً ولو شهد واحد فقال: رأيته يصلي في المسجد الأعظم في جماعة وشهد آخر رأيته يصلي في مسجد كذا ثقبيل شهدتهما ويجبر على الإسلام كذا في فتاوى فاضليحان، ولم يقتل كذا في المحيط، عن الحسن بن زياد إذا قال لرجل يدي: أسلم فقال: أسلمت كان إسلاماً كذا في فتاوى فاضليحان، قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير: إذا حمل مسلم على شرك ليقتله فيما رقه قال: أشهد أن لا إله إلا الله فإن كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فعلى المسلم أن يكف عنه وإن أخذه وحده به إلى الإمام فهو حر مسلم إن كان تكلم بكلمة التوحيد قبل أن يقهره المسلم وإن قال بعدما قهره المسلم فهو فيه ولكن لا يقتل فإن قال: ما أردت الإسلام لما قلب بل إنما أردت الدخول في اليهودية أو أردت التعمد فلا يقتلني لم يلتفت إلى قوله ولو كان حيي قال: لا إله إلا الله كف عنه وبعثت ولحق بالمشركن ثم عاد يقاتل يحمل عنه الرجل فلما رقه قال: لا إله إلا الله فإن كان به دفة يلجأ إليها فلا بأس بأن يقتله وإن تعرفت العنة فليس له أن يقتله وبكفه يؤذيه عن ما صنع وإن كان هذا الرجل ممن يقول: لا إله إلا الله ولكن لا يمر برسالة محمد ﷺ وباقي المسألة بحالها فلا بأس بأن يقتله وإن تكلم بهذه الكلمة وإن قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله عليه أن يكف عنه فإذا أكره على الإسلام فأسلم صح الإسلام استحساناً، وفي نوادر ابن رستم إن إسلام السكران إسلام كذا في المحيط، وإذا قال الوصي: أشهد أن محمداً رسول الله يكون مسلماً وكذا لو قال: أنا على دين محمد ﷺ أو أنا على الشيعة أو على الإسلام يحكم بإسلامه ولو مات يصلي عليه، كافر عن كافر آخر الإسلام ثم يكن مسلماً وكذا إذا عمه القرآن وكذا إذا قرأ القرآن كذا في فتاوى فاضليحان.

### الباب الثالث في المواقعة والأمان ومن يجوز أمانه

إذا رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقاً منهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا

باس به وإن رأى الإمام مواعدة أهل الحرب وأن يأخذ على ذلك مالا فلا بأس به لكن هذا إذا كان بالمسلمين حاجة، أما إذا لم تكن فلا يجوز والمأخوذ من المال يصرف مصارف الجزية إذ لم يزلوا بساحتهم بل أرسلوا رسولاً، أما إذا أحاط الجيش بهم ثم أخذوا المال فهو غنيمة بحسبهم ويقسم الباقي بينهم كذا في الهداية، ولو وادعهم فريق من المسلمين بغير إذن الإمام فالمواعدة جائزة على جماعة المسلمين لأنها أمان وأمان الواحد كآمان الجماعة كذا في اسراج الوهاج، ولو أب مسلم وادع أهل الحرب سنة على ألف دينار حازت مواعته فإن لم يعلم الإمام ذلك حتى مضت مواعته أحد المال وجعله في بيت المال وإن علم بمواعته قبل مضي السنة فإنه ينتظر إن كان المصلحة في إفضائها أمضاها وأخذ المال فإن رأى المصلحة في إبطالها رد المال إليهم ثم مبد إليهم وقائلهم فإن مضى نصف السنة يرد كنه استحصاناً كذا في محيط السرخسي، ولو قال المسلم: وادعتكم بألف دينار ثم نيد الإمام إليهم بعد ما مضى من السنة بعضها وبقي البعض كان للأمير المال بحساب ما مضى من السنة ورد بحساب ما بقي هكذا في الشبط، فإن كان وادعهم ثلاث سنين كل سنة بألف درهم وقبض المال كنه ثم أراد الإمام نقض المواعدة بعد مضي السنة فإنه يرد عليهم الثلثين لأنه عرق العقود بفريق التسمية بخلاف الأول لأن هناك العقد وحده في السنة والمال مذكور بحرف على وهو حرف الشرط كذا في محيط السرخسي، وتجوز المواعدة أكثر من عشر سنين على ما يراه الإمام من المصلحة كذا في الاختيار شرح المختار ولو حاصر العدو المسلمين وطالبوا مواعدة على مال يدفعه المسلمون إليهم لا يفعل الإمام إلا إذا خاف الهلاك كذا في الهداية، وإذا طلبوا من الإمام المواعدة متين معلومة على أن يؤدروا المسلمين كل سنة شيئاً معلوماً على أن لا يجري عليهم أحكام الإسلام في بلادهم لم يفعل ذلك إلا أن يكون خيراً للمسلمين فإن كان ذلك خيراً للمسلمين ووقع الصلح على أن يؤدروا إليهم كل سنة مائة رأس فهذا على وجهين، أما إن صالحوا على مائة رأس بغير أعيانهم فإن كانت المائة المشروطة من أنفسهم وأولادهم لم يجز ذلك وإن كانت المائة المشروطة من أرفاقهم جاز وإن كان الصلح على مائة رأس بأعيانهم من أنفسهم وأولادهم بان قالوا: أول السنة آمنوا على أن هؤلاء نكرم وبصالحكم لثلاث سنين مستقيمة على أن تعطيتكم مائة رأس من رقيقنا فهو جائز كذا في المحيط، وإن شربوا في المواعدة أن يرد عليهم من جاءوا مسلماً منهم بطل الشرط ولم يجب الوفاء به كذا في الكافي، ولو صالحهم لإمام ثم رأى بقصر الصلح أصلح يبد إليهم وادخلهم ويكون البيعة على الوجه الذي كان الأمان فإن كان منشراً يجب أن يكون كذلك وإن كان غير منشراً بان آمنهم واحد من المسلمين سرّاً يمكنه يبد ذلك الواحد ثم بعد انتد لا يجوز قتالهم حتى يمضي عليهم زمان يتمكن فيه ملكهم من إنقاذ الخير إلى أطراف مملكته، وإن كانوا خرجوا من حصونهم وتفرقوا في البلاد وفي عسكر المسلمين أو حاربوا حصونهم بسبب الأمان وحتى يعودوا كلهم إلى بلادهم ويعمروا حصونهم مثل ما كانت توقفاً عن العدو وهذا إذا صالحهم مدة فرائى نقضه قبل مضي المدة وأما إذا مضت المدة فيبطل الصلح بمضيها فلا يبد إليهم كذا في البيهقي، ولا يصح للمسلمين أن يعيروا عليهم ولا على أطراف بلادهم ما دهم الصلح باقياً كذا في

النصرح الزهاج، وإن بدؤوا بحياه قائلهم ولم يبيد إليهم إذا كان ذلك بأعناقهم كذا في الهداية،  
 وهو خروج من دار الموادعة جماعة لا معه لهم وقطعوا الطريق في دار الإسلام فليس هذا بقصر  
 لعهد وإن خرج قوم لهم معه بعير امر ملكهم ولا أمر أهل مملكته فأنسك وأهل مملكته على  
 موادعتهم وهؤلاء الذين قصروا الطريق لا بأس بقتلهم واسترقاقهم، وإن كانوا خرجوا بأمر  
 ملكهم فهذا بقصر العهد في حق الكل كذا في صدى التكرحي، وإذا كانت الموادعة فأنسك بيب  
 وببهم فخرج منهم رجل إلى بلد حرب آخر ليس بيب وببهم موادعة فعرا المسلمون ذلك البلد  
 فأخذوا دنت لرجل فهو آمن لا سبيل عليه ولا على ماله وأهله ورفيقه، وحيث مضى أهل البلد  
 الذين وأدعاهم وحيث رحلوا من البلاد فهم آمنون، وإن عرا المسلمون دار غير دار الموادعة  
 فأسروا منها رجلاً من المودعين كان أسير في أدار لسي عرا المسلمون كان فيئاً كذا في النسخ  
 الزهاج، وأهل الدمة إذا غفصوا العهد كدشركن في الموادعة ويجوز أحد الثقات منهم لأنه يجوز  
 تركهم بالجرية هكذا في الاحتيار شرح المختار، وبصالح المريدن الذين يعلون ومبارك درهم  
 دار الحرب عند الحرف لو حبرا بلا أحد مائل منهم وإن أحد من منهم لم يرد من ماله في  
 ديمسدين إذا ظهوراً بخلاف ما لو أحد من أهل النعي حيث يرد عليه بعد وضع الحرب أوزارها  
 دمه ببس فيئاً لأنه قبته لأنه إعائه بهم كذا في أسير لغائن، وهكذا في فتح القدير، عبدة الأوثان  
 من العرب كالمتردين في الموادعة لأنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ويكره لأمر الجيس أو  
 فائد من فؤاد مسلمين أن يميل هديه أهل الحرب فيحسب بها بل يجعلها فيئاً للمسلمين ويكره  
 بيع السلاح والتكرع من أهل الحرب وتجهيزه إليهم قبل الموادعة وبعدها وكذلك أحديد وكن ما  
 هو أصل في آداب الحرب ولا يكره إحدان ذلك على أهل دمه كذا في الاحتيار شرح المختار،  
 وهو جاء حربي بسيف فاشترى مكانه فوب أو رمحاً أو برساً لم يترك أن يخرج كذا في المبسوط،  
 وإن دعه بدراهم ثم اشترى غيره يبيع مضمناً كذا في التبيين، طلب ملك منهم دمه على أن  
 يترك أن يحكم في أهل مملكته ما شاء من قتل أو ظلم لا يصح في الإسلام لا يجذب إلى ذلك  
 ولو كان له أرض فيها قوم من أهل مملكته هم عبده يبيع منهم ما شاء فصالح وصار دمه منهم  
 عبده به كما كانوا يبيعهم إن شاء كذا في فتح القدير، فإن ظفر عليهم عدوهم ثم استقدمهم  
 المسلمون من أيدي أوثانك فإنهم يردون إلى هذا الملك بعير شيء قبل نفسه وبالقبيصة بعد  
 القسيمة بمنزلة سائر أموال أهل الدمة وعلى هذا لو أسلم الملك وأهل أرضه أو أسلم أهل أرضه  
 دونه فهم عبده له كما كانوا كذا في المبسوط

**فصل في الأمان** إذا أمن رجل حر أو امرأة حرة كافر أو جماعة أو أهل حصن ومدين  
 صح أمانهم ولم يكن لأحد من المسلمين قتالهم إلا أن يكون في ذلك مقصده فيئيد إليهم، كما  
 إذا أمن الإمام بنفسه ثم رأى المصلحة في السد ولو حاصر الإمام حصناً وأمن واحد من الجيش  
 وفيه مقصده يبيد الأمان ويؤدبه الإمام كذا في الهداية، ويبطل أمان دمي إلا إذا أمر أمير  
 العسكر أن يؤمنهم فيجوز أمانه كذا في التبيين، ويصح أمان المكاتب ولا يجوز أمان المسلم  
 التاجر في دار الحرب، ولا أمان المسلم الأسير في أيديهم ولا أمان الذي أسلم في دار الحرب كذا  
 في صدى فاصبحان، العبد إذا أمن إن كان مأذوناً في القتل في جهة لمولى يصح أمانه بلا

خلاف وإن كان محجوراً عن القتال فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب بعض مشايخهم الله تعالى قاتلوا: هذا لخلاف من العبد محجور إذا لم يحنئ أسير أما إذا جاء السير يصح أمانه بلا خلاف، وبعضهم قالوا: الكل على خلاف هكذا في المحيط، والجواب في الأمان كالجواب في العبد إن كانت تقابل بإذن المولى فأمانها صحيح وإن كانت لا تقابل فعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح أمانها كذا في المحرر، إن أس انصبي وهو لا يعمل لا يصح كالتجنيب وإن كان يعمل الإسلام وبضعة وهو محجور عن القتال لا يصح عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصح عند محمد رحمه الله تعالى وإن كان مادون له في القتال فالأصح أنه يصح بالاتفاق بين أصحابنا هكذا في فتح المديرة، ومحتلط العقل اندي يعقل الإسلام وبضعة عمره انصبي الذي يعقل كذا في النسيب، وإن كبر بعلام وبلغ وهو لا يصف الإسلام ولا يعمله ويعمل أمر معيشته فأمانه لا يصح لانه يهرل المرء وكذلك الخبره حره كاتب أو امه كد في المحيط، إن أمن رجل من المسلمين أنساً من المشركين فاعاد عليهم قوم آخرون من المسلمين فقتلوا لرجل وأصابوا النساء والأموال وانقسموا دث وولد لهم من الأولاد ثم علموا بالأمان فعلى الغافلين دية من قتلوا وترد النساء والأموال إلى أهلها ويعرمون للنساء أصدقتهن بما صابوا من فروعهن والأولاد أحرر يعير فيهم مسلمون سباً لأبائهم لا سبيل عليهم لكن إذا برد النساء بعد مصي ثلاث حيض وفي زمان الاعتداد يومض عن يدي عدل ولعدن امرأه عجزور نعه لا الرجل هكذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى وإذا نادى المسلمون أهل الحرب بالأمان فهم آمنون جميعاً إذا سمعوا صوتهم بالأمان بأي لسان كانوا يادوهم ويستوي في ذلك إن عرفوا وفهموا بالأمان أو لم يعرفوا ولم يفهموا من الأمان بأن يادوهم بالعربية وهم روم لا يحسبون العربية أو يادوهم بالبطيئة وهم قوم لا يعرفون البطيئة وأمثال ذلك وإن لم يسمعوا صوتهم بالأمان فلا أمان لهم ويحل قتلهم وسبيهم ولو يادوهم من موضع يسمعون إلا أن العلم قد أحاط بأنهم لم يسمعوا بأن كانوا يوماً أو مشغولين بالحرب فذلك مان وأراد بالعلم غالب الرأي لا حقيقته العلم وسماخ الكل للأمان ليس بشرط ثبوت الأمان في حق الكل بل سماخ لأكثر بكمي ويقوم ذلك مع عدم سماخ الكل وإذا قالوا الحربي لا يصف أو قالوا له: يا ابن رافلوا له لا بأس عليك فهذا كنه أمان ويو قالوا له: لك أمان الله كان أماناً وكذلك إذا قالوا لك عهد الله أو لك دمه الله أو قالوا: تعال نسمع كلام الله أو قالوا: اجرت، ولو أن الأمير قال جماعة من أهل الحرب معيتم وهم في الحصن محصورون. خرجوا إلينا برفودكم على المصحح وأنتم آمنون أو لم يقل وأنتم آمنون فخرجوا فهم آمنون ويو قال لهم: خرجوا إلينا وهم يرد عن هذا فخرجوا فلا أمان ولو قال لهم: اتروا إلينا كان أماناً ويو قال: خرجوا إلينا فبيعوا وشروا ما كان أماناً ولو أن رجلاً من المسلمين أشار إلى رجل من المشركين وهم في حصن رصعة أو تعال أو أشار إلى أهل الحصن أن يخرجوا الحصن ففتحوا أو أشار إلى السماء فطش المشركون أن ذلك أمان ففعلوا ذلك اندي أمر به الرجل وقد كان هذا الذي صبح لرجل معروف بين المسلمين وبين أهل الحرب من أهل تلك الدبر منهم إذا صبعوا كان أماناً ولم يكن دث معروف فهو أمان جدير وإذا

أشار إلى العدو بأصبعه بمشارة يعيهم به امداء إلى عسقه وأمر بأضيء إليه ويقفون بلسانه مع ذلك - إن جئت فقلت فجاءه فهو آمن قد إذا فهم الكافر الإشارة وعرفها أمان ولم يسمع قول المشير إن جئت فقلت أو سمع ولكن سمعهم فمما إذا سمع وفهمه به يكن ذلك أمان وعنى هذا إذا قال لمسمع للكافر فقال حتى اقتلعت فسمع الكافر قول الكلام وفهمه ولم يسمع حر الكلام أو سمعه إلا أنه لم يفهمه كان أمان، ولو سمع آخر الكلام وفهمه لا يكون أمان وعنى هذا إذا قال لمسمعون له فقال إن كتب يريد بغيره من كتب رجلاً فسمع أول الكلام وفهمه ولم يسمع آخر الكلام أو سمع آخر الكلام ولم يفهمه فجاءه كان أمان، ولو سمع من الكلام وآخره وفهمه فجاءه لا يكون أماناً وعنى هذا إذا قال له فقال حتى يرى ما أصبح بهت هكذا في الدجيرة والخيصة، ولو أن جماعة من الكفار دأبوا للمسلمين، أمروا على درابهم فأمروهم على ذلك فهم آمنون وأولادهم وأولادهم وأولادهم وإن سفلوا من أولاد الرجال ولا يدخل أولاد النساء كذا ذكره في السير الكبير كذا هي الظهيرية، وإذا قال أموي على أولادي فأموه عني ذلك فهو آمن وأولاده الصليبي وأولاده من قبل الرجال وأما أولاد النساء لا يدخلون، ولو قال، أموي على أولاد أولادي ذكر شيخ الإسلام والعاصي الإمام ركن الإسلام علي السعدي ن هذه المسألة عني الروايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي أن في هذه الصورة هو لسان يدخلون رواه، ولو قال أموي عني ابائي وله أب وأم أدخل في الأمان، وإن لم يكن أب وأم وأما له جث وجدة فلا أمان لهما، فإن محمد رحمه الله تعالى، فإن كان لسانهم المدي يكلمون به أب وجد والد كما أن أب الأب أب فاحمد، قوله ابن أبي يدخل في الأمان كذا هي الخبيطة، ولو قال: أموي عني أبنائي وبهم بنون وبنايت فهم آمنون، فإن سمع يكن بهم ذكر وإنما لهم نسب خاصة فهو في جميعها آمن قال: أموي على بيت وحوماً بهذا على إيات دون مذكور كذا في الظهيرية، ولو قال أموي عني أحوسي وبه إخوة وأخوات دخل الأمان، ولو كان به أخوات لا ذكر معهم بحسن في الأمان كذا في عبيد، ولو دنا أموي عني أبنائي وبهم أبناء وأبناء أبناء وأموي عني أبنائي وبهم أبناء، فإن سمع يكن بهم أبناء ولكن لهم أبناء أبناء أموي أيضاً وإن قال: أموي عني أبنائي وليس لهم أب، وبهم جد وليس يدخل الأجداد في ذلك، وكذلك لو دنا أموي عني أمهات وليس لهم أمهات لكن لهم جدات فإنهم لا يدخل في الأمان، ولو قال أموي عني مولاي وليس به إلا المولىات ولا ذكر فيهم فمن أمان معه استحساناً كذا في الظهيرية، إذا قال واحد من أهل الحصص أموي على منعي فأموه فهو آمن ومتاعه سالم ولم يدخل في امتاع دراهم ولا دينار ولا ذهب ولا فضة ولا حلي ولا جوهر ولا كراع ولا سلاح ويدخل ما سوى ذلك من ثياب وأقربش وجميع متاع البيت في البيوت يدخل تحت اسم المتاع وهو استحسان كذا في الخبيطة، إن قال: أموي مع عشرة فلعشرة سواء وأخيراً في تعبي العشرة إلى الإمام، ولو قال: أموي في عشرة من أهل بيتي أو في عشرة من أهل حصتي فالأمان له وتسعة سواء، ولو قال: أموي في عشرة من إخواني فهو من عشرة سواء من إخوانه، وكذلك لو قال: في عشرة من ولدي ولو قال: أموي عشرة من إخواني تسعة منهم أو عشرة من ولدي ما فيها فالأمان بعشرة سواء، ولو قال: عشرة من أهل بيتي أو عشرة من أهل حصتي ما

فيهم والأمان لعشره هو أحدهم، ولو قال أصوب في موالي وثه موافق اعتقوه وموافق اعتقهم فالأمان لا يتساوى القريبين وإن يصدق الأمان أحد الفريقين ويكون الأمان على ما يوافقه يستأنس فإن قال ما ثبت شيئاً فيه جميعاً فهو استحسنان، وإن حاصر المستمعون حصصاً فاشترى عليهم رأس الخوص فقال أصوب عني عشرة من أهل الخوص على أن تصححكم فصاروا ثلث ذلك فصاح الخوص فهو أس وعشره معه ثم خيّر في تعيين بعشره إلى رأس الخوص، ووافق اعتقدوا لي الأمان على أهل الخوص على أن يدخفوه فحصلوا فيه فاعتدوا له الأمان على ذلك فليس بهم فصيل ولا كثير من القوم ولا من الأموال كذا في حرابة القوم، إذا أساس الرجل من أهل الحرب إلى أهل الإسلام فخرج معه بأمره وقتل، هذه مرأى وخرج معه بأصقال صدر وهو هؤلاء أولادي وبم يكس دكرهم في أمه ونما قال أصوب حتى أخرج إليكم أو إلى دار الإسلام أو إلى عسكركم في دار الحرب فإن انقياس في هذا أن يكون العدل شيئاً غيره ولكن هذا صحيح فجعلهم أمير بأمه وعلى هذا القيس والاستحسنان إذا كان معه سبي كثير فقال هؤلاء رفقي وصدقوه في ذلك أو كانوا صديراً لا يعبرون عن أنفسهم حتى لا يحتاج في ذلك إلى تصديقهم فإنه يصدق في ذلك مع يمينه استحسنان والقياس أن يكون جميع ذلك شيئاً وكذلك الدواب والأجراء الذين معه على هذا القيس والاستحسنان وإن كان معه رجلان فقال هؤلاء أولادي وصدقوه في ذلك فهم فيء قيام واستحسنان وإن كان معه صغار وهم يعبرون عن أنفسهم فقال هؤلاء أولادي وصدقوه في ذلك فالتقياس أن يكون فيء وفي الاستحسنان لا يعبرون شيئاً وإن كذبوه فهم فيء للمسلمين ولو كان معه ساء فذ يلع فقط هؤلاء سبي فصدقوه فالتقياس أن يكون فيء وفي الاستحسنان هو أميب وصار لأصل في جسد هذه فاستأنس أن كل من يستأنس بنفسه في المعذب بنفسه لا يجعل سبباً غيره في الأمان وكل من لا يستأنس لنفسه في المعذب بنفسه يجعل سبباً غيره في الأمان فعلى هذا أنه وجدته وأخواته وعمه وحالاته وكل ذلك رحم من النساء يدخن في أمان يستأنس بهما فاستأنس ذات أخته وجدته وأخواته فلا بدخن في أمان المستأنس ذات، وكل من كان أمان بآمن من المستأنس فعليه كما قال، أو ادعى ذلك وصدقته الذي خرج معه فهو سواء وهو من بآمنه وإن كذبه كان شيئاً وإن كذبه أو لا ثم صدقه كان شيئاً وإن صدقه أو لا ثم كذبه فرفيقه وأولاده بصغار الذين يعبرون عن أنفسهم أمون فاما أخيره والمرأة الكبيرة بنفسه بقوله مرة فذ أقر على أنفسهما بالرق فإما المستأنس لم يدع عليهما الرق فبما أحرارا، فإن كذبوه بعد ذلك فقد أقررا على أنفسهم بالرق وخبري إذا أقر على نفسه بالرق يصح إقراره بالرق ذكره في مسألة انحصار إذا أساس على أن يمر إلى المسلمين أنه يدخل في الأمان لئلا يسهل وسلاحه يدي يسهل ومركبه ومخرج به معه من ورق أو دبير يعقته في حقوقه استحسن ذلك وما عد ذلك فيء ثم يمدح في الأمان من سلاح وثبته سلاح منه ونياب منه حتى لو سكب نفسي وعضد بسيف وظاهر بين الأفيه أو معاليم حتى جعلها كذا كذا على رأسه فإن لم يردده لا يكون به كذا في العبط، إذا أرسل أمير العسكر رسولا إلى أمير خوص في حجة به فذهب الرسول وهو مستأنس فبما يقع الرسالة قال إنه أرسل على سباني إليك الأمان لك ولأهل مكنك فاحذروا أمانه وأمانه يكذب

زوره وانتمله على لسان الأمير أو قال ذلك قولاً وحصر أنفاله من المسلمين فلم يفتح الباب ودخل المسلمون وجعلوا يسبون فقال أمير الحصن: إن رسولكم أخيراً إن أميركم أما وشهد أولئك المسلمون على مقاتله فاقوم آمنون يرد عليهم ما أخذ منهم وإن كان الذي أتاهم بهذه الرسالة رجلاً ليس برسول ولكنه اتعل من تلقاء نفسه كتاباً فيه أمثالهم ودخل به إليهم أو قال ذلك لهم قولاً وقال: إني رسول الأمير ورسول المسلمين فهم فيء والإمام أن يقبل مقاتلتهم كذا في الظهيرة، لو أن رسول الأمير حين بلغ رسالة الأمير لحاجة فقال: إن فلاناً القائد قد أمكنكم وأرسلني بذلك وإن المسلمين إلى باب الأمير آمنوكم وإني كنت أمكنكم قبل أن ادخل عليكم وفاديتكم وشهد على هذه لفظة قوم من المسلمين فهم فيء اجتمعون إذا كان ما أخبر به كذباً ولو أرسله رجل من المسلمين في حاجة ففرض حاجته ثم أخبرهم أن من أرسله منهم فهو باطل كذا في محيط السرخسي، الإمام أو واحد من المسلمين إذا أمر الدمي أن يؤمنهم فإن قال له: أمنهم فقال لهم الدمي: أمكنكم أو قال: إن فلاناً أمكنكم فهو سواء وصاروا آمنين وإن قال له: قل إن فلاناً أمكنكم فقال لهم الدمي: إن فلاناً أمكنكم فهم آمنون، وإن قال لهم: قد أمكنكم فهو باطل هكذا في الذخيرة، ولو حاصر المسلمون حصناً فقال أميرهم لأهل الحصن: متى أمكنكم فأماني باطل أو فلا أمان لكم أو قد نبذت إليكم ثم أمنهم فامانه باطل ولو أمر الأمير منادياً فتأدى في المعسكر من آمن منكم أهل الحصن فامانه باطل ثم أمنهم مسلم فامانه جائز ولو أمر بأن ينادي أهل الحصن أو كتب أو أرسل إليهم إن أمكنكم واحد من المسلمين فلا تعمدوا بآمانه فإن آمانه باطل ثم أمنهم رجل فزبوا على آمانه فهم فيء، ولو قال لهم: لا أمان لكم إن أمكنكم رجل مسلم حتى تؤمنكم أنا ثم أتاهم مسلم وقال: إني رسول الأمير إليكم فقد أمكنكم فزبوا على ذلك فهم آمنون وإن كان الرجل كاذباً في ذلك، ولو قال لهم الأمير: لا أمان لكم إن أمكنكم مسلم أو أتاكم برسالة مني حتى تؤمنكم بنفسي ولرسالة بهاها فهم فيء وإن كان الأمير أرسل إليهم رسلاً ليبلغهم ففعل بهم آمنون، ولو قال لهم: إذا أمكنكم فأماني باطل ثم أمنهم كان ذلك آمناً صحيحاً كذا في محيط السرخسي، إذا حاصر المسلمون حصناً أو مدينة من أهل الحرب بطلوا من المسلمين أن يزبواهم على حكم الله تعالى فلا ينبغي لهم أن يزبواهم على ذلك كذا في المحيط، فإن أنزلوهم على حكم الله تعالى مع أنه ليس لهم ذلك للإمام أن يعرض الإسلام عليهم فإن أسلموا كانوا أحراراً مسلم لهم أموالهم ونساءهم وذراريهم وتصير دارهم دار الإسلام ويكون في أرضهم العشر فإن أبوا الإسلام جعلهم دمة وجعل عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج ولا يسرقون ولا يقتلون ولا يردون إلى مأسهم ولو زبواهم على حكم واحد من المسلمين بمعية جاز من حكم ذلك الرجل فيهم بقتل أو سبي أو أن يصيروا دمة جاز ذلك الحكم وإن حكم بالرد لا يجوز فإن مات فلان أو قتل قبل أن يحكم صاروا كما برلوا على حكم الله تعالى فإن أخرج نفسه من الحكومة بخرج فإن حكم فلان بالرد ثم حكم بالقتل لا يصح استحساناً كذا في محيط السرخسي، إن كان الحكم رجلاً مسلماً إلا أنه لا يجوز شهادته نفسه أو لآبه محدود في قذف فحكمه جائز إن حكم عليهم بقتل أو سبي أو غير ذلك كذا في المحيط، وفي التوارل لو برلوا على حكم محدود في القذف أو أعصى لا يجوز كذا في



التناحرانية، وإن حكموا عند أو صيب - قد عفى لم يجر حكمه فإن ارتد مع ذلك على حكمه يجعل دمه كما لو رلوا على حكم الله تعالى وإن حكموا دماً فحكم يقتلهم وسي درزيهم أو غير ذلك جار هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير فإن أسلموا قبل أن يحكموا الدمي عليهم بشيء، لم يجر حكمه عليهم بذلك بقول أو سبي أو غيره ولكن يجعلهم الإمام في هذه العنصرة أحراراً لا سبل عليهم ولو حكموا امرأة حار حكمها في جميع ما حكمت إلا أن تحكم بقتل هكذا في الابدائه ولا يصلح للحكومة أسر من المسلمين في أيديهم وكذلك تاجر من المسلمين معهم في درهم وكذلك رجل منهم أسلم وهو في دارهم وكذلك رجل منهم هو في عسكر المسلمين، وفي السير الكبير إذا شرطوا أن يرلوا على حكم فلا على أنه إن حكم بينهم بشيء فقد مضى الحكم فإن لم يحكم بينهم بشيء ردوا إلى ما منهم أو شرطوا أن يرون على حكم فلا على أنه إن حكم فيما أن تلتفوا إلى ما مناصبتهم ذلك فلا ينبغي للمسلمين أن يزلوه على هذا الشرط وإذا ارتلوه على هذا الشرط فلا ينبغي للحكم أن يحكم بينهم إلى ما منهم ومع هذا لو ارتلوه على هذا الشرط وحكموا حكمهم بآدم إلى ما منهم أمضيت حكمهم ويردهم إلى ما منهم، وفي نوادر بن سبابة عن محمد رحمه الله تعالى أمير العسكر إذا أس قوماً من أهل حصص على أن يكونوا عبداً فلا ورضوا بذلك ورتوا عنه فهم في من عندهم من المسلمين ولم يكونوا عبداً لفلان وإن سألوا لأمان على أن يرد من عندهم الأمان فإن قبوا ولا ردوا إلى ما منهم فعلى الإمام ذلك ورتوا على أن يعرض عليهم الإسلام فعرض فأبوا فلهما التحاق بخصمهم وبسبب ما سلب قتلهم وسي سائهم ودراريهم ولو رضوا بإدائه الخراج لزمهم ولا يخلون بعد ذلك أن خرج بمصهم على أن يحكم فيهم فلا فانتحت القلعة بعد انقضائهم منها وقتل من في القلعة فمن رل فعلى ما رل فإن كان سررضوا ردهم إلى الحصص إن لم يررضو وقد هدمت القلعة ردوا إلى أدنى موضع يأمنون فيه فإن كان أهل الحصص قد اجتمعوا على برون هؤلاء بهذا أصبح لم يمس أسنمون أهل القلعة فإن فعلوا فلا شيء عليهم وقد أساؤوا إذا رتوا على أن يحكم الثوالي بنفسه يوم فهو كرجل من أهل العسكر ولو رتوا على حكم الله وحكم فلا فهذا وما رتوا على حكم الله سوء، ولو رتوا على حكم فلا وعلان فمات أحدهم لم يجر حكم الآخر بعد ذلك قال في المستقى إلا أن يرضى لمرقاة بحكمه فإن شئ وكذلك إذا أحلها في الحكم وهم حين إلا أن يرضى المرصع بحكم أحدهم ولو حكم أحد الحكمين بقتل المقتله وسي دراريهم وحكم الآخر بسبي لكل فإنهم لا يقتلون ويكوبون فيما أرجح وسواء جميعاً ولو حكما جميعاً بقتل معتنهم وسي سائهم ودراريهم كان الإمام فيهم باختيار ب شاء من المقتله وسي دراريهم وإن شاء جعل لكل فينا، وإذا رتوا على حلال رجل ولم يسمه فذلك إلى الإمام يجرضهم وإن أسنمو بعد الحكمين من سبب الحكم لهم حرر ورت صيرهم الحكم دمه قبل الإسلام فالأرض لهم حربية وإن حكم الحاكم بقتل فواد منهم يضاف عدوهم وسي سائهم من الرجال والنساء فهو جائز وإن حكم بقتل الرجال وسي النساء فإن راري ذليل الرجال وسبي النساء ودراري فلا أرض في، إن شاء الإمام حسبها وسبب قريبه إلا حدى بين المعتن وب ساء دريها

على حالها في يد الوالي ودعا إليها من يعمره ويؤدي حراجها كما يعمل في معظم أرض أهل  
الذمة وإن مات أحكم بعد مروههم قبل حكمه ردوا إلى ما سبهم ما حلا المسلمين فإن الآخر  
منهم يرفعون مجداً وتعبيد باقية وكذلك أهل ذمتنا عندهم وكذلك إن أسلم منهم في  
أيديهم إذا استعانوا بالمسلمين، ثم في كل موضع وجب دمه فإنما يردون إلى موضع الذي  
خرجوا منه إليها ولا يردون إلى ما أحص منه ولا إلى جيش أكثر منهم كذا في المخط، قال  
محمد رحمه الله تعالى: إذا قاتل المسلمون رجلاً من أهل الخص إن ذلت على كذا، وكذا  
فلت آمن أو قالوا: أمناك هم يديهم بالإمام بالخيار إن شاء قتله وإن شاء سبه ولو قاتل له أمناك  
على أن تدله على كذا وكذا ولم يبرهوا على هذا فلم يذنبهم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى  
هذا الفصل في الكتاب والجواب فيه أنه على أمانه لا يحل للإمام قتله ولا أسره وإذا دخل عسكر  
من المسلمين دار الحرب فمروا ببعض حصونهم أو مدائنهم ولم يكن للمسلمين بهم طاعة  
وآردوا أن ينفروا إلى غيرهم فقل لهم أهل الذمة: أعطوا على أن لا تشربوا من ماء نهرنا هذا  
حتى ترفقوا عما عني أن لا تقاتلهم ولا تتعكم إن أوتخلم فإن كان في الإغناء سمعه  
للمسلمين أعطوهم وبعد ما أعطوهم لا ينبغي لهم أن يشربوا ولا يسموا دوابهم إذا كان ذلك  
يضر في سائلهم بيد أو كان لا يضر في أنه يضر بهم وإن احتاج المسلمون إلى الماء فبهي أن  
يسدوا إليهم ويعلموهم بأسد وإن كان ذلك لا يضر في سائلهم يبقوا يذ كذا الماء كثيراً  
فلمسلمين لا يشربوا ويسموا دوابهم من غير أن يسدوا إليهم والجواب في الكلا ظهير الجواب  
في الماء وإذا قاتلوا أعطوا على أن لا تعرضوا لشيء من رروعنا وأسجارتنا وأنتمنا فاعطوهم  
على ذلك ثم احتاج المسلمون إليه فليس ينبغي لهم أن يعرضوا لها ما لم يسدوا إليهم  
ويعلموهم بأسد أصر ذلك بهم أو لم يصر ذلك قالوا: أعطوا على أن لا تحرقوا رروعنا وكلامنا  
فأعطيتهم على ذلك فإن عني أن نفي به فلا تحرق رروعهم وكلامهم، لا بأس بأن ناكل من  
ذلك ومعلف دوابنا ومثله لو قال: أعطوا على أن لا تاكلوا رروعنا وكلامنا فاعطيتهم على ذلك  
فإن لا ينبغي لنا أن ناكل من ذلك وإن معلف دوابنا وإن تحرق ذلك، والأصل في جسر هذه  
لمسائل أن الأمان على الشيء أمان على مثله وعلى ما فوقه حرر ولا يكون أماناً على ما دونه  
صور ولهذا إن قالوا: أعطوا على أن لا تحرقوا رروعنا فلا ينبغي لنا أن نرقها كذا في الذخيرة،  
وإن قال لهم أهل المدينة: أعطوا على أن لا تحرقوا في هذا الطريق على أن لا يقتل منكم أحداً ولا  
أسره فإن كان الإغناء حياً للمسلمين فلا بأس بأن يعطوا ذلك ويأخذوا في طريقه وإن كان  
لطريق الآخر بعد واشتد على المسلمين وإن أراد المسلمون بعد ذلك أن يمر في ذلك الطريق ولا  
يمرون في طريق آخر يس لهم ذلك حتى يسدوا إليهم ويعلموهم بأسد ولا يقتل المسلمون  
أحد منهم ولا بأسرون ويكون الأمان على المرور في الطريق الذي عبوه أماناً على أهل الأسر  
وإن شربوا عني أن لا يحرق قهرهم فلا بأس بأن يأخذ ما وجد في قراهم من متاع وغير ذلك  
بما ليس ببناء والأمان على التحريب لا يكون أماناً على أحد المتاع والضعام وإذا شرطوا أن لا يسل  
أسرهم إذا أصبتهم فلا بأس بأن بأسرهم ولو شرطوا عني أن لا بأسر منهم فلا ينبغي لنا أن  
نقتلهم ولا أن بأسرهم كذا في عبيد، وبوقارنا: موتنا حتى نبيع لكم حصص فتدخولون على  
أن تعرضوا عني لإسلام مسلمة ثم أبوا أن يسلموا فهم آمنون وعلى المسلمين أن يحرروا من  
حصصهم ثم يسدون إليهم فإن شرط المسلمون عبيدهم إن أسلم فلا أمان يساً وببكم

ورضوا بذلك والمسألة بحالها فلا بأس باسترقاقهم وقتل مقاتليهم إن أبوا الإسلام وإن أسلم بعضهم وأبى البعض فمن أسلم فهو حر ومن أبى فهو فيء فإن جعله الإمام فيءاً بعد ما عرّض عليه الإسلام فإبى ثم أسلم لم يقتله ولكن يجعله فيءاً فإن عرّض الإسلام عليه فإبى ولم يحكم عليه بأنه فيء حتى أسلم فهو حر استحساناً وإن قال حين أراد النزول آمنوني على أن تعرضوا عليّ الإسلام فإن أسلمت إلى ثلاثة أيام وإلا فلا آمن لي ثم عرضوا عليه الإسلام فله مهلة ثلاثة أيام وباليها من حين عرضوا عليه الإسلام فإن مضت المدة قبل الإسلام كان فيءاً من غير حكم الحاكم وإن قال: أسلمت إلى ثلاثة وإلا كنت عبداً لكم أو قال ذلك جميع أهل الحصن فهم دمة للمسلمين كما التزموا بالشرط ولو قال: أنت آمن على أن تنزل فتسلم فهو آمن بعد النزول قبل أن يسلم فيجب تبليغه مأمته إن لم يسلم وكذلك لو قال: أنت آمن على أن تنزل فتعطينا مائة دينار فقبل ذلك وبرل ثم أبى أن يعطيهم لأن هذا الأمان معلق بشرط أداء الدنانير وفي الأول معلق بشرط قبول فإذا نزل وقبل ما كان آمناً وكانت الدنانير عليه فإن أبى أن يعطيها حبس لبؤديها ولا يكون فيءاً لأجل الأمان الثابت له متى ما أعطى الدنانير وجب تحلته سبيله حتى يسحق بمأمته ولا يسقط عنه إلا بالإسلام أو بمقد الذمة وكذلك لو صالحهم على أن يعطيهم رأساً فعليه وسط أو قيمته وإن قال للمسلمين: آمنوني على أن أرسل إليكم فاعطيكم مائة دينار فإن لم أعطكم فلا أمان بي أو قال: إن نزلت إليكم فاعطيكم مائة دينار فإما آمن ثم نزل فعليه فإبى أن يعطيهم يكون فيءاً قهراً ولا يكون فيءاً استحساناً حتى يرمع إلى الإمام فيأمره بالأداء فإن أبى يجعله فيءاً، ولو قال رجل من المصورين: آمنوني حتى أرسل إليكم عني أن أدلكم على مائة رأس من السبي في موضع فأمته على ذلك فلما برل أتني بهم ذلك الموضع فإذا ليس فيه أحد فقال قد كانوا هنا فذهبوا ولا أدري أين ذهبوا برّء إلى مأمته ولو قال: أسير في أيدينا آمنوني على أن أدلكم على مائة رأس والمسألة بحالها ثم لم يدلهم للإمام أن يقتله، وإن قال المصور: عني أني إن لم أدلكم كنت لكم فيءاً أو رقيقاً ثم لم يف بالشرط فهو فيء للمسلمين ولا يحل لهم قتله وإن قال: آمنوني على أن أنزل فادلكم على قرية فيها مائة رأس فقد أصابها المسلمون أو علموا بها قبل دلائله ولم يصيبوها فليست هذه بدلالة ويكون فيءاً ولو دلهم على الطريق فساروا فيه حتى همروا مكانها قبل أن ينتهي إليها أو وصف لهم مكاناً ولم يذهب معهم فذهبوا بصمتهم حتى أصابوا فهذه دلالة وكذلك لو قال: آمنوني على أن أدلكم على طريق<sup>(١)</sup> بأهله وولده فإن لم أفعل فلا أمان علمنا نزل وجد المسلمين قد أصابوا بطريق فقال: هذا هو الذي أردت إن أدلكم عليه فليس هذا بشيء فإن قال: عني أن أدلكم بطريق هذا الحصن وأنه قد نزل هدياً من الحصن فلما برل وجد المسلمين قد أصابوا بذلك الطريق فهو آمن وعلى هذا لو التزم أن يدلهم على حصن أو مدينة أو على هذا الحصن أو هذه المدينة كذا في محيط السرخسي.

### الباب الرابع في الفنائم وقسمتها وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في الفنائم:** الغنمة اسم مال مأخوذ من لكثرة بالقهر والعلة والحرب قائمة قبل الإحراز بدار الإسلام فاما ما أخذ لا على القهر والغلبة بل بالمهادنة والهمة منهم أو بدسرة أو

(١) قوله على طريق بأهله إلى آخر هذه العبارة هي هكذا بالأصل وبمثل لفظ طريق فيها محرف عن الطريق وحرره المصحح.

الجلسة منهم لا يكون غنيمة ويكون للأخذ خاصة في لسان الفقهاء ومتعارف الشرع وكذلك ما حصه الإمام ببعض الغزاة تحريضاً على القتال لزيادة قوة وجراءة سهمهم بأن قال لسرية ما أصيبتم فهو لكم أو قال لواحد معين ما أصبت فهو لك كذا في محيط السرخسي، والفيء ما أخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة خمس دون الفيء كذا في غاية البيان، وما يؤخذ منهم عدية أو سرقة أو حلسة أو هبة فليس بعزيمة وهو للأخذ خاصة كذا في حرابة المفتين، فإن محمد رحمه الله تعالى وإذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحراراً لا سبيل عليهم ولا عسى ولا دعهم وسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضيهم عشر دون الخراج وكذلك إذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم إلا أن هاجوا على أراضيهم خراج ويوضع على رؤوسهم الجزية أيضاً وإن طهر المسلمون عليهم ثم أسلموا فالإمام فيهم بالخيار إن شاء قسم رقابهم وأموالهم بين الغنائمين وإذا أراد القسمة بعد ما أسلموا دفع الخمس أولاً وجعله لليتامى والمساكين وأبناء السبيل وقسم أربعة أخماس بين الغنائمين قسمة العتائم ويضع على الأرض عشر وإن شاء من عبيدهم يسلمهم رقابهم وذرائعهم وأموالهم ويضع على أراضيهم العشر وإن شاء وظف الخراج وإن ظهر لمسلمون عليهم فلم يسلموا فالإمام الخيار إن شاء سترلهم وقسمهم وأموالهم بين الغنائمين فإذا أراد القسمة أحد الخمس من جميع ذلك فجعله في موضع الخمس وقسم الباقي بين العتامين ويضع على الأراضي العشر وإن شاء قتل الرجال وقسم النساء والأموال والذرية بين العتامين على نحو ما قلنا وإن شاء من عبيدهم برقابهم وسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على رؤوسهم الجزية وعسى أراضيهم خراج كذا في المحيط، ويستوى فيه الماء العشري نحو ماء السماء والعبور والآبار والخراجي نحو ماء الأنهار التي حفرتها الأعاجم كذا في غاية لسان، وإن من عليهم برقابهم وأراضيهم وقسم النساء والذرية وسائر الأموال بين المسلمين فهو جائز ولكنه مكروه ولا إذا ترك في أيديهم من الأموال ما يمكنهم الزراعة به وكذا إذا من عبيدهم برقابهم وسائهم وذرائعهم وأراضيهم وقسم سائر الأموال بين الغنائمين فهو جائز ولكنه مكروه فإن ترك في أيديهم ما يمكنهم الزراعة به يجوز من غير كراهة وإن من عبيدهم برقابهم خاصة وقسم لأرضي بين مسلمين مع سائر الأموال لم يجر وكذا إذا لم يكن لهم الأراضي فأراد أن يمن عبيدهم برقابهم لم يجر كذا في المحيط، وإن شاء قسم الكل وترك الأراضي وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة وإن شاء نقل إليها قوماً آخرين من أهل الذمة وجعلها خراجية خراج مفاصة أو مقاطعة فيصرف خراجها إلى المقاتلة كذا في التتارحانية ناقلاً عن شرح الطحاوي، وإذا نفخ أهل الذمة العهد وغنوا عبي دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عبيدهم المسلمون وثبت الخيار فيهم للإمام فإن شاء من عبيدهم برقابهم وأراضيهم وسائهم وذرائعهم وأموالهم ووضع على أراضيهم الخراج وإن شاء وضع لعشر وهذا تسمية وفي الحقيقة خراج ولهم يصرف حد العشر مصرف الخراج وإن شاء جعل عليها العشر مضاعفاً كما فعل عمر رضي الله عنه ببني ثعلبة وإن قتل الرجال وقسم النساء والذرية والأموال وبقيت الأراضي بلا ملاك فنقل إليها قوماً من المسلمين ليقيموا رداً للمسلمين وجعل الأراضي لهم ليؤدوا المؤنة عنها جاز ولكن يقبل برضا أولئك الذين

يريد الإمام تقديم إليها وإذا نزل إليها قوماً من المسلمين وصارت الأراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر وإن شاء وإن شاء جعل عليها الخراج، ولو أن قوماً من المسلمين ارتدوا وعذبوا على دارهم أو على دار من ديار المسلمين وصارت دارهم دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون فإنه لا يجعل من رعايتهم إلا السيف أو الإسلام وإن أبوا أن يسلموا قتلوا وقسمت ثمنهم بينهم ودرارهم ويجوزون على الإسلام وقسمت الأموال والأراضي بين العائدين أيضاً ويوضح على الأراضي العشر وإن رأى الإمام أن يقتل الرجال ويقسم النساء والذراري بين العائدين دون الأراضي ورأى ذلك خيراً للمسلمين فعل ذلك فإن رأى بعد ذلك أن ينقل إلى الأراضي قوماً من أهل الذمة ليؤدوا الخراج عن أنفسهم وعن الأراضي فعل ذلك وإذا فعل ذلك صارت الأراضي مملوكة لهم يتوارثونها ويؤدون الخراج عنها فقد ذكرنا هنا نفل أهل الذمة لأنه لا يلحقهم العيش بقتل المرتدين ولا كذلك ما تقدم فإن أسلم المرتدون بعدما ظهر عليهم الإمام كانوا أحراراً لا سبي عليهم وأما سائرهم وذراريهم وأموالهم فالإمام فيها بالخيار، وإن شاء قسمها بين العائدين وجعل على الأراضي العشر وإن شاء من عليهم بالنساء والذراري والأموال والأراضي ووضع على أراضيهم الخراج، وإن شاء وضع عليها العشر وإن رأى الإمام أن يجعل ما كان من أراضيهم عشرياً عن حاله وما كان حراجياً على حاله فله ذلك وإذا أراد الإمام أن يجعل أهل الحرب والناقصين العهد أهل ذمة يؤدون الخراج وقد أصاب منهم ما في الحرب قبل أن يظهر عليهم فإنه لا يرد عليهم ذلك ولا يفعل ذلك إلا بعد العذر أن لا يقدروا على عماره الأراضي ورعايتها إلا بذلك المال فله ما بقي في أيديهم فإن احتاجوا إليها لعمارها الأراضي ورعايتها لم يأخذ الإمام منهم وإن استسعوا عنها فإن شاء أخذ منهم وقسمها بين العائدين ولكن الأولى أن يتركها في أيديهم تالياً لهم حتى يفكر على محاسن الإسلام فيسلموا وكذلك ما أخذ من ثمنهم ودرارهم قبل الظهور عنهم لا يرد وما بقي في أيديهم بعد الظهور عليهم لا يؤخذ منهم، وإذا فتح الإمام بلدة من بلاد أهل الحرب وقسمها وأعطى بين العائدين ثم أراد أن يمن عليهم برعايتهم وأراضيهم فليس له ذلك وكذلك إذا من بها عليهم ثم أراد القسمة ليس له ذلك كذا في المحيط، الإمام بالخيار في الأسرى إن شاء قتلهم وإن شاء استرقهم، ولا مشركي العرب والمغتردين وإن شاء تركهم أحراراً ذمة للمسلمين إلا مشركي العرب والمغتردين وليس عيمن أسلم منهم إلا الاسترقاق كذا في التبيين، ولا يجوز أن يردهم إلى دار الحرب ولا يجوز معاداة أسرارهم بأساوا عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الرد، قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لا بأس بأن يفادي أسرى المسلمين بأسرى الكافرين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط، وبها قال العامة هكذا في النهر العائدين، ثم في المعاداة يشترط رضا أهل العسكر لأن فيه إبطال حقهم عن العيين ولو أبى أهل العسكر ذلك فيما عدا الرجال ليس للأمر أن يفاديهم وفي الرجال إذا كان قبل القسمة فله أن يفاديهم وبعد القسمة ليس له ذلك إلا برضاهم، وإذا جاء رسول ملكهم يطلب المعاداة بالأسارى في مكان فآخذوا على المسلمين عهداً بأن يؤمروه على

ما ياتون به من الأسارى حتى يفرغوا من أمر القداء وإن لم يثنق رجوعوا بمن معهم من أسراء المسلمين فإنه ينبغي أن يوفوا بمهادتهم وأن يعادوهم كما شرطوا لهم شرطوا مالا أو غير ذلك إلا أنهم إن لم يعق يبيعهم التراضي بالمعاداة وأرادوا الانصراف بأسراء المسلمين وللمسلمين عليهم قوة فإنه لا يسعهم أن يدعوهم حتى يرد الأسراء إلى بلادهم ويحل عديهم ترك الوفاء بهذا الشرط ونزع الأسراء من أيديهم من غير أن يتعرضوا لهم بشيء سوى ذلك كذا في المحيط، أم المفاداة بمال تأخذه من أهل الحرب فلم تجز في المشهور من المذهب، ولو أسلم الأسير في أيدي لا يفادى بمسلم أسير في أيديهم إلا إذا طابت نفسه به وهو مأمون على إسلامه ولا يجوز المراءى على الأسارى وهو أن يطلقهم مجانا كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى: والصبيان من المشركين إذا سبوا ومعهم الآباء والأمهات فلا بأس بالمفاداة بهم وأما إذا سبي الصبي وحده وأخرج إلى دار الإسلام فإنه لا تجوز المفاداة به بعد ذلك وكذا إن قسمت الضيعة في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الفنائم فقد صار الصبي محكوما له بالإسلام تبعاً لمن تبع منكم فيه بالقسمة أو الشراء كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: الخيل والسلاح إذا أخذنا منهم فطلبوا معاداة بمال لم يجز أن يفعل ذلك وإن طلبوا أن يعطونا رجلاً مشتركاً عوضاً عن أسيرهم أو رجلين مشركين عوضاً عنه لم يجز لنا ذلك ويجوز أن يفادى أسارى المسلمين الذين في دار الحرب بالدرهم والندسير وما ليس له قوة في أمر الحرب كالثياب وغيرها ولا يفادون بالسلاح ولا بالخيل كذا في السراج الوهج، قال محمد رحمه الله تعالى في لسير الكبير: إذا أسر الحر من المسلمين أو من أهل الدمة فقال نسيم أو دمي مستأمن ميمم اقتد لي من أهل حرب أو اشتري منهم فعمل ذلك وأخرجه إلى دار الإسلام فهو حر لا سبيل عليه وماله الذي فداه به المأمور دين له على الأمر فيرجع عليه بجميع ما أدى في فداه إلى مقدار الدية فإن كان فداه بأكثر من الدية فإنما يرجع على الأمر بقدر الدية دون الزيادة وقيل: ينبغي في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يرجع بجميع ما أدى قل أو أكثر ولاصح أن هذا قوتهم حتى زاد ثم يرجع عليه بالالف خاصة كذا في الذخيرة، ولو كان المأمور قال للمأمور اقتد لي منهم بما رأيت أو بما شئت أو أمرت جازت فيما عديني به منه يرجع عليه بما فدي به قل أو أكثر فإن كان المأمور عبداً أو أمة فأمر مستأناً ميمم أن يشتريه أو يفديه منهم فعمل ذلك بمثل قيمته أو أقل أو أكثر فهو جازر وهو عبد لهذا المشتري ولو قال العبد اشتري لنفسني فإذا شتره بقيته أو بغى يسير وأخبرهم أن يشتريه لنفسه فالعبد حر لا سبيل عليه ثم للمأمور أن يرجع بالفداء على عبد كذا في المحيط، وموافق مكاتبا أمر رجلاً أن يفديه ففداه فإنه يرجع عليه بمثل فداه فإن عجز مكاتب فهو دين في رقبته ولو أن مكاتب أمره بأن يفديه بحمسة آلاف درهم وفيه من ألف درهم جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهم إلا بقدر الألف ما لم يعق ولو أمره لمافون أن يفديه فإنه لا يجوز على مولاه ويلزمه إذا عتق ولو أن أحبباً أمر رجلاً بأن يشتري أسيراً في دار الحرب فإن قال له: اشتري لي أو قال: اشتري من مالي فإن المأمور يرجع على الأمر فإن لم يقل من مالي ولا لي فإنه لا يرجع إلا أن يكون حلفاً كذا في المظهرية، وفي

العدوى، وكل ما سوا رجلًا ما يهديه عند التوكيل لرجل آخر. شتره في جاز وكذا لو قال: شتره لي عالي وكان له أن يرجع على الأمر، ولو قال التوكيل الأول مثاني اشتريه ولم يقل لي ولا بماني فعلى التوكيل الثاني صار متصوعاً حتى لا يرجع الثاني على أحد ولا رجوع الأول على الأمر كذا في المخط. قوم من المسلمين جمعوا مالا ودفعوه إلى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري أسارى المسلمين منهم، فإذ هذا المأمور يسأل التحري في دار الحرب فكل من أحبر أنه حر أسير في أيديهم يشتريه المأمور به ولا يجاور قيمة آخر لو كان عبداً في ذمت موضع وإنما يشتريه بقدر قيمه أو بغير يسير ولو أراد المأمور أن يشتري أسير فقل له الأسير اشتري في فاشتره المأمور بأثنائه المدفوع، إليه يصم المأمور ذلك ما لم يرجع به على الأسير، ولو أهداه المأمور مشتريه الأسير قل للأسير بعد ما قل له الأسير شتر لي بكذا شترتك بذلك مدفوع إليّ حصة شتره كان مشترياً لأصحاب الأموال كذا في التواخيائية، ولو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري حراً من دار الحرب يعينه بأثنائه فاشتره لم يكن به على الخرائد شتره من ذلك شيء، وكان للمأمور أن يرجع على الذي أمره إن كان صم له الثمن أو قال اشتريه لي فإيا كان قال له اشتريه نفسه وأحسب منه لم يرجع عليه شيء، كذا في المخط، رجل دخل دار الحرب وعنده من مال ما يمكنه شراء أسير واحد فشراد فجاهل أفضل من شراء العاصم كذا في السراخنة، وإذا أراد الإمام العود ومعه موش ولم يقدر على دفعها إلى دار الإسلام لا يعرفها ولا يتركها بل يبيعها ويحرقها ويحرق الأسيرة أيها، وما لا يحرق منها كالحديد يدفن في موضع لا يقف عليه الكفار كذا في النكافي، ويكسر كل شيء من ثيابهم وأثاثهم بحيث لا يستفاد به بعد الكسر ويراف جميع المائتات والأدهان على وجه لا يسمعون به فيعمل عند كلة معاطة لهم وأما نسبي إذ لم يقدروا على تقبضهم فإنه يقتل الرجال منهم إذ لم يسلّموا ويترك النساء والصبيان والشيوخ في أرض مصيبة ليهلكوا جوعاً وعطشاً لأن فتنهم معذر لهم، ولا وجه إلى إبقائهم ولهذا إذا وجد المسلمون حبة أو عقيراً في دار الحرب فإنهم يقصعون ديب العقرب ويكسرون أبواب الحية ولا يشتريها قطعاً لصدر المسلمون ما لم يرو فيها وإبقاء نسفها كذا في السراج الوهاج، العتائم لا تملك قبل الإحراز بدار الإسلام كذا في محظ لسرخسي، ويبقى على هذا لأصل مسائل منها إن واحداً من الغائبين لو دعى أمة من نسبي فودعت فادعاه لا يثبت نسب ويجب العفر وتقسيم الأمانة والولد والعقرب من العتائم. ومنها إذا مات واحد قبل الإحراز بدار لا يورث نصيبه ومنها ما لو اختلف واحد من الفراء شيئاً من العيمة لا يصم عنقذ. ومنها ما لو قسم الإمام العقيقة لأحد جهاد ولا حاجة لعزاة لا يصح عدائنا هكذا في لخبين، هذا إذا كان غير متصل بدار الإسلام ويرد كان مصلداً بدار الإسلام ففتحها وأخرى عنها حكم الإسلام فلا بأس بالتقسمة كذا في شرح الطحطاوي، وإذا قسم في دار الحرب محتهداً أو قسم الحاجة العتائم فصحيحة، ومن مات بعد إخراج العيمة إلى دار الإسلام فنصيبه لورثته كذا في الهداية، وإذا خفهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها وإنما تنقطع شركتهم بالإحراز بدار الإسلام أو بالتقسمة في دار الحرب أو ببيع الإمام العيمة فيها وقد فتح العسكر بدار من دار الحرب واستظهروا عنه ثم خفهم مدد ثم يشاركهم لأنه صار من بلاد الإسلام وليس للموقية سهم، لأن يفتلوا ويعتبر

حانه عند القتال فارساً أو رجلاً كذا في لأحبار شرح المختار، وكذا من أسسم في دار الحرب  
وخط بالعسكر والمريد إذا قاب وخط بالعسكر والتاجر يدي دخل بأمان إذا لحق بالعسكر إذا  
قابلوا استحقوا ولا فلا شيء لهم كذا في فتح القدير، نردء والمقاتل في عسكر سواء كذا في  
الهداية، إن كان الأجير مع العسكر قال محمد رحمه الله تعالى إن ترك خدمه صاحبه وقاتل  
استحق السهم وإن لم يترك الخدمة فلا شيء له والأصل أن من دخل بقدر استحق السهم فاقبل  
أو سم بمقابل ومن دخل لعبر القتال لم يستحق إلا أن يقائن وهو من أهل القتال ومن دخل مقابلاً  
مع العسكر فقاتل أو لم يقائن لمريض أو غيره منه سهمه إن كان فارساً ففارس أو راحلاً فراحل  
ومن دخل معاتلاً ثم أسر ثم تحصن قبل إخراج العبيد فله سهمه كذا في السراج الوهاج، إذا  
احتاج الإمام إلى حمل العبيدة رمي العبيدة دواب فإنه يحمل العبيدة عليها ويقلها إلى دار  
الإسلام وإن لم يكن في العبيدة دواب ويكن مع الإمام فصل حمولة من بيت مال فإنه  
يحمل عليها وإن لم يكن مع الإمام فصل حمولة إلا أن مع كل واحد من الغنائم فضل حمولة  
إن طلبت أنفسهم يحمل ذلك عليها بأجر وأما إذا سم تطب أنفسهم يذبح فلا يكرههم على  
ذلك تأخر هك في السير الصغير، وذكر في سير الكبير أنه إن يكرههم على ذلك بأجر مثل  
وإن لم يكن مع كل واحد منهم فصل حمولة ولكن مع البعض منهم فصل حمولة إن طلبت  
نفسه ذلك فإن يحمل عليها بأجر جاز ذلك وإن سم تصب على روايه السير لصغير لا يكرهه  
وعلى روايه السير الكبير يكرهه على ذلك كذا في المغبط، لا بأس بأن يعلف العسكر في دار  
الحرب وما ياكلون ما وجدوه من الطعام وهذا كأخبر واللحم وما يستعمل فيه كالسمس والعسل  
والزيت والخلي ويدهنوا بالدهن المأكول مثل السمس والزيت والخلي ولا بأس أن يدهن به ويوقع<sup>(١)</sup>  
به ذابته وما لا يؤكل من الأدهان مثل البعسج والخيري وهو دهن الزرد وما أشبههما فليس له  
أن يدهن وكل شيء لا يؤكل ولا يشرب فإنه لا ينبغي لأحد من الجيش أن يمتنع بشيء منه قل  
أو كثر ولو سحر التجار مع العسكر لا يربو وإن اعتان لم يجز لهم أن يأكلوا شيئاً من الطعام ولا  
يعلموا دوابهم إلا ما يلزم من أكل شيء من ذلك أو غلف فلا صماء عليه وإن كان بقي منه شيء  
في يده أحده منه، أما العسكر فلا بأس أن يصعموا عبيدهم إذا دخلوا معهم ليعيبرهم على  
سفرهم وكذلك ساقوهم وصبيانهم وأما لأجير لخدمته فلا يأكل وإذا دحيت النساء لمداه  
المريض والمخرجي أكس وعلف وأصعب رقبتهن كذا في لسراج الوهاج، ولا فرق في الطعام بين  
أن يكون مهيباً للأكل وبين أن لا يكون حتى يجوز لهم دبح المواشي من البقر والغنم والجرور  
وبرقوت جنودهم في الغنيمة وكذا أكل الخبث والمسكر والمواككة الرصدة واليابسة وكل شيء هو  
مأكول عادة وهذا الإطلاق في حق من له سهم في الغنيمة أو يرميها فيها عبيد كان أو فقير ولا  
يعصم لأخبر ولا النجر إلا أن يكون حبر الحنطة أو صبيغ اللحم فلا بأس به حينئذ كذا في  
السير، إذا أخذ العسكر العلف لأحد دوابهم والطعام لما كرهه والخطب للاستعمال والدهن  
للأدهان والسلاح للقتال فلا يجوز أن يسعوا شيئاً من ذلك ولا يجوز ثوبهم وهو صبيبه ذلك  
وإدخاره إلى وقت الحاجة فإن باعوا ربوا شمس إلى العبيدة كذا في عتبة النيان، وإن أصبوا

(١) قوله ويوقع إلخ بالقذف والهاء المهملة هو بصلب الحمار بالشحم المذبح كما في القاموس



سميماً أو بهلاً أو بقلأ أو مفلأ أو غير ذلك من الأشياء التي توكل عادة للتعبش فلا بأس بالتناول منه ولا يجوز أن يتناولوا شيئاً من الأدوية والطيب وهذا كله إذا لم يسههم الإمام عن الانتفاع بالماكول أو المشروب وأما إذا نهاهم عن ذلك فلا يباح لهم الانتفاع به وإذا احتاجوا إلى الوقود أما للطبخ أو للاصطلاء ليرد أصابهم فلا بأس بأن يوقدوا ما وجدوا من خشبهم ونصبتهم إذا كان معداً للوقود فإن كان غير معد لذلك بل هو معد لاتحاد القصاع والأمداح وله قيمة لا يباح استعمله ولا بأس بأن يعقب الدابة الحسنة إذا كان لا يجد الشعرير وإن وجد في دار الحرب صابوناً أو حرصاً محرزاً فليس له أن يستمتع به إلا عند الضرورة وإن كان الحرص ثابتاً في أرض العدو فآخذ من ذلك شيئاً إن كان للماخوذ قيمة لا يباح الانتفاع إلا عند الضرورة وإن لم تكن له قيمة جاز الانتفاع من غير ضرورة ولو أن رجلاً من أهل العسكر استاجر رجلاً ليعتلف له فذهب الرجل إلى بعض المطامير وأتاه بالعلف ثم قال له هذا لي أن أعطيك عدا ولكي آخذه لنفسي وأرد عليّ أجرك وأبى المستاجر إلا أن يأخذه منه فإن أقر لأجير أنه جاء به على الإجارة أجبر على دفعه إلى المستاجر إن كانا محتاجين إليه أو غنيين عنه وإن كان الأجير محتاجاً إلى ذلك والمستاجر غنياً عنه فله أن يمتعه منه ولكن لا أجر له عليه ولو كان المستاجر استأجره ليعتلف له حشيشاً والسائلة بحالها فللمستاجر أن يأخذ منه وإن كان هو غنياً عنه والأجير محتاجاً إليه إذا أثر أنه اعتشه له كلاً في الصحيرة، وإن أصابوا شجراً في أرض العدو وأخذوا منه خشباً فإن كان له قيمة في ذلك المكان ليس لهم أن يستمتعوا إلا للوقود لطبخ المظموم أو لاصطلاء به ليرد أصابهم وإن لم تكن له قيمة في ذلك المكان لكن أخذوا منه صنعة صار له قيمة بسبب تلك الصنعة فلا بأس بالانتفاع به وإن خرجوا به إلى دار الإسلام وأراد الإمام نسمة العائتم إن كان لعمير الممول من ذلك قيمة في ذلك المكان الذي أراد الإمام النسمة فيه فالإمام فيه بالخيار إن شاء أخذ المصنوع منهم وأعطاهم قيمة ما رادت الصنعة فيه ويرد المصنوع إلى القبضة وإن شاء باع وقسم الثمن على قيمته معمولاً وغير معمول فما أصاب حصة العمل يعطي العامل وما أصاب غير الممول يرد في العبيدة ولا ينقطع حق العائتم بما أخذوا من الصنعة وإن لم تكن له قيمة في دار الإسلام ولا في دار الحرب سلم لهم كذا في المحيط، إذا أصاب رجل من الجند في دار طعاماً كثيراً فاستعنى عن بعضه وأرد حمله إلى منزل آخر وطلب ذلك منه بعض المحاربين من أهل العسكر إلى ذلك فإن كان يعلم أنه لا يصيب في ذلك المنزل طعاماً فلا بأس بأن يمتعه من هذا الطعام ويستصحبه مع نفسه إلى منزل آخر وإلا فلا يحل له متعه فإن أخذه الطالب منه مع حاجة الأول إلى ذلك فحاصله الأول إلى الإمام قبل أن يأكل وقد عرف الإمام حاجة الأول إلى ذلك رده الإمام عليه وإن كان الثاني محتاجاً إليه دون الأول لم يسترده منه الإمام، وأما إذا كانا غنيين عنه فالإمام يأخذه من الثاني ولا يدفعه إلى الأول بل يدفعه إلى غيرهما وهذا الحكم الذي ذكرناه يكون في كل ما يكون المسلمون فيه شرعاً سواء كالبرول في الرهاطات والجلوس في المساجد لانتظار الصلاة والنزول بمسعى وعرفات للحج حتى إذا أخذ موضعاً من المسجد فهو أحق به وإذا بسط إنسان حصيراً إن بسطه بأمر غيره فهو وما لو بسطه الأمر بنفسه سواء وإن كان بسطه بعير أمره كان للذي بسط أن يعطي ذلك الموضع من شاء وكذلك إذا ضرب رجل مسطاطاً في

مكان بمنى وعرفات وقد كان ذلك المكان ينزل فيه غيره قبل ذلك وكان معروفاً بذلك فأندي بدر إلى ذلك المنزل أحق به وليس للآخر أن يحولته عنه فإن أحد من ذلك موضعاً واسعاً فوق ما يحتاج إليه فليبره أن يأخذ منه صاحبه هو لا يحتاج إليها غيرهما معه، ولو طلب ذلك منه رجلان كل واحد منهما يحتاج إلى أن ينزل فيه فأراد الذي بدر إليه أي سبق أن يعطيه أحدهما دون الآخر كان له ذلك ولو بدر إليه أحدهما منزله فأراد الذي كان أحده في الابتداء وهو عنه عسى أن يزوجه عنه ويمرله محتاجاً آخر لم يكن له ذلك فإن قال. إنما كنت أخذته لهذا الآخر بأمره لا لتعسي استخلف عني ذلك وبعد الخلف له أن يزوجه وهذا هو الحكم في الطعام وأخلف إذا قال. أخذته ثقلان بأمره، ولو أن رجلين من أهل الجسر أصاب أحدهما شعيراً والآخر قصياً فتبادلا وكل واحد منهما محتاج إلى ما اشترى فلكل واحد منهما أن يتاور ما اشترى من صاحبه وليس هذا بيع بينهما لأن لكل واحد منهما أن يصب من الخلف مقدار حاجته إلا أن قيام حاجة صاحبه بمعه من الإصاغة منه يعبر رضاه فيستوفي كل واحد منهما صاحبه بهذه البايعة ثم يتناول بأصل الإباحة بمنزلة الأصاغة عني لئلا يذهب كل واحد من الأصاغة من ماله إلى ما بين يدي غيره يعبر رضاه وبعد وجود الرضا من صاحبه يتناول كل واحد منهما عني منك المضيف باعتبار الإباحة منه وإن كان كل واحد منهما محتاجاً إلى ما أعطاه صاحبه وصاحبه يحتاج إلى ذلك أيضاً فإن أراد أحدهما بعض ما صعد ليس له ذلك وإن كان البائع محتاجاً إلى ما أعطاه والمشتري يستعني عنه فليمنع أن يأخذ ما أعطى ويرد ما أخذ فإن كان حين قصد البائع الاسترداد من صاحبه أعطاه صاحبه رجلاً آخر محتاجاً إليه لم يكن له أن يأخذه كذا في الظهيرة، ولو بايعا وهما عريان أو محتاجان أو أحدهما غني والآخر محتاج فلم يتبادلا حتى بدأ أحدهما ترك ذلك فله أن يتركه، ولو أقروا أحدهما صاحبه شطراً على أن يعطيه مثله فإن كان كل واحد منهما غنياً عن ذلك أو محتاجاً إليه فليس على المستقرض شيء إذا استهلكه فإن لم يستهلكه بعد فالمقرض آخر به إذا أراد استرداده وإن كان الآخر محتاجاً إليه والمعطي عني عنه فليس له أن يأخذه منه وإن كان غنياً عنه حين أقروا ثم احتاجا إليه قبل الاستهلاك فالمعطي أحق به وإن احتاج إليه الآخر أولاً ثم احتاج إليه المعطي أو لم يحتاج إليه فلا سبيل له على الآخر وإن اشترى أحدهما حنطة من صاحبه بما هو عسيمة بدراهم من مال المشتري فدفع لدرهم وقبض الحنطة فهو أحق بها من غيره إذا كان إليها محتاجاً فإن أراد أحدهما يقص البيع والحنطة قائم بينهما منه ذلك فيرد المشتري الحنطة وبأحد دراهمه إن كانا عريان عنها أو كان البائع محتاجاً إليها والمشتري غنياً وإن كان المشتري هو محتاج إليها فعلى البائع أن يرد عليه النمس والحنطة سالمة للمشتري فإن كان المشتري قد استهلكها فعلى البائع رد النمس عليه وما استهلكه المشتري سالم له عسى كل حال فإن ذهب المشتري ولم يقدر عليه البائع ليرد عليه الدراهم فهي في يده بمرله للحنطة ولا أنها مصمومة في يده فإن دفع أمره إلى صاحب المعام والمقاسم فقال. قد اجزت بيعك فهات النمس جاز له أن يدفع النمس إلى صاحب المعام فإن جاء صاحب الدراهم بعد ذلك بمرقن كان قد استهلك الحنطة قبل أن يجيز صاحب المعام البيع والدراهم مردودة عليه وإن كان لم يستهلكها إلا بعد الإجارة فالدراهم هي العسيمة

إن قال المشتري قد كنت أكنت الحظوة قبل أن تجيز البيع فرد عني الدراهم وحلف على ذلك ثم يصدق ومن يرد عليه اندراهم حتى يفهم القيمة أنه كان استهلكها قبل إجاره البيع، ولو أن رجلاً أصاب أحدهم حظوة ولا حر ثوباً فأراد أن يشتريه فليس لهما ذلك فإن معلن واستهنت كل واحد من أحد من صاحبه في دار الحرب فلا ضمان عني كل واحد منهما إلا أن ياتع الثوب مسيء في البيع وكذلك المشتري وإن لم يستهلك ديت حتى دخل دار الإسلام فقد وجب على كل واحد منهما رد ما في يده وإن استهلكه كان ضامناً وإن كان في دار الحرب بعد ومن يستهلك ذلك فعلى الذي قبض الثوب أن يرد في العينة كما لو كان هو الذي أصابه ابتداء، وأما الذي قبض الحظوة فالحكم في حقه ما هو الحكم في الفصل الأول من اعتبار حاجتهما أو عاتقهما أو حاجة الآخذ دون المعطي أو حاجة المعطي دون الآخذ وإن كان المشتري بالحظوة قد ذهب بها ولا يوقف على أثره أحد صاحب المعام الثوب من في يده كما لو كان هو الذي أحده ابتداء، وإن كان الآخذ بثوب هو الذي لم يقف عليه فإن صاحب المعام لا يعرض لمشتري الحظوة بشيء ما داموا في دار الحرب بمحلة ما لو كان هو الذي أصابه ابتداء فإن أخرجها قبل أن يأكنها أحدها منه صاحب المعام ويجعله في العينة كذا في المعطى، من ركب فرساً أو ليس ثوباً أو رفع سلاحاً قبل تقسيمه فلا بأس به إذا احتاج إليه فإذا فرغ من الحرب رده إلى نصيبه ولو نفع قبل رد فلا ضمان عليه ولو لم تكن له حاجة ولكن ركب بهصون فرسه أو ليس بثوب ليصون ثيابه فيكره ذلك ولا ضمان عليه إذا هلك كذا في شرح الطحاوي، ويكره الأسراع بالثياب والمتاع قبل التقسيم بلا حاجة لأشراك أجماعه إلا أنه يقسم الإمام بينهم في دار الحرب إذا احتاجوا إلى الثياب والدواب والسلاح والمتاع، فالخاصل أنه إذا احتاج واحد بباح له الانتفاع بها وإن احتاج الكل يقسم وهذا بخلاف ما إذا احتاجوا إلى السبي فإنه لا يقسم لأن الحاجة إلى السبي للوعدة أو خدمه ودا من فضول الحاجة كذا في الكافي، ولو أجمعوا وطبقوا نصيبه من الإمام في دار الحرب فإن الإمام يعطيهم وإذا لم يعطوا عطيته فسمها بينهم محبة لثقتهم وكذلك إذا لم يكن مع الإمام حمولة يحمل العينة عليها فإنه يقسمها بينهم حتى يتكف كل واحد في حمل نصيبه كذا في المعطى، وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز أن يعلقوا الدواب من نصيبه ولا يأكلوا منها، ومن فصل معه علف أو ضعام رده إلى العينة إذا لم تقسم، وبعد القسمة يصدق به إن كان عبداً واسق به إن كان قبيحاً وإن انفع به بعد الإحراق رده قيمته إلى المعتم إن لم يقسم وإن قسم فالعبي يتصدق بقيمته ولا شيء على لقبير كذا في الكافي، ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب أحرر بإسلامه نفسه وأولاده الصغار هذا إذا أسلم قبل أن يأخذه المسلمون وإن أسلم بعده فهو عبد وكذا لو أسلم بعد ما أخذ أولاده الصغار وماله ولم يؤخذ هو حتى أسلم أحرز بإسلامه نفسه وحسب وكذا أحرر كل مال معه أو ردهه عند مسلم أو دمي دون ولده الكبير ورزقته وحملته وعقاره وعبد المائت وما كان عصباً في يد حربي أو ردهه ويكون مبقاً وكذلك إذا كان في يد مسلم أو دمي عصباً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مسلماً أو دميّاً دخل دار الحرب بأمان فاصب مالاً ثم ظهر للمسلمون عني الدار فتحكمه حكم من أسلم في درهم في جميع ما ذكرنا إلا في حق مال في يد حربي في رواية أبي سليمان

وهي رواية أبي حمص يكون فيها وقالوا. رواية أبي سليمان اصح وهذا كله إذا ظهر المسمون على دارهم وأما إذا أغاروا عليها ولم يظهروا فكذلك أحكم عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بهب جميع ماله ميتاً إلا نعمة وأولاده الصغار وحكم من أسلم في دار الحرب وخرج إليهما على هذا التفصيل ذكره في المحيط، هكذا في التبيين والله اعلم بالصواب.

**الفصل الثاني في كيفية القسمة.** يقسم الإمام القسمة فمحرج الخمس ويقسم الأربعة الأقسام بين العاقرة، ثم لفارس سهلان وللفارس سهم عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا. لفارس ثلاثة أسهم كذا في الهداية، أمير الجند في هذا بمنزلة رجل من الجنيد كذا في السراجية، قال الإسبيجاني في شرح الصحاوي. ولا يسهم إلا لفارس واحد في ظاهر الرواية، ويستوي الفرس العربي والحجيت والبيردون<sup>(١)</sup> والهجيت وغيرها مما يقع عليه اسم الخيل فاما من كان له جمل أو بعل أو حمار فهو وللراجل سواء كذا في غاية البيان، ومن دخل دار الحرب فارب فنفق فرسه استحق سهم فارس سواء استعاره أو استأجره للقتال فحصر به فإنه يسهم له وإن غصبه وحضر به استحق سهمه من وجه محذور فيصدق به وسواء بقي فرسه معه حتى حصلت الغنيمة أو مات الفرس حين دخل به أو أحده العدو أو كسر أو عرج قبل حصول الغنيمة أو بعدها فإنه يستحق سهم فارس وسواء كان مكتوباً في الدبر أو فارساً أو راجلاً كذا في السراج الوهاج، ولو دخل دار الحرب راجلاً ثم اشترى فرساً أو استعار أو وهب له وقاتل فارساً فله سهم راجل كذا في فتاوى قاضيان، الأصل أن المعتبر عندنا حاله المجاورة ولو دخل فارساً ثم باع فرسه أو رهنه أو أجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل كذا في السراج الوهاج، ولو باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم للفارس بالانفاق كذا في فتح القدير، ولو باعه في حالة القتال سقط سهم الفارس في الأصح كذا في الكافي، وإن غصبه غاصب وضمنه القيمة فهو راجل كذا في فتاوى قاضيان، ولو دخل فارساً وقاتل راجلاً لضيق المكان والمشجرة كان له سهم للفارس ومن جاوز الدرب بفارس لا يستطيع القتال عليه إما لكبره أو صغره بأن كان مهراً لا يركب عليه لا يستحق سهم الفارس وإن كان مريضاً بحيث لا يستطيع القتال عليه بأن أصابه رعدة أو صلع فجاوز الدرب به ثم زال المرض وبرأ وصار يحال يقاتل عليه وكان ذلك قبل إصابة الغنائم في الاستحسان يسهم به كذا في المحيط، ولو جاوز على مخطوب أو مستعارة أو مستأجر ثم استرد المالك فشهد الواقعة راجلاً ففيه روايتان كذا في فتح القدير، والفارس في السمينة في البحر يستحق سهمين وإن لم يتمكن القتال على الفرس في السمينة كذا في البحر الرائق، وإذا وهب الفرس من رجل وسلمه إليه ودخل الموهوب له بالفارس دار الحرب مريداً القتال عليه ودخل صاحب الفرس معهم أيضاً ثم رجع في الهبة واسترد الفرس فإن الموهوب له يضرب بسهم الفارس فيما أصيب قبل الرجوع ويسهم الراجل فيما أصيب بعده، وصاحب الفرس راجل في الغنائم كلها، ولو باع فرسه في دار الإسلام بيعاً فاسداً وسلمه إلى المشتري وأدخله في دار الحرب مع العسكر ودخل معهم بائع الفرس أيضاً

(١) قوله البيردون مفرد البرافين خيل المعجم كما في البحر وكذا في المصباح اهـ

ثم استرد الفرس بحكم العاسد فالبائع يكون واجلاً فيما أصيب قبل الاسترداد وبعده والمشتري يكون فارساً يوم أصيب قبل الاسترداد وواجلاً فيما أصيب بعده، رجل أدخل فرسه في دار الحرب ليقاتل عليه فاستحقه رجل من يده بالبيعة فإن المستحق راجل في العتائم كلها والمستحق عليه فارس فيما أصيب قبل استرداد الفرس منه وراجل فيما أصيب بعد استرداد الفرس، رجلان أحدهما فارس وللآخر رجل تبايعا البغل بالفرس ودخلا بهما دار الحرب ثم وجد أحدهما بما شتره عيباً وردّه على بائعه واسترد منه ما كان له في الأصل بمشتري البغل راجل في العتائم كلها ومشتري الفرس فارس فيما أصيب قبل أن يترداً البيع راجل فيما أصيب بعد ما ترداً البيع، ولو رهن فرساً في دار الإسلام من رجل يدين له عليه ثم دخل الراهن والمرتهن دار الحرب وأدخل المرتهن الفرس مع نفسه ليقاتل عليه فقصى الراهن المرتهن ماله في دار الحرب وأخذ منه الفرس فمن الراهن راجل فيما أصيب من العتائم وفيما يصاب بعد ذلك وكذلك المرتهن يكون راجلاً في العتائم كلها، ولو باع فرسه في دار الحرب ثم اشترى فرساً آخر فهو فارس على حاله استحساناً، ولو قتل رجل من المسلمين فارس رجل من المسلمين وصمن صاحب الفرس القيمة وأحدهم علم يشترى به فرساً آخر يسهم به سهم الفرسان فيما أصيب من العتائم، ومن باع فرسه في دار الحرب مكرهاً لا يبطل سهم فرسه وإذا باع العاري فرسه في دار الحرب بعدما أصيب العتائم بسراهم ثم استأجر فرساً آخر أو استعار ثم أصيب عتائم آخر كان راجلاً فيما أصيب بعد البيع ولا يقوم المستأجر والمستعار مقام المشتري بخلاف ما إذا اشترى فرساً آخر على جواب الاستحسان، ولو باع فرسه ثم وهب له فرس آخر وسهم إليه كان فارساً لأن الموهوب مملوك رقة فكان مثل المشتري وإذا كان الأول بإجارة أو إعارة فاسترد من يده فاشترى آخر فالثاني يقوم مقام الأول وإذا كان الأول بإجارة والثاني كذلك أو كان الأول بعارية والثاني كذلك فالثاني يقوم مقام الأول وإن كان الأول بإجارة والثاني عارية فالثاني لا يقوم مقام الأول وإن كان الأول عارية والثاني إجارة فالثاني يقوم مقام الأول ثم المستعير في دار الحرب إذا استعار فرساً آخر بعد ما استرد الأول من يده إنما يعتبر فارساً ويقوم الثاني مقام الأول في حق استحقاق سهم الفرسان فيما يصيبون من العتائم بعد ذلك إذا كان للمعير الثاني فرس آخر سوى هذا الفرس الذي أعاره فأمّا إذا لم يكن فرس بعد آخر فلا يستحق المستعير سهم الفرسان فيما يصيبون ذلك فالمعير الثاني يستحق سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار فلو استحق المستعير سهم الفرسان بهذا الفرس المستعار أدى أن يستحق رجلان من غنيمة واحدة بسبب فرس واحد كل واحد منهما سهماً كاملاً وإنه لا يجوز، ولو اشترى فرساً في دار الإسلام ولم يتقابض حتى دخلا دار الحرب ثم قبض المشتري الفرس ونقد الثمن فالبائع والمشتري رجلان ولو كان الثمن من رجل أو كان حالاً إلا أن المشتري نقده قبل دخول دار الحرب ودخلا دار الحرب وقبض المشتري بفرس فاشترى فارس استحساناً، ولو دخل رجلان بفرس بينهما دار الحرب ليقاتل عليه هذا تارة وشريكه أخرى فهما رجلان وكذلك إذا دخلا بفرسين كل فرس بينهما نصفان فهما رجلان إلا إذا أجزأ أحدهما نصيبه من صاحبه قبل دخولهما دار الحرب فحينئذٍ المستأجر فارس وإن طيب كل واحد منهما صاحبه على أن يركب أي الفرسين شاء نظر إن كان هذا التطيب قبل دخول دار الحرب فهما

فارسان وإن كان بعد دخول دار الحرب بهما راجلان ولا يجبران على التهايز على الركوب لأجل القتال وأما التهايز لا لأجل القتال فقص قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجبران عليه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبران عليه وبكر إن اصطلاحا على ذلك بأنفسهما أمضاء القاضي كذا في المحيط، لا يسهم مملوك ولا امرأة ولا صبي ولا دمي ولكن يرضع لهم على حسب ما يرى الإمام، وأمكاتب بمرة العبد ثم العبد إنما يرضع له إذا قاتل وللمرة يرضع لها إذا كانت ندوي المجرحي وتقوم عن المرحى والدمي إنما يرضع له إذا قاتل أو دل على الطريق ولم يقاتل إلا أنه يزاد على السهم في البدالة إذا كانت فيها متعة عظيمة ولا يبلع بها السهم إذا قاتل كذا في الهداية، والعلام المرقق الذي لم يبلغ والمنعوه إذا قاتل يرضع لهما كذا في عايه البيان، ثم الرضخ عندنا من العقيقة قبل إخراج الخمس كذا في فتح المقدير، أما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم سهم لثمناني وسهم للمساكين وسهم لأبن المسبل يدخل فقراء ذوي القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى اعتبارهم فأما ذكر الله تعالى في الخمس فإنه لافتتاح الكلام تبركاً باسمه، وسهم النبي ﷺ سقط بموته كما سقط الصفي والصفي شيء كان عليه السلام يسطعه لنفسه من العقيقة مثل درع أو سيف أو جارية كذا في الهداية، وإن صرف الخمس إلى صنف واحد من الأصناف لثلاثة جوار عبدنا كذا في فتاوى قاصيحاء، إذا قسم الإمام العنائم بين مسلمين وكانت العنائم رقيقاً ومتاعاً وعبر ذلك ما عطي بعضهم رؤوساً وبعضهم دولاب وبعضهم دراهم أو دنائير وبعضهم حبلاً أو سلاحاً على سهام الخيل والرجالة فذلك جائز فعل برصاً العائمين أو بعير رضاعهم فعل ذلك في دار الحرب أو في دار الإسلام، وإذا قسم الإمام العنائم وأخذ كل ذي حق حقه فأصاب رجل من المسلمين جارية من اللحم ويعرق الجند ثم إن الجارية التي أصابها ذلك الرجل ادعت أنها جارية حرة من أهل الدمة سبها أمشركون وأقامت على ذلك شاهدين عديدين مسلمين بالإمام يرضي بحريتها وإذا قصي الإمام بحريتها هل ينقص القسمة والقياس أن تنقص وفي الاستحسان لا ينقص إذا كان المستحق قليلاً بأن كان جارية أو جارين أو ثلاثة وقد تفرق الجند إلى سائرهم وأما إذا لم ينفرد الجند إلى سائرهم أو تفرقوا إلا أن المستحق كان كثيراً بأن كان زيادة على ثلاث فإنه تنقص القسمة قياساً واستحساناً وعلى هذا إذا قسم الإمام العنائم بين الجند وقبض كل واحد نصيبه تفرقوا إلى سائرهم ثم جاء رجل ودعى أنه كان شهد بوقعة معهم وأقام على ذلك شاهدين وقضى له بذلك والقياس أن ينقص القسمة وفي الاستحسان لا تنقص ويعوض من بيت المال قيمة نصيبه، وإذا انقصت القسمة فيما إذا كان المستحق كثيراً بعد هذا احتلت الروايات ذكر في بعضها أن الإمام يقول للمستحق عليه نصيبه أين بمن قدرت عليه من الجند، وفي بعض الروايات الإمام يقول جمعهم بعينه وأي الأمرين احتار الإمام فهو جائز وبعد هذا ينظر إلى العقيقة فإن كانت العقيقة عروضة أو مكبلاً أو موزوناً من أصناف مختلفة فإن الإمام يأمر المستحق عليه حتى يأخذ من يد الذي قدر عليه ما يحصيه لو قسم ما في يده بينه وبين جميع الجند كلفه ليس مع ما في يده عقيقة أخرى وإذا كانت العقيقة كلها مكبلاً أو موزوناً من صنف واحد فإنه يأخذ من يد الذي قدر عليه نصف ما في يده، قال محمد رحمه الله: إذا

أصاب المسلمون غنائم وكان فيما أصابوا مصحف فيه شيء من كتب اليهود والنصارى لا يدري أن فيه تورا أو زبوراً أو إنجيلاً أو كُفراً فإنه لا ينفي للإمام أن يقسم ذلك في معام المسلمين ولا ينبغي أن يحرق بالبار وإذا كره إحراقه ينظر بعد هذا إن كان لورقه قيمة ويستمتع به بعد الحرق والعسل بأن كان مكتوباً على جلد مذهب أو ما أشبه ذلك فإنه يحرق ويجعل الورق في العسمة وإن لم تكن لورقه قيمة ولا يستمتع به بعد الحرق بأن كان مكتوباً على القرطاس بمسح أو هل يذوق وهو على حاله إن كان موضعاً لا يتروهم وصول يد الكفرة إليه يذوق وإن كان موضعاً يتروهم وصول يد الكفرة إليه لا يذوق وإن أراد الإمام بيعه من رجل مسلم فإن كان الذي يريد شراءه ممن يخاف عليه أن يبيعه من المشركين رغبة منه في المال يكره بيعه منه، وإن كان موثقاً به ويعلم أنه لا يبيعه من المشركين فلا بأس ببيعه منه، قال مشايختنا رحمهم الله تعالى، والجواب في بيع كتب الكلام على هذا التفصيل إن كان الذي يريد شراءها ممن يخاف عليه الإضلال والفتنة يكره للإمام أن يبيعه منه وإن كان موثقاً به لا يخاف عليه الإضلال والفتنة لا يكره بيعها منه قال: وإن وجدوا في العسمة قلائد ذهب أو فضة فيها الصليب والتماثيل فإنه يستحب كسرها قبل القسم وإن أراد بيعها من رجل إن كان الذي يريد شراءها موثقاً به لا يخاف عليه بيعها من المشركين فإنه لا بأس ببيع منه وإن كان غير موثق به ويخاف عليه بيعه من المشركين فإنه يكره بيعها منه وإن كان الصليب والتماثيل في الدراهم المضروبة والدينار المضروبة فأراد بيعها من غيره قبل الكسر أو أراد قسمتها قبل الكسر فلا بأس به وما أصيب مما له ثمن نحو كلب الصيد وسائر الجوارح من البزاة والصقور فإنه عتمة تقسم بين الغنائم كغيرها من الأموال، وكذلك ما أصيب من صبور البهائم والمعادن والكسور وما استخرج العواصم المسلمون من بحارهم فهو فيء كله يرفع عنه الخمس ويقسم الباقي بين الغنائم، والسمك وسائر الصيد التي تصاد مما يؤكل لحمها فالحكم فيها كالحكم في سائر المأكولات ويكره الاصطباذ بصغر العسمة وباريها وكلاهما وتجوز قسمة البهرة وإن وجد المسلمون قرصاً عليه مكتوب حبس في سبيل الله فهذا والذي يوجد غير مكتوب عليه شيء سواء ثم تجعل هذه للمسلمين أو لأهل الحرب يستدل على ذلك بالمكان الذي وجد فيه فإن وجد في مكان الغالب فيه المسلمون أو كان يقرب المسلمون فإنه يجعل للمسلمين ويكون نقطة يفعل به ما يفعل بسائر اللقعات، ولو وجد في مكان الغالب فيه المشركون أو كان يقرب من المشركين فإنه يجعل لأهل الحرب ويكون غنمة يفعل به ما يفعل بسائر الغنائم ولو أخذ المسلمون من المشركين مشهد قوم من المسلمين أنه من خيل الجيش وقد قسمه الإمام في الغنائم أو باعه أو لم يقسمه ولم يبيعه وحضره صاحبه الذي كان في يده أحده صاحبه بغير شيء وجدته قبل القسمة أو بعد القسمة وكان الجواب فيه كالجواب في الذهب وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في (الغنية)، إذا أخذ المسلمون غنمة قلم يحرروها حتى غلب عليهم العدو وأخذوا العتائم من المسلمين ثم جاء عسكر آخر وأخذوها من العدو كانت الغنمة للآخرين دون الأولين ولو كان ذلك بعد الإحراز بدار الإسلام وجب على الآخرين ردّها على الأولين، الإمام إذا قسم الغنائم ودفع أربعة الأخماس إلى الجند وملك الخمس في يده سلم للجند ما كان في أيديهم وكذا لو دفع الخمس إلى أهله

وهذه الأربعة الأقسام في يده سلم الخمس لاهله، ولو أن الإمام أودع بعض الغنيمة إلى بعض الجند قبل قسمة الغنائم فلم يبين ما فعل حتى مات لا يصح شيئاً كذا في فتاوى قاضيه خان، قال في السير الكبير. ولو أن رجلاً أو رجلين أو ثلاثة أو من لا منة له من المسلمين أو من أهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير إذن الإمام فاصابوا غنائم فأخرجوها إلى دار الإسلام كان ذلك كله لهم ولا خمس فيه فإن كان الإمام أدن له خمس ما أصابوا وكان ما بقي على سهام الغنيمة كذا في غاية البيان، وإن دخل جماعة لهم منة فآخذوا شيئاً خمس وإن لم يادن لهم الإمام كذا في الهداية، قال أبو الحسن الكرخي: إذا التقى الفريقان في دار الحرب فريق دخل بإذن الإمام وفريق بغير إذن ولا منة لهم مجتمعين فما أصاب للمأذون لهم فيه الخمس والباقي بينهم ولا شيء للآخرين منه وما أصاب غير المأذون لهم فلكل واحد منهم ما أصاب لا يشاركه فيه أصحابه ولا غيرهم وأما إذا اشترك المأذون لهم وغير المأذون لهم في أخذ شيء واحد فهو بينهم على عدد الآخذين فما أصاب للمأذون لهم خمس وكان الباقي بينهم على سهام الغنيمة فيشتركون جميعاً الآخذ وغير الآخذ وما أصاب الذين لم يؤذن لهم فهو لهم على عدد الآخذين له ولا شيء لبقيةهم فيه ممن لم يأخذه ولا خمس عليهم فيه فإن التقى الفريقان جميعاً المأذون لهم وغير المأذون وكانوا مجتمعين لهم منة فما أصاب واحد من الجماعة فهو بينهم على سهام الغنيمة بعد الخمس وكذا ما أصاب إحدى الطائفتين قبل الاجتماع أو بعده كذلك سواء فقهه الخمس والباقي على سهام الغنيمة ولو كان الذين دخلوا بإذن الإمام لهم منة وأصابوا الغنيمة ثم لحق لصوص أو لصوص لا منة لهم بغير إذن بعدما أصاب أهل المعسكر للغنائم وأصابوا بعد ذلك غنائم وقد أصاب اللصوص غنيمة قبل أن يلحقهم وبعد ذلك فإنهم جميعاً شركاء وفيما أصابهم الخمس، وما بقي فبينهم على سهام الغنيمة إلا ما أصاب المعسكر قبل أن يلحق بهم اللصوص أو اللصوص فإن هذه اللصوص لا يشارك أهل المعسكر فيما أصابهم قبل أن يلحقهم ولكن أهل المعسكر يشاركون اللصوص فيما أصاب كذا في السراج الوهاج، إذا قسم الإمام الغنائم وأعطى كل ذي حق حقه وبقي منها شيء يغير لا يستقيم أن يقسم لكثرة الجند وقلة ذلك الشيء في نفسه تصدق بها الإمام على المساكين ولو لم يتصدق بها ووضعها في بيت المال لتأدية تقع للمسلمين فله ذلك أيضاً ولو أن فوماً من الجند اتوا أمير الجند وقالوا: إن منارنا بعيدة ولا يقدر على المقام فأعطنا حقنا من الغنيمة على الحرر والظن بذلك وأنت في حل فأعطاهم ومضوا ثم أعطى الباقي حصتهم بقدر ذلك فزاددت أنصاء الباقي على أنصاء الدين مضوا لا يتصدق به ولكن يحسبه حولاً ويحبر به المسلمون ولا يصير ذلك للإمام بقولهم وأنت في حل فلو أن الأمير تصدق بذلك ثم جاء أصحابه كان لهم أن يضمنوا الأمير ذلك من ماله ولا يرجع في ما بين بيت المال ولا في الخمس بذلك وكذلك الجواب في الإمام إذا تصدق بالفضل بأن غزا الإمام الأعظم بنفسه ثم جاء أصحاب الفضل كان لهم أن يضمنوا الإمام ذلك ويكون ذلك في ماله ولا يرجع به على أحد كما لو كان المتصدق أمير المعسكر إلا أن يكون الإمام رأى أن يستغرض ذلك للمساكين ويغسه فيما بينهم لحاجتهم إلى ذلك حتى إذا جاء مستحقوه ولم يجيزوا صدقته فإنه يعطيهم مثل ذلك من أموال العقرى والمساكين قالوا: وهاتين ثلاثين نذر الإمام الأكبر وأمر



الجند وصاحب الخاقم وهو الذي عوّض إليه أمر خمسة العزيمة فصاحب الخاقم لا يملك التصديق بالفضل وامير الجند له ان يتصدق بالفصل وليس له ان يستقرض على بيت مال الفقراء والمساكين والإمام الأعظم له ان يتصدق وله ان يستقرض على بيت دار المسلمين، ولو ان جنداً عظيماً أصابوا عتاقهم وأخرجوها إلى دار الإسلام فلم يقسم حتى تفرق الناس وذهبوا إلى منازلهم ولا يعرف سائرهم وبقي لبعض منهم أعطى الإمام الباقر أنصاءهم وبمسك حصّة الغيب إذا مضى سنة ولم يجز لها طالب تصديق بها ولو غر رجل شيئاً من عتاقهم ولم يأت به إلا بعد ما قسمت العتاق وتفرق أصنافها للإمام أن يصدهه فيما قال ويأخذه منه ويحمله ويصرف الخمس إلى الفقراء وبمسك الباقي حتى يجيء مستحقوه فإذا لم يطمع في مجيء مستحقه تصديق به وإن شاء كذبه فيما كان وأخذ منه خمس ما جاء به وترك أربعة الأقسام عليه ولو لم يأت العدل بذلك إلى الإمام ولكنه قاب بمسكه إلى أن يطمع في مجيء مستحقه وإذا انقطع طمعه في ذلك تصديق به إن شاء بشرط الصمان إذا حصر المستحق ولم يجز صدقته وبمسك الخمس ان يدفع ذلك إلى الإمام كذا في الخيف.

**الفصل الثالث في التمتع.** ويستحب التمتع للإمام وامير العسكر فإن فعل الإمام أو امير العسكر وجعل له شيئاً من العزيمة التي وقعت في ايدي العتاق لا يجوز وإذا يجوز التمتع بما كان قبل الإصابة وإذا فعل الإمام فقال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب كان له حاصصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك وإن مات في دار الحرب فما أصاب يكون ميراثاً عنه كذا في فتاوى قاصيحاء، ولا ينبغي للإمام أن يفل بكل المأخوذ بل يقول لعسكر كل ما أصبتم فهو لكم فإن دخل الإمام دار الحرب مع الجيش وبعت سرية وفل لهم ما أصابوا جاز وإن بعت سرية من دار الإسلام لا ينبغي أن يملك لسرية ما أصابوا ولا يفل بعد إحرار العزيمة بدار الإسلام ولا من الخمس كذا في الكافي، ولو فعل بعد الإصابة قبل القسمة لبعض من كان به عده أو بلاء على وجه الاجتهاد منه بأن يحول رايه إلى ذلك ثم رفع إلى الإمام لا يرى التمتع بعد الإصابة لا يكون له ان يقتصر ما صنع الأول قال محمد رحمه الله تعالى ولا يستحق القاس سلب يقتول بعض القتل ما لم يفعل الإمام قبل القتل فيقول من قتل قتيلاً لله سلبه وهذا مذهب علمائنا رحمهم الله تعالى وكذا يجوز التمتع بعد رفع الخمس بأن يبعث الإمام سرية وقال لهم ما أصبتم فلكم الثلث بعد الخمس أو قال فلكم الربع بعد الخمس ثم أنتم شركاء جيش فيما بقي يجوز قطعاً بأن يبعث الإمام سرية وقال لهم ما أصبتم من شيء فلكم الثلث أو قال فلكم الربع ثم أنتم شركاء لجيش فيما بقي وإن كان فيه إبطال حق الفقراء في الخمس وبعد هذا يظهر إن كان عليهم ثلث أو ربعاً مصباً أعطاهم ثلث أو ربع من جملة العزيمة أولاً ثم يرفع الخمس عن الباقي ثم يقسم الباقي بين جميع العسكر على سهام العزيمة السرية من حملتهم وإن عليهم اربع أو الثلث بعد الخمس رفع الخمس أولاً من جملة العزيمة ثم أعطى سرية معهم مما بقي ثم قسم الباقي بين جميع العسكر على سهام العزيمة قال محمد رحمه الله تعالى. إذا قال الإمام لأهل العسكر جميع ما أصبتم فهو لكم فعلاً بالسوية بعد الخمس فهذا باطل كذا في الخيف، إذا لم يجعل السبب للقتل فهو من جملة العزيمة

القاتل وغيره فيه سره والسلب مركبه وما على القاتل من ثيابه وسلاحه وما على مركبه من السرج والآلة وما معه على الدابة من ماله في حقيبته أو على راسه لا عيده وما معه ودابته وما عليها وما في بيته كذا في الكافي، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً فله فرسه فقتل رجل راجلاً ومع علامه فرسه قائم بجسه بين الصمون يكون فرسه لقاتل لأن مقصود الإمام قتل من كان متمكناً من القتال فارساً وهذا متمكن بخلاف ما إذا لم يكن بجسه كذا في التبيين، ثم حكم التتميل قطع حق المقاتل فاما ذلك لما يشب بعد الإحرار بدارنا كسائر العاصم، فلو قال الإمام: من أصاب أمة فهي له فاصابها مسلم واستبرأها وهي في دار الحرب ثم يجره وطؤها ويبيعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الكافي، ولا ينبغي للإمام أن يعمل يوم الهزيمة ويوم الفتح وكذلك لا ينبغي له أن ينقل قبل الهزيمة والفتح مطلقاً من غير استثناء يوم الهزيمة والفتح بأن يقول من قتل قتيلاً فله سلبه من أحد أميراً فهو له وسكن بقرب من قبل قتيلاً قبل الفتح والهزيمة فله سلبه ومع هذا لو اضمن التتميل قبل الفتح والهزيمة إطلاقاً يبقى التتميل يوم الفتح والهزيمة حتى من قتل قتيلاً يوم الهزيمة ويوم الفتح كان له سلبه كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: إن قال الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه فجرح الكافر رجل وقتله آخر فإن كان الأول جرحه جرحاً لا يعيش من مثله ولم يبق للمجروح قوة في قتل أو عود بيد أو مشورة بكلام كان سلبه للأول وإن كان الأول قد جرحه جرحاً يعيش من مثله أو يعين معه بيد أو كلام فالسلب للثاني ثم للإمام إن عمل السلب بعد الخمس بأن قال: من قتل قتيلاً فله سلبه بعد الخمس بخمس السلب وإن عمل السلب مطلقاً بأن قال: من قتل قتيلاً فله سلبه لا بخمس السلب هذا هو المذهب لعلمائنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، وبرهان الأمير بعسكره في دار الحرب وقد لقوا العدو. ومن قتل قتيلاً فله سلبه ثم قتل الأمير فله سلبه استحساناً، ولو قال من قتلته أت قلبي سلبه فله لا يستحق السلب، ولو قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل منكم قتيلاً فله سلبه ثم قتل الأمير قتيلاً فله سلبه، ولو قال الأمير للقوم: إن قتل رجل منكم قتيلاً فله سلبه فقتل رجلان قتيلاً فلهما سلبه استحساناً وكذا لو قال: من قتل قتيلاً فله سلبه وإن قتله الثلاثة فلا شيء لهم استحساناً، ولو قال: من قتل قتيلاً فله سلبه بضرب مسلم مشركاً فرماه من الفرس بجرحه الضارب إلى عسكر المسلمين وأحد سبه فعاش أياً ما ثم مات قبل قسمة العبيمة للضارب سلبه وإن مات بعد القسمة في دار الإسلام فلا شيء له، ولو أخذ المشركون المجرور حين ضربه المسلم وأحد الضارب سبه ثم خضع الضارب والعامون فقال الضارب: مات قبل القسمة وقال العامون: مات بعد القسمة فالقول قول العامين ولا نقل عليهم بيعة الضارب إلا بيعة مسلم ولو احتمل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين عن فرسه وجاء به إلى الصف أو إلى العسكر فذبحه فلا شيء له ويكره له ذلك إلا إذا كان بعدما أتى الصف يقتل معه فقلنا بأنه يستحق السلب كذا في المحيط لسرحسي، إن كان الأمير قال: إن قتل رجل منكم وحده قتيلاً فله سلبه فقتل رجلان قتيلاً لا يستحقان سلبه، وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال الأمير لمسلم: إن قتل هذا الكافر منك سلبه فقتل هو

ورجل آخر من المسلمين بالسب كله له ولا شيء لآخر منه، في المنتقى إذا قال الإمام لعشرة من المسلمين: إن قتلتم هذه العشرة خاصة أو قال لعشرة من المسلمين: إن أصبتم أهل قرية كذا فلكم كذا الشيء، يغير عنه مشاركتهم غيرهم بعير إن الإمام كانوا شركاء في العتمة قال: ولا يشبه هذا الشيء بعينه كذا في المحيد، لو قال الأمير لرجل منهم: إن قتلت قتيلاً قلت سلبه فقتل رجلاً كان له سلب الأول خاصة ولو قال لجميع أهل العسكر إن قتل رجل منكم قتيلاً قلت سلبه فقتل رجل منهم عشرة استحق أسلابهم جميعاً وهذا استحسان، ولو قال لرجل بعينه: إن قتلت قتيلاً قلت سلبه فقتل قتيلاً معاً قلت سلب أحدهما والخيار إلى القاتل لا إلى الإمام كذا في الظهيرية وكذلك لو قال: إن أصبت أسيراً فهو لك فأصاب أسيرين على التعاقب فالأول له فإن أصابهما معاً فإخيار إليه، وبر حرج عشرة من المشركين للقتال والمبارزة فقال الأمير لعشرة من المسلمين: أبرزوا إليهم إن قتلتموهم فلكم أسلابهم فبرزوا إليهم فقتل كل رجل منهم رجلاً كان لكل رجل سلب قتيله استحسان فإذا قتل تسعة من المشركين وهرب العاشر يستحقون أسلابهم استحساناً كذا في محيط السرخسي، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً قلت سلبه فقتل ذمي ثم كان يقاتل مع المسلمين قتيلاً يستحق سلبه وكذلك لو قتل رجل من التجار قتيلاً سواء كان يقاتل قبل هذا أو لا يقاتل، وكذلك لو قتل امرأة مسلحة أو ذمية قتيلاً، وكذلك لو قتل عبيد كان يقاتل مع هؤلاء أو لا يقاتل حتى الآن فإن هؤلاء يستحقون الأسلاب، ولو كان الأمير قال: من قتل قتيلاً قلت سلبه فسمع ذلك بعض الناس دون البعض ثم رجل قتل قتيلاً قلت سلبه وإن لم يسمع مقالة الإمام ولو أن الإمام بعث سرية وفان في أهل عسكره قد جعلت لهذه السرية نفل الربع ولم يسمع ذلك أحد من أهل السرية ففي الاستحسان لهم النفل، ولو قال الأمير: من أصاب أسيراً فهو له فأصاب رجل أسيرين أو ثلاثة فهم له، ولو قال الأمير: من جاء منكم بشيء قلت منه طائفة فجاء رجل بثياب أو رؤوس فذلك إلى الأمير يعطيه من ذلك قدر ما يرى، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً قلت سلبه فقتل أسيراً من المشركين لم يكن مقاتلاً معهم أو تاجراً معهم أو عبداً كان مع بولاه يخدمه أو رجلاً ارتد وللعبيد باللق ولحق بدار الحرب أو دماً نقض العهد ولحق بهم فيه سلبه ولو قتل امرأة إن كانت تقتل فله سلبها وإن كانت لا تقاتل فلا سلب له وإن قتل صبياً لم يبلغ الحلم فليس له سبه وإن قتل مريضاً أو جريحاً منهم فله سلبه سواء كان يستطيع القتال أو لا يستطيع وإن قتل شيخاً فانياً لا ينوهم منه قتال بنفسه ولا يراه ولا يرجى له نسل لم يكن له سبه كذا في الظهيرية، ولو قال الأمير: من قتل بهريقاً من البطارقة قلت سلبه فقتل رجل رجلاً من غير البطارقة لا يستحق سلبه، ولو قال: من قتل شيخاً قلت سلبه فقتل شاباً يستحق، ولو قال: من قتل شاباً فقتل شيخاً لا يستحق، ولو قال: من جاء بأسير قلت كذا فجاء بوصيف فلا شيء له لأن الأسير اسم للباغ من المذكور والبوصيف اسم للضعيف فقد خالف في الجنس، ولو قال من جاء بوصيف فجاء بأسير أو برضيع فلا شيء له لأنه حالف في الجنس، ولو قال: من قتل مصروعاً من صناعيك لمشركين قلت سلبه فقتل بهريقاً لا يستحق سلبه لأن سلب البهريق أكثر قيمة من سلب المصروع، ولو قال: من جاء بالغ درهم فجاء بالغ دينار لا شيء له لأنه حالف في الجنس كذا في محيط السرخسي، وإذا دخل العسكر

در الحرب فقتل أن يبلغوا قتالاً قال الأمير. من قتل فتيةً فله سلبه فهذا على كل قتل يقتل في  
 در الحرب في عزوتهم هذه حتى يرجعوا إلى دار الإسلام فإن اقتبسوا يومهم ذلك من يومهم  
 بعضهم بعضاً ثم عروا من العدو فقتل رجل من المسلمين رجلاً من المشركين استحق سلبه لأن  
 الحرب الأولى باقي فكان التمتع باقياً، وإن انهزموا والمسلمون في طلبهم فحكم ذلك التمتع  
 باقي، وكذلك إذا دخل انهزمون حصونهم والمسلمون على أثرهم لم يرجعوا بعد فتح حصونهم وأقام  
 عليهم المسلمون يقاتلونهم فحكم ذلك التمتع باقي، وإن انهزموا فلم يتبعهم المسلمون ولم  
 يطلبوهم حتى لحقوا بدارتهم وحصونهم ثم من المسلمون ببعض تلك الدائن وحاصروهم فقتل  
 رجل من المسلمين رجلاً من المنهزمين لا يستحق سلبه، وكذلك لو كان المسلمون على أثرهم  
 فمروا ببعض آخر وفيه قوم يمتنعون سوى هؤلاء القوم الذين يقتلهم فقتل رجل من المسلمين  
 رجلاً من المشركين لم يكن له سلبه كذا في المحيط، ولو أن بطريقاً قد قتل فقام: من جاء برأس  
 ذلك لبطريق فله كذا إن كان ذلك البطريق ورأسه في موضع لا يقدر عليه إلا بقتال وحول فله  
 النعل وإن كان في موضع يقدر من غير قتال أو خوف فلا شيء له، ولو قال لقوم بأعينهم. من  
 جاء منكم به فله كذا فهي إجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي، إذا قال الأمير للمسلمين  
 إذا اصطبقوا للقتال من جاء برأس فله خمسمائة درهم من العزيمة فهذا على رؤوس الرجال دون  
 السبي من جاء برأس رجل فله خمسمائة درهم وما لا فلا، وهذا بخلاف ما لو سكن العرب  
 وانهزم المشركون ونعروا فقال الأمير. من جاء برأس فله كذا فهذا على السبي دون رؤوس  
 الرجال وإن جاء رجل برأس رجل وقال: أنا قتله وأخذت رأسه وقال رجل آخر: أنا قتله، وهذا  
 أحد رأسه والذي جاء بالرأس أحق بالخمسمائة وكان القول قوله في قتله مع اليمين وعلى الآخر  
 البينة فإن أقام لأخر بينة من المسلمين على أنه قتله قضيت بالخمسمائة له، ولو جاء رجل برأس  
 فقال واحد من المسلمين: هذا رأسي رجل من العدو وقد مات وهذا جز رأسه وقال الذي جاء  
 بالرأس. قتله والقول قول الذي جاء بالرأس ولكن يحلف هذا إذا علم أن الرأس رأس مشرك وإن  
 وقع الشك فيه فلم يدر أنه رأس مسلم أو رأس مشرك نظر إلى السهماء فإن كان عليه سهماء  
 المشركين كان به النعل بأن كان شعره قصاً وإن كان عليه سهماء المسلمين بأن كان مخضرب  
 اللحية فلا نفل به وإن أشكل عليهم فلم يدر أنه رأس مسلم أو رأس مشرك فلا نفل له، ولو جاء  
 برأس يزعم أنه قتله ورجل آخر معه يزعم أنه هو الذي قتله وطلب الخارج بين صاحب اليد  
 فحلف صاحب اليد فتكل فلا نفل لو حد منهما قياساً وفي الاستحسان أن النفل للخارج، ولو  
 جاء رجلان برأس برعصاب أنهما قتلاه والرأس في أيديهما قسم النفل بينهما وكذلك إذا كانوا  
 ثلاثة أو أكثر كذا في المحيط، ولو قال الأمير. من دخل من باب هذه المدينة أو هذا الحصن أو  
 هذه الطمورة فله ألف درهم فافتتح قوم من المسلمين مدخلها فإذا بها باب آخر معلق غير ذلك  
 الباب فله النفل ويستحق كل واحد ألفاً بخلاف قوله من دخل فله الربع من العزيمة فدخل  
 عشرة فلهم الربع الواحد ولو دخله واحد ثم واحد فلهم يشتركون جميعاً في النفل حتى  
 يلمنحوا العدو، ولو قال الأمير. من دخل الباب فله بطريق الطمورة فدخل جماعة فلهم البطريق  
 لا غير بخلاف ما لو قال فله بطريق فدخل قوم فلكل واحد منهم بطريق آخر غير الذي لصاحبه

فإن وجد في الحصن ثلاثة بطاريق فلهم أولئك ولا شيء لهم سواهم بخلاف ما لو قال: من دخل منه جارية يعني فله قيمة جارية فإنه يعصى بكل واحد قيمة جارية وسطه، وكذلك لو قال: من دخل فله جارية من حواريهم فإذا نيس فيه إلا جاريته كان لهم ما وجد فيه لا غير، ولو قال: من دخل منه ألف درهم فدخل حائفة من ناحية الباب وطائفة يتولون من فوق السطح أدلاهم غيرهم بإذنهم ففتحوا المطمورة فلهم بمنهم وهذا إذا انتهوا إلى مكان يمكنهم للمقاتلة مع أهل الحصن فإن كانوا في موضع لا تمكنهم المقاتلة بأن كانوا مدليين من رأس الحائط دراعاً أو فرعين فلا نفل لهم، ولو دلوهم حتى توسطوا بهم الحصن وانقطعت الحبال فوقعوا في الحصن فلهم النفل، ولو قال: من دخل منكم أولاً فله ثلاثة رؤوس ومن دخل ثانياً فله رأسان ومن دخل ثالثاً فله رأس فدخل واحد ثم واحد فلكل واحد ما سماه وكذلك لو قال: من دخل منكم فله ثلاثة رؤوس ولثاني رأسان ولثالث ثلاثة رؤوس ومن دخل ثلاثة معاً بطل النفل للاول والثاني ولهم جميعاً بطل الثالث وإن دخل اثنان أول مرة بطل نفل الأول ونفل الثاني يكون بينهما، ولو قال لرجل: إن دخلت أولاً لست أطعمك وإن دخلت ثانياً فلك رأسان فدخل أولاً فلا شيء له قياساً وفي الاستحسان له النفل المشروط ولو لم تتقدم منه هذه المقالة فلا شيء له، ولو قال الأمير لثلاثة بأهليتهم: من دخل منكم باب هذا الحصن أولاً فله ثلاثة رؤوس ولثاني رأسان ولثالث رأس فدخل رجل من الثلاثة في الحصن ومعه قوم من المسلمين فله ثلاثة رؤوس لأنه أضاف هذه الصيغة إليهم فقال: منكم وكان مراده الأول منهم، إلا ترى لو قال: من دخل أولاً من الناس فدخل رجل ومعه من البهائم أو قال: من دخل من الرجال فدخل رجل ومعه نساء فإنه يستحق فكذا هذا بمفله ولو قال: من دخل منكم أيها الثلاثة هذا الحصن قبل الناس فله كذا فدخل معه رجل من الثلاثة أو من غيرهم من المسلمين أو الكفار فلا شيء له ولو قال: من دخل هذا الحصن أولاً من المسلمين فله ثلاثة رؤوس فدخل ذي ثم مسلم فإنه يستحق النفل بخلاف قوله من دخل هذا الحصن أولاً من الناس فدخل ذي ثم مسلم فلا شيء له، ولو قال الأمير: كل من دخل منكم هذا الحصن أولاً فله رأس فدخل خمسة معاً فلكل واحد منهم رأس بخلاف ما إذا قال: من دخل أو أي رجل دخل لأن هذه كلمة فرد، ولو قال: من دخل منكم جميعاً فله رأس فدخل خمسة معاً استحق كل واحد لنفل الخامس كذا في محيط السرحسي، ولو قال: من أصاب دهباً فهر له أو قال: من أصاب فضة فهو له فأصاب رجل سبعمائة محبى بذهب أو بفضة كانت الخلية له فبعد ذلك يضر إن لم يكن في نزع الخلية ضرر فاحش تنزع الخلية من السيف وتعطى صاحب النفل وإن كان في نزعها ضرر فاحش ينظر إلى قيمة الخلية وإلى قيمة السيف فإن كانت قيمة الخلية أكثر يخير صاحب النفل إن شاء أعطى قيمة السيف وأخذ السيف مع الخلية وإن كان قيمة السيف أكثر يخير الإمام إن شاء أعطى صاحب النفل قيمة الخلية مصوغاً من خلاف جنسها وجعل السيف مع الخلية في العتمة وإن شاء ترك الخلية عليه وإن لم يؤخذ واحد منهما يباع السيف ويقسم الثمن على قيمة النفل والمهر فما أصاب قيمة الخلية فهو لصاحب النفل والباقي في العتمة رسم يذكر في الكتاب ما إذا كانت قيمتهما على السواء قالوا: ينبغي أن يكون الخيار للإمام كذا في المحيط، ولو أصاب سرجاً مفضضاً أو

لجأاً أو مصحفاً يكتبون فيه كتباً لهم فيه الفضة دون الأصل، وكذلك لو وجد حلي ذهب أو فضة مصحفاً بقصرص أو حاتم فضة أو ذهب كان الحلي له ونزعت عنه القصرص كلها وجعلت في العنقمة وبو أصاب أبواب فيها مسامير فضة أو حديد لو برعت هذه المسامير لهلك الأبواب حتى لا يكون أبواباً فلا شيء له، وكذلك السرج إذا برعت عنه المسامير أو كان عليه صبه أو صبتا ولو نرعت هلك السرج فلا شيء له، ولو أصاب أسيراً من المشركين قد صبت أسنانه بالذهب لم يكن له الذهب بخلاف ما لو اتحد أنفاً من الذهب كان له الألف، ولو قال من أصاب حلياً فهو له فأصاب رجل ناع المثلث لم يكن له ذلك بخلاف ما لو كان من تيجان النساء فله ذلك ولو أصاب لؤلؤاً أو ياقوتاً أو مرزاً يس فيه ذهب فلا شيء له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له ذلك ولو قال من أصاب حديداً فهو له ومن أصاب غير ذلك فله نصفه فله الحديد النير والإتاء والسلاح وغير ذلك وأما جفن السيف والمكبر فله نصفه لأنه غير الحديد، ولو قال: من أصاب ذهباً أو فضة فهو له فأصاب ثوباً مسجوجاً بالذهب فإن كان الذهب سدي الثوب فلا شيء له كذا في محيط السرخسي، إذا قال الأمير لأهل العسكر: من أصاب منكم ذهباً فله منه كذا دخل تحت التسجيل الدنسير المصروية والحلي من الذهب والفضة وكذلك إذا قال: من أصاب فضة دخل تحت التسجيل الدراهم المصروية والفضة من الفضة والحلي كذا في المحيط، ولو قال: من أصاب مر فهو له فأصاب رجل فباء أو جبة محشوة بقر فلا شيء له وبو قال: من أصاب ثوب مر فهو له فأصاب رجل جبة بصاتها ثوب قر وظهارها ثوب فله ثوب مر والثوب الآخر عنقه يباع ويقسم، ولو قال: من أصاب جبة حرير فهي له فأصاب جبة بظانتها حرير أو ظهارتها فإن كانت ظهارتها حريراً كانت له كلها وإن كانت انبطانة حريراً فلا شيء له منها، ولو قال: من أصاب جبة حر فهي له فأصاب جبة ظهارتها حر وبطانها سمور أو مر فلا شيء له منها لأن الجبة تضاد إلى السمور والمك لا إلى الحر، ولو قال: من أصاب ثوب حر فهو له فأصاب جبة حر بظانتها سمور أو مك لم يكن له إلا الظهارة، ولو قال: من أصاب ثوب فتق فهو له فأصاب جبة حر بظانتها فتق كان له البطانة لأن البطانة تسمى ثوباً، ولو قال: من أصاب هذه الجبة الحر فهي له فأصابها رجل فإذا هي مبطنة بغير الحر من المك كان المك له، ولو قال: من أصاب منكم فباء حر أو فباء مروباً فأصاب من ذلك النصف فباء محشواً بظانتها غير حر أو غير مروي كانت له الظهارة خاصة، ولو قال: من جاء بجزور فهو له فجاء بجزور وبقرة أو ثور فلا شيء له، ولو قال: من جاء بجزور فهو له فجاء بناق أو حمل فله ذلك ولو قال: من جاء ببقرة فهي له فجاء بجاموس فلا شيء له، ولو قال: من جاء بكبش فهو له فجاء رجل بسمجة أو معز لا شيء له كذا في محيط السرخسي، وبو قال: من أصاب بزاً فهذا على ثياب القطن والكتان هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير، قالوا: هذا بناء على عرف الكوفة فإن في عرف أهل الكوفة اسم البر يقع على ثوب القطن والكتان وبائعهما يسمى برراً، وفي عرف ديار البز لا يقع على القطن والكتان وبائعهما لا يسمى برراً وإنما يسمى كروباً، وما يقع هذا الاسم على ثياب الإبريسم وبائعهما يسمى برراً، واسم الثوب يسارون والبرجوت وهو السندس والعر والكماء وما أشبه ذلك ولا يتناول البساط والستر ولا تدخل تحت هذا

الاسم القلنسوة والعمامة، واسم الثعاب يطلق على الثياب والقمص والفرش والستور فأي شيء من ذلك أصابه الفضل له فهو له، ولو أصاب أودي أو أبريق أو صفاق أو قدورا من صفر أو نحاس فلا شيء له من ذلك، ولو أن أميراً على عسكر المسلمين أراد أن يدخل دار الحرب ورأى دروع المسلمين فليله وهم يحتاجون إليها في قتالهم فقال: من دخل بدرع منه من التمل عي العتيمه كذا أو قال: من سهم من العتيمه كسهم في العتيمه فلا بأس بذلك وكذلك إذا قال من دخل بدرع من كذا فلا بأس به ولو قال من دخل بثلاثة دروع فله ثلاثمائة ومن دخل بأربعة دروع فله أربعمائة جاز من ذلك على درعين ولم يجز من راد على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وإن أمكن ليس الثلاثة والقتال معها وكان في ذلك زيادة مئة للمسلمين جاز العمل فيها أيضاً ولو قال الأمير من دخل بغرس فله كذا لا يجوز هذا التفتيل بخلاف ما إذا قال من دخل بدرع منه كذا، وفي النوادر ذكر الرماح والأتراس وأجاب بجواز التفتيل فيها وكذا إذا قال الأمير لأصحاب الخيل: من دخل منكم بتجفاف على فرسه منه عمل كذا فهو حائز، ولو قال من دخل بتجفافين فله نعل كذا فاعلم بأن هذه المسألة ذكرت في بعض السج وذكر فيها تدخل رجل بتجافين ومعه فرسان جاز التفتيل عليهما وذكر في بعض السج تدخل رجل شحافين من غير ذكر الفرسين، وأجاب بجواز التفتيل لهما أيضاً وكل ذلك صحيح، ولو قال من دخل منكم بثلاثة تجافيف فله كذا جاز نعل تجافيف ولا يجوز أكثر من ذلك قال شيخ الإسلام: إلا أن يكون في ثلاثة تجافيف منفعة للمسلمين له وللمسلمين فحينئذ يجوز التفتيل عليه كما في ثلاثة دروع كذا في المحيط، لو نظر الأمير إلى رجل على سور الحصن يقاتل المسلمين فقال: من صعد السطح فأخذه فهو له وخمسمائة درهم فصعد رجل وأخذه كان به ما أخذه وخمسمائة ولو سقط هذا الرجل من السور إلى الأرض حين قال الأمير: هذا خارج الحصن وأخذه رجل من المسلمين فقتله فلا شيء له من النفل ولو رماه رجل من المسلمين فطرحه من السور فله نفل ولو صعد إليه رجل وقد سقط من كان على السور داخل الحصن فقتله فله نفل، ولو نظر إلى رجل على السور فقال: من أخذه فهو له فسقط الرجل من أعلى السور إلى خارج الحصن وأخذه فإنه ينظر فإن كان في موضع يمنع من المسلمين يكون له وإن كان في موضع لا يمنع فيه لا يكون له ولو قال الأمير من صعد الحصن ونزل عليهم فله كذا فصعد رجل لسور ولا يقدر على النزول عليهم فلا شيء له ولو نظر الأمير إلى ثلثة فقال: من دخل من هذه الثلثة فله كذا فدخل من ثلثة أخرى ينظر إن كانت لأخرى مثل هذه في الصعوبة المنفعة للمسلمين منه فله وإن كانت دون هذه في الشدة والصعوبة فلا شيء له، ولو قال الأمير من دلنا على عشرة من الرقيق فله رأس فذهب المسلمون بمئة رجل وإشارته ولم يذهب الدال معهم فوجدوا الرقيق فلا شيء للدال بخلاف ما لو قال الأمير للأسراء من أهل الحرب: من دلنا منكم على عشرة من الرؤوس فهو حر فدلهم واحد على عشرة ولم يذهب معهم فذهبوا على صفته ودلالتهم فوجدوا عشرة من الرؤوس فله حر بلا شيء لا يترك أن يرجع إلى دار الحرب إلا أن يقول الأسير إذا دلتكم فإنا حر وتدعوني إلى بلادي فإنه يخلي سبيله إذا وجدت منه الدلالة، ولو قال الأسير أدلكم على عشرة من المقاومة وأنا حر فقال الإمام نعم فذهب قتلهم فإنه لا يحتق، ولو قال الإمام لهم:

أعطوا مائة رأس على أنكم آمنون في حصونكم فأعطوه تسعين قللاً إمام أن يقاتلهم لكن يرد ما  
أحده منهم ولو أسلم الرقاب أو بعضهم يرد عليهم بقية الرقاب، ولو قال: أعطوني مائة من  
أسراء الدين عندكم من المسلمين فأعطوه تسعين يقاتلهم ولا يرد عليهم شيئاً ولو قال الأمير  
للأسراء: من دنا على عشرة من المقدنة فهو حر فذهب أسير منهم ودلهم على عشرة ممنعتين في  
حصن فلا يعتق فإن دلهم على قوم عبر ممنعتين إلا أنهم هربوا من المسلمين ينظرون هربوا قبل أن  
يفربوا منهم ثم توجد لدلالة لمحكمة من القهر والغلبة والظهور وإن هربوا بعدما فربوا منهم  
يعتق، ولو قال للأسراء: من دنا على حصن كذا أو معارة كذا أو معسكر المثلث فهو حر فدلهم  
أحد منهم فلم يظفروا فالأسير حر، ولو أصاب الأمير عاتم فاقبل إلى دار الإسلام فقال: من دنا  
على الطريق منه رأس فدلهم رجل من المسلمين بكلام وصيغة ولم يدب فلا شيء له وإن ذهب  
معهم فدلهم على الطريق منه أجر مثله لا يجاوز به المسمى، ولو قال: من دنا على الطريق فله  
أهله وولده فدلهم فهم في الأسر على حالهم ولو قال: فله نفسه وأهله وولده ومائة درهم من  
الغنيمة فدلهم فله جميع ذلك ولو قال: من دنا على طريق حصن كذا فهو حر ولذلك الحصن  
طرق فدلهم على طريق أبعدا يعتق إذا كانوا يسلكون ذلك وإن كانوا لا يسلكون ذلك الطريق  
لا يعتق ولو قال: من دنا على طريق كذا من حصن كذا فهو حر فدلهم أسير على طريق آخر  
ينظر إن كان المدلول مثل المنصوص في السعة والرفاهة فإنه يعتق، وإن كان أشق من المنصوص  
فلا يعتق كذا في محيط السرخسي: أمير المعسكر في دار الحرب إذا نفس وقال لأهل المعسكر:  
من أصاب شيئاً من كراع أو متاع أو سلاح أو ما أشبه ذلك فله من ذلك الربع فكل من له حظ  
في الغنيمة من سهم أو رضيع دخل تحت التنفيل ومن لا حظ له في الغنيمة لا يدخل تحت  
التنفيل، والنساء والعبيد وأهل الدمة لهم حظ في الغنيمة فيستحقون النفس كذا في  
الهيض، وإذا خسر الإمام الأحرار البالغين المسلمين فحيث لا شيء بهؤلاء كذا في محيط  
السرخسي، والتجار من أهل استحقاق الغنيمة فيستحقون النفس وأخربي المستأمن إذا قاتل بغير  
إذن الإمام فلا حظ له في الغنيمة فلا يستحق النفل وإن كان يقاتل بدون إمام فله حظ من  
الغنيمة حتى يرضع له فيستحق النفل كذا في الهيض، ولو قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلبه  
فأسلمه قوم من أهل الحرب فقتل رجل منهم مشركاً أو قتل رجلين من أهل سوق المعسكر مشركاً  
فلا شيء به قياساً به سلبه استحصان، ولو قيل: من قتل قتيلاً فله سلبه مدخلي عسكر آخر من  
أرض الإسلام مدداً لهم فقتل رجل منهم قتيلاً كان له سلبه إذا كان الأول أميراً على المعسكرين  
جميعاً، الأصل أن كل من كان قتله مباحاً في الجملة يستحق السلب بقتله بالتصريح وكل سلب  
لولا انتفيل به يستحق بالغنيمة يصح فيه التنفيل وما لا يستحق بالغنيمة لا يصح فيه التنفيل  
ولو قال: من قتل منكم قتيلاً فله سلب فقتل أجنبياً من أهل الحرب ثم يقاتل أو تاجر من  
عسكرهم أو الدمي الذي بغض لعهد وخرج إليهم أو مريضاً منهم لا يستطيع القتال فله سلبه  
لأن قتل هؤلاء مباح، ولو قتل امرأة أو صبي فلا شيء له إلا أن يكونا معاتبين وإن قتل شيئاً فأنه  
فلا شيء به، ولو قاتل مسلم مع الكفرة المسلمين فقتله رجل مسلم معتل له لم يكن له سلبه  
لأن أسلم وما في يده لا يعم وإن كان السلب مما أعده لمشركين فقتله إنسان فله سلبه ولو



كان السلب عارية عند المشرك لصبي أو امرأة فهو كالذي للبالغ من أهل الحرب فإن أहार المسلم أو الذمي سلاحه من الخربي فقاتل المسلمون قتلته مسلم ينظر إن كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا فسلبه للقاتل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حلاقاً لهما بناء على أن ماله يعمم عنده وعندهما لا يفسد، وإن كان المسلم في دار الإسلام فإنه لا يفتن ماله وإن كان المسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا فآخذ مشرك سلاحه غصباً فقاتل به قتلته مسلم ليس له سلبه ولو دخل المسلم دار الحرب بأمان فآخذ مشرك سلاحه غصباً فقاتل قتلته مسلم قله سبه ولو رمى مسلم مشركاً في صفتهم فآخذ المشركون سلبه ثم أتهموا فوجد السلب في الغنيمة فإنه يكون في الغنيمة ولا شيء للقاتل، ولو أتهموا ولا يدري أنهم هل أخذوا سلبه أم لا فإنه ينظر إن وجد السلب قد نزعوه فهو فيء ولو لم ينزعوه شيئاً من نفس المقتول يكون للقاتل وكذلك لو جرّه المشركون حين قتل وسبه عليه لم يسرع وهربوا فسلبه للقاتل ولو وجدوه على دابة بعدما صار العسكر مرحلة أو مرحلتين لا يدري أكان في يد أحد أم لم يكن فهو للقاتل قياساً ولا يكون له استحساناً، ولو أن المشركين أخذوا دابته فحملوا عليها القليل وعليها سلاحه فهو للقاتل، ولو حملوا على الدابة القليل وسلاحه وسلاحهم وأمتعتهم فهذا يكون فيءاً إلا أن يكون شيئاً يسيراً كإداوة ونعورها فحينئذ يكون للقاتل، ولو أخذت الدابة فحملوا عليها القليل وسلاحه فهذا يكون فيءاً وكذلك لومسي بمنزلة الفوارث، ولو قال الأمير: من قتل قتيلاً فله فرسه فقتل رجلاً مشركاً على بردون فإنه يستحق سلبه، ولو كان على حمار أو بغل أو جمل لا يستحق السلب، ولو قال: من قتل قتيلاً فله بردونه فقتل رجلاً على فرس لا يستحق فرسه لأنه لا يستحق الأرفع بتفصيل الأوضح ولو قال: من قتل قتيلاً فله دابته فقتل رجلاً على حمار أو بغل أو فرس فله ذلك ولو كان على بعير لا يستحقه، ولو قال: من قتل قتيلاً على حمار فهو له فقتل رجلاً على أتان كان له وكذلك البعير بخلاف ما لو قال: من قتل قتيلاً على أتان فقتل رجلاً على حمار ذكر لا شيء له لأن اسم الأتني لا يتناول الذكر وكذلك البعير والناقة بخلاف البغل والبغلة فإن كل واحد منهما اسم جنس فيتناول الذكر والأنثى جميعاً كذا في محيط السرخسي

### الباب الخامس في استيلاء الكفار

إذا غلب كفار الترك على كفار الروم فسيبهم وأخذوا أموالهم ملكوها، فإن غلبنا على الترك سئل لنا ما نلجده مما أخذوه، وإن كان بيننا وبين الروم مودة ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة فانتقلوا فغلبت إحداهما كان لنا أن نشترى للخنوم من مال الطائفة الأخرى من الغالبين، وفي الخلاصة والإحراز بدار الحرب شرط أما بدارهم فلا ولو كان بيننا وبين كل من الطائفتين مودة واقفطوا في دارنا لا نشترى من الغالبين شيئاً وأما لو اقتدلت طائفتان في بلدة واحدة فيجوز شراء المسلم المستأمن من الغالبين نفساً أو مالاً كذا في فتح القدير، ولو استولى أهل الحرب على أموالنا وأحزروها بدارهم ملكوها عندنا فإن ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجده المالك القديم قبل القسمة أخذه بغير شيء، وإن وجده بعد القسمة في يد من وقع في

سهمه إن كان من ذوات القيم أخذ به قيمته إن شاء، وإن كان مثلياً لا يأخذه بعد القسمة كذا في فتاوى قاضيهان، ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المأسور إذا وقع في سهم رجل فجاءه مولاؤه أخذه بقيمت يوم أخذه هذا الذي وقع في سهمه لا يوم يأخذه المولى كذا في المصنف، هذا إذا غلب الكفار على أموال المسلمين وأحرروهم بدارهم أما إذا لم يحرروها حتى غلبهم المسلمون عليها وأخذوها ثم جاء صاحبه فإنه يأخذ به غير شيء لأنهم لم يملكوها قبل الإحراز، وكذا لو قسموها في دار الإسلام فإن قسمتهم لا تجوز فإنما غلبهم المسلمون كان ذلك المال لصالحه بغير شيء، وإذا اشترى المسلم عبداً من دار الحرب قد أسره العدو فباع المولى فله أن يأخذه بالثمن أو يذبح فإن مات المولى قبل أن يأخذه فبعضه بطلت بأخذه فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس له أن يأخذه، وقال محمد رحمه الله تعالى: به أن يأخذه كذا في السراج الوهاج، ابن مساعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو باع رجل عبداً ثم أسره العدو يعني قبل أن يسلم ثم مات البائع لم يشتره مسلم وجاء به فمورث البائع أن يأخذه بالثمن وبأخذه المشتري الأول منه بالثمن حصصاً، ولو لاحق المشتري فيه لم يكن لوارث البائع عليه سبيل كذا في المصنف، لو اشترى ما أخذه العدو منهم تاجر وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه المالك القديم بثمنه الذي اشترى به التاجر من العدو وإن اشتراه بغيره أخذه بغيره، ولو كان البيع فاسداً يأخذه بقيمة نفسه وكذا لو وهبه العدو مسلم يأخذه بقيمته كذا في القيين، وكذلك حكم المثلي إذا كان موهوباً لواحد لا يأخذه للمالك القديم لعدم العائدة وكذا لا يأخذه المالك القديم أيضاً إذا كان ما أخذه الكافر من وأحرروه بدارهم مشتري بمثله قدر أو وصفاً إلا إذا اشترى بأقل قدر أو بأردأ منه فحينئذ يكون للمالك القديم أخذه بمثل ما اشترى لوجود العائدة كذا في غاية البيان، مسلم قال يعديه أحدكم حر ولم يبين حتى أسرا ثم ظهرنا عليهما وأحرزناهما بذلوت رداً إلى المولى، ولو بين المعتق في أحدهما بعدما أحررا بدر الحرب صح بيانه وملك الكفار لآخر وإن أحرز العدو أحدهما تعين لآخر للمعتق كذا في النكافي، فإن أسروا عبداً فاشتراه رجل فأخرجه إلى دار الإسلام فمقت عبده واحد أرشده فإن المولى يأخذه بالثمن الذي أخذه به من العدو ولا يأخذ الأرض ولا يحبط شيء من الثمن، وإن أسروا عبداً فاشتراه رجل بألف درهم فأسروه ثانياً وأدخلوه في دار الحرب واشتراه رجل بألف درهم فليس للمولى الأول أن يأخذه من الثاني وللمشتري الأول أن يأخذه من الثاني بالثمن ثم يأخذه المالك القديم بالقياس إن شاء وكذا إذا كان المأسور من الثاني غائباً ليس للأول أن يأخذه اعتباراً بحال حصره كذا في الهداية، وإن أبي المشتري الأول لا يأخذ المالك القديم كذا في النكافي، ولو اشترى المشتري الأول من أساجر الثاني ليس للمالك القديم أن يأخذه لأن حق الأخذ ثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الأول ولم يعد ملكه القديم وإنما ملكه بالشرع الجديد منه كذا في القيين، لو اشترى رجل من العدو عبداً وأخرجه فلم يحصر صاحبه حتى باعه الذي اشتراه من رجل آخر ثم جاء صاحبه منه أن يأخذه من الثاني بالثمن الثاني ولا سبيل له على الأول وإنما يأخذه من الأول إذا كان العبد بائناً على ملكه ولم يحدث فيه ما يمنع من تملكه فإن أراد صاحب العبد أن يعضد للبيع الثاني ويأخذه بالثمن الأول من المشتري لم يكن

له ذلك عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في السراج الوهاج، قال في السير  
الصخر: والمالك القديم أن يفتن إجاره المملوك من الحربي وليس له أن يفتن ربه كذا في  
المحيط، ولو وهب المشتري الأول لرجل أحده مولاه بقيمته ولا يفتن الهبة وكذا لو جنى العبد  
فدفعه المشتري الأول إلى ولي الحماية أحده المالك القديم من ولي الحماية بالقيمة وكذا إن جنى  
المشتري الأول عمداً فصالح على هذا العبد وإن كانت الحماية خطأ أحده بالأرض وإن وهبه العبد  
من مسلم وقد فقا عينه رجل فدفعه لموهابه نه إلى الفائق وأخذ قيمته أخذه المالك القديم من  
الفائق بقيمته أعنى عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا: يأخذه بقيمته بصيراً وهي القيمة  
التي دفعها ولو كانت أمة وولدت فقتله رجل فلا سبيل للمالك القديم في قيمة الولد ولكن  
يأخذها بقيمتها يوم القبض أو يدع ولو ماتت الأم أو قتلت يأخذ المالك الولد بحصته بقسم  
القيمة على الأم يوم الهبة والقبض وعلى الولد يوم الأخذ فما أصاب الولد أخذه به ولو اشترى  
عبدًا بالثمن حال ولم يقضه حتى أسر فاشتره رجل بخمسمائة أحده البائع بخمسمائة فإذا  
أخذه أخذ المشتري منه بالثمنين أي بالثمن وخمسمائة وإذا أبى البائع أخذه المشتري بخمسمائة  
إن شاء ولو كان باعه بالثمن سبعة فالمشتري أحق بالاسترداد وإذا أبى قيل بليانع خذ بخمسمائة  
وسلم لك فإن اشترى العبد المأسور من العدو وحل بالثمن فأسر فاشتره آخر بخمسمائة فحضر  
المالك القديم والمشتري الآخر والقاضي يعلم يشاء لأول أو لا يعلم فقطى للمالك القديم  
بأخذه من المشتري لا ينقل فيرد العبد على المشتري الآخر حتى يأخذه المشتري الأول منه ثم  
يأخذه منه المالك القديم بالثمنين إن شاء ولو أخذه المالك القديم من المشتري الآخر بلا قضاء أو  
اشتره منه ثم حضر المشتري الأول بأخذه من المالك القديم بالثمن ثم يأخذه المالك القديم منه  
بالثمنين وكذا لو وهبه من المولى أحد المشتري الأول منه بالقيمة لأنه كالأجنبي ثم أحد المولى  
منه بالثمن والقيمة ولو أسر العبد لره من يد المرتهن فاشتره رجل بالثمن وحضر الرهن  
والمرتهن لحق الأخذ للمرتهن وهو متطوع كما لو جنى وفداء فإن أبى المرتهن أحده الرهن  
بالثمن وإذا أحد سقط دين المرتهن والفداء عنهما بمصداق إن كانت قيمة الرهن الفين والدين  
الغاة وبقي رهناً كما كان فإن أبى المرتهن أن يعدي فداء الرهن أخذ المرتهن العبد فكان رهناً  
بصفت الدين وإن أبى الرهن أن يعديه وفداء المرتهن فهو رهن بحاله وهو متطوع في حصه  
الرهن فإن كان الرهن عاقباً وفداء المرتهن رجع على الرهن بنصف الفداء عبد أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى ولم يكن متبرعاً وعندهما متطوع ولو كان مثلياً لا يأخذ إن لم يعد كذا في الكافي،  
الكفار إذا استولوا على العبد أجنبي وأحرزوه بالنار ثم ظهر عليه المسلمون وأخرجوه إلى دار  
الإسلام وبركه المالك القديم ولم يأخذه وأراد ولي الحماية أن يأخذه وكان ذلك بعد انقضاء لم  
يكن له ذلك لأن الثابت لولي الحماية مجرد الحق فلا يجوز بعض المالك به كذا في المحيط، وإن  
رفع المأسور في سهم رجل ولم يحضر مولاه حتى اعتقه هذا الرجل أو دبره جاز فإن كانت أمة  
مروجها وولدت من الزوج منه أن يأخذها وولدها ولا يكون له أن يفسخ النكاح وإن كان أحد  
عقربا أو أرض جناية حيث عليها لم يكن للمولى على ذلك سبيل كذا في المبسوط، قال  
محمد رحمه الله تعالى رجل له كثر تمر فارسي جيد أحده الكفار وأحرره بدينهم ثم دخل

مسلم واشتراه منهم بكري ثم دخل فارسي فأخرجه إلى دار الإسلام ثم حصر المالك القديم فبيع  
 أنه أن يأخذه هكذا ذكر في الروايات، وذكر في السير الكبير أنه بأخذه بكري ثم دخل لأن  
 المشتري من العدو يملك الكفر المأمور بشره صحيح لأن الربا لا يجري بين المسلم والحرابي في دار  
 الحرب فثبت له حق الأخذ به قام على المشتري كما لو اشتراه بدارهم ووجه ما ذكر في الروايات  
 أن المشتري من العدو يملك الكفر المأمور بشره فاسد لأنه تعالى حرم الربا مطلقاً ولمشتري بشراء  
 فاسد مضمون بالقيمة والقيمة ماها المثل فلا يفيد أخذه وتحقق من مشايخنا قالوا ما ذكر  
 في السير قولهما وما ذكر في الروايات قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عبده الربا يجري  
 بين المسلم والحرابي في دار الحرب، ولو كان اشتراه بكري دخل مثل كيله يد بيد أو أخرجه إلى دار  
 الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذه على الروايات كلها ولو كان المشتري اشتري هذا الكفر  
 منهم بحرم أو حريم وأخرجه إلى دار الإسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه باتفاق الروايات  
 ولو كان المشتري من العدو دعياً كان له أن يأخذه بقيمة الخمر والخمرير، ولو كان المشتري من  
 العدو اشتري هذا الكفر بكري مثله ثم أخرجه إلى دار الإسلام لم يكن للمالك القديم أن يأخذه  
 على الروايات كلها فإن كان شره بكري مثله سيئه ثم أخرجه إلى دار الإسلام لم يكن للمالك  
 القديم أن يأخذه ولو أخذ المشركون ألف درهم نعت بيت المال لرجل وأحرروها بدارهم فدخل  
 مسلم دارهم واشترىها بألف درهم علة ومعرفة عن مبس ثم أخرجها إلى دار الإسلام كان  
 للمالك القديم أن يأخذها على الروايات كلها بمنزلة العلة التي نقدها، وإن اشتراها بالدنانير  
 وأخرجها إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذها بدنانير مثلها وكذلك لو أن هذا المسلم  
 باع منهم ألف درهم علة بألف درهم نقد بيت مال فقدوه الألف المغررة وأخرجها إلى دار  
 الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذها، ولو أحرر العدو كراً المسلم ثم دخل مسلم دارهم بأمان  
 وأسلم إليهم مائة درهم في كراً حنطة سلماً صحيحاً فلما حل الأجل فقضوه الكراً الذي أحرروه  
 بدراًهم فقبض وأخرجها إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذها بمائة، وإذا باع المسلم من  
 أهل الحرب عرضاً بألف درهم مند بيت مال فقدوه الألف المغررة فكانت الألف فقبضها  
 وأخرجها إلى دار الإسلام ليس للمالك القديم أن يأخذها، ولو أحرر كراً المسلم ثم دخل مسلم  
 دارهم بأمان وباع منهم عرضاً بكراً حنطة في الدمة فقضوه الكراً المغرر فقبضه وأخرجها إلى دار  
 الإسلام لا يكون للمالك القديم أن يأخذها، ولو أحرز كراً المسلم فدخل مسلم دارهم وأقرضهم  
 كراً فقضوه ذلك الكراً الذي أحرروه فأخرجها إلى دار الإسلام لم يكن للمالك القديم عليه سبيل  
 سواء كان المستقرض مثل المغرر أو دونه أو أجور منه هكذا في المحبط، ولو أخذ العدو من مسلم  
 عشرة أثواب فدخل مسلم وباع من العدو متاعاً بعشرة أثواب موصوفة إلى أجل فقضاه لأثواب  
 المغررة للمالك أخذها بقيمة المتاع، ولو اشتري الكراً المغرر مسلمان من العدو واقتسمه واستهلك  
 أحدهما نصيبه أخذ المالك النصف الباقي بنصف الثمن، ولو كان ثياباً والمسألة بحدتها أحد  
 النصف الباقي بربع الثمن ونصف قيمة الهالك، وإن كان المأخوذ يبرئ عصة قيمته ألف درهم  
 ووزنه خمسمائة فاشتري مسلم من العدو بأكثر من وزنه أو بأقل أحده المالك القديم بقيمة  
 بالغة ما بلغت من خلاف جسده كذا في الكافي، وإن كان اشتراه بمثل وزنه درهم يد بيد

وأخرجه إلى دار الإسلام كان للمالك القديم أن يأخذه بمدر تملك الدراهم على الروايات كلها، ولو كان شتره بمثل ورنه دراهم ولكن إلى أجل فأخرجه إلى دار الإسلام فهد، وما لو اشتريه بأكثر من وزنه أو بأقل من وزنه سواء، وإن كان اشترى هذا الإبريق منهم بمحمر أو خنزير أحده، مالك القديم بقيمته من خلاف جنسه على الروايات كلها، ولو كان الذي اشتراه بالخمر والخنزير رجلاً من أهل الذمة وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه المالك القديم بقيمة الخمر والخنزير، وذكر في السير الكبير في عهد أسره المشركون اشتراه مسلم منهم بألف درهم ورطل من حمر وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه المولى بالألف وتما القيمة يريد به أنه يأخذه بكل قيمته إذا كانت قيمته أكثر من الألف، ولو كانت قيمة العبد أقل من الألف أو الألف أحده بالألف في العصلين جميعاً إن شاء لا ينقص عن الألف ولا يزداد عليها بسبب ذكر الخمر ولو اشتراه المسلم بألف درهم ومبنة أو دم أحده المالك القديم بألف درهم لا يزداد على الألف لمكان المنة وإن كانت قيمة العبد أكثر من الألف، وإذا عصب الرجل من رجل عبيداً وأصابه المشركون من يد العاصب وأخروه بدراهم ثم إن المسلمين أصابوه ثم وجدته المعصوب منه في يد العائين قبل أن يقسم أخذه بغير شيء ولا ضمان على العاصب وإن وجدته بعد القسمة في يد بعض العائين ذكر أن المعصوب منه بالخيار إن شاء أحد العبد بقيمته من الذي وقع في سهمه يوم يأخذ منه، وإن شاء لم يأخذه وصم للعاصب قيمته يوم غصبه فإن دفع قيمته يوم الأحد إلى الذي وقع في سهمه وأخذ العبد فإنه يرجع على العاصب بالأقل من قيمة العبد يوم العصب ومن يوم الأخذ فإذا كانت قيمة العبد يوم العصب ألف درهم وقيمته يوم الأخذ ألفاً درهم فأخذ العبد بألفي درهم من الذي وقع في سهمه فإنه يرجع على العاصب بقيمته يوم العصب وذلك ألف درهم وإذا كانت قيمته يوم العصب ألف درهم ثم تراجع السعر حتى صارت قيمة العبد خمسمائة فإنه يرجع على العاصب بخمسمائة هذا إذا اختار المعصوب منه أحد عبيد من يده من وقع في سهمه بالقيمة وإن شاء لم يأخذ العبد وصم للعاصب قيمته يوم غصبه منه فإن ضمن العاصب فالجواب في العاصب بعد هذا كالجواب في حق المعصوب منه فإن وجد العاصب العبد في يد العائين قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن وجدته بعد القسمة أحده بالقيمة وكذلك لو لم يظهر عليه المسلمون ولكن رجلاً من المسلمين اشتراه من أهل الحرب وأخرجه إلى دار الإسلام فإن كان مولاه لم يضمن للعاصب قيمته يوم العصب فالمعصوب منه بالخيار إن شاء أخذ العبد بالثمن الذي اشتراه المشتري وإن شاء لم يأخذ وضمن للعاصب قيمته يوم العصب فإن أخذه بالثمن من المشتري من العبد فإنه يرجع على العاصب بالأقل من قيمته يوم العصب وبأقل من الثمن الذي أخذ العبد به من المشتري وإن ترك العبد ولم يأخذه من المشتري من العبد وصم للعاصب قيمة العبد يوم العصب فلا سبيل له بعد ذلك على العبد ويغرم للعاصب مقام صاحب العبد إن شاء أخذ العبد من المشتري بالثمن وإن شاء ترك فإذا دفع للعاصب الثمن إلى المشتري وأخذ منه العبد أو دفع القيمة إلى الذي وقع في سهمه وأخذ منه العبد فأراد صاحب العبد أن يرد عليه القيمة ويأخذ منه العبد من له ذلك فهذا على وجهين: إن أخذ صاحب العبد القيمة برعمه بالحق حتماً في مقدار قيمة العبد فقال العاصب قيمة العبد يوم العصب كانت ألف درهم وصاحب العبد يقول

كانت قيمته العي درهم فاقام مولى العبد البيعة على ما ادعى من القيمة واحذ من الغاصب  
 القبي درهم او استخلف الغاصب بان لم تكن له بيعة على ما ادعى فكل الغاصب عن الميمون  
 فاحذ منه العي درهم او اصطالحا وتراضيا على العي درهم كما يدعي المصوب منه ففي  
 الفصول الثلاثة لا يتحيز المصوب منه بين ان يرد القيمة على الغاصب واحذ العبد منه وبين ان  
 يترك العبد عليه وان كان اخذ القيمة بزعم الغاصب بان لم تكن له بيعة واستخلف الغاصب  
 فحلف فاحذ منه الف درهم كما قاله الغاصب ثم وجد العبد فإنه يتحيز ان شاء رد القيمة التي  
 احذها من الغاصب على الغاصب واحذ عبده وان شاء ترك العبد، ثم ذكر محمد رحمه الله  
 تعالى في الكتاب ان صاحب العبد متى اخذ القيمة بزعم الغاصب ثم وجد العبد في يد  
 المشتري او في يد الذي وقع في سهمه وكانت قيمة العبد كما قاله صاحب العبد القبي درهم  
 يتخير، ولم يذكر أنه إذا وجد قبضة العبد مثل ما قاله الغاصب او اقل من يتخير حكمي عن  
 القبي أبي جعفر الهلواني أنه كان يقول في روايه: يتخير وفي رواية لا يتخير، ثم في الموضع  
 الذي بحث له الخيار إذا قال صاحب العبد اتنا اسكت القيمة وأرجع بما مضى على قيمته يوم  
 الغصب إلى تمام قيمته يوم ظهر العبد لا يكون به ذلك إنما له رد القيمة واحذ العبد أو إمساك  
 القيمة كذا في المحيط، العين المهررة لو كانت في يد مستاجر أو مستعير أو مستودع هل له  
 المخاصمة والاسرود أو لا قالوا: للمستاجر ان يحاصم في المقصود ويأخذه قبل القسمة بخير شيء  
 وكذا المستعير والمستودع فإذا أخذه المستاجر عاد العبد إلى الإجارة وسقطت عنه الأجرة في مدة  
 أسره كذا في البحر الرائق، وإن جحد المسلمون ان يكون الماسور إجارة عبده احتاج إلى إقامة  
 البيعة على أنه كان إجارة في يده وإذا قبل أحاكم البيعة وردة عليه ثم حضر الأجر فأنكر الإجارة  
 فيه وذكر أنه كان في يده ودبعة أو عارية فالقول قول صاحب العبد وأما إذا وجدته بعد القسمة  
 كان له ان يحاصم الذي وقع في سهمه أيضا فإن أنكر الذي وقع في سهمه ان الماسور كان إجارة  
 عبده وأقام المستاجر البيعة على الإجارة تقبل بيئته على إثبات الإجارة ويكون حصصا في إثباتها  
 ثم هو بالخيار إن شاء أخذه بالقيمة وإن شاء تركه ولو كان مكلان المستاجر مستعير أو مستودع  
 وقد وجدته بعد القسمة فإنه لا ينتصب خصما للذي وقع في سهمه حتى لو أقام البيعة على أن  
 الماسور كان في يده ودبعة أو عارية فإنه لا تسع بيئته ولا يكون له بعد القسمة ان يأخذ  
 الماسور من الذي وقع في سهمه بالقيمة وكان بمررة الاجتهاد بعد القسمة كذا في المحيط،  
 ولو وصي ان يأخذ الماسور للبيعة بالثمن من مشتره ولا يأخذه لنفسه قالوا: وهذا إذا كان الثمن  
 الذي اشتراه من المحرمي مثل قيمته كذا في محيط السرخسي، في المنتقى عبد مسلم أسره العدو  
 وأحرزوه بذارهم فدخل مسلم واشتراه وأخرجه إلى دار الإسلام فتزوج على رقبته امرأة ثم حضر  
 المولى الأول اخذ إن شاء بقيمته، ولو مزوج امرأة بغير مهر ثم صاحها على ان يسلم إليها هذا  
 العبد بالمهر الذي وجب لها قبل لمولى العبد إن شئت فعذه بمهر مثلها أو دح، ولو ادعى رجل  
 دعوى قبل المشتري في دار ولم يبين الدعوى فصلحه عن دعواه على هذا العبد أخذه المولى  
 بقيمة العبد فإن اختلفا في مقدار الدعوى فالقول قول المصالح، عبد مسلم أسره العدو وأحرزوه  
 بذارهم ثم أغلت متهم واحد مالا من أمرالهم وخرج هاربا إلى دار الإسلام فاحذه مسلم ثم جاء

مولاه لم يأخذه منه إلا بالقيمة في قول محمد رحمه الله تعالى وما في يده من مال فهو لمن أخذه ولا سبيل للمولى عليه وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن المولى يأخذ العبد بغير شيء لأنه لما دخل دار الإسلام صار قبيلاً جماعة المسلمين يأخذها الإمام ويرفع خمسها ويقسم أربعة أخصاصه بين المسلمين، رجع محمد رحمه الله تعالى عن قوله وقال: إن أخذه فهو غنيمته أخذه وأحمس إذا لم يحضر المولى وأجعل أربعة أخصاص العبد والمال الذي معه للأخذ فإن جاء مولاه بعد ذلك أخذه بالقيمة وإن جاء مولاه قبل أن يحبس أخذه بغير شيء، عبد لمسلم سياه أهل الحرب فاعتقه سيده ثم غلب عليه المسلمون أخذه مولاه بغير شيء، وفلنك العتق باطل ولو اعتقه بعد ما أخرجته المسلمون قبل أن يقسموه جاز عتقه، حرابي دخل دار الإسلام بأمان فسرق من رجل منهم طعاماً أو متاعاً ودخل به أرض الحرب فاشتراه منه مسلم وأخرجه إلى دار الإسلام أخذه صاحبه بغير شيء لأن الحربي كان ضامناً له قبل أن يخرج من دار الإسلام فلا يكون محرراً له بإدخاله دار الحرب ولو أودع مسلم عند هذا المستأمن حالاً وذهب بها إلى دار الحرب فهو محرر بها وإن أسلم عبيها أو صار ذمة فهي له لأنه لم يكن ضامناً في دار الإسلام، حرابي دخل إلينا بأمان ومعه عبد قد كان أخذه من المسلمين وأحرره بدار الحرب فاشتراه رجل منهم لا يكون للمالك الأول أن يشتريه من هذا المشتري بالثمن، بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الإملاء الأمة المأسورة إذا اشتراها من أهل الحرب مسلم أو وقعت في سهمه فأخذها منه مولاهما بحكم حاكم أتبعها ما كان في عتقها من الدين والجندية قبل أن يردّها بعيب تميم إن وجدته على البائع الأول ورجع بنقصان عيبها عليه إن كان حدث بها عيب يمنع من الرد ولا سبيل له على المشتري من أهل الحرب ولا على الذي وقعت في سهمه وإن كان حدث عيب في يد أهل الحرب أو في يد المشتري سهم أو في يد الذي وقعت في سهمه ردّها عليه بذلك فإن ماتت عنده أو حدث بها عيب لم يرجع بنقصان العيب وإن كان أخذها منه بغير حكم أتبعها الدين ولا يتبعها الجناية ولا يردّها على بائعها الأول بالعيب القديم ويردّها على الذي أخذها منه بالعيب القديم والحديث وإن ماتت في يده رجع بنقصان العيب عليه، ولو استحقها مستحق من يد الذي أخذها بالقيمة فإن كان أخذها بالحكم ردّها على من أخذها منه ثم أخذها هذا المستحق من بالقيمة أو بالثمن وإن كان أخذها بغير حكم أخذها للمستحق بيعة بما أخذها به ويرجع في الوجهين جميعاً على بائعها في الأصل إن كان اشتراها وإن كان اعتقها الذي أخذها أول مرة بأشئ أو ولدته منه وولدت من ولدها فإن كان أخذها بقبضاء القاصي فإن القاضي يبطل عتقه إذا استحقها هذا المستحق ويرد الولد رقيقاً في القياس ولكني أستحسن أن يأخذها بالقيمة، ولو أن عهدين أسرها أهل الحرب فاشتراها رجل بثمن واحد فلمولى أن يأخذ أحدهما بالخصه ويترك الآخر، ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أسر المشركون عبده فأمر المولى رجلاً أن يشتري العبد له بالف درهم فاشتراه الرجل لنفسه فهو للأمر، وكذلك لو أمره أن يستوبه له فاستوبه لنفسه فهو للمولى وكذلك لو أمره أن يستوبه لمولاه فاشتراه المأمور منهم وهو مسلم بخمر فهو لمولاه وهو مية منهم له كذا في المحيط، ولو أن المالك علم بإخراج مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهراً لا يسقط حقه، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه

يسقط وإن مات المولى المأسور منه بعد إخراج المشتري كان لورثته أن يأخذوه على مول محمد رحمه الله تعالى وليس لبعض الورثة أن يأخذوه، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه، لو أسر الحربي عبداً مسلماً فاحرره بدار الحرب فاعتقه أو دبره أو كاتبه أو كانت جارية فاستولدها ثم ظهر المسلمون عليهم عتقوا جميعاً كذا في فتاوى قاصيخن، بين سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد لمسلم أسره العدو فاشتراه رجل منهم ثم أسروه ثانياً فوهبوه للمشتري الذي أسر من يده فلمولاه أن يأخذوه من هذا بالقبضة والضمن جميعاً، بشر في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب عبداً فأسره العدو فوجد العاصب للعبد في يدي رجل قد اشتراه منهم فلا سبيل له عليه حتى يحضر المولى، وفي الإملاء عن محمد رحمه الله تعالى إذا أسر المشركون عبد الصغير ثم وقع في سهم رجل مسلم أبوه وعكير الصغير قال هو على حقه في العبد كذا في المحيط، لا يملك علياً أهل الحرب بالعبودية أحراراً ومدرجاً وأمهات أولاداً ومكاتباً وعلت عليهم جميع ذلك كذا في الكافي، إذا كان المأسور مديراً أو مكاتباً أو أم ولد لمسلم فإن المالك القديم يأخذه بغير شيء بعد القسمة ويعوض الإمام من وقعت في سهمه قيمته من بيت المال كذا في المبسوط، وإن اشتراه رجل منهم فمولاه أن يأخذوه منه بغير شيء ولو كان المأسور حراً فاشتراه رجل منهم وأخرجه إلى داراً لا شيء للمشتري على الحر إلا أن يكون الحر أمره بذلك فيكون الثمن دهناً عليه، وإذا أبق عبد لمسلم فدخل إليهم فآخذوه لم يملكوه عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان مكان العبد مكاتب أو مدير أو أم ولد أو مستسعى فإنهم لا يملكونه بالإجماع وإذا لم يشتبه بهم المالك في العبد الأبق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ المالك القديم بغير شيء موهوباً كان أو مشتري أو مشهوراً قبل القسمة أو بعدها إلا أن بعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال وليس له على المالك جعل الأبق وقد قالوا في العبد، إذا أبق وفي يده مال للمولى إن أهل الحرب يملكون ما في يده ولا يملكونه فإن نذر إليهم بغير فآخذوه ملكوه وإن اشتراه رجل ودخل به دار الإسلام فصاحبه يأخذه بالضمن إن شاء وإن أبق عبد إليهم وذهب معه يفرس ومتع فأخذ المشركون ذلك كله واشترى رجل ذلك كله وأخرجه إلى دار الإسلام فإن المولى يأخذ للعبد بغير شيء والعرس والمناخ بالضمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج، إذا أسلم عبد الحربي ثم خرج إليها أو ظهر على الدار فهو حر وكذا إذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار كذا في الهداية، دخل الحربي إليها بأمان فاشترى عبداً مسلماً فدخل به دار الحرب فإنه يعتق عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا كان العبد دميماً وإذا أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو عبده على حاله في قولهم جميعاً فإن يباعه الحربي من مسلم أو حربي عتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يعتق، ولو أسلم حربي في دار الحرب وله رقيق هناك فخرج إلى دارنا مسلماً ثم تبعه بعد ذلك عبده مسلماً فهو عبد لمولاه وكذا إذا خرج كافراً كذا في السراج الوهاج، إذا أسلم أهل الحرب على مال أحدوه من أموال المسلمين أو صلوا دمه فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليهم وكذلك لو خرج إليها ومعه ذلك المال فإنه لا يتعرض له فيه كذا



في البسوط، لو أن للمسلمين أسروا أسراء من أهل الحرب فلم يقتلوا ولم يخرجوهم إلى دار الإسلام حتى هربوا من أيديهم إلى ما بينهم أو ظهر المشركون عليهم وردوهم إلى ما بينهم ثم إن قوماً آخرين من المسلمين ظهروا على أولئك السبي بأعينهم فأخذوهم وأخرجوهم إلى دار الإسلام وقسموا فيما بينهم أو لم يقسموا ثم احتصم الفريقان عند القاضي فالفريق الآخر أحق بالأسراء فلو أن الفريق الأول لم يخرجوهم إلى دار الإسلام ولكن اقتسموا في دار الحرب وبقيت المسألة بحالها فالفريق الأول أحق بهم فإن وجدوها في يد الفريق الآخر قبل القسمة أخذوها بغير شيء وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن شأوا كما في سائر أملاكهم وكذلك لو أن الفريق الأول أخرجوهم إلى دار الإسلام واقتسموا فيما بينهم ثم هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وبقيت المسألة بحالها فالفريق الأول أحق بهم فاما إذا أخرجوهم إلى دار الإسلام ولم يقتسموا حتى هربوا أو ردوا إلى دار الحرب وبقيت المسألة بحالها إن حضر الفريق الأول بعدما اقتسم الفريق الآخر فالفريق الآخر أحق بهم هكذا ذكر المسألة في الزيارات، وأما إذا حضر الفريق الأول قبل أن يقتسم الفريق الآخر ففيه روايتان في رواية الفريق الأول أحق وفي رواية الفريق الآخر أحق، ولو أن الفريق الأول أخرجوهم بدار الإسلام ولم يقتسموا ثم ظهر عليهم المشركون وأخذوهم فلم يخرجوهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الإسلام فإتاهم يردون على الفريق الأول اقتسم الفريق الثاني فيما بينهم أو لم يقتسموا قال في الكتاب: إلا أن يكون الذي قسم بين الفريقين الثاني إماماً يرى ما صنعته المشركون تملكاً وإخراجاً فيصنف كان الفريق الثاني أولى بهم كذا في المحيط، اعلم أن دار الحرب تصير دار الإسلام بشرط واحد وهو إظهار حكم الإسلام فيها، قل محمد رحمه الله تعالى في الزيارات: إنما تصير دار الإسلام دار الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بشروط ثلاثة: أحدها: إجراء أحكام الكفار على سبيل الاشتهار وإن لا يحكم فيها بحكم الإسلام، والثاني: أن تكون متصلة بدار الحرب لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الإسلام، والثالث: أن لا يبقى فيها مؤمن ولا دمي آمنًا بمانته الأول الذي كان ثابتاً قبل استيلاء الكفار للمسلمين بإسلامه وللدمي بعقد الذمة وصورة المسألة على ثلاثة أوجه: إما أن يقلب أهل الحرب على دار من دورها أو ارتد أهل مصر وغلبوا وأجروا أحكام الكفر أو يقض أهل الذمة العهد وتعلموا على دارهم ففي كل من هذه الصور لا تصير دار حرب إلا بثلاثة شروط وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: بشرط واحد لا غير وهو إظهار أحكام الكفر وهو القياس، ثم هذه الدار إذا صارت دار الحرب باجتماع الشروط الثلاثة لو افتتحتها الإمام ثم جاء أهلها قبل القسمة أخذوها بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة ولو افتتحتها الإمام عادت إلى الحكم الأول الخراجي يصير خراجياً والعشري يصير عشرياً إلا إذا كان الإمام وضع عليها الخراج قبل ذلك فإنها لا تعود عشرياً هكذا في السراج الوهاج.

### الكتاب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في دخول المسلم دار الحرب بأمان، إذا دخل دار الحرب بأمان مسلم تاجر يحرم عليه أن يصرح بشيء من أموالهم ودمائهم إلا إذا غدر به ملكهم بأخذ الأموال أو الحيس

أو غيره بعلمه ولم يهجم عليه فيباح له التعرض حينئذ كالأسير والمتلصص فيجوز له أخذ أموالهم وقتل نفوسهم وليس له أن يستبيح فروجهم فإن العرج لا يحل إلا بالملك ولا ملك قبل الإقرار بالدار إلا إذا وجد أمراته المأسورة أو أم ولده أو مديونه ولم يظاهروا أهل الحرب فهن باقيات على ملكه غير أن أهل الحرب إن وطئهن يكون شهة في حقهن فتجب عليهن العدة فلا يجوز له أن يظاهرن حتى ينقضي عدتهن بخلاف أمته المأسورة حيث لا يجوز له أن يظاهرها وإن لم يظاهرها لحربي لأنهم ملكوها ولهذا لا يجوز له أن يتعرض لها بشيء إن دخل دارهم بأمان ولم ينقض الأمان ويجوز له التعرض لزوجته وأم ولده ومديونه كد في التبيين، فإن غدر التاجر فأخذ شيئاً وأخرجته ملكه ملكاً حبيشاً فيؤمر بالتصدق به فإن أداها هذا التاجر حربي أي باعه بالدين أو أداها هو حريباً أو غصب أحدهما صاحبه ثم حرق إليها واستامن الحربي في دارنا أو أداها حربي حريباً أو غصب أحدهما صاحبه وأخرجاً مستامين إلى دار الإسلام لم يقص لو حد منها على صاحبه بشيء، ولو خرجاً مسلمين قضى للدائن على صاحبه بالدين، وأما الغصب فلا يتعرض له بشيء في العصور كلها إلا أنه يؤمر للمسلم الذي دخل عليهم بأمان إذا غصب شيئاً من مال أحدهم ثم أخرجاً مسلمين أن يرده عليه دينة ولم يقص عليه، وإذا دخل مسلمان دار الحرب بأمان فقتل أحدهما صاحبه عمداً أو خطأ فعلى القتال الدية في ماله وعليه الكفارة في الخطأ، وأما القود فلا يجب في ظاهر الرواية، وإن كان أسيرين فقتل أحدهما صاحبه أو قتل مسلم باعراً أسيراً فلا شيء على العاقل إلا الكفارة في الخطأ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي، قال محمد رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يحمل المسلم إلى أهل الحرب ما شاء إلا الكراع والسلاح والسبي وإن لا يحمل إليهم شيئاً أحب إلي قال الشيخ الإمام ضمن الأئمة اسرحسي في شرح السير الكبير المراد من الكراع الخيل والبغال والحمير والإبل والثيران التي يحمل عليها المتاع والمراد من السلاح ما يكون معداً للقتال ويستعمل في الحرب سواء يستعمل مع ذلك في غير الحرب أو لا يستعمل وأجناس السلاح ما كبيره وما صغيره حتى الإبرة والمسلة في كراهة الحمل إليهم على المواء وكذلك الحديد الذي يصنع منه السلاح يكره حمله إليهم وكذلك الحرير والديباج والقر الذي هو عبر معمول فإن كان خمرأ من إبريسم أو ثياباً رقاقاً من القر فلا بأس بإدخالها إليهم ولا بأس بإدخال الصفر والشبه إليهم، وكذلك الرصاص لأن هذا لا يستعمل للسلاح في الغالب وإن كانوا يجعلون أعظم سلاحهم من ذلك لم يحل إدخال شيء من ذلك إليهم ولا يحل إدخال لسور الحنة واللدبوحة معها أحسنتها إليهم لأن الغالب أنه يدخل لرويش الشباب والنبل وكذلك العقاب إذا كان يحمل من ريشها ذلك أيضاً فإن كانت إنما تدخل للمصيد فلا بأس بإدخالها والحكم في البازي والصقر كذلك، وإذا أراد المسلم أن يدخل دار الحرب بأمان للتجارة ومعه فرسه وسلاحه وهو لا يريد بيعه منهم لم يجمع ذلك مع ولكن هذا إذا كان يعلم أن أهل الحرب لا يتعرضون له في ذلك وكذلك سائر الدواب ولكن لو أنهم على شيء من ذلك يستحلف بالله ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يخرجته إلا من ضرورة فإن حلف على ذلك فقد تفتت هذه التهمة ببيعه فبترك ليدخله دار الحرب فإن أبي أن يحلف لم يترك ليدخل شيئاً من ذلك دارهم وكذلك إذا أراد حمل الأضعة إليهم في البحر في السفينة، وإن

دخل بسلام أو علامين يخدمه لم يمنع من ذلك خاخته إليه وإنما منع من ذلك ما يريد للتجارة فيه فإن انهم استحلّف قائما الدسي إذا أراد الدحول إليهم بأمان فإنه يمنع أن يدحل قسراً معه أو يردوناً أو سلاحاً إلا أن يكون معروفاً بعدوتهم مأموراً على ذلك فحينئذ حاله كحال المسلم ولا يمنع من أن يدخل بتجارته على البغال والخمير والعجلة والبعير ويستحلّف أيضاً على ما يدخله إليهم من البغال والسفوف والرفيق أنه لا يريدهم البيع ولا يبيعهم حتى يخرجهم إلا من ضرورة. الحربي المستامن إذا أراد الرجوع إلى دار الحرب بشيء مما ذكرنا فإنه يمنع من ذلك قال: إلا أن يكون مكارياً سعيّاً أو دواب من مسلم أو ذمي فحينئذ لا يمنع منه وإذا كان أهل الحرب يحال إذا دخل عليهم التاجر بشيء من هذه لم يدعه يخرج به ولكنهم يعصونه ثمه فإنه يمنع المسلم والدسي من إدخال الخيل والسلاح والرفيق إليهم ولا يمنع من إدخال البغال والخمير والثور والبعير وكذلك لا يمنع من إدخال سفينته واحدة يركبها ويكون فيها متاعه فإن أراد إدخال أخرى منع من ذلك وهذا كله استحسان ولا يمكن من أن يدخل إليهم خادماً في هذه الحالة مسلماً كان أو كافراً، ولو دخل الحربي إلينا بأمان ومعه كراع وسلاح ورفيق لم يمنع من أن يرجع بما جاء به إلى داره فإن باع ذلك كله بدراهم ثم اشترى بها كراعاً أو سلاحاً أو رفيقاً مثل ما كان له أو أفضل مما كان له أو شراً مما كان له فإنه لا يترك ليدخل شيئاً من ذلك دار الحرب، وكذلك لو اشترى ما باعه بعيته أو استقل المشتري البيع فيه فأثابه قبل القبض أو بعده أو رد المشتري عليه بختيار رؤية وبختيار شرط اشترعه المشتري لنفسه وإن كان الحربي شرط الخيار لنفسه ثم نقض البيع يحكم خياره فله أن يعود به إلى داره كذا في المحيط، ولو جاء الحربي بسيف فاشترى مكانه قوساً أو رمحاً أو ترساً لم يترك أن يخرج به وكذا لو استبدل بسيفه سيفاً خيراً منه وإن كان هذا السيف مثل الأول أو شراً منه لم يمنع من أن يدخل به كذا في المبسوط، الأصل في جنس هذا أنه متى استبدل بسلاحه سلاحاً من غير جنسه لم يمكن من أن يرجع به ويجبر على بيعه سواء كان خيراً مما أخرج به من ملكه أو شراً منه وإن كان ما استبدل به من جنس ما أوجبه فإن كان مثله أو شراً منه لم يمنع من أن يرجع به وإن كان خيراً منه منع من ذلك وإن استبدل به مثله ثم بغايل البيع منه أن يعود بما رجع إليه إلى داره وإن استبدل به شراً منه أو خيراً منه ثم بغايل البيع فيه لم يمكن له أن يخرج به إلى داره في الوجهين وحكم الاستبدال بالكرع مثل حكم الاستبدال بالسلاح في جميع ما ذكرنا، وإن استبدل بحصاره أثلاً أو بعرسه أذكراً قوساً انتهى منع من إدخاله دار الحرب وإن كان دون ما أدخله في العيص وإن استبدل ببعله أذكراً بعلة أنثى مثله أو دونه لم يمنع وإن استبدل بما دونه فعلاً منع وإن استبدل بعرسه بردوناً أو ببردونه قوساً منع وإن استبدل بعرسه الأنثى قوساً أنثى دونها في الجري ولكنها أثبت معها وأرجى للسبل منع وأجبر على بيعه إلا أن يعلم أنه مثل ما أعطى في جميع وجوه الاستفاد أو دونه قائماً للرفيق سواء استبدلهم بجنس آخر أو بجنس ما عده أو دونه أو أفضل منه فإنه يمنع ويجبر على بيعه، ولو أن مستامين من الروم دخلوا دارنا بأمان ومع أحدهما رفيق ومع الآخر سلاح فتبادلوا الرفيق بالسلاح أو باع كل واحد متاعه من صاحبه بدراهم لم يمنع كل واحد منهما أن يدحل دار الحرب ما حصله لنفسه، ولو أن حربياً من الروم دخل إلينا بأمان بكرع أو سلاح أو رفيق فلو أن يدحل ذلك أرض الترك أو

الديلم أو غيره من أعداء المسلمين يبيعه معهم مع من ذلك، وكذلك إذا أراد أن يدخل ذلك إلى دار حرب هم موادعون للمسلمين وإن أراد أن يدخل ذلك أرضاً أهلها دمه للمسلمين ثم يبيع من ذلك، ولو كان أحد امتصاصين فيما من الروم والآخر من انترك ومع أحدهما رقيق ومع الآخر كراع أو سلاح فتبادلا أو اشترى كل واحد منهما متاع صاحبه بدارهم لم يترك واحد منهما يخرج ما اشترى إلى داره وإن كانا تبادلوا سلاحاً بسلام من صبعة مثله فذلك واحد منهما أن يدخل ما أحد داره وإن كان أحدهما أفضل من الآخر فلهذا أخذ أحدهما أن يدخل دار الحرب وليس لذي أخذ لأحدهما ذلك وبكيفية يجبر على بيعه بمره ما لو كانت هذه مباداة بين امتصاصين والمسلمين وكذلك في حكم رد بحار الرقبة وحوار الشرط والرد بالعيب بخلاف ما إذا تبادلوا رقيقاً برقيق هما سواء أو أحدهما أفضل من الآخر فإن هناك لا تجعل المباداة بينهما بتركه المباداة بين امتصاصين والمسلمين أو المعاهد فبعد تحقق المساواة لا يبيع كل واحد منهما من أن يدخل داره ما صار له وإن كان أحدهما أفضل من الآخر لم يمنع للذي أخذ أحدهما ومع الذي أخذ أحدهما من ذلك ولو كان تبادلوا عبداً بأمة لم يكن لكل واحد منهما أن يدخل ما أحد داره لأن اختلاف المذكورة ولاتؤنة اختلاف جنس كذا في المحوط

**المصل الثاني في دخول الحرب في دار الإسلام** - إذا دخل الحرب في دار الإسلام بآمر لا يمكن أن يقيم فيها سنة ويقول به الإمام إن امت سنة كامة وصعب عليك المجرة ثم إن رجع إلى وطنه بعد وفاة الإمام تلك له قبل تمام سنة فلا سبيل عليه فإن مكث سنة فهو دني ونعتبر لمدة من وقت التقديم إليه لا من وقت دخوله دار الإسلام، وللإمام أن يقدّر له أقل من ذلك إذا رأى كالشهر والشهرين فإذا أقامها بعد ذلك صار ذمياً ثم إذا صار ذمياً بمضي المدة المصروفة له ستانف عليه المجرة لحول بعهده ولا أن يكون شرطه عليه أنه إن مكث سنة أخذها منه فبأحده من حيثد كما تمت السنة كذا في السبيل، ثم لا يترك بعهده أن يرجع إلى دار الحرب كذا في الكفاية، فإن دخل الحرب دبراً نامان واشترى أرض خرج هذا رصع عليه الخراج صار ذمياً وكذلك لو اشترى عشره فإنها تستمر عشرة على قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى نصير خرجية فيؤخذ منه جزية منه مستفيلة من وقت وضع الخراج وتثبت أحكام الدمي في حقه من مع الخروح إلى دار الحرب وجريان العصاص بينه وبين المسلم وصحان لمسلم قيمة حمرة وحبره إذا اتفقه ووجوب نديه إذا مل خطاً ووجوب كف الأذى عنه فمحرم عيبه كما تحرم غيبة المسلم والفراد بوضع الخراج بإمره عليه وأحده من عند دخول وقته ومنه بأمر السب وهو راعها أو تعطيلها مع لتمكن منها إذا كانت هي ملكه كذا في مع العديرة، أما مجرد الشراء فلا يصير ذمياً في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى فإن باعها من أن يحب حرها لم يكن بشرته لها ذمياً، ولو استاجر أرض خراج فزرعها لم يكن ذمياً فإن كانت أرض خراجها المقاسمة لزرعها بذور الحرب فاحدة الإمام حرها مما أخرجت وحكم بذلك عليه دون صاحب الأرض جعله الإمام ذمياً ووضع عليه خراج وأمره بأن يشترى لمستأنس أرض المقاسمة فأجرها من مسلم فأخذ الإمام الخراج من المستاجر ورأى أن ذلك على الررع لم يصير المستأنس ذمياً ولو رزع الحرب أرضاً أسراها وهي أرض خراج فزرعها فإصاب رزعها أفة فذهب

به لم يكن في الأرض خراج تلك السنة ولم يصير الحربي دميًا وإن وجب في أرض المستأمن الخراج في أقل من ستة أشهر من يوم ملكها صار دميًا حين وجب في أرضه الخراج ويجب عليه خراج رأسه يؤخذ منه بعد ستة مستقلة من يوم وجب في أرضه، وإذا دخلت حربية إيمانًا بآمان فتزوجت دميًا أو مسلمًا صارت دميعة، ولو دخل الحربي دارًا بآمان فتزوج دميعة لا يصير دميًا يبرئها كذا في سراج الوهاج، فإن رجع الحربي المستأمن إلى دار الحرب وتوكل وديعة عند مسلم أو دمي أو دميًا عليهما حل دمه بالعودة إلى دار الحرب وما كان في أيدي المسلمين أو الدميين من ماله فهو باقٍ على ما كان عليه حرام التناول فإن أسر أو ظهر عليهم فقتل سقط ديبته وصارت وديعته فشاء، ولو كان له دهن فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يأخذه امرئته بدينه، وقال محمد رحمه الله تعالى يباع ويوفى بثمنه الدين والعاصل لست المال كذا في التبيين، وإن قتل ولم يظهر على الدار فسقرهم والوديعة لو ثمة وكذلك إذا مات وما أوجف المسلمون عليه من أموال أهل الحرب بغير قتال يصرف في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج قالوا: هو مثل لأراضي لتي اجتمع أهلها عنها والجرية ولا خمس في ذلك كذا في الهداية، ولو مات المستأمن في دار الإسلام عن ماله وورثته في دار الحرب وقف ماله نورثته فإذا قدموا فلا بد أن يقيموا البيعة على ذلك فيأخذوا فإن أقاموا بيعة من أهل الدمة قبلت استحسانًا فإذا قالوا: لا نعلم له وارثًا غيرهم دفع إليهم المال وأخذ منهم كفيلًا لا يظهر في المال من ذلك ولا يقبل كتاب ملكهم ولو لست أنه كتبه كذا في فتح القدير، إذا بعث الحربي عبدًا تاجرًا له إلى دار الإسلام بآمان فأسلم العبد هاتبع وكان ثمنه للحربي كذا في مسرط؛ وإذا دخل الحربي دارًا بآمان وله امرأة في دار الحرب وأولاد صغار وكبار ومال أودع بعضه دميًا وبعضه حربي وبعضه مسلمًا فأسلم هنا ثم ظهر عني لدار فذلك كله هيء وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملًا كذا في الهداية، ولو سبي الصبي في هذه المسألة وصار في دار الإسلام فهو مسلم تبعًا لأبيه ثم هو هيء على حاله وكونه مسلمًا لا يماضي إرق كذا في التبيين، وإن أسلم في دار الحرب ثم جاء فظهر على الدار فأولاده الصغار أحرار مسلمون بإسلام أبيهم تبعًا وكل مال أودعه مسلمًا أو دميًا فهو له وما سوى ذلك فهيء كذا في الكافي، إذا أسلم الحربي في دار الحرب فقتله مسلم عمدًا أو خطأ وله ورثة مسلمون هناك فلا شيء عليه ولا الكفارة في الخطأ كذا في الهداية، من قتل مسلمًا خطأ لا ولي له أو قتل حربياً دخل دار الإسلام بآمان فأسلم فدينه على عاقبته بالإمام وعليه الكفارة وإن كان قتل المسلم الذي لا ورث به والمستأمن الذي أسلم ولم يسلم معه وأرث قصداً ولا بيعاً بأن لم يكن معه ولد صغير دخل به إليها عمدًا وإن شاء الإمام قتله وإن شاء أحد أئمة منه بطريق الصلح لا الجبر وأما أن يعفو عني له ذلك، ولو كان استقول لعيطاً فقتله بالخطأ أو غيره خطأ فلا إشكال في وجوب الدية لست المال عني عاقلة القاتل والكفارة عليه ولو كان يقتل عمدًا فإن شاء الإمام قتله وإن شاء صاحبه عني الدية وهذا عند أبي حنيفة وسحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير، الأصل أن الدار دليل ظاهر لكون من فيها من أهلها والسيماء أقوى من المكان والبيعة أقوى من بكل، إذا أسرت سريه يوماً وحازوا منهم يدعوهم من أهل الإسلام أو من أهل الدمة وأنهم أخذوا في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل

الحرب أخذناهم في دار الحرب فالقول بلاسارى وإن قالوا: أخذوا في دار الحرب ولكن نحن من أهل الإسلام أو الدمة ودخلنا دار الحرب مستأمنين للتجارة أو الريادة أو كنا أسراء في أيديهم لا يقبل قولهم ويسترقون إلا إذا وجد فيهم علامات الإسلام كالختان والخضاب ونحو الشارب وقراءة القرآن والفقه وأدعوا إسلاماً فيندفع عنهم الأسر وكذا إذا وجدت هذه العلامات في سبي في دارهم بعد الظهور ولا تقبل شهادة بعض السرية عليهم لأنها شهادة لنفسه وتقبل شهادة التجار لعدم الشراكة وذكر في السير الكبير قليل واختلاف اجواب لاختلاف الوضع فالوضع ثمة في جند عظيم فكانت شركة عامة ولا تمنع القبول كشهادة الفقيرين لبيت المال والوضع هنا في السرية وهذه شركة خاصة فمنعت القبول، ولا شهادة لأهل الدمة لهم لأنها شهادة على المسلمين كذا في الكافي.

**الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب يبعثها إلى أمير جيش المسلمين** قال محمد رحمه الله تعالى: ما يبعثه ملك العدو من الهدية إلى أمير جيش المسلمين أو إلى الإمام الأكبر وهو مع الجيش فإنه لا بأس بقبولها ويهبر فيها للمسلمين وكذلك إذا أهدى ملكهم إلى قائد من قواد المسلمين له مئة ولو كان أهدى إلى واحد من كبار المسلمين ليس له مئة يحتصر هو بها، وفي المنتقى لو أن جنداً دخلوا دار الحرب فأهدى أهل الحرب رجلاً من الجند أو قائداً من هداياهم فهو غنيمة إلا أن تغل كل رجل ما أهدى إليه، قال محمد رحمه الله تعالى: وكذلك كل عامل من عمال الخليفة إذا بعثه الخليفة على عمل فأهدى إليه شيء فينبغي للخليفة أن يأخذ ذلك من العامل ويجمعه في بيت مال المسلمين إن كان المهدي أهدى إليه بطيب نفسه وإن كان المهدي مكرهاً في الإهداء ينبغي أن يرد الهدية على المهدي إن قدر عليه وإن لم يقدر عليه بضعها في بيت المال ويكتب عليه نصته وكان حكمه حكم اللقطة، ولو أن عسكرياً من المسلمين دخلوا دار الحرب فأهدى أميرهم إلى ملك العدو هدية فلا بأس به فإن أهدى إليه ملك العدو بعد ذلك هدية نظره فيما أهدى ملك العدو فإن كانت قيمة ما أهدى ملك العدو مثل قيمة هدية أمير الجيش أو أكثر بحيث يتعاضد الناس في مثله كانت للأسير خاصة، وإن كانت قيمة هدية ملك العدو أكثر من قيمة هدية الأمير بحيث لا يتغاضد الناس في مثله فزيادة على هدية الأمير تكون غنيمة، وكذلك لو أن أمير الثغور أهدى إلى ملك العدو هدية وأهدى ملك العدو إليه هدية أصح ذلك يسلم للأمير قدر هديته من هدية ملك العدو ويفضل بوضع في بيت المال، ولو أن المسلمين حاصروا حصناً من حصص<sup>(١)</sup> أهل الحرب أو مدينة من مدائنهم فباعهم أمير الجيش متاعاً أو غير ذلك فإنه ينظر إلى الثمن الذي أعطاه فإن كان مثل قيمة ما باع أو أكثر بحيث يتغاضد الناس في مثله يسلم ذلك للأمير وإن كان الثمن أكثر من قيمة ما باع بحيث لا يتغاضد الناس في مثله فالفضل على قيمة متاعه يكون غنيمة وهل تكره المبايعه معهم وإغالة هذه ذكر محمد رحمه الله تعالى أنه تكره وجميع الأشياء في ذلك على السواء كذا في المحيط

### الباب السابع في العشر والخراج

الأراضي بوعان: عشيرة وحراجية، فأرض العرب كلها عشيرة، وهي أرض نهامة وحجار ومكة واليمن وطائف وعمان والبحرين، قال محمد رحمه الله تعالى: أرض العرب من

(١) قوله من حصص: بعضهم جمع حصص بكسر فسكون ثم مسحته.

عذيب<sup>(١)</sup> إلى مكة وعدن<sup>(٢)</sup> أين إلى أقصى حجر باليمن بمهرة وسواد العراق، فما سقى منها من أنهار الأعاجم خرجية، وحد السواد طولا من تحوم الموصل إلى أرض عبادان، وحده عرصا من مسقط جبل من أرض حلوان إلى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب، وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة وبم سلم أهلها ومن عبيهم فهي خرجية إن كان يصل إليها ماء الخراج، وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الإمام بين القاعين فهي عشيرة وكل بلدة فتحت عنوة واسلم أهلها قبل أن يحكم الإمام فيهم بشيء كان الإمام بالخيار إن شاء قسمها بين العائنين وتكون عشيرة وإن شاء من عليهم وبعد المني كان الإمام بالخيار إن شاء وضع العشرون شاء وضع الخراج إن كانت تسقى بماء الخراج كذا في تناوي قاصيحيان، كل أرض أسلم عليها أهلها صلحا فإنها تكون عشيرة وكذلك كل أرض من أراضي العرب إذا فتحت عنوة وقهر أهلها من عبدة الأوثان فأسلموا بعد الفتح وترك الإمام الأراضي عليهم فهي عشيرة وكذلك كل بلدة من بلاد العجم إذا فتحها الإمام فهنا وعرة وتردد بين أن يمن عليهم برفايتهم وأراضيهم ويضع على أراضي خراج وبين أن يقسمها بين القاعين ويضع على الأراضي العشرون فقال جعلت الأراضي عشيرة ثم يد له فمن عليهم برفايتهم وأراضيهم من الأراضي تبقى عشيرة هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السواد والكروحي في كتابه، وكذلك أرض الخراج إذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء عشير فهي عشيرة كذا في الخيط، من أحيا أرضا مواتا فإن كانت من خير أرض الخراج فهي خراجية وإن كانت من خير أرض العشير فهي عشيرة وهذا إن كان المحيي لها مسلما أما إذا كان دينا فعليه الخراج وإن كانت من خير أرض العشير، والبصرة عددا عشيرة بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم كذا في السراج الوهاج، خراج الأرض نوعان خرج مقاسمة، وهو أن يكون الواحد شيئا من الخارج نحو الخمس والندس وما أشبه ذلك، وخراج وطيفة وهو أن يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمسك من الانتفاع بالأرض كذا في تناوي قاصيحيان، وخراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتمسك من الزراعة حتى إذا عطل الأرض مع التمسك لا يجب كالعشر كذا في انتشار حانية نافلا عن الطهيرية، أما خراج الوظيفة فقال محمد رحمه الله تعالى في أرض خراج عنى كل جرب يصلح للزراعة فقير ودرهم وعلى جرب الرطوبة خمسة دراهم وعلى جرب الكرم عشرة دراهم كذا في الخيط، وما سوى ذلك من الأصناف كالزمرن والغصن والبستان وغيرها يوضع عليها بحسب الطاقة ونهاية الطاقة أن يبلغ الواحد نصف الخراج والبستان كل أرض يحوطها حائط وفيها بحيل متعرة وأصاب وأشجار ويمكن رراعة ما بين الأشجار فإذا كانت الأشجار ملتفة لا يمكن رراعة أرضها فهي كرم كذا في الكافي، والحريص اسم لسبب ذراع في ستين ذراعا بذراع المثلث وذراع المثلث سبع قصبات يريد عنى ذراع العامة بغلبة هذه الجملة لفظ كتاب العشر والخراج قال شيخ الإسلام المعروف بخوهر راده قال محمد

(١) قوله من عذيب بضم ففتح ماء لبي نعيم وهو أول ماء يلقى الإنسان بالبادية إذا مار من قادمة الكوفة يريد مكة كما في تفرج البلدان له .

(٢) قوله وعدن أين: معركة جزيرة باليمن أقام بها أبى كذا في القاموس اه مصححه

رحمه الله تعالى: اجريب اسم لستين درعاً في سبعين درعاً حكاية عن جريهم وليس بتقدير  
لأرم في الأراضي كلها بل جريب الأراضي يختلف باختلاف البلدان فيعبر في كل بلدة  
بمعارف أهلها وأراد بالقصير الصاع فهو ثمانمائة أرسل بالعراقي وهو أربعة أمساء وهذا قول أبي  
حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهذا القصير  
يكون من لخطه هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج وذكر في موضع آخر أنه وقال:  
ويكون هذا القصير مما يزرع في تلك الأرض وهو الصحيح، وبمعنى أن يكال هذا القصير بزيادة  
حفتين تكلموا في تفسير قوله: بزيادة حفتين قال بعضهم تفسيره أن يضع الكيلان كفيه على  
جانب القصير عند الكيل من الصبرة ويسد ما يقع في كفيه من الطعام ويصب القصير مع ما في  
حفتيه في جوانب العاشر وبعضهم قالوا: معناه أن يملأ الكيلان بالقصير ثم يسحب على القصير حتى  
يسحب ما في أعلاه من الحب ثم يصب القصير في جوانب العاشر ثم يملأ حفتيه من الصبرة  
وبرميهما في جوانب العاشر زيادة على القصير، ثم هذا القدر لا يجب في كل سنة إلا مرة واحدة  
زرع المثلث مرة واحدة أو مراراً بحلاب حراج المقاسمة والعشر لأن هناك الوجوب جرة اخراج  
فيكرر بتكرره، ثم ما ذكرنا في مقدار خارج فذلك إذا كانت الأراضي تطبق ذلك فأم إذا  
كانت الأراضي لا تطبق ذلك بأن قل وبعضها فإنه ينقص عنه إلى ما تطبق فالمقصود عن وضعية  
عمر رضي الله تعالى عنه إذا كانت الأراضي لا تطبق تثبت لوضعية حائز بالإجماع، وأما الزيادة  
عني تلك الوضعية إذا كانت الأراضي تطبق الزيادة بأن أكثر بعضها هل تجوز معي لأراضي التي  
صدر التوصيف فيها من عمر رضي الله تعالى عنه لا تجوز بالإجماع، وكذلك في الأراضي التي  
صدر التوصيف فيها من إمام يمثل وظيفه عمر رضي الله تعالى عنه لا تجوز الزيادة بالإجماع وإن  
أضاف الزيادة وكذلك لو أن هذا الإمام وحد على أرض مثل وظيفه عمر رضي الله تعالى عنه ثم أراد  
أن يزيد على تلك الوضعية ليس به ذلك وإن كانت الأراضي تطبق الزيادة، وكذلك لو أراد أن  
يحولها إلى وضعية أخرى بأن كانت وظيفه الأولى دراهم فأراد أن يحولها إلى المقاسمة أو كسب  
مقاسمة فأراد أن يحولها إلى الدراهم ليس له ذلك فإن أراد عليهم على تلك الوضعية أو حولها  
إلى وظيفه أخرى وحكم بدلت عليهم وكان من رآه ذلك ثم رى حده وإلى يرى خلاف ذلك  
فإن كان الأول صاع ما صنع بطيب أنفسهم أمضى شأني ما فعله لأول وإن كان الأول صاع غير  
صليب أنفسهم فإن كانت الأراضي فمحت عمرة ثم من الإمام بها عليهم أمضى شأني ما صنع  
الأول وإن فتح الأراضي بالصالح قبل أن يظهر الإمام عليهم وباقي المسألة بحديثها فالثاني بمصر  
فعل الأول، وأما الأراضي التي يريد الإمام بوظيف الخراج عنها ابتداء إذا أراد على وظيفه عمر  
رضي الله تعالى عنه عني قول محمد رحمه الله تعالى وإحدى الروتين عن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى يجوز وعني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإحدى الروتين عن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى لا يجوز وهو الصحيح، وأما حراج المقاسمة فالتقدير فيه معوض إلى الإمام ولكن لا  
يرد عني صعب الخارج، كل من ملك أرض الخراج يؤخذ منه الخراج كافراً كان أو مسلماً صغير  
كان أو كبيراً حراً كان أو مملوكاً أو عبداً مأثوراً رجلاً كان أو امرأة كذا في المحيط، يجب العشر  
والخراج في أرض الوقف كذا في الوجيز للكردي، أرض خرجها وظيفه اغتصبها غصباً وإذا



كان العاصب جاحداً ولا بينة للمالك إن لم يرعهما العاصب فلا حراج على أحد وإن ررعهما العاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على العاصب، وإن كان العاصب مقراً بالعصبة أو كانت للمالك بينة ولم تنقصها سرة فالخراج على رب الأرض وإن نقصته الزراعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كله أجرها من العاصب بضم النقصان، وفي بيع الوفاء إذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة العاصب وإن أجزأ أرضه لخراجية أو أجزأها كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها مراعاة إلا إذا كان كرمًا أو رطاباً أو شجرة ملتصقة ولو أجزأ أرض العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال صاحباه - على المستاجر وإن أجزأ أرضه العشرية فزرعها المستجير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان، وإن مستاجر أو استعار أرضاً تصبح سرة فمعرض المستاجر أو المستجير فيها كرمًا أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستاجر والمستجير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإن غصب أرضاً عشرية فزرعها إن لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزرع كان لعشر على رب الأرض كأنه أجزأها بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان، رجل له أرض خرج باعها من رجل وهي فارغة فإن بقي من السنة مقدار ما يقدر المشتري على زراعتها يجب الخراج على المشتري زرع أو لم يزرع وإن لم يبق من السنة مقدار ذلك فالخراج على البائع، وتكفي مدة المدة في ذلك زرع الحنطة والشعير أم أي زرع كان وإن المدة بحدود الررع فيها أم مدة يبلغ فيها لزور مبلغاً تكون قيمته ضعف الخراج وهي ذلك كله كلام والمفتوى على أنه مقدّر بثلاثة أشهر إن بقي وجب على المشتري ولا فعلى البائع كذا في الفتاوى الكبرى، ولو اشترى أرض حراج ولم يكن في يد المشتري مقداراً يتمكن فيه من الزراعة فأخذ السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع كذا في فتاوى فاضلهم، وإذا أخذ من الأكوار والأرض في يده ولم يقدر على الامتناع يرجع على المالك وفي ظاهر الرواية لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الوجيز للكردي، إن كان للأرض ربان حرعني ورباني وسلم أحدهما للبائع والآخر للمشتري أو يتمكن كل واحد منهما من تحصيل أحد ويعين نفسه فالحراج عليهما هكذا ذكره صمد الإسلام في شرح كتاب العشر والخراج كذا في المحيط، رجل باع أرضاً حراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر ثم باعها لثاني من غيره كدلت حتى مضت السنة ولم تكن في يده أحد من الثلاثة أشهر لا حراج على أحد، قالوا - الصحيح في هذا أن ينظر إلى المشتري الآخر إن بقيت في يده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه، رجل باع أرضاً فيها زرع ثم يبيع فباعها مع الزرع كان حرجها على المشتري على كل حال وإن باعها بعدما انقضى الحرج وبلغ الررع ذكره الفقيه أبو الليث أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضاً فارغة وباع معها حطة معصودة، هذا الذي ذكرنا إذا كانوا باعوا الخراج في آخر السنة فإن كانوا باعوا الخراج في أول السنة على سبيل التعجيل بذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري، رجل له قرية في أرض حراج له فيها بيوت ومنازل يستغلها أو لا يستغلها لا يجب فيها شيء وكذا الرجل إذا كان له دار حطة في مصر من أمصار المسلمين جعلها يستأجر أو عرس فيها تحلاً وأجزأها عن منزله لس فيها شيء لأن ما بقي من الأرض نفع للدار وإن جعل

كل الدار مستأناً فإن كانت في أرض العشر فعليه العشر وإن كانت في أرض الخراج فعليه الخراج كذا في فتاوى قاضيهان، رجل اشترى أرضاً خراجية وهي فيها داراً فعليه الخراج وإن لم يبق متمكناً من الزراعة كذا في المحيط، السلفيان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض فتوكل عليه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لهما رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كان صاحب الأرض من أهل الخراج وعنى هذا التسوية للقصة والمقهاء، السلطان إذا لم يطلب الخراج ممن عليه كان على صاحب الأرض أن يتصدق به وإن كان يتصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيهان، التعامل إذا ترك الخراج على المزارع بدون علم السلطان يحمل لو مصرفاً كذا في الوجيز للكردي، قال محمد رحمه الله تعالى السلطان إذا جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز وهذا بلا خلاف وذكر شيخ الإسلام أن السلطان إذا ترك العشر على صاحب الأرض فهو على وجهين، الأول: أن يترك إعطالاً منه بأن سبي في هذا الوجه كان على من عليه العشر أن يصرف قدر العشر إلى الفقير، والثاني: إذا تركه قصداً مع علمه به وإنه على وجهين أيضاً: وإن كان من عليه العشر غنياً كان له ذلك جائزة من السلطان ويضرب السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة، وإن كان من عليه العشر فقيراً محتاجاً إلى العشر فترك ذلك عليه جائز وكان صدقة عليه فيجوز كذا لو أخذ منه ثم صرفه إليه كذا في الذخيرة، فإن محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير رجل له أرض خراج عطلها فعليه الخراج كذا في المحيط، وهذا إذا كان الخراج موطئاً أما إذا كان خراج مدسمة فلا يجب شيء كذا في السراج الوهاج، قالوا: من انتقل إلى أحسن الأمور من غير عذر فعليه خراج الأعني كمن له أرض لرفعها فتركها وروى المحبوب فعليه خراج لرفعها وكذا لو كان له كرم ففطع وروى المحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء يعلم ولا يمتنى به كمالاً يصنع الظئمة في أموال الناس كذا في الكافي، من أسلم من أهل الخراج أحد من الخراج على حقه، ويجوز أن يشري أسلم أرض الخراج من الدمي ويؤخذ منه خراج كذا في التهذيب، ولا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشرة أو خراجية، ولو اشترى أرضاً عشرة أو خراجاً للثجارة فعليه العشر أو الخراج دون ركائه، التجارة كذا في المحيط، الدمي إذا اشترى أرضاً عشرة قال أبو حنيفة وروى رحمه الله تعالى: يؤخذ منه الخراج كذا في الزاد، ولو أن قوماً من أهل الخراج هجروا عن عمارة الأراضي واستعملوها ولم يكن عندهم ما يؤدونه الخراج لم يكن للإمام أن يأخذ الأراضي منهم ويدفعها إلى غيرهم على سبيل التملك كذا في الذخيرة، فإن في كتب العشر والخراج: لو أن أرض من الأراضي الخرجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للإمام أن يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدي خراجها قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: والصحيح من الجواب في هذه المسئلة أن يؤاجر الإمام الأراضي أولاً وبأحد الأجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الأرض وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الرباداب، فإن كان لا يجد من يستأجرها يدفعها مزارعه بالثلث أو الربع على قدر ما يؤخذ مثل ذلك لأرض مزارعه فأخذ الخراج من نصيب صاحب الأرض ويمسك الباقي على رب الأرض وإن كان لا يجد من يأخذها مزارعه يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدي

الخروج عنها وطريق الجوار أحد الشيعين إما إقامتهم مقدم المالك في الزراعة وإعطاء الخراج أو الإجارة بقدر الخراج ويكون المأجور منهم حراجاً في حق الإمام وأجرة في حقهم فإن لم يجد الإمام من يعمل فيها بالخراج يبيعهم ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الأرض، قيل ما ذكر من أن الإمام يبيع الأرضي فرب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبيح أن لا يبيعهم لأن في بيع ماله حجراً عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى الحجر على الحر وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يرى الحجر في موضع يعود نفعه إلى العامة، وذكر في بعض الكتب في هذه المسألة أن الإمام يشتري ثيراناً وأداة الزراعة ويدفعها إلى إنسان ليزرعها فإذا حصنت العدة بأحد منها قدر الخراج وما أنفق عليها ويحفظ الباقي على رب الأرض، وقد أمر يوسف رحمه الله تعالى بفرض الإمام صاحب الأرض من مال بيت المال مقدار ما يشتري به ثيران والأداة فيأخذ ثقة ويكتب عليه بذلك كتاباً ليبرع فإذا ظهرت العدة أخذ منها الخراج ومقدار ما أقرض يكون ديناً على صاحب الأرض قال وإن لم يكن في بيت المال شيء يدفعه إلى من يقوم عندها ويؤدي حرجها ثم إذا كان رب الأرض عاجزاً عن الزراعة وصح الإمام بالأرض ما ذكرنا ثم عدت قدرته وإمكانته من العمل والزراعة يشتريها الإمام من أي يده ويردها على صاحبها إلا في البيع خاصة كذا في المحيط، وإذا هرب أهل الخراج وتركوا أراضيهم ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الإمام بالخيار إن شاء عمرها من بيت المال ولكون غلتها للمسلمين وإن شاء دفعها إلى غيرهم مقاطعة ويكون ما أخذ منهم لبيت المال وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا مات أهل الخراج دفع الإمام أراضيهم مراعاة وإن شاء أجراها ووضع آخرتها في بيت المال وإن هربوا أجراها وأخذ منها مقدار الخراج وحفظ ما بقي لأهلها وإذا رجعو رده إليهم ولا يؤجرها ما لم تحصر السنة التي هربوا فيها كذا في السراج الموهاج. نقل أهل السنة عن أراضيهم إلى أرض أخرى صح بعدل لا بدونه والعدل أن لا يكون لهم شراكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف عليهم بأن يحرقهم بعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساحة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الأرض التي استقلوا إليها وفي رواية عنهم خراج المسقول عنها والأول أصح وأراضيهم خراجية فلو توطنها مسلم عليه خراجها كذا في الكافي، قرية فيها أراضي مات أهلها أو غلبوا وعجز أهل القرية عن حراجها فأرادوا التسليم إلى السلطان فإن السلطان يفعل ما قلنا فإن أراد السلطان أن يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري، قوم اشترى ضيعة فيها كروم وأرض فإن اشترى أحدهم الكروم والآخر الأراضي فأرادوا قسمة الخراج قالوا: إن كان حراج الكروم معلوماً وخراج الأراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وإن لم يكن حراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة جملة فإن علم أن الكروم كانت كروماً في الأصل لا يعرف إلا كروماً والأرضي كذلك ينظر إلى حراج الكروم والأراضي فإذا عرف ذلك بقسم جملة حراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما، قرية خراج أرضها على التناوب وحسب من كان حراج أرضه أكثر التسوية بينه وبين غيره قلوا، إن كان لا يعلم أن الخراج في ابتداء كان على لتساوي أم على لتفاوت يترك على ما كان قبل ذلك كذا في

فتأوى قاضيخان، في التأوى إذا جعل الرجل أرضه لخراجية مقبره أو حاد لليلة أو مسكناً  
لنفعه سقط الخراج، حراج الأراضي إذا تولى على المسلم سبب فعند أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى يؤخذ بجميع ما مضى وعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يؤخذ إلا  
بخراج السنة التي هو فيها هكذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الصغير  
وذكر صدر الإسلام رحمه الله تعالى في كتاب العشر والخراج عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
روايتين قال صدر الإسلام: لصحيح أنه يؤخذ كد في الغنط، لا خراج إن غلب على أرضه الماء  
أو انقطع أو عسع من البرع كذا في السهرافان، ذكر محمد رحمه الله تعالى في البوار: إذا  
عرفت أرض الخراج ثم نصب الماء عنها في وقت يقدر على رراعتها ثانياً قبل دخول السنة الثانية  
فسم بررها فصبه الخراج وإن نصب الماء عنها في وقت لا يقدر على رراعتها ثانياً قبل دخول  
السنة الثانية لا يجب الخراج هكذا في الغنط، إذا اضطلم الزرع آفة سدوية لا يمكن الاحتراز  
عنها كالغرق والخرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلا حرج وأما إذا كانت آفة غير سماوية ويمكن  
الاحتراز عنها كاكل القردة والسباع والآنعام وتعود ذلك فلا حرج وهو لأصح وذكر  
شيخ الإسلام: أن هلاك الخراج قبل اخصاد يسقط الخراج وهلاكه بعد اخصاد لا يسقطه هكذا  
في السراج للوهاج، وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل اخصاد يسقط وإن هلك بعد اخصاد  
ما كان من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الأكار يبقى في ذمة رب الأرض  
وخراج المقاسمة بمرة العشر لأن الوجوب شيء من الخراج وإنما يفارق العشر في مصرفه  
إذا هلك كل الخارج فإن هلك الأكثر وبقي البعض ينظر إلى ما بقي إن بقي مقدار ما يبلغ  
قميزين ودرهمين يجب قميز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف  
الخارج كذا في فتاوى قاضيخان، قال مشايخ رحمهم الله تعالى: والصواب في هذا أن ينظر  
أولاً إلى ما اتفق هذا الرجل في هذه الأرض ثم ينظر إلى الخارج فيحسب ما اتفق أولاً من  
الخارج فإن فضل من شيء أخذ منه على نحو ما بينا كذا في السراج للوهاج والذهب، وإنما  
يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الرراعة فإن بقي لا  
يسقط الخراج وبعض كان الأول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثماره بقلة إن ذهب البعض وبقي  
البعض إذا بقي ما يبلغ عشرين درهماً أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين  
درهماً يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرضاب كذا في فتاوى قاضيخان، محمود من صبيح  
الأكاسرة أن المزارع إذا اضطلم زرعه آفة في عهدهم كانوا يخصصون له البذر والتفقه من الخرافة  
ويقولون المزارع شريك في الربح فكيف لا تشاركه في الخسران والسلطان مسلم بهذا الخلق  
أولى كذا في الوجيز للكردي، رجل غرس في أرض خراج كرم ما لم يشمر الكرم كان عليه  
خراج أرض الررع وكذا لو غرس الأشجار شمره كان عليه خراج البررع إلى أن تشمر لأشجار وإذا  
بيع للكرم وأثمر إن كانت قيمة الثمر تبيع عشرين درهماً أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وإن  
كانت أقل من عشرين درهماً كان عليه مقدار نصف الخراج فإن كان الخراج لا يبلغ قميز  
ودرهماً لا ينقص عن قميز ودرهم لأنه كان مسكناً من رراعة الأرض وإن كان في أرضه آفة  
فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وإن كان في أرضه قصب أو طرد أو صوب أو حلاف أو شجر

لا ينظر إن أمكه أن يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يعمل ذلك كان عليه الخراج وإن كان لا يقدر على إصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وإن كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل وكذلك إن قدر أن يجعلها مزرعة ويصل إليها ماء الخراج كان عليه الخراج وإن كان لا يصل إليها ماء الخراج أو كانت في الجبل ولم يصل إليها الماء لا يجب الخراج وإن كان في أرض الخراج قطعة أرض سبعة لا تصلح للزراعة أو لا يصل إليها الماء إن أمكه إصلاحها فلم يصلح كان عليه خرجه وإن كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاصصيان، أو إذا وجوب الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الأرض السامية في يده سنة إما حقيقة أو اعتباراً كذا في الدحيمة في كتاب العشر والخراج، ويسعى للوحي أن يولي الخراج رجلاً يرفق بالناس ويعدل عليهم في حراجهم وأن يأخذهم بالخراج كلما خرجت سنة فبأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر السنة وإذا أدها أن يورع الخراج على قدر غلة حتى إن الأرض إذا كان يزرع فيها غلة الربيع وغلة الخريف فعند حصول غلة الربيع ينظر لثوли أن هذه الأرض كم تحمل غلة الخريف بطريق آخر والظن فإن وقع عنده أنها تحمل مثل غلة الربيع فإنه ينصف الخراج فيأخذ نصف الخراج من غلة الربيع ويؤخر لصف إلى غلة الخريف وكذلك يفعل في البقول ينظر إن كان لا يخرج خمس مرات يأخذ من كل مرة خمس الخراج وإن كان لا يخرج أربع مرات يأخذ من كل مرة ربع الخراج وعلى هذا القياس فافهم كذا في الحديث من عليه الخراج أو العشر إذا مات يؤخذ ذلك من تركته ويؤخذ الخراج عند سقوط العلة على اختلاف البيهقان، ولا يحمل لصاحب الأراضي أن يأكل العلة حتى يؤدي الخراج كذا في فتاوى قاصصيان، ولا يأكل من طعام العشر حتى يؤدي العشر وإن أكل خمس ولسلطان خمس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج كذا في الظهيرية، ذكر محمد رحمه الله تعالى في بؤاده: إذا عجل خراج أرضه لسنة أو لستين فإنه يجوز، وفي المنتقى: رجل عجل خراج أرضه ثم عرلت الأرض في تلك السنة قال: يرد عليه ما أدى من حراجها فإن زرعها في السنة الثانية حسب له، وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل أعصى خراج أرضه لستين ثم غلب عليها ماء وصارت دجلة قال: يرد عليه إذا كان قائماً بعينه وإن كان قد دفعه فلا شيء عليه يرد به إذا صرفه إلى المقابلة فلا شيء عليه كذا في الحديث.

### الباب الثامن في الجزية

وهي اسم لما يؤخذ من أهل الدمة كذا في النهاية، إنما تجب على الحر البالغ من أهل القتال العاقل المخترف وإن لم يحسن حرفته كذا في السراجية، وهي على ضربين حرية توضع عليهم بصلح وتراض فتتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كذا في الكافي، فلا يراد عليها ولا ينقص منها كذا في النهر الفائق، وجزية يتدنى لإمام وضعها إذا غلب على لكفار وأقرهم على أملاكهم كذا في الكافي، فهذه مقدرة بقدر معلوم شأؤوا أو أبرار صوا أو لم يرضوا، فيضع على النفس في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً يورس سبعة يأخذ في كل شهر أربعة دراهم وعلى وسط الخصال أربعة وعشرين درهماً في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتدل اثني عشر درهماً في كل

شهر درهماً كذا في فتح القدير والهداية والكافي، نكلموا في معنى المعتمل والصحيح من معناه أنه الذي يقدر على العمل وإن لم يحسن حرفته ونكلم العلماء في معرفة المعنى والتقدير والوسط قال الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله تعالى، يعتبر في كل بلد عربيها من هذه الناس في بلدهم فقيراً أو وسطاً أو غنياً فهو كذلك وهو الأصح كذا في المحقق، وقال الكرخي: التقدير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط هو الذي يملك فوق مائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف قال رضي الله تعالى عنه، والاعتماد في هذا على قول الكرخي كذا في فتاوى قاصحان، ولا بد أن يكون المعتمل صحيحاً وبكثفي بصحته في أكثر السنة كذا في الهداية، ذكر في الإيضاح ولو مرض الذي السنة كلها فلم يقدر أن يعمل وهو موسر لا تجب عليه الجزية وكذا إن مرض نصف السنة أو أكثر أما لو ترك العمل مع القدرة عليه كان كالمعتمل كذا في النهاية، الجزية تجب عندنا في ابتداء الخول وهي على أهل الكتاب سواء كانوا من العرب أو من الأعجم أو الفرس وعبدة الأوثان من الأعجم كذا في الكافي، ثم أو أن أحد حجاج الراس من آخر السنة قبل أن يتحول وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه تؤخذ منه في كل شهرين بقسط وعن محمد رحمه الله تعالى أنه تؤخذ شهراً فشهر والأصح هو الأول كذا في المبسوط، لليهود يدخل منهم السامرة والنصارى يدخل منهم الفرخ والأرمس وإن ظهر على أهل الكتاب والفرس وعبدة الأوثان من الأعجم قبل وضع الجزية منهم ونسأؤهم وصبيانهم فيء كذا في فتح القدير، وأما الصابئون فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: تؤخذ منهم الجزية وقال أصحابه، لا تؤخذ، وأما المبيضة هل تؤخذ منهم الجزية قالوا، يظن أن كانوا حديثاً فهم مرتدون لا تؤخذ منهم الجزية وهم يقتلون وإن كانوا قديماً تؤخذ منهم الجزية وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم كذا في فتاوى قاصحان، ولا نوصح على عبدة الأوثان من العرب ولا المرتدين وإن ظهر عليهم فنسأؤهم وصبيانهم فيء ومن لم يسلم من رجالهم قتل، ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا أعشى وكذا العلوج والشيخ الأكبر ولا عني فقير غير معتمل كذا في الهداية، ولا جزية على مجنون ولا مقعد كذا في الاحتيار شرح المختار، ولا تؤخذ من المعتوه كذا في المحقق، لا تجب على المقطوعة أيديهم وأرجلهم هكذا في التتارخانية، ولا نوصح على المملوك والمكاتب والمدير وأم ابولد ولا يؤدي عنهم مواليتهم ولا توضع على الرهبان الذين لا يحافظون الناس كذا في الهداية، قال البرهان في فتاواه: ويوصح على نصارى بجران على رؤوسهم وأراضيهم في كل سنة ألفاً حبة كل حلة خمسون درهماً ألف في صفر وألف في رجب يقسم ذلك على رؤوسهم وأراضيهم فما أصاب الرؤوس يكون جزية وما أصاب الأراضي يكون حراجاً وهذا الذي ذكره الزلواجي هو الصحيح لموافقة الحديث إلا قوله، كل حلة خمسون درهماً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج، وهذه الخلل المستندة هي إما حلة على أراضيهم وعنى جزية رؤوسهم تقسم على رؤوس الرجال الذين لم يسلموا وعنى كل أرض من أراضي بجران وإن كان بعضهم قد باع أرضه أو بعضها من مسلم أو دمي أو غلبي والمرأة والصبي في ذلك سواء في أراضيهم وأما جزية رؤوسهم فليست على النساء والصبيان كذا في غاية البيان، قد بين أبو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج الحلة فقال، كل حلة

أوقية يعني قيمتها. كذا ثبت فعول الوديع الجني كل حبه حمسوا درهماً ليس بصحيح لأن الأوقية أربعون درهماً. كذا في سهر العائن بأقلام من نسخ بقديره، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى لو مات جميع رجالهم أو أسلموا لا ينفق شيء من أعي حقه ويؤخذ بكل من أراضهم كذا في احتاوي القديسي، من أسلم منهم سقطت عنه جزية رأسه ووضع ذلك على من لم يسلم ومولى أسجرتي مثل مولى أهل الذمة توصع على رأسه الجزية كذا في التترجائية بدلاً عن أولو جبه، أحلة بارار ورداء. هو الخمار ولا تسمى حبة حتى يكون ثوبين كذا في السككية، في حجة مصراني بكتسب فلا يعقل منه لا يؤخذ منه خرج رأسه كذا في السرخانية، وموصع جزية على مولى للمسلم إذا كان نصرانياً كذا في الهداية، والقرشي إذا أعس عبد كذا يؤخذ منه الجزية كذا في الكافي، إذا احتلم أعلام من أهل دمه في أول سنة قبل أن توصع الجزية وهو موسر وصعب عليه الجزية، وتؤخذ منه الجزية ثلث السنة وإن احتلم بعدما وصعت الجزية على أرباب لا توصع عليه حتى تقضي هذه السنة، وإن اعتق العبد وله مال من اعتق قبل أن توصع الجزية توصع عليه جزية لهذه السنة وإن اعتق بعدما وصعت الجزية على أرباب لا توصع عليه الجزية حتى تقضي هذه السنة وإذا صار دمي قبل أن توصع الجزية على أرباب توصع عليه الجزية لهذه السنة وإن صار دمي بعدما وصعت الجزية على الأرباب لا توصع عليه الجزية حتى تقضي هذه السنة والمصعب إذا أفاق لا توصع عليه الجزية ما لم تقض هذه السنة أفاق بعد الوصع أو قبله والمقير الذي لا يجد شيئاً إذا صار عبداً أو وسطاً حان إذا صار عبداً كثيراً يؤخذ منه جزية لأعيان سواء صار عبداً بعد الوصع أو قبله، وإذا مات من عليه الجزية أو أسلم وبعد قبض عليه بجزية لم يؤخذ ذلك على عبداً وكذا إذا أعس أو صار مقعداً أو رماً أو شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيراً لا يقدر على شيء، ومقتى عليه من جزية رأسه سقطت دلت بها في كذا في مروي قاصصاً، في الجزية الدمي إذا كان غيب في بعض السنة فعير في لبعض الناس ولو كان عبداً في أكثر السنة تؤخذ منه جزية الأعيان وإن كان على العكس تؤخذ منه جزية الفقراء، ولو كان عبداً في النصف فعير في النصف تؤخذ منه جزية وسطاً حان كذا في استراحاته، وبورقاً لمؤرخ قبل وضع الإمام الجزية وضع عليه وبعد وضع الجزية لا توصع عليه ويجوز تعجيل الجزية سنتين وأكثر ملو عمل لسنة ثم أسلم رد حرج سنة واحدة ولا يرد حراج السنة الأولى إذا مات أو أسلم بعد دخولها هكذا في الاختيار شرح مختار، هذه أسالته على قول من دلت بوجوب الجزية في أول الحول وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه اتفقوا هكذا في المعتوى الكبرى، إن نال السمن على الدمي ولم يؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عندما لم يسلم الدمي بل يسفر على الكفر وإن أبوا جميعه رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية السبي لما فيه ويجزى السنة شي هو فيها أيضاً حتى تقضي هذه السنة كذا في فتاوى قاصصاً، حاربه بين مجرمي وبصفي جاءت بوند فدعياه ثم كبر فعليه نصف حراج البطلاني ونصف حراج أهل جران كذا في السرخية، ونرحدث بين سجرني والتعيني ولد ذكر من حاربه بينهما وأدعياه جميعاً مع قصاص الأيوان وكبير الولد ذكر في المبرر إن مات التعلبي أولاً تؤخذ منه جزية أهل جران وإن مات لتجراني أولاً تؤخذ منه جزية بني تغلب وإن مات مع

يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان، ولو بعث الجزية على يد غلامه أو نائبه لا يمكن من ذلك في أصح الروايات بل يكفي أن يحضر بها بنفسه فيعطى واقفاً والقباض منه قاعد وفي رواية يأخذ بتقليبه<sup>(١)</sup> وبهذه رواية يقول له أعط الجزية يا ذبي كذا في التبيين، ويكون يد المؤدي أسفل ويد القابض أعلى كذا في التتارخانية، للإمام الخبر إن شاء جمع بين الأراضي والجماجم فجعل لهما خراجاً واحداً من الدراهم والدينار أو الكيني أو الوري أو الثياب وإن شاء أعز كل واحد منهما من جمع يقسم على الجمجم والأراضي بقدر حال الجمجم وعددهم ويقدر لأراضي بالعدد والإنصاف قد أصاب الجمجم فهو جزية موصع على الرؤوس بترتيب مر وما أصاب الأراضي يكون خراجاً على الأراضي بقدر ربعها على ترتيب مر فإن قدس الجمجم بالإسلام أو الموت بقصر عنها وينقل ذلك إلى الأراضي إن أحصلت وكذا إن هلكت الجمجم كلها ردت حصتها إلى الأراضي إن أطاعت وإن لم تقبل يطرح ذلك وإن كثرت الجمجم بعد ذلك ردت إلى الجمجم حصتها وإن قل ربع الأراضي بقصص حصتها وحولت إلى الجمجم إن أطاعت، ثم يرد إذا عادت إلى الكمال وإن لم يحتمل سقط ثم يعود يعود الاحتمال وإن هلكت الأراضي بأن عرفت أو نزل وبقيت الجمجم لا يحول حصة الأراضي إلى الجمجم وإن فرق كل واحد منهما فسمى بالجمجم حصة معلومة والأراضي كذلك لا يحتمل أحدهما ما عني الآخر بل يطرح قدر ما لا يحتمل إلى أن يحتمل وهو صالح الإمام على أن يأخذ كل الدل من أراضيهم دون جماجمهم أو من جماجمهم دون أراضيهم لا يصح ويقسم المال على الجمجم والأراضي بترتيب مر كذا في النكاهي، ولو أسلم أهل هذه الدار التي صاخمهم الإمام على ما مضمون يؤدونه عن رؤوسهم وأراضيهم سقط خراج الرؤوس دون الأراضي كذا في التتارخانية والله أعلم بالصواب

فصل. إن أراد أهل الذمة إحداث البيع والكتائس أو الجوس إحداث بيت النار إن أرادوا ذلك في أمصار المسلمين وفيما كان من فناء المصر سعوا عن ذلك عند الكل ولو أرادوا إحداث ذلك في السواد والقرى احتلف الروايات فيه ولا اختلافها احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال مشايخ بنو رحمهم الله تعالى. يمتنعون من ذلك إلا في قرية غلب سكانها أهل الذمة وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يمتنعون، وقال شمس الأئمة السرخسي. الأصح عندي أنهم يمتنعون من ذلك في السواد كذا في فتاوى قاضيخان، وفي أرض العرب يمتنعون من ذلك في أمصارها وجزاها كذا في الهداية، وكما لا يجوز إحداث للبيعة والكبيسة لا يجوز إحداث الصومعة أيضاً ليتعبد واحد منهم فيها على وجه الخنوة بخلاف ما إذا عين موضعاً من البيوت للصلاة وصلى فيه حيث لا يمنع منه كذا في غاية البيان، قال مشايخنا رحمهم الله تعالى. لا تهدم الكتائس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في الإجازات أنها لا تهدم، وذكر في كتاب العشر والمخراج أنها تهدم في أمصار المسلمين، وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله

(١) قوله بتقليبه في القاموس له تلياً جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جره أي يأخذ الجزية منه حان كون الأخذ مصاحباً بالتقليب أي أخذ الثياب إلخ اهـ مصححه .



تعالى الأصح عدي رواية الإجازات كذا في فتاوى فاصيحات. قال الشافعي في إبعاده قال محمد رحمه الله تعالى ليس ينبغي أن يترك في أرض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار كذا في غاية البيان، فإن انهدمت بيعة أو كنيسة من كنائسهم القديمة فله أن يسورها في ذلك الموضع كما كانت وإن كانوا يحولها من هذا الموضع إلى موضع آخر لم يكن بهم ذلك بل يسورها في ذلك الموضع على قدر البناء لأول ويسعون عن الردة على السوء الأول كذا في صاوي فاصيحات، أفراد من القديمة ما كانت قبل فتح الإمام يندهم ومصلحتهم على إقرارهم على بلدهم وعلى دينهم ولا يشترط أن تكون في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأتباعهم لا محالة كذا في غاية البيان، إذا كانت يوم كنيسة في قرية حتى أهلها فيها أبنية كثيرة وصارت من جملة أمصار أمروا بهدم الكنيسة على رواية كتاب العشر وعلى عامة الروايات لا يؤمر بدم ذلك وهكذا إذا كانت بهم كنيسة يقرب من ثغر فيروا حولها أبنية حتى اتصل بالموضع بالمصر وصار كمحلة من محال المصر والصحيح ما ذكر في عامة الروايات كذا في التناحرانية، ولو طلب قوم من أهل الحرب الصلح على أن يصيروا دمة لهم على أن المسلمين إن اتحدوا مصرأ في أراضيهم لم يجمعوهم من أن يحدثوا بيعة أو كنيسة ومن أن يظهروا فيه بيع الخمر واختنازي فلا ينبغي للمسلمين أن يصالحوهم على ذلك ولو صالحوهم على ذلك كان بهم أن يتقوضوا الصلح كذا في اللخيرة، ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوهم على أن يكونوا دمة على أنفسهم وأراضيهم على أن يشترط عليهم المسلمون أن يقاسموهم في منازعتهم ومنازعتهم وأمصارهم وقراهم وفيها الكنائس والبيع وبيوت النيران وفيها بيع الخمر واختنازير علانية وترويج الأمهات والنساء والأخوات علانية وبيع حبة وذبائح الجوس علانية بما كان مصرأ أو مدينة فقد صار مصرأ بالمسلمين يجمع فيه الجمع وتقدم الحدود فإن أهل الدمة يمتنعون من إظهار ذلك كله وليس لهم أن يحدثوا فيه كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار لم يكن ولا يسعون في ذلك حمراً ولا حنوب ولا مينة ولا ذبيحة مجوسية علانية، وليس لهم أن يظهروا نكاح الأمهات ولا سائر ذوات إهرام علانية وليس لهم إلا خصلة واحدة، الكنائس والبيع وبيوت النيران التي كانت قبل أن يكون ذلك الموضع مصرأ فإنها تترك على ما كانوا يصنعون قبل أن يكون مصرأ للمسلمين ولا يخرجون صلبانهم خارجاً من كنائسهم فإن انهدمت كنيسة من كنائسهم هذه أو بيت نار أعادوه كما كان أولاً، وإن كانوا يحولوا إلى موضع آخر من المصر فليس بهم ذلك، ولو أن إمام ظهر على قوم من أهل الحرب فرأى أن يجمعهم دمة ويجري عليهم وعلى أراضيهم الخراج ولا يقسمها بين العائنين كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه بأهل السواد بمكة فحدث جائر فإذا فعل ذلك صاروا دمة ولا يمتنعون من بناء كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ولا بيع حمر ولا حنوب ولا إصهار جميع ما وصفت لك في قولهم كذا في السراج الوهاج، وإذا فتح الإمام بلدة من بلاد أهل الشرك قهراً وعنة ثم صالحوهم على أن يجعلهم دمة وكان فيها كنائس وبيع قديمة أو بيوت نار أو كانت قرية من قراهم كذلك ثم صار ذلك الموضع مصرأ من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فإن الإمام يمتنعهم من الصلاة في تلك الكنائس والبيع ويأمرهم أن يجمعوها مسكناً فيسكنوها ولا ينبغي له أن يهدمها، ولو أن قوماً من أهل الحرب صالحوهم أن يصيروا دمة

عني أن يحدثوا في قراهم وأمصارهم بعدما صاروا دمة كنائس وبيعاً وبيوت النصارى ثم إن ذلك  
 انقضى صار مصراً من أمصار المسلمين ثم يكن للمسلمين أن يهدموا شيئاً من ذلك وهذا  
 الجواب جوب عنه بروايت، أما على رواية كتاب عشر وأخراج للمسلمين أن يهدموا ذلك،  
 وكذلك لو أن مصراً من أمصارهم صار مصراً للمسلمين يجمع فيه المصح وتقام فيه الحدود ثم  
 إن المسلمين انتقموا عنه وعصوه ولم يبق فيه مسلمون إلا جماعة يسيرة مثل الخمسة وبحولها  
 فنو أحدث فيه أهل الدمة كنائس ثم بدأ للمسلمين فرجعوا إلى مصراعهم بشار بعام فيه الخراج  
 والأعيد ويقام فيه الحدود ثم يهدم عليهم ما أحدثوا من الكنائس فإن ركن الإسلام عني  
 السفدي رحمه الله تعالى. وكذلك أجواب لو أحدثوا الكنيسة بعدما صار من أمصار المسلمين  
 فلم يهدمها المسلمون حتى عطلوا النصر ثم عاد إليه المسلمون حتى صار مصراً فإنه لا يهدم  
 تلك الكنائس وكل مصراع مصراع المسلمين وكان فيه قبل أن يهدموا كنائس وبيع فأراد المسلمون  
 منعهم عن الصلاة فيها فقالوا: نحن قوم من أهل الدمة صلح الإمام على بلادنا فليس لكم  
 منعنا عن الصلاة في هذه الكنائس وقد استعملوا في إمامهم وقد تصدقوا بأمرونا بداري كيف كان الأمر في  
 الابتداء فإن الإمام بشر هل في ذلك أثر عند الفقهاء وأصحاب الأحبار فإن أجبه بفقهاء بحبر  
 أحد به وعمل به وإن لم يكن عند الفقهاء أثر أو كانت الآثار مختلفة فإن الإمام يجعلها صحاحاً  
 ويجعل الثمن قول أهلها مع إيمانهم وإن جاء أثر أنهم أهل صبح وجاء أثر أنهم أخذوا عوة  
 وفهراً دافعوا من أهل الدمة، ولو شهد قوم على شهادة قوم أنهم صرخوا وشهد قوم على شهادة  
 قوم أنهم أخذوا عوة كانت الشهادة على أنهم أخذوا عوة أولى، ولو جاء أثر عن نعمة أنهم  
 أخذوا عوة وجاءت شهادة على شهادة أنهم صرخوا كانت الشهادة آخذة ولكن بشرط أن  
 يكون شهود الأصل والفرع من المسلمين ولو جاء أثر أنهم صرخوا وجاءت شهادة على شهادة  
 أنهم أخذوا عوة أحد بالشهادة أيضاً ويستوي أن يكون الشهود من المسلمين أو من أهل الدمة  
 كذا في الدخيرة، وينبغي أن لا يترك أحد من أهل الدمة بتشبه بالمسلم لا في ملبوسه ولا  
 مركوبه ولا ربه وهيبته ويمسحون عن ركوب الفرس إلا إذا وقعت الحاجة إلى ذلك كذا في المحيط،  
 فإذا ركبوا بضرورة بأن استعان بهم الإمام في محاربة والذب عن المسلمين فليشربوا في مجمع  
 المسلمين فإن لزمته الضرورة أمر بالاحتاد سروج كهيفة لإكف كذا في الكافي، ولا يمسحون عن  
 ركوب البعل ولا عن ركوب الخمار ولكن يمسحون من أن يصنعوا سرجاً كسرح المسلم ويسمي  
 أن يكون على فربوس سرجهم مثل الرمات فالشيخ الإمام يعفيه أبو جعفر رحمه الله تعالى  
 أراد به أن يكون فربوس سرجهم مثل مقدم لا كاف وهو مثل الرمات وكان بعض مشايخ  
 رحمه الله تعالى أراد به أن يكون سروجهم كسروج أسلم وعنى معذمتها شيء كالرمات  
 والاول أصح ويمسحون عن لبس الرداء والعمائم والدراعة التي يلبسها عثماني ويسمي أن  
 يلبسوا قلائد مضرة وكذلك يمسحون أن يكون شركاء عائلهم كشركاء عدائهم وفي دارنا لا يلبس  
 الرجال البعد وإنما يلبسون الكعاب فيجب أن يكون مكافئها على خلاف مكافئها ويسمي أن  
 تكون حشوة قسدة اللوب ولا تكون مربية وينبغي أن يؤخذوا حتى يتخذ كل نفس منهم مثل

الخيطة العليظ ويعقد على وسطه، ويتبعي أن يكون ذلك من المبطلة أو الصوف ولا يكون من  
 الإبريسم، ويتبعي أن يكون غديقاً ولا يكون رقيقاً بحيث لا يقع البصر عليه إلا وأن يدق النظر  
 قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: ويتبعي أن يعقده على وسطه عقد ولا يجعل له حلقه  
 يشده كما يشد المسلم المنطقة ولكن يعلقون على اليمين والشمال ولا يتركون أن يمسوا أقبية مربية  
 مربية، ويتبعي أن تكون خفافهم حشة فاسدة اللون وكذا لا يتركون أن يلبسوا أقبية مربية  
 وقصاً مزينة بل يلبسون أقبية خشنة من كرايس إزراقات طويلة وديورها قصيرة وكذلك  
 يلبسون قمصاً خشنة من كرايس جيوبهم على صدرهم كما يكون للسنون وهذا كله إذا وقع  
 للظهور عليهم فاما إذا وقع معهم الصبح على بعض هذه الأشياء فإنهم يتركون على ذلك ثم  
 اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى بعد هذا أن المخالفة بينهم تشترط بعلامة واحدة أو  
 بعلامتين أو بالثلاث وكان الحاكم الإمام أبو محمد رحمه الله تعالى يقول: إن صلحهم الإمام  
 وأعطاه الدمة بعلامة واحدة لا يراد عليها وأما إذا فتح بلدة فخر وعرة كان للإمام أن يلزمهم  
 العلامات وهو الصحيح كذا في المحيط، ويجب أن تتميز بساؤهم من نساء المسلمين حال المشي  
 في الطرق والحمامات فيجعل في اعتناقهم طوق الحديد ويحلف بزاهر إزار المسلمين ويكون  
 على دورهم علامات تتميز بها عن دور المسلمين لئلا يقع عليهم السائل فيدعو لهم بالمغفرة  
 فاحاصل أنه يجب تميزهم بما يشعر بدهم وصغارهم وقهرهم بما يتعارفه أهل كل بلدة وزمان  
 كذا في الاختيار شرح المختار، فمما سأل مسلماً على صريق السبعة لا يسفي للمسلم أن يدلّه  
 على ذلك لأنه إغارة على العصية، مسلم له أم ذمية أو أم ذمي ليس للمسلم أن يقوده إلى  
 البيعة وإن يقوده من البيعة إلى منزله كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يحرمون السلاح ويضيق  
 عليهم بطريق ولا يبدؤهم بالسلاح ويرد عليهم بقوله وعبيكم فقد كذا في فتح القدير، وعبيد  
 أهل الدمة لا يؤخذون بنكستيجات هو المختار كذا في لفتاوى لكبرى، وليس لنصراني أن  
 يضرب في منزله بالنافوس في مصر المسلمين ولا أن يجمع فيه بهم إنما له أن يصلي فيه ولا أن  
 يخرجوا الصليب أو غير ذلك من كنائسهم ولو رفعوا أصواتهم بقرعة الزبور والإنجيل إن كان فيه  
 إظهار الشرك منعوا عن ذلك، وإن لم يقع بذلك إظهار الشرك لا يمنعون ويمنعون عن قراءة ذلك  
 في أسواق المسلمين وكذا هو بيع الخمر والخنازير وعن إظهار الخمر والخنازير في مصر وما  
 كان في فناء مصر ولا بأس بإخراج الصليب وضرب النافوس إذا جاوروا أقبية المنصرومي كن قرية  
 أو موضع ليس من أمصار المسلمين فإنهم لا يمنعون عن ذلك وإن كان فيها عدد من المسلمين  
 يسكنون فيها كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير وقال كثير من أئمة بلخ: إنما قال محمد  
 رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فإن ثمة عامة من يسكنها أهل الدمة والروافض أما في  
 ديارنا فيمنعون عن ذلك في أنقرى كما يمنعون عنه في لامصار، وشيخنا رحمهم الله تعالى  
 قالوا: لا يمنعون من إظهار ذلك وإحداثه في القرى على كل حال كذا في فتاوى قاضيهان، في  
 تجنيس حواضر رانده فإن أظهروا في مصر من أمصار المسلمين أو في قرية من قرى المسلمين شيئاً  
 لم يصاحوا عليه مثل الزنا والفواحش والمزمار والطبول والغناء والنهر والروح واللعب باختدام  
 سحوا منه كما يمنع مسلم من وفي الجزية ولا يتبعي للمسلم أن يزلوا عليهم في منزلهم

ولا يأخذوا شيئاً من دورهم وأراضيهم إلا بتسليمك من قبلهم كذا في ابتئاز حانية، وإن اتحد المسلمون مصرأ في أرض موات لا يملكها أحد فإن كان يهرب ذلك قرن لأهل الدمة فعصم العصر حتى يبع تلك القرى وحاورها فقد صارت من جملة المصر لإحاطة المصر بجواربها فإن كان بهم في تلك القرى بيع وكناش قديمة تركت على حالها وإن أرادوا أن يحدثوا في شيء من سلك القرى بيعة أو كيسة أو بيت نار بعد ما صارت مصرأ للمسلمين منعوا عن ذلك، قال: وكل مصر من أمصار المسلمين يجمع فيه الجمع وتقام فيه الحدود فليس يبيعي مسلم ولا كافر أن يدخل فيه حمر ولا خنزيراً ظاهراً فإن أدخل فيه مسلم حمر أو خنزيراً وقال: إنما مررت مجتاراً وإنما أريد أن أحبل حمر أو قل: ينسب هذه لي وإنما هي لعبري ولم يحمر لمن هي فإنه ينظر إن كان رجلاً متديناً لا يتهم بذلك حلى سببه وأمره أن يحلل الخمر وإن كان رجلاً يتهم يتناول ذلك امرئيت حمره وذهب حماره فأحرقت بالنار وإن رأى الإمام أن يؤذيه بأسواط ويحبسه حتى تظهر توبته فعل وإن اقتصر على أحدهما إما الصرب أو الحس مله ذلك ولا يبيعي له أن يحرق الزق فيه الخمر ولا أن يكسر الإناء الذي فيه الخمر فإن حرق الزق أو كسر الإناء فهو ضامن فإن كان من رأي الإمام أن يفعل ذلك عقوبة على صاحبه أو أمر غيره أن يفعل فلا ضمان وإن أحد الإمام الزق والدبة التي عليها الخمر وبيع ذلك كله فالبيع باطل وإن كان الذي أدخل الخمر مصر من أمصار المسلمين رجلاً من أهل الدمة فإن كان جاهلاً رد الإمام عليه ماله وأخرجه من المصر وأخبره أنه إن عاد أذبه ومعنى قوله: إن كان جاهلاً أن لا يعلم أنه لا يبيعي له أن يفعل ذلك وإن كان عالماً بالإمام لا يربى حمره ولا يبيع حماره، ولكن وب رأى أن يؤذيه بالصرب أو الحس فعل ذلك وإن اتلف مسلم فعليه الضمان إلا أن يكون إماماً يرى أن يفعل ذلك به على وجه العقوبة فعقل أو أمر إنساناً به فحسب لا ضمان عليه وإن مر رجل من أهل الدمة بحمره هي سبية في مثل دجلة أو الفرات فمر بذلك في وسط بعدد أو مد لن أو وسط لا يجمع من ذلك، وكذلك لو أراد لمرور بالخمر في صريق لأمصار ولا يمر لهم غير ذلك فإنهم لا يمنعونه عنه ويبيعي بالإمام أن يبعث معهم أميناً حتى لا يتعرض أحد من المسلمين لهم وحتى لا يدخلوا ذلك في مآكل المسلمين المتهمين بشرب ذلك، وكل قرية من قرى أهل الدمة أو مصر من أمصارهم أظهرت فيها شئ من الفسق محال له يصالحوا عليه نحو الربا وغيره من الفواحش التي يحرمونها في دينهم فإنهم يمنعون عن ذلك كما يمنع المسلمون وكذلك يمنعون عن السكر لأنهم لا يستحلونه وإنما يستحلون أصل الشرب وكذلك يمنعون عن إظهار بيع المير والطبوبر للهو وغير ذلك كد منع منه المسلم ومن كسر شيئاً من ذلك فلا ضمان عليه كما لو كسر مسلم وهذا على قولهم فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيضن الكاسر قيمته لا للهو كما لو كسره مسلم كذا في الدخيرة في الفصل الثامن عشر في بيان أحكام أهل الدمة وأهل شرك، مسلم له مراء دمه ليس له أن يمنعها عن شرب الخمر لأنه حلال عنده وله أن يمنعها عن إدخال الخمر في المنزل وليس له أن يجبرها على الفصل من الجانية لا ذلك ليس بواجب عليها كذا في فتاوى قاصبحان، قال في كتاب العشر والمخرج: ولا يترك واحد منهم حتى يشتري داراً أو منزلاً في مصر من أمصار المسلمين، وكذلك لا يترك واحد منهم حتى يسكن في

مصر من امصار المسلمين وبهذه الرواية أحد اخص من ربه، وعلى رواية عامة النكس يكون من المنع في دار الإسلام إلا أن يكون مصراً من امصار العرب نحو أرض الحجاز فإنها لا يمكن من المنع فيها كذا في الحديث، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الخولاني يقول هذا إذا كانوا بحيث لا يتعطل بسبب سكناهم ولا يتعطل بعض جماعات المسلمين وأما إذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكناهم أو يتفطل فيصنعون من لسكنى فيما بين الناس ويؤمنون بأن يسكنوا ناحية ليس بمسلمين فيها جماعة وهو محفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأماني، وإن شتروا ذوراً في مصر من هذه الامصار فارادوا أن يتحدوا داراً منها كنيسة أو بيعة أو بيت نار يجتمعون في ذلك لصلواتهم معاً عن ذلك، وإن أسأجروا من رجل من المسلمين داراً أو بيتاً بشيء من ذلك كره للمسلم أن يؤجره وإن أجرة داراً أو منزلاً يسروا فيها فامسكوا فيها ما ذكرنا يجمعهم صاحب الدار وغيره من ذلك ولا يفسخ عقد الإجارة كذا في المدحيرة، ومن منع من أداء الجزية أو قتل مسلماً أو ربي يسلطه أو سب النبي ﷺ لم يعص عهده ولو أوسع عن موطنها بعض عهده ولا يعص بعهد إلا أن يلحق بدار الحرب أو يعصبوا على موضع قرية أو حصن فيحاربون وإذا تمتنع عهده فحكمه حكم المرتد معه في حكمه بالتمنحاق بموطنه وأما تاب تقبل موطنه وتعود دمه ولا يطل أم أن دورته ينقض عهده ويبين منه زوجته بدمية التي حلقها في دار الإسلام إجماعاً ويقسم ماله بين ورثته وكذا في حكمه ما حمله من ماله إلى دار الحرب بعد لنقص، ولو صهر على الدار تكون بيتاً لعمه المسلمين ولو خشي بدار الحرب ثم عد إلى دار الإسلام وأحد من ماله وأدخله دار الحرب ثم صهر على الدار فالورثة أحق به قبل نفسه بعداً وبعد القسمة بالقيمة ولو أسر يسترق بحلاف المرتد إذا لحق ثم ظهر على الدار فأسر لا يسترق بل يقتل إذا لم يسلم وكذا يجوز رضع الجزية عليه إذا عد بعد بعضه وفسخ حلاف المرتد كذا في فتح القدير.

### الباب التاسع في أحكام المرتدين

المرتد عرفاً هو الراجع عن دين الإسلام كذا في لسان القدر، وركن الردة إجراء كنمة نكسر على لسان بعد وجود الإيمان، بشرط سحتها العقل فلا يصح ردّه الجنون ولا نصبي لذي لا يعقل وأما من جبره ينقطع فإن ارتد حال الجنون لم يصح وإن ارتد حال إفاقته صح وكذا لا يصح ردّه السكران الذي العقل، واليسوع يس بشرط لصحتها وكذا المذكورة بسبب بشرط لصحتها ومنها الطوع فلا تصح ردّة انكره عليها كذا في البحر الرائق تأيلاً عن المذاهب، والنصي الذي يعقل هو الذي يعرف أن الإسلام سبب السجدة وبمير بحيث من الطيب وأخبر من لم كذا في السراج الوهاج، وقد روي في فتاوى قارئ هداية عمله بأن يبلغ سبع سنين كذا في نهج القائل، من أصابه برسام أو أظلم شيك فذهب عمله فهدى فاراد ثم يكر دنت ارتداداً وكذا لو كان معتوهاً أو موسوساً أو مضروباً على عقبيه بوجه من أوجوه فهو عني هذا كذا في لسراج الوهاج، وإذا ارتد المسلم عن الإسلام والعباد بالله عرض عليه الإسلام فإن كانت له شبهة إبداءها كسحت إلا أن العرض عني ما قلنا غير واجب بل مستحب كذا في فتح القدير، وبحسب

ثلاثة أيام فإن أسلم وإلا قتل هذا إذا استمهل قاتلاً لم يستمهل قتل من ساعته ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد كذا في السراج الزهّاج، وإسلامه أن يأتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام وإن تبرأ عما انفصل إليه كفى كذا في النخبط، نقل الدطفي في الأجناس عن كتاب الارتداد للحسن فإن تاب المرتد وعاد إلى الإسلام ثم عاد إلى الكفر حتى فعل ذلك ثلاث مرّات وفي كل مرة طلب من الإمام التأجيل فإنه يؤجله الإمام بثلاثة أيام فإن عاد إلى الكفر رابعاً فإنه لا يؤجله فإن أسلم وإلا قتل. وقال الكرخي في مختصره: فإن رجع أيضاً عن الإسلام فأتى به الإمام بعد ثلاثة لاستنابه أيضاً فإن لم يتب قتله ولا يؤجله وإن هو تاب صرّبه ضرباً وجيعاً ولا يبلغ به حد ثم يحبس ولا يخرج من السجن حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حاله حال إنسان قد أحلص فإذا فعل ذلك حتى سبّبه فإن عاد بعدما خلى سبيله فعل به مثل ذلك ثباتاً ما دام يرجع إلى الإسلام ولا يقتل إلا أن يأتي أن يسلم قال أبو الحسن الكرخي: وهذا قول أصحابنا جميعاً أن المرتد يستتاب أبداً كذا في غاية البيان، فإن قتله قاتل قبل عرض الإسلام عليه أو قطع عضواً منه كره ذلك كراهة تنزيهه هكذا في فتح القدير، فلا ضمان عليه لكنه إذا فعل بغير إذن الإمام أذنب على ما صنع كذا في غاية البيان، وإذا ارتد العصبي وهو يعقل فارتداده ارتداد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويحجر على الإسلام ولا يقتل كذا في السراج الزهّاج، وكذا إذا ارتد العصبي المرقى هكذا في محيط السرخسي، ولا تقتل المرتدة بل تحبس حتى تسلم وتصوب في كل ثلاثة أيام مبالغة في الحس على الإسلام، ولو قتله قاتل لا يجب عليه شيء لتشبهه بالأمة يحجرها مولاهما فيه من الجميع بين أخوتهم بأن يجعل منزل المولى سجناً لها ويفوض التأديب إليه مع توليد حقه في الاستخدام وقال في الأصل: دفعت إليه إذا احتاج إليها والصحيح أنها تدفع إليه احتاج أو لم يحتج طلب أو لم يطلب كذا في التبيين، ولم يطأها المولى والصغيرة العاقلة كالبالغة والمجنونة كالمرأة هكذا في النهر الفائق، ولا تسرق خيرة المرتدة ما دامت في دار الإسلام فإن لحقت بدار الحرب فحينئذ تسترق إذا سببت رهن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في السواد تسترق في دار الإسلام أيضاً قيل: وبرأفتي بهذه الرواية لا بأس فيمن كانت ذات زوج وبسني أن يشتريها الزوج من الإمام أو يهبها الإمام له إذا كان مصراً فملكها وحينئذ ينولي هو حبسها وضربها على الإسلام كذا في فتح القدير، بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا جحد المرتد الرد وأقر بالتوحيد وبمعرفة رسول الله ﷺ وبدين الإسلام فهذا منه موبة كذا في النخبط، ويروى ملك المرتد عن ماله برّدته روالاً موقوفاً فإن أسسم عاد منك وإن مات أو قتل على رّدته ورث كسب إسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين إسلامه وكسب رّدته في بعد قضاء دين رّدته وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يزول ملكه ثم احتلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن يرث المرتد، وروى محمد عنه أنه يعتبر كونه وارث عند موت المرتد أو قتله أو القضاء ببلحاقه وهي الأصح وقرنه امراته المسلمة إذا مات أو قتل أو قضى عليه باللحاق وهي في العدة لأنه صار فاراً بالردة إذ الردة بمنزلة المرض والمرتدة لا يرثها زوجها إلا أن تكون مريضة فيرثها ويرثها أقاربها جميع ما لها حتى المكسوب في ردّها كذا في التبيين، وإن لحق بدار

الحرب مرتداً أو حكم الحاكم بلحقه عتق مديروه وأمهات أولاده وحلت ديونه المؤجلة ونقل ما اكتسبه في حالة الإسلام إلى ورثته المسلمين باتفاق علمائنا الثلاثة وأما ما أوصى به في حال إسلامه فالمذكور في ظاهر الرواية من المبسوط وغيره أنها يبطل مطلقاً من غير فرق بين ما هو قرية أو غير قرية ومن غير ذكر خلاف كذا في فتح القدير، المرتد ما دام متردداً في دار الإسلام فالقاضي لا يقضي بشيء من هذه الأحكام كذا في المحیط، وتصرف المرتد في ردة على أربعة أوجه  
 منها: ما ينفذ في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء فإذا جاءت جارية بولد فادعى النسب ثبت نسب الولد منه ويورث ذلك الولد مع ورثته وتصير الجارية أم ولد له وينفذ منه تسليم الشفعة والخير على عبده للمأذون

ومنها: ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح فلا يجوز به أن يتزوج امرأة مسلمة ولا مرتدة ولا ذمية لا حرة ولا مملوكة وتحرم ذبيحته وهيبه بالكلب والبازي والرمي  
 ومنها: ما هو موقوف عند الكل وهو المفاوضة فإنه إذا فاض مسلماً يتوقف في قولهم إن أسلم نفذت المفاوضة وإن مات أو قتل على ردة أو لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحقه بطلت المفاوضة وتصير عتاقاً من الأهل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبطل أصلاً

ومنها: ما اختلفوا في توقيفه البيع والشراء والإجارة والإعتاق والتدبير والكتابة والبوصية وقبض الديون عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذه التصرفات موقوفة إن أسلم نفذت وإن مات أو قتل أو قضى بلحقه بدار الحرب يبطل، وتصرف المكاتب في ردة ماذ في قولهم كذا في فتاوى قاصيخان، وإذا باع الرجل عبده المرتد أو أمته المرتدة فالبيع جائز كذا في المبسوط، المرتد إذا عاد ثانياً إلى دار الإسلام إن كان عوده قبل حكم القاضي باللعن بطل حكم الردة في ماله نصار كان لم يزل مسلماً ولا يعتق عليه شيء من أمهات أولاده وأنديرين وإن كان بعد الحكم فكل ما وجدته في يد ورثته أخذه وأما ما أزاله الورث عن ملكه سواء كان بسبب بلحقه الفسخ كالبيع والهبة أو بسبب لا بلحقه الفسخ كالإعتاق والتدبير والاستيلاء فذلك كله ماض لا سبيل للمرتد عليه ولا ضمان على الوارث أيضاً كذا في غاية البيان، وإذا وطئ المرتد جارية نصرانية كانت له في حالة الإسلام لبعاءت بولد لاكثر من ستة أشهر منذ ارتد فادعاه فهي أم ولده والولد حر وهو ابنه كذا في الهداية، فإن مات أو قتل المرتد لم يرثه ولده فإن كانت الأمة مسلمة ورثه الابن مات على الردة أو لحق، مرتد حنق بماله بدار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فهو فيء ولا سبيل لورثته عليه وإن كان حنق بدار الحرب ثم رجع وذهب بماله وأدخله دار الحرب ثم ظهر على ذلك المال فإنه يرد على ورثته إلا أنه يظهر شيء قبل القسمة وبالقسمة بعد القسمة وإن لحق المرتد بدار الحرب وله عبد مقصى به لابنه فكاتبه ابنه ثم جاء للمرتد مسلماً فالكتابة على حالها والمكاتبه والولاء للذي جاء مسلماً كذا في الكافي، بخلاف ما إذا رجع بعدما عتق المكاتب فإن الولاء فيه للابن كذا في النهاية، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير، مرتد قتل رجلاً خطأ وحنق بدار الحرب ومات أو قتل على الردة أو حر حي في دار الإسلام فالدية في ماله عندهم فإن لم يكن له إلا كسب الإسلام أو كسب الردة تستوفي الدية منه وإن كان له

كسب الإسلام وكسب الردة فعلى قولهما تستوفي الدية من الكسبيين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تستوفي من كسب الإسلام أولاً فإن فصل منها شيء يستوفي انفصل من كسب الردة كذا في المحيط ، هذا إذا قتل أو مات قبل أن يسم وأما إذا أسلم ثم مات أو لم يميت فيكون من الكسبيين جميعاً بالاتفاق كذا في التبيين ، وما اغتصب المرتد من شيء أو أنفده فمضاه ذلك في ماله عندهم جميعاً هذا إذا ثبت العصب وإتلاف لادن بالمعاينة أم إذا ثبت بإقرار المرتد فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يستوفي ذلك من الكسبيين ، وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يستوفي ذلك من كسب الردة هكذا ذكر شيخ الإسلام ، وهذا إذا كان الجاني هو المرتد أما إذا جني على المرتد ياد قطعت يده أو رجله بعد الردة عمداً فذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل أن الجاني لا يضمن سواء مات المرتد من ذلك القطع على الردة أو مات مسلماً هذا إذا قطعت يده وهو مرتد فأما إذا قطعت يده وهو مسلم والمقاطع مسلم أيضاً قطع يده عمداً أو خطأ ثم ارتد للمقطوعة يده ومات على الردة من ذلك القطع فإن على الجاني دية الميّد خطأ كان القطع أو عمداً ولا يضمن ضمان النفس فإن كان القطع عمداً تجب الدية في مال المقاطع وإن كان خطأ تجب الدية على عاقلته هذا إذا مات على الردة من ذلك القطع فأما إذا أسلم ومات مسلماً من ذلك القطع فإن كان لم يلحق بدار الحرب أو لحق إلا أنه عاد مسلماً قبل القضاء بلحقه بدار الحرب ففي الاستحسان تجب دية النفس على الكمال عمداً كان أو خطأ إلا أنه إن كان خطأ تجب على العاقلة وإن كان عمداً تجب في ماله ولا يجب انقصاص في لعن دية أبي حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط ، أما إذا لحق بدار الحرب ونصى به القاضي لم عاد مسلماً ومات من ذلك القطع فعلى القاض انقصاص الدية كذا في غاية البيان ، إذا ارتد المقاطع والمقطوعة يده بقي على الإسلام وقتل المقاطع بسبب الردة ثم مات مقطوعة يده ذكر في الأصل أنه إن كان القتل عمداً فلا شيء له وإن كان خطأ فإن برئ فعلى عاقلته ضمان الميّد وإن مات فعلى عاقلته دية النفس ، مدبرة أو أم ولد رقت وحقت بدار الحرب فمات مولاهما في دار الإسلام ثم أخذت أسيراً فهي فيء بخلاف ما لو استرقت على منك المولى فإنها ترد عليه كذا في المحيط ، وإذا ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب واكتسب مالاً فأخذ بماله وأبى أن يسم فقتل فإنه يوفي مولاة مكاتبته وما بقي فنورثه كذا في الهداية ، وإن لم ينف ما تركه لمكاتبته فما ترك لمولاه كذا في الكافي ، عبد ارتد مع مولاه ولحقا بدار الحرب فمات المولى هناك وأسر العبد فهو فيء ويقتل إن لم يسم ولو رتد العبد وأخذ مال مولاه فذهب به إلى دار الحرب ثم أحد مع ذلك المال لم يكن فيها ويرد على مولاه ، قوم ارتدوا عن الإسلام وحاربوا المسلمين وعلبوا على مدينة من مدنتهم في أرض الحرب ومعهم نسائهم وذراريهم ثم ظهر المسلمون عليهم فإنه تقتل رجالهم وتسمى نسائهم وذراريهم كذا في المبسوط ، روجان ارتدا ولحق بدار الحرب فحبلت المرأة بدار الحرب وولدت ولداً وولد لولدهما ولد فظهر عليهم فالولدان فيء بغير الولد الأول على الإسلام ولا يجبر ولد الولد على الإسلام ولو حبلى في دارها فالحجاب كذلك كذا في الكافي ، في النواحر أتهما إذا ارتدا ولحقا بولد صغير لهما دار الحرب بولد لولد الولد ولد بعدما كبر ثم ظهر المسلمون على ولد الولد فهو



يجبر على الإسلام في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، الذي كان إسلامه تبعاً لأبيه إذا بلغ مرتداً في القيس بقتل وهي لاستحسان لا بقتل، أسلم في صغره ثم بلغ مرتداً في العباس يعقل وفي الاستحسان لا بقتل مرتداً، والمكره على الإسلام إذا أورد لا يعقل استحسان وهي كل ذلك يجبر على الإسلام، ولو قتله قاتل قبل أن يسلم لا يلزمه شيء، واللقيط في دار الإسلام محكوم بالإسلام ولو بلغ كافراً أجبر على الإسلام ولا يعقل كذا في فتح القدير، موجبات الكفر أنواع:

منها ما يتعلق بالإيمان والإسلام إذا قال الرجل لا أدري أصحيح إيماني أم لا فهذا خطأ عظيم إلا إذا أراد به معنى الشك، من شك في إيمانه وقيل: أنا مؤمن إني شاء الله فهو كافر إلا إذا أول عقاب لا أدري أخرج من الدنيا مؤمناً صحيحاً لا يكفر ومن قال بخلق القرآن فهو كافر وكذا من قال بخلق الإيمان فهو كافر، ومن اعتقد أن الإيمان والكفر واحد فهو كافر ومن لا يرضى بالإيمان فهو كافر كذا في الذخيرة، ومن يرضى بكفر نفسه فقد كفر ومن يرضى بكفر غيره فقد احتلم فيه المشايخ رحمهم الله تعالى في كتاب التحبير في كلمات الكفر إن رضي بكفر غيره ليعذب على الخلود لا يكفر وإن رضي بكفره ليقول في الله ما لا يليق مصفاته بكفر وعليه العتوى كذا في المنتارحانية، من قال لا أدري صفة الإسلام فهو كافر وذكر شمس الأئمة العلواني رحمه الله تعالى هذه المسألة ويأبى فيها فقال هذا رجل ليس له دين ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح وأولاده أولاد الربا وقال في الجمع مسلم نروح نصرانية صغيرة ولها أبوان نصرانيان وكبرت وهي لا تعقل ديناً من الأديان ولا نصعه وهي غير معتوقة إنها تبيح من زوجها معنى قول محمد رحمه الله تعالى لا تعقل ديناً من الأديان لا تعرفه بقلها ومعنى قوله لا تصفه لا تعبر عنه بالنسب وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعقل الإسلام ولا تصفه وهي غير معتوقة بائث من زوجها، وفي فتاوى التتبعي سئل عن امرأة قيل لها: توحيد ميداني<sup>(١)</sup> فقالت: لا إن أردت أنها لا تحفظ التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وإن أردت أنها لا تعرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولا يصح نكاحها وعن حماد بن أبي حسيبة رحمه الله تعالى أن من مات ولا يعرف أن له حالاً وأن لله عز وجل داراً غير هذه الدار وأن الظلم حرام فإنه لم يؤمن كذا في المحيط، رجل يعصي ويقول: مسلماني أشكركم بديكرد<sup>(٢)</sup> يكفر، رجل قال للأخر: مسلماني<sup>(٣)</sup> فقال له: لعنت برقوقير مسلماني نو يكفر كذا في الخلاصة، نصراني أسلم فمات أبوه فقال: ليت أبي لم أسلم إلى هذا الوقت حتى أخذت مال الأب يكفر كذا في المصول العمادية، نصراني أتى مسلماً فقال: اعرض علي الإسلام حتى أسلم عندك فقال ادع إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فتسلم عنده اختلعه فيه قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: لا يصير كافراً كذا في فتاوى قاضيهاء كافر أسلم فقال له رجل تراجه بدا منه يرداز دين حود<sup>(٤)</sup> يكفر كذا في الخلاصة.

ومنها ما يتعلق بصفات الله تعالى وصفاته وغير ذلك: يكفر إذا وصف الله تعالى بما لا

(١) هل تعرفي التوحيد (٢) يرمي عمل الأمور الإسلامية جهراً (٣) أنا مسلم فقال له بعنة الله عليك وعلى إسلامك (٤) ما نصرني الذي أصابك من دينك.

يلقي به أو سحر باسم من أسمائه أو يأمر من أوامره أو أنكر وعده ووعيده أو جعل له شركاً أو ولدأ أو روحاً أو سببه إلى الجهل أو العجز أو القصر، ويكفر بقوله يجوز أن يعمل الله تعالى معللاً لا حكمة فيه، ويكفر إن اعتقد أن الله تعالى يرصى بالكفر كذا في البحر الرائق، إذ قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل فقد كفر كذا في الكافي وفي التنزيل ما جاء في القرآن من اليد والوجه لله تعالى وليس بجارحة هل يجوز إطلاق هذه الأشياء بالعارسية قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى يجوز إذا لم يعتمد الجوارح وقال أكثرهم: لا يصح وعليه الاعتماد كذا في «تتارحانية» ولو قال: فلان في عيني كالنصارى في عين الله تعالى يكفر وعليه جمهور المشايخ، وقيل إن عني به استباح عمله لا يكفر كذا في الفصول الحمادية، وبومات إسمان فقال الآخر: خدا برازمي بايست<sup>(١)</sup> كفر كذا في الخلاصة، ولو قال: این کاریست حدایرا افتاده است<sup>(٢)</sup> لا يكفر وهي كلمة شبعة كذا في حزانة المفتون، إذا قال لخصمه: من باتو بحكم خدا كاریکمتم<sup>(٣)</sup> فقال خصمه من حكم خدا ندانم أو قال: اینجا حکم برود أو قال: این پسا حکم نیست، أو قال: خدای حاکمی رانشاید، أو قال اینجاد پواست حکم کد فهذا كله كفر، سئل الحاكم عبد الرحمن عن قول: برسم کارکنم بحکم سی<sup>(٤)</sup> هل هو كفر قال إن كان مراده فساد الحق وترك الشرع واتباع الرسم لا رد الحكم لا يكفر كذا في المحيط، رجل وضع ثيابه في موضع فقال سمعتها إلى الله فقال له غيره: سمعتها إلى من لا يمنع السارق إذ سرق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا يصير كافراً، رجل قال: اکرم دروغ میگویم خدا دروغ میگوید<sup>(٥)</sup> لا يكفر، رجل قال لامرأته في الغصب أن روسی که برادر وأن بعاکه تراگشت وأن خدای که ترا آفرید<sup>(٦)</sup> قال بعضهم يكون كافراً وسئل أبو نصر الديوسي رحمه الله تعالى عن هذا فتأمل في ذلك أيها ولم يجب قال رضي الله تعالى عنه الظاهر أنه يكون كافراً كذا في فتاوى قاضيهان، لو قال لرجل: لا يرضى هذا مسي الله تعالى أو قال: هذا بما نسبه لهذا، كفر عند بعضهم وهو الأصح، ولو قال خدای بازیدان توبس بیاید من چگونه پس آم<sup>(٧)</sup> يكفر، ولو قال لامرأته: أنت أحب إلي من الله تعالى يكفر كذا في الخلاصة، لو قال لفلان: قضای بدوسید<sup>(٨)</sup> فهذا خطأ عظيم كذا في المحيط، لو قال لرجل الله عز وعلا انعم عليك فأحسن كما أحسن الله إليك فقال: روباخدا جنك كن<sup>(٩)</sup> لماذا أعطيتك لا يكفر على الأصح كذا في حزانة المفتون، رجلان بينهما خصومة فقال أحدهما لصاحبه: نود بان به وباسمان برو وباخداي جنك كن<sup>(١٠)</sup> قال أكثرهم: لا يكون كافراً كذا في فتاوى قاضيهان، قال صاحب إجماع الأصغر وهو الصحيح عندنا وفي المطائبة وعليه الفتوى كذا في التتارحانية، ولو قال: شو وبا خدای جنك كن<sup>(١١)</sup> قال بعضهم: يكون كافراً وإليه مال الشيخ الإمام أبو بكر

(١) برم الله. (٢) هذا امر واقع لله (٣) أنا فعل شغني معن بحكم الله فقال خصمه: أن لا أعرف حكم الله، لو قال: في هذا العمل لا يتعد الحكم، أو قال ليس في هذا عمل حكم، أو قال الإله لا يصلح للحاكمية، أو قال: ما عرفت بحكم (٤) أعمل بالرسم لا بالحكم (٥) إن كما تقول كذباً للمولى بقول كذا. (٦) تلك الفجبة التي قد نلتك وذلك لغت الذي وردك وذلك المولى الذي خدقت (٧) الله لا يكلمني سائل فكيف أكلمني أنا. (٨) جاء المفضة الفصح. (٩) اذهب وتغارب مع الله. (١٠) صبح سلماً واصعد إلى السماء وتغارب مع الله. (١١) وكفى في السماء وتغارب مع الله.

محمد بن العصيل وقال الشيخ الإمام والاحوط تعهد السكاح كذا في فتاوى قاضيهان، يكفر بإثبات المكان لله تعالى فلو قال اتخذنا ميج مكان حلي بيست<sup>(١)</sup> يكفر، ولو قال: الله تعالى في السماء فإن قصد به حكاية ما جاء فيه ظاهر الأخبار لا يكفر وإن أراد به المكان يكفر وإن لم تكن له نية يكفر عند الأكثر وهو الأصح وعليه الفتوى، ويكفر بقوله: لله تعالى جلس للإحصاف أو قام له بوصفه الله تعالى بالعقول والنحت كذا في البحر الرائق، ولو قال: مرار آسمان خدائي است وبر زمين فلان<sup>(٢)</sup> يكفر كذا في فتاوى قاضيهان، إذا قال: خدا فرو ميگر داز آسمان او قال: مي بيندا او قال: از عرش<sup>(٣)</sup> فهذا كفر عند أكثرهم إلا أن يقول بالعربية بطلع، ولو قال: خدائي ازبر عرش يداند<sup>(٤)</sup> فهذا ليس بكفر، ولو قال: از زبر عرش ميداند<sup>(٥)</sup> فهذا كفر، ولو قال: اری الله تعالى في الجنة فهذا كفر ولو قال: من اجبة فهو لس بكفر كذا في المحيط، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: من نسب الله تعالى إلى الجور فقد كفر كذا في العصور العمادية، وجعل قال: يا رب ابن ستم ميسند<sup>(٦)</sup> قال بعضهم: يكفر والأصح أنه لا يكفر، لو قال: خدائي عز وجل برتو ستم كند چنانكه تو بر من كردي<sup>(٧)</sup> الأصح أنه لا يكفر، ولو قال: لو أنصف الله عز وجل يوم القيامة انتصف منك بكفر أما لو قال: هذا مكان لولا بكفر كذا في الظهيرية، ولو قال: إن قضى الله تعالى يوم القيامة باعق والمعدن أخذت بحقي فهذا كفر كذا في المحيط، قيل له: هذا مكان لا إله فيه ولا رسول فقال: يراد بهذا الكلام أنه مكان لا يعمل فيه بأمر الله ورسوله فيلزم له: لو كان هذا في مكان أهله رهاذ مطيعون قال: إن كان يعمل فيه بأمر الله وأمر رسوله فأنكر كونه ديناً كالصلوات الخمس فإنه يكفر كذا في البتية، لو قال: حين يظلم ظالم بآرب ازوي این ستم مبدبر كرتو يذبری من نه پديرم<sup>(٨)</sup> فهذا كفر كانه قال: إن رضيت فانا لا أرضي كذا في الخلاصة، رجل قال: يا خدائي زوري بر من فروغ كن يا بازبر كائى من رونده كن يا بر من جور مكن<sup>(٩)</sup> قال أبو نصر الدهوسي رحمه الله تعالى: يصير كافراً بالله كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال لآخر: دروغ مكو فقال: دروغ از بهر چیست از بهر آنكه بگویند<sup>(١٠)</sup> كفر في الحال، ولو قيل له طلب رضا الله فقال له: موافقي باید او قال: اگر خدائي مراد بهشت كند غارت كنم<sup>(١١)</sup> أو قيل: لا تعص الله فإن الله تعالى يدخلك النار فقال: من ازدوزخ مي اندیشم<sup>(١٢)</sup> أو قيل: لا تأكل الكثير فإن الله لا يحبك فقال: من مبحورم خواهي دوست دارو خواهي دشمن<sup>(١٣)</sup> كفر بهذا كله، وكذلك لو قيل له: بسیار محبدا و بسیار محسب فقال: جدان حورم و جندان حسب و جندان حنم كه خود حواهم<sup>(١٤)</sup> يكفر، رجل قال لآخر: كناه مكن چه عذاب خدائي بسیار است فقال: من عذاب بهكدست بردارم<sup>(١٥)</sup>

(١) لا محل حالي من الله. (٢) لي في السماء إله ولي الأرض فلان (٣) لله ينظر من السماء، أو قال: يرى أو قال: من العرش. (٤) الله يحسم من فوق العرش. (٥) يعلم من تحت العرش. (٦) يا ربي لا تقبل هذا الظلم. (٧) الله تعالى يظلمك مثل ما ظلمتني (٨) لا تقبل منه هذا الظلم يا رب وكن كنت تقبله فانا لا أقبله. (٩) يا الله وسع البرز علي إما أن تروج عارتي أو لا تظلمتني. (١٠) لا تكذب مقال. للكذب لأي شيء من أجل ذلك الذي يقولون. (١١) لا يلزم لي أو قال: إن كان الله يدحلي الجنة أنهبها. (١٢) أنا لا أبالي من النار. (١٣) أنا أكل إن شاء يتخذني حبيباً وإن شاء يتخذني عدواً (١٤) لا تضحك كثيراً أو لا تسم كثيراً فقال: أكل واطم وأضحك على قدر ما أريد (١٥) لا تذهب فإن عذاب الله كثير فقال: أنا أرفع للعذاب بيد واحدة.

يكفر، ولو قس له. مادر وهدرميا زار<sup>(١)</sup> فقال: ليس لهما عني حق لا يكفر ولكن يصبر عاصياً، رجل قال لإيليس: اي إيليس كارمن بشارنا من هرچه نوفر ماني يكسم مادر وهدرميا زارم وهرچه نوفر ماني يكسم<sup>(٢)</sup> يكفر كذا في التناحرانية مقلداً عن التحبير، لو قال أكر حدي دوجهار كردي حق خویش از بويستا عم<sup>(٣)</sup> يكفر كذا في الخلاصة، رجل قال بولاً كذاً فسمع رجل وقال: حدي من اين دروغ ترا رست كرداند ياكويد حدي بدین دروغ بوبرکت كذا<sup>(٤)</sup> قال بعضهم: هذا قريش من الكفر، وفي مصباح الدين رجل كتب فقال غيره: برك الله في كديت يكفر، وسئل عجم الدين عن قال: فلان باتو راست مبرود فقال: حدي تصبی برباري راست برود<sup>(٥)</sup> هن يكفر قال نعم، وفي تنخير سالت صدر الإسلام جمال الدين عن رجل قال: حدي زردوست مبدلرد مبداده است<sup>(٦)</sup> قال إن قصد بهذا الكلام إضافة البجل إليه يكفر أما بمجرد قوله: يجب الذهب لا يكفر كذا في التناحرانية، لو قال: إن شاء الله بن كاري فقال من بي إن شاء الله يكسم<sup>(٧)</sup> يكفر كذا في حرثة المعين، قال المظنوم: هذا بتقدير الله تعالى فقال لطاسم: ان اعمل بعير تقدير الله سبحانه كمر كذا في الفصول العبادية، لو قال: اي حدي رحمت خویش ازمن دروغ مدار<sup>(٨)</sup> فهو من ألفاظ الكفر كذا في السراجيه، إذا صالت المشاجرة بين الزوجين فقال الرجل لامراته حامي الله تعالى وتقيه فقالت امرأة مجيبة له لا أخافه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: إن كان الزوج عاتبها على المعصية الظاهرة ويحوقها من الله تعالى فأجابته بهذا تصير مريدة وبين من زوجها وإن كان الذي عاتبها فيه امرأة لا يحاب فيه من الله تعالى لم تكفر إلا أن تريد بذلك الاستغناء فتنب من زوجها، رجل أراد أن يصرب غيره فقال له ذلك الرجل ألا تحاب الله تعالى فقال: لا روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه سئل عن هذا فقال: لا يكفر لأن له أن يقول التقوى فيما فعل، وإن رأى رجلاً في معصية وقال له الآخر: ألا تحاب الله فقال: لا يصبر كافر لأنه لا يمكن التأويل وكذا إذا قيل لرجل ألا تحبني الله تعالى فقال في حالة الغضب: لا يصبر كافر كذا في فتاوى مضمحان، وروى عن: تامامي شويج بدتر خدي بالعامي شويج تزناسا مېشو يم نيكوتر خدي باما مېشو دېكوتر<sup>(٩)</sup> يكفر كذا في الخلاصة، وفي العنانية. أكر حكم حدي رها شريعت بيمبر رانه پسندم چا نكه كسي كويدش خدي چهارن حلال كرده است كويد من اين حكم رانمي پسندم<sup>(١٠)</sup> فهذا كفر كذا في التناحرانية، وإذا قالت امرأة لانتها: ماذا فعلت كذا فقد الأب، والله ما فعلت فقالت امرأة معصية: ما توم والله حلت المشايخ في كفرها كذا في المحيط، من قال: خدي عر وجل باشد وهرچ چيز نباشد<sup>(١١)</sup> فإنه كفر كذا في الضهيرية، لو قال: خدي

(١) لا تؤدي إليك وأنتك. (٢) يا إيليس املح في شقي لأجل أن اعمل كلم امرتي به أؤدي أبي وأمي وكل ما تم تأمري به لا اعمله. (٣) إن كنت إله المليون آخذ حقي منك (٤) جعل له كديت صدفاً أو قال: الله يجعل في كديك هد بركة. (٥) فلان لم يمش معك مستقيماً فقال الله تعالى لم يمش معه مستقيماً أيضاً. (٦) الله يحب الذهب ولم يعله لي (٧) إن شاء الله تفعل هذا الأمر فقال: أقعله بدون إن شاء الله (٨) يا الله لا يحسن عني برحمتك (٩) ما فعلنا مسيئتين بالله مسيء وما فعلنا محسناً بالله محسن. (١٠) إذا قال لا يعصيني حكم الله أو لا تعصيني شريعة النبي يكفر كما هو قال له شخص الله حبل أربع ساء فقال: أنا لا يعصيني هذا الحكم (١١) يبقى الله تعالى ولا يبقى شيء.

بحق من همه ميگوئي کرده است بدني از من است<sup>(١)</sup> فقد كفر كذا في المحيط ، قبل ترجمه  
بري بازن پس بيا مدي فقل چه ي باريا پس بپايد من چگونه پس آيم<sup>(٢)</sup> يكفر كذا في  
العيانية ، ولو قل . و خداي مي بيه و از تو يار خداي اميد مني دارم و بتو<sup>(٣)</sup> بهذا عيب و لو قال  
و خداي مي بيه و مست برميدم فهو حس كذا في خزانة المعين ، انما طلب عين خصمه فقال  
خصم . حلف بالله فعلى الطالب . لا اريد الهمي بالله و اريد الهمي بالطلاق<sup>(٤)</sup> او اعتناق فقد كفر  
عند بعض اصحابنا و عانتهم على انه لا يكفر ، وفي تجسس لتاصري وهو الاصح ، ولو قال  
سوكند نوهمان است رثير خرهمال<sup>(٥)</sup> فقد كفر . ولو قال بعيره : خداي مي دانند كه بيوسته ترا  
بدعه يا دميدم<sup>(٦)</sup> فقد احتلف لفتاويح في كفره ، ولو قل من خداي علي وجه امراحي يعني  
خود آيم<sup>(٧)</sup> فقد كفر كذا في التتارخانية ، رجل قال لامرأته : تراحو همسايه مي بايد فقلت  
لا ، فقال تراحو شوي نمي بايد فقلت لا ، فقار تراحو خداي بايد<sup>(٨)</sup> فقلت لا ، فقه  
كفره ، رجل قال في مرصه وصيق عيشه : بري بداني كه خداي تعالى مر حرا آفریده است  
چون از بدنهاي دنيا مرهيج نيست<sup>(٩)</sup> فقد قيل لا يكفر ولكن هذا الكلام حصا عظيم ، رجل  
قال : ان الله يعدني مساويك وقال ذلك الآخر : خداي انشاده كه تا خداي همه آن گند كه  
تو ميگوئي<sup>(١٠)</sup> يكفر كذا في المحيط ، وفي التخيير : خداي چه تواند كرد چيزي ديگر نتواند بجز  
دورخ<sup>(١١)</sup> فقد كفر ومثله رجل اى حوائجا قسحا فقال : پيش كار نموده است خداي كه چنين  
آفریده<sup>(١٢)</sup> كفر ، فقير قال في شدة فقره فلان هم سده است با چندي بعثت ومن هم سده در  
خداي رخ باري ميخني عدل باشد<sup>(١٣)</sup> كفر ، رجل قال لآخر : ار خداي بترم فقار . خداي  
كهاست<sup>(١٤)</sup> يكفر وكذا لو قال بپغمبر هو كور نيست<sup>(١٥)</sup> او قال عدم خداي قديم نيست او  
قال : المردوم ليس بمحوم بله يكفر كذا في التتارخانية ، يكفر با دخال الكاف في آخر الله عند  
بداء من سمع عيد الله ان كان عالما على الاصح ويتصغير الخالق عند ان كان عالما هكذا في  
البحر الرائق ، لو قال لآخر : خداي بر دل تو بچش دهر دل من بي<sup>(١٦)</sup> ان عسى به الاستعانة عن  
لرحمة فقد كفر وان عسى به ان قسي ثابت يثبت لله تعالى غير مضطرب لا يكفر ، صبي  
بيكي و يطلب اباه وابوه يصلي فقل للصبي رجل مه مكرمي كه پدر تو الله ميكنند<sup>(١٧)</sup> فهذا

(١) فليس الله في حقي كذا غيرات واخر مني . (٢) ما قدرت على مرة فعلى الله ثم بقدر عنيها فكيف  
قدر انما (٣) فواء من الله وملك از اهل من الله وملك ولو قال : راه من الله واعلم انك السبب (٤)  
يحيث يشبه صرخة احمار (٥) الله يعلم اني فاندكرك بالدهاء دانه (٦) اخدام وجودهم هاتان  
اللفظتان متعلقتان في اسبق مختلفتان في معنى ، فالاولى . معنى ان الله ، والانية . بمعنى جفت من  
نفسى . (٧) هل لا تريد من حق احوار فقلت لا ، فقال : هل لا تريد من حق الروح ، فقلت لا ، فقال  
هل لا تريد من حق الله . (٨) ليتني اعلم سدا خلقني الله حيث لم يكن بي شيء من لدن الدنيا .  
(٩) نصبت الله لاجل ان يعمل ما تقوى . (١٠) ما الذي يفسد على فعله الله لا يفسد على شيء آخر  
سوى جهنم . (١١) لم يبق لله شغل حتى يخلق مثل هذا (١٢) فلان عند اوصاف مع هذا القدر من  
العلم وانما عدى في هذا القدر من العلم ههنا يكون مثل هذا اعدا (١٣) حلف الله فقال اي الله  
(١٤) الرسول ليس في القبر لو قال : علم الله ليس بقديم و احوال الكاف ، اي التي هي للتصغير .  
(١٥) الله يرحم قلبك ولا يرحم نفسي (١٦) اسكت لا تبت ابوك بعمل بله

ليس بكفر لأن معناه: خدمت الله ميكند<sup>(١)</sup> كذا في الخبط، رجل رأى أعمى أو مريضاً فقال له: خدائي نراد بدور اديد وترا چنان آفريد مراچه كاه<sup>(٢)</sup> الصحيح أنه لا يكفر كذا في الخلاصة، ولو قال: بخدائي وبكاه<sup>(٣)</sup> يكفر، ولو قال: بخدائي وبكاه وسور<sup>(٤)</sup> فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى كذا في الدجيرة.

ومنها ما يتعلق بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام: من لم يقر ببعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أو لم يرض بهمة من سنن المرسلين فقد كفر، وسئل ابن عقائل عن أنكر نبوة الخضر ودي الكفل فقال: كل من لم تجتمع الأمة على نبوه لا يضره إن جحد نبوه ولو قال: لو كان فلان نبياً لم أؤم به فقد كفر كذا في الخبط، عن جعفر فيمن يقول آمنت بجميع أنبيائه ولا أعلم أن آدم سي أم لا يكفر كذا في المتأنيبة، سئل عمر بنسب إلى الأنبياء للمواحش كعزمهم على الرنا وسجود الذي يقوه الخشوية في يوسف عليه السلام قال: يكفر لأنه شتم لهم واستحفاف بهم قال أبو در من قال: إن كل معصية كفر وقال مع ذلك أن لانبيا عليهم السلام عصوا فكافر لأنه شاتم، ولو قال: لم يعصوا حال النبوة ولا قبلها كفر لأنه رد المصوص، سمعت بعضهم يقول: إذا لم يعرف الرجل أن محمداً ﷺ آخر الأنبياء عليهم وعلى بيبي السلام فليس بمسلم كذا في التهمة، قال أبو حفص الكبير: كل من أراد بقلبه بعض سي كفر وكسك من قال: لو كان فلان نبياً لم أؤم به، ولو قال: أكر فلان يعمبر يودي من بوي نكر ويدمي<sup>(٥)</sup> فإن أراد به لو كان فلان رسول الله لم أؤم به كفر كما لو قال: لو أمرني الله بأمر لم أفعل، وفي الجامع الأصغر إذا وقع بين رجل وبين صهره خلاف فقال: إن بشر رسول الله لم أؤم بأمره لا يكفر، ولو قال: إن كان ما قاله الأنبياء صدقاً وعدلاً يحونا كفر، وكذلك لو قال: أنا رسول الله أو قال بالعارسية: من يعمبرم<sup>(٦)</sup> يريد به يعمام مي برم يكفر، ولو أنه حين قال هذه المقالة طلب غيره من المعجزة قيل يكفر الطالب والمتأخرون من المشايخ قالوا: إن كان عرض الطالب تعجيره وانضاحه لا يكفر، ولو قال لشعر النبي ﷺ شعر يكفر عند بعضهم، وعند الآخرين لا إلا إذا قال بطريق لإهانة، ومن قال لا أدري أن النبي ﷺ كان إنسياً أو جسياً يكفر كذا في الفصول العمادية، ولو قال: أكر فلان يعمبر است حق خویش أروي بسنام<sup>(٧)</sup> لا يكون كفراً كذا في فتاوى فاضلحك، ولو قال: محمد درويشك بود أو قال: جامه يعمبر بمتاك بود<sup>(٨)</sup> أو قال: قد كان طويل الظفر فقد قيل يكفر مطلقاً وقد قيل يكفر إذا قال على وجه الإهانة، ولو قال للنبي عليه الصلاة والسلام ذلك الرجل قال كذا وكذا فقد قيل إنه يكفر، ولو شتم رجلاً اسمه محمد أو أحمد أو كيته أبو القاسم وقال له: يا ابن الزنية وهر كه حديرا باين اسم أو باين كيه يده است<sup>(٩)</sup> فقد ذكر في بعض المواضع أن إذا كان ذاكرة للنبي ﷺ يكفر كذا في الخبط، ولو قال: كل معصية كبيرة إلا معصية الأنبياء فإنها صغائر لم يكفر، ومن قال: إن كل صد

(١) بفعل خدمة الله (٢) الله وآل وراثي وحلقك هكذا لما ذسي (٣) بالله وبتراب رجلك. (٤) بالله وعمرك وراسك (٥) لو كان فلان نبياً ما كنت أصدق به. (٦) أو رسول يريد به أوصل الخبر (٧) أعلم حقني من فلان ولو كان نبياً. (٨) محمد كان درويشاً أو قال كانت ملابس الرسول قدرة. (٩) وكل شخص هو عبد الله بهذا الاسم وبهذه الكنية.

كبيرة وماعله غامق وقال مع ذلك يا معاصي الانبياء كانت عمداً بعد كفر ذاته شتمه وإن قال: لم يكن معاصي الانبياء عمداً فليس بكفر كذا في ليتيمة، المراد مني إذا كان بسبب الشيعين ويعلمتهما والعياد بالله فهو كافر وإن كان يحصل علماً كرم الله تعالى وجهه عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه لا يكون كافراً إلا أنه مبتدع، والمعتزلي مبتدع إلا إذا قال باستحالة الرؤية محبتة هو كافر كذا في خلاصة، ولو قد عايشه رضي الله عنها بالرضى كفر بالله، ولو قد سائر نسوة النبي ﷺ لا يكفر ويستحق اللعنة، ولو قال: عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم لم يكونوا أصحاباً لا يكفر ويستحق اللعنة كذا في خرابة الفقه، من أنكر إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فهو كافر وعلي فون بعضهم هو مبتدع ويس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رضي الله عنه في أصح الأقوال كذا في لظهيرية، ويجب إكفارهم بإكفار عثمان وعلي وصحة وزبير وعائشة رضي الله تعالى عنهم ويجب إكفار الزيدية كلهم في قولهم بانتظار نبي من المعجم يسبح دين مينا وسيدنا محمد ﷺ كذا في التوجيه لذكر دري، ويجب إكفار الروافض في قولهم برحمة الأموات يسى مذنب وبشناخ الأرواح وبانتقال روح الإله إلى الأئمة وبقولهم في خروج إمام باطن وبشناخهم الأمر والنبه إلى أن يخرج الإمام الباطن ويقولهم إن جبريل عليه السلام غط في الوحي إلى محمد ﷺ دون علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهؤلاء تقوم خارجون عن ملة الإسلام وأحكامهم أحكام المرتدين كذا في الظهيرية في إكره الأصل بنا إكره لرجل على أن يشتم محمداً ﷺ فهذا على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يقول لم يخطر ببالي شيء وإنما شتمت محمداً كما طنبوا سي وأنا غير راض بذلك ففي هذا الوجه لا يكفر وكان كما هو إكره على أن ينكلم بالكفر فتكلم به وقلبه مصغر بالإيمان، الوجه الثاني: أن يقول خسر ببالي رجل من نصارى سمى محمد فأردت بالشتم ذلك النصراني وفي هذا الوجه لا يكفر أيضاً، الوجه الثالث: أن يقول خطر ببالي رجل من نصارى سمى محمد فلم أشتم ذلك النصراني وإنما شتمت محمداً ﷺ وفي هذا الوجه يكفر في انقضاء وطبما بونه وبير به، ومن قال من النبي ﷺ يكفر ومن قال: أعني عن أبي عليه السلام لا يكفر كذا في المحيط، ولو قال الرجل: لو لم يأكل آدم المخلطة لما صرنا أشقياء يكفر كذا في الخلاصة، من أنكر آثاره فقد كفر ومن أنكر المشهور بكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان يصل ولا يكفر وهو الصحيح ومن أنكر حبر الواحد لا يكفر غير أنه يأنم بترك يقول هكذا في الظهيرية، إذا تبنى الرجل لسي من الانبياء أن لا يكون نبياً قالوا: إن أراد به أنه لو لم يبعث نبياً لا يكون خارجاً عن الحكمة لا يكفر وإن أراد به الاستحفاف والعداوة كان كافراً كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: أكر من يعمير ﷺ مردك خواند مرو بكذارم<sup>(١)</sup> لا يكفر، ولو قال: بار حرام لا يكفر كذا في الظهيرية، ولو قال رجل مع غيره: كان رسول الله ﷺ يحب كذا بان قال مثلاً: كان يحب انقزع فقال: دنت العير أنا لا أحب هذا كفر وهكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً، وبعض المناخرين قالوا: إذا قال ذلك على وجه الإهانة كان كفراً وبهونه لا يكون كفراً، رجل قال مع غيره: إن آدم عليه السلام نسج الكرياس پس ما همه جولاهه

(١) قال سي رسول ﷺ يارجيل لا اسمحه ولو قال أردف عليه

يُجْكَرُ بِأَشِيمٍ<sup>(١)</sup> فهذا كفر، رجل قال لغيره: كلما كان يأكل رسول الله ﷺ يلحس أصابعه الثلاث فقال ذلك الرجل: أين هي أصابعي است<sup>(٢)</sup> فهذا كفر، إن قال: چه نعر رسمي است دهقان راکه طعام حوریدو دست نشویند<sup>(٣)</sup> قال: إن كان نهاناً بالسنة يكفر، ولو قال: این چه رسم است سبیلت هست کردن و دستار بزیر کلو آوردن<sup>(٤)</sup> فإن قال ذلك علي سبيل الطعن في سنة رسول الله ﷺ فقد كفر كذا في المحيط، اگر در روز عاشورا یکی را گویند که سرمه کن که سرمه کردن درین دورست است او گویند کار رفتن و مشتاق بود کافر کرد<sup>(٥)</sup>، وفي التحجير رجل تكلم بكلام فقال له آخر: دروغ میگوید اگر همه پیغمبر است<sup>(٦)</sup> يلزمه الکفر وكذلك لو قال: سخن وي مكررم اگر همه پیغمبر است<sup>(٧)</sup>، رجل قال لآخر: گران خوي است اگر همه پیغمبر است<sup>(٨)</sup> أو قال: اگر مرسل است یا همه فرشته مغرب است گران جان است<sup>(٩)</sup> كفر في الحال، رجل أراد أن يضرب عبده فقال له رجل لا تضربه فقال: اگر محمد مصطفی گویند مرن سهلم او قال: اگر از آسمان بیا که مژن هم بزیم<sup>(١٠)</sup> يلزمه الکفر، قال رضي الله تعالى عنه: سألت صدر الإسلام جمال الدين عن قرا حديثاً من احاديث النبي ﷺ فقال وجلي: همه روز حشها خواند<sup>(١١)</sup> قال: إن أضاف ذلك إلى القارئ لا إلى النبي بطريق كذا حديثاً يتعلق بالدين وأحكام الشرع يكفر وإن كان حديثاً لا يتعلق به لا يكفر وتحمل مقالته على أن إرادته قراءة غيره أولى، رجل قال: بحرمت جوانك عربي<sup>(١٢)</sup> يعني النبي ﷺ يكفر، رجل قال: پیغمبر وقتي بود که پیغمبر بودو وقتي بود که نبود<sup>(١٣)</sup> وقال أنا لا أدري ان النبي ﷺ في الغير مؤمن ام كافر يكفر، وفي حرر للماني سئل عن قال لزوجه: خلاف مكر فقلت مرة: پیغمبر إن خلاف گفتند قال: كمله كفر است توبه كند و نکاح تازه کند<sup>(١٤)</sup> كذا في التتارخانية، إذا قال لغيره: رؤيتي إياك كروية ملك الموت فهذا خطأ عظيم، وهل يكفر هذا القائل فيه اختلاف للمشايع بعضهم قالوا: يكفر وأكثرهم على أنه لا يكفر كذا في المحيط، وفي الخانية وقال بعضهم: إن قال ذلك لعداوة ملك الموت يصير كافراً وإن قال لكرامة الموت لا يصير كافراً، ولو قال: روى فلان دشمن مبادرم چون روى ملك الموت<sup>(١٥)</sup> أكثر المشايخ على أنه يكفر، وفي التحجير لو قال: لا أسمع شهادة فلان وإن كان جبرائيل وميكائيل يكفر، رجل عاب ملكاً من الملائكة كفر، رجل قال: أعطني ألف درهم حتى أبعث ملك الموت ليرفع روح فلان ليقبضه هل يكفر هذا القائل؟ قال رضي الله عنه قال أبو در: الاستحسان بالملك كفر، رجل قال لآخر: من فرشته تویم<sup>(١٦)</sup> في موضع كذا اعطيتك على أمرك فقد قبل: أنه لا يكفر وكذا إذا قال: مطلقاً أنا

(١) فحينئذ نحر أولاد السباح (٢) هذا عدم ادب. (٣) ما أحسن حادة الفلاحين يأكلون الطعام ولا يسلطون أيديهم (٤) ما هذه العادة لتفسير الشارب وإرخاء الطيلسان تحت الرقبة (٥) إذا قيل لشخص في يوم عاشوراء تكحل لأن التكحل في هذا اليوم سنة فقال: هذا فعل النساء والمقبلين بمصر كافراً. (٦) يكذب ويو كان نيب. (٧) لا أصدق كلامه ولو كان نبياً. (٨) لقب الطيغ ولو كان نبياً (٩) هو تقبل ولو كان مسلماً أو ملكاً مقرباً. (١٠) إن كان محمد المصطفى يقول لي لا يصبره لا تركه أو قال: إن كان يأتي صوت من السماء بأن لا يصبره أصبره أيضاً. (١١) كل يوم بقراً وحلاً (١٢) بحرمة العربي العربي (١٣) للنبي وقلت يصبر فيه نبياً وقلت لا يصبر. (١٤) لا نقولي خلاف الواقع فقالت المرأة: الأبياء قالت الحلال قال: هي كلمة كفر فيلزمها أن تتوب ويحسد النكاح (١٥) أكثره رؤية فلان على رؤية ملك الموت. (١٦) أنا ملكك.



ملك بخلاف ما إذا قال: أنا نبي كذا في التترخانية، رجل نوح امرأة ولم يحضر اشهود قال: حدايرا ورسول راكواه كردم أو قال: حداي راو مرشتگان را كواه كردم<sup>(١)</sup> كفر، ولو قال: فرشته دست رست راكواه كردم وفرشته دست جب راكواه كردم<sup>(٢)</sup> لا يكفر كذا في الفصول العبادية ومنها ما يتعلق بالقرآن من قال بخلق القرآن فهو ككفر كذا في الفصول العبادية، إذا أنكر الرجل آية من القرآن أو تحجر بآية من القرآن، وفي الحرام أو عاب كفر كذا في التترخانية، إذا أنكر الرجل كون الموثقين من القرآن لا يكفر، وقال بعض المتأخرين: يكفر لانقضاء الإجماع بعد الصدر الأول عسى أنهما من القرآن، والصحيح هو الأول لأن الإجماع المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم كذا في الظهيرية، إذا قرأ القرآن على ضرب اندف والقصب فقد كفر، رجل يقرأ القرآن فقال رجل: أين جه بلك طوفان است<sup>(٣)</sup> فهذا كفر كذا في الهيض، ووقان: قرأت القرآن كثيراً مما رفضت الجنابة عما يكفر كذا في خلاصة، من قال لغيره: قل هو الله أحد راهو ست بار كردي أو قال: أنم نشرح راكر بیان كرفته<sup>(٤)</sup> أو قال لمن يقرأ بس عند الميريس: بس دردهان مرده سه<sup>(٥)</sup> أو قال بغيره: اي كونه تر رانا اعطيتك الكوثر<sup>(٦)</sup> أو قال لمن يقرأ القرآن ولا يتذكر كلمه والسمت الساق باساق أو ملا فدحا وجاء به وقال: كاما دهقا أو قال: فكاكست سرايا بطريق المزاج أو قال عند الكيل والوزن وإذا كالوهم أو وروهم يحسرون بطريق المزاج أو قال بغيره: دستار الم شرح بسه<sup>(٧)</sup> يعني أهديت العلم أو جمع أهل موضع وقال جميعهم جمعاً أو قال وحشروهم فلم يغادر سهم أحداً أو قال لغيره: كيف تقرأ والمزاجات نزعاً بتصب العين أو برفعها وأراد به الطنر أو قال لرجل أفرغ: أشتمك فإن الله تعالى قال: كلا بل ران أو دهي إلى الصلاة بالجماعة فقال: انا اصلي وحدي إن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ لَنُهِى﴾ [العنكبوت ٤٥] أو قال بغيره تفشيله بحور فإن التفشيل يلزم بالريح قال الله تعالى ﴿وَلَا تَنفَرُوا مَنفُطُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال ٤٦] كفر في هذه الصور كلها، وإذا قال لغيره: حانه جان هاك کرده كه چون ﴿وَالسَّمَاءَ وَالْطَّارِقَ﴾ [الطارق ١٦] قيل يكفر، وقال الإمام أبو بكر بن إسحاق رحمه الله تعالى: إن كان القائل جاهلاً لا يكفر وإن كان عالماً يكفر وإذا قال قاعاً صمصماً شده است<sup>(٨)</sup> فهذا محاطرة عظيمة، وإذا قال بياهي المدر ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ﴾ [الكهف ٤٦] فهذا مخالطة عظيمة أيضاً، وإذا قال القرآن أعجمي كفر، ولو قال: في القرآن كلمة عجمية معي كفره نظر هكذا ذكر أبو القاسم المفسر رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية، في خزانة المعقود لو قيل: لم لا تقرأ القرآن فقال: بهزا رشدم از قرآن<sup>(٩)</sup> يكفر، وفي رسالة صدر الصدور ورسالة فاضلي القصاص كمال الله واندین اگر مردی سووئی از قرآن یاددا ردو آن سورة بسیار می خواند دیگرى گوید كه این سورة را از یون گرفته كافر كردد<sup>(١٠)</sup> وفي السخیر رجل نظم القرآن بالعارسية يقتل لأنه كافر كذا في التترخانية.

- (١) أشهدت الله والرسول أو قال: جعلت الله والملائكة شهوداً. (٢) جعلت ملك اليد اليسرى شاهداً وجعلت ملك اليد اليسرى شاهداً. (٣) ما هذا بصوت الذي كالطوفان. (٤) قتبت جلد فل هو الله أحد أو قال بملق بملق الم شرح. (٥) لا تبصع بس في مم الموت. (٦) يا أعجمي من إنا أعطيتك (٧) لمعت عمامة الم شرح. (٨) نظفت البيت مثل والسما والطرق. (٩) صار قاعاً صمصماً (١٠) زعلت من القرآن. (١١) إذا كان رجل يحفظ سورة من القرآن ويقرأها كثيراً فقل له آخرأ ضمنت هذه السورة بصير كالمرأ.

ومنها ما يتعلق بالصلاة والصوم والزكاة. بوقر لمريض. صل فعدل. والله لا اصلي أبداً ولم يصل حتى مات بكفر، وفرو الرجل لا اصلي يحتمل أربعة أوجه أحدها لا اصلي لاني صليبت، والثاني: لا اصلي بامرك بعد امرني بها من هو خير منك، والثالث: لا اصلي بسفاهة مجاعة هذه الثلاثة ليست بكفر، والرابع لا اصلي إذ ليس يجب علي الصلاة ولم أؤمر بها بكفر ولو اطلق وقال: لا اصلي لا بكفر لاحتمال هذه الوجوه، إذ قيل له. صل فعدل: فلتبأن بود که نماز کند و کار بر حویش در از کند او دل. دهر ست که بیکر بکرده ام او قال. که تواند که پس کار بربرد، او قال: خود سدد رکزي باید که برسر تواید برد، او قال. مرد من از بهر ما میکنند، او قال. عاز میکم چیری برسر عی آمد، او قال. بومار کردی چه برسر آوردی، او قال: عاز کر. کم مادرو پدر من مرده اند، او قال: عاز کرده و ناکرده یکی است، او قال چندان نماز کردم که مرادل بکرفت، او قال عاز چیری نیست که اگر بماند کنده شود. مهذا کله کفر کذا، فی خرافة لقصیر، اگر یکی را کو بد بهتا نماز کمم برای آن حاجت پس او گوید من بسیار نماز کردم هیچ حاجت من روا نشد و آن بوجه<sup>(۱)</sup> استحقاق و صبر گویند کافر گردد کذا فی التلخیص، ولو قال فاسو للمصلون. یا پیدا مسلمانی به بید<sup>(۲)</sup> و بشیر الی مجلس النفس بکفر، إذا دل. حوش کاریست بی عاری<sup>(۳)</sup> فهو کفر و کذا. إذا قال رجل. صل حتی تجد حلاوة انطاعة او قال بالمعریة. عاز کن ت حلاوت عاز کردن بیایی<sup>(۴)</sup> فقال له ذلك الرجل بومکن ت حلاوت بی عاری به بینی<sup>(۵)</sup> بکفر، وإذا قيل لعبد صل فقال لا اصلي فرب الثواب يكون للموتی بکفر وإذا قيل لرجل صل فعدل. ان الله بعض من مالي فانا انقص من حقه فهو کفر، رجل يصلي في رمضان لا غير ويقول. این خود بسیار ست او يقول زیاده می آید<sup>(۶)</sup> لان كل صلاة في رمضان تساوي سبعين صلاة بکفر، إذا صلى الی غیر العبدة متعمداً فوافق ذلك القبلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو کافر و به أحد الفقهاء أبو النبیث رحمه الله تعالى، و کذا إذا صلى بغير طهارة او صلى مع الثوب النجس ولو صلى بغير وضوء، معتمداً بکفر، فان الصدور الشهيد رحمه الله تعالى: و به ناخذ، و فی کتاب لبحری إذا غری و وقع غریه علی جهة فترك تلك الجهة وصلى إلى جهة أخرى روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أحسنى عليه انکفر لإعراضه عن القبلة، واحتلف المشايخ رحمهم الله تعالى في كفره قال شمس الأئمة اخلاصی: الاظهر أنه إذا صلى إلى غیر القبلة علی وجه الاسهراء والاستخفاف بصیر کافراً ولو ابتلي إنسان بذلك لصرورة بان كان يصلي مع قوم فاحدث واستحيا ان يظهر و کتم

(۱) الذي يصلي ويطلق الشمل على نفسه يصير مبرأً او قال. لي حدة لم اخل من الشمل او قال من يفد، على ان يفي بهذا الأمر او قال لا يليق بالفلان ان يكون في عمل لا يمكنه إقامته، او قال اناس يصلون لأجمناء او قال أصلي وما تحصل نتيجة، او قال. انت صليت فما الذي نفع لك، او قال: أصلي لمن أمني وأبني مان، تو دل. نصلاة وعدم الصلاة سواء، او قال. صليبت حتى من قلبي، او قال ليست الصلاة شيئاً إذا تركت تصعب. (۲) إذا قيل لرجل. عاز يصل من أجل نيت الحاجة دعاء بهم أتا صليبت كثيراً فلم تعظم لي حاجة أبداً، وقال. هذا عني وجه انظر والاستخفاف بصير کافراً (۳) تعالوا و نظروا الإسلامية (۴) عدم الصلاة شغل طيب (۵) غير ما قبلها (۶) لا تصل أنت حتى تجد حلاوة عدم الصلاة. (۷) هذا كثير او يقول هد زیاده

ذلك وصلي هكذا أو كان يقرب من العذر مقام وصلي وهو غير ظاهر قال بعض مشايخ  
رحمهم الله تعالى لا يصير كافراً لأنه غير مستهزئ ومن أبلي بدئت لضرورة أو لحياء يعني  
أن لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرأ شيئاً وإنما حتى ظهره لا يقصد الركوع ولا يسبح حتى  
لا يصير كافراً بالإجماع، وإذا صلى على ثوب نجس قال بعضهم: لا يصير كافراً، ولو اقتدى  
بصبي أو مجنون أو امرأة أو جنب أو محدث وصلي الوقتية وعنده فائنة وهو ذا كرها لا يصير  
كافراً في قولهم جميعاً كذا في المحيط، قال: الصلاة فريضة لكن ركوعها وسجودها لا لا يكفر  
لأنه يؤول وإن أنكر فريضة الركوع والسجود مطلقاً يكفر حتى إذا أنكر فرضية السجدة الثانية  
يكفر أيضاً لردّه الإجماع ورواه ولو قال: أكر كعبه قبله نوذي وبنت المقدس قبله بودي من  
عمار بكعبه كردمي وبه بيت المقدس نكردمي<sup>(١)</sup> وفي تجسس خلقت، ولو قال: أكر فلان قبله  
كردد روى سوى أو نكسم أو قال: أكر فلان ناعية كعبه كردروي سوى أو نكسم<sup>(٢)</sup> وفي التحجير  
رجل قال قبله دوست<sup>(٣)</sup> يعني الكعبة وبيت المقدس كفر كذا في المنابع، قال إبراهيم بن  
يوسف: بو صلى رياء فلا أحر له وعنده الزور، وقال بعضهم: يكفر وقال بعضهم: لا أحر له ولا  
ورر وهو كان لم يصل وفي مصباح اللذين سئل أبو حمزة الكبير عن رجل أتى المشركين وقد  
ترك صلاة أو صلاتين فإن كان تعظيماً لهم كفر وليس عليه قضاء الصلاة وإن أتى ذلك بنفس لم  
يكفر وقضى ما ترك، وفي التينة سئل حماد عن رجل أتى المشركين وقد  
الصلوات الخمس فقال: لا أعلم أنها فرضت عليّ قال كفر إلا أن يكون في حدثان ما أسلم كذا  
في التواريخ، رجل قال سمؤذ حين أدن كذبت بصير كافراً كذا في فتاوى قاصبحان، في  
استخير مؤذن أدن فقال رجل: بين بلك عوغا است<sup>(٤)</sup> يكفر إن قال على وجه الإنكار، وفي  
المصول وبو سمع الأذان فقال: هذا صوت اجرس يكفر كذا في التواريخ، إذا قيل لرجل: أد  
الزكاة فقال: لا أؤذي بكفر، قيل: مطلقاً وقيل: في الأموال الباطنة لا يكفر وفي الأموال الظاهرة  
يكفر ويسفي أن يكون فصل الزكاة على الأقارب تني مرت في الصلاة كذا في المصول  
العمادية، ولو قال ليت صوم رمضان لم يكن فرضاً فقد اختلف المشايخ في كفره، والصواب ما  
نقل عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن هذا على بيته بـ بوى أنه  
قال ذلك من أجل أن لا يمكنه أداء حقوقه لا يكفر، ولو قال عبد مجيء شهر رمضان. أمد أن  
ماه كران<sup>(٥)</sup> قال جاء الصيف الثقيل يكفر إذ قال عند دخول رجب. يحتمل بها اندرا فتاديم<sup>(٦)</sup> (١)  
قال ذلك نهائياً بالشهور المفضية بكفر، وإن أراد به التمتع لنفسه لا يكفر ويسفي أن يكون  
الجواب في المسألة لاوى عنى هذا الوجه، رجل قال: روره ماه رمضان رود بكرايد<sup>(٧)</sup> فقد قيل.  
إنه يكفر وقال الحاكم عبد الرحمن لا يكفر، وبو قال: جند اريس روره كه مردل بكردت<sup>(٨)</sup>  
فهد كفر ولو قال هذه الطاعات جميعها لله عدلاً علياً إن باؤك ذلك لا يكفر وكذا لو قال لو سم

(١) إن سم يكن الكعبة قبله وكذا بيت المقدس هو أميله كب أصلي على الكعبة ولا أصلي على بيت  
المقدس (٢) إن كان فلان بصير قبله لا أوجه وجهي نحوه أو قال إن كان فلان بصير ناحيه الكعبة لا  
أوجه وجهي نحوه (٣) التينة (٤) ثلث (٥) حد صوت معاً (٦) جاء ذلك الشهر الثقيل (٧)  
وقدما في الطهوبات (٨) صوم شهر رمضان بهجم سريعاً (٩) كم من هذا الضميمة الذي دخل فيه

بقرص الله هذه الطاعات كان حبراً لنا لا يكفر إن تأول ذلك كذا في المحيط، اگر كويد مرا عذر نمی سارد باحلال نمی سازد یا عذر از بهر چه کسم که زب ندارم و بهر چه ندارم یا کويد عذر را بر طاق نهادم<sup>(۱)</sup> بکفر في جميع هذه الصور کد في حزانة المعتن

ومنها ما يتعلق بالعلم والعلماء: في النصاب من بعض علماء من غير سبب صاهر حبيب عليه الكفر وإذا قال لرجل مصلح: هذا روي نزد من چنان است که بهذا رجوك<sup>(۲)</sup> بحاف عليه الكفر كذا في الخلاصة، وبخاف عليه الكفر إذا شتم عالماً أو فقيهاً من غير سبب وبكفر بعونه لعالم ذكر الحمار في است علمك يريد علم الدين كذا في البحر الرائق، جاهل قال: أنها كعلم مني أمور بدست بها است که می آموزد او قال: باد است آنچه میگوید، او قال: بروی است او قل من علم حيله راجع منكر<sup>(۳)</sup> هذا كله كفر كذا في المحيط، رجل يجلس على مكان مرتفع ويسألون عنه مسائل يعزق الامتياز ثم يصرونه بانوسائد وهم بضحكوب يكفرون جميعاً وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع، رجل رجوع عن مجلس العلم فقال له رجل آخر ار كشت آمدي<sup>(۴)</sup> يكفر وكذا بوقال: مرايا مجلس علم چكار<sup>(۵)</sup> او قل من يقدر على أداء ما يقولون يكفر كذا في الخلاصة، اگر كويد علم را در كسه و در كسه نتوان كرد یا كويد علم آنچه كنم مراسم بايد بحیب اندر<sup>(۶)</sup> يكفر هكدا في العتبية، بوقال: مرا چندان مشعولي ون وهر ندهست که بمجلس علم نمی رسم<sup>(۷)</sup> مهد محاضره عظيمه إن أراد به انتهاب بالعلم وفي مجموع التوارق، وإذا قال العالم: شو علم را بكاسه اندر هكدا<sup>(۸)</sup> يكفر وإذا كان الفقيه يذكر شيك من العلم أو بروي حديثاً صحيحاً فقال آخر: اين هيچ نيست درده او قال: اين سخن بهر كدر آيد درم بايد که أمر وز حشمت مردم راست علم كرا بكار آيد<sup>(۹)</sup> مهدا كفر، إذا قال: مساد كردن به نزد مشمدي كردن<sup>(۱۰)</sup> مهدا كفر، امرأة قالت: لعنت برشوي دا مشمند باد<sup>(۱۱)</sup> نكفر، رجل قال: فعل داشمند ان هم دست وفعل كافران هسان<sup>(۱۲)</sup> يكفر، قبل: هذا إذا أراد به جميع الأعمال فيكون تسوية بين الحق والباطل وإذا حاصم فقيهاً في حادثة وبين العقبة له وجهاً شرعياً فقد ذلك المخاصم: اين داشمدي مكن که پيش درود<sup>(۱۳)</sup> بحاف عليه الكفر، إذا قال لعقبة أي دانشمندك أو قال: أي عيرك<sup>(۱۴)</sup> لا يكفر إن لم يكن قصده الاستحفاف بالدين، حكى أن فقيهاً وضع كتاباً في دكان رجل وذهب ثم مر على ذلك الدكان فقد له صاحب الدكان: دستره فراموش كردي فقال الفقيه: مرا بد كان تو كتاب است دستره ني فقال

(۱) إذا قال: لا تصح لي الصلاة أو الحلال لا يصلح لي أو أصلي لأي شيء حيث لم يكن لي امرأة ولا ولد أو قال: وضعت الصلاة على الزلف (۲) رؤيته عندي مثل رؤية الخبير (۳) العلوم التي يتعمقونها هي حكايات أو قال: ذلك الشيء الذي يقولونه: هو أو قال: تزويراً أو قال: أنا منك لعن الحيلة. (۴) رجعت من الكنيسة. (۵) أي شغل لي في مجلس العلم. (۶) لو قال: لا يمكن وضع العلم في الإناء ولا في الكيس أو قال: ما أصبح بالعلم اللزوم لي دراهم في حبيبي. (۷) عدي من شعولية المرأة وانريد ما ينمسي من الذهاب إلى مجلس العلم. (۸) ذهب واخرج عنك في إناء. (۹) ليس هذا موجوداً في القرية أو دل: يقع لأي شيء هذا الكلام اللام اندرهم أي هي اليوم حشمة الناس والعلم ينفع من (۱۰) العساء احسن من العاتية. (۱۱) على الزوج العالم للعبة. (۱۲) فعل النساء مثل فعل الكفار (۱۳) لا تفعل هذه العاتية فإنها لا تنفع. (۱۴) يا عويلم أو قال: يا عويلي

صاحب الدكان: درو ذكر به دستره چوپ مي برد وشما بكتاب خلق مردمان<sup>(١)</sup> نشكى انقيه  
في ديت إلى الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل قاهر بقل ذلك الرجل كذا في المحيط، مثل  
عبد الكريم وأبو عبي السعدي عس كان يعيظ امرأته ويدعوها إلى طاعة الله وينهاها عن  
معصيته فقالت: من خدائي چه داتم وعلم چه داتم خویش رايد وزح نهاده ام<sup>(٢)</sup>، فقالا: كفرت  
كذا في الفصول العمادية، رجل قيل له: طلاب العلم يمشون على أجنحة الملائكة فقال: اين  
يري دوو است<sup>(٣)</sup> كفر، ورجل قال: لياس أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق نيست<sup>(٤)</sup> يكفر كذا  
في التواريخ، رجل قال: قصعة من ثريد حير من العلم كفر، ولو قال: خير من الله لا يكفر  
كذا في الفصول العمادية، رجل قال لخصمه: اذهب معي إلى الشرع او قال بالافارسية: باسم  
بشرع رو<sup>(٥)</sup> وقال لخصمه: بياده يبارنا بروم بي جبر نروم<sup>(٦)</sup> يكفر لأنه عائد الشرع، ولو قال:  
باسم بفاضي رو<sup>(٧)</sup> وباتي المسألة بحالها لا يكفر، ولو قال: باسم شريعت واین حينها خود ندارد  
او قال: پیش لروود او قال: مرد بوس هست شريعت چكيم<sup>(٨)</sup> فهذا كله كفر، ولو قال: آن وقت  
كه سيم ستدي شريعت وفاضي كجا بود<sup>(٩)</sup> يكفر أيضاً، ومن المتأخرين من قال: إن على به  
فاضي المبدئة لا يكفر وإذا قل للرجل لغيره: حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقل ذلك الغير:  
من برسم كارميكنم نه بشرع<sup>(١٠)</sup> يكفر عند بعض المشايخ رحمهم الله تعالى، وفي مجموع  
لنوازل قل رجل لامرأته ما تقوين: يش حكم الشرع لتجشست حشاه عاياً فقالت: اينك شرع  
را<sup>(١١)</sup> فقد كفرت وبانت من زوجها كذا في المحيط، رجل عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فرده  
وقال: چه بارنامه فتوى آورده<sup>(١٢)</sup> قبل: يكفر لأنه رد حكم الشرع وكذا لو سم يفل شيئاً لكن  
ألقى الفتوى على الأرض وقال: اين چه شرع است<sup>(١٣)</sup> كفر، رجل استفتى عما في طلاق امرأته  
نافته بالولوع فقال المستفتي: من طلاق ملاق چه داتم مادر بيجكان بايد كه بخندنه من بود<sup>(١٤)</sup>  
أفتى القاضي الإمام علي السعدي بكفره كذا في الفصول العمادية، إذا جاء أحد الخصمون إلى  
صاحبه بفتوى الأئمة فقال صاحبه ليس كما افترا أو قل: لا يعمل بهذا كان عليه التعزير كذا  
في الدخيرة.

ومنها ما يتعلق بالحلل والحرام وكلام المسفة والعجار وغير ذلك: من اعتقد الحرام حلالاً  
أو على القلب يكفر أم لو قال: حرام هذا حلال تنويج السلعة أو بحكم الجهل لا يكون كفراً،  
وفي الاعتقاد هذا إذا كان حراماً عليه وهو يعتقد حلالاً حتى يكون كفراً أما إذا كان حراماً لغيره  
فلا وفيها إذا كان حراماً لعينه إنما يكفر إذا كانت الحرمة ثابتة بدليل مقطوع به أما إذا كانت

(١) سميت لسجل فقال العقبه: لي في دكانك كتاب لا متجل فقال صاحب الدكان: خصماد يقطع احتوش  
بالسجل وأنتم تقطعون حلق الناس بالكذاب. (٢) من أين أعرف الله ومن أين أعرف العلم وضعت  
نفس في النار. (٣) هذا كذب. (٤) لياس أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس بحق. (٥) اذهب معي  
إلى الشرع. (٦) هات لي رسول الشرع لأذهب لا أذهب بلا جبر. (٧) اذهب معي بفاضي. (٨) لا  
تنفع الشريعة ولا هه لحيل معي لو قال لا تنم أو قال ما اصنع بالشريعة أنا سعدي دعوس (٩) ثم  
كانت الشريعة والقاضي لما أخذت الدراهم. (١٠) أنا أفعل بالرسم لا بالشرع (١١) هاك بالشرع  
(١٢) ما هذا الفرمان الفتوى التي أتيت بها (١٣) ما هذا الشرع. (١٤) أنا لا أعرف طلال ولا ملال  
أنا بزم لي أم أولاد تكون لي في البيت.

یا حار الآحاد فلا یکفر کذا فی الخلاصة. قيل لرجل: حلال واحد أحب إليك أم حرمان مال  
ایهما 'سرع وصولاً یحاف علیه سکمر، وكذلك إذا قال: مال باید حونه حلال خواه حرام ولو  
قد ثا حرم یاهم کرد حلال نکردم<sup>(۱)</sup> لا یکفر، ولو تصدق عني فقیر بشيء من مال الحرام یرجو  
اثواب یکفر و هو غنم الفقیر بذلك هداه و من تعطي فقد کفر، قيل لرجل: کن من الحلال  
فقال ذلك للرجل: الحرام أحب إليّ سکمر، ولو قد: مجباً له درین جهان یک حلال حوار  
بیوتنا او رسعده کسم<sup>(۲)</sup> یکفر قال غیره کل الحلال فقال: مرا حرام شاید<sup>(۳)</sup> یکفر کذا، فی  
الخط، ولد فاسق شرب الخمر فجاء أقاربه وشروا الدراهم علیه کفرو ولو لم یشتروا لکن قالوا:  
مبارک یاد<sup>(۴)</sup> کفرو وایضاً و هو قد حرمة الخمر لم تثبت بالقرآن یکفر، ورجل قد: نیت ومع  
ذلك تشرب الخمر مدّاً لا تتوبه قال: کسی از شیر مادر شکید<sup>(۵)</sup> لا یکفر لان هذا استهمام او  
تسوية بین الخمر واللبان فی الحب، وفي کتاب الخیض للإمام السرخسی لو استعمل وده امراته  
احاکم یکفر وکذا لو استعمل لنواطة من امراته، وفي النوادر عن محمد رحمه الله تعالی لا  
یکفر فی امسالتین هو الصحيح، رجل شرب خمر فقال: شادی مرتراست که بشادی ما شاد  
است رکم وکست مرترا که بشادی ما شاد نیست<sup>(۶)</sup> یکون کفراً کذا فی فتاوی مصباح،  
وإذا شرع فی انفساد وقال لأصحابه: بیانیدنا یکی حوض یرم<sup>(۷)</sup> یکفر، وکذا یوشتغل بالشرب  
وقال: مسلمانن تشکارا میکم او قال مسلمانی شکار شد<sup>(۸)</sup> یکفر، قال واحد من القضاة  
اکر آریں حمر پاره بر پرد جبرهل علیه السلام بهرحویش یردا ردش<sup>(۹)</sup> یکفر، قيل لعاسق: بیک  
تصبح کل يوم تؤذي الله وحلق لله قال: حوس می آرم<sup>(۱۰)</sup> یکفر قال لسعاسی این نیزه می  
است ومدھی<sup>(۱۱)</sup> یکفر کذا فی الخط، وفي تجمیس الناصی والاصح انه لا یکفر کذا فی  
اشترخانیة، رجل ارتكب شيئاً من الصغار فقيل له: تب إلى الله فقد: من چه کرده ام تاتویه  
باید کرد<sup>(۱۲)</sup> یکفر کذا فی الخط، من اكل طعاماً حراماً وقال: بسم الله حکى  
الإمام المعروف بمشتملي انه یکفر و هو قال عند الفراغ الحمد لله قال بعض المتأخرین: لا یکفر  
واتفاق است اگر قدح بکیر دو بسم الله کویدو بخورد کافر گردد وهمجین بوقت میاشرت ربا  
یا بوقت قما رکعتین بکیر دو بکوید بسم الله کافر شود<sup>(۱۳)</sup> کذا فی القصور العمادية، و هو ان  
رجلین تشجرا فقل أحدهما لا حول ولا قوة إلا بالله فقال: لا حول بکار نیست او قال: لا  
حول راجحکم<sup>(۱۴)</sup> او قال لا حول لا یفی من جوع او قال: لا حول ربکاسه اندوثر یدتوان کرد  
او قال بجدي بن سوتندارد<sup>(۱۵)</sup> کفر فی هذه الوجوه كلها کذا فی لظہیریة، وكذلك إذا قال

(۱) بلایه فی مال سواء کان حلالاً او حراماً و هو قال ما دمت واحد للحریم لا احوم حول احلال. (۲) هات  
بی فی هذه الدار رجلاً یأکل من الحلال لا یسجد له (۳) یصلح لی الحریم (۴) مبارک له (۵) هل  
بصر الإنسان من لب الام (۶) الفرج من یفرح نرحمنا واخیه والنفسان لمن لیس یفرح لفرحنا. (۷)  
تعالوا لتعیش عیشاً طیباً. (۸) أظهر الإسلامیة او قال: ظهر الإسلامیة (۹) إن وقعت قطرة من هد  
الخمر فجبرائیل علیه السلام یرفعها بجناته (۱۰) أدخل طیباً (۱۱) هذا ایضاً طریق ومدھی. (۱۲)  
ما لیدی بقلته حی تلزمی القویة (۱۳) واتفاق علی انه ان استک القدح وقال: بسم الله وشربه  
بصر کافر وهكذا ان یسجل رغب مباشرة الرئی او حان لعب القمار عند: مساک لکعتین یلقه بصیر  
کافراً (۱۴) لا نفع لا حول او قال ما اصنع بلا حول (۱۵) لا یکن جعل لا حول لرباً فی القصص  
او قال: لا حول لا نفع فی محل الخمر

عند التسبيح والتنهيل وكذلك إذ قال سيحان الله فقتل الآخر: سيحان الله رنو آب بردی أو قال بوسن بازگردی<sup>(١)</sup> فهذا كفر، إذ قال لآخر: قل لا إله إلا الله فقال لا أقول فقال بعض المشايخ هو كفر، وقال بعضهم: إن عسى به أنني لا أقول بأمرك لا يكفر وقال بعضهم: بكفره مطلقاً ولو قال: بكفان أين كلمة چه برسر آوردی تأمن كوي<sup>(٢)</sup> يكفر، رجل عطس مرأت فقد نه رجل بحضرتها، يرحمك الله مرة بعد مرة فعطس مرة أخرى فقال له ذلك الرجل: بجان آدمم ازین يرحمك الله كففت أو قال: دنشك شدما را أو قال: ملول شدیم<sup>(٣)</sup> فقد قيل: لا يكفر في الجروب الصحيح كذا في الهيد، سلطان عصى فقال له آخر: يرحمك الله فقال له الآخر: لا نقل للسلطان هكذا يكفر هذا القائل كذا في الفصول العمادية.

ومنها ما يتعلق بيوم القيامة وما فيها من انكر القيامة أو الجنة أو النار أو الميزان أو العرط أو الصحائف المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر ولو أنكر البعث فكذلك ولو أنكر بعت رجل بعينه لا يكفر كذا ذكر الشيخ الإمام انزاهد أبو إسحاق الكلأبازي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، من ابن سلام رحمه الله تعالى في من يقول: لا إلهم أن اليهود والنصارى إذ بعثوا هل يعديون بالنار أفتى جميع مشايخنا ومشايخ بلخ بأنه يكفر كذا في العتائية، يكفر بإنكار رؤية الله تعالى عز وجل بعد دخول الجنة وإنكار عذاب القبر وإنكار حشر بني آدم لا غيرهم ولا بقونه إن الشاب والمعاقب الروح فقط كذا في البحر الرائق، رجل قال لآخر: كناه مكن جهان ديكمر هست فقال ازان جهان كه حبر داد<sup>(٤)</sup> كفر، رجل له دين على آخر فقال: اكرد هي قيامت ربهست ثم فقال: قيامت برمی تابد<sup>(٥)</sup>، إن قال تهانواً بيوم انقيامة كفر، رجل ظنم عسى رجل فقال المظلوم: آخر قيامت هست فقال الظالم: فلان خرقه قيامت اندر<sup>(٦)</sup> يكفر كذا في التندرخانية، رجل قال لمديونه: أعط دراهمي في الدنيا فإنه لا دراهم في انقيامة فقد: ده ديكري بمن ده وبانجهان بازخواه أو ياردهم<sup>(٧)</sup> يكفر هكذا أجاب الفضلي وكثير من أصحابنا رحمه الله تعالى وهو الأصح، ولو قال: مرابا محشر چه كرد<sup>(٨)</sup>، أو قال: لا أحاط انقيامة يكفر كذا في الخلاصة، إذا قال خصمه: آخذ منك حقي في المحشر فقال خصمه: نودون انبرهي مرا كجابهایی<sup>(٩)</sup> فقد اختلف المشايخ في كفره وذكر في تناری أبي الليث أنه لا يكفر كذا في الهبط، ولو قال: همه نيكوكي بدين جهان بايد بدان جهان هرچه خواهی باش<sup>(١٠)</sup> يكفر كذا في الفصول العمادية، قال رجل لراهد: بشیر ت ز بهشت ازان سونیمتی<sup>(١١)</sup> قال أكثر أهل العلم: أنه يكفر، قيل لرجل: اترك الدنيا لأجل لآخرة قال: آيا لا أترك التقدي بالنسيئة قال يكفر، في نسخة الجوهري قال: هر كه بايجهان بي خرد بود باآجهان چون كبسه دريده

(١) أذهبت حسن سيحان الله أو قال: قللت جلدها (٢) ما الذي عطس به ذكر هذه الكلمة حتى أقولها (٣) وعقت من قول يرحمك الله هذه أو قال: حصل لنا ضيق صدر أو قال: علينا (٤) لا تدلب لأن هناك داراً أخرى فقال: من أخبر عن تلك الدار (٥) إن لم تعطه آخذه في القيامة فقال: القيامة ها هي تلمح (٦) بقاء موجودة فقال الظالم: فلان المحار في انقيامة (٧) أعطيت عشرة أخرى وأطبعها في تلك الدنيا أو أردتها عليك (٨) مالي أما ولنمحشر (٩) من أين تجدي من تلك الجمعية (١٠) كل الطيبات تلزم في هذه الدنيا وفي تلك الدنيا كمن كيف شئت (١١) العهد للألا تقع في الناحية الثانية من الجنة.

بود<sup>(١)</sup> قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: هذا طعن وهزؤ بأمر الآخرة فهو يجب كسر القاتل كذا في المحقق، لو قال: بأنود ردوزخ روم ليكون نادر بهائم<sup>(٢)</sup> كفر كذا في الخلاصة، أكر كويده در قهايت تاجيزي بر رضوان ديري در بهشت نكشيد كافر كرد<sup>(٣)</sup> كذا في المصيبة، رجل قال للأمر بالمعروف: چه غرعا آمد<sup>(٤)</sup> إن حال ذلك على وجه الرد والإسكار يحاف عليه الكفر، رجل قال لآخر: بهخانه فلان روز ورا امر معروف كن<sup>(٥)</sup> فقال ذلك للرجل: وجه مرا آنچه كرده است او قال: مرا او چه راز است او قال: من عاقبت كزيده ام مرا بهي مصولي چه كار<sup>(٦)</sup> فهذه الالفاظ كلها كفر كذا في العصول العمادية، إذا قال: فلانرا مصيبت رسيد<sup>(٧)</sup> او قال للمعزي: برك مصيبتي رسيد تر<sup>(٨)</sup> فبعض مشايخ يلعن رحمهم الله تعالى قالوا: يكفر القاتل وبعض المشايخ قالوا: إنه ليس بكفر لكنه خطأ عظيم، وبعضهم قالوا: ليس بكفر ولا خطأ وإليه مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الإمام أبو علي السفي وعنه الفتوى، ولو قال للمعزي: هر چه از جان وي بكاست بر جان تو ريادت باد<sup>(٩)</sup> يحشى لقاتل الكفر، او قال: ريادت كساد مهذا خطا وجهل وكذلك: از جان فلان بكاست ورجان بويوست<sup>(١٠)</sup> ولو قال: وي مرد و جان بنوسپرد بكفر، رجل يرى من مرضه فقال رجل آخر: فلان حيران فرست مهذا كمر ودا مرض ابرج و اشتد مرضه ودام فقال لمرضى: ان شئت توفي مسلماً وإن شئت توفي كافراً بصير كافراً بالله مرتداً عن ديه، وكذا الرجل إذا ابتلي بمصيبات متنوعة فقال: احدث مالي واخذت ولدي واخذت كذا وكذا فماداً بفعل وماداً بقي لم تقعه وما أشبهه هـ من الالفاظ فقد كفر كذا في المحيط.

ومنها ما يتعلق بتلقين الكفر والأمر بالارتداد وتعليقه والتشبه بالكفار وغيره من الإقرار صريحاً وكناية، إذا لقن الرجل رجلاً كلمة الكفر بأنه بصير كافراً وإن كان على وجه اللعب وكذا إذا أمر رجل امرأة للعبير أن ترتد ويس من زوجها بصير هو كافراً هكذا روي عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أمر رجلاً أن يكفر كذب الأمر كافراً كفر بامور أو لم يكفر، قال أبو الليث: إذا علم الرجل رجلاً كلمة الكفر بصير كافراً، إذا علمه وأمره بالارتداد وكذا في من عدم المرأة كلمة الكفر بما بصير هو كافراً إذا أمرها بالارتداد كذا في فتاوى قاصصيحان، قال محمد رحمه الله تعالى: إذا أكره الرجل أن يتلفظ بالكفر بوعيد تنف أو ما أشبه ذلك فتلفظ به فهذا على وجه: الأول أن يتكلم بالكفر وقفيه مطمئن بالإيمان ولم يحضر بباله شيء سوى ما أكره عليه من إنشاء الكفر، وفي هذا الوجه لا يحكم بكفره لا في القضاء ولا فيما بينه وبين ربه، الوجه الثاني: أن يقول حظر بياني أن أحبر عن الكفر في الماضي كاذباً فأردت ذلك وب أردت كفراً مستقبلاً جواباً لكلامهم وفي هذا الوجه يحكم بكفره قضاء حتى يفرق القاضي

(١) كل من كان في هذه الدنيا عديم للعقل فهو في تلك الدنيا كمن مرق كيـه . (٢) أذهب معك إلى النار لكن لا أدخلها . (٣) إذا قال: إن لم ترسل في القيامة لرضوان شيئاً لا يفتح لك باب الجنة بصير كافراً . (٤) ما هذه الفروغاء . (٥) اذهب إلى دار فلان ومعه بالمعروف . (٦) ما الذي فعله معي أو قال: ما الاديـة التي حصلت لي منه أو قال: أنا احسرت العاقبة ما لي ولهذا المعضول (٧) أصابت بلان مصيبة . (٨) أصابتك مصيبة عظيمة . (٩) كل ما نقص من عمره يكون ريادة في الجحـنم أو قال: راد بصيغة الدعاء . (١٠) نقص من عمر فلان وانقص بأجـنك مات وترك الروح بك .





بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: لا يصير كافراً بذلك وقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلاً لو قيل له: أنت مسلم فعال، لا يكون ذلك كفراً كما في فتاوى قاصيخان، قالت امرأة لزوجها ليس لك حميه ولا دين الإسلام برضى بخلوتي مع الأجانب فعال الروح، ليس لي حميه ولا دين الإسلام فقد قيل: إنه بكفر، رجل قال لامرأته يا كافرة يا يهودية يا مجوسية فقالت: هم مجوس أو قالت: هم مجوس طلاق ده مر أو قالت: أكر هم مجوس نيمي بانو بياشمي أو قالت: هم مجوس نيمي بانو صحبت بد رمي أو قالت: بو مرا بداري<sup>(١)</sup> كفرت ولو قال: أكر من مجوس مرا مدار لا يكفر وقد قيل: يكفر أيضاً والأول أصح وبه كان يفتي القاصي الإمام جمال الدين رحمه الله تعالى وعلى هذا إذا قالت المرأة لزوجها: يا كافر يا يهودي يا مجوسي فعال الروح هم مجوس أرمي بيرون أي، أو قال: أكر هم مجوس نيمي ترند ارمي<sup>(٢)</sup> فقد كفر، ولو قال: أكر مجوس بامس ميس<sup>(٣)</sup> فهو على الاختلاف، والصحيح أنه لا يكفر، وبو قال: يكراه كه مجوس بامس ميس<sup>(٤)</sup> فلا يظهر أنه يكفر وقد قيل بحلله أيضاً، ولو قال لأجنبي: يا كافر يا يهودي فقال: هم مجوس بامس صحبت مدار، أو قال: أكر هم مجوس نيمي بانو صحبت بد رمي<sup>(٥)</sup> إلي آخره ذكرنا من اللفاظ فهو على ما قل بين الزوجين كذا، في حيط، رجل أراد أن يعمل فعلاً فقال له امرأته: أكر أن تاركسي كافر ناشي<sup>(٦)</sup> فعص ذلك الفعل ولم يلتصق إتيها لا يكفر، وبو قال لامرأته: يا كافرة فقلت للمرأة: لا بين أنت أو قالت لزوجها: يا كافر فعال الروح بل أنت لم يقع بينهما عرق هكذا ذكر العقبة أو الليث رحمه الله تعالى في فتاوه، قالت لزوجها: چون مغ چعت آكنده شده فقال الروح: پس چدين كه يامع بشيده<sup>(٧)</sup> أو قال: يامع چرايا شيده<sup>(٨)</sup> فهذا من الزوج كفر ولو قال الزوج لها: يا معراج فقلت: پس چدين كه معراج راد شته أو قالت: مغرغ راجر داشته<sup>(٩)</sup> هذا كفر منها، ولو قال لسلمة أحبي يا كافر أو لأجنبية يا كافرة ولم يقل الخطاب شيد أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيد أو قالت لزوجها: يا كافر ولم يقل الروح شيداً كان يعقبه أبو بكر الأعمش البلخي يقول يكفر هذا القائل وقال غيره من مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى: لا يكفر، واختار للمتنوي في جنس هذه المسائل أن القائل بمثل هذه المقالات إن كان أراد الشتم ولا يستفده كافراً لا يكفر وإن كان يستفده كافراً صحاطبه بهذا بدء على اعتقاده أنه كافر بكفر كذا، في الدخيرة، امرأة قالت لولدها: أي مغ بچه أو أي كافر بچه أو أي جهود بچه<sup>(١٠)</sup> قال أكثر العلماء: لا يكون هذا كفراً وقال بعضهم: يكون كفراً وبو قال الرجل هذه اللفاظ لولده احتلوا فيه أيضاً والأصح أنه لا يكفر إن لم يرد بها كفر نفسه كذا في فتاوى قاصيخان، ولو قال بدلتته، أي كافر هذا وقد<sup>(١١)</sup>

(١) لما هكذا أو قالت إنما مكنتك أعطيتي الطلاق أو طلب إن لم تكن هكذا ما كنت معك أو قالت إن لم تكن هكذا ما كنت صاحبك أو قالت لا تمسكي. (٢) يا كبت هكذا فلا تمسكي. (٣) أما هكذا أخرجه من عهدي أو قال إن لم تكن هكذا ما كنت أمسكتك (٤) إن كذا هكذا فلا تكوني معي. (٥) ارمي اني هكذا لا تكوني معي. (٦) أكر هكذا فلا تصحبني أو قال: إن لم تكن هكذا ما كنت صاحبك (٧) إن سمعت هذا الأمر فانت كافر (٨) غلامك صار ملان مثل مجوس فقد الزوج، محوطة مكنت مدوة طوبلة مع المجوسي، أو قال: لم مكنت مع المجوسي (٩) يا مجوسية فقلت حينئذ عد أمسكت المجوسية هذه اللفظة أو قالت: لم أمسكت المجوسية (١٠) يا ابن المجوسي أو يا ابن الكافر أو يا ابن اليهودي (١١) يا ذاك الكافر



ليس بمستحيل فإنه كان حلالاً في الابتداء والخاص أن ما كان حلالاً في زمان ثم صار حراماً فتمنى أن لم يكن حراماً لم يكفر، مسلم رأى نصرانية سحبة فتمنى أن يكون هو نصرانياً حتى يتزوجها يكفر كذا في المحيط، رجل قال لعمريه: مرا بحق ياري ده فقال ذلك العمير: بحق هر كس ياري دهم من نرابيا حق ياري دهم<sup>(١)</sup> يكفر كذا في الفصول العمادية، رجل قال لمن ينازعه أعمل كل يوم عشرة أمثالك من الطير لو لم يقل من الطير فإن عني به من حيث الخيفة يكفر وإن عني به ضعفه لا يكفر، وقعت في زماننا من هذا الجنس واقعة أن رستاقياً قال قد خفت هذه الشجرة فاتفق أجوبة المفتين أنه لا يكفر لأنه يراد بالخلق في هذا المقام عادة العرس حتى لو عني حقيقة الخلق يكفر، قال رجل: رمي واركر كسيم وآراد وأرجورج<sup>(٢)</sup> فقد قيل: هذا خطأ من الكلام وهو كلام من يرى الرزق من كسبه، إذا قال: تا فلان برجاست أو قال: تا مرا ايس ياروي وريس برجاست مرار وزري كم نيايد<sup>(٣)</sup> قال بعض مشايحننا يكفر وقال بعضهم: يخشى عليه الكفر، قال درويشي يديختي است<sup>(٤)</sup> فهو خطأ عظيم قال آخر: يك سجده خدائرا كن ويك مسجد مرا<sup>(٥)</sup> فقيل: لا يكفر هذا القائل، سئل أبو بكر القاضي عما كان يلعب بالشطرنج فقالت له امراته: لا تلعب بالشطرنج فإني سمعت العلماء قالوا من يعمل بالشطرنج فهو من أعداء الله فقال الروح بالفارسية: أي دون كه من دشمن خدایم نشكیم ونيارام<sup>(٦)</sup> فقال للسائل هذا أمر صعب على قول علمائنا ينبغي أن تبين أمراته ثم يجدد السكاح وقال غيره لا يكفر مثل عيد الكرم عن رجل ينازع قوماً فقال الرجل: من ازده مغ ستمكاره ترم أو قال: من ازده مع بترم<sup>(٧)</sup> قال: لا يكفر وعليه الثوبة والاستغفار، سئل عن رجل قيل له: يا يكردم يده تابهمارت مسجد صرف كنتم يا مسجد حاضر شوبنماز فقال: من نه مسجد آيم ونه درهم دهم مرابا مسجد چه كار<sup>(٨)</sup> وهو مصر على ذلك قال: لا يكفر ولكن يحزر كذا في المحيط، يكفر بقوله عند رؤية الدائرة التي تكون حول القمر يكون مطر مدعياً علم الغيب كذا في البحر الرائق، إذا قال نجومی زنت بهجه نهاده است<sup>(٩)</sup> ويعتقد ما قال كفر كذا في الفصول العمادية، لو صاحبت الهامة فقال يموت المريض أو قال: باركران خواهد شدن<sup>(١٠)</sup> أو صاح العقق فرجع من السفر اختلف المشايخ في كفره كذا في الخلاصة، سئل الإمام الفضلي عما قال لآخر يا احمر فقال ذلت الرجل: خلقتني الله من سويقي التفاح وخلقتك من الطين والطين ليس كذلك هل يكفر قال: نعم، وسئل عن رجل قال قولاً منهياً عنه فقال له رجل: ايش تصنع قد لزمتك انكفر قال ايش اصنع إذا لزمني الكفر هل يكفر قال: نعم، سئل عن من بقراً الزاي مقام الصايد وقرأ اصحاب الجنة مقام اصحاب النار قال: لا تجوز إمامته ولو تعبد يكفر، في الجامع الأصغر قال علي الراراي: أخاف على من يقول بحياتي وحياتك وما أشبه ذلك الكفر وإذا قال الرزق من الله

- (١) ساعدني بحق فقال ذلك العمير كل إنسان يعاون مع الحق أنا أساعدك بسون حق (٢) تشغل مثل اميد وياكل كالا حور، (٣) ما دام فلان مستمراً أو قال: ما دام هذا الذراع الذهبي مستمراً لي لا ينقص درني. (٤) المقر سوء بخت، (٥) أسجد لله سجدة ولي سجدة. (٦) يا دعيه أنا عذر الله لا أصير ولا ارتح. (٧) أنا أنظم من عشرة من الهوس أو قال: أنا أقبح من عشرة من الهوس (٨) إما أن تعطي مرهما نصروه في عمارة المسجد وإما أن تعبد بالمسجد للصلاة يقال: أنا لا أتى المسجد ولا أعطي درهم أي شغل لي بالمسجد. (٩) أمرأتك وضعت. (١٠) سيق حمل ثقيل.

ولکن: ربنده حبش حواهد<sup>(۱)</sup> فقد قيل: هذا شرك، رجل قال أنا بري، من الثواب والعقاب  
مقد قيل، إنه يكفر، وفي السورل لو قال هر چه فلاں کو بديکم واکر همه کفر کويد<sup>(۲)</sup>  
یکفر، رجل قال بالعربية لڑ مسلمان بيروم<sup>(۳)</sup> أو قال ذلك بالعربية فقد قيل إنه يكفر،  
حكى أن في زمن المأمون الخليفة من فقيه عمر قيل حاكماً له واجب شود فقد: تعاريف  
واجب شود فامر المأمون يضرب العقبة حتى مات وقال هذا استهزاء يحكم الشرع والاستهزاء  
بأحكام الشرع كفر كذا في المحيط، اگر درویشی را کويد مدير وصيه کليم شده است<sup>(۴)</sup> فهذا  
کفر هكذا في العنابية، من قال سلطان زمان عاد يكفر بالله كذا قال الإمام علم الهدى أبو  
مصور الطائري رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر، وروى قال لوحد من الحيايرة أي  
خدای<sup>(۵)</sup> يكفر ولو قال: أي بارخدايد<sup>(۶)</sup> أكثر اشايخ على أنه لا يكفر وهو المختار كذا في  
الاخلاصة، في أصول الصغار مثل عن الخطاء الذي يحفظون على المدير يوم الجمعة ما قالوا في  
القاء السلطان العادل لأعظم شهشاه الأعظم مالت رباب الام سلطان أرض الله مالت بلاد الله  
معين حنيفة الله هل يجوز على الإخلاق والحقين أم لا؟ من لا لأن بعض العاظمة كفر وبعضه  
معصية وكذب وأما شهشه فمن خصائص أسماء الله بدون وصف الأعظم ولا يجوز وصف  
لعبد بذلك، وأما مالت رباب الام فهو كذب محض، وأما سلطان أرض الله وأحوالها على  
الإصلاق فهو كذب محض كذا في التارخانيه، قال الإمام أبو منصور رحمه الله تعالى إذا قيل  
أحد بين يدي أحد الأرض أو النسي له أو طاماً رأسه لا يكفر لأنه يريد تعظيمه لا عبادته وقال  
غيره من مشايخنا رحمهم الله تعالى إذا سجد واحد لغير الله الجيرة فهو كبيرة من الكثرة وهل  
يكفر قال بعضهم يكفر مطلقاً وقال أكثرهم: هد على وجوه: إن أراد به لعبدة يكفر وإن أراد  
به التحية لم يكفر ويحرم عليه ذلك وإن لم تكن له إرادة كفر عند أكثر أهل العلم وأن تقبيل  
الأرض فهو قريب من السجود إلا أنه أخف من وضع الخد والجبين على الأرض كذا في  
الظهرية، يكفر باعتقاده أن الخراج ملك السلطان كذا في البحر الرائق، وفي رسالة الصدر  
المرحوم: اگر يکي بجای کسی بدی کنند و کويد من این بدی ارتدادیم نه از حکم خدای کافر  
کرد<sup>(۷)</sup> وفي رسالته أيضاً: در مجموع موارد آورده است اگر يکي بوقت خلوت يعني بوقت  
پوشیدن شه وبوقت تهیه اربزي پوشیدن بشريف و رضاء أو قرباني کند کافر شود و این عربي  
مر دار باشد و خوردن آن رو بود و آنکه در میان ماشای شده حب و بيشتر از عورات مسلمانان  
بدان حبلاً انداخت که بوقت آنکه به کود کان راپيرو مي آيد که آن جدي ميگوييد بنام  
آن ابله صوري کرده است و ترمي پرسسد و شفي کود کان از او ميجو هيد<sup>(۸)</sup> واعتقاد مسکند

(۱) يحتاج إلى الحركة من العبد (۲) كل ما قال فلاں اسمه ولو قال كمرأ (۳) عدت من الإسلام. (۴) إذا قال بغير صل مدير وعدم البحث. (۵) بالله (۶) يارب (۷) ناقص: من حشة في حق آخر  
فقد أنا اعلم أن هذه السيفه منك وليست من حكم الله بصير كافرأ (۸) أورد في مجموع السورل  
قل إذا دبح رجل قرباناً عند حلوة السلطان أو في وقت التهنئة بصير كافر، ويكون هذا القربان حبساً  
ولا يجوز أكله وأندى ساع في زمانه وكثير من نساء المسلمين مبتدعات بذلك هو بهن في وقت طلوع  
الحدري للأفعال بعمل صوره باسم ذلك الحدري ويعملها ويطبخ بها شعاً الأولاد ويعتقد أن ذلك  
الخجر بشمي هذه الأفعال شئت النساء بصير كافر، بهذا العمل وبهذا الاعتقاد ويرى أبو جعفر بهذا  
العمل بصير كافر ومن هذا القبيل أنهم به هين إلى عين ماء ويعبدون ذلك الماء ويذهبون عن ذلك =

آن سنك مره كود كان راشق ميد هداين عورات بدین فعل و بدین اعتقاد كافر ميشو بدوشو  
 هراڻ ايشان كه بدین فعل رضا ميداند بپر كافر كودندود بپر ازین جس آست كه برسر آب  
 ميروند و آن آب رمي پرسند و بنتي كه دار بدكو سپند برسر آب ذبح ميكند بن پرسند كان  
 آب و ذبح كند كان كو سپند كافر ميشود و كو سپند مردار گردد حور دن روانبود و هسجين كه  
 در حنايه صورت ميكند چنانچه معهود پرسند كبران است آترامي پرسند و بوقت دادن  
 كودك بشكر ف نقش ميكند و روعن ميريزند و آنر بام بني كه آترابهائي ميشوند مي پرسند  
 و مانند این هرچه ميكند بدان كافر ميشو بدوا رشو هراڻ خود ميانه ميشود، اگر كويد درین  
 روز گار يا خنك مگم و دروع نكوم روز بگم رفويا كويد تادر حر بدو و روج دروع كوني  
 ناني مياهي كه بحوري ويا يكي را كويد چرا حيات ميكي ويا چرا دروع ميكوني كويد از يها  
 جاره نيست بدین همه لفظها كافر شود، اگر مردمي را كويد بدو مگر پس او كويد این سخن  
 راست تراست از كلمه لا اله الا الله محمد رسول الله كافر شود اگر کسی بحشم شودد يگری  
 كويد كافري به زين كار كافر گردد و اگر مردی سخنی كويد كه آن مهي بود و ديگر كويد چه  
 ميكوني بر تو كفر لازم ميگر دوا كويد چه کسی بر كفر لازم آيد كافر شود (١) كذا مي  
 التتر اخذية، من خطر بقلبه ما يوجب الكفر إن تكلم به وهو كاره لذلك فذلك محض الإيمان  
 وإذا عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال كذا في خلاصة، رجل كفر بلسانه طامعاً  
 وقلبه مطمئن بالإيمان يكون كافراً ولا يكون عبد الله مؤمناً كذا في فتاوى قاضيهان، ما كان في  
 كونه كافراً اختلاف بين قائله بؤمر بتجديد الكفاح وبالتوبة والرجوع عن ذلك بطريق الاحتياط  
 وما كان خطأ من الألفاظ ولا يوجب الكفر فقال له مؤمن على حاله ولا يؤمر بتجديد الكفاح  
 والرجوع عن ذلك كذا في المحيط، إذا كان في المسألة وجوه توجب الكفر ووجه واحد يمنع فعلى  
 المفتي أن يحيل إلى ذلك الوجه كذا في خلاصة، في إسرارية إلا إذا صرح بإرادة توجب الكفر فلا  
 ينفعه التأويل حينئذ كذا في البحر الرائق، ثم إن كانت بينه المقاتل الوجه الذي يمنع التكفير فهو  
 مسلم وإن كانت تبته الوجه الذي يوجب التكفير لا تنفعه فتوى المفتي وبؤمر بالتوبة والرجوع  
 عن ذلك وبجديد الكفاح بيه وبين امراته كذا في المحيط، ويصح للمسلم أن يتعبد ذكر هذا  
 الدعاء صباحاً ومساءً فإنه مسبب العصمة عن هذه الورطة بوعده النبي ﷺ والدعاء هذا أنهم إني  
 أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وإن أعلم واستعمر كذا في خلاصة

= اداء شاة بالنية التي اضمربها لهايتك العبادات للماء والدياحات يصرون كافات وكون الشاة نجسه ولا  
 يحل أكلها ومثل ذلك انهى يتحدث صورة في البيوت ويعبدونها مثل عبادة اجوس وهذا وضع المبرود  
 ينقضه بالرجوع ويقتصر عليها الربوب ويعبدونها باسم الصنم الذي يقال به بهلي وكله فمن شئت  
 مثل هذا يصرون كافات وبن به من آراءهم.

(١) لو قال رجل ما دمت لم أشر في هذه الرواب ولم أقل كدياً لا يمضي يوم أو ذر: إن لم نفل كدياً في  
 البيع والشراء لا نجد خيراً نأكله أو قال لأخر لاي شيء نخود أو لاي شيء نكذب فقد لا بد من  
 هؤلاء يصبر كافرأ بهذه الألفاظ كلها إذا قبل الرجوع لا نكذب لقول هذا اللفظ اصدق من كلمة لا اله  
 الا الله محمد رسول الله يصبر كافرأ إذا قال رجل لأخر في حال غضبه الكافرية أحسن من هذا الأمر  
 يصبر كافرأ إذا تكلم رجل بلفظ مهي عمه فقال آخر لا نفل فإنه يرمك الكفر فقد هو ما صبح إذا  
 لزمي الكفر يصبر كافرأ

## الباب العاشر في البغاة

أهل البغي: كل فرقة لهم سعة يتغلبون ويستمعون وبغاثون أهل عدو بتأويل ويقومون  
الحق معنا ويدعون الولاية، فإن تغلب قوه من المصوح على مدينة وأحدو الما فليسوا بغاة  
كما هي حرانة لمقتن، إذا حرج قوم من المسلمين عن طاعة الإمام وغلبوا على بند دعاهم إلى  
العود إلى الجماعة وكشف عن شبهتهم ودعاهم إلى التوبة كذا في الكافي، وهذه الدعوة ليست  
بوجبة وإذا بلغه أنهم يشعرون سلاح وينهزون للقتل ينبغي أن يأخذهم ويحبسهم حتى  
يقلعوا عن ذلك ويحدثوا توبة دفعا لنشر بقدر الإمكان كما في الهدية، يحل للإمام العدل أن  
يقتلهم وإن لم يبدؤوا قتاله وهذا مذهبنا وإذا ثبت أنه يدع قتل امرأة لمختصة وإن سم يوجد  
منهم انقثال حقيقة يباح قتل المدير إليهم، ولو هزمهم إمام أهل العدل فلا يحل لهم أن يتبعوا  
المنهزمين إذا لم يبق لهم فئة يرجعون إليها وأب إذا بقي لهم فئة يرجعون إليها كان لأهل العدل  
أن يسموا منهم من ومن أسر منهم فيس للإمام أن يقتله إذا كان يعلم أنه لو لم يقتله لم يستحق  
إلى فئة مختصة أما إذا كان يعلم أنه لو لم يقتله يستحق إلى فئة مختصة فيقتله كما في الغبط، وإن  
شاء حبسه كما في الهدية، ولا يجهر على حريتهم إذا لم يبق لهم فئة وأما إذا بقيت فيجهر  
عليهم ولا تسمى مساوهم ودراريهم ولا تملك عليهم أموالهم وما أصاب أهل العدل في عسكر  
أهل البغي من كراع أو سلاح أو غير ذلك فإنه لا يرد عليهم في الحال، ولكن إذا كان أهل العدل  
يحتاجون إلى سلاحهم وكراعهم في قتالهم يستفدون بها فالسلاح يوضع في موضعه كسائر  
الأموال والكراع يدع ويحبس ثمنه لأنه يحتاج إلى السفكة ولا يبق إليه الإمام من بيت المال  
فيه من الإحصاء على البغي ولو اتفق كان دينا على البغي فياد وضعت الحرب أوزارها وزالت  
منعتهم يرد عليهم وما أتلغ أهل البغي من أموالا ودمايا حالة الحرب فإنهم لا يضمنون إذا  
تابوا ورأيت منعتهم وكذلك ما أتلغ المرتدون من أموالا ودمايا حالة الحرب فإنهم لا يضمنون  
إذا أسلموا وما اتفقوا قبل القتال من أموالا ودمايا إذا كان بهم سعة لا يضمنون ولكن ما كان  
قائما يرد على أصحابه إذا تابوا وإن عثقوا تملكها يتأويلهم أعاسه وقد اتصل بهد التاريل  
منعة وكذلك أهل العدل لا يضمنون ما أصابوا من دمايتهم وأموالهم بسبب إسلامهم هكذا في  
الدخيرة، فاما ما أصاب قبل ذلك فهم صامتون لذلك كما في النهاية، إذا اضهرت جماعة من  
أهل القبلة رأيا وحدث إليه رقائنت عليه وصدرت بهم منعة وشوكة وقوة فإن كان ذلك ظلم  
السلطان في حقهم فينبغي أن لا يظلمهم وإن كان لا يمتنع من الظلم رقائنت تلك الطائفة  
السلطان فلا ينبغي للقدس أن يعبوهم ولا أن يمينوا السلطان وإن لم يكن ذلك لأجل أنه  
ظلمهم ويكفهم قالوا الحق معنا ودعوا الولاية للسلطان أن يقتلهم وللدس أن يمينوه كما في  
اسراجيه، يجوز قتلهم بكن ما يجوز به قتال أهل الحرب كالرمي بالنبل والمجسق وإرسال الماء  
والسار عليهم والبيت بالليل كذا، في النهاية، في التجريد ولا يقتل من كان مع أهل البغي من  
النساء والصبيان والشيوخ والعبيات ولو أسر عبيد من أهل البغي وهو يقتل مع مولاه قتل وإن  
كاد يخدمه لم يقتل ولكن يحبس حتى يروى البغي ولو قاتل النساء قتل كذا في التواريخ،

البغي إذا كان ذا رحم محرم من العدل فإنه لا يباشر العدل قتله إلا دفعاً عن نفسه ويحل له أن يقتل دابته ليرجل البغي فقتله غيره كذا في السراجة، لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على حربهم فقاتلوا معهم أهل العدل لا يكون ذلك نقضاً لعهدهم وما أصاب أهل الذمة من قتل أو جراحة أو مال متا أو أصبتا منهم في ذلك فلا ضمان كما في حق أهل البغي وقال محمد رحمه الله تعالى: أهل البغي إذا كثروا في عسكرهم فقتل رجل منهم رجلاً فلا قصاص على القاتل قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير أيضاً في أهل البغي: إذا غلبوا على أهل المصر فقتل رجل من أهل البغي رجلاً من المصر عمداً ثم ظهرنا على ذلك المصر يقتصر له منه ومعنى المسألة أنهم غلبوا ولم يجر فيها حكمهم حتى أزعجهم إمام أهل المصر فاما إذا جرى فيها حكم أهل البغي فقد انقطعت ولاية أهل العدل ومنعتهم فلا يجب شيء بقتل الرجل من أهل المصر قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: أيضاً في رجل من أهل العدل قتل باغياً والقاتل وارثه ورثته وإن قتله البغي فقتل البغي كقتل على الحق حين تلت وأنا الآن على الحق أورثه منه وإن قال: قتلته وأنا أعلم أنني على باطل يوم قتله لم أورثه منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط، من قتل من أهل البغي فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ومن قتل من أهل العدل فإنه يفعل به ما يفعل بالشهيد وحكمه حكم الشهيد كذا في شرح الطحاوي، أهل البغي إذا أخذوا العشر والخراج لا يؤخذ ثانياً ثم إن كان صرف أهل البغي ما أخذوه في وجهه فلا إعادة عليهم قضاء ولكن يغنى أرباب الأموال أن يحميوا ذلك فيما بينهم وبين الله تعالى ولكن قال مشايخنا: لا إعادة عليهم في الخراج ديانة أيضاً وكذلك لا إعادة عليهم أيضاً في العشر إذا كان أهل البغي فقراء كذا في غاية البيان، ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكرهم ولا بأس ببيعه بالكوفة ممن لم يدر أنه من أهل الفتنة وهذا في نفس السلاح فاما ما لا يقاتل به إلا بصناعة كالحديد فلا بأس به كذا في الكافي.



## كتاب اللقيط

وهو في الشريعة اسم لحبي مولود طرحه أهله خوفاً من البينة أو خوفاً من تهمة الرنا، مضيقه أثم ومحرزه غلام، والالتقاط مدحوب إليه وإن غلب على ظنه ضياعه كان رجده في الماء أو بين يدي سبع فواجب، وللقيط حر ووليه السلطان حتى إن الملتقط إذا روجه امرأة أو كانت جارية فزوجه من آخر لم يحز كذا في حرمة الممتن، ولا يأخذه منه أحد ولو دفعه هو إلى غيره ليس به أن يترده كذا في التبيين، عقله ونفقته في بيت مال المسمين كذا في المحيط، وإذا وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له وكذا إذا كان مشدوداً على دابة وهو عليها وأما إذا كان موضوعاً بقربه لم يحكم له به ويكره لقطه وإن وجد للقيط على دابة مهمل كذا في الجوهرة النيرة، ونفقته في ذلك المال بأمر القاضي لملكته أن ينفق عليه مه وقيل: ينفق بغير أمره أيضاً وهو مصدق في نفقة مثله كذا في المحيط، ولأوله بيت المال حتى أنه إذا مات من غير وارث ولا مولى به فتركته لبيت المال كذا في حرمة الممتن، إذا جاء الملتقط بالقيط إلى القاضي وطلب من القاضي أن يأخذه منه فللقاضي أن لا يصدق في ذلك يدور البينة لأنه يدعي نفقته ومؤنته في بيت مال المسلمين ومتى أقام البينة فالقاضي يقبل بيته من غير حصص حاضر وإذا قبل القاضي بيته إن شاء قبض القليط وإن شاء لم يقبضه ولكنه يولي من تولى ويقول قد التزمت حفظه فالتزم وما التزمت وقد إذا لم يعلم القاضي عجزه عن حفظه والإنفاق عليه فاما إذا علم فالأولى أن يأخذه ويضمه على يد رجل لحفظه فإن جاء الأول وسأل القاضي أن يرده عليه فالقاضي بالخيار إن شاء رده وإن شاء لم يرده بخلاف ما لو التقت لقيطاً فجاء آخر واشترعه من يده ثم اختصما فالقاضي يدفعه إلى الأول وإن وجد العبد لقيطاً ولم يعرف ذلك إلا بقوله والمولى يقول لعبد: كذبت بل هو عبدي فإن كان العبد محجوراً عليه فالقول قول مولى وإن كان مادوناً له فالقول قول العبد كذا في الصهرية، برأى القليط أنه عبد فلان فإن كذبه فهو حر وإن صدقه فإن لم تجر عليه أحكام لأحرار مثل قبول الشهادة وضرب فاذقه وغير ذلك يصح إقراره وإلا فلا كذا في السراجية، يثبت عليه من واحد إذا ادعاه ولم يدعه الملتقط وقيل: يصح حي حق السب دون إبطال اليد للملتقط والأصح الأول وإن ادعاه فدعوة الملتقط أولى وإن كان دميلاً وآخر مسلماً كذا في التبيين، فلو كان المدعي دميلاً فهو ابنه وهو مسلم ولو ادعاه مسلم ودمي يقضي للمسلم وإن كانا مسلمين يقضي لمن أقام البينة فلو أقام يقضي بهما ولو لم يقيم وبكى وصف أحدهما علامات على جسده أصاب والآخر لم يصف يجعل ابناً للواصف كذا في السراجية، ولو لم يصف كل واحد منهما فإنه يجعل بينهما كذا في غاية البيان، ولو وصف أحدهما وأصاب في بعض ما وصف وأخصا في البعض فهو ابنتهما ولو وصف وأصاب أحدهما دون الآخر لقضى لبيد أصاب وكذلك لو قال أحدهما هو علام وقد الآخر هو جارية يقضي لبيد أصاب هو تفرد رجل بالدعوة وقال هو غلام فإذا هو جارية أو قال هو جارية فإذا هو غلام لا يقضى له أصلاً كذا في المحيط، إذا ادعى اللقيط رجلاً ادعى أحدهما أنه ابنه والآخر أنه بنته

فإذا هو حشى فإن كان مشكلاً قضى به بينهما وإن لم يكن مشكلاً وحكم بكونه ابناً لله  
للدي ادعى أنه ابنه كذا في السراخانية، ولو كان المدعي أكثر من اثنين فمن أبي حنيفة رحمه  
الله تعالى أنه جوز إلى الخمسة كذا في السراجية، امرأة ادعت أنه ابنها فإن صدقها زوجها أو  
شهدت له القابلة أو قلمت البينة صحب دعورها وإلا فلا وشهادة العابلة إنما يكتفى بها قريب إذا  
كان لها روح مكر للولادة أما إذا لم يكن لها روح فلا بد من شهادة رجلين هكذا في البحر  
الرائق، وإن ادعت أنه ابنها من الزنا يقضي به كذا في السراجية، وإن ادعاه امرأتان فعلى قول أبي  
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يثبت النسب من واحدة منهما وأما على قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى فالنسب يثبت من المراتين ولكن لا بد له من حجة عند التعارض والتعارض،  
والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حفص وعلى رواية أبي سليمان الحجة شهادة رجلين  
أو رجل وامرأتين فإن أقاموا ذلك يثبت النسب مهما وما لا فلا وفي الحاشية وإن أقامت إحداهما  
رجلين والأخرى امرأتين يجعل ابناً لتي شهد لها رجلان وفي شرح الطحاوي وإن أقامت  
إحداهما البينة دون الأخرى فإنه يجعل ابناً للتي قلمت لها البينة ولو دعت امرأتان اللقيط وكل  
واحدة منهما تقيم البينة على رجل عني حدة بعبه ابنها ولدته له قال أبو حنيفة رحمه الله  
تعالى يصير ولدهما من الرجلين جميعاً وقال: لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين كذا، في  
التتارخانية، لو دعاه رجل أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى آخر أنه عبه وأقاما للبينة قصي  
للذي ادعى بنوته وإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة وادعى الآخر أنه ابنه من هذه  
المرأة الأمة قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ولو أقام كل واحد منهما بينة أنه ابنه من  
هذه الحرة عين كل واحد منهما امرأة أخرى قضى بالولد بينهما وهل يثبت نسب الولد من  
المراتين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يثبت وعلى قولهما لا يثبت كذا في المحيط،  
رجلان ادعيا نسب اللقيط وأقاما البينة وأرحت بينة كل واحد منهما يقضي لمن يشهد له من  
الصبي فإن كان من الصبي مشتبهاً لم يوافق كلاً من التتارخانيين فعلى قولهما يسقط اعتبار  
التاريخ ويقضي به بينهما باتفاق الررايات وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر  
خواهر راده رحمه الله تعالى أنه يقضي به بينهما في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان  
يقضي لأقدمهما تاريخاً، وفي السراخانية أنه يقضي به بينهما في عامة الروايات وهو الصحيح  
كذا في البحر الرائق، وهكذا في المحيط، إذ كان الصبي في يدي رجل يدعي أنه ابنه ويقوم على  
ذلك بينة ويقوم رجل آخر بينة أنه ابنه قصي لصاحب اليد، صبي في يدي امرأة ادعت امرأة  
أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك بينة امرأة وادعت نتي في يديها الصبي أنه ابنها وأقامت على  
ذلك بينة يقضي للتي في يديها ولو شهدت لصاحبة اليد امرأة وشهد للخارجة رجلان قصي  
للخارجة، صبي في يدي رجل وحر تحت حرة أقام بينة أنه ابنه من امرأته هذه وأقام الذي في  
يديه بينة أنه ابنه إلا أنه لم ينسب إلى أمه فإنه يقضي بالولد للمدعي، ويثبت نسبه من ذمي إن  
ادعاه ويكون اللقيط مسلماً إن لم يكن في مكان أهل الذمة وهذا استحسان كذا في التبيين،  
ولبن الذمي اللقيط إنما يكون مسلماً إذا لم يقيم بينة أنه ابنه فإن برهن بشهود مسلمين قضى له  
به وصار ثبته في دية وإن أقام بينة من أهل الذمة لا يكون دمية كذا في البحر الرائق، والمعتبر هو

المكان وقد اختلف المشايخ فيه فحاصله ان هذه المسألة على أربعة أوجه: أحدها: ان يجهده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد أو العرية أو المصر للمسلمين فيكون مسلماً. والثاني: ان يجهده كافر في مكان اهل الكفر كابيعة والكبيسة وقريه من قراهم فيكون كافراً. والثالث: ان يجهده كافر في مكان المسلمين، والرابع: ان يجهده مسلم في مكان للكافرين ففي هذين القصين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط العبرة للمكان هكذا في التبيين، وعليه جرى انفدوري وهو ظاهر الرواية كذا في النهر الفاني، لو ادرك اللقيط كافراً ان كان لملتقط وجده في مصر من امصار المسلمين فإنه يحبس ويجبر على الإسلام وهو الصحيح كذا في حرة المفتين، وكل من حكم بإسلامه تبعاً إذا بلغ كافراً يجبر على الإسلام ولكن لا يقتل استحساناً كذا في المحيط، ويشتبه من عبد إذا ادعاه ويكون الولد حراً ولو قال العبد: هو ولدي من زوجي وهي أمة فصدقه بولاه ثبت نسبه ويكون حراً عند محمد رحمه الله تعالى والمسلم احق من الذمي عند الترخ إذا كان حراً وان كان عبداً فالذمي أولى ولا يرق اللقيط إلا ببيعة ويشترط ان يكون لشهود مسلمين إلا إذا اعتبر كافراً بوجوده في موضع اهل الدمة، وكذا إذا صدقه اللقيط قبل ليلوع لا يسمح بصدقه بخلاف ما إذا كان صغيراً في يد رجل فادعى انه عبده وصدقه العلامة فإنه يكون عبداً له وإن لم يدرك وإن صدقه بعد الإدراك ينظر فإن كان بعدما أجرى عليه شيء من أحكام الاحرار من قبول شهادته وحذ قاده لا يصح إقراره بالرق كذا في التبيين، لو كان للقيط امرأة فاقترت بالرق لرجل فصدفها ذلك الرجل كانت أمة له إلا أنها إذا كانت تحت روح لا يقبل قوله في إبطال النكاح بخلاف ما لو اقترت أنها بنت أبي الروح فصدفها أهر الروح فإنه يثبت النسب ويبطل النكاح فإن اعتصم المهر به وهي تحت روح لم يكن لها خيار العتق، ولو كان للروح علمها واحدة فاقترت بالرق بهصير طلاقها فتبين لا يملك الروح عليها إلا مطلقه واحدة ولو كان طلقها فتبين ثم اقترت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة إذا اقترت بالرق بعدما مضت حيضتان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة، لو ادعى المنتقط ان اللقيط عبده بعدما عرف انه لقيط لا يقبل قوله إلا بحجة وإذا مات لقيط وترك مالا أو لم يترك فادعى رجل بعد موته انه لبي لا يصدق إلا بحجة كذا في فتاوى قاضيهان، وفي الدخيرة صبي في يدي رجل لا يدعي أقامت امرأة بية أنها ولده ولم يسم أباه وأقام رجل بية انه لبي ولد على فراشه ولم يسم أمه فإنه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ويجعل كأنها ولده على فراشه وكذلك لو كان الصبي في يد هذا الرجل أو يد هذه امرأة وبقي المسألة بحال فإنه يجعل ابن هذا الرجل من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد، صبي في يدي رجل من اهل الدمة يدعي انه لبي وجاء رجل من المسلمين وأقام بية من المسلمين او من اهل الدمة انه بنته وأقام الذي في يده بية من المسلمين انه ابنه فضي للذمي ويرجح الذمي على المسلم بحكم يده كذا في التتارخانية، لو أدرك اللقيط ووالى رجلاً جاز ولاؤه فإن كان حياً حباه فعمله على بيت المال ثم لو ولى رجلاً لا يصح ولاؤه ولا يملك المنتقط على اللقيط ذكرها كان اللقيط أو أنتى تصرفاً من بيع أو شراء أو نكاح أو غيره وإنما له ولاية الحفظ لا غير وليس له ان يحتسب فإن فعل وهلك من ذلك كان صدمته وللملتقط ان ينقل اللقيط حيث شاء كذا في فتاوى قاضيهان، ولا يجوز ان يؤجره ذكره في

الكراهية وهو الأصح كذا في التتارخانية، فإن وجد مع القبط ما في أمر القاضي المنتقط أن ينفق عليه من ذلك المال فاشترى له من طعام أو كسوة فذلك جائز وإذا مثل القبط خطأ نجب لدية على عاقلة القاتل وتكون له من مال المسلمين وإن قتل عبداً فصالح الإمام المائل على الدية جاز ولو عما عن القاتل لا يجوز ولو أراد أن يقتل القاتل فله ذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وإذا اتفق المنتقط على القبط من مال نفسه إن اتفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وإن اتفق بأمر القاضي إن كان القاضي أمره بالإتفاق على أن يكون ديناً عليه فإن ظهر له أب كان المنتقط حق الرجوع على أبيه وإن لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه إذا كبر وإن كان القاضي أمره بالإتفاق ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية والأصح ما ذكر في ظاهر الرواية كذا في القبط، إذا أدرك القبط وتزوج امرأة ثم أقر أنه عيد لقلان ولأمراته عليه صدق مصداقها عليه لآرم ولا يصدق على إبعاله وكذا لو استدان ديناً أو بايع إنساناً أو كفّل كفّالاً أو وهب هبة أو تصدق بمصدق وسلم أو كاتب عبده أو دبره أو اعتقه ثم أقر أنه عيد لقلان لا يصدق في إبطال شيء من ذلك كذا في فتاوى قاصيخان.

## كتاب اللقطة

هي مال يوجد في الطريق ولا يعرف له مالك بعينه كذا في الكافي، التقاط اللقطة على نوعين: نوع من ذلك يفترض وهو ما إذا خالف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما إذا لم يخف ضياعها ولكن يباح أخذها أجمع عليه لعلماء واختلفوا فيما بينهم أن التارك أفضل أو الرفع ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى أن الرفع أفضل كذا في المحيط سواء كانت اللقطة دراهم أو فضة أو عروضاً أو شاة أو حملاً أو بطلاً أو عرساً أو إبلًا وهذا إذا كان في الصحراء فإن كان في القرية فترك البداية أفضل، وإذا رفع اللقطة يعرفها فيقول التقطت لقطة أو وجدت ضالة أو عندي شيء فمن سمعته يطلب دلوه عليّ كذا في فتاوى قاضيه خان، ويعرف الملتقط اللقطة في الأسواق والشوارع منة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك هو الصحيح كذا في مجمع البحرين، ولقطة الحبل والحرم سواء كذا في خزانة المفتين، ثم بعد تعريف المادة المذكورة الملتقط مخير بين أن يحققها حسبة وبين أن يتصدق بها فإن جاء صاحبها فامضى الصدقة يكون له ثوابها وإن لم يحضرها ضمن الملتقط أو المسكين إن شاء لو هلك في يده فإن ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير وإن ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط وإن كانت اللقطة في يد الملتقط أو المسكين قائمة أحدهم منه كذا في شرح مجمع البحرين، كل لقطة يعلم أنها كانت لذمي لا ينبغي أن يتصدق ولكن يصرف إلى بيت لئال لنواب المسلمين كذا في السراجية، ثم ما يجده الرجل نوعان: نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالسوى في مواضع متفرقة وقشور الرمان في مواضع متفرقة وفي هذا الوجه له أن يأخذها وينتفع بها إلا أن صاحبها إذا وجدها في يده بعدما جمعها فله أن يأخذها ولا تصير ملكاً للأخذ هكذا ذكر شيخ الإسلام قوامه رحمه الله وشمس الأئمة المرحومين رحمهما الله تعالى في شرح كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدوري في شرحه، ونوع آخر: يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض وأشباهها وفي هذا الوجه له أن يأخذها ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها إلى صاحبها، وقشور الرمان ولنوى إذا كانت مجتمعة فهي من النوع الثاني، وفي غصب أسوازل إذا وجد جوزة ثم أخرى حتى بلغت عشرة وأصار لها قيمة فإن وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني بلا خلاف وإن وجدها في مواضع متفرقة فقد احتبف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى: والمختار أنها من الثاني، وفي فتاوى أهل سمرقند الخطيب الذي يوجد في الماء لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كان له قيمة وكذلك التفاح والكمثرى إذا وجد في نهر جار لا بأس بأخذه والانتفاع به وإن كثرة إذا مر في أيام الصيف بشمار ساقطة تحت الأشجار فهذه المسألة على وجوه: إن كان ذلك في الأمصار لا يسمعه التناون منها إلا أن يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك إما نصاً أو دلالة بالعادة وإن كان في الحائط والثمار مما يبقى كالجوز ونحوه لا يسمعه أن يأخذه ما لم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ومنهم من قال: لا بأس به ما لم يعلم السهي إما صريحاً أو دلالة

وهو المختار وإن كان ذلك في الرسائل التي يقال بالفارسية، بهر دسته وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسهه إلا إذا علم الإذن وإن كان ذلك من الثمار التي لا تبقى بيسه إلا إذا خلاصه لم يعلم السهي وهذا الذي ذكرنا كله، إذا كانت الثمار ساقطة تحت الأشجار فاما إذا كانت على الأشجار فالأفضل أن لا يأخذ في موضع ما إلا يؤذن بذلك، ولا إذا كان موضعاً كثيراً الثمار يجمع له لا يثنى عليهم ذلك فيسهه الأكل ولا يسهه لحمل كذا في المحيط، وإن كانت اللفظة شيئاً إذا حصى عليه يوم أو يومان يسهه من كان قليلاً بحر حب السب ومثلاً يأكلها من ساعته غيباً كان أو فقيراً وإن كان كثيراً يسهه بأمر العاصي ويحفظ ثمنها وإن كانت اللفظة مما يحتاج إلى السعة إن كان شيئاً يمكن إيجاره يؤجره بأمر القاضي وينفق عليه من الأجر كذا في فتاوى قاصحاب، وإن لم تكن لها منفعة أو لم يجد من يسهها وخاف أن تستغرق السعة فيسبها بأمر ويحفظ ثمنها كذا في فتح القدير، وإذا جاء صاحبها وطبها معها إياه حتى يوفي السعة أي أنفق عليها كذا في التبيين، وما أنفق المنتقط على اللفظة يجره من لحاكم مهر تبرع كذا في الكافي، وإذا كان القاضي يكره ديناً وصورة إذن القاضي أن يقول له، أنفق على أن يرجع مهر امره به ولم يقل على أن ترجع لا يكون ديناً وهو لأصح كذا في البحر الرائق، ولا يأمره بالإعاق حتى يقوم اليه أنها لقطة عنده في الصحيح، وإن عجز عن إقامة بيعة يأمره بالإعاق عليها مبدأً بأن يقول هو جماعة من الثقات إن هذا ادعى أن هذه لقطة ولا أدري أهو صادق أم كاذب وطلب أن أمره بالإعاق عليها عاهدوا أي أمرته بالإعاق عليها إن كان الأمر كذا يقول وإنما يأمره بالإعاق عليها يومين أو ثلاثة بقدر ما يقع عنده ثم لو كان المالك حاضراً يظهر كذا في التبيين، فإذا لم يظهر يؤمر ببيعها وإذا باعها أعطى المنتقط ما أنفق في اليومين أو لثلاثة كذا في فتح القدير، إن باع القاضي نفسه أو باع المنتقط بأمر القاضي ثم حضر صاحبها لم يكره إلا الثمن وإن باعها بغير أمر القاضي ثم حضر صاحبها وهي قائمة في يد المشتري كان لصاحبها الخيار إن شاء أجاز البيع وأحد الثمن وإن شاء أبطل البيع وأحد عين ماله، وإن كانت قد هلك فملك فالحق بالخيار إن شاء ضمن البائع وعند ذلك ينفق لبيع من جهة البائع في ظاهر الرواية وبه أخذ عامة المشايخ كذا في المحيط، ويتصدق بما راد على العينة كذا في فتح القدير، وإن شاء ضمن المشتري قيمتها ورجع بالنقص على البائع كذا في المحيط، رجس أحد شاة أو بغيراً بأمر القاضي أن ينفق عليها ثم هلكت الله به كذا في فتح القدير، وإن كان يصرق اللفظة إلى نفسه بعد لتعريف كذا في محيط، وإن كان المنتقط غيباً لا يصرقها إلى نفسه بل يتصدق على أحبي أو أهله أو ولده أو زوجته إذا كانوا فقراء كذا في الكافي، لا سماع باللفظة بعد المدة جازر للعبي إذا كان الإمام على وجه يكون قرصاً كذا في عاين، من وجد لفظة عرساً أو نحوه فلم يجد صاحبها وهو محتاج إليها فباعها وأنفق ثمنها على نفسه ثم أصاب ماله لم يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق هو مختار كذا في التمهيد، لللفظة مائة إذا شهد المنتقط له بأخذها ليحفظها فبذلها على صاحبها فهو هلك بغير صبح منه لا ضمان عليه وكذا إذا صدقه المالك في قوله إنه أخذها ببذلها ولو أقر أنه أخذها لنفسه ضمنها بالإجماع وإن لم يشهد وقال

أخذتها للرد للمالك وكذب المالك بضمن عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير، إن لم يجد أحد، يشهده عند الربع أو خاف أنه لو أشهد عند الربع بإحده منه ظالم فترك الإشهاد لا يكون ضاماً وإن وجد من يشهده فلم يشهد حتى جاوره صم لأنه ترك الإشهاد مع القدرة عليه كذا في فتاوى قاضيه خان، إن أشهد أنه التقط لقطة أو ضالة أو قال عدي لقطة عن سمعته يصبب لقطه فديره عليّ فلم جاء صاحبها قال: قد هكت فهو مصدق ولا ضمان عليه ولو وجد لفطرس أو ثلاثة وقد من سمعته يربد لقطة قد لوه عليّ فهذا تعريف للكل ولا ضمان إن هلك الكل عنده، في فتاوى أهل سمرقند إذا وجد لقطة في طريق أو مفازة ولم يجد أحداً، يشهده عليه عند الأحد قال يشهد إذا طهر بمن يشهد عليه فإذا فعل ذلك لا يضمن كذا في الخبط، ولا يضمن الملتقط إلا بالتعدي عليها أو بالمتنع عند الطلب كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال الرجل: وجدت نقطة وصاعت في يدي وقد كنت أخذتها لأرد، على المالك وأشهدت بذلك وصاحبها يقول ما كانت لقطة وإنما وصعتها بنفسي لأرجع وأخذها فإن كان الموضع الذي وجدها فيه ليس بقرية أحد أو كان في الطريق فالقول قول الملتقط إذا حلف أنها صاعت عنده وإن كان لا يدري ما قصتها صم الملتقط وإن كان قال الملتقط أخذتها من الطريق وقال صاحبها أخذتها من منزلي ضمن كذا في خزانة المفتين، وإن وجدها في دار قوم أو دهلهم أو في دار مارة ضمن إذا كان صاحبها وصعتها لأرجع وأخذها، وفي الأصل إذا قال المالك: أخذت مالي عصياً وقال الملتقط: كانت لقطة وقد أخذتها لك الملتقط صام من غير تفصيل، وإذا كانت النقطة في يد مسلم فادعاه رجل وأقام عليها البيعة وأقر الملتقط بذلك أو لم يقر ولكن قد لا أردا عليك إلا عند القاضي بله ذلك وإن ماتت في يده عند ذلك فلا ضمان، وإذا كانت اللقطة في يدي مسلم فادعاه رجل وأقام على ذلك شاهدين كافرين لا تقبل هذه الشهادة وإن كانت النقطة في يدي كافر وبقي مسألة بحالها فكذلك قياساً وفي الاستحسان تقبل الشهادة وإن كانت في يدي كافر ومسلم لم تجز شهادتهما على أحد منهما قياساً وفي الاستحسان جازت الشهادة على الكافر وقضى بما في يد الكافر كذا في الخبط، إذا أقر بمقطة لرجل وأقام رجل آخر البيعة أنها له يقضي بها لصاحب البيعة كذا في فتاوى قاضيه خان، لو ادعى للقطه رجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالخيار إن شاء دفع إليه وأخذ كميلاً وإن شاء طلب منه البيعة كذا في السراجية، ولو دفعها إليه بإحدية ثم جاء آخر وأقام البيعة أنها له فإن كانت اللقطة قائمة في يدي الأول بأخذها صاحبها منه إذ قدر ولا شيء على الآخر وإن كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها فصاحبها بالخيار إن شاء صم الآخر وإن شاء صم الدافع وذكر في الكتاب إن كان الملتقط دفع بقضاء فاض لا ضمان عليه وإن كان الدافع يعير قضاء ضمن كذا في فتاوى قاضيه خان، لو أقر الملتقط باللقطة لرجل ودفعها بغير قضاء ثم أقام آخر البيعة أنها له ضمن أيهما شاء وإن كان الدافع بقضاء في روية لا يضمن قيل: هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في السراجية، رجل التقط لقطة يعرفها ثم أعادها إلى المكان الذي وجده فيه ذكر في الكتاب أنه يبرأ عن الضمان ولم يفصل بين ما إذا تحول عن ذلك المكان ثم أعادها إليه وبين ما إذا أعادها قبل أن يتحول قال ابن علقمة أبو جعفر رحمه الله

تعالى : إنما بهراً إذا أعادها قبل التحول أم إذا أعادها بعدما تحول يكون ضامناً وإليه أشار المحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا إذا أخذ اللقطة ليعرفها فإن كان أحدها لياكتفيا به بهراً عن الضمان ما لم يدفع إلى صاحبها وهو كما لو كسبت دابة مركبها ثم نزل عنها وتركها في مكانها عني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامناً ومنها إذا كانت اللقطة ثوباً فلبسه ثم سرع وأعادته إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا إذا لبس كما يلبس الثوب عادة أما إذا كان قميصاً فوضع على عاتقه ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً وكذا الاختلاف في الخاتم فيما إذا لبسه في المختصر يستوي في اليمنى واليسرى أما إذا لبسه في أصبع أخرى ثم أعاده إلى مكانه فلا يكون ضامناً في قولهم وإن لبسه في خصره على خاتم فإن كان الرجل معروفاً أنه يشتغل بخاتمين فهو على هذا الخلاف وإلا فلا يكون ضامناً في قولهم إذا أعاده إلى مكانه قبل التحول ومنها إذا نقلد بسيف ثم نزع وأعادته إلى مكانه فهو على هذا الخلاف وكذا إذا كان متقدماً بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالاً وإن كان متقدماً بسيفين فتقلد بهذا السيف أيضاً ثم أعاده إلى مكانه لا يكون ضامناً في قولهم كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا كان في المقبرة حطب يجوز للرجل أن يحتطب منها وهذا إذا كان يابساً أما إذا كان رطباً فمكره وإذا سقط في الطريق في أيام بصنع القز ورق شجر التوت فليس له أن يأخذه وإن أخذه ضمنه لأنه ملك مستلح وإن كان شجرة لا ينتفع بورقها له أن يأخذها، رجل القى شاة ميتة على الطريق فجاء آخر وأخذ صوفها أكان له أن ينتفع به ولو جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ الصوف منه ولو سلخها وبيع حلدتها ثم جاء صاحب الشاة بعد ذلك كان له أن يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه كذا في حرقاة المفتين، مبطخة بقيت فيها البصاطيع فانتهبها الناس قال القليوبي بكر : إذا تركها أهلها لياخذ من شاء من ذلك فلا بأس به كذا في التتارخانية، سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل وأخذ ثوبه ليحفظه لا ضمان عليه لأن ذلك الثوب بمنزلة اللقطة وإن أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من يده أو كيساً من وسطه أو درهماً من كفه وهو يخاف الضياع فأخذه ليحفظه كان ضامناً إذا اجتمع في الطاحونة من دقائق الطحين قال بعضهم : يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم : ليس له ذلك وهذا أحسن ويكون ذلك من سبقت يده إليه بالرفع، وما يجتمع عند أدهانين في إنائهم من الدهن يقطر من الأوقية فهو على وجهين : إن كان الدهن يسيل من حدرج الأوقية فذلك يكون للدهان لأن ذلك ليس بجميع وإن كان الدهن يسيل من داخل الأوقية أو من الداخل والخارج أو لا يحسم فإن زاد الدهان لكل مشتري شيئاً مما يقطر يكون للدهان وإن لم يزد لا يطيب ويصدق به ولا ينتفع به إلا أن يكون محتاجاً، قوم أصلوا بعيراً مذبوحاً في طريق البادية إن وقع في غنهم أن صاحبه أباحه للناس لا بأس بأخذه وأكده، رجل فبح بعيراً له وأذن بانهائه جاز ذلك، رجل نشر سكرأً فوقع في حجر رجل فأخذه رجل آخر منه جاز له أن يأخذ إذا لم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وإن كان فتح ليقع فيه السكر فأخذه غيره لا يكون المأخوذ للأخذ، ولو دفع إلى رجل دراهم وأمره أن يثرها في عرس أو نحوه فثرها ليس له أن يلتقط ولو دفع للممور إلى غيره ل يثرها لم يكن للممور أن يدفع إلى غيره ولا أن يحبس منها شيئاً لنفسه وفي السكر له أن



يحبس وله أن يدفع إلى غيره ليمر وبعد ما نشر لثاني كان للسامور أن يلتقط كذا في فتاوى قاصمجان، وضع طستا على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ورفع ذلك فتدعوا إن وضع صاحب الطست الطست لذلك فهو له لأنه أحرقه وإن لم يصمه بذلك فهو للرافع لأنه مباح غير محرر، رجلان لكل واحد منهما مثلجة فأخذ أحدهما من مثلجة صاحبه ثلجاً وجعله في مثلجة نفسه فإن كان الماخوذ منه قد اتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى أن يجتمع فيه فله الماخوذ منه أو يأخذ من مثلجة الآخر إن لم يكن حلقه الآخر بعيره أو يأخذ قيمته يوم حلقه إن حلقه بعيره وإن كان الماخوذ منه لم يتخذ موضعاً يجتمع فيه الثلج بل كان موضعاً يجتمع فيه الثلج فأخذ الآخر من الحيز الذي في حده صاحبه لا من الثلجة فهو له وإن أخذه من الثلجة كان غاصباً ورد على الماخوذ منه عين ثلجه إن لم يكن حلقه بمثلجته أو قيمته إن كان حلقه كذا في المتأوى الكبير، رجل دخل أرض اقوام يجمع السرقين والشوك لا بأس به وكذا من دخل أرض رجل للاحتشاش أو لالتقاط السيلة إن تركها صاحبها فصار بركة كالإباحة فليل إن كانت الأرض لليتامي إن كان لو استأجر على ذلك أجراً يبقى للصبي بعد مؤنة الأجر شيء ظهر فلا يجوز تركه وإن كان لا يفضل منه أو فضل شيء قليل بما لا يقصد إليه فلا بأس بتركه ولا بأس لغيره أن يلتقط ساحة بمضاء بطرح فيها أصحاب السكة التراب والسرقين والرماد ويحرقه حتى اجتمع من ذلك كثير فإن كان أصحاب السكة طرحوها على معنى الرمي لها وكان صاحب الساحة هي الساحة لذلك فهي له وإن كان لم يهين الساحة لذلك فهي لمن سبق عليها بالرفع، حمام بري دخل دار رجل ففرخ فيها فجاء آخر وأخذه وإن كان صاحب الدار رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار وإن لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذه ولو كان له حمام وجاء حمام آخر ففرخ فلصاحب الأثر فرحها، يكره إمساك الحمامات إن كان يضر بالناس ومن اتخذ برج الحمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويصونها ولا يتركها بعير علف حتى لا يتضرر بها الناس فإن ختلط بها حمام أهلي لغيره لا يميني به أن يأخذه وإن أخذه يطلب صاحبه فإن لم يأخذه وفرح عنده فإن كانت الأم عربيه لا يعرض لفرخه فإنه لغيره وإن كانت الأم لصاحب البرج والغريب ذكر فالفرخ له لأن الفرخ والبيض لصاحب الأم فإن لم يعلم أن في برجه غريباً لا شيء عليه كذا في حراثة المعين، من أخذ بازي أو شبهه في سواد أو مصر ومي رجله تبر وجلاجل وهو يعرف أنه أهلي فعليه أن يعرف بيده على أهله وكذلك إن أخذ ظبياً في عقه قلادة كذا في المخطوط، رجل قاطع دار سنون معنونه فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعه للقاطع قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: يكون السرقين لمن هيأ مكانه فإن لم يفعل ذلك وأخذ منها فهو لمن سبق برميها وقال القاضي الإمام أبو علي اسفندي رحمه الله تعالى: هو لمن سبقته يده وإن لم يهين مكانه حتى قال: لو أن رجلاً صرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرقنها لمن سبقته يده إليه، رجل له دار يؤجرها فجاء إنسان يلهل وأدخ في داره واجتمع من ذلك بحر كثير قالوا إن ترك صاحب الدار على وجه الإباحة ولم يكن من رآه أن يجمع لكل من أخذه فهو أولى به لأنه مباح وإن كان من رأى صاحب الدار أن يجمع السرقين والبعير فصاحب الدار أولى، امرأة

وضعت ملاءنها فجاءت امرأة أخرى ووصفت ملاءنها ثم جاءت الأولى وأحدث ملاءة ثانية ودعيت لا يثبتني لثانيتها أن تستمع بملاءة الأولى لأنه استماع بثلث العير فإن أرادت أن تستمع بها قالوا يسعي أن تستصدقني هي بهذه الملاءة عسى أيتها إن كانت فقيرة على بية أن يكون ثواب الصدقة بصاحبته إن رضيتم ثم ذهب الأبهة الملاءة منها فبسطها الاستماع بها لأنها بمنزلة اللقطة وإن كانت غيبه لا يحل الاستماع بها وكذا الجواب في المكعب إن سرق وترك له عوض، رجل التقط لقطة فصاعته من موجدتها في يد غيره فلا حصومه به وبس ذلك الرجل، رجل غريب مات في دار رجل ولمس له وارث معروف وحلف ما يساوي حمسه تراهم وصاحب الدار فقير لم يكن به أن يستصدق بهذا المال عسى نفسه لأنه ليس بمنزلة اللقطة، رجل عاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع إليه مالاً ليعمرها ثم فقد الدافع منه أو يحفظ المال وليس له أن يعمر الدار إلا بإذن الحاكم كذا في فتاوى قاصيخان، ذكر أبو الليث في العمود رجل سبب ذلمته فأخذها إنسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فإذ قال عبد التسيب جعلتها لمن أحدهم فلا سبيل بصاحبها عليها وإن لم يقل ذلك له أن يأخذها وكذلك فيس أرسل صيداً له هكذا ذكره بعض مشايخنا وإن احتلها قال قول قول صاحبها مع يمينه كذا في محيط السرخسي.

## كتاب الإباقي

واحد الآبق إذا قدر على لأحد فالاخذ أولى وأفضل كذا في السراجية، ثم له الخيار إن شاء حقه بنفسه إن كان بقدر عليه وإن شاء دفعه إلى الإمام فإذا دفعه إليه لا يقبض منه إلا بإقامة البيعة ثم يحبس الإمام تعزيراً له ويقر عليه من بيت المال كذا في التبيين، إن لم يأت به إلى السلطان وأمسك بنفسه بما له من الخيار في ذلك كما أن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وأبق عليه من عنده يرجع على ملكه إذ حضر إن أنفق عليه بأمر القاضي وإلا فلا وهو مختار كذا في الغياثية، واحتلوا في المضار فعيل أخذه أفضل وقيل: تركه أفضل وإذا رجع إلى الإمام لا يحبس وإن كان له متعة أجره ونفق عليه من أجرته كذا في التبيين، ولا يبيعه كذا في حرارة المفتين، قال الحاكم الشهيد في الكافي: وإذا أتى لرجل بالعبد فأحده السلطان فحبسه ودعاه رجس وأقام البيعة أمة عبده قال: يستحقه ما بعته ولا وهبته ثم يدفعه إليه ولا أحب أن يأخذ منه كفيلاً وإن أخذ منه القاضي كفيلاً لم يكن مسيقاً كذا في غاية البيان، ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل ينصب عنه حصصاً قال شمس الأئمة الخلويسي رحمه الله تعالى احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا: القاضي ينصب حصصاً ثم يقبل هذه البيعة وبعضهم قالوا: يقبل القاضي هذه البيعة من غير أن ينصب عنه حصصاً كذا في التتارحانية، وإن لم يكن لسلطاني بيعة وأقر العبد أمة عبده قال يدفعه إليه ويأخذ منه كفيلاً وإن لم يحيئ للعبد طالب قال: إذا طال ذلك باعه الإمام وأمسك حتى يحيئ طالبه ويقبض البيعة بأن العبد عبده فيدفع شمس ولا ينتفض بيع الإمام ويبقى عليه الإمام في مدة حبسه من بيت المال ثم يأخذه من صاحبه إن حضر ومن ثمنه إن باعه كذا في غاية البيان، ولا يؤاجر لأبق حواف الإباقي كذا في حرارة المفتين، إذا دفع الآبق يعير امر القاضي بإقرار العبد وبذكر العلامة ثم استحقه الآخر صمس الدفع ورجع على المدفوع إليه كذا في التتارحانية، رد الآبق يستحق الجعل استحساناً عندنا كذا في الكافي، من رد الآبق من مدة سفر وهي مسيرة ثلاثة أيام فيه أربعون درهماً وإن كانت قيمته أقل من أربعين وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في التبيين، إن أخذه في المصر أو خارج مصر أقل من مسيرة سفر يستحق الجعل على قدر الصاء والكان والصحيح أنه يجب الرضخ كذا في الفتاوى الغياثية، ثم إذا وجب الرضخ إن اصطلاح الراد والمردود عليه على شيء فلراد ذلك وإن احتصما عند القاضي بالقاضي بقدر الرضخ على قدر المكان هكذا قاله بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وتفسيره أنه يجب لراد من مسيرة ثلاثة أيام أربعون درهماً فيكون بإزاء كل يوم ثلاثة عشر درهماً ونسب درهم فيقضي بذلك إن رد من مسيرة يوم وإليه أشار في الكتاب، وفي البابيع وبه تأخذ وبعضهم قالوا: يعرض إلى رأي الإمام وهذا يسر بالاعتبار وفي الإبانة وهو الصحيح وفي العتابة وعليه الفتوى كذا في التتارحانية، قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل والحكم في رد الصغير كالحكم في رد الكبير إن رد من مسيرة السفر فيه أربعون درهماً وإن رده بما دون مسيرة السفر فله الرضخ

ويعرض في الكبير أكثر مما يرضع في الصغير إن كان الكبير أشدهما مؤنة فأنظر، وإن ذكر من  
الجوارح في الصغير محمود على ما إذا كان صغير يعرض الإتيان فما إذا كان صغيراً لا يعقل الإتيان  
فهو صال وراد اتصال لا يستحق الجعل ولو رد جارية معه وقد صغير يكون بيعاً لأنه فلا يرد  
على الجعل شيء وإن كان مراهق يوجب الثمن درهماً كذا في التبيين، وإن كان الأبى بين رجلين  
والجمل عيبت على قدر أنصاليهما فإن كان أحد المويين جاحضاً، وأخر عاتق فليبي محاصر  
بأحده حتى يعطيه جعله كله وإذا أعصاه لم يكن متفقاً وإن كان الأبى رجل والرد رجلاً  
والجمل بينهما على السواء كذا في المحيط، وإن كان الثمن واحد والعبد ثلثين فعليه جعلان كذا  
في شرح الصحاوي، وإن كان الأبى رهناً والجمل على مرتين وورد في حصة براهين وبعده سوء  
وهد إذا كانت قيمته مثل ثديين أو أقل منه فإن كانت أكثر بمقدار اثنين عليه وإتيان على  
لراهن كذا في الهدية، وحمل المصوب إذا أتى من يد المصوب على صاحب وإن كان الأبى  
خدمته لرجل ورفضه لآخر والجمل على صاحب الخدمة فإذا انقضت مدة الخدمة يرجع صاحب  
الخدمة بالمحمل على صاحب الرقبة أو يدع العبد فيه ولن جاء به بعد الأبى أن تمسكه حتى  
يستوفي الجمل وإن هبت في يده بعدما قضى القضي له بالإسلاك بالجمل أو قبل المرافعة إثبات  
لقاضي فلا ضمان ولا حمل وإذا صحح الذي جاء بالأبى مع مولاه من الجمل على عشرين درهماً  
جاء وإن صالح على خمسين درهماً وهو لا يعلم أن الجمل أصبح خارجاً بقدر أربعين وجعل  
العقل كذا في المحيط، إن كان موهوباً فعلى الموهوب له وإن رجع فهو هبة في هبة بعدما رد  
بعيد لرد إلى الموهوب كذا في الكافي، يجب للجمل في رد المدبر أو الولد إذا كان في حبة  
مولي فإذا مات أمولى قبل أن يصل بهما فلا شيء به ويجب للجمل في رد المادون وإن أتى  
مكاتب فردة رجل على مولاه فلا شيء به كذا في المحررة المبررة، في جامع خوم مع رجلان أتى  
به فاداهما بيته أنه أحده من مسيره ثلاثة أيام والثاني أنه من مسيره يومين فعلى مؤن  
تمام جعل اليوم الأول والثاني بينهما وفي التبيين وإن كان بعيد جانياً بظرفي احتقار مولاه إن  
احتار العدة والجمل عليه وإن احتار الدفع فاجعل على ولي الجناية وإن كان أبى مادوناً به في  
النجاة وهو مستغرق بالدين والجمل على مولاه فإن منع عن ذلك بيع العبد في الجمل فما  
فضل يصرف إلى العبد، وفي الجامع أن من المودع عاذى الجمل كان مبرعاً وفيه ثمن فقل  
عقد أو حقه دين فجاءه رجل وقتل في يده لا جعل به وفيه جني في يد أحد أو أنلف مالا  
لا جعل له إن قتل أو دفع أو بيع وفيه جني عند أحد خفا أو أنلف مالا ثم المولى دفع الجمل  
رسد يعلم ثم دفع بالجندية يرجع بالجمل إن كانت قيمته مثل أرش الجناية وإن كانت أكثر من  
الأرش يرجع من الجمل بحصتها أدى من ثمنه أو دمه أو حياته كذا في تنقيح الخافية، لو رد عبد  
أبيه أو أخته أو سائر أقرباله لا يجب له الجمل إذا كان في عين المولى ولو لم يكن في عينه  
يجب الجمل به إلا الأبى إذا رد عبد أبيه أو أحد زوجين رد عبد الآخر فإنهما لا يجب بهما  
جمل مطلقاً وكذا نوصي إذا رد عبد الهبم لا يستحق الجمل كذا في التبيين، المستلف إذا أحد  
العبد الأبى فردة من مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل به من العقبه، وبه نأخذ وكذا  
راهبان<sup>(١)</sup> وشعبه وكاروان إذا أخذوا المال من قطع لصريق وردوا على أمثلك كذا في التبية،

(١) قوله راهبان لعبد الذي يهرب منه الناس ويخافونه كما في حاشية الدرر كذا يقال في كروار ناصر امر

إذا جاء الوارث بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام فالوارث لا يختم وإنما كان ولده أو سم يكن ولكن كان في عياله إن لم يكن ولده سم يكن في عياله إن سم يكن ولده ولم يكن في عياله أجمعوا أنه لو أحده في حياة المورث ورده في حال حياة المورث يجب الجعل له وأجمعوا أنه لو أحده بعد وفاة المورث ورده لا جعل له وأب إذا أحده في حال حياة المورث وجاء به بى امصر في حياته أبى إلا أنه سلمه بعد موته قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى : يجب الجعل له في حصّة شركائه وإن كان أراد ولداً له أو لم يكن ولكن كان في عياله لا يستحق الجعل على كل حال كذا في التمهيدية، رجل قال لغيره: إن عهدي قد آبق فإن رجّته فخذة فقل للمأمور: نعم فأخذه المأمور على مسيرة ثلاثة أيام وجاء به إلى المولى فلا جعل له، أخذ آبقاً من مسيرة سفر وجاء به بيرده على مولاه فلما أدخه المصراخ منه قبل أن ينهي إلى مولاه فأخذه رجل في المصراخ ورده على المولى فلا شيء للأول ويرضخ للثاني على قدر عدله وإن أهداه بعد ذلك في المصراخ أو من مسيرة يوم فللأول نصف الجعل تماماً ويرضخ للثاني على قدر عدله وفي المستقى جاء بالآبق من مسيرة ثلاثة أيام لم يردّه على المولى فأخذ منه غصب وجاء به الغاصب إلى المولى ثم جاء لأخذ الأول وأقام بيّنة أنه أخذه من مسيرة ثلاثة أيام أخذ الجعل ثانياً من المولى ورجع المولى على الغاصب بما أخذ منه، وفيه أيضاً أخذ آبقاً من مسيرة ثلاثة أيام وجاء يوماً لم يبق العبد منه وسار يوماً نحو المصراخ الذي فيه المولى وهو لا يريد الرجوع إلى المولى ثم إن ذلك رجل أخذه ثانياً وجاء به اليوم الثالث وولعه إلى المولى فله حمل اليوم الأول والثالث وهو ثلثا الجعل ولو كان العبد حين آبق من المولى أخذه فوجده مولاه وأخذه أو آبق من الذي أخذه ثم بدا له فرجع إلى مولاه فلا جعل لبيد أحده ولو كان العبد ذوق الذي أخذ وجاء متوجهاً إلى مولاه لا يريد الإبقاء فللأول جعل يوم وفيه أيضاً أخذ عبيداً آبقاً ودفعه إلى رجل وأمره إن يأتي به إلى مولاه وأخذ منه الجعل بكونه له، في الأصل عبد آبق إلى بعض البلدان فأخذه رجل فاشتراه منه رجل آخر وجاء به إلى مولاه لا جعل له فإن كان حين اشتراه أشهد أنه إنما اشتراه بيرده على صاحبه فله الجعل ولا يرجع على المولى بما أدى من الثمن قبل أو كثر وإن وهب له أو هو أوصى له به أو ورثه فالجواب فيه كالجواب في لشرائه لا يستحق الجعل، أخذ عبيداً آبقاً وجاء به بيرده على المولى فلهما نظير إنبه المولى أهتقه ثم آبق من يد الأخذ كان له الجعل، ولو كان دبره وسنانه بحالها فلا جعل له ولو كان الآخذ حين سار ثلاثة أيام آبق منه قبل أن يأتي إلى المولى ثم تعنى المولى لم يصر قابضاً من يد الآخذ ولو جاء به إلى مولاه فقبضه ثم وهبه منه فعليه الجعل وهو وهبه منه قبل أن يقبضه فلا جعل له ولو باعه منه قبل أن يقبضه فاجعل عليه، قال شمس لأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: المراد إنما يستحق الجعل إذا أشهد عند الأخذ أنه إنما أحده ليرده على المالك أما إذا ترك الإشهاد فلا يستحق الجعل وإن رده على المالك كذا في المصيط، إذا مات الآبق عند الأخذ أو آبق منه قبل أن يردّه على المولى فإن كان حين أحد أشهد أنه إنما أحده ليرده على صاحبه فلا ضمان عليه وكذلك إذا قال وقت الأخذ: هذا آبق قد أحدثته فمن وجد له طالبا فليدنه عني فهذا إشهد ولا ضمان عليه قال شمس لأئمة الحلواني: ليس من شرط لإشهاد أن يكرر حدث والمرة تكفي بحيث لا يقدر على أن يكتتم إذا سئل وهكذا في النعصة وأما إذا ترك

الإشهاد وكان الإشهاد محكماً كان عليه الضمان عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا إذا علم كونه أبقاً وإن أنكر المولى أن يكون عبده أبقاً فالقول قوله والأخذ ضامن بالإجماع كذا في الذخيرة، إذا أخذ عبداً أبقاً فأدعاه رجل وأقر له العبد فدفعه إليه بغير أمر القاضي فهلك عنده ثم استحقه آخر بالبينة فله أن يمسس أيهما شاء فإن مسس الدافع يرجع به على القابض وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد عبده شاهداً أن عبده دفعه إليه بغير حكم ثم أنام الآخر البينة أنه له قصي به للثاني فإن أقام الأول بينة لم يلزم أيضاً وإذا أخذ عبداً أبقاً وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع وهلك العبد في يد المشتري ثم جاء رجل بأدعاء فأقام البينة أنه عبده فالمتحقق بالخيار إن شاء ضمي المشتري وعند ذلك يرجع المشتري بالتمس على البائع وإن شاء مسس البائع قيمته وعند ذلك ينفذ البيع من جهة البائع ويكون الثمن له ويتصدق بما فصل على القيمة من الثمن، إذا أنكر المولى أن يكون عبده أبقاً فلا جعل للراد إلا أن يشهد بالشهود أنه أبق من مولاة أو على إقرار المولى بإبقائه وإذا أبق العبد وذهب بمال المولى فجاء به رجس وقال: لم أجد معه شيئاً فالقول قوله ولا شيء عليه، بيع الأبق من اجنبي أو من ابن صغير له لا يجوز وبيعه ممن في يده يجوز وهبته من الاجنبي لا تجوز وإن وهبه من ابن صغير له إن كان متردداً في دار الإسلام يجوز وإن أبق إلى دار الحرب اختلف فيه للشافعية رحمهم الله تعالى وروى القاضي الحرمي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا يجوز إعتاقه عن كفره ظهاره، ولو وكل المولى رجلاً بطلب الأبق وأصابه الوكيل ثم باعه المولى من إنسان ولا يعلم البائع والمشتري أن الوكيل أصابه فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه ولو أخذ لأبق رجل وأجره فالأجرة له ويتصدق بها فإن دفعها إلى المولى مع العبد، وقال: هذه علة عبدك وقد سلمت لك فهي للمولى ولا يحل للمولى أكلها قياساً وبحل استحساناً كذا في المحيط.

## كتاب المفقود

هو الذي غاب عن أهله أو بلده أو أسره العدو ولا يدرى أحيى هو أو ميت ولا يعلم له مكان ومضى على ذلك زمان فهو معدوم بهذا الاعتبار وحكمه أنه حي في حق نفسه لا تزوج امراته ولا يقسم ماله ولا تفصح إجارته وهو ميت في حق غيره لا يرث من مات حال غيبته كذا في خزنة المعتن، وينصب القاضي من يحفظ ماله ويقوم عليه ويقض غلاته والديون التي أقر بها غرماءه ولا يخاصم في دين لم يقر به لعريم ولا في نصيب له في عرض أو عقار في يد غيره لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه وإنما هو وكيل بالنقص من جهة القاضي وإنه لا يملك التصرف بالاتفاق لما فيه من تضمن للحكم على الغائب فإذا كان يتضمن للحكم على الغائب لا يجوز عندنا قلو قضى به قاص يرى ذلك جاز لأنه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه بالاتفاق، ثم الوكيل الذي نصبه القاضي يخاصم في دين وجب بعقده بلا خلاف ويبيع ما يحاف عليه الفساد من ماله كذا في التبيين، ولا يبيع ما لا ينسارع إليه الفساد في صفقة ولا في غيرها منقولا كان أو عمارة كذا في عاية البيان، يسق من ماله على من تجب عليه نفقته حال حصرته بغير قضاء كزوجته وأولاده وأبيه وكل من لا يستحقها بحصرته إلا بقضاء فإنه لا يسق عليه كالأح والأخت ونحوهما ومعنى قول من ماله التقدان كذا في حرانة المصين، والتبر بمنزلة التقدير في هذا الحكم وهذا إذا كان المال في يد القاضي وإن كان ودعة أو دبا يسق عليهم منهما إذا كان المودع والمدين مقرين بالوديعة والدين والنسب والتكاح إذا لم يكونا ظاهرين عند القاضي وإن كان ظاهرين فلا حاجة إلى إقرارهما وإن كان أحدهما ظاهراً دون الآخر يشترط الإقرار بما ليس بظاهر في الصحيح وإن دبح المودع بمسه أو من عليه الدين بغير أمر القاضي فالمودع يضمن واندبون لا يبرأ وإن جحد المودع والمدين أصلاً أو جحد الزوجية والنسب لم ينتصب أحد من يستحق النفقة حصصاً في ذلك، لا يفرق بينه وبين امراته وحكم بموته بمضي تسعين سنة وعليه العتوى وفي ظاهر الرواية بقدر يموت أقرانه فإذا لم يبق أحد من أقرانه حياً حكم بموته ويعتبر موت أقرانه في أهل بلده كذا في الكافي، واختار أن يقوم إلى رأي الإمام كذا في التبيين، وإذا حكم بموته اعتدت امراته عدة الوفاة من ذلك الوقت ومسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لم يرث من كذا في الهداية، فإذا عاد زوجها بعد مضي مدة فهو أحق بها وإن تزوجت فلا سبيل له عليها وبعبارة ميتة في ماله يوم تمت المدة وفي مال العير يعتبر كأنه مات يوم فقده كذا في انتارحانية، ولا يرث المفقود أحداً مات في حال فقده ومضى قوتنا لا يرث المفقود أحداً أن نصيب للمفقود من أسيار لا يصير ملكاً للمفقود أما نصيب للمفقود من الإرث فيتوقف فإن ظهر حياً علم أنه كان مستحقاً وإن لم يظهر حياً حتى بلغ تسعين سنة فما وقف له يرد على ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال كذا في الكافي، وإذا أوصي به توقف الوصي به إلى أن يحكم بموته فإذا حكم بموته يرد المال للوصي به إلى ورثة الوصي كذا في التبيين، إذا فقد المرتد فلم يعلم أحق بدار الحرب أم لا فإنه يوقف ميراثه حتى يبين لحاقه بدار

الحرب وإن مات أحد من ولد المرتد بقسم ميراثه بين ورثته ولم يوقف للمفقود شيء كذا في الظهيرة، لو كان مع المفقود وارث لا يحجب به ولكنه ينقص حقه به يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي وإن كان معه وارث يحجب به لم يعط أصلاً بهانه رجل مات عن بنتين وابن مفقود ولهن فهن ومنه ابن والمثل في يد أجنبي وتصادقوا على الابن المفقود وطلبت البنات الإرث دفع النصف أقل النصيبين إيهما ولا يدفع إلى ولد الابن ولا يزرع من يد الأجنبي إلا إذا ظهرت منه خيانة فلا يؤمس عليه فإذا مضت المدة وحكم بموت المفقود يعطى سدين آخر للميتين ليشم لهما الثلثان ويعطى الباقي لولد الابن ويظهر الحمل فإنه يوقف له نصيب ابن واحد باختبار الفتوى، ولو كان معه وارث آخر لا يسقط بحال ولا يتغير بالحمل يعطى كل نصيبه وإن كان ممن يتغير به يعطى أقل النصيبين كذا في الكافي، إذا مات للمفقود بالبادية فله صاحبه أن يبيع حماله ومتاعه ويحمل الدراهم إلى أهله، وإن ادعى رجل على المفقود حقاً من دين أو دية أو شركة في عقار أو طلاق أو عتاق أو نكاح أو ردّ بحب أو مطالبة باستحقاق لم يلتفت إلى دعواه ولم يقبل منه المبهنة ولم يكن هذا الوكيل ولا أحد من الورثة خصماً وإن رأى القاضي سماع المبهنة وحكم نعتز حكمه بالإجماع كذا في التتارحاتية.



## كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة أبواب

### الباب الأول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرايطها وأحكامها

وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في بيان أنواع الشركة** الشركة موعان: شركة ملك وهي أن يملك رجلان شيئاً من غير عقد الشركة بينهما كذا في التهذيب، وشركة عقد وهي أن يقول أحدهما شاركك في كذا ويقول الآخر قبلت هكذا في كسر الدقائق، وشركة الملك نوعان شركة غير وشركة اعتبار، فشركة الجير أن يختلط المالان لرجلين بغير اختيار المالكين خطأ لا يمكن التمييز بينهما حقيقة بأن كان الجنس واحداً أو يمكن التمييز بضرب كلفة ومشقة نحو أن تحلط لحصة بالشعير أو يرث مالاً، وشركة الاختيار أن يوهب لهما مال أو يملك مالاً باشتراك أو يحلط مالهما كذا في الذخيرة، أو يملك مالاً بالشراء أو بالعاقبة كذا في فتاوى قاصصخان، أو يوصى لهما بقبول كذا في الاختيار شرح المختار، وركبتها: اجتماع نصيبين، وحكمها: وقوع الريادة على الشركة بقدر الملك، ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره وكل واحد منهما كالأجنبي في نصيب صاحبه ويجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه في جميع الصور ومن غير شريكه بغير إذنه ولا هي صورة الحفظ والاحتياط كذا في الكافي، أما شركة عقود عتوان ثلاثة: شركة بالماء، وشركة بالأعمال وكل ذلك على وجهين: معاوضة وععان كذا في الذخيرة، وركبتها الإيجاب والقبول وهو أن يقول أحدهما شاركك في كذا وكذا ويقول الآخر قبلت كذا في الكافي، ويسبب لإشهاد عليها كذا في التهر العاتق، وشرط جواز هذه الشركات كون العقود عليه عقد الشركة قابلاً لوكالة كذا في المحيط، وأن يكون الربح معلوم القدر فإن كان مجهولاً تصد الشركة وأن يكون أربح جزءاً شائعاً في الحصة لا معيياً فإن عينا عشرة أو مائة أو نحو ذلك كانت الشركة فاسدة كذا في البدائع، وحكم شركة العقد صيرورة العقود عليه وما يستفاد به مشتركاً بينهما كذا في محيط السرخسي. أما الشركة بالماء فهي أن يشترك اثنان في رأس مال فيقولان اشتركا فيه على أن تشتري وتوسع معاً أو شيء أو أطلقا على أن ما رزق الله عز وجل من ربح فهو بيننا على شرط كذا أو يقول أحدهما ذلك ويقول الآخر نعم كذا في البدائع

**الفصل الثاني في الألفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح:** قال محمد رحمه الله تعالى: إذا شتركا بغير مال على أن ما اشتريا اليوم فهو بينهما وحصاً حصلاً أو لم يخصاً فهو حائر وكذلك إذا قالوا هذا الشهر وكذلك إذا سمى بذكر للشركة وقتاً بأن اشتركا على أن ما اشترى فهو بينهما هكذا في المحيط، وإن قلنا هن يتوقت بالوقت فذكر روى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه يتوقت والطلحواي ضعف هذه لرواية وصحتها غيره من المشايخ وهو الصحيح، إذا سمى بذكر لفظ الشركة ولكن قال أحدهما للآخر ما

اشترت اليوم من شيء فهو يبي وبينك ووافقه الآخر هل يكون شركة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الأصل، وروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى أنه يحوز وتثبت الشركة بهذا التقدير إلا ترى أنهما لو ذكرا الشراء من الجانبين يحوز وقد لم يذكر لفظ الشركة باعتبار ذكر حكمها فكذلك هذا وهو الصحيح وهذه الشركة جائزة في الشراء وليس لأحدهما أن يبيع حصة الآخر مما يشتري إلا بإذن صاحبه كذا في العيانية، إن قال رجل لغزو ما اشترت من شيء فبي وبيني وبينك أو قال فبيسا وقال الآخر نعم فإن أراد بدت أن يكونا معي شريكي للتجارة كان شركة حتى يبيع من غير بيان جس المشتري أو موعه أو قدر الثمن كما إذا نصا على الشراء والبيع وإن أراد به أن يكون المشتري بينهما حصة بعينه ولا يكون فيه كشريكي للتجارة بل يكون المشتري بينهما بعينه كما إذا ورثا أو وهب لهما كان وكالة لا شركة فإن وجد شرط صحة بوكالة جائز الوكالة وإلا فلا، وهو بيان جس المشتري وبيان موعه ومقدار الثمن في الوكالة الخاصة وهو أن لا يفوض الموكل للرأي إلى الوكيل أو بيان الوقت أو قدر الثمن أو جس المبيع في الوكالة العامة كذا في البدائع، وفي المنقلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجلين قالا ما اشترينا من شيء فهو بيسا نصيب فهو جائز وفيه أيضا عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لأخيه ما اشترت من أصناف التجارة فهو بي وبينك فقبل ذلك صاحبه فهو جائز، وكذلك إذا قال: اليوم وما اشترى في ذلك اليوم كذا بينهما نصيبين وكذلك لو قال كل واحد منهما نصيبه ولم يوقت وكذلك إذا قال ما اشترت من الدقيق فهو بي وبيني وبينك وليس لواحد منهما أن يبيع حصة صاحبه مما اشترى إلا بإذن صاحبه لأنهما اشتركا في الشراء لا في البيع كذا في المحيط، ولو قال أحدهما للآخر إن اشترت عبدا فهو بي وبيني وبينك كان قاسداً إلا أن يسمى نوعاً فيقول عبداً خراسانياً أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاصديان، وإن قال ما اشترت من شيء فهو بي وبيني وبينك فإن أبى حنيفة رحمه الله تعالى قد لا يجوز وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع، وفي منقلى أيضاً بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال ما اشترت اليوم من شيء فهو بي وبيني وبينك فهذا جائز وكذلك إن وقت سنة أو لم يوقت وقتاً إلا أنه وقت من المشتري مقدراً بأن قال ما اشترت من الخنعة إلى كذا فهو بي وبيني وبينك فهذا جائز كذا في الدخيرة، إذا قال ما اشترت في وجهك فبي وبيني وبينك وقد خرج في وجهه أو قل بالبرية فهو باطل حتى يوقت ثمن أو يبيع أو يأبى هكذا في المحيط، رجل أمر الآخر أن يشتري عبداً بعبه بعبه ففقد نعم، فاشهد عبد الشراء أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد مشترك كذا في محيط السرحسي، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى إذا أمره بشراء فسكت ولم يقل نعم ولا لا حتى قال عبد الشراء اشترته لنفسى يكون له ولو قال: اشهدوا أنني اشترته لفلان كما أمرني ثم اشتراه فهو للأمر كذا في الدخيرة، فإن اشتراه وسكت عبد الشراء ثم قال بعد الشراء اشترته لفلان الأمر كان لفلان إذا كان سميماً ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب أو مات لم يقبل قوله إلا أن يصدقه الأمر كذا في التترخاية، رجل قال لآخر اشتر عبد فلان بي وبيني وبينك قال نعم فذهب ليشتري فقل له لآخر اشتر ذلك بي وبيني وبينك قال نعم فاشتره فهو لآخرين كذا في الخلاصة،

قالوا: هنا إذا قبل الوكالة من الثاني بغير محضر من الأول وأما إذا قبل الوكالة بمحضر من الأول فيكون العبد بين الأمر الثاني وبين المأمور نصفين كذا في المحيط، ولو لقيه ثالث فأمره بذلك فاشترى المأمور بعد أمر الثلاثة ينظر إن قال للثالث نعم بغير محضر الأولين فالعبد بينهما ولا شيء للثالث والمشتري وإن قال: نعم بمحضرهما فالعبد بين الثالث والمشتري نصفين كذا في محيط السرخسي، وفي المنتقى قال هشام: سألت محمداً رحمه الله تعالى ما تقول في رجل أمر رجلاً أن يشتري ثوباً موصوفاً بعشرين درهماً بيني وبينه على أن أتقد أنا الدراهم قال: فهو جائز وهو بينهما والشرط باطل وفيه أيضاً إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لرجل: اشتر جارية فلان بيني وبينك على أن أبيعها لك هذا جائزاً وهي مشتركة بينهما يبيعانها على تجارتهما كذا في المحيط، لو قال رجل لآخر: أيا اشتري هذا العبد اشترك صاحبه أو فصاحبه فيه شريك له فهو جائز فأيهما اشتراه كان مشترياً نصفه لنفسه ونصفه لصاحبه فإذا قبضه فهو كقبضهما حتى لو مات كان من مالهما فإن اشتريا معاً أو اشتري أحدهما نصفه قبل صاحبه ثم اشتري صاحبه النصف الآخر كان بينهما ولو نقد أحدهما كل الثمن في هذه الصورة ولو بغير أمر صاحبه رجع بنصفه عليه كذا في فتح القدير، فإن أذن كل واحد منهما لصاحبه في بيعه فباع أحدهما من رجل على أن له نصفه فهو يأتى نصيب شريكه بنصف الثمن وإن باعه إلا نصفه فجميع الثمن ونصف العبد بينهما نصفين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع يتصرف إلى نصيب البائع خاصة كذا في محيط السرخسي، في المنتقى قال هشام: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لآخر: ليس له شيء ثعلب فمعي عشرة آلاف فخذها شركة بيني وبينك قال: هو جائز والربح والوضيعة عندهما كذا في المحيط، رجل اشترى عبداً وقبضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فاشركه فيه فله نصفه بنصف الثمن الذي اشتراه به بناء على أن مطلق الشركة يقتضي النسبة إلا أن يبين خلافه كذا في فتح القدير، وكذا لو اشرك رجل رجلين ببيعهم أثلاثاً كذا في فتاوى قاضيه خان، رجل اشترى عبداً وقبضه فقال له رجل: اشركني فيه ففعل ثم قبضه آخر فقال مثل ذلك فإن كان الثاني يعلم بمشاركة الأول فله ربع العبد وإن كان لا يعلم فللثاني نصف العبد وللأول النصف وخرج المشتري من البيع كذا في المحيط، وإذا اشترى نصف العبد وقبضه فقال له رجل: اشركني فيه وهو يرى أنه اشترى الكل بفعل فله جميع النصف الذي اشتراه المشتري وإن كان يعلم أنه اشترى النصف فله نصفه كذا في المحيط، وإذا اشترى رجل شيئاً فقال له رجل آخر اشركني فيه فاشركه فهذا بمنزلة البيع فإن كان قبل قبض الذي اشترى لم يصح ولو اشركه بعد القبض ولم يسلمه إليه حتى هلك لم يلزمه لمن يعلم أنه لا بد من قبول الذي اشركه لأن لفظ اشركتك صار ميجاباً للبيع هكذا في فتح القدير، وذكر في المنتقى لو قبض النصف دون النصف ثم اشرك آخر فيه شائعاً من المقبوض وغير المقبوض يصح في المقبوض وله الخيار لثمن الصفقة عليه كذا في محيط السرخسي، ولو

كان رجل في بيته حطة يذيعها كلها فاشترى رجلاً في نصفها فلم يقبض حتى احترق نصفها فإن شاء المشرِك أخذ نصف ما بقي وإن شاء ترك وكذا البيع في هذا الوجه وإن استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع وكان البيع على النصف الباقي وكان في الاشتراك النصف بينهما ولم يشرك الخبز كذا في السراج الوهاج، ولو اشترى رجلان عبداً فاشركا فيه آخر يطر إن اشركاه على التعاقب فله النصف ولهما النصف كذا في محيط السرخسي، وإن اشركاه معاً بان قالاً: جملة شركتك في هذا العبد كان للرجل ثلث العبد استحقاقاً كذا في المحيط، ولو اشركه أحدهما في نصيبه ونصيب صاحبه فأجار صاحبه فله النصف ولشريكه نصفه كذا في محيط السرخسي، وإن لم يحرق فله نصف نصيب المشرِك وهو الربع كذا في المحيط، ولو اشركه بإذن شريكه كان بينهم أثلاثاً كذا في المسوط، وإن قال اشركني معك ومع شريكك في هذا العبد ففعل فإن أجار شريكه فله الثلث وإن لم يحرق فله المثلث كذا في محيط السرخسي، ولو قال أحدهما: شركتك في نصف هذا العبد فقد روي ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: كان عندك جميع نصيبه منه بمنزلة قوله قد اشركتك بنصفه ألا يرى أن المشتري لو كان واحداً ففان لرجل شركتك في نصفه كان له العبد كقوله اشركتك بنصفه بخلاف ما لو قال اشركتك في نصيبه فإنه لا يمكن أن يجعل بهذا اللفظ ملكاً لجميع نصيبه بإقامة حرف في مقام حرف الباء فإنه لو قال: اشركتك بنصيب كان باطلاً فكذا كان له نصف نصيبه كذا في فتح القدير. اشترى عبداً بالف درهم وقبضه ثم قال لرجل: قد اشركتك فيه فم يمل الرجل شيئاً حتى قال لآخر: اشركتك فيه ثم قالاً: قد قبلنا فالعبد بينهما لكن واحد منهما النصف وخرج المشتري من البين كذا في المحيط، ولو قال له رجل: اشركني فيه فاشركه فلم يقبل الرجل قبلت حتى قال لآخر قد اشركتك فيه ثم قبلاً فلا شيء للأول وللثاني النصف وكذلك لو قال لآخر: قد اشركتك فيه ثم قال لآخر ذلك ثم قال مثله للثالث ولم يقبل واحد منهم فهو بينه وبين الآخر إن قبل وإن قال: قد اشركتكم فيه جميعاً فقبل أحدهم فله الربع كذا في محيط السرخسي، لو قال: لي عشرة دنانير فادفع إليّ ذهباً فاشترى بالكل سلعة بالشركة ولم يعين مقداره فدفع إليه خمسة واشترى بالخمسة عشر سلعة يكون أثلاثاً كأنه قال اشترى بالخمسة عشر سلعة بالشركة ولو قال ذلك يكون أثلاثاً كذا هذا ولفظ الشركة بهتمل شركة الأملاك ثم قال: وهذا إذا عين السائل جسماً أسلمه كالمخضة وبحواها فاما إذا لم يعين فالكل للمشتري وعليه الخمسة لعدم صحة التوكيل للجهالة كذا في المسبة، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل قال لآخر اشتر هذا العبد واشركني فيه ففعل - نعم ثم اشترى فهو بينهما وكذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى. وهو مستحسن كذا في المحيط، شترى بعة بعشرة دنانير فقبضها ثم دل لآخر. قد اشركتك فيها بدساريس فقبل كان له خمس البعة كذا في محيط السرخسي بإع عملاً<sup>(١)</sup> بحمين ديناراً ثم قال الساع آكون بك شريكاً فيه فقال المشتري. نعم فسكتا على ذلك فكان البائع يحيى بالبطلان والمشتري يبيعها في السوق على هذا حتى يمدد لا يصير

(١) قوله فلزاً، بكسر الفاء واللام وشدة الراء وكتمل نحاس أبهى لجعل منه القدور المفرغة كذا في الفهرست.

شريكاً فيه كذا في القية، اشترى حنطة فاعطى على طبقها درهماً ثم أعطى على خبزها درهماً فأشرك رجلاً في الخبز اعطاه المشرک نصف ثمن الحنطة ونصف النعقة وكذلك هذا في اللقطة وخبزها وحياكنه والسسم وعصره وإذا كان هو الذي طحن وخبز وغزل ونسج ولم يعط حمية أجراً والمساألة بحالها فعليه نصف الثمن لا غير ولا شيء عليه بعمله كذا في المحيط، ولو قال له رجل: ما اشتريت اليوم فيبني وبينك فقال: نعم ثم قال له آخر: اشتر لي هذا العيد بيني وبينك فقال: نعم ثم اشترى العيد فصنعه للآخر ونصفه بينه وبين الأول ولو قال الأول: اشتر لي هذا العيد بيني وبينك وقال آخر: ما اشتريت فيبني ثم اشترى العيد فللأول نصفه ونصفه بينه وبين الآخر كذا في محيط السرخسي.

**الفصل الثالث فيما يصلح أن يكون رأس المال وما لا يصلح:** الشركة إذا كانت بالمال لا تجوز عبثاً كانت أو مقارضة إلا إذا كان رأس مالهما من الأثمان التي لا تقع في عقود المبادلات نحو الدراهم والدينار عاماً ما يتعين في عقود المبادلات نحو العروس والمهور فلا تصح الشركة بهما سواء كان ذلك رأس مالهما أو رأس مال أحدهما كذا في المحيط، ويشترط حضوره عند العقد أو عند الشراء كذا في خزنة المفتين، وهكذا في فتاوى قاضيه، حتى لو دفع الف درهم إلى رجل وقال: أخرج مثلها واشتر بها وبع فأخرج صحت الشركة كذا في النصيري، ولا تصح بمال عائب أو دين في الخلق كذا في محيط السرخسي، أما العلم بمقدار رأس المال وقت العقد فليس بشرط عندنا كذا في البدائع، ولا يشترط تسديم المالك ولا خلطهما كذا في حواشي المفتين، ولو كان لأحدهما الف درهم وللآخر مائة دينار أو لأحدهما دراهم مائة وللآخر دراهم مائة فاشتركا جازت الشركة كذا في محيط السرخسي، التبر من الذهب والفضة بمنزلة العروس في ظاهر الرواية لا يصلح رأس مال لشركة كذا في فتاوى قاضيه، والصحيح إن كانوا يتعاملون بها يجوز وإلا فلا كذا في التهذيب، والنصوح منهما بمنزلة العرض في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيه، أما العلوس فإن كانت كاسدة فلا تجوز الشركة والمصارفة بها لأنها عروضة وإن كانت نافذة فكذلك في الرواية المشهورة عن أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى وعند محمد ورحمهما الله تعالى تجوز كذا في البدائع، وعليه الفتوى كذا في السراجية والمصبرات، وفي المبسوط الصحيح أن عقد الشركة على العلوس يجوز على قول الكل كذا في الكافي، أما الشركة بالمكيلات واللورونات قبل الخلط في جنس واحد وفي جنسين مختلفين قبل الخلط أو بعده فلا تجوز بالاتفاق كذا في المحيط، ولكل واحد منهما متاعه وله ربحه وعليه وضيعته كذا في الكافي، وإن خلط وهو جنس واحد فشركة العقد ماسة وشركة الملك ثابتة وما ربحا فلهما والوضعية عليهما كذا في محيط السرخسي، وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي، ثم عند اختلاف الجنس إذا باعوا المخلوط بالثمن بينهما على قدر قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطاه مخلوطاً كذا في المبسوط، قال عامة مشايخنا: الصحيح أن يقال يوم باعه كذا في محيط السرخسي، وإن كان أحدهما يريد الخلط خيراً فإنه يصير بضيعته يوم يقسمون غير مخلوط كذا في المحيط، وهكذا في فتح القدير، اشترى متاعاً يكر حنطة وكر شعير فكان أحدهما الحنطة والآخر الشعير ثم باعاً ذلك بدرهمين فقسما الشئ على قيمة الحنطة والشعير يوم يقسمان كذا

في محيط السرحسي، وفي شرط الريح تعتبر قيمة رأس مال كل واحد منهما وقت عقد الشركة وفي وقوع الملك للمشتري تعتبر فيه قيمة رأس مالهما وقت الشراء وفي ظهور الربح في نصيبهما أو في نصيب أحدهما تعتبر وقت انقضاء لانه ما لم يظهر رأس المال لا يظهر الربح كداعي القبية، والخبلة في جواز الشركة في العروس وكل ما يتعمد بالتعمين أن يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه حتى يصير مال كل واحد منهما نصفين وتحصل شركة مدك بينهما ثم يعقدان بعد ذلك عقد الشركة فيجوز بلا خلاف كذا في البدائع، ولو كان بينهما تفاوت بأن تكون قيمة عرض أحدهما مائة وقيمة عرض صاحبه أربع مائة يبيع صاحب الأقل أربعة أخماس عرضه بخمس عرض الآخر فصار المتاع كله أخماساً كذا في الكافي، وكذلك إذا كان لأحدهما دراهم وللآخر عروس ينبغي أن يبيع صاحب العروس نصف عروسه بنصف درهم صاحبه ويشق بضان ثم يشتركان إن شاء مفاوضة وإن شاء عبداً كذا في المحيط، وفي منتقى هشام عن محمد رحمه الله تعالى: عدد بين رحبين اشتركا فيه شركة عام أو مفاوضة جاز كذا في الدخيرة، وفي المنتقى رجلاً لكل واحد منهما طعام فاشتركا عديهما وحلصهما وأحدهما أجود من الآخر فالشركة جائزة والتمس بينهما نصيب لأن هذا يشبه بيع حين خلطه على أنه بينهما وقال في موضع آخر: نص في هذا الكتاب أنه يقسم الثمن بينهما على قيمة الجيد وقيمة الرديء يوم باعاً كذا في محند السرحسي، والثاني بالقواعد أثبت كذا في النهر الفائق والله اعلم.

## الباب الثاني في المفاوضة وفيه ثمانية فصول

**الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها** أما تفسيرها فهي أن يشترك لرجلان فيتساويان في مالهم وتصرفهما وديهما ويكون كل واحد منهما كميلاً عن الآخر في كل ما يلزمه من عهده ما يشترطه كما أنه وكيل عنه كداعي فتح القدير، فتجوز بين الحرين الكبارين مسلمين أو ذميين كداعي لهداية، وإن كان أحدهما كتابياً والآخر مجوسب كذا في محيط السرحسي، ولا تجوز بين الحر والمملوك ولا بين الصبي والبالغ كذا في النافع، ولا بين الحر والمكاتب كذا في الجوهر النيرة، وكذا لا تصح بين المحنون والمعاقل كذا في العيني شرح الكنز، ولا تصح بين العبد والحر ولا بين الصبي ولا بين المكاتب كذا في حزان الصبي، وإن ماوص المسلم الحر مرتداً أو مرتدة أو دميلاً لا تصح المفاوضة وإن أسلم المرتد قبل لحكم بلحاظه صحت المفاوضة كذا في صاوي قاصيخند، وصورة شركة المفاوضة أن يشترك اثنان ويقولان: بشاركتنا شركة مفاوضة في كل قبيل وكنتم على أن نشري ونبيع جميعاً وشئ بالنقد والسبيطة ويعمل كل واحد متاً برأيه على أن ما رزق الله تعالى من الربح فهو بينهما والوصيعة على المال ذكره في مبسوط صدر الإسلام كداعي المضمرات، وأما شرائطها فمنها التتبعين على المفاوضة كذا في المحيط، وإن عقدها من يعرف معابها فاستوفى المعنى في العقد صحيح بغير لفظ لمفاوضة كذا في المضمرات، وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفالة بأن يكونا بالعبدين حرين عاقلين متعقلين في الدين كذا في الدخيرة، وأن تكون عامة في عموم التجارات كذا في المحيط، وأن يكون رأس

مالهما على السواء من حيث القدر إذا كان من جنس واحد ونوع واحد وإن كانا من جنسين مختلفين نحو الدراهم والدنانير أو كانا من جنس واحد إلا أنه اختلف نوعهما نحو الكسور مع الصحاح بشرط مع ذلك التساوي في القيمة كذا في الذخيرة، وأن لا يكون لكل واحد منهما من المال الذي يجوز عليه عقد الشركة سوى رأس المال الذي شاركه به صاحبه ابتداء وانتهاء كذا في المحيط، إذا كان المالان على السواء عند الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريا بأن زادت قيمة أحد الطرفين بعد عقد المفاوضة قبل ابتداء التقاض المفاوضة وصارت عنائاً وكذا إن اشترى بأحد المالين وراد الآخر وإن حصل الفضل بعد الشراء بالذالين فالمفاوضة على حالها كذا في خزنة المفتين، وإن تفاصلا في الأموال التي لا تصح فيها الشركة كالعرض والعقار والدور جارت المفاوضة وكذا المال الغائب كذا في البدائع، ولو كان لأحدهما ودیعة نقد لم تصح ولو كان له دين صحت إلى أن يقبضه فإذا قبضه فسدت وصارت عنائاً وكذا يعتبر التساوي في التصرف فإنه لو ملك أحدهما تصرفاً لم يمكنه الآخر فلت التساوي كذا في فتح القدير.

**الفصل الثاني في أحكام المفاوضة.** ما يشتريه كل واحد من المتفاوضين يكون على الشركة إلا طعام أهله وكسوتهم وكذا كسوته وكذا الإدام وهو استحسان كذا في الهداية، وكذا اللبنة والنعلة هكذا في فتاوى قاضيهان، وكذا الاستعجار للسكنى والركوب لحاجته كالخروج وغيره كذا في التبيين، فيختص المشتري ومع ذلك يكون الآخر كفيلاً عنه حتى يكون لائق بالطعام والكسوة له ولعيلانه وإدامهم أن يطالب الآخر ويرجع الآخر بما أدى على الشريك المشتري كذا في فتح القدير، وإذا أدى المشتري رجع عليه شريكه بنصف ذلك كذا في محيط السرخسي، وليس له أن يشتري جارية للوطء أو للخدمة بمجرد إذن الشريك فإن اشترى فليس له أن يطأها ولا لشريكه لأنها دخلت في الشركة فكانت بينهما كذا في البدائع، وإن اشتراها للوطء بإذن شريكه فهي له خاصة وللطالع أن يأخذ أيهما شاء ويرجع شريكه بنصف انشمن عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع ذكره في الجمع الصغير كذا في محيط السرخسي، فإن اشترى جارية للوطء بإذن شريكه واستولدها ثم استعفت فعلى الواطئ العقر بأخذ المستحق المقر من أيهما شاء كذا في البدائع، ولا يشاركه فيما يرث من ميراث ولا جارية بغيرها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة كذا في فتاوى قاضيهان، ولا الهدية هكذا في المبسوط، ولذلك إذا وقع لأحد الشريكين بسبب سابق على الشركة لا يشاركه الآخر فيه كما لو اشترى عبداً بشرط الخيار للطالع ثم فادس المشتري رجلاً ثم أسقط الخيار فإنه لا يكون لشريكه في البيع شركة كذا في الكافي، وكل ودیعة كانت عند أحدهما فهي عندهما جميعاً فإن مات المستودع قبل أن يبين لزمهما جميعاً فإن قال الحي صاحت في يد الميت قبل موته ثم يصدق وإن كان الحي هو المستودع يصدق كذا في المبسوط، وإن قال المستودع أكتتها قبل موت صاحبي لزم الضمان خاصة إلا أن يقيم البينة على ما قال فيكون للضمان عليهما كذا في محيط السرخسي، ولو كان عند أحدهما مضاربة فعمل بها أو ودیعة فخالف فيها كان الربح لهما كذا في المبسوط.

الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه: إن أقر أحد المتفاوضين بمال لمن تقبل شهادته له يؤخذ به صاحبه وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المصدرات، ولو أقر أحد المتفاوضين لمن لا تقبل شهادته له يدين بأن أقر لأبيه أو لابنه أو لأمه أو ما أشبه ذلك لم يصح إقراره في حق شريكه حتى لا يؤخذ به شريكه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأظهر هكذا في المحيط، وكذلك لو أقر لأمه وهي بائنة معقدة منه كذا في المبسوط، فإن تزوج تزويجاً فاسداً ودخل بها وأقر بمهر لها لم يلزم شريكه ويدين آخر بينهما كذا في محيط السرخسي، ويجوز إقراره عليهما جميعاً لأم أمته وولدها من غيره اعتباراً بالإقرار بالشهادة ولا يجوز إقرار المرأة لمناقضة بالدين لتزويجها على شريكها كما لا يجوز شهادتها له، ويجوز إقرارها بالدين لأبوي زوجها وولده من غيرها عليها وعلى شريكها كما يجوز شهادتها كذا في المبسوط، اعتق أم ولده ثم أقر لها بدين يلزمهما وإن كانت في عدته كذا في محيط السرخسي، كل دين يزم أحدهما بالتجارة كالبيع والشراء والإجارة أو بما يشبهها كالغصب والاستهلاك والكفالة بالمال بالامر والإعارة والرهن فالآخر صامن له، ولو كفل بمان يغير أمر المكفول عنه لم يؤخذ به شريكه تعاقباً كذا في الكافي، وكذلك البيوع الفاسدة كذا في المحيط، وصاحب الحق مخير في مطالبة كل واحد منهما على حدة وعلى سبيل الاجتماع كذا في المصدرات، إلا أن حاصل الضمان يكون على الفاعل خاصة حتى لو أدى الآخر من مال الشركة يرجع عليه بنصفه كذا في المبسوط، بخلاف الشراء العاسد فإن هناك إقرار الضمان لا يكون على المشتري خاصة بل يكون عليهما، ولو كفل أحدهما بنفسه لا يؤخذ بذلك شريكه في قولهم جميعاً، ولو كفل أحد المتفاوضين عن رجل بمهر أو أرض جنابة فهو بمنزلة كمالته بدين كذا في المحيط، وإذا وطئ أحدهما الجارية للمشترأة ثم استحققت فلمستحق أن يأخذ بالعنف أيهما شاء كذا في فتاوى قاصصان، ولو لحق أحدهما ضمان لا يشبه ضمان التجارة لا يؤخذ به شريكه كأروش الجنائيات والمهر والتعقة وبدل الخلع والصبح عن القصاص وعلى هذا ليس له أن يحلف الشريك على العلم إذا أنكر الشريك الجنائي بخلاف ما لو ادعى على أحدهما بيع خادم فأنكره فلم يدعي أن يحلف المدعي عليه على البتة وشريكه على العزم لأن كل واحد لو أقر بما ادعاه المدعي يلزمهما بخلاف الجنابة لو أقر أحدهما لا يلزم الآخر كذا في فتح القدير، وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة إذا ادعاه رجل على أحدهما وحلف القاضي المدعي عليه على ذلك كان للمدعي أن يحلف الآخر كذا في المحيط، فإن ادعى شيئاً من ذلك عليهما جميعاً كان له أن يستحلف كل واحد منهما البتة وأيهما تكفل عن اليمين أمضى الأمر عليهما وإن ادعى ذلك على أحدهما وهو غائب كان له أن يستحلف الحاضر على علمه فإن حلف ثم قدم الغائب كان له أن يستحلفه البتة كما لو كانا حاضرين كذا في المبسوط، وإن كان أحد المتفاوضين ادعى شيئاً من أعمال التجارة على رجل وجحد المدعي عليه وحلفه القاضي على ذلك ثم أراد المفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك فليس له ذلك كذا في المحيط، وإن ادعى على أحد المتفاوضين مالاً من كعالة وحلفه عليه فله أن يحلف شريكه عليه أيضاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط، وإن باع أحد



المفاوضين شيئاً أو بأن رجلاً أو كفل له رجل يدين أو عصب منه مالا فلتشريكة الآخر أن يطالب به كذا في فتاوى قاضي خان، ولو أجر أحد المتفاوضين عبداً فلتأجر أحد الآخر وللمسافر مطالبته بمسلم العبد ولو أجر عبد له من مبراته أو شيئاً له خاصة ليس لشريكه أحد الآخر ولا للمستاجر مطالبته بمسلم المستاجر كذا في محيط السرخسي، وكذا كل شيء هو له خاصة بانه لم يكن لشريكه أن يطالب بالتمسك ولا بالمشتري أن يطالب بشريك بمسلم المبيع كذا في فتاوى قاضي خان، إذا اختلف المتفاوضان ثم قال أحدهما كنت كاتب هذا العبد في الشركة لم يصدق على ذلك في حق الشريك ولكن يصدق في حق نفسه ويجعل في حق الشريك كانه انشا الكتابة للحال ولشريكه أن يرد كذا في المحيط، ولو أجر أحد المتفاوضين عبداً لحفظ شيء أو حياطة ثوب أو عمل من الأعمال فالآخر بينهما وكذلك كل كسب كتسه أحدهما فالآخر بينهما، ولو أجر نفسه للخدمة فالآخر به خاصة كذا في لتأجر حياطة، ولو استأجر أحد المتفاوضين أجيراً أو دابة فليؤجر أن يأخذ أيهما شاء بالأجرة إلا أنه يرأسه لخدمته أو يبي مكنة للحج يرجع شريكه بما أذى عنه كذا في محيط السرخسي.

**الفصل الرابع فيما تبطل به المفاوضة وما لا تبطل به** لو استعاد أحد المتفاوضين لا يحوز عليه عقد الشركة بوث أو هبة أو وصية أو نحو ذلك ووصل إليه بضمت معاوضة ومبارت شركتهما عبثاً كذا في السرخسية، وإن ورت عروضا أو ديوناً لا تبطل المفاوضة ما لم يقص الذين كذا في محيط السرخسي، وكذا العقار كذا في الهداية، وإذا اشتريا بأحد الثمن شيئاً ففي القياس تبطل المفاوضة وفي الاستحسان لا تبطل وإذا كان رأس مالهما على السواء يوم الشركة حتى صحت المفاوضة ثم صار في أحدهما فضل قيل أن يشتريا بأن رادت قيمة أحد القدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء انتقضت المفاوضة قال محمد رحمه الله تعالى: وكذا إذا اشترى بأحد المالكين وواد الآخر كذا في المحيط، وإن اشترى أحدهما بماله وواد لشترى في قيمته فالقياس أن تبطل وفي الاستحسان لا تبطل كذا في المصبرات، وإن حصل الفضل بعد الشراء بالمدين فالمعاوضة على حاتها وكذا إذا وقع الشراء بأحد المالكين وواد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا تنقض المفاوضة كذا في الظهيرية، ولو قال أحد المتفاوضين لغيرهما هب لي درهم فوهبه وسلمه إليه بطلت المفاوضة وإن كان شريكه غائب وهذا هو الخيلة لأحد المتفاوضين إذا أراد فسح الشركة حال غيبة صاحبه كذا في التذخيرة، وإن أجر أحدهما عبداً به خاصة أو باع لم تبطل المفاوضة ما لم يقبض الآخر كذا في المحيط، إذا أنكر أحد المتفاوضين انصحت المفاوضة، ويجب أن يكون الحكم في جميع الشركات هكذا كذا في الظهيرية، وما قدمت به شركة العنان تفسد به شركة المفاوضة كذا في البدائع.

**الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفاوضة** قال محمد رحمه الله تعالى: بكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بحسن ما في يده مكيلاً أو موروثاً فإن اشترى بذلك بحسن جاز وإن اشترى بما ليس في يده من ذلك الخمس بأن اشترى بالدينار أو اندوهم وليس في يده درهم ولا دينار كان اشترى خاصة للمشتري ولا يجوز شراؤه على الشركة، لأحد المتفاوضين أن يكتب عبداً من تجارتها وله أن يادن له في التجارة أو في أداء العدة كذا

في المحيط، ويمزوج الأمة ولا يزوج العبد ولا يعتقه على مال كذا في محيط السرخسي، ولو روج أحد المتفاوضين عبداً من تجارتها أمة من تجارتها جاز قسماً ولا يجوز استحساناً وهو قول علمائنا كذا في الظهيرية، ولكل واحد منهما أن يبيع بالقصد والسيف كذا في الخلاصة، وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره إلا عما لا يتفاين الساس في مثله كذا في البدائع، ويصح أحد المتفاوضين أن لا تقبل شهادته له بنقد على المفاوضة بالإجماع كذا في الدحيرة، ولو اشترى أحدهما طعاماً بالنسيئة كان الثمن عليهما بخلاف أحد شريكَي العنان ولو قبل أحد المتفاوضين سلماً في طعامه حاز ذلك على شريكه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أسلم أحد المتفاوضين دراهم في طعام حاز ذلك عليهما، وكذلك لو تعين أحدهما عينة وصورة العينة أن يشتري عبداً بالنسيئة بأكثر من قيمته ليبيعه بقيمته بالنقد فيحصل له المال كذا في المبسوط، وأحدهما أن يرهى مال المفاوضة يدين المفاوضة ويدين عليه خاصة بغير إذن شريكه لأن الرهن قضاء الدين حكماً وأحدهما يملك قضاء دين المفاوضة ودينه خاصة من مهر أو غيره بغير إذن شريكه كذا في محيط السرخسي، حتى لم يكن لشريكه أن يسترده من يد المترهن كذا في المحيط، لأن كان الدين من شركتهما فلا ضمان عليه وإن كان الدين عليه خاصة يرجع شريكه عليه بنصف ذلك وإن كانت قيمة الرهن أكثر من الدين فلا ضمان عليه في الريادة كذا في المبسوط، وكذا لو رهى متاعاً من خاصة متاعه يدين المفاوضة لم يكن متبرعاً ويرجع على شريكه بنصف الدين وإن كان الرهن قد هلك في يد المترهن كذا في المحيط، ولو ارتهن أحدهما رهناً بدين التجارة حاز كذا في محيط السرخسي، سواء كان هو الذي يني الشفعة أو صاحبه كذا في المبسوط، ولكل واحد منهما أن يقر بالرهن والأرتهان فإن أقر بذلك بعد موت شريكه أو بعد افتراقهما لم يجز إقراره على شريكه كذا في السراج الوهاج، وله أن يودع وله أن يحتال كذا في البدائع، وأن يهدي من مال المفاوضة ويتخذ دعوة منه ولم يقدر بشيء والصحيح أن ذلك منصرف إلى المتعارف وهو ما لا بعده المتجار سراً كذا في القمائية، وقبول هدية المفاوض وأكل الطعام والاستعارة منه بغير إذن شريكه جائز ولا ضمان على الأكل والمتصدق عليه استحساناً كذا في محيط السرخسي، ثم إنما يملك الإهداء بالأكول من المأكلة واللحم والخبز ولا يملك الإهداء بالذهب والفضة كذا في المحيط، ولو كسا المفاوض رجلاً ثوباً أو وهب دابة أو وهب الذهب والفضة والاعتبة والخبوب لم يجز في حصة شريكه وإنما يجوز ذلك في المأكلة واللحم والخبز وأشباه ذلك كذا في فتاوى قاضيهان، ولأحد المتفاوضين أن يسافر بالمال بغير إذن شريكه وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الدحيرة، ثم على قول من جاز المسافرة لو أدن له الشريك في ذلك فله أن يصدق على نفسه في كرائه وطعامه وإدامه من حمله رأس المال روى ذلك الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن ربح حسب النقطة منه وإلا كانت النقطة محسوبة من رأس المال كذا في الظهيرية، وله أن يدفع المال مضاربة كذا في البدائع، هذا رواية لأصلي وهو الأصح كذا في السهر الفائق، وهكذا في الهداية، وكذا به أن يأخذ مالاً مضاربة ويكون ربحه له خاصة كذا في البدائع، وأحدهما أن يبيع كذا في الظهيرية، ولو أبطع بضاعة ثم تفرد المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئاً أن علم المستبضع بتفريقها كان ما اشترى للأمر

خاصة وإن لم يعلم بتمرقهما إن كان الثمن مدفوعاً إلى المستبضع جار شراؤه على الأمر وعلى شريكه وإن لم يكن الثمن مدفوعاً إليه كان مشترىً للأمر خاصة كذا في فتاوى قاضيهان، وبو ماب الذي لم يبيع ثم اشترى للمستبضع المتاع لزم الحكي خاصة، ولو بقد المستبضع الثمن من المال المدفوع إليه مورثة الميت بالخيار إن شأوا ضموا المستبضع الثمن وإن شأوا ضموا المبيع فإن ضموا المستبضع يرجع بذلك على الأمر وكذلك لو ضموا البائع يرجع على المستبضع ثم المستبضع يرجع على المبيع ولو أبيع أحد المتفاوضين ألفاً له وشريك له شركة عنان برضا شريك العنان ليشتري لهما متاعاً ثم مات أحدهم فإن مات المبيع ثم اشترى المستبضع فللماع للمشتري ويضئ المال فيكون نصيبه لشريك العنان ونصيبه للمفاوض الحكي وبورثة الميت وإن مات شريك العنان ثم اشترى المستبضع فللمشتري كله للمفاوضة ثم ورثة الميت إن شأوا رجعوا بحصصهم على أبيهما شأوا وإن شأوا ضموا المستبضع ويرجع به المستبضع على أبيهما شاء وإن مات المفاوض الذي لم يبيع ثم اشترى المستبضع فنصيبه للأمر ونصيبه لشريك العنان ويضمن المفاوض الحكي لورثة الميت حصصهم وإن شأوا ضموا المستبضع ويرجع بها على الأمر كذا في محيط السرخسي، وليس لأحد المتفاوضين أن يقرض في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في الذخيرة، إلا أن يأن له إفتاً مصرحاً أن يقرض ولم يدخل تحت قوله اعمل بربك كذا في السراج الوهاج، ولو أقرض بغير إفتة ضمن نصيبه ولا تفسد المفاوضة هكذا في محيط السرخسي، وقالوا: ينبغي أن يكون له الإقراض بما لا يحطر للناس فيه كذا في المحيط، ولأحد المتفاوضين أن يشارك رجلاً شركة عنان ببعض مال الشركة كذا في المبسوط، سواء شرطاً في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما برأيه أو لم بشرط كذا في الذخيرة، ويجوز عليه وعلى شريكه سواء كان بإذن شريكه أو بغير إذنه شريكه كذا في المحيط، وإن شاركه شركة مفاوضة بإذن شريكه فهو جائز عليهما كما لو فعلا ذلك وإن كان بغير إذنه لم تكن مفاوضة وكانت شركة عنان ويستوي إن كان الذي شاركه أباه أو أمته أو أجنبياً عنه كذا في المبسوط، وفي المتنبي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في متفاوضين شارك أحدهما رجلاً شركة عنان في الرقيق فهو جائز وما اشترى هذا الشريك من الرقيق فنصيبه للمشتري ونصيبه بين المتفاوضين ولو أن المفاوض الذي لم يشارك اشترى عبداً كان نصيبه لشريكه ونصيبه بين المتفاوضين كذا في المحيط، وله أن يوكل وكيلاً يدفع إليه مالاً وأمره أن يتفق على شيء من تجارتها في المان من الشركة فإن أخرج للشريك الآخر الوكيل يخرج من الوكالة إن كان في بيع أو شراء أو إجارة كذا في البدائع، وإن وكله بتقاضي ما دأبه وليس للآخر إخراجه كذا في المحيط، وله أن يبيع استحسناتاً حتى لو أعار دابة من المفاوضة وهلك في يد المستعير لم يضمن فيه استحسناتاً كذا في الذخيرة، ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطبت الدابة ثم اختلف في الموضع الذي ركبها إليه فأيها صدق في الإعادة إلى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانها كذا في فتاوى قاضيهان، وكل ما يجوز لأحد شريكي العنان أن يعمل به فكذلك للمفاوض كذا في محيط السرخسي.

الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه - إذا

أقول أحدهما في بيع ياعه الآخر جازت الإقالة عليهما وكذلك إذا أقال أحدهما في منعه باشره صاحبه كذا في المحيط، ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارتها نسبة لم يكن لواحد منهما أن يشتريها بأقل من ذلك قبل استيلاء الشئ كذا في فتاوى قاضيخان، ولو باع أحد المتفاوضين شيئاً لنسبة ثم مات ليس لصاحبه أن يقاصم فيه فإن أعطاه المشتري نصف الثمن يرى منه كذا في محيط المرحسي، ولو باع أحدهما شيئاً ثم وهب الشئ من المشتري أو أبراه جار في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان، وإن وهبه الآخر أو أبراه جار في نصيبه ولم يجر في نصيب صاحبه إجماعاً كذا في المحيط، وإذا أحر أحد المتفاوضين ديناً وجب لهما جار ناحيه في النصيبين إجماعاً كذا في الظهيرية، سواء وجب الدين بعقد المؤخر أو بعقد صاحبه أو بعقد أحدهما كذا في الدخيرة، وإذا كان على المتفاوضين دين إلى أجل فابطل أحدهما الأجل بطل وحل المال عليهما جميعاً، ولو مات أحدهما حل على الميت حصته ولم يحل على الآخر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إذا كان لرحل على المتفاوضين مال فأبراه أحدهما عن حصته فهما يبران جميعاً من المال كله كذا في المحيط، حقوق عقد تولاه أحدهما ينصرف إليهما جميعاً حتى إن أحدهما لو باع شيئاً يطالب غير البائع بالتسليم للمبيع كما يطالب البائع ولو حطب عبر البائع الثمن من المشتري يحبر المشتري على تسليم الشئ إليه كما يحبر على تسليمه إلى البائع كذا في الفتاوى، ولو اشترى أحدهما شيئاً بواحد صاحبه بالثمن كما بواحد به المشتري كذا في السراج الوهاج، وله أن يقبض ببيع كما للمشتري ولو وجد المشتري منتهب عيباً بالمبيع فلصاحبه أن يرد بالعيب كما للمشتري كذا في البدائع، وإذا اشترى أحدهما شيئاً من تجارتها فوجد الآخر به عيباً كان له أن يرده كذا في المحيط، ولو استحق المبيع كان لكل واحد منهما الرجوع بالشئ عن البائع كذا في السراج الوهاج، واشترى من أحدهما شيئاً من شركتهما إذا وجد بالمشتري عيباً كان له أن يرده بالعيب على أيهما شاء كذا في الظهيرية، ولو أنكر العيب فله أن يحلف البائع على البينات وشريكه على العلم ولو أقر أحدهما بعد إقراره على نفسه وشريكه، ولو باع كل واحد منهما نصف سلعة من شركتهما ثم وجد بها عيب فله أن يحلف كل واحد منهما على نصف الذي ياعه عن البينات وعلى النصف الذي ياعه شريكه على العلم بيمين واحدة في قول محمد رحمه الله تعالى وقد أقر يوسف رحمه الله تعالى: يحلف كل واحد منهما على البينات فيما باع وتسقط عن كل واحد منهما اليمين على العلم هكذا في البدائع، وإذا باع أحد المتفاوضين شيئاً من متاع المقاصة ثم افترقا ولم يعلم المشتري بافتقارهما كان له أن يدفع جميع الثمن إلى أيهما شاء كذا في المحيط، وإن كان علم بالفرقة لم يدفع إلا إلى العاقد وودفع إلى شريكه لا يبرأ عن نصيب العاقد وكذلك لو وجد به عيب لا يقاصم إلا البائع كذا في محيط المرحسي، ولو كان المشتري رده على شريك البائع بالعيب قبل الفرقة ونفى له بالشئ أو بنقصان العيب عند تعدد الرد ثم افترق كان له أن يأخذ أيهما شاء كذا في المحيط، ولو استحق العيب بعد الافتراق وقد كان نقد الشئ كله قبل الافتراق فللمشتري أن يرجع بالثمن على أيهما شاء كذا في الظهيرية، متفاوضان افترقا فلاصحاب الدين أن يأخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين ولا

يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف ف يرجع بذلك كذا في الجامع الصغير، ولو وكل أحد المتفاوضين رجلاً أن يشتري له جارية بميسها أو بغير عينها بلمن مسمى ثم إن الآخر نهى الوكيل عن ذلك فبنيه جائز لأن اشتراها الوكيل بعد ذلك فهو مشتر لنفسه وإن لم ينه عن ذلك حتى اشتراها كان مشترها لهما جميعاً ويرجع بالتمس على أيهما شاء كذا في المحيط.

**الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين** لو ادعى على آخر أنه شاركه مفاوضة فانكر والد في يد الجاحد فانقول قول الجاحد مع يمينه وعلى المدعي البيعة كذا في فتح القدير، فإن جاء المدعي ببيعة يشهدون على دعواه فهذا على وجوه: إما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده بينهما، أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال الذي في يده من شركتهما وفي هذين الوجهين تقبل بيئته ويقضى بالمال بينهما نصيبين، وإما أن شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده، وفي هذا الوجه يقضى بالمال بينهما نصيبين سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى أو بعدما تفرقا عن مجلس الدعوى، وإما أن شهدوا أنه مفاوضة ولم يريداً على هذا، وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة انسرحسي رحمه الله تعالى في شرحه: أنه تقبل بيئته ويقضى بالمال بينهما وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسألة وذكر شيخ الإسلام أنهم إن شهدوا في مجلس الدعوى نقبل الشهادة ويقضى بالمال بينهما ما لم يشهدوا<sup>(١)</sup> أنه بينهما تصفيين أو يشهدوا أنه من شركتهما أو بقر الجاحد أن حال كان في يده يومئذ أو شهد الشهود بذلك كذا في المحيط، ثم إذا قضى القاضي بينهما تصفيين إذا ادعى الذي كان في يده شيئاً مما في يده لنفسه ميراثاً أو هبة أو صدقة من جهة غير المدعي فهذا المسألة على وجوه: إن كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال بينهما نصيبين أو شهدوا أنه مفاوضة وأن المال من شركتهما ففي هذين الوجهين لا تسمع دعواه ولا تقبل بيئته وإن كان شهود مدعي المفاوضة شهدوا أنه مفاوضة وأن المال في يده أو شهدوا أنه مفاوضة ولم يريداً على هذا تسمع دعواه وتقبل بيئته عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى، ولو كان المدعي عليه ادعى شيئاً مما في يده بطريق التلقي من المدعي تسمع دعواه وقبلت بيئته في الوجوه كلها كذا في الظهيرية، وإذا ادعى أنه شريكه مفاوضة وأقر به المدعي عليه وقضى عليه بما في يده ثم ادعى شيئاً مما في يده ميراثاً أو هبة وأقام البيعة تقبل كذا في محيط السرخسي، ولو كان المال في يد رجلين وهما سقران بالمفاوضة فادعى أحدهما شيئاً من ذلك المال أنه له ميراثاً عن أبيه وأقام البيعة قبلت بيئته كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا مات أحد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت المفاوضة وجحد ذلك الحي فاقاموا لبيته أن اباهم كان شريكه شركة مفوضة لم يقض لهم بشيء مما في يد الحي إلا أن يقبضوا البيعة أنه كان في يده في حياة الميت أو أنه من شركة ما بينهما فحيث يقضى لهم بنصيبه كذا في المسوط، فإن أدام الحي البيعة أنه ميراث له من أبيه بعد القضاء عليه لا تقبل إذا شهدوا أن المال من شركتهما وإن شهدوا أن هذا

(١) قوله ما لم يشهدوا إلخ. لا يربط بما قبله ولعله مرتبط بمحدود والتقدير وإن شهدوا في غير مجلس

الدعوى لا تقبل ما لم يشهدوا إلخ وتحرر العبارة بمراجعة المحيط

المال كان في هذه وقت الشركة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بيعة المحي وعند محمد رحمه الله تعالى تقبل كذا في محيط السرخسي، ولو كان المال في يد الورثة وجحدوا الشركة فاقام المحي البيعة على المعاوضة واقاموا بيعة أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير شركة ما بينهما لم يقبل منهم وصحح شمس الأئمة أن هذا قولهم جميعاً ولو قالوا: مات جدنا وترك ميراثاً لأبينا واقاموا البيعة على هذا لا تقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتقبل في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير، وإن كانت الأشياء في يد أحدهما فمجدد للمعاوضة فقد وقعت العرقه بجهوده وهو صامس نصف جميع ما في يده إذا قامت البيعة على المعاوضة لأنه كان أميناً قبل الجحود يصير صامتاً وكذلك إذا جحد وارثه بعد موته فإن ماتاً وأوصى كل واحد منهما إلى رجل قوصي كل واحد منهما بطالب بما وني موصيه صابغة فإذا قبضه فلا ضمان عليه في ذلك ولا على ثورته بعد أن يكونوا مقربين بالمعاوضة كما لو كان أوصي قبض نفسه وهو مقر بالمقوضة كان أميناً في نصيب صاحبه كذا في البسوط، متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمعاوضة فجميع المال من العقار وغيره يكون بينهما نصيبين حكماً للمعاوضة إلا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع بيت أو رزق العيال أو جارية بطؤها فإن ذلك يكون لمن كان في يده خاصة استحصاناً إذا كان ذلك بعد العرقه ولو لم يعترفوا ولكن مات أحدهما ثم احتلفوا في مقدور الشركة فهذا وما لو افترقا ثم اختلفا في مقدار الشركة سواء كذا في فتاوى عاضيدان، وإذا ادعى رجل على غيره أنه شريكه شركة معاوضة وإن المال الذي في يده بينهما اثلاثاً الثلثان لهما والثلث به والمدعى عليه بمجدد المعاوضة أصلاً فاقام المدعى بيعة على نحو ما ادعاه لا تقبل هذه الشهادة فيما في الاستحصان تقبل على المعاوضة كذا في المحيط، ادعى للمعاوضة وادعى ادعى متنافسة وشهد اشهود بامتلاكه ثم قال المدعى: كانت كذلك تقبل استحساناً كذا في محيط السرخسي، وإذا افترق المتفاوضان فاقام أحدهما البيعة أن المال كله كان في يد صاحبه وإن قاضي بيعة كذا كان نصيب بذلك عنده وسموا للآن وأنه نصيب به بينهما نصيبين فاقام الآخر بمثل ذلك من ذلك للفضي بعينه أو غيره فإن كان من قاض واحد وعلم بأربح المصائب أخذ بالآخر وإن لم يعلم أو كان المصائب من القاصيين لزم كلا منهما القضاء الذي انعده عليه لأن كلا منهما صحيح ظاهراً فيحاسب كل صاحبه بما عليه ويترادان الفصل كذا في فتح القدير، ولو مات المتفاوضان فانتسم الورثة جميعاً ما ترك ثم وجدوا مالاً كثيراً فعال أحد العريقين. كان هذا في قسمتنا لم يصدقوا على ذلك ولا بيئته وعلى الفريق الآخر اليمين وإذا جحدوا كان بينهما نصيبين فإن كان في أيديهم صدقوا إن كانوا قد شهدوا بالبراءة وإن كانوا لم يشهدوا بالبراءة فهو بينهم جميعاً بعدما يحلف الآخرون ما دخل هذا في قسم هؤلاء كذا في البسوط، ولو كان المال في يد أحد الفريقين فقالوا: كان لأبي قبل المعاوضة وكديهم الفريق الآخر فالمل بينهما وإن كانوا شهدوا على البراءة في الشركة وإن كانت البراءة من الشركة وغيره فهو له خاصة وإن كان المال في يد غير الفريقين فهو بينهم إلا بيعة كذا في محيط السرخسي، وإذا شهدوا على إقرار بالمعاوضة صد عشر سنين قبل القاضي شهادتهم تنبى المعاوضة صد عشر سنين وقبل ذلك

حتى يفضي بجميع ما في يده منذ عشر سنين وقبل ذلك بهيئتهما وبشهادتهما على إنشاء  
المفاوضة منذ عشر سنين قضى بالمفاوضة منذ عشر سنين ولا يفضى بالمفاوضة قبل ذلك بما علم  
بغير واحد قبل المفاوضة يختص هر به وما كان مشكك الحال فهو للمفاوضة كذا في  
المحيط، ولو أمر أحد المتفاوضين رجلين يشتريان عبداً لهما وسمى جسماً لعبد والشمس عاشرياه  
وقد افترق المتفاوضان عن الشركة فقال: الأمر اشترياه بعد التفرق فهو بي خاصة وقال الآخر:  
اشترياه قبل التفرق فهو بيننا كان القول قول الآخر مع يمينه واليمين بينه الآخر إن أعاد اليمين لا  
تقبل شهادة التوكيدين كذا في فتاوى قاصيحات، وإن قال الشريكان لا ندري متى اشترياه فهو  
للآخر خاصة كذا في محيط السرخسي، وإن قال الأمر اشترياه قبل العرفة وقال الآخر: اشترياه  
بعد العرفة فالقول قول الآخر واليمين بينه الأمر كذا في المحيط، وإذا اعتق أحد المتفاوضين عبداً  
من شركتهما بالقول فيه كالقول في غير المفاوض وإن افترق المتفاوضان ثم حال أحدهما كنت  
كاتبت هذا العبد في الشركة ثم يصدق على ذلك لكن إقراره في نصيب نفسه صحيح  
وشريكه أن يرد له لدفع الضرر عن نفسه بعدما يحلف على علمه وكذلك إن أقر أنه اعتق في  
الشركة معناه أن إقراره يصح في نصيب نفسه خاصة ولا يشتغل باستحلاف الآخر هاهنا  
بمحلاف الكتابة هكذا في المبسوط، وإذا تفرق المتفاوضان واشهد كل واحد على صاحبه بالبراءة  
من كل شركة ثم قال أحدهما كتب اعتقت هذا العبد في الشركة قد حل نصف قيمته فهذا  
برأت إليك منه فصدقه الآخر في عتقه وقال كنت احترت صمد العبد بالقول لمن لم يعتق مع  
يمينه وله نصيب العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دون الشريك وإن قال احترت صمدك  
برئ من الضمان بالبراءة ولا شيء على العبد وإن قال ما احترت شيئاً فله أن يضم العبد دون  
الشريك كذا في محيط السرخسي، وإن أقام لمقر اليمين أنه كان قد أخبر ضمانه جمل الثابت  
باليمين كالثابت بالمعاينة فبرأ من ذلك ولا شيء على العبد وإن قال الشريك لم يعتقه إلا  
بعد العرفة كان القول قوله أيضاً وإن أقام المعنى أسبغة أنه اعتقه في المفاوضة وضمن له نصف  
قيمتها وأقام الآخر اليمين أنه اعتقه بعد العرفة وأخبار صحابه العبد واليمين بينه المعتق ويرى هو  
والعبد من نصف قيمته كذا في المبسوط، ولو أقر أحدهما أنه كاتب عبداً في الشركة على ألف  
وقبضها منه ومات العبد فقد دخل في البرية وقال لآخر كاتبته بعد العرفة فالقول لمن لم  
يكاتب وإن كان العبد ترك مالا فقال المكاتب كاتبته بعد العرفة وأنا وارثه، وقال الآخر في  
المفاوضة: فتمنع وارثه والمكاتب لم يؤد شيئاً فالقول لمن لم يكاتب كذا في محيط السرخسي،  
وإذا أودع أحد المتفاوضين من مالهما وديعة عند رجل فادعى المستودع أنه قد ردّها إليه أو إلى  
صاحبه فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط، وإن جحد الذي ادعى عليه ذنب ثم يصر  
شريكه بقول المودع ولكن يحلف بالله ما قبضه كذا في المحيط، وكذا لو مات أحدهما ثم  
ادعى المودع الدفع إلى الميت يستحلف الورثة على العلم وإن ادعى المدفع إلى ورثة الميت وحلف  
ما قبضه يضمن حصه الحي وهو بين الحي وورثة الميت كذا في محيط السرخسي، ولو قال  
دفعت لذي أسدي أودعني بعد موت الذي لم يودعني وحلف على ذلك فهو بريء من الضمان  
ولم يصدق على إتمام الحي شيئاً بعد أن يحلف ما قبضه كذا في المبسوط، وإن مات المودع فقال

المستودع: دعت إلى المحي نصفه وإلى ورثة الميت نصفه برىء من الضمان إذا حلف فإن أقر أحد الفريقين بقبض النصف شركة الآخر فيه كذا في محيط السرخسي، وإن كانا حينئذ قدال المستودع: دعت المال إليهما فأقر أحدهما بذلك وجحد الآخر فالمستودع برىء ولا يضمن عليه وإن اقتصرا ثم قال المستودع: دفعته إلى الذي أودعني فهو برىء، وإن قال دفعته إلى الآخر وكديه في ذلك ضمن نصف ذلك المال للذي أودعه ثم ما يقبضه المودع يكون بينهما نصيبين وإن صدقه الشريك في ذلك فالمودع بالخيار إن شاء ضمن نصيبه شريكه وإن شاء ضمن المستودع كذا في المبسوط.

**الفصل الخامس في وجوب الضمان على المتفاوضين:** استعار أحد المتفاوضين دابة لركبها إلى مكان معلوم فركبها شريكه فمطبت فيها صامتان كذا في المحيط، ولو استعار أحدهما دابة ليحمل عليها طعاماً له خاصة فحمل عليها شريكه طعاماً مثل ذلك أو أحف لا يضمن كذا في محيط السرخسي، ثم في مسألة الركوب إذا وجب الضمان وأدى المراكب ذلك من مال الشركة هل يرجع عنه شريكه بنصف ما أدى ينظر إن كان قد ركبها لحاجتها فلا رجوع وإن كان قد ركبها في حاجة نفسه فله الرجوع بنصف ما أدى ولصاحب الدابة أن يطالب بصمان الدابة أيهما شاء كذا في المحيط، وكذلك أحد المتفاوضين إذا استعارها ليحمل عليها عدل زطي فحمل عليها شريكه مثل ذلك العدل لم يضمن ولو حمل عليها طيالة أو أكسية كان ضامناً لاختلاف المجلس وللتفاوت في الضرر على الدابة ولو حمل المستعير عليها ذلك ضمن فكذلك شريكه إلا أنه إن كان ذلك من تجارتها بالضمان عليهما وإن كان بضاعة عند الذي حمل فلضمان عليهما لأن الذي حمل غاصب والآخر عنه كقيل صام ثم يرجع للشريك على الذي حمل بنصف ذلك إذا أديا من مال الشركة كذا في المبسوط، ولو استعار أحدهما ليحمل عليها عشرة معاتيم حنطة فحمل عليها شريكه عشرة معاتيم شعير من شركتهما لا يضمن وكذا لو كانا شريكين شركة عتار فاستعار أحدهما قاحواب فيه كالحواب في الأول كذا في فتاوى قاضيه خان، إذا قال أحد الشريكين لصاحبه: لا تجاوز بخارى مجاور وملك المال ضمن كذا في السرخسية، إذا مات أحد المتفاوضين ولم يبين حال الذي كان في يده لا يضمن لشريكه نصيبه كذا في فتح القدير.

### الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول

**الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها:** أما شركة العنان: فهي أن يشترك اثنين في نوع من التجارات بر أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكرا الكفالة خاصة كذا في فتح القدير، وصورتها: أن يشترك الثان في نوع خاص من التجارات أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكرا الكفالة والمفاوضة فيها فتضمنت معنى الوكالة دون الكفالة حتى تجوز هذه الشركة بين كل من كان من أهل التجارة كذا في محيط السرخسي، فعجز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي الماذن والخمر والعبد الماذن في التجارة والمسلم والكافر كذا في فتاوى قاضيه خان، وفي التجريد والمكاتب كذا في التهديم، ولو ذكرا الكفالة وكانت باقي



شروط متفاوتة متوعدة انعقدت معاوضة وإن لم تكن متوفرة ينبغي أن يعقد عند هكذا في فتح القدير، وأما شرط جوازها فيكون رأس المال عينا حاصرا أو عاقبا عن مجلس العقد لكن مشارا إليه والمساواة في رأس المال ليست بشرط ويجوز التفاضل في الربح مع تساويهما في رأس المال كذا في محيط السرحسي، ذكر محمد رحمه الله تعالى كسبة كتابتها فقال هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله وإداء الأمانة ثم يبين قدر رأس مال كل منهما ويقول ودعت كله في أيديهما يشتركان به ويبيمان جميعا وشقي ويعمل كل واحد منهما برأيه ويبيع بالنقد والمسيقة ثم يقول فما كان من ربح فهو بينهما على قدر رؤوس أموالهما وما كان من وصيعة أو سبعة فكذلك فإن كانا شرعا متفاوتا فيه كنباه كذلك ويقول شركا على ذلك في يوم كذا في شهر كذا كذا في فتح القدير، وأما حكمها فمضرورة كل أحد منهما وكبلا عن صاحبه في عقود التجارات ولا يصير كل واحد وكبلا عن صاحبه في المستيف ما وجب العقد صاحبه كذا في المحيط، ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه إذا لم يذكر الكفالة كذا في فتاوى قاضيخان

**الفصل الثاني في شرط الربح والوصيعة وهلاك المال** لو كان المال منسوب في شركة العنان والعمل على أحدهما إن شرعا لربح على قدر رؤوس أموالهما جاز ويكون ربحه له ووضيعة عليه وإن شرعا الربح للعامل أكثر من رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرعا الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل واحد منهما ربح ماله كذا في السراجية، ولو شرط العمل عليهما جميعا صححت الشركة وإن قل رأس مال أحدهما وكثر رأس مال الآخر واشترعا الربح بينهما على السواء أو على التفاضل فإن لربح بينهما على الشرط والوصيعة ابتداء على قدر رؤوس أموالهما كذا في السراج الوهاج، وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر يضر أو يضر عذر صار كصاحبهما معا كذا في المختصرات، ولو شرعا كل الربح لأحدهما لم يضر لا يجوز هكذا في النهر الدائق، شركا معاه أحدهما ماله والآخر بالتقوى على أن الربح والوصيعة يصعدان بالعقد جاز والشرط في حق الموصيعة باطل فإن عملا وربحا فالربح على ما شرعا وإن خسرا فالخسران على قدر رأس مالهما كذا في محيط السرحسي، ويجوز أن يعقد شركة العنان كل واحد منهما ببعض ماله دون البعض كذا في العندية، وإذا هلك مال الشركة أو أحد المالين قبل أن يشتربا بطلت الشركة كذا في التهذبة، وأي المالين هلك قبل الشراء هلك على صاحبه هلك في يده أو يد صاحبه كذا في المحيط، وإذا جاء كل واحد منهما بألف درهم فاشترى بها وحفظا كان ما هلك منها هلكا منهما وما بقي فهو بينهما إلا أن يعرف شيء من الهالك أو الباقي من مال أحدهما بعينه فيكون ذلك له وعليه كذا في المسبوط، وإن شترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر فالمشترى بينهما على ما شرطا كذا في الجوهرة السيرة، لو لم يصرح بالوكالة عند العقد كذا في المختصرات، ويرجع على صاحبه بحسنه من التمس كذا في الاحيار شرح مختار، ثم هذه الشركة في المشتري شركة عقد عند محمد رحمه الله تعالى فيكل منهما أن يصرف فيه كذا في السيرة الدائق، وهو الصحيح هكذا في محيط السرحسي، هذا إذا هلك أحد المالين بعد شراء أحدهما

فلو حدث قبل الشراء ثم اشترى الآخر بماله بمظور فإن كان صرحاً بالوكالة في عقد الشركة فالمشترى مشترك بينهما بحكم الوكالة للمعدة ويرجع عليه بحصته من الثمن وإن ذكر، محرد الشركة ولم يذكر في عقد الشركة الوكالة فالمشترى يكون لمشتري كذا في التبيين، في التواتر دفع إلى رجل ألف درهم عني أن يعمل بها على أن الربح للعامل والوصبة عليه فهلك قبل الشراء بها فالقايض صامس وبو مال: اعمل بها بيني وبينك على أن الربح بيما ولو وصبة بيما فهلك قبل أن يعمل بها فهو صامس نصف المال عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ضمان عليه وإن اشترى بالمال ثم هلك قبل النقد فعسى الأمر ضمان نصف المال وعلى المشتري مثل ذلك كذا في المحيط، وإذا كان رأس مال أحدهما درهم ورأس مال الآخر دينار وقيمة الدينارين مثل قيمة الدرهم فاشترى صاحب الدرهم بالدرهم غلاماً واشترى صاحب الدينارين بالدينارين حارية ونقد المالكين وكان ذلك في صفقتين فهلك الغلام والحارية في أيديهم ورجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف رأس ماله ولو اشترى أحدهما صفقة واحدة وباقى للمسالمة بحالها لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء كذا في الظهيرية، وإن اشترى بالدرهم متاعاً ثم بعده بالدينارين متاعاً فوصف في أحدهما وربحاً في الآخر فالربح والوصبة عبيهما على قدر ملكيهما في المشتري يوم الشراء وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي، وهكذا في البسوط، وإذا اشتركا بالعروض أو المكيل واشترى بذلك فكل واحد منهما بما اشترى قدر قيمة متاعه فإن باعاً المشتري بعد ذلك ثم أراد الفسمة فإن كانت الشركة وقعت بما لا مثل له اعتبرت قيمته يوم الشراء وإن كانت وقعت بما لا مثل من المكيل والموزون والعدي المتقارب فقد ذكر في الأصل أنه تعتبر القيمة يوم الفسمة وذكر في الإملاء أنه تعتبر القيمة يوم الشراء قال القدوري وهو الصحيح كذا في الظهيرية، وسكن واحد من شريكي العنان أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يجزى بعه بما عز وهان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في السراج الوهاج، ويحبل ويحنال ويؤخر كذا في التهذيب، وليس له أن يشارك غيره إلا لم يشترط في عقد الشركة أن يعمل كل واحد منهما برأيه نصاً هو الصحيح كذا في الذخيرة، ولو شارك أحدهما رجلاً شركة عان فما شتره الشريك الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الأولين وما اشترى الشريك الذي لم يشارك فهو بيده وبين شريكه نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث كذا في فتاوى قاضيخان، وروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أحد شريكي العنان إذا شارك غيره مفاوضة بحضور من شريكه تصح المفاوضة وتبطل شركته مع الأول وإن كان بغير محضر من شريكه لم تصح كذا في الظهيرية، وليس لأحدهما أن يكاتب عبداً من الشركة بلا حلاف كذا في المحيط، ولا أن يعق علي مال سواء قل: اعمل بربك أو لا وليس به أن يزوج من تجارتهما في قولهم جميعاً وكذلك تزويج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في البدائع، وإن أقر أحدهما بمجازية في يده من الشركة أنها لمحل لم يجز إفرازه في نصيب شريكه وإن كان قال صاحبه: اعمل فيه بربك كذا في فتاوى قاضيخان، ولا يهرس أحدهما من الشركة بدين عليه إلا بإذن شريكه كذا في محيط السرخسي، ولو رهس أحدهما متاعاً من الشركة بدين عليهما لا يجوز ويكون ضامناً للرهن كذا

في فتاوى قاصيحيان، إلا أن يكون هو العائد في موجب لدين أو بأمره شريكه بدين كذا في  
 السراج الوهّاج، وكذا لا يوتهن رهناً بدين من الشركة في نصيب شريكه إلا إذا ولي عنه  
 بنفسه أو أمر من ينفه فإن هلك الرهن في يده وقيمته ولدين سواء ذهب نصف الدين وهو  
 حصة المربهن ولشريكه الخيار، شاء رجع على المدين بنصف دينه ويرجع المدين على مرتته  
 بنصف قيمة الرهن أو شاء أحد من شريكه حصته بما اقضى كذا في محيط السرخسي، وإن  
 أقر بالرهن أو بالارتهاق فإن كان وبني العقد بنفسه جاز وإن كان لم يزل العقد سم بحر كذا في  
 السراج الوهّاج، وإذا أقر أحد شريكي العنان بالرهن أو الارتهاق بعد تناقضا لشركة لا يصح  
 إقراره إذا كذبه شريكه كذا في المحيط، ولو ستمرض أحد شريكي العنان مالا لم تجاره برهما  
 كذا في فتاوى قاصيحيان، وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي، وفي شرح المندوري إذا كان  
 كل واحد منهما صاحبه عمل في دين برائت جاز لكل واحد منهما أن يعمل ما يشاء في  
 تجارة من الرهن والارتهاق والخلف بماله والخلف لمشركة مع غير وأما الهبة والعرض وإن كان  
 بلائاً للعالم وتعليقاً بعير عوض فإن ذلك لا يجوز إلا أن يرض عنه، وقال في هذا الموضع  
 أيضاً إذا سم بقتل لشريك له عمل برائت ليس به أن يحبط من الشركة بما له حصة كذا في  
 كدحيرة، ولشريك العنان والمصير والمودع أن يسامروا بمال هو الصحيح من مذهب  
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في خلاصة، ولو كان بينهما شركة في مال حصة  
 ليس لواحد منهما أن يسامر بماله بغير إذن الشريك فإن سافر به فذلك إن كان قدر له حمل  
 ومؤنة ضمن وإن سم يكن به حمل ومؤنة لا يخصم كذا في فتاوى قاصيحيان، فإذا سافر أحدهما  
 بماله وقد أدن له شريكه بالسفر أو قبله عمل برائت أو عند إطلاق بشركة على روايه  
 الصحيحة عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فله أن يبيع من جملة المال على نفسه في  
 كراهه وينفقه وطعمه وأدامه من رأس المدين ذلك لحس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى،  
 قال محمد رحمه الله تعالى: وهذا استحسان كذا في البدائع، فإن ربح تحسب بعه من الربح  
 وإن لم يربح كانت المفقعة من رأس المال كذا في خزنة المفتين، ولو حرج إلى موضع يمكنه أن  
 يبيت بأهله لا تحسب من مال الشركة كذا في التهذيب.

### الفصل الثالث في تصرف شريكي العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما رجب

بعقد صاحبه وما يتصل بذلك لكل واحد منهما أن يورث بالبيع وشراء والاستحجار والآخر أن  
 يحرجه من الوكالة وإن وكل أحدهما يتعاضى ما دأبه فليس بالآخر إخراج كذا في الظهيرية،  
 والمعدن أن يورث وكذا يقبض الشمس والبيع فيما شري ربا كذا في البدائع، وبما سوى هذه  
 انصرفات أحد شريكي العنان كأخذ شريكي المعاوضة ما يملكه أحد شريكي المعاوضة يملكه  
 أحد شريكي العنان كذا في المحيط، وكل ما كان لأحدهما أن يعمل به إذا بهاء شريكه عنه لم  
 يكر له عمله فإن عمه ضمن نصيب شريكه وهذا لو قال أحدهما أخرج بني دمياط ولا  
 تجاورها فجاوزت هنت مال ضمن حصة شريكه وكذا لو بهاء عن بيع التسيطة بعد ما كان أدن له  
 فيه كذا في فتح القدير، في القدوري إذا قال أحدهما في بيع باعه الآخر جرت لإقاله كذا في  
 المحيط، ولو باع أحدهما متاعاً فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاء جاز عيبهما وكذا لو حظ من

ثمة أو آخر لأجل المصيب كذا في الخلاصة، وإن حص من غير علة أو من غير أمر يحذف منه جاز في حصته ولم يجر في حصة صاحبه كذا في البدائع، وكذا لو وهب له كذا في السراج الوهاج. ولو أقر بمصيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضيهان، شريكان شركة عنان على المصوم أسلم أحدهما إلى صاحبه في كره حطه على الشركة لا يصح كذا في المقية، ولو باع أحدهما حالاً وأجبه الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعاً إلا أن يكون كل واحد منهما قال لصاحبه. أفعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال: يصح في نصيبه خاصة، ولو أجبه الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالإجماع كذا في المضمرات، فأما إذا اجتمعا فأدانا ثم أقر أحدهما فتأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز تأخيره في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما إذا عقد أحدهما ثم أقر العائد فتأخيره جائز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في النصيبين جميعاً كذا في السراج الوهاج، بالإجماع كذا في المضمرات، وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيهان، وإن أقر أحدهما بشئ في تجارتهما وأكر الآخر لزم المخر جميع الدين إن كان أقر أنه ولي العقد يأن قال: اشترت من فلان عبداً بكذا كذا في المحيط، فأما إذا أقر أنهما وليا لزمه نصيبه وإن أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع نسخ كتاب الإقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية، أحد شريكي العنان إذا أقر أن ديتهما مؤجل إلى شهر صح إقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أبرأ أحدهما صح إبرأؤه عن نصيبه كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أقر بجارية في يده من تجارتهما أنها لرجل لم يجر إقراره في نصيب شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع، أحد شريكي لعنان إذا أقر أنه استقرض من فلان ألف درهم لتجارتهما لزمه خاصة كذا في المحيط، وفي العيون إلا أن يقيم القينة فإن أقام القينة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في القنارخانية، فإن أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان بمقرض أن يأخذ منه وليس به أن يرجع على شريكه وهو الصحيح كذا في المضمرات، وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيهان، وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على العائد حتى لو باع أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئاً من الثمن وكذلك كل دين لزم إنساناً بعقد وليه أحدهما ليس للآخر قبضه وللعبدون أن يمتنع من دفعه إليه كالمشتري من الوكيل ما يبيع به أن يمتنع من دفع الثمن إلى الموكل فإن دفع إلى المشتري من غير توكيل يرى من حصته وم يبرأ من حصة الدائن وهذا استحسان كذا في البدائع، وإن اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهما فوجد به عيباً لم يكن للآخر أن يردّه بالمصيب كذا في المبسوط، وكذا لو باع أحدهما شيئاً من تجارتهما لم يكن للمشتري أن يردّه على الآخر كذا في الظهيرية، وليس لواحد منهما أن يحاصم فيما أداه الآخر أو باعه والخصومة للذي باعه وعيه وليس على الذي لم يل من ذلك شيء ولا يسمع عليه بينة فيه ولا يستجحف وهو والأجنبي في هذا سواء كذا في السراج الوهاج، وإذا استأجر أحد شريكي العنان شيئاً ليس بآخر أن يطالب المشتري بالاجر كذا في المحيط، فإن أدى للعائد من مال الشركة رجح شريكه بنصف ذلك عليه إذا كان استأجره حاجة نفسه وإن كان استأجره لتجارتهما وأدى الأجر

من حاله ماله يرجع على شريكه بمصه ولو كانت لشركة بهيمة في شيء خاص شركة ملث  
 سم يرجع على صاحبه بشيء كذا في الميسوط، وكذا إذا أجزأ أحدهما شيئاً من تجارتهما فليس  
 بشريك الآخر إلا يطالب المسافر بالأجر كذا في المحيط، رجلاً اشتركا شركة عتار في تجارة  
 على أن يشتريا ويبيعا بالعدد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئاً من غير نكاح التجارة كان به  
 خاصة فاما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة بقدر على  
 صاحبه إلا إذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالكميل أو الموزون أو السقود فإن كان في يده من ذلك  
 خمس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة وإن لم يكن كان مشترياً لنفسه وإن كان  
 لشركه في يده درهم فاشترى بالدينير نسيئة ففي القيس يكون مشترياً لنفسه وفي  
 الاستحسان يكون مشترياً على الشركة كذا في المأوى وصيحات، أحد شريكي العنان إذا أجزأ  
 نفسه في عمل كان من تجارتهما كذا الأجر بينهما ولو أجزأ نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما  
 وأجزأ غيره به كان الأجر به خاصة هكذا في التدوير، ولو أجزأ أحدهما مالاً مضارباً فابرجع له  
 خاصة أطلق خواب في الكتاب وهو على التخصيص إن أجزأ مالاً مضارباً ليتصرف فيما ليس من  
 تجارتهما فالربح به خاصة وكذلك إن أجزأ مال مضارباً بحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من  
 تجارتهما، وأما إذا أجزأ مالاً مضارباً ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو مصفاً من عبء شريكه  
 يكون اربح مشتركاً بهيمة كذا في محيط السرحسي، وفي المتنفي إذا مال لغيره اشتركت  
 فيما اشترى من الرقيق في هذه السنة ثم أراد أن يشتري عبداً لكفاره فله أن يشتريه وما فيه ذلك  
 وأشهدت وقت لشراء أنه يشتري بنفسه خاصة سم يجر ذلك وبشريكه بمصه، إلا إذا أذن له شريكه  
 بذلك وكذلك لو اشترى صغاراً لنفسه وقد شارك غيره فيما يشتري من الصغار كذا في المحيط،  
 وكل وصيعة لحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما  
 بصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في الميسوط، في حنفي قال أبو يوسف رحمه  
 الله تعالى: في شريكين شركة عتار رأس مالتهما سواء كل واحد منهما يحمل برأيه ويبيع  
 ويشتري وحده عليه وعلى صاحبه باع أحدهما حصته من متاع وشهد على ذلك فالبيع من  
 حصته وحصه شريكه وكذلك لو باع حصه شريكه كذا في المحيط، وما باع من مال لشركة في  
 يد أحدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل فوراً كل واحد منهما في متاع ضاع مع  
 يمينه كذا في البدائع، إذا عصب شريك بعض شيئاً أو أسهلته لم يؤاخذ به صاحبه وإن شري  
 شيئاً فاسداً فهلك عمده ضمن ويرجع على صاحبه بمصه كذا في الميسوط، ما أجزأ شريك  
 العنان ومال في يده ولم يجر فهو ضامن كذا في المحيط، لو استعار أحد شريكي العنان دابة  
 ليحمل عليها طعاماً له خاصة فحمل عليها شريكه طعاماً لنفسه مثل دابة أو أجزأ بعض كذا  
 في محيط السرحسي، ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتهما  
 فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجارتهما وهلك الدابة لا ضمان عليه فالخاصة من  
 الاستعارة من أحد شريكي العنان إذا كانت مفعلة لعارية راجعة إلى المستعير خاصة بسبب  
 كلاً مستعارة منهما والاستعارة من أحد شريكي العنان إذا كانت مفعلة لعارية راجعة إليهما  
 كلاً مستعارة منهما كذا في المحيط، شريكاً شركة عتار اشترى امتعة ثم قال أحدهما لصاحبه:

لا يعمل معك بالشركة وعاب فحصل الآخر بالامعة مما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقصة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضيهان.

### الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال

أما شركة الوجوه: فهو ان يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجاهة عند الناس فيقولوا اشركنا على ان نشترى بالنسيئة ونبيع بالنقد على ان ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بيننا على شرط كذا كذا في البدائع، وهكذا في المضمرات، وتكون مفاوضة بأن يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح ويتلفظا بلفظ للمفاوضة أو يذكرنا مقتضياتها فتتحقق الوكالة والكفالة في الانسان والبيعات وإن فات شيء منها كانت عتلاً كذا في فتح القدير، وإن أطلقت كانت عتلاً كذا في الظهيرية، والعنان منهما يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري ويحضي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترط التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترط الملك بينهما كذا في المحيط، قال محمد رحمه الله تعالى: وإذا اشتركا شركة عتلاً بأموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعاً فقال الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا، وقال المشتري: هو لي وإنما اشترته بمالي ولنفسي فإن كان المشتري يذمي الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتها وإن كان يذمي الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر: لا بل اشترته بعد عقد الشركة بنظر إن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فإن كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا وإن كان تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وإن علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وإن علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلاً فهو على الشركة وإن لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للمشتري مع يمينه بالله ما هو من شركتنا لأنه إذا لم يعلم تاريخهما يجعل ككتهما وقعا معاً ولو وقعا معاً فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط، وإن قال أحدهما: اشتريت متاعاً فعلت نصف ثمنه وكذبه شريكه فإن كانت السلعة قائمة فالقول قوله وإن كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأكر القبط وحلف شريكه على العلم وإن أقام البينة على الشراء والقبط قبلت ويكون القول قوله مع يمينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي، في المنتهى إذا أراد الرجلان أن يشتركا شركة مفاوضة ولا أحدهما دالر أو خادم أو عروض وليس للأخر شيء فاشتركا شركة مفاوضة يحملان في ذلك بوجوههما ولم يسما شيئاً من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك إذا كان لأحدهما نهر ذهب غير مضروب والباقي بحاله كذا في المحيط.

وأما شركة الأعمال: فهي كالحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو إسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الأعمال فيكون الكسب بينهما فيجوز قلل كذا في

المضمرات، وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيلًا عن صاحبه في تحمل الأعمال والموكيل يتقبل الأعمال جائر كان الموكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا هي الظهيرية، ثم هي قد تكون معاوضة وقد تكون عدان فإن ذكر في الشركة نفقة المقدومة أو معنى المعاوضة بان اشترط الصانعان على ان يتقبلا جميعا الأعمال وان يصنبا الأعمال جميعا على التساوي وان يتساويا في الربح والوصيفة وان يكون كل واحد كميلاً عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي معاوضة وإن شرط التفصيل في العمل والأجر بأن فالأعلى أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والأجر والوصيفة بينهما على قدر ذلك فهي شركة عدان وكذا إن ذكرنا نفقة العدان وكذا إذا أطلقنا الشركة فهي عدان كذا في محيط السرخسي، ثم إذا لم يتفاوضا ونكر اشركا شركة مغلقة تعبر عداناً في حق بعض الأحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من نفس صابون أو أشنان مسنهلك أو عمل من أعمال لقطة أو أجر أجير أو أجر بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا بيمينه ويلزمه حصة وتعتبر معاوضة في حق بعض الأحكام حتى لو دفع رجل إلى أحدهما أو إليهم عملاً فله ان يؤخذ بذلك العمل أيهما شاء ونكر واحد منهما ان يطالب بأجرة العمل وإلى أيهما دفع برئ وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له ان يطالب الآخر به فقد عتبرت هذه الشركة بالمعاوضة في حق هذه الأحكام استحساناً وإن لم يصير بالمقاوضة في غير هذا الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القدوري في شرحه كذا في اندحيره، فإذا جنت يد أحدهما فالضمان عيهما بواحد صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط دافلاً عن استقنى، ومضى كانت عداناً فإنما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة كذا في الظهيرية، وإن عمل أحدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصيبين سواء كانت عداناً أو مقدومة فإن شرط التفاصيل في الربح حال ما تقبلا جاز وإن كان أحدهما أكثر عملاً من الآخر كذا في السراج الوهاج، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما ان يأخذ الأجر وإلى أيهما دفع الأجر برئ وإن لم يتفاوضا وهذا استحسان كذا في فتاوى قاضيه، وكذا ما عمله أسافر لأن ما تقبله كل واحد منهما يجب عليه عليهما فإذا انفرد أحدهما بالعمل كان معيناً للآخر كذا في السراج الوهاج، أب وابن يكسبان في صنف واحد ولم يكن بهما مال فالكسب كله للاب إذا كان الأب في عيال الأب لكونه معيناً له إلا ترى انه لو عرس شجرة يكون للاب وكذا لحكم في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بضعهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون لمراه معيه به إلا إذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في الفقيه، وما تعزله من فضل الزوج وبسجه هو كزبيس فهو للزوج عندهم جميعاً كذا في الفتاوى الحمادية، ولو شرط العمل نصيبين والمال أثلاثاً جاز استحساناً كذا في اعني شرح النكر، وهكذا في النسيب والهداية والكافي وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج، ولو شرطاً أكثر اربح لأحدهما عملاً فالأصح لجوار كذا في السهر القائي وهكذا في الظهيرية، ولو اشرك واشترط الكسب بينهما أثلاثاً ولم يبين العمل فهو جائز ويكون المصيب على التفاصيل بيناً لتفاصيل في العمل كذا في المضمرات، فاما الوصيفة فلا يكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في الميدان، فإن

كان شرطاً أن ما تفضل من شيء فتناله على أحدهما بعينه وثمنه على الآخر والوصيعة تصعد  
 فالقمة عني ما شرطاً واشترطهما الوصيعة باطل وهي على قدر ما شرط عني كل واحد منهما  
 من القبالة كما في التبراع أو هاج ، رجل سيم ثوباً إلى حياط يخطيه بعينه وللحياط شريك  
 في الخياطة مفاوضة فلصاحب الثوب أن يطلب بعمل أيهما شاء ما بقيت مفاوضة بينهما وإذا  
 تفرق أو مات الذي فسخ الثوب لم يؤخذ الآخر بالعمل كما في المصوط ، وهذا يخالف ما هو  
 ثم يشترط عليه أن يخطيه بعينه ثم افترقا فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالخياطة كما في  
 الظهيرية وذكر في الزاد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لو ألقى رجل على أحدهما ثوباً  
 عندهما فأقر به أحدهما وجحد الآخر جاز إقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر  
 مستحساناً كما في محيط السرخسي ، وكذلك إن كان في الثوب حرق فم أحدهما أنه من الذي  
 وجحد الآخر أن يكون الثوب بطايب وقال هو با صدقت أفقر على ذلك لآسي اصدقه على  
 ثوب أنه لنمقر له ، ولو أن المذكر أقر بالثوب لآخر لأعاه بعد بكاره الأول كان لإقراره إقراراً  
 بالأول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على بعينه بالصمان ولا يرجع على  
 صاحبه بشيء من ذلك وأيهما أقر بثوب مستهلك بفعلهما لرجل والآخر منكر فالفضان على  
 المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون وأشدن مستهلك وأجر أجبر أو أجرة  
 بيت لمدة مضت لم يصدق على صاحبه إلا ببيعة ويدرم بفقر خاصة وإن كانت الإجارة لم تقص  
 والمبيع لم يستهلك لزمهما وبعد إقرار المقر عني صاحبه إلا أن يدعي أنه لهما بغير شراء فلقول  
 قوله كذا في المحيط ، فيجوز اشتراك في فعل كتب الحاج على أن يدرر فلهما أن ينعاس فيه  
 فيبينهما تصدق بهذه الشركة جائزة كذا في القنية ، معبدان اشترك لحفظ الصبيان وتعليم  
 الكتابة وتعليم القرآن فإن النصر الشهيد رحمه الله تعالى . المختار أنه يجوز كذا في الخلاصة ،  
 وكذا لو اشتركا في تعميم العقدة كذا في ليهر العائز ، شتركا في عمل هو حرام لا تصح الشركة  
 كذا في حرمان اعتاوى ، ولا يجوز شركة تدلالتين في عملهم ولا شركة الغراء في العروة  
 بالرمزة<sup>(١)</sup> في المجلس والتعاري كذا في القنية ، بن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في  
 ثلاث نفر من لكتابون اشتركوا بينهم عني أن يتقبلوا الصمام ويكبره فما أصابوا من شيء كان  
 بينهم فقبلوا طعام بأجر معلوم فمن رجل منهم وتبعوا وعمل الآخر قال الأجر بينهم أثلاثاً  
 ولو أنه حين مرض أحدهم وكره الآخر أن يعمل عمله فتأقضا بشركة محصر منه أو قالوا  
 اشهدوا إن قد ناقضنا الشركة ثم كالا الصمام كله فلهما ثلث الأجر ولا أجر لهما في الشئ الباقي  
 وهم مصروعان في كيله ولا يشركهما الثالث فيه أحد من الأجر وكذلك ثلاثة نفر يعصبون من  
 رجل عملاً بينهم وليسوا بشركاء ثم عمل أحدهم ذلك للعمل بمفرده فيه ثلث الأجر وهو  
 متطوع في الثلثين من قبل أن صاحب العمل ليس له أن يؤخذ أحدهم بجميع ذلك العمل كذا

١١ قوله فيجوز شيء محذور وهو لمسحي عن وطه كذا يعلم من كتب اللغة لدهجراوي

(٢) قوله بالرمزة هي قرعة اخذها بصوت واحد يشتمل على التصبيط وعلى قطع بعض الكلمات  
 والاشداء من أثناء الكلمة وأصل الرمزة الصوت الذي له دوي وتبع صوت الرعد على ما في  
 القاموس أو هي صوت الرعد على ما في مختار دهرجراوي .



في الظهيرة، ثلاثة لم يعقدوا شركة تقبل فتقبلوا عملاً ثم جاء أحدهم فعلمه كله فله ثلث الأجرة ولا شيء للآخرين كذا في محيط السرخسي، حياط وتلميذه اشتركا في الحياطة على أن يقطع الأستاذ الثياب ويخيط التلميذ والأجر بينهما نصفان أو الحائك كان على أن يهيئ أحدهما العزل بلسج ويسججه الآخر ينبغي أن تصح هذه الشركة كما لو اشترك حياط وصياغ كذا في القنية، وإذا اتفقت الصانع معه رجلا في دكانه يطرح عليه العمل بالنصف جاز استحسان كذا في الخلاصة، فعلى هذا قالوا: لو تقبل التلميذ جاز ولو عمل صاحب الدكان حاز حتى لو قال صاحب الدكان أنا أتقبل ولا تقبل أنت وأطرح عليك تعمل بالنصف لا يجوز كذا في محيط السرخسي.

### الباب الخامس في الشركة الفاسدة

وهي التي فاتها شرط من شرائط الصحة كذا في البدائع، لا تصح الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاستقاء كذا في الكافي، وكذا الاحتشاش والكدي وسؤال الناس وما اصطاد كل واحد منهما أو احتطبه أو أصابه من التكدّي فهو له دون صاحبه وعلى هذا الاشتراك في كل مباح كالأخذ الكلا والشمار من الحبال كالبحر ولين والفسق وغيرهما وكذا في نقل الطين وبئيه من أرض مباحة أو الجص أو الملح أو الشح أو الكحل أو المعدن أو الكنوز الجاهلية وكذا إذا اشتركا على أن يبنيا من طين غير مملوك أو يطبخا آجراً كذا في فتح القدير، فإن كان الطين أو السورة أو سهلة الزواج مملوكاً واشتركا على أن يشتريا ويطبخا ويبيعا جاز وهي شركة الوجوه كذا في الخلاصة، ولكل واحد ما استولى عليه كذا في محيط السرخسي، فإن أخذوا معاً فهو بينهما نصفان وإن أخذ أحدهما ولم يعمل الآخر شيئاً فهو للعامل كذا في الكافي، فإن أعانه الآخر عليه بشيء فله أجر مثله لا يجاوز به نصف النصف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بالغاً ما بلغ كذا في محيط السرخسي، ولو أعانه بنصب الشباك ونحوه فلم يصب شيئاً له قيمة كان له أجر مثله بالغاً ما بلغ لا خلاف كذا في السراج الرواح، ولو خبطا فهو بينهما على ما اتفقا عليه فإن لم يتفقا على شيء فالقول قول كل واحد منهما مع يمينه على دعوى صاحبه إلى تمام النصف كذا في المصمومات، وإن خلطاه وباعاه فإن كان مما يكال ويوزن قسم النصف على قدر الكيل والوزن الذي لكل واحد منهما وإن كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما كذا في الجوهرة الفيرة، وإن لم يعلم الكيل والوزن والقيمة يصدق كل واحد منهما فيما يدعيه إلى النصف من ذلك مع اليمين على دعوى صاحبه كذا في البدائع، ولا يصدق فيما زاد إلا بيمينه كذا في السهر الفائق، وإذا اشتركا في الاصطياد ولهما كلب فأرسلاه أو نصبا شبكة فالصيد بينهما كذا في المحيط، ولو كان الكلب لأحدهما وهو في يده فأرسلاه جميعاً كان ما أخذ لصاحب الكلب إلا إذا جعل منفعة كلبه لغيره بأن أعار الكلب من غيره فيصطاد فالأخذ للمستعير كذا في محيط السرخسي، وإن كان لكل واحد منهما كلب فأصابا صيداً كان بينهما نصفين وإن أصاب كلب كل واحد منهما صيداً على حدة كان له خاصة كذا في السراج الرواح، وإن أصاب أحدهما صيداً فأنقذه ثم جاء الآخر فأنقذه فهو لصاحب الكلب الأول فإن لم يكن الأول أنقذه حتى جاء الآخر فأنقذه

مهر بينهما نصفان كذا في المبسوط، وإذا اشترك واحد منهما بعمل وللآخر رأويه يسقى عليها ماء والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله لذي استقى الماء وعليه أجر مثل الراوية إن كان العامل صاحب البعل وإن كان صاحب الراوية فعليه أجر مثل البعل كذا في الهداية، ولو اشتركا واحد منهما بعمل وللآخر بيعير على أن يؤجرهما والأجرة بينهما لا تصح فإن أجرهما قسم الأجر بينهما على مثل أجر البعل ومثل أجر البيعير كذا في محيط السرخسي، وكذا لو أجر البيعير بعينه كان الأجر لصاحب البعل دون صاحب البيعير وإن كان الآخر أعانه على الحموله والغفل كان للذي أعانه أجر مثله لا يحاوز به نصف الأجر الذي أجره به في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقد محمد رحمه الله تعالى: له أجر مثله بتمام ما بلغ كذا في السراج الوهاج، وإن شرطوا عندهم مع الدابة نحو السوق والحمل وغير ذلك قسم الأجر على مثل أجر دابتهما وعلى أجر عملهما كذا في المحيط، ولو تقبلا حمولة معنومة بأجر معلوم ولم يؤجرهما البعل والبيعير وحملًا على البعل والبيعير اللذين أضافا عقد الشركة إليهما كان الآخر بينهما نصفين لأن سبب وجوب الأجر هنا تقبل الحمل وقد استويا في ذلك ولو تقبلا الحمل وحملًا على أحدهما كان الآخر بينهما نصفين ولا يكون مضمومًا على قدر أجر المثل كذلك هاهنا كذا في فتاوى قاضيهان، إذا اشترك رجلان واحدتهما دابة وللآخر إكاف وحوالق على أن يؤجر الدابة على أن الأجر بينهما نصفين فهذه شركة فاسدة كذا في المبسوط، فإن أجر الدابة لحمل طعام إلى موضع معلوم ثم تنقله بذلك الأداء بأنفسهما كان الأجر كله لصاحب الدابة ولا ينقسم على أجر مثل الدابة وأجر مثل الإكاف والحوالق، ولو كانا اشتركا على أن يتقبلا حمل الطعام على أن يعمل هذا بأدائه وهذا بذاته فالأجر بينهما نصفان ولا أجر لدابة هذ ولا لأداة هذا كذا في المحيط، لو دفع دابته إلى رجل ليؤجرها على أن الأجر بينهما كانت الشركة فاسدة وإن أجر لدابة كان جميع الأجر لصاحب الدابة وللآخر أجر مثل عمله ولو دفع دابة إلى رجل ليبيع عليها البر والطعام على أن الربح بينهما كانت الشركة حسنة الشركة بالمعروض وإذا فسدت كان الربح لصاحب الطعام والبيز ولصاحب الدابة أجر مثلها والبيت والسقيفة في هذا كالذباة هكذا في فتاوى قاضيهان، وكذلك لو دفع شبكة ليصيد بها السمك بينهما نصفين فالصيد للصيد ولصاحب الشبكة أجر مثلها كذا في محيط السرخسي، ولو أن قصارًا له أداة القصارين وقصارًا له بيت اشتركا على أن يعملوا بأداة هذا في بيت هذا على أن الكسب بينهما نصفان كان ذلك جائزًا كذا في السراج الوهاج، وكذلك كل حرفة كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان من أحدهما أداة للقصارين ومن الآخر العمل فاشتركا على هذا فالشركة فاسدة ويجب على العامل أجر مثل الأداة والربح للعامل كذا في الخلاصة، وفي لتيمة سئل علي بن أحمد عن ثلاثة من الجمالين أو خمسة يشتركون على أن يملأ بعضهم الخوارق وبعضهم يحمل الحطة إلى بيت صاحب الحطة وبعضهم يأخذ من دم الجوارق ويحمله على ظهره على أن ما يأخذون من هذا على السواء هل تكون هذه الشركة صحيحة فقال: لا تصح كذا في التتارحانية، قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى: إذا كان دود القز من واحد وورق التوت من الآخر والعمل من آخر على أن نفر بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجر، وكذا لو كان العمل بينهما وإنما يجوز أن يو

كان يبعض منهما والعمل عليها فإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضره كذا في الفتية، في  
التناوي أعطى بدر الفليق رجلاً ليعوم عليه ويعلمه بالأوراق على أن ما حصل فهو بينهما مقام  
عنه ديث لرجل حتى أدرك فالفليق لصاحب البذر وللرجل الذي قام عنه قيمه الأوراق وأجر  
مثله على صاحب البذر كذا، في المحيط، ولو كان من أحدهما البذر والأوراق ومن الآخر العمل  
فالفليق لصاحب البذر وللعمل أجر مثل عمله كذا في السراجيه، وكذلك لو كان العمل منهما  
وإنما يجوز أن لو كان البعض منهما والعمل عندهما وإن لم يعمل صاحب الأوراق لا يضره وإن  
نص الخجسدي كذا في الفتية، وعنى هذا إذا دفع البقرة إلى إنسان بالعنف ليكون الحادث بينهما  
نصفين فما حدث فهو لصاحب البقرة وكذلك الرجل مثل العنف الذي عندهما وأجر مثله فيما قام  
عليها وعلى هذا إذا دفع دجاجة إلى رجل بالعنف يكون البعض بينهما نصفين وأجر مثله في ذلك  
أن يبيع نصف البقرة من ديث الرجل ونصف الدجاجة ونصف بدر الفليق بشئ معلوم حتى  
تصير البقرة وأجزاءها مشتركة بينهما فيكون الحادث منها على الشركة كذا في الظهيرية،  
وكل شركة قاسدة فالربح فيها على قدر رأس المال كالف لا أحدهما مع المبرع فربح بينهما اثلاث  
وإن كانا شرطاً لربح بينهما نصفين بطل ذلك الشرط ولو كان كل واحد شرطاً لربح  
الاثلاث بطل شرط التفاضل وانقسم نصفين بينهما لأن الربح في وجوده باع لثمان كذا في فتح  
المدير، الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض حتى لو اشترى التفاضل في  
انصاعه لا تبطل وتبطل باشتراك ربح عشرة لأحدهما وإن كان كلاهما شرطاً فمبدأ كذا في  
المدحيرة، وتبطل الشركة بموت أحدهما علم به الشريك أو لا، ولو كان موت حكماً بأن نفى  
بديعته مرده فإن لم يقص به يوفى انقطاعها إجماعاً فإن عاد قبل الحكم بقيت وإن مات أو قتل  
انقطعت كذا في سهر الفائق، ولو سم يلحق بذل الحرب انقطاعه على سبيل التوقف  
فإن لم يقص القاضي بإبطاله حتى أسلم عدد للمعاوضة فإن مات بطلت من وقت لردة وإذا  
انقضت بمقارضة على سبيل توقف من تصير عنده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا  
وعندهما تبقى عدلاً ذكره الورعاني كذا في فتح القدير، ولو لم تمت لكن منع أحدهما  
شركة وهم يعين شريكه لا تنفسخ الشركة، ولو علم إن كان رأس مال لشركة دأبه أو ثمانية  
مسحت الشركة ولو كان عروضاً وقت انفسخ ذكر الصحاوي أنها لا تنفسخ كذا في الخلاصة،  
وبعض المشايخ قالوا: تنفسخ الشركة وإن كان المال عروضاً وهو مختار كذا في فتح القدير، وإذا  
أنكر أحد الشريكين للشركة ومال الشركة أمثله كان هذا مسحاً للشركة كذا في الظهيرية، ولو  
كان شركاء ثلاثة مات واحد منهم حتى لنفسخت الشركة في حقه لا تنفسخ في حق الباقيين  
كذا في المحيط، وإذا قل أحد الشريكين لصاحبه: لا أعمل معك بشركة فهو بمنزلة قوله  
دسحتك الشركة كذا في المدحيرة، ثلاثة نفر متفاوضون غاب أحدهم وإراد آخر أن يتناقص  
ليس بهما ذلك بدون مغالب ولا ينقص البعض بدون البعض كذا في الظهيرية.

### الباب السادس في التفردات

ليس لأحد الشريكين أن يؤدي زكاة مال الآخر إلا بإذنه كذا في الاحتيار، فإن أدن كل  
واحد منهما لصاحبه أن يؤدي الزكاة عنه فأدبا معاً ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه علم

أو لم يعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا، في الكافي، ولو أدبا أداء معاقباً ضمن الثاني علم بأداء صاحبه أم لا عند الإمام رضي الله تعالى عنه كذا في السهر نقاش، وعلى هذا الخلاف أبو كليل يأداء الزكاة أو الكفارات إذ أدى الأمر بنفسه مع المأمور أو قبله كذا في التبصير، وأما المأمور يذبح دم الإحصار إذ ذبح بعدما رآه لا إحصار وحج الأمر فإنه لا يضمن المأمور علم أو لم يعلم إجماعاً كذا في السراج الوهاج، وكل دين وجب لاثني عشر واحد بسبب واحد حقيقة وحكماً كان دين مشترك بينهما فإذا قبض شيئاً منه كان للآخر أن يشاركه في المبرور كذا في المحيط، إذا كان دين بين رجلين على رجل من ثمن عند بينهما دعاه أو ألف بينهما فخرصاه أو أسهلته لهما ثوباً أو ورثاً ديناً لرجل عليه فقبض أحدهما نصيبه أو بعضه فللآخر أن يشاركه فأحد منه نصف ما قبضه بعينه سواء كان أحود من الدين أو مثله أو أراد كذا في السراج الوهاج، وإن أراد القايض أن يعطيه من مال آخر لا يكون له ذلك إلا أن يرضى الساكت وكذلك لو أراد الساكت أن يأخذ من القايض مثله لا يكون له ذلك إلا برضى القايض كذا في لدخيرة، وإن شاء الساكت سلم المقبوض للقايض وأتبع بخبره في نصيبه فإذا أتبع العريم لا يرجع على شريكه بمصنف ما قبض ما لم يبق ما بقي على العريم كذا في محيط السرحسي، فإن نوى الدين على العريم فله أن يرجع على الشريك إلا أنه ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم وللقايض أن يعطيه مثله كذا في المحيط، فإن ملك ما قبض الشريك فلا ضمان عليه ويكون مستوفياً وما بقي على العريم لشريكه كذا في الفقيه، وكذلك لو وكل غيره بالقبض فقبض الوكيل فهلك في يد الموكل يهدت على الموكل، ولو كان قائماً لشريكه أن يشاركه كذا في الدخيرة، ولو أخرج القايض ما قبضه من يده بأن وهبه أو قضاه في دين عليه أو استهلكه على وجه من الوجوه فشريكه أن يضمه نصف ما قبض وليس له أن يأخذ من يد الذي هو في يده إذا كان في يده قائماً موجوداً كذا في السراج الوهاج، وما قبض الشريك من شريكه يكون قدر ذلك للقايض ديناً على العريم ويكون ما على العريم بينهما على قدر ذلك من الدين حتى لو كان الدين ألف درهم بينهما فقبض أحدهما خمسمائة صعد الشريك فأخذ نصفها كان للقايض نصف ما بقي على العريم وذلك لثان وحصول وتكون الشركة باقية في الدين كما كانت كذا في اليدائع، وكل دين وجب لاثني عشرين مختلفين حقيقة وحكماً أو حكماً لا حقيقة لا يكون مشتركاً حتى إذا قبض أحدهما شيئاً ليس للآخر أن يشاركه فيه كذا في المحيط، رجلان باعوا عبد بينهما بثلثي مائة من ثمن أحدهما من الثمن شيئاً كان للآخر أن يشاركه فيه، ولو سمي كل واحد منهما لتصبيه شيئاً على حدة فقبض أحدهما شيئاً من الثمن لم يكن للآخر أن يشاركه في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية، رجلان لآخذاهما عبد وللآخر أمة باعاهما بألف مشتركاً فيما يقبضان كذا في السراجية، ولو سمي كل واحد منهما لمملوكاً شيئاً لم يكن للآخر أن يشاركه القايض في المقبوض في ظاهر الرواية كذا في حرامة مفتين، ولو أمر رجل رجلين أن يشربا له حارياً فاشترىها ونقدها الثمن من مال مشترك بينهما أو من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الأمر كذا في المحيط، ولو كان على رجل ألف درهم لرجل فأكمل عن العريم رجلان وأدبا ثم قبض أحد الكفولين من العريم شيئاً يكون للآخر حق المشاركة إن أدب من مال مشترك كذا في

حرانه المعتنق، وهكذا في نظهييه، ونحو له بعض أحدهما ثبت لكن الشترى بصيغه ثوب  
 فلشريك أن يصبه نصف ثمن الثوب ولا سبيل له على ثوب فإن أحصوا حصصاً على  
 شركه في الثوب فذلك حائر كذا في السراج الوهاج، فإن لم يشتر حصصه ثوب، ولكن صاحبه  
 من جهة على ثوب وعصه ثم حاله شريكه في قص من الغايص باختيار إن شاء سلم بيه نصف  
 الثوب وإن شاء أعطاه مثل نصف حصه من الدين كذا في الشائع، وإن أراد أحدهما أن يأخذ من  
 مال مديون شيئاً ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالمصلحة في ذلك أن يهب لمديون منه مقدار  
 حصصه من الدين ويسم إياه ثم هو يبرئ العريم عن حصصه من الدين فلا يكون لشريكه حق  
 مشاركة فيما أحد بطريق بيه كذا في مابوى فاضيلان، رجلاً لهما على آخر ألف درهم أراد  
 أحدهما أن يأخذ بصيغه ولا شركة بالأخر فيه فإن نصير يهب العريم حصة مائة درهم ويقص  
 ثم يبرئ العريم من حصصه وقال أبو بكر يبيع من العريم كذا من ربيب مثلاً بمثل ما له عليه  
 ويسم إياه الربيب ثم يبرئه كما كان له عليه ثم يطالعه بثمان ربيب لا بالدين كذا في المحيط،  
 ولو ذهب أحدهما بصيغه من العريم أو أبراه منه ثم يصير لشريكه شيئاً ولو أبراه أحدهما عن  
 مائة والدين ألف ثم خرج شيء من الدين اسمهما بينهما على قدر حقهما على العريم وذلك  
 يسعه للمساك حصصه ويسمى أربعة كذا في محيط السرحسي، وفي التجريد وكذلك،  
 كاتب البراء بعد الفصل قبل القسمة ونوافست المقبوض نصيبين ثم أبراه أحدهما عن شيء  
 والقسمة ماضية لا ينعقد كذا في تنار حانيه، فإن أبراه أحدهما نصيبه لم يجر بأخيره في قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير في نصيب شريكه كذا في  
 البندلع، فرج على قولهما فقال إذا قبض الشريك الذي لم يؤخر له يكن للذي أبراه مشاركة  
 فيما قبض حتى يحل دينه فإذا حل دينه شركة إن كان قائماً وإن كان مسهلكت حصصه  
 كذا في نظهييه، فإن سم بعض الآخر شيئاً حتى حل دينه لا حل عدد الأمر إلى ما كان فله قبض  
 أحدهما من شيء يشركه الآخر فيه كذا في الشائع، ولو أن العريم عمل لذي آخر حصصه مائة  
 درهم من حصصه فلشريكه أن يأخذ منه نصف ذلك وذلك حصصون وإذا أخذ منه ذلك كان  
 للذي عمل له مائة ثم يرجع على العريم بمثل ما أخذ منه وذلك حصصون من حصصه الذي لم  
 يؤخره من قبل أن الذي يؤخره إذا أخذ من مؤخر صار للمؤخر من حصصه مثل ذلك ألا ترى أن  
 العريم لو عمل للمؤخر جميع حقه وذلك حصة مائة فأخذ الذي لم يؤخر من ذلك نصفه كان  
 للمؤخر أن يرجع على العريم من أحد من حصصه شريكه فكذا فيما كذا في أنه حره، فإذا أحدهما  
 قسمها وشريكه على عشرة أسهم لشريكه تسعة وله سهم كذا في نظهييه، رجلاً لهما  
 دين مؤجل على آخر فعرض نصيب أحدهما اسمها نصيبين والباقي لهما إلى أن حل كذا في  
 السرجيه، ونحو بروج أحدهما لمرأه التي عليها دين على حصصه لا يرجع عليه شريكه شيء  
 كذا في محيط السرحسي، وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو روجها على حصة مائة مرسنة  
 كان لشريكه أن يأخذ منه نصف حصة مائة كذا في المحيط، وأما إذا أساجر أحد الشريكين  
 بصيغه فإن شريكه يرجع عليه في قولهم كذا في السراج الوهاج، ولو كان للمطلوب على أحد  
 الطالبين دين نسب فلأن يحب لهما عنه وصار قصاصاً لذلك لم يكن لشريكه أن يرجع

عليه بشيء، ولو كان دهن يسبب بعد أن يحب بهما عليه وصار قصاصاً فشریکه أن يرجع عليه كذا في الظهيرة، ولو أقر أحدهما أنه كان للمطلوب مثل نصيبه قبل ديهما برئ المطلوب من حصته ولا شيء لشریکه عليه وكذلك لو جنى عليه جناية كان أو شهاً خمسائة لا يكون لشریکه شيء كذا في محيط السرخسي، روى بشو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أحد الطالبين إذا شح المطلوب موضوعة عمداً فصالحه على حصته لا يلزمه شيء لشریکه لأنه لم يسلم له ما تمكن المشاركة فيه كذا في البدائع، وفي القدوري لو ستهلث أحد الطالبين على المطلوب مالا وصارت قيمته قصاصاً فشریکه أن يرجع عليه وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن أحد ربي الدين أفسد على لمطلوب مدعه أو قتل عبداً له أو عقر دابة له وصار ماله قصاصاً بذلك لم يكن لشریکه أن يرجع عليه كذا في المحيط، ولو أخذه ثم أحرقه أو غصبه فشریکه أن يرجع عليه بالإجماع وكذلك لو قبض بشراء فاسد بياحه أو اعتقه أو هلك عبده، ولو ارتهن أحدهما بخصته فهت عند فشریکه أن يضمه كذا في محيط السرخسي، ولو ذهبت إحدى العينين بأقة مساوية في ضمان بعض أو هي مد لمشتري بشراء فاسد أو في يد المرتهن لم يضم لشریکه كذا في الظهيرة، وذكر ابن سماعة في نو دره عن محمد رحمه الله تعالى لو أن أحد الغريمين اللذين لهما أدال قتل عبد لمطلوب فوجب عليه القصاص فصالحه المطلوب على خمسائة درهم كان ذلك جائزاً وبرئ من حصه المقاتل من الدين فكان لشریک المقاتل أن يشاركه فيأخذ منه نصف خمسائة كذا في البدائع، في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ضمن أحد الطالبين لمطلوب مالا عن رجل صارت حصته قصاصاً به ولا شيء لشریکه عليه فإن اقتضى عن مكمول عنه ديت الدال لم يكن لشریکه أن يرجع عليه أيضاً فيشاركه في ذلك كذا في المحيط، ولو أن المطلوب أعطى أحد الشريكين كميلاً بخصته أو حاله بذلك عن رجل فما اقتضاه هذا الشريك من اكميل أو الخويل فلآخر أن يشاركه فيه كذا في الذخيرة، رجلا لهما على رجل ألف درهم فصالح أحدهما المديون عن ألف كتبها على مائة درهم وبقيتها قاجار الآخر جميع ما صنع فهو جائز وله نصف المائة فإن قال القابض: قد هلك هو مؤتمن ولا ضمان عليه وقد برئ الغريم وإن أجزر التصليح ولم يقل أجزرت ما صنع فإنه يرجع على الغريم بحمسين ويرجع للغريم على القابض بحمسين من قبل أن إجارة الصبح ليست إجارة القبض، رجلا لهما في يدي رجل علام أو دار صالح أحدهما منه على مائة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان الذي في يديه العلام مديراً بالعلام فإنه لا يشاركه في المائة وإن كان جاحداً به شاركه فيها وقال محمد رحمه الله تعالى: مما سواء لا يشاركه فيها إلا أن يكون العلام مستهلكاً كذا في الظهيرة، وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. رجلا اشترى من رجل جارية اشترى أحد ما بصعها بألف درهم واشترى الآخر نصفها بألف درهم ثم وجدا بها عيباً وردّها ثم قبض أحدهما حصته من النمس لا يشاركه صاحبه فيما قبض دفع للنمس محبطاً في الابتداء أو دفع كل واحد منهما للنمس على حدة وكذلك إن استحققت الجارية فإن وجدت الجارية حرة وقد دفعها النمس محبطاً كان للآخر أن يشارك القابض فيما قبض، وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. أقر أن لهديس عليه ألف درهم من نمس جارية شرها

منهما فقال أحدهما: صدقت وقال الآخر: كذبت ولكن هذه الخمسمائة التي أقررت بها هي لي عليت من ثمن بر اشتريته مني ثم إن الغريم قضى هذه الخمسمائة ثم يكن لصاحبه أن يشارك فيما قبض ولا يصدق الغريم على أنه بينهما هكذا في المحيط، شريك في ألف درهم على رجل صم أحدهما لصاحبه عن الغريم فالصم باطل لأن قضاء على هذا الصم يرجع به وأخذ وهو لم يكن ضمن لصاحبه شيئاً لكنه قضى شريك حصته من غير كفالة صح القضاء وإذا صح للقضاء من أحد الشريكين لم يكن له أن يشارك صاحبه فيما قضى لأن نوى ما على الغريم فلا سبيل له على الشريك فيما قبض منه بخلاف ما لو قضى المطلوب أو اجبى حصة أحد الشريكين وسلم الشريك الآخر ثم نوى ما على الغريم حيث كان للشريك لمسلم اتعاض الشريك ويشاركه فيما قبض هكذا في الذخيرة، ذكر علي بن الجعد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لو مات المطلوب وأحد الشريكين وارثه وترك مالا ليس به وهاء اشتراكاً بالخصص كذا في البدائع، إذا كان لثلاثة دين مشترك على إنسان فعاب ثلث مناهم وحضر الثالث فطلب حصته يجبر المدين على الدفع كذا في الصغير، بعير بين شريكين حصل عليه أحدهما من الرستاق شيئاً بأمر شريك فسقط في الطريق فحرقه لشريك يظن أن كانت ترجى حياته بمصم وإن كانت لا ترجى لا يصم وإن دبحه غير الشريك بمصم سواء كانت ترجى حياته أو لا ترجى وهو أصبح كذا في محيط السرحسي، وكذا الراعي والبقار إذا دبح الشاة أو البقرة فإن كانت لا ترجى حياته لا يصم استحياناً وإن كانت ترجى حياته ضمن وإن دبح الاجبي كان ضاماً كذا في فتاوى قاضيجان، دار بين رجلين غير مقسومة فعاب أحدهما وسع الآخر أن يسكن بقدر حصته فيسكن الدار كلها وكذلك الخادم إن كان بين رجلين فعاب أحدهما فلآخر أن يستخدم الخادم بحصته كذا في حزمة المفتين، ولا تفرمه أجرة حصة شريك ولو كانت الدار معدة للاستعمال، وفي الأرض له أن يزرعها كلها على مفتى به إن كان البرع يبيعها فإذا جاء شريكه زرعها مثل تلك المدة وإن كان الزرع يفسد أو الترك يفسد فليس له أن يزرعها كذا في البحر الرائق، وفي الدابة لا يركبها بعير إذنه للتعانوت وأما ما ينتفع به كالحرث وبحوه فله ذلك لعدم التعانوت كما في عقد القوائد وقالوا: في الأمانة تكون عند أحدهما يوماً وعد الآخر يوماً وهو عاب أحدهما من صاحبه وطلب وضعها على يد عدل لا يحاب كذا في تنهر القائق، والكرم والأرض إذا كانا بين رجلين وأحدهما عائب أو كانت الأرض بين بالغ ویتیم يرفع الأمر إلى القاضي فإن لم يرفع الحاضر وزرع الأرض بحصته طاب له، وفي الكرم يقوم الحاضر فإذا أدرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته من الثمن وتوقف حصة لعائب فإذا قدم العائب حير إن شاء صم القيمة وإن شاء أخذ الثمن كذا في فتاوى قاضيجان، في العداوى طعام أو دراهم بين اثنين غاب أحدهما وأحياح الآخر الحاضر وأحد من نصفه قال محمد رحمه الله تعالى: أرجو أن لا بأس به قال المغيرة أبو الليث: وبه يأخذ كذا في الفتاوى لغيرية، وفي الكيل والمروون له أن يعزل حصته بعيرة شريكه ولا شيء عليه إن سلم الباقي وإن هلك كان عليهما كذا في تنهر القائق، دار بين حاصر وعائب مقسومة ونصيب كل واحد منهما مقرر ليس لأحد أن يسكن في نصيب الغائب ولا أن يؤجره بغير أمر القاضي وللقاضي أن يؤجره وبخاف أن يخرب لو لم

يسكن أحد ويمسك الآخر للعائب هكذا في حزمة لعتيق، دار بين أخوين وأختين ولهما زوجتان وللأختين زوجان فثلاثون <sup>أ</sup> يسما زوجي الأختين عن الدخول فيها إذا لم يكونا محرمين لزوجتيهما ولو كانت بين اثنين يسكنن فيها فليس لأحدهما أن يمنع صاحبه من انصعود على سطحها لأنه تصرف فيما به حق كذا في الفقية، سكة غير فائدة بين عشرة لكل منهم فيها دار غير أن لأحدهم داراً في سكة أخرى لا طريق لها إلى هذه السكة ليس له أن يمنع باباً إلى هذه السكة به أمسى أبو القاسم والفقيه أبو جعفر رأيو الليث وهو الصحيح كذا في العتاي العيائيه، طاحونة مشتركة بين اثنين اتفق أحدهما في عمارتها لم يكن متطوعاً بخلاف ما إذا اتفق على عيد مشترك أو أدى حراج كرم مشترك حيث يكون متطوعاً كذا في السراجية، دار بين اثنين غالب أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الأجرة فغالب أن يشركه في الأجرة كذا في الفقية، وقال أبو القاسم: في أرض مشاعة بين قوم مزرع بعضهم بعض هذه الأرض بهذره ساق إليه من الماء المشترك بينهم واستترك الأرض سنتين بعير إحدى شركائه قال: إن حصل له بعد المهابة من نصيبه هذا القدر وكانوا يتهايئون قبل ذلك لا صمدن عليه ولا شركة لشركائه في المشترك كذا في التشرخانية، وما كان على الراهن إذا أداه المرتهن بعير إحدى الرهن يكون متطوعاً وكذا لو أدى الراهن ما يجب على المرتهن وإن أدى أحدهما ما كان على صاحبه بأمره أو بأمر القاضي يرجع عليه وعن أبي يوسف وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى: إذا كان الراهن غائباً فاتفق المرتهن بأمر نقاضي يرجع عليه، وإن كان حاضر لا يرجع عليه ويستوى على أن الراهن لو كان حاضراً وأبى أن يعق فامر القاضي المرتهن بالإتفاق فاتفق يرجع على الراهن ومسائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القيس هكذا في فتاوى قاصيحات، قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل عليه ألف درهم لرجل فامر رجدين بأداء ألف عليه فادباه ثم رجع أحدهما على الآخر فقبض منه خمسمائة فإن أدبه من مال مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشركه فيه وإن لم يكن ما أدبه مشتركاً بينهما بأن كان نصيب كل واحد منهما بمئات عن نصيب صاحبه حقيقة إلا أنهما أدبه جميعاً فإن أحدهما لا يشرك صاحبه فيما قبض كذا في التلخيص، وكذا لو باع أو أجرة عبد لهذا أو أمة لهذا صفقة واحدة فما قبض أحدهما شركة الآخر كذا في الكافي، وفي الجامع أيضاً شاهدان شهدا على رجل أنه كتب عبداً له بألفي درهم إلى سنة وقيمة العبد ألف درهم ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار إن شاء، ضمن الشاهدان قيمة العبد ألف درهم حالة وإن شاء اتبع المكاتب ببدل الكتابة التي درهم فإن ضمن الشاهدان قيمته حابة قام الشاهدان مقام للمولى في ملك بدل الكتابة فإذا استوفى ذلك من المكاتب طاب لهما أحد الألفين ولزمهما التصديق بالألف الآخر ويحق المكاتب ويكون ولاء المكاتب للمولى فإن أدى المكاتب إلى أحد الشاهدين ألف درهم لا يعتق وهل لصاحبه أن يشركه فيما قبض قال: ليس له ذلك، قال في الكتاب: ويستوي في هذا إن أدب القيمة من مال مشترك أو غير مشترك، وكذلك البيع إذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده هذا من فلان بألفي درهم إلى سنة وقيمة العبد ألف درهم والمشتري يدعي ذلك والبائع يجحد ففقدى به ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما كان للمولى الخيار إن شاء اتبع المشتري بالنسبة إلى أجل وإن شاء ضمن الشاهدان



قيمته حالة فإن احتار تضمن الشهود قاما مقام البائع في ملك الشئ لا في ملك العبد فيعطى  
لهما أحد الاثنين ويتصدقان بالألف الآخر فإن قبض أحدهما شيئاً لا يشاركه صاحبه فيه كذا  
في المحيط، ولو عجز المكاتب وانسحبت الكتابة أو انفسخ البيع رد السيد علي لشاهدين ما  
قبض منهما من الصمان ورجع الدولي بما قبضه من المكاتب ورجع المشتري أيضاً بما قبضه من  
الثلثين كذا في الكافي، جارية مشتركة باعها غاصب فاستولدها المشتري فقصى القاضي  
للمقتضوب منهما بالجارية والعقر وقيمة الولد معاً شتركا فيما يقبضه أحدهما وإن وقع القضاء  
لهما متفرقاً اشتركا في قيمة الجارية والعمر دون قيمة الولد حتى لو قبض أحدهما نصيبه من  
قيمة الولد لا يشاركه الآخر فيه وإن اختار أحدهما تصمين البائع والآخر تصمين المشتري لم  
يشتركا في شيء وإن قضى لأحدهما بنصف قيمة الولد ثم مات الولد ثم حصر الآخر لا شيء  
له وإن ماتت الجارية في يد المشتري المولى بالخيار إن شاء ضمن البائع قيمة الجارية وإن شاء  
ضمن المشتري وفي الوجهين جميعاً له أن يضمن المشتري العقر وقيمة الولد وكذلك لو اشترى  
داراً وبنا فيها فاستحقت بعضى لهما بقيمة البناء على البائع فما يقبضه أحدهما يشاركه  
الآخر فيه وإن قضى متفرقاً لم يشاركه الآخر فيه كذا في محيط المرخسي، وقال محمد رحمه  
الله تعالى في الجامع: رجلان غصبا عبداً من رجل قيمته ألف درهم فباعته قيمته ألفي درهم  
ثم جاء رجل وعصب العبد منهما فمات في يد الثاني ثم حضر المولى معه بالخيار إن شاء ضمن  
العاصبين الأولين قيمته ألف درهم وإن شاء ضمن العاصب الثاني ألفي درهم ويعطى لهما أحد  
الاثنين ويتصدقان بالألف الآخر فإن قبض أحدهما من الثمن كان للآخر أن يشاركه  
فيه، وفيه أيضاً رجلان غصبا من رجل عبداً فباعاه من رجل فمات العبد في يد المشتري فادولى  
بالخيار إن شاء ضمن العاصبين وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن العاصبين ثم بيعهما وكان  
الثلثين لهما فلو قبض أحدهما شيئاً من الثمن كان لصاحبه أن يشاركه فيه وإن لقي الدولي أحد  
عاصبين فضمنه نصف قيمته ثم أبيع في نصيبه ووجب له نصف الثمن وإن لم يقبض العاصب  
الذي أدى نصف القيمة من الثمن شيئاً حتى ضمن المالك العاصب الآخر أيضاً نصف قيمته  
حتى نفذ البيع في النصف الآخر ثم قبض أحد العاصبين من المشتري حصته من الثمن كان  
للآخر أن يشاركه فيه فهو إن العاصب الذي أدى نصف القيمة أولاً استوفى من المشتري نصف  
الثمن ثم إن المالك ضمن العاصب الآخر نصف القيمة حتى بعد بيعه فاراد الثاني أن يشارك  
الأول فيما قبض لم يكن له ذلك وإذا لم يكن للثاني أن يشارك الأول فيما قبض كان للثاني أن  
ينبع المشتري بنصيبه فإن قبضا جميعاً للثمن على هذا الوجه ثم إن الأول وجد ما قبض رصاصة  
أو سقوة كان له الخيار إن شاء اتبع المشتري بنصف الثمن وإن شاء شارك شريكه فيما قبض ثم  
يبيعان المشتري ولو وجد الأول ما قبض بهرجة أو زبوراً فردّها على المشتري ليس له أن يشارك  
الثاني فيما قبض ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه سقوة أو رصاصة أو زبوراً فردّها على  
المشتري لم يكن له أن يشارك الأول فيما قبض هكذا في المحيط، لو قتل المكاتب رجلاً خطأ وله  
وليان فقدّمه أحدهما إلى القاضي وأقام البينة فقصى القاضي بالدم كنه وقضى بالقيمة لهما  
شرك الغائب لحاصر فيما يبيعونه وإن قضى القاضي للحاضر بنصف القيمة وقبضه لم يشاركه

لآخر فيه ولو كان المقتول اثنين سم بشرك أحد الويين الآخر فيما قبضه سواء وقع القصاص مجتمعا أو منفردا كذا في محيط السرخسي، ولو كان الحائي مدبرا اشركا سواء وقع القصاص معا أو منفردا، ولو كان الحائي عبداً وبمقتول وبيك واحتار سيد دفع نصف الحائي أو فداه به أحد ولبي الدم الواحد فهو اختيار حق لآخر واشركا في المقبوض ولو قتل رجلين فدفع نصف بهي أحدهما أو فدى النصف سم يشركه الآخر، ولو قتل رجلاً عبداً وله وليان فصالح المولى مع أحدهما على ألف سم يشركا لأن حقهما في الأصل قصص وفي نحو إلى الألف بالصحيح وإنه محتسب حتى لو صاحبا جملة اشركا كذا في الكافي، عبد بين رجلين غصب أحدهما من صاحبه فباعه بألف درهم ودفعه المشتري جاز السبع به حصته فإن لم يعرض الثمن حتى أجاز صاحبه حار نبتاع أن يقص الثمن كله وإن قبض شريك كان مشترك بينهما حتى لو هلك هلك عليهما خلافاً واحد من الشريكين إذا قبض حصته من يدب المشترك حيث يصح القبض في نصيبه حتى لو هلك قبل مشاركة صاحبه إليه كان الهلاك على الفاضل كذا في محيط سافل عن المتنفذ، ولو غصب رجل آخر نصيب أحدهما أو باعه مع الشريك الآخر صفقة واحدة ثم أجاز المالك فيما قبض أحدهما شركه الآخر فلو أجاز بعد قبض لملك قبضه سم يشركه كذا في الكافي، وكذا لك الرجلان إذا باعا عبداً على أنهما بالخيار ثلاثة أيام فأجاز أحدهما ثم أجاز الآخر ثم قبض أحدهما شيئاً من الثمن شاركه صاحبه فيه ولو أن لذي أحاز أولاً قبض نصيبه ثم أحاز الآخر لا يشركه فيما قبض كذا في المحيط، في النوارل مثل أبو القاسم عن رجل دفع إلى رجل مالا يعمل به على أن الربح بينهما وقدر لا أرضى بأن تعمل في شركة غيره فإن عملت في شركة غيره فهي أريد منه الحصة وبراميه على ذلك فعمل المدفوع إليه في شركة آخر وربح قال لسر رب المال شركة في ربح ما عمته مضاربه في غير مال الذي دفع إليه كذا في سارخانه، لو تصرف أحد الورثة في شركة المشتركة وربح والربح للمستصرف وحده كذا في افتاوى العياشي، ود أمر أحد المتعاضدين رجلاً بشراء عبد بألف ولم يدفع إليه الثمن بقصا عقد المعاوضة فأوصى كل واحد منهما رجلاً آخر ثم اشترى الامور عبد وهو يعلم بمعاوضتهما أو لا فالشراء للآخر خاصة ولا يكون للشريك الأول منه شيء لأن ما ذكركيله عليه بنت ضماً للمعاوضة فيضل بطلان استضمن بلا شرط علم لأنه عزل حكمي ولا نكحي لأن الملك في المشتري إذا يقع الأمر بسبب سابق وهو للتوكيل السابق، ولو لا ذلك لتوكيل ما وقع الملك في العبد والمثلث إذا وقع لأحد الشريكين بسبب سابق عني شركة لا يشركه الآخر فيه كما هو شترى عبداً بشرط اختيار نبتاع ثم فاضل المشتري رجلاً ثم أسقط الخيار فإنه لا يكون لشريكه في العبد شركة ويحير بين أن يرجع على الأمر أو على شريكه الثاني ثم يرجع شريكه عليه كذا في الكافي، ولو دفع الأمر إليه كراً من صمام وأمره أن يشترى له به عبداً والمائة بحالها فاشترى لو كبل بكثر مثله فالمقبوض أن يكون معالفاً وفي الاستحسان لا يكون فإن كان عمن بمناقضتها ثم اشترى فهذا الأول سواء وإن لم يعلم فالتعبد بين الأمر وشريكه انقضى كذا في محيط السرخسي، في النوارل مثل أبو القاسم عن شريكين اشتركا فعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه الحاضر نصيبه ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعدما حضر ورجع وأبى أن

يدفع حصة شريكه من الربح قال إن كانت الشركة بينهما على نصحة وشرطاً أن يعمل جميعاً وشي فمما كان من تجارتهم من الربح فهو بينهما على ما شرطاً من عمل كل واحد على حدة ومن عملهما جميعاً، وسئل عن رجلين اشتركا على أن يبيعا ويشتريا والربح بينهما نصفين ولكل واحد منهما دراهم من غير هذه التجارة فقال أحد الشريكين صاحبه يقاسم المدن ونقطع الشركة لأنه لا منفعة بي فيها فقامس المتاع ثم باع أحدهما نصيبه كله للآخر وقضى بعض الدراهم وأخذ في عمل آخر ولم يقلوا برفقنا وقال الكلمة المنقذة إنا نقطع الشركة مع البيع متأخر يكون قطعاً للشركة كذا في التشرعانية، اشترك ثنان في الفرس على أن سدى المكرباس من أحدهما والنمحة من الآخر فتسحقا ثوباً والثوب بينهما على قدر قيمة السدى والنمحة كذا في المحيط، قال المحمدي: ويجوز للأب وابنه أن يشركا على أن ينقسم مع مال الصغير ولو كان رأس مال الصغير أكثر من رأس مالهما فإن أشهد يكون الربح على الشرط، وإن لم يشهدا يحل فيما بينهما وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقهما ويجعل الربح على قدر رأس المال كذا في السراج الزجاج، في المنقذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى معاوم وهب لرجل لا تجوز وبصاحبه أن يأخذ من لموهوب به نصف الهبة فإذا أخذ كان ذلك بينهما نصفين وتتفص الهبة فيما بقي ويرجع بينهما نصفين وفيه أيضاً وفي شريكه العنان إنا كان أحدهما يبي البيع ولشراء فاستنداد ديناً ثم نافض صاحبه الشركة وأراد قبض نصف المتاع وقال إذا أخذ الدين منك فأرجع عليّ يسر له ذلك كذا في المحيط، اشترى ثمر كرم ثم قال لآخر اشركتك فيه في الثلث فهي مسدة إن كان ذلك قبل إدراك الشراكه في لقبة، إذا قال لغيره أقرضني ألفاً أجز بها ويكون الربح يساً فأقرضه ألفاً وأجز فأربح كله للمستقرض لا شركة لمستقرض فيه كذا في الذخيرة، سئل علي بن أحمد عن رجل استقرض من رجل مائة دينار ودفعها إليه ثم أخرج لمقرض مائة دينار وحطت ثلثين جميعاً وقال له لمقرض، ذهب بهذا مال فأجز به على الشركة ففعل ذلك وربح كيف أخكم فيه؟ قال: هو محتل ناقص لا بد من زيادة شرط حتى تصبح الشركة وسئل أيضاً عن أودع عند آخر حنطة وقال له: حطص هذه الحنطة في حصصك فادفعها ثم دفعها ثم سرق منها الثلثان ثم جاء صاحب الحنطة ودفع لذات له الحنطة ثم ادعى بعد ذلك الدافس، وقال أعطني نصبي من هذه الحنطة هل له ذلك؟ فقال إذا حطصها بأمره وسرفت فاسترق من به يكون على الشركة من المصيبين جميعاً كذا في السرخسة، فعلاً عن اليثيمة، إذا كان بين الرجلين كثر حنطة وذكر شعير وم يامر أحدهما صاحبه ببيعه فاستعار أحدهما دنة ليحمل حنطة فحمل عليها الآخر لشعير بغير أمره كان صاماً بمداية وأخصه صاحبه من الشعير وليس هذا كشريك العنان والمعاوم كذا في المبسوط، في الفتوى سئل أبو بكر عن شريكين حر أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو أصح قال الشركة بينهما فأنه إلى أن يتم وإلحاق الجنون عليه فإذا قضى ذلك تمسح بشركة بهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للمعامل ولو صيغة عليه وهو كالعصب لما الجنون فيطيب له من الربح حصة ماله ولا يطيب له الربح من مال الجنون فينصديق به كذا في المحيط، ويد لشريك في مال لذي في يده لشريكه يد أنه يد ادعى دفعه لشريكه وأنكر حلف وكذا انصارب مع رب مال كذا في

البرزخية، ولو ادّعى بعد موته قل في البحر ظاهر ما في الولاءية من الوكالة بفيد انه كذلك  
وقال: وقعت حادثتان، الأولى: بهاء عن البيع نسيئة فباع فأجبت بعهده في حصه وتوفقه في  
حصه شريكه فإذا أجاز قسم الربح بينهما، والثانية: بهاء عن الإخراج محرج ثم ربح فأجبت بأنه  
غاصب حصه شريكه بالإخراج فيسفي أن لا يكون للربح على انشراط انتهى ومقتضاه فساد  
الشركة، وتفرغ على كونه أمانة أيضاً ما في فتاوى قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من  
شريكه أو من عامل في المضاربة حساب ما ربحه أو صرفه فقال: لا أعلم هل يلزم بعمل محاسبة  
فأجبت بأن القول قول الشريك والمصارف في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا يلزمه أن يذكر  
لأمر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد إلى شريكه كذا في النهر الفائق، قال الشريك:  
ربحت عشرة ثم قال: لا بأس وبحث ثلاثة منه أن يحصيه بأنه لم يربح عشرة كذا في مقبلة، ذكر  
الناظمي رحمه الله تعالى: أن الامارات تغلب مصمونة بالمرء عن تجهيل إلا في ثلاث: إحداهما:  
متولي المسجد إذا حدثت ثلاث استجد ومات من غير بيان لا يكون صامماً، والثانية: السطوط إذا  
خرج إلى العرو وغنمو وأودع بعض الضيعة عند بعض العائدين ومات ولم يبين عند من أودع لا  
ضمان عليه، والثالثة: القاضي إذا أخذ مال التميم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند من  
أودع لا ضمان عليه، وأما أحد المتفاوضين إذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده  
فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحله إلى شركة الأصل ودلت عنط بل الصحيح أنه  
يضمن نصيب صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان من كتاب الوقف، وبه نرى أن ما في فتح القدير  
وغيره من الفتاوى ضعيف، وإن الشريك يكون صامماً بدموت عقداً أو مقوضة كذا في البحر  
الرائق، الشريك مات ومال الشركة دهن على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهلاً بضمن كما  
لو مات مجهلاً للمعين كذا في القنية، معوض اشترى من رجل عينة بألف درهم فلم يقبضه حتى  
لقي البائع صاحبه فاشتره منه بألف وخمسمائة فإنه يكون للمعتبر الشراء الثاني والأول يستقص  
والمفاوضان عمرة شخص واحد كذا في المحط، رحلان اشترى عبد بألف وكفل كل واحد  
منهما عن صاحبه لم يرجع واحد منهما على صاحبه حتى يؤدي أكثر من النصف، رحلان  
كفلا عن رجل بمال على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه يؤدي به إذا كفل كل واحد  
منهما بمال كله عن الأصل ثم عن صاحبه أيضاً فكل شيء أداه أحدهم رجع على صاحبه  
بنصف ذلك وإن شاء المؤدّي رجع على الأصل بجمع ما أدى ولو أبرأ رب المال أحدهما أحد  
آخر بجمع الدين يحكم الكفالة عن الأصل، مكنايا كتبة وحدة كفل كل واحد منهما  
بمال كله عن صاحبه لكل شيء أداه أحدهم رجع على صاحبه بنصفه فإن لم يؤدي شيئاً حتى  
اعتق المولى أحدهما جاز المعتق ويرث عن النصف ولنعم لي أن يأخذ بحصته أيهما شاء، أما المعتق  
فيحكم الكفالة وأما الآخر فيحكم الأصالة فإن أحد المعتق يحكم الكفالة يرجع على صاحبه  
وإن أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في الجامع الصغير، اعتنت دابة مشتركة واحد  
اشريكين غائب وقال البيضاوي: لا بد من كيه فكواه أخضر فهلك لا يضمن وبر كان  
بهما متاع على دابة في الطريق فسقطت فاكترى أحدهما دابة مع غيبة الآخر خوفاً من أن  
يهتك المتاع أو يفسد جاز ويرجع على شريكه بحصته كذا في القنية، أحد الشريكين إذا كان

لصاحبه ان اريد ان اشترى هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك فاشترها لا يكون له ما لم يفل شريكه نعم كذا في الخلاصة، في المتن اشتركا بمعلان على ان لاحدهما اجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة فالشركة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط، لو شرط العمل على احد المتعاضدين بطلت هكذا في التهذيب، احد شريكي العنان اذا ادعى شيئاً من شركتهما على رجل وحذف المدعى عليه لم يكن للشريك الآخر ان يحلف للمدعى عميه ثانياً كذا في فتاوى فضيلخان، في العمود ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في مفاوض اشترى عبداً بالالف درهم فلم يقبضه حتى لقي صاحبه البائع فاستأجر منه بالالف وحسمائة فانه حلال وانتقض الشراء الاول سوء عرف العبد ام لم يعرف كذا في التارخانية

## كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر باباً

الباب الأول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه  
والألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها

أما تعريفه: فهو في الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمتعة على الفقراء أو على وجه من وجوه الخير بمنزلة العوري كذا في الكافي، فلا يكون لازماً وله أن يرجع ويبيع كذا في المصنوعات، ولا يلزم إلا بطريقين، أحدهما: قضاء القاضي بنزومه، والثاني: أن يخرج مخرج الوصية فيقول أوصيت بعتة داري هذه فحبس يرم الوقف كذا في النهاية، وعندنا حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه تعود منفعته إلى العبد فيرم ولا يباع ولا يوهب ولا يورث كذا في الهداية، وفي العيون واليتيمة أن الفتوى على قولهما كذا في شرح الشيخ أبي المكارم للشافعية، وإذ يزور ملك الواقف عن الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بالقضاء وطريقه أن يسلم الواقف ما وقفه إلى المتولي ثم يرجع محتجاً بعدم اللزوم فيقضي القاضي باللزوم فيلزم، ولو حكماً رجلاً فحكم الحكم يلزوم الوقف بالصحيح أنه لا يرتفع الخلاف كذا في الكافي، ولو خالف للوقف إبطال وقعه ولم يشتر له القضاء يذكر في صك الوقف إن أبطله قاضي أو وإل فهد الأَرْض بأصلها وجميع ما فيها وصية مبيّعة ويتصدق بشئ منها على الفقراء إذا تداعت إلى الخراب فلا يفيد الوارث الرفع إلى القاضي وبطلان الوصية تحتل التعليق بالشروط كذا في الخلاصة، قل شمس الأئمة السرخسي: والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون إقرار الواقف أن قاصياً من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشيء وعن متأخرين من المشايخ رحمه الله تعالى من قال: إذا كتب في آخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضي يجوز قال رضي الله عنه: والصحيح ما قاله شمس الأئمة لسرخسي هكذا في فتاوى قاضيخان، والصحيح أن في تعليقه بالموت لا يزور ملكه إلا أنه يلزم بالإجماع ولكن عنده تكون رقبته ملكاً لو رثته أو له وعندنا لا تكون ملكاً لأحدهما كما في الاعتق والمسجد كذا في الكفاية، ولو علق الوقف بموته بأن قال: إذا مت فقد وقف داري على كذا، لم مات صح ولزم إذا خرج من الثلث، وإن لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي إلى أن يظهر له مال آخر أو تجهير الورثة فإن لم يظهر له مال آخر ولم تجهير الورثة تنقسم الغلة بينهما الثلثا للثلاث وللوقف وللثلاث للورثة، ولو علقه بالموت وهو مريض مرض الموت فكذلك الحكم وإن جهز الوقف في المرض فهو بمنزلة المعلق بالموت فيما ذكره الطحاوي والصحيح أنه بمنزلة خنزير في الصحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم وعندنا يلزم من الثلث كذا في التبيين، وإذ كان الملك يزور عندنا يزور بالقول عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الأئمة الثلاثة وهو قول أكثر أهل العلم وعلى هذا مشايخ بلخ، وفي المنية وعليه الفتوى كذا في فتح القدير، وعليه الفتوى كذا في السراج

الوفاق، وقال محمد رحمه الله تعالى: لا يزول حتى يجعل للوقف ولياً ويسلم إليه وعليه الفتوى كذا في السراجية، ويقول محمد رحمه الله تعالى: يفتى كذا في الخلاصة، فصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقف للمشاغ خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى وكذا جعل الولاية لنفسه يصح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وهو ظاهر المذهب ولم يصح عند محمد رحمه الله تعالى وكذا شرط الواقف الاستبدال بأرض أخرى إذا شاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحساناً كذا في الخلاصة، وعليه الفتوى هكذا في شرح أبي المكارم للنقاية، وإذا خرج عن ملك الواقف بالقضاء عنده وبمجرد الوقف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبالوقف والتسليم عند محمد رحمه الله تعالى لا يدخل في ملك الموقوف عليه كذا في الكافي، وهو المختار هكذا في نصح القدير، فاما ركنه: فالألفاظ الخاصة الدالة عليه كذا في البحر الرائق، وأما سببه فطلب الزلفى هكذا في العناية، وأما حكمه: فعندهما زوال العين عن ملكه إلى الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حكمه صيرورة العين محبوسة على ملكه بحيث لا تنهل النفل عن ملك إلى ملك والتصدق بالفضلة للمدومة متى صح الوقف بأن قال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة أو أوصيت بها بعد موتي فإنه يصح حتى لا يملك بيه ولا يرث عنه نكح ينظر إن خرج من الثلث يجوز والوقف فيه بقدر الثلث<sup>(١)</sup> كذا في محيط السرخسي، وأما شرائطه:

فمنها العقل والبلوغ: فلا يصح لوقف من الصبي والمجنون كذا في البدائع، صبي محجور عليه وقف أرضاً له فقال القاضي أبو بكر: وقفه باطل إلا بإذن القاضي وقال القاضي أبو القاسم: وقفه باطل وإن أدن له القاضي لأنه تبرع كذا في المحيط.

ومنها الحرية: وأما الإسلام فليس بشرط فلو وقف الذمي على ولده ونسبه وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطي المساكين للمسلمين وأهل الذمة وإن خص في وقفه مساكين أهل الذمة جاز ويعزى على اليهود والنصارى والمجوس منهم إلا إن خص صنفاً منهم فلو دفع القسيم إلى غيرهم كان ضامناً وإن قلنا إن الكفر ملة واحدة، ولو وقف على ولده وسله ثم للفقراء عني أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لزم شرطه وكذا إن قال: من انتقل إلى غير النصرانية خرج اعتبر من على ذلك الخصاص كذا في فتح القدير، وفي تناوٍ أبي الليث: نصراني وقف ضبعة له على أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا وجعل آخره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بعض أولاده يعطى له كذا في المحيط.

ومنها أن يكون قرية في ذاته وعند التصرف: فلا يصح وقف المسلم أو الذمي على البيعة والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب كذا في البحر الرائق، ولو وقف الذمي ثاره على بيعة أو كنيسة أو بيت نذر فهو باطل كذا في المحيط، وكذا على إصلاحها ودهن سراجها ولو قال: يسرج به بيت المقدس أو يجعل في مرفة بيت المقدس جاز وإن قال: يشتري به عبيد فيعتق في كل سنة جار على ما شرط كذا في الحاوي، ولو قال: تجري غلتها على بيعة كذا فإن خربت هذه البيعة كانت الفضلة للفقراء والمساكين فإنه تجري غلتها على الفقراء والمساكين ولا يسبق على البيعة

(١) قوله والوقف فيه بقدر الثلث: كذا في جميع النسخ الحاضرة وفيها سقط يدل عليه ما تقدم وحق العبارة أن يقال بعد قوله يجوز: وإن لم يخرج من الثلث يجوز بقدر الثلث أي يحراوي.

شيء كذا في المحيط، فإن وقف على أبواب البر فأبواب البر عنده عمارة البيع وبيوت النيران والصدقة على المساكين فأجير من ذلك الصدقة وأبطل غيرها كذا في الحوي، وإب قال: تفرق غلتها في جيرانه وله جيران مسجون وجيران نصارى ويهود ومجوس وجعل آخره للعقراء فالوقف جائز وتفرق علة الوقف في جيرانه المسجون والنصارى وغيرهم وإن قال الدمى: تجعل غلتها في أكفان الموتى أو في حفر القبور فهو جائز وتصرف الغلة في أكفان موتاهم وحفر قبور فقرائهم كذا في المحيط، ولو جعل ذمي داره مسجداً للمسلمين وبناه كما بنى المسلمون وأذن لهم بالصلاة فيه فصلوا فيه ثم مات يصير ميراثاً لورثته وهذا قول الكل كذا في جوهر الأحلاطي، ولو جعل الدمى داره بهيمة أو كنيسة أو بيت نار في صحبه ثم مات نصير ميراثاً هكذا ذكر الخصاف في وقفه وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيدات كذا في المحيط، حربي دخل دار الإسلام بآمان ووقف جناز من ذلك ما يجوز من الدمى كذا في الحاوي.

وعنها الملك وقت الوقف: حتى لو غصب أرضاً فوقفها ثم اشتراها من مالكها ودفع الثمن إليه أو صالح على مال دفعه إليه لا تكون وقفاً كذا في البحر الرائق، رجل وقف أرضاً لرجل آخر في برسماء ثم ملك الأرض ثم يجر وإن أجاز لمالك جدر عندنا كذا في فتاوى قاصيحاء، ولو أوصى لرجل بأرض موقوفها الموصى له بها في الحال ثم مات الموصى لا تكون وقفاً كذا في فتح القدير، لو اشترى على أن البائع بالخيار فيها فوقفها ثم أجاز البائع البيع لم يجر الوقف كذا في البحر الرائق، ولو اشترى أرضاً على أنه بالخيار ثم أسقط الخيار صح وبه وقف الموهوب له الأرض قيل قبضها ثم قبضها لا يصح الوقف كذا في صح القدير، ولو وهب له أرض هبة فأسد قبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها كذا في البحر الرائق، ولو اشترى رجل داراً شراء فاسداً وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز وتصير وقفاً على ما وقفت عليه وعليه قيمتها للبائع كذا في فتاوى قاصيحاء، ولو وقفها قبل أن يقبضها لا يجوز كذا في المحيط، رجل اشترى أرضاً شراء جائزاً ووقفها قبل القبض ونقد الثمن فالأمر موقوف من أدى للشر وقبضها فالوقف جائز وإن مات ولم يترك مالاً تنبع الأرض وبطل الوقف قال العقيق أبو الليث: وبه نأخذ كذا في الذخيرة، ولو استحق الوقف بطل ولو جاء شقيقها بعد وقف لمشتري بطل كذا في النهر القائق، وينتفع على اشتراط الملك أنه لا يجوز وقف الإقطاعات إلا إذا كانت الأرض مواتاً أو كانت منكاً للإمام فأنصحبها الإمام رجلاً وأنه لا يجوز وقف أرض الخور للإمام لأنه ليس بمالك لها، وتفسير أرض الخور أرض عجز صاحبها عن زرعها وأداء خرجها فدفعتها إلى الإمام لتكون منافعتها حيراً للمخراج كذا في البحر الرائق، وكذا عدم حواز وقف للرند من رذته إن قتل على ذلك أو مات لأن منعه يرول بها زوالاً مؤوقفاً كذا في النهر القائق، وكذا إذا لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاقه، هكذا في المحيط، وإن أسلم صح كذا في البحر الرائق، ولو ارتد المسلم بطل وقفه ذكره الخصاف كذا في النهر القائق، ويصير ميراثاً سواء قتل على رذته أو مات أو عاد إلى الإسلام إلا إن أعاد الوقف بعد عوده إلى الإسلام كما أوضحه الخصاف في آخر الكتاب ويصح وقف المرتدة لأنها لا تقتل كذا في البحر الرائق، ولو وقف على نسبه ثم على المسكين ثم ارتد بطل الوقف لأن جهة المساكين تبطل ويصير صدقة على ولده من غير أن جعل آخره للمساكين كذا في



الخادوي، وأما عدم تحقق حق العير كالرهن والإجارة فليس بشرط فهو آجر أرضاً عامين فوقها قبل مضيهما لرم الوقف بشرحه ولا يبطل عقد الإجارة فإذا انقضت المدة رجعت الأرض إلى ما جعلها به من الجهات وكذا لو رهن أرضه ثم وقفه قبل أن يفتكها لرم الوقف ولا تخرج عن الرهن بذلك ولو أقامت سنين في يد المتهن ثم افتكها تعود إلى الجهة ولو مات قبل الانتكاف وترك قدر ما تعتد به افتكت ولزم لوقف وإن لم يترك ودء يبيت ويصل الوقف وفي الإجارة إذا مات أحد المؤاجرين تبطل وتصور وفقاً كذا في فتح القدير

ومنها أن لا يكون مجهولاً عليه لفسه أو دين كذا أطلقه لخصاص كذا في شهر الفائق، ويسعى أنه إذا وقفها في الحجر للفسه على نفسه ثم حصة لا تقطع أن يصح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح عند المحققين وعند الكبار إذا حكم به حاكم كذا في فتح القدير. ومنها عدم الجهالة: فهو وقف من أرضه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً، ولو وقف جميع حصته من هذه لدار ولم يسم السهام جاز استحساناً، ولو وقف هذه الأرض أو هذه لأرض وبس وجه التصرف كان باطلاً كذا في البحر الرائق، قال الخصاص: إذا كان جعلت هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً أو على قرابتي فالوقف باطل لأنه جعل ذلك على شك وكذلك لو قال: جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ريد أو على عمرو ومن بعد ذلك على المساكين فهو أيضاً باطل كذا في المحيط، وجعل وقف أرضاً فيها أشجار ومشتى الأشجار لا يجوز الوقف لأنه صار مستثنياً للأشجار بمواضعها فيصير الداخل تحت الوقف مجهولاً كذا في محيط السرخسي

ومنها أن يكون منجزاً غير معلق. فهو قال: إن قدم ردي فداري صدقة موقوفة على المساكين صواب وبده لا يصير وقف كذا في فتح القدير، ذكر الخصاص في وقعه إن كان عد فإرضي هذه صدقة موقوفة فهو باطل كذا في المحيط، وهو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة إن شئت أو هويت أو ربيت كان الوقف باطلاً كذا في محيط السرخسي، وهو قال: إن شئت ثم قال: شئت كان باطلاً أما لو دلّ شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح بهذا الكلام لتصل كذا في فتح القدير، ولو دلّ أرضي هذه صدقة إن شاء فلان ودل فلان فد شعب فهو باطل كذا في المحيط، ولو أن رجلاً دلّ إن كانت هذه الدار في منكي فهي صدقة موقوفة فإنه ينظر إن كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف لأن التعديل بشرط كائن تسجير كذا في مناوي فاصبحان، رجل ذهب عنه المال وقال: إن وجدته مثله عليّ أن أعف أرضي فوجدته فعليه أن يقف أرضه على من يجوز دفع الزكاة إليه فإن وقف على من لا يجوز إعطاء الزكاة له صح الوقف ولا يخرج عن عهدة المذكر كذا في السراجيه، وهو قال: إن قدم فلان أو إذا كسبت فلاناً فأرضي هذه صدقة فإن هذا يلزم وهو بمنزلة الميم وسدر وإذا وجد الشرط وجب عليه أن ينصدق بالأرض ولا يكون وقفاً كذا في المحيط، رجل دلّ إن مات من مرضي هذا فجعروا أرضي وقفاً جار والعرق إن هذا معيق التوكيل بالشهر وذلك يجوز كذا في الجوهرة النيرة.

ومنها أن لا يذكر معه لشروط بيعه وصرفه لئلا يفسد إلى حاحه فإن قلله سم يصح الوقف في المختار كما في البررية كذا في شهر الفائق

ومنها: أن لا يلتحق به خير شرط ولو وقف على أنه بالخيار لم يصح عند محمد رحمه الله تعالى معلوماً كان الوقت أو مجهولاً واحتاره هلال كذا في البحر الرائق، ويصح شرط الخيار للواقف ثلاثة أيام عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح أبي المكارم للنفقاية، وإن قال: أبطلت الخيار لا ينقلب الوقف جائزاً عند محمد رحمه الله تعالى ذكره هلال في وقفه كذا في الذخيرة، وفي السوازل وانتفخوا على أنه لو تحد مسجد، على أنه بالخيار جاز المسجد والشرط باطل كذا في التتارحانية.

ومنها: انتابيد وهو شرط على قول الكل ولكن ذكره نبي بشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الكافي، رجل وقف داره يوماً أو شهراً أو وقتاً معلوماً ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكون الوقف مؤبداً ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فإذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف باطلاً في الحال في قول هلال لأن الوقف لا يجوز إلا مؤبداً فإذا كان انتابيد شرطاً لا يجوز مؤقتاً كذا في فتاوى قاضيه خان، إن قال: أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي سنة ولم يزد عليه جاز الوقف مؤبداً على الفقهاء لأن فيه معنى الوصية كذا في محيط السرخسي، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد موتي فإذا مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية للمساكين فتصرف غلتها إلى المساكين ولو قال: أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتي ولم يزد على ذلك فإن الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تكون للورثة كذا في فتاوى قاضيه خان.

ومنها: أن يجعل الأجرة لجهة لا تنقطع أبداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وإن لم يذكر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر هذا ليس بشرط بل يصح وإن سمي جهة تنقطع ويكون بعدها للفقراء وإن لم يسمهم لأن قصد الواقف أن يكون أجره للفقراء وإن لم يسمهم فكانت تسمية هذا الشرط ثابتة دلالة كذا في البدائع. ومنها: أن يكون المثل عقاراً أو داراً فلا يصح وقف المنقول إلا في الكراع والسلاح كذا في النهاية.

**فصل في الألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها:** إذا قال: أرضي هذه صدقة محررة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة محبوسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي أو قال: أرضي هذه صدقة محبوسة مؤبدة أو قال: حبيسة مؤبدة حال حياتي وبعد وفاتي يصير وقفاً جائزاً لارماً على الفقهاء عند الكل كذا في المحيط، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فما دام حياً كان ذلك منه ندرأ بالتصدق بالغلة عليه أن يلقي بذلك وله الرجوع عن معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي لكنه إن لم يرجع جاز ذلك من الثلث كذا في الظهيرية، ولو قال: صدقة موقوفة مؤبدة جاز عند عامة العلماء إلا أن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج إلى التسليم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون ندرأ بالصدقة بغلة الأرض ويبقى ملك الواقف على حاله لو مات يكون مورثاً عنه كذا في فتاوى قاضيه خان، وبه قال: أرضي هذه صدقة موقوفة أو صدقة محبوسة أو حبيسة ولم يقل مؤبدة فإنه يصير وقفاً على قول عامة من يجيز الوقف لأن الصدقة تثبت مؤبدة لا تختمل النسخ وقال الخصاص: وأهل

البصرة لا يصير وفقاً لأن جواز الوقف يتعلق بالتأيد، ويقولان: أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين تصير وفقاً بإجماع لأن ذكر المساكين ذكر للتأيد هكذا في المحيط، قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو وجه الخير والبر يكون وفقاً جائزاً كذا في الوجيز، ولو لم يذكر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال: أرضي هذه وقف أو جعلت أرضي هذه وقفاً أو موقوفة فإنه يكون وفقاً على الفقهاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الصدر الشهيد ومشايع بلخ: يفتون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ونحن نفتي بقوله أيضاً لمكان العرف هذا إذا لم يذكر الفقهاء أما إذا ذكر فقال: أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الانفاذ الثلاثة يكون وفقاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا عند هلال لأنه زان الاحتمال بالنصب على الفقراء كذا في الخلاصة، ويقولان: هي موقوفة لله تعالى أبداً جاز وإن لم يذكر الصدقة وتكون وفقاً على المساكين كذا في فتاوى قاصيحيان، وذكر الوقف وحده أو الحبس معه يثبت به الوقف على ما هو المختار وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية، ولو قال: حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقهاء أبو جعفر: هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقوله موقوفة كذا في فتاوى قاصيحيان، في الفتاوى لو قال: موقوفة محرمة حبس أو موقوفة حبس محرمة لا تباع ولا تورث ولا توهب كل ذلك على هذا الاختلاف والمختار ما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الغياثية، ولو قال: حبس صدقة قال الفقهاء أبو جعفر: هذا ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة كذا في فتاوى قاصيحيان، لو قال: أرضي هذه موقوفة على فلان أو على ولدي أو فقراء قرايتي وهم يحصون أو على الجنائي ولم يرد به جنسه لا يصير وفقاً عند محمد رحمه الله تعالى لأنه وقف على شيء ينقطع وينقرض ولا يتأيد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح لأن التأيد عنده ليس بشرط<sup>(١)</sup> كذا في محيط السرخسي، إن قال: أرضي أو داري هذه صدقة موقوفة على فلان أو على أولاد فلان فالعلة بهم ما داموا أحياء وبعد امتات تصرف إلى الفقراء كذا في الوجيز للكردي، ويقولان: أرضي هذه صدقة لله أو موقوفة لله أو صدقة موقوفة لله تعالى تصير وفقاً ذكر الأبد أم لا كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا قال: موقوفة لوجه الله تعالى أو لطلب ثواب الله تعالى كذا في الدجيرة، ولو قال: أرضي موقوفة على وجه الخير والبر جاز كأنه قال: صدقة موقوفة كذا في المذهبية، ولو قال: أرضي هذه للسبيل فإن كان في بلدة تعارفوا مثل هذا وفقاً صارت الأرض وفقاً وإن لم يتعارفوا يقال منه إن أراد به الوقف فهي وقف وإن نوى الصدقة أو سمى شيئاً تكون ندراً فينصدق بها أو يضمنها وكذلك لو قال: جعلتها لفقراء إن كان ذلك وفقاً في

(١) قوله لأن التأيد عنده ليس بشرط: أي التصريح به لا بشرط وإلا فهو شرط في المعنى إجماعاً كما تقدم قبل الفصل لم علم أنه لا خلاف عندنا في صحة الوقف مع عدم تعيين الوقوف عليه وذكر لفظ التأيد أو ما في معناه كالفقراء، وكمنظ صدقة موقوفة وأنه لا خلاف في بطلانه لو أقصر على لفظ موقوفة مع التبيين كموقوفة على زيد وإنما الخلاف بينهما لو اقتصر بلا تعيين أو جمع مع التبيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح، كذا حققه في رد المحتار وبه يضمن ما في هذه العبارة المنقولة عن المحيط حيث جعل فيها موقوفة على فلان من محل الخلاف وليس كذلك كما علمت له مصححه بحرلوي.

تعارف تلك البلدة كانت وفقاً وإن لم يكن يرجع إليه بالبيان فإن نوى وفقاً كانت وفقاً وإن نوى صدقة أو لم ينو شيئاً تكون نذراً بالتصدق كذا في محيط السرخسي، لو قال: ضيعتي هذه سبيل لم تصرف وفقاً إلا إذا كان الغائل من ناحية يعلم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشروطه كذا في السراجية، ولو قال: سبيلت هذه الدار في وجه إمام مسجد كذا عن جهة صديقاتي وصيحاتي نصير وفقاً وإن لم يقع عنها كذا في البحر الرائق، ولو قال: داري هذه مسيلة إلى المسجد بعد موتي يصح إن خرجت من الثلث وعن المسجد وإلا فلا كذا في القنية، ولو قال: جعلت حجرتي هذه لدفع سراج المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه أبو جعفر: نصير الحجر وفقاً على المسجد إذا سلمها إلى المتولي وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان، رجل قال في مرضه: اشترؤا من علة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وفرقوا على المساكين صارت الدار وفقاً كذا في محيط السرخسي، وفي التوازل جعلت نزل كرمي وفقاً وكان فيه ثمر أو لا يصير الكرم وفقاً وكذا لو قال: جعلت حلتى وفقاً كذا في فتح القدير، ولو قال: وقفت بعد موتي أو أوصى أن يوقف بعد موته يصح ويكون من الثلث كذا في التهذيب، وفي وقف حلال إذا أوصى أن يوقف بثلاث أرضه<sup>(١)</sup> بعد وفاته لله أبداً كان وصية بالوقف على الفقراء كذا في المحيط، ولو قال: ثلث مالي وقف ولم يزد قال أبو نصر: إن كان ماله نقداً فيأطّل وإن كان ضياعاً عجائز على الفقراء وقيل: الفتوى على أنه لا يجوز بلا بيان المصرف كذا في الوجيز، وفي الفتاوى رجل قال: أرضي هذه صدقة كان نذراً بالتصدق حتى لو تصدق بعينها أو بقيمتها على الفقراء جاز كذا في الخلاصة، ولو قال: تصدلت بأرضي هذه على المساكين لا تكون وفقاً بل نذراً بوجوب التصديق بعينها أو بقيمتها فإن فعل خرج من عهدة النذر وإلا ورثت عنه كذا في فتح القدير، ولا يجبره القاضي على الصدقة لأن هذه بمنزلة النذر كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: أرضي هذه صدقة على وجوه الخير والبر لم يكن ذلك وفقاً بل نذراً كذا في الظهيرية، رجل قال: جعلت علة داري هذه للمساكين يكون نذراً بالتصدق بالعلة كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا قال: جعلت هذه الدار للمساكين فهو نذر بالتصدق بالدار على المساكين عرفاً كذا في الفتاوى الصغرى، ولو قال: صدقة لا يساغ يكون نذراً بالصدقة لا وفقاً ولو راد ولا ترهب ولا تورث صارت وفقاً على المساكين هكذا في البحر الرائق.

### الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع

يجوز وقف العقار مثل الأرض والدور والخوانسار كذا في الحاوي، وكذا يجوز وقف كل ما كان تبعاً له من المنقول كما لو وقف أرضاً مع المبيد والثيران والآلات للحرث كذا في محيط السرخسي، ذكر الخصاف: إذا وقف أرضاً ومعها رليق يحصلون فيها ينبغي أن يسمى الرليق ويبين عددهم وكذلك إذا كان في ذلك بقر ينبغي أن يسمى البقر ويبين عددهم وينبغي أن يشترط في الصدقة أن ينفق الرليق والبقر من غلة الأرض وإن لم يشترط نفقتهم فإن نفقتهم في غلة الأرض كذا في الذميرة، وفي الإسعاف: لو شرط نفقتهم من غلتها ثم مرض بعضهم

(١) قوله بثلاث أرضه: متعلق بأوصى أنه مصححه.

يستحق السقة إن شرط أن يجري عليهم نفقاتهم من غنتها أبدأ ما كانوا أحياء وإن قال : لعمليهم فيها لا يجري شيء من النقة على من تعطل منهم عن العمل كذا في البحر الرائق، فإن ضعف الرقيق عن العمل فإن به أن يبيعه ويشترى بثمنه غلاماً مكانه فإن لم يجد بثمنه غلاماً مكانه فإراد أن يزيد في ذلك من غلة الأرض فلا بأس بذلك وكذلك يحكم في الدواب وآلات الزراعة إذا وقفت مع الأرض وبوالة الصدقة أن يحموا ذئب كذا في الدخيرة، ولو قتل فأخذ دية على القيم أن يشتري بها آخر كذا في فتح القدير، وفي الإسماعيل : وإن جسي أحد منهم فعلى المتولي ما هو الأصلح من الدفع والغداء ولو غداه بأكثر من لأرض كان منطوقاً في الرائد فيصممه من ملكه وإن غداه أهل الوقف كانوا متطوعين وبقي لعمد على ما كان عليه من العمل في الصدقة كذا في البحر الرائق، وأم وقف المنقول مقصود فإن كان كراعاً أو صلاحاً يجوز وفيه شيء ذلك إن كان شيئاً لم يجر التعارف بوقعه كالثوب والحيوان لا يجوز عندما وإن كان متصرفاً كالغاس والقنوم والجذوة وثيابها وما يحتاج إليه من الأولي والفدور في غسل الموتى والمصاحف لقراءة القرآن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : أنه لا يجوز وقد محمد رحمه الله تعالى يجوز وإليه ذهب عامة المشايخ رحمهم الله تعالى منهم الإمام السرخسي كذا في الخلاصة، وهو المختار والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا قل شمس الأئمة الحلواني كذا في مختار الفتوى، ولو جمع جنازة وملاة ومعتسلاً يقبل بالفرنسية : حوض مسين وفقاً في محلة فسات أهلها كنهم لا يرد إلى الورثة بل يحمل إلى مكان آخر أقرب إلى هذه الصلة كذا في الخلاصة، ثم في وقف المصنف إذا وقعه على أهل المسجد يقرؤونه أن يحصون<sup>(١)</sup> يجوز وإن وقف على المسجد يجوز<sup>(٢)</sup> ويقرأ في هذا المسجد، وذكر في بعض<sup>(٣)</sup> المواضع لا يكون مقصوداً على هذا المسجد كذا في الوحيز للكردي، واحتلف الناس في وقف الكتب جوزه بمقتبه أبن الليث وعليه الفتوى كذا في فتاوى فاضلحاج، إذا جعل ظهر دية أو غبة عبده في أساكين لا يصح في قول علمائنا كذا في المحيد، رجل وقف بقرة على أن ما يخرج من لبها وسمها وشهراها يعطى أبناء السبيل إن كان ديت في موضع تعرقوا ذلك جاز كما يجوز ماء استقية كذا في الصهريفة، ولا يجوز وقف فعل البقر وغيره ليزو كذا في الصية، وفي لوائح ذكر هلال البصري في وقعه : وقف الباء من غير وقف الأصل بم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف التكرار<sup>(٤)</sup> بدون وقف الأصل لا يجوز وهو المختار كذا في المحيط، ولا يجوز وقف الباء في أرض هي إجارة أو إجارة كذا في فتاوى فاضلحاج، ذكر الحصاص : أن وقف حوليت الأسوق يجوز إن كانت الأرض إجارة في أيدي الذين يتونها لا يخرجهم السلطان عنها وبه عرف جوار وقف الباء

(١) قوله إن يحصون : فيه حذف كان واسمها أي إن كانوا يحصون وفي نسخة الطبع الهندي أو يحصونه وهو تحريف ثم إن حذف الإحصاء مختلف فيه والفتى به أنه ممنوع لرواي الحاكم

(٢) قوله وإن وقف على المسجد يجوز : ظاهره إن لم يكونوا محصورين بسبيل المقامه .

(٣) قوله وذكر في بعض نسخ . مقابل لقوله وبهراً إلخ ويسمي أن يكون ممنوعاً عليه لأن حيث عين الوقف ذلك المسجد لوجوب اتباع شرعه

(٤) قوله التكرار : هو أن يحدث المزارع في الأرض بقاء أو غرساً أو كسباً بالتتابع وإن لم يصح وقعه لأنه منقول ونم يجوز به العرف كما في الدخيرة به مصححه بحراري

على الأرض المحسنة كذا في النهر العائق، البعثة الموقوفة على جهة إذ يسي رجل فيها بناء ووقفها على تلك الجهة يجوز بلا خلاف تبعاً لها فإن وقفها على جهة أخرى احتلوا في جوارها والأصح أنه لا يجوز كذا في الضيعة، وإذا عرس شجرة ووقفها بموضعها من الأرض صح تبعاً للأرض بحكم الاتصال وإن وقفها دون أصلها لا يصح وإن كانت في أرض موقوفة بوقفها على تلك الجهة جار كذا في البناء وإن وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف هكذا في الضيعة، وقف العلماء والمجاري على مصالح الرباط يجوز ولو روج الحاكم جاريته يجوز وعنده لا يجوز لأنه يلزم عليه شهر والتعنة ولو روج عبد الوقف من أمه الوقف لا يجوز كذا في الوجير للكردي، وأما وقف ما لا يستمتع به إلا بالإنفاق كالذهب والفضة والماكل والمشروب فمهر جائز في قول عامة الفقهاء والمراد بالذهب والعصا الدراهم والدينار وما ليس بحبي كذا في فتح القدير، ولو وقف درهم أو مكيلاً أو نيباً سم يجوز وقيل في موضع ناعرو ذلك بمعنى بالجور قيل: كيف؟ قال: الدرهم<sup>١</sup>، تقرض للمعقر ثم بمصفاً أو تدمع مصدرة ويتصدق بالربح والخطبة تقرض للمعقر يررعون ثم تؤخذ منهم والياب ولاكسيه تعنى للمعقر لمبسوما عبد حاجتهم ثم يؤخذ كذا في المناوي العتابة، ولا يصح وقف الأدرية إلا إذا كان: علي العقر والأعياء فيجوز وتدحل الأغنياء تبعاً كذا في معراج الدرية، ذكر ساطعي إذا وقف مالا لإصلاح المساجد يجوز وإن وقف لبناء القباضر أو لإصلاح الطريق أو لغفر القبور واتخذ السمايات واخذت للمسلمين أو لشراء الأكهار لهم لا يجوز وهو جائز في المسمى كذا في فتاوى قاضيخان

وما ينصل بذلك ما يدحل من غير ذكر وما لا يدحل إلا به ذكر الخصايف في وقفه إذا وقف الرجل أرضاً في صحته على وجه سماها ومن بعدها على فقراء فإنه يدحل في الوقف ليس، والسحيل والأشجار كذا في المحيط، وذكر الخصايف: أن الشجرة لا تدحل في وقف الأشجار وعليه أكثر المشايخ وهو الصحيح كذا في الضيعة، وقال: جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة بحقوقها وجميع ما فيها ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال: في الاستحسان يلزم أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه الدر وما يحدث من الثمرة بعد الوقف فإنه يصرف إلى الوجوه التي سمي في الوقف كذا في فتاوى قاضيخان، ونو قال: أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها فهو لعبد الله فمات لواقف وفيها ثمرة قائمة لئلا لا تكون الثمرة لعبد الله لأنه الآن وجب له الوقف فصار كأنه وقف الأرض وفيها ثمرة قائمة فلا تدحل الثمرة الموجودة في الموصية بالوقف ثم ذكر صاحب الكتاب: أن ههنا في القياس الثمرة القائمة للموتة وفي الاستحسان يتصدق بها على الفقراء والاستحسان بأحد، قال إمامه أبو جعفر: إن كان يعطى لواقف بهذا التقدير الذي ذكرنا يسمي أن يكون للموتة على كل حال في القياس والاستحسان من قبل أنه رد الوقف إلى ما بعد الوفاة والأرض في حال حياته لم يصرف وقفاً وإذا كان كذلك حدثت هذه الثمرة على ملك الميت فمكون مسكناً لموتته كذا في الضيعة، وقف أرضاً وفيها زرع لا يدحل الزرع في

(١) قوله قال الدرهم: ثم يعمد للعائل من عمارته وفي الإسعاف، وفي ساطعي الساطعي عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن أصحابه: أنه يجوز وقف الدراهم والفضة والكنز والموارد فقيل له وكيف يصنع بالدراهم يقال: يذهبها إلى آخر ما قاله مصححه

الوقف سواء كانت به قيمة أم لم تكن كذا في المصبرات، وقال القفيع أبو النيث: وبه تأخذ كذا في الذخيرة، قال المصناب: ولو كان فيها بقل أو رباحين لا يدخل في الوقف ولو كان فيها قصب وعظية أو خلاف مما كان يقطع في كل سنة لا يدخل في الوقف وما كان يقطع في كل سنتين أو ثلاث يدخل كذا في المحيط، وكذا ما يثمر في المستقبل كذا في فتاوى قاضيخان، وأما الرطاب فما كان من رطبة قد طلعت فهو للوقف وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف وكذلك الباذنجان والفطن إلا أن تكون شجرة القطر تهرمي كل سنة كذا في الظهيرية، يصل الظهير<sup>(١)</sup> والرعفران يدخل في الوقف وقصب السكر لا يدخل وشجرة اللورد والياسمين تدخلان في وقف الأرض كذا في الذخيرة، واللورد وورق الحناء والياسمين تكون للوقف كذا في فتاوى قاضيخان، والرحى في الضيعة تدخل في وقف تلك الضيعة رضى الماء ورحى اليد في ذلك سواء وكذلك الدواليب تدخّل والدوالي لا تدخل كذا في المحيط، ويدخل في وقف الحمام القدير وملقى سرقينه ورماده ولا يدخل مسيل ماء في الأرض المملوكة أو طريق كذا في فتح القدير، وجل قال: أرضي صدقة موقوفة على الفقراء ولم يذكر اشرب والطريق فيه يدخل الشرب والطريق استحساناً لأن الأرض لا توقف إلا للاستغلال وذلك لا يكون إلا بالماء والطريق كذا في فتاوى قاضيخان، وفي وقف الدار إذا لم يذكر الدار يحقّقها ولا بكل قبيل وكثير هو بها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار، وفي وقف الخواص يدخل ما كان يدخل في بيعها وخوابي الدياسين وقدور الدباغين لا تدخل في الوقف سواء كانت في اليد أم لم تكن كذا في الذخيرة، مثل مصر عن وقف داراً فيها حمامات بطرّن وبرجس قال: يدخل في وقفه الحمامات الأهلية كذا في فتاوى أبي الليث، وفيه أيضاً ولو وقف برج حمام أرجو أن يكون جائزاً لأن الحمامات وإن كانت موقوفة إلا أنها تصير وقف تبعاً للبيت كما لو وقف ضيعة بما فيها من القبران والمبيد وكذلك لو وقف بيتاً فيه كوارات العسل يحوز وتصير السحل تبعاً للبيت والعسل ويجب أن يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت وابرج بما فيه من السحل والحمام كما لو وقف المبيد مع الأرض والثيران كذا في المحيط.

**فصل في وقف المشاع الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف إلا يرى أنه لو وقف نصف الحمام يجوز وإن كان مشاعاً كذا في لظهيرية، وقف المشاع المحتل للقسمة لا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى وبه أخذ مشايخ بخارى وعليه الفتوى كذا في السراحية، والمتأخرون افتوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو مختار كذا في خزائن المفتين، واتفقا على عدم جعل للمشاع مسجداً أو مقبرة مطلقاً سواء كان بما لا يحتمل القسمة أو يحتملها هكذا في فتح القدير، وإذا قضى القاضي بصحة وقف المشاع بحد قضاءه وصار متفقاً عليه كسائر المشتقات كذا في شرح أبي الكارم بلقضية، ثم فيما يحتمل القسمة إذا قضى القاضي بصحته فطلب بعضهم القسمة لا يقسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتهايرون وعلدهما يقسم كذا في الخلاصة، واجمعوا<sup>(٢)</sup> أن الكل لو كان وقفاً وأرادوا القسمة**

(١) قوله الظهير: يورث عبر الترحس اعدا قاصوس.

(٢) قوله واجمعوا: إلخ ما نقل هنا مختلف لما في الإسماعيل وغيره من جواز التهايل وبهذا بان ما هنا معقول على الخبر وما في الإسماعيل على التراخي لأنه لم يمل وتحويله في رد مختار اعد مصححه.

به لا يجوز وكذا انتهائ كذا في فتح القدير، ثم إن وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذي يقسم شريكه وبعد الموت إلى وصيه، وإن وقف نصف عقاره فالذي يتقاسمه هو الغاضي أو هو يبيع نصيبه الباني من رجل ثم يقاسم المشتري ثم يشتري ذلك منه كذا في الهداية، لو أن رجلين كانت بينهما أرض وقف كل واحد منهما نصيبه على قوم معلومين فهذا جائز وبهما أن يتقاسم هذه الأرض فيمرر كل واحد منهما ما وقف فيكون في يده يتولاه كذا في الصهيرية، ولو وقف الكل ثم استثنى الجزء منه بطل الباقي عند محمد رحمه الله تعالى لأن الشروع مقرر، ولو استحق جزء تميز بعينه لم يبطل في الباقي كذا في الهداية، ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه ثم استحق نصفها شائعاً وقضى القاضي للمستحق بالنصف وبقي النصف للباني وفقاً على حاله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للواقف أن يقاسم المستحق كذا في المحيط، ثم على قول محمد رحمه الله تعالى: لو كانت لأرض بين رجلين فتصدقا بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه من وجوه البر التي يجوز الوقف عليها ودفعها إلى قيم يقوم عليها كان جائزاً لأن على قول محمد رحمه الله تعالى المانع من إخراج هو استيوع وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشروع وقت العقد لأنهما تصدقا بالأرض جملة ولا وقت القبض لأنهما صدقا لأرض جملة كذا في فتاوى قاصيحات، وكذلك إن تصدق كل واحد بنصيبه صدقة موقوفة على المساكين ونصيباً فبهاً واحداً فبعض نصيبهما جميعاً أو متفرقاً كذا في محيط السرحسي، وكذلك لو جعلنا التولية إلى رجلين معاً كذا في السجبر، وكذلك لو اختلف جهة الوقف بأن وقف أحدهما على ولده وولد ولده أبداً فلتاسلوا فإذا اقرضوا كانت عليهما للمساكين والآخرة في استحق بحق بها في كل سنة وسلمها إلى رجل واحد جاز وكذا لو كان الواقف واحداً وجعل نصف الأرض وقف على الفقراء والمساكين مشاعاً والنصف الآخر على أمر آخر جاز كذا في فتاوى قاصيحات، وإن قبض نصيب أحدهما ولم يقبض نصيب الآخر لا يصح الوقف حتى كان للذي قبض نصيبه أن يرجع عنه ويبيع كذا في محيط السرحسي، ولو تصدق كل واحد منهما بنصف الأرض مشاعاً صدقة موقوفة وجعل كل واحد منهما نوقعه موقفاً على حدة لا يجوز بوجود الشروع وقت العقد لأن كل واحد منهما باشر عقد على حدة وتمكن الشروع وقت القبض أيضاً لأن كل واحد من المتبرعين قبض نصفاً شائعاً فإن قل كل واحد منهما بلذّي جعله متولياً في نصيبه: قبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز وهذا كله قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجوز لوقف في جميع هذه الوجوه لأن عمده يجوز الوقف غير معبوض فيجوز غير مقسوم كذا في فتاوى قاصيحات، ولو وقف من داره أو أرضه ألف درع جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم يدرع الأرض والندور فإن كانت ألف درع أو أقل كان كلها وقفاً وإن كانت ألفي درع كان الوقف منها النصف وإن كانت ألفاً وخمسمائة كان الوقف منها ثلثين وإن كان في بعضها نخيل وبعضها لا نخيل فيه يكون لوقف حصّة من النخيل كذا في المحيط، رجل وقف جريباً شائعاً من أرض ثم وقعت القسمة فأصاب الوقف أقل من جريب لجوده هذه الطائفة التي وقعت في الوقف فزيد في درعان الطائفة الأخرى أو على العكس جاز كذا في المطهيريّة، ولو قال: جعلت نصيب من هذه



الدار وفقاً وهو ثلث جميع ائدار فوجد من حصته نصف الدار أو ثلثي الدار كان جميع ذلك وقف كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كانت له أرضون ودور بينه وبين آخر فوقف نصيبه ثم أراد أن يعاسم شريكه ويجمع الوقف كله في أرض واحدة ودار واحدة فإن هذا جائز في قياس قول أبي يوسف وهذان رحمهما الله تعالى كذا في الظهيرية، ولو أن رجلين بينهما أرض فوقف أحدهما نصيبه جاز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مع أن الوقف مع شريكه اقتسم وانحلا في القسمة دراهم معدودة معلومة إن كان الوقف هو يدي بأحد الدراهم مع حائفة من الأرض لا يجوز لأن الوقف يصير بائعاً شيئاً من الوقف بائعاً لهم وذلك فاسد، وإن كان لواقف هو الذي أعطى الدراهم جاز ويصير كاتبة أحد الوقف وشري بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بأندراهم فيجوز، ثم حصص لواقف وقف وما اشترى بأندراهم فذلك مثله كذا في فتاوى قاضيهان، ولو كان في القسمة فصل دراهم بأن كان أحد الصغيرين أجود من الآخر وجعل بهراء أجودة دراهم من كان الآخر لأحد الدراهم هو بواقف لا يجوز وإن كان لأحد شريكه جاز كذا في صحيح القدير، بحسب أن شريكين وقف أحدهما نصيبه وأراد أن يقسب بوح الوقف على يديه فسمعه لشريك الآخر ليس له القسب إلا إذا ادّعى أنه القاصي بدلت حيازة لوقف وهذه المسألة تنافي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة ومجاهد بنج رحمهم الله تعالى كذا في المصنوع، قرية بعضها وقف وبعضها مملوكة وبعضها ميث رادوا قسمة بعضها لم يجعلوها مقبرة ليس بهم ذلك وإن أرادوا قسمة الكل جاز كذا في الوجيز.

### الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول

المفصل الأول فيما يكون مصرفاً للوقف ومن يكون مصرفاً يصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه الذي يبدأ من رتبع الوقف "عمارة شرط الوقف أم لا ثم إلى ما هو أقرب إلى الصدقة وأهم للمصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف إليهم بقدر كتابتهم ثم السراج والبسط كذلك إلى آخر المصالح هذا إذا لم يكن معيماً فإن كان الوقف معيماً على شيء يصرف إليه بعد عمارة استاء كذا في الخواري القدسي، إن قال جعلت عتبه لفلان سنة أو ستين ثم بعده لفقراء وشرط العمارة من بعده فهذا يؤخر العمارة عن حتى صاحب لعله لا أن يدخل بتأخير العمارة ضرر بين على الوقف فحينئذ يبدأ بالعمارة كذا في الخواري، ويقطع الجهات الموقوف عليها لها إن لم يحجب ضرر بين فإن حجب فممن، وأما الناظر فإن كان المشروط له من الوقف فهو كالحجب المستحقين فإذا قصور للعمارة قطع إلا أن يعمل فبأحد قدر آخره وإن لم يعمل لا يأخذ شيئاً كذا في صحيح القدير، إن كان الوقف على الفقراء لا يقصر بهم ووقوف أموالهم هذه العنة فتجب فيها كذا في التهذيب، وإن كان بوقف على رجل عينة أو رجال وآخره سفقراء فهو في ماله أي مال شاء في حياته فإذا مات فمس العنة ثم العمارة المستحقة عليه إن لم يكن بقدر ما يحجب الموقوف به على الصفة التي وقف عليها وأما الزيادة فليست بمسحقة فلا تصرف في العمارة إلا برضاة ولو كان الوقف على الفقراء فعند البعض لا

ترد على الصفة التي كان عليها وهو الأصح كذا في فتح القدير، وإن وقف داراً على سكنى ولده  
والعمارة على من له السكنى فإن امتنع من ذلك أو كان فقيراً أجراً الحاكم وعمرها باجرتها وإذا  
عمرها ردها إلى من له السكنى ولا يجبر لامتنع على العمارة ولا تصح إجارة من له السكنى  
كدا في الهداية، فإن امتنع صاحب السكنى من خالص ماله في صمارة الوقف بما كان من  
الصمارة شيئاً قائماً بعينه فهو يورثه وبهم أن يأخذوا إن لم يضر ذلك الوقف كدا في الحاوي،  
ويقال لو ورثه أرمعوا بناءكم من ريعه وإلا يجبروا وإن ملكوه الموقوف عليه بعد ذلك بالقيمة  
جار بتراضهم وإن أبي أحد الفريقين ذلك لا يجبر عليه كذا في المحيط، وما لا يكون شيئاً قائماً  
بعينه فلا شيء يورثه كدا في الحاوي، وإن كان المشروط له السكنى أزر حيطان امدار للموقوفة  
بالأجر وجصصها أو أدخل فيها أجداعاً ثم مات ولم يمكن بيع شيء من ذلك إلا بصرر بابناء  
فليس لورثة أحد شيء من ذلك ولكن يقابل لدمشروهم له السكنى بعده أصح لورثة الميت  
قيمة البناء ولك السكنى فإن أبي أجرت الدار وصرفت المنة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء  
وإذا دفعت عليه بقيمة البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وبسبب مصاحب السكنى أن  
يرضى بطلع ذلك وهدمه كدا في الظهيرية، وما تهدم من بناء الوقف وأكته صرفه الحاكم في  
عمارة لوقف إن احتاج إليه وإن استعصى عنه أمسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها وإن  
تهدم وعاده عينه إلى موضعه يبيع ويصرف ثمنه إلى المرمم ولا يجوز أن يصرف بين مستحقني  
الوقف كدا في الهداية، إذا سقط بعض ستوف الرباط أو تهدم حائطه وأراد أرباب الوقف أن  
يشعروا به بسبب لهم ذلك إلا إذا وقع لبأس من عمارته فحشد قبل لهم ذلك إن كانوا محتاجين  
وهو قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ربيع: يرجع إلى ورثة الوقف وهو قياس قول  
محمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية، رباط على باب قصره على نهر كبير لا يمكن الاستماع  
بالرباط إلا بمجاورة القنطرة وليس للقنطرة غنة يجوز أن يصرف من غنة الرباط على عمارة  
القنطرة إن كان الوافق شرط في الوقف أنه يصرف عنه إلى ما فيه مصلحة للرباط وإن لم  
يشترط ذلك بل ذكر مرتمه لا غير لا يجوز لأن هذا ليس من مرة الرباط حتى لو كان الرباط  
بحال لو لم تصرف القنطرة إلى عمارة لقنطرة حرب الرصاص استحسنوا أنه يجوز كدا في محيط  
المرحسي، والوقف على أقرباء الرسول عليه السلام ذكر في مختصر الفتاوى يجوز وبه أفتى  
المسيد الإمام أبو القاسم مكددا في السراجية، واختار أنه يجوز الوقف عليه كدا في القباية، لا  
يجوز الوقف على الأغنياء وحدهم ولو وقف على الأغنياء وهم يحصرون ثم بعدهم على الفقراء  
يجوز ويكون الحق بالأغنياء ثم للفقراء كدا في محيط المرحسي، والوقف على أبناء السبيل  
يجوز ويكون لمقرائهم دون أعتنائهم كدا في الخلاصة، ولو قال: على أن يحج بختها كل سنة  
أو يحتملها هي أو يقضي ديني فهو جائز وإذا وقف على أعمال البر فقال فيها: يشتري حباب  
بذهب فيها ثلث أو يجهر بها الأرملة واليتامى أو يشتري بها أكسية للفقراء أو يتصدق بها كل  
سنة مكان دنوبي التي فرطت فيها فهو جائز إذا جعل آخره ما لا يتأبد للفقراء وإن وقف أرضاً  
على أن يحج عنه كل سنة بحمسة آلاف درهم حجة ومبيع بعقة للحج للركب ألف درهم  
صرف ألف درهم إلى الحج وإلا إلى المساكين كدا في الحاوي، إذا قال: أرضي هذه صدقة

موقوفة على الجهاد والعمارة وفي أكلان الموتى أو في حفر القبور أو غير ذلك مما يشبهها فذلك جائز كذا في الذخيرة، ذكر الخصاف في باب الوقف: الذي لا يجوز إذا قال: أرضي صدقة موقوفة لله تعالى على الناس ابتداءً فالوقف باطل وكذا إذا قال: على بني آدم أو على أهل بغداد فإذا اقترضوا فهو على المساكين فالوقف باطل، وكذلك لو قال على الرضى والعميان فالوقف باطل وذكر الخصاف مسألة العميان والرمسى في موضع آخر وقال: الغلة للمساكين ولا تكون للعميان والرمسى وكذلك لو وقف على قراءة القرآن أو على الفقهاء فهو باطل، وفي وقف هلال أن الوقف على الرضى والمقطوع صحيح ويكون بقراءة سهم دون الأغنياء قال مشايخنا: الوقف على معلم المسجد يعلم الصبيان فيه لا يجوز وبعض مشايخنا قالوا: يجوز قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: كان القاضي الإمام الأستاذ شمس بقول: وعلى هذا القياس إذا وقف على طلبة علم كورة كذا يجوز وإن لم يشترط قراءتهم قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الوقف (الحاصل) في جنس هذه المسائل أنه متى ذكر مصرفاً فيه تنصب على الفقراء والحاجة فالوقف صحيح سواء كانوا يحصون أو لا يحصون، ومتى ذكر مصرفاً يستوي فيه الغني والفقير فإن كانوا يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم يريد به أنه يصح بطريق التملك منهم وإن كانوا لا يحصون فهو باطل، قال إلا أن يكون في لفظه ما يدل على الحاجة استعمالاً فيما بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالقائمة فحينئذ إن كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء وإن كانوا لا يحصون فالوقف صحيح يصرف إلى مقرائهم دون أعيانهم كذا في الظهيرة، ولو وقف على أصحاب الحديث لا يدخل في الوقف شاعبي المذهب إذا لم يكن في طلب الحديث ويدخل الخنفي إذا كان في طلب الحديث كذا في الخلاصة، رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو إمام يؤم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد: لا يجوز هذا الوقف، وإن كان المؤذن فقيراً لا يجوز أيضاً والحيلة في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل مؤذن يؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب المسجد وخوى عن أهله تصرف الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين ومحاورهم فيجوز أما إذا قال: وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجهول كذا في الظهيرة، وقف صبعة على من يقرأ عند قبره لا يصح كذا في القصة، مثل أبو بكر عمر وقف أرضاً على مصاحف موقوفة أن يصلح ما يدرس عنه قال: الوقف باطل كذا في الذخيرة، وقف على الصوفية قبيل: لا يجوز وقيل: يجوز ويصرف إلى الفقراء منهم وهو الأصح كذا في القصة والله أعلم.

**الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسبه:** رجل قال: أرضي صدقة موقوفة على نفسي يجوز هذا الوقف على المختار كذا في خزانة المفتين، ولو قال: وقفت على نفسي ثم من بعدي على فلان ثم على الفقراء جاز عنه أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخاوي، ولو قال: أرضي موقوفة على فلان ومن بعده عليّ أو قال: عليّ وعلى فلان أو على عدي وعلى فلان المختار أنه يصح كذا في النهاية، إذا وقف الرجل أرضه على ولده ومن بعده على المساكين وقفاً صحيحاً فإنما يدخل تحت الوقف الولد الموجود يوم وجود الغلة سواء كان موجوداً يوم

الوقف أو وجد بعد ذلك هذا قول هلال رحمه الله تعالى وبه أحد مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، وهو المختار كذا في النفاية، وكذا لو قال: على ولدي وعلى من يحدث لي من الولد فإذا افترضوا فعلى المساكين هكذا في المحيط، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد ونيس له ولد يصح هذا الوقف فإذا أدركت الغلة تقسم على المقراء فإن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد ما بقي هذا الولد فإن لم يبق له ولد صرفت الغلة إلى المقراء كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: وقعت على أولادي دخل به الذكر والأنثى والخشى ولو وقف على البنين لم يدخل فيه الخشى وإن وقف على البنات لم يدخل أيضاً لأن لا تعلم ما هو وإن وقف على البنين والبنات دخل الخشى كذا في السراج الوهاج، ثم في كل موضع ثبت الحق للأولاد وإنما يدخل في ذلك من كان معروف النسب فلم من لم يكن معروف النسب وإنما يعرف ذلك بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم، ومثال ذلك إذا قال: وقعت أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية له بولد لأقل من سنة أشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف يثبت نسبه ولا حصه له من الغلة ولو جاءت امرأته أو أم ولده لأقل من ستة أشهر من وقت الغلة كانت له الحصه من الوقف كذا في الحاوي، وإن جاءت به ستة أشهر فصاعداً لم يشركهم كذا في المحيط، فإن مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من الساعة التي أدركت فيها الغلة فإن هذا الولد يشارك الولد الأول في الغلة وكذلك لو كان مكان الموت طلاق بائن ولم تفر بانقضاء العدة فهو على هذا ولو كان الطلاق رجعياً فاجواب فيه كالجواب في المنكحة كذا في الظهيرية، وإن عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف بحيث يمكنه الوصول إليها ثم مات عنها امرأته بولد ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لا حق لهذا الولد في هذه الغلة لأنهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة إلا أن تكون الولادة لأقل من سنة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول ولو كان موت الواقف قبل مجيء الغلة بيوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولد ما بينها وبين السنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصه من هذه الغلة كذا في فتاوى قاضيخان، ثم تكلموا في معرفة اليوم الذي يجب الحق في الغلة ذكر هلال رحمه الله تعالى: هو اليوم الذي صارت للغلة قيمة ولم يشترط المفضل عن المؤن وقيل: هو اليوم الذي صارت لها قيمة بحيث يفضل عن المؤن والخراج والتوائب القاهرة كالدين الواجب في الغلة كذا في محيط السرخسي، وهو اختيار المتأخرين من مشايخ بخارى رحمهم الله تعالى كذا في الحاوي، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على ولدي العور والعميان كان الوقف لهم دون غيرهم ويعتبر العور والعمى من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على اصابع ولدي كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً عند الوقف لا عند وجود الغلة كذا في الظهيرية، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على ولدي الذين يسكنون البصرة فالغلة لساكني البصرة دون غيرهم ويعتبر ساكنو البصرة يوم وجود الغلة كذا في فتاوى قاضيخان، والحاصل أن الاستحقاق إذا كان ثابتاً بصفة لا تزول أو تزول ولكنها لا تعود بعد الزوال يعتبر في الاستحقاق قيام تلك الصفة وقت الوقف وإذا كان الاستحقاق ثابتاً بصفة تزول ونعود بعد الزوال يعتبر في

الاستحقاق فيام تلك الصفة وقت سجيء العلة كذا في المحيط، لو وقف أرضه على ولده بذكر  
يدخل فيه المذكور دون الإناث لأنه وصف بولد بصفة لا تزول كذا في محيط السرخسي، ولو  
قال عني المذكور من ولدي وولدت المذكور من وبني فهو على ما شرط يدخل فيه الموجودون  
بمثل الصفة يوم الوقف كذا في الحاوي، ولو قال وقفت على من يسلم من وبني أو عني من  
يتزوج من وبني يدخل فيه كل من أسلم وتزوج بعد الوقف لا من كان مسلماً أو متزوجاً يوم  
الوقف كذا في محيط السرخسي، ولو قال عني الفقراء من ولده ولم يزد على ذلك يدخل من  
كان فقيراً وقت حدوث العلة كذا في الحاوي، ولو قال على من أفقر من وبني قال محمد  
رحمه الله تعالى تكون العلة من كان عباً ثم أفقر وقال غيره: يدخل كل من كان فقيراً وقت  
وجود العلة سواء كان عباً ثم أفقر أو لم يكن عباً أصلاً كذا في فتاوى قاضيخان، وهو  
الصحيح هكذا في فتح القدير، ولو قال: على من احتج من وبني يدخل فيه كل من كان  
بهذه الصفة وقت حدوث العلة كذا في الحاوي، وقف صبيعه على أولاده لفقهاء، وزاد أولاده  
إن كانوا فقهاء ثم مات أحدهم عن ابن صغير تفقه بعد سنين لا يوقف نصيبه ولا يستحق قبل  
حصول تلك الصفة كذا في النقيض، رجل قال: أرضي هذه صدقة مرفوعة على ولدي كانت  
العلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والأنثى وإذا جاز هذا الوقف بما دام يوجد واحد من ولد  
الصلب كانت العلة له لا غير فإن لم يبق واحد من البص الأول تصرف العلة إلى الفقراء ولا  
يصرف إلى ولد الولد شيء، وب لم يكن له وقت الوقف ولد نصيبه وبه ولد الابن كائب العلة  
فولد الابن لا يشاركه في ذلك من دونه من البصون ويكون ولد الابن عند عدم ولد لصلب  
بمسرة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد لبيت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال رحمه الله تعالى  
والصحيح صاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان، من حدث له ولد صلبه بعد ذلك صرف  
الغبة المستقبلية إلى الولد بصلبه كذا في الدجيرة، ولو عدم البص الأول والثاني ووجد البص  
الثالث والرابع ومن دونه اشترك البص الثالث ومن دونه من البصون وإن كثرت كذا في غيصة،  
وكل جواب عرفته في الوقف على ولده فهو الجواب في الوقف على ولد فلان كذا في الدجيرة،  
لو دل: أرضي هذه صدقة مرفوعة على ولدي وولد ولدي يدخل فيه ولده لصلبه وولد ولده  
الموجود يوم الوقف ومن حدث بعده وبشرك البطان في العلة ولا يدخل فيه من أسلم هذين  
النصيبين ولا يدخل فيه أولاد البنات في ظاهر الرواية وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي،  
وإذا قال عني ولدي وولد ولدي وولد وبني ذكر البص الثالث فإنه تصرف لعله إلى أولاده  
ثم إذا ما تأسسوا ولا تصرف إلى الفقراء ما بقي أحد يكون الوقف عليهم وعني من أسفل منهم  
الأقرب والأبعد فيه سواء إلا أن يذكر الواقف في وقعه الأقرب فالأقرب أو يقول على ولدي ثم  
بعدهم على ولد ولدي أو يقول بطلقاً بعد بطن فحينئذ يبدأ بهذا الوقف كذا في فتاوى  
قاضيخان، ولو قال: أرضي هذه صدقة مرفوعة عني أولادي يدخل فيه البصون كلها بمجموع اسم  
أولاد ولكن يكون الكل للبص الأول ما دام باعياً فإذا انقضى يكون للثاني فإذا انقضى يكون  
لثالث والرابع والخامس فاشترك هذه البصون في القسمة والأقرب والأبعد فيه سواء كذا في  
محيط السرخسي، ولو قال وقفت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود العلة كان نصف

الغلة له والنصف للفقراء كذا في فتاوى قاضيخان، إذا قال: هذه صدقة موقوفة على ولدي وله ولد واحد فالوقف كله له وكذا لو كان له أولاد فانقضوا ولم يبق إلا واحد كذا في أحاديث، وقف ضيعته بلفظ الصدقة على ولديه فإذا انقرضا قضى أولادهما وأولاد أولادهما أبدا ما تناسلوا فانقضت أحد الأولدين وخلف ولداً يصرف نصف الغلة إلى الولد الباقي والنصف للفقراء فإذا مات الولد الثاني من ولدي الوقف صرفت العلة كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما كذا في الواقعات الحساسة، ولو قال: هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له في ولده إلا محتاج واحد يصرف نصف الغلة إلى هذا المحتاج والنصف إلى الفقراء كذا في خزائن المفتين، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على بنيّ وله ابنتان أو أكثر كانت العلة لهن وإن لم يكن له إلا ابن واحد وقت وجود الغلة وحدوثها كان نصف العلة له ونصف الغلة للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال: كانت الغلة لهن بالسوية وهو الصحيح وهو كما لو قال: أرضي موقوفة على إخوتي وله إخوة وأخوات اشتركوا جميعاً هكذا في الظهيرية، ولو قال: موقوفة على بني فلان وله بنون وبنات روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه على المذكور من ولده دون الإناث وروى يونس بن خالد السني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنهم يدخلون جميعاً فإن كان بنو فلان قبيلة لا يحصرن يكون ذلك على المذكور والإناث جميعاً في الروايات كلها كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: على بنيّ وليس له بنون وله بنات فالعلة للفقراء، وكذا لو قال: على بناتي وله بنون فالغلة للفقراء ولا شيء للبنين كذا في الوجيز، ولو وقف ضيعة له على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا تقسم الغلة بينهم على من كان ولد ابنه على عدد الرؤوس يستوي فيه الذكر والأنثى وأولاد البنين وأولاد البنات قريباً أو بعيداً، ولو وقف على عترته قال ابن الأعرابي وثعلب: العترة الذرية وقال العميني: هم العشيرة ولو وقف على من يمسب إليه لم يدخل فيه أولاد البنات كذا في المسراج الوهاج، رجل قال: أرضي صدقة موقوفة على ولدي ونسلي فالوقف صحيح يدخل فيه الذكور والإناث من ولده وولد ولده ومن قرىبت ولادته ومن بعدت ومستوي فيه ولد البنين والبنات أحراراً كانوا أو مملوكين وحصة المملوك تكون لولاه، وكذا لو قال: على نسلي وذريتي فهو جائز وهو مثال الأول كذا في الحاوي، ولو قال: وقفت على ولدي ونسلي وله ولد ثم حدث له ولد الصلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق وكذا لو قال: على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل الولد الحادث بلفظ النسل كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين ونسليهم يدخل فيه المخلوقون من ولده وسليهم سواء كان النسل مخلوقاً أم لا ولا يدخل فيه غير المخلوقين من ولده ولا نسليهم كذا في محيط السرخسي، وكذا لو قال: على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم وحدث له ولد لصلبه لا يكون للولد الحادث شيء كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال: على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم وسليهم دخل الأولاد المخلوقون منه وأولادهم وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا ولو قال: على ولدي المخلوقين وأولاد أولادهم وسكنت لم يكن لولد ولده شيء كذا في المحيط، ولو قال: على ولدي المخلوقين ونسليهم ونسل من يحدث من ولدي

لم يدخل فيه أولاده نصيبه المخلدثون ويدخل فيه أولادهم فإن قال: علي ولدي وأولادهم وأولاد أولادهم ما توالدوا وكان له أولاد قبل أن وقف ماتوا وحلقوا أولاداً لم يدخلوا في الوقف، ولو قال: علي ولدي وولد ولدي وأولادهم دخلوا فيه كذا في الحاوي، إذا قال في وصيته: جعلت أرضي هذه صدقة مرفوعة لله تعالى أبداً علي ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً ما تناسلوا فإنه يدخل في عمة هذه الصدقة كل ولد كان له يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة وولد الولد أبداً ومن مات منهم قبل حدوث الغلة تسقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق سهمه ويكون ذلك لورثته والبطن الأعلى والبطن الأسفل في ذلك على السواء إلا إذا قال في وقفه: علي أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذي يلونهم فإن قال: علي هذا الوجه فمات البطن الأعلى إلا واحداً كانت الغلة كلها لهذا الباقي وحده دون البطن الذي يليه وإن قال: علي أن يبدأ بالبطن الأعلى ثم الذين يلونهم علي أن يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين فجاءت الغلة والبطن الأعلى ذكور ولا أنثى معهم أو إناث ولا ذكور معهم فذلك كله بينهم علي السواء كذا في اللخيرية والمحيط، ولو قال: علي ولدي وولد ولدي أبداً ما تناسلوا ولم يقل بعت بعد بطن لكن قال: كلما مات أحد كان نصيبه من هذه الغلة لولده فالحكم قبل موت بعضهم ما ذكرنا أن الغلة لجميع ولده وولد ولده ونسله بينهم علي السوية، فإن مات بعض ولد الوقف نصيبه وترك ولداً ثم جاءت الغلة فإن الغلة تقسم على عدد القوم على الولد وولد الولد وإن ماتوا وحسب الذي مات من ولد الصليب فما أصاب الميت من الغلة كان ذلك لولده ويصير لولد هذا الميت سهمه الذي جعله الوقف وسهم والده كذا في الخلاصة، ولو قال: علي ولدي وولد ولدي ونسلهم وأولادهم أبداً ما تناسلوا علي أن يبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ثم بالبطن الذين يلونهم إلخ، بطناً بعد بطن وكلما حدث الموت علي واحد منهم وترك ولداً كان نصيبه من الغلة لولده وولد ولده ونسله أبداً ما تناسلوا علي أن يقدم البطن الأعلى وكلما حدث الموت علي واحد منهم ولم يترك ولداً وولد ولد ولا نسلاً ولا عقباً كان نصيبه من هذه الصدقة مردوداً إلي أهل هذه الصدقة فقسمت الغلة سني علي البطن الأعلى فمات البعض بعد ذلك وترك ولداً وولد ولد فإن الغلة تقسم علي أولاد الواقف من كان موجوداً وقت الوقف ومن حدث بعد ذلك فما أصاب الأحياء من ذلك أخذوه وما أصاب الموتى كان لولد من مات منهم<sup>(١)</sup> علي ما شرط الواقف من تقديم البطن الأعلى اعتباراً بشرط الواقف، ولو لم يترك للميت من البطن الأعلى ولد الصليب وإنما ترك ولد فإن نصيب الميت من الغلة لولد ولده، وهو من البطن الثالث وكذلك إن كان أسفل من الثالث لأن الواقف كذا شرط، وإن كان عدد البطن الأعلى عشرة فمات منهم اثنان ولم يتركوا وبدأ ولا ولد ولد ثم مات اثنان بعد ذلك وترك كل واحد منهما ولداً وولد ولد ثم مات بعد هذين اثنان آخران ولم يتركوا ولداً ولا ولد ولد فتنازعت الأربعة الباقيون من البطن الأعلى وولد الاثنين الميتين فقسمت الغلة يوم تأتي علي هؤلاء الأربعة وحسب للميتين اللذين تركوا أولاداً علي ستة أسهم

(١) قوله الولد من مات منهم إلخ: معناه أنه لو لم يشرط فيه تقديم البطن الأعلى فإنه يكون للولد ولد

الولد جميعاً كذا بهامش بعض النسخ اهـ

فما أصاب الأربعة كان لهم وما أصاب البنتين الندين تركا أولاداً كان ذلك لأولادهما وسقط  
 سهام الأربعة الموتى الذين لم يتركوا أولاداً كذا في المخطط، رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل  
 آخره للفقراء فمات بعضهم قال هلال رحمه الله تعالى: يصرف الوقف إلى الباقي فإن ماتوا  
 يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد، ولو وقف على أولاده وسماهم فقال: على فلان وفلان  
 وفلان وجعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فإنه يصرف نصيب هذا الواحد إلى الفقراء كذا  
 في فتاوى قاضيهان، ولو قال: على عبد الله وزيد وعمرو وتسليم دخل في الاستحقاق عبد  
 الله وزيد وعمرو وأولادهم وأولاد أولادهم أبداً ما تناسلوا، ولو قال: على عبد الله وزيد وعمرو  
 وتسليم دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ومن حصل من أولاد عمرو خاصة ولو قال:  
 على عبد الله وزيد وعمرو وتسليهما دخل في الاستحقاق عبد الله وزيد وعمرو ودخل أولاد  
 زيد وعمرو، ولو قال: على ولد عبد الله وعلى ولد زيد وليس لزيد ولد كانت الغلة كلها لولد  
 عبد الله كذا في المخطط، ولو وقف على ورثة زيد وزيد حي فلا شيء لورثته وتكون الغلة كلها  
 للفقراء فإذا مات زيد فالغلة بين ورثته الموجودين على عددهم مستوي فيه الذكر والأنثى فإن  
 مات بعضهم سقط سهمه وكانت الغلة لمن كان حياً يوم تأتي الغلة فإن بقي واحد كان له نصف  
 الغلة والنصف الباقي للمساكين، ولو قال: ولد زيد وهو فلان وفلان حتى عد خمسة لم يكن  
 لمن عد هذه الخمسة ولا لمن يحدث من ولد زيد في ذلك نصيب كذا في الحاوي، ولو قال:  
 أرضي هذه صدقة موقوفة على المساكين على أن يبدأ بولدي الصليبي فتجري غلة هذا الوقف  
 عليهم ثم بعدهم على أولادهم وتسليم فإنه تكون الغلة لولده وولد ولده على ما شرط ثم على  
 المساكين وكذلك إذا قال: على صدقتي هذه للمساكين لا يخرج عنهم وقال: مع هذا وعلى أن  
 تجري غلة هذه الصدقة على قرابتي ما بقي سهم أحد فإن غلة هذه الصدقة تكون لقرابته أبداً  
 ثم من بعدهم على المساكين ولو قال: على أن تكون غلتها لعبد الله بن جعفر ولولد زيد أبداً ما  
 بقي سهم أحد فإذا انقروا فهي على المساكين فإن الغلة تقسم على عدد ولد زيد وعلى عبد  
 الله فإن كان ولد زيد خمسة تقسم على ستة أسهم كذا في المخطط، ولو قال: أرضي هذه صدقة  
 موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي وتسليم ثم مات فالوقف على ولده لصبه لا يجوز  
 وعلى ولد ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم ما دام ولد الصب حياً فتقسم الغلة في كل سنة  
 على عدد رؤوسهم عما أصاب ولد الولد فهم لهم وقف وما أصاب ولد الصب فهو ميراث بين  
 جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والروجة وغيرهما فإن مات بعض ولد الصب فالغلة تقسم  
 على عدد رؤوس ولد الولد وعلى الباقين من ولد الصب فما أصاب الباقي من ولد الصب  
 يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموات كل من كان حياً عند موت الواقف كذا في الخلاصة،  
 في وقف هلال رحمه الله تعالى وقف على بعض أولاده وذكر فيه وقف في حياته وبعد وفاته  
 فقوله بعد وفاته لا يوجب الفساد في الأصح ولا يجعله وصية لنوارث وإنما يحمل ذلك على  
 التأخير كذا في الرجح.

الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبين معرفة القرابة: قال أبو يوسف ومحمد  
 رحمهما الله تعالى: هي كل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام من قبل أبيه أو من قبل



أما المحرم وغير المحرم والقريب والبعيد والجمع والفرد في ذلك سواء، فإذا وقف على قرابته أو على ذوي قرابته دخل هؤلاء تحت الوقف عندهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إن حصل بلفظ الواحدان بحر قوله على قرابتي على ذي قرابتي دخل تحت الوقف من كان أقرب إلى الوقف من محارمه وإن حصل بلفظ الجمع نحو قوله على ذوي قرابتي على قرابتي يعتبر مع ما ذكرنا الجمع حتى يصرف اللفظ إلى اللبس فصاعداً ونكلم للمشايخ رحمهم الله تعالى في معنى قولهما أقصى أب له في الإسلام قال بعضهم: معناه أقصى أب أسلم وقال بعضهم: معناه أقصى أب أدرك الإسلام أسلم أو لم يسلم وثمرة الاحتلاف تظهر في العلوي إذا وقف على قرابته فمضى الثاني تدخل أولاد عقيل وجعفر وعنى الأول أولاد عني محسوب، وإذا كان للواقف عمان وحالان وقد حصل الإيقاف بلفظ الجمع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: الغلة للمعير لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب وعندهما الغلة للمعير وتخلان أربعة لأنهما لا يعتبران الأقرب ولو كان له عم واحد وحالان فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فللعلم نصف الغلة وانصف بين الخالين نصفين كذا في المحيط، ويستوي في الاستحقاق بالقرابة على قولهم جميعاً المذكور والانتفى والمسلم والكافر والحرة والمملوك ولا أن ما يجب للمملوك يكون للمعير الذي يملكه يوم تحقق الغلة والقبول إلى العهد دون المولى وبعد امتنع يكون له كذا في الخاوي، وفي الوقف على القريب تقسم الغلة على الرؤوس الصغير والكبير والذكر والانتفى والفقير والغني سواء لمساواة الكل في الاسم كذا في الوجيز، ولا يدخل أبو الواقف ولا أولاده لصلبه وفي دخول الجد روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخل كذا في فتح القدير، رجل وقف وقفاً على أهل الحاجة من قرابته، ومات الواقف هل يكون للقيم أن يعطي ابن ابن الواقف إذا كان فقيراً فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يعطى لأن ولد الولد عندهم ليس من القرابة مكذا في فتاوى قاصبخان، والذي ذكرنا في قوله لأقربائه ولدوي قرابته مكذا في قوله لأرحامه ولدوي أرحامه ولا نسابه ولدوي أنسابه كذا في المحيط، ولو قال لذي قرابتي: فانتقام أن يقع هذا على واحد حتى لو كان له عم وحالان يكون الجميع للعم لأن اللفظ فرد بصيغته وفي الاستحسان هم سواء لأنه يرد به الجنس كذا في الخاوي، ولو كان وقف على ذوي قرابته أو أقربائه أو أنسابه أو أرحامه الأقرب فالأقرب فإنه يدخل تحت الوقف الأقرب ولا يعتبر الجمع بلا خلاف كذا في الدجيرة، ولو قال: أوصي صدقة موقوفة في القرابة أو على القرابة ولم يقل قرابتي قل: هما سواء ويكون ذلك لقرابته وكذا لو قال: للأقارب أو للأسباب أو بدوي الأرحام ولم يصف إلى نفسه يكون ذلك الأمر على قرابته لمكان العرف كذا في المحيط، ولو قال: على قرابتي من قبل أبي وأمي أو من قبل أبي وأمي وقرابتي من قبل أبي أو على قرابتي من قبل أبي وأمي وعلى قرابتي من قبل أبي فألغى تغسم على عدد رؤوسهم يستوي فيه من كان من قبل أبيه وأمه ومن كان من قبل أبيه أو من كان من قبل أمه ولا ترجح قرابته من قبل أبيه وأمه ولو قال: بين قرابتي من قبل أبي وأمي قرابتي من قبل أبي فأمي منصف الغلة يكون لقرابته من قبل أبيه ونصفها يكون لقرابته من قبل أمه كذا في الدجيرة، إذا قال: أوصي هذه صدقة موقوفة على قرابتي الأقرب فالأقرب وجبت الغلة

الأقرب قرابته إليه فإن كان الأقرب واحداً فجميع العلة له وإن زاد على ما نفي درهم وإن كانوا  
جماعة قسمت بينهم بالسوية يستوي فيه الذكر والأنثى إذا انقضى هؤلاء فالعنة لمن يليهم في  
الأقرب حتى نصير إلى بعدهم قرابه وهذا هو محمد رحمه الله تعالى وإليه ذهب هلال رحمه  
الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون العلة لأقربهم وأبعدهم إلى الوقف بينهم  
بالسوية وكذا لو قال على قرابتي لادنى فالادنى وإن قال بعضهم لا أبيل سقط سهمه وكانت  
العلة للباقيين كذا في الحاري، ولو قال على أن ما أخرج الله تعالى من غلاتها يعطي الأقرب  
والأقرب يحظى بالأقرب جميع العلة كذا في المحيط، وإذا وقف أرضاً على قرابته فادعى رجل أنه من  
القرابة كيف إقامة البينة ولا تقبل بيته إلا على حصصه والخصم هو الواقف إن كان حياً فإن مات  
فالأوصي الذي الأرض في يده هو الخصم فإن أقر الوصي لواحد بآته من قرابة الميت لم يصح إقراره  
بأنه هو حصصه في إقامة البينة عليه كذا في الحاري. فإن كان له وصيان أو أكثر فادعى المدعي  
على أحدهم جبر ولا يشترط اجتماعهم كذا في الذخيرة، ولا يكون وراث الميت حصصاً  
للمدعي في ذلك إلا أن يكون مولى، وكذلك أزواج الواقف لا يكونون حصصاً للمدعي  
هكذا في المحيط، فإن برهن على أن تولي بآته قريب الواقف لا يقبل حتى يبرهن على سب  
معلوم كالإخوة لأبوين أو لأب أو لأم ولا يقبل على إخوة المصلحة وكذا العمومة فإن قوتها لا  
علم له وراث آخر أعصاه وإن لم يقولوا حدث يتأني زمان ثم يدفع إليه كذا في الوجيز، ولا يؤخذ  
منه كقبول عبد أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في إسرار هكذا في المحيط، فإن كان الشهود  
له قرابة عيب فالمدعي يبرهن أصبههم فإن قال الشهود لا تدري عددهم كم هم يعني  
بنقاضي أن يقول بهم أحباط ولا تشهدوا ولا كما تتيقنوا فيقولوا لا أعلم له قرابة أخرى سوى  
كذا كذا في الذخيرة، فإن برهن على أن حكم بآته كذا حكم بآته قريب للواقف قال هلال  
رحمه الله تعالى يسان عنه الحاكم من القرابة أبي حكم به إن ذكر قرابة يستحق بها الوقف  
أعصاه ولا فإن غاب أو مات الشهود قبل التفسير يسان المدعي فإن ذكر قرابة يستحق بها  
أعصاه ولا لا، ولا يكون نقضاً نقضاً أحكام الأول لأنه حكم بآته قريب وكل قريب لا يستحق  
لوقف حتى لو كان حكم بإعطاء شيء من العلة أو بأنه الموقوف عليه بمضيه ويعطيه أيضاً كذا  
في الوجيز، وإن لم يصح مدعي القرابة أو كان صبيها قال هلال: انقاضي يعطيه العنة ويحكم  
فصل في القضي الأول على المصلحة وعلى أنه قضى بقرابة يستحق بها كذا في المحيط، رجل أثبت  
قرابته عبد المدعي وقضى بها له ثم جاء آخر وادعى أنه قريب لواقف فمدع بنقاضي فأراد أن  
يحاصم المقتضي له فإن كان قد أخذ شيئاً من العنة فهو حصص بشانتي وإن لم يكن أخذ شيئاً من  
العلة لم يكن حصصاً سواء مدّعه إلى القضي ملدي قضى به للأول أو قدمه إلى قاض آخر وهذا  
استحسان ذهب إليه هلال رحمه الله تعالى هكذا في الذخيرة، وإذا ثبت واحد من الأقرباء  
قرابه فاقدم الآخر إليه أنه ابن الذي أثبت قرابه أو ابن ابنة كتمى به ولا يحتاج إلى تفسير  
القرابة التي احتاج الأول إليها وكذا إذا أقام بينة أنه أخوه لأبيه وأمه كذا في الحاري، وكذلك  
لو كان المقتضي له الأول امرأة وباقي المسألة بحال كذا في الذخيرة، وإن أقام الثاني بينة أنه أخو  
المقتضي له الأول لأبيه فالمقتضي إن قضى للأول بقرابته من قبل أبيه قضى للثاني وإن قضى للأول

بقربته من قبل أمه كان الثاني أحبهاً عن الوقف وعلى هذا يخرج جنس المسائل كذا في المخطط، وشهادة أبي الوقف أن هذا الرجل قريب والد مع تفسير القرابة معبولة كذا في الذخيرة، وإن شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد هذان الاثنان لهادين فشهد بعضهم لبعض لم تقبل كذا في الحاوي، وإن كان القاضي قد قضى بشهادة الشاهدين الأولين ثم شهد للمقتضي لهما للشاهدين لا تقبل شهادتهما للشاهدين الأولين وشهادة الشاهدين الأولين موصية على حالها كذا في الذخيرة، لو شهد رجلان من القرابة لواحد من القرابة منهم بعدلاً شاركهم فيما في أيديهما من غنة الوقف كذا في الحاوي، وإذا وقف أرضه على قرابه فجهل رجل وادعى أنه من قربته وأقر الوقف بذلك وفسر القرابة وقال هذا بمن وقفت عليه فإن كان للواقف قرابة معروفون لا يصح إقراره وهذا إذا كان الإقرار من الواقف بعد عقد الوقف فاما إذا أمر بذلك في عقد الوقف بأن قال في عقد الوقف هذا بمن وقعت عليه قبل ذلك منه أما إذا لم تكن له قرابة معروفون ففي الاستحسان أن يقبل قوله كذا في المخطط، إن شهدوا على إقرار الواقف لواحد أنه مربي له وله قرابة معروفون لم يقبل ذلك فإن لم يكن له قرابة معروفون استحسنت أن أعطيه العلة إذا قسروا إقرار الميت بذلك كذا في الحاوي، وإذا وقف على ولده وسئل ثم أقر لرجل أنه ابنه علا يصدق في العلات للقاصيه ويصدق في الغلات المستأنمة كذا في الذخيرة، وإذا وقف على قربته وجاء رجل يدعي أنه من قربته وأقام بيعة مشهوداً أن الواقف كان يعطيه مع العرلة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلاناً كان يدفع إليه مع العرلة في كل سنة شيئاً كذا في المخطط، وإذا وقف على أقرب الناس منه ومن بعده على المساكين وله ابن أو ابنة دخل تحت الوقف ولو كان الوقف على أقرب الناس من قربته لا يدخلان تحت الوقف وإن كان له ابن وابنة فالعلة للابن وكذلك الابنة وإذا مات الابن والابنة كانت العلة للمساكين ولا يكون للأبوين، وإن كان له ابنة لا غير كانت العلة بينهما نصفين فإن مات أحدهما كان للحي النصف والنصف لآخر للمساكين وكذلك الأولاد إن كانوا عشرة فمات أحدهم كانت حصته للمساكين وإن كانت للواقف أم وإخوة كانت العلة للام دون الإخوة وكذلك إذا كان له جد وأم فالأم أقرب من الجد ومن الإخوة والاب أيضاً أقرب، وإن كان له جد أبو الأب وإخوة فالعلة للجد في قول من يرى الجدة مقام الأب وهي قول الآخر للإخوة دون الجد كذا في الذخيرة، فإن كان له أخوان أحدهما لأب وأم والآخر لأب أو أم فالذي من قبل لأب والأم أولى وكذلك أولاد الإخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوة وأخالات من كان من قبل لأب وأم فهو أولى من الذي يكون من قبل لأب أو من قبل الأم فإن كان ثلاثة أخوة من قبل لأب وعم لأب يبدأ بالأخ من قبل لأب والأم فإن كان أخ لأب وأخ لأم فالذي من قبل لأب أولى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وعلى القول الآخر وهو قولهما هما سواء وعلى هذا جميع الأقارب كل من كان من قبل لأب فهو أولى من الذي من قبل الأم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول وفي قوله الآخر وهو قولهما هما سواء كذا في الحاوي، ولو كان له أب وابن ابن فالعلة للأب دون ابن الأب وإن كان له أخ لأبيه وأمه وابن ابن كانت العلة لابن الأب وإن كانت له بنت بنت وله ابن ابن اسم من هذه كانت العلة بنت البنت وكذلك الوصية في هذا كله ولو كان له أخت لأب وأم



صالح كذا في المحيط، ولو قال عني فقراء قرابتي يبدأ بالأقرب معني حصلت العلة يبدأ بأقربهم إلى الوقف فيعطي مائتي درهم ولا يراد عليها ثم الذي يليه هي القرب يعطي مائتي درهم وهكذا إلى آخرهم فإن كاتب العلة ثلاثمائة درهم أعطى الأول مائتي درهم والي يليه مائة درهم فإن صاع بعض العلة فإنه يبدأ بالبعض الأقرب وما صاع يكون حصصاً من يليهم كذا في الخاوي، فرب أعطى كل واحد منهم مائتي درهم وبقي من العلة شيء فبقي الاستحسان ينقسم بينهم بنسبته هكذا في المحيط، ولو قال عني فقراء قرابتي على أنه يبدأ فيعطي جميع العلة للأقرب يعطي للأقرب كل العلة، ولو قال عني فقراء قرابتي يعطي منها الأقرب للأقرب يعطي مائتي درهم ولا يعطي جميع العلة كذا في التتارحاشية، والتعقيب في هذا الباب من بعد فقيراً في باب الزكاة هذا هو المشهور كذا في الحارثي، من له المسكن لا غير أو كان له مسكن وحادم فهو فقير في حق الزكاة والوقف وكذلك إذا كان له مع ذلك ثياب كفاف ولا فصل بينه وكذلك إذا كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا عناء عنه كذا في الدحيرة، وإن كان له مائتا درهم أو عشرون مثقال ذهب فلا حظ له من الوقف كذا في المحيط، وإن كان له فصل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفصل يسوي مائتي درهم فهو عني لا تحمل له الزكاة وأحد يوقف كذا في فتاوى قاصيحات، وإن كان له مسكن وحادم والمسكن انماض والمخادع نقاض يسوي مائتي درهم فهو عني في حق حرمة أحد الزكاة ويوقف وإن لم يكن غنياً في حق وجوب الزكاة وهذا ذهب أصحابنا رحمهم الله تعالى كذا في المحيط، وإن كان له فصل من ثياب وفصل من متاع البيت وفصل مسكن وفصل كل صنف بغيره لا يدرى مائتي درهم وإن اجتمعت بلغت مائتي درهم كان عني كذا في فتاوى قاصيحات، وإن كانت له أرض يسوي مائتي درهم ولا تخرج عنتها ما يكفيه فهو عني على المختار كذا في حرمة المفتين، وإن كان له مال كثير عائب أو مال يكون له ديناً على الناس لا يقدر على أخذه يعطى له من الوقف والزكاة جميعاً لأنه يمر له ابن السبيل وإن كان ماله ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستفراص كان الاستفراص حياً من قبول لصدقة فلو أنه لم يستمرز وأخذ الزكاة فلا بأس به، ويعطى الوقف للفقير الكسوف ولا بأس به ويكره له أحد الزكاة كذا في فتاوى قاصيحات، وإن كان له دين على معلن فهو فقير وإن كان على مليء وهو مقر به فهو عني وإن كان مسكراً وله بيتة وكذلك وإن لم تكن له بيتة فهو فقير كذا في الدحيرة، وقف أرضاً على خدمته من كان منهم فقيراً وله من الخفدة من عنده فرس فإن أمسك الفرس للجهاد والركوب لما أد به رماه يعطى له وإن أمسك الفرس تشرفاً به لا يعطى إذا كان الفرس يسوي مائتي درهم وليس عليه دين ولا مهر كذا في المصمرات، كل من وحيث نفقته في مال إنسان وبه أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضا ويقضي القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الأملاك متصلة بينهما حتى لا تغفل شهادة أحدهما لصاحبه بعد غيبته حتى المفق في حق حكم الوقف وذلك كالولدين والمولودين والأجداد وكل من وحيث نفقته في مال غيره بغير القاصي ولا يأخذ النفقة من ماله إلا بقضاء أو رضا والقاصي لا يقضي بالنفقة في ماله حال غيبته ومنافع الأملاك متميزة حتى تغفل شهادة أحدهما لصاحبه لا يعد غيباً بمعنى المفق

في حكم الوقف وذلك كالإحوة والأخوات وسائر المحرم وعلى هذا الأصل تدور المسائل كذا في المحيط، وإذا وقف أرض على فقراء قرابته وله قريب عبي وبهذه يعني أولاد بعراء فإن كانوا صغاراً ذكوراً أو إناثاً أو كانوا كباراً إناثاً أو ذكوراً رُسمي أو سجديين فلا حظ لهم في هذا الوقف وإن كان بهد الغني إحوة أو أخوات فقراء أو ولد له كبير فقير مكسب منهم حظ في هذا الوقف كذا في محيط السرخسي، وإذا كانت امرأة فقيرة وله زوج عبي لا تعطى من الوقف والزوج إذا كان فقيراً يعطى من الوقف وإن كانت مرأته عبي، وإذا كان بقربه ولد كبير لا مائة به وهو فقير ولهذا تولد أولاد صغار فقراء فإنه لا يعطى أولاد سولد من الوقف لأنهم أمروا بفقتهم من مال جدهم وأبائهم وهو ولده القريب لصدقه فيه حظ في الوقف لأنه لا يعطى له على الأب لأنه كبير لأرماله به وإذا كان للمرحل من عبي وهو فقير لا يعطى من الوقف كذا في الدخيرة، ولو قال أصبي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وفيهم رجل فقير يوم مجيء الغنة فاستخفى قبل أن يأخذ حصته فله حصته وإن ولدت امرأة من قرابته وبدأ بعد مجيء الغنة أقل من ستة أشهر فلا حصته لهذا الولد في هذه الغنة كذا في المحيط، ويستحق ما يستقبل من العلات كذا في فتاوى قاصيخان، ولو قال أرضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان أو من آل فلان وليس في نسبه أو آل ولا مفسر وحد كان جميع الغلة له بخلاف ما يوقف صدقة موقوفة على فقراء آل فلان كذا في الظهيرية، أخوان لأب وأم وقف على فقراء قرابتهما فجاء فقير واحد من القرابة ينظر إن كان وقف أرضاً مشتركة بينهما يعطى هذا الفقير قوت واحد وإن وقف كل واحد أرضاً على حدة يعطى من كل واحد قوته، والمراد من القوت في حسن هذه المسائل الكفاية فإن كان الوقف أرضاً يعطى كفايته سنة بلا إسراف ولا تقتير وإن كان الوقف حائزاً يعطى كفاية كل شهر كذا في المحيط، وبوقف أرض على فقراء قرابته وأهله رجل أنه فقير وهو قريب الوقف يحتاج إلى إثبات القرابة وبفقير وإن كان ثابت باعتبار الأصل والظاهر لكن الصاهر يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق فإن أقام البيعة على فقره يسمى أن تفسر الشهود قرابته وهو أن يكون من ذوي الأرحام وإن أقام البيعة على فقره يسمى أن تفسر الشهود أنه فقير معدوم لا يصح له مالاً ولا أحد يلزمه بعقته وإذا قضى القاضي بإعدامه لا يكون قضاء بالإعدام في حق الدين أم إذا قضى بفقره في حق مطالبة الدين ثم جاء بصلب الوقف فيعطى له هكذا ذكره هلال رحمه الله تعالى، وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجب أن يثبت مع ذلك أنه ليس له أحد يلزمه بعقته لأن ذلك سم يدخل في القضاء بفقير في حال طلب الدين ولا بد من إنبات ذلك لاستحقاق الوقف كذا في محيط السرخسي، فإن أقام بيعة أنه فقير يحتاج إلى هذا الوقف وليس له أحد يلزمه بعقته أدخله القاضي في الوقف واستحسن هلال رحمه الله تعالى أن لا يدخله حتى يسأل عنه في السر قال مسامحة رحمهم الله تعالى: وأنه حسن ودل أيضاً وإن أتى بيعة على ما دلنا وما القاضي في السر أيضاً ووافق خبر السر البيعة أنه فقير وليس له أحد يلزمه بعقته فالقاضي لا يدخله في الوقف حتى يستدعيه بذلك ما لك ما وإثبات فقير قال مشايخنا رحمهم الله تعالى، وأنه حسن أيضاً وكذلك يستحب على قور هلال رحمه الله تعالى بالملك ما لك أحد يلزمه بمقتضى وأنه حسن أيضاً كذا في الدخيرة، فببره

على ما ذكرنا واخير عدلان بفناء قصبا اولي ولا يجعل مصرفاً قال هلال رحمه الله تعالى:  
والخير في هذا الباب والشهادة سواء لانه ليس بشهادة حقيقة بل هو حبر ولو قال: إنا لا نعلم  
أحدًا تجب بفقته عليه كفاؤه ولا يحتاج إلى أن يقول بالقطع ليس أحد ينفق عليه كما في  
الميراث كذا في الوجيز، وإذا أراد الرجل إثبات قرابة ولده وقره في الوقف فله ذلك إن كان  
صغيراً بخلاف الكبار فإنهم يشتون فقرهم بتمسكهم ووصي الأب في هذا بمسئلة الأب فإن لم  
يكن لهم أب ولا وصي الأب ولهم أم أو أخ أو عم أو خال فلهؤلاء إثبات قرابة الصغير وفقره إن  
كان الصغير في حجره استحساناً ثم إن كانت الأم أو العم أو الأخ موضعاً لوضع العلة في  
أيديهم فما يصيب الصغير من العلة يدفع إليهم ويؤمرون بالإتفاق عليه وإن لم يكن موضعاً  
لذلك يوضع في يدي رجل ثقة ويؤمر بالسقة عليه كذا في المحيط، رجل وقف صبيعه له عسى  
فقراء أقربائه فأراد بعض المقراء من أقربائه أن يحذف البعض ما هم أغنياء به ادعوا عليهم دعوى  
صحيحة بأن ادعوا عليهم مالا يصيرون به أغنياء كان لهم أن يحلفواهم فإن كان القسيم يميل  
إليهم فأراد هؤلاء أن يحلفوا القسيم بالله ما تعلم أنهم أغنياء ليس لهم ذلك كذا في الرافعات  
الحسامية، وإذا برهن عند حاكم على قرابته وفقره ثم جاء بعد الحكم بالقرابة والمقر يطلب من  
وقف آخر عسى الفقير القريب لا يحتاج إلى إعادة البيعة لأن من كان فقيراً في وقف فهو فقير في  
الوقف لا يوبن على أقربائه لا يحتاج إلى إعادة البيعة وكذا لو جاء آخر المقضي به لا يوبن كذا في  
الوجيز، ولو أقام رجل بيعة عند القاضي أن الذي كان قبله قضى بقرابته وفقره قبل هذه مدة  
استحق العلة وإن طالبت المدة في القياس لكننا استحساناً وعلماً إن القاضي يسأله إعادة البيعة إذا  
طالت المدة على أنه فقير وإن يعتبر المقر في كل سنة عند حدوث الغلة فمن كان فقيراً قبله  
استحق ثلث العلة، ومن افتقر بعد ذلك لا يستحق من تلك الغلة إنما يستحق من علة أخرى فإذا  
قصي لقاضي أنه فقير ثم جاء بعد ذلك يطلب الغلة وهو غني وقال: إنما استصيت بعد حدوث  
الغلة وقال شركاؤه لا بل استصيت قبل حدوث الغلة فالحق القياس أن يكون للقول قبله وفي  
الاستحسان القول قول الشركاء ولو لم يكن القاضي قصي بفقره فجاء يطلب العلة وهو غني  
وقال: إنما استصيت بعد مجيء الغلة لا يقبل قوله قياساً واستحساناً وإن جاء يطلب العلة  
ويدعي أنه فقير وقال الشركاء: إنه غني وأردو استحقاقهم فلهم ذلك ويحل له انقاضي بالله ما هو  
اليوم عسى من الدخول في هذا الوقف مع فقرائهم وعن أحد شيء من غلته وإذا شهد الشهود  
عسى فقره وكان ذلك بعد حدوث الغلة لم يدخل في ثلث الغلة وإنما يدخل في العلة الثانية إلا  
أن يوفتوا فقره وكان الوقف قبل حدوث العلة محتملاً يثبت حقه في تلك الغلة كذا في المحيط،  
وإذا شهد القرابة بعضهم لبعض في الوقف بالمقر لا يقبل إذا شهد كل فريق لصاحبه وإن كان  
الشهود أعياء وشهدوا رجل من قرابته بقرابته وفقره ذكر الحصاص في وقعه في باب الوقف -  
عسى فقراء القرابة أنهم إذا لم يجرؤ إلى أنفسهم منفعة بشهادتهم ولم يدعوا عن أنفسهم  
بدلك مضرة قبلت شهادتهم، وذكر هو في باب قبل هذا الباب متصل به لو شهد رجلا من  
صحت قرابتهما لرجل أنه من قرابة الواقف وفسروا قرابته أن ذلك جائز فإن لم تعدل شهادتهما

عرد القاضي شهادتهما عندني شهدا له بعرابه الواقف أن يدخل منهما فيما يصل إليهما من مال الوقف ويشاركهما في ذلك كذا في اندحيرة، وذكر هلال رحمه الله تعالى في وقعه: إذا شهد رجلان أحبايان بقرابه رجل من الواقف وشهد رجلان قريبان بقرابه فبطلت شهادتهما من غير تعصيل قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه لو أقر رجل من القرابة أنه كاتب عتياً ثم جاء يطلب الوقف فقال أنا فقير وإنما اعتقرت قبل حدوث العلة لا يعيل قوله إن كان فقيراً للحال وبطلت شهادته الشهود أنه بلغ ماله قبل حدوث العلة استحق العلة فإن قالوا: إلجاء واتهمه القاضي بالنسبة لا بمعنى الآن إذا كان ما يلجته يعيل يده إليه كذا في المحيط.

الفصل الخامس في الوقف على جيرانه وقف على جيرانه يعني للقياس بصرف إلى الملاصق وفي الاستحسان بصرف إلى من يجمعه وإياهم مسجد المحلة كذا في الوجيز، وهو المختار كذا في العمائشة، ثم في ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الشرط السككي مالكا كان ساكن أو غير مالك هو الصحيح هكذا في المحيط، وإن كان الساكن غير المالك كان الوقف لساكن دون المالك كذا في عتاي قاصصا، ويدخل فيه الجار مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أمثى حراً كان أو مكراناً صعباً كان أو كبيراً ويقسم المال على عدد رؤوسهم فإن فصل الوصي بعضهم على بعض صحت كذا في الحاوي، ولا يدخل فيه أمهات الأولاد والبنات والعبيد كذا في الخلاصة، وكذا المديون الذي حبس في محله يدين هكذا في الوجيز، ولا يدخل فيه ولد الواقف وأبوه وجدته وزوجته كذا في الحاوي، وولد الولد إذا كان جاراً لا يدخل استحساناً كذا في حرافة المفتي، وأخوه وعمه وحده يدخلون كذا في الظهيرية والمحيط، ولو كان للواقف جيران فانتقل بعضهم إلى محله أخرى وباعوا دورهم فانتقل قوم آخرون بعد إدارك الثلثة قبل الحصاد إلى جواره فالتصير فيه من كان حاره وقت قسمه العلة كذا في عتاي قاصصا، ولو وقف على جيرانه دار هو فيها ساكن فانتقل منها إلى دار أخرى وسكنها باخر إلى أن مات فالعلة لجيران الدار التي انتقل إليها وبات فيها كذا في المحيط، ولو وقف على جيرانه ثم حرق إلى مكة ومات فيها إن كان أحداهما داراً فالعلة لجيرانه مكة وإن حرق حاجاً أو معتمراً فالعلة لجيران بلده كذا في الظهيرية، ولو كان له داران وهو يسكن في إحدهما والآخرة للعلة فالعلة لجيران الدار التي يسكن فيها كذا في المحيط، ولو كان له داران وبني كل دار له روضة فالعلة لجيران الدارين وإن مات في إحدهما كذا في الحاوي، وكذلك لو كانت إحدى الدارين بالصرة والآخرة بالكوفة وله في كل واحدة منهما روضة كذا في المحيط، ولو وقف على فقراء جيرانه ومات هناع ورثته تلك الدار وانتقلوا إلى ناحية أخرى فالعلة لجيرانه يوم مات ولا يلتصق إلى بيع الورثة كذا في حرافة المفتي مقلداً على الحميدي، ولو وقف على فقراء الجيران ولم يصف الجيران إلى نفسه بأنهم يفل على فقراء جيرانه فهذا وما لو وقف على فقراء جيرانه سواء كذا في الظهيرية، وإن كان حين مرض حوته ابنه إلى محلة أخرى أو قرية ثم مات فالعلة لجيرانه الأولين وليس هذا بانتقال كذا في المحيط، امرأة كانت تسكن داراً ووقف على جيرانها دفناً ثم تزوجت وزفت إلى بيت زوجها وماتت فيه فجيرانها جيران زوجها وكذلك إذا تزوج الرجل امرأة وانتقل إليها انتقل جواره لأول كذا في الظهيرية، قالوا: إن كان منعه في داره الأولى فالعلة



للأولاد كذا في المحيط، وإن سم يتحول وكان يحصل إليها فحيرته جيران طره دون دار امرائه كذا في الحاوي، وإذا وقف على فقراء جيرانه فالأمر له تدخل إذا كانت جاره وذات سبل لا تدخل كذا في الظهيرية، وإن سم يعلم من جيرانه لم يقسم العلة حتى يشهد الشهود على امرئ الذي توفي فيه ببعض جيران ذلك القرب وإن ادعى جاره أنه فقير ولم يعرف كلف أن يقيم البينة على فقره ولو قال الواقف أو الوصي أعطيت العلة فقراء لجيران فلقون قوله مع يمينه وإن جحد ذلك جيران كذا في الحاوي

**الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والأهل والعقب** إذا وقف أرضه على أهل بيته دخل تحت الوقف كل من يصل به من قبل آباءه إلى أقصى أب في الإسلام يسوي فيه المسلم والكافر والذكر والأنثى والمحرّم وغيره والمغريب والبعيد ولا يدخل الأب لأقصى وبه دخل فيه ولد الواقف وولده ولا يدخل أولاد البنات وأولاد الإخوات وكذلك لا يدخل أولاد من سواهن من الإناث إلا إذا كان أزواجهن من بني أعمام الوقف كذا في الظهيرية، وذكر شمس الأئمة المرحوم رحمه الله تعالى في شرح أسير الكبیر إذا ذكر أهل البيت في الوقف أو الوصية يرجع إلى مراده إن أراد بيت السككي فأهل بيته من يعوله ويعمر عليه في بيته وإن لم يكن بينهما قرابة وإن أراد بيت نسب فأهل بيته جميع أولاد أبيه المعروفين به وذكر القاضي الإمام علي السعدي أن الواقف إن كان له بيت نسب مثل بيت العرب فأهل بيته جميع أولاد أبيه وإن لم يكونوا في عوالة وإن لم يكن له بيت نسب فأهل بيته من يعوله في بيته ويمسك عليه ولا يدخل غيرهم فيه وإن كان بينهما قرابة واعتار هذا كذا في القباية، وإذا وقف على أهل بيته دخل تحت الوقف من كان موجوداً من أهل بيته ومن يأتي بعده هؤلاء من أولادهم وأولاد أولادهم كذا في المحيط، وقوله على أي وجسي كأهل بيته ولا يخص الفقراء إلا إن حصصهم وقوله على الفقراء منهم وعلى من اقتصر سواء حيث يكون من يكون فقيراً وبالعلة وإن كان غنياً وبوقف ولا يتفقد من كان غنياً فاعمر على التصحيح كذا في صح التقدير، وإن وقفت امرأة على أهل بيتها أو على حبسها لا تدخل وألديها وولدها كذا في حراة لمصير، ولو قال على أهل عبد الله فهو على امرائه خاصة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هلال رحمه الله تعالى ولكنما يستحسن فجعل الوقف على جميع من يعوله بمن جمعه بيته من الأحرار كذا في الحاوي، وهو المختار كذا في القباية، ولا يدخل تحت الوقف من أهلكه كذا في المحيط، ولا يدخل عبد الله فيه وكذا من يعوله في بيت آخر كذا في الحاوي، والعبد كل من يكون في دفعة بسان سواء كان في صرله أم في غير منزله وأحشم عشرة العبال كذا في حراة المصير، وإذا وقف على عقب فلان فاعلم بأن عقب الإنسان كل من يرجع بآبائه إليه ولا يدخل فيه ولد البنات إلا إذا كان أزواج البنات من ولد فلان وكذلك أولاد من سواهن من الإناث لا يدخل في هذا الوقف إلا إذا كان أزواجهن من ولد فلان ولو وقف على ريد وعصه وأريد أولاد ورید حي لا يكون لأولاده شيء لأن ولد الرجل لا يسمى عنه إلا بعد موته كذا في المحيط

**الفصل السابع في الوقف على الموالى والمذبرين وأمهات الأولاد** إذا قال رجل حر الأصل أرضي هذه صدقة موهوبة على موالى ثم على العفر، ولم يرد على هذا أنه موالى عتاقة تصرف

لعلة إليهم ويدخل في ذلك من اعتقهم قبل الوقف ومن يعفون من قبله بعد الوقف ومن يعق بموته من أمهات أولاده ومديره ومن عتق بعد موته بوصفه مؤمناً كان أو كاهناً ، كبر كان أو انثى ويند حل فيه أولاد مواليه لأنه لا مولى لهم غير الواقف كذا في الحاوي ، وأولاد الموليات إن كانوا يرثون بولاء آبائهم إلى الواقف يد حلون وإن كان ولاد آبائهم يبي قوم آخرين لم يدخلوا كذا في حرافة المفتين ، ولا يدخل فيه موالي موبيه إن مات مواليه تصرف العلة إلى موالي موبيه مستحسناً فإن كان له مولى واحد فله نصف العلة ونصف لآخر لعنفاء ولا يكون لموالي موبيه شيء ، فإن كان له موليان صرفت العدة إليهما كذا في الحاوي ، وإن كان له مولى ومولات كانت العدة لهم بالسوية ، ولو كان له مولات ليس معهن رجل كان للمولات كل العدة كذا في فتاوى قاضحان ، وإن كان له موالي موالاة وموالي عتقة فلعدة لموالي العتاقة وإن لم يكن له إلا موالي موالاة صرفت العدة إليهم مستحسناً كذا في المحيط ، وإن كان له مولى ولابنته مولى وفد ورث هؤلاء ولأهله عن أبيه فالعدة لمواليه ولا يكون لموالي أبيه شيء وإذا لم يكن له إلا موالي أبيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى أنه تصرف العدة إلى موالي أبيه وإنه مستحسن كذا في الطهريّة ، ولو قال مولي وموالي وأبدي ثم يد حل معتن حده فيه ، ولو قال : على موالي أهل بيتي ثم يعط موالي أمراءه وأحواله إلا أن يكونوا من أهل بيته ، ولو قال : على موالي آل عيسى ثم يعط موالي مواليتهم كذا في الحاوي ، قال : على موالي وأولادهم ونسبهم يدخل في ذلك مواليه وأولادهم وأولادهم المذكور وإن كانت جميع ويدخل في ذلك ابن بنت مولاة وإن كان لألأهم لقوم آخرين وكذلك لو كانت أمه من مواليه وأبوه من لعرب لأنهم أولاد موله وأسئل ولد المذكور والإبنت فإن ماتت امرأة منهم وترك ولداً ولم يكن الواقف شرط إن مات واحد منهم رد نصيبه إلى ولده رد نصيب لموالاة إلى جميعهم هكذا افتى أبو القاسم ، فإن قال : على موالي وأولادهم ونسبهم الذين يرجع ولألأهم لم يدخل فيه من كان مولى لقوم آخرين من أولاد النساء فإن قال : على موالي الذين اعتقهم أو بالهم العتق مني لم يدخل ولد المولى فيه كذا في الحاوي ، وحل وقف دية أو ضيعته على لموالي وأولادهم مولداً ولد فقهي عدة الدار بهذا الولد نصيب فيه مضى قبل الولادة لألف من ستة أشهر ولا نصيب له فيما مضى من ذلك الوقت وفي عدة نصيبه له نصيب فيما حدث من العدة قبل الولادة لأقل من ستة أشهر كذا في الوقعات الحسامية ، ولو قال : على موالي وقد اعتق هو وأخوه عبداً لم يدخل في الوقف ، ولو كان قال : على من يرجع ولألأهم إلي وقد كان اعتق أخوه عبداً فورثه هو وأخوه يدخل في الوقف ، ولو قال : على لموالي الذين يرمون ولدي فمن لزمه دخل في الوقف ومن ترك الزوم فلا حق له فإن عاد عاد حقه كذا في الحاوي ، ولو قال : على موالي وموالي موالي وموالي مواليتهم مثل علي بن أحمد عن وقف ضيعته على مواليه وأولادهم بطلب بعد بطن وعمى أولاد رجل وأولاد أولاده فمات واحد من الفريقين وآخر وبقي منه أولاد فنصيب المتوفى لمن ؟ أيكون لأولاده أم لذي يكون من البطلان الأول فقال : الأولى أن يصرف نصيب الميت إلى أولاده كذا في التتارخانية ، ولو أقر الواقف لرجل مجهول النسب أنه مولاة

وصدق المقر له وليس للمقر به سبب معروف ولا دلاء معروف كان له لوقف كذا في فتوى قاصيخان، وما ذكر من الجواب مستقيم في العلة الجانية وغير مستقيم في العلل الماصية وعلل انتي حدثت قبل هذا لإقرار كذا في الخط، فإن كان الموقوف مؤلفاً أعنفوه ومزال أعنفهم لا يعطى العريقان من لعة شيئاً كذا في الصهيرية، وتعطى للغة لمعقر كذا في الخط، وإن قال هذه صدقة موقوفة لله تعالى أيد على أمهات أولاده ومدبراته فالوقف حائر وعكس هذا المقتضى على مال والمكاتبين وإذا صح الوقف استحق اللغة من كان مهره عنده وإن كان قد زوجهن وأب من أعنفهن من أمهات أولاده في حال حياته قبل حصول هذا الوقف فلا حق بهن فيه لأنهن قد انفردن باسم هو الولاء فيقال مولياته فلا يدخلن في شيء من ذلك حتى يبين كذا في السراج الوهّاج، وإن لم يكن له أم ولد إلا وقد اعتقب في حياته فالعلة بها كذا في الخاوي، وإن قال: على أمهات أولاد زيد وعلى مولياته ولربيد أمهات أولاد قد كان أعنفهن وأمهات أولاد لم يعنفهن قسمت اللغة بين أمهات أولاده وبين مولياته ودخل اللاتي كان أعنفهن في مولياته كذا في نحيص، ولو قال: أوصي هذه صدقة موقوفة بعد زواني على مولتي فإنه يعطى من وقف لامهات أولاده ومنزله كذا في فتوى قاصيخان، رجل قال أوصي هذه صدقة موقوفة على سالم مخلوك زيد فباعه زيد فالعلة لسالم تدور معه وتقبول إليه دون المولى فمن سأل وقت حدوث العلة فالعلة له كذا في الخاوي، وبو وقف أرضه على سالم علام زيد ومن بعده على المساكين فباع زيد سائداً فالعلة لسالم تدور معه كيف دار فإن ملك الموقوف سائداً بطل الوقف على سالم كذا في خربة نعمين والمحيط، ولو قال: على سالم مملوكي ومن بعده على المساكين فالعلة للمساكين ولا يكون لسالم ولا بلواقف من ذلك شيء، فإن باع الموقوف سائداً هذا من رجل لا يكون لسالم ولا لأولاده من غلة وقف شيء فقد حور وقف على أمهات أولاده ومدبراته ولم يحور الوقف على المساكين وقد أشار محمد رحمه الله تعالى إلى الفرق بينهما وقد لأن لهن حصص من العنق ولا كذلك لأمهات كذا في الطهيرة، مثل أبو حامد عن صيغة موقوفة على الموصي لو أرادوا قسمة هذا الوقف لأجل العسارة هل لهم ذلك فقال نعم يحور إذا كانت قسمة حفظ وعسارة لا قسمة تمليك كذا في انتشار حائبه بالفلأ عن التهمة

لفصل انشأ من فيما إذا وقف على فقراء محتاج هو أو بعض أولاده أو قرابته وفي الفتاوى إذا جعل أرضاً صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين محتاج بعض قرابته أو احتج بالوقف، فإن احتج بالوقف لا يعطى له من تلك العلة شيء عند الكل كذا في خلاصة، وإن قال في الصحة: أرضي صدقة موقوفة على الفقراء بعدي وهو يحرر من الثلث أو كذا ذلك في المرض ومات وله ابنة صغيرة لا يحور بصرف إليها وهذا التخصيص مذكور عن أبي القاسم قال الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى وبه يعني كذا في العشائية، فإن احتج بعض قرابته أو بعض رده إلى ذلك والوقف في الصحة (فهاهما أحكاماً) أحدهما أن صرف العلة إلى فقراء القرابة أولى فإن فضل منها شيء يصرف إلى لأجانب والثاني أن لا ينظر إلى محتاجين يوم خلقت العلة وإنما ينظر إلى محتاجين يوم قسمت اللغة والثالث أن ينظر إلى الأقرب فالأقرب منه في القرابة وهو ولد الصلب أولاً ثم ولد لولد ثم لنسب الثالث ثم البطل الرابع، وإن

سفلوا فإن لم يكن من هؤلاء أحد أو فضل أعطي فقراء القرابة ويبدأ بهم أبصاً بالأقرب كذا في  
 الحاوي، ثم إلى موالي الوقف ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل مضره أيهم أقرب من الواقف مراً كذا  
 في محيط السرخسي، وهكذا في المحيط وفتاوى قاصيحيان، والرابع أن يعطى كل واحد من  
 يعطى أقل من مائتي درهم وهذا قول هلال رحمه الله تعالى كذا في الحاوي، هـ إذا وقف على  
 الفقراء واحتج إليه بعض قرابته، وأما إذا وقف على فقراء قرابته فيصرف جميع الغلة إليهم وإن  
 كان نصيب كل واحد منهم أكثر من مائتي درهم وأما إذا وقف على الأفقر فلا فقر من قرابته  
 فهاها لا يعطى الكل إنما يعطى أقل من مائتي درهم كذا في النخبة، فإن أعطى القاضي بعض  
 القرابة من وقف الفقراء فهذا على وجهين، إن أعطاهم ولم يقصر بذلك لا يصير ذلك سبباً  
 لوجوب شيء لهم حتى كان لنقاضي الذي يجيء بعده أن يقصر ذلك فلا يعطيههم وإن كان  
 الأول قد قضى بذلك فقال: للقيم حكمت بذلك وجعلته رتبة لهم في الوقف صاروا أحق من  
 سائر الفقراء وليس للقاضي الذي يجيء بعده أن يقصر ذلك كذا في الحاوي، ولو وقف أوصيه  
 على أن نصف غنتها للمساكين ونصفها للفقراء من قرابته فاحتاج قرابته وكان الذي سمي لهم  
 لا يكسرهم أعطيههم ما جعل للفقراء لفرهم؟ قال هلال رحمه الله تعالى. لا وهو قول يوسف  
 ابن حنبل السلمي رحمه الله تعالى، وقال إبراهيم بن يوسف البجلي وعلي بن أحمد الغارسي  
 والفقيه أبو جعفر الهمداني رحمه الله تعالى: يعطون من نصيب الفقراء لأنهم فقراء وفقراء  
 قرابته يستحقون بالجهتين جميعاً كمن وقف أرضاً على قرابته وأرضاً على جيرانه وبعض جيرانه  
 فربيه فإليهم يستحقون من الوقفين بالقومين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الواقف إن  
 شرط في الوقف أن لفقراء قرابته كذا وللمساكين والفقراء كذا يعطى فقراء القرابة من نصيب  
 الفقراء وإن شرط أن لفقراء قرابته كذا والباقى للفقراء لا يعطى فقراء القرابة من نصيب الفقراء  
 وبه أخذ محمد بن سنان وأبو نصر محمد بن سلام البلخي كذا في النخبة، ولو كان الواقف  
 جعل الغلة للفقراء أو لأبناء السبيل أو في سبيل الله أو الخج أو في الرقاب فاحتاج بعض ولده  
 أو قرابته إلى ذلك لم يحصلوا شيئاً، ولا أن يكون الولد والقريب منهم فيكون غراماً أو من أبناء  
 السبيل فحينئذ يبدأ بهم كذا في الحاوي، ولو وقف أرضاً له على فقراء قرابته وأرضاً له أخرى  
 على الفقراء والمساكين ووقف القرابة لا يكفيهم وإن كان ذلك في عقدين محتلمين فالقرابة  
 يعطون من الوقف لأحر ما يكفيهم وإن كان ذلك في عقد واحد لا يعطون ويحب أن يكون ما  
 ذكر من الجواب فيما إذا كان العقد واحداً على قول هلال ويوسف بن خالد كذا في المحيط، وإذا  
 أعطى واحد من فقراء القرابة أقل من مائتي درهم فأنفقه وقد بقي من الغلة أعطى ثانياً إذا سم  
 يكن أنفقها في الفساد كذا في الحاوي.

وما يتصل بهذا الفصل إذا قال. جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة أبداً على زيد وولده  
 وولد ولده أبداً ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين على أنه إن احتاج قرابي رد عليهم هذا  
 الوقف فكأنه غنته لهم وكلفت قرابته جماعة فاحتاج بعضهم وبعضهم أغنياء برد هذا الوقف  
 على من احتاج من قرابته وكذلك لو قال: إن احتاج موالي فاحتاج بعضهم، ولو قال. على ولد  
 زيد إن ماتوا ردت غلة هذا الوقف على عمرو فمات بعض ولد زيد وبقي البعض لم ترد الغلة

حتى يموت كل ولد زهد هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة، قال هلال رحمه الله تعالى في وقفه: إذا قل أرضي هذه صدقة موقوفة بعد موتي على الفقراء فمن احتاج من ولدي وولد ولدي أعطي ما يكفيه كان كما قال فإن احتاج أحد من ولد صلبه ينظر إلى ما يكفيه فيكون ذلك ميراثاً<sup>(١)</sup> بين جميع الورثة وإن احتاج بعض ولد الولد أعطي ما يكفيه، وإن احتاج ولد الصلب وولد الولد أعطيا ثم ما يصيب ولد الصلب يكون بين الورثة وما يصيب ولد الولد يكون له فإن احتاجا جميعاً يقسم على عدد الرؤوس ثم الحكم ما ذكرنا من الإرث والوقف وإن استغنى المحتاج لا يعطى له وهذا ظاهر وإن قصرت الغلة عن سمي لكل فقير وكان يكفي لأحدهما فإنه يبدأ بولد الولد<sup>(٢)</sup> كذا في المحيط.

### الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

في الذخيرة، إذا وقف أرضاً أو شيئاً آخر وشرط الكل لنفسه أو شرط البعض لنفسه ما دام حياً وبعد له الفقراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الوقف صحيح ومشايخ بلخ رحمهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ترغيباً للناس في الوقف وهكذا في الصغرى والنصاب كذا في المضمرات، ومن صور الاشتراط لنفسه ما لو قال: على أن يقضي دينه من غلته وكذا إذا قال: إذا حدث علي الموت وعلى دين يبدأ من غلة هذا الوقف بقضاء ما عليّ فما فضل فعلي سبيله كل ذلك جائز وكذا إذا قال: إذا حدث علي فلان الموت يعني الواقف نفسه أخرج من غلة هذا الوقف في كل سنة من عشرة أسهم مثل أسهم تجعل في الحج عنه أو في كفارات إيمانه وفي كذا وكذا وسمى أشياء أو قال: أخرج من هذه الصدقة في كل سنة كذا وكذا درهما يصرف في هذه الوجوه ويصرف الباقي في كذا وكذا على ما سبيله كذا في فتح القدير، ولو قال: صدقة موقوفة لله تعالى تجري غلتها عليّ ما عشت ولم يزد على ذلك جائز وإذا مات تكون للفقراء ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة تجري غلتها عليّ ما عشت ثم يصدي على ولدي وولد ولدي ونسلهم أبداً ما تناسلوا فإن انقروا فهي على المساكين جار ذلك كذا في خزائن المفتين، ولو شرط أن له أن يبيع على نفسه وولده ويقضي دينه من غلته فإذا حدث به الموت كانت غلة هذه الضيقة لفلان بن فلان وولده وولد ولده ونسله وعقبه أو بدأ بما جعل لفلان وآخر ما جعل لنفسه قال الخصاص: تقديمه وتأخيرها سواء على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو جائز على ما اشترط كذا في المحيط، وقف وقفاً عليّ الفقراء وشرط فيه أن له أن يأكل ويؤكل ما دام حياً فإذا مات كان لولده وكذلك يولد ولده أبداً ما تناسلوا جائز الوقف على هذا الشرط كذا في المضمرات، وبه أخذ الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني وحسام الدين

(١) قوله فيكون ذلك ميراثاً إلخ لأنه لا يستحقه بالوقف لأنه بمحلة الوصية وهي لا تجوز لولاء وإثما يستحقه بالإرث ولا يختص هو به بخلاف ولد الولد فإنه يستحقه بالوقف لأن الوصية له جائزة كذا في

الذخيرة

(٢) قوله فإنه يبدأ بولد الولد: لأن حقه أقوى لأن يثبت من غير إجازة وحتى ولد الصلب لا يثبت إلا بإجازة الورثة، ذخيرة أحد مصنفه.

رحمهما الله تعالى كذا في السراجية، ولو شرط بعض الغلة لأسهات أولاده حال وقفه ومن يحدث منهم بعد وقسط لكن منهم في كل عام قسطاً حال حياته وعمانه جز بلا خلاف كذا في الوجيز، وهكذا في المبسوط والذخيرة وفتاوى قاضيهان، وهو الأصح كذا في فتح القدير، وكذلك إذا سمي ذلك لمديره كذا في المحيط، ولو شرط الغلة لإسائه أو مبيده فهو كاشتراطها لنفسه فمجهوز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في المكافي، إذا وقف وقفاً مبدءاً واستثنى لنفسه أن ينفق من غلة هذا الوقف على نفسه وعياله وحشمه ما دام حياً جاز الوقف والشروط جميعاً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فإذا انقضى ما صارت الغلة للمساكين كذا في الذخيرة، ولو وقف وقفاً واستثنى لنفسه أن يأكل منه ما دام حياً ثم مات وعنده من هذا الوقف مبالغ أو عتب أو زبيب فذلك كله مردود إلى الوقف ولو كان عنده خبر من ير ذلك الوقف كان ميراثاً لأن ذلك ليس من الوقف حقيقة كذا في الظهيرية، وفي وقف الحصاص إذا شرط أن ينفق على نفسه وولده وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف فجاءت غلته فبها وقبض ثمنها ثم مات قبل أن ينفق ذلك هل يكون ذلك لورثته أو لأهل الوقف قال . يكون لورثته لأنه قد حصل ذلك وكان له كذا في فتح القدير، وقف ضيعة على امرأته وأولاده فماتت المرأة لم يكن نصيبها لأبنائها خاصة إذا لم يكن للواقف شرط إن مات واحد منهم رد نصيبه إلى أولاده فبكون نصيبها مردوداً إلى الجميع كذا في الكبري، وقف ضيعة له نصفها على امرأته ونصفها على ولد بعينه على أنه إن ماتت امرأته صرف نصيبها إلى أولاده وآخره للفقراء ثم ماتت المرأة يكون للأبن الموقوف عليه من نصيبها نصيب كذا في المصنوعات، وقف ضيعة له على رجل على أن يعطى له كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال يعطى له ولعياله كما يمتهم كذا في الكبري، ولو وقف أرضاً على رجل على أن يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل الشرط، كذا في فتاوى قاضيهان، إذا شرط في أصل القول أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء ذلك فتكون وفقاً مكانها فالوقف والشروط جائزان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو شرط أن يبيعها ويستبدل بمساكنها وهي واقعات القاضي الإمام فخر الدين قول هلال رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الخلاصة، وليس له بعد استبداله مرة أن يستبدل ثانياً لانتهاء الشرط مرة إلا أن يذكر عبارة تعيد له ذلك دائماً كذا في فتح القدير، وإن كان الواقف قال في أصل الوقف: على أن أبيعها بما بدا لي من أمتي من قليل أو كثير أو قال: على أن أبيعها واشتري بثمنها عبداً أو قال: أبيعها وبم يرد على ذلك قال هلال رحمه الله تعالى: هذا الشرط فاسد بقصد به الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة أبداً على أن لي أن أستبدل بها أخرى يكون الوقف جائزاً استحساناً إذ كان الشراء بثلث الأولى كذا في محيط السرخسي، وكما اشترى الثانية تصوير الثانية وقفاً بشرائط الأولى قائمة مقام الأولى ولا يحتاج إلى مباشرة الوقف بشروطه في الثانية كذا في فتاوى قاضيهان، ولو شرط الاستبدال ولم يذكر أرضاً ولا داراً وباع الأولى له أن يستبدلها بمسكن العقار ما شاء من دار أو أرض وكذا لو لم يقيد بالبلد له أن يستبدلها بأي بلد شاء كذا في الخلاصة، وإذا قال: على أن أستبدل أرضاً أخرى ليس له أن يجعل للبدل داراً وكذا على العكس

كذا في فتح القدير، وله أن يشتري بثمانها أرض أخراج كذا في فتاوى قاضيخان، ولو قال بأرض من البصرة ليس له أن يستبدل من غيرها ويتبني إن كانت أحسن أن يحوز لأنه خلاف إني حيز كذا في فتح القدير، وفي القصة مائدة دار وقف بدار أخرى إنما تجوز إذا كانت في محلة واحدة وتكون المحلة لمملوكة حيزاً من محلة للموقوفة وعلى عكسه لا يحوز كذا في البحر الرائق، ولو شرط نفسه أن يستبدل فوكل به حيز، ولو أوصى به عند موته لم يكن للوصي ذلك، ولو شرط الاستبدال لنفسه مع آخر أن يستبدل معاً فتعذر ذلك للرجل لا يحوز ولو تعذر موافق جاز كذا في فتح القدير، ولو شرط الوقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ويمكن لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال أما إذا قال الوقف، هلي أن تعلن ولاية الاستبدال فمات الوقف لا يكون بفلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف إلا أن يشترط الولاية بعد وفاته كذا في فتاوى قاضيخان، وليس للقيم ولاية الاستبدال إلا أن يصح له بدله ولو شرطه للقيم ولم يشترط لنفسه كان له أن يستبدل بنفسه كذا في فتح القدير، ثم إذا حرر الوقف وشروه البيع والاستبدال بالثمن فباعه بما يتقاضى الثمن فيه فالبيع جائز وإن باعه بما لا يتقاضى أساس فيه فالبيع باطل كذا في المحيط، ولو باعها بعروض ففي قياس قول الإمام يصح ثم يبيعها بعقار وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى لا يملكه ولا يملكه كذا في البحر الرائق، أو بأرض تكون وفقاً مكانها كذا في فتح القدير، ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان الثمن ديناً في تركته كذا في فتاوى قاضيخان، وكذا لو استهلكه كذا في فتح القدير، وإن باع الأولى وضاع الثمن من يده لا يصح وبطل الوقف كذا في محيط السرخسي، ولو اشترى بالثمن عرضاً لا يكون وفقاً فهو له والدين عليه ولو وهبه من اشترى صحته الهبة ويصحته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومنعه أبو يوسف رحمه الله تعالى أما بقبض الثمن ثم وهبه فالهبة باطلة تقاب كذا في فتح القدير، وإذا باع الوقف ثم عاد إليه بما هو مبيع من كل وجه كان له أن يبيعه ثانياً وإن عادت بعد جديد لا يملك ببيعها، لا أن يكون عزم لنفسه لاستبدال ولو ردت بغير قضاء أو بغير قضاء بعد القبض أو قبل القبض بقضاء عادت وفقاً وكذا إذا قال لمشتري قبل القبض أو بعده كذا في فتح القدير، وليس له أن يبيع لأرض بعد لإقاة إلا أن يكون اشترو ذلك في الوقف كذا في المحيط، ولو باع أرض لوقف واشترى ثمنها أرضاً أخرى ثم ردت الأولى عليه بغير قضاء قاض كان له أن يصنع بالأرض الأخرى ما شاء والأرض الأولى تعود وفقاً ولو ردت الأولى عليه بغير بشر قضاء لم يصح بيع في الأولى بغير الثانية بدلاً عن الأولى فلا تبطل الوقفية في الثانية ويصير مشترياً للأولى لنفسه ولا يصير مشترياً للأرض الثانية وفقاً لنفسه كذا في فتاوى قاضيخان، وإن باع الأولى واشترى الثانية ثم استحققت الأولى لغيرها من أن لا ينقص الوقف في لأرض ثانية، وفي الاستحسان لا تكون الثانية وفقاً كذا في محيط السرخسي، ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعها ويستبدل بها وإن كانت أرض الوقف صيغة لا يستمتع بها كذا في فتاوى قاضيخان، وقد حنف كلام قاضيخان في موضع حوزة المقتضي بلا شرط الواقف حيث رأى مصلحة فيه وفي موضع معه منه ولو صار أرض بحال لا يصح بيعها والمعمد أنه يجوز للمعاصي بشرط أن يخرج عن الانتفاع بالكسوة وأن لا يكون هناك بيع للوقف يعمره وأن

لا يكون البيع بغير فاحش كذا في البحر الرائق، وشرط في الإسقاط أن يكون المستبدل قاضي  
 اللجنة المسر بهدي العلم والعمل كذا في النهر الفائق، وسئل شمس الأئمة محمود الأوزجندی  
 عن وقف علي أولاده وقال لهم: إن حجرتم عن إيساكة فبيعوه قال: لو كان هذا شرطاً في  
 الوقف كان باطلاً وهذا يجب أن يكون قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف  
 رحمه الله تعالى فيجوز الوقف ويطل بالشرط ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على أن أصلها لي  
 أو على أنه لا يزول ملكي عن أصلها أو على أن أبيها أصلها أتصدق بشمها كان الوقف باطلاً  
 كذا في فتاوى قاضيهان، ولو شرط أن يبيعه ويجعل ثمنه في وقف أفضل إن رأى الحاكم بيمينه  
 إذن له فيه كذا في الوجيز، وذكر الخصاص في وقعه: لو شرط أن يبيعه ويصرف ثمنها إلى ما  
 رأى من أبواب الخير فالوقف باطل وإن شرط في أصل الوقف أن يبيعه ولم يبيعه لا يجوز لمن وليه  
 بعده أن يبيعه كذا في المفخرة، لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على أن لي إطلالها بالوقف  
 باطل عند هلال رحمه الله تعالى وعند يوسف بن خالد رحمه الله تعالى جائز والشرط باطل  
 ولا رواية لأبي يوسف رحمه الله تعالى فلفظ أن يقول الوقف جائز لأن هذا بمنزلة اشتراط الخيار  
 وللفظ أن يقول بأنه غير جائز عنده كذا في محيط السرخسي، ذكر الخصاص في وقعه مسائل  
 على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقال: إذا كتب في صك الوقف لا يباع ولا يوهب ولا  
 يملك ثم قال: وعلى أن لقلا ببيع ذلك والاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً فله أن يبيع ويستبدل  
 وإن قال في أول الكتاب: على أن لقلا ببيع ذلك والاستبدال به ثم قال في آخر الكتاب: وعلى  
 أنه ليس لقلا ببيع ذلك فليس له أن يبيعه كذا في المفخرة، لو شرط لنفسه أن ينقص من  
 للعلامة إذا شاء ويزيد ويخرج من شاء ويستبدل به كان له ذلك وليس لغيره إلا أن يجعله له  
 كذا في فتح القدير، قال الخصاص في وقعه: إذا فعل ذلك مرة فليس له أن يفعله بعد ذلك فإن  
 أراد أن يكون له ذلك أبداً ما عاش يزد ويقتصر ويحل ويخرج مرة بعد مرة قال يشترط ذلك  
 وإن اشترط الواقف هذه الأشياء لإنسان ما دام حياً فله ذلك كذا في المحيط، ولو شرط لنفسه ما  
 دام حياً للمتولي من بعده صح ولو جعله للمتولي ما دام الواقف حياً ملكه مدة حياته فإذا مات  
 الواقف بطل وليس للمشروط له ذلك أن يجعل لغيره أو يوصي به له كذا في البحر الرائق، إذا  
 قال: أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أصعب غلتها حيث شئت جاز وله أن يصعب  
 غلتها حيث شاء فإن وصع في المساكن أو في الحج أو في إنسان يمينه فليس له أن يرجع عنه،  
 وكذلك لو قال: جعلتها لقلا أو أعطيتها قلا فلا يرجع عنه ولو وضع في فريق بعد فريق جاز  
 ولو وضعها في نفسه بطل الوقف وهذا إما يتأني على قول هلال رحمه الله تعالى بخلاف ما لو  
 قال: على أن أعطي غلتها من شئت أو ادفع من شئت، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على أن  
 لي أن أعطي غلتها من شئت من ولدي فالوقف صحيح وله أن يعطي من شاء من ولده كذا في  
 المحيط، إذا وقف أرضه على أن يعطي غلتها من شاء جاز الوقف وله التثنية في صرف الغلة إلى  
 من شاء وإذا مات انقطعت مشيئته كذا في محيط السرخسي، وليس للواقف أن يأكل من غلته  
 كذا في الحاوي، وإن مات الواقف قبل أن يجعل الغلة لواحد من الناس كانت الغلة للفقراء كذا  
 في المحيط، وإذا شرط أن يعطي غلتها من شاء أو قال: على أن يضعها حيث شاء فله أن يعطي



الأعيان كذا في لعمري، وإن شاء أن يصرفها إلى رجل عني بعينه جازر لمشقة، ولو شاء أن يصرفها إلى فقير بعينه جازر مشقة والعلة له ما دام حياً وليس له أن يحولها عنه إلى غيره فإذا مات فلا أن يعطي غيره ممن شاء وإن صرفها إلى الاعتناء بوز الفقراء فالمشقة باطلة وإن شاء صرفها إلى الأعيان والفقراء جميعاً يبطل الوقف قياساً ولا يبطل الوقف استحساناً ويبطل مشقته وصارت العلة للفقراء هكذا في محيط السرخسي، ولو جعل عتبه لعلان سنة جازر وإن يحملها بعد ذلك لمن شاء وإن جعل غلتها لرجلين فالعنه بينهما ما عاث فإن مات أحدهما فاللحي نصف العلة، ولو قال: جعلت عتبه للوالدين صح كما لو وقف غنتها في الأيتام كذا في عمدة، ولو جعل عتبه لولده جازر كذا في الحاوي، رجل وقف صبيحة وشرط الواقف أن يعطي القيم عتبه من شاء جازر والقيم أن يعطي الأعيان والفقراء كذا في فتاوى فاضيل، ولو وقف في مرضه على أن يعطي فلان غلتها من شاء فاحتار الوصي أن يصح ذلك في ولد الميت لا يجوز ويبطل الوقف قياساً وفي الاستحسان الوقف على الصبي لأن أصله وقع صحيحاً للفقراء إلا أن الواقف جعل لعلان المشقة وإن شاء ما يصح به الوقف يصح وإلا يبطل مشقته كذا في المحيط، ولو قال: على أن يعطي فلان غلتها من شاء فهو جائز وإن يعطي من شاء في حياة الواقف وبعد وفاته فكانه قال: يعطيها في حياتي وبعد وفاتي والقياس أن لا يعطي بعد وفاة الواقف فإن مات الذي جعل إليه المشقة فانغلة للفقراء ولمن جعل إليه المشقة أن يعطي ولده ونسله ويعطي ولد الواقف ونسبه، وليس له أن يعطي نفسه ولا يخرج المشقة عن يده بقوله أعطيت نفسي فإن جعل غلته لواقف بطل الوقف على قول من لا يجيز وقف الرجل عني نفسه وكذلك من جعل عليه لواقف سنة كذا في الحاوي، بخلاف ما إذا جعل لواقف المشقة إلى نفسه في إعطاء الغبة فأعطى نفسه حيث لا يبطل الوقف، ولو قال: فلان جعلتها للأعيان بطل الوقف كذا في المحيط، لو وقف أرضه على بني فلان على أن يبي أن أعطي غلتها من شئت شاء صرفها إلى واحد من بني فلان بعينه جازر مشقة وإن شاء صرفها إلى جميعهم جازر ويصرف لعله إليهم جميعهم بالسوية لأن قوله من شئت كلمة عامة فتعم الكل ولو شاء صرفها إلى غير بني فلان بطلت المشقة كذا في محيط السرخسي، إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على أن أعطي غلتها من شئت منهم فله أن يعطي من شاء منهم فإن قال لا أشاء أن أعطي أحداً منهم فالعلة لهم وقد أبطل مشقته فصار كأنه لم يشترط نفسه مشقة ولو قال صدقة موقوفة على بني فلان وسك وكذلك لو مات الواقف والصدقة لبني فلان فإن قال: جعلت العلة لابن فلان دون إخوته حازر ولم يكن له أن يحوله وله أن يعطي بعضهم على بعض وإن يحرم بعضهم وله أن يعطي جميع بني فلان في الاستحسان فإن مات الذي جعل العلة له فمشقته ثابتة بعد ذلك كذا في الحاوي، ولو شاء كلهم بطلت ويكون للفقراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياساً وعدهما جازر ويكون لبني فلان استحساناً بقاء عني أن كلمة من يلتصق عنه وللبيان عددها كذا في لبحر الرثق، ولو شاء الواقف بعضهم ثم مات لواقف ومات ذلك البعض منهم فصرفهم يصرف إلى الفقراء ولو شاء غير بني فلان فالمشقة باطلة كذا في محيط السرخسي، فإن قال: وصعته في بني فلان ونسبهم جازر مشقة في بني فلان وليس

لاولادهم وسلمهم شيء كذا في الحاوي، إذا قال: أرضي صدقة موقوفة على بني فلان على أن لي أن أفضل من شئت منهم كان ذلك جائزاً ويكون له أن يفضل من شاء ولو رد المشقة فقال: لا أشاء أو مات كانت الغلة بين بني فلان بالسوية ولو حرم بعضهم ليس له ذلك وكذلك لو وقف على بني فلان على أن لفلان أن يفضل من شاء منهم كان لفلان أن يفضل من شاء منهم كذا في المحيط، ولو جعل نصف الغلة لواحد بعينه والنصف الآخر للباقين جاز ويكون النصف لهذا الواحد والنصف الآخر بينه وبين الباقين بالسوية لأنه خصه بفضل النصف والتفضيل بالنصف يقتضي اشتراكه في النصف الباقي، ولو قال: أن أحصى بعلتها من شئت لحص واحدًا بالنصف جاز ولا شركة له في الباقي ولو شاء جميعهم جازت المشقة هكذا في محيط السرحسي، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على أن لي أن أحصى من شئت منهم فهو كما قال: وله أن يخص من شاء منهم ولو دفع الكل إلى واحد منهم جاز ولو دفع الكل إلى الكل للقياس أن لا يجوز عملاً بكلمة من وهي الاستحسان يجوز ولو قال: لا أحصى واحداً منهم هذه السنة جاز وكان بينهم بالسوية كذا في المحيط، ولو قال: على أن أحرم من شئت منهم فحرمهم إلا رجلاً جاز وليس له أن يحرمهم جميعاً في القياس وهي الاستحسان له ذلك وليس له أن يردّها عليهم وحصر الوقف للفقراء، ولو قال: حرمتهم غلة هذه السنة فليس لهم حق في غلة ثلث السنة وهي للفقراء والمشقة ثابتة له فيما بعد ذلك فإن مات قبل أن يحرم أحداً منهم قائمة بينهم جميعاً، ولو قال: على أن لي أن أخرج من شئت منهم فأخرج واحداً أو الجميع جاز وصارت الغلة للفقراء وإن أخرج واحداً ثم أراد أن يدخله لم يكن له ذلك وحصر الوقف على الباقين لأن له المشقة في الإخراج دون الإدخال كذا في الحاوي، ثم إن كان في الوقف غلة وقت الإخراج ذكر هلال رحمه الله تعالى أنه يخرج منها حصة وعلى قياس ما ذكر في وصايا الأصل والجامع الصغير أنه يخرج عن الغلة أبداً فإنه لو أرضى بعلته بستانه، وفي الاستبصار غلة يوم موت الموصي فله الغلة الموجودة وما يحدث في المستقبل أبداً، وعلى رواية هلال رحمه الله تعالى له الغلة الموجودة دون ما يحدث وهو المحكي عن بعض أصحابنا كذا في محيط السرحسي، وإن أخرج بأن قال: أخرجت فلاناً أو فلاناً جاز والبيان إليه فإن لم يبرح حتى مات فالغلة تقسم على رؤوس الباقين فيصرب لهدين بينهم فإن اصطلحا أحدها بينهما وإن أبيا أو أبيا أحدهما وقف للأمر حتى يصطلحا كذا في البحر الرائق، ولو قال: أخرجت فلاناً لأهل فلاناً خرجاً جميعاً، ولو قال: على أن أدخل من شئت فله أن يدخل من أحب وليس له أن يخرج منهم أحداً فإن مات قبل أن يدخل أحداً فالغلة لهم فإن قال: أخرجت فلاناً في غلته أبداً فهو كما قال، ولو قال على ولد عبد الله على أن لي أن أدخل فيه ولد زيد لم يكن له أن يدخل فيها غير ولد زيد وله أن يدخل ولد زيد وكلهم ويكونون أسوة لولد عبد الله فإن قال: لا أشاء أن أدخلهم فقد انقطعت مشيئته فيهم، والوقف لولد عبد الله كذا في الحاوي، رجل وقف وقفاً على أمهات أولاده إلا من تزوج فإنه لا شيء لها فتزوجت واحدة منهن ثم طلقها فهذا عسى وجهين إما أن لم يشترط الواقف في الوقف أن من تزوجت طلقها زوجها فلها أيضاً أو شرط ففي الأول لا شيء لها لأنه استثنى من تزوج وهي الوجه الثاني لها ذلك لأنه استثنى من هذا المستثنى من طلقها زوجها

والاستثناء من النعمي، نبات وكذلك لو وقف على بني فلان إلا من خرج من البلد فخرج بعضهم ثم عاد وكذلك لو وقف على بني فلان ممن يعلم العلم وبرك بعضهم ثم استغل فهو على حدس الوجهين أيضاً كذا في الواقعات الحسامية، وفي وقف الخصاف لو أن رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده وبسببه وعقبه أبداً ما سئلوا ومن بعدهم على الفقراء والمساكين وشرط في الوقف أن كل من انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف فهو على ما شرط فلو خرج واحد منهم إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى خرج من الوقف، ولو ادعى بعضهم على بعض أنه انتقل من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وأنكر ذلك ادعى عليه والقول في ذلك قوله وعلى المدعى به على ذلك كذا في الدحيمة، ولو وقف على أولاده وشرط أن من انتقل إلى مذهب المعتزلة صار خارجاً من انتقل منهم واحد صار خارجاً وكذا لو كان الوقف من المعتزلة وشرط أن من انتقل إلى مذهب أهل السنة صار خارجاً اعتبر شرطه ولو شرط أن من أسفل من مذهب أهل السنة إلى غيره صار خارجاً أو رافضياً خرج ولو رتد والعياد بالله عن الإسلام خرج وأمره والرجل سوء فلو شرط أن من خرج من مذهب الإنشائي إلى غيره خرج فخرج واحد ثم عاد إلى مذهب الإنشائي لا يعود إلى الوقف إلا بالشرط، وكذلك لو عين الواقف مذهباً من المذاهب وشرط أن من انتقل عنه خرج اعتبر شرطه وكذا لو شرط أن من أسفل من قريته من بغداد لا حق له اعتبار لكن هنا إذا عاد إلى بعدد رد إلى الوقف كذا في البحر الرائق، إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعمرو ما عاشا ومن بعدهما على المساكين على أن يبدأ بزيد فيعطى من علفه في كل سنة ألف درهم ويعطى عمرو قوته لسنة فهو جائز على ما قال، فإن فصل بعد ذلك من العلف شيء كان بينهما وإن لم يكن علة سنة ولا ألف درهم يعطى ذلك زيدا وكذلك إذا كان أقل من ألف فذلك كله يزيد فإن ما زاد زيد ثم جاءت علة السنة يعطى عمرو قوته بسنة فإن كانت العلة ثلاثة آلاف درهم وقوت عمرو سنة ألف درهم ومع إليه ألف درهم ويكون له تمام نصف العلة وذلك خمس مائة ويكون ألف درهم وخمسمائة للمساكين فإن لم يمت زيد ومات عمرو أعطي زيد ألف درهم سمي له وغام نصف العلة ويكون الباقي للمساكين ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو وحالد يبدأ بزيد فيكون له علة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم يعمر فيكون له علة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم يعاند فيكون له علة هذه الصدقة أبداً ما عاش ثم بعد ذلك على ما ذكر من تقديم بعضهم فإذا تعرضوا كاتب العلة للفقراء كذا في المحيط، في سير النعيبون حبس مرساً في سبيل الله عشر سنين ثم هي مردودة على صاحبها فهو باطل وعن يوسف بن خالد السلمي أستاذ هلال رحمه الله تعالى: أن الوقف جائز والشرط باطل كذا في الدحيمة، ولو جعل مرسه في الجهاد أو في السبيل على أن يحسبه ما دام حياً صح لأنه لو لم يشترط كان له ذلك والجعل في السبيل أن يجاهد عليه فإن أراد أن ينفع به في غير ذلك ليس به ذلك ولو أخرجه لا يصح إلا إذا احتاج إلى الصفة كذا في الوجيز، ومن لشروط اعتبره ما صرح به الخصاف لو شرط أن لا يؤاجر المتولي لأرض من أجرها مجارنتها باطلة وكذا إذا اشترط أن لا يعامس على ما فيها من نحل أو أشجار وكذا إذا شرط أن

المتولي إذا أجزأها فهو خارج عن التولية فإذا خالف المتولي صار خارجاً ويوليها القاضي من يثق بامتنعه وكذا إذا شرط أنه إن أحدث أحد من أهل هذا الوقف حدثاً في الوقف يريد إبطاله كان خارجاً اعتبر عن نزع البعض وقال: أردت تصحيح الوقف وقال سائر أهل الوقف: إنما أردت إبطاله نظر القاضي في القوم الذين تنازعوا فإن كانوا يريدون تصحيحه فله ذلك وإن كانوا يريدون إبطاله أخرجهم وأشهد على إخراجهم ولو شرط أن من بازع القيم وتعرض له ولم يقل لإبطاله فإزاعه البعض وقال: متعني حتى صار خارجاً ولو كان طالباً حقه اتباعاً لشرط كما لو شرط أن من طالبه بحقه فللمتولي إخراجهم وليس له إعادته بدون الشرط كذا في البحر الرائق.

### الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الأوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي

الصالح للنظر من لم يسان الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف هكذا في فتح القدير، وفي الإسعاف لا يولي إلا أمين قادر بنفسه أو يتأثبه ويستوي فيه الذكر والأنثى وكذا الأعمى والبصير وكذا المحدث في قلب إذا تاب وبشرط للصحة بلوغه وعقله كذا في البحر الرائق، وإن جعل ولاية إلى من يضيف من ولده ولي القاضي أمر الوقف رجلاً يخلف ولده ويكون موضعاً للولاية فتكون الولاية إليه وهذا استحسان، وكذلك لو أوصى إلى صبي في وقفه فهو باطل في الفقيس ولكني استحسن أن تكون الولاية إليه إذا كبر وإذا جعل إلى غائب نصب القاضي رجلاً حتى إذا حضر الغائب ردّ عليه كذا في الحاوي، ولا تشترط الحرية والإسلام للصحة لا في الإسعاف ولو كان عبداً يجوز قياساً واستحساناً والدمي في الحكم كالعبد لولا إخراجهما القاضي ثم أعتق العبد أو أسلم الدمى لا تعود الولاية إليهما كذا في البحر الرائق، وفي فتاوى محمد بن الفضل سفل عين شرط في أصل الوقف الولاية لنفسه ولأولاده قال: يجرى بالإجماع كذا في التتارخانية، رجل وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لأحد قيل: الولاية للواقف وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عنده التسليم ليس بشرط أما عند محمد رحمه الله تعالى فلا يصح هذا الوقف وبه يفتي كذا في السراجية، وقف ضيعة له وأخرجها من يده إلى قيم ثم أراد أن يأخذها من يده فإن كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل والإخراج من يد القيم كان له ذلك، وإن لم يكن شرط ذلك فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ومشايخ بلخ رحمهم الله يقولون بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبهذا أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ومشايخ بخارى يقولون بقول محمد رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في المضمرات، ولو أن الوقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده كذا في الهدية، ولو ترك العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه أن يصره للقاضي يجبره على العمارة فإن فعل وإلا أخرجته من يده كذا في المحيط، ولو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس لسليطان أو قاضي عزله فإن لم يكن هو مأموراً في ولاية الواقف كان الشرط باطلاً وللقاضي أن يعزله ويولي غيره كذا في فتاوى قاضيهان، للقاضي أن يعزل الذي نصبه الواقف إذا كان خيراً للوقف كذا في الفصل

لعمامة، إن شرط أن يلبه فلان وليس في إخراجها فالتولية جائزة وشرط منع الإخراج باطل كذا في محيط السرخسي، ولو جعل إليه الولاية في حال حياته وبعد وفاته كان جائزاً وكان وكيله في حالة الحياة وصياً بعد الموت، ولو قال وليتك هذا الوقف فلما به الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو قال: وكلتك بصدقتي هذه في حياتي وبعد وفاتي فهو جائز وهو وكيله في حياته ووصيه بعد وفاته كذا في بدخيرة، ولو سم يجعل له قسماً حتى حصرت الوفاة فأوصى إلى رجل يكون وصياً في أمواله قسماً في أوقافه، ولو أوصى إلى آخر بعد ذلك يكون الثاني وصياً ولا يكون قسماً ولو لم يجعل قسماً حتى نصب القاضي قسماً وقضى بقومته سم يملك لوقف إخراجها لتولية نفسه كذا في الفتاوى لعناية، لو أوصى إليه في الوقف خاصة فهو وصي في الأشياء كلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في ظاهر لرواية وهو الصحيح كذا في لعناية، وعلى هذا لو أوصى إلى رجل في الوقف وأوصى إلى آخر في غيره أو أوصى إلى رجل في وقف بعينه وأوصى إلى آخر في وقف آخر بعينه كانا وصيين فيهما جميعاً كذا في بدخيرة، ولو وقف أرضه وجعل ولايته إلى رجل حال حياته وبعد وفاته فلما حصرت الوفاة أوصى إلى رجل ذكره لال عن محمد رحمه الله تعالى أن الوصي يشارك في قيم في أمر الوقف كانه جعل ولاية الوقف إليهما كذا في المحيط، ولو وقف أرضين وجعل لكل متولياً لا يشارك أحدهما الآخر ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلاً آخر وصياً يكون شريكاً لمتولي في أمر الوقف إلا أن يقول: وقفت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايته لفلان وجعلت فلاناً وصياً في تركاتي وجميع أموري فيستند بمتولي كل منهما بما فوض إليه كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الإسماعيل، وإن شرط أن يلبه فلان بعد موته ثم بعده يلبه فلان ثم بعده يلبه فلان فهذا الشرط جائز كذا في محيط السرخسي، وإذا قال: أوصيت إلى فلان ورجعت عن كل وصية لي كانت ولاية بوقف إليه وخرج المتولي من أن يكون متولياً وإذا جعل الوافق لولاية إلى اثنين أو صارت لولاية إلى الوصي والمتولي سم يكن لأحدهما بيع غلة الوقف وينبغي على من أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكون له ذلك فإن باع أحدهما وأحار الآخر أو وكل أحدهما صاحبه به جاز وكذا في خاوي، وإن أوصى إلى رجل في وقفه وشرط عليه أنه يبيع له أن يوصي إلى غيره جاز بشرط كذا في البهيرة، وإن مات أحد الوصيين وأوصى إلى جماعة سم يتفرد واحد بالتصرف ويجعل نصف العدة في يد الجماعة الذين قدموا مقام الوصي بهالك كذا في خاوي، ولو أن الوقف جعل ولاية بوقف إلى رجلين بعد موته ثم إن أحد الرجلين أوصى إلى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف لحي منهما في جميع الوقف كذا في فتاوى قاضيان، ولو أوصى إلى رجلين قبل أحدهما وأبي الآخر فالقاضي يقيم مكانه رجلاً آخر حتى يجتمع رأي الرجلين كما قصد الوقف ولو فوض القاضي لولاية تمامها إلى هذا الذي قبل جاز وهذا يجب أن يكون بلا خلاف كذا في البهيرة، وإن أوصى إلى رجل وصي أقام القاضي بدل الصبي رجلاً كذا في خاوي، ولو جعل لفلان إلى أن يدرك ولده فإذا أدرك كان شريكاً له لا يجوز ما جعله لأبيه في رواية الحسن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: يجوز ولو أوصى إلى رجل بأن يشتري عمال سماه أرضاً ويجعلها وعمالاً على وجه سماه له وأشهد على وصيته جاز

ويمكن متولياً وله الإيصاء به لغيره، ولو نصب متولياً على وقف ثم وقف وقفاً آخر ولم يجعل له متولياً لا يكون المتولي الأول متولياً على الثاني إلا أن يقول أنت وصي كذا في البحر الرائق، لو شرط الولاية لولده على أن يلبسها الأفضل فالأفضل من ولده تكون الولاية إلى أفضل أولاده فإن صار أفضلهم فاسقاً فالولاية لمن يليه في الفصل فإن ترك الأفضل المسمى وصراً بعدل وأفضل من الثاني فالولاية تتمثل إليه في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي، ولو قال: الواقف ولاية هذا الوقف إلى الأفضل فالأفضل من ولدي وأبى الأفضل القبول في الاستحسان الولاية لمن يليه في أفضل لأن إبقاء الأفضل بمنزلة موته كذا في المحيط، ولو جعل الولاية لأفضل أولاده وكانوا في أفضل سواء تكون لأكثرهم سناً أو أكثر أو أنشئ ولو لم يكن منهم أحد أهلاً لها فلقاضي يقيم أجسباً إلى أن يصير أحد منهم أهلاً لها فتد إليه ولو جعلها لاثني من أولاده وكان منهم ذكر وأنثى صالحان للولاية تشارك فيها لصدق الولد عليها أيضاً بخلاف ما لو قال رجلان من أولادي فإنه لا حق لها حينئذ كذا في البحر الرائق، ولو ولي القاضي أفضلهم ثم صار في ولده من هو أفضل منه فالولاية إليه وإذا استوى الاثنان في الصلاح فالأعلم بأمر الوقف أولى ولو كان أحدهما أكثر ورعاً وصلاًحاً والآخر أعلم بأمور الوقف فالأعلم أولى بعد أن يكون بحال تؤمن خيائته كذا في الذخيرة، في الحاوي وفي نوافر بمن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى ابنه الصغير جعل القاضي له وصياً فإذا بلغ لم يكن له أن يخرج الوصي إلا بأمر القاضي كذا في التتارخانية، ولو جعل الولاية إلى عبد الله حتى يقدم زيد فهو كما قال. فإذا قدم زيد مكلاهما واليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية، إلا أن يقول فإذا قدم فلان فالولاية إليه فحينئذ لا يكون للحاضر ولاية إذا قدم الغائب، وقال أبو يوسف وهلال رحمهما الله تعالى: الولاية تنتقل إلى القادم ورأى ولاية الحاضر كذا في محيط السرخسي، ولو قال: ولايتها إلى عبد الله ما دام بالبصرة فهو على ما شرط وكذلك لو قال: إلى امرأتي ما لم تنزوج فإذا تزوجت فلا ولاية لها، ولو قال: الولاية إلى عبد الله ومن بعده إلى زيد فمات عبد الله وأوصى إلى رجل كانت الولاية لزيد كذا في الحاوي، إذا مات المتولي والوائف حي فالرأي في نصب قيم آخر إلى الواقف لا إلى القاضي وإن كان الواقف ميتاً فوصيه أولى من القاضي فإن لم يكن أوصى إلى أحد فالرأي في ذلك إلى القاضي كذا في الفتاوى الصغرى، وفي الأصل الحاكم لا يجعل القيم من الاحاب ما دام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك وإن لم يجد منهم من يصلح ونصب غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه إلى أهل بيت الواقف كذا في الوجيز، وفي الحاوي ذكر الأنصاري في وقفه إن أخرج الوالي وصي الواقف من ولاية الصدقة لفساد فصلح بعد ذلك أتى أن ترويه إلى ولايته قال: نعم، فإن لم يكن من يتولاه من جيران لواقف ومربياته إلا يزيق ويفعل واحد من غيرهم بنهر رزق قال ذلك إلى القاضي ينظر في ذلك ما هو الأفضل لأهل الوقف وأصلح للصدقة كذا في التتارخانية، قال في جامع الفصولين: لو شرط الواقف أن يكون المتولي من أولاده وأولاد أولاده هل للقاضي أن يولي غيره بلا خيانة ولو ولاه هل يكون متولياً؟ قال شيخ الإسلام برهان الدين في موالده: لا كذا في انهر القائق، لو مات القاضي أو عزل بقي من نصبه على حاله كذا في القية، وللمتولي أن يفوض بغيره عند

موته كالوصي له أن يوصي إلى غيره إلا أنه إن كان الواقف جعل لذات متولي مالا مسمى لم يكن ذلك لمن أوصى إليه بل يرفع الأمر إلى القاضي إذا تبرع بعمله يخضع له أجر مثله إلا أن يكون الواقف جعل ذلك لكن متولٍ وليس للقاضي أن يجعل لغيره أن كان أحدهما كان الواقف جعله لغيره كان أحدهما كذا في فتح القدير، وإذا أراد المتولي أن يعيم غيره مقدم نفسه في حياته وصحته لا يجوز إلا إذا كان التقويض إليه على سبيل التعميم هكذا في المحيط، وكذا الواقف على أرباب معلومين يحصى عددهم فتصوبوا متولوا له بدون أمر القاضي تكلّموا فيه كثير قال الصدر الشهيد حسام الدين، لفتاوى أنه لا تصح التولية منهم وعن شيخ الإسلام أبي الحسن أنه قال: كان مشايخنا رحمهم الله تعالى يجيبون أنهم إذا تصوبوا متولوا يصير متولوا كما لو كان القاضي بذلك ثم اتفق المتأخرون والاستاذ ظهير الدين أن لأفضل أن يصوبوا متولوا ولا يعلم القاضي به لما عرفوا من إطماعهم في الأوقاف، قال العبد: هذا في زمان وقد تحقق بوقوع ما كان محتملا لبسده موجب الأحذ بمعنى التأخير كذا في العيانية، وقف صحيح على مسجد يمينه وله قيم فمات القيم واجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير أمر القاضي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد من غلات وقف المسجد أخضع المشايخ في هذه التولية والأصح أنها لا تصح ويكون نصب القيم إلى القاضي ولا يكون هذا المتولي صاحباً أنفق في العمارة من غلات الوقف إن كان هذا المتولي أجر الوقف واحداً بغلة وأنفق لأنه إذا لم يصح التولية يصير عاصباً والعاصب إذا أجر العصب كان الأجر له كذا في فتاوى قاصيخان، وأنت تعلم أن المعنى به تصببون عاصب الأوقاف كذا في فتح القدير، إذا وقف على أولاده وهم في بلدة أخرى فنقاضي بينهم أن يصب قسماً والقاضي إذا نصب قسماً وجعل له شيئاً معلوماً بأحده كل سنة حل له قدر أجر مثله وإن لم يشترط لواقف ذلك كذا في السراجيه، ولو أن قيمين في الوقف آدم كل قيم قاضي بلدة غير بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الآخر، قال المشيخ الإمام اسماعيل الرازي: ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحد من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي أعانه القاضي الآخر قال: إن رأى القاضي المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك وإلا فلا كذا في فتاوى قاصيخان، نصب نقاضي قسماً آخر لا يعزل الأول إن كان منصوب الواقف، وإن كان منصوبه ويعلمه عند نصب الثاني يعزل.

في فتاوى صاعد. متولي الوقف باع شيئاً منه أو رهن فهو حية فيعزل أو يضم إليه نفعاً، ولو قال متولٍ من جهة بواقف: عزلت نفسي لا يعزل ولا أن يقول له أو للقاضي فيخرجه كذا في الفقيه، أجر القيم ثم عزل ونصب قيم آخر فقبل أحد الأجر للمعزول والأصح أنه لمنصوب لأن المعزول أجرها بوقف لا لنفسه وهو باع القيم داراً اشتراها بمال الوقف فله أن يقبل البيع مع اشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن مثل وكذا إذا عزل ونصب غيره فلمنصوب بإقائه بلا خلاف كذا في البحر الرائق، الواقف جعل للوقف قسماً فمات القيم به أن يصب آخر وبعد موته لنقاضي أن يصب والأفضل أن ينصب من أولاد الموقوف عليه أو قاربه ما دلم يوجد منه أحد يصلح لذلك كذا في التمهيد، وإن كان في الأرض الموقوفة محل وحرف القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقف قسماً فيقرسه كسلاً يقطع كذا في فتاوى قاصيخان، وهو

تظهير الدار الموقوفة يؤمر بإدخال حشبه أو لبنة وبحرقها حتى لا تحرب كدا في اندحرة، فإن كانت قطعة من هذه الأرض سبعة لا تبنت شيئاً فيحتاج إلى كسح وجهها وإصلاحها حتى تبنت كان نقيبه أن يبدأ من علة جبهة الأرض بمؤنة إصلاح تلك القطعة كدا في الغبط، لم أعلم أن التعصير إنما يكون من علة الوقف إذ سم بكسح أحراب بمسح أحد ولد، وإن في التورانية: رجل آجر داراً موقوفة فجعل مستاجر روادها مربطاً يربط فيها الدواب وحربها بمسح كدا في البحر ابراق، وإذ أراد القيم أن يبي فيها خربة يسكن أهلها وحفاظها ويحرب فيها القبة خاجته إلى ذلك كان له أن يعمل ذلك وهذا كالحال لموقوف على الفقراء إذا احتيج فيه إلى خادم يكسح الحان ويفتح ابواب ويمسح ويسم المتولي بيتاً من بيوله إلى رجل بصريق الاجرة له ليقيم بذلك فهو جائز كد في الظهيرة، وإن كانت الأرض متصلة ببيوت المعسر يرغب الناس في استئجار بيوتها ويكون علة ذلك فوق علة المزرع والتجليل كان لنعيم أن يبي فيها بيوتا فيؤجرها بحلاف ما إذا كانت لأرض موقوفة بعدة من بيوت المعسر فإن ثمة لا يكون نقيبه أن يبي فيها بيوتاً يؤجرها كدا في فتاري فاصبحان، وإن كان المشروط له علة الأرض جماعه رعي بعضهم بأن يوف المتولي من مال الوقف وأبي لبعض فمن أراد العمارة عمر المتولي حصته بخصته ومن أبي يؤجر حصته وبصرف غنيتها إلى عمارة إلى أن تحصل عمارة لم يعد إليه كد في حرة المتعب، وهكذا في الخاوي، ذكر في فتاري أبي الميث حانوث موقوف على الفقراء وإنه يبي رجل في هذا الحانوث بناء بغير إذن القيم ليس له أن يرجع بذلك على القيم فيعد ذلك بظفره أن كان أمكنه رفع ما يبي من غير أن يصير بالبناء القديم فله رفعه، وإن لم يمكنه رفع ما يبي من غير أن يصير بالبناء القديم فليس له رفعه ولكن يترفع إلى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذ إن سم يرمس هو بتملك القيم البناء للوقف بالقيمة وإن اصطاح مع الوصي على أن يجعل البناء للوقف ببدل يجوز لكن يصير إلى قيمته شيئاً يبي قيمته مبروراً فأيها كان أقل لا يجوز ذلك كدا في الغبط، وإذا وقف رجل داره على أن يسكنها فلان مدة حياته أو عشر سنين أو أكثر ثم يعد ذلك لمساكين فهو جائز وليس له أن يؤجرها وله أن يسكن فيها بنفسه وعياله ووضعها فإن كان الموقوف عليهم جماعة فإراد بعضهم أن يسكنها وإراد بعضهم أن يؤجرها أمروهم الحاكم بالتأجيل يؤسم من أراد أن يسكن سكن ومن أراد أن يؤجرها آجر كدا في الخاوي، وإن شرط الوقف أن علقته به فلا رابة فيه عن المتضمن واحتلف المتاحرون في الموصى له بعلة الدار إذا أراد أن يسكنها قبل ليس له ذلك وله أن يؤجرها وقيل له ذلك بالاختلاف في الوصية بالعمه يكون حلالاً في الوقف دلاء وقيل لا احتياط أن يؤجر القيم من غير الموقوف عليه ويأخذ الاجرة ويرده إليه كدا في محيط السرخسي، فإن قال بوقف على أن يسكنوها وليس لهم أن يسكنوها فهو على ما شرط كدا في الخاوي، وليس للقيم أن يأخذ ما حصل عن وجه عمارة المدرسة دية ليصرفها إلى الفقهاء وإن احتجوا إليه كد في القبة، إذا جتمع من علة رضى الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه الخير والوقف يحتاج إلى الإصلاح والعمارة أيضاً ويحاف القيم أنه لو صرف العلة إلى امرئة يقره ذلك امرءه بظفره لم يكن في نأخير إصلاح الأرض ومروته إلى العلة الثانية ضرر بين بحاف حرب الوقف فيه



يصرف الغلة إلى ذلك البر ويؤخر المرمّة إلى الغلة الثانية وإن كان في تأخير المرمّة ضرر بين يده  
يصرف الغلة إلى مرمّته فإن فضل شيء يصرفه إلى ذلك البر والمرد من وجه البر هاهنا وجه فيه  
تصدّق بالغلة على نوع من الفقراء نحو فك أمارى المسلمين أو إعانة العازي المنقطع قاما عمارة  
مسجد أو رباط أو نحو ذلك بما ليس بأهل للتصليح فلا يجوز صرف الغلة إليه كذا في فتاوى  
قاضيخان، ولو صرف المتولي على المستحقين وهالك عمارة لا يجوز تأخيرها فإنه يكون ضامناً  
فإذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه إليه في هذه الحالة قياساً على مودع الابن  
إذا اتفق على الأبوين بخير إحداه أو بخير إحداهن القاصي فإنهم قالوا: يضمن ولا رجوع له على الأبوين  
كذا في البحر الرائق، حاتوت من اوقف ما على حاتوت لرجل وماً الثاني على الثالث  
وتعطلت وأبى القيم أن يعمّر الوقف قالوا: إن كان يوقف غنة يمكن عمارة الحاتوت بتلك الغلة  
كان لصاحبي الحاتوتين أن يأخذ القيم بإقامة المائل ورده إلى موضعه من الوقف وإزالة الشاغل  
عن ملكهما وإن لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين أن يرمعا الأمر  
إلى القاضي فيأمر القاضي القيم بالاستدانة كذا في فتاوى قاضيخان، متولي وقف بي في عرصة  
الوقف فهو للوقف إن بناه من ما وقف أو من مال نفسه وبناه يوقف أو لم يتو شيئاً وإن بنى  
لنفسه واشهد عليه كان له والأجنبي إذا بنى ولم يتو غلة ذلك وكذا العرس كذا في الفتنى، لو  
أنفق دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق منها في مرمّة الوقف يبرأ عن الصمان، قيم وقف أدخل  
جدها في دار الوقف ليرفع من غلتها له ذلك، المتولي لو أنفق على الوقف من ماله وشرط الرجوع  
له الرجوع كذا في السراجية، إذ قال القيم أو المالك مستأجرها: أدت لك في عمارتها فصرفها  
بإدنه يرجع على القيم والمالك وهذا إذا كان يرجع معظم منفعته إلى المالك أما إذا رجع إلى  
المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بمصها كالسور فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع كذا  
في الفتنى، في التهمة سئل أبو الفصّل عن الوقف إذا كان ربح غلته إلى العمارة وثلاثة أرباعها  
إلى الفقراء فلم تحتج المدرسه في تلك السنة هل يجوز للقيم أن يصرف من ذلك إلى الفقهاء  
على وجه الدين ويأخذ ذلك من غلتهم من السنة الثانية إذا احتاج إليها فقال: لا، سئل أبو  
حامد فأجاب بمثله كذا في التناحرانية، وقف صبيحة على فقراء قرابته وقربته وجعل آخره  
للمساكين جاز يحصون أو لا، وإن أراد القيم أن يفصل البعض فالمسألة على وجوه. إن كان  
الوقف على فقراء قرابته وقربته وهم لا يحصون أو يحصون أو أحد الفريقين يحصون والآخر لا  
يحصون نعم الوجه الأول: للقيم أن يجعل نصف الغلة لفقراء قرابته ونصفها لفقراء القرية ثم  
يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفصل البعض كما يشاء لأن قصده الصدقة وفي الصدقة  
الحكم كذلك. وفي الوجه الثاني: يصرف الغلة إلى الفريقين بعددهم وليس له أن يعضل البعض  
على البعض لأن قصده الوصية، وفي الوصية الحكم كذلك. وفي الثالث: يجعل الغلة بين  
الفريقين أولاً فيصرف إلى الذين يحصون بعددهم وإلى الذين لا يحصون سهماً واحداً ثم  
يعطى هذا السهم من الذين لا يحصون من شاء ويفصل البعض في هذا السهم كما بينا وهذا  
انتزيع على قولهما وأما عن قول محمد رحمه الله تعالى فلا ينأى كذا في الوجيز، ولو وقف  
على فقراء أهل هذه البلدة فإن كانوا لا يحصون أعطى القيم أيهم شاء وإن كانوا يحصون قسم

على عدد رؤوسهم على السواء يستوي فيه الذكر والأنثى، وهو صرف المقيم نصيب واحد منهم إلى نفسه إن شاء، صحته وإن شاء أتبع شركاءه فإن شرط لكل واحد قوته بعصي ما يمكنه من الطعام والكسوة والمسكن ثم إن كان لوقف صبيعة يعطي كل واحد موت سنة وفي المستعلات قوت كل شهر كذا في العاوى العتابة، وإذا حررت أرض الوقف وأراد المقيم أن يبيع بعضاً منها ليرم الباقي بنفس ما باع يسى به ذلك فلا باع المقيم شيئاً من البهاء لم يهدم ليهدم أو يحل حية لتقطع بالبائع بأصل دون هدم للمشتري البهاء أو صرم المحل يسعي للمفاسي أن يخرج المقيم عن هذا الوقف لأنه صار خائناً ثم للقاضي إن شاء ضمن قيمته ذلك البائع وإن شاء ضمن المشتري فإن ضمن البائع بعد بيعه وإن ضمن المشتري يبطل بيعه كذا في الذخيرة، أرض وقف حاتم المقيم من ورث الواقف أو من ظالم له أن يبيعه ويصدق بالثمن كذا ذكر في الوارث والصوى عسى أنه لا يجوز كذا في السراجية، الأشجار المروعة إن كانت مثمرة لم يجز بيعها إلا بعد القلع وإن كانت الأشجار غير مثمرة جاز بيعها قبل القلع كذا في المصمرات، أما بيع أشجار الوقف فمضروب كانت لا تنقص ثمرة الكرم بطلها لا يجوز بيعها وإن كانت تنتقص ثمرة الكرم بطلها ينصر إن كانت ثمرة لشجر يريد على ثمرة الكرم ليس له أن يبيعها ويقطعها وإن كانت تنقص عن ثمرة الكرم فله أن يبيعها وإن كانت أشجاراً غير مثمرة وتنتقص ثمرة الكرم بطلها فله أن يبيعها ويقطعها وإن لم تنتقص ثمرة الكرم بطلها فليس له أن يبيعها ويقطعها، وإن كانت أشجار الدلب والخلاف ومحوه جاز له بيعها لأنها بمنزلة العنة والثمرة لأن الخلاف والدلب إذا قطع يمتد ثانياً وثالثاً وكذا لو باع ورق أشجار البوت جاز فلو أراد المشتري قطع قوائم هذه الأشجار يجمع، ولو سمع المتولي من مع مشتري عن قطع القوائم كان ذلك حياً كذا في محيط السرحسي، شجرة جور في دار وقف فحرت أسرار لم يبع المقيم الشجرة لأجل عمارة الوقف لكن يكرى الدار ويصمرها ويستعين بالجرور على العمارة لا يبيع شجرة كذا في السراجية، متولي المسجد إذا اشترى بديل المسجد حائوتاً أو داراً ثم باعها جاز إذا كانت له ولاية الشراء هذه المسألة بناء على مسألة أخرى أن متولي المسجد إذا اشترى من عله المسجد داراً أو حائوتاً بهذه الدار وهذه الحائوت هل تلتحق بالحائوت الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وفقاً لاختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى، قال الصدر الشهيد: بخار أنه لا تلتحق ولكن يصير مستعلاً للمسجد كذا في المصمرات، ولو اشترى بعلته ثوباً ودفعه إلى المساكين بضمن ما نقد من مال الوقف بوجع الشراء له كذا في البحر الرائق باقلاً عن الإسماعيل، إذا وقف داره على الفقراء والمقيم يؤجرها ويبدأ من غلتها بممارتها وبمس للمقيم أن يسكن فيها أحداً بغير أجر كذا في المحيط، في جامع الجوامع يهدم وبني ثانياً مساكنه أحق إلا أنه إذا تهدم بحيث لم يبق بيت كذا في التتارخانية، وإن مات المقيم بعد ما أجر لا يبطل الإجارة وإن كان الواقف هو الذي أجر ثم مات فبقي قياس واستحسان، الفياس أن تبطل الإجارة وبه أحد أنه يكرى الإسكان وبني الاستحسان أن لا تنقض الإجارة كذا في الذخيرة، في فتاوى محمد بن الفضل متولٍ أجر الوقف ومات المتولي والمستاجر قبل انقضاء المدة فالزرع لورثه لمستاجر الذي زرع بهدوه وعليهم ما نقصت الأرض من المزارعة ويصرف ذلك إلى مصالح أرض الوقف دون الموقوف عليهم كذا

في الخاوي للحصيري، والفاصي إذا أجزر المذار الموقوفة ثم مزل قبل انقضاء المدة لا يبطل الإجارة كذا في المضمرة، فإن كان الموقوف عليه هو المثلوي أيضاً فأجزر ثم مات لم تنتقص الإجارة وإن كانت ائيلة له كذا في الخاوي، وكذا لو مات بعض الموقوف عليه قبل تمام المدة لا يبطل الإجارة ثم ما وجب من العلة إلى أن مات هذا الموقوف عليه بصرف إلى كل واحد منهم حصه وحصه الميت تصرف إلى ورثته وما وجب من العدة بعد موت هذا فهي تكون من بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الأول بمدة فهي على حد القياس كذا في مابوى قاصيحيان، فإن عجزت الاجرة واقتسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقصر القسمة ويكون بلدي مات حصته من الاجرة مقدار ما عاش وبكنا يستحسن ولا تنقصر القسمة وكذلك على هذا لو شرط تعجيل الاجرة كذا في الظهيرية، قال إذا أجزر دار الوقف سنة بمائة درهم والموقوف عليهم ثلاثة نفر ثم مات أحدهم بعد مضي ثلث سنة ومات الآخر بعد مضي ثلث آخر من السنة وبقي الثالث فإن الثلث الأول من الاجرة بين ورثة الميت الأول وبين ورثة الميت الثاني وبين الباقي اثلاثاً والثلث الثاني بين ورثة الثاني وبين الباقي نصفين والثلث الثالث كله لباقي فتخرج المسألة من ثمانية عشر كذا في المحيط، في جامع العتوى إذا مات الوافد عن وصي نصبه فلو وصي أن يؤاجرها وإذا كان أجزرها إجارة فاسدة فعني استأجر أجر مثلها فيما إذا استعملها لا يراد على ما روي به الوصي كذا في لتأرجحاتية، متولي الوقف إذا أجزر داراً موقوفة على الفقراء والمساكين أكثر من سنة لا يجوز وإن لم يشترط فاختار أن يعصى بأجوار في الضياع في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم الجوار وفي غير النصب يعصى بعدم أجوار إذا رد على السنة الواحدة إلا إذا كانت المصلحة في الجوار وهذا شيء يختلف باختلاف النواصب وربما كذا في السراجية، وهو المختار لعتوى وكذلك للزرعة والمعاملة كذا في محيط السرحسي، وكان القاضي الإمام أبو علي السعفي رحمه الله تعالى يعني بأن المثلوي لا ينبغي له أن يؤجر أكثر من ثلاث سنين وبو أجزر جارت الإجارة، وهذا قريب من هو المختار لأن فعله يدل على رؤية مصلحة كذا في العباثية، فإن كان الوقف شرم أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها سنة وكانت إجرتها أكثر من سنة أدر على الوقف وأنفع لفقراء وليس بغيره أن يحدف شرطه ويؤاجرها أكثر من سنة إلا أنه يرفع الأمر إلى القاضي حتى يؤاجرها القاضي أكثر من سنة فإن كان الواقف ذكر في صك الوقف أن لا يؤجر أكثر من سنة إلا إذا كان ذلك أنفع لفقراء كان للقيم أن يؤاجرها بنفسه أكثر من سنة إذا رأى ذلك حيز ولا يحتاج إلى مراقبة إلى القاضي هكذا في فتاوى قاصيحيان، في دار موضع بيت وقف ولا يستأجر لعت إلا بإجارة فويله إن كان له مستث إلى الطريق لأعظم لا يؤجر بالطريقة ولا يؤجر كذا في الوجير، ولا يجوز إجارة الوقف إلا بأجر المثل كذا في محيط السرحسي، استأجر حاوت وقف بأجر من جاء آخر وراد الاجرة لم تفصح الأولى كذا في السراجية، وإذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجره معلومة هي أجل المثل حتى جارت لإجارة فحصب أجرتها لا تمسح لإجارة كذا في المحيط، في الكبير رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجره معلومة هي أجزر المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرعباب وزددت اجرة الأرض ليس لعتوى أن بعض الإجارة لنقصان أجزر المثل كذا في المضمرة،

احتوت لرجل في أرض وقف فأبى صاحبه أن يستأجر لأرض بأجر المثل فرب كانت العمدة بحال  
 نورع يستأجر بأكثر مما يستأجره منه يؤمر برفع العمدة ولا يفتقر في هذه بدت لأجر كذا  
 في السراجية، ستأجر عرصه موقوفه من المتولي مدة بأجر لثل ونسب عليها بدون المتولي فعما  
 مضت المدة زاد أجر على أجر ثلث أجرة لمدة المستقبله فرضي صاحب لمسكني بثلث الزيادة  
 هل هو أوسى؟ أجيب بأنه نعم أولى كذا في بقصول العمدة، في وقف الخصاف: الواقف إذا  
 أجر الوقف إحارة صوبه إن كان يحلف على رفضها بثلث بغير هذه الإجازة فلنحاكم أن  
 يهطل الإجازة كذا في الدحية، وفي فتاوى أهل سمرند حال أو رباح سبيل أراد أن يحرف  
 يؤجر ويمن عليه فإذا صار معسراً لا يؤجر كذا في اعيط، إذا حارب الوقف وعجز المتولي عن  
 عمارته أجزأه القاضي وعمرها من أجره فإذا صار معسراً بردها إلى المتولي كذا في الهندية،  
 نو استأجر المتولي أجزأه بدهم وذائق وأجر مثله درهم فاستعمله في عمده الوقف وبعد الأجرة  
 من مان الوقف بضمن جميع ما نقد كذا في الظهيرية، ولا يجوز إعارة الوقف والإسكان فيه كذا  
 في محيط السرخسي، متولي الوقف إذا أسكن رجلاً بغير أجره ذكر علان رحمه الله تعالى أنه  
 لا شيء على الساكن وعامة المتأجرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أن عليه أجر المثل سواء  
 كانت قدر معدة للاستعمال أو لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوى وكذا قالوا فيمن سكن دار  
 الوقف بغير أمر القيم كان عليه أجر المثل بالتمام ما بيع كذا في المنصيرات، المتولي إذا أجزأه الوقف  
 بدين لا يصح وكذا أهل الجماعة إذا أجزأه وقف المسجد أو واحد منهم فهو سكن امرئ عليه  
 أجر المثل بالتمام ما بيع مدة كانت للاستعمال أو لم تكن، قال الصدر الشهيدي حسان الدين  
 رحمه الله تعالى: هو اختيار المعنى كذا في ليعانية، متولي المسجد إذا باع مراً موقفاً على  
 المسجد فسكنه لشري ثم عزل هذا المتولي وأبى غيره فادعى الثاني لمن عمن المشري ويهطل  
 الغاضي بيع المتولي وسنم انداز إلى المربي الثاني فعلى المشري أجر المثل كذا في فتاوى  
 قاصيخان، ولو أجر القيم انداز بثلث من أجر المثل قدر ما لا يتغاضى أساس فيه حتى لم يجر  
 فسكنها المساجر كان عليه أجر مثل بالتمام ما بيع على ما احتاره المتأخرون وكذا إذا أجزأه إحارة  
 فسد كذا في بقصول العمدة، وإذا أجزأه القديم بأمر الوقف أرض الوقف إحارة صحيحة فغلب  
 عليها الماء سقط الأجر من قبضها المساجر فلم يررعه فعليه الأجر وإن كانت لإجازة فسد  
 فقبضها استأجر وحج يروح الأرض أو لم يسكن الدار فلا شيء عليه وأبى بعض المشايخ  
 بوجود أجر المثل في الوقف بغير عقد كذا في الحادي، وفي جمع القصول المتولي لو أجر دار  
 الوقف من ليه الحاج أو ليه لم يجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا بأكثر من أجر لثل  
 وكذا مؤول آخر من نفسه لو حور صح وإلا لا يجر يعني كذا في البحر الركني، ولو أجر فيه دار  
 الوقف بغير جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعض المشايخ، بما يجوز في لوقف ما  
 تعارفه الناس ثماً وأجره من العروض في ليعات والإجازة مثل حصه واشعير فأما الثياب  
 ولعبه وسجود فلا يجوز بالإجماع كذا في ليعانية، ثم إذا جازت إحارة الوقف بالعرض على  
 قرون من قال بالغوا فالقيم يبيع العرض الذي هو آخره ويجعل ثمنه في سبيل الوقف كذا في  
 المحيط، وللقائم بأمر الوقف أن يررعه بنفسه ويساجر فيها الأجراء ويؤدي الأجر من ثمنه كذا

في أخاوي، إذ أجر القيم الوقف وشرط المربة على المستأجر بطلت الإجارة إلا أن يسمى دراهم معلومة ويأمره بأن يصرفها في المربة كذا في لائحة، ولا يجوز لمستأجر اسمي أن يبني فيه عرفة لنفسه إلا أن يزيد في الأجرة ولا يصرف بها، وإن كان معصلاً غالباً ولا يرغب المستأجر إلا على هذا الوجه جاز من غير زيادة في الأجرة كذا في القصة، رجل وقف داره على قوم بأعيانهم وجعل آخره للعقراء فأجر المتولي الدار من الموقوف عليهم جازت الإجارة كذا في المضمرة، إلا أنه يسقط حق المستأجر كذا في العبط، وكذا فقير يسكن في الوقف للعقراء بأجر فترث ما وجب عليه بحساب ماله يجوز لأن لرواية محفوظة عن علي بن أبي حمزة أن من له حق في مال بيت المال فترك عليه خرج أرضه لمكان حقه في بيت المال يجوز كذا هنا كذا في محبط السرحسي، الموقوف عليه إذا أجر لوقف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في كل موضع يكون كل الأجر له بأن سمى الوقف محتاجاً إلى العمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كان له أن يؤجر الدور ولخواصه وإن كان الوقف أرضاً إن كان الوقف شرط البداية بالخارج والعشر وجعل الموقوف عليه ما فضل من العمارة والمؤنة لم يكن للموقوف عليه أن يؤجر كذا في مناوي قاصيخان، وأم إذا لم يشترط بدائه للخارج والمؤنة يجب أن تجوز إجارته ويكون الخراج والمؤنة عليه كذا في لائحة، لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف نسوا أو نزلوا فيها بؤوا وأحد كل واحد أرضاً ليرعها لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن كانت الأرض عشرة جازت معيشتهم وإن كانت حراجية لا تجوز كذا في مناوي قاصيخان، حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندي رحمه الله تعالى أنه قال: وقد احتال بعض الصكاكين في زمانه في الصكوك في إجارة الوقف ما كان الصوى على أن إجارة الوقف لا تجوز في السنين الكثيرة فذكروا في الصك أن الوقف وكُل فلاناً بإجارة هذه الصيغة من فلان كل سنة بكذا ومنى أخرج من الوكالة فهو وكيله وأردوا بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: لا أن تبطل هذه الوكالة في الوقف وإن كان المقياس أن يجوز تعريفاً ما صلاح الوقف كما تبطل الإجارة الضوئية وما جاز إبطال الوكالة صيانة للموقف يجوز إبطال هذه العقود المختلفة أيضاً صيانة للموقف وعليه الفتوى كذا في المصنوع، رجل استأجر أرضاً موفقة وبني فيها حائطاً وسكنها فأراد غيره أن يربد في العدة ويخرجه من الحائط ينظر إن كان أجره مشاهرة فإذا جاء رأس الشهر كان للقيم فسخ الإجارة فبعد ذلك وقع البناء إن كان لا يصرف بالوقف فليدلي برفعها وإن كان يصرفه له رفعه فبعد ذلك إن رضى المستأجر أن يمتلكه لقيم بغيره مبيعاً أو متروكاً أيهم كذا أقل فيها وإلا فليترك إلى أن يخلص منه كذا في السرحسي، وهذا إذا كان البناء من الماني بغير إذن المتولي قام، إذا كان البناء بغير إذن المتولي كان البناء للموقف ويرجع البناء على المتولي بما أقيم كذا في لائحة، وذكر في مجموع النوازل: سئل نعم الدين النسفي عن أرض وقف عليها بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض بتجره معلومة هي أجر مثلها يومئذ وبعد زمان تبذل صاحب البناء والمتولي ويريد صاحب البناء أن يؤدي مثل تلك الأجرة التي كانت في الماضي والمتولي الجديد لا يرضى إلا بأجرة مثل الآن هل للمتولي ذلك قال نعم كذا في الفصول المصادية، مترني الوقف إذا أجر دار الوقف كان له أن

يحتال بالغلة على مديون المستاجر إذا كان المديون مديناً وإن أخذ كميلاً بالأجر فهو أولى بالجوار  
 كذا في فتاوى قاصيخان، في آخر إيجارات فتاوى أبي الليث المتولي إذا باع الأشجار التي في  
 أرض الوقف ثم أجر منه الأرض فإن باع الأشجار بعروفتها دون الأرض يجوز إذا لم تكن الإجارة  
 طويلة، وإن باع الأشجار من وجه الأرض لا تجوز إجارة الأرض وإن كان قد دفع الأشجار منه  
 معاملة سنة أو سنتين وما أشبه ذلك ثم أجر الأرض منه بأجر مثل فعلى قول أبي حنيفة رحمه  
 الله تعالى تجوز وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى المعاملة جائزة فجازت الإجارة  
 والاحتياط أن يبيع الأشجار بعروفتها ثم يؤجر الأرض ليكون متفقاً عليه كذا في المحيط، وللقائم  
 بأمر الوقف أن يستاجر الأجراء في عملها وحفر سواقيها وسائر ما يرجع إلى مصالحها إذا كانت  
 تحتاج إليه كذا في الحاوي، وإذا دفع أرض الوقف مزارعة بجور إذا لم تكن فيه محابة قدر ما لا  
 يتقاس الناس فيها وكذلك لو دفع ما فيها من السحيل معاملة بجور فإن مات القيم قبل انقضاء  
 مدة المزارعة والمعاملة لا تبطل المزارعة والمعاملة وإن مات المزارع والمعامل فإن المزارعة والمعاملة  
 تبطلان وإن دفع القيم أرض الوقف مزارعة سنين معلومة فهو جائز إذا كان ذلك أنفع وأصح في  
 حق الفقراء فقد جازت المزارعة سنين معلومة من غير التقدير بالثلث وإنه صحيح فالمعنى الذي  
 لا جبهه استحس المشايخ أن لا تجوز الإجارة الصعيلة على الوقف وهو أن لا يؤدي إلى إبطال  
 الوقف عسى لا يتأتى في المزارعة، وإذا دفع أرض الوقف مزارعة أو دفع بخيل للوقف معاملة  
 ولا حظ فيه للوقف لا يجوز على الوقف وبصير عاصياً للأرض فإن سلمت الأرض من النقصان  
 فلا ضمان وإن نقصت فالضمان واجب إن شاء رجع على الدافع وإن شاء على الآخذ ولا شيء  
 للموقوف عليهم من الخارج من الأرض وأما الثمار فهي للموقوف عليهم ولا شيء للمدفوع إليه  
 من الثمار إلا حقه في أجر مثل عمله على الدافع في ماله خاصة ولا يرجع به على الآخذ كذا  
 في الذخيرة، أرض وقف بناحية استأجرها رجل من حاكمها بدراهم معلومة فزرعها فلما  
 حصلت الغلة طلب المتولي الحصة من الغلة كما جرى العرف في المزارعة على النصف أو عسى  
 الثلث وقال الرجل على الأجر كان للمتولي أن يأخذ الحصة كذا في حزانة المفتين، وهكذا في  
 فتاوى قاصيخان، قال: أرض الوقف إذا كانت عشرية دفعها القيم مزارعة أو معاملة فعشر جميع  
 الخارج في نصيب الدافع وهذا عسى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عبده في الإجارة  
 بالدرهم العشر على الأجر كالخارج وعندهما يجب في الخارج فكذلك في المزارعة كذا في  
 المحيط، قال هلال رحمه الله تعالى في رفقته. إذا استرمت الصدقة وليس في يد القيم ما يرميها  
 فليس له أن يستدين عليها، وعسى الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أن القياس هكذا لكن يترك  
 القياس فيما فيه ضرورة نحو أن يكون في أرض الوقف ررع يأكله الجراد ويحتاج القيم إلى  
 النفقة أو طالبه السلطان بالخراج جازت له الاستدانة والأحوط في هذه الضرورات أن يستدين  
 بأمر الحاكم إلا أن يكون بعيداً منه ولا يمكنه الحضور فحينئذ لا بأس بأن يستدين بنفسه كذا  
 في الظهيرية، هذا إن لم تكن في تلك السنة علة قامة إذا كانت ففرق القيم الغلة على المساكين  
 ولم يمسك للخراج شيئاً فإنه يصح حصة الخراج كذا في الذخيرة، قيم وقف طلب منه الخراج  
 والجبايات وليس في يديه شيء من مال الوقف فاراد أن يستدين قال: إن أمر الواقف بالاستدانة

له ذلك وإن لم يأمره تكلموا فيه والأصح أنه إن لم يكن له بدّ منه يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمر بالاستدانة كذا قال لعقبة رحمه الله تعالى ثم يرجع في النعمة كذا في التصريت، والمصاره لا بد منها فيستدين بأمر القاضي وأما غير المصاره من كان تصرفاً على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو برؤن القاضي كذا في البحر الرائق، ولو استدس على الوقف لجعل ذلك في نفس البدر بأمر القاضي يجوز بالإجماع وإن فعل لا يأمره فقيه روايتان كذا في العيانيه، وهكذا في الدحيرة، المتولي إن أراد أن يستدين على الوقف لجعل ذلك في نفس الرهن وإن كان بأمر القاضي بمك ذلك وإلا فلا كذا في السراجية، وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى المصروف والاستدانة أما إذا كان للوقف غلة فائق من مال نفسه لإصلاح الوقف كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقف كذا في فتاوى قاصصان، أرض موقوفه في يدي أكار وكان فيها قطع فسرق القطع فوجده الأكار في منزل رجل فاحد صاحب لمن وحاصمه فقال صاحب المنزل صمتت أنت أن أعطيتك مائة من القطع أبجل للقيم أن يأخذ ذلك منه فهذا على ثلاثة أوجه: إما أن يعصم أن صاحب المنزل يعطي حرق من هتت الستر أو يعلم أنه سرق ذلك انقدر أو أكثر أو أقل بذلك أو علم أنه سرق بكن أهل بما يعطي ففي الوجه لأول لا يجوز له أن يأخذ، وفي الوجه الثاني - جار وفي الوجه الثالث: لا يجوز إلا مقدار ما يعلم بقيه أنه سرق كذا في عبط، أكار تناول من مائ الوقف فصالحه المتولي على شيء، إن وجد المتولي بيته على ما ادعى أو كان الأكار مفرراً لا يملك متولي أن يحط شيئاً منه إن كان الأكار غنياً وإن كان محتاجاً جار دنت إذا لم يكن، على الأكار عباً فاحشاً كذا في فتاوى قاصصان، إذا جعل الواقف للفاثم بأمر الوقف مالاً معلوماً كل سنة للقيام بأمر الوقف جرد ويكلف الفائم ما يعمله منه وجاءت العادة به من عصاره الوقف واستعماله ورفع علاقته وتزويجه في وجوه الوقف كذا في الخاوي، ولا ينبغي أن يعصر في ذلك وأما ما كان يغميه الوكلاء أو لأجراء فليس له ذلك كذا في المحيط، حتى لو جعل الولاية إلى امرأة وجعل لها أجراً معلوماً لا يكلف إلا مثل ما فعله النساء عرف ولو نازع أهل الوقف لقبه وقالوا نحاكمك إن الواقف إنما جعل هذا في مقابلة العمل ولا يعمل شيئاً لا يكلفه أحدكم من العمل ما لا تعمله الولاية هكذا في البحر الرائق، وإن حدث لمتولي آفة مثل الجور أو الغنى أو الخس فإن أمكنه مع ذلك الأمر والنهي والأجر قائم وإن لم يمكنه ذلك لم يكن له من الأجر شيء فإن طعن في التولي صاعر لم يحرجه القاضي من الولاية إلا بحيانة صاهرة من أخرجته قطع عنه الأجر الذي جعل له الواقف لقيامه وإن ضلح من أخرجته القاضي رد عليه ولاية الوقف كذا في الخاوي، وإن رأى أن يدخل معه آخر ويكون بعض هذا المال له فلا بأس بذلك وإن كان هذا المال الذي سمي قبلاً صيفاً قرأى الحاكم أن يجعل للرجل الذي أدخله معه رزقاً من غلة الوقف فلا بأس بذلك فإن كان الواقف جعل له للقيام بأمر هذا الوقف مالاً معلوماً في كل سنة وكان المال الذي سماه الواقف بهذا الرجل أكثر من أجر مثله على القيام به فهو جائز ولا يظفر في هذا إلى أجر مثله، وللمناظر أن يوكل من يقوم بما كان عليه من أمر الوقف ويجعل به من جعله شيئاً وله أن يعمله ويسيد به كذا في صبح القدیر، وإذا جعل الواقف لقيم بأمر الوقف مالاً فصب القيم قيباً وحصل ذنت المال به لم يجز ذلك إلا أن

يكون الواقف جعل ذلك إليه كذا في الحاي، ولو وكل هذا القيم وكلياً في الوقف أو أوصى به إلى رجل وجعل له كل المعلوم أو بعضه ثم جن جونا مطبقاً يهمل توكينه ووصيته وما جعل للوصي أو الوكيل من المال يرجع إلى علة الوقف إلا أن يكون الواقف عبه جهة أخرى عند انقضاءه من القيم فيسقط فيها كذا في البحر الرائق مائلاً عن الإسعاف، ويرجع إلى القاضي في التصب كذا في فتح القدير، والجنون المطلق سنة كذا في الحاي، ولو زال عقله سنة وعجز عن القيام به ثم رجع إليه عقله وصح يعود إلى ما كان من القيام بأمر هذا الوقف كذا في المحيط، وإن صح عند الحاكم أن هذا القيم لا يصلح للقيام بأمر هذا الوقف فأخرجه وجعل مكانه آخر ثم جاء حاكم آخر فدعى أن الحاكم الذي كان قبلك إنما أخرجني من القيام بأمر هذا الوقف من غير أن يصح عليّ عبه شيء استحق به إحراصي عن ذلك لا يقبل قوله ولا دعواه ولكن يقول له صحح عبدي أنك موضع للقيام بأمر هذا الوقف حتى أردك إلى القيام بذلك فإن صح عبده هذا الحاكم أنه موضع لذلك رده وأجرى ذلك المال له من علة هذا الوقف كذا في الدخيرة، وكذا لو أخرجه لعسق وحيانة بعد مده تاب إلى الله وأقدم بهية أنه صار أهلاً لذلك فإنه يعيده كذا في فتح القدير، ولو أن القاضي أخرج هذا القيم بوجه من الرجوع وأقام غيره مقامه فينبغي بقاضي أن يجري لهذا الرجل شيئاً بالمعروف ويرد الباقي إلى علة الوقف كذا في المحيط، وإن قال الواقف يجري بغير هذا المسمى وإن أخرجته القاضي من الوقف أو قال: يجري على ذلك لأولاده وأولاد أولاده إن مات صح الشرط كذا في الحاي، رجل وقف ضبعة على مواهبه وقفاً صحيحاً فمات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد قيم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونه في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونه يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر علة هذه الطاحونة كذا في فتاوى صاحبخان، عزل القاضي ودعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مسانئة بصدق المعزون فيه لا تقبل إلا ببينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمه أو دونه يعطيه الثاني ولا يحط الزيادة ويعطيه الباقي، القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط القاضي أو أهل الخلة أجراً أو لا، لأنه لا يقبل القوامه ظاهر إلا بأجر والمعهود كاشروط كذا في القيمة، وفي مجموع النوارل انتولي من جهة القاضي إذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ولم يرفع الأمر إلى القاضي لمعزله وقيم غيره مقامه هل يخرج عن كونه متولياً قال نجم الدين. لا وإن امتنع عن تقاضي ما على المتقبليين رماً هل يأنم بذلك قال نعم الدين. لا فإن هرب بعض المتقبليين بعدما اجتمع عليه مال كثير بحق القبالة هل يضمن المتولي قال نجم الدين. لا كذا في الظهيرية، متولي الوقف إذا أخذ العلة ومات فلم يبين ماذا صنع لم يضمن كذا في المضمرة.

**فصل في كيفية قسمة العلة ولهما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي:** ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على عبد الله ورهد بالغنة لهما ولو ماتا كانت الغنة كلها للفقراء وإن مات أحدهما كان النصف للفقراء وإن سمي جماعة قسمت العلة بينهم على عدد رؤوسهم فإن مات أحدهم فحصة للفقراء وما بقي لمن بقي منهم ولو قال. على يد عبد الله ولم يسم عدداً بما بقي من يد عبد الله أحد لم يكن للفقراء شيء كذا في الظهيرية، ولو سمي رماً وعمراً وجعل النصف لرهد والثلاثون لعمرو وسكنت فإنه يقسم على سبعة على طريق



العول لزيد ثلاثة ولعمرو أربعة، ولو قال: لزيد النصف ولعمرو الثلث وسكنت بعضي كل واحد ما سمي والباقي بينهما بصغيرين كذا في حرابه المقربين، إذا قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد وعمرو ولعمرو منها الثلث أو قال: لعمرو منها مائة درهم ولعمرو ما سمي والباقي لمن سكنت عنه وهكذا السبيل في كل شيء، يسمى يعطي صاحب التسمية ما سمي له والباقي للذي لم يسم له فإن قال لزيد منها مائة ولعمرو منها مائتان فنقصت العلة قسم الحاصل بينهما أثلاثاً فإن رآب العلة على المسمى كان الرائد بينهما بصغيرين يسم على عدد رؤوسهم لا على المسمى فإن قال: هي صدقة موقوفة لزيد منها مائة درهم ولعمرو مائتان أعطى كل واحد منهما ما سمي له والباقي للفقراء كذا في الحوازي، ولو قال: صدقة موقوفة على ابن لزيد مائة ولعمرو ما بقي فلم تكن العلة إلا مائة لم يكن لعمرو شيء وكذلك إذا قال: لزيد مائة ولم يسم شيئاً لعمرو فإذا العلة مائة فلا شيء لعمرو، ولو قال: صدقة موقوفة لعبد الله بنصعها ولزيد منها مائة يعطي عبد الله بنصعها ويعطى زيد من النصف الباقي مائة وفضل للفقراء ولو لم تكن العلة إلا مائة فاعلة كلها لزيد ولا شيء لعبد الله ولو كانت العلة مائتي درهم فلعبد الله مائة ولزيد مائة ولا شيء للفقراء ولو كانت لفة مائة وخمسين فزيد مائة وما بقي فلعبد الله كذا في المحيط، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي يعطى كل واحد منهم في طعامه وكسوته ما يكفيه بالمعروف ويتحصرون في ذلك بضرب كل واحد منها بما يكفيه وإن وقت العدة بكما يسهم يعطى كل واحد منهم كفايته وإن نقصت بنصاربون بذلك وإن فصلت العلة على الكفاية كان الفصل بينهم على عدد رؤوسهم كذا في الظهيرية، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها أعطى من ذلك كل فقير من قريته في كل سنة ما يكفيه من طعامه وكسوته بالمعروف ونقصت العلة على ذلك فافضل يكون للفقراء كذا في حرابه المقربين، ولو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة فما يخرج من غلاتها فزيد وعبد الله ألف درهم فعبد الله من ذلك مائة فخرج من غلاتها ألف درهم كان لعبد الله مائة والباقي لزيد فإن خرجت خمسائة قسم الخمسائة بينهم على عشرة أسهم ولو قال: ما أخرج الله تعالى من غلاتها يخرج منها كل سنة ألف درهم يعطى منها عبد الله مائة ولزيد ما بقي فنقصت العلة عن ألف يبدأ بعبد الله فيعطى منها مائة فإن بقي شيء كان لزيد وإن لم يبق شيء فلا شيء لزيد كذا في المحيط، فإن قال: لعبد الله وللأساكين نصف لعبد الله ونصف للأساكين كذا في الحوازي، وإن قال: أرضي صدقة موقوفة فما أخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله ونصف للأساكين فعلى قرن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول هلال رحمه الله تعالى نصف لعبد الله والنصف للفقراء والأساكين وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فثلث العلة لعبد الله والثلث للفقراء والثلث للأساكين وأما عند محمد رحمه الله تعالى فاعلة تكون على خمسة أسهم سهم لعبد الله وسهمان للفقراء وسهمان للأساكين وبظيره في الإجماع في كتاب الرضايا كذا في الظهيرية، ولو قال: قرابتي وجيرانتي وموالي والأساكين بضرب كل واحد من القرابة وكل واحد من الجيران وكل واحد من موالي بينهم والأساكين بأسرههم بينهم كذا في حرابه المقربين، ولو قال: بقرابتي وللمساكين ضرب كل واحد من القرابة بينهم والأساكين بينهم كذا في الحوازي،

ولو مال . للفقراء والخرمين وفي سبيل الله وفي الرقاب يضرب كل فريق من هؤلاء بسهمين عبد محمد رحمه الله تعالى وعبد أبي يوسف رحمه الله تعالى بسهم كذا في المحيط، ولو قال: صدقة موقوفة في وجوه الصدقات موجوه الصدقات الأصناف المذكورة في كتاب الله تعالى في آية الزكاة إلا أن في الوقف لا يعطى العاملون والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا فيقسم الآن على ما عداهم كذا في الظهيرية، فإن قال على وجوه الصدقات وجوه البر يضرب للفقراء والمساكين بسهم ولرقاب بسهم وللعارمين بسهم وللسبيل الله بسهم ولجن السبيل بسهم ولو وجوه البر بثلاثة أسهم فإن قال للفقراء والعارمين وفي سبيل الله والخج وسبى لكل وجه درهم مسماة فزادت العلة قسمت على عدد الوجوه كذا في الحاوي، رجل وقف ضيمة على رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عيال فصار له عيال فإنه يعطى له ولعياله كمايتهم كذا في فتاوى قاصيخان، إذا وقف على قوم قلم يقبضوا فهذا على وجهين: إما أن يرد كسهم أو بعضهم فإن رد كلهم كان الوقف جائزاً وتكون العلة للفقراء وإذا رد البعض فإن كان الاسم ينطلق على الباقيين فالثمة كلها تكون للباقيين وإن كان الاسم لا ينطلق على الباقيين فمضروب الذي لم يقبل يصرف إلى الفقراء وببانه أنه إذا قال: نولد عبد الله فرد بعضهم كان جميع العلة لباقيين ولو قال نريد وعمرو فلم يقبل زيد صرف نصيبه إلى الفقراء كذا في الحاوي، ولو قال: أرضي صدقة موقوفة على ولد عبد الله وسلك قلم يقبلوا جملة وكانت العلة للفقراء فحدثت العلة بعد ذلك فقبلوا كانت العلة لهم هكذا في الظهيرية، ولو حدث له ولد بعد ذلك فقبل كانت العلة له كذا في المحيط، فإن أحد العلة سنة ثم قال: لا أقبل ليس له ذلك ولا يحمل رده، قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى: هذا الجواب صحيح في حق العلة المأخوذة لأنها صارت ملكاً له فلا يملك رده وأما العلة التي تحدث بعد هذا فلا ملك له فيها إنما الثابت فيها مجرد الحق ومجرد الحق يقبل الرد كذا في الذخيرة، ولو قال للوقوف عليه وعلى نسله من بعده لا أقبل لنفسه ولا نسلي جاز رده في حقه ولم يجز في حق نسله وولده وإن كان الولد صغيراً كذا في الحاوي، وإن قال: أقبل سنة ولا أقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال وعمل قبوله في تلك السنة وحدها وكذلك إذا قال: لا أقبل سنة وأقبل فيما سوى ذلك فهو كما قال كذا في الذخيرة، وكذا لو قال: أقبل نصف العلة ولا أقبل النصف، فإن قال: عني زيد وعبد الله ما عاشا ممات أحدهما فالنصف الآخر بحاله وقوله ما عاش لا يمتل حصة الباقي فإن قال: لعبد الله ومن بعده لزيد فابى عبد الله أن يقبل فهو لزيد فإن قال عبد الله قبلت وقال زيد: لا أقبل فهو لعبد الله وإذا مات عبد الله كان للفقراء كذا في الحاوي.

### الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان

**الفصل الأول في الدعوى.** ومن باع أرضاً ثم قال: كنت وقفها أو قال: هي وقف علي إن سم يقيم به على ذلك وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك لأن سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه وإن أقام البينة فاختار أنها تسمع لأن الدعوى إن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى كذا في العمائية، ومنى قبلت

يستفيض البيع كذا في الوقفات الجسمية، في فتاوى السفي رحمه الله تعالى فقد ذكر<sup>(١)</sup> أن الشهادة على الوقف صحيحة بدون ادعوى مطلقاً وهذا الجواب على الإطلاق غير صحيح إما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق المعبود فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى كذا في الذخيرة، وذكر رشيد الدين رحمه الله تعالى هذا التفصيل وقال: هكذا فصل الإمام الفصلي وهو المختار وهو فتوى الإمام أبي الفضل انكرواني كذا في الفصول العبادية، وليس للمشتري أن يحبس الأرض بالثمن كذا في التنازحية نقلاً عن التخصيص، لو ادعى البائع أنها وقف في مسجد كذا وبرهن يقبل ويستفيض البيع به يأخذ وقيل: لا لكون البائع متناقصاً والأول أصح كذا في الوجيز، ولو لم يقبل هي وقف على ذكر النسفي في فتاواه: أنه لا تسمع هذه الدعوى أصلاً كذا في الخلاصة، وإذا قال لغيره. هذه الضيقة وقف عليك ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تسمع دعواه كذا في الذخيرة، ادعى أن هذه الضيقة ملكي ورثتها من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تسمع لمكان التناقص، ولو قبل التولية في دار موقوفة أو قبل الوصاية في تركة بعد العلم والتيقن أن هذا تركة أو وقف فلر ادعاه لنفسه لا تقبل ولو ادعى الوقف أولاً ثم ادعى الميراث لا تقبل أبداً وإذا وقف وقال: وقف أبي لكن لم يقع لأرماً فمات أبي فحسب تقبل، ولو ادعى المحدود لنفسه ثم ادعى أنه وقف الصحيح من الجواب إن كانت دعوى للوقفية بسبب التولية يحتمل النوفيق لأن في المادة يضاف إليه باعتبار ولاية التصرف والخصومة، إذا ادعى الدار ملكاً لنفسه ثم ادعى أنها وقف وقفها فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف كذا في حرابة المعتبر، وهكذا في المصول العبادية، وفي فتاوى السفي ادعى مشتري الأرض على بآئمه أن هذه الأرض وقف وقد بعثها متى أبها البائع من غير حق قال: ليس له هذه الخاصصة إنما ذلك إلى المتولي وإن لم يكن ثمة متول فالقاضي ينصب متولياً فيخاصمه ويثبت الوقفية فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بآئمه كذا في المحيط، ادعى متول على المشتري أن هذه الدار وقف على أولاد فلان وأثبت الاستحقاق على المشتري فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بآئمه فقال البائع بلى كان وقف فلان على أولاد فلان يكن لما مات الوقف رجع ورثته الأمر إلى القاضي حتى مضى بطلان الوقف وكنيت وارثاً للواقف فقسما التركة وقعت الدار في نصيبي وبيني وقع صحيحاً تسدع بهذا دعوى الوقف ويبقى في يد المشتري كذا في الفصول العبادية، وإن ادعى وقفاً أو شهد للشهود على وقف ولم يدكروا الواقف ذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب قبض المحاضر من دهران القاضي المحزول: على أن دعوى الوقف والشهادة على الوقف تصح من غير بيان الواقف كذا في فتاوى قاضيخان، رجل ادعى أن هذه الأرض وقف عليه لا تسمع وإنما تسمع الدعوى من المتولي وفي الفتاوى قال: تصح والعترى على الأول كذا في الخلاصة، وذكر رشيد الدين في الفتاوى ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه إن كانت دعواه بإذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير إذنه فيه روايتان والأصح أنها لا تصح لأن له

(١) قوله في فتاوى السفي فقد ذكر إلخ: هذه العبارة لا موقع لها كما يعلم من الوقوف على الذخيرة ومبارتها وقال بعض الناس: لا تقبل البيعة ولكنا لا نأخذ به فقد ذكر إلخ لمصاحبه.

حقاً في الغلة لا غير فلا يكون حصصاً في شيء آخر ولو كان الوقف عنهم جماعة مدعى أحدهم أنه وقف بدون إذن القاضى لا تصح رواية واحدة وذكر فيها أيضاً أن مستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وإنما يملك المتولي ذلك كذا في الفصول العمادية، صاحب الأوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الأوقاف ويقضي بالهيئة أو بالذات ينظر إن ولاء السططان ذلك نص أو عرف دلالة جاز وإلا فلا كذا في الوقعات الحسامية، ضبعة في يد حاصر وضبعة أخرى في يد عائش فادعى رجل على الحاصر أن هاتين الضيعتين وقف عليه وعقدهما جده على أولاده وأولاد أولاده قل للفتية أبو جعفر رحمه الله تعالى إن شهد الشهود على أن هاتين الضيعتين كانتا للواقف وقدهما جميعاً وفقاً واحداً بمعنى يوقف الضيعتين جميعاً وإن شهدوا على وقفين متفرقين لا بقصص إلا بوقفية الضبعة التي في يد الحاصر كذا في فتاوى قاضيهان، وقف بين آخرين مات أحدهما وبقي في يد أخي وأولاد الميت ثم أخى أقام بيعة على واحد من أولاد الأخ أن الموضع بطلناً بعد بطن والباقي عيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل ويمتصب حصصاً عن الباقيين ولو أقام أولاد الأخ بيعة أب الوقف مطلقاً عليها وعليت بيعة مدعى الوقف بطلناً بعد بطلن أولى كذا في الفتية، ادعى كرمياً في يد رجل فادعى المدعى عليه أنه وقف الكرم بشرائطه ولا بيعة لمدعى فإراد تخليفه إن تكفل به عليه يمين كذا في المصنوع، بيت فوقه بيت وهو متصل بالمسجد يتصل صيف المسجد بصيف البيت الأسفل ويصلي في البيت الأسفل في الصيف والشتاء احتلف أهل المسجد وأرباب البيت الذين يسكنون العمود قال الأرباب إن ذلك ميراث لنا فالقول قولهم كذا في العمود، ادعى داراً في يدي رجل أنها منك بأصلها وبناتها وأنكر المدعى عليه ذلك وادعى أنها وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعى بيعة على دعواه وقضى له بذلك وكتب له السجل ثم ادعى أن المدعى أمر أن أصل الدار وقف والبناء له بطلت دعواه والحكم والسجل هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند كذا في الدجيرة، رجل دعى داراً وقضى له بها ثم ادعى المتولي أن العرصه وقف وأقام البيعة إن كان ادعى المدعى للدار ببناتها لا تقبل بيعة المتولي وإن كان لم يلدع الدار ببناتها تبقى العرصه وقف وإن كان ادعى داراً وقضى ثم إن المتولي استحق العرصه يبقى البناء على ملك المدعى كذا في الفصول العمادية، دار موقوفة على أخوين عاب أحدهما وقبض الحاصر عليها تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصياً ثم حضر العائش وطالب الوصي بتضيئه من الغلة قال القمية أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للعائش أن يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وإن لم يكن الحاصر فيها لهذا الوقف إلا أن الأخوين أجرا جميعاً وكذلك وإن أجره الحاصر كانت الغلة كلها للحاصر في الحكم ولا يطيب له بل يتصدق بما قبض من حصة العائش كذا في فتاوى قاضيهان، رجل في يديه نصف دار ادعى رجل أنه وقفها وكانت له وأقام البيعة بوقف جميع الدار تقبل لأن المدعى ادعى وقف جميع الدار غير أنه أقام البيعة على ما في يده فهو كذا في يده كذا في المضمرات، ولو ادعى إنسان في الوقف لا تسمح الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمح على القيم أو على الواقف كذا في الفتاوى استتابة، لو أقام المتولي بيعة على الوقف وأقام

المدعي بينة على الملك وهو البند هو المتولي لا تسمع بينة ذي اليد ويقضي بينة الخارج فلو أقام المتولي بعد ذلك بينة على يوسف لا تسمع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخارج على الملك والعمرى على قولهما كذا في الفصول لعدم بينة باقلا عن فتاوى رشيد الدين، رجل ادعى الملك في دار والدار في يد المتولي يقول: وقعا ريد على مسجد كذا وقضي القاضي للمدعي فلو جاء متولي آخر وادعى على هذا المدعي أنها وقف على مسجد كذا في جهة عمرو تقبل والقاضي لو أمر إنسان أن يؤخر دار الوقف مشاهرة فهو ليس بحصم وكذا لا تصح الدعوى على أكار الوقف وغير الوقف وكذا على علة دار الوقف إذا ثبت له أكار أو غلة دار هكذا هي حكمة الله تعالى.

**الفصل الثاني في الشهادة** إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان فالشهادة باطلة وكذلك إن حددها أحدهما دون الآخر كانت لشهادة باطلة وكذلك لو شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وقالوا: لم يحددها بنا فالشهادة باطلة قال الخفاف إلا أن تكون أرضاً مشهورة تفني شهرتها من تحديدها فإن كان كذلك قضيت بأمرها وقف وإن حددتها بحدين فمشهور عن أصحابنا أنه لا يقبل وإن حددتها بثلاثة حدود قبلت الشهادة عند علمائنا بثلاثة كذا في المحيط، وإن حددتها بثلاثة حدود وقالوا: إننا أقرنا بهذه الثلاثة جارت لشهادة كذا في الحاوي، سئل الخفاف فقيل: إذا قبلنا هذه الشهادة بثلاثة حدود كيف يحكم بالحد الرابع قال: أحصل الحد الرابع بجزء الحد الثالث حتى ينتهي إلى مبدأ الحد الأول أي بإرضه الحد الأول كذا في المحيط، وإن شهدا أنه وقف أرضه التي في موضع كذا وحددها لنا ولا أنا نسيناه لا تقبل شهادتهما كذا في المدخلة، وإن شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها بنا ونكنا نعرف الحدود ذكر هلال رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي الإمام أبو زيد لشروطي رحمه الله تعالى: تأويل هذه أنهما لم يبينا للقاضي أما إذا بينا وعرفنا يقبل ذلك وذكر الخفاف أني أجبر الشهادة والقاضي بالأرض يحدودها وقفاً وأقرب للشهود سموا الحدود فاقضي بما يسمون كذا في الطهيرة، وهكذا في المحيط والمدخلة، قل هلال رحمه الله تعالى: وكذلك لو قالوا: لم يكن له في الأرض تلك الأرض لم تقبل كذا في المحيط، ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحددها لنا ولكننا نعرف أرضه لا تقبل شهادتهما بل لو وقف أرضاً أخرى سوى التي يعرف الشاهدان، وكذا لو قالوا: لا نعرف له أرض أخرى لم تقبل شهادتهما بل له أرضاً أخرى وهذا لا يعلمان كذا في حاوي قضيجان، ولو قالوا: شهدنا أنه وقف أرضه التي هو فيها ولم يذكر حدودها جارت شهادتهما كذا في الموجبة، قال الإمام رحمه الله تعالى: تأويل هذا إذا بينا للقاضي وعرفنا بما لم يبينا لا تقبل شهادتهما كذا في المدخلة، وإن شهدا أنه حددها بنا ونكنا لا تذكر الحدود التي حددها لنا فالشهادة باطلة كذا في المحيط، ولو شهدا أن الوقف وقف أرضه وذكر حدود الأرض ولكننا لا نعرف ملك لأرض في أي مكان هي جارت شهادتهما ويكلف المدعي إقامة البينة أو لأرض التي يدعيها هذه الأرض كذا في فتاوى قضيجان، وكذا لو قالوا: أدركنا على حدودها ولم يسم لنا فإنها تقبل فإن شهدا على حدودها وقالوا: لا نعرف فالشهادة جائزة ويكلف المدعي الوقف أو يأتي شهود

يعرفون تلك الحدود كذا في الحاي، وإن شهد أنه أقرّ عندهما أنه جعل حصته من هذه الأرض التي في موضع كذا حدودها كذا صدقة موقوفة لله ببارك وتعالى وهي ثلث جميع هذه الأرض على كذا وجعل آخرها للمساكين عطر أخكم يوجد حصته من هذه الأرض أكثر من الثلث قال الخصاص. يجعل جميع حصته وفقاً على الوجه الذي سبيل كذا في الظهيرية، وإن جعل علة ذلك على قوم سماعهم ومن بعدهم على مساكين فضله القوم يدين وقف عليهم وقتلوا إما قصد وقف الثلث علينا قال الخصاص: تصديقهم وسكوتهم في ذلك سواء ويفضي بجميع حقه وفقاً وأجعل للقوم الذين هم بأعيانهم علة الثلث من ذلك وأجعل فضل ما بين الثلث إلى النصف للمساكين كذا في الدخيرة، إذا شهدوا أنه وقف حصته من هذه الأرض أو ما ورث من أبيه من هذه الأرض ولا يدريان ما هي سم تخر الشهادة قسماً ويجازت استحساناً كذا في الحاي، وإن شهدوا على الوقف بإقراره ولم يعرفوا ما له من أرض أو من الدار أخذه القاضي بأن يسمى ما له من ذلك فما سمي من شيء فالقول قوله به وبحكم عليه بوقفية ذلك وإن كان الوقف قد مات مورثه يقوم مقامه في ذلك فما أقر به من ذلك لزمه إلا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده من كذا في العصور العمادية، وإذا شهدا على رجل أنه وقف أرضه واختلفا فيما بينهما فشهد أحدهما أنه وقف أرضه في موضع كذا فشهد الآخر أنه وقف أرضه في موضع كذا وأسلم أحدهما أنه وقف تلك الأرض وأرضاً أخرى قبلت الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما أنه وقف هذه الأرض وشهد الآخر أنه وقف نصفها قبلت الشهادة على النصف وقضى بوقفية نصف هذه الأرض هكذا ذكر هلال والخصاص رحمهما الله تعالى ولو شهد أحدهما أنه جعل له ثلث القلة وشهد الآخر أنه جعل له نصفها قبلت الشهادة على الثلث عندهما كذا في المحيط، وإن شهد أحدهما أنه وقف نصف مشاع وشهد الآخر أنه وقف نصفه مفراً مفراً بالشهادة بأصبة كذا في الظهيرية، وإن شهد أحدهما أنه وقف يوم الجمعة وشهد الآخر أنه وقف يوم الخميس أو قال أحدهما وقف بالكوفة وقال الآخر وقف بالبصرة دلالة على جازمة كذا في الحاي، ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر أنه وقفها وقفاً صحيحاً باتاً كانت الشهادة بأصبة ولو شهد أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر أنه وقفها في مرضه جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاصيحات، ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على المساكين قبلت الشهادة، وأما إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على كونهما وعلى الفقراء ومن هذا قلنا إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على زيد يكون وفقاً على الفقراء كذا في الدخيرة، ولو شهد أحدهما أنه جعلها وقف على عبد الله وزيد من بعده وشهد الآخر أنه جعلها وقفاً على عبد الله جعلتها وقفاً على عبد الله كذا في الظهيرية، ذكر الخصاص في وقفه إذا شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على عبد الله وزيد وشهد الآخر أنه جعلها على عبد الله خاصة قضياً بالنصف لعبد الله والنصف للآخر للفقراء، قال مشايخنا وما ذكر من الجواب أنه يفضي لعبد

الله بالنصف يجب أن يكون قول الكل كذا في المحيط، لو شهد أحدهما أنه وقف على الفقراء وشهد الآخر أنه وقف على أعمال البر جازت الشهادة والعلّة لفقراء كذا في الحاوي، فإن الاختصاص في وقف: بر شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على انفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين وأبواب البر تقبل هذه الشهادة، قال: ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ووقفه على الفقراء والمساكين وشهد الآخر أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين ووقفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط، وإذا شهدا أنه وقف عليهما أو على أحدهما أو على أولادهما أو على نسائهما أو على أبويهما أو على قرابته وهما من القرابة أو على آل عباس وهما من آل عباس أو على مواليه وهما من الموالي فالشهادة باطلة ولو شهدا أنه وقف عليهما وعلى قوم آخرين فالشهادة كلها باطلة فإن قالوا: لا تقبل ما جعل لنا فيها فشهداتهما جائزة للباقين يعصون بما سمي لهم ويحمل حصة الشاهدين لفقراء كذا في الحاوي، ولو شهدا لقرابه الواقف وهما من قرابته وقالوا: لم تقبل ذلك لم تقبل شهداتهما وإن لم يكن لهما أولاد هكذا في اللدخيرة، ولو وقعت لخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهداتهما ولو شهد شاهدان في ضيعة أنها صدقة موقوفة على فقراء قرابته وهما من فقراء قرابته لا تقبل شهداتهما كذا في فتاوى فاضلحاج، ولو شهدا أنه وقف على فقراء قرابته وهما عيان من القرابة يوم شهدا لم تجز الشهادة لأيهما لو انقرا كان لهما حصة كذا في الحاوي، ولو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده جازت شهداتهما وكذلك لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة تقبل شهداتهم، ولو وقف رجل كرامة على مسجد لفقراء القرآن أو على أهل المسجد وشهد أهل ذلك المسجد على وقف الكرامة فهذه المسألة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل الأهلة على وقف تلك الأهلة، وللشايخ رحمهم الله تعالى فصلوا الجواب فيها فقالوا في شهادة أهل المدرسة إن كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهداتهم وإن كانوا لا يأخذون تقبل وكذا قالوا في أهل الأهلة هكذا وكذلك الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب لا تقبل وقيل في هذه المسائل. كلها تقبل وهو الصحيح كذا في الفصول العمادية، إذا ادعى رجل على رجل أنه وقف هذه الأرض على المسكين وهو يحدد ذلك وأقام بيته على إقراره بذلك حكمت عليه بالوقف للمسكين وأخرجت الأرض من يده كذا في المحيط، وفي جامع الفتوى وقف صحيح على مكتب ومعصم في القرية فنقصه رجل فشهد من أهل القرية من لا ولد له في المكتب أن هذا وقف فلان بن فلان على كذا صحت شهداتهم كذا في التتارخاتية، شاهدان شهد على أرض أن علاماً جعلها مسجداً أو مقبرة أو حائلاً للمارة ثم رجعا على المشهود به وقف على حاله ويضمن الشاهدان قيمة الأرض للمشهود عليه يوم قضى القاضي عليه وكذا لو شهدا أنه وقفها على المسكين أو على فلان ثم على المسكين ثم رجعا كذا في الحاوي، الشهادة على الوقف بالشهرة تجوز وعلى شرائط لا وعليه الفتوى كذا في السراجية، وكان الشيخ الإمام طهبر الدين المرغيناني يقول: لا يد من بيان الجهة

يأن يشهدوا بأن هذا وقف على المسجد أو على المصرة وما أشبه ذلك حتى لو لم يدكروا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشيخ لا تقبل الشهادة على شرائطه أن بعد ما جئوا الجهة وقالوا هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه بيد من عليه فيصرف إلى كذا ثم إلى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم كذا في لائحة، وقيل الشهادة على الشهادة في الونف وكذا شهادة النساء مع الرجال كذا في الظهيرية، وكذا الشهادة بالسامع غير أنهما شهدا بالسامع وقالوا نشهد بالسامع نقبل شهادتهما، صرح به لأن الشاهد يرى يكون منه عشرين سنة وناريج وقف مائة سنة فيسقط القاضي أن يشاهد يشهد بالسامع لا بالعين فادن لا فرق بين السكوت والإفصاح، أشار ظهير الدين لمريسي إلى هذا المعنى وحد بمخلاف ما تجوز فيه الشهادة بالسامع فبهم إذا صرحا أنهما شهدا بالسامع لا نقبل كذا في بعض أصول العمادية، في النوار سئل أبو بكر عن صدقة موقوفة ستونى عليها طائفة وأكر الوقف حل بحجب على أهل القرية أن يشهدوا أنه للعمراء قال من سمع من الوقف له أن يشهد ومن لا يسمع لا يجوز كذا في التتارخانية، أرض في يد رجل يدعي أنها له آدم قوم البيعة أن علانا وقفها عليهم لم يستحقوا شيئاً لأنه قد بعت حلاً عنك وكذا لو شهد الشهود أنه وقفها وكنت في يده لأن الشيء قد يكون في يده وديعة أو عصباً أو شهدوا أنه علانا وقفها عليهم وهو ملكها نصى به ولا يحتاج إلى إحصار واثرت الوقف ولا وصيه كذا في الحوي

وما يتصل بذلك رجل جاء إلى القاضي بلدة وقف. إني كتب أمير للقاضي الذي كان قبلك ما وفي يدي صدقة كنت برجل يفل له فلا. بن فلا وقفها على قوم معلومين سمعهم قيل قوله إذا لم تذكر للوقف ورثة ولم يعلم من أمر هذه الصدقة غير ما أمر به هذا الرجل فإن كانت له ورثة فثابتوا هو ميراث يسا وليس وقف فمقول فوبهم ويكوب ميراثاً بينهم وإن غلب الورثة في وقف عليها وعلى تسلسل ومن بعد ذلك على المساكين وقال الذي في يديه لصيغة هي وقف على الفقراء والمساكين دونكم فالفول قول الورثة وإن قال الذي في يديه لصيغة هي وقف على الفقراء والمساكين ومن يقبل وقفها فلا وقف قوم هي وقف عليه وعلى تسلسل وقفها أو ما قال القاضي يعصي بالوقف ولا ينظر إلى قول الورثة، هذا الخملة في اجس الطائفي كذا في المحيط، الوقوف التي تقام أمرها ومات وارثها ومات الشهود الذين يشهدون عليها فإن كانت لها رسوم في دواوين القضاة يعمل عليها فإذا تخرج أهلها فيها أجريت على الرسوم لموجوده في ديوانهم وإن لم تكن لها رسوم في دواوين قضاه يعمل عليها تجعل موقوفه من أثرت في ذلك حق قضى به به هذا كله إذا لم تنب ورثة الواقف فإن بيعت وصار قوم يرجع إلى ورثة الواقف في الوقف جميعاً فإذا أقروا شيء يؤخذ بأقرارهم فإن عذر يرجع إلى الرسوم فإن عذر تجعل موقوفة وهي تمام لدليل كذا في المصنف، فإذا اضطلحوا وإذا أحد ذلك كان لمقاضي في الاستحسان أن يقسم ذلك بينهم كذا في ماوى قاضيها، وإذا كانت الأرض في يد رجل وهو يقول إنها كانت لعل وقفها على كذا وفلانة لورثة بن وقفها حب علنا وعلى تسلسل ومن بعدا على المساكين والذي قاله الورثة خلاف ما قاله الرجل في انقاضي عصبه على ما أقرب به الورثة إذا لم يجد القاضي في ديوان الحكم الذي قبله كتاباً من الصك فيها رسوم الوقف رسم



يكن الوقوف في يد الأسماء بل وجد إقرار من في يده وأب ودا كانت الوقوف في يد الأسماء ولها رسوم في ديوان من قبله فإنه لا يقبل قول الورثة فيما ليس في أيديهم كذا في الدخيرة، سئل شيخ الإسلام عن وقف مشهور اشبهت مصارفه وهو ما يصرف إلى مستحقه قال : ينظر إلى اليهود من حلاله فيما سبي من الرمان أن قومها كيف يعملون فيه وإلى من يصرمون وكم يعطون فيبسي على ذلك كذا في المحيط، في تناوى الفصلي وقف في يد صاحب الأوقاف فوجد في صك ذلك الوقف أن العاقل من نفقة يصرف إلى فقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين يصرف العاقل إلى أعيان فقراء السكة الموجودين يوم الوقف يصرف لكل واحد منهم يسهم ولسائر الفقراء يسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وسد بين الأقباط منهم عني ما وصفت فإذا انقضى فقراء السكة الموجودون يوم الوقف كذا فقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء كذا في الدخيرة، في وقف لخصف رجل وقف صبعة له فقال : قد جعلت صبعني للمعروفة بكذا وهي مشهورة مستغنية بشهرتها عن تحديدها صدقة موقوفة عني وحوه سماها وحمل آخرها للمساكين جاز فإن ادعى الواقف أن فراح منها لم يدخل في هذا الوقف قال : إن كانت حدود هذه الصبعة مشهورة معروفة وكان هذا الفراح داخل في حدودها فهو داخل في الوقف وكذا إن كانت هذه الصبعة معروفة عند الصحاء من جيرانها وكان هذا الفراح متسوبا إليهم ومعروفاً فهو داخل في الوقف فإن لم يكن الأمر على ما بينا فاقول قول الواقف ولا يكون هذا الفراح داخل في الوقف كذا في المحيط

### الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك

سئل شيخ الإسلام عن ذكر وقف كان فيه وقف فلان كذا عني مؤلفه ومدرسة معروفة وكان فيه بيان المقدير وشرائط الصحة وجعل آخره للفقراء فأجاب أنه غير صحيح كذا في الدخيرة، رجل وقف صبعة له وكتب صك وأشهد شهوداً عليه بذلك ثم دل الواقف إني وقفت على أن يكون يعني به جائراً ولم أعلم أن الصك كتب أو لم يكتب في الصك هذا الشرط إن كان الواقف رجلاً فصيحاً يحسن العربية وفرد عليه الصك وكتب وقف صحيح وأقر هو بجميع ما فيه لا يقبل قوله وإن كان الواقف أعجمياً لا يفهم العربية فإن شهد الشهود أنه قرئ عليه بالعربية وأقر بجميع ما فيه لا يقبل قوله أيضاً وإن لم يشهدوا بقبول قوله كذا في المصنوع، وهذا شيء لا يختص بصك الوقف بل يضم للصكوك بأسرها كذا في النظيرية، وفي تناوى أبي البيث سئل الفقيه أبو جعفر عن امرأة قال لها جيرانها : اجعبي هذه الدر وفقاً على أنك متى احتجت إلى يمينها يمينها تكتبين صكاً بغير هذا الشرط وقابوا، قد فعلنا وأشهدنا عليه وقال إن قرئ الصك عليها بالدرسية وهي تسمع وأشهدت عني بذلك صارت سداً وقف وإن لم يقرأ عليها لا تصير الدار وقفاً وما ذكر من الجواب في المسائل إنما يماس عني قول محمد رحمه الله تعالى أما عني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتأتى كذا في المحيط، وقف صبعة له وأمر بكتابة صك الوقف فعمله الكاتب في حديث وأصاب في حديث فإن كان أحدان للذان عطف فيهما في ذلك التواحي لكن به وبغير الخسود أرض أو كرم أو دار لغيره يصح الوقف وإن كان

الحذان اللذان غلط فيهما لا يوجدان في ذلك الموضع فالوقف باطل إلا إذا كانت الضيقة مشهورة متعينة مستغنية عن التصديد لشهرتها فيجوز الوقف حينئذ كذا في الموجيز، رجل أراد أن يوقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه فبسي الكاتب أن يكتب بعض القرحة من الأراضي والكروم ثم قرئ للصك على الواقف وكان المكتوب أن فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا قرأها على فلان بن فلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب فأقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله تعالى: إن كان الوقف في صحته وأخير الواقف أنه أراد به جميع ما له في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي أرادته وكذلك لو مات الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالأمر كما تكلم كذا في فتاوى قاضيهان، إذا كتب صك منثولي والرصي ولم يذكر فيه جهة وصيته وتوليته لا يصح هذا الصك فإن كتب أنه وصي من جهة الحاكم ومنثول من جهة الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاء جاز كذا في الواقعات الحسامة، وهكذا في فتاوى قاضيهان، في فتاوى أهل سمرقند استأجر رجل من منثولي وقف أرضاً في وقف على أرباب معلومين وكتب في الصك استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان منثولي في الأوقاف المنتسوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم أبي الواقف وجده ولم يعرف جاز لأنه لو كتب من فلان بن فلان منثولي في كذا وهو وقف على أرباب مصومين جاز وإن لم يذكر الواقف فهذا أحق كذا في الدخيرة، رجل في يده ضيعة جاء رجل وادّعى أنها وقف وجاء بصك فيه خطوط عذول وقصة مد افترضوا وطلب من القاضي القضاء به ليس بالقاضي أن يقضي بذلك الصك كذا في خلاصة، وكذلك لو كان لوح مضروب على باب دار يتصل بالوقف لا يقضى به ما لم يشهد الشهود بالوقف كذا في المحيط.

### الباب الثامن في الإقرار

قول من الأرض في يديه، هذه الأرض وقف إقرار بالوقف وليس بالبنداء وقف حتى لا نشترط به شرائط الوقف كذا في المحيط، إذا أقر بوقفية أرض في يده ولم يسم واقفها ولا مستحقها صح إقراره وصارت الأرض وفقاً على العقراء ولا تجعل المقر هو الواقف له ولا غيره إلا أن يشهد الشهود أن هذه الأرض كانت بهذا المقر حين أقر فيجعل المقر واقعاً كذا في محيط السرخسي، وهكذا في فتاوى قاضيهان، والولاية للمقر امتحاناً حتى يسمي العلة بين المقر ولکن ليس له أن يوصي إلى غيره كذا في لدخيرة، وتاويل فيقول هذه البينة جاء رجل غير المقر وادّعى أنه هو الواقف وأرد أن يأخذ من يد المقر عاقل المقر بينة أنه هو الواقف فيدفع حصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها العزل ولو أن هذا المقر بعد هذا الإقرار أقر أن الواقف فلان لا يقل ذلك منه ولو قال: أنا واقفها قبل قوله كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أقر بالوقف وسمى واقفها ولم يسم مستحقها بأن قال: هذه الأرض صدقة موقوفة من أبي وأبوه ميت فإن كان على أبيه دين يبيع فيه وإن كانت له وصية تمتد وصيته من ثلثه وما فضل منهما يكون وفقاً على الفقهاء إن لم يكن معه وارث آخر وإن كان معه وارث آخر جاز كذا في محيط السرخسي،

ثم ينظر إن لم يدع الولاية لنفسه فلا ولاية له ولفاضى أن يولي أمره من شاء وإن ادعى الولاية قبل قوته استحساناً حملاً لأمره على الصلاح كذا في المحيط، وإن كان مع المقر وارث آخر يجحد ذلك كان نصيب الجاحد من هذه الأرض للجاحد يفعل ما يشاء ونصيب المقر يكون وفقاً على ما أقر به كذا في فتاوى قاضيهان، وكذا إذا قال: هي موقوفة من جدّي ولو قال: هذه الأرض موقوفة عن أبي فإن هذا لا يكون إلزاماً بالملك لأبيه ولا يجوز الوقف سواء كان على الأب دبر أو له وصية أو معه وارث آخر أو لم يكن شيء من ذلك كذا في الحاروي، ولا يجعل الوقف هو ولا غيره وكانت الولاية له استحساناً كذا في المحيط، وأما إذا أضاف الوقف إلى رجل أجنبي فإن ذكر رجلاً معروفاً سماه بعينه وكانت الإضافة بحرف من فإن كان ذلك الرجل في الأحياء وكان حاضراً يرجع إليه لأنه أقر بالملك له وشهد عليه بالوقف فإن صدقه في جميع ذلك ثبت جميع ذلك بتصادقهما وإن صدقه في الملك وكذبه في الوقف ثبت للملك بتصادقهما ولم يثبت الوقف لكون الشاهد واحداً وإن كان ميتاً فالأمر إلى ورثته في التصديق والتكذيب على ما ذكرنا لأن صدقه البعض في جميع ذلك وكذبه البعض في الوقفية فنصيب المصدق وقف ونصيب الجاحد ملك له يتصرف فيه ما شاء كذا في المحيط، فإن صدقوه جميعاً فالولاية له وإن صدقه البعض دون البعض فلا ولاية له قياساً وقال هلال رحمه الله تعالى: وبالقياس نأخذ وكذلك إذا صدقوه في الوقف وكذبه البعض في الولاية فلا ولاية له قياساً كذا في الظهيرية، قال إلا أن يشهد شاهدان بالولاية على الجاحدين وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كذا في المحيط، وإن كانت الإضافة بحرف عن فهذا ليس بإقرار بالملك لفلان كذا في خزانة المفتين، وإن لم يسمه بعينه بأن قال: هذه الأرض صدقة موقوفة من محمد أو عن محمد صارت وفقاً كذا في الظهيرية، فإن سمي بعد ذلك رجلاً لم يصدق إذا كان معصوماً وكانت الإضافة بحرف من وإن كانت الإضافة بحرف عن صدق كذا في المحيط، ولو سمي الواقف والمستحق فالحكم فيه أن يرجع فيه إلى ذلك الوقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً فإن صدقه أو صدقوه في الوقفية وفي الشروط كان الأمر على ما أقر به وإن كذبه أو كذبوه لا يثبت الوقف ولا الشروط كذا في الحاروي القدسي، لو أقر بالوقفية ولم يسم واقف وصلى مستحقه بأن قال: هذه الأرض موقوفة على نفسي وعلى ولدي ونسلي فإن يقبل إقراره كذا في محيط السرخسي، والولاية إليه وفي الاستحسان دون القياس فإن ادعى آخر أنه وقف عليه وصدقه المقر صدق في حصته دون حصة ولده ونسله كذا في الحاروي، ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم معلومين سماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زد معهم أو نقص عنهم لا يلتفت إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول كذا في فتاوى قاضيهان، ولو أقر إنها صدقة موقوفة على وجه سماه ثم بين وجهاً آخر بعد ذلك لا يقبل قوله الثاني قياساً واستحساناً ويكون على ما بين أولاً كذا في المحيط، ولو أقر بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال: إنها وقف على فلان وفلان وسمى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله، وآخر وفي الاستحسان يقبل كذا في فتاوى قاضيهان، لو قال: على فلان بعينه ثم قال: مفصلاً يبدأ أولاً بفلان بعينه لا يقبل ولو دخل ذلك مفصلاً عند محمد رحمه الله تعالى يقبل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقبل قوله الثاني كذا في

محيط السرخسي، وهو أمر بأرض في يده أن القاصي فلاناً ولاء هذه الأرض وهي صدقة موقوفة  
 هي القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتلوم القاصي رماً فإن لم يظهر عنده غير  
 ما أقر به جور إقراره على سبيل ما أقر كذا في فتاوى صاحبان، ولو قال: هذه لأرض ولأها  
 القاصي والذي ثم توفي والذي وأرضي إلي وهي صدقة موقوفة على كذا لا يقبل قوله، وكذلك  
 لو قال: هذه الأرض كانت في يد والذي أو قال: كانت في يد فلان فأوصى إلي وهي صدقة  
 موقوفة لا يقبل قوله، وكذلك لو قال: كانت في يد فلان وعد أوصى بها إلي لا يقبل قوله ويؤمر  
 بالسليم إلى وارث فلان الذي أمر أنها كانت في يده وأوصى به والذي أوصى به كذا في  
 المحيط، بوقل لأرض غيره. هذه صدقة موقوفة ثم ملكها صارت وقفاً كذا في فتاوى لعتابية،  
 أرض في يد ورثه أقروا أن أبهم وقفها وسمى كل واحد منهم وجهاً غير ما سمي صاحبه فإن  
 القاضي يقبل إقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم إلى الوجه الذي أقر ويكون ولاية هذا  
 الوقف سقاصي بوليها من شاء كذا في فتاوى صاحبان، فإن كان في الورثة صغير أو غائب  
 وقف نصيب الصغير حتى يدرك ونصيب الغائب حتى يعود فإن أقر بعض الورثة أن والدهم  
 وقف على أولادهم وبسببهم وأنكر بعضهم فنصيب من أقر للوقف على ما أقر به ونصيب  
 الجاهدين منكم لهم ولا يدخل جليل في نصيب المقر من الغلة فإن باع الجاهدون بعض  
 حصصهم ورجعوا إلى تصديق المقرين صدقوا فيما بنى في أيديهم ولا يقبل قوله فيما باعوا  
 إلا أن يصدقهم مشتري وإن كذبهم عزم الباعة فيه ما باعوا وتشتري أرض فتكون موقوفة مع  
 الله في عني ما أقروا به فإن كان بعض الباعة دخل مع الباقرين في غلة الوقف لأنهم أقروا به ورجع  
 هو إلى تصديقهم فلا يصير المقدم من العنة قصاص بما زعمه من الغلبة كذا في فتاوى، قال  
 الخصاص في وقفه: بر أن رجلاً قال: أرضي هذه صدقة موقوفة على زيد بن عبد الله وولده  
 وولد سله وعقبه ثم أتى تباستلوا ومن بعدهم على المساكين فقال زيد بن الواقف جعل هذا  
 الوقف علي وعلى ولدي وولد ولدي وعلى عمرو فإنه يصدق على نفسه ولا يصدق على غيره  
 يطر إلى العنة عند قسمتها فيقسم على زيد وعلى من كان موجوداً من ولده وولد ولده وسله  
 فما أصاب ريداً منها رجل عمرو معه في ذلك فكون حصة زيد بين زيد وبين عمرو أيد ما كان  
 زيد في لأحياء فإذا مات زيد بطل إقراره وبم يكن عمرو حق في هذه الصدقة وكذلك لو كان  
 الواقف وقفها على زيد ثم من بعده على المساكين فامر زيد لعمرو على نحو ما يفت كان لعمرو  
 أن يشارت ريداً في عنة الوقف ما دام زيد في الأحياء فإذا مات كانت الغلة كلها للمساكين كذا  
 في المحيط، ما وترك لزيد في يد أحدهما صبيحة رعم أبها وقف عليه من أبيه ولايس الآخر  
 بقول هي وقف عليه كذا القول قوله وهي وقف عليهما هو المختار كذا في المحصرات، قال  
 الخصاص في وقفه: رجل في يده أرض أو دار أعاد رجل عبد القاصي أبها له والذي في يده  
 يقول هذه الأرض وقف وقفها رجل من المسلمين على المساكين ودفعها إلي فإن القاصي يجعل  
 لأرض وقفاً على ما أقر به ولكن لا يمدح لخصومه عن صاحب اليد بذلك حتى إن المدعي لو  
 قال للقاصي خلع ما هذه الأرض بي فإن القاصي يخلعه فإن نكل عن اليمين أو أمر أنها لهذا  
 لرجل فالقاصي يصنع حصة الأرض ولا يبطل ما قضى به من الوقف كذا في التحبير، فإن أقام

للمدعي البينة أنها له حكم له وبطل الإقرار بالوقف فإن أمر بان رجلاً معروفاً وقفها وحضر ذلك الرجل قافر بالوقف كان خصماً للمدعي فإن سمي صاحب اليد قوماً وقاب. هي وقف عندهم كانوا خصماً للمدعي فإن أقر القوم للمدعي بأنها ملك له قبل إقرارهم على أنفسهم في العلة فإذا ماتوا كانت العلة للمساكين دون المدعي من كانت الأرض في يد قيم والمساللة على حالها فهو خصم للمدعي تسمع بيته عليه ولا يستحلف القيم لأنه لو أقر لم يصح وكذلك أمين القاضي كذا في الحاروي، ولو أن الذي في يديه الدار بعد ما أقر أنها وقف على فلان وفلان وأولادهم ومن بعدهم على المساكين أقر أن الدار للمدعي ثم إن هؤلاء المسلمين حضروا وكذبوا صاحب اليد في إقراره بالدار للمدعي وقالوا هذه الدار وقف علينا فهم الخصماء للمدعي فيما يدعي فإن أقام المدعي بيته على ملكية الدار قضي بالدار له وبطل إقرار الذي كانت الدار في يده أنها وقف وإن لم تكن له بيته على ما ادّعى كان له أن يستحلف هؤلاء المسلمين على دعواهم فإن أقرروا بالدار للمدعي أو نكلوا عن البين كان إقرارهم جائزاً على أنفسهم دون أولادهم وأولاد أولادهم والمساكين، وكذا لا يجوز إقرارهم على الخير فيه كذا في المحيط، أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا: إقراره على نفسه جائز وليس لورثة أن يأخذوه ولا تسمع دعواهم في انقضاء كذا في متاوى قاضيخان، هي الفتاوى رجل وقف ضيعته على الفقراء في صحته ثم مات فعاد إنسان وادّعى أن الضيعة له وأقر للورثة بذلك لم يبطل الوقف فيضمنون قيمة الضيعة من تركه لميث في قول محمد رحمه الله تعالى وقال الفقيه: يجب الصمان بلا خلاف وهو التصواب فإن أنكر الورثة ذلك فأراد تحليفهم إن أراد أخذ الضيعة فلا يمين عندهم وإن أراد أخذ القيمة إن نكلوا فله ذلك فأراد تحليفهم لشرخسي، رجل في يديه دار أقر الذي في يديه الدار أن هذه الدار وقف وقفها رجل من المسلمين في أبواب الخير والمساكين ودفعها إليه وولاه القيام بها ثم جاء رجل وقدم صاحب اليد إلى القاضي وقال: أنا وقفت هذا الوقف على هذه الوجوه والسهيل ودفعته إلى هذا ووبيته القيام بأمرها وأراد أن يقبضها من يد الذي هي في يديه يظهر إن كان الذي في يديه هذه الأرض صدق أنه هو الذي وقفها فله أن يقبضها منه ولو قال: إنما دفعتها إليه وديعة وصاحب اليد يقول إنها كانت له إلا أنه وقفها على هذه الوجوه التي ذكرنا فإن القاضي لا يقبل قول صاحب اليد أن هذه الدار وهذه الأرض لهذا المدعي كذا في الدخيرة، أرض في يد رجل شهد شاهدان على إقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخران أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان ذكر في الكتاب أن عرف أي الإقرارين كان أول جار الأول وبطل الثاني فإن لم يعرف الأول من الآخر يقضي بجميع ذلك ويكون العلة بين التعريفين نصيب كذا في متاوى قاضيخان، دعي في يده أرض أقر بان مسلماً وقفها على المساكين أو في الحج أو في العز أو سمي وجهاً آخر مما يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى جاز إقراره ويجري على الوجوه التي سماها وإن أقر أن المسلم وقفها على البيع أو سمي وجهاً لا يتقرب به المسلمون بطل إقراره وأسحرت الأرض من يده وجعلت بيت مال المسلمين كذا في الحاروي.

## الباب التاسع في غصب الوقف

رجل وقف أرضاً أو داراً ودفعها إلى رجل وولاه القيام بذلك فحصد المدفوع إليه فهو غاصب يخرج الأرض من يده والخصم فيه الواقف فإن كان الواقف ميتاً وجاء أهل الوقف يطالبون به نصب القاضي قسماً بخاصم فيه فإن كان دخلها نقص ضمن ما كان من نقصان بعد جحوده ويعمر به ما تهدم منه ولو غصبها من الواقف أو من واليها غاصب فعليه أن يردّها إلى الواقف فإن أبى وثبت غصبه عند القاضي حبسه حتى ردّ فإن كان دخل الوقف نقص غرم النقصان ويصرف إلى مرة الوقف ويعمر به ما تهدم منه ولا يقسم بين أهل الوقف كذا في المحيط، فإن كان الغاصب زاد في الأرض من عنده إن لم تكن الزيادة مالاً متقوماً بأن كرب الأرض أو حفر النهر أو التقى في ذلك السرقين واحتل ذلك بالتراب وحار بمنزلة المستهلك فإن القيم يسترد الأرض من الغاصب بغير شيء وإن كانت الزيادة مالاً متقوماً كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار وردّ الأرض إن لم يضر ذلك بالوقف وإن كان أضر بالوقف بأن حارب الأرض بقلع الأشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء أو يقطع الشجر إلا أن القيم ضمن قيمة الغراس مقلوعاً وقيمة البناء مرفوعاً إن كان للوقف غلة في يد المتولي يكفي لذلك الضمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان من ذلك كذا في فتاوى قاضيخان، وإن أراد الغاصب قطع الأشجار من أقصى موضع لا يخرّب الأرض كان له ذلك ثم يضمن القيم له قيمة ما بقي في الأرض الموقوفة إن كانت له قيمة كذا في المحيط، فإن صالح المتولي من الغرض على شيء جاز إذا كان فيه صلاح الوقف وكذا في العمارة كذا في الحاوي، وإن غصب الأرض الموقوفة رجل قيمتها ألف درهم ثم غصبها من الغاصب رجل آخر بعدما صارت قيمتها ألفي درهم فالقيم لا يتبع الغاصب الأول إنما يتبع الغاصب الثاني إذا كان الثاني ملياً يردّ به إذا غصبها رجل آخر من الغاصب الثاني وتعذر استردادها من يد الثالث وإن كان الأول أملياً من الثاني يتبع الأول وإذا اتبع القيم أحدهما بالضممان برئ الآخر وإذا أخذ القيمة من أحدهما يشتري بها أرضاً أخرى فيقفها مكانها كذا في الذخيرة، فإن أخذ القيمة من أحدهما ثم ردّت عليه الأرض ردّ القيمة وكانت الأرض وقفاً على حلالها وليس للغاصب حبسها إلى أن تصل إليه القيمة كذا في المحيط، فإن أخذ القيمة من الغاصب فضاحت من يده لا شيء عليه والقول قوله مع يمينه كذا في الحاوي، وإن ضاعت القيمة في يد القيم قبل أن يشتري بها أرضاً أخرى ثم ردّت أرض الوقف عليه كانت وقفاً على ما كانت وضمن القيم القيمة التي أخذها من مال نفسه ثم رجع القيم بذلك في غلات الوقف استحساناً ولكن يرجع في غلة الوقف ولا يرجع على الموقوف عليهم في أموالهم سوى غلة الوقف كذا في الذخيرة، ولو كان القيم حين أخذ القيمة اشتري بها أرضاً أخرى للوقف ثم ردّت الأرض الأولى عليه كانت وقفاً على حالها وخرجت الأرض عن الوقفية وكان للقيم أن يبيعها ويوفي من ثمنها القيمة التي قبضها فإن كان فيها نقصان كان ذلك على القيم في ماله ولا يرجع بذلك في غلات الموقوف قياساً واستحساناً، ولو كان الواقف شرط الاستبدال بها فباعها القيم والبعض الثمن فباع ثم ردّت الدار الأولى عليه بعيب يقضاء قضى ضمن القيم الثمن من مال نفسه لم يبيع أرض

الوقف التي ردت عليه بالثمن الذي غرم كذا في المحيط، وإذا غصب الدار الموقوفة أو الأرض الموقوفة فهذه بناء الدار وقطع الأشجار كان للقيم أن يضمنه قيمة الأشجار والسحب والبناء إذا لم يقدر غصب على ردّها ويضمن قيمة البناء شيئاً وقيمة الأشجار والنحويل ثلثاً في الأرض فإن غصب الغاصب قيمة ذلك ثم ظهرت الدار والأرض والنقص والأشجار ومعنى قوله ظهرت الدار قدر الغاصب على رد الدار والنقص والأشجار فالغاصب يردّ المروعة على الواقف وأما النقص والشجر فيكون للغاصب ويردّ القيم على الغاصب حصّة المروعة كذا في الذخيرة والمحيط وفتاوى قاضيهان، وإن جنى على الشجر والبناء في يد الغاصب جاز وأخذ الغاصب منه قيمته والغاصب معدم لم يكن للمتولي أن يضمن الجاني فإن كان الغاصب زرع الأرض فالزرع له وعليه نقصان الأرض يجعل في عمارتها كذا في الخلو، وإذا كان في أرض الوقف نخيل وأشجار استغلتها الغاصب سون يعني الأشجار والنحويل ثم أراد ردّ لأرض والنحويل والأشجار ردّ الغلة معها إن كانت قائمة بمعيتها وإن كانت مستهلكة ضمن مثلها كذا في الذخيرة، وما أخذ من الغاصب من بدل الغلة فرق في الوجوه التي سبها عليها كذا في المحيط، غصب أرض الوقف وفيها نحويل وأشجار فقلع الأشجار والنحويل رجل من يد الغاصب فالقيم بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمة الأشجار والنحويل ثلثاً في الأرض وإن شاء ضمن القاطع ذلك فإن ضمن الغاصب رجع بذلك على القاطع وإن ضمن القاطع لم يرجع بذلك على الغاصب وإن لم يضمن القيم أحدهما حتى ضمن الغاصب القاطع وأخذ منه قيمة ما قلع فجاء القيم وأراد تضمين القاطع ليس له ذلك كذا في الذخيرة، رجل غصب ضيعة موقوفة فحاصم المعصوب عنه وأقام البيّنة قبلت بيّنته وتردّ عليه الضيعة إجمالاً كذا في الظهيرية، ولو غصب الوقف أحد لا يكون لأحد من الموقوف عليه حق الخصومة بدون إذن القاضي كذا في الفصول العبادية، وقف على امرأ استولى عليه ظالم لا يمكن اقتراحه من يده فأدعى الموقوف عليه عني واحد منهم أنه باع من هذا الظالم وسلمه إليه وهو منكّر قارحو. تحليفه فلهم ذلك فإذا أنكر يستحلف فإذا فكل يضي عليه بقيمتها وكذلك لو قامت بهم بيّنة لأن الفتوى في غصب الدور والعقار الموقوفة بالصناد نظراً للوقف كما أن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان نظراً للوقف وهو احتوار مشايختنا ومتى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة يشتري بها ضيعة أخرى فتكون وقفاً كذا في محيط السرحسي، وقف موضعاً في حياته وصحته وأخرجه من يده فاستولى عليه غاصب وحال بيّنه وبيّنه تؤخذ من الغاصب قيمته يشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائطه لأن ابتاع لما جحد صر مستهلكاً والشئ أسهل إذا صر مستهلكاً وجب الاستبدال به كالفرس المسبل في سبيل الله إذا قتل فهذا استحسان أحد به المشايخ كذا في المضمرات، رجل وقف ضيعة له ثم إن الواقف ررعها وانفق فيها وأخرجت زرعاً والبذر من قبل الواقف فقال: أنا ررعته لنفسه يبذري وقال أهل الوقف: زرعته للوقف فالقول قول الواقف الزارع والزرع له فإن سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرجها من يده وقد ررعها لنفسه لم يكن له ذلك ولا يخرجها من يده ولكن يتقدم في رراعته للوقف فإن احتج بأنه ليس للوقف عنده مال ولا بذر قال القاضي: استدان على الوقف وأجمل ما تستدين به في البذر والتفعة على الزرع فإن قال لا يمكنني قال

لأهل الوقف: استدينوا أنتم ما تشربون به بذراً وما يكون في النفقة على ذلك حتى تأخذوا ذلك مما يجيء به من العلة فإن قالوا: لا بأس أن نستدين نحن ونشتري البدر وكما صار في يد الواقف جحد ذلك لكن نحن نزرع فإنه لا ينبغي أن يطلق لهم ذلك لأن الذي وقف أحسن بالقيام إلا أن يكون محوفاً عليه لا يؤمن أن يتلفه فإن زرع الواقف الأرض وانفق عليه فاصب الزرع آفة من غرق أو غير ذلك وخعب الزرع فقال الواقف: استدنت وزرعت هذا الزرع الذي عطب للوقف وجاءت غمة أخرى فزاد أن يأخذ من هذه الغلة ما ذكر أنه استدنته لذلك وقال أهل الوقف: إنما زرع ذلك نفسه فالعمول في ذلك قول الواقف وله أن يأخذ من هذه الغلة ما استدان لهذا الزرع فإن قال الواقف الزارع استدنت ألف درهم واشترت بها بذراً وانفقت عليه وقال أهل الوقف: إنما انفقت من ثمن البدر والنفقة على الزرع خمسمائة قال يصدق الواقف في مقدار ما ينفق على مثل ذلك فإن اختلف والي الوقف يعني القيم وأهل الوقف في الزرع فقال الوالي: زرعتها لنفسي يذري ونفقتي وقال أهل الوقف: بل زرعتها لنا فالقول قول الوالي كذا في المحرط

### الباب العاشر في وقف المريض

مريض وقف داراً في مرض موته فهو جائز إذا كان يخرج من ثلث المال وإن كان لم يخرج فأحازب الورثة فكذلك وإن لم يجبر وأبطل فيما زاد على الثلث وإن أجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما أجازوا وبطل في الباقي إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك فيصدق الوقف في الكل كذا في فتاوى قاضيه خان، وإن أبطل القاصي الوقف في الثلثين ثم ظهر له مال يخرج الكل من الثلث فإن كان قائماً بعينه في يد الورقة تصير كلها وقفاً وإن لم يكن بأن باع الوارث لا ينقص بيعه لكن يؤخذ منه قدر ما باع وبشترى به أرضاً أخرى فتوقف مكانها كذا في محيط السرخسي، ولو حصل للميت مال بأن قتل عمداً ثم إن الورقة صالحوا القاتل على ما لا ينقص البيع بالاتفاق ولو باع بعض الورثة دون البعض فما لم يبع يعود وقفاً وما يبع يشتري بقيمة أرض وتوقف كذا في الذخيرة، وكذا لو باع القاصي الأرض في الدين ثم ظهر للميت مال به وءى بالدين تخرج الأرض من ثلثه لا ينقص البيع ولكن يرفع من مال الميت مقدار ثمن الأرض ونشترى به أرض أخرى وتوقف على الفقراء كذا في محيط السرخسي، وإذا جعل أرضه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على ولده وولد ولده وسلسله أبداً ما تأسلوا ومن بعدهم على أنساكين فإن كانت هذه الأرض تخرج من الثلث صارت موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع ورثته على سهام الميراث حتى أنه إذا كانت له زوجة وأولاد تعطى الزوجة النصف وإن كان له أبوان وأولاد فالأبوان يعطيان السدس ويقسم الباقي بين أولاده بلذكر مثل حظ الأنثيين وهذا إذا كان له أولاد صلبية ولم يكن معهم أولاد الأولاد فإن كان معهم أولاد الأولاد وبقي المسألة بحالها فإنه تقسم النصف على عدد رؤوس الأولاد الصلبية وعلى عدد رؤوس أولاد الأولاد فما أصاب أولاده لصلبية من ذلك قسم بين ورثته على مرقص الله تعالى وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية فإذا انقرض أولاد الصليب قسمت العلة على أولاد أولاده ونسله فلا يكون



لزوجته ولا لأبويه من ذلك شيء كذا في الظهيرية، وإن كانت هذه الأرض لا تخرج من الثلث فإن اجازت لورثة الوقف حاز وتكون القسمة بينهم بالسوية لا بفصل الذكر على الأنثى ولا يكون للأبوين والزوج من ذلك شيء وإن سم يحجزوا الوقف حاز الوقف من الثلث مصدر ثلث الرقبة وفقاً للمفقراء وتقسمة القسمة بين خمسة الورثة على فرض الله تعالى وهذا الذي ذكرنا قور هلال وانفاصي أبي بكر الخصاص والعقبة أبي بكر الاعشى والعقبة أبي بكر الإسكاف رحمهم الله تعالى كذا في الذخيرة، وإن وقف أرضه على قرابته فإن كانت قرابته ورثة له فهذا وما هو كان الوقف على الولد سواء وإن لم يكونوا ورثة له حاز الوقف عليهم ويستحقون القسمة بجهة الوقفية وإن وقف على بعض ورثته دون البعض فإن أجازوا حاز وإن لم يحجزوا صارت لأرض وقفاً للمفقراء من الثلث وتكون القسمة على قول هلال ومن تابعه للورثة على قدر موارثتهم فإن ماتت الورثة الموقوف عليه كانت القسمة للمفقراء وإن مات بعض ورثة الواقف إلا أن الورثة الموقوف عليه حي فالقسمة لجميع الورثة ومن مات فنصيبه يصير ميراثاً لورثته كذا في المحيط، ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ودي وولد ولدي وسلي وأخوه للمفقراء أو أوصى بذلك والأرض تخرج من ثلث المال فإن أجازوا قسمت القسمة بين الورثة وولد الولد على عدد رؤوسهم وإن سم يحجزوا قسمت القسمة على ولد الصلب وولد الولد على عدد رؤوسهم ثم ما أصاب ولد الولد يقسم بينهم بالسوية وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة فإن هلك بعض ولد الصلب وبعض ولد الولد وحدث بعض ولد الولد ينظر إلى عددهم يوم تحدث لعله ثم ما أصاب ولد الصلب يقسم على جميع ورثة الواقف يوم مات الواقف على قدر ميراثهم ثم حصصه بحيث منهم تكون لورثته فإن انقرض ولد الصلب كلهم فالعبد لولد الولد وأبسل ولا شيء سائر الورثة كذا في الظهيرية، ولو قال الربيع أرضي هذه صدقة موقوفة على من احتج من ولدي وسلي يعطى كل واحد ما يسع نفقته وإن سم يكن في ولده ونسبه فقير فالقسمة كلها للمفقراء فإن كان ولده ونسبه فقراء قسمت القسمة بينهم على عدد رؤوسهم يفدّر لكل واحد منهما ما يكفيه بنفقته ونفقة ولده وامراته وخادمه بالمعروف لطعامهم وإدامهم وكسوة سنة ثم ما أصاب ولده نصيبه يقسم بينهم وبين جميع ورثة الواقف على فرض الله تعالى فإذا أخذ منه بعض ما أصابه وانبأني لا يكفيه لم يكن له أن يرجع فيما أصاب ولد الولد وإن كان بينهم أغنياء لا يعطى من كان غيب من ولده ونسبه شيئاً ويقسم بين الفقراء منهم على عدد رؤوسهم كذا في الحاوي، ولو وقف أرضه في مرض موته وأوصى بوصاياهم قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيضرب لأهل الوصايا بوصاياهم ولأهل الوقف بقية هذه الأرض فما أصاب أهل الوصايا أهدوه وما أصاب قيمة أرض الوقف أخرج من الأرض بذلك المقدار فصار ذلك وقفاً على من وقف عليهم ولا يكون الوقف للمنفذ أولى كذا في الذخيرة، وليس الوقف كالعتق والتدبير حيث يبدأ بهما كذا في الحاوي القدسي، ولو قال: أرضي هذه تعضي غنتها بعد وفاتي لولد عبد الله ونسبه يكون وصية بالقسمة وكذلك إذا قال: أرضي بعد وفاتي موقوفة على فلان ونسبه لا تباع فهذا كله سواء تكون وصية بالقسمة، ولو قال: أرضي بعد وفاتي موقوفة على المساكين أو حبس على المساكين فهذا وقف جائز كذا في الظهيرية، وإذا جعل أرضه صدقة

موقوفة على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة فالغلة تكون للقوم الذين حمل لهم فإذا انقرضوا كانت للورثة على قدر موارثهم فإذا ماتوا كانت الغلة للمقرء كذا في خزانة المفتين، والمحيط، وإذا أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولدي وولدي وسلي فمن هلك من ولدي لصليي فما كان نصيبه بالإرث فهو وقف على ولد ولدي فهو جائز وتقسم الغلة على عدد رؤوس ولد الولد وعلى عدد رؤوس ولد الصلب الأحياء ومن هلك بعد موت الواقف فما أصاب الولد من ولد الصلب يكون وقفاً على ولد الولد ثم ما يصيب الأحياء ينقسم بينهم وبين الأموات وما أصاب الأموات يكون لورثتهم بالإرث عنهم فإن أراد الواقف أن يجعل ذلك وقفاً على ولد الولد ونسله فقال وما يصيب الميت منهم من حصّة ولدي الأحياء فهو وقف على ولد ولدي فهذا لا يجوز كذا في المحيط، وإذا وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له سوى الأرض فثلث الأرض وقف على ولد الولد أجلت الورثة أو لم يجيروا وأما الثلثان فإن لم تجز الورثة ذلك فذلك مثلث الورثة فإن أجزأوا فذلك بين ولد الصلب وبين ولد الولد لمكان التسوية كذا في الظهيرية، وقف أرضه في مرضه وهي تخرج من الثلث فتتف المال قبل موته وصارت لا تخرج من الثلث أو تنف المال بعد موته قبل أن يصل إلى الورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة كذا في البحر الرائق باقلاً عن البزاية، ولو أوصى بأن توقف أرضه بعد موته على فقراء لمستسرين فإن خرجت من الثلث أو سم تخرج ولكن أجلت الورثة فإنها توقف كلها وإن لم تجز الورثة فمقدار الثلث يوقف وإن خرجت كلها من ثلثه وفيها يخيل فالمرث بعد الموت قبل وقف الأرض دحلت الشجرة في الوقف وإن أنشئت قبل الموت فذلك الشجرة تكون ميراثاً كذا في محيط السرخسي، ولو وقف الأرض في مرضه وقفاً صحيحاً وحدثت فيها شجرة قبل وفاته فإن الشجرة تكون وقفاً مع الأرض، ولو كانت فيها شجرة يوم وقفها وهو مريض فالشجرة ميراث لورثته كذا في المحيط، وإذا قال المريض، جعلت أرضي هذه موقوفة لله تعالى أبداً على زيد وعلى ولده وولد ولده أبداً ما تأسلوا ومن بعدهم على المساكين فإن احتاج ولدي أو ولد ولدي كانت غلة هذه الأرض لهم دون غيرهم وكانوا أحق بها ما كانوا محتاجين إليها فاحتج إليها ولده لصليبه بعد وفاته فإنه يرد جميع الغلة إليهم وإن مات بعض ورثة الواقف ثم احتج إليها ولده لصليبه ردّت الغلة إليهم وقسمت الغلة بين المحتاجين من ولده وبين من كان باقياً من الورثة ولا يضر إلى من مات منهم كذا في الظهيرية، وإن كان قد فز احتاج أحد من ولدي لصليبي أجري على من احتاج منهم من غلة هذه الصدقة بقدر ما يسعه لمعقته بالمعروف وكان الباقي من غلة هذه الصدقة مقسوماً بين أهل الوقف فهو جائز فإن احتاج خمسة أنفس من ولده نظر إلى ما يسعهم لتنفقاتهم لسنة إلى إدراك الغلة المستقبلية فإن بلغ ذلك مثلاً مائة دينار فقسّم هذه المائة الديار بينهم وبين سائر ورثة الواقف فإذا قسّم ذلك أصاب المحتاجين منهم أقل مما يسعهم بشفقة سنة فيردّ عليهم من غلة هذا الوقف ما يصيبهم من ذلك مقدار مائة دينار كذا في المحيط.

### الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان

الفصل الأول فيما يصير به مسجداً وهي أحكامه وأحكام ما فيه من مسجداً سم يزل ملكه عنه حتى يعرّره عن ملكه بطريقه ويأذن بالصلاة فيه أمّا الإقرار فلا بد بخلص لله تعالى

إلا به كذا في الهداية، فلو جعل وسط داره مسجداً وأذن للناس في الدخول والصلاة فيه إن شرط معه الطريق صار مسجداً في قولهم وإلا فلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالا. يصير مسجداً وتصير الطريق من حقه من غير شرط كذا في الفتية، وفي المستعاني ولو عزل بابه إلى الطريق الأعظم يصير مسجداً كذا ذكره الإمام قاصيحيان كذا في التارخانية، ومن جعل مسجداً تحت سرداب أو فوقه بيت وجعل باب المسجد إلى الطريق وعزله فله أن يبيعه وإن مات يورث عنه ولو كان لسرداب لمصالح المسجد جاز كما في مسجد بيت المقدس كذا في الهداية، إذا أراد إنسان أن يتخذ تحت المسجد حوانيت حلة لمرمة المسجد أو فوقه ليس له ذلك كذا في الدخيرة، وأما الصلاة لئلا لا يذ من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في البحر الرائق، اتسليم في المسجد أن تصلي فيه الجماعة بإذنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: فيه روايتان في رواية الحسن عنه بشرط أداء الصلاة فيه بالجماعة بإذنه اثنان فصاعداً كما قال محمد رحمه الله تعالى والصحيح رواية الحسن كذا في فتاوى قاصيحيان، وبشرط مع ذلك أن تكون الصلاة بأذان وإقامة جهراً لا سراً حتى لو صلى جماعة بغير اذن وإقامة سرّاً جهراً لا يصير مسجداً عندهم كذا في المغيط والكفاية، ولو جعل رجلاً واحداً مؤذناً وإماماً قارئاً وأقام وصلى وحده صار مسجداً بالاتفاق كذا في الكفاية وفتح القدير، وإذا سلم للمسجد إلى منول يقوم بمصلحته يجوز وإن لم يصل فيه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار، وهو الأصح كذا في محيط السرخسي، وكذا إذا سلمه إلى القاضي أو نائبه كذا في البحر الرائق، ولإضافة إلى ما بعد الموت والوصية ليست بشرط لصيرورة المكان مسجداً صحة وزوماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف سائر الأوقاف عني مذهبه كذا في الدخيرة، وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الوقفات في باب العمير من كتاب الهبة والصدقة رجل به ساحة لا بناء فيها أمر قوماً أن يصلوا فيها بجماعة فهذا على ثلاثة أوجه: أحدها: إما أن أمرهم بالصلاة فيها أبداً نصاً بأن قال: صلوا فيها أبداً أو أمرهم بالصلاة مطلقاً وبوي الأبد ففي هذين الوجهين صارت الساحة مسجداً لو مات لا يورث عنه، وإما أن وقت الأمر باليوم أو الشهر أو السنة ففي هذا الوجه لا يصير الساحة مسجداً لو مات يورث عنه كذا في الدخيرة، وهكذا في فتاوى قاصيحيان، متولي مسجد جمع منزلاً موقوفاً على المسجد مسجداً وصلى الناس فيه ستن ثم ترك الناس الصلاة فيه فأعيد منزلاً مستعلاً جاز لأنه لم يصح جعل المتولي إياه مسجداً كذا في الوقفات الخسائية، مريض جعل داره مسجداً ومات ولم يخرج من الثلث ولم تميز الورثة صار كله ميراثاً وبطل جعله مسجداً لأن للورثة فيه حقاً فلم يكن مقررأ عن حقوق العباد فقد جعل المسجد جزءاً ثلثاً فبطل كما لو جعل أرضه مسجداً ثم استحق شقص منها ثنائفاً يعود الباقي إلى ملكه بخلاف ما لو أوصى بأن يجعل ثلث داره مسجداً حيث يصح لأن هناك وجد الإقرار لأن الدار تقسم ويقرر الثلث ثم يجعل مسجداً كذا في محيط السرخسي، المنحد للصلاة المجازة حكمه حكم المسجد حتى يجنب ما يجنب المسجد كذا احتاره الفقيه وفيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى وأما المتخذ للصلاة العيد فانهدر أنه مسجد في حق جوار لاقتداء وإن انفصلت الصلوة وفيما عدا ذلك فلا رقفاً بالناس كذا في الخلاصة، ولو ضيق لمسجد على

الناس ويجنبه أرض لرجل تؤخذ أرضه بالقيمة كرهاً كذا في فتاوى قاضيهان، أرض وقف على مسجد وأرض بجنب ذلك المسجد وأرادوا أن يهدوا في المسجد شيئاً من الأرض جاز لكر يرمون الأمر إلى القاضي يباد لهم ومستعل الوقف كالدر والختات على هذا كذا في الخلاصة، في الكبرى مسجد أراد أهله أن يجعلوا الرحبة مسجد والمسجد رحبة وأرادوا أن يحدوا نه باباً وأرادوا أن يحولوا الباب عن موضعه فلهم ذلك فإن احتلوا نظر أنهم أكثر وأفضل فلهم ذلك كذا في المضمرات، ذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في الطريق الواسع بنى فيه أهل المحلة مسجداً وذلك لا يصح بالطريق فمنعهم رجل فلا بأس أن يبنوا كذا في احواي، وفي الاجتناس وفي بادر هشام قال سألت محمد بن الحسن عن بهو قرية كثيرة الأهل لا يحصى عددهم وهو نهر قناة أو نهر واد لهم حاصة وأراد قوم أن يعسروا بعض هذا النهر ويبسوا عليه مسجداً ولا يضر ذلك بالنهر ولا ينعرض لهم أحد من أهل اسهر قال محمد رحمه الله تعالى. يسعهم أن يبسوا ذلك المسجد للعامة أو المحلة كذا في المحيط، قوم بنوا مسجداً واحتاجوا إلى مكان يتسع المسجد وأخذوا من الطريق وأخذوا في المسجد إن كان يصير بأصحاب الطريق لا يجوز وإن كان لا يضر بهم رجوت أن لا يكون به بأس كذا في المضمرات، وهو اختار كذا في حرافة لفتين، إن أرادوا أن يجعلوا شيئاً من المسجد طريقاً للمسلمين فقد قيل: ليس لهم ذلك وأنه صحيح كذا في المحيط، إذا جعل في المسجد عمر فإنه يجوز لتعارف أهل الأمصار في الجوامع وجزاء لكل واحد أن يمر فيه حتى للكافر إلا اجنب وأحلي والنساء وليس لهم أن يدخلوا فيه للدواب كذا في التبيين، سلطان أدن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أرض البدة حوايت موقوفة على مسجد وأمرهم أن يهدوا في مساجدهم بنظر إن كانت البلدة فتحت عنوة بجور أمره إذا كان لا يضر بالمارة لأن البلدة إذا فتحت عمرو صارت ملكاً للمعزة مجاز أمر السلطان فيها وإن فتحت صحياً بقيت البلدة على منكم فلم يجوز أمر السلطان فيها كذا في محيط السرخسي، ولو كان مسجد في محل ضيق على أهله ولا يسعهم أن يهدوا فيه فسألهم بعض الجيران أن يجعلوا ذلك المسجد له ليحله في داره ويعطيه مكانه عوضاً ما هو خير به يسع فيه أهل المحلة قال محمد رحمه الله تعالى: لا يسعهم ذلك كذا في الذخيرة، في الكبرى مسجد مبني أراد رجل أن يقصه ويبيعه ثانياً أحكم من البدء الأول ليس له ذلك لأنه لا ولاية له كذا في المضمرات، وفي النوار إن لا يحاف أن يهدم إن لم يهدم كذا في التتارخانية، وثاويله إذا لم يكن الباقي من أهل تلك المحلة ولم أهل تلك المحلة فلهم أن يهدموا ويحدوا بناءه ويعرثوا الحصير ويطلقوا القناديل لكن من مال أنفسهم أم من مال المسجد فليس لهم ذلك إلا بأمر القاضي كذا في الخلاصة، وكذا لهم أن يعضوا فيه حباب الماء للشرب والموضوء إذا لم يعرف للمسجد بأن فإن عرف قلاباني أولى كذا في الوجيز، ذكر ابن صناعه عن محمد رحمه الله تعالى في رجل بنى مسجداً ثم مات فزاد أهل المسجد أن ينقصوه ويهدموا فيه فلهم ذلك وليس لورثه لئمت منهم وإن أرادوا أن يهدوا من الطريق لم أدن لهم كذا في محيط السرخسي، إذا جعل أرضاً له مسجداً وشرط من ذلك شيئاً يسعه لا يصح بالإجماع كذا في المحيط، واتعموا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز الوقف وبطل الشرط كذا في

مختار الفتاوى، في وقف الخصاف إذا جعل أرضه مسجداً وبناه وأشهد أن له إبطاله وبينه فهو شرط باطل ويكون مسجداً كما لو بنى مسجداً لأهل محلة وقال: جعلت هذا المسجد لأهل هذه المحلة خاصة كان لغیر أهل تلك المحلة أن يصلي فيه هكذا في الذخيرة، وإذا خرب المسجد واستغنى أهله وصار بحيث لا يصلي فيه عاد ملك لوائفه أو لورثته حتى جاز لهم أن يجموه أو يبنوه دليلاً وقول: هو مسجد أبداً وهو الأصح كذا في خزنة المفتي، في فتاوى الحجة لو صار أحد المسجدين قدماً وتداعى إلى الخراب فأراد أهل السكة بيعه بتقديم وصرفه في المسجد الجديد فإنه لا يجوز أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلأن المسجد وإن خرب واستغنى عنه أهله لا يعود إلى ملك الباني وأما على قول محمد رحمه الله تعالى: وإن عاد بعد الاستغناء وبكى إلى ملك الباني وورثته فلا يكون لأهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعود إلى ملك مالك أبداً كذا في للضمير، في الحاوي سئل أبو بكر الإسكافي عن بني لنفسه مسجداً على باب دله ووقف أرضاً على عمارته فمات هو وخرب المسجد واستغنى الورثة في بيعها فافتوا بالبيع ثم إن أقواماً بنوا ذلك المسجد فطالبوا بتلك الأراضي قال: ليس لهم حق المطالبة كذا في التتارخانية، رجل بسط من ماله حصيراً في المسجد فحرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فإن ذلك يكون له إن كان حياً ولوارثه إن كان ميتاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يباع ويصرف ثمنه إلى حوائج المسجد فإن استغنى عنه هذا المسجد يحول إلى مسجد آخر والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى ولو كفن ميتاً فانتصره سبع فإن الكفن يكون للمكفن إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً كذا في فتاوى قاضيخان، وذكر أبو الليث في نولزه: حصر المسجد إذا صار خلقاً واستغنى أهل المسجد عنه وقد طرحه إنسان إن كان الطرح حياً فهو له وإن كان ميتاً ولم يدع له ولارثاً أرجو أن لا بأس بأن يدفع أهل المسجد إلى فقير أو ينتفعوا به في شراء حصر آخر للمسجد واقتار أنه لا يجوز لهم أن يفعلوا ذلك بخير أمر القاضي كذا في معجم السرخسي، وفي المنتقى يوراي المسجد إذا خلقت فصار لا ينتفع بها فأراد الذي يسطها أن يأخذها ويتصدق بها أو يشتري مكانها أخرى فله ذلك وإن كان هو غالياً فأراد أهل المحلة أن يأخذوا النوازي ويتصدقوا بها بعد ما خلقت لم يكن لهم ذلك إذا كانت لها قيمة وإن لم تكن لها قيمة لا بأس بذلك كذا في الذخيرة، حشيش المسجد إذا أخرج من المسجد أيام الربيع إن لم تكن له قيمة لا بأس بطرحه خارج المسجد ولن رقه إن ينتفع كذا في الوقاعات الحسامية، حشيش المسجد إذا كانت له قيمة فلاهل المسجد أن يجموه وإن رفقوا إلى الحاكم فهو أحب ثم يجموه بأمره هو المختار كذا في جواهر الأحلاطي، لو رفع إنسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسواد<sup>(١)</sup> قالوا: عليه ضمانه لأن له قيمة حتى أن الشيخ أب حفص السعكردي أوصى في آخر عمره بخمسين درهماً لحشيش المسجد كذا في الوقاعات الحسامية، جنازة أو نعش لمسجد فسد بياحه أهل المسجد قالوا: الأولى أن يكون البيع بأمر القاضي والصحيح أن يجمعهم لا يصح بخير أمر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان، ديباج

(١) قوله بالسواد: كذا في نسخ وهو الموافق للأصل للمقول عنه كما رأيت في نسختي منه وفي نسخ بالسواد أنه مصححه.

الكعبة إذا صار خالقاً لا يجوز أحده لكن يبيعه السفطان ويستعين به على أمر الكعبة كذا في السراجية، ولو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وضعه جميع الليل بل يقدر حاجة المصلين ويجوز إلى ثلث الليل أو نصفه إذا احتيج إليه للصلاة فيه كذا في السراج الوهاج، ولا يجوز أن يترك فيه كل الليل إلا في موضع حرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي ﷺ والمسجد الحرام أو شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا كذا في البحر الرائق، إن أراد إنسان أن يدرس أو يكتب بسراج للمسجد إن كان سراج للمسجد موضوعاً في المسجد للصلاة قيل: لا بأس به وإن كان موضوعاً في المسجد لا للصلاة كان فرغ القوم من صلاتهم وذهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد فابوا لأهاس بأن يدرس به إلى ثلث الليل وميت زاد على الثلث لا يكون له حق التدريس كذا في فتاوى قاضيخان

**الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيرها في مال الوقف عليه:** ولو أراد أن يقف أرضه على المسجد وعمارة المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والخصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه لإبطال بقول: ولقت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها ومرافقها وفقاً مؤبداً في حياتي وبعد وفاتي عني أن يستقل ويبدأ من غلاته بما فيه من عمارتها وأجور القوام عليها وأداء مؤبداً فما فصل من ذلك يصرف إلى عمارة المسجد ودهنه وحصره وما فيه مصدحة المسجد على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى وإذا استغنى هذا المسجد بمصرف إلى فقراء المسلمين فجوز ذلك كذا في الظهيرية، رجل وقف أرضاً له على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين فكلم المشايخ فيه واختلفوا أنه يجوز في قوتهم جميعاً كذا في الواقعات الحسامية، ولو كانت لأرض وقفاً على عمارة المساجد أو على مرمة المقابر جاز كذا في فتاوى قاضيخان، وقف عقاراً على مسجد أو مدرسة وهي مكاناً لبنائها قبل أن يبنوها اختلف المتأخرون والصحيح الجوز وتصرف غلتها إلى الفقراء إلى أن تنهى فإذا بنيت ردت إليها الغلة كذا في فتح القدير، ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في باب الزا: إذا تصدك بداره على مسجد أو على طريق المسلمين تكلموا فيه واختلفوا أنه يجوز كالوقف كذا في الذخيرة، رجل أعطى درهماً في عمارة المسجد أو بقعة مسجد أو مصالح المسجد صح لأنه وإن كان لا يمكن تصحيحه تملكاً بالهبة للمسجد فإنبات الثلث للمسجد على هذا الوجه صحيح فيتم بانقضاء كذا في الواقعات الحسامية، ولو قال: أوصيت بثلث مالي للمسجد لا يجوز إلا أن يقول يتفق على المسجد كذا في خزينة المفتين، وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال: أوصيت بثلث مالي لسراج المسجد لا يجوز حتى يقول يصرح بها في المسجد كذا في الذخيرة، ولو قال: وهبت داري للمسجد أو أعطيتها به صح ويكون تملكاً بمشروط التسييم كما لو قال: وقف هذه المائة للمسجد يصح بطريق التملك إذا سلمه للقيم كذا في الفتاوى العتابية، لو قال: هذه الشجرة للمسجد لا نصير للمسجد حتى تصلح إلى قيم المسجد كذا في المحيط، ولو وقف ضبعة على مسجد على أن ما فصل من العمارة فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة للنحال هل تصرف تلك الغلة إلى الفقراء اختلفوا فيه واختلفوا أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد وأنصبة إلى العمارة تمكن العمارة منها وزيادة صرفت الزيادة إلى

الفقراء يكون جمعاً بين شرط الواقف وصيانة الوقف كذا في محيط اسرحسي، مسجد انهم وقد اجتمع من علته ما يحصل به البناء قال الخصاص: لا تنعق العلة في البناء لأن لواقف وقفه على مرتبتها ولم يكره أن يبنى هذا المسجد والمعتوى على أنه يجوز البناء بثلاث العلة كذا في فتاوى قاضيخان، سئل أبو بكر عن أوصى بثلاث ماله لأعمال البر هل يجوز أن يسرج في المسجد قال: يجوز قال: ولا يجوز أن يزداد على سراج المسجد سواء كان في شهر رمضان أو غيره قال: ولا يزين به المسجد كذا في المحيط، مسجد بابه على مهب الريح فيصيب المطر باب المسجد فيفسد الباب ويشتق على الناس الدخول في المسجد كان للقيم أن يتخذ ظلة على باب المسجد من عله الوقف إذا لم يكن في ذلك ضرر لأهل الطريق كذا في السراجية، سئل الفقيه أبو القاسم عن قيم مسجد جعله القاضي قوماً على غلاتها وجعل له شيئاً مباحاً يأخذه كل سنة حل له الأحاد إن كان مقدراً أجر مثله كذا في المحيط، ولو نصب القاضي حادماً للمسجد إن كان الواقف شرط ذلك في وقفه جاز وحل له الأخذ وإن لم يشترط لا يجوز كذا في السراج الوهاج باقلاً عن الواقف، وللمتولي أن يستأجر من يخدم المسجد يكسبه ونحو ذلك باحر مثله أو زيادة يتعين فيها وإن كان أكثر فالإجارة له وعليه الدفع من مال نفسه وبمصر لو دفع من مال الوقف وإن علم الأجبر أن ما أخذه من مال الوقف لا يحل له كذا في فتح القدير، ومتوي المسجد إذا نذر عليه الحساب بسبب أن أمي فاستأجر من يكتب له ذلك بمال المسجد لا يجوز له كذا في الذميرة، مسجد له مستعلات وأوقاف أراد المتولي أن يشتري من علة الوقف للمسجد دهنًا أو حصرًا أو خشبًا أو آجرًا أو حصاً لغرض المسجد أو حصى قالوا: إن وسع الواقف ذلك للقيم وقال: تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشتري للمسجد ما شاء وإن لم يوسع وبكته وقف لبناء المسجد وصيانة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا وإن لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم إلى من كان ببله فإن كانوا يشترون من أوصاف المسجد الدهن والحصى والخشب والآجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك وإلا فلا كذا في فتاوى قاضيخان، ولو وقف على عمارته بصرف إلى بائه وتطليته دون تزيينه ولو قال: على مصالحه يجوز في دمه وبواريه أهلاً كذا في خزانة المفتين، ليس للقيم أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد مشرباً من ذلك ولو فعل يكون ضماناً كذا في فتاوى قاضيخان، وفي المعتاوى الصغرى المتولي إذا اتفق على قتاديل المسجد من وقف المسجد جاز كذا في الخلاصة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم أن يشتري سلماً ليرقي على السطح لكن السطح ونظييته أو يعطي من علة المسجد أجر من يكتس السطح ويطرح الشح ويخرج اثواب المجتمع من المسجد قال أبو نصر. للقيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد كذا في فتاوى قاضيخان، ويجوز أن يبنى مبارة من علة وقف المسجد إن احتاج إليها ليكون أسبغ لسجيران وإن كانوا يسمعون الأذان بدون المنارة فلا كذا في خزانة المفتين، مسجد بجبهه درقيير يضر بحائط المسجد ضرراً يئنا فارد القيم وأهل المسجد أن يتخذ من مال المسجد حصناً بحجب حائط المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا: إن كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لأن هذا من مصالح المسجد وإن كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لأن هذا ليس من عمارة المسجد كذا في

فتاوى قاضيهان، والأصح ما قال الإمام ظهير الدين: أن الوقف على عمارة المسجد وعلى مصالح المسجد سواء كذا في فتح القدير، متولي المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد إلى بيته وله أن يحصله من البيت إلى المسجد كذا في فتاوى قاضيهان، ليس لقيم المسجد أن يشري حجارة وإن ذكر الواقف أن القيم يشتري حجارة كذا في السراجية، ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً ودفع إلى المساكين لا يجوز وعليه ضمان ما نقد من مال الوقف كذا في فتاوى قاضيهان، القيم إذا اشترى من غلة المسجد حنوطاً أو داراً أن يستعمل ويباع عند الحاجة جاز إن كان له ولاية الشراء وإذا جاز له أن يبيعه كذا في السراجية، قيم المسجد لا يجوز له أن يبيعي حوائث في حد المسجد أو في فناءه لأن المسجد إذا جعل حائثاً ومسكناً تسقط حرمة وهذا لا يجوز والفتاء تبع المسجد فيكون حكمه حكم المسجد كذا في معجم السرخسي، متولي المسجد إذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف منزلاً ودفع للنزل إلى المؤذن ليسكن فيه إن علم المؤذن ذلك كره أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستملات الوقف ويكره للإمام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل كذا في فتاوى قاضيهان، وإذا أراد أن يصرف شيئاً من ذلك إلى إمام المسجد لو إلى مؤذن للمسجد فليس له ذلك إلا إن كان الواقف شرط ذلك في الوقف كذا في الذخيرة، ولو شرط الواقف في الوقف الصرف إلى إمام المسجد وبين قدره يصرف إليه إن كان فقيراً وإن كان غنياً لا يحل وكذا الوقف على الفقهاء المؤذنين كذا في الخلاصة، أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد أو بقض المسجد بغير إذن القاضي الأصح أنه لا يجوز كذا في السراجية، مسجد أنكسر حائطه من ماء بجانب المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت ضمته هل يصرف من غلة المسجد إلى عمارة النهر ومرمته قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى: إن كان لا يصرف إلى عمارة النهر ومرمته لا يزيد على عمارة القائم فيه حار ولاهل المسجد أن يمتدوا أهل النهر من الانتفاع بالنهر ومرمته حتى يعطيهم قيمة العمارة فيصرف ذلك إلى عمارة المسجد وإن شاء أهل المسجد تقدموا إلى أهل النهر بإصلاح النهر فإن لم يصلحوا حتى تهدم حائط المسجد وانكسر ضمنوا قيمة ما تهدم كذا في فتاوى قاضيهان، وذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في نفقائه عن مشايخه بلخ: أن المسجد إذا كانت له أوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من أهل الأهلة في جميع الأوقاف وافتق على المسجد فيما يحتاج إليه من الحصى والخشب ونحو ذلك لا ضمان عليه فيما فعل استحساناً فيما بينه وبين الله تعالى فاما إذا أخبر الحاكم بذلك وأقر به عنده ضمه الحاكم كذا في الذخيرة، الفاضل من وقف المسجد هل يصرف إلى الفقراء قيل: لا يصرف وإنه صحيح ولكن يشري به مستعلاً للمسجد كذا في المعجم، سئل القاضي الإمام شمس الإسلام محمود الأروجمندي رحمه الله تعالى عن أهل المسجد تصرفوا في أوقاف المسجد يعني أجروا المستقل وله متول قال: لا يصح تصرفهم ولكن الحاكم يحضي ما به مصلحة المسجد قيل: هل يفرق الحال بين أن يكون المتصرف واحداً أو اثنين قال: لا بد أن يكون المتصرف من الأماثل رئيس أهله ومتصرفها كذا في الذخيرة، وفي الفتاوى النسفية. سئل عن أهل الأهلة باعوا وقف المسجد لأجل عمارة المسجد



قال : لا يجوز بأمر القاضي وغيره<sup>(١)</sup> كذا في الدخيرة، وفي فوائد عم الدين النسفي رحمه الله تعالى أهل مسجد اشتروا عقاراً بفلة المسجد لم يجره الصدرة اختلف المشايخ في جواز بيعهم وانصحیح انه يجوز كذا في الفتاوى، ولو أن لوما بنو مسجداً وفصل من حبشهم شيء قالوا: يصرف للفاضل في بناءه ولا يصرف إلى الدهن والمخير هذا إذا سلموه إلى يتولي لبني به المسجد وإلا يكون الفاضل لهم يصنعون به ما شاؤوا كذا في البحر الرائق ناقلاً عن الإسماعيل أرض وقف على مسجد صارت بعض لا تزرع فجعلها رجل حوضاً للنعامة لا يجوز للمسلمين انتفاع بماه ذلك الخرض كذا في القنبة، ما من موقوف على سبيل الخير وعلى الفقراء بغير اعيانهم ومال موقوف على المسجد الجامع واجتمعت من غلاتها ثم نابت الإسلام نابتة مثل حادثة الروم واحتيج إلى النفقة في تلك الحادثة أما المال الموقوف على المسجد الجامع إن لم تكن للمسجد حاجة للمحل فللقاضي أن يصرف في ذلك لكن على وجه المرفص فيكون ديناً في مال الفقيه وأما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه: إما أن يصرف إلى المحتاجين أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل أو إلى الأغنياء من غير أبناء السبيل في الوجه الأول والثاني جاز لا على وجه الخرض وفي الوجه الثالث المسألة على قسمين: إما أن رأى قاضي من قضاء المسلمين جوار ذلك أو لم ير فلي القسم الأول: جاز الصرف لا بطريق الخرض وفي القسم الثاني: يصرف على وجه الخرض فيصير ديناً في مال الفقيه كذا في الوقفات الحساسة.

### الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والنجابات والنجابات وفي المسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك

من بنى سقاية للمسلمين أو خاناً يسكنه بنو السبيل أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لم يزل منكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية، أو الإصالة إلى ما بعد الموت ليكون وصية يلزم بعد الموت وله أن يرجع عنه قبل موته على ما مر في الوقف على الفقراء كذا في فتح القدير، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يزول منكه بالقول كما هو أصبه وعند محمد رحمه الله تعالى إذا استقى الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط ودعوا في المقبرة زال المنك وبكتفى بالواحد لتعذر فعل الجنس كله وعلى هذا البصر والطوص، ولو سلم إلى المتولي صح التسليم في هذه الوجوه كذا في الهداية، ذكر في مبسوط أن الفتوى على قولهما في هذه المسائل وعليه إجماع الأمة كذا في المضمرات، ولا بأس بأن يشرب من البئر والحوض ويبقى دابته وبعيره ويتوضأ منه كذا في الظهيرية، وإذا جعل السقاية للشرب فأراد أن يتوضأ منها اختلف المشايخ فيه وإذا وقف للوضوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها للتوضؤ كذا في خزنة المفتين، وكذلك إذا جعل داره

(١) قوله لا يجوز بأمر القاضي وغيره: تمام عبارة الدخيرة وقيل: إن كان أهل المسجد اشتروا عقاراً بفلات المسجد للمسجد هل لهم بيعه لصيانة المسجد قال: فيه اختلاف المشايخ، ويهيى أن لا يكون في هذا لفصل اختلاف المشايخ لأنه لا ولاية لأهل المسجد في شراء العقار للمسجد فلم يصح شراءهم أصلاً للمسجد ويصح بيعهم بلا خلاف بخلاف مسألة المتولي له ربه تعلم العبارة التي بعد فاصل له

مسكناً للمساكين ودفعها إلى والٍ يقوم بذلك فليس له أن يرجع فيها وكذلك الرجل تكون له الدار بمكة فجعلها مسكناً للحاج والمعتمرين ودفعها إلى والٍ يقوم عليها ويسكن فيها من رأى فليس له أن يرجع فيها وكذلك إذا جعل داره في ثغر مسكناً للفرقة والرهاطين ودفعها إلى والٍ يقوم عليها فليس له أن يرجع فيها وإن مات لم تكن ميراثاً عنه وإن لم يسكنها أحد كذا في المحيط، ثم لا فرق في الانتفاع في مثل هذه الأشياء بين الغني والمفقر حتى جاز لكل النزول في الخان والرهاط والشرب من السقاية والدفن في المقبرة كذا في العيين، وغلة الدار والأرض إذا جعلت للفرقة لا يأخذ منها إلا من هو في عداد المخارج كذا في حزانة للفتين ومتاوى قاصيخان، قال الخصاص في وقفه: إذا جعل الرجل داره سكنى للفرقة فسكنى بعض الفرقة ببعض الدار والبعض فارغ لا يسكنها أحد ينهي للقوم بامر هذا الوقف أن يكرى من هذه الدار ما لا يحتاج إلى سكنه ويجعل أجرة ذلك في عمارة هذه الدار فما فضل بعد ذلك يصرفه على الفقراء والمساكين كذا في المحيط، وفي النوادر إذا بنى حائلاً واحتاج إلى القرية روي عن محمد رحمه الله تعالى أنه يعزل منها ناحية بيناً أو يهتين فتزاجر ويصدق من غلتها عليها وروي عن محمد رحمه الله تعالى رواية أخرى أنه يؤذن الناس بالنزول سنة ويؤجره سنة أخرى ويؤم من أجرته وهكذا إذا جعل فرسه حياً فإن كان يركب عليه مجاهد يركبه ويصدق عليه وإن لم يركبه أحد يؤجره ويصدق عليه من أجرته كذا في الذخيرة، وفي المنتقى فإن لم يوجد من يستأجره يبيعه الإمام ويرفق ثمنه حتى إذا احتيج إلى ظهر يشتري بثمنه فرساً ويغزي عليه كذا في المحيط، قال الخصاص في وقفه: إذا جعل داره سكنى للحاج فليس للمجاورين أن يسكنوها وإذا مضى يوم الموسم يؤجرها ويصدق غلتها في مرمتها وما فضل عن ذلك فرق على المساكين كذا في الظهيرية، في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل بنى رباطاً للمسلمين على أن يكون في يده ما دام حياً فليس لأحد أن يخرج منه ما لم يظهر منه أمر يستوجب الإخراج من يده كشراب الخمر فيه أو ما أشبه ذلك من الفسق الذي ليس فيه رضا الله تعالى كذا في الذخيرة، أرض لأهل قرية جعلوها مقبرة وأقبروا فيها ثم إن واحداً من أهل القرية بنى فيها بناء لوضع اللين<sup>(١)</sup> وآلات القبر واجلس فيها من يحفظ الخنازير يغير رضا أهل القرية أو رضا بعضهم بذلك قالوا: إن كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج إلى ذلك المكان فلا بأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا إلى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه كذا في فتاوى قاضيخان، رجل أوصى بأن يخرج ثلث ماله ويعطى ربع الثلث لفلان وثلثه أرباعه لأقربائه والفقراء ثم قال: لا تتركوا حظ الرهاطيين وهم فقراء الساكنين في رباط بعينه فهذا على وجهين: إما أن كانت القرية محصورة أو لا محصورة ففي الوجه الأول جعل عدد كل واحد منهم جزءاً والفقراء جزءاً والرهاطيين جزءاً حتى لو كانت القرية عشرة نمر جعل ثلاثة أرباع الثلث على اثني عشر سهماً عشرة للقرية وواحد للفقراء وواحد للرهاطيين وفي الوجه الثاني جعل ثلاثة أرباع الثلث على ثلاثة لكل فريق سهم كذا في التواقعات الحسامية، وإذا اشترى الرجل موضعاً وجعله طريقاً للمسلمين وأشهد عليه فإنه يصح ويشترط

(١) قوله لوضع اللين كذا في جميع نسخ الهدية وصوابه أو وصح كما رأيت في الأصل المتعول عنه أنه بحراري.

لعنانه مرور أحد من المسلمين على قول من يشترط التسليم في الأوقاف كذا في الظهيرية، قال  
 هلال رحمه الله تعالى: وكذلك القنطرة يتحدها الرجل للمسلمين ويبتطرقون فيها ولا يكون  
 بناؤها سبباً للورثة وقد صار وفقاً فقد خص بناء القنطرة بإبطال الميراث فيها كذا في الذخيرة،  
 وحكي عن الحاكم المعروف بمهرابه أنه قال: وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله  
 تعالى: أنه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتحدها الرجل للمسلمين  
 ويبتطرقون فيها ولا يكون بناؤها للورثة خص بناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا: تأويل ذلك إذا  
 لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر أن الإنسان يتخذ القنطرة على النهر العام  
 وهذه المسألة دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل مع أن وقف البناء بدون أصل اندار لا  
 يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، مقبرة كانت للمشركين أرادوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين  
 فإن كانت آثارهم قد اندرست فلا بأس بذلك وإن بقيت آثارهم بأن بقي من عظامهم شيء ونش  
 ويحرم ثم يجعل مقبرة للمسلمين لأن موضع مسجد رسول الله ﷺ كان مقبرة للمشركين  
 فنبشت واتخذها مسجداً كذا في المضمرات، رجل جاء إلى المفتي فقال إني أريد أن أتقرب  
 إلى الله تعالى أبني رباطاً للمسلمين أو أعتق العبيد أو أراد أن يتقرب إلى الله تعالى بذائه فقال:  
 أبيعها وأتصدق بثمانها أو أشتري بثمانها عبداً فأعتقهم أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك  
 يكون أفضل قالوا: يقال له إن بيت رباطاً وتُجعل له وقفاً ومستغلاً لعمارة الرهائيات أفضل لأنه  
 أدام وأعم نفعاً وإن لم تجعل للرهبان وقفاً ومستغلاً للعمارة فلا أفضل أن تبيعه وتصدق بثمانه  
 على المساكين كذا في فتاوى قاضيهان، ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمانها عبداً  
 فيعتقهم كذا في الظهيرية، وفي البزازية: وقف الضيعة أولى من بيعها والتصدق بثمانها كذا في  
 البحر الرائق، الميت بعدما دفن بمدة طويلة أو قليلة لا يسع إخراجها من غير عذر ويجوز إخراجها  
 بالعدل والعذر أن يظهر أن الأرض مقصورة أو أخذها الشفيع بالشفعة كذا في الوقاعات الحسامية،  
 رباط كثرت دوابه وعظمت مؤنثها هل للقيم أن يبيع شيئاً منها وينقل ثمنها في عتقها أو مرمية  
 الرهائيات فهذا على وجهين: إن بلغ من البعوض إلى حد لا يصلح لما ربطت له فله ذلك وما لا فلا  
 ولكن يحسب في هذا الرهائيات مقدار ما يحتاج إليها ويربط ما زاد على ذلك في أدنى رباط إلى هذا  
 الرهائيات كذا في الذخيرة، سئل القاضي الإمام شمس الأئمة محمود الأزجدي عن مسجد لم يبق  
 له قوم وخرب ما حوله واستغنى الناس عنه هل يجوز جعله مقبرة قال: لا، وسئل هو أيضاً عن  
 المقبرة في القرى إذا اندرست ولم يبق فيها أثر الموتى لا العظم ولا غيره هل يجوز زرعها  
 واستغلالها قال: لا<sup>(١)</sup> ولها حكم المقبرة كذا في المحيط، ولو كان فيها حشيش يحش ويرسل إلى  
 الدواب ولا ترسل الدواب فيها كذا في البحر الرائق، رجل جعل أرضه مقبرة أو خاناً لليلة أو  
 مسكناً سقط الخراج عنه إن كانت خراجية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان، امرأة  
 جعلت قطعة أرض لها مقبرة وأخرجتها من يدها ودفنت فيها ابنها وتلك القطعة لا تصح

(١) قوله قال لا، هذا لا ينهي ما قاله الزيلعي في باب الجنازة من أن الميت إذا بقي وصار تراباً جاز زرعه  
 والبناء عليه إلا لأن المقتنع هنا كون المثل موقوفاً على بعض فلا يجوز استعماله في غيره فليحذر  
 له مصعبه

للمقبرة لظلة الماء عندها فيصيبها فساد فأرادت بيعها إن كانت الأرض بحال لا يرغب أساس عن دفن الموتى لثقله العساذ ليس لها البيع وإن كانت يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لكثرة العساذ فلها البيع فإذا باعها فليستشترى أن يأمروها برفع ابنها عنها كذا في المصنوعات بأقل من الكرى، رجل حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لقبره أن يغير فيه ميتة قالوا: إن كانت في المقبرة سعة فليستحب به أن لا يوحش لئلا يفسد قبره وإن لم تكن في المكان سعة كان لقبره أن يدفن ميتة وهو كرجل بسط لمصلي في المسجد أو برز في الرباط فجاء آخر فإن كانت في المكان سعة لا يوحش الأول، ولو أن الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أبو نصر لا يكره ذلك كذا في الظهيرية، ميت دفن في أرض إنسان بقبره إن ملكها كان للمالك بالخيار إن شاء رخصي بدنت، وإن شاء أمر بإخراج الميت وإن شاء سوى الأرض وررع فوقها وإذا حفر الرجل قبراً في المقبرة التي يباح به الحفر فدفن فيه غيره ميتاً لا يبيح الفقير ولكن يصير قيمة حفره ليكون جمعاً بين الحقين كذا في حوزة المفتين، وهكذا في المحيط، قوم صمروا أرض موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ لعشر منهم ويقرب ذلك رباط فقام متولي الرباط إلى لسلطان وأطلق السلطان له ذلك عشر هل يكون للمتولي أن يصرف ذلك العشر إلى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين بهذا في طعامه وكسوته وهل يكون للمؤذن أن يأخذ ذلك العشر الذي أباح السلطان قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: ترك المؤذن محتاجاً يضيق له ولا يسعي له أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط وإنما يصرف إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم إنهم اتفقوا على عمارة الرباط جزر ويكون ذلك حسناً كذا في فتاوى قاضيهان، وكذلك من علمه الركعة أو أراد صرفه إلى بناء المسجد أو اقتطعة لا يجوز فإن أراد العميلة فأخيلة أن يصدق به المتولي على الفقراء ثم الفقراء يدفعونه إلى المتولي ثم المتولي يصرف إلى ذلك كذا في الدخيرة، رباط فيه ثمار أو حجر لنداريل فيها أن يتناولوها منها؟ فهذا على وجهين: إما أن كانت ثماراً لا قيمة لها نحو الثوم وما شاكل ذلك أو ثماراً لها قيمة ففي الوجه الأول: لا بأس وفي الوجه الثاني: الاحتراز عن ذلك أحوط لديه لأنه يحصل أنه جعل ذلك وقفاً للفقراء فدون الدارلين وهذا إذا لم يعلم، أما إذا علم أنها وقف على الفقراء لا يحل لغير الفقراء أن يتناول منها كذا في الوقفات الحسنية، وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رجل دفع إلى خادم دار عمران وهي دار يسكنها الفقراء دراهم وأمره أن يشتري بها حباً وخمراً ويمنح على المقيمين فيها فتم احتج الخادم ذلك اليوم إلى الخبز والسم وقد كان اشترى قبل ذلك الخبز واللحم بالنسيئة فقضى ذلك الدين بهذه الدراهم ضمن كذا في المحيط.

والسائل التي تعود إلى الأشجار التي في المقبرة وأراضي الوقف وغير ذلك. مقبرة عبيد أشجار عصيمة فهذا على وجهين، إما أن كانت الأشجار ثابتة قبل اتحاد لأرض مقبرة أو بنت بعد اتحاد لأرض مقبرة ففي الوجه الأول المسألة على قسمين: إما أن كانت الأرض بمسكة لها مالك أو كانت مواتاً لا مالك لها واتحدده أهل القرية مقبرة ففي القسم الأول الأشجار باصليها على ملك رب الأرض يصنع بالأشجار وأصلها ما شاء، وفي القسم الثاني الأشجار باصليها على حاليها أقدم، وفي الوجه الثاني المسألة على قسمين: إما أن علم لها عارس أو لم يعلم ففي القسم الأول: كانت للعارس وفي القسم الثاني الحكم في ذلك إلى مقاصي إن رأى بيعها

وصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فيه ذلك كذا في الوقفات الحسامية، وإذا غرس شجراً في المسجد فالشجر للمسجد وإذا عرس شجراً في أرض موقوفة على الرباط ينظر إن كان العارس ولهي تعاهد هذه لأرض الموقوفة على الرباط فالشجر لوقف وإن لم يرب ذلك فالشجرة له وله قلعها وإذا غرس شجراً في طريق العامة فالحكم أن الشجر للعارض وإذا غرس شجراً على شط نهر العامة أو على شط حوض القرية فهو للعارض كذا في الظهيرية، ولو قطعها فبست من عروقها أشجار فهي للعارض كذا في فتح القدير، أشجار على حافتي النهر في الشارع احتصم فيها الشربة ولم يعرف الدرس وهذا النهر يجري أمام باب رحل في الشارع قالوا: إن كان موضع الأشجار ملكاً للشربة فما بهت في ملكهم ولم يعرف غرسه يكون بهم وإن لم تكن أرض الأشجار ملكاً للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسبيل الماء إن علم أن صاحب الدار حين يشتري الدار كانت هذه الأشجار في هذا الموضع فإن الأشجار لا تكون لصاحب الدار وإن لم يعلم ذلك كانت الأشجار له كذا في فتاوى قاضيخان، قال الصدر الشهيد في واقعاته يجب أن يكون هذا يجري في فناء داره كذا في محيط، وقف شجرة ينفع بأوراقها أو بأثمارها أو بأصلها فالوقف جائز ثم إذا جاز لا يقطع أصلها إلا إذا كان لا ينفع، ولا بأصلها ما عسدت أعصابها أو كانت في الأصل لا ينفع إلا بأصلها ويقطعها أيضاً وينصدق وإذا كان ينفع بأثمارها أو بأوراقها لا تقطع كذا في المصبرات، وكذلك لو وقف شجرة بأصلها على مسجد فبست أو ببس بعضها يقطع لبس ويترك الباقي كذا في محيط السرحسي، أرض موقوفة على الفقراء استأجرها من المتولي رجل وطرح فيها السرقين وعرس الأشجار ثم مات المستأجر بهذه الأشجار ميراث لورثة ويقضون بقلعها فلو أراد الورثة أن يرجعوا في الوقف مما زاد السرقين في الأراضي ليس لهم ذلك كذا في الدخيرة، رجل غرس شجراً في الشارع فمات العارس وترك ابنين فجعل أحدهما حصته للمسجد لا تكون للمسجد كذا في الوقفات الحسامية، رجل عرس أشجاراً له في صيعته وقال لأمرائه في صحته. إذا مات فبيعي هذه الأشجار وأصرفي ثمنها في كفسي وثمن الخبر للفقراء وثمن الدهن لسراج المسجد الذي في كذا ثم مات وترك أمرائه هذه وورثة كباراً فأشترى الورثة لكفن من الميراث وجهوه ثمن الأشجار ومحيط من ثمن الأشجار مقدار الكفن ونصرف المرأة الباقي إلى الخبز ودهن السراج كذا في المحيط، رجل وقف صيعته على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم إن الوقف غرس فيها شجراً قالوا: إن غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكن ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وإن لم يذكر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له وورثته بعده ولا يكون وقفاً كذا في فتاوى قاضيخان، سئل نجم الدين في مقبرة فيها أشجار هل يجوز صرفها إلى عمارة المسجد قال: نعم إن لم تكن وقفاً على وجه آخر قيل له. فإن تداعت حيطان المقبرة إلى الخرب يصرف إليها أو إلى مسجد قال: إلى ما هي وقف عليه إن عرف وإن لم يكن للمسجد متولي ولا لمقبرة فليس للعامة التصرف بها بدون إذن القاضي كذا في الظهيرية، سئل نجم الدين عن رجل غرس تلة في مسجد ففكرت بعد سنين فأراد متولي المسجد أن يصرف هذه الشجرة إلى عمارة بئر في هذه السكة والعارض يقول هي لي فأني ما وقعتني على المسجد قال: الظاهر أن العارس جعلها

للمسجد فلا يجوز صرفها إلى البحر ولا يجوز للمعاش صرفها إلى حاجة نفسه كذا في المحيط، في فتاوى أهل سمرقند مسجد فيه شجرة نفاع يباح للقوم أن يقطروا بهذا التفاح قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى اختار أنه لا يباح كذا في الذخيرة، شجرة على طريق المارة جعلت وقفاً على المارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوي فيه الغني والفقير وكذا الماء الموضوع في القلوات وماء السقاية وسرور الجنابة وثيابها ومصحف الوقف يستوي الغني والفقير في هذه الأشياء كذا في فتاوى قاضيخان.

### الباب الثالث عشر في الأوقاف التي يستغنى عنها وما يتصل به

#### من صرف غلة الأوقاف إلى وجوه آخر وفي وقف الكفار

أوقاف على قطرة فبمس الوادي وصار الماء إلى شعب أخرى من أرض تلك المحلة واحتجج إلى عمارة قطرة هذا الوادي الجديد هل يجوز صرف غلات الأولى إلى الثانية بمطرد إن كانت القطرة الثانية للعمامة وليس هناك قطرة أخرى للعمامة أقرب إليها جاز صرف الغلة إليها كذا في الوقفات الحسامية، سئل شمس الأئمة الحنفا عن مسجد أو حوض خرب ولا يحتاج إليه لتعرق الناس هل للمقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر أو حوض آخر قال: نعم ولو لم يتعرق الناس ولكن استغنى الحوض عن العمارة وهناك مسجد محتاج إلى العمارة أو على العكس هل يجوز للمقاضي صرف وقف ما استغنى عن العمارة إلى عمارة ما هو محتاج إلى العمارة قال: لا كذا في المحيط، رباط يستغنى عنه وله غلة فإن كان يقره رباط صرفت الغلة إلى ذلك الرباط وإن لم يكن يقره رباط يرجع إلى ورثة الذي بنى الرباط هكذا ذكر المسألة في فتاوى أبي قليت رحمه الله تعالى قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته: وفيه نظر فتأمل عند الفتوى كذا في الذخيرة، في فتاوى النسفي سئل شيخ الإسلام عن أهل قرية افتقرت وتداعى مسجد القرية إلى الخراب وبعض المتفلبة يستولون على خشب المسجد وينقلونه إلى ديارهم هل لواحد من أهل القرية أن يبيع الخشب بأمر القاضي ويمسك الثمن ليصرفه إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال: نعم كذا في المحيط، رجل ربط دابة أو سبلاً في رباط وقفاً على الرباط وخرب الرباط واستغنى الناس عنه يربط في رباط آخر هو أقرب الرباط إليه كذا في الذخيرة، في النوادر هل وقف تهدم وليس له من الغلة ما يمكن عمارة العلو بطل الوقف وعاد حق البناء إلى الواقف إن كان حياً وإلى ورثته إن كان ميتاً كذا في محيط السرخسي، حوض في محلة خرب لصار بحيث لا يمكن عمارته واستغنى أهل المحلة عنه إن كان يعرف واقفه يكون له إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وإن كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في أيديهم يتصدقون به على فقير لم يبيعه الفقير فينتفع بالتمن، ومن هذا الجنس حانوت هو وقف صحيح احترق المسوق ولخانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستاجر بشيء البتة يخرج من الوقفية، ومن هذا الجنس الرباط إذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثاً ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفاً صحيحاً على مقبرة مطلوبة فحرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به فجاء رجل وعمره وبنى فيه بناء من

ماله بعير إذن أحد فالأصل لورثة الوائف والبند لورثة ابنتي كذا في المضمرات، وكذلك وقف صحيح على أقوام مسلمين غرب ولا يستقع به وهو بعيد من القرية لا يرغب أحد في عمله ولا يستأجر أصله يبطل الوئف ويجوز بيعه وإن كان أصله يستأجر بشيء قليل يبقى أصله وقفاً كذا في فتاوى فاضلخان، وهذا الجواب صحيح على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ففيه نظر لأن الوقف بعد ما صح بشرائطه لا يبطل إلا في مواضع مخصوصة كذا في محيط المرحسي، في فتاوى أبي النيث رحمه الله تعالى رجل جمع مالا من الناس لينفق في بناء المسجد فأنفق من تلك الدراهم في حاجته ثم ردّ بدلها في نفقة المسجد لا يمسح أن يفعل ذلك فإن فعل فإن عرف صاحب ذلك المال ردّ عليه أو سأله تجديده الإذن فيه وإن لم يعرف صاحب المال استأذن أحاكم فيما يستعمله وإن تعذر عليه ذلك رجوت له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا واستحسان الحاكم يجب أن يكون في رفع الوئاف أما لضمان فواجب كذا في الذخيرة، ويثنى على هذا مسائل ابتلي بها أهل العلم والصلحاء منها العالم إذا سأل للفقراء أشياء واحتلط بعضها ببعض يصير ضماناً لجميع ذلك وإذا أدى صار مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المحيط، ومنها نادى مرد<sup>(١)</sup> إذا قام وسأل للفقير شيئاً يغير أمره فهو أمين فإن اختلط ما البعض بمال البعض يصير مؤدياً من مال نفسه ويصير ضماناً لهم ولا يجزئهم عن زكاتهم فيجب أن يأمره الفقير أولاً بذلك لأنه إذا صار وكيلاً بقبضه وبالتصرف له فيصير خالطاً ماله بماله كذا في المضمرات.

### الباب الرابع عشر في المغفرات

رجل أراد أن يجعل ماله في جهة القرية بيناء الرباط للمسلمين أفضل من عتق الرقاب لأنه آدم وقيل: التصديق على المساكين قلت: وقد كنا قلنا لمن أراد ذلك بأن يشتري الكتب ويضع في دار الكتب ليكتب العلم لأنه آدم فإنه يبنى إلى آخر الدهر فكان أفضل من غيره ولو أراد أن يتخذ داراً له وقفاً على الفقراء فالتصدق بغيرها أفضل ولو كان مكان الدار ضيقة فالوقف أفضل، أراد أن يشتري للمسجد دهنًا أو حصيراً فإن كان المسجد مستغنياً عن الدهن محتاجاً إلى الحصير فالحصير أفضل وإن كان على العكس بشراء الدهن أفضل وإن كانا سواء فهما في الفصل سواء فيظهر في المصلحة ونقصانها وزيادة على حاجتها وقوتها وضعفها ودوامها فعلى هذا الصرف إلى التعلم ووجوه التعلم من العلم وكتابه وجمعه أولى من الاشتغال بأداء العبادات من التواقل وكذا الحديث والتفسير أولى لأن تمنع هذه الأشياء آدم فكان أولى كذا في المضمرات، وقف وقفاً صحيحاً على ساكني مدرسة كذا من طلبه العلم فسكن فيها إيمان لكن لا يبيت فيها ويشغل بالحراسة لئلا لا يحرم عن ذلك إن كان يابوي إلى بيت من بيوتهم وله آلة للسكنى لأنه يعدّ ساكن هذا الموضع كذا في المضمرات، ولو اشغل بالليل بالحراسة والنهار يقصر في التعلم بنظر إن اشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من جملة طلبة العلم فلا

(١) قوله مادي مرد: كذا في عبارة الذخيرة ولم يظهر لي هذا الاسم لتراجم المضمرات اهـ بحراري

وظيفة له وإن لم يشتمل حتى يعد من حملة طلبة العلم فله الوظيفة كذا في محيط السرخسي، هذا إذا قال على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم أما إذا قال: على ساكني مدرسة كذا وسم يقل من طلبة العلم فكذلك الجواب حتى لا يكون ساكني المدرسة من غير طلبة العلم شيء من الوصف لأنه هو المفهوم كذا في فتاوى قاصبحقان، المتعلم إذا كان لا يخلف إلى الفقهاء للتعلم فإن كان في المصر وقد اشتمل بكتابة شيء من المنة لنفسه بما يحتاج إليه لا بأس له أن يأخذ الوظيفة وإن كان في المصر وقد اشتمل بعمر ذلك لا يأخذ كذا في المضمرات، إن عاب المتعلم عن إبلد أهلاً ثم رجع وطلب فإن خرج مسيرة سفر ليس له طلب ما مضى وكذا إذا خرج وأقام خمسة عشر يوماً وإن كان أقل من ذلك لا يمر إلا به كطلب القوت والرزق فهو عمو ولا يحمل لغيره أن يأخذ حجته ووظيفته على حالها إذا كانت غيبته مقدار شهر إلى ثلاثة أشهر فإذا زاد كان لغيره أن يأخذ حجته ووظيفته كذا في البحر الرائق، قال العقبة من يأخذ الأجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه أرجو أن يكون جائراً كذا في المحيط، عاب المتعلم شهراً أو شهرين يحرم عليه أخذ المرسوم بلا خلاف إن كان مشاهرة وإن كان مسانده وحصر وقت العسمة وقد أقيم أكثر السنة يحمل كذا في العقب، سئل لعقب أبو بكر عن الوقف على معلومة الساكنين ببلخ قال: من عاب منهم ولم يبع مسكته ولم يبع مسكناً آخر فهو من ساكن بلخ ولم يحمل وظيفته ولا وقفه كذا في المدحيرة، ولو اشترى أرضاً شراءً فاسداً فقبضها واتحدّها مسجداً وصلى الناس فيه ذكر هلال رحمه الله تعالى في وقفه. أنه مسجد وعنى المشتري قبضها ولا ترد إلى البائع قال هلال رحمه الله تعالى: هذا قول أصحابنا في المسجد والوقف على قبضه وذكر في كتاب الشفعة إذا اشترى أرضاً شراءً فاسداً واتحدّها مسجداً وبني فيها بناء أنه يضمن قبضتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويصير مستهلكاً بالبناء وضدّها بعض لبناء وترد الأرض على البائع فاشترط البناء على رواية كتاب الشفعة دليل على أنه إذا لم يبن لا يصير مسجداً بمجرد اتخاذه مسجداً بلا خلاف وعدم اشتراط البناء في رواية هلال رحمه الله تعالى دليل على أنه يصير مسجداً بلا خلاف بدون البناء دل الحاكم الشهيد: رواية محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة أصبح من رواية هلال رحمه الله تعالى ولو اشترى أرضاً شراءً صحيحاً وقبضها ووقفها على الفقراء ثم وجد بها عيباً لا يردّها ولكن يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا اشترى أرضاً واتحدّها مسجداً ثم وجد بها عيباً فإنه لا يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط، وإذا بناها ثاراً بعد وتعاوضاً فوقف الدار ثم استحق العبد فالوقف جائز وعنى المشتري قيمة الأرض يوم قبضها لبنائها كذا في الحاوي، ولو وجد العبد حراً بطل الوقف كذا في المحيط، قيم وقف جمع الغلة وسمها على أربابها وحرم واحداً منهم وعصر نصيبه إلى حاجه نفسه فلما خرجت غلته الثابتة أراد الخروج أن يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الأولى إن اختار تضمين القيم ليس له أن يأخذ من الغلة الثانية ذلك وإن اختار أن يباع الشركاء والشركة فيما أخذوا فله ذلك من نصيباتهم من الغلة الثانية مثل ذلك فمضى أحد رجلاً جميعاً على أنهم بما أسهللك من حصّة الخروج في السنة الأولى كذا في المضمرات، إمام المسجد رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا تسترد منه غلة بعض السنة والعبرة لو لم الحصاد فإن كان يؤم في المسجد



وقت الحصاد يستحق كذا في الوجير، ومن جعل للإمام أكل حصة ما بقي من السنة إن كان فقيراً جعل وكذا الحكم في صبة تعلم يصنعون في كل سنة شيئاً معدداً من العلة وقت الإدراك فاحد واحد منهم قسطه وقت الإدراك فتحول عن سنته لمدرسه كذا في المحيط، وجعل الوصي بأن يوقف من ماله كذا كذا دهن يظهر علي فالوصية باطلة وقت وقتاً أو لم يوقت من مال إن رأى الوصي ذلك الآد يوقف ذلك من ثلث ماله لأنه لما قال: إن رأى الوصي ذلك فكانه قال يعطى الوصي ذلك القدر من شاء ولو نص على حد صح كذا في الوقفات الخسامة، رجل في يده أرض وماء لفقراء ومصل للماء في النهر عن الأرض لا يعطي أحداً بل يرسه في النهر ليصل إلى الفقراء أو إلى كل من يصل، مريض قال إني كنت موثقاً جاورت وقف عني الفقراء وكنت استهلكك من عائلتي أو قد سم أؤذ ركعتي فأؤذوا ذلك من مالي بعد موتي فإن صدقته الورثة في ذلك يعطى الوقف من جميع المال والركاة من الثلث وإن كذبت بورثة يعطى الوقف والركاة من الثلث وللوصي أن يحلف الورثة على العلم يريد بالوصي فيه الوقف بالثقة ما تعلمون أن ما أقر به حق فإن حلفوا جعل ذلك كله من الثلث كما قبل الحلف وإن نكروا جعل الركاة من الثلث والوقف من الجميع كما لو أقر به ابتداء كذا في المحيط.

جامع المجموع وعن أبي القاسم وقف في الصحة وأخرج من يده فقال عند الموت لوصيه أعط من غنائه لفلان حسبي ولفلان مائة ومات وله نس محتاج وقد قال لوصي: افعل ما رأيت عالدفع إلى الأبن دون هؤلاء وإذا لم يشترط في الوقف أن يعطى من شاء لفقراء كذا في الشارحانية، مريض قال: أخرجوا نصيبي من مالي ولم يرد عني هذا يحرق الثلث من ماله لأن ذلك نصيبه قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة على أعمالكم» كذا هي الوقفات الخسامة، في الجامع الكسائي إذا جمعت امرأة مصحفاً حبساً في سبيل الله وتفرق المصحف ومقيت لعضة التي عليه دفع ذلك إلى القاضي حتى يبيعه ويشتري به مصحفاً مستقلاً فيجعله حبساً ولو جعل فرساً حبساً في سبيل الله فأصابه عيب لا يقدر على أن يفرى عليه لا بأس للوكيل أن يبيعه يريد به النقيض ثم يشتري بثمنه فرساً آخر يفرى عليه ويبيع الوكيل جاز في ذلك بغير أمر للقاضي وهو بمنزلة المسجد إذا حريت القرية كان لصاحبه أن يأخذ ويبيعه

فرع على مسألة المصحف: لو صار المصحف لا يعطى شئ منه مصحف يرد ذلك على الورثة فيقتسمونه عني فرائض الله تعالى قال الكسائي وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي الوصايا رواية يشرى الوليد إذا جعل أرضه صدقة موقوفة عما فيها من الرقيق وبقدر والآلة فتعبرت من حالها حتى لا ينفع بها في الصدقة ليس له بيعها إلا بأمر القاضي كذا في المحيط، حائط بين دارين أحدهما وقف لهدم الحائط فيسبى صاحب الدار في حد دار الوقف كان لتقييم أن يأمره بالنقص فإن أراد التقييم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء للوقف لا يكون للتقييم أن يحيره على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء برصاء لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان، رجل له صبعة تسوي عشري ألف درهم وعليه ديون موقوفة لضبعة وشرط صرف غلاتها إلى نفسه قصداً منه إلى المساطبة وشهد الشهود على إفلاسه جار الوقف والشهادة فإن

ففضل عن قوته شيء من هذه العلات فللمغرماء أن ياحدوا ذلك منه كذا في المضمرات، إذا أطلق  
القاضي وأجاز بيع وقف غير مسجد هل يوجب نفس الوقف أجاب الشيخ الإمام الأجل الأستاذ  
ظهير الدين: أنه إن أطلق لولوث للواقف يجوز البيع ويكون حكماً بمقتضى الوقف وإن أطلق لعبر  
الولوث لا، أما إذا بيع الوقف فمقتضى القاضي بصحة البيع كان حكماً ببطالان الوقف كذا في  
الخلاصة، سئل شمس الإسلام محمود الأوزجندی عن باع محدوداً لد وقفه وكتب القاضي  
الشهادة على المصك لا يكون ذلك قضاء بصحة البيع وهذا صحيح ظهر كذا في المحيط، قال  
القاضي الإمام إذا كتب القاضي الشهادة على وجه لا يدل على صحة البيع بأن كتب أقر للبائع  
بالبيع أما إذا كتب شهد بذلك وفي المصك باع بيعاً حائزاً صحيحاً كان حكماً ببطالان البيع<sup>(١)</sup>  
كذا في الخلاصة، أراد المتولي أن يفرص ما فضل من غلة الوقف ذكر في وصايا فتاوى أبي الليث  
رحمه الله تعالى رجوت أن يكون ذلك وسعاً إذا كان ذلك أصح وأجرى للخلة من إمسالك  
الخلة ولو أراد أن يصرف فضل الغلة إلى حوائجه على أن يرده إذا احتج إلى العمارة فليس له  
ذلك ويسفي أن يتنزه غاية التنزه فإن فعل مع ذلك لم أنفق مثل ذلك في العمارة أجرت أن  
يكون ذلك تبرعاً له عما وجب عليه، وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان مطلقاً كذا في  
المحيط، ولو جاء بمثل ما أنفق وخططه بدراهم الوقف ضمن الكل إلا إذا صرف الكل إلى العمارة  
مبيراً عن الضمان أو يرفع الأمر إلى القاضي فيقرر رجلاً يقض الكل منه ثم يدفع إليه كذا في  
الغنيّة، ولا يجوز تمييز الوقف عن هيئته فلا يجعل لدار يستأجر ولا لخاص حماماً ولا الريايط  
دكاناً إلا إذا جعل الواقف إلى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف كذا في السراج الوهاج، سئل  
شمس الإسلام محمود الأوزجندی رحمه الله تعالى عن وقف ثم افتقر وأراد أن يرجع فيه  
قال: يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ القاضي الوقف كذا في الدخيرة، في جامع الفتاوى إذا  
باع كرماً فيه مسجد قديم فإن كان المسجد عامراً مسد البيع في الباقي وإن كان خرباً لا يفسد  
كذا في التتارحانية، وذكر الخصاف في وقفه إذا وقف بيتاً من دار فإن وقفه بطريقه جاز الوقف  
وإن لم يوقفه بطريقه لم يجر الوقف كذا في المحيط، رجل بنى مسجداً أو اتخذ أرضه مقبرة أو  
بني حائلاً يتزل فيه الناس فادعى رجل دعوى فيه والباقي غائب متى قضى على بعض أهل  
المسجد فقد قضى على جميع أهل المسجد وأما الخان فلا حتى يحضر بانيه أو نائبه كذا في  
المعصول السادسة، في الملتقط رجل حفر بئراً في مسجد وفيه بئع ولا صبر فيه لأحد له ذلك  
ويجوز كذا في الحمادية. والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب

ثم الجزء الثاني من الفتاوى الثمانية الشهيرة بالفتاوى الهندية في مذهب

السادة الحنفية وبه الجزء الثالث أو كذا كتاب البيوع

(١) موله. كان حكماً ببطالان البيع: كذا في جميع النسخ ولعل الصواب كان حكماً بصحة البيع أي. بيع  
الوقف أو بمول. كان حكماً ببطالان الوقف بدليل أول الكلام فلينأمل وليحضر اه. مصححه بحرأوي.



## فهرس الجزء الثاني من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

٣	كتاب العتاق، وفيه سبعة أبواب .....
	الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنه وحكمه وأنواعه وشرطه وسببه والفاظه وفي العتق
٣	بالمالك وغيره .....
٩	فصل في العتق بالمالك وغيره .....
١٠	الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعضه .....
٢٠	الباب الثالث في عتق أحد للعبيدين .....
٢٩	الباب الرابع في الخلف بالعتق .....
٣٤	الباب الخامس في العتق على جمل .....
٤١	الباب السادس في التدبير .....
٤٩	الباب السابع في الاستيلاء .....
٥٧	كتاب الأيمان وفيه اثنا عشر باباً .....
٥٧	الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنها وشرطها وحكمها .....
٥٨	الباب الثاني فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا وفيه فصلان .....
٥٨	الفصل الأول في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخالف غير ما ينوي المستحلف .....
٦٨	الفصل الثاني في الكفارة .....
٧٥	الباب الثالث في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما .....
٨٦	الباب الرابع في اليمين على الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك .....
٩٠	الباب الخامس في اليمين على الأكل والشرب وغيرهما .....
١٠٧	الباب السادس في اليمين على الكلام .....
١٢١	الباب السابع في اليمين في الطلاق والعتاق .....
١٢٤	الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك .....
١٢٩	فصل ولو حلف أن لا يتزوج هذه المرأة إلخ .....
١٣٣	الباب التاسع في اليمين في الحج والعمرة والصوم .....
١٣٧	الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب والخفي وغير ذلك .....
١٤١	الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره .....
١٤٧	الباب الثاني عشر في اليمين في تفاضي الذرائع .....
١٥٢	مسائل متفرقة .....
١٥٨	كتاب الحدود وفيه ستة أبواب .....
١٥٨	الباب الأول في تفسيره شرعاً وركنه وشرطه وحكمه .....
١٥٨	الباب الثاني في الزنا .....
١٦٠	الباب الثالث في كيفية الحد وإقامته .....

١٦٣	الباب الرابع في الوطء الذي يوجب الخلع والذي لا يوجبه
١٦٨	الباب الخامس في الشهادة على الزنا والرجوع عنها
١٧٦	الباب السادس في حد الشرب
١٧٧	الباب السابع في حد القذف والتعزير
١٨٤	فصل في التعزير
١٨٩	كتاب السرقة وفيه أربعة أبواب
١٨٩	الباب الأول في بيان السرقة وما تظهر به
١٩٤	الباب الثاني فيما يقطع فيه وما لا يقطع فيه وفيه ثلاثة فصول
١٩٤	الفصل الأول في القطع
١٩٨	الفصل الثاني في الحرز والأخذ منه
٢٠٢	الفصل الثالث في كيفية القطع وإثباته
٢٠٥	الباب الثالث فيما يحدث المارق في السرقة
٢٠٦	الباب الرابع في قطاع الطريق
٢٠٩	كتاب السير وهو مشتمل على عشرة أبواب
٢٠٩	الباب الأول في تفسيره شرعاً وشرطه وحكمه
٢١٤	الباب الثاني في كيفية القتال
٢١٧	الباب الثالث في المواعدة والأمان ومن يجوز أمانه
٢١٩	فصل في الأمان
٢٢٦	الباب الرابع في الغنائم ونسبتها وفيه ثلاثة فصول
٢٢٦	الفصل الأول في الغنائم
٢٣٥	الفصل الثاني في كيفية القسمة
٢٤٠	الفصل الثالث في التسفيل
٢٤٨	الباب الخامس في استيلاء الكفار
٢٥٦	الباب السادس في المستامن وفيه ثلاثة فصول
٢٥٦	الفصل الأول في دخول المسم ذر الحرب بأمان
٢٥٩	الفصل الثاني في دخول الحربي في دار الإسلام
٢٦١	الفصل الثالث في هدية ملك أهل الحرب بيعتها إلى أمير جيش المسلمين
٢٦١	الباب السابع في العشر والحراج
٢٦٨	الباب الثامن في الخزينة
٢٧١	فصل في إحداث البيع والكنائس وبيت النار
٢٧٦	الباب التاسع في أحكام المرتدين
٣٠٢	الباب العاشر في البيعة
٣٠٤	كتاب الملقط
٣٠٨	كتاب اللقطة
٣١٤	كتاب الإباق

٣١٨	..... كتاب المفقود
٣٢٠	..... كتاب الشركة وهو يشتمل على ستة أبواب
٣٢٠	..... الباب الأول في بيان أنواع الشركة وأركانها وشرائطها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه ثلاثة فصول
٣٢٠	..... الفصل الأول في بيان أنواع الشركة
٣٢٠	..... الفصل الثاني في الألفاظ التي تصح الشركة بها والتي لا تصح
٣٢٤	..... الفصل الثالث فيما يصح أن يكون رأس المال وما لا يصح
٣٢٥	..... الباب الثاني في المفارضة وفيه ثمانية فصول
٣٢٥	..... الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها
٣٢٦	..... الفصل الثاني في أحكام المفارضة
٣٢٧	..... الفصل الثالث فيما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه
٣٢٨	..... الفصل الرابع فيما تبطل به المفارضة وما لا تبطل به
٣٢٨	..... الفصل الخامس في تصرف أحد المتفاوضين في مال المفارضة
٣٣٠	..... الفصل السادس في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب يعقد صاحبه
٣٣٢	..... الفصل السابع في اختلاف المتفاوضين
٣٣٥	..... الفصل الثامن في وجوب الضمان على المتفاوضين
٣٣٥	..... الباب الثالث في شركة العنان وفيه ثلاثة فصول
٣٣٥	..... الفصل الأول في تفسيرها وشرائطها وأحكامها
٣٣٦	..... الفصل الثاني في شرط الربح والوضيعة وهلاك المال
٣٣٦	..... الفصل الثالث في تصرف شريك العنان في مال الشركة وفي عقد صاحبه وفيما وجب يعقد صاحبه وما يتصل بذلك
٣٣٨	..... الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال
٣٤١	..... الباب الخامس في الشركة الفاسدة
٣٤٦	..... الباب السادس في التفرقات
٣٥٧	..... كتاب الوقف وهو مشتمل على أربعة عشر باباً
٣٥٧	..... الباب الأول في تعريفه وركنه وسببه وحكمه وشرائطه والألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم بها
٣٦١	..... فصل في الألفاظ التي يتم بها الوقف وما لا يتم
٣٦٣	..... الباب الثاني فيما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي وقف المشاع
٣٦٥	..... وما يتصل بذلك ما يدخل من غير ذكر وما لا يدخل إلا به
٣٦٦	..... فصل في وقف المشاع
٣٦٨	..... الباب الثالث في المصارف وهو مشتمل على ثمانية فصول
٣٦٨	..... الفصل الأول فيما يكون مصرفاً للوقف ومن يكون مصرفاً فيصح الوقف عليه ومن لا يكون فلا يصح عليه
٣٧١	..... الفصل الثاني في الوقف على نفسه وأولاده ونسله

٣٧٥	الفصل الثالث في الوقف على القرابة وبيان معرفة القرابة
٣٧٩	الفصل الرابع في الوقف على فقراء قرابته
٣٨٣	الفصل الخامس في الوقف على جيرانه
٣٨٤	الفصل السادس في الوقف على أهل البيت والأهل والجنس والعقب
٣٨٤	الفصل السابع في الوقف على الموالى والمديرين وامهات الاولاد
٣٨٦	الفصل الثامن فيما إذا وقف على الفقراء فاحتاج هو أو بعض اولاده أو قرابته
٣٨٨	الباب الرابع فيما يتعلق بالشرط في الوقف
	الباب الخامس في ولاية الوقف وتصرف القيم في الاوقاف وفي كيفية قسمة الغلة وفيما
٣٩٥	إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض حي
	فصل في كيفية قسمة الغلة وفيما إذا قبل البعض دون البعض أو مات البعض والبعض
٤٠٧	حي
٤٠٩	الباب السادس في الدعوى والشهادة وفيه فصلان
٤٠٩	الفصل الأول في الدعوى
٤١٢	الفصل الثاني في الشهادة
٤١٦	الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالفصل
٤١٧	الباب الثامن في الإقرار
٤٢١	الباب التاسع في غصب الوقف
٤٢٣	الباب العاشر في وقف المريض
٤٢٥	الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به وفيه فصلان
٤٢٥	الفصل الأول فيما يصير به مسجداً وفي احكامه واحكام ما فيه
٤٢٩	الفصل الثاني في الوقف على المسجد وتصرف القيم وغيره في مال الوقف عليه
	الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر والمخانات والحياض والطرق والسقايات وفي
٤٣٢	المسائل التي تعود إلى الاشجار التي في المقبرة وارضى الوقف وغير ذلك
	الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستثنى عنها وما يتصل به من صرف غلة الاوقاف
٤٣٧	إلى وجوه آخر وفي وقف الكفار
٤٣٨	الباب الرابع عشر في المتفرقات